

التّالئت

ىلىغ الامام فرنك الدَّين عَالم بِن العَلاءِ الإندر يَّيُّ الدَّهُ الْوَيُّ الهُندُ فِي المَوَّقِيُّ المُكلمُ

> قامَ بِتَرَّتَيْبَهُ وَجَعُهُ وَمَتَرُقَيْمَهُ وَتَعُلِيقَهُ بنجُوعَشَرَةِ الافرُنُ الاحَادِيْثَ وَالآثارُ

شَعَبْ يُرابِحُهَ لَدُالقَايَدِ عِي

المَعْقِيُ المُحَدِّثُ بِالنَّمَامَعَةِ القَالِيِّمَ يَتَهُ الطَّهِ يُرَفَّ بَمَدُرَسِنَةِ إِنْ الْجَيَّامِ وَلَا الْإِذَ الْهُمُنِدُ

> المُجَلَّدُ أَلَوَّا بِعِ النكاح ، الطلاق ۲۲۷ - ۲۷۰۷

مَكْرِكَزُالنَّشْرُفَالتَّوْنِيَعُ مَكْتَبَهُ زُكِنْ يَا إِنْكُ لَيُوبِنُكُ الْهُنُكُ مَكَتَبَهُ زُكِنْ يَا إِنْ لِمُنْكُ الْهُنُكُ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

المجلّدات العشرون كلّها في نظر واحد

رقم المسألة

المجلدالاؤل	•	12.47	المقدمة، الطهارة.
المجلة التاثي	1144	ተባለጀ	الصلاة.
المجلة النافث	To Ac	erī.	الجنائز، السجنات، الزكاة،
			المشرر الخراج المعوم انحج
المجلد الرابع	ert ነ	y.y.	التكاح، الطلاق.
المجلدالخاص	Y-Y1	PIVA	بقية من الطلاق، النفقات،
			المعاق.
المجلة المادس	٠ ٢٧٨	4454	الأيمان، الحدود، السرقة
المجلد السايع	9,447	11.04	السير، الخراج والجزية،
			الحكام المرتدين النقبط،
			اللقطة، الإيلق ، المفقود،
			الشركة
البجلداللاس	11.09	17071	الوقف، البيوع.
المجلة الناسع	14074	14106	يقية من البيوع.

الصرف الكفالة والضمان	terr.	17470	البجلدالعاشر
الحوالة الحيق			
أدب القاضيء الشهادة	ורווו	10881	المجلد الحادى عثر
بقية من الشهادة، الرجوع	18781	11117	المجلد الثاني عشر
عن الشهادة، الوكانة			
الدعوئ	* • * • *	1 8 7 9 7	السجلة المثلث عشو
الافرار، الصبح، الهية.	3-617	4 - 1 - 4	المجلد الرابع عشر
الإجارة، المضارية	15977	*19.e	البجلا الخامس عشر
الوديعة، العارية: المكانب،	17141	*****	البجلة البافس عثر
الولاه ،الإكراد، الحجر،			
المأذون، الغصب			
الشفعة، القسمة، المزارعة	TYAEY	**114*	المجلد السابع عشر
والمعاملة اللبائح الأضعية.			
العقيلة والاستحمان والكراهية،	T-T11	****	المجلد الفاس عشر
التجرىء القرب: الأشربة:			
الصيده الرهن			
الجنايات، الوصايا	YF777	****	المطدالضععثو
بقية مز الوصايا: المختنى العرائص	TTYYA	AF777	المجلد العشرون

بسم الله الرّحمن الرّحيم

١٠/كتاب النكاح

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلًا

0 0 7 1 - وفى الكنز: هو عقد يرد على ملك المتعة قصداً ، وفى الكافى: ركن النكاح: الإيجاب والقبول ، وفى السغناقى: يعنى بالإيجاب إخراج الممكن إن الثبوت والتحقيق ، لا الإيجاب الذى يكون تاركه آثما ، ثم المعنى بالإيجاب هو ما يلفظ به أو لا من أى جانب كان من الرجل أو المرأة ، وفى التجريد: وقبول النكاح فى المجلس قول أصحابنا ، وقال الشافعى: على الفور _

٥٣٦٢ :- وفي الخلاصة: اعلم أن العلماء اختلفوا في شرعية النكاح، قال داؤد الأصفهاني ومن تابعه من أصحاب الظواهر: إنه فرض عين حتى يأثم القادر على الوطئ والإنفاق بتركه، وقال الشافعي: هو مباح حتى قال: إن التخلى لنفل العبادة أفضل من النكاح إلا أن تتوق نفسه إلى النساء، وعندنا النكاح

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم كتاب النكاح

في التنزيل: يأيها الناس اتقوا ربّكم الّذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبتّ منهما رجالًا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تسآء لون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا ، وإن خفتم ألّا تقسطوا في اليتمي فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثني وثلث روبع ، فإن خفتم ألّا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدني ألّا تعولوا ، واتوا النسآء صدفتهن نحلة ، فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ، سورة النساء رقم الآية : ١ ، ٣ ، ٤ _

وقـال الله تعـالـيٰ أيـضـا: ولا تـنـكحوا مانكح ابائكم من النساء إلّا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتا، وساء سبيلًا، سورة النساء رقم الآية : ٢٢ _

وقـال الله تـعـالـيٰ أيـضا: ومن آيته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودّة ورحمة ، إنّ في ذلك لآيت لقوم يتفكرون ، سورة الروم رقم الآية : ٢١ _ أفضل ، ذكره في الكافي: واختلف أصحابنا ، قال بعضهم: إنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، وقال بعضهم : إنه مندوب مستحب ، وقال بعضهم : واحب على سبيل التعيين كالوتر والأضحية ، [وقال بعضهم : على سبيل الكفاية] ، وفي الحجة: وقال أكثر المشايخ: سنة ، والصحيح أن الرجل إذا تاقت نفسه إلى النساء وخاف الوقوع في الحرام ، وفي السغناقي: بحيث لا يتمكن من التحرز عن الزنا إلا به ، الحجة : فالنكاح له فريضة ، وإذا لم تتق نفسه ولا يخاف فهو له سنة وفضيلة _

يـقـول: ردّ رسول الله صلى الله عليه و سلم على عثمان بن مظعون التبتّل، ولو أذن له لا ختصينا ، صحيح البخاري، النكاح، باب مايكره من التبتّل والخصاء ٢/ ٧٥٩، برقم ٤٨٨٢ ، ف ٥٠٧٣ _

وأخرج البخاري حديثا طويلًا عن أنس بن مالك يقول: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث فيه ، فقال صلى الله عليه وسلم: أنتم الذين قـلتـم: كذا وكذا ، أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاكم له ، لكنّبي أصوم ، وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنّتي فليس مني ، صحيح البخاري ، النكاح ، باب الترغيب في النكاح ٢/ ٧٥٧ ، برقم ٤٨٧٢ ، ف ٥٠٦٣ _

وأخرج ابن ماجة عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس منّى، وتزوّجوا، فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فلينكح ، ومن لم يحد فعليه بالصيام ، فإن الصوم له و جاء ، سنن ابن ماجة ، النكاح ، باب ماجاء في فضل النكاح ١٨٤٦، برقم ١٨٤٦ _

قول المصنف: والصحيح أن الرجل إذا تاقت نفسه إلى النساء الخ أخرج البخاري عن عبد الله : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شبابا لا نجد شيئا ، فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : يـامـعشـر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوّج، فإنه أغضّ للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له و جاء ، صحيح البخاري ، النكاح ، باب من لم يستطع الباء ة فليصم ٢/ ٧٥٨ ، برقم ٤٨٧٥ ف: ٥٠٦٦ - صحيح مسلم ، النكاح ، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة ، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ٤٤٨/١ ، برقم ١٤٠٠

وأخرج الطبراني عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تزوّج فقد استكمل نصف الإيمان ، فليتق الله في النصف الباقي ، المعجم الأوسط للطبراني ٣٧٢/٥ ، برقم ٧٦٤٧ ـ

م: الفصل الأول

في الألفاظ التي ينعقد بها النكاح والتي لا ينعقد بها

٥٣٦٣ :- قال القدوري في كتابه: عقدالنكاح ينعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي ، نحو أن تقول المرأة " زوجت نفسي " ويقول الرجل: قبلت: وينعقد أيضا بلفظين يعبر أحدهما عن المستقبل نحو أن يقول الرجل " زوجيني ، فتقول المرأة "زوجت نفسى " وفي الينابيع: يريد بالمستبقل لفظ الأمر، وفيه: ينعقد النكاح بلفظ يصلح للحال والاستقبال مثل" أتزوجك "و" أنكحك "، وفي الخانية: وينعقد النكاح بلفظ واحد إذا كان العاقد وليا لصغيرين بأن كان جـدا لهـمـا أو عـما ، لهما فقال: " زوجت فلانة من فلان " و كذا لو قال الرجل " زوجت بنتي فلانة ابن أحى فلان "وكذا القاضي إذا قال " زوجت هذه الصغيرة من هـذا الصغير "؛ والمولى إذا زوج [أمته من عبده والمعتق إذا زوّج] معتقته من معتقه الصغير، وكذا لو كان الواحد وكيلا من الجانبين، أو وليا من من جانب وو كيـلا مـن جـانب ، أو كانت المرأة و كيلا عن الرجل فيقول " زو جت نفسي فلانا " فإن في هذه المسائل ينعقد النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد إيجابا وقبولا _ قـال الإمام حواهر زاده: هذا إذا ذكر لفظا هو أصيل في ذلك، وأما إذا ذكر لفظا هو نائب فيه لا يكتفي بلفظ واحد ، وصورة ذلك: إذا زوج امرأة من نفسه إن قال: " زوجت فالانة من نفسي " لا يكتفي بلفظ واحد، لأنه في التزويج نائب، وإن قال " تزوجت " جاز ؛ لأنه في التزويج أصيل ، وفي السغناقي : وهذا العقد لا ينعقد بالتعاطي مبالغة في صيانة الأبضاع من الهتك ، م: إذا قال الرجل لغيره" دختر خويش مراده "فقال: " دادم "، وفي الفتاوي الخلاصة: وهي صغيرة ، م: ينعقد النكاح وإن لم يقل الخاطب" يذيرفتم" ولو قال: " دختر خويش مرا دادي" فقال: " دادم " لا ينعقد النكاح مالم يقل الخاطب " يذير فتم " إلا إذا أراد بقوله " مرادادي

"التحقيق دون السوم فحينئذ ينعقد النكاح وإن لم يقل الخاطب " پذيرفتم "، وفي الذخيرة: وعلى قياس ما قاله شمس الأئمة السرخسي في مسألة الخلع: أنه إذا قال لها: " خويشتن خريدي " فقالت: " خريدم " يتم الخلع ؛ لأن معنى كلام الزوج " حويشتن حريدي كه من فروحتم " ينبغي أن ينعقد النكاح هنا ويكون معنى كلام المخاطب " خويشتن بمن دادي كه پذيرفتم " ، م : ولو قال لها : " خويشتن بمن دادي " فقالت : " دادم " فقال الزوج " بزني پذيرفتم " فهاهنا لا يمكن حمل قوله " دادى " على التحقيق مع التصريح القبول بعد ذلك ، وفي مجموع النوازل: عن الشيخ الإمام عمر النسفي أن في قوله " دختر خويش مراده " لا بد أن يقول " بزني " وأن يقول الآخر " بزني دادم " أما بدون ذلك لا ينعقد النكاح عند بعض الـمشـايخ وعند بعضهم بنعقد ، فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسألة متفقا عليها ، وفي قوله "بزني دادي" اختلف مشايخ بلخ ، بعضهم جعلوا هذا استفهاما ، وبعضهم جعلوه بمنزلة الأمر معناه " دختر خويش را بمن بزني ده " قال الشيخ الإمام نحم الدين عمر: ومعنى الآمر راجح بحكم العرف، ألا ترى أن المتعارف فيما بين الناس أنهم يـقـولون وقت العقد " خويشتن بفلان بزني دادي " ويريدون به الأمر ، وفي النسفية: سئل عمن قال لامرأة بحضرة الشهود "خويشتن بمن دادي " ولم يقل " خويشتن بمن بزني دادي " [فقالت : " دادم " هل ينعقد ؟ فقال : نعم إن الناس تعارفوا التزويج بهذه اللفظة وإن لم يتلفظوا بلفظة النكاح والتزويج ؛ لأن " خويشتن بـمن دادي "] طلب التمليك وإنه طلب الإعطاء والهبة سواء، والنكاح ينعقد بلفظ الهبة عندنا خلافا للشافعي ، وفي الفتاوي الخلاصة: قال الإمام السرخسي: " دادي " و"بده" سواء، ولو قال "مي دهي "ليس بشيء، وفيها: رجل قال لامرأة " زوجت نفسي منك "وقالت المرأة: "قبلتُ "ينعقد النكاح، وكذا لو قال لها: "جعلت نـفسي زو جا لك " أما لو قال لها بالفارسية " نفس خويشتن بتو بزني دادم " فقالت " قبـلت " لا يصح ، **وفي النوازل :** ولو قال لـلـمـطلقة وهي مبانة " باز آوردم ويرا بمهر مسمى "يصح النكاح، وفي تحنيس الناصري: ولو قال لامرأة " خويشتن بمن بزني دادى بسه طلاق "فقالت: "دادم" وقال: "پذيرفتم" بحضرة الشهود انعقد النكاح بينهما، م: سئل نجم الدين عمن قال لامرأة "خويش بهزار درهم كابين بمن بزنى دادى "فقالت" بالسمع والطاعة "، وفى الذخيرة: فقال الزوج: "پذيرفتم" ينعقد النكاح، ولو قالت" سپاس دارم" وقال الزوج" پذيرفتم" لا ينعقد النكاح، وسئل أيضا عمن قال لأب امرأة " دختر خويش را بچندين كابين اجازت كردى مر فلال را" قال "كردم" وقبل الزوج بهذا اللفظ أيضا فقال "كردم" وقبل الزوج بهذا اللفظ أيضا فقال "كردم" وفى الإبانة: ولو قال لأجنبية "توزن من شدى "فقالت" شدم" وفى الذحيرة: وقال الزوج "پذيرفتم" لا ينعقد النكاح وإن كان بمحضر من الشهود _

٥٣٦٤: - وفي الذحيرة: قال واحد من أهل المجلس للمطربة " اين بيت بگوكه من بتو دادم كه تو جان مني " فقالت المطربة: ذلك فقال الرجل " من پذيرفتم " إذا قالت على و جه الحكاية فقيل : لا ينعقد النكاح ؛ لأنها إذا قالت على وجه الحكاية لا تكون قاصدة للإيجاب، وفي تجنيس الناصري: ولو قالت "من حويشتن را بزني بوي دادم "وقال الزوج" پذيرفتم " بحضرة الشهود لا ينعقد النكاح؛ لأن النكاح إثبات وهذا إظهار والإظهار غير الإثبات، هذا هو المختار _ ٥٣٦٥ :- وفي فتاوي آهو: قال لامرأة بمحضر من الرجال " ياعروس " فقالت "لبيك" فنكاح، قال القاضي بديع الدين: إنه خلاف ظاهر الرواية، م: قيل لامرأة " خويشتن بفلان بزني دادي " فقالت " داد " وقيل للزوج " پذيرفتي " فقال " پذيرفت " ينعقد النكاح وإن لم يقل المرأة والزوج " دادم " و " پذيرفتم " لمكان العرف، وفي المضمرات: والاحتياط أن يقول بالميم، م: وعلى هذا البيع والشراء، إذا قيل للبائع " فرو ختى " فقال " فرو خت " وقيل للمشتري" خريدي " فقال " خريد " ينعقد البيع وإن لم يقولا " فروختم " و" خريدم " ، وفي الخانية : ولو قال لامرأة "مراباش "أو" مراباشيدي "فقالت "باشيدم " لا يكون نكاحا ، قيل

لامرأة "فلان را باشيدي" فقالت "باشيدم" قيل: لا ينعقد النكاح إلا إذا قال لها

الخاطب "فلان رابزني باشيدى "فقالت" باشيدم "فحينئذ بقى قولها جوابا وانعقد النكاح وإن لم يقل الخاطب" باشيدم بزنى "وقيل: ينعقد النكاح على كل حال وهو الظاهر بحكم العرف، وفى الخانية الخلاصة: امرأة قالت لرجل" زوجت نفسى منك "فقال الرجل" بخد او ند گارى پذيرفتم "يصح النكاح، قيل لامرأة "هل زوجت نفسك من فلان؟" فقالت "لا" ثم قالت في أثناء الكلام" من وى را خواستم "فقال الرجل" قبلت "صح النكاح، م: لقنت المرأة " زوجت نفسى من فلان " بالعربية وهي لا تعرف أيش؟ قيل: صح النكاح بينهما، وقيل: ينعقد، ولو قال "خويشتن را زن من گردانيدى " فقالت" گردانيدم " وقال الزوج " پذيرفتم" ينعقد النكاح بينهما _

٣٦٦٦ :- وفى الأصل: إذا قال لها "أتزوجك بكذا" فقالت "فعلت "تم النكاح وإن ل يقل الزوج "قبلت"، وفى الحاوى: سئل الأسود عمن قال لآخر "زوجت ابنتك فلانا على كذا من المهر" فقال "زوجت "فقيل للزوج "قبلت هذا النكاح بهذا "قال "قبلت "؟ قال: يصح، م: وإذا قال لها "جئتك خاطبا" فقالت "فعلت "أو قالت "زوجتك نفسى "كان نكاحا تاما، وكذلك إذا قال لها "خطبتك إلى نفسك "فقالت "قد فعلت "كان نكاحاتاما، وفى الحاوى: قال لامرأة "أخطبك على ألف درهم" فقالت "إنى قد فعلت "لم يصح حتى يقول الزوج "قبلت "وفى الظهيرية: وهو محمول على ما إذا لم يرد به الحال ـ

٥٣٦٧ :- م: وفي نوادر المعلى: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لرجل "جئتك خاطبا ابنتك" أو "جئتك لتزوجني ابنتك" فقال الأب " زوجتك" فقد تم النكاح، وفي الذخيرة: وليس للخاطب أن لا يقبل، وفي الخانية: إذا قال الرجل لأب البنت " زوجتني ابنتك" فقال " زوجت " أو قال " نعم" لا يكون نكاحا إلا أن يقول الرجل بعد ذلك " قبلت " لأن قوله " زوجتني " استخبار وليس بعقد _

٥٣٦٨ :- م: وينعقد النكاح بلفظ الهبة والصدقة والتمليك، وفي الخانية: والنكاح والتزويج ، م: بأن قال " وهبت نفسي منك " ملكت نفسي منك تصدقت بنفسي عليك " وفي التحريد: قال الشافعي: لا ينعقد إلا بلفظ النكاح والتزويج، وفي الخانية: لو قال لها الرجل "ملكني نفسك منك " فقالت " ملكت " يكون نكاحا، وفي الذحيرة: إذا قال أب الابن لأب البنت " زوج ابنتك من ابني " فقال أب البنت " وهبتها لك " صح النكاح للابن عند أكثر المشايخ ؛ لأن معنى قوله" وهبتها لك ": " وهبتها لابنك لحرمتك و جاهك "_

٥٣٦٩ :- م: ولا ينعقد بلفظ الإحلال والإباحة ، وفي الخانية: بأن قالت " أبحتك نفسي ، أو : أحللتك " فقال " قبلت " لا يكون نكاحا ، م : وهل ينعقد بـلفظ الإجارة؟ فعلى قول الشيخ الإمام أبي بكر الرازي رحمه الله تعالىٰ: لا ينعقد، وعن الشيخ الإمام أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالىٰ: أنه ينعقد بلفظ الإجارة ، وإنما وقع الاختلاف في هذا لاختلاف الروايات عن أصحابنا _

• ٣٧٠ :- وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن كل لفظ يملك به شيئا ينعقد به النكاح ، وهذه الرواية تدل على جواز النكاح بلفظ الإجارة ، وفي

٣٦٨: - أخرج البخاري عن سهل بن سعد: أنَّ امرأة جاء ت رسول الله صلى الله عليه و سلم فقالت : يارسول الله ! جئت لأهب لك نفسي ، فنظر إليها رسول الله عليه رسلم فصعد النظر إليها وصوّبه ، ثم طأطأ راسه ، فلمّا رأت المراة أنه لم يقض فيها شيئا ، جلست ، فقام رجل من أصحابه ، فقال : يارسول الله ! إن لم يكن لك بها حاجة فزوّ جنيها ، فذكر الحديث بطوله وفيه ؛ قال: اذهب فقد ملّكتها بما معك من القرآن ، صحيح البخاري ، فضائل القرآن ، باب القراءة عن ظهر القلب ٢/ ٧٥٢ ، برقم ٤٨٣٩ ، ف ٥٠٣٠ - صحيح مسلم ، النكاح ، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن و خاتم حديد وغير ذلك الخ ... ١ /٥٧/ ، برقم ٥ ١٤٢٥

وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء: في امرأة وهبت نفسها لرجل، فقال: لا يصلح إلّا بصداق لم يكن ذلك إلّا للنبي صلى الله عليه و سلم ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، ما قالوا في المرأة تهب نفسها لزوجها نفسها لزوجها ٣٨٢/٩ ، برقم ٦٧٦١ _ رواية ابن رستم عن أبى حنيفة أن كل لفظ يملك به الرقاب ، وفي الحجة: مثل الهبة والصدقة والبيع ، م: ينعقد به النكاح ، وما لا فلا ، وفي جامع الحوامع: كقوله "أحللت " و "أجرت " ، م: وهذه الرواية تدل على عدم جواز النكاح بلفظ الإجارة _ "م٧١ : – وفي انعقداده بلفظة البيع فإن قالت المرأة " بعت نفسي منك " أو قال أبو الابنة " بعت ابنتي منك بكذا " ، وفي الحاوى: بشهادة الشهود ، م: أو قال الرجل لامرأة " اشتريتك بكذا " فأجابت بنعم اختلف المشايخ ، كان الشيخ الإمام أبو القاسم البلخي يقول: بانعقاده وإليه أشار محمد في كتاب الحدود ، ورواية الحسن ورواية ابن رستم عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ تدلان عليه وهو الصحيح _ الله تعالىٰ أنه قال: كل لفظة تكون في الأمة لم لك الرقبة [في الحرة تكون لملك النه تعالىٰ أنه قال: كل لفظة تكون في الأمة لم لك الرقبة [في الولوالحية: والصحيح: الله تعالىٰ أنه قال : كل لفظة تكون في الأمة المشايخ ، وفي الولوالحية: والصحيح: أنه لا ينقعد ، وفي الولالحية : وبلفظ القرض قيل: ينعقد على قياس قول أبي حنيفة أنه لا ينقعد ، وفي الظهيرية: وبلفظ القرض قيل: ينعقد على قياس قول أبي حنيفة أنه لا ينقعد ، وفي الله تعالىٰ _

٥٣٧٣ :- م: وكذلك في لفظ الإعارة اختلاف المشايخ ، حكى عن الشيخ الإمام أبى الحسن الكرخى بأنه ينعقد وكان يقول : الإعارة تفيد ملك المسنفعة ، ألا ترى أن له أن يعير غيره فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به! وعن الشيخ الإمام أبى بكر الرازى أنه لا ينعقد به النكاح ، قال الشيخ الإمام أبو العباس الناطفى : وكان شيخنا أبو عبد الله يقول : العارية أحدث شبها من أصلين مختلفين أحدهما الإباحة ولا ينعقد النكاح بالإباحة فلا ينعقد بلفظ العارية بالشك ، وفي الخانية : ولو قالت "أعرتك نفسى ، أو : أقرضتك ، أو : أو دعتك ، أو : منتك " فقال "قبلت "لا يكون نكاحا و تثبت به الشبهة ، وفي الظهيرية : ولو قالت المرأة لرجل "أعرتك نفسى " فقال "قبلت " ينعقد النكاح ، ولو قالت المرأة "وهبت نفسى لك " وقال " الرجل أحذت " قالوا : لا يكون نكاحا جائزا ، المرأة " وكذا لو قالت " فديت نفسى منك "لم يكن نكاحا وهو الصحيح ،

امرأة قالت لرجل" تزوجتك على ألف درهم" فقال الرجل" زوجت" فقالت المرأة "قبلت "كاحا، ونقل عن المرأة "قبلت "كان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل: يكون نكاحا، ونقل عن شمس الأئمة الحلواني إن كان بلفظ العربية يكون نكاحا، وإن كان بالفارسية لا

٥٣٧٤: - م: وأما لفظة الإقالة فقد حكى الناطفى فى أجناسه عن شيخه أبى عبد الله الحرجانى: أنه لا ينعقد بها النكاح ؛ لأنها موضوعة لفسخ عقد سابق لا لعقد مبتدا، قال: وعلى هذا لا ينعقد النكاح بلفظ الخلع، وكذلك لا ينعقد بلفظ الصلح، وفى الخانية: ولا بلفظ البراءة، وفى الظهيرية: والمكاتبة ونحوها، م: وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرح كتاب الصلح: أن ابتداء النكاح بلفظ الصلح والعطية جائز، وكذلك لا ينعقد بلفظ الشركة، وإن كانت تفيد الملك كمن قال لغيره "اشركتك فى هذه الجارية" فإنه يفيد تمليكا _

0 ٣٧٥ :- وفى البقالى: إذا تزوج نصفها فقد ذكر بعضهم أنه يجوز، وأنكر غيره، وفى البخانية: ولو أضاف النكاح إلى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح، م: وأما لفظ الرد هل ينعقد به النكاح ؟ ذكر في كتاب إملاء رواية بشر بن غياث أن من طلق امرأته طلاقا بائنا فقالت "رددت نفسي عليك" فقال الزوج "قبلت" كان نكاحا، قال الشيخ الإمام أبو العباس الناطفي: والرد قد يكون في حكم الابتداء، نص في نوادر ابن سماعة عن محمد: لو مرض الموهوب له فرد الموهوب على الواهب بغير قضاء جاز في قدر ثلثه ولا يجوز في قدر ثلثه و

2077 : - وأما لفظ المتعة فقد اختلفت الروايات فيها ، ذكر في الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لو قال "أتزوجك متعة "لا ينعقد به النكاح ، ويلغو قوله وقال في الهاروني : قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : ينعقد به النكاح ، ويلغو قوله "متعة "، وفي المنتقى : هشام عن محمد : إذا قال لأمرأة "أتزوجك متعة "فالمنكاح باطل ، ولو قال لغيره "أسكن هذه الدار متعة بألف درهم "فالبيع جائز ، وقال أبو يوسف رحمه الله : البيع والنكاح فاسد ، وفي الأصل : إذا تزوج امرأة مدة

معلومة فالنكاح باطل وهو المتعة ، وسوى بين الأجال حتى لو سمى مائة سنة بطل فيه العقد ، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى : كثير من مشائخنا قالوا : إذا سميا ما يعلم يقينا أنها لا يعيشان إليه البتة كألف سنة ينعقد العقد وبطل الشرط ، كما لو تزوج إلى قيام الساعة أو خروج الدجال أو نزول عيسى عليه السلام ، وهكذا روى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ : وفي الخانية : وتفسير المتعة أن يقول لرجل لأمراة "أتمتع بك كذا مدة بكذا من المال "فرضيت فإنها لا تفيد الحل ، وفي الظهيرية : عندنا ، وجائز عند مالك ، ولا يقع عليها طلاق ولا إيلاء ولاظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه ، ولو قال "تزوجتك شهرا ، فرضيت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا ، وقال زفر : يصح النكاح ويبطل الشرط كما لو ولا تكون المتعة ولا يكون نكاحا ، وقال الفر : يصح النكاح ويبطل الشرط كما لو في الظهيرية : ولا تكون المتعة إلا بلفظها ، وفي المحة : قال صاحب الكتاب : معناه إذا شرط في صلب العقد ، وفي المنتقى : وكلّ نكاح موقت يكون متعة عندنا ، وقال زفر : لا يكون متعة الا بلفظ المتعة ، وفي المنتهى : وكلّ نكاح موقت يكون متعة عندنا ، وقال زفر : لا يكون متعة الا بلفظ المتعة ، وفي المنتهى : إذا تزوجها بنية أن يطلقها إذا جامعها لا بأس به _

م : وأما لفظ الوصية إن أطلق ، وقال "أوصيت لك ببضع أمتى بألف درهم" وقبل الآخر أو أضاف العقد إلى مابعد الموت بأن قال "أو صيت لك ببضع أمتى بعد موتى بألف درهم ، وقبل الآخر لا ينعقد النكاح ، وإن قال : أوصيت لك ببضع أمتى للحال بألف درهم ، وقبل الآخر ينعقد النكاح ، ذكره شيخ الإسلام ، وهكذا حكى عن شيخ الاسلام أبى عبد الله الحرجاني ، وذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسى مطلقا أن النكاح لا ينعقد بلفظ الوصية ، وفي الظهيرية : وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا ينعقد ، وهو الصحيح _

٥٣٧٨ :- م: وفى كتاب الصلح من الأصل "أعطيتك مائة درهم على أن تكونى امرأتى ، فهو جائز إذا قبلت بمحضر من الشهود ويكون ذلك نكاحا مبتدأ ، والمنكاح ابتداء ينعقد بلفظ الكون ، ولهذا من قال لامرأته "كونى امرأة لى بمائة درهم" فقبلت بمحضر من الشهود صح ، إذا قال لأمرأة "ثبت حقى في منافع

بضعك بألف "فقالت "قبلت "صح النكاح، قال شمس الأئمة الحلواني: قال مشائخنا: لو قال الرجل لامرأة "كنت لي، أو: صرت لي" فقالت "نعم صرت لك" كان نكاحا، وقد قيل بخلافه أيضا _

9 ٣٧٩ :- ادعى الرجل على امرأة نكاحا فجحدت فصالحها على مائة على مائة على أن تقر بذلك فأقرت فهذا الإقرار منها جائز وهذا المال لازم، وهذا الإقرار بمنازلة إنشاء النكاح، فإن كان بمحضر من الشهود صح النكاح ووسعها المقام مع زوجها فيما بينها وبين ربها، وإن لم يكن بمحضر من الشهود لا ينعقد النكاح ولا يسعها المقام مع زوجها هو الصحيح، وهذا نظير ما لو قضى القاضى بالنكاح بشهادة شهود زورينفذ قضاؤه ظاهرا وباطنا، وفي الذخيرة: عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: ويجعل ذلك بمنزلة إنشاء النكاح، فإن كان بمحضر من الشهود صح النكاح وما لا فلا، هو الصحيح _

• ٥٣٨٠: - وفي الذخيرة: المرأة إذا قالت للرجل الذي ادعى نكاحها "أنا امرأتك بألف درهم" وقبل الزوج صارت امرأته بألف درهم _

۱ ۵۳۸۱ :- وإذا عقدا عقدة النكاح بلفظ لا يفهمان كونه نكاحا ولا يعلمان به هل ينعقد النكاح ؟ اختلف المشايخ ، قال بعضهم : ينعقد ، وقال بعضهم : لا ينعقد ، وفي الظهيرية : وإن لم يعلما أن هذا لفظ ينعقد به النكاح فهذه من جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع والإبراء عن الحقوق والبيع والتمليك ، [فالطلاق والعتاق والتدبير] واقع في الحكم ذكره في عتاق الأصل ، وإذا عرف الحواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ إنما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجد والهزل _

٥٣٨٢ :- م: وفى فتاوى الشيخ الإمام أبى الليث: إذا قال لامرأة بمحضر من الشهود "راجعتك" فقالت المرأة "رضيت" يكون نكاحا، وفى الحجة: والمختار أن النكاح بلفظ المراجعة يصح، وأما المراجعة بلفظ النكاح المختار أنه لا يصح، م: نص فى الجامع أن من قال لمطلقته طلاقا بائنا أو ثلاثا" إن راجعتك فعبدى حر"

ينصرف إلى النكاح، وفى أجناس الناطفى: إذا طلق امرأته طلاقا بائنا أو ثلثا، ثم قال لها: راجعتك على كذا، ورضيت المرأة بذلك، وكان بمحضر من الشهود كان نكاحا صحيحا وإن لم يذكر المال، فان أجمعا على أن الزوج أراد به النكاح كان نكاحا ومالا فلا، وتبين بما ذكر فى الأجناس أن ما ذكر فى الفتاوى محمول على ماإذا ذكر المال، أو أقرأن الزوج أراد به النكاح _

٣٨٣٥ :- إذا قال لامرأة "هذه امرأتى "وقالت المرأة "هذا زوجى " وكان ذلك بمحضر من الشهود لا يكون نكاحا [وكذا لو قال بالفارسية "زن وشوهريم" لا يكون ذلك نكاحا]، وفي الفتاوى الخلاصة: هو المختار، وفي فتاوى النسفى: إن فيه اختلاف المشائخ رحمهم الله تعالى، قال ثمة: ولو قضى قاض بصحة هذا النكاح ينفذ القضاء، ويصح النكاح، دلت المسألة على أن قضاء القاضى في مثل هذه المجتهدات صحيح _

٥٣٨٤ :- وفي اليتيمة: سئل على السغدى عن رجل سلم على امرأة فقال "سلام عليك يازو حتى " فقالت " وعليك السلام يازو حي " وسمع ذلك شاهدان ؟ فقال: لا ينعقد النكاح _

0٣٨٥: - وفي الظهيرية: ولو قال "اين زن من است " بمحضر من الشهود فقالت المرأة "اين شوى من است " ولم يكن بينهما نكاح ، اختلف الممسائخ فيه ، والصحيح أنه لا ينعقد النكاح ، وفي الحجة: وعليه الفتوى ، قال القاضى الإمام محمود البخارى: لو قضى قاض بثبوت النكاح يكون نكاحا متفقا ، وإن قالت المرأة "أكون لك زوجة" فقال "نعم" لا يصح ، وفي الحجة: قالت الأجنبية لرجل "هذه امرأتي " بمحضر من قالت الأجنبية لرجل "هذه امرأتي " بمحضر من جماعة لم يكن بينهما نكاح _

٥٣٨٦ :- م: والنكاح لا ينعقد بلفظ الإجازة والرضاء بأن قال لهما الشهود "أجزتما" أو "رضينا" لايكون نكاحاً مبتدأ ،ولو قال لهما الشهود "وجعلتما ، أو: هذا نكاحاً " فقالا " نعم" كان هذا

نكاحا مبتدأ ، فالنكاح ينعقد بلفظ الجعل ، ولهذا إذا قالت المرأة لرجل "جعلت نفسى لك بكذا "وقال الرجل" قبلت "كان نكاحا تاما ، وفى الخانية: قال مولانا رحمه الله تعالى : ينبغى أن يكون الجواب على التفصيل إن أقر بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحًا ، وإن أقرت المرأة أنه زوجها وأقر الرجل أنها امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن إقرارهما بذلك إنشاء النكاح بينهما ، بخلاف ما إذا أقرا بعقد لم يكن ؛ لأن ذلك كذب محض _

٥٣٨٧ :- وفي الذخيرة: ذكر شمس الائمة السرحسي إذا قال الرجل بغيره " جعلت ابنتي هذه لك بألف درهم "كان ذلك نكاحا _

٠٣٨٨ :- وفي الحامع: إذا تزوج الرجل بأمة رجل بغير إذنه بمائة درهم بغير شهود فقال المولى "أجزت النكاح على خمسين دينارا "وكان ذلك بمحضر من الشهود ورضى به الزوج ينعقد به النكاح ، ولو قال " جعلت ذلك النكاح نكاحا على خمسين دينارا "وكان ذلك بمحضر من الشهود ورضى به الزوج ينعقد النكاح ؛ لأن الجعل إنشاء ، وإذا قال لغيره " جعلتك وكيلا ، أو قال : وصيا " فقبل ذلك الغير صار وكيلا ووصيا ، وفي الحاوى : قال رجل لامرأة " تزوجتك بكذا " فقالت " قد جعلت " صح _

٩ ٨٣٥ : - م : طلب من امرأة زنا فقالت المرأة للطالب ، وفي الحاوى : بين أيدى الناس ، "وهبت نفسى منك " وقبل الطالب لايكون نكاحا ، وفي الحجة : كمن قال لآخر "وجه إلينا ابنتك لتخدمنا " فقال " وهبتها منك " لا يكون نكاحا ، م : بخلاف ما إذا قال "وهبت نفسها منه " على وجه النكاح ، والفرق أن هبة نفسها من طالب الزنا تمكين من الزنا وليست بهبة حقيقة وإذ لوكانت هبة حقيقة لايكون جوابا لما التمس ، والحاجة في هذا المقام إلى الجواب ، أما هبة نفسها على وجه النكاح ؟ وهو نظير مالو قال لآخر " وهبت ابنتي منك " فقال الآخر " قبلت " كان نكاحا إذا كان بحضرة الشهود ، ولو قال " وهبت ابنتي منك لتخدمك " وقبل الآخر لا يكون نكاحا ، وفي الظهيرية : وكذلك لو قالت المرأة " فديت نفسي لك " لا ينعقد النكاح ، إذا قال الرجل

"هب ابنتك لابنى "، فقال : وهبت لم يصح مالم يقل أب الصغيرة "قبلت "ولو" قال أب الصغيرة "وهبتها لك" فقال أب الصغير "قبلت لابنى "فهو للابن، م:قيل لرجل "دختر خويش را بيسر من بارزاني داشتى "فقال "داشتم" لا ينعقد النكاح بينهما _

• ٥٣٩٠ :- إذا قال الرجل لغيره " زوج ابنتك منى بألف درهم" فقال والدها " ادفعها واذهب بها حيث شئت " وكان ذلك بمحضر من الشهود لا ينعقد النكاح، وفي الخانية: قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بم الفضل: يكون ذلك نكاحا _

الصغيرة من ابنى فلان بكذا "فقيل لأب الصغيرة" الشهدوا أنى قد زوجت ابنة فلان الصغيرة من ابنى فلان بكذا "فقيل لأب الصغيرة" أليس هكذا "قال أب الصغيرة "هكذا "ولم يزد على ذلك فالأولى أن يجدد النكاح، وإن لم يجدد جاز، وفي الظهيرية: ولو قال أب الصغيرة لأب الصغير" زوجت ابنتى "ولم يزد شيئا، فقال أب الصغير" قبلت "يقع النكاح للأب هو الصحيح، ويجب أن يحتاط فيه فيقول "قبلت لابنى "، وهذه المسألة تدل على أن من قال لآخر بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع "بعت هذا العبد "وقال الآخر" اشتريت " يصح وإن لم يقل " بعت منك "؛ والخلع على هذا ـ

9 9 9 7 وفى الذخيرة: امرأة قالت لرجل "زوجت نفسى منك" وأرادت أن تقول "بمائة دينار" قال المرأة "بمائة دينار" قال الزوج "قبلت" لا ينعقد النكاح ؛ لأن الإيجاب من المرأة لم يتم بعد ؛ لأن أول الكلام موقوف على آخره ، إذا وجد فى آخره ما يغير حكم أوله ، وأول الكلام يقتضى انعقاد النكاح بمهر المثل وآخره بالمسمى فقبل قولها " بمائة دينار" الإيجاب غير تام فلا يعمل قول الزوج _

٥٣٩٣: - وفي الخانية: حنثيان صغيران قال أب أحدهما لأب الآخر بم طهر أن بمحضر من الشهود " زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا " وقبل الآخر ثم ظهر أن الحارية كان غلاما والغلام كانت جارية كان النكاح جائزا ، وهو نظير ما إذا جعل الرجل نفسه محلا للنكاح _

الفصل الثاني

في الألفاظ التي تكون إجازة وإذنا في النكاح وما يكون ردا وإبطالا

٤ ٥٣٩ :- رجل زوج رجلا امرأة بغير أمره ، فلما بلغه الخبر قال " نعم ما صنع ، أو قال : بارك الله لنا فيها ، أو قال : أحسنت ، أو قال : أصبت " قال الشيخ الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالىٰ: إنه ليس بإجازة ، وذكر الإمام الصدر الشهيد فعي أول نكاح واقعاته أنه إجازة وهو المختار اختاره الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله تعالى : إلا إذا علم بيقين أنه أراد به الاستهزاء فحينئذ لا يجعل إجازة ، قال : و كذلك في البيع و الطلاق ، وفي الخلاصة الخانية :ولو قال " بئس ما صنعت " قال الفقيه أبو جعفر: "نعم ما صنعت "و" بئس ما صنعت "إجازة ، وفي الخانية: روى هشام عن محمد أن " بئس ما صنعت " لا يكون إجازة ، ولو قال " لا بأس " فإنه لا يكون إجازة ، ولو قال "أسأت "قيل: إنه إجازة ، م: وكذلك إذا هنأه قوم وقبل التهنئة كان إجازة ، وفي الحجة : قال الفقيه : وبه نأخذ ، وفي الظهيرية : ولو زوجها الولىي فـقالت " نعم ما صنع " فيه كلام والأصح أنه إجازة ، ولو قالت " أحسنت "أو: أصبت، أو: بارك الله لك، أو: لنا "أو قبلت التهنئة فهو رضا، وذكر في بيوع المنتقى: أن من باع عبد الغير بغير إذنه ، فقال صاحب العبد" قد أحسنت وأصبت ووفقت "أو قال "كفيتني مؤنة البيع وأحسنت فجزاك الله خيرا" إن ذلك ليس باجازة ، ولو قبض الثمن من المشترى فهو إجازة ، وفي العتابية: هـو المختار ، وذكر هذه المسألة في موضع آخر من هذا الكتاب وذكر أن قوله " أحسنت ووفقت " إجازة _

0 9 9 0 :- وفي فتاوى آهو: سئل قاضى حان عمن تزوج امرأة من الفضولى ، فلما أخبرها الزوج بذلك قالت "زه من بوسه داد "؟ قال: لا يكون إجازة ، وسئل القاضى برهان الدين: لو قال لامرأة "تزوجتك بألف دينار ذهب حمراء" فقال "شادباش" قال: لا يكون قبولا وإجازة ، حامع الحوامع: قال

الأب لـلبكر البالغة " زوجتك من فلان " فسكتت ثم ردت في اليوم الثاني ووكلت عمها إن علمت ممن زوجها وعلى كم زوجها ؟ كان رضا ، والأصح الرد _

بالفارسية "توبه دانى "لا يكون إذنا منها ، ولو قالت "ذلك إليك" فهو توكيل بالفارسية "توبه دانى "لا يكون إذنا منها ، ولو قالت "ذلك إليك" فهو توكيل وإذن ، وهكذا عن أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ: العبد إذا طلب من المولى أن يأذن له فى النكاح فقال المولى 'ذلك إليك" فهو إذن ، وفى الحجة: قال نصير: وبه نأخذ ، ولو قال" بالفارسية "توبه دانى " فذلك ليس بإذن ؛ لأن قوله " توبه دانى " يحتمل أن يراد به " توبه دانى اين كار نبايد كرد " وبعض مشايخنا قالوا " تو دانى " و " توبه دانى " في عرفنا تفويض و توكيل ، بمنزلة قوله " ذلك إليك" _

9٣٩٧: - رجل زوج امرأة من رجل بغير أمرها فبلغها الخبر فقالت "باك نيست "فهذا إجازة ، وفي الحجة: وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالىٰ ، م: ومن مشايخ زماننا من أبي ذلك ولكن هذا ليس بصواب ؛ لأن هذا اللفظ [إن لم يكن] مبنيا عن الاجازة فهو مستعمل فيها ، وفي الخانية: والأولى ان لايكون إجازة ، وفي الذعيرة: إن قبلت المرأة فهو إجازة لأن لمهر ثمن رقبتها ، وإذا قبلت الهدية فليست باجازة للنكاح _

م م : رجل زوج وليته وهي بالغة ، فلما بلغها الخبر فقالت "أنا لا أريد الزواج ، أو قالت : رضيت بيت أبى ، فهذا لا يكون ردّا للنكاح ، ولو قالت " لا أريد فلانا "فهو رد للنكاح ، وقيل : هو رد للنكاح في الوجهين جميعاً وفي الذخيرة: وهو المختار، م: والأول أظهر وأقرب إلى الصواب، وفي الخلاصة الخانية: ولو قالت "لا أريد الزوج "فهذا رد هو المختار، إذا استأمرها الولى في التزويج من رجل فقالت "غيره أولى "لم يكن ذلك إذنا في العقد ، ولو أخبرها به بعد العقد فقالت ذلك كانت إجازة ، وفي فتاوى الفضلى العقد ، ولو أخبرها به أبعد العقد فقالت ذلك كانت إجازة ، وفي فتاوى الفضلى في عم قال لابنه : أخيه " إني أريد أن أزوجك من فلان " فقالت " يصلح " ثم لما فارقها العم قالت " لا أرضى " عمن عمن عارقها العم قالة " لا أرضى " عمن

سمى لها قال : صح النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ : وأما عند محمد ينبغي أن لا يصح النكاح _

9 9 9 9 :- وفي الذعيرة: رجل زوج ابنة رجل وهي صغيرة فبلغ الخبر الأب فسكت لايكون إجازة للنكاح ، ولو بعث الزوج هدية بعد ذلك وقبلها الأب فه ذا ليس بإجازة ، ولو بعث الزوج المهر وقبل الأب فهو إجازة ، وقيل : يحب أن يكون فيه اختلاف المشايخ قياسا على المراة إذا زوجت نفسها من غير الكفؤ وأخذ الأب المهر هل يكون ذلك إجازة ؟ وفيها اختلاف المشايخ ، فهذه المسألة ينبغى أن تكون على قياس تلك المسألة : وفيها : الفضولي اذازوج رجلا امرأة بغير أمره بعشرة دنانير فبلغ الخبر ذلك الرجل فقال بالفارسية "من بده دينار روا نمي دارم وبه پنج روامي دارم "كان هذا من الرجل ردا للنكاح _

بغير أمرها فبلغها فقالت "لا أجيز " فقال لها " افعلى " فقالت " قد أجزت " لم يجز بغير أمرها فبلغها فقالت " لا أجيز " فقال لها " افعلى " فقالت " قد أجزت " لم يجز وقد بطل النكاح حين ردت ، ثم قال : إذا ردت ما قد وقع لم يكن لها أن تجيزه ، وإذا كان لم يقع بعد مثل مخاطبة الزوج إياها فردت كان لها أن تجيزها [أى المخاطبة] ، وعن هذا قال أبو يوسف : إذا قال لامرأة " زوجيني نفسك على ألف " فقالت " لا أفعل إلا بألفين " فقال " اتقى الله وأجيبيني " فقالت " قد فعلت " كان

جائزا ، وفي الظهيرية: وهذا عند أبي يوسف ومحمد _

۲ . ٤ . ٥ :- وفى فتاوى أبى الليث: المرأة إذا بلغها خبر النكاح وأخذها السعال أو العطاس فلم يمكنها الرد ، فلما ذهب ذلك عنها ، قالت "لا أرضى " صحّ الرد وفى الذخيرة: إذا قالت ذلك متصلا ، م: وكذلك إذا أخذ فمها فلم يمكنها الرد فلما ترك قالت "لا أرضى "صح الرد ، وإن تركت الرد حال ما بلغها الخبر ؛ لأنها تركت بعذر ، قالت المرأة لوليّها: لا تزوجني من فلان ، فإني لا أريده " فزوجها الولى من فلان فبلغها الخبر فرضيت جاز النكاح ، ولو قالت "كنت لا أريد فلا نا " ولن تزد على هذا لم يجز النكاح .

الأم إذا زوجت ابنتها الصغيرة حال غيبة أبيها ، فلما حضر الأب قال لها " چرا كردى " أو قال لها " اينكه تو كردى مصلحت نيست " فهذا لا يكون ردا للنكاح ، وفي فتاوى الخلاصة : فلو بغلت وذهبت إلى يبت الزوج جاز النكاح ، وفي الحجة : ولو استؤذنت المرأة فقالت " آرى آرى " لا يكون رضا و توكيلا _

2 . 2 0 :- وفي الكافي: ولو خاطبت اختان رجلا فقالت كل واحدة "زوجتك نفسى "وخرج كلامهما معا فقال الزوج لأحدهما "رضيت نكاحك" جاز نكاحها ولو بدأ الزوج فقال "تزوجتكما" فقالت إحداهما "رضيت "لم يجز، وكذا لو قال لخمس نسوة "زوجتكن" فقالت واحدة "رضيت "لم يجز، م: الأم إذا زوجت الصغيرة ولها أب وسلمت الابنة نفسها بعد البلوغ فهذا منها إجازة للنكاح _

 فلا يبضرها ما قدمت وبطل النكاح، وسئل الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالىٰ عن بالغة وكلت رجلا ليزوجها من فلان بألف درهم، فزوجها منه بخمسمائة درهم فلما أخبرت بذلك قال "لم يعجبني هذا الرجل البائس لنقصان المهر" فقيل لها" لا يكون لك منه إلا ما تريدين" وفي الولوالجية: معناه "همه آن شود كه ترا بايد" فقالت "رضيت" قال: يجوز النكاح_

2 . 3 . - ولو تزوج العبد امرأة بغير إذن مولاه ثم قال له مولاه: طلقها لا يكون إجازة للنكاح، وفي السغناقي: بخلاف ما إذا زوج الفضولي رجلا امرأة فلما بلغ المخبر إليه قال "طلقها "حيث يكون إجازة، م: ولو قال "طلقها تطليقة رجعية "أو قال "طلقها تطليقة تملك الرجعة "فهو إجازة للنكاح، وفي جامع الحوامع: ولو قال "طلقها بائنا"، وفي الحامع العتابي: أو قال "فارقها" لا يكون إذنا، وفي شرح المتفق: ولو قال "فطلقها" يكون إجازة _

٧٠٤٥: - م: ابن سماعة عن محمد رجل زوج رجلا امرأة بغير أمره فبلغه المحبر فقال "هي طالق" فهذا عند أبي حنيفة رحمه الله قبول والطلاق واقع ، وقال محمد رحمه الله: هو رد ولا يقع الطلاق ، وفي فتاوى آهو: ولو قالت "خود را بنكاح بتودادم به پنجاه دينار شرع و گردن تو از پنجاه دينار بيزار كردم" قال قاضى برهان الدين: ينعقد ويجب مهر المثل ، وهكذا قاله القاضى بديع الدين ، وفي النوازل: وسئل أبو القاسم عن غلام بن اثني عشرة سنة زوج نفسه امرأة بغير إذن المرأة فبلغ المرأة فقالت "هو لا يقدر أن يسكن معى "ولم تقل "لا ارضى " ثم إن هذه المرأة وكلت رجلا آخر حتى يزوجها من رجل كيف الحكم فيه ؟ قال: قولها "لا يقدر أن يسكن معى "لا يكون منها إجازة ولا يثبت لها نكاح ، يعنى نكاح الأول باطل والثاني جائز _

الفصل الثالث في ما يكون إقرارا بالنكاح وما لا يكون إقرارا به

٨٠٤٥: - قال محمد في إقرار الأصل: إذا قالت المرأة لرجل "طلقني " فهذا إقرار منها بالنكاح، وكذلك إذا قالت "اخلعني بألف درهم، وكذلك لو قالت "طلقتني بألف درهم، أنت منى مطاهر، أنت منى مول "وكذلك إذا قال الرجل لامرأة "اختلعي منى بمال " فهذا إقرار منه أنه زوجها، وكذلك إذا قالت "طلّقني "فقال لها "اختاري أمرك بيدك في الطلاق "فهذا منه إقرار بالنكاح _

9.30: ولو قال الرجل "والله لا أقربك "لا يكون ذلك إقرارا منه ، بخلاف قوله "أنا منك مول "وقوله "أنت على حرام "أنت منى بائن ، أمرك بيدك ، احتارى ، اعتدى "لا يكون إقرارا بالنكاح إلا إذا خرج جوابا لقولها "طلقنى "، ولو قال لها "أنت على كظهر أمى "فهذا لا يكون إقرارا بالنكاح بخلاف قوله: ظهرتك ، أو أنا منك مظاهر ، فإن هذا يكون إقراراً بالنكاح ، ولو قال لها "ألم أطلقك أمس ، أما طلقتك أمس "فهذا إقرار بالنكاح ، ولو قال لها "هل طلقتك أمس ؟" فهذا إقرار بالطلاق ، وفي الخانية: رجل قال أمس ؟ "فهذا إقرار منه بالنكاح ولايكون إقرار بالطلاق ، وفي الخانية : رجل قال "تزوجت هذه "وهي أمة له معروفة قال محمد : لايكون ذلك إقرارا بالعتق والنكاح ، م: إذا قال لامرأة حرة "هذا ابني منك "فقالت " نعم "أو قالت حرة لرجل ذلك فقال الرجل " نعم "كان هذا إقرارا بالنكاح ، ولو كانت مكان الحرة أمة لا يكون إقرارا بالنكاح ، ولو كانت مكان الحرة أمة لا يكون إقرارا بالنكاح .

• ١ ٠ ٥ ٥ :- إبراهيم عن محمد امرأة قالت لرجل "أنا امرأتك "فقال الرجل "أنت طالق" فهذا إقرار منه بالنكاح، وفي الظهيرية: وهي طالق، م: وهذا بخلاف ما لو قال لها ابتداء "أنت طالق" حيث لا يكون ذلك إقرارا بالنكاح،

وفى الحجة: امرأة زوجت نفسها من رجل فقالت " زوجت نفسى منك " فقال النوج " إذا طلقتك " يقع الطلاق ويجب نصف المهر ، ولو لم يقل إذا ، ولكن قال : طلقتك لا ينعقد النكاح ولا يقع الطلاق ، رجل قال لأجنبية " طلقتك " فقالت المرأة "كنت امرأتك فطلقتنى " فهذا الطلاق لا يكون إقرارا بالنكاح ، [فان ادعت المرأة أو لا ، فقالت " إنى امرأتك " فقال الزوج " طلقتك " كان هذا إقرارا بالنكاح] حتى تجب النفقة والمهر على الزوج _

1 1 2 0 :- وفي جامع الحوامع: مرت امرأة برجل فقال "إن كان بها حبل فمنى "كانت امرأته ، بها حبل أو لا ، م: امرأة قالت للقاضى " فرق بينى وبين هذا " لا يكون إقرارا بالنكاح ، رجل قال لامرأة "إنى أريد أن أشهد أنى قد تزو جتك فيما مضى لا من حقيقة فأقرى بذلك أيتها المرأة " فقالت " نعم " فأشهد بذلك وصدقتة المرأة ثم تصادقا على ما كانا قالا: فالقول قولهما ولا نكاح بينهما ، وأما الطلاق والعتاق فى المرأة والعبد والأمة فلا يصدقان على إبطالهما فى القضاء ، أما فيما بينهم وبين الله تعالى فهى امرأته والعبد والأمة رقيق للمولى _

٠ ٢ ١ ٢ ٥ :- وفي الظهيرية: رجل ادعى على امرأة نكاحا فحدت فصالحها على مائة على أن تقرله بالنكاح فأقرت له بالنكاح جاز ـ

المرأدة أو مولى العبد بالنكاح لا يصدق عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى: إلا أن يشهد الشهود على البكاح لا يصدق عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى: إلا أن يشهد الشهود على النكاح ، أو يدرك الصغير، أو الصغيرة فيصدقه، أو يصدق الموكل أو العبد، وعندهما يصدق بلا شهود، وصورته: أن يدعى عند عند القاضى رجل على أب الصغيرة أنه زوجها منه وأقر الأب به بين يدى القاضى فإنه لا يقضى بالنكاح مالم يأت الزوج بينة يشهدون على ما ادعاه، وينصب إنسانا عن الصغيرة حتى ينكر النكاح فيقيم البينة أو تدرك الصغيرة فتصدقه فحينئذ يقضى بالنكاح، وأجمعوا على أن المولى إذا أقر بنكاح أمته بعد ما ادعى رجل نكاحها بلا تصديق و بينة يجوز _

١٤٥: - م: وإذا تزوج امرأة في عقدة وامرأتين في عقدة وثلاثة في عقدة ولا يعرف النوج أيتهن الأولى ، إلا أنه يعرف أنه جامع امرأة منهن أو طلقها أو ظاهر منها كان إقراراً منه بأنها هي الأولى _

ومما يتصل بهذا الفصل

0 1 3 0: - قال هشام: سألت محمدا عن أحتين إحداهما فاطمة والأخرى حديجة ، فقال رجل "قد تزوجت فاطمة بعد حديجة " فأخبرنى أن أبا يوسف قال: فاطمة امرأة ، قال محمد رحمه الله: وهو كما قال الزوج ، وكذلك لو أن امرأة قالت " تزوجت أبا موسى بعد ما تزوجت أبا حفص " وادعى الرجلان تزويجهما فهى امرأة أبى موسى عند أبى يوسف ولا تصدق عليه ، وفى الغياثية: قال الصدر الشهيد حسام الدين: وبه يفتى ، وقال محمد: تصدق عليه ، فإن سألها القاضى من تزوجت ؟ فقالت " تزوجت أبا موسى بعد ما تزوجت أبا حفص " فهى امرأة أبى حفص ، وكذلك إذا قال " بعت عبدى من هذا بعد ما بعته منك " فهو مثل التزويج ، بشر عن أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ: امرأة قالت " تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة ، فهى امرأة صاحب الأمس " ثم قالت " وتزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة ، فهى امرأة بأيهما بدأت ثم أنفذ الحكم عليه ، ولو قالت " تزوجتها جميعاً فإنى أسأل الشهود بأيهما بدأت ثم أنفذ الحكم عليه ، ولو قالت " تزوجتها جميعاً هذا أمس وهذا منذ سنة " كانت امرأة صاحب الأمس .

الفصل الرابع في الشروط والخيار في النكاح

7 ١ ٢ ٥ ٥ : - الخيارات التي تثبت في العقود أربعة أنواع : حيار شرط ، وحيار عيب ، وحيار رؤية ، وحيار إجازة ، فحيار الإجازة يثبت في النكاح كما يثبت في سائر العقود ، وفي الخانية : وعند الشافعي رحمه الله خيار الإجازة لا يتصور ؛ لأن عنده عقد الفضولي لا يتوقف فلا يتصور الإجازة ، م : وحيار الرؤية لا يثبت في النكاح ، وفي الخانية : لا في المرأة ولا في المهر ، م : وحيار الشرط كذلك لا يثبت للمرأة في النكاح عندنا ، وفي الخانية : لو قا ل لا يثبت للمرأة في النكاح عندنا ، وفي الخانية : لو قا ل "تزوجتك على أني بالخيار " يجوز النكاح ولا يصح الخيار ، وعند الشافعي رحمه الله تعالى : شرط الخيار يبطل النكاح _

العيب ، لا يثبت للزوج عندنا ، وفى الخانية: وهو خيار الفسخ بسبب العيب ، لا يثبت للزوج عندنا ، وفى الخانية: فلا ترد المرأة بعيب عندنا ، وقال الشافعى رحمه الله تعالى: إن المرأة ترد بعيوب خمسة: بالجنون ، والجذام ، والبرص ، والقرن ، والرتق ، م: وكذلك لا يثبت للمرأة الخيار عند أبى حنيفة رحمه الله وأبى يوسف رحمه الله تعالى ، وعند محمد يثبت لها الخيار فى العيوب الخمسة إذا كان على صفة لا تطبق المقام معه ، وفى المضمرات: تنظر إن كان العيب كالجنون الحادث والمرض ونحوها فهو والعنة سواء فينظر حولا ، وإن العيب كان الجنون أصليا ، أو مرض لا يرجى برؤه فهو والجب سواء ، وهى بالخيار: إن شاء ت رضيت بالمقام معه ، وإن شاء ت رفعت الأمر إلى الحاكم حتى يفرق بينهما _

١٨ ٤ ٥ :- م: وإذا شرط أحدهما السلامة لصاحبه عن العمى والشلل والزمانة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار ، وكذلك لو شرط أحدهما على صاحبه صفة الجمال ، أو شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا

يثبت الخيار ومسألة اشتراط البكارة تأتي بعد هذا _

" ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لغيره " زوجتك أمتى فلانة بكذا إن رضيت " وقبل ذلك الغير فالنكاح جائز والشرط باطل، ولمو قال " بعتك عبدى هذا إن رضى فلان " وسمى رجلا أجنبيا فالبيع جائز والشرط جائز، قال الحاكم أبو الفضل: تأويله عندى: إذا بين وقت الرضاء بأن قال " اليوم " أو " غدا " أو ماأشبه ذلك، هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال لامرأة " قد تزوجتك بألف درهم إن رضى فلان اليوم " فإن كان فلان حاضر فقال " قد رضيت " جاز النكاح استحسانا، وإن كان غير حاضر لم يجز، وفي النحانية: وإن رضى بعد ذلك، وفي الظهيرية: كما لو قال " بعت منك هذا العبد بألف إن كفل فلان " فإن كان فلان حاضرا في المجلس و كفل جاز استحسانا، وليس هذا كقوله " قد تزوجتك ولفلان الرضاء هذا قول قد أو جب شرط الخيار والأول لم يحب ذلك وجعل الإيجاب مخاطرة، ولو قال " تزوجتك اليوم على أن لك المشيئة اليوم إلى الليل، فالنكاح جائز والشرط باطل، وهو مثل شرط الخيار

• ٢ ؟ ٥ :- وفى الصغرى: قال لامرأة "تزوجتك إن شئت "أو قال "إن شاء زيد "فأبطل صاحب المشيئة مشيئته فى المجلس فالنكاح جائز ، وفى فتاوى أبى الليث: رجل تزوج امرأة على أن أباه بالخيار ، صح النكاح و لا خيار ، ولو قال "تزوجتك إن رضى أبى "لم يصح النكاح _

الصغيرة البنه الصغيرة الإسلام عن رجل خطب إلى رجل بنته الصغيرة البنه الصغيرة البنه الصغيرة النه الصغير فقال المخطوب إليه "زوجتها من فلان قبل هذا "ولم يصدقه الخاطب فقد قال المخطوب إليه" إن لم أكن زوجتها من فلان فقد زوجتها من ابنك فلان فقال الآخر" قبلت "وذلك بحضرة الشهود فظهر أنه لم يكن زوجها من فلان هل ينعقد النكاح بهذه الكلمات ؟ قال: نعم _

المرأة "لى زوج" فقال الرجل" ليس لك زوج" فقالت المرأة "إن لم يكن لى زوج فقد المرأة المرأة" إن لم يكن لى زوج فقد

زوجت نفسي منك " وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا: يحوز هذا النكاح_

2 ٢ ٣ ٢ ٥ :- إذا قال لأمته " تزوجتك على أن أعتقك " أو قالت أمته " تزوجني على أن تعتقى " فقبل جاز العتق و لا يجوز النكاح ، ولو قال لها " تزوجت على عتقك ، أعتقتك على أن أتزوجك " فقبلت فقد اختلف المشايخ في هذه الفصول ، عامتهم على أنه لا يصح النكاح ، وكان القاضى الإمام أبو حازم يقول : يصح النكاح في هذه الفصول ، والصحيح ما ذهب إليه عامة المشايخ _

ع ٢ ٤ ٢ ٥ :- وفي شرح الطحاوى: ومن أعتق أمته على أن تزوجه نفسها فإن هذا يتعلق بقبولها فإن قبلت عتقت ، ثم إذا عتقت فلا يخلو: إما أن تتزوج بالمولى أو لا تتزوج ، فإن تزوج ، فإن تزوج على المسمى وإن لم يسم فلها مهر مثلها عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبويوسف رحمه الله : لا مهر لها وعتقها صداقها ، وإن لم تتزوج بالمولى لا تجبر على ذلك إلا أنه يحب عليها أن تسعى في قيمتها للمولى ، وقال زفر: لا سعاية عليها ، فإذا وجبت السعاية عليها فلها مهر حرة بالاتفاق ، وفي الكافى: فكذا الحرة إذا قالت لعبدها "أعتقتك على أن تتزوجني "فقبل عتق العبد ولا يجبر على النكاح ، فإن لم يتزوج يجب عليه السعاية في قيمته ، وإن تزوجها لا شيء عليه _

" طلق أمتى على أن أطلق أمتك، أو : على أن أزوجك أمة صاحبه فقال أحدهما للآخر طلق أمتى على أن أطلق أمتك، أو : على أن أزوجك أمة أخرى، ففعل وقع الطلاق، ولا يجبر صاحبه على التطليق والتزويج، وإذا لم يف بالشرط لا شيء عليه، امراة قالت لعبدها " أعتقتك على أن تتزوجني بألف درهم " فقبل العبد عتق و لا يجبر على التزويج، فإن تزوجها بألف يقسم الألف على قيمة العبد وعلى قيمة بضعها وهو مهر المثل _

٧ ٢ ٢ ٥ : - م: إذا تزوجها على أن يعتق أخاها فقبلت جاز النكاح، ولا يعتق الأخ إلا بإعتاق مستأنف ؛ لأن العتق هاهنا موعود، ولا يجبر الزوج عي الإعتاق لأنه لا جبر في المواعد، بعد هذا المسألة على وجهين: إما أن أعتق الزوج أخاها أو لم يعتق ، فإن لم يعتق ينظر: إن كان لم يسم لها مهرا فلها مهر مثلها، وإن

سمى لها مهرا فإن كان المسمى مهر مثلها فلها ذلك، وليس لها غيره، وإن كان المسمى أقل من مهر مثلها فلها تمام مهر مثلها؛ وإن أعتق الزوج أخاها فإن كان المسمى دون مهر مثلها، وإن لم يسم الزوج سمى لها مهرا فلها المسمى وإن كان المسمى دون مهر مثلها، وإن لم يسم لها مهر مثلها، وفي شرح الطحاوى: وكذلك لو تزوج امرأة على عتق أمها أو ذى رحم محرم منها، م: ولو تزوجها على أن يعتق عنها أخاها فقبلت جاز النكاح وصار رقبة الأخ ملكا لها بنفس العقد، وعتق الأخ عليها بحكم القرابة، أعتقه الزوج أو لم يعتقه، ولو تزوجها على عتق أخيها فقبلت جاز النكاح وعتق العبد عن المولى ولها مهر مثلها، وإن كان قد سمى لها مع ذلك ما لايصلح مهرا لها فقبلت جاز النكاح وعتق أخيها فقبلت جاز النكاح وعتق العباد عن المولى ولها مهر مثلها، وإن كان قد سمى لها مع ذلك ما لايصلح مهرا عنها فقبلت جاز النكاح وعتق العبد عليها، وليس لها غير الأخ ـ

۷۲۷ ه :- ولو كان تزوجها على أن يعتق عنها عبدا أجنبيا من عبيده لا بعينه لا قرابة بينه وبينها ، فقبلت جاز النكاح ولا يعتق العبد إلا بإعتاق الزوج ، ويكون لها مهر مثلها إن لم يسم لها مهرا ، وإن سمى لها ما يصلح مهرا فلها المسمى لا غير وإن كان ذلك دون مهر مثلها _

۱۹۲۵ من عبيده بعينه لا قرابة بينه وبينها عبدا من عبيده بعينه لا قرابة بينه وبينه الذكاح وتصير رقبة العبد ملكا لها مهراً ، وصار الزوج وكيلا عنها بالإعتاق ، فإن أعتقه قبل نهى المرأة صح إعتاقه ، وإن نهته ثم أعتقه كان باطلا ، ولو كان تزوجها على عتق عبد بعينه لا قرابة بينه وبينها فقبلت جاز النكاح وعتق العبد عن المولى ، حتى كان الولاء له ولها مهر مثلها ، وإن كان قد سمى لها مع ذلك ما يصلح مهرا فلها المسمى لا غير ، ولو كان تزوجها على عتقه عنها جاز النكاح وعتق العبد من جهتها حتى كان الولاء لها وهو مهرها ليس لها غيره _

٩ ٢ ٩ ٥ : - وفى فتاوى الشيخ الإمام أبى الليث: رحل تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فعليه المهر كملا ، ويستوى أن زالت بكارتها بالوطئ أو بالوثبة أو بالتعنيس وفيها: إذا اشترى جارية على أنها بكر فوجدها زائلة العذرة فقال بالوثبة أو بالتعنيس وفيها العددة العددة فقال بالوثبة أو بالتعنيس وفيها المداوية على أنها بكر فوجدها زائلة العذرة فقال بالوثبة أو بالتعنيس وفيها المداوية بالمداوية بالم

البائع "زالت عذرتها بالوثبة "قال بعض مشايخنا : إن صدقه المشترى في ذلك لا يكون له حق الرد ، وإن كذبه فقال : لا ، بل زالت عذرتها بالوطئ : فالقول قوله وله حق الرد ، وأكثر المشايخ على أن له حق الرد على كل حال وهو الصحيح _

• ٥٤٣٠ :- وفى فتاوى أبى الليث: قال أبو نصر: قال البلخى: رجل زوج أمته من عبده على أن أمرها بيده يكون كذلك، وقال ابن سلمة: صح النكاح ولا يكون الأمر بيده، قال الإمام أبوالليث: لو بدأ العبد بقوله " زوجني على أن أمرها بيدك" فزوجها لا يكون الأمر بيده، وفى الخانية: ويجوز النكاح، وإن بدأ المولى فقال المبد " وفعال المبد " فقال العبد" صار الأمر بيده لوجود التفويض بعد النكاح.

٣١ ٥ :- نظير هـذا: رجـل قال لامرأة " تزوجتك على أنك طالق ، أو : على أن أمرك بيدك تطلقين نفسك كلما تريدين" فقبلت لا يقع الطلاق و لا يصير الأمر بيدها ، ولو بدأت فقالت " زوجت نفسي منك على أني طالق ، أو: على أن أمرى بيدي أطلق نفسي كلما أريد " فقال الزوج " قبلت " جاز النكاح ووقع الطلاق وصار الأمر بيدها ، وتصير هذه المسألة حيلة للمطلقة ثلاثا إذا خافت من الـمـحلل أن يمسكها ينبغي أن يبدأ هي ، ويقول للزوج " زوجت نفسي منك على أن أمرى بيدي أطلق نفسي كلما أريد" ثم يقبل الزوج فيصير الأمر بيدها تطلق نفسها كلما أرادت ، وفي الخانية: أو يقول المحلل " تزو جتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك إلى عشرة أيام "فتقول المرأة "قبلت "تطلق بعد عشرة أيام، وفي الحجة: وإن بدأت فقالت " زوجت نفسي منك على أني طالق بعد عشرة أيام ، أو : على أن أمرى بيدي بعد عشرة أيام "صح في الفصلين جميعا ؛ لأن قول الزوج بعد قولها فكمان بعد النكاح، وفي الفتاوي الخانية: عن الحسن ابن زياد: إذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر بيدها بعد عشرة أيام أن النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك أمرها " وفي جامع الحوامع: عن أبي حنيفة رحمه الله: " أتزو جك متعة على أن لا ترثني و لا أرثك " ولم يسم وقتا جاز و توارثا _ ٥٤٣٢ :- م: ولو كان الزوج قال لها "تزوجتك على أنك طالق بعد ما أتزوجك تطلقين نفسك كلما تريدين " أتزوجك تطلقين نفسك كلما تريدين " فقالت المرأة "قبلت " تطلق و يصير الأمر بيدها _

فقال الزوج " لا أتزوجك حتى تهبنى مالك على من المهر " فوهبت مهرها على أن يتزوجها الزوج يتزوجها الزوج " لا أتزوجك حتى تهبنى مالك على من المهر " فوهبت مهرها على أن يتزوجها قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالىٰ: الهبة باطلة وفى الشرط أو لم يف ، وقال خلف رحمه الله تعالىٰ: تصح الهبة تزوجها أو لم يتزوجها ، م: وكذلك لوقال العبد لمولاه " إذا تزوجتها فأمرها بيدك أبدا " ثم تزوجها يكون الأمر بيدالمولى ولايمكنه إخراجه أبدا _

2 ٣٤ ٥: - وفي المنتقى: الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ: إذا قال لها "أتزو جك على أن أمرك بيدك بعد ما أتزو جك شهرا "فالنكاح جائز وأمرها بيدها شهرا منذ تزو جها ، فإن اختارت زو جها في يوم من الشهر لم يبطل خيارها في باقى الشهر ، وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ أنه يبطل خيارها في باقى الشهر .

0 2 70 :- وفى الخانية: رجل تزوج إمرأة على أن ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ: النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف، رجل تزوج امرأة على ألف على أن لا ترثه ولا يرثها جاز النكاح ويتوارثان، وليس لها إلا ألف درهم كان مهر مثلها أقل من ذلك أو أكثر _

مثلها ، هكذا قاله الإمام أبو القاسم ، وعنه أيضا: تزوج امرأة على أنه مدنى فإذا هو مشلها ، هكذا قاله الإمام أبو القاسم ، وعنه أيضا: تزوج امرأة على أنه مدنى فإذا هو قروى لا خيار لها ، وفي الجامع الأصغر: قال الفقيه أبو الليث: زوج أمته رجلا على أن كل ولد تلده فهو حرفالنكاح جائز والشرط كذلك وكل ولد تلده فهو حر

على أن تدفع المرأة إلى الزوج امرأة ولم يسم لها مهرا على أن تدفع المرأة إلى الزوج هذا العبد يقسم مهر مثلها على قيمة العبد وعلى مهر مثلها ، فما أصاب قيمة العبد

ف البيع فيه باطل ويصير الباقي مهرا لها ، رجل قال لامرأة " أتزوجك على أن تعطيني عبدك هذا " فأجابته بالنكاح فالنكاح جائز بمهر المثل ولا شيء له من العبد ، وقولنا " النكاح جائز بمهر المثل " تفسيره ، ما قلنا في المسألة المتقدمة : أن مهر مثلها يقسم على مهر مثلها وعلى قيمة القيمة العبد فما أصاب مهرا مثلها يصير مهر لها _

الفصل الخامس في تعريف المرأة والزوج في العقد بالتسمية أو الإشارة

٥٤٣٨ :- وفي السغناقي: واعلم أن عقد الوكيل عند غيبة الموكل إنما يصح إذا عرفه باسمه ونسبه ، وفي الخانية : قال الشيخ محمد بن الفضل : إذا ذكروا في النكاح اسم رجل وكنية أبيه ولم يذكروا اسم أبيه إن كان الرجل حاضرا مشارا إليه جاز، و إن كان غائبا لا يجوز مالم يذكر اسمه واسم أبيه واسم جده، قـال: والاحتيـاط أن ينسـب إلى المحلة أيضا ، قيل له: وإن كان الغائب معروفاً عند الشهود؟ قال: وإن كان معروفاً _

٣٩ ٤ ٥: - م: امرأة و كلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل وقال لحماعة "اشهدوا أنبي قـد تزوجت فلانة "ولم تعرف الشهود فلانة لا يحوز النكاح مالم يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدها ، وفي المضمرات: وهو الصحيح وعليه الفتوي ، م: ولو قال الرجل بين يدى الشهود " تزوجت امرأة قد وكلتني بنكاحها "لا يجوز_

• ٤٤٥ :- وذكر الخصاف في حيلة مسألة تدل على أن مثل هذا التعريف يكفي لجواز النكاح، وصورة ما ذكره الخصاف: رجل خطب امرأة إلى نفسها فأجابته إلى ذلك وكرهت أن يعلم بذلك أولياءها فجعلت أمرها في تزويجها إليه ، أو اتفقا على المهر فكره الزوج أن يسميها عند الشهود قال : ينبغي للزوج أن يقول بين يدي الشهود " إني خطبت امرأة إلى نفسها و بذلت لها من الصداق كذا وكذا فرضيت بذلك ، وجعلت أمرها إلىّ بأن أتزوجها فأشهدكم أني قد تزوجت المرأة التي جعلت أمرها إليّ على صداق كذا كذا "فينعقد النكاح بينهما إذا كان كفوا لها ، قال شمس الأئمة الحلواني: الخصاف كبير في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به ، قال : وذكر في المنتقى أيضا : أن مثل هذا التعريف يكتفي به فيتأمل عند الفتوى ، هذا إذا كان الشهود لا يعرفون فلا نة ، فأما إذا كانوا يعرفونها

فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح وإن كانت غائبة إذا عرف الشهود أنه أراد بها المرأة التي يعرفونها ؛ لأن المقصود هو التعريف وقد حصل بمجرد ذكر الاسم _

1 ٤ ٤ ٥ :- وفي فتاوى البقالى: إذا لم ينسبها الزوج ولم يعرفها الشهود وسعه فيما بينه وبين الله تعالى ، وفي الخلاصة الخانية: ولو لم ينسبها إلى أبيها وحدها لكن أخوها ، قال " زوجت أختى " ولم يسمها وله أخت واحدة و سماها إذا كانت له أختان جاز ، وهذا إذا كانت المرأة غائبة ، م: إذا قال " المرأة التي في هذا البيت " جاز إن كانت وحدها _

فقال الزوج " تزوجت هذه المرأة " وقالت المرأة " تزوجت " جاز ، هو المختار خلافا لما يقوله نصير ، والاحتياط أن يكشف وجهها أو يذكر أبوها وجدها ، وفي الخانية : أويذكر اسمها واسم أبيها وجدها ، وفي الذعيرة : وكان شمس الأئمة الأوزجندي رحمه الله تعالىٰ لايفتي بالجواز إذا كانت منتقبة ، وبه كان يفتى الإمام ظهير الدين ، وفي السراجية : وإن كانت المرأة معتقة رجل يذكر اسمها واسم معتقها واسم أبي المعتق _

اسم سميت به في صغرها فلما كبرت سميت باسم الميت باسم الخررة لها اسم سميت باسم الخرر تزوج باسمها الآخر إن صارت معروفة بهذا الاسم، وفي الظهيرية: قال رضى الله عنه: والأصح عندى أن يجمع بين الاسمين، وفي الخانية: امرأة وكلت رجلا بأن يزوجها فزوجها وغلط في اسم أبيها لا ينعقد النكاح إذا كانت غائبة _

2350: - وفى الحجة: سئل محمد بن الفضل عمن قال لرجل "زوجت ابنتى منك" وليس له بنت غيرها وشهد الشهود جاز النكاح، وبالتسمية أصح وأولى، ولا يصحح إذا كانت له بنتان فصاعدا، وإن سمى أحدهما الابن والبنت باسمهما وقال الآخر "قبلت" يكفى ويجوز، وفى الظهيرية: ولو قال "زوجت بنتى من ابنك" وله بنت واحدة وقال الآخر "قبلت لابنى" وله ابن واحد صح لعدم الاشتباه _

٥٤٤٥ :- م: رجل له بنت واحدة اسمها "فاطمة" قال لرجل "زوجت

منك ابنتى عائشة "ولم تقع الإشارة إلى شخصها ، ذكر فى فتاوى الفضلى: أنه لا ينعقد النكاح ، ولو قال " زوجت ابنتى منك ، ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز ، وفى النخانية: ولو قال الأب وقت العقد " زوجت منك ابنتى عائشة " وأشار إلى فاطمة وغلط فى اسمها وقال الزوج " قبلت " جاز النكاح _

2 3 3 6: - وفي شرح عتاق الأصل: إذا قال لغيره "بعتك عبدى ، أو قال: عبدا لي "وليس له إلا عبد واحد هل يجوز البيع ؟ اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا: يجوز كما لوقال "بعتك عبدا لي في مكان كذا "وليس له في ذلك المكان إلا عبد واحد وذلك جائز بلا خلاف ، وبعضهم قالوا: لا يجوز وإليه أشار محمد في باب الشهادة على العتق وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني فيجوز أن تكون مسألة النكاح على الاختلاف بين المشايخ كمسألة البيع _

0 2 2 7 :- وفى الذخيرة: وقعت فى زماننا واقعة من هذا الجنس، وصورتها: مردى رادو دخترست يكى باشوى ويكى بي شوى قال أب الابنتين لرجل بالفارسية "من دختر خويش را بتو بزنى دادم " ونام دختر نمى گفت فقد قيل: ينعقد النكاح، وقيل: لا بد من ذكر اسم البنت _

"عائشة "وصغرى اسمها "فاطمة " فأراد أن يزوج الكبرى فعقد النكاح باسم "عائشة "وصغرى اسمها "فاطمة " فأراد أن يزوج الكبرى فعقد النكاح باسم فاطمة بأن قال " زوجت منك ابنتى فاطمة " ولم يشر إلى إحداهما ولم يقل " ابنتى الكبرى " ينعقد النكاح على فاطمة ، ولو قال " زوجت منك الكبرى فاطمة " لم يذكر هذا الفصل في الأصل ، قال الصدر الإمام : يجب أن لا ينعقد النكاح أصلا ؛ لأنه ليس له بنت كبرى بهذا الاسم _

9 £ 2 0 :- إذا أراد أن يزوج أمته من إنسان فقال "زوجت منك أمتى فتلغ" أو قال " بنفسه " جاز إذا لم تكن بهذا الاسم إلا أمة واحدة ، وكذا لو أراد أن يزوج امرأة من عبده فقال " زوجتك من عبدى سنقر " جاز إذا لم يكن له غلام آخر بهذا الاسم من عبده فقال " و عندى الشيخ الإمام أبى الليث: رجل أراد أن يزوج ابنته

الصغيرة من ابن صغير لغيره فقال أب الصغيرة لأب الصغير " زوجت ابنتي الصغيرة " فلانة من ابنك الصغير فلان " فقال أب الصغير " قبلت " جاز النكاح للابن وإن لم يقل الأب "قبلت للابن"، وفي هذا الموضع أيضا: رجل خطب لابنه الصغير امرأة فـلـمـا اجتمعا للعقد قال أبو المرأة لأب الصغير بالفارسية " دادم ترا اين دختر بزنبي بهزار درهم "فقال أب الابن" يذيرفتم" يجوز النكاح للأب وإن جرى بينهما مقدمات النكاح للابن ، هو المختار ، وفي الولو الحية: دلت هذه المسألة على أن من قال للآخر من بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع " بعت هذا المبيع بألف درهم " وقال الآخر "اشتريت "يصح وإن لم يقل "بعت منك"، وكذلك لو قالت المرأة بـالـفـارسية " خـويشتـن خـريدم بنفقة عدت و كابين " وقال الزوج بالفارسية " فرو ختم " يصح وإن لم يقل المرأة " منك " _

١ ٥ ٤ ٥ :- م: وفي البقالي: إذا خطب الرجل صغيرة لابنه الصغير فقال أبو الصغيرة لأب الصغير "وهبتها لك" فقال ابو الصغير "قبلتها لابني " جاز_

٥٤٥٢ :- وفي مجموع النوازل: سئل شيخ الإسلام عن رجل قال لآخر " زوجت ابنتي فلانة من ابنك فلان بكذا "ولفلان ابنان ، فقال فلان "قبلت لابني "ولم يقل "فلانا "لا يجوز النكاح ، ولو قال "قبلت "ولم يقل "لابني " جاز للابن المسمى في التزويج _

الفصل السادس في الشهادة في النكاح

الشرط هو الإعلان دون الشهادة ، حتى لو تزوجها بحضرة الشهود وشرط الكتمان لا الشرط هو الإعلان دون الشهادة ، حتى لو تزوجها بحضرة الشهود وشرط الكتمان لا يحوز ، ولو تزوجها بغير شهود وشرط الإعلان جاز ، وفي جامع الحوامع: قال مالك: ينعقد النكاح بغير شهود ، أما لا يحل مالم يشهد ، وفي الظهيرية: الأصل فيه: أن كل من يصلح وليا أو مزوجا لنفسه بنفسه يصلح شاهدا في النكاح كالأعمى والمحدود في القذف والأخرس والمغفل والسكران إذا كان يعقل النكاح ، وفي الخزانة: ومستور الحال ، وفي الخانية: والفاسقين ، وفي المضمرات: وعند الشافعي لا ينعقد بشهادة غير العدول _

٤٥٤ ه :- وفي نصاب الذرائع: وشرطه أن يكون كلا شطريه بحضور

20 5 0 7 - أخرج الترمذي عن ابن عباس أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء لا نكاح إلا ببينة / ٢١ ٠ / ، برقم ١١٠٩ - السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب لانكاح إلا بشاهدين عدلين / ٢١ ، برقم ٢٢ ٠ ٢١ -

2020: أخرج ابن حبان عن عائشة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا نكاح الا بولى و شاهدى عدل ، و ماكان من نكاح على غير ذلك فهو باطل ، فإن تشاجروا ، فالسلطان ولى من لا ولى له ، صحيح ابن حبان ، النكاح ، ذكر نفى إجازة عقد النكاح بغير ولى و شاهدى عدل ٤/٠ ٣١ ، برقم ٤٠٧٧ - سنن الدارقطني ، النكاح ، ٣٥٥٣ ، برقم ٣٤٨١ - المعجم الأوسط للطبراني ٢٨٦٦ ، برقم ٩٢٩١ .

قول المصنف: أو حضور رجل وامرأتين الخ...

أخرج البيه قى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالىٰ عنه أنّه أجاز شهادة النساء مع الرجل فى النكاح ، السنن الكبرى للبيه قى ، النكاح ، باب لانكاح إلا بشاهدين عدلين ١٤٠٠٠ ، برقم ٢٧ - ١٤ - _____

شاهدين حرين عاقلين بالغين مسلمين ، أو حضور رجل وامرأتين ، وفي الخانية : ولا ينعقد بشهادة امرأتين بغير رجل ، والخنثيين إذا لم يكن معهما رجل ، وفي الكافي : وقال الشافعي : لا ينعقد بحضور رجل وامرأتين _

0500 :- م: ولا يحوز عقد النكاح بين مسلمين بشهادة الكفار، والصبيان، والمحانين، والعبيد، والمكاتبين، والمدبرين، والنائمين الذين لا يسمعون كلام المتعاقدين، والأصمين، وفعى السراجية: وشهادة الملائكة، م: وذكر الإمام الاسبيحابي أن النكاح ينعقد بشهادة الأصمين، والمسألة في الأصل بناء على أن سماع الشهود كلام المتعاقدين هل هوشرط انعقاد النكاح؟ قد اختلف المشايخ، بعضهم قالوا: ليس بشرط وإنما الشرط حضورهما، وهذا القائل يقول [بانعقاد النكاح بشهادة الأصمين، وبعضهم قالوا: هو شرط، وهذا القائل يقول] لا ينعقد النكاح بشهادة الأصمين، وذكر القدورى في كتابه: أنه لابد من سماع الشهود كلام المتعاقدين، وسيأتي بعد هذا عن أبي يوسف ما يدل عليه إن شاء الله تعالى _

7 0 2 0 :- وأما فهم الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط ؟ فقد ذكر البقالي في فتاواه ، قيل: الاعتبار بسماع الشهود لفظ النكاح وإن لم يعرفوا تفسيره ، قال: والظاهر خلافه ، وفي البقالي أيضا: عن محمد فيمن تزوج امرأة بحضرة الهنديين ، وفي الخانية: أو تركيين لم يفهما ، ولا يمكنهما أن يعبرا ماسمعا لم يجز ،

⁻⁻⁻وأخرج الإمام مالك في المؤطا عن أبي الزبير المكي أنّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال: هذا نكاح السرّ، ولا أجيزه، ولو كنت تقدّمت فيه لرحمت، المؤطا للامام مالك، النكاح، باب جامع مالا يجوز من النكاح / ٣٤٦ ، برقم ٢٦ _

٥٥ ٤ ٥: - أخرج البيه قى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يرث أهل ملةٍ ملةً ، ولا تجوز شهادة ملة على ملة ، إلا أمّنى تجوز شهادتهم على من سواهم ، السبه قى ، الشهادات ، باب من رد شهادة أهل الذمة ٥ ١/٩٥ ١ ، برقم ٢١٢٠٩ _

وأخرج البيه قمي أيضا عن ابن عباس رضى الله عنهما في شهادة الصبيان لاتجوز ، السنن الكبرى للبيهقي ، الشهادات ، باب من ردّ شهادة الصبيان الخ ... ١٩٢/١٥ ، برقم ٢١٢٠٠_

وفي الفتاوى الخلاصة: والأصح أنه ينعقد ، وفي النوازل: عن محمد في عين هذه المسألة: إن أمكنهما أن يعبرا ما سمعا ، قالوا: جاز النكاح_

٧٥ ٤ ٥: - وفي المنتقى : عن أبي يوسف رحمه الله : رجل تزوج امرأة و سمع أحد الشاهدين كلامهما ، ولم يسمع الشاهد الآخر ، ثم أعاد على الذي لم يسمع إن كان المجلس واحدا جاز استحسانا ، وإن كان متفرقا لا يجوز ، وقـد روى عن أبي يوسف أنه لا يجوز حتى يسمعا معا ، وفي الخانية: ولا يصح النكاح مالم يسمع كل واحد من العاقدين كلام صاحبه وسمع الشاهدان كلامهما معا ، وفي فتاوي أبي الليث: تزوج بمحضر من رجلين ، أحدهما أصم ، فسمع السميع ولم يسمع الأصم ، حتى صاح صاحبه في أذنه هو أو غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معا، وفي نظم الزندويستي: إذا سمع أحد الشاهدين [كلام المرأة وسمع الشاهد] الآخر كلام الزوج، ثم أعادا العقد فالذي سمع كلام الزوج في العقد الأول سمع في هذا العقد كلام المرأة لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الأول سمع كلام الزوج في هذا العقد لا غير ، فإن كان العقدان في مجلسين متفرقين لا يجوز بالإتفاق ، وإن كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء: لا ينعقد، وقال بعضهم مثل أبي سهل السرخسي: أنه ينعقد ، قال الزند ويستى : ولا نأخذ بقول أبي سهل _

٥٤٥٨: - وفي شرح الطحاوى: ثم النكاح له حكمان: حكم الانعقاد وقد ذكر، وأما حكم الإظهار فإنما يكون عند التجاحد فلا يقبل في إظهاره إلا ما يقبل في سائر الأحكام _

9 0 2 0 :- م: زوج ابنته في حضرة السكاري، وهم يعرفون أمر النكاح، وفي النحانية: وسمعوا كلام العاقدين، م: غير أنهم لا يذكرونه بعد ما صحوا كما هو عادة السكاري، ينعقد النكاح، وفي الحجة: وإن كانوا لا يعرفون الأرض من السماء والرجال من النساء لا يجوز _

· ٤٦٠ :- م: تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز ، وعن الشيخ الإمام

أبى القاسم الصفار أنه قال: يكفر من فعل هذا؛ لأنه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وعليه وسلم عالم الغيب، وفى الحجة: ذكر في الملتقط أنه لا يكفر لأن الأشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الرسل يعرفون بعض الغيب قال الله تعالى: [عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا • إلا من ارتضى من رسول] - _

في هذا البيت "فقالت المرأة "قبلت "فسمع الشهود مقالتها ولم يروا شخصها في هذا البيت "فقالت المرأة "قبلت "فسمع الشهود مقالتها ولم يروا شخصها فإن كانت في البيت وحدها جازالنكاح، وإن كانت معها في البيت امرأة أخرى لا يجوز، وكذلك لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على ماذكرنا _

7 ۲ ۲ ۵ ۵ :- وفي شهادات الفتاوى: رجل زوج ابنته من رجل في بيت ، وقوم في بيت أخر يسمعون التزويج ولم يشهدهم: إن كان من هذا البيت إلى ذلك البيت كوة رأوا الأب منها تقبل شهادتهم ، وإن لم يروا الأب لم تقبل شهادتهم _

٠ ٢ ٢ ٥ :- وفي اليتيمة: سئل على بن أحمد عن نكاح حضره رجلان ، فخرج أحدهما وأخبر الجماعة أن فلانا تزوج فلانة بإذن وليها ، ثم إذا جحد هذا الشاهد هل يجوز للسامعين أن يشهدوا على النكاح والحال هذه ؟ فقال: نعم _

275 :- م: وفي فتاوى أهل سمرقند: بعث رجل قوما يخطبون امرأة فقال الأب " زوجت ابنتى فلانة من فلان " فقبل واحد من القوم تكلموا فيه ، قال بعضهم: لا يجوز ، وبه أخذ بعض مشايخنا ، وفي الخلاصة ، الخانية: هوالمختار ، وفي الخانية: إلا أن يكون الزوج حاضرا فحينئذ يصير القوم شهودا ، م: قال بعضهم: يجوز وبه أخذ الصدر الشهيد ، وفي الغياثية: وهو الأصح ، وفي الولوالحية: وعليه الفتوى _

٥٤٦٥ :- م: وإذا تزوج الرجل المسلم امرأة مسلمة بحضرة عبدين أوصبيين،

سورة الجن ، رقم الآية ٢٦-٢٧.

٥ ٢ ٤ ٥: - أخرج البيه قي عن عطاء بن أبي رباح أن المطلب بن أبي وداعة و يعلى بن أمية
 كانت عند هما شهادة في الجاهلية ، فرفعا إلى معاوية في الإسلام ، فأجازه .

أوكافرين ومعهما شاهدان مسلمان حران بالغان جاز، فإن أدرك الصبيان أو أعتق العبدان، أو أسلم الكافران، وشهدا أنه تزوجها ذكر في الأصل مطلقا أنه تقبل شهادتهما، وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن المسألة على التفصيل: إن شهدا أنه تزوجها بحضرتنا وكان معنا رجلان حران مسلمان جازت شهادتهما، وإن شهدا وقالا "لم يكن معنا غيرنا "لا تقبل، وفي جامع الحوامع: قيل: هذا عند محمد، أما عندهما جاز، سواء قالا "كان معنا مسلمان " أولا _

7 7 2 0 :- م: وإذا شهد شاهد أنه تزوجها أمس ، وشهد آخر أنه تزوجها السوم فشهادتهما باطلة ، وفي الخانية : وإن اختلف الشاهدان في المكان والزمان لا تقبل الشهادة _

9 ٤ ٦٧ :- م: وينعقد النكاح بشهادة أخرسين إذا كانا سميعين، وإذا وقع التجاحد فلا شهادة لهما، وكذا ينعقد بشهادة الأعمى والمحدود في الزنا_

وبشهادة ابنيه منهما ، وفى الخلاصة ، الخانية : وشهادة والديهما ، وفى الخانية : وبشهادة ابنيه منهما ، وفى الخانية : وبشهادة والديهما ، وفى الخانية : وبشهادة ابنيه منها فى ظاهر الرواية يجوز ، وفى المنتقى : أنه لا يجوز ، وإن تزوج بشهادة ابنيه من غيرها ، ثم تجاحدا فشهد الابنان ، إن جحد الأب والمرأة تدعى جازت شهادة الابنين ، وإذا ادعى الأب والمرأة تححد لا تقبل شهادة ابنيه ، وإن كان النكاح بشهادة ابنيها من غيره ثم تجاحدا إن ادعت الأم لا تقبل شهادة ابنيها ، وإن جحدت والزوج يدعى جازت شهادة الابنين ، ٦ وإن كان

⁻⁻⁻⁻ وأخرج أيضا عن إبراهيم ويونس عن الحسن ومحمد بن سالم عن الشعبي أنهم كانوا يقولون في شهادة الغلام: إذا شهد قبل أن يبلغ ثم قام بها إذا بلغ ، والنصراني واليهودي إذا شهد في حال شرك ثم أسلما ، والعبد إذا شهد ثم أعتق ، ثم قاموا بشهادتهم ، أن شهادتهم جائزة ، السنن الكبرى للبيه قي ، كتاب الشهادات ، باب من تحمل شهادة و هو كافر أو صبى أو عبد ثم أسلم الكافر الخ... ٥ / ٢٠ / ٢٠ ، برقم ٢ / ٢ / ٢٠ ٢ . .

النكاح بشهادة ابنيه منها ، فأيهما جحد لا تقبل شهادة الابنين] وفي الحجة: ولو تزوج بشهادة ابنهما وبنتيهما يجوز ويثبت حل النكاح _

حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى ، وفى الزاد: وقال محمد: لا يجوز ، وهو قول أبى يوسف رحمهما الله تعالى ، وفى الزاد: وقال محمد: لا يجوز ، وهو قول زفر والشافعى رحمهما الله ، وفى شرح الطحاوى: ولو وقع التجاحد بين الزوجين ، وفى الينابيع: بأن ادعى أحدهما النكاح وأنكر الآخر ، واختلفا فى مقدار المسمى أو فى جنسه ، فشهد رجلان من أهل الذمة ، والمرأة ذمية فإن كانت المرأة مدعية والرجل منكر فإنه لا تقبل شهادتهما بالإجماع ، وإن كان الرجل يدعى والمرأة تنكر ، فشهادتهما جائزة سواء قالا "كان عند العقد معنا رجلان مسلمان " أو لم يقولا فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله ، وقال محمد إذا قالا "كان عند العقد معنا رجلان مسلمان سوانا " تقبل ، وفى الينابيع: فى صحة النكاح دون المهر ، وإن لم يقولا ذلك لا تقبل ، وفى شرح الطحاوى: هذا إذا كانا كافرين وقت الأداء ، ولو كانا وقت العقد كافرين ووقت الأداء مسلمين ، فعلى قولهما شهادتهما مقبولة على كل حال ، وعلى قول محمد إن قبلا "كان معنا عند العقد رجلان مسلمان غيرنا " تقبل ، وإن لم يقولا لا تقبل أيهما كان جاحدا أو مدعيا _

• ٤٧٠ :- م: المرأة إذا زوجت ابنتها البالغة بحضرتها برضاها بحضرة رجل وامرأة حاز النكاح ، وإن كانت الابنة غائبة لا يجوز ، وكذا لو كانت الابنة صغيرة وباقى المسألة بحالها لا يجوز النكاح ، سواء كانت الابنة حاضرة أو غائبة ـ صغيرة وباقى المسألة بحالها الدجنس ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الرهن وصورتها: رجل وكل رجلان أن يزوج له امرأة ، فزوجه الوكيل بحضرة شاهد واحد ،

^{9 7 9 0 :-} أخرج ابن ماجة عن جابر بن عبدا لله رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة أهل الكتاب ، بعضهم على بعض ، سنن ابن ماجة ، كتاب الأحكام ، باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ١٧١١ ، برقم ٢٣٧٤.

فإن كان المؤكل حاضرا يجوز ، وطريقه : أن المؤكل يعتبر مزوجا ويعتبر الوكيل مع الشاهد الآخر شاهدا ، وإن كان المؤكل غائبا لا يجوز ، وأصل هذه المسألة مسألة ذكرها في الجامع الصغير ، رجل أمر رجلا أن يزوج بنتا له وهي صغيرة فزوجها والأب حاضر وشاهد آخر جاز شهادة المزوج ، وإن كان الأب غائبا لم يجز شهادة المزوج _

فزوجها بحضرة امرأتين ، والمؤكلة حاضرة قال : يجوز النكاح ويصير الموكلة هزوجها بحضرة امرأتين ، والمؤكلة حاضرة قال : يجوز النكاح ويصير الموكلة هي المزوجة ، قيل : وإن أنكر الزوج أو المرأة الموكلة هذا العقد هل تقبل شهادة الوكيل والمرأتين على النكاح ؟ قال : نعم إذا لم يقل الوكيل : أنا زوجتها منه بالوكالة ، قيل له : وهل يكفيه أن يقول هذه امرأة هذا ؟ قال : لابد من إثبات العقد ، قال : ولو قال : إن الوكيل يشهد ويقول : هذه امرأة هذا بعقد صحيح بامرأتين بتزويج من له ولاية التزويج ، وقبول من له ولاية القبول ، لا ينعقد ولكن لا يحفظ في هذا رواية ، والصواب أن يشهد أن هذه امرأة هذا ، ويقبل القاضي ذلك ولا حاجة إلى إثبات العقد _

0 ٤٧٣ :- وفى الفتاوى الخلاصة: رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين، ومات الرحلان الشاهدان، وأنكرت المرأة النكاح ليس لزوج أن يخاصمها، وعندهما يخاصمها إن حلفت برئت وإن نكلت يقضى بها للمدعى، قال الفقيه أبو الليث: والفتوى على قولهما، وفى المضمرات: إذا شهد أحدهما أنه تزوجها وشهد الآخر أنه نكحها تقبل شهادتهما، وقيل: لا تقبل لأن النكاح يستعمل فى الوطئى، فهذا القائل يقول: لو شهدا أنه نكحها لا تقبل وعلى قول الأول تقبل هو الصحيح _

٤٧٤ :- وفي الذخيرة: وإذا وكل الرجل رجلا أن يزوج عبده امرأة ، فزوج الوكيل العبد امرأة بشهادة رجل واحد ، والعبد حاضر لا يجوز ، وإذا زوج المولى عبده البالغ العاقل امرأة ، والعبد حاضر بحضرة رجل واحد جاز العقد ، ولو كان العبد غائبا لا يجوز ، وفي الظهيرية: ولو زوج الموليان أمتهما ، ثم

شهدا بطلاقها إن ادعت الأمة لا تقبل إجماعا ، وإن أنكرت عند أبي يوسف رحمه الله تقبل ، وعند محمد لا تقبل _

٥٤٧٥ :- وفي الحجة: ولو حلف رجل أن لا يتزوج امرأة إلا سرا،
 فتزوج امرأة بشهادة رجلين جاز ولا يحنث ، لأن النكاح لا يثبت بأقل من شاهدين ،
 وأما إذا تزوج بشهادة ثلاثة نفر ، أو أكثر يحنث _

تقبل ، ولو شهد عليها بالرضا أخواها قبلت شهادتهما ، وفي الخانية : ولو زوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنيه في الخانية : ولو زوج ابنته الكبيرة بشهادة البنين على الرضا أخواها قبلت شهادتهما ، وفي الخانية : ولو زوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنيه ، ثم جحد الزوج النكاح وادعاه الأب والمرأة فشهد الابنيان بذلك لم تقبل شهادتهما عند أبي يوسف ، وعند محمد تقبل شهادتهما ، وفي الولوالحية : وإن كانت المرأة صغيرة فشهادتهما باطلة ، م : ولو كان الزوج هو المدعى والأب والمرأة يجحدان ذلك فشهادة الابنين مقبولة بلا خلاف _

مقبولة ، وشهادته على أبيه فيما يححد الأب مقبولة ، وإن كان للأب فيه منفعة بأن مقبولة ، وشهادته على أبيه فيما يححد الأب مقبولة ، وإن كان للأب فيه منفعة بأن شهدا على أبيه ما ببيع ما يساوى مائة بألف ، وشهادته فيما يدعيه الأب إن كان للأب فيه منفعة ، فكذلك عند للأب فيه منفعة ، فكذلك عند أبي يوسف ، وفي الخانية : قيل : هو قول أبي حنيفة رحمه الله ، م : وعند محمد تقبل ، وفي الخانية : وأصل المسألة قال لعبده : إن كلمك فلان فأنت حر ، فشهد ابنا فلان أن أباهما كلم العبد ، فإن كان الأب يححد جازت شهادتهما ، وإن كان الأب يدعى لا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ؛ لأنه يعتبر الدعوى ، وعلى قول محمد رحمه الله تقبل ؛ لأنه يعتبر الدعوى ، وعلى قول محمد رحمه الله تقبل أبي منفعة الوالد لمنع قبول شهادة الولد ، وشهادة الإنسان فيما باشره مردودة بالإجماع ، سواء باشره لنفسه أو لغيره هو

انحرج البيه قي عن الشعبي أن شريحا كان يحيز شهادة الأخ لأخيه إذا كان عدلًا ، السنن الكبري للبيهقي ، الشهادات ، باب ماجاء في شهادة لأخيه ٥ / ٢٧٨/١ ، برقم ٢٦٤ . ٢

حصم في ذلك أو لم يكن فلا تجوز شهادةالو كيل بالنكاح _

٤٧٨ :- وفي الخانية: تناكحا بغير شهود ثم قالا لرجلين: نكحنا أو تزوجنا إن قالا على وجه الإخبار لا يصح النكاح، وإن قالا على وجه الإنشاء والابتداء يكون نكاحا ، وفي الخلاصة الخانية : ولو تزوج امرأة بغير شهود ثم أقرا بالنكاح بين يدي الشهود اختلفوا فيه والأصح أنهما إذا أقرا بالنكاح وسميا المهر ينعقد النكاح بينهما مبتداً وإلا فلا ، ولو تزوج بغير شهود ثم أحبر الشهود أنا زو جان لا يجوز ، ولا يحل مالم يجدد النكاح ، إذا قال بالفارسية " كواه باشيد كه ما يكديگر رابخواسته ايم "لا يكون نكاحا ؛ لأن هذا اخبار عن باطل ، ولو قال الرجل على وجه الإنشاء " گواه باشيد كه مايكديگر را خواستيم "، أو قال الرجل " گواه باشید که من این زن را خواستم" وزن گفت "من رضا دادم" یصیر هذا عقدا _ ٧٩ ٥ :- ولو سكن رجل وامرأة في منزل ، ويظهران للناس أنهما زوجان ، لا يكون نكاحا إلا على قول بعض المشائخ ، قال الحجة : لو أن هذين تخاصما وطلقها ثلاثا، ثم اراد أن يحددا نكاحا بالشهود ويزعمان أن النكاح لم يكن صحيحا، ولا يقع الطلقات الثلاث، قال في الحاوى: الأحوط أن لا يتركا أن يتزوجا مالم تتزوج بزوج آخر ؛ لأن على قول البعض كان ذلك نكاحا بالشهرة ، وكذا إذا طلقها طلاقاً بائنا بعد نكاح صحيح ، ولم يجدد النكاح ووطئها و ســاكنها في منزل واحد ، فبعد مدة تنقضي بها العدة طلقها ثنتين ، ثم أرادا تجديد النكاح بغير تحليل لا يتركان _

٠ ٥٤٨٠ :- وإذا وقع الاختلاف بين الزوج وبين المرأة في أن النكاح بشهود ، أو بغير شهود فالقول قول من يدعى أنه كان بشهود _

الم ع ٥ :- والأصل أن الزوجين إذا اختلفا في صحة العقد وفساده كان المقول قول من يدعى الصحة ، وإن ادعى أحدهما أن النكاح في حالة الصغر [بمباشرته كان القول قوله ، وإذا كان القول قول من يدعى النكاح في حالة الصغر] بعد هذا القول لا نكاح بينهما ، ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها قبل الادراك ، وإن

كان دخل بها قبل الإدراك فلها الأقل من المسمى ومن مهر المثل ، ولا يثبت الرضا بهذا الدخول ، وإن كان دخل بها بعد الإدراك فهذا رضا ، وإجازة للنكاح الذى بينه ما في حالة الصغر ، وكان القاضى الإمام أبو على النسفى يقول: إذا ادعى أحدهما أن النكاح كان في حالة الصغر بمباشرته ، فعلى رواية الحسن عن أبى حنيفة يقول له القاضى: هل كان النكاح بإذن الولى ؟ فإن قال "لا" يقول له: هل أجازه الولى ؟ فإن قال "لا" يقول له : هل أجازه الولى ؟ فإن قال "لا" يقول له : يقول له : هل من رائك أن تجيزه ؟ إن قال : لا ، فرق القاضى بينهما ، وهذا إذا قالا ذلك ولم يوجد بينهما دخول بعد الإدراك ، فأما إذا وجد فهو دليل الرضا _

الوكيل: أشهدت على النكاح، وقال الزوج لم يشهد، فالقول قول الوكيل، الموكيل: أشهدت على النكاح، وقال الزوج لم يشهد، فالقول قول الوكيل، ويفرق بينهما، وفي الخانية: وتثبت الحرمة باقرار المؤكل بنكاح الوكيل بغير شهود، م: وعليه نصف الصداق إن لم يكن دخل بها، وإن وقع هذا الاحتلاف بين المرأة وبين وكيلها، فالقول قول الوكيل وهي امرأته لا يفرق بينهما _

الفصل السابع في أسباب التحريم

٥٤٨٤ :- فنقول: أسباب التحريم كثيرة ، من جملة ذلك النسب، ومسائله معروفة ، ومن جملة ذلك المصاهرة ، قال محمد في الأصل: إذا وطئ الرجل امرأة بنكاح أو ملك أو فجور حرمت عليه أمها وابنتها ، وهو محرم لهما _

وفي شرح الطحاوي: اعلم أن جميع ما يتضمنه كتاب النكاح والرضاع بالتحريم على أحد وعشرين نوعا: سبع من جهة [النسب، وسبع من جهة السبب، وهو الرضاء ، وأربع من جهة] المصاهرة ، واثنان من جهة الجمع ، وواحد من جهة الكفر _ ٥ ٨ ٨ ٥ :- أما السبع التي من جهة النسب فما جمعهن الله تعالي في آية

٤٨٤ ٥:- أخرج البيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أولم يدخل بها ، فلا يحل له نكاح أمها ، وأيما رجـل نـكـح امـرأة فدخل بها ، فلا يحل له نكاح ابنتها ، وإن لم يدخل به فلينكح ابنتها إن شاء ، السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب النكاح ، باب ماجاء في قول الله تعاليٰ " وأمهات نسائكم الخ . ٠٠/١٠ برقم ١٤٢٣٠ - سنن الترمذي ، أبواب النكاح ، باب ماجاء في من يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها الخ ... ٢١٢/١ ، برقم ١١٢٦ _

وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج وعن الحسن قالا: إذا زني الرجل بأم امرأته ، أو ابنة امرأته حرمتا عليه جميعاً ، مصنف عبدالرزاق ، كتاب النكاح ، باب الرجل يزني بأم امرأتة الخ ۱۹۸/۷ ، برقم ۱۲۷۲۳ .

نـقـل ابـن حجر في فتح الباري عن الحسن عن عمران بن حصين - ونقل عنه صاحب إعلاء السنن وقال: رواه عبد الرزاق و لا بأس باسناده و لكن ماو جدت رواية الحسن عن عمران ابن الحصين بل و جدت في المصنف لعبد الرزاق عن الحسن موقوفا ، وليس فيه "عن عمران ابن الحصين فانظر الحديث ، عن الحسن البصرى ، عن عمران بن حصين ، قال فيمن فجر بأم امرأته: "حرمتا عليه" إعلاء السنن ، كتاب النكاح ، باب من زني بامرأة حرمت عليه أمها و بنتها ، ۱ / / ۶ ، برقم ۲۱۰۵ _

٥ ٨ ٨ ٥:- سورة المائدة ، رقم الآية : ٢٣ _

واحدة فقال تعالىٰ [حرمت عليكم أمهتكم وبنتكم واحواتكم وعمنتكم ولخلتكم وبننت الأخ وبننت الأحت] فالأم حرام ، وهي علىٰ ثلاثة أصناف أمك وأم أبيك وأم أمك وإن علت ، وفي الحجة: الأم بالرشدة والزنية حرام ، وكذلك الجدة القربي والبعدي من قبل الأم والأب، والابنة حرام، وهي على ثلاثة أصناف: ابنتك وابنة ابنك وابنة ابنتك وإن سفلت ، وفي الحجة: وكذلك المخلوق من ماء الزنا حرام عندنا خلافا للشافعي، والأخت حرام وهي على ثلاثة أصناف: أحتك لأبيك ، وأمك وأحتك لأبيك ، وأحتك لأمك ، و كـذلك بـنـاتهـن وإن سفلت ، والعمة حرام ، وهي على ثلاثة أصناف: أخت أبيك لأب وأم ، وأخت أبيك لأب، وأخت أبيك لأم، وفي الحجة: وأما عمة العمة فإن كانت العمة لأبيه لأب، وأم أو لأب لا يجوز نكاحها لأنها عمة أبيه، وأما إذا كانت عمة العمة لأم فليس بينها وبين أبيه قرابة فهي كسائر الأجنبيات ، وفي شرح الطحاوى: والخالة حرام وهي على ثلاثة أصناف: أخت أمك لأب وأم، وأخت أمك لأب، وأخت أمك لأم، وفي الخانية: وأما خالة الخالة، فإن كانت الخالة من قبل الأب والأم ، أو من قبل الأم لا يحوز له أن يتزوجها ؛ لأنها خالة أمه ، ونكاح خالة الأم حرام بالإجماع ، وأما إذا كانت الخالة من قبل الأب جاز له أن يتزوجها ، وفي شرح الطحاوى: وابنة الأخ حرام ، وهي على ثلاثة أصناف: ابنة الأخ لأب و لأم ، وابنة الأخ لأب ، وابنة الأخ لأم ، وابنة الأخت على هذا .

٥٤٨٦ :- أما السبع من جهة السبب فأمك التي أرضعتك وأمها وأم أمها وأم أبيها وإن علت ، وكذلك حرام على أو لادك وإن سفلوا ، وكذلك بناتها وإن سفلن ، و كذلك عمته و خالته من الرضاع ، و زو جها الذي نزل منه لبنها ، و بناته و ابناؤ ه

٤٨٦ :- أحرج البخاري عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه و سلم في بنت حمزة: لاتحل لي يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب هي بنت أخي من الرضاعة ، صحيح البخاري ، كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض الخ ٣٦٠/١، برقم ٢٥٧١، ف ٢٦٤٥ -صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، ٢/٧١ ، برقم ١٤٤٧.

الـذيـن ليسـا مـنها بمنزلة الإخوة والأخوات من قبل الأم وأولادها الذين ليسوا من هذا الزوج بمنزلة الإخوة والأخوات لأب وأم .

٧ ٨ ٧ :- أما الأربعة التي من جهة المصاهرة فأم المرأة حرام عليه ، سواء دخل بـامـرأتـه أو لـم يدخل ، وسواء كانت من جهة الرضاع أو من جهة النسب ، وكذلك أمهات أبيها وأمهات أمها وإن علت ، وابنة المرأة حرام إذا دخل بالأم ، وفي الهداية: سواء كان في حجره أو في غير حجره ، وفي الولوالجية: حتى أن من تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى طلقها أو ماتت ثم أراد أن يتزوج بابنتها جاز ، وفي الحجة: وإن مس بنت بنت امرأة حرمت عليه امرأته .

٨٨ ٤ ٥: - وفي الخانية: حرمة الصهرية تثبت بالعقد الحائز وبالوطيء حلالا كان أو حراما أو عن شبهة أو زنا ، وفي شرح الطحاوي: ومنكوحة الأب حرام ، وأما إذا كان العقد فاسدا فإنها لا تحرم بمجرد العقد إلا إذا اتصل به المدخول أو النظر إلى الفرج بالشهوة أوالمس بالشهوة ، و كذلك الوطئي بالزنا والمس عن شهوة في الأجنبية ، وفي التجريد: وللشافعي في المس قولان .

٨٧ ٤ ٥:- أخرج البيهقي عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا نكح الرجل المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فله أن يتزوج ابنتها، وليس له أن يتزوج أمها ، السنن الكبري للبيهقي ، كتاب النكاح ، باب ماجاء في قول الله تعالى " وأمهات نسائكم وربائبكم "٢٠٠/١٠ ، برقم ٢٢٢٩ _

٨٨٤ ٥:- راجع إلى تخريج رقم المسئلة ، ١٨٤٥ -

قول المصنف: "ومنكوحة الأب حرام" أخرج أبو داؤد عن البراء قال: لقيت عمّى ومعه دابّة فـقـلـت لـه: أيـن تـريد؟ قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نكح امرأة أبيه، فأمرني أن اضرب عنقه وآخذ ماله ، سنن أبي داؤد ، كتاب الحدود ، باب في الرجل يزني بحريمه ٦١٢/٢ ، برقم ٤٤٥٧ - سنن الترمذي ، أبواب الأحكام ، باب ماجاء في من تزوج امرأة أبيه ، ٢٥٢/١ ، برقم ١٣٧٣ ، السنن الكبري للبيهقي ، كتاب النكاح ، باب ماجاء في قول الله عز وجل " وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم "٢٠١/١٠ ، برقم ٢٣١ ١ ١-

٩ ٨ ٤ ٥ : - وكذلك النظر إلى داخل فرج الأجنبية عن شهوة يوجب حرمة المصاهرة ، وكذلك الأب إذا وطئ امرأة حراما كان أو حلالا فإنها حرام على الابن ، وفي النظهيرية: وحليلة الأجداد من قبل الأب والأم وإن علوا حرام، وكذلك منكوحة الأب من الرضاع، وفي تجنيس خواهرزاده: ولا يحرم على الواطي ولا على أبيه ولد الموطوئة ولا أمهاتها ، **شرح الطحاوي :** وحليلة الابن نسباً أو سبباً .

· ٩ ٤ ٥ :- وذكر في الظهيرية: أصالا مضبوطا فقال: تحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ، ويحرم على الواطئي أصولها وفروعها ، وكذلك النظر إلى داخل الفرج بشهوة واللمس بشهوة _

٩٩١ : - وأما اللتان من جهة الجمع : إحداهما : الجمع بين أكثر من أربع

٩ ٨ ٤ ٥: - أحرج ابن أبي شيبة عن أبي هاني قال: رسول الله صلى الله عليه و سلم: من نـظـر إلـي فرج امرأة ، لم تحل له أمها ولا ابنتها ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، الرجل يقع على أم امرأته ، أو ابنة امرأته ، ماحال امرأته ٩/٩ ، برقم ١٦٤٩ ـ ١٦٤

وأخرج البيهقي هذا الحديث وقال: إنما رواه الحجاج بن أرطاة عن أبي هاني أو أم هاني عـن الـنبي صلى الله عليه و سلم وهذا منقطع ومجهول وضعيف ، السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب الزنا لايحرم الحلال ١٠/٩٠ ، برقم ٢٩٣٦ _

٩٩١ - أخرج ابن ماجة عن قيس بن الحارث قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فأتيت النبي صلى الله عليه و سلم فقلت ذلك له ، فقال : اختر منهن أربعاً ، سنن ابن ماجة ، النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ١٤٠/١ ، برقم ١٩٥٢ - سنن أبي داؤد ، الطلاق ، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ٣٠٤/١ ، برقم ٢٢٤١ _

قول المصنف: الثانية الحمع بين الأختين الخ ... أخرج أبوداؤد عن الضماك بن فيروز عن أبيه قال: قلت: يارسول الله صلى الله عليه وسلم! إني أسلمت، وتحتى أختان، قال: طلق أيتهما شئت ،سنن أبي داؤد ، الطلاق ، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان ٣٠٥/١ ، برقم ٢٢٤٣ - سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في الرجل يسلم وعنده أختان ۲/۱۲ ، برقم ۱۱۳۹ _

قوله وكذلك الجمع بين كل من كان في علة الأختين! أخرج البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة

نسوة لا يحل ، والثانية: الحمع بين الأختين في عقد النكاح لا يحل ، وكذلك الحمع بين كل من كان في علة الأختين ، وأما الواحدة التي هي من جهة الكفر فهي المجوسية ، فهي لا يجوز للمسلم تزوجها ، وكذلك عبدة الأوثان والمرتدة _ ٢ ٩ ٢ ٥ : - وفي التحفة: تحريم النكاح يتنوع إلى تسعة أنواع: بالقرابة، والصهرية ، والرضاع ، والحمع ، وتقديم الأمة على الحرة ، وبسبب حق الغير ، وبسبب الشرك ، وبسبب ملك اليمين ، وبسبب الطلقات الثلاث _

٩٣ ٥ ٤ : - و كما تثبت حرمة المصاهرة بالوطئ تثبت بالمس والتقليل والنظر

→ وحالتها ، صحيح البخاري ، النكاح ، باب لا تحرم المرأة على عمتها ٢/ ٧٦٦ ، برقم ٤٩١٨ ، ف : ٥١٠٩ ، صحيح مسلم ، النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها الخ ١/٢٥٤ ، برقم ١٤٠٨ .

قوله: وأما الواحدة التبي هيي من جهة الكفر الخ ... قال الله تعالىٰ: "ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمن "الآية سورة البقرة ، رقم الآية: ٢٢١_

وأخرج البيهقي عن حمادقال: سألت سعيد بن جبير عن قوله تعالى: ولاتنكحوا المشركت حتى يؤمنّ "، قال: أهل الأوثان ، السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب ماجاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب الخ ٢٢/١٠ ، برقم ٩٩ ١٤٢٩ - الدرالمنثور للسيوطي ، سورة البقرة ، قوله تعالىٰ لا تنكحوا المشركت حتى يؤمنّ ، ١ / ٤٥٨ _

وأخرج البيه قمي عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال : كتب رسول الله صلى الله عليه و سلم إلىٰ محوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم قبل منه، ومن أبيٰ ضربت عليهم الجزية علىٰ أن لا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة ، السنن الكبري للبيهقي ، الضحايا ، باب ماجاء في ذبيحة المجوس ٢٢١/١٤ ، برقم ١٩٧٠٨ - مصنف عبد الرزاق ، كتاب أهل الكتاب ، أخذ الجزية من المجوس ٦٩/٦ ، برقم ١٠٠٢٨ _

وأخرجه ابن سعد في طبقاته الكبري ، ذكر بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسل بكتبه إلى الملوك الخ ٢٠٢/١ _

٩٣ ٤ ٥: -أخرج عبد الرزاق عن عبد الكريم قال: يرون عن أصحاب بن مسعود يقولون: إذا نكح الرجل المرأة فقبِّلها عن شهوة ، حرمت عليه ابنتها ، وحرمت أمها ، قال : ويقولون عن ابن مسعود والأمة وابنتها بذلك المنزل إذا قبلها حرمت عليه ابنتها قلت: فالربيبة ؟ قال: لا . مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب " وربائبكم " ٢٧٧/٦ ، برقم ١٠٨٢٧ _ إلى الفرج بشهوة ، سواء كان بنكاح أو ملك أو فجور عندنا إذا كان المحل مشتهاة ، ولا تثبت هذه الحرمة بالنظر إلى الأعضاء وإن كان عن شهوة _

٤ ٩ ٤ ٥ :- وحد الشهوة أن تنتشر آلته بالنظر إلى الفرج، وفي الظهيرية: أو اللمس ، م: إذا لم يكن منتشرا قبله ، وإن كان منتشرا فإن كان يزداد قوة وشدة بالنظر أو اللمس كان ذلك عن شهوة وإلا فلا ، وفي الهداية: هو الصحيح ، م: وهـذا إذا كـان شـابـا قادرا على الجماع، وإن كان شيخا أو عنينا فحد الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ، وإن كان متحركا قبل ذلك يزداد الاشتهاء فهذا هو حد الشهوة التبي حكاه القمي عن أصحابنا وإليه مال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي ، و كثير من المشايخ لم يشترطوا الانتشار و جعلوا حد الشهوة أن يميل قلبه إليها ويشتهي جماعها ، وفي الظهيرية: وهـو الأصـح، وكان الشيخ الإمام محمد بنن المقاتل الرازي لا يعتبر تحرك القلب وإنما يعتبر تحرك الآلة ، وكان لا يفتي بثبوت الحرمة في الشيخ الكبير والعنين والذي ماتت شهو ته ولم يتحرك عضوه بالملامسة ، وفي الظهيرية: قال أبو القاسم الصفار: إن كان لا يشتهي لعلو سنه بقلبه فإن مسها مقدار مالو كان شابا ينتشر آلته تثبت حرمة المصاهرة ، وروى ابن رستم عن محمد أنه إذا لمسها بشهوة فلم ينتشر عضوه بالملامسة ، أو كان منتشرا فلم يزدد انتشاره حتى تركها ثم ازداد انتشاره بعد ذلك لم تثبت به الحرمة ، وإنما تثبت الحرمة إذا انتشر بالمس و هو بعد ما لامسها أو يزداد انتشاره وهو لا مسها ، وفي الهداية: ولو مس فأنزل فقد قيل: يو جب حرمة المصاهرة ، والصحيح أنه لا يوجبها _

٥٤٩٥: - م: حئنا إلى حد المشتهاة حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنها إذا كانت بنت تسع سنين ، أو أكثر فهي مشتهاة من غيرفصل ، وإن كانت بنت حمس سنين ، أو دونه لم تكن مشتهاة ، وإن كانت بنت سبع سنين أو ست سنين أو ثمان سنين ينظر إن كانت عبلة ضخمة كانت مشتهاة وما لا فلا ، وفي الخانية: وإن لم تكن ضخمة فإلى ثنتي عشرة ، م: قال الشيخ

أبو الليث رحمه الله تعالىٰ: المشايخ شكوا في الثمان والسبع والغالب أنها لا تشتهي مالم تبلغ تسع سنين ، قال الصدر الشهيد: وعليه الفتوي ، وحكى عن الشيخ أبي بكر أنه كان يقول : ينبغي للمفتى أن يفتي في السبع والثمان أنها لاتحرم إلا إذا بالغ السائل أنها عبلة ضخمة جسيمة فحينئذ يفتي بالحرمة ، وعن أبي يوسف: إذا كانت الصغيرة بنت خمس وتشتهي مثلها فهي مشتهاة و لا توقيت فيه رواه عن أبيي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وإذا جامعها ولم يفضها فهي ممن تجامع مثلها وإذا أفضاها لم تثبت به الحرمة خلافا لأبي يوسف استحسانا ، قال محمد: و إنـما يفضي التي توطأ مثلها ، وأطلق أبويوسف في رواية ابن سماعة في بنت سبع أو خمس وطئها فيما دون الفرج بشهوة وماتت ، ولا يدري هل كان تشتهي مثلها في حسنها وجمالها ؟ لم تحل له الأم ؟ وفي الظهيرية: قال أبو يوسف رحمه الله: وطؤ الصغيرة يوجب حرمة المصاهرة وإن كانت بنت ست سنين _

٩٦ ٥ ٤ - م: سئل الشيخ أبو بكر رحمه الله عمن قبّل امرأة ابنه وهي بنت خمس سنين أوست سنين عن شهوة ؟ قال: لا تحرم على ابنه لأنها غير مشتهاة وإن اشتهاها هذا فلا ينظر إلى ذلك ، قيل له: فإن كبرت حتى خرجت عن حد الاشتهاء والمسألة بحالها؟ قال: تحرم لأن الكبيرة دخلت تحت الحرمة فلا تخرج وإن كبرت ، ولا كذلك الصغيرة _

٩٧ ٤ ٥: - وفي المضمرات: ولا يشترط شهو تهما جميعا، بل يكفي اشتهاء أحدهما إذا كان الآخر محل الشهوة ، واشتهاء أحدهما عند المس أيهما كان الذكر أو الأنثى الماس أو الممسوس _

٩٨ ٤ ٥ :- وسئـل عـمن قبّل امرأة ثـم أراد أن يتزو ج أمها ؟ فقال : لا يجوز إن كان قبلها بشهوة _

٩٩ ؟ ٥ :- وفي النوازل: سئل ابو القاسم عن رجل صافح ربيبته وأنزل المذي هل يو جب ذلك حرمة ؟ قال: إذا كانت الشهوة متحركة عند ملاقاة يده يـدهـا حـرمت عليه أمها ، وإن لم تكن الشهوة متحركة في ذلك الوقت ثم اشتهي

بعد ذلك لم تحرم عليه أمها _

ما درجليه بنت سبع سنين أو ثمان فوقع في قلبه شيء فقام إليها والصق ذكره على فرجها ثم ترك ذلك قبل الإنزال ثم تزوج بأمها ما القول فيه ؟ قال: اختلف علماؤنا في هذه قال بعضهم: إذا كان في التسمن والحسم ما يحتمل الجماع حرمت عليه أمها، وإن كانت دون ذلك فلا بأس، وقال بعضهم: إن كانت تشتهي مثلها حرمت عليه أمها]، سئل محمد بن سلمة عن امرأة أدخلت ذكر صبى في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع ؟ قال: تثبت به حرمة المصاهرة وتثتب الحرمة بالتقبيل والمس والنظر إلى الفرج بشهوة في جميع النساء، الربيبة وغيرها على السواء بخلاف العقد _

7 · 0 · · · وفي الخانية: وطئ الصبى الذي يجامع مثله بمنزلة وطئ البالغ ، وقالوا: الصبى الذي يجامع مثله : أن يجامع ويشتهي وتستحى النساء من مثله ، وفي الظهيرية: ولو أخذت المرأة قضيب صغير لا يقدر على الجماع فأدخلت في فرجها لا تثبت حرمة المصاهرة ، وفي الغياثية: رجل جامع امرأة ولا تحرم عليه أمها وابنتها كيف هذا ؟ قيل: هو مجامع ميتة _

٣ . ٥ ٥ : - م: ثم المس إنما يوجب حرمة المصاهرة إذا لم يكن بينهما ثوب ، أما إذا كان بينهما ثوب فإن كان ثخينا صفيقا لا يجد حرارة الممسوس ، وفي الخانية: أو لينه ، م: لا تثبت حرمة المصاهرة وإن انتشرت الآلة لذلك ، وإن كان رقيقا بحيث تصل حرارة الممسوس إلى يده تثبت حرمة المصاهرة _

٤ . ٥ ٥ : - وفى المنتقى: الحسن بن زياد عن أبى يوسف رحمه الله: إذا لمس الرجل شيئا من جسد أم امرأة من فوق ثياب عن شهوة فإن كان يجد مس جسدها حرمت عليه امرأته، وكذلك إذا مس رجلها فوق الخف أوساق الخف أو أسفل الخف وفى النوازل: سئل أبو القاسم عن رجل له أم ولد وهى نائمة فى فراشها [وكان الرجل غائبا] فجاء ابنه إلى فراشها ووضع يده على صدرها

وعليها درع قزين فانتبهت ونحته عن نفسها وحلست بين يديه وهي تبكى فأنزل هذا الرجل هل يوجب ذلك حرمة على أبيه ؟ قال: ينظر إلى القزين الذي عليها إن كان كثيفا يمنع من تعدى حرارة بدنها إلى يده لم تحرم بذلك ، وإن كان رقيقا لا يمنع من ذلك خفت الحرمة على سيدها _

٥٠٠٥ :- وأما حلوسها بين يديه ووجود الشهوة من بعيد وإنزاله من غير
 مسيس فهو غير معتبر في الحرمة _

٦ • ٥٥ : - وفي فتاوى آهو: مجبوب قبل امرأة بشهوة تثبت حرمة السماهرة ، م: المعلى عن أبى يوسف رحمه الله: إذا قبل الرجل المرأة وبينهما ثوب إن كان يجد برد الثنايا أو برد الشفة فهو تقبيل والمس ، وفي الخانية: والمعانقة بمنزلة التقليل ، وفيها في موضع آخر: والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة _

۷ · ۰ 0 : - وفى الحجة : إن أدخل رجل رجله فى فراش امرأة أبيه وهى عارية ووضع يده على صدرها ثم قال : ما كنت مشتهيا وقال الأب كذلك وسع للزوج المقام معها ، وفى تحنيس الملتقط : إن مس ربيبته بشهوة ثم ولدت أمها منه ولدا اختلفوا فى إرثه والأصح أنه يرث _

الفتوى، م: وذلك إنما يكون إذا متكفة ، أما إذا كانت قاعدة مستوية أو قائمة لا الفتوى، م: وذلك إنما يكون إذا متكفة ، أما إذا كانت قاعدة مستوية أو قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة ، قال الشيخ الإسلام: هو الصحيح ، وفي الخانية: وقال بعضهم: هو النظر إلى منبت العانة وهو رواية عن محمد ، وفي الخلاصة ، الخانية: وهو وهو رواية عن أبي يوسف ، وقال بعضهم: هو النظر إلى الشق ، وفيها أيضا: وهو رواية عن أبي يوسف ، وقال بعضهم: المعتبر النظر في فرج المدوّر ، وقال بعضهم: إلى موضع الحمرة ، والأصح إلى موضع الشق عن شهوة ، ذكره في الفتاوى الخلاصة ، م وروى ابن ابراهيم عن محمد أن النظر إلى موضع الحماع من الدبر في حرمة المصاهرة نظير النظر إلى الفرج ثم رجع وقال: لا تحرم إلا بالنظر إلى الفرج من داخل ، وبعض مشايخنا قالوا: يوجب حرمة المصاهرة وبه كان يفتي شمس داخل ، وبعض مشايخنا قالوا: يوجب حرمة المصاهرة وبه كان يفتي شمس

الأئمة الأوزجندي رحمه الله تعالىٰ _

9 · 0 · 9 :- وفى التجنيس الناصرى: اللواطة لا يوجب حرمة المصاهرة ، إلى هذا ، وفى الحجة: ولومس الى هذا ، وفى الحجة: ولومس بالوطئ فى دبرها لا تثبت حرمة المصاهرة ، وفى اليتيمة: ذكر فى الأسرار أن الإتيان فى دبر المرأة يوجب الحرمة بالاجماع _

١٠ ٥٥ : - وفي العيون: سئل محمد عن رجل نظر إلى فرج ابنة امرأة وهي صغيرة ؟ قال: إن كان تجامع مثلها فهي تحرم _

1 1 0 0 :- م: وإذا قبلها ثم قال: لم يكن عن شهوة أو لمسها أو نظر إلى فرجها بشهوة ، فقد ذكر الصدر الشهيد أن في القبلة يفتى بثبوت الحرمة مالم يتبين أنه فعل أنه قبل بغير شهوة ، وفي اللمس والنظر إلى الفرج لا يفتى بالحرمة مالم يتبين أنه فعل بشهوة ؛ لأن الأصل في التقليل الشهوة بخلاف المس والنظر ، وفي الظهيرية: وهذا إذا كان المس على الفرج لا يصدق أيضا ، م: وفي بيوع العيون بخلاف هذا قال: إذا اشترى جارية على أنه بالخيار وقبلها أو نظر إلى فرجها ثم قال: لم يكن عن شهوة وأراد ردها فالقول قوله ، ولو كانت مباشرة وقال: لم يكن عن شهوة لم يصدق _

۲ ۱ 0 0 : - ومن المشايخ من فصل في التقبيل بينما إذا كان على الفم وبينما إذا كان على الفم وبينما إذا كان على الحجمة والرأس ، فقال : إذا كانت القبلة على الفم يفتى بالحرمة و لا يصدق أنه كان بغير شهوة ، وإذا كان على الرأس أو على الذقن أو على الخد لا يفتى بالحرمة إلا إذا ثبت أنه قبل بشهوة ويصدق في أنه لم يكن بشهوة ، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين يفتى بالحرمة في القبلة على الفم والذقن والخد والرأس ، وإن كان على المقنعة ، وكان يقول : لا يصدق في أنه لم يكن بشهوة ، وفي البقالى : ويصدق إذا أنكر الشهوة يعنى في المس إلا أن تقوم آلته منتشرا فيعانقها ، فهذا إشارة إلى أن في المس لا يفتى بالحرمة مالم يتضمن إليه دليل آخر يدل على الشهوة _

١ ٥ ٥ :- وفي الظهيرية: ولو ادعت المرأة أن مس إبن الزوج إياها كان

بشهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج أنه لم يكن بشهوة ، وفي الخانية: ولو نظر إلى فرج امرأة فأمني لا تثبت حرمة المصاهرة ، م: وإذا أحذت المرأة ذكر ختنها في الخصومة و شدته و قالت كانت عن غير شهوة صدقت ، وفي الحاوى: مس شعر رأس المرأة عن شهوة لا يو جب حرمة المصاهرة ، وفي الأجناس: أن من مـس شعر رأس الـمرأة عن شهـوة يـو جـب حـرمة الـمـصـاهـرة والرجعة ، وأنكر على السغدي ما ذكره في الأجناس ، وفي الخلاصة الخانية: هذا إذا مس ما على الرأس أما لو مس المسترسل لا تثبت ، ولو مس ظفر ها بشهوة تثبت و كذا أنفها وعنقها ، وفي تحنيس الناصري: إذااشتري حارية من ميراث أبيه حل له وطؤها حتى يعلم أباه قد وطأها وإن كان أبوه قد بوأها مبيتا لا يطأها _

٤ ١ ٥ ٥ : - م: وتقبل الشهادة على الإقرار بالمس بشهوة وعلى الاقرار بالتقبيل بشهوة ، وهل تقبل على نفس المس والتقبيل عن شهوة ؟ اختلف المشائخ فيه قال بعضهم: لا تقبل وإليه مال الشيخ محمد بن الفضل، وقال بعضهم: تقبل و إليه مال فخر الإسلام على البزدوي ، و هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب النكاح من الجامع _

٥ ١ ٥ ٥ : - ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله : رجل نظر إلى فرج ابنته من غير شهوة فتمني أن يكون له جارية مثلها فوقعت له شهوة مع وقوع نظره قال: إن كانت الشهوة منه على ابنته حرمت عليه امرأة ، وإن كانت الشهوة وقعت على ماتمني لم تحرم ؛ لأن النظر إلى فرج الابنة حينئذ لا يكون عن شهوة _ ١٦ ٥ ٥ :- وفي الخانية: صغيرة فزعت في المنام فهربت إلى فراش والدها عريانة وانتشر لها أبوها وهي ابنة ثمان سنين ، قال الشيخ محمد بن الفضل: أحشى أن تحرم والدتها على أبيها ، وفي الظهيرية: أركب امرأة وأنزلها وبينهما ثوب

تنحين لا تصبت الحرمة ، وفيها: وقيل تثبت حرمة المصاهرة بالخلوة وهو قول

أبيى يوسف رحمه الله تعالىٰ: وقيل لا تثبت وهو قول محمد _

٧ ١ ٧ ٥ ٠: - وفي واقعات الناطفي: إذا قصد أن يقيم امرأة إلى فراشه

ليجامعها وهي نائمة معهاابنتها المشتهاة ، فوصل يده إلى البنت فقرصها بإصبعه وظن أنها امرأته إن كان وصل يده إلى البنت وهومشتهي لها حرمت عليه امرأته ، وإن كان لا شهوة له في وقت ملامستها لا تحرم ، وإن اختلفا فالقول قول الزوج _

۸ ۱ 0 0 :- وفي الهداية: من مسته امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وبنتها ، وقال الشافعي: لا تحرم ، وعلى هذا الخلاف [مسه امرأة بشهوة و نظره إلى فرجها] نظرها إلى ذكره عن شهوة ، وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله: ووج حدة المرأة محرم لها إن كان قد دخل بالحدة سواء كانت الحدة من قبل أبيها أو من قبل أمها ، وزوج بنت البنت محرم للحدة ، دخل الزوج بها أولم يدخل _ أبيها أو من قبل أمها ، وزوج بنت البنت محرم للحدة ، دخل الزوج بها أولم يدخل _ وفي العيون: إذا نظر إلى فرج امرأة من خلف ستر أو زجاجة فتبين من خلفها فرجها ، كان النظر بشهوة حرمت عليه أمها و ابنتها بخلاف مالو نظر في المرأة عكس الفرج لا الفرج ، وفي الخلاصة ، الخانية: إذا كانت قاعدة على رأس الماء فنظر إلى فرجها في الماء تثبت حرمة المصاهرة ، وفي محموع النوازل: لا تثبت ، ولو احتلم الرجل عن امرأة لاتثبت الحرمة _

• ٢ 0 0 : - أقر بحرمة المصاهرة يؤاخذ به ويفرق بينهما ، وكذلك إذا أضاف ذلك إلى ماقبل النكاح بأن قال لامرأته: كنت جامعت ابنتك قبل نكاحك يؤخذ به ويفرق بينهما ، ولكن لا يصدق في أخذ المهر حتى يجب المسمى دون العقر ، ولكن إن كان قبل الدخول بها يجب نصف المسمى ، وإن كان بعد الدخول يجب كمال المسمى ، والاصرار على هذا الإقرار ليس بشرط في القضاء حتى لو أقر بجماع أم امرأة أو مسها ثم رجع عن ذلك وقال : كذبت فالقاضى لا يصدقه ، ولكن فيما بينه وبين الله تعالى إن كان كاذبا لاتحرم عليه امرأته ، هكذا قيل وفيه نظر _ لكن فيما بينه وبين الله تعالى إن كان كاذبا لاتحرم عليه امرأته ، هكذا قيل وفيه نظر _ الكن غيما بينه وأختى من الرضاعة ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك وقال : أو همت أو أخطأت ، وفي الخلاصة الخانية : أو نسيت ، فله أن يتزوجها استحسانا ، وإن

ثبت على الأول وقال هو كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما ولا مهر لها عليه إن لم يدخل بها استحسانا ، ولو تزوج امرأة ثم قال هي أختى ثم قال أوهمت فالنكاح باق ، ولو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج ثم كذبت نفسها جاز النكاح_

٢٢ ٥ ٥ : - م: والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قيل: إذا مـد يـده إلـي الـمـرأة بشهوة فوقعت على أنف ابنتها وازدادت شهوته حرمت عليه امرأته و إن نزع من ساعته _

 ٢٣ ٥٥: - وفي نكاح المنتقى في باب ما يبطل المهر بفعل أحد الزوجين: إذا قبل امرأة أبيه بشهوة أو قبّل الأب امرأة ابنه بشهوة وهي مكرهة ، وأنكره الزوج أن يكون بشهوة فالقول قول الزوج ؛ لأنه ينكر بطلان ملكه ، وإن صدق الزوج أنه كان عن شهوة وقعت الفرقة فيجب المهر على الزوج ويرجع الزوج بذلك على الـذي فـعـل إن يتـعمد الفاعل الفساد وإن لم يتعمد لا يرجع ، وفي الوطئ لا يرجع وإن تعمد بالوطئي الفساد لأنه وجب الحد بالوطئ ، والمال مع الحد لا يجتمعان _

٤ ٢ ٥ ٥ : - قال: ولو كان جامعها بشبهة وهي مكرهة وتبين وجه الشبهة بأن قال " زوجها أبوها منه بغير أمرها " فلا حد عليه ورجع الأب عليه بنصف المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالىٰ: عليه الحدولها على الأب نصف المهرولا يرجع به على الابن ، وقال أبو سف: ولا أحفظه عن أبي حنيفة ، وينبغي في قياس قوله أن لا يرجع الأب عليه بذلك من قبل المهر الذي وجب عليه بالدحول بناء على شبهة النكاح فلا يجب مهر آحر_

٥٢٥ :- وفيه أيضا: رجل تزوج بأمة رجل ثم إن الأمة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها و ادعى الزوج أنها قبلته بشهوة ٦ و كذبه المولى فإنها تبين من زو جها لإقرار الزوج أنها قبلته بشهوة ويلزمه نصف المهر لتكذيب المولى إياه أنها قبلته بشهوة ٢ و لا يقبل قول الأمة في ذلك لو قالت قبلته بشهوة _

٢٦ ٥ ٥ :- وفي اليتيمة: سئل القاضي على السغدي عن سكران باشرابنته وقبلها وقصد أن يجامعها فقالت الابنة " أنا ابنتك " فتركها هل تحرم أمها ؟ قال : نعم، م: قيل لرجل: ما فعلت بأم امرأتك؟ قال: جامعتها، قال: تثبت حرمة المصاهرة ، قيل: إن كان السائل و المسؤل هازلين ؟ قال: لا يتفاوت و لا يصدق أنه كذب، وفي الظهيرية:رجل تزوج امرأـة عـلى أنها عذراء، فلما أراد وقاعها و جـدهـا قـد افتـضـت فـقال لها: من افتضك ؟ فقالت: أبوك، إن صدقها الزوج بانت منه ولا مهر لها ، وإن كذبها فهي امرأته ، وفي الخانية: ولو جامع الرجل رجلا لا تحرم على الفاعل أم المفعول به وابنته _

٥٥٢٧ : - وفي الحجة: فصل في المحارم: وهم: الآباء وإن علوا، والأبناء، وإن سفلوا، والإخوة وأبناؤهم، وأبناء الأخوات، والأعمام، والأخوال، والأزواج وإن علوا وأبناؤهم، وإن سفلوا، وزوج جدة المرأة محرم لها [إن كان دخيل بها ، سواء كانت الحدة من قبل أبيها أو أمها ، وزوج بنت ابنتها] وزوج بنت ابنها محرم دخل بها أو لم يدخل والأم تحرم بنفس نكاح البنت وكذا بنفس نكاح بنت البنت، وبالرضاعة يثبت حكم المحرمية كما تثبت حرمة النكاح، والشيخ الفاني وغير أولى الإربة من الرجال والمخنث الذي لا يشتهي النساء والمملوك الكبير _ ٨ ٢ ٥ ٥ : - م: ومن حملة أسباب التحريم الرضاع ، فالرضاع في إيجاب الحرمة كالنسب والصهرية ، إعلم أن لمسائل حرمة الرضاع ، عقدت كتابا على حدة كما عقد صاحب الهداية وسائر المصنفين ، وذكرته في آخر كتاب النكاح_

الفصل الثامن في بيان ما يجوز من الأنكحة وما لا يجوز

9 ٢ 9 ٥ :- فى شرح الطحاوى: فيحوز للرجال أن يتزوج بأربع نسوة ، ويحمع بينهن عقدا وفراشا ، سواء كن حرائر أو إماء أو بعضهن حرائر وبعضهن إماء بعد إن حصل نكاح الأمة منهن قبل نكاح الحرة ، فأما إذا حصل بعد نكاح الحرة أو معا لا يحوز نكاح الأمة ، هذا في الجمع من جهة النكاح ، أما الجمع من جهة ملك اليمين فإنه يحوز وإن كثرن " وفي الكافى: وقال الشافعى: لا يحوز للحر أن يتزوج الأمة إلا واحدة ، لأن نكاح الإماء ضرورى عنده ، والضرورة ترتفع بالواحدة _

٩ ٢ ٥ ٥ : - قال الله عزوجل في كتابه العزيز ، وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى و ثلث وربع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ماملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ، سورة النساء رقم الآية : ٣ _

أخرج الترمذي عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير منهن أربعاً ، سنن الترمذي ،النكاح ، باب ماجاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ٢١٤/١ ، برقم ١١٣٨ - صحيح ابن حبان ، باب نكاح الكفار ٢٣٢/٤ ، برقم ٢٣٢/٤ .

وأخرج أبو داؤد عن الحارث بن قيس قال أسلمت وعندى ثمان نسوة قال: فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: اختر منهن أربعاً، سنن أبي داؤد ،الطلاق، باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ٢٠٤١، برقم ٢٢٤١ _

قول المصنف: فأما إذا حصل بعد نكاح الحرة ألخ. أخرج سعيد بن منصور عن اسماعيل بن ابراهيم قال: حدثني من سمع الحسن يقول: نهى رسول الله عليه السماعيل بن ابراهيم قال: حدثني من سمع الحسن يقول: نهى رسول الله على وسلم أن تنكح الأمة على الحرة ، سنن سعيد بن مصنور ، النكاح ، باب نكاح الحرة والحرة على الأمة ١٩٧/١ ، برقم ١٩٧٨ - مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب نكاح الأمة على الحرة ٧٤٧/٢ ، برقم ١٣٠٩ - مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح باب من كره أن يتزوج الأمة على الحرة ١٩٧/٣ ، برقم ١٣٣٢ -

• ٥ ٥ ٥ :- وفي الخانية: وإذا تزوج الحرخمساعلى التعاقب حاز نكاح الأربع الأول ولا يحوز نكاح الخامسة ، وإن تزوج خمسا في عقدة فسد الكل ، وكذا العبد إذا تزوج ثلاث نسوة ، ولو تزوج الحربي خمسا ثم أسلم إن تزوجهن على التعاقب حاز نكاح الأربع الأول ، ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل ، وإن تزوجهن حملة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وإن تزوج واحدة ثم أربعا حاز نكاح الواحدة لا غير ، وقال زفر ومحمد والشافعي رحمهم الله : له أن يختار أربعا منهن كيف ما تزوج ، ولو حمع بين خمس حرائر وأربع إماء في عقد صح نكاح الإماء _

00 - وفي التجريد: والجمع بين الأختين لا يجوز ، فإذا تزوج أختين معا فسد نكاحهما ، فإن تزوج إحداهما بعد الأخرى فنكاح الثانية فاسد ولا مهر لها ولا عدة عليها إن لم يكن دخل بها ، وإن كان دخل بها فعليها العدة ولها الأقل مما سمى لها ومن مهر المثل ، وكذلك الدخول في كل نكاح فاسد ، وقال زفر: يجب مهر المثل بالغا مابلغ ، وتعتبر العدة من حين يفرق بينهما ، وقال زفر: من آخر وطئ وطأها _

الجمع لو وجد على الترتيب فالثانى يفسد دون الأول ، ولو وجد على الترتيب فالثانى يفسد دون الأول ، ولو دخل بالثانية لا يطأ الأولى حتى تنقضى عدة الثانية ، وفي الوقاية: وإن تزوجهما بعقدين ونسى الأولى فرق ولهما نصف المهر ، وفي السغناقى : بينهما نصفان ، ووى هشام عن محمد رحمه الله عليه مهر كامل بينهما نصفان ، وفي التفريد : قال أبو جعفر رحمه الله : معنى المسألة إذا ادعت كل واحدة أنها الأولى ولا حجة لهما ،

^{00)-} أخرج أبو داؤد عن الضحاك بن فيروز عن عن أبيه قال: قلت يارسول الله! إنى أسلمت وتحتى أختان قال: طلق ايتهما شئت ، سنن أبي داؤد ، الطلاق ، باب من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ٢٠٥/١ ، برقم ٢٢٤٣ - سنن الترمذي ، النكاح ، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان ٢١٤/١ ، برقم ١٣٩١ - سنن ابن ماجة ، النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أختان ٢١٤/١ ، برقم ١٩٥١ -

أما إذا قالتا "لا ندرى أى النكاحين أول "لم يقض القاضى لهما ، بشيء حتى تصطلحا على أخذ نصف المهر ، وفى السغناقى: وصورة الإصلاح أن تقولا عند القاضى "لنا عليه المهر ، وهذا الحق لا يعدونا فنصطلح على أخذ نصف المهر" فيقضى القاضى _

المسائل أن كل امرأتين لو صورت إحدهما من هذا الجانب، أو من ذلك الجانب ذكرا يحرم النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يجز الجمع بينهما، ولو جاز لواحد منهما أن يتزوج الأخرى فالجمع جائز كالجمع بين المرأة وابنة زوج كان لها من قبل، وفي التحريد: وعند زفر لا يجوز، م: فلو كانت ابنة الزوج ذكرا لا يجوز النكاح بينهما، وكما لا يحوز للرجل أن يتزوج بأحت امرأته في عدة امرأته فكذا] لا يجوز أن يتزوج أحدا من ذوات محارمها في عدتها، وفي المضمرات: ولا يجمع بين الأختين في اللمس عن شهوة والنظر إلى الفرج كما لا يجمع بينهما في الوطئ _

٥٥٣٤ :- وفي الخلاصة: وتزوج الحرة على الأمة ، وعند الشافعي لا يصح ،

انحرج البخارى عن أبى هريرة يقول: نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها والمرأة وخالتها ، فنرى خالة أبيها بتلك المنزلة ، صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب قوله: أن تجمعوا بين الأختين الخ ٧٦٦/٢ ، برقم ٤٩١٩ ، ف ٥١١٠ - صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها الخ ٤٥٣/١ ، برقم ٤٥٨٨ _

قول المصنف: كالجمع بين المرأة وابنة زوج، أخرج البخارى تعليقا: وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة على وامرأة على وقال ابن سيرين: لا بأس به، صحيح البخارى، النكاح باب ما يحل من النساء وما يحرم ٢٩٥/ تحت رقم الحديث ٤٩١٤ وصله البغوى في "الجعديات" من طريق عبد الرحمن بن مهران أنه قال: جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت على وامرأة على ليلى بنت مسعود، فتح البارى، كتاب النكاح ٩/٩ تحت رقم الحديث ٥١٠٥، مصنف ابن أبي شيبة، كتاب النكاح، باب من رخص أن يجمع الرجل بين امرأة الخ ١٦٦٧٢، برقم ١٦٦٧٢ ـ

٥٣٤ :- أخرج الدار قطني عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 طلاق العبد تطليقتان و لا تحل له حتى تنكح زوجا ، وقرء الأمة حيضتان ،

م: ولا يحوز له أن يتزوج الأمة على الحرة ، والحر والعبد في ذلك سواء عندنا ، وفي جامع الحوامع: وعند الشافعي جاز للعبد أن يتزوج الأمة على الحرة م: فإن جمعهما في عقد صح نكاح الحرة ويبطل نكاح الأمة ، هذا إذا كان يصح نكاح الحرة وحدها ، فأما إذا كان لا يصح نكاح الحرة وحدها فضمه إلى الأمة لا يوجب بطلاق نكاح الأمة ، كما لو جمع بين حرة وأمة وللحرة زوج أو في عدة الغير فإنه لا يبطل نكاح الأمة ، وفي النحانية: إذا تزوج الرجل أمته ومكاتبته أو مدبرته أو أم ولده أو أمة يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا ، وفي الحجة: فإن أعتقها ثم تزوجها يصح ، وفي السراحية: قالوا في هذا الزمان الأولى أن يتزوج

_____ و تتزوج الحرة على الأمة ، ولا تتزوج الأمة على الحرة ، سنن الدارقطني ، كتاب الطلاق ٢٦/٤ ، برقم ٣٩٥٧ ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب النكاح ، باب من كره أن يتزوج الأمة على الحرة ٩٩/٩ ، برقم ٢٩٣٢ ._

أخرج سعيدبن منصور عن الحسن يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح الأمة على الحرة ، سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب نكاح الأمة على الحرة الخ ... ١٩٧/ ، الأمة على الحرة الخ ... ١٩٧/ ، برقم ٧٤١ - برقم ٧٤١ - مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب نكاح الأمة على الحرة ٧٤ ، برقم ١٣٠٩ . قول المصنف: "إذا تزوج الرجل أمته "أخرج البيهقي عن على رضى الله عنه أن امرأة ورثت من زوجها شقفا ، فرفع ذلك إلى على رضى الله عنه فقال: هل غشيتها قال: لا ، قال: لو كنت غشيتها لرجمتك بالحجارة ، ثم قال هو عبدك إن شئت بعتيه وإن شئت وهبتيه ، وإن شئب أعتقيه و تزوجتيه ، السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب النكاح ، باب النكاح وملك اليمين لا يجتمعان ، ٣٣٣/١ ، برقم ١٤٠٧ .

قول المصنف: وفي الحجة: فإن أعتقها الخ، أخرج البخاري عن أنس بن مالك رضى الله عنه يقول سبى النبي صلى الله عليه وسلم صفية، فأعتقها و تزوجها فقال ثابت لأنس ما أصدقها ؟ قال: اصدقها نفسها فاعتقها، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر ٢٠٤/٢، برقم كد ٤٠٤٨ في ٢٠٤٨ عنه

وأخرج أيضا عن أبي موسى قال: قال رسول الله على الله عليه وسلم من كانت له جارية فعالها وأحسن إليها ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران ، صحيح البخارى كتاب العتق ، باب فضل من أدب حاريته وعلمها ، ٣٤٦/١ ، برقم ٢٤٧٤ ، ف ٢٥٤٤ - صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب فضيلة إعتاقة أمته ثم يتزوجها ، ٥٩/١ ، برقم ١٣٦٥ _ بجارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطئ حلالا بحكم النكاح _

0000: قال محمد في الجامع: أختان قالت كل واحدة منهما لرجل واحد "قد زوجت نفسي منك بكذا "و حرج الكلامان معا فقبل الزوج إحداهما، فهو جائز، وفيه أيضا، وفي الذخيرة: ولو بدأ الزوج فقال "قد زوجتكما كل واحدة منكما بألف"، فقالت إحداهما "رضيت" وأبت الأخرى أن ترضى فنكاحهما باطل_

منهما بكذا "قتيل الزوج فنكاح الأمة يكون باطلا، ولو قبل نكاح البنت بعد ذلك صحم منهما بكذا "فقيل الزوج فنكاح الأمة يكون باطلا، ولو قبل نكاح البنت بعد ذلك صحر ٥٣٧ : - رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة ووكل رجلا آخر مثل ذلك فزوج كل واحد منهما امرأة بغير أمرهما وهما أختان من الرضاعة وخرج الكلامان معا فهما باطلان، وكذلك لوكان أحد النكاحين برضا المرأة أوكان كلاهما برضاهما، وفي الذخيرة: قال محمد: رجلان لم يوكلا بنكاح وكانا فضوليين زوجا رجلا أختين في عقدتين متفرقتين برضا الأختين وخاطب عن كل واحد منهما خاطب ووقع العقد ان معا فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح إحداهما جاز، ولو أنهما زوجاه في عقدة بأن قال كل واحد منهما "زوجت فلانة وفلانة "وخاطب عنهما رجلان لايجوز شيء من ذلك _

م • م : قال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ : لا تزوج الأمة في عدة الحرة ، وفي الكافي : من طلاق بائن أو ثلاث ، م : وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالىٰ : تتزوج في عدة المبتوتة ، وفي الكافي : وإن كانت معتدة عن طلاق رجعي لم يجز اتفاقا_

٥ ٣٩ - م: ولو تزوج أمة وحرة ، والحرة في عدة عن نكاح فاسد ، أو عن وطئ بشبهة ذكر الحسن أنه على هذا الخلاف ، وغيره قال : يجوز نكاح الأمة هاهنا بالاتفاق ، وفي الذخيرة : وهو الأظهر والأشبه _

· ٤ ٥ ٥: - وفي الخانية: ولو تزوج أمة بغير مولاها ، ثم تزوج حرة بطل

نكاح الأمة ، ولا تعمل فيه إجازة المولى بعد ذلك [ولا يجوز للعبد أن يتزوج أمة على حرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله] وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الأمة _ على حرة عندنا لا يمنع نكاح الأمة _ ولده ، ولكن لا يطأ الزوجة حتى تحرم الأمة وأم الولد على نفسه بنكاح أوبيع ، وفي العداية: ويطأ المنكوحة إن لم يطأ المملوكة ، وفي التحريد: وقال مالك: لا يصح النكاح ، م: ولا يحوز له أن يتزوج أخت أم ولده في عدة أم الولد بأن أعتى أم ولده ثم أراد أن يتزوج بأختها في عدتها فإنه لا يجوز ، ويجوز له أن يتزوج أربعا ، وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يجوز نكاح الأخت والأربع ، وفي المنظومة :

وجوزا نكاحها في العدة وحرما قربانها في العدة

7 3 0 0: - وفى الذخيرة: إذا تزوج الرجل حرة فى عدة أمة عن طلاق رجعى ، ثم راجع الأمة جاز ، وفى الخانية: ولوكانت الكتابية فى عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذمى أن يتزوجها حتى تنقضى عدتها ، والذى إذا أبان امرأته الذمية فتزوجها مسلم أو ذمى من ساعته ، ذكر بعض المشايخ أنه يجوز له نكاحها ، ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأها بحيضة فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وفى قول صاحبيه النكاح باطل حتى تعتد بثلاث حيض ، وفى المنظومة: فى باب أبى حنيفة رحمه الله تعالى :

ذمية تعقد وهي بعد في عدة الكافر جاز العقد

٥٥٤٣ - وفي حامع العتابي: رجل زوج أم ولده من إنسان وهي حاصل
 لا يجوز ، وإن لم يكن حاملا يجوز _

٢ ٥ ٥ ٥: - قول المصنف: إذا أبان امرأته الذمية الخ أحرج عبد الرزاق عن ابن مسعود قال: تستبرأ
 الأمة بحيضة ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الطلاق ، باب عدة الأمة تباع ٢٢٦/٧ ، برقم ٢٢٦/٧ _

أخرج البيه قمى عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استبرأ صفية بحيضة ، السنن الكبري للبيهقي ، باب استبراء من ملك الأمة ٢ ٤ ٤ ٢ / ١ ، برقم ٢ ١ ٦ ٠ ١ .

2300: - وفي الخانية: ولا يحوز نكاح منكوحة الغير ومعتدة الغير عند الكل، ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لايعلم أنها منكوح الغير فوطئها [تجب العدة، وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها] لا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها _

○ 3 0 0 :- وفى جامع الجوامع: صغيرة زوجتها الأم من رجل فطلقها وتزوج أمها جاز، وفيه: شريف زوج بنته من عبده وهى كبيرة برضاها جاز، وإن كانت صغيرة لا، وفى واقعات الناطفى: رجل اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض تم البيع وجاز النكاح، وإن انتقض بطل فى قول أبى حنيفة خلافا لمحمد، والمختار قول أبى يوسف، وفيها: رجل ابنته من رجل ثم زعم أنه تكلم بكفر وأن ابنته حرمت عليه والزوج ينكر فالقول قول الزوج ؛ لأنه ينكر الفرقة، ولا يحل للمرأة أن تمنع نفسها منه إذا لم تكن سمعت منه كلمة الكفر، فإن فعلت كانت عاصية ناشزة _

٢٥٥ :- وفي شرح الطحاوى: الأب إذا تزوج لأنه بجارية ابنة يجوز عندنا ،

٤ ٥ ٥ :- أخرج سعيد بن منصور عن سليمان بن يسار أن عمر قال للتي نكحت في عدتها: فرق بينهما وقال: لا يتناكحان أبداً ، وجعل لها المهر بما استحل من فرجها ، وأمرها أن تعتد من هذا .

وأخرج أيضا عن الشعبي أن عليا رضى الله عنه فرق بينهما وجعل لها الصداق بما استحل من فرجها وقال: إنقضت عدتها إن شاء تتزوجته فعلت ، سنن سعيد بن منصور ، كتاب النكاح ، باب المرأة تزوج في عدتها ١٨٩/١، برقم ٢٩٨، ٩٩٠ _

٥٤٥: - قول المصنف: ولا يحل للمرأة أن تمنع الخ. أخرج البخارى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء العنتها المملائكة حتى تصبح ، صحيح البخارى ، النكاح ، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها ٧٨٢/٢ ، برقم ٤٩٩٨ ، ف: ٩٩٦ ٥ _

وأخرج مسلم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح، صحيح مسلم ،النكاح، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ٢٦٤/١ ، برقم ١٤٣٦ _

وعند الشافعي لا يجوز ، وفي المضمرات: ولو تزوج حارية فلم يطأها حتى اشترى أختها فليس له أن يستمتع بالمشتراة ؛ لأن الفراش ثبت له بنفس النكاح ، ولو وطئ التي اشتراها صار جامعا بينهما في الفراش ، ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له أن يطأ الأولى ، وليس له أن يطأ الأخرى بعد ذلك مالم يحرم فرج الأولى على نفسه بالتزويج أو بالإخراج عن ملكه بإعتاق أو صدقة أو بكتابة ، وروى عن أبي يوسف أنه قال بالكتابة : لا يحل له فرج الأخرى _

9 2 0 5. - وفي الحجة: وإن كانت الأحوات متفرقات لا يجوز الحمع بالوطئ ولكن يطأ الأحت التي من قبل الأم ويترك الأحت التي من قبل الأب والأحت التي من قبل الأب والأم، لأن بين الأحت للأخت للام ليست قرابة فيجوز المحمع بينهما، فلو وطئ الأحت التي هي من قبل الأب والأم لا يجوز له أن يستمتع بالأحريين مالم يحرج الأحت لأب وأم من ملكه، ولو كانت لكل أحت بنت جاز له الجمع بينهن بالوطئ؛ لأنهن بنات الخالات _

م: م: قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: يحوز أن يتزوج امرأة حاملا من الزنا ولا يطأها حتى تضع حملها، وقال أبو يوسف وزفر: لايصح النكاح، والفتوى على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وفي الهداية: وإن كان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالإجماع، وفي واقعات الناطفى:

 [→] وطئ إحداهما ، ثم أراد أن يطأ الأحرى ؟ قال : لا ، حتى يخرجها من ملكه ، السنن الكبرى للبيهقى ، النكاح ، باب ماجاء في تحريم الجمع بين الأختين الخ ١٩/١٠ ، برقم ١٤٢٥٧ _

وأخرج السيوطى عن ابن عبد البرعن إياس بن عامر قال: سألت على بن ابى طالب قلت : إن لى أختين مما ملكت يمينى ، اتخذت إحداهما سرية وولدت لى أو لاداً ، ثم رغبت فى الأخرى في فا أصنع ؟ قال: تعتق التى كنت تطأ ، ثم تطأ الأخرى ، ثم قال: إنه يحرم عليك مما ملكت يمينك ما يحرم عليك فى كتاب الله من الحرائر إلا العدد ، أو قال: إلا الأربع ، ويحرم عليك من الرضاع مايحرم عليك فى كتاب الله من النسب ، الدر المنثور ، سورة النساء ، قوله تعالى: وأن تجمعوا بين الأختين ، ٢٤٤/٢.

رجل اتهم بامرأة وظهر بها حبل وزوجها أبو ها منه ، والزوج ينكر أن يكون الحبل منه جاز النكاح عند أبي حنيفة ومحمد ولا نفقة على الزوج _

9 ٤ 0 0 :- قال هشام: سألت محمدا عن رجل تزوج امرأة لم يكن لها زوج قبل ذلك وبنى بها ، فجاء ت بولد تام لأقل من ستة أشهر من يوم تزوجها ؟ قال: النكاح فاسد فى قولى وقول أبى يوسف ، وإن جاء ت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه لأربعة أشهر منذ تزوجها أو أكثر فالنكاح جائز ، وإن جاء ت به لأقل فالنكاح فاسد ، قال: ولا نحفظ عن أبى حنيفة فى السقط الذى استبان خلقه شيئا ، وقال محمد رحمه الله: وإن نقص عدد الأربعة الأشهر من عشرين ومائة - يعنى فى السقط - لم أنظر فيه إلى الشهور ، يعنى إلى الأهلة ، وإنما أنظر فيه إلى عدد الأيام على ماجاء فى الحديث ، والوقت فيه تمام مائة وعشرين يوما ، وأما الولد التام فعلى عدد الشهور ، فإن تزوجها على رأس عشرة أيام من شهر عددت لها عشرين

وعند أبى يوسف لا يصح ، والفتوى على قول الطرفين كما نقل المصنف في المسألة في حبلي من الزنا، وصح نكاح حبلي من الزنا عند الطرفين، وعند أبى يوسف لا يصح ، والفتوى على قول الطرفين كما نقل المصنف في المسألة المتقدمة برقم ٤٥٥ ، وكما نقله ابن عابدين في رد المحتار ، فانظر عبارة رد المحتار "وصح نكاح حبلي من الزنا أي عندهما، وقال ابو يوسف : لايصح ، والفتوى على قولهما ، ودليل أبي يوسف حديث سن سعيد بن منصور وسنن ابي داؤد ، فقد روى عن سعيد بن المسيب أن رجلا تزوج امرأة فلما أصابها ، وحدها حبلي ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ففرق بينهما ، وجعل لها الصداق ، وحلدها مائة ، سنن سعيد بن منصور ، باب المرأة تزوج في عدتها ١٨٨٨١ ، برقم : ١٩٣ - سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلي ١٩٠١ ، برقم ا ١٣٦ - قول المصنف : وإنما أنظر فيه إلى عدد الأيام على ماجاء في الحديث .أخرج البخارى عن عبد الله حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الصادق المصدوق قال : إن أحدكم يجمع عبد الله ملكاً ، ويؤمر بأربع كلمات الخ ... ، صحيح البخارى ، بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة يعث الله ملكاً ، ويؤمر بأربع كلمات الخ ... ، صحيح البخارى ، بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة

٢٥٦/١ ، برقم ٢١٠٤ ، ف ٣٢٠٨ ، شبير احمد القاسمي ، بمدرسة شاهي بمراد آباد الهند.

يوما من هذا الشهر و خمسة أشهر بالأهلة وعشرة أيام من الشهر السادس _

• • • • • وقال أبو حنيفة في الحربية : إذا هاجرت إلى دار الإسلام مسلمة : جاز تزوجها ولا عدة عليها ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : عليها العدة ولا يجوز نكاحها ، فإن كانت حاملا فعن أبي حنيفة روايتان ، روى أبو يوسف عنه أنه يجوز النكاح ولا يطأها حتى تضع - وهو اختيار الكرخي ، وروى محمد أنه لا يتزوجها ، وفي السغناقي : مالم تضع حملها [وروى الحسن عن أبي حنيفة في المهاجرة والمسبية أنها إن تزوجت جاز النكاح ولكنه لا يقربها زوجها حتى تضع حملها] وفي الخانية : ولو هاجر الزوج كان له أن يتزوج بأختها وأربع سواها _

۱ ٥٥٥: - و فى الهداية: ومن وطأ جارية ثم زوجها جاز النكاح، وللزوجأن يطأها قبل الاستبراء عند ابى حنيفة وأبى يوسف، وقال محمد: لا أحب له أن يطأها حتى يستبرأها، وفى الخلاصة: وعليه الفتوى، وكذا إذا رأى امرأة تزنى فتزوجهاقال محمد: أحب إلى أن يستبرأها بحيضة، وفى السراجية: إذا ماتت المنكوحة أو ارتدت ولحقت بدار الحرب فتزوج أختها جاز_

[•] ٥ 0 0 :- و أخرج ابوداؤد عن أبي سعيد الخدري ورفعه أنه قال في سبايا أوطاس: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة، سنن أبي داؤد، النكاح، باب في وطئ السبايا ٢٩٣/١، برقم ٢٩٥٧ _

وأخرج الترمذي عن رويفع بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كان يؤمن بالله واليوم الانحر فلا يسقى ماه ه ولد غيره ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب الرجل يشتري الجارية وهي حامل ٢١١٤/١ ، برقم ١١٤٠ _

^{1 000: -} أخرج ابو داؤد عن رويفع بن ثابت الأنصاري قال: قام فينا خطيباً ، قال: أما إنى لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين: قال: لا يحل لامرئ يومن بالله واليوم الاخر أن يسقى ماء ه زرع غيره ، يعنى إتيان الحبالي ، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبى حتى يستبرئها ، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الاخر أن يبع مغنماً حتى يقسم ، سنن ابى داؤد ، النكاح ، باب في وطئ السبايا ٢٩٣/١ ، برقم ٢١٥٨ _

۲ 0 0 0 :- و فى الخانية: ولا يحل لرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثا ولا أمة طلقها ثنتين وكما لا يحوز له نكاحها لا يحل له وطؤها بملك اليمين، وفى الفتاوى الخلاصة: رجل تزوج امرأة فى عدة الوفاة و جامعها، فلما انقضت عدتها تزوجها ثانيا يجوز وكذا لو حبلت بالجماع_

٥٥٥ :- م: ولا يحوز وطئ الكافرة بنكاح ولابملك يمين إلا الكتابيات ، فنكاح غير الكتابية لا يحوز للمسلم بحال ، ونكاح الكتابية جائز للمسلم سواء كانت حربية أو غير حربية ، وفي الهداية : ولا فرق بين الكتابية الحرة والأمة ، م:

٢ ٥ ٥ ٥ : - ورد في التنزيل: فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ،
 فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظناً أن يقيما حدود الله ، وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون ، سورة البقرة ، رقم الاية ٢٣٠ _

أخرج البخارى عن عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن امرأة رفاعة القرظى جاءت إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يارسول الله! إن رفاعة طلقنى فبتّ طلاقى، وإنى نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظى، وإنما معه مثل الهدبة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لعلك تريدين أن ترجعى إلىٰ رفاعة، لاحتیٰ يذوق عسيلتك، و تذوقى عسيلته صحيح البخارى، الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث الخ ٧٩١/٢، برقم ٢٦٥، ٥ ف: ٥ ٢٦٥ صحيح مسلم، النكاح، باب لاتحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها الخ ٢٩١/٢، برقم ١٤٣٧،

وأخرج مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذاطلّق العبد امرأته تطليقتين ، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيرة ، حرةً كانت أو أمةً ، وعدة الحرة ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتان ، الموطأ للامام مالك ، الطلاق ، ١٨/ باب ماجاء في طلاق العبد ، ٣٦٨/ برقم ٥٠ _

٣ ٥ ٥ ٥ : - قال الله تعالىٰ : ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمن ، الآية ، سورة البقرة ، رقم
 الآية : ٢٢١ _

وأخرج الطبراني عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية: "ولاتنكحوا المشركت حتى يؤمن" فحرجز الناس عنهن حتى نزلت التي بعدها: "اليوم أحل لكم الطيبات من الرزق والمحصئت من الدين أو توا الكتب، فنكح الناس نساء أهل الكتاب، المعجم الكبير للطبراني ٢ / ٨٣/١ ، برقم ١٢٦٠٧ _

غير أنها إذا كانت حربية وتزوجها المسلم في دار الاسلام حاز نكاحها من غير كراهة وإن تزوجها في دار الحرب، يجوز نكاحها ويكره، هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالىٰ في الأصل: وفي الخانية: فإن خرج بها إلى دارالاسلام بقياعلي النكاح، واختلف المشايخ في الكراهية، قال بعضهم: إنما يكره إذا كان من قبصده أن يتوطن تمة ، وقال بعضهم: إنما يكره إذا كان من قصده أن يطأها ثمة ، كما قال محمد رحمه الله في الغازي: إذا دخل دار الحرب بأمته يكره له أن يطأها ثمة ، وقال بعضهم : إنما يكره إذا كان من قصده أن يستولدها ثمة .

── وأخرج عبدالرزاق عن الحسن بن محمد بن على قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ محوس هجر يدعوهم إلى الإسلام ،فمن أسلم قبل منه الحق ، ومن أبيٰ كتب عليه الجزية ، ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح منهم امرأة ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب أهل الكتاب ، أخذ الجزية من المجوس ٦٩/٦ ، برقم ١٠٠٢٨ _

وأخرج ابن أبيي شيبة نحوه في المصنف ، النكاح ، في الحارية النصرانية واليهودية تكون لرجل الخ .. ٩/ ١١٨ ، برقم ١٦٥٨١ ـ

وقول المصنف: "ونكاح الكتابية للمسلم جائز "، أخرج البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما ، في قوله تعالىٰ : ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمن "ثم استثنى نساء أهل الكتاب ، فقال : والـمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم " حلُّ لكم " إذا آتيتموهنّ أجورهنّ ، يعني مهورهن "محصنت غير مسفحت" يقول: عفائف غير زوان ، السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب ماجاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب الخ .. ٢٣/١٠ ، برقم ١٤٣٠٠ _

وأخرج عبد الرزاق عن قتادة : أن حذيفة نكح يهودية في زمن عمر ، فقال عمر : طلَّقها ؛ فإنها جمرة ، قال: أحرام هي ؟ قال: لا ، فلم يطلقها حذيفة لقوله ، حتى إذا كان بعد ذلك طلقها ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب أهل الكتاب ، نكاح نساء أهل الكتاب ٧٨/٦ ، برقم ١٠٠٥٧ _

و أحرج ابن أبي شيبة عن شقيق نحوه في المصنف ، من كان يكره النكاح في أهل الكتاب ۸٥/۹ برقم ۱۶۴۷_

وقوله: "ولا فرق بين الكتابية الحرة والأمة "أخرج ابن أبي شبية عن أبي ميسرة قال: إماء أهل الكتاب بمنزلة حرائرهم، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، في نكاح إماء أهل الكتاب ٨٩/٩ برقم

_17280

2000: - وفي شرح الطحاوى: المسلم إذا تزوج ذمية فله أن يمنعها عن المخروج إلى الكنائس والبيع وبيت النار، وليس على إجبارها على الغسل من دم المحيض والنفاس والجنابة، وفي الخانية: ويجوز نكاح الصابئة للمسلم عند أبى حنيفة، وعند أبى يوسف ومحمد لا يجوز ؛ لأنهم عندهم قوم يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم، وأصل الاختلاف أنهم هل من أهل الكتاب؟ فلو ثبت أنهم من أهل الكتاب لم يقع الاختلاف _

0000: - وفي السراجية: غائب أخبره عدل أو عبد أو محدود في القذف قد تاب أن امرأته ارتدت له أن يتزوج أربعا سواها، وفي الحجة: سئل الإمام ناصر الدين أبو القاسم السمر قندى عن قوم ببلاد ما وراء النهر يقال لهم "سبيل جامكان" وهم المبيضة، هل يحوز أنكحتهم لأهل الإسلام؟ قال: إذا كانوا يظهرون الإسلام يحوز أنكحتهم، وإن كانوا يظهرون الكفر لا يجوز وهم من الكافرين،

2000: - قول المنصف: "يجوز نكاح الصابئة الخ .. "أخرج البيهقي عن غضيف بن الحارث قال: كتب عامل لعمر بن الخطاب: إن ناساً من قبلنا يدعون السامرة يسبتون يوم السبت ويقرؤون التوراة ولا يؤمنون بيوم البعث ، فما ترى يا أمير المؤمنين في ذبائحهم ؟ قال: فكتب: هم طائفة من أهل الكتاب ، ذبائحهم ذبائح أهل الكتاب ، السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب من دان دين اليهودو النصاري من الصابئين و السامرة ٢٦/١٠ ، برقم ١٤٣١٥ ـ

وأخرج السيوطى عن ابن حرير وابن أبى حاتم عن أبى العالية قال: الصابئون فرقة من أهل الكتاب يقرؤن الزبور . الدر المنثور للسيوطى ، سورة البقرة ، قوله تعالىٰ : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والطبئين الآية ، ١٤٦/١ _

أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، القسم الأول من الجزء الثالث ، النكاح ، باب ماجاء في

المرأة تزوج عبدها ، ١٩٢/١ ، برقم ٧١٢ .

وإن كانوا يظهرون الإسلام ثم يظهرون الكفر فهم مرتدون لا يجوز نكاح نسائهم لنا ، قال الخطابي : رأيت ببلخ رجلا أسلم ويزعم أنه كان منهم وكان يختلف إلى المجلس ويدعى الإرادة وطلب النصيحة ، فسألته يوما عن سرهم وضميرهم ؟ فقال : إنهم قوم من بقية عبدة العجل من بنى إسرائيل ولهم عظام يزعمون أنها عظام عجل بنى إسرائيل يعبدونها ؛ فإن كانوا كذلك فصح قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ؛ لأنهم قوم من أهل الكتاب ، وفي الولواجية : العبد والمكاتب لو تزوج مولاته يجز _

٥٥٦: م: والمرتدة لا يحوز نكاحها مع أحد، وكذلك المرتد لا يجوز نكاحه مع أحد، وفي الهداية: مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة _

000۷: - م: وإذا تزوج الرجل بجارية من اكتساب مكاتبه لا يجوز، ولو تزوج بجارية ثم اشتراها المكاتب لا يفسد النكاح، وكذلك المكاتب إذا تزوج بجارية من اكتسابه لا يجوز، وفي التجريد: ولو اشترى المأذون أو المدبر زوجته لم يفسد النكاح _

م ٥ ٥ ٥ : - م: وإذا زوج الرجل ابنته وهي بالغة برضاها من مكاتبه أو من عبده يجوز ، فإن مات المولى ولم يدع مالا سوى هذا المكاتب وترك ابنته هذه وعصبة لم يفسد النكاح ؛ لأن المرأة لا تملك شيئا من رقبة زوجها ؛ ولو فسد النكاح في هذه الصورة لفسد من هذا الوجه ، وفي الولوالحية : إلا أن يعجز المكاتب ، فإن طلقها المكاتب فإن كان الطلاق رجعيا كان له أن يراجعها ، وإن المكاتب ، فإن طلقها المكاتب فإن كان الطلاق رجعيا كان له أن يراجعها ، وإن المكاتب و ترك ثلاثة آلاف درهم فإنه يبدأ بالمهر ؛ لأنه أقوى من بدل الكتابة ثم يستوفي بدل الكتابة ، فيحكم بعتقه في آخر جزء من أجزاء حياته ، ويكون ذلك ميراثا عن مولى المكاتب ، النصف للبنت والنصف للعصبة ، فيقسم بين بنته و بين عصبته ، بقى ههنا ألف أخرى فيكون ميراثا عن المكاتب لو رثته ؛ لأنا حكمنا عصبته ، بقى ههنا ألف أخرى فيكون ميراثا عن المكاتب لو رثته ؛ لأنا حكمنا

بحريته في آخر جزء من أجزاء حياته فيكون لبنت الربع بحكم الزوجية والباقي للعصبة بحكم العصوبة ، وإن لم تكن البنت في نكاحه فلاشيء لها من هذه الألف وهمي للعصبة ، وعليها عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا دخل بها الزوج أو لم يدخل ؟ ولولم يمت المكاتب ولكن عجز فسد النكاح ؛ لأنها ملكت نصف رقبة زوجها _ 9 ٥ ٥ ٥: - وفي حامع الحوامع: تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثًا في عقدة ولا يعلم ، أما الأولى فصح نكاحها على كل حال ولها المسمى ، وأما الفريقان فالبيان إلى الزوج حال حياتهما أو موتهما فعلا أو قولا ، فمن ظهر فسادها لا مهر لها ولا ميراث ، وإن لم يتبين ومات ولم يكن دخل بواحدة منهن ، ذكر في المصفى: فميراث النساء وهو الربع عند عدم الولد والثمن مع الولد بينهن على أربع وعشرين سهما ، سبع للتي تزوجها وحدها اتفاقا ، والباقي للثنتين وتسعة أسم للثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقالا : ثمانية أسهم من الباقي للثنتين وتسعة أسهم للثلاث على اختلاف تخريجهما _

٠ ٦ ٥ ٥ :- وفي جامع الجوامع: تزوجت زوجين في عقد فسد ، ولو كان لأحدهما أربع نسوة جاز نكاح الآخر ، ولها جميع المسمى قيل: عندهما، وعنده نصف المسمى ، وفي الظهيرية : عبد تزوج أمتين بإذن مولاهما ثم اشتراهما رجل وادعى أنهما ولداه ومثلهما يولد لمثله فهما ولداه _

١ ٥ ٥ ٠ : - وفي الهداية: ويجوز للمحرم والمحرمة أن يتزوجا في حالة الإحرام، وقال: الشافعي لا يجوز، وتزويج ولي المحرم وليته على هذا الخلاف _ ٥٥٦٢ :- وفي السراجية: ولا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن وإنسان الماء لاختلاف الجنس، وفيها: نكاح المكره والسكران صحيح و نكاح الصبي، لا _ ٥٥٦٣ : - م: ذكر الشيخ الإمام أبو حفص السفكردري رحمه الله تعالي ا

٦٠٥ :- أخرج البخاري عن ابن عباس قال: تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم، وبني بها وهو حلال ، وماتت بسرف ، صحيح البخاري ، المغازي ، باب عمرة القضاء ٦١١/٢ ، برقم ٤٠٩٦ ، ف ٤٢٥٨ - صحيح مسلم ،النكاح ، باب تحريم

نكاح المحرم وكراهة خطبته ٤٥٣/١ ، برقم ١٤١٠.

في فوائده: أنه لا يحوز للرجل الحنفي أن يزوج ابنته من الشفعوي ، وعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالىٰ: أنه يجوز ، وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن الفضل أن من قال " أنامؤ من إن شاء الله تعالىٰ " يكفر في الحال فعلىٰ قياس هذا لا يجوز المناكحة بينا وبينهم أصلا _

٤ ٥ ٥ :- وفي الذحيرة: سئل الشيخ أبو الحسن الرستفغي عن المناكحة بيننا وبين المعتزلة؟ فقال: لا يجوز لأنهم عندنا كفار لأن من مذهبهم أن من يعتقد غير مذهب الاعتزال فهو ليس بمسلم بل هو مرتد ، وحكى عن معتزلي أنه كان يأكل ذبائح اليهود والنصاري ولا يأكل ذبائح المسلمين، وكان يقول "وهم مرتـدون وذبيحة الـمرتد حرام، ومن كان مذهبه هذا لا شك في كفره وارتداه، والنبي عليه السلام قال: القدرية مجوس هذه الأمة _

٥٦٥ :- وفي الفتاوي الخلاصة: شفعوية المذهب إذا زوجت نفسها من حنفية بغير إذن وليها والولى كاره لذلك صح النكاح_

٥٦٦ :- وفي جامع الجوامع: المعتزلة التي لا ترى الرحمة من الله على عباده واجبة وقالت بخلق الجنة والنار جاز المناكحة معهم _

٧٦ ٥ ٥: - وكذا الرافضية التي رأت تفضيل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما

٤ ٥ ٥ :- قول المصنف: والنبي صل الله عليه وسلم قال: القدرية محوس هذه الأمة أحرج أبو داؤد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فـلا تـعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم، سنن أبي داؤد، كتاب السنة، باب في القدر ٢٤٤/٢ ، برقم ٢٩١ - المستدرك للحاكم ، كتاب الإيمان ١٢٣/١ ، برقم ٢٨٦ - المعجم الأوسط لـلـطبـرانـي ١٦٦/٣ ، بـرقـم ٤٢٠٥ - أيـضا ٥٦/٢ ، برقم ٢٤٩٤ - المقاصد الحسنة للسخاوي /٥٠٠ ، برقم ٧٥٩ - مجمع الزوائد ، باب النهي عن الكلام في القدر ٢٠٥/٧ .

٦٧ ٥٥: - قول المصنف: وتزوج قدرية لا يجوز ، أخرج الترمذي عن ابن عباس قال: قال رسول الله عليه وسلم: صنفان من أمتى ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة ، والقدرية ؛ أما تحب عليا ، أما لو فضلت عليا رضي الله عنه ولم تره صاحبا وتراه نبيا أو شريكا لا . لأنها كافرة لا ملة لها ، وتزوج قدرية لا يجوز ، وكذا القرامطية و الجهمية كالمعتزلة وغيرهن أفضل _

 ٥٥٦٨ :- وفي النسفية: شفعوية بكر بالغة لو زوجت نفسها من شفعوى وسئلت عن ذلك أجيب انه صحيح ، وإن كان لا يصح ذلك عند الشافعي ، والزوجان يعتقد ان ذلك المذهب ولكنا إذا كنانعتقد خطأ مذهبه في ذلك وسئلنا و جـب عـلينا أن نحيب على مانعتقد ، أما إذا قيل : ما حواب الشافعي في ذلك هل يصح عنده ؟ يجب أن يقال : صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ _

وأخرج أبوداؤد عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل أمة محوس ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر ، من مات منهم فلا تشهد واجنازته ، ومن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال، سنن أبي داؤد، كتاب السنة، باب في القدر ٢ /٤٤ ، برقم ٢٩٢ _ _

الفصل التاسع في النكاح الفاسد وأحكامه

9700: - وفي الحجة: لابد لك من معرفة أصل في هذ الفصل ، وهو أن كل موضع يقع النكاح فاسدا أو المهر فاسدا والنكاح صحيح يجب مهر المثل ولكن بشرط الدخول ، أما النكاح الصحيح والمهر الفاسد نحوما إذا تزوجها على خمر أو خنزنر وهما مسلمان فالنكاح جائز ولها مهر مثلها ، وأما النكاح الفاسد نحو ما إذا تزوجها في نكاح الغير أو عدة الغير ، وفي السغناقي: أو نكاح الأخت في عدة الأخت في البائن ، أو النكاح الخامسة في عدة الرابعة أو نكاح الأمة على الحرة أو بلا شهود وسميا مهرا فالنكاح فاسد _

• ٧٥٧ :- م: إذا وقع النكاح فاسدا وفرق القاضى بين الزوجين فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة ، وفى الحجة: وكذا الخلوة بلا وطء ، م: فإن كان قد دخل بها فلها الأقل مما سمى لها ومن مهر المثل إن كان ثمة مسمى ، وإن لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل بالغا ما بلغ ، وتجب العدة ، ويعتبر الحماع فى القبل حتى يصير مستوفيا المعقود عليه ، وفى الشامل: إذا أتاها فى الدبر فى النكاح الفاسد لا يجب المهر _

۱ ٥ ٥ ٧ : - م: ولكل واحد من الزوجين فسخ النكاح بغير محضر من صاحبه عند بعض المشايخ ، وعند بعضهم إن لم يدخل بها فكذلك الجواب ، وإن دخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ إلا بمحضر من صاحبه ، كما في البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ بغير محضر من صاحبه قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض _

٢ ٥ ٥ ٠ : - وفي الهداية: ويعتبر ابتداؤها ، أي العدة من وقت التفريق لا من آخر الوطئات هو الصحيح ، وفي السغناقي: وعند زفر من آخر الوطءات حتى إذا وطئ في النكاح الفاسد ثم رأت ثلاث حيض ثم فرق القاضي تعتد عندنا ، وعند زفر

صارت عدتها منقضية ، وفي الذخيرة : ويثبت نسب ولدها ويعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى _

٥٧٣ : - م: وإذا فرق القاضي بين الزوجين بحكم فساد النكاح، وكان ذلك بعد الدخول بها حتى وجب عليها العدة ثم تزوجها نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول بها فلها المهر الثاني كاملا ، وعليها عدة مستقلة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد يجب نصف المهر الثاني ويلزمها بقية العدة الأولى ، فكذلك لوكان النكاح الأول صحيحا وطلقها تطليقة بائنة بعد ما دخل بهاثم تزوجها في العدة ثم طلقها في النكاح الثاني قبل الدخول بها فلها المهر الثاني كاملا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ، فالحاصل أن الدخول في النكاح الأول دخول في النكاح الأول دخول في النكاح الثاني ، إذا حصل النكاح في العدة وأجمعوا على أن النكاح الثاني لو كان فاسدا وفرق بينهما قبل الدخول بها في الـنكـاح الثـاني لا يجب المهر الثاني لِتمكنه من الدخول شرعا وذلك بالعقد الـفـاسد لا يكون ، و بهذا الطريق قلنا : إن الحلوة في العقد الفاسد لا تو جب المهر والعدة ، هـذه الـحملة في نكاح الأصل، وفي التفريد: وفي كل محل لا يجوز الحمع لو و جد على الترتيب فالثاني يفسد دون الأول ولا مهر لها ولا عدة عليها إن لم يدخل بها ، فإن دخل بها فعليها العدة ولها الأقل مما سمى ومن مهر مثلها _ ٥٧٧٤ :- م: رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فجاءت بولد إلى ستة أشهر يثبت النسب ، والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح

3 ٧ ٥ ٥ : - أخرج سعيد بن منصور عن الحسن أن امرأة ولدت لستة أشهر فأتى بها عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه فهم برجمها فقال له على : ليس ذاك لك : إن الله عزو جل يقول في كتابه ، وحمله وفصاله ثلثون شهراً ، فقد يكون في البطن ستة أشهر ، والرضاع أربعة وعشرين شهراً فذلك تمام ماقال الله : ثلثون شهراً ، فخلى عنها عمر ، سنن سعيدبن منصور ، باب المرأة تلد لستة أشهر ٢٠٢٢ ، برقم ٢٠٧٤ ، هكذا في مصنف عبد الرزاق ، باب التي تضع لستة أشهر ٢٠٢٧ ، برقم ٣٤٤٧ _

و تعبير المدة وذلك ستة أشهر من وقت النكاح عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وعند محمد رحمه الله من وقت الدخول ، قال الفقيه أبو الليث: والفتوى على قول محمد رحمه الله ، وفي الكبرى: وإن جائت به لأقل من ستة أشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه إلا أن يقول "هذا الولد منى " ولم يقل " من الزنا " _

9000 :- م: وذكر في كتاب الدعوى من الأصل: إذا تزوجت الأمة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج [ثم ولدت لستة أشهر منذ تزوجها فادعاه المولى والزوج] فهو ابن الزوج ، قال الشيخ شمس الأثمة الحلواني: في هذه المسألة دليل على أن الفراش ينعقد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقول بعض مشايخنا: إنه لا ينعقد في النكاح الفاسد إلا بالدخول _

977 - [وذكر شيخ الإسلام: أن الفراش لا ينعقد في النكاح الفاسد إلا بالدخول] وتأويل هذه المسألة على ما ذكره شيخ الإسلام أن الدخول عقيب النكاح بلا فصل فتكون المدة من وقت النكاح ومن وقت الدخول سواء، إذا تزوجها نكاحا فاسدا وخلا بها وجاءت بولد وأنكر الزوج الدخول فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان: في رواية، قال: يثبت النسب [ويجب المهر والعدة ، وفي رواية ، قال: لا يثبت النسب] ولا يجب المهر ولا العدة وهو قول زفر رحمه الله تعالى ، وإن لم يخل بها لا يلزمه الولد _

00۷۷ :- وفي جامع الجوامع: تزوج صغيرتين فادعي رجل أنهما بنتاه وصدقته الأم ثبت نسبهما وفسد النكاح ولا مهر استحسانا ، وقياسا يجب مهر بينهما كما لو ادعى بعد طلاقهما ، زوج أمته الصغيرة فادعى أنها ابنته ثبت النسب والنكاح بحاله إن كان كفوا وإلا له الفسخ استحسانا وقياسا _

٥٧٨ :- وفي الفتاوى الخلاصة: المطلقة إذا تزوجت ثم قالت "كنت معتدة "ينظر: إن كان بين الطلاق الأول وتزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح، وإن كان شهران فصاعدا لا تصدق وصح النكاح.

٥٧٩ : - وفي الهداية: وإذا كانت الحرة تحت عبد فقالت لمولاه "أعتقه

عنى بألف "ففعل فسد النكاح، وفى الوقاية: والولاء لها، ويقع عن كفارتها لو نوت، وقال زفر: لا يفسد، ولو قالت "أعتقه عنى "ولم تسم مالا لم يفسد النكاح والولاء للمعتق، وهذا عند أبى حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: هذا والأول سواء_

• ٥٥٨ :- وفي الظهيرية: ولو تزوج امرأة على خادمة بعينها نكاحا فاسدا ودفع الخادمة إليها فأعتقتها قبل الدخول فالعتق باطل ، وإن أعتقتها بعد الدخول فالعتق جائز _

* ١ ٥ ٥ ٥ :- وفي الكافى: رجل تحته أمة قال لمولاها "أعتقها عنى بألف " ففعل عتقت الأمة وفسد النكاح وللمولى على الزوج ألف، وأصله: أن العتق يقع عن الآمر عندنا حتى يكون الولاء له ويخرج عن عهدة الكفارة لو نواه، وعند زفر والشافعي رحمهما الله تعالىٰ يقع عن المأمور _

٥٥٨٢ :- وفي تحنيس خواهرزاده: وإن ملك أحـد الزوجين صاحبه أو شقصا منه فسد النكاح _

٥٩٣ - م: الطلاق في النكاح الفاسد ليس بطلاق على الحقيقة بل هو متاركة حتى لا ينتقص من عدد الطلاق ، والمتاركة في النكاح الفاسد لا يتحقق بعدم مجيء كل واحد منهما إلى صاحبه ، وإنما يتحقق بالقول بأن يقول الزوج مثلا: تركتك ، تركتها ، خليت سبيلك ، خليت سبيلها _

۲ ۸ 0 0 ١- أخرج البيهقي عن على رضى الله عنه أن امرأة ورثت من زوجها شقصا ، فرفع ذلك إلى على فقال : هل غشيتها ؟ قال ، لا ، قال : لا ، قال : ولو كنت غشيتها لرجمتك بالحجارة ، ثم قال ، هو عبدك إن شئت بعتيه وإن شئت وهبته ، وإن شئت أعتقتيه و تزوجتيه ، السنن الكبرى للبيهقى ، النكاح وملك اليمين لا يجتمعان ١ ٣٣٣/١٠ ، برقم ١٤٠٣٧ _

وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه كان يقول: إذا ملكت المرأة شيئا من زوجها فقد حرمت عليه وهي مطلقة بائنة ، فإن أعتقته فكذلك ، سنن سعيد بن منصور ، باب المرأة تملك من زوجها شيئاً ٢٢٣/١ ، برقم ٨٨٣ _

الفصل العاشر

في الأنكحة التي لا تتوقف على الإجازة ، والتي تتوقف على الإجازة ولم تنفذ بدون الإجازة ، وما يحتاج فيها إلى الإجازة .

أو مكاتب ، وفي الظهيرية: أو مدبرة أو أمة ، م: تزوج بغير إذن المولى توقف ذلك ، فإن عتق قبل إجازة المولى ينفذ ذلك العقد عليه من غير إجازة ، وفي الظهيرية: وكذا إذا أعتق المدبرة مولاها ، عن والصبى إذا تزوج امراً ق ثم بلغ إن أجار ذلك العقد نفذ عند علمائنا الثلاثة ، وإن لم يجز لا يجوز _

0000: - وفى الظهيرية: اعلم بأن الإجازة تلحق الموقوف دون المفسوخ ، والعقد إنما يتوقف إذا كان له مجيز زمان وجوده ، أما إذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل ، وهو بمنزلة مالو زوج المكاتب عبده امرأة ثم عتق فأجاز العقد لم يحز ؛ لأنه لم يكن له مجيز وقت المباشرة _

- ٥٥٨٦ :- واعلم بأن العقد النافذ إذا طرأ على غير نافذ من الجانبين يرفعه ، ولو طرأ موقوف على نافذ من أحد الجانبين لا يرفعه ، ولوطرأ نافذ من أحد الجانبين على نافذ من جانب يرفعه ، بيانه : رجل وكل رجلا بأن يزوجه امرأة بألف فزوجها إياه على خمسين دينارا بإذنها أو بغير إذنها ، ثم زوجها بألف ينفسخ الأول ؛ ولو زوج الوكيل بألف درهم بغير إذنها ثم زوجها بخمسين بغير إذنها يبقى

٥٥٨٤ :- أخرج عبد الرزاق عن نافع أن ابن عمر وجد عبداً له نكح بغير إذنه ، ففرق بينه ما وأبطل صداقه ، وضربه حداً ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ،باب نكاح العبد بغير إذن سيده ٢٤٣/٧ ، برقم ٢٩٨١ .

وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم وحصين عن الشعبي أنهم قالوا: إذا تزوج بغير إذن مولاه فالأمر إلى المولى ، إن شاء أن يجيز ، وإن شاء أن يرد ، وإذا تزوج بأمره فالطلاق بيد العبد ، سنن سعيد بن منصور ، باب العبد يتزوج بغير إذن سيده ٢٠٧/١ ، برقم ٧٩١ _ الأول، فإن أجازته جاز ويبطل الثاني؛ لأن الأول كان نافذ من وجه_

٠٥٨٧ :- وفي الحانية: إذا تـزوج الـصغير أو الصغيرة بغير إذن الولى فبلغا لم يحز نكاحهما حتى يحيزا بعد البلوغ _

٥٥٨٨ :- م: مكاتب زوّج عبده امرأة لم يحز ولم يتوقف ، ولو وكل المكاتب بذلك وكيلا كان التوكيل باطلا ، فلو زوجه الوكيل قبل عتق المكاتب لم يحز ولم يتوقف ، ولو زوجه بعد عتق توقف على إجازته ، ولو تزوج عبد المكاتب بنفسه بغير إذن المكاتب لم يتوقف حتى لو عتق الكاتب وأجاز ذلك لا يحوز ، ولو تزوج بعدما عتق المكاتب جاز _

9 0 0 1- ولو وكل الصبى رحلا بأن يزوجه امرأة فزوجه الوكيل قبل البلوغ يتوقف على إجازة الولى والقاضى قبل البلوغ أو إجازته بعد البلوغ ، وإن زوجه الوكيل امرأة بعد البلوغ يتوقف النكاح على الإجازة أيضا ، ولكن على إجازة الصبى لاغير ، وفى تحنيس خواهرزاده: فإن حضر الشهود العقد ولم يحضروا الإجازة جاز _

٩٠ :- وفي جامع الحوامع: فضولي زوج أمة الغير ثم ورث أو اشترى
 قال أبويوسف: إن حل فرجها ينفسخ وإلا له أن يجيز ، وبه قال أبوحينفة .

990 :- وفى الذخيرة: ولو أن رجالا زوج رجلا امرأة بألف درهم بغير أمر واحد منهما، وخاطب عن المرأة أبوها وهى مكلفة حتى توقف النكاح على إجازتهما ثم إنهما جددا نكاحا على هذه المرأة بغير إذن الزوج وبغير أمرها بخمسين دينارا توقف النكاحان على إجازة على أن يجيزا أى النكاحين شاءا، ولا ينتقض الأول بالثاني، هذا إذا جرى النكاحان بين الفضولين، فأما إذا جرى بين الفضولي والمرأة بأن زوج الفضولي امرأة برضاها من رجل بغير أمره بألف درهم حتى توقف على إجازة الزوج ثم إنهما جددا النكاح، يعني الفضولي والمرأة، لذلك الرجل بخمسين دينارا: ذكر أن النكاح الأول ينفسخ بالثاني، حتى لو أجاز الناكاح الأول لا تعمل إجازته، ولو أجاز الثاني صح العقد توقفا ـ

997 :- م: قال في الحامع: عبد زوجه رجل امرأتين في عقدة بغير إذنه وإذن مولاه ثم زوجه أيضا امرأتين في عقدة كذلك ، وفي الكافي: وذا برضا النسوة ، م: فلم يبلغه حتى عتق فأى العقدين أجازه نفذ ، وكذلك لو أجاز نكاح إحدى الأوليين ونكاح إحدى الأخريين جاز أيضا ، ولو أجاز نكاحهن جملة بطل الكل ، ولو أجاز نكاح الثلاث منهن بأعيانهن بطل نكاحهن ، فإن أجاز نكاح الواحدة الباقية بعد ذلك صح ، وفي الكافى: ولو كانت الأنكحة وقعت في عقدة لم تلحقها الإجازة أبدا _

990 :- م: حر تحته امرأة زوجه رجل أربع نسوة ، أى بعقدة ، بغير أمره فبلغه ذلك فأجاز نكاح بعضهن لم يجز ؛ لأن أصل الخطاب وقع فاسدا ، ولو زوج أربع نسوة فو عقود متفرقة فأجاز نكاح بعضهن جاز ؛ لأن هناك الخطاب ما وقع فاسدا ، وإن أجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز وبطل نكاح الكل حتى لو أجاز بعد ذلك نكاح بعضهن لا يجوز ، ولو ماتت امرأته قبل الإجازة في العقد الواحد أو في العقود المتفرقة ثم أجاز نكاح الكل لم يجز ، وفي الكافى: ولم يملك الإجازة في الإجازة إلا الثلاث ، ولو زوجه أختها فماتت امرأته لم يملك الإجازة _

995 :- وفى الحاوى: سئل أبو القاسم عمن تزوج بابنة عمه فبلغها فسكت ثم قالت بعد شهر "لا أرضى"؟ قال: إن كانت بكرا أو ابن عمها وليها جاز النكاح، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالىٰ: هذا الجواب عند أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ في القول الآخر خاصة، وعند أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف رحمهم الله تعالىٰ في القول الأول لم يجز، ولو استأمرها ابتداء فسكت فزوجها من نفسه جاز إجماعا _

^{3 9 0 0 :-} قول المصنف: ولو استأمرها ابتداءً الخ أخرج البخارى عن عائشة أنها قالت: يارسول الله إن البكر تستحيى قال: رضاها صمتها ، صحيح البخارى ،النكاح ، باب لاينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها ٧٧١/٢ ، برقم ٤ ٩٤٤ ، ف ١٣٧٥ .

0900: - وفيه: سئل أبو نصرالدبوسى عمن زوج ابنه بغير إذنه فلما بلغ سكت ولم يتكلم بشيء غير أنه إذا دعاه الصهر إلى بيته ضيفا أجابه ثم أبى أن يحيز النكاح؟ قال: ليس ذلك بإجازة، إلا إذا بنى بها و دخل بها لزمه النكاح، وفيه: سئل أبو النصر الدبوسى عمن زوج ابنه البالغ امرأة فبلغه وأجاز بقلبه أيجوز؟ وإن هناه الناس وقبل التهنئة أيصح ذلك؟ قال: لا يجوز النكاح بواحد من هذين الوجهين، وكذا لو زوج الولى امرأة فبلغها فرضيت بقلبها وهى ثيب ثم ردته بلسانهاقال: إن لم يوجد منها فعل يدل على رضاها فلها أن ترد؛ لأن الرضا بالقلب غير معتبر _

997 :- وفى الأجناس: إذا تزوجت البالغة فقالت " لا أرضى " ثم رضيت بعد ذلك وأجازت لم يصح ، ولو طالبته زوجها بمهرها بعد ما زوجت أو النفقة تكون منها إجازة ، وكذا لو جامعها زوجها برضاها _

990 :- وسئل أبو القاسم عمن زوج ابنته وأتى على ذلك شهور ، فقال الأب " إن بنتى صغيرة وأنت غير كفوء ولم يجز النكاح " فخرجت الابنة ، وقالت "أنا بالغة ورضيت بالنكاح " قال : إن أقرت أن الأب زوجها وهي مدركة فالقول قولها وسقط كلام الأب _

909. - م: وفي نكاح الأصل: رجل تزوج أمة بغير إذن مولاها ثم تزوج حرة ثم أجاز مولى الأمة نكاحها لم يجز، وفي نوادر ابن سماعة: عن محمد رحمه الله عبد تزوج أمة [ثم تزوج حرة] ثم تزوج أمة ثم أجاز المولى نكاحهن جاز نكاح الأمة الأخيرة، ولو كان دخل بكل واحدة منهن لم يجز نكاح شيء منهن _

9 9 0 0 :- وفى نوادر ابن رستم عن محمد: عبد تزوج أمة ثم حرة بغير إذن الممولى فبلغ المولى وأجاز النكاحين فنكاح الحرة جائز ونكاح الأمة باطل، ولو كان تزوج حرة ثم أمة بغير إذن المولى وأجاز المولى فنكاح الحرة جائز ونكاح الأمة باطل عند أبى حنيفة رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: نكاح الأمة جائز ونكاح الحرة باطل _

ومما يتصل بهذا الفصل انتقال الإجازة إلى غير من توقف العقد عليه

07. 1 - وبيان الثانى: إذا كانت الحارية تحل للثانى فهذه الصورة بأن وهبها من أجنبى أو باعها من أجنبى أو من أبنه ولم يكن الأب وطأهاأو ورثها ابنه ولم يكن الأب وطأها فإنه لا يصح الإجازة من الثانى ، ولا يصح النكاح بإجازة الثانى _ ولم يكن الأب وطأها فإنه لا يصح الإجازة من الثانى ، ولا يصح النكاح بإحازة الثانى _ الأحازة إنما لا يصح انتقالها إلى غير من يتوقف العقد عليه إذا ثبت الحل لذلك ، وهو معنى مانقل عن المشايخ أن الحل البات إذا طرأ على الحل الموقوف أبطله ، أما إذا لم يثبت الحل لذلك الغير صح الانتقال إلى غير من توقف عليه _

وعن هـذا قـلنـا: إن الـجـارية إذاتزوجت نفسها بغير إذن المولى ووطأها النزوج ثم باعها المولى من رجل صحت الإجازة من الثانى ؛ لأن وطء الزوج يمنع ثبوت الحل للمشترى فلم يرتفع الحل الموقوف . والله تعالىٰ أعلم _

الفصل الحادي عشر في معرفة الأولياء

عاقل بالغ، حتى لا تثبت الولاية للصبى والمحنون، ولا تثبت للكافر على المسلم، ولا للمسلم، ولا للمسلم على الكافر، ولا تثبت الولاية للعبد، وفي حامع الحوامع: كل قريب يرث منها له أن يزوجها إذا لم يكن أقرب منه عنده _

٥٦٠٤ :- م: بعد هذا يحتاج إلى معرفة ترتيبهم، فنقول: أقرب الأولياء إلى المرأة: الابن، ثم ابن الابن وإن سفل ثم الأب، ثم الحد أب الأب وإن علا،
 وفي المنظومة في باب مالك _

ولا يلي الجد الصغار فاعلم ويملك العبد النكاح فافهم

م: ثم الأخ لأب وأم، ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ لأب وأم، ثم ابن الأخ لأب وأم، ثم ابن الأخ لأب وإن سفلوا، ثم العم لأب وأم، ثم الأب لأب، ثم ابن الأب لأب وأم، ثم عم الأب لأب وأم، ثم عم الأب لأب وأم، ثم عم الأب لأب، ثم بنوهم على هذا الترتيب، وفي الينابيع: ثم عمّ الحد لأب وأمّ، ثم عم الحد لأب، ثم بنوهما على هذا الترتيب، م: ثم رحل هو أبعد العصبات إلى المرأة وهو ابن عم بعيد، ثم مولى العتاقة عصبة، وفي شرح الطحاوى: الرجل المعتق والمرأة المعتقة في ذلك سواء، م: ثم عصبة مولى العتاقة، ثم الأم، ثم ذو والأرحام المعتقة في ذلك سواء، م: ثم عصبة مولى العتاقة، ثم الأم، ثم ذو والأرحام محمد رحمه الله تعالىٰ: لا ولاية للأم وقومها ولا لأحد من ذوى الأرحام، وهو القياس، وقول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ مضطرب، ذكر الطحاوى قوله مع أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ و ذكر القدورى قوله مع محمد رحمه الله تعالىٰ و ذكر القدورى قوله مع محمد رحمه الله تعالىٰ و ذكر القدورى قوله مع محمد رحمه الله تعالىٰ و الأصح أنه مع أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ _

٥٦٠٥ :- وفي الخلاصة: أولياء الصغير والصغيرة العصبة على ترتيب

الإرث، فإن لم يكن لهما عصبة يزوجها الإمام أو الحاكم، وفي المشهور عن أبي حنيفة، وهـو قـول ابـي يوسف الآخر: يليه كل قريب أو قريبة يرئهما الأقرب فالأقرب، وروى ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله وهو قولهما: لا يليه إلا العصبات ، وعليه الفتوي ، وفي جامع الحوامع: وإن زوج غيره يقف على إجازته أو الحاكم _

٥٦٠٦ :- وفي الظهيرية: وعندعدم العصبات ذو والأرحام والمحارم أولياء عند أبي حنيفة ، فالأقرب عنده الأم ، ثم البنت ثم بنت الابن ، ثم بنت البنت ، ثم بنت ابن الابن، ثم بنت بنت البنت، ثم الأخت لأب وأم، ثم الأخت لأب، ثم الأخ والأخت لأم ، ثم أولادهم ، ثم العمات والأخوال والخالات وأولادهم على هذا الترتيب _

٠٦٠٧ :- وإذا اجتمع الجد الفاسد والأخت فعند أبي حنيفة رحمه الله الولاية للجد، ثم بعد هؤلاء مولى الموالات عند أبي حنيفة رحمه الله، م: ثم السلطان ، ثم القاضي ومن نصبه القاضي إذا شرط تزويج الصغار والصغائر في عهده فله الولاية ، وإذا لم يشترط فلا ولاية له ، وفي الخلاصة : وعند الشافعي لا يليه إلا الأب والحد ، وفي الظهيرية: وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول أبى حنيفة ، وعند صاحبيه ما دام له عصبة فالقاضي ليس بولي _

٨٠٠٨ : - م: ثم إنما يحتاج إلى الولى في الصغير والصغيرة والمجنونة ، وإذا زال الصغر والجنون زال الولاية عندنا ، وذكر فيي محموع النوازل: أن ولاية الأخت لأب وأم مقدمة على ولاية الأم ، وفي الخلاصة الخانية : قال الإمام النسفي : إنكاح الأخت والعمة وبنت الأخ وبنت العم التي من قبل الأب يجوز بالإجماع _

 ٥٦٠٩ :- وفي الحجة: يجوز للقاضى أن يزوج الصغيرة مع وجود ابن العم أو غيره من الأولياء ، قاله نصير بن يحي ، وقال شداد بن حكيم: لا ينبغي للقاضي

٥٦٠٥ :- أخرج أبو داؤد عن عائشة قالت : قال رسول الله صل الله عليه و سلم أيما إمرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل ، ثلاث مرات ، فإن دخل بها فالمهر لهابما أصاب فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ، سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب في الولي ٢٨٤/١ ، برقم ٢٠٨٣ - سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء لانكاح إلا بولي ٢٠٨/١ ، برقم ١١٠٨ _

أن يزوج الصغيرة حتى تصير مراهقة وهي تعبر عن نفسها وتطلب من القاضي التزويج، وفي الحاوى: سئل عن صغيرة زوجها القاضي ولها ابن عم حاضر؟ قال : لا يصح وسئل عن امرأة زوجت ابنتها الصغيرة ولها أخ بالغ لم يحز ذلك فبلغت الصغيرة فأجازت النكاح؟ قال: متى رد الأخ بطل النكاح فلا جواز إلا بتجديد النكاح، وإن لم يرد الأخ جاز إجازتها إذا كان الزوج كفواً _

٠ ١ ٦ ٥ : - م: سئل إسماعيل بن حماد عن امرأة جاءت إلى القاضي وقـالـت" إني أريد أن أتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد "فإن القاضي يقول لها " إن لم تكوني قرشية ولا عربية ، وفي الخانية: ولا مملوكة ولاذات زوج ولافي عدة أحد، فقد أذنت لك وفي الذحيرة: ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب المزارعة لو أن امراة جاءت إلى القاضي وقالت " إن فلانا يخطبني وليس لي ولي يزوجني منه " فإن للقاضي أن يكلفها إقامة البينة على ما ادعت ، وإن شاء قال لها " زوجي نفسك إن كان الأمر كما وصفت " وبعد إقامة البينة يلزم القاضي ما ادعته من غير حيار _

 ١١٥ :- وفي الفتاوى الخلاصة: المرأة إذا جاءت إلى رجل وقالت " أريـد أن أزوج نـفسـي وليـس لي ولي " قال محمد رحمه الله تعاليٰ : يعقد لها ؟ لأن محمدا رحمه الله تعالىٰ رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، ولو جاء ت إلى القاضي يزوجها فإن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ النكاح بغير إذن الولي جائز سواء كانت ثيبا أو بكرا ، وحكى الشيخ الأستاذ عن الصدر القاضي برهان الدين

١ ١ ٦ ٥ : - أخرج مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الأيم أحق بنفسهامن وليها، والبكر تستاذن في نفسها، وإذنها صماتها، قال: نعم، صحيح مسلم، النكاح، باب استيذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١/٥٥١ ، برقم ١٤٢١ _

وأحرج الطحاوي عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن المنذر بن الزبير ، وعبد الرحمن غائب الشام ، فلما قدم عبد الرحمن قال: أمثلي يصنع بـه هـذا ، ويفتات عليه ؟ فكلمت عائشة عن المنذر ، فقال المنذر : إن ذلك بيد عبد الرحمن ، فقال عبد الرحمن: ماكنت أرد أمراً قضيتيه ، فقرت حفصة عنده ، ولم يكن ذلك طلاقاً ، شرح معاني الآثار ، النكاح ، باب النكاح بغير ولي عصبة ٢/٣٦٥ ، برقم ٤١٧١ _

أنه ينبغي أن يفتي بقول محمد، وما ذكر محمد كراهية تنزيهية فإنه قال في الأصل: لو فعلت ذكل لم أفرق بينهما ، وحكى الفقيه أبو جعفر عن محمد رحمه الله ما يدل على الرجوع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله ، فإنه روى أن امرأة جاءت إلى محمد رحمه الله: قبل موته بثلاثة أيام فقالت "إن لي وليا لا يزو جني إلا أن يأخذ مني مالا كثير " قـال لها محمد رحمه الله: إذهبي فزوجي يفسك، وفي الخانية: فإن كان لها ولي فأبي أن يزوج كان للقاضي أن يأذن لها بالتزويج ، وإن لـم يكن لها ولي وأرادت الاحتياط يرفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجها القاضي بإذنها أو يأذن لها بالنكاح، وإن كرهمت أن ترفع الأمر إلى القاضي وطالبت أباها بالتزويج فزعم الأب أنه كان زوجها وهي صغيرة من رجل، والرجل غائب فأقام الأب بينة على ذلك، قالوا: لا يلتفت إلى بينته ؛ لأنها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر ، وللأب أن يزوجها ، فان أبي الأب ترفع الأمر إلى القاضي حتى يزوجها أو تعقد بنفسها، قالوا : وذلك أولى لها من ترك النكاح _

٦١٢ ٥: - م: وإذا اجتمع لـلـمـجـنونة أب وابن فالابن أولى في قول أبي حنيفة ، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله بالتزويج ، وفي الظهيرية: وكذلك ابن الابن وإن سفل، م: وقال محمد: الأب أولى، وعلى هذا الاختلاف الحدمع الابن ، وفي الحجة: الأولى أن يزوجها الابن برضا الأب ليكون الأمر مجمعا عليه ، وفي الكافي: ولا فرق بين الجنون الأصل والطارئي ، وقال زفر: إذا طرأ الحنون لم يجز تزويجها ، وفي جامع الجوامع: وقال الشافعي : لا ولاية للابن إلا أن يكون من قبيلتها ، وفي التفريد: واتفقوا أن التصرف في مالها للأب دون الابن ، م: وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن عند أبي يوسف رحمه الله إذا اجتمع الجد والابن فالابن أولى من الجد رواية واحدة _

٥٦١٣ : - وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى: إذا كان الرجل مختـلا وله ابن وأب فالتزويج إلى الابن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ والبيع إلى

الأب، وفي قولها إلى الأب_

٥٦١٤: وإذا اجتمع الحد والأخ لأب وأم، أو لأب فعند أبى حنيفة الحد أولى، وعندهما يستويان كما في الميراث، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرحه: الأصح عندي أن الحد أولى في الإنكاح عند الكل _

٥٦١٥: - وإذا اجتمع الابن والأخ لأب وأم ، أو لأب فعلى قول أبى حنيفة
 وأبى يوسف رحمهما الله الابن أولى ، وقال محمد رحمه الله: الأخ أولى _

7 1 7 0 :- وفي المنتقى: قال محمد رحمه الله: إذا كان للصغيرة والدأو جد لم يزوجها القاضى ، وإن كان الأب فاسقا أو الجد ينبغى للقاضى أن يزوجها من الكفؤ ، وفي الخانية: والفاسق يلى تزويج الصغير والصغيرة عندنا خلافا للشافعى ، وفي السراجية: القاضى إذا زوج الصغيرة من ابنه كان باطلا _

والعمين فأيهما زوج جاز، وفي شرح الطحاوى: أجاز الآخر أم فسخ، النحانية: وإن توقي شرح الطحاوى: أجاز الآخر أم فسخ، النحانية: وإن زوجاها على التعاقب جاز الأول دون الثانى، وإن زوجها كل واحد منهما من رجل آخر توافقا معا، أو لا يعلم أيهما أول بطل العقدان، وقال مالك رحمه الله تعالى: لا ينفرد أحد الوليين بالإنكاح كما لا ينفرد واحد من الموليين في العبد والأمة المعتقة، فإن كان أحدهما أقرب من الآخر فإنه يجوز نكاح الأقرب لا الأبعد تقدم أو تأخر، إلا إذا كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة فنكاح الأبعد يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب، وإن وقعا معا فلا يجوز كلاهما، وكذلك إذا كان لا يدرى السابق من اللاحق _

^{7 1 7 0 : -} أخرج أبو داؤد عن سمرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: أيما امرأة زوجها وليان فهى للأول منهما ، وأيما رجل باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما ، سنن أبى داؤد ، النكاح ، باب إذا أنكح الوليان ٢ / ٢٨٥ ، برقم ٢٠٨٨ - سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في الوليين يزوجان ٢ / ٢١١ ، برقم ١١١٦ -

٨ ١ ٨ ٥ :- وفي الخانية: ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره منها خلافا لـلشافعي ، وفي الثيب لا تزوج بالإحماع ، وإن زوج البكر البالغة العاقلة أبوهاوهو كافـر أو عبد فرضيت باللسان جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: لا يجوز ، وإن سكتت لا يجوز بالإجماع _

٩ ٦ ١ ٩ : - م: وإن زوج الصغير أو الصغيرة أبعد الأولياء فإن كان الأقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الأبعد على إجازته ، وإن لم يكن من أهل الولاية بأن كان صغيرا أو كبيرا كافرا أو مجنونا جاز، وإن كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الأبعد _

٨ ١ ٦ ٥ : - أخرج مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر ، وإذنه سكوتها ، صحيح مسلم ، النكاح ، باب استيذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١/٥٥٥ ، برقم ١٤٢١ _

وأخرج سعيد بن منصور عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: جاءت امرأة إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يارسول الله! إن أبي _ ونعم الأب هو _ خطبني إليه عم ولدي فرده، وأنكحنبي رجلًا وأنــاكارهة ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ أبيها فساله عن قولها ، فقال : صدقت ، أنكحتها ولم آلوها خيراً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح لك ، اذهبي فانكحي من شئت ، سنن سعيد بن منصور ، باب ماجاء في استئمار البكر والثيب ١٥٧/١، برقم ٥٦٨ _

وأخرج أبـو داؤد عـن ابن عباس أن جارية بكراً أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهبي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم، سنن أبي داؤد ، النكاح، باب في البكريزوجها أبوها ولا يستأمرها ، ٢٨٥/١ ، برقم ٢٠٩٦ _

قول المصنف: وفي الثيب لا تزوج بالإحماع_

أحرج البخاري عن خنساء بنت خذام الأنصارية أن أباها زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأتت رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فرد نكاحها ، صحيح البخاري ، النكاح ، باب إذا زوج ابنته وهمي كارهة فنكاحه مردود ٧٧١/٢ ، برقم ٤٩٤٥ ، ف ١٣٨٥ - سنن أبي داود ، النكاح ، باب في الثيب ٢٨٦/١ ، برقم ٢١٠١ _

• ٦٢ ٥ :- وتكلموا في حد الغيبة المنقطعة ، وأكثر المشايخ الكلام فيه ، وفي الذخيرة: وكذلك اختلف الروايات فيه ، وفي التجريد: والصحيح أن القوافل إذا كانت تصل في السنة غير مرة فليست بمنقطعة ، وإن كانت لا تصل إلا مرة فهي منقطعة ، وفي الخانية: بعضهم قدروها بمسيرة سنة [وبعضهم قدروها بمسيرة شهر]، وبعضهم قدروها بانقطاع الخبر والقوافل، م: والأصح أنه إذا كان فيي موضع لو انتظر حضوره واستطلاع رأيه فأتها الكفؤ الذي حضر فالغيبة منقطعة ، و إن كان لا يفوت فالغيبة ليست بمنقطعة ، و إلى هذا أشار في الكتاب فقال: أرأيت! لو كان في السواد ونحوه ؛ أما كان يستطلع رأيه! أشار إلى المعتبر استطلاع الرأي فمن المشايخ من لم يتجاوز عن هذا المقام ، ومنهم من تجاوز عنه وقال: الكفو لا ينتظر أياما كثيرة وينتظر قليلا فلا بد من حد فاصل بينهما فقدرنا فيي ذلك بثـالاثة أيام ولياليها ، [وهو قول أبي عصمة ومحمد بن مقاتل ، فصار حد الغيبة المنقطعة على قولهما ثلاثة أيام ولياليها] ، وهكذا كان يفتي الإمام على السغدي فإنه سئل عن صغيرة زوجتها أمها ولها ولي بنسف وهذا السؤال كان ببخاري قال: فإن من بخاري إلى نسف مسيرة سفرة فهي غيبة منقطعة ، وقال الـقــاضــي الإمـام: هـذا إذا زوج الـولـي الأبعد ولا يعرف أن الولي الأقرب أين هو يجوز، وإن ظهر أنه في ذلك المصر لا يجوز، وفي الخانية: وعليه فتوى جماعة من المتأخرين ، وفي الكبرى: والصحيح ثلاثة أيام وليالها وهي مسيرة سفر وبه يفتي ، وفي الخانية: فإن كان الأقرب جوّالا لايوقف على إثره أو كان مفقو دا لا يعرف مكانه أو مختفيا في البلد لا يوقف عليه ، قال القاضي أبو الحسن على السغدى: يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة ، فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أن الأقرب كان مختفيا في المصر جاز نكاح الأبعد _

٦٢١ ٥: م: وإذا زوج الأقرب من حيث هو [من كفو] اختلف المشايخ فيه ، وفي الخانية: والـظاهر هو الحواز ، وفيها: إذا غـاب الأقرب تنتقل الولاية إلى السلطان والقاضي عند الشافعي ، وقال زفر رحمه الله: لا يزوجها أحد حتى يحضر الأقرب أويزوجها وكيل الأقرب، م: وفي المنتقى عن محمد رحمه الله: المرأة إذا لم يكن لها ولى حاضر أستحسن أن توالي رجلا فيزوجها ، هكذا جاء ابن عمر رضي الله عنهما _

٥٦٢٢: - وفي الظهيرية: صغيرة زوجها وليها من كفو ثم قال "لست أنا بوليي "لا يصدق ، لكن ينظر: إن كانت ولايته ظاهرة جاز النكاح ، وإلا فلا ، وفي الكافي: إذا مات زوج الصغيرة أو طلقها بعد ما دخل بها ومضت عدتها لأبيها أن يزوجها عندنا، وفي الظهيرية: ولو كان للصغيرة وليان أحدهما أقرب والأخر أبعد [فزو جها الأبعد حال قيام الأقرب حتى توقف على إجازة الأقرب ، ثم غاب الأقرب وتحولت الولاية إلى الأبعد] لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الأبعد إلا بإجازة منه بعد تحول الولاية إليه ، وفي واقعات الناطفي: رجل زوج ابنه البالغ امرأة بغير إذنه ثم جن الابن قبل الإجازة ، ينبغي للأب أن يقول " قد أجزت النكاح على ابني " لأنه يملك إنشاء النكاح عليه فيملك الإجازة _

٥٦٢٣: - م: والرجل الذي يعول الصغير والصغيرة لا ولاية له في إنكاحهما ، وكذلك الوصى لا و لاية له في إنكاح الصغير و الصغيرة سواء أوصى إليه الأب بالنكاح أو لم يوص ، إلا إذا كان الوصى وليهما فحينئذٍ يملك الإنكاح بحكم الولاية لا بحكم الوصاية ، وفي الخانية: وروى هشام عن محمد رحمه الله عن أبى حنيفة رحمه الله ، وهو قول مالك: إن أوصى إليه الأب جاز له تزويج الصغير والصغيرة ، وفي الظهيرية: والجارية بين اثنين إذا جاءت بولد وادعياه حتى يثبت النسب من كل واحد منهما ينفرد كل واحد منهما بالتزويج _

٤ ٢ ٦ ٥ : - م: سئل شيخ الإسلام عن رجل غاب غيبة منقطعة وله بنت صغيرة فيزو جتها أختها لأب وأم أو لأب والأم حياضرة ؟ قال: إن لم يكن لها عصبة أولى من الأخت جاز النكاح، قيل له: ألا تكون الأم أولى من الأخت؟ قال: لا، لأن الأحت لأب وأم من قوم الأب، والنساء اللواتي من قوم الأب لهن ولاية التزويج عند عدم العصبات بإجماع من أصحابنا وهي: الأخت، والعمة، وبنت الأخ، وبنت العم، [وفي الظهيرية: وهي الأخت لأب وأم أو لأب، والعمة ، وبنت الأخ لأب ، وبنت العم] ، م: فأما بنت العم والنساء اللواتي من قبل الأم فلهن ولاية عند أبي حنيفة ، وعند محمد لا ولاية لهن ، وما ذكر شيخ الإسلام" أن النساء اللواتي من قبل الأب لهن ولاية التزويج عند عدم العصبات بإجماع من أصحابنا "مستقيم في الأخت لا في العمة ، وبنت الأخ وبنت العم؟ لأنهن من جملة ذوى الأرحام_

٥٦٢٥ :- وفي الظهيرية: سئل شيخ الإسلام عطاء بن حمزة عن أب الصغيرة إذا زوجها من صغير وقبل أبوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزويج بشهادة فسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث إلى شافعي المذهب ليبطل النكاح بهذا السبب ؟ قال: نعم، وللقاضي الحنفي أن يفعل ذلك بنفسه أيضا أحذا بهذا الـمـذهـب، وإن لم يكن مذهبا له ، قال رحمه الله تعاليٰ: وعندي هذا على قول أبي حنيفة بناء على أن القاضي إذا قضى بخلاف مذهبه ينفذ عند أبي حنيفة خلافا لهما _

٦٢٦ ٥: - م: وإذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والحدثم بلغا فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وفي الخانية: وقال أبويوسف رحمه الله: لا خيار لهما، م: ولو زوجتها أمها فبلغت فلها الخيار عند أبي حنيفة رحمه الله حلافا لهما على أصح الروايتين ، القاضي إذا زوج الصغير والصغيرة ثم بلغا فلهما الخيار في أظهر الروايتين عند أبي حنيفة رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله ، إذا كان الوصبي وليا وزوج الصغير او الصغيرة وبلغ فله الخيار _

٥٦٢٧ :- وفي العيون: معتوهة زوجها عمها أو أخوها ثم عقلت فلها الخيار ، وإن كان زوجها أبوها أو جدها فلا خيار لها ، وإن زوج المعتوهة ابنها فلا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله ، وفي الخانية: قالوا: ينبغي أن لايكون لها

٦٢٦٥: - أخرج ابن أبي شيبة عن سلم بن أبي الذيال قال: كتب عمر بن عبد العزيز في اليتيمين إذا زوجا وهما صغيران : أنهما بالخيار ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، اليتيمة تزوج وهي صغيرة ٩/٥٩ ، برقم ١٦٢٥٢ .

الخيار كما لو زوجها الأب، وعن محمد أن لها الخيار_

م: ويبطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت إذا كانت بكرا ولا يمتد إلى آخر المجلس حتى لوسكتت كما بلغت وهي بكر بطل حيارها ، وإن كانت ثيبًا في الأصل او كانت بكرا إلا أن الزوج قد بني بها ثم بلغت عندالزوج لا يبطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس، وإنما يبطل خيارها إذا رضيت بالنكاح صريحا أو يو جـد منها فعل يستدل به على الرضا ، وذلك نحو التمكين من الجماع أو طلب النفقة أو ما أشبه ذلك ، أما لو أكلت من طعامه أو حدمته كما كانت فهي على حيارها _ ٥٦٢٨ : - وفي السغناقي: ثـم الـمراد من المجلس هو مجلس صيرورتها بـالغة بأن رأت الدم في مجلس وقد كان بلغها خبر النكاح فسكتت وهي بكر ، أو محلس بلوغ خبر النكاح وهي بكر بالغة فسكتت يبطل الخيار في الوجهين، وفي الخانية: وإن احتارت كما بلغت وأشهدت على ذلك صح، وفي الظهيرية: ولو قالت "أدركت أمس ، أو: علمت بالنكاح أمس وفسخت " لم تصدق إلا بحجة وبطل خيارها ، ولو قالت: "علمت الآن وفسخت "صح ، ولو قالت: " فسخت حين علمت "لم تصدق إلا ببينة _

٥٦٢٩ :- وفي الذخيرة: وكما يثبت خيار البلوغ للانثى يثبت للذكر، ولا يكون الفرقة إلا بقضاء القاضي، م: ولا يبطل هذا الحيار في جانبه بالسكوت ولهذا لا تعتبر إجازة بالإنشاء بعد البلوغ، [وسكوت الثيب والغلام لا يجعل رضا بـالإنشـاء بعدالبلوغ] ، فكذا لا يجعل إجازة للعقد الذي سبق البلوغ ، وإنما يبطل خياره بتصريح الرضا ، أو بما يدل عليه من قربان المرأة ، أو تخييرها ، أو تسليم الصداق إليها، وهذا الخيار يبطل بالجهل؛ لأنه جهل في غير موضعه وتفسير ذلك: إذا علمت بالعقد ساعة مابلغت ولكن جهلت بثبوت الخيار فسكتت بطل خيارها ، أما إذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار إذا علمت ، وإذا بلغت و سألت عن اسم الزوج، أو عن المهر المسمى ، أو سلمت على الشهود بطل حيار البلوغ _ • ٦٣٠ :- وإذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ إذا لم يكن الزوج دخل بها فلا

مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة ، ٦ وإن كان دخل بها فلها المهر كاملا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة]، وفي الوقاية: وإن مات أحدهما قبل التفريق بلغ أولًا ورثه الآخر ، وفي الخلاصة الخانية: وإن اختار أحدهما الفرقة بخيار البلوغ ورد النكاح لم يكن ذلك ردا ولا يبطل العقد مالم يقض به القاضي حتى لو مات أحدهما قبل القضاء يرثه الآخر ، بخلاف مالو كان النكاح بعد البلوغ ورد حيث يبطل برده ، وفي حامع الحوامع: أدركت ولها الخيار والزوج صغير يفرق إن طلبت _

٦٣١ ٥ :- مسلم ارتـد ولـحق بدار الحرب وخلف امرأة وبنتا صغيرة فزوجها العم جاز ولها خيار البلوغ، وفي الحجة: الصبي إذا بلغ فاختار الفرقة في تزويج الولي إياه تكون فرقة بغير طلاق و بغير مهر إلا بالدخول ، فإذا دخل بها يجب المهر _

٦٣٢ ٥ :- ولو زوجت الأم البنت ولها ولي من العشيرة فبلغت بعدها ما دخل بها الزوج ثم اختارت نفسها ، قال : إذا ردت النكاح حين بلغت صار مردودا بقضاء أو بغير قضاء، ولو أجاز الولى وقد بلغت ولم تطاوع الزوج لا تقع الفرقة إلا بقضاء القاضي _

٥٦٣٣ : - وفي السغناقي: ثم الفرقة بحيار البلوغ ليست بطلاق، وفائدته تظهر في موضعين: أحدهما: أن الفرقة إذا وقعت بحيار البلوغ، ثم تناكحا يملك الـزوج ثلث تطليقات ، والثاني: أن الـفرقة إذا كانت قبل الدخول لا يحب نصف المسمى بخلاف الطلاق قبل الدخول ، وذكر الإمام التمر تاشي : ثم الفرقة التي تختص بقضاء القاضي ، هي الفرقة بالحب والعنة واللعان وإباء الزوج الإسلام ، هو طلاق ، وبخيار البلوغ وعدم الكفاءة ونقصان في المهر فسخ _

٥٦٣٤ :- م: إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى: ينبغي للصغيرة أن تختار نفسها مع رؤية الدم ، قلت : فإن رأت الدم في جوف الليل ؟ قال : ينبغي أن تقول بلسانها " قد فسخت النكاح " وتشهد إذا أصبحت وتقول " رأيت الدم الآن " لأنها لا تصدق أن تقول " رأيت بالليل و فسخت النكاح " قال إبراهيم قلت لمحمد رحمه الله تعالى: ويسعها ذلك؟ قال: نعم، قال هشام: سألت محمدا

عن الصغيرة التي زوجها عمها إذا حاضت فقالت "الحمد لله قد اخترت "فهي على خيارها ، فإن بعثت خادمها حين حاضت تدعو الشهود لتشهدهم فلم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فمكثت أياما لا تقدر على الشهود ؟ قال: لزمها النكاح ولا يجعل هذا عذرا ، ابن سماعة عن محمد رحمه الله: إذا اختارت نفسها وأشهدت على ذلك ولم تتقدم إلى القاضي شهرين فهي على خيارها مالم تمكنه من نفسها _

0700 :- إذا زوج القاضى صغيرة لا ولى لها ولم يكن السلطان أذن للقاضى فى تزويج الصغائر، ثم أذن له فى ذلك فأجاز ذلك النكاح: لم يحز، وإن كان قد أذن له قبل التزويج فزوج، حاز، هكذا ذكر فى فتاوى الفضلى، وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى، فى الحامع: العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم أذن المولى له فى النكاح فأجاز ذلك النكاح أنه يجوز استحسانا _

٦٣٦ ٥ : - والفضولي إذا زوج رحلا امرأة بغير أمره ثم إن الزوج وكله أن يزوجه امرأة فأجاز ذلك النكاح أنه يحوز استحسانا ، سئل الشيخ الإسلام الأوزجندي عن صغيرة لها أخ لا يزوجها فزوجها القاضي بغير أمر الأخ ؟ قال : لا يصح النكاح ، إلا إذا كان الأخ غائبا أو عاضلا فحينئذ يجوز _

واذا زوج الأب، أو الحد الصغير امرأة بأكثر من مهر مثلها ، أو الجد الصغير امرأة بأكثر من مهر مثلها ، أو زوج الصغيرة بأقل من مهر مثلها: إن كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغابن الناس في مثله يجوز بالاتفاق ، وكذلك الجواب في غير الأب والجد من سائر الأولياء ، وفي جامع الحوامع: وكذا الوكيل ، م: وأما إذا كانت الزيادة والنقصان فاحشا بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي الأب والجد قال أبو حنيفة رحمه الله: صح النكاح وصح الحط والزيادة ، وفي السراجية: إلا إذا علم أنه فعل مجانة وفسقا ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز ، ولم يبين ما ذا لا يجوز النكاح أو التسمية و وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله أن النكاح جائز ، والتسمية لا يجوز ، وذكر هشام عن محمد رحمه الله أن النكاح جائز ،

وفي الحامع الصغير: عنهما أن النكاح لا يجوز، وأجمعوا على أن غير الأب والجد لو زاد أو نقص بحيث لا يتغابن الناس في مثله أنه لا يجوز النكاح حتى لو أجاز ذلك بعد البلوغ لا تعمل إجازته ، وأجمعوا على أن الأب والجد لو زوج أمة ابنه الصغير بأقل من مهر الثل أنه لا يجوز النكاح_

٥٦٣٨ :- إذاكان الرجل يجن ويفيق هل تثبت و لا ية الغير عليه في حال جنونه ؟ ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في أدب القاضي في شهادة الأعمى أنه إذا كان يجن يوما أو يومين فهو بمنزلة المغمى عليه لا تثبت للغير عليه و لاية في حال جنو نه و تقبل شهادة في حال إفاقته _

٥٦٣٩ : - وأما الجنون المطبق يو جب الولاية ، وقدره في بعض مواضع بأكثر من السنة في قول أبي يوسف، ومحمد قدره أو لا بشهر ثم رجع وقدره بالسنة ، وفي الذحيرة: وهذا آخر أقواله ، وفي قضايا النوازل عن محمد: أنه قدره بسبعة أشهر ، وفي الخانية: وعن أبي يوسف رحمه الله أنه رجع إلى قول محمد ، م: وفي واقعات الناطفي: قدر المطبق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف بالشهر، وفي ما دون ، حواهرزاده: وبه يفتي لا محالة ، وفي الذحيرة: وإذا جن الولي جنونا مطبقا تزول و لا يته ، فإن كان يجن ويفيق لا تزول و لايته وينفذ تصرفه في حال الإفاقة ، م: والحاصل أن في حق الصلوات الجنون المطبق مقدر بست صلوات ، وفي الصوم لشهر ، وفي الزكاة وما سواها على الخلاف ، وإذا عرفت حد الجنون المطبق فغير المطبق مادونه ، وهو المراد من قوله في الكتاب " يجن ويفيق " _

٠ ٦٤٠ : - وفي آخر فتاوي الشيخ الإمام أبي الليث: رجل زوج ابنه الكبير امرأة فلم يحز الابن حتى جن جنون مطبقا فأجاز الأب ذلك النكاح جاز، وفي الذحيرة: وذكر الفقيه أبو بكر في غير هذه الصورة خلافا ، فقال: الابن إذا بلغ عاقلاً ثم جن أو عته فعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا تعود ولاية الأب قياسا حتى لو تصرف في ماله أو زوج امرأة لا يجوز بل تعود الولاية إلى القاضي ، وعلى قول محمد تعود الولاية إلى الأب استحسانا ، وقال الفقيه أبو بكر الميداني: تعود ولاية الأب ١٤١٥ : - والأب إذا عته لا تثبت للابن ولاية التصرف في ماله ، وهل تثبت له ولاية التزويج؟ ذكر شمس الأئمة في آخر إذن الأب للصبي والمعتوه أن على قول من يـقول: تثبت للأب و لاية تزويج الابن: إذا حن الابن تثبت الولاية للابن هاهنا، وعلى قول من يقول: لاتثبت للأب ولاية التزويج: لاتثبت ولاية الابن _

٢٤٢ ٥ : - م: وإذا أقر الولي على ولده الصغير بالنكاح فإن قال "كنت زوجت ابنتي الصغيرة من فلان ، أو : زوجت لابني الصغير امرأة فلانة أمس "فعلى قول أبي حنيفة: لايصدق الأب على ذلك وإن صدقته المرأة ، أو الزوج مالم يشهد بذلك شاهدان أو يصدقان بعد الإدراك ،و إنما يتبين هذا فيما إذا أقر الولي عليهما بالنكاح ثم أدركا فكذباه ، أو أقام المدعى عليهما شاهدين بعد البلوغ بإقرار الولى عليهما بالنكاح في حالة الصغر_

٥٦٤٣ : - وكذلك على هذا الوكيل بالنكاح من جانب الرجل أو المرأة إذا أقر عليي موكله بالنكاح ، وفي الخانية : وكذلك مولى العبد إذا أقر بالنكاح ومولى الأمة يصدق بالإجماع_

 م: وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في آخر باب النكاح بغير شهود أن على رواية كتاب الطلاق الخلاف في إقرارالولي بالنكاح على الصغير، وأما إقرار الوكيل فجائز [على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ إذا كان الآمر مقرا بأنه أمره بفعله] ، قال رحمه الله تعالىٰ : الأصح أن الخلاف في الكل ، وفي الخانية : ولوأنكر العبد قبل العتق أو بعده لم يصح عليه إقرار المولى في قول أبي حنيفة _

ومما يتصل بهذا الفصل مسألة النكاح بغير ولي

٢٤٤٥ :- الحرة العاقلة البالغة إذا زوجت نفسها من رجل هو كفولها أو ليس بكفو لها ، وفي الخانية: بكرا كانت أو ثيبا ، م: نفذ النكاح في ظاهر رواية أببي حنيفة رحمه الله ، وهو قول أبي يوسف آخرا ، إلا أن الزوج إذا لم يكن كفوا فـلـلأوليـاء حـق الاعتـراض ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الزوج إذا لم يكن كفوا لا ينفذ النكاح، وكان أبو يوسف أو لا يقول: يتوقف النكاح إلى أن يحيزه الولى أو الحاكم على كل حال وهو قول محمد رحمه ، وصح رجو ع محمد إلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله آخرا ، وفي الخانية: والمختار في زماننا للفتوي رواية الحسن، وقال أبو يوسف: الأحوط أن يجعل العقد موقوفا على إجازة الولمي ؛ لأن الزوج إذا لم يكن كفوا يصح فسخ الولمي ، وإن كان كفوا لايصح فسخه ، فإن كان الزوج طلقها قبل المرافعة إلى القاضي وهو كفو صح طلاقه عليها ، وكذلك الإيلاء والظهار ، وإن مات أحدهما يتوارثان ، وعلى قول محمد رحمه اللّه تعاليٰ إذا طلقها زوجها قبل المرافعة إلى القاضي يكون متاركة حتى لو أجاز الولى بعد ذلك نكاح المرأة لاتصح إجازته لكن لاتحرم المرأة بهذا الـطـلاق ، وإن طـلقها هذا الرجل ثلاثًا كره له أن يتزوجها قبل التزوج بزوج آخر ، وأجمعوا علىٰ أنها لو أقرت بالنكاح صح إقرارها!

٢٤٥: - قول المصنف: وروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله الخ ...

أخرج الدار قطني عن بحرية بنت هانئ بن قبيصة قالت: زوجت نفسي القعقاع بن شور، وبات عندي ليلة، و جاء أبي من الأعراب فاستعدىٰ عليًّا، و جاء ت رسله، فانطلقوا به إليه ، فقال: أدخلت بها ؟ قال: نعم ، فأجاز النكاح ، سنن الدار قطني ، النكاح ٢٢٣/٣ ، برقم ۳۸۳۷ – ۳۸۶۰ !

وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي قال : إن كان كفؤا جاز ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، باب من أجازه بغير ولي ولم يفرق ٤١/٩ ، برقم ١٦٢٠٠! 0750: - وفي الهداية: وقال مالك والشافعي: النكاح لا ينعقد بعبارة النساء أصلا، في الكافي: سواء زوجت نفسها، أو بنتها، أو أمتها وتوكلت بالنكاح من الغير أو زوجت نفسها بإذن الولى، وفي السغناقي: ومن العلماء من يقول: إن كانت غنية شريفة لم يجز تزويجها نفسها بغير رضا الولى، وإن كانت فقيرة حسيسة يجوز، ومنهم من فصل بين البكر والثيب وهو قول أصحاب الظواهر!

الزوج حتى يبلغ تمام مهر مثلها أو يفرق القاضى بينهما ، وإذا فرق القاضى لايجب الزوج حتى يبلغ تمام مهر مثلها أو يفرق القاضى بينهما ، وإذا فرق القاضى لايجب لها إلا المسمى في العقد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله ليس للأولياء حق المخاصمة وجاز النكاح بما سمت!

ورضيت المرأة بذلك ثم زال الإكراه فللولى حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم زال الإكراه فللولى حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها أو يفرق القاضى بينهما، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله لاحق مشلها أو يفرق القاضى بينهما، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله لاحق للولى في ذلك، وكذلك إذا كانت المرأة مكرهة إذا زال الإكراه على قول أبى حنيفة حق الخصومة للمرأة مع الولى، وعلى قولهما حق الخصومة للولى لاغير، وهو بناء على أن الحق إلى تمام مهر مثلهاعند أبى حينفة رحمه الله للمرأة وللأولياء حق الكفاءة، وعند هما الحق للمرأة لا غير، فإن أمرت أحدا حتى زوجها فهو على هذا الخلاف، فإن طلقها الزوج قبل إجازة الولى أوالحاكم فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله آخرا: لايحل له أن يتزوجها قبل التزوج، يزوج آخر، وكذلك على قول محمد رحمه الله على القول المرجوع إليه، وعلى قوله الأول يكره له التزوج قبل التزوج بزوج آخر لكن لايحرم!

م ٦٤٨ :- وفي الذخيرة: لو أن السمرأة أكرهت على تزوج الرجل على الف درهم ، ومهر مثلها عشرة آلاف درهم زوجها أو لياؤها مكرهين فالنكاح حائز ولاضمان على المكره ، ثم هل للمرأة أو للأولياء حق الاعتراض على هذا

النكاح؟ فالمسألة على وجهين: إما أن يكون الزوج دخل بها أو لم يدخل بها، وكل وجه من هذا على وجهين: إما إن رضيت المرأة بماسمي لها من الصداق أولم ترض ، وكل وجه من هذا على وجهين : إما أن يكون الزوج كفوا لها أو غير كفو ، فصارت المسألة على ستة أوجه ، فان كان الزوج لم يدخل بها وقد رضيت المرأة بما سمى لها من الصداق فإن كان الزوج كفوا لها يكون للأولياء حق الأعتراض [عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله ليس لهـم حـق الاعتـراض] ، هذا إذا كان الزوج كفوا لها ، فأما إذا كان غير كفو لها فللأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا [هذا إذا رضيت المرأة بماسمي لها من المهر ، فأما إذا لم ترض المرأة بما سمى لها من المهر فلها حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا إسواء كان الزوج كفوا لها أو لم يكن ، وهذا بلا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله ، ففي هـذه الـصورة إن لم يكن الزوج كفوا فللأولياء حق الاعتراض [وإن كان الزوج كفوا فلهم حق الاعتراض] عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهم ليس لهم حق الاعتبراض ، ثبم إذا كيان النزوج كيفوا ورفعت الأمر إلى الحاكم يخيّر الحاكم زوجها فيقول له: "إما أن تتم مهرها أو فرقت بينكما "! فإن أتم لها مهرها نفذ النكاح، وإن أبي الزيادة يفرق بينهما ولا مهر لها، وعندهما ليس له حق الاعتراض ، هذا الذي ذكرنا إذا لم يكن دخل بها ، فأما إذا كان الزوج دخل بها فهـذا عـلـي وجهين : إما أن دخل بها وهي مكرهة أو طائعة ، فإن دخل بها وهي مكرهة فإن كان الزوج كفوا فلا اعتراض على هذا النكاح لأحد، وإن لم يكن الـزوج كـفـوا لها فللأولياء والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة ، فأما إذا دخل بها وهيي طائعة فقد رضيت بالمهر المسمى دلالة فالجواب كالجواب فيما إذا رضيت رضا فيكون للأولياء حق الاعتراض بسبب نقصان المهر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ، وإن كان الزوج غير كفو فللأولياء حق الاعتراض على هذا النكاح في قولهم جميعا: عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاءة و نقصان المهر ، وعندهما لعدم الكفاءة!

97.5 :- وفيها: رجل أكره بوعيد قتل ، أو تلف عضو ، أو ضرب يخاف منه تلف نفسه ، أو عضوه حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف درهم ومهر مثلها ألف درهم كان النكاح جائز ، ويكون للمرأة من عشرة آلاف درهم مهر مثلها ألف درهم والتسمية فاسدة ويبطل الفضل ، وإن كان الوعيد بحبس فهذا لا يكون إكراها في حق النكاح فيكون نكاح طائع ، وإذا فسدت التسمية كان لها مهر مثلها ألف درهم لاغير ، ولا يرجع على المكره بشيء ، وذكر الطحاوى أنه تجب الزيادة على مهر المثل ويرجع الزوج بذلك على المكره !

• • • • • • • • إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى: صغيرة زوجتها أمها برضاها من رجل ثم طلقها الزوج قبل أن يدخل بها له أن يتزوج بأمها ، وإن كانت كبيرة فزوجت نفسها ، أو زوجتها أمها برضاها ثم طلقها قبل أن يخلو بها فليس له أن يتزوج بأمها ، وعنه أيضا: رجل زوج أخته برضاها وقال أبو هما "أبطلت النكاح" لا يكون إبطالا حتى يبطله القاضى وليس له أن ينقض ، أشار إلى أن في النكاح بغير ولى يحتاج إلى إبطال القاضى ولا يكفيه إبطال الولى !

ا ٥٦٥: - وفى فتاوى الفضلى: سئل عن امرأة زوجت نفسها بحضرة امرأتين وحضرة وليها من رجل؟ قال: النكاح جائز على مذهب أبى حنيفة ويصير الولى شاهدا مع امرأتين، أكثر مافيه أن الولى إذا اعتبر شاهدا كان هذا نكاح بغير ولى إلا أن النكاح بغير ولى عنده جاز!

وفى الفوائد المشايخ المتقدمين ببخارى: أن القاضى إذا زوج صغيرة من نفسه فهو نكاح بغير ولى !

۲۰۲۰: وفى فتاوى آهو: سئل القاضى بديع الدين عن صغيرة تزوجت نفسها من كفؤ ولاولى لها ولا قاضى فى ذلك الموضع؟ قال: ينعقد ويتوقف بإجازتها بإجازتها بعد بلوغها، وفيها: تزوجها على أنها مدنية فإذا هى بخلافه جاز ولا خيار له!

الفصل الثاني عشر

في نكاح الصغار والصغائر وتسليمهن إلى الأزواج وتصرف الأولياء في المهر

عليه وسلم بنى بعائشة رضى الله عنها وهى ابنة تسع سنين، وتزوجها وهى بنت ست سنين، ففيه دليل على أن للزوج أن يدخل بامرأته الصغيرة إذا بلغت تسع سنين، وإن لم تبلغ، فإن بلوغها لم ينقل فى الحديث، وبه أخذ بعض المشايخنا، سنين، وإن لم تبلغ، فإن بلوغها لم ينقل فى الحديث، وبه أخذ بعض المشايخ على ومن المشايخ من قال: ليس للزوج أن يدخل بها مالم تبلغ، وأكثر المشايخ على أنه لا عبرة للسنين فى هذا الباب وإنما العبرة للطاقة، إن كانت ضخمة سمينة تطيق الحماع ولا يخاف عليها المرض من ذلك يحل للزوج أن يدخل بها، وإن لم تبلغ تسع سنين، وإن كانت نحيفة مهزولة لا تطيق الحماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها، وإن كبرت سنا وهو الصحيح، وكذلك المشايخ اختلفوا على نحو هذا الحواب فى ختان الصغير: بعضهم اعتبروا البلوغ وبعضهم اعتبروا سبع سنين، وبعضهم اعتبروا تسع سنين، وبعضهم عشر سنين، والأكثر على أنه تعتبر الطاقة، إن كان قويا يطيق ألم الختان يختتن قل سنه أوكثر _

3070: - وإذا نقد الزوج المهر وطلب من القاضي أن يأمر أبا المرأة بتسليم المرأة فقال أب المرأة "إنها صغيرة لا تصلح للرجال ولا تطيق الجماع" وقال الزوج " بل هي تصلح للرجال وتطيق الجماع" قال: ينظر، إن كانت ممن تخرج أخرجها القاضي وأحضرها وينظر إليها فإن صلحت للرجال أمر بدفعها

۳٥٦٥: - أخرج البخاري عن عروة: تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي ابنة ست ، وبني بها وهي ابنة تسع ، ومكثت عنده تسعاً ، صحيح البخاري ، النكاح ، باب من بني امرأة وهي بنت تسع سنين ٧٧٥/٢ ، برقم ٤٩٦٤ ، ف ٥١٥٨ - صحيح مسلم ، النكاح ، باب جواز تزويج الأب البكر الصغير ٥١٥٨ ، برقم ٢٤٢٢ _

إلى الزوج، وإن لم تصلح لم يأمر، وفي الملخص: ويجبر الزوج على دفع المهر إلى الأب، م: وإن كانت ممن لا تخرج أمر من يثق بهن من النساء أن ينظرن إليها فإن قلن "إنها تطيق الرجال وتحتمل الجماع "أمر الأب بدفعها إلى الزوج، وإن قلن "لا تحتمل الرحال "لا يأمر بتسليمها إلى الزوج_

٥٦٥٥: - وفي النسفية: وسئل عن صبية بنت سبع سنين زوجت من رجل كبير فاسق يخاف عليها أن يفتضها ، وهي صغيرة لا تحتمل الوطء وهو يدخل عليها هل لأمها أن تضمها إلى نفسها وتربيها إلى أن تصير متحملة للوطئ ثم تسلم إلى الزوج؟ فقال: نعم ، وفي الحجة: سئل أبوبكر الأعمش رحمه الله عن وقت يصلح فيه زفاف الصغيرة فقال: وقت ما تزف الصغيرة إلى زوجها إذا بلغت تسع سنين ، وفي الوالحية: ولو وقعت فرقة بين صغيرة مدخول بها وبين زوجها ، تزوج كما تزوج الصغيرة التي لم يدخل بها عندنا .

7070: - م: وفى أدب القاضى للخصاف فى باب المطالبة بالمهر: وإن ادعى أنها بلغت مبلغ النساء وقال الأب "هى صغيرة لم تبلغ و لا تحتمل الرحال، وهى ممن يشك فى بلوغها إذا قلن إنها تحتمل الرجال دفعت إلى الزوج، وفى هذاالباب: وإن أتى الزوج ببينة تشهد على سنها قد عرفت مولدها فإن كانت قد أتى عليها خمس عشرة سنة دفعت إلى الزوج؛ لأن المرأة إذا بلغت هذاالمبلغ تصلح للرجال فتدفع إليه، إلا إذا تبين بخلافه، ألا ترى أن البالغة إذا كانت لا تحمتل لا يؤمر بدفعها إلى الزوج! كذا هنا _

بمهرها بخلاف النفقة في هذا الباب ، وفي فتاوى البقالى: قيل: ليس للأب أن يطالب الزوج بمهرها بخلاف النفقة في هذا الباب ، وفي فتاوى البقالى: قيل: ليس للأب أن يطالب الزوج لمهر ابنته الصغيرة إلى أن تصير بحال ينتفع بها ، وللأب ولاية مطالبة الزوج بمهر ابنته البكر ، وإن كانت كبيرة استحسانا إلا إذا نهته عن القبض فحينئذ ليس له ولاية مطالبته ، وليس لأحد من الأولياء ذلك إلا بوكالة منها ، وإن كانت ثيبا ، إن كانت كبيرة فليس للأب المطالبة بمهرها إلا بوكالة منها ، وإن كانت ثيبا ، إن كانت كبيرة فليس للأب المطالبة بمهرها إلا بوكالة منها ، وإن كانت

صغيرة فله ولاية المطالبة بالمهر_

٥٦٥٨: - وفي الحجة: وليس لغير الأب والحد من الأولياء ولاية قبض المهر إلا أن يكونوا أوصياء، والأم إذا كانت وصية لها حق قبض المهر للصغير، وإلا فلا ، وفي النوازل: سئل بعض العلماء عن امرأة زوجت بنتا لها صغيرة و قبضت الصداق ثم أدركت ممن تطالب صداقها ؟ قال إن كانت الأم وصية ابنتها تطلب منها ، وإن لم تكن لم يحز قبضها ، ولها أن تطلب من زوجها والزوج يرجع على الأم ، م: وفي المنتقى: إذا أقر الأب بقبض المهر والابنة بكر صدق ، وفي الحجة: وإن كانت ثيبا لا يصدق _

٥٦٥٩ :- وفيه أيضا: إبراهيم عن محمد رحمه الله: رجل تزوج امرأة بكرا ودفع المهر إلى الأب برئ ، وليس للأب أن يأخذ الزوج بالمهر إلا بو كالة منها، ولوقبض الهبة وهدية الزوج لم يكن قبضه قبضا لها ، وللزوج أن يأخذ ذلك من الأب، معنى المسألة: إذا وهب الزوج لامرأته قبل أن يبني بها هبة أو أهدى إليها بهدية وقبض الأب ذلك والمرأة بكر فقبض الأب لا يكون قبضا لها حتى كان للزوج أن يأخذ ذلك من الأب ، بخلاف قبض الأب المهر فإنه جعل قبضا لها إذا كانت بكرا حتى برئ الزوج عنه _

• ٦٦٠ :- وفيه أيضا: بشر عن أبي يوسف رحمه الله: إذا زوج الرجل ابنته وهمي بكر وكان الزوج مقر بالنكاح والمهر فللأب أن يخاصم في النفقة والمهر ، وإن كان جاحداً للنكاح أو المهر فليس له أن يخاصم إلا بالوكالة _

 ٦٦١ :- م: وفي فتاوى الفضلي: وللرجل أن يخاصم في مهر ابنته البكر البالغة بغير وكالة منها كما أن له أن يقبض المهر ، ثم في حق البكر البالغة إنما يملك الأب قبض مهر مثلها المسمى ، حتى لو كان المسمى بيضا لا يملك قبض السود وكذلك على العكس ، هكذا ذكر في أدب القاضي للخصاف في باب المطالبة بالمهر ، وهذا تنصيص على أنه لا يملك قبض البضائع بدلا عن الدراهم فلا يملك الأب قبض غير المسمى ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالىٰ: وهذا مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالىٰ _

البكر إذا كان ذلك في بلد لم يجر التعارف بدفع الضيعة بالمهر لم يجز وليس للأب البكر إذا كان ذلك في بلد لم يجر التعارف بدفع الضيعة بالمهر لم يجز وليس للأب أن يشترى على بنته البالغة ، وإن كان في بلد جرى التعارف بذلك جاز إذا كانت بالغة ، وإن كانت صغيرة وأخذ الأب ضياعا بمهرها إن كان يساوى المهر فهو جائز ، سواء كان في بلد جرى التعارف بدفع الضيعة بالمهر ، أو كان في بلد لم يجر التعارف بدفع الضيعة بالمهر ، وأيّاً ما كان فالأب يملك ذلك على ابنته الصغيرة ، وفي الذخيرة: فما ذكر في الفتاوى أرفق بالناس وعليه الفتوى، م: وإن كانت الضيعة لا تساوى المهر إن كان في بلدة جرى التعارف بدفع الضيعة بالمهر بأضعاف قيمتها جاز ، وإن كان في بلدة لم يجر التعارف بذلك لم يجز ، وفي الأتراك بأضعاف قيمتها جاز ، وإن كان في بلدة لم يجر التعارف بذلك لم يجز ، وفي الخراك أخذ الضيعة في الرساتيق لا في المصر ، وفي الأتراك أخذ الدواب بالمسمى متعارف كأخذ الضيعة في الرساتيق، وهذاإذا كانت بالغة _

9777 :- م: وفي البقالي: وللقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالأب والحد والوصى ، رواه عن هشام عن محمد رحمه الله تعالىٰ ، وأطلق الخصاف أنه لا يقبض إلا الأب ، يعنى من غير وكالة منها ، وأما الشراء بالمهر فالأشبه أنه لا يجوز ، قال : وقد قيل : تعتبر فيه العادة _

يضمن الزوج؛ لأن الزوج قد صدقه إلا أن يقول وقت القبض "اقبضه على أن أبرأتك يضمن الزوج؛ لأن الزوج قد صدقه إلا أن يقول وقت القبض "اقبضه على أن أبرأتك من ابنتى "؛ معنى المسألة: إذا زوج الرجل ابنته وهي صغيرة ثم أدركت، وفي الخانية: قد دخل بها الزوج، م: فطالبت زوجها بالمهر وقال الزوج " دفعت إلى أبيك وأنت صغيرة " وصدقه الأب في ذلك فإن إقرار الأب اليوم لا يجوز على ابنته، ولها أن ترجع بالمهر على الزوج، ولا يرجع به الزوج على الأب من قبل أنه مقر بأنه دفعه إليه و دفعه حائز، وإن كان الأب، قال " أخذت منك المهر على أن أبرأتك من ابنتى " وباقى المسألة بحالها كان للزوج أن يرجع على الأب _

٥٦٦٥: - قال: وفى المنتقى: والحكم فيما بين الوكيل والمديون ورب الدين فى مثل هذا نظيرالحكم فيما بين المرأة والأب، والرجل إذا قبض مهر ابنته من الزوج وهى بالغة ثم ادعى عليه الرد فإن كانت الابنة بكرا لم يصدق إلا ببينة ، وإن كانت ثيبا يصدق _

الصداق أو بهبة شيىء من الصداق فالإقرار بالقبض باطل، وأما الهبة فإن كانت الصداق أو بهبة شيىء من الصداق فالإقرار بالقبض باطل، وأما الهبة فإن كانت الابنة كبيرة فالأب يقول "اهب بإذن البنت كذا وكذا "ثم قبض الزوج عنها ويقول "إن أنكرت الإذن بالهبة ورجعت عليك فأنا ضامن لك عنها "ويكون هذا الضمان صحيحا لكونه مضافا إلى سبب الوجوب، وإن كانت الابنة صغيرة فالحيلة أن يباشر العقد على ما وراء القدر الملتمس هبة ولا يحتاجان إلى الهبة، أو يحيل الزوج بعض الصداق على أب الصغيرة فتفرغ ذمته، إن كان أب الصغيرة أملاً من الزوج إذا جعل الأب بعض مهر ابنته البالغة معجلا والبعض مؤجلا والبعض هبة كما هوالمعهود، ثم قال الاب "إن لم تجز الابنة الهبة فهي على "لايلزم الأب بهذا شيىء _

0777 :- وذكر الخصاف في أدب القاضى: لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضى وقال "إنى زوجت هذا ابنتى على صداق كذا وكذا بأمرها وهى بكر وأنا أريد صداقها" فإن أقر الزوج بالتزويج والمهروقال "لم أدخل بها" أمره بدفع المهر إلى الأب ، فلا يشترط إحضار المرأة للاستيفاء عند علماء نا الثلاثة رحمهم الله تعالىٰ ، وقال زفر رحمه الله تعالىٰ : يشترط إحضارها ، وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ آخرا _

٥٦٦٨ :- فإن قال الزوج للقاضى "مر الأب فليقبض المهر منى ويسلم الحارية إلى "قال له القاضى" اقبض المهر وادفع الجارية إليه "فإن قال الأب "ليس على دفعها وهو يطالبها حيث هي فالقاضى يقول له" إن المهر الذي تريد أخذه إنها هو تُمن لِبضعها بضعها وعليها إذا كانت كبيرة وقبضت المهر أن

تسلم نفسها إلى الزوج ، فإذا قبضت أنت المهر لها كان عليك تسليمها إليه إن كانت في منزلك " فإن قال الأب " ليست هي في منزلي و لا أقدر عليها فأنا أقبض المهر وهو يطالبها حيث هي "ليس له ذلك ، وإن قال الأب " هي في منزلي فإذا أقبض المهر أجهزها وأسلمها إليه " فالقاضي يأمر الزوج بدفع المهر إليه ، فان قال الزوج "هو يدافعني عنها ويريد أن يأخذ المهر مني و لا يسلمها إلى ، فصره فليوثق لي بكفيل من المهر " فالقاضي يأمر الأب أن يوثق من المهر للزوج بكفيل فيعطيه كفيلا بالمهر ، ويأمر الزوج بدفع المهر حتى إذا سلم الابنة اليه برئ الكفيل ، وإن عجز عن ذلك يتوصل الزوج إلى حقه بالكفيل ، فيعتدل النظر إلى الحانبين ، وهكذا كان يقول أبو يوسف رحمه الله أو لا ثم رجع ، وقال: القاضي يأمر الأب أن يجعل المرأة مهيأة للتسليم ويحضرها ، ويأمر الزوج بدفع المهر ، والأب بتسليم الابنة ، فيكون دفع الزوج المهر عند تسليمها إلى الزوج ، قال الخصاف رحمه الله تعالىٰ: وهذا أحسن القولين عندى _

9779: فإن كان الأب إنها قدم الزوج إلى قاضى الكوفة ، والخصومة بينهما على ما وصفنا فقال الأب "ابنتى بالبصرة وثمة كان عقد النكاح "أو قال "كانت ابنتى بالكوفة إلاأنها انتقلت إلى البصرة فأنا أسلمها إليه ، فإن الأب لا يجبرعلى حملها إلى الكوفة ولكن يقال للزوج "ادفع المهر إلى الأب واخرج إلى البصرة مع الأب وخذ المرأة هناك من الأب " [فقد ذكرنا قبل هذا أن إحضارالمرأة ليس شرط لتسليم المهر] فإن اتهم الزوج الأب بما قلنا من قبل ، فالقاضى يأمر الزوج بأن يأخذ من الأب كفيلا بالمهر على أنه إن سلم الابنة إليه برئ الكفيل والأب ، وإن البحن برئ الكفيل والأب ، وإن الحابنين ؛ فإن قال الزوج "لايمكننى الخروج إلى البصرة ولكن] أوجه وكيلا الحابين ؛ فإن قال الزوج "لايمكننى الخروج إلى البصرة ولكن] أوجه وكيلا يحولها إلى منزلى بالبصرة "فذلك له ، وإن قال الزوج " يحملها وكيلى إلى " فإن لما يؤمر بالخروج كنان الوكيل محرما لم يؤمر بالخروج المن الموكيل محرما لم يؤمر بالخروج المن الموكيل محرما لم يؤمر بالخروج

معه وإن رضي الزوج بذلك ، هذا هو الكلام في الأب _

• ٦٧٠ :- حئنا إلى الوكيل بقبض المهر من جهة المرأة ، فنقول: إذا وكلت المرأة رجلا بقبض مهرها من الزوج كان الكلام في اشتراط حضرة المرأة وأخذ الكفيل بالمهر من الوكيل عند التهمة ورجوع أبي يوسف كالكلام في الأب، وهذه المسألة على هذا التفصيل استفيدت من جهة الخصاف ، وإن كان الزوج قد دخل بامرأته فليس للأب أن يقبض مهرها إلا بوكالة منها _

0771 :- فإن طالب الأب الزوج بالمهر وقال "ابنتى بكر بالغ في منزلى" وقال الزوج " دخلت بها " فالقول في ذلك قول الأب ، وإن قال الزوج للقاضى " حلف الأب أنه لم يعلم أنى قد دخلت بها " ذكر الصدر الشهيد رحمه الله هذه المسألة في الواقعات ، وقال: لم يذكر الحواب عن هذه المسألة في الكتاب ، ويحتمل أن يحلف ، ونص الخصاف في باب المطالبة بالمهر أنه لا يحلف _

من دخولى بها "فإن كانت المرأة ممن تخرج في حوائجها أمره بإحضارها وسلها عما أقول من دخولى بها "فإن كانت المرأة ممن تخرج في حوائجها أمره بإحضارها ليسألها عن دعوى الزوج، وإن كانت ممن لا تخرج في حوائجها فالقاضى يبعث إليها أمينا من أمنائه، ويدخل عليها الأب رجلين عدلين ثم يعرفها مع الأمين الزوج ويسألها الأمين عن دعوى الزوج فإن أقرت بذلك وشهد الشاهدان بذلك عند القاضى أجبرهاالقاضى على المسير إلى منزل زوجها ويطالبه بمهرها، ولو أنكرت الدخول فالقول قولها، فإن قال الزوج لأمين القاضى "حلفها أنى لم أدخل بها" حلفها الأمين إن كان القاضى أمر الأمين باستحلافها إن أنكرت _

977° :- وإن قال الزوج "قد دخلت بها برضاها "وقالت هي "لم أرض بذلك ولكنه استكرهني على نفسى "فالقول هولها مع يمينها على ذلك إن لم يدخل برضاها ، وهو نظير ما إذا قبض المشترى المبيع قبل نقد الثمن وادعى القبض برضا البائع وأنكر البائع ذلك كان القول قول البائع ، ولو قالت "قد خلا بي إلا أنه لم يقع على ولم أمكنه من ذلك حتى أقبض مهرى "فالقول قولها لما قلنا ،

وليس للزوج أن يحتج على القاضي ويقول "الخلوة أقيمت مقام الجماع ولوكنت جامعتها أليس أنه يلزمها الذهاب إلى منزلي ثم تطالبيني بالمهر" فهاهنا كذلك .

دفعها إلى زوجها، ثم رجعت إلى منزل أبيهاوطالبها الزوج وقال "قد دخلت بها" وقال أهلها "نعم قد دخلت بها إلا أنك قد عقرتها لما أنها لا تحتمل الرجال" وقال الدزوج "إنها تحتمل الرجال الأأنها نشزت على "فالقاضى يريها النساء فإن قلن، إنها تصلح للرجال دفعت إلى الزوج، وإن كان أبوها دفعها إليه وهي ممن لا تطيق الرجال ولاتحتمل الوطء فصارت في منزل زوجها، ثم إنها رجعت إلى منزل أبيها وقال أبوها "لا أدفعها إلى أن تصير إلى الحالة التي تحتمل الرجال" فقال النووج "قد كنت دفعتها إلى وصارت في منزلي فليس لك منعها عنى بعد ذلك" فللأب ذلك، هكذا ذكر الخصاف رحمه الله _

٥٦٧٥ :- وسئل الشيخ الإمام الأو زجندى عمن تزوج صبية ومضى على ذلك مدة هل لأب الصبية أن يطالب الزوج بدفع المهر والزفاف ؟ قال : أما بدفع المهر فنعم ، وأما بالزفاف فكذلك إن كانت تصلح للرجال ، وإن كانت لا تصلح فلا ، وإذا زوج ابنته الصغيرة وضمن لهاالمهر عن الزوج صح ، بخلاف مالو باع شيئا من مالها وكفل لها بالثمن عن المشترى حيث لا يصح ، وإذا صح الضمان عندنا وبلغت الابنة كان لها الخيار إن شاء ت طالبت الأب الضمان ، وإن شاء ت طالبت الزوج بالمهر بحكم النكاح ، وإذا أدى الأب لا يرجع على الزوج بشيء إن ضمن بغير إذن الزوج ، وإن ضمن بأمره رجع عليه بما أدى ، وإن كان هذا الضمان من الأب في مرض موته كان باطلا _

7 ٧٦ - وإذا زوج ابنه الصغير امرأة وضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته جاز ، ومعناه : إذا قبلت المرأة الضمان ، وفي الكافي : فإن زوج الأب طفله الفقير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهرأباه إلا إذا ضمن ، وعند مالك رحمه الله المهر على الأب _

٥٦٧٧ : - م: وإذا أدى الأب ذلك إن كان الأداء في حالة الصحة لا

يرجع على الابن بما أدى استحسانا إلا إذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان وفي المنتقى: عن محمد رحمه الله تعالىٰ: إذا أشهد عند الأداء أنه يرجع في ماله ابنه فله أن يرجع ، وإن لم يشهد على الزوج حين ضمن ، وذكر إبراهيم هذه المسألة في نوادره: ووضعها فيما إذا كبر الابن وأدى الأب وأشهد عند الأداء، وذكر الجواب على نحو ما ذكرنا _

م ٦٧٨ - وفي المنتقى في موضع آخر: إذالم يشهد عند النقد لا يرجع، وهو نظير مالو أنفق على ابنه الصغير في طعامه و كسوته من مال نفسه فإنه لا يرجع في مال الصغير بذلك إلا إذا شرط الرجوع وقت الإنفاق، وهذا بخلاف مالو اشترى لابنه الصغير شيئا آخر سوى الطعام والكسوة ونقد الثمن من مال نفسه فإنه يرجع على الصغير بذلك، وإن لم يشترط الرجوع، ولو كان مكان الأب وصى أو غيره من الأولياء وضمن المهر عن الصغير وأدى من ماله رجع في مال الصغير، وإن لم يشترط الرجوع.

9 7 7 9: - هذا إذا كان الضمان والأداء من الأب في حال الصحة ، فإن كان الصحمان في حال الصحة والأداء في حالة المرض ذكر الخصاف في أدب القاضى: أنه لا يكون متبرعا عند أبي حنيفة ومحمد رحمها الله ويحسب ذلك من ميراث الابن ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يكون متبرعا حتى لا يرجع هو ولاورثته بعد موته على الابن بشيء ، هذا إذا أدى الأب ذلك في صحته أو مرضه ، فأما إذا لم يؤد الأب ذلك حتى مات الأب فهذه صلة الأب لم يتملكها الابن ، ثم المرأة بالخيار إن شاء ت أخذت من تركة الأب ، فإن أخذت تركة الأب رجع سائر الورثة بذلك في نصف الابن أو عليه إن كان قبض نصيبه عند علمائنا الثلاثة ، وذكر الخصاف أن على قول أبي يوسف : سائر الورثة لا يرجعون بذلك في نصيبه .

• ٦٨٠ : - وهـذا كله إذا حصل الضمان في حالة الصحة ، فأما إذا حصل الضمان في مرض الـمـوت فهو باطل ؛ لأنه إذا قصد بهذا الضمان النفع إلى

الوارث والمريض مهجور عن ذلك فلا يصح ، وكذلك كل دين ضمن عن وارثه أو لوارثه في مرض موته فهو باطل _

• ٦٨١ - وفي الخانية: ولومات الأب وأحذت المرأة المهر من تركته فلسائر الورثه أن يرجعوا في نصيب الصغير عندنا خلافا لزفر، ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الأب بغير أمره في صحته ثم مات الأب وأخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالإجماع، ولو كان الأب ضمن المهر عن ولده الصغيرفي مرض موته لا يصح الضمان، والمجانين كالصبيان في ذلك _

٥٦٨٢ : - م: وفي البقالي: إذا قال الأب "اشهدوا أنى قد زوجت ابنى من فلانة بألف من مالى ، لم يلزمه إلا أن يؤدى فيكون صلة ، قال كأنه عن أبى يوسف رحمه الله تعالى روايتان _

٥٦٨٣ : - امرأة زوجت ابنتها وهي صغيرة وقبضت صداقها ثم أدركت فإن كانت الأم وصيتها فللابنة أن تطالب أمها بالصداق دون الزوج، وإن لم تكن وصيتها فلها أن تطالب زوجها والزوج يرجع على الأم، وكذا هذا الجواب في سائر الأولياء سوى الأب والحد أب الأب _

2 7 . • ذكر الصدر الشهيد في الباب الأول من نكاح واقعاته: غير الأب والجد إذا زوج الصغير أو الصغيرة ، فالاحتياط أن يعقد مرتين: مرة بالمهر المسمى ومرة بغير تسمية لأمرين: أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان و لا يصح النكاح الأول فيصح النكاح الثاني بمهر المثل، والثاني أن الزوج لو كان حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظ " إن "أو بلفظ " كل امرأة يتزوجها ، فإن كان الأب أو الجد زوجها فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله للمعنيين جميعا، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ للمعني الثاني _

الفصل الثالث عشر في نكاح الأبكار

٥٦٨٥: - وفي الظهيرية: "البكر" اسم امرأة لم تجامع بنكاح ولا غيره، قيل: هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وأما عند أبي حنيفة بالفجور لا يزول اسم البكر ولهذا تزوج عنده كما تزوج الأبكار ، إلا أن الصحيح أن هذا قول الكل، و" الثيب" اسم لكل امرأة يكون مثيبها عائدا إليها_

٥٦٨٦ :- م: اعلم بأن السكوت من البكر البالغة جعل رضا بالنكاح سواء استأمرها الولى قبل النكاح، أو زوجها الولى قبل الاستئمار فبلغها الخبر فسكتت ، وإنما جعل السكوت من البكر البالغة إذناً إذا كان المستأمر وليا ، أما إذا لم يكن وليا ، وفي السراجية: كالعبد والكافر والأجنبي ، م: أو كان وليا إلا أن هناك وليا آخر أقرب إلى المرأة من هذا الولى المستأمر، وفي السراجية: كالجد مع الأب، م: فالسكوت لا يكون رضا وإذنا في حق الولى المستأمر إلا إذا كان المستأمر رسول الولى _

٥٦٨٧ : - وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أن المستأمر أوالمخبر بالنكاح إذا لم يكن وليا ولم يكن سول الولى فسكتت كان سكوتها رضا ، وأكثر المتأخرين على أن الرسول كالولى ، وقيل : عن أبي حنيفة رحمه الله خلافه ، وفي مجموع النوازل: أن المخبر بالنكاح إذا كان أجنبيا فسكتت هل يكون رضا؟ فيه احتلاف المشايخ ، والمحتار أنه رضا ، وفي فتاوي الشيخ شمس

٠ ٦٨٦ :- أخرج البخاري عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : لاتنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر ، فقيل: يارسول كيف إذنها ؟ قال: إذا سكتت ، صحيح البخاري ، الحيل ، باب في النكاح ١٠٣٠/٢ ، برقم ٦٦٩٩ ، ف ٦٩٦٧ -صحيح مسلم، النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ١/٥٥/١، برقم ١٤١٩.

الأئمة السرخسى وشمس الائمة الأزوجندى أنه لا يكون رضا ، وهذا الذى ذكرنا في حق الأولياء إذا سمى الزوج عندها تسمية يقع لها المعرفة بهاو كان الزوج كفوا والمهر واف ، في الحامع الصغير العتابي: أى المهر مقدار مهر مثلها ، وفي السراجية: في تسمية الزوج لو قيل "فلان ابن فلان "كفى وإن لم تعلمه _

٦٨٨ ٥ : - م: وأما إذا أبهم الزوج لم يكن السكوت رضا ، وكذلك إذا سمى الـزوج الـمهـر والزوج ليس بكفو والمهر ليس بواف ، ٦ أو كان الزوج كفوا والمهر ليس بواف] أو كان المهر وافيا إلا أن الزوج ليس بكفو فالسكوت لا يكون رضا في حق جميع الأولياء إلا في حق الأب والجدعند أبي حنيفة رحمه الله، وفي الخلاصة، الخانية: وعندهما الأب والجد بمنزلة الأجانب في هذا العقد، م: وإن كان المخبر بالنكاح أجنبيا ليس بولي والابرسول فإن كان المخبر رجلين عدلين أوغير عدلين أو كان رجـلا واحـدا عـدلا ثبت النكاح حتى لو سكتت ولم ترد يلزمها النكاح، وفي السراجية: فإن لم يكن عدلا يشترط أن يكون مستورا، م: وإن كان المخبر بالنكاح رجلا واحدا غير عدل فإن صدقته في ذلك ثبت النكاح ، وإن كذبته لا يثبت وإن ظهر صدق الخبر عند أبي حنيفة ، وعندهما يثبت النكاح إذا ظهر صدق الخبر _ ٥٦٨٩ :- وفي الظهيرية: ولو أخبرها رجل عدل بنكاح الولى فسكتت كان رضا ، وإن كان فاسقا لا يكون رضا ، وقال أبو يوسف رحمه الله : الفاسق والعدل فيه سواء والسكوت يكون رضا، وفي الهداية: ثم المخبر إن كان فضوليا يشترط فيه العدد أو العدالة عند أبي حنيفة خلافا لهما ، ولو كان رسولا لايشترط إجماعا ، ولو استأذن الثيب لا بد من رضاها _

• 979 :- م: البكر البالغة إذا استأمرها أبو ها في التزويج فسكتت فزوجها أبوها ثم قالت " لا أرضى " ينظر: إن كان الأب وقت الاستئمار لم يذكر ممن ينزوجها ولم يذكر أنه بكم يزوجها ؟ لا ينعقد النكاح ولها أن ترد، وإن كان الأب ذكر الزوج والمهر جميعا نفذ النكاح ولا يصح الرد، وإن كان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فإن وهبها نفذ النكاح بمهر المثل، وفي الحجة: وإن ذكر الزوج ولم

يذكر المهر لا يصح أيضا: وفي الخانية: وإن ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح، وإن زوجها بمهر مسمى لا ينعقد النكاح_

١ ٩٦٥ : - م: قال شمس الأئمة السرخسي في كتاب النكاح: إن اشتراط تسمية المهر عند الاستئمار قول المتأخرين ، فأما ما عليه إشارات محمد في كتاب النكاح فتسمية المهر عند الاستئمار ليس بشرط، وفي الفتاوي الخلاصة: وهو الأصح، وإنما الشرط تسمية الزوج، فعلى ما عليه إشارات محمد رحمه الله ينفذ نكاح الأب في هذا الوجه ، وإن كان بالمهر المسمى ، وذكر شمس الائمة الحلواني في شرحه: إذا لم يسم لها الزوج أوالمهر فسكتت ففيه اختلاف المتأخرين ، منهم من رأه رضا ، ومنهم من أبي مطلقا من غير فصل بينهما إذا وهبها أو زوجها بالمهر المسمى ، هذا إذا أخبرها بالنكاح قبل العقد ، أما إذا أخبرهابه بعد العقد فسكتت ففيما إذا لم يذكر الزوج والمهر قال الشيخ الإمام أبو نصر رحمه الله: ينفذ، وفي واقعات الناطفي: فرق بين الماضي والمستقبل؛ والمختار أنه لا فرق، وقال الشيخ أبو الليث: لا ينفذ، قال الصدر الشهيد: وهو الصحيح وعليه الـفتـوي، وفيـمـا ذكـر الـزوج والمهر ينفذ، وفيما إذا ذكر الزوج ولم يذكر المهر فالمسألة على التفصيل الذي ذكرنا وهو اختيار الصدر الكبير برهان الأئمة رحمه الله _

٦٩٢ :- وفي الحامع الصغيرالعتابي: بكر بالغة قال وليها " فلان يذكرك " أي يخطبك فسكتت [أو زوجها الولي من إنسان ثم أخبرها بنفسه ، أو أخبرها برسول فسكتت] فالسكوت يكون رضا منها في الوجهين جميعا ، وفي الخانية : وإن سمى الولى رجلا في الاستئمار قبل النكاح فقالت " غيره أحب إلى "لم يكن

^{7 9 7 -} أخرج عبد الرزاق عن المهاجر بن عكرمة قال: كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يستأمر بناته إذا أنكحهن ، قال : يجلس عند خدر المخطوبة فيقول : إن فلاناً يذكر فلانة ، فإن حركت الخدرلم يزوجها ، وإن سكتت زوجها ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب استئمار النساء في أبضاعهن ١٤١/٦ ، برقم ١٠٢٧٧ _

ذلك إذنا ، وإن قالت ذلك بعد النكاح لم يكن قولها "غيره أحب إلى " ردا للنكاح ، رجـل زوج ابنته البالغة فلما بلغها الخبر لم تتكلم ثم سئلت في اليوم الثاني فقالت " لاأرضى بما فعل أبي وتزوجت بآخر " قال أبو القاسم الصفار: إن لم تعلم الزوج أو لم تعلم الصداق فلما علمت بذلك فردت بطل نكاح الأب_

٥٦٩٣ :- وفيها: الولى إذا زوج الثيب فرضيت بقلبها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها أن ترد بعد ذلك، و لا يعتبر الرضا بالقلب إنما المعتبر في الثيب الرضا باللسان أو الفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكين من الوطئ وطلب المهر، وكذلك في حق الغلام ، وفي الولوالجية: وسكوت الابن المدرك لا يكون رضا_

 ٦٩٤ :- وفي الفتاوى الخلاصة: رجل زوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها حتىي مات الزوج فقالت " زوجني منه أبي بأمرى " وأنكرت الورثة فالقول قولها، وفي الحجة: ولو قالت لأبيها " لا تزوجيني من فلان فإني لا أريد " ثم زوجها منه أبوها فبلغها فسكتت جاز النكاح ، وفي العتابية : بـالغة زوجها أبوها فبلغها الخبر فقالت " لا أريد الزوج " أو قالت " لا أريد فلانا " تعنى الذي أخبرت أنها زوجت منه فالمختار أنه يكون ردا في الوجهين _

٥٦٩٥ :- م: قال الإمام شيخ الإسلام: إن أصحابنارحمهم الله جعلوا السكوت رضا في مسائل متعددة ، (١) **أحدها :** في البكر إذا استأمرها الولى في

[→] وأخرج البيهقي نحوه ، السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام ١٤٠٠٩ ، برقم ١٤٠٠٩ _

وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة : أن عثمان بن عفان كان إذا أراد أن يزوج أحداً من بناته قعـد إلـي خـدرهـا ، فقال : إن فلاناً يذكرك ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، الرجل يزوج ابنته من قال يستأمرها ٩/٩٤ ، برقم ٢٦٢٨ _

٣ ٩ ٦ ٥ :- أخرج ابن ماجة عن عدى بن عدى الكندى عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الثيب تعرب عن نفسها ، والبكر رضاها صمتها ، سنن ابن ماجة ، النكاح ، باب استئمار البكر والثيب /١٣٤ ، برقم ١٨٧٢ - مسند أحمد بن حنبل ١٩٢/٤ ، برقم ١٧٨٧٤ _

التزويج ، (٢) والثانية: إذا قبض الأب أو الجد ، وفي الحاوى: عند عدم الأب ، مهر البكرالبالغة فسكتت كان سكوتها رضاحتي يبرأ الزوج، وفي الحاوى: إلا إذا منعته عن القبض ، ولوقبض المهر غير الأب والحد فسكتت ، أو قبض الأب ، أو الجد سائر ديونها فسكتت لا يكون سكوتها رضا ، (٣) الثالثة: إذا سكت الشفيع بعد ما علم بالبيع ساعة بطلت شفعته ، (٤) الرابعة: إذا تواضعا في السر أن يظهر البيع تلجئة ثم قال أحدهما علانية بمحضر من صاحب " قد بدأ لي أن أجعله بيعا صحيحا "فسكت صاحبه ولم يقل شيئا ثم تبايعا كان البيع جائز ، (٥) الخامسة: عبد أسره المشركون فوقع بعد ذلك في غنيمة المسلمين فوقع في قسمتة واحد من الغانمين فباعه الذي وقع في سهمه ، ومولاه الأول حاضر عند البيع فسكت لا سبيل له إلى أخذ العبد بعد ذلك ، (٦) السادسة: إذا قبض المشترى المبيع قبل نقد الثمن والبائع يراه فسكت ولم يمنعه من القبض بطل حقه في الحبس ، (٧) السابعة: مجهول النسب إذا بيع وهو ساكت كان ذلك منه إقرار بالرق ، ذكر في كتاب الإقرار: زاد الطحاوي رحمه الله تعالىٰ: وقيل له بعد البيع " قم مع مولاك " فقام فذلك مه إقرار بالرق، (٨) الثامنة: إذا رأى المولى عبده يبيع ويشتري فسكت صارالعبد مأذونا له في التجارة ، وفي الفتاوي الخلاصة: ولكن لا يجوز ما باع، م: قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: وكذلك الولى إذا رأى الصبى المحجور يبيع ويشتري للتثمير والتكثير فسكت جعل فكًا للحجر، (٩) التاسعة: وهب لرجل جارية والجارية حاضرة فقبلها وقبضها في الـمـجـلس بمحضر من الواهب ، ولم يأذن له الواهب بالقبض ولم ينهه عنه بل هو ساكت فإنه يثبت الإذن بالقبض استحساناو يثبت الملك للموهوب له ، ولو قام الواهب عن المحلس قبل قبض الموهوب له لم يصح قبضه حتى يأمره بذلك ، (١٠) العاشرة: إذا باع بيعا فاسدا والمبيع حاضر عند العقد فقبضه المشتري بحضرة البائع ولم يمنعه من قبضه وسكت كان إذن له بالقبض حتى يملكه

المشترى دفع الثمن أولم يدفع ، (١١) الحادى عشر: إذا قال "والله لا أسكن فلانا في داري" أو قال " والله لا أتركه في داري " وفلان في دار الحالف فسكت الحالف بعد الثمن ولم يقل " أخرج منها " حنث ، ولو قال " أخرج منها " فأبي أن يخرج فسكت عنه لا يحنث ي يمينه ، (١٢) والثانية عشر: إذا كان الخيار للمشتري فرأى عبده الذي اشتراه بيبع ويشتري فسكت فهو اختيار للبيع وإبطال لخياره، ولو كان الخيار للبائع لا يكون إبطالا لخياره، (١٣) والثالثة عشر: إذا سكت عن نفي الولد حتى مضى على ذلك زيادة على يومين لزمه الولد في قول أبى حنيفة ، [وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله]: إذا هنَّئي بالولد فسكت لزمه الولد_

٦٩٦ : - وزاد الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله على هذه المسائل ما إذا قال لغيره " بع عبدي " فلم يقبل ولم يرد بل سكت ، ثم قام وباع جعل بائعا بتو كيل و جعل السكوت منه قبول الو كالة ، و كذلك من رأى غيره شق زقه فسكت حتى سال ما فيه لم يضمن الشاق ما سال منه ويحتج على صاحب الزق بسكوته _

٥٦٩٧ : - وهاهـنـامسألة أخرى من هذا الجنس: أن غير الأب والجد إذا زوج الصغيرة فبلغت وهي بكر فسكتت ساعة بطل خيارها وجعل سكوتها بمنزلة الرضا صريحا، وفي الحجة: ولو كانت ثيبا لا يكون رضا إلا إذا وجد قول، أو فعل يستدل به على الرضا ، وفي الخانية: (١) ومنها: بكر زوجها وليها فعلمت بذلك فسكتت كان سكوتها رضا ، (٢) ومنها: أم ولد جاءت بولد فسكت الـمـولي حتى مضي يوم أو يومان لزمه الولد ولايصح نفيه بعد ذلك ، ولو كان أب البكر عبـدا فـزوجهـا الأخ الـحـر فعلمت فسكتت كان سكوتها رضا ، وإن سأل الشهـود الـجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا إلى وجهها ، فسكتت إن لم تنكر الحارية الرضا حازالنكاح فيما بينهم وبين ربهم ، وإن أنكرت الحارية الرضا لايـجـوز لهم أن يشهدوا على رضاها حتى ينظروا إلى و جهها ، ويسألوها فتسكت إن كانت بكرا وتتكلم إن كانت ثيبا ، وفي الهداية: ولا يحوزللولي إحبار البكر البالغة على النكاح خلافا للشافعي رحمه الله تعالىٰ _

979. - ولو ضحكت البكر عند الاستئمار أو بعد ما بلغها الخبر فهو رضا هكذا ذكر القدوري وشيخ الإسلام، وذكر شمس الأئمة السرخسي أنها إن ضحكت كالمستهزئة لما سمعت لا يكون رضا، وإن تبسمت فهو رضا، وهو الصحيح من المذهب _

29970: ولوبكت ذكر هشام في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله أنه يكون رضا، وذكر القدورى في يكون رضا، وذكر القدورى في شرحه عن أبي يوسف أنه لا يكون رضا، وذكر القدورى في شرحه عن أبي يوسف رحمه الله روايتين، في رواية لا يكون رضا، وهو قول محمد، ومن المشايخ من قال: إن كان البكاء عن سكوت وقرار فهو رضا، وفي الكافي: والصحيح أن البكاء إذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا، وفي الذخيرة: وعليه الفتوى، وإن كان عن صياح ولطم وجه فهو رد، ومنهم من قال: إن كان الدمع حاراً فهو رد، وإن كان باردا فهو رضا، وفي الكافي: وإذا وجد منها فعل يدل على الرضا فهو كالقول كتمكينها نفسها ومطالبتها مهرها و نفقتها منها فعل يدل على الرضا فهو كالقول كتمكينها نفسها ومطالبتها مهرها و نفقتها _

٩٧٠٠ : - م: وإذا زوج البكر وليان كل واحد من رجل ، وهما في الدرجة على السواء فبلغها العقدان فأجاز تهما بطلا ، ولو سكتت ذكر القدوري في شرحه أن عند محمد رحمه الله تعالىٰ في هذا روايتين : في رواية سكوتها بمنزلة رضاها

١٩٨٥ :- أخرج ابن أبى شيبة عن الشعبى قال سمعته يقول : في اليتيمة إذا زوجت فضحكت ، أو بكت ، أو سكتت فهو رضاها ، مصنف ابن أبى شيبة ، النكاح ، في اليتيمة من قال تستامر في نفسها ٩/٩٥ ، برقم ١٦٢٤٠ _

وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم قال: كتب عمر "أن تستامراليتيمة في نفسها فإن سكتت فهو رضاها، وإن أبت فلا فهو رضاها، وإن أبت فلا يحوز عليها ،مصنف عبد الرزاق ، النكاح باب استئمار اليتيمة في نفسها ١٠٤٥/٦ ، برقم ١٠٢٩٨ ـ

9 9 7 0 :- أخرج ابن أبي شيبة عن ابراهيم في اليتيمة إذا زوجت قال: فإن سكتت ، أو بكت فهو رضاها ، وإن كرهت لم تزوج ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، في اليتيمة من قال تستأمر في نفسها 9 / 70 ، برقم ١٦٢٣٩ ______

بالعقدين فبطلا، وفي رواية هو ليس برد ولا إجازة والأمر موقوف _

٥٧٠١ :- وإذا زوج البالغة أبوها من رجل وأخوها بعد ذلك من رجل آخر فأجازت نكاح الأخ كان جائزا وبطل نكاح الأب _

۲ ۰ ۷ ۰ ۲ : - وفى الظهيرية ، وفى فتاوى الفضلى : صغيرة زوجها عمها لأبيها ، ثم زوجها عمها لأبيها وأمها ، فبلغت فأجازت نكاح العم لأب ، قال : بطل نكاح العم لأب ، ولا يبطل نكاح العم لأب وأم بردهاحتى يفرق القاضى بينهما _

٧٠٠٣ : -البكر إذا بلغها الخبر فقالت: "لا أرضى" ثم قالت" رضيت" فلا نكاح بينهما ... ٥٧٠٤ : - وفي المنتقى: ابن سماعة عن محمد رحمه الله: إذا قال الرجل لابنه الكبيرة وهي بكر "إن فلانا وفلانا خطباك إلى وأنا مزوجك" أو لم يقل "وأنا مزوجك" ، فسكتت فله أن يزوجها أيهما شاء ، وكذلك إذا قال لها "إن بني فلان يخطبونك" وهم يحصون ويعرفون ولم يقل: قبيلة ولا فخذا ، وكذلك إذا قال "جيراني يخطبونك" وهم يحصون ويعرفون ، ولو قال "إن بني تميم يخطبونك ، أو أصحاب فلان يخطبونك" وهم لا يحصون لم يكن سكوتها عند هذا الذكر رضا ، قال الحاكم الشهيد أبو الفضل: وهكذا روى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في المسألتين جميعا ، وفي التجريد: ولوقال "إني أزوجك فلانا " فسكتت فأيهما زوج جاز _

٥٧٠٥ :- ولو زوجها الولى فقالت "لم أرض ولم آذن " فادعى الزوج رضاها

۱ ۰۷۰ :- أحرج ابن أبي شيبة عن ثابت قيس الغفاري قال: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في حارية من جهينة زوجها وليها رجلاً من قيس ، وزجها أخوها رجلاً من حهينة ، فكتب عمر بن العبد العزيز "أن ادخل علهيا شهودا عدولا ثم خيرها، فأيهما اختارت فهو زوجها ، مصنف ابن ابي شيبة ، النكاح ، في الوليين يزوجان ٥٦/٩ ، برقم ١٦٢٤٩ _

۳۰۰۳ :- أخرج ابن أبى شيبة عن ابراهيم قال : إذا انكح المرأة الولى فلم ترض ، ثم رضيت بعد لم يصلح ذلك النكاح حتى يكون نكاح جديد ، مصنف ابن أبى شيبة ، النكاح /٩٥٠٠ ، برقم ١٧٨٥٣ _

وأنكرت المرأة فالقول قولها ، ولو كانت بكرا فادعى السكوت وادعت هي الرد فالقول قولها ، وقال زفر رحمه الله: القول قول الزوج ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: تستحلف المرأة على ذلك ويقضى عليها بالنكول _

٥٧٠٦ : - م: المعلى عن أبي يوسف في بكر كبيرة استأذنها وليهاأن يزوجها فسكتت ولم يخبرها ممن يزوجها ثم زوجها من نفسه فذلك جائز، وفي الخلاصة ، الخانية: وإذا زوجها وليها بأمرها زوجت هي نفسها وإنها قالت "منبي الأول" فالقول قولها ، وإن قالت " لا أدرى أيهما أو لا " و لا يعلم ذلك فرق بينهما ، وكذلك لو زوجها وليان بأمرها ، والبكر والثيب في ذلك سواء _

٥٧٠٧ :- م: ابن سماعة عن محمد في رجل وكل رجلا أن يزوج ابنته الكبيرة ، فزوجها فلم يبلغها حتى زوجها الأب من آخر ثم بلغها فلها أن تجيز نكاح أيهما شاء ت _ ٥٧٠٨ :- وفي الذحيرة: البكر إذا زالت بكارتها بالزنا ، فإن أخرجت وأقيم عليها الحد ، أو صار الزنا عادة لها فالصحيح أنها تزوج بعد ذلك كما تزوج الثيب، وفي الخانية: ولو صارت ثيبا بالوثبة أو بمبالغة الاستنجاء أو بمرور الزمان ، وفي جامع الحوامع: أو بالحيض وكان سكوتها رضا ، وكذا إذا صارت ثيبا بالزنا في قول أبي حنيفة ، وفي الخلاصة: خلافًا لهمًا في الفجور ، وخلافًا للشافعي في الكل، ولو صارت ثيبا بالوطئ بنكاح فاسد أو بشبهة نكاح أو بملك يمين لا يكون سكوتها رضا ، ولو خلا بها زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقالت "لم يدخل بي " تزوج كما تزوج الأبكار _

٥٧٠٩ :- م: رجل خطب امرأة من أبيها وهي بكر، وقال الأب" مراكد خیدای پسرست هرچه وے کرد رواست "فزوج الابن أخته من رجل فبلغها فسكتت، ثم زوجها أبوها من آخر فبلغها فسكتت يجوز نكاح الأب و لا يجوز نكاح الأخ، ولم يجعل سكوتها في نكاح الأخ إجازة، وفيه نظر، ينبغي أن يجوز نكاح الأخ ولا يحوز نكاح الأب ؛ لأن الابن وكيل عن الأب في هذا العقد قائم مقام الأب فكأن الأب باشره بنفسه فيجعل سكو تهارضا به _

• ٥٧١ : - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا قالت البكر" لم أرض بالنكاح حين بلغني "وادعى الزوج رضاها فالقول قولها عند علمائنا الثلاثة ، وفي الزاد: ولا يمين عليها ، وفي الخلاصة ، الخانية : وقال زفر رحمه الله : القول قول الزوج، وبمثله لو وقع الاختلاف في خيار البلوغ، فقالت المرأة "اخترت ورددت النكاح كما بلغت "وقال الزوج" لا بل سكت وسقط خيارك " فالقول قولها ، فإن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر فهي امرأته و إلا فلانكاح بينهما ، و لا يمين عليها في قول أبي حنيفة ، وعند هما عليها اليمين، وإذا نكلت يقضي عليها بالنكول، وإن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر وأقامت بينة على الرد فبينتها أولى _

١ ٧ ٧ ١ : - قال البقالي: وقد روى أنه إذا كان بحضرتها قوم حين بلغها النكاح، ولم يسمعوا ردها بتكلم لم تصدق في دعوى الرد، ولو كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت "لم أرض "لم تصدق على ذلك ، وكان تمكينها إياه من الدحول بها رضا منها ، إلا إذا دخل بها وهي مكرهة فحينئذ لايثبت الرضا _

٧١٢ :- وفي الذحيرة: ولا يصدق الولى أنها قد رضيت في هذا الموضع أيضا م: فإن أقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلي: أنه تقبل بينتهما ، قيل : والصحيح أنه لا تقبل ، ولو أقرت بالرضا ثم ادعت الرد لا تصح دعواها ولا تقبل بينتها _

٥٧١٣ :- وذكر الخصاف في أدب القاضي: إذا زوج ابنته البكر البالغة تُم خاصمت مع الزوج فقال الزوج " بلغك الخبر وسكت " وقالت المرأة "بلغني الخبر فرددت" فالقول قولها ، وفي الخانية: كالمستعير إذا ادعى رد الوديعة وأنكر المعير كان القول قول المستعير ؛ لأنه ينكر الضمان على نفسه، كذا هاهنا الزوج يدعى على نفسه لزوم العقد والمرأة تنكره فكان القول قولها ، وإن أقاما البينة كانت البينةبينة المرأة ، م: ولو قالت " بلغني الخبريوم كذا فرددت "أو قالت "وقت كذا فرددت "أو قالت "علمت يوم كذا فرددت " وقال الزوج" لا بل سكت "فالقول قول الزوج_

٤ ٧ ١ ٥ :- وفي المنتقى: هشام سألت محمدا رحمه الله عن بكر زوجها وليها فـقالت بعد سنة " قد كان بلغني النكاح يوم زو جني فلم أسكت وقلت لا أرضىي "وادعمي الزوج أنها كانت رضيت فالقول قول المرأة ، وإنه مخالف لما ذكره الخصاف، وفي الذخيرة: وليس هذا كادعاء الصغيرة بعد البلوغ أنها لم ترض حين أدركت ؛ لأن أصل نكاحها كان صحيحا ، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وإذا زوجت فأقامت البينة أنها حين أخبرت ردت ، وأقام الزوج البينة أنها حين أخبرت سكتت فالبينة بينة المرأة ، ولو شهد الشهود أنها حين أخبرت رضيت أخذت بينة الزوج ، رجل أقام بينة أن أب هذه المرأة زوجها وهبي بنت ثمان سنين، وأقامت هي البينة أنها زوجها وهي بنت عشرين فالبينة بينتها والقول قولها _

٥٧١٥ :- م: ومن جنس هذه المسائل: روى ابن سماعة عن أبي يوسف: امرأة خاصمت زوجها فزعمت أن أخاها زوجها وهي صغيرة فبني بها - أي دخل بها - وهي كارهة له فجاء ت تخاصمه وتريد فراقه وقالت " أدركت اليوم " وقال الزوج" بنيت بها ووطأتها" وهي كبيرة قد أدركت فالقول قول الزوج_

٥٧١٦ :- وعنه أيضا برواية ابن سماعة في رجل زوج بنتا له وهي كبيرة بغير أمرها فمات زوجها فجاءت تطلب الميراث وقالت "كنت أجزت النكاح" لم تصدق إلا ببينة ، وإن قالت " زوجني بأمرى " فالقول قولها ، وعنه أيضا برواية خالىد بىن صبيح رجىل زوج أختىا له وهي كبيرة وهو وليها قال الزوج للمرأة بعد ذلك "أنت قد علمت وما رضيت "وقالت المرأة " لا بل أجزت ورضيت " لاتكون هذه المقالة من الزوج فرقة وهي امرأته والقول قولها ، وكذلك إذا قال الزوج "لم تعلمي "وقالت المرأة "لا بل علمت وأجزت "فالقول قولها _

٧١٧ : - ولومات الزوج قبل هذه المقالة فقال الورثة وهم كبار "قد علمت وما رضيت "وقال المرأة" لا بل رضيت "فالقول قولها، وهذه الرواية

بخلاف رواية ابن سماعة و بخلاف رواية فتاوي الشيخ أبي الليث: فالمذكور في فتاوي في هذه الصورة أن القول قول روثة الزوج فلا مهر لها ولا ميراث، وإن كانت الورثة قالوا للمرأة بعد موت الزوج "لم تعلمي "لم ترث حتى تقيم البينة على سكوتها بعد العلم في حياته إن كانت بكرا أوعلى رضاها إن كانت ثيبا ، وإن كانت المرأة لم تقل" بلغني النكاح وأجزت ذلك" ولكن قالت" زوجني بأمرى" صدقت فلها المهر والميراث وعليها العدة ، وفي الظهيرية: وإن قالت "زوجني أبي بغير أمرى فرضيت " فلا مهر ولا ميراث ، وعليها العدة _

٨ ٥٧١٨ :- م: ولو كانت المرأة هيي الميتة ، وكان الطالب للميراث هو الزوج والأخ المزوج هو الوارث ، فقال الأخ " لم تكن أمرتني ولم تعلم حتى ماتت " وادعى الزوج رضاها بهذا النكاح ، أو أنها أمرته بذلك فعلى الزوج البينة على ذلك _ ٩ ١ ٥ ٧ ١ - وفي الذخيرة: رجل زوج ابنه البالغ امرأة ومات الابن فقال أب الزوج "كان النكاح بغير إذن الابن ومات قبل الإجازة " وقالت المرأة " لا بل أجاز ثم مات "ذكر الصدر الشهيد أن القول قولها والبينة بينة الأب "_

• ٧٢٠ :- الولى إذا زوج موليته فردت ، ثم اختلفا فقال الولى " إنها صغيرة والرد باطل "وقالت المرأة "أنا بالغة "فالقول قولها إن كانت مراهقة ، وقيل: القول قول الأب، والأول أصح، وعلى هذا: إذا باع الرجل ضياع ابنه فـقـال الابن " أنا بالغ " و قال المشترى و الأب " إنه صغيرة " فالقول قول الابن ، وقد قيل بخلافه والأول أصح _

١ ٧ ٧ : - وفي الخانية: بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة فبلغها فسكتت وقالت "لا أرضى" كان لها ذلك ؛ لأن ابن العم كان أصيلا في نفسه فضوليا من جانب المرأة حين العقد فلم يتم العقد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فيلا يعمل الرضا ، ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكتت ثم زوجها من نفسه جاز إجماعا _

الفصل الرابع عشر في النكاح بالكتاب والرسالة ، وفي النكاح مع الغائب ، وفي الوكالة

٧٢٢٥: - ويصح النكاح بالوكالة والرسالة والكتابة ؛ لأنه عقد ينعقد بالرضا والإنابة ، م: قال محمد رحمه الله في الأصل: إذا كتب إليها من يخطبها فزوجت نفسها منه كان صحيحا ؛ لأن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر ، ويفترقان من وجه فإن الحاضر إذا خطبها فلم تجبه في مجلس الخطاب وإنما أجابته في مجلس آخر لا يصح النكاح ، وفي الذعيرة: والأصل في ذلك أن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه و سلم خطب أم حبيبة فزوجها النجاشي منه _

٥٧٢٣ :- وإذا بلغها الكتاب وقرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في ذلك

٥٧٢٢: قول المصنف: وقد صحّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب أم حبيبة الخ. فأحرج أبوداؤد عن أم حبيبة: أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش، فمات بأرض الحبشة، فزوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم، وأمهرها عنه أربعة آلاف، وبعث بها إلىٰ رسول الله صل الله عليه وسلم مع شرحبيل بن حسنة _

وأخرج أيضا عن الزهرى: أن النجاشى زوج أم حبيبة بنت أبى سفيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم على صداق أربعة آلاف درهم، وكتب بذلك إلى رسول الله صلى عليه وسلم، فقبل، سنن أبى داؤد، النكاح، باب الصداق ٢٨٧/١، برقم ٢١٠٧ – ٢١٠٨ _

وحديث أم حبيبة أخرجه النسائي وأحمد والبيهقي وأخرجه الحاكم عن جعفر بن محمد بن على عن أبيه ، والطبراني والبيهقي عن أنس بن مالك ، فانظر سنن النسائي ، النكاح ، باب القسط في الأصدقة ، ٧٢/٢ ، برقم ٣٣٤٧ – مسند أحمد ، ٢٧٧/٦ ، برقم ٢٧٩٥٣ – السنن الكبرى للبيهقي ،الصداق ، باب لاوقت في الصداق كثر أو قل ٢١١٤ ، برقم ٢٤٦٨ المستدرك للحاكم ، كتاب معرفة الصحابة ، ٢٤١٤ ، برقم ٢٧٧١ – المعجم الأوسط للطبراني ٢٨٢/٢ ، برقم ٢٠٧١ – محمع الزوائد ٢٨٢/٤ _

المجلس، وإنما زوجت نفسها منه في مجلس آخربين يدى الشهود، وقد سمع الشهود كلامها ومافي الكتاب يحوز النكاح، وإذا بلغها الكتاب فقالت" زوجت نـفسي من فلان " وكان ذلك بمحضر من الشهود لا ينعقد النكاح ، وإن بلغ الخبر جاز عند أبي حنيفة ومحمد ، ولو قرأت الكتاب على الشهود ، وقالت " إن فلانا كتب إلىّ يخطبني فاشهدوا أني قد تزوجت منه "صح النكاح، وإن جاء الزوج بـالكتاب مختوما وقال " هذا كتابي إلى فلانة فأشهدوا عليه " لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد حتى يقرأ عليهم الكتاب ، أو يعلمهم ما في الكتاب خلافا لأبي يوسف، وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جحد الزوج الكتاب فشهدوا أن هذا كتابه إلى فلانة ولم يشهدوا بما في الكتاب لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضي بالنكاح_ ٤ ٧٧٢: - وإذا أرسل إليهارسو لا فالحر والعبد والصغير والكبير والعدل والفاسق في ذلك سواء ، فإذا بلغ الرسالة وقال "إن فلانا يسألك أن تزوجي نفسك منه " فأشهدت أنها قد تزوجت كان ذلك جائزا إذا أقر الزوج بالرسالة أوقامت عليه البينة _ ٥٧٢٥ : - وفي الظهيرية: رجل أرسل رجلا أن يخطب امرأة بعينها فزوجها الرسول إياه جاز ، وفيها: ولوخطب امرأة بالكناية أو بالرسالة إليها فزوجت نفسها فإن سمع الشهود كلام الرسول وقراءة الكتاب جاز وإلا فلا ،

وفى البيع يحوز وإن لم يخبرهم ، قال الفقيه أبو جعفر: إنما ينعقد البيع إذا كتب فى الكتاب " بعنى عبدك واشتريت منك " فبلغ الكتاب وقال " بعت ، أو قال " هذا حسن جدا " ؛ وفى النكاح سواء قال " زوجى نفسك منى " فبلغها الكتاب فقالت " زوجت " أو كتب " تزوجتك " وبلغها الكتاب فقالت " زوجت نفسى منك " جاز ، لكن فى الوجه الأول لا يشترط إعلامها الشهود ، وفى الوجه الثانى يشترط ، وفى الولي المنانى وفى الولي المنانى وفى الوليا المنانى الرسالة ولا بينه لها عليه فلا نكاح بينهما _

٢٦٥: - م: وإن كان الرسول قد خطبها وضمن لها المهر وقال:
 "أمرنى بذلك فزوجت نفسها" ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة والأمر
 بالضمان صح النكاح وصح الضمان إذا كان الرسول من أهل الضمان ، وإذا أدى

رجع بذلك على الزوج، وإن كذبه في الأمر بالضمان وصدقه في الرسالة صح النكاح وصح الضمان فيما بين المرأة والرسول لا في حق المرسل، حتى كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالصداق ولا يرجع الرسول على الزوج بما أدى من ذلك، وإن كذبه في الرسالة والأمر بالضمان، ولا بينة له على ذلك فالنكاح باطل، ولا مهر على الزوج، ولها أن تطالب الرسول بالمهر _

الروايات من كتاب الوكالة أن المرأة تطالب الرسول بنصف الصداق ، وفي العنابيع: الروايات من كتاب الوكالة أن المرأة تطالب الرسول بنصف الصداق ، وفي الينابيع: عند أبي حنيفة رحمه الله ، م: وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة أنها تطالب الرسول بجميع المهر ، وفي الينابيع: عند محمد رحمه الله ، م: فقيل: في المسألة روايتان ، وقيل: اختلف الجواب الاختلاف الموضوع وهوالصحيح ، وفي الولوالحية: في هذه المسألة: وللمرأة على الرسول نصف الصداق إذا طلبت من القاضي التفريق كيلا تبقى معلقة الا ذات زوج و الا مطلقة ، وفرق القاضي بينهما فإذا فرق سقط نصف المهر عن الرسول ، أما إذا لم تطلب التفريق لكنها تصبر حتى يقر الزوج ، أو تقوم لها البينة فحينئذ الا يسقط شيء من مهرها ، م: وإن قال الرسول "لم يأمرني فلان ولكن أزوجه وأضمن عنه المهر ، ففعل ثم أجاز الزوج النكاح جاز عليه ويلزم الرسول الضمان ، وإن أبي الزوج أن يجيز النكاح لم يكن على الرسول شيء من الضمان ؛ الأن أصل السبب قد انتفى برد الزوج ، فينتفى حكمه وهو وجوب شيء من الضمان ؛ والأن أصل السبب قد انتفى برد الزوج ، فينتفى حكمه وهو وجوب الصداق ، وبراء ة الأصيل حقيقة توجب براء ة الكفيل _

۵۷۲۸ :- وإذا عقد النكاح واحد وهو ولى من الجانبين بولاية أصلية نحو الملك أو القرابة ، أو بولاية عارضية نحو الوكالة صح العقد ، بيان الأول : إذا زوج بنت أخيه الصغيرة من ابن أخيه الصغير ، وليس لهما الولى أقرب منه ، أو وج بنت عمه وهى صغيرة من نفسه ولا ولى لها أقرب منه ، أو كانت ابنة العم كبيرة وقال لها "إنى أريد أن أزو جك من نفسى "فسكتت وهى بكر فذهب وتزوجها ، بيان الثانى: إذا وكله رجل أن يزوجه فلانة فوكلته فلانة أن يزوجها من ذلك

الرجل، أو وكلت امرأة رجلا أن يزوجها من نفسه فتزوجها _

9 ٧ ٧ ٥ : - ولا يتوقف شطر العقد على ما وراء المحلس عند أبى حنيفة ومحمد خلافا لأبى يوسف رحمه الله ، حتى أن فضوليا لو قال " زوجت فلانة من فلان "وهما غائبان ، ولم يقبل عنهما أحد ، أو قالت امرأة " زوجت نفسى من فلان "وهوغائب ، ولم يقبل عنه أحد ، أو قال رجل " تزوجت فلانة "وهى غائبة ولم يجب عنها أحد ، فعلى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لايقف هذا على إجازة الغائب ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله : يقف _

• ٥٧٣ : - و كذلك إذا كان فضوليا من أحد الجانبين و كيلا من الجانب الآخر ، ففى توقف كلامه اختلاف ، ولو قال فضولى " زوجت فلانة من فلان " وقبل عن فلان فضولى آخر ، أو قال رجل " زوجت فلانة من فلان " فقال رجل فضولى " زوجتها منك " أو قالت امرأة " زوجت نفسى من فلان " فقال فضولى " قبلت عنه " ففى هذه المسائل يتوقف العقد على الإجازة بالإتفاق _

٥٧٣١ :- هذا هو الكلام في النكاح ، واتفق علماؤنا رحمهم الله تعالىٰ أن شطر العقد في باب البيع لايتوقف على ماوراء المجلس ، حتى أن الرجل إذا قال لقوم "أشهدوا أنى قد بعت عبدى فلانا من فلان " فبلغ ذلك فلانا فقال "قد اشتريته "لم يجز بالاتفاق ، قال محمد رحمه الله تعالىٰ : لو كتب إلى رجل " بعنى عبدك بألف " فقال " بعته "كان جائزا ، قال الشيخ الإسلام : وهذا لا يكاد يصح ؟ لأن الحاضر لو قال " بعنى عبدك بكذا " فقال " بعت " لا يتم مالم يقل " قبلت " فكذا إذا كتب فلا بد من زيادة شيء ، وذلك أن يكتب " قد اشتريت عبدك بكذا فبعه منى " فقال الآخر " بعت " فحينئذ تم البيع بينهما كما لو كان حاضرا _

٥٧٣٢ :- و في الخلاصة الخانية: أجمع أصحابنا أن الواحد يصلح وكيلا من الجانبين في النكاح، ووليا من الجانبين، ووكيلا من جانب أصيلا من

٧٣٢ :- قول المصنف: "الواحد يصلح وكيلا من الحانبين ".

جانب، ووليا من جانب أصيلا من جانب، أما الواحد هل يصلح فضوليا من المحانبين، أو وليا من جانب فضوليا من جانب، أو فضوليا من جانب ووكيلا من جانب حتى يتوقف العقد على الإجازة؟ عند أبي حنيفة ومحمد لايصلح، وعند أبي يوسف يصلح، وفي السغناقي: الواحد لا يصلح فضوليا من الجانبين، قيل: هذا إذا تكلم الفضولي بكلام واحد، فإن قال الفضولي " زوجت فلانة من فلانة من فلان وقبلت عنه " يتوقف بالإجماع، وفي المصفى: عقد الفضولي في النكاح والبيع وغيرهما لاينعقد أصلا عند الشافعي رحمه الله تعالىٰ _

--- أخرج أبو داؤد عن عقبة بن عامر أن النبي صلى على وسلم قال لرجل: أترضى أن أزوجك فلانة ؟ قال: نعم ، فزوّج أحدهما صاحبه ، فلانة ؟ قال: نعم ، فزوّج أحدهما صاحبه ، فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقاً ، ولم يعطها شيئاً ، وكان ممن شهد الحديبية وكان من شهد الحديبية لهم سهم بخيبر ، فلما حضرته الوفاة قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجنى فلانة ، ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ، وأنى أشهد كم أنى أعطيتها من صداقها سهمى بخيبر ، فأحذت سهماً ، فباعته بمائة ألف ، سنن ابى داؤد ، النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات ٢١٨٧١ ، برقم ٢١١٧ .

وقوله: "ووكيلا من جانب وأصيلاً من جانب" أخرج البخارى تعليقاً: وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ: أتجعلين أمرك إلى ؟ قالت: نعم، فقال: قد تزوجتك، صحيح البخارى، النكاح، ٣٨ باب إذا كان الولى هو الخاطب ٧٧٠/٢ ـ

ووصله ابن سعد في الطبقات عن سعيد بن خالد وقارظ بن شيبة فانظر الطبقات الكبرى لابن سعد، تسمية النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ٢٦٤٨ أم حكيم بنت قارظ ٣٤٤/٨ _

الفصل الخامس عشر في الكفاء ة

٥٧٣٣ :- م: الكفاءة معتبرة في باب النكاح، وفي الكافي: في الرجال والنساء للزوم النكاح، خلافا لمالك وسفيان، م: ثم اعتبارها من وجوه

٥٧٣٤ :- أحدها: النسب وفي النحانية: لاخلاف فيها بيننا، م: واعلم بأن الناس طبقات ثلاثة: قريش، والعرب، والموالي، فقريش بعضهم أكفاء لبعض، وفي الكافي: بطن لبطن، وفي النحانية: كيف ما كانوا حتى أن القرشي

٥٧٣٣ :- أخرج الترمذي عن على بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: ياعلي ! ثلاث لاتؤخرها: الصلاة إذا آنت ، والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت لها كفوا ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ما جاء في تعجيل الجنازة / ٢٠٦/ ، برقم ١٨٨١ _

وأخرج ابن ماجة والحاكم عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تخيروا لنطفكم وأنكحواالأكفاء وأنكحواإليهم، سنن ابن ماجة، النكاح، باب الأكفاء، ١/١١، برقم ١٩٦٨ - المستدرك للحاكم، النكاح، ٢٠١١/٣، برقم ٢٦٨٧ _

٥٧٣٤ : - أخرج أبوبكر أحمد بن عمرو البزار عن معاذ بن جبل رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله عليه وسلم : العرب بعضها أكفاء للبعض ، والموالي بعضها أكفاء لبعض ، مسند البزار ١٢١/٧ ، برقم ٢٦٥٧ - مجمع الزوائد ، النكاح ، باب الكفاء ق ٢٧٥/٤ -

وأحرج البيهقي عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العرب بعضهم أكفاء لبعض ، قبيلة بقبيلة ورجل برجل ، والموالى بعضهم أكفاء لبعض ، قبيله بقبيلة ورجل برجل ، إلا حائك أو حجّام ، السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب اعتبار الصنعة في الكفاء ة ، ١٤٠٧٠ ، برقم ١٤٠٧٢ ـ

وقول المصنف: والموالي ، وهم العجم الخ. أخرج الطبراني عن سلمان رضى الله عنه قال: تفضلكم بفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى العرب لاننكح نسائكم ، المعجم الكبير للطبيراني ٢٢٠/٦ ، برقم ٢٢٩٨ - المعجم الأوسط ٢٧١/٥ ، برقم ٢٢٩٨ -

الـذي ليس بهاشمي يكون كفوا للهاشمي ، وغير القرشي من العرب لايكون كفوا للقرشي، م: والعرب بعضهم أكفاء لبعض، وفي حامع الصغير العتابي: قبيلة لقبيلة، وإن كان لبعض القبائل شرف على البعض، وفي الخانية: الأنصاري والمهاجري فيه سواء، ولا يكون العرب أكفاء لقريش، وفي الخلاصة: وبنو باهلة ليسوا بأكفاء لعامة العرب ؛ لأنهم معروفون بالخساسة ، وفي الكافي: والصحيح أن العرب كلهم أكفاء، م: والموالي - وهم العجم - بعضهم أكفاء لبعض، وفي الكافي: رجل برجل ، م: ولا يكون الموالي أكفاء للعرب ولا لقريش ، قال الشيخ الإسلام رحمه الله تعاليٰ: الكفاءة فيما بين الموالي يعتبر بالإسلام لا بالنسب ، وما قال محمد رحمه الله في كتاب الموالي: بعضهم أكفاء لبعض إلا أن يكون أمرا مشهورا ، فإنما قال تعظيمالأمر الخلاف أو تسكينا للفتنة ، وفي الكافي: "القرشي " من كان من ولد النضر ، و" الهاشمي " من كان من ولد هاشم بن عبد مناف ، و " العربي " من جمعهم أب فوق النضر ، و " الموالي " سواهم ، وسموا موالي لأنهم نصروا العرب وسمى الناصر مولى ، لأن قلاعهم فتحت على أيدي العرب وكانوا بسبيل من استرقاقهم وكأنهم كانوا عبيدهم ثم عتقوا بالمن عليهم، وفي تحنيس خواهر زاده: وأهل الشرك بعضهم أكفاء لبعض إلا أن يكون شيئا مشهورا _ ٥٧٣٥ :- وفي الينابيع: فالكفاءة إنما تعتبر في حق النساء خاصة حتى أن الرجل الشريف إذا تزوج بالأوضاع من النساء ليس للأولياء حق الاعتراض ،

[→] وأخرج سعيد بن منصور عن أبي ليلي الكندي قال: خرج سلمان رضى الله عنه ، في ثلاث عشر رجلًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم في سفر فلما حضرت الصلاة قالوا: تقدم يا أبا عبد الله ، فأنت أعلمناو أسنّنا ، فقال: إن الله عزو جل قد فضلكم علينا يا معشرالعرب! تأمُّونا ولانأمُّكم ، وتنكحون نساء نا ، ولا ننكح نساء كم ، فتقدم رجـل مـن الـقـوم فـصـلـي بهـم أربعاً ، فلما انصرف قال له سلمان : صليت أربعاً ، كناَّ إلى الـرخـصة أحـوج، سنين سعيد بن منصور، القسم الأول من الجزء الثالث، النكاح، باب ماجاء في المناكحة ، ١٦٤/١ ، برقم ٥٩٣ .

وإن لم تكن هي كفواله ، وفي الذحيرة: إذا زوجت نفسها من غير كفو فللولي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ ، وإن لم يكن الولى ذو رحم محرم منها ؛ لأن حق الفسخ لدفع العار ، والولى يلحقه العار ، وإن لم يكن ذا رحم محرم منها _

٥٧٣٦ :- والثاني: المال إلا رواية عن أبي يوسف رواها ابن زياد رحمه اللَّه أن الكفاءة في المال غير معتبرة ، وفي ظاهر الرواية معتبرة ، وفي شرح الطحاوى : قال بعضهم: إذا كان ماله يساوي مالها يكون كفوا وإلا فلا، وفي النوازل: عن أبيي يوسف أن المال لا يعتبر في الكفاءة ، قال أبو القاسم: وأنا أفتى به ، م: والمعتبرفيه القدرة على المهر والنفقة ، ولا تعتبر الزيادة على ذلك ، حتى أن من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفوا لها ، وإن كانت صاحبة أموال كثيرة هوالصحيح من المذهب ، وفي الجامع الصغير العتابي: والمراد من المهر من قدر ما تعارفوا تعجيله وهو " دست پيماني " لأن ما وراء ه مؤجل عرفا ، م: وروى عن محمد وأبي يوسف في رواية أخرى أنه إذا كان يقدر على المعجل فهو كفؤ لها ، قال الشيخ الإسلام: هو الصحيح ، وعن أبي حنيفة رحمه الله فيه روايتان ، وفي الخانية: ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفوا للفقيرة في ظاهر الرواية

٧٣٧ :- م: وإن كان يقدر على نفقتها بالكسب ولا يقدر على مهرها اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالىٰ ، عامتهم على أنهم لايكون كفوا لها ، وذكر

٥٧٣٦ :- أخرج مسلم عن فاطمة بنت قيس حديثاً طويلاً وطرفه: قالت: فلما حـلـلـت ذكرت له ، أن معاوية بن أبي سفيان ، وأباجهم خطباني ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أمَّا أبو جهم فبلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأمَّا معاوية فصعلوك ، لا مال له ، أنكحبي أسامة بن زيد ، فكرهته ، ثم قال: أنكحي أسامة ، فنكحته ، فجعل الله فيه خيراً ، واغتبطت ، صحيح مسلم ، الطلاق ، باب المطلقة ثلاثًا لانفقة لها ، ٤٨٣/١ ، برقم ١٤٨٠

وأخرج الحاكم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: إن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه هذا المال ، المستدرك للحاكم ، النكاح ، ٣٠١٢/٣ ، برقم ٢٦٨٩ .

هشام في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله: أنه يكون كفوا لها ؛ وفي واقعات الناطفي: رجل ملك ألف درهم وعليه دين ألف درهم ، فتزوج امرأة بألف درهم ومهر مثلها ألف جاز ، و هذا الرجل كفو لها _

٥٧٣٨ :- وفي الحاوى: سئل أبو نصر الدبوسي عن غير الأب والجد زوج صغيرة ممّن لا يقدر على مهرها ونفقتها ؟ قال : لم يصح النكاح ، وبه كان يفتي أبو بكر العياضي ، وقال بعض أصحابنا : صح ، والأول أصح ، وسئل الفضل عن ولبي زوج الصغيرة ممن لايقدر على مهرها و نفقتها ؟ قال: لا يجوز إجماعا على قياس ما قال أصحابنا المتأخرون في غير الأب والجد: إذا قصر من مهر الصغير أن النكاح باطل بلا خلاف ، وليست هذه بمروية من المتقدمين _

٥٧٣٩: - وفي الخانية: ثم اختلفوا في المهر، قال بعضهم: تعتبر القدرة على أداء كل المهر ، وقال بعضهم: تعتبر على أداء نصف المهر ، وفي ديارنا تعتبر القدرة على أداء المعجل، واختلفوا في النفقة أيضا مع اعتبار عند الكل، قال بعضهم: الشرط أن يملك نفقة سنة _

٠ ٤ ٧ ٥ : - م: وفي المنتقى: عن محمد رحمه الله أنه إذا كان للرجل المهر والنفقة لستة أشهر فهو كفو ، والقياس نفقة شهر ، وفي الحجة: وبه نأحذ ، وفي الخانية: وعن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ: إذا قدر على إيفاء المعجل لها من المهر ويكتسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفوا ، وفي الوقاية: وهو الصحيح، م: وفي المنتقى أيضا: عن محمد رحمه الله تعالى: أنه إذا كان يجد نفقة المرأة ولا يجد نفقة نفسه فهو كفو ، وفي جامع الجوامع: والسلطان والعالم كان كفوا ، وإن لم يملك ما ينفق _

٥٧٤١ :- م: ثم إنما تعتبر القدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع ، أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا تعتبر القدرة على النفقة ؛ لأنه لا نفقة لها في هذه الصورة ، ويكتفي بالقدرة على المهر ، إليه أشار ابن رستم في نوادره _

٥٧٤٢ :- وفي المنتقى: لو تزوجها وهوفقير فتركت له المهر، فهذا ليس بكفؤ لها وينبغي أن يقدر على مهرها و نفقتها يوم تزوجها ، وفي فتاوي أهل سمرقند: رجيل زوج أختيه و هيي صغيرة و هو وليها من صبي ليس له طاقة المهر ، و قبل أبو ه النكاح وهو غني جاز، وفي الحجة: الكبيرة إذا زوجت نفسها ممن لايملك مهرها إلا أن له شرفا يجوز النكاح وليس للأولياء حق التفريق _

٥٧٤٣ :- م: وفي فتاوى الفضلي: سئل عن العم إذا زوج الصغيرة من صبعي صغير لا مال له ، ولأبيه مال كثير هل يكون هذا كفوا لها ؟ وهل يحوز النكاح ؟ قال: اختلف فيه المتأخرين من علماء نا رحمهم الله ، منهم من لم يره كفوا لها ، ومنهم من جعله كفوا لها ، قال رحمه الله : وقول من قال إنه كفوا لها أعجب إلى ، فيي هـذا الـموضع أيضا: رجل يملك ألف درهم وعليه دين ألف درهم تزوج امرأة بألف درهم ومهر مثلها ألف درهم جاز_

٤٤ / ٥ : - والثالث: الحرية فالعبد لا يكون كفوا للحرة ، وكذا المعتق لا يكون كفوا للحرة الأصلية ، والمعتق أبوه أو جده لايكون كفوا للمرأة التي لها أبوان في الحرية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالىٰ ، خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعاليٰ في الجد، ومن كان له أبوان في الحرية كان كفوا لمن كان له ثلاثة آباء في الحرية أو أكثر من ذلك ، وفي الخانية: وعن أبي يوسف: من أسلم بنفسه والمعتق إذا أحرز من الفضائل ما يقال نسب الآخر يكون كفوا، م: امرأة أمها

٤ ٤ ٧ ٥ :- أخرج مسلم عن عائشة قالت: كان في بريرة ثلاث قضيات: أراد أهلها أن يبيعوها ، ويشترطوا ولاءها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : اشتريها وأعتقيها ؛ فإن الولاء لمن أعتق ، قالت : وعتقت ، فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاختارت نفسها، قالت: وكان الناس يتصدقون عليها، وتهدى لنا، فـذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : هو عليها صدقة ، وهو لكم هدية فكلوه ، صحيح مسلم ، العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق ١/٤٩٤ ، برقم ١٥٠٤ _

وأخرج أيضا: غير أن في حديث جرير: قال: وكان زوجها عبداً، فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حراً لم يخيرها ، صحيح مسلم ، العتق ، باب انما الولاء لمن أعتق ١ /٤ ٩ ٤ ، برقم ٤ ٠ ٥ ١ _

حرة الأصل وأبوها معتق قوم لايكون كفوالها.

٥٧٤٥ :- وفي الذخيرة: امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم أنه عبد أو حر فإذا هـو عبـد مـأذون لـه فـي الـنكاح ليس لها الخيار والخيار للأولياء ولو زوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا أنه عبد ثم علموا لاخيار لأحد منهم، وبمثله لو أخبرهم الزوج بأنه حر ، وباقي المسألة على حالهاكان لهم الخيار ، فهذا يدلُّك على أن المرأة إذا زوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كفو أم لا تُم علمت أنه غير كفو لا خيار لها ، وكذا الأولياء إذا زو جوها برضاها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم علموا ، أما إذا شرطوا أو أخبرهم بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير كفو كان لهم الخيار _

٥٧٤٦ :- وسئل شيخ الإسلام، م: عن مجهول النسب هل يكون كفوا لامرأة معروفة النسب ؟ قال: لا _

٥٧٤٧ :- م: قال هشام: سمعت محمدا في رجل خطير زوج ابنته من مملوك نفسه قال: إن كانت الابنة كبيرة ورضيت به جاز، وإن كانت صغيرة لم يحز ، فقلت : إن أبا يوسف رحمه الله أجازه ! فلم يقبل ذلك مني ، وكذلك إذا زوج ابنته من مكاتبه إن كانت كبيرة ورضيت به جاز ، وإن كانت صغيرة لايجوز ، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يجوز في الفصلين جميعا ، وفي التفريد: لو زوج بنته عبدا مملوكاً أو زوج ابنه أمة مملوكة جاز عنده خلافا لهما _

 ٥٧٤٨ :- وفي الخانية: والنصرانية واليهودية لاتكون كفوا للمسلم، حتى أن المسلم إذا وكل رجلا بالنكاح فزوجه يهودية أو نصرانية لا يجوز في قول أبي يو سف رحمه الله تعالى _ الفتاوى التاتار حانية ١٠/كتاب النكاح ١٣٧ الفصل: ١٥ الكفاءة ج: ٤ حذيفة رضى الله عنه أن يفارقها، فقال :إني أحشى أن تدعوا المسلمات ، وتنكحوا المومسات ، السنن الكبيري للبيهقي ، النكاح ، باب ماجاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب ١ /٢٥/١ ، برقم ١٤٣١ .

٩ ٤ ٧ ٥ :- م: الرابع: إسلام الأب في الـموالي من أسلم بنفسه لايكون كفوا لامرأة لها أب في الإسلام ، ومن له أب في الإسلام لايكون كفوا لامرأة لها أبوان في الإسلام عند أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله: خلافا لأبي يوسف رحمهم الله ، ومن كان لـه أبوان في الإسلام كان كفوا لامرأة لها ثلاثة آباء في الإسلام أو أكثر ، والكلام في إسلام الجد وفي حرية الجد يبتني على أن التعريف هل يحصل بدون ذكر الجد، عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالىٰ لا يحصل، وعند أبي يوسف رحمه الله تعاليٰ يحصل ، هذا في حق الموالي ، أما في حق العرب فإسلام الأب ليس بشرط _

• ٥٧٥ :- وفي المنتقى: إبراهيم عن محمد: من كان له أب واحد في الإسلام وله فضل و دين هل يكون كفوا لمن له أبوان في الإسلام ؟ قال: إذا استويا في الحال على ما يرى الناس ، و ربما يكون الذي له أب كفوا لمن له أبوان ، و كذلك هذا في الحرية ، وروى المعلى عن أبي يوسف من أسلم على يدى إنسان لايكون كفوا لمولى العتاقة ، وذكر ابن سماعة في الرجل أسلم والمرأة معتقة أنه كفو لها _

١ ٥٧٥: - وفي الذحيرة: معتقة أشراف القوم يكون كفوا للموالي، وموالي الوضيع لا يكون كفوا لموالي الأشراف ، حتى أن معتق العربي لا يكون كفوا لمعتقة الهاشمي وكان لمولاها حق النقض _

٥٧٥٢ :- وفي الحاوي: أن القروي كفو للمدني، والعالم كفو للعلوي، وفي السغناقي: لأن شرف العلم فوق شرف النسب، وفي الفتاوي الخلاصة: قال بعض المشايخ: العجمي العالم كفوا للعربي الجاهل، وكذا العالم الفقير كفو للغني الجاهل_

٥٧٥٣: - م: والحامس: التقوى والحسب حتى لا يكون الفاسق كفوا لـلـعـدل عـند أبي حنيفة رحمه الله سواء كان معلن الفسق أو لم يكن ، هكذا ذكر شيخ الإسلام، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن الصحيح عند أبي حنيفة أن الكفاءة في التقوى والحسب غير معتبرة ، وعن أبي يو سف رحمه الله أنه اعتبر الكفاءة في الحسب ولم يعتبر في التقوى ، وفسر " الحسب " وقال: هو مكارم الأخلاق حتى روى عنه أن الذي يشرب المسكر إن كان غير منتهك حين يسكر كان كفوا لامرأة صالحة من أهل البيوتات ، وإن كان يصير ضحكة حين يسكر ويستهزأ به ويعربد وينتهك لا يكون كفوا لامرأة صالحة من أهل البيوتات _ ٤ ٥٧٥: - وذكر شمس الأئمة السرخسي عن محمد رحمه الله أن الذي يسكر ويخرج ويستهزء منه الصبيان لا يكون كفوا لامرأة صالحة ، وإن كان مهيبا يعظم في الناس فهو كفو لامرأة صالحة من أهل البيوتات ، وكذلك أعوان الظلمة منهم من لا يكون كفوا لامرأة صالحة من أهل البيوتات ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: الذي يشرب المسكر إن كان يشرب ذلك ولايخرج سكران كان كفوا لامرأة صالحة من أهل البيوتات ، وإن كان يعلن ذلك لا يكون كفوا لها ، وما ذكر شمس الأئمة السرحسى من قول محمد رحمه الله يوافق ما ذكر شمس الأئمة الحلواني من قول أبي يوسف، قيل: وعليه الفتوي، وفي السغناقي: ولو تزوجها وهو كفو ثم صار فاجرا داعراً لا يفسخ النكاح_

٥٧٥٥: - م: والسادس: الكفاءة في الحرف فقد اعتبرها أبويوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وفي الخانية: في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ: لاتعتبر الحرفة ، ويكون البيطار كفوا للعطار، م: وعن أبيي هريرة رضي الله عنه: إن الناس بعضهم أكفاء لبعض إلا حائكا أو حجاما ، وفي الرواية: أو دباغا ، قال

٥ ٧ ٥ : - أخرج أبوداؤد عن أبي هريرة : أن أباهند حجم النبي صلى الله عليه و سلم في اليافو خ فقال النبي صلى الله عليه و سلم: يا بني بياضة ، أنكحوا أباهند ، و أنكحو ا إليه ، قال : وإن كان في شيء مما تداوون به خير فالحجامة ، سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب في الأكفاء ٢٨٦/١ ، برقم ٢١٠٢ _

قول المصنف: عن أبي هريرة الخ ، أخرج البيهقي عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم: العرب بعضهم أكفاء لبعض قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل ، والموالي بعضهم أكفاء لبعض قبيلة بقبيلة ، ورجل برجل ، إلا حائك أو حجام ، السنن الكبرى للبيهقي ، باب اعتبار الصنعة في الكفاءة ١٠ / ٣٤٦ ، برقم ١٤٠٧٢ _

مشايخنا: ورابعهم الكناس ، فواحد من هؤلاء الأربعة لايكون كفوا للصير في والحوهري وعليه الفتوي، وفي شرح الطحاوي: وهؤلاء كلهم بعضهم أكفاء لبعض ، م: وقال القاضي الإمام أبو على النسفي : وهاهنا حسيس أحس من كلهم وهو الذي يخدم الظلمة ، وإن كان صاحب مروءة ومال ، فصفة الظلم فيه حساسة ؛ لأنه يأكل من دماء الناس وأموالهم _

٥٧٥٦: - بعد هذا المروى عن أبي يوسف رحمه الله أن الحرف متى تقاربت لا تعتبر التفاوت وتثبت الكفاءة ، فالحائك يكون كفوا للحجام ، والدباغ يكون كفوا للكناس، والصفار يكون كفوا للحداد، والعطار يكون كفوا للبزاز، قال شيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: وعليه الفتوى _

٥٧٥٧ :- وفي الخانية: والحمال لا يعد في الكفاءة ، وفي الحجة: قال صاحب الكتاب: والنصيحة أن يراعي الأولياء المجانسة في الحسن و الحمال ؛ لأنه أدوم للعقد و أطيب للقلب _

٥٧٥٨ :- م: والسابع: الكفاءة في العقل وإنها معتبرة عند بعض المتأخرين من المشايخ حتى أن الزوج إذا كان مجنونا لايكون كفوا للمرأة العاقلة ، وعند بعضهم غير معتبرة _

٩ ٥٧٥ :- ثم المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفو صح النكاح في ظاهر

٧٥٧٥ :- أخرج البخاري عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: تنكح المرأة لأربع، لـمالهـا، ولحسبها، وجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك، صحيح البخاري ، النكاح ، باب الأكفاء في الدين ٧٦٢/٢ ، برقم ٤٨٩٩ ، ف ٥٠٩٠ - صحيح مسلم ، الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين ٤٧٤/١ ، برقم ١٤٦٦ _

٥٧٥٨ :- أخرج الدار قطني عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اجتنبوا في النكاح أربعة: الجنون ، الجذام ، والبرص ، سنن الدار قطني ، النكاح

۱۸٦/۳ ، برقم ۳٦۲۸ _

9 ٥٧٥ :- أخرج الدارقطني عن بحرية بنت هانئ بن قبيصة قالت: زوجت نفسى القعقاع بن شور، وبات عندى ليلة، وجاء أبى من الأعراب فاستعدى عليًا، وجاءت رسله، الرواية عن أبى حنيفة، وهو قول أبى يوسف آخرا وهو قول محمد آخراً أيضا، حتى أن قبل التفريق يثبت فيه حكم الطلاق والظهار والإيلاء والتوارث وغير ذلك، ولكن للأولياء حق الإعتراض، وفي الكافي: مالم تلد منه، وأما إذا ولدت منه فليس للأولياء حق الفسخ، وفي الحاوى: سئل محمد بن سلمة عن المرأحة تزوجت بغير كفولها؟ قال لها أن تمنع نفسها منه و لاتمكن من غشيانها حتى يرضى الولى بهذا النكاح _

• ٥٧٦٠ :- وسئل أبو بكر عنه فقال : النكاح قد انعقد ، ولا يحل للمرأة أن تمنع نفسها منه ، ولوليها أن يخاصمه ، وبه نأخذ ، م : وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن النكاح لا ينعقد ، وبه أخذ أكثر مشايخنا رحمهم الله ، وفي الوقاية : وعليه فتوى قاضى خان ، م : ولا يكون التفريق بذلك إلا عند القاضى ، يريد به أنه ينبغى للولى أن يرفع الأمر إلى القاضى ليفسخ العقد بينهما ، أما بدون فسخ القاضى لا ينفسخ النكاح بينهما .

0771 :- وفى شرح الطحاوى: وروى الطحاوى عن أبى يوسف فى رواية أخرى عنه أن الزوج إذا كان غير كفو فإن القاضى يفسخ العقد بينهما ، وجعل أصله غير جائز ، وإن كان كفوا يأمر الولى بالإجارة فإن أجاز جاز بإجازته ، وإن أبى نفذ القاضى عليه العقد ويجيز العقد بنفسه ، وفى قول محمد فى ظاهر الرواية: العقد موقوف على إجازة الولى ، فإن أجازه جاز ، وإن رده رفع إلى القاضى حتى يجيز العقد إن كان كفوا لها ، وفى رواية الطحاوى عنه: إن أجاز جاز ، وإن رده بطل ، فإن كان الزوج كفوا لها يستأنف القاضى العقد عليها به ـ

٥٧٦٢ :- وإذا فسخ القاضي العقد بينهما تكون هذه فرقة بغير طلاق حتى لو

فانطلقوا به إليه فقال: أدخلت بها ؟ قال: نعم ، فأجاز النكاح ، سنن الدارقطني ، النكاح ٢٢٣/٣ ، برقم ٣٨٣٧ . وأخرج أبي شيبة عن الشعبي قال : إن كان كفواً جاز ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، باب من أجازه بغير ولي ولم يفرق ٢١/٩ ، برقم ١٦٢٠.

لـم يـكـن الـزوج دخـل بهـا فلا شيء لها من المهر ، وإن كان قد دخل بها فلها ما سمى من المهر وعليها العدة ، وفي الخانية: وإن كان بعد الخلوة الصحيحة كان عليه كل المهر وعليه نفقة العدة.

٥٧٦٣ :- م: والذي يلي المرافعة إلى القاضي المحارم عند بعض المشايخ ، وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذلك على السواء حتى تثبت ولاية المرافعة لابن العم ومن أشبهه وهو الصحيح _

٥٧٦٤ :- وإذا زوَّجها أحد الأولياء من غير كفو برضاها لا يكون للآخر حق الاعتراض إذا كانوا مثل المزوج أو دونه في الدرجة ، أما إذا كان أقرب من المزوج فله حق الاعترض، وفي الخلاصة، الخانية: عندنا، خلافا لزفر والشافعي رحمهما الله تعالىٰ _

٥٧٦٥ :- وإذا تزوجت المرأة غير كفو فدخل بها ، وفرق القاضي بينهما بخصومة الولى ، وألزم الزوج مهرها وألزمها العدة ، ثم تزوجها في عدتها بغير ولي ، ففرق القاضي بينهما قبل الدخول ،كان لها المهر الثاني كاملا على الزوج، وعليها عدة مستقلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد رحمه الله: لايلزمه الـمهر الثاني وعليها بقية العدة الأولى ، وقال زفر: لامهر لها ولاعدة عليها ، وعلى هـذا الخلاف إذا كانت المنكوحة أمة ، وطلقها بعد الدخول تطليقة و احدة بائنة ، ثم تزوجها في العدة فأعتقت واختارت نفسها قبل الدخول _

٥٧٦٦ :- وسكوت الولى عن المطالبة بالتفريق لايكون رضا منه بالنكاح من غير الكفو وإن طال ذلك حتى تلد منه ، وفي نكاح الأصل: ولو طلقها طلاقا رجعيا ، فراجعها بغير رضا الولى لايكون للولى حق التفريق ، وفي نظم الزندويستي: يريد به إذا كان أصل النكاح برضا الولي ، فإذا زوج الأب ابنته الصغيرة من رجل هـو ليـس بـكفو لها جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ، ولوزو جها غير

الأب والجد من رجل ليس بكفو لها بأن زوجها ممن لا يقدر على مهرها و نفقتها ، أو ما أشبه ذلك ، فيلا رواية في هذا الفصل عن أصحابنا المتقدمين ، ولا عن أصحابنا المتأخرين ، إنما الرواية عن المتأخرين فيما إذا زوجها غير الأب والجد ، وقبصر في مهرها أنه لا يجوز النكاح، قال الفضلي رحمه الله: على قياس مسألة التقصير في المهرينبغي أن لايجوز هذا النكاح بلا خلاف، قيل له: إن كان عقد النكاح على أن فلانا ضامن لها المهر والنفقة ؟ قال: لايجوز أيضا ، وإنما يجوز في هذا إذا كان الزوج صغيرا وأبوه غنيا ، ويكون غينا بغني الأب استحسانا _

٥٧٦٧ :- وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله: غير الأب والحد إذا زوج الصغيرة من رجل كان جده معتق قوم أو كان جده أسلم ، وكان للصبية آباء أحرار مسلمون، ثم أدركت فأجازت لم يجز، وفي الخانية: وكذا لو انعدمت الكفاءة بسبب آخر لاينعقد نكاح غير الأب والحد_

٥٧٦٨ :- م: وإذا زوج الرجل ابنته الصغيرة من رجل على ظن أنه مصلح لايشرب الخمر أخبره الناس بذلك، ثم وجده شريبا مدمنا إن لم يعرف أب المرأة بشرب الخمر ، وكان غلبة أهل بيتها الصلاح فالنكاح باطل ، وفي الذخيرة: أي يبطل ، م: وهذه المسألة يجب أن تكون بالإتفاق ، وإنما الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فيما إذا زوجها من رجل عرفه غير كفو فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز _

٥٧٦٩ :- وفي فتاوي الشيخ أبي الليث أيضا: امرأة زوجت نفسها من غير الكفو بغير رضا الولى فلها أن تمنع نفسها من الزوج ولاتمكنه من وطئها ، وفي الولوالجية: حتى يرضى الولى ، وفي الحاوى: سئل أبوبكر عنه فقال: النكاح قد انعقد ، لا يحل للمرأة أن تمنع نفسهامنه ، ولوليها أن يخاصمه وبه نأخذ ، م: وهـذا الـجـواب خـلاف ظـاهـر الـرواية ، وكثير من مشايخنا من قالوا بجواز هذا النكاح، وأفتوا بظاهر الرواية، وقالوا: ليس لها أن تمنع نفسها من زوجها _

• ٧٧٠ :- وإذا أكرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كفو بأكثر من مهر المثل، ثم زال الإكراه فلا حيار لها، وأما إذا أكرهت المرأة على أن تزوج نفسها للكفو بأقل من مهر المثل، ثم زال الإكراه فلها الخيار_

٧٧١ :- وإذا زوجت المرأة نفسها من غير كفو بغير رضا الولي ، فقبض الوليي المهر وجهزها فهذا منه رضا وتسليم، ولو قبضه ولم يجهزها، فقد احتلف المشايخ رحمهم الله فيه ، والصحيح أنه يكون رضا و تسليما ، فأما إذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا و تسليما للعقد استحسانا ، وفي الذخيرة: وهذاإذا كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخاصمة الولى إياه في المهر والنفقة ، فأما إذا لم يكن عدم الكفاء ة ثابتا قبل ذلك عند القاضي لا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا _

٥٧٧٢ :- م: ابن سماعة عن محمد رحمه الله امرأة تحت رجل هو ليس بكفو لها خاصم أخوها في ذلك وأبوها غائب عنها غيبة منقطعة ، أو خاصمه ولي آخر وغيره أولبي منه وهو غائب غيبة منقطعة ، فادعى الزوج أن الولبي زوجه يؤمر بإقامة البينة ، ولا فرق بينهما ، أي بين هذه المسألة والتي في الذخيرة : فإن أقام بيـنة و أخـذ به على ذلك قبلت بينته و أحذ به على الولى ، يعني على الولى الذي هو أولى لأن هذا خصم في النكاح_

٥٧٧٣ :- وفي المنتقى: بشرعن أبي يوسف: رجل زوج أمة له وهي صغيرة من رجل، ثم ادعى أنها ابنته يثبت النسب، والنكاح على حاله إن كان الـزوج كـفـوا ، وإن لـم يـكن كفوا فهذا في القياس لازم لانه هوالذي زوج وهو وليي، ولو باعها من رجل ثم ادعى المشترى أنها فكذلك إذا كان الزوج كفوا، وإن كان الزوج غير كفو فالقياس كذلك _

٥٧٧٤ :- وفي المنتقى: رجل تزوج امرأة مجهولة النسب، ثم ادعاها رجـل مـن قـريـش، وأثبـت القاضي نسبها منه، و جعلها ابنة له و زوجها حجام، فـلـلاب أن يـفـرق بيـنها وبين زوجها ، ولولم يكن ذلك لكن أقرت بالرق لرجل لم يكن لمولاها أن يبطل النكاح بينهما _

٥٧٧٥ :- إذاسمي رجل لامرأة بغير اسمه وانتسب لها إلى غير نسبه ، فلما

زوجت نفسها عنه علمت بذلك فهذه المسألة على وجهين ، الأول: أن يكون النسب المكتوم أفضل مما أظهر لها بأن أخبر أنه عربي فإذا هو قرشي ، ففي هذا الوجمه لاخيار لها ولا لأوليائها ، وعن أبي يوسف أن لها الخيار ، الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا تزوج امرأة على أنه مولى فإذا هو قرشي فلها الخيار، الوجه الثاني: أن يكون النسب المكتوم أدون مما أظهر، وإنه على قسمين القسم الأول إن كان مع هذا النسب المكتوم كفوا لها بأن تزوج عربية على أنه قرشي فإذا هو عربي ، وفي هذا القسم لا خيار للأولياء ولها الخيار عند علمائنا الثلاثة ، وفي الخانية: خلاف الزفر رحمه الله ، م: وذكر الكرخي في جامعه أنه لا خيار لها ، القسم الثاني : إذا لم يكن مع هذا النسب المكتوم كفوا لها بأن تزوج قرشية على أنه من قريش فإذا تبين أنه عربي أو من الموالي ، ففي هذا القسم لها الخيار، ولو رضيت به كان للأولياء حق المخاصمة، م: وإن كانت المرأة هي التي غرت الزوج وانتسبت له إلى غير نسبها فلما تزوجها علم بذلك فلا خيـار لـه ، هكذا ذكر في الأصل من غير ذكر خلاف ، وهذا إشارة إلى أن الكفاءة غير مطلوبة من جانب النساء، وذكر هشام في نوادره عن أبي يوسف: إذا تزوج امرأة على أنها قرشية فإذا هي نبطية فله الخيار ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ: لاخيار له _

٥٧٧٦ :- وفي آخر باب الوكالة في كتاب النكاح من الجامع الصغير: لو أن اميرا أمر رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه أمة لغيره ، قال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز ، وقالا: لا يجوز ، [الخلاصة: قيد بقوله "أمة لغيره " فإنه لو زوج أمة نفسه لا يجوز إجماعا] قال مشايخنا: هذه المسألة دليل على أن الكفاءة من جانب النساء للرجال معتبرة عندهما خلافا لأبي حنيفة ، وفي وكالة الأصل: أن الكفاءة في النساء للرجال استحسان وليس بقياس _

٥٧٧٧ :- وفي المنتقى: الحسن بن زياد: إذا تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان فإذا هو أخوه أو عمه فلها الخيار ، وفي الخانية: وإن كان كفوا لها _

٥٧٧٨: - م: وفي آخر باب نكاح العبيد من نكاح الأصل: عبد

تزوج امرأة بإذن مولاه ، ولم يخبر وقت العقد أنه حر أو عبد ، ولم تعلم المرأة أيضا ولا أولياؤها أنه حر أو عبد ، ثم ظهر أنه عبد فإن كانت المرأة هي التي بـاشـرت عـقد النكاح فلا حيار لها ، ولكن للأولياء الخيار ، وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح عليها برضاها ، وباقى المسألة بحالها فلا حيار ، لا للمرأة ولا للأولياء، ومثله: لو أخبر الزوج أنه حر، وباقي المسألة بحالها كان لهم الحيار، فهذه المسألة دليل على أن المرأة إذا زوجت نفسها من رجل فلم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كفو أو غير كفو ثم علمت أنه غير كفو لا حيار لها ، ولكن للأولياء الحيار ،وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا أنه كفو أو غير كفو فلا حيار لواحد منهم ، أما إذا شرطوا الكفاءة وأخبرهم بالكفاءة ثم ظهر أنه غير كفو كان لهم الخيار _ ٥٧٧٩ :- وسئل شمس الإسلام رحمه الله عن مجهول النسب هل هو كفو لامرأة معروفة النسب؟ قال: لا، وفي فتاوى آهو: سئل قاضي خان عن بنت الدهقان ، هل تكون كفوا للحائك ؟ قال: لا ، وإن كان أبو هامعسرا ، وقال القاضي بديع الدين: تكون كفوا لأن أكثر أهل بلادنا الحاكة وهؤ لاء معتبرة _

الفصل السادس عشر في الوكالة بالنكاح

٥٧٨٠: تحنيس خواهر زاده: ويصح التوكيل بالنكاح وإن لم يحضره الشهود، وإنما يكون الشهود شرطا في حال مخاطبة الوكيل المرأة _

٧٨١ :- م: إذا و كـل رجـلا بأن يزوجه امرأة بعينها فزوجها إياه بأكثر من

مهر مشلها إن كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها يجوز بلا خلاف ، وإن كانت الزيادة بحيث لايتغابن في مثلها ، فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند هما لا يجوز ، وفي الظهيرية : وقيل : لا يجوز عندهم جميعا قياسا على الوكيل بالشراء ـ هما لا يجوز ، وفي الظهيرية : وإذا وكل رجلا أن يزوج له امرأة بعينها ببدل سماه ، فتزوجها الوكيل لنفسه بذلك البدل جاز النكاح للوكيل ، بخلاف الوكيل بشراء شيء بعينه إذا اشترى ذلك الشيء لنفسه بذلك البدل حال غيبة الموكل حيث يصبر مشتريا للموكل ، وإذا وكله بأن يزوجه امرأة ، ولم يسمها فزوجه امرأة هي ليست بكُفو له ، القياس أن يجوز على الموكل ، وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله عملا بإطلاق التوكيل ، و في الاستحسان لا يجوز للموكل ، و به أخذا _

وعلى هذا الخلاف إذا زوجه امرأة عمياء أو مقطوعة اليدين أو رسقاء أو مقطوعة اليدين أو رسقاء أو مفلوجة أو مجنونة أو معتوهة ذكر الاختلاف في هذه الفصول في رواية أبي سليمان ، وفي الظهيرية: ولوزوجه شفهاء أو فوهاء لها لعاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على الاختلاف الذي ذكرنا ، م: وفي المنتقى: إبراهيم عن محمد رحمه الله: إذا قال لغيره "زوجني" فزوجه عمياء أو مقطوعة اليدين أو الرجلين لا يجوز ، ولو زوجه عوراء أو مقطوعة إحدى اليدين جاز ـ

٥٧٨٤ :- وفيه أيضا: أمر رجل رجلا أن يزوجه، فزوجه ابنته الصغيرة أو
 بنت أخيه الصغيرة وهو وليهما لا يجوز، وكذلك كل من يلى أمرها بغير أمرها،
 قال: وذلك بمنزلة رجل أمر امرأة أن تزوجه امرأة فزوجته نفسها، ولو زوجته

ابنتها الكبيرة برضاها ذكر في الأصل أن على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز إلا أن يرضى بها الزوج، وعلى قوله ما يجوز، ولو زوجته أختها الكبيرة برضاها جاز بلا خلاف، وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله في الإملاء: رجل أمر رجلا أن يزوج له امرأة فزوجه ابنته الصغيرة أو الكبيرة بأمرها لم يجز استحسانا، وفي الظهيرية: وعندهما إذا كانت كبيرة يجوز _

٥٧٨٥ :- م: و كّله أن يزوجه امرأة من قبيلة ، فزوجها من قبيلة أخرى لم يجز ، وهذا ظاهر ، و كّله أن يزوجه امرأة سوداء فزوجه امرأة بيضاء أو على العكس لا يحوز ، ولو و كله أن يزوجه امرأة عمياء فزوجه بصيرة يحوز ، و كله أن يزوجه أمة فزوجه حرة لا يجوز ، وإن زوجه مكاتبة أو مدبرة أو أم ولد جاز _

٥٧٨٦ :- وكله أن يزوجه امرأة فزوجه صبية يجامع مثلها أو لا تجامع مثلها أو لا تجامع مثلها أو لا تجامع مثلها جاز، وقيل هنذا على قول أبى حنيفة ، وأما على قولهما لايجوز إذا زوجه صبية لا تجامع مثلها ، كما لو زوجه رتقاء أو قرناء ، وقيل : هذا على قول الكل بخلاف ما إذا زوجه رتقاء أو قرناء _

٥٧٨٧ :- ولو وكله أن يزوجه امرأة ، فزوجه الوكيل امرأة جعلها الزوج طالقا قبل أن يزوجها فالنكاح جائز والطلاق واقع ، قيل : هذا على قول أبي حنيفة ، أما على قولهما لايجوز ، الخانية في كتاب الوكالة : إذا لم يكن الموكل شكا إليه من سوء خلقها أوغير ذلك ، ولو زوجه الوكيل امرأة فارقها الموكل بعد التوكيل لا يجوز ، وكذا لو زوجه امرأة حلف الموكل بطلاقها ثلاثا أن يزوجها جاز النكاح ويقع الثلاث ، ولو وكّل رجلا ليزوجه امرأة فزوجه امرأة كان الموكل آلى منها أو كانت في عدة الموكل صح نكاح الوكيل _

م٧٨٨ :- م: ولووكله أن يزوجه امرأة على ألف درهم ، فإن أبت فما بين الألف إلى الألفين فأبت المرأة أن تزوج نفسها بألف فزوجها بألفين ذكر في الأصل أن ذلك حائز لازم للزوج ، ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال : ما ذكر في الكتاب قولهما ، ومنهم من قال : لابل هذا قول الكل ، إذا وكله أن يزوجه

امرأة بألف درهم فأبت أن تزوجه حتى زادها الوكيل ثوبا من ثياب نفسه فالنكاح موقوف على إجازة الزوج، وفى الظهيرية: ولو وكله بأن يزوجه امرأة بألف "شاهية " فزاد يتوقف العقد، وإن نقد الزيادة من مال نفسه، فإن دحل بها قبل العلم بالزيادة فهو على حياره، فإن فارقها وقد دحل بها فلها الأقل من مهر المثل ومن المسمى، م: وكّله أن يزوجه امرأة بعينها فزوجها إياه على عبد للموكل فإن العبد يصير مهرا مالم يرض الزوج به، ثم القياس أن لا يجوز هذا النكاح، وفي الاستحسان يجوز، وفي السراحية: إذا أذن لعبد في النكاح فوكل العبد بالتزويج لا يجوز _

٥٧٨٩: - م: ذكر في المنتقى: إبراهيم عن محمد رحمه الله في الـوكيـل بـالنكاح من جانب الزوج إذا ضمن المهر للمرأة ، وكان الضمان بغير أمر الزوج وأدى رجع بما أدى على الزوج، وفي الحامع الكبير: لو أن رجلا وكل رجلا بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأة على عبد الوكيل أو عرضله صح التزويج ونفذ على الوكيل تسليمه ، وإذا سلم لايرجع على الزوج بشيء ، ولو كان مكان النكاح خلع يرجع على المرأة بقيمة ما أدى ، ثم في باب النكاح إذا لم يرجع على الزوج بشيء لايظهر أن النكاح انعقد ببدل على غير الزوج بل البدل على الـزوج لـكـن الـوكيل يتبرع عنه بالأداء ، فإذا لم تقبض المرأة العبد الذي هومهر حتى هلك لاضمان على الوكيل وترجع المرأة بقيمته على الزوج، ولو زوجه الوكيل امرأة بألف درهم من ماله بأن قال " زو حتك هذه المرأة بألف من مالي " أو قال" زوجتك هذه المرأة على ألفي هذه " جاز النكاح ، والمال على الزوج ، ولايطالب الوكيل بالألف المشار إليه ، وإذا وكله أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة معتدة أو امرأة لها زوج، وفي الخانية: وهـو يعلم أو لا يعلم، ودخل بها الزوج ولم يعلم فرق القاضي بينهما ، وعليه الأقل من مهر المثل ومن المسمى كما في سائر الأنكحة الفاسدة ، ولا ضمان على الوكيل في ذلك ولووكله أن يزوجه امرأـة فـزوجـه امرأتين في عقد لم تلزم الزوج واحدة منهما ، وفي الإسبيحابي: وفي قول أبي يوسف الأول لزمته واحدة منهما ، م: ولو وكُّله أن يزوجه امرأة

بعينها فزوجه تلك ومعها أخرى لزمه تلك _

• ٧٩٠ :- وروى بشر بن الوليد عن أبى يوسف رحمه الله تعالى : إذا وكله أن يزوجه امرأة بعينها بألف درهم فزوجها إياه ومعها أخرى بألفى درهم فإن كان المذى رضيها إذا قسم ذلك الألف أو أقل جاز على الآمر ، ولو زوجها إياه وحدها بغير مهر مسمى فإن كان مهر مثلها ألفا أو أقل جاز في قول أبى يوسف رحمه الله ، وإن كان أكثر لم يجز ، قال : وقياس أبى حنيفة في هذا أن لا يصح النكاح _

٧٩١ :- ولوو كله أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة جاز، وكذلك إذا وكله أن يزوجه هاتين المرأتين في عقد ، فزوجه إحداهما وتفريق العقد ليس بخلاف، وفي الخانية: في كتاب الوكالة: رجل وكّل رجلا أن يزوجه امرأتين في عقدة ، فزوجه ثلاثًا في عقدة ذكر في بعض الروايات أن ذلك يتوقف على الإجازة ، و كـذا لو أمره أن يزوجه ثلاث فزوجه أربعا في عقدة ، و كذا لوأمره أن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقدة ، وفي بعض الروايات: لايجوز ذلك، وهمو البظاهر، وعن أبي يوسف قال أو لا: جاز و يختار الآخر واحدة، وفعي الفتاوي العتابية: ولوقال "زوجني هاتين الأختين " تجوز إحداهما إلا أن يقول " في عقدة واحدة " ولو قال: هاتين في عقدة ، وهما أختان جاز التفريق إلا أن ينهاه عن التفريق، وفي الظهيرية: ولو وكل رجلا بأن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه إياهما في عقدتين جاز، وفي جامع الجوامع: قال " زوجني هذه أو هذه " فـزوجهـمـا منه في عقدة و لا قرابة بينهما و أيتهمااختار لزمته ، و إن مات الزوج فالميراث بينهما ، وعليهما عدة الوفاة ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ لا يجوز أن يختار إحداهما ، فضولي زوجهما جميعا في عقدة إن شاء أجازهما أو ردهما أو إحدهما ، وفي الخانية : وإن زوجهما جميعا في عقدة لم تجز واحدة منهما ، م: ولوقال " لاتـزو جـنـي إلا اثـنتيـن فـي عقدة واحدة " فزو جه امرأة لم تلزمه ، و كذلك في المتعينتين إذا ألحق بآخر كلامه " و لا تزو جني واحدة منهما دون الأخرى " فزوجه إحدهما لايجوز _

٧٩٢ :- وإذا أمر رجلا أن يزوجه امرأة بعينها بمهر مسمى ، وذلك ألف درهم مثلا ، فزوجه إياها وزاد عليها في المهر فالزوج بالخيار : إن شاء أجاز النكاح بالمهر الذي سماه الوكيل، وإن شاء رد، فإن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فهو بالخيار أيضا ، ولا يكون دخولها رضا بما خالف به الوكيل إن شاء أقام معها وأجـاز نكـاحهـا على ماسمي لها الوكيل، وإن شاء فارقها، ومتى فارقها كان لها الأقبل مما سمى لها الموكل ومن مهر المثل، وإن كان المأمور ضمن لها المهر المسمى وأخبره بأنه أمره بذلك ثم أنكر الزوج الآمر بالزيادة على ألف فنقول: إنكار الأمر بالزيادة إنكار الآمر بالنكاح، ولو أنكر الآمر بالنكاح أصلا كان النكاح باطلا ولا مهر لها على الزوج، ولهاأن تطالب المأمور بالمهر، بعد هذا نقول: في رواية كتاب النكاح وبعض روايات كتاب الوكالة أن المرأة تطالب المأمور بنصف المهر، وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر، واختلف الـمشـايـخ رحمهم اللَّه فيه ، والصحيح أنه إنما اختلف الحواب لاختلاف الموضوع ، موضوع ما ذكر في كتاب النكاح أن القاضي فرق بينهما بمطالبتها ذلك حتى لاتبقى معلقة فسقط نصف المهرعن الأصيل بزعمها لكون الفرقة جائية من قبل الزوج قبل المدخول فيسقط عنه الضمان ، وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة أنها لم تطلب التفريق لكن قالت "اصبر حتى يقرّ زوجي بالنكاح، أو: أحد بينة على الآمر بالنكاح، فيبقى عليه جميع المهر بزعمها الأصيل فكذا على الكفيل_

٣٩٧٥: - إذا وكّلت المرأة رجلا بأن يزوجها الوكيل من نفسه لم يجز، وفي الذخيرة: وكذلك لوقالت "زوجني ممن شئت " فزوجها من نفسه لايجوز، وفي الحجة: بمنزلة مالو وكّل رجل امرأة لتزوجه امرأة فزوجت نفسها منه لايجوز، فكذا هذا _

۵۷۹ :- وإذا و كلت امرأة رجلا ليزوجها ممن شاء، وأطلقت له ذلك فزوجها من نفسه يجوز فصار كالوكيل والولى من الجانبين، م: ولوو كلته أن يزوجها من نفسه فزوجها من نفسه يجوز، وفي الكافى: وقال زفر والشافعي

رحمهما الله: لا يحوز، م: ولو زوجها أباه أوابنه لم يحزعند أبى حنيفة رحمه الله وجاز عندهما، إلا أن يكون الأبن صغيرا فلايحوز بلا خلاف، ولو زوجها أعمى أومقعدا أو زمنا أوعنينا أو خصيا جاز، قيل: هو قول أبى حنيفة رحمه الله، وفي الخانية: ولو زوجها صبيا او معتوها جاز، وفيها أيضا في كتاب الوكالة: ولا يحوز للوكيل أن يزوجها صبيا أو مجنونا، والوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره، فإن فعل فزوج الثاني بحضرة الأول جاز _

٥٩٥٥: - م: ولووكلت رجلا أن يزوجها فزوجها من كفو بمهر المثل فالكلام فيه كالكلام فيما إذا زوجت نفسها ،وإنه على الخلاف ، وإن زوجها من غير كفو لم يجز عليها ، ومن مشايخنا من قال: هذا الجواب قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله ، وقياس رواية الحسن عن أبى حنيفة أن المرأة لاتملك أن تزوج نفسها من غير كفو ، أما على ظاهر رواية أبى حنيفة رحمه الله أن المرأة تملك أن تزوج نفسها من غير كفو ينبغى أن يجوز ، ومنهم من قال: هذا قول الكل ، وفي الخانية في كتاب الوكالة: ولو وكلت المرأة رجلا أن يزوجها فزوجها من غير كفو الصحيح أنه لا يجوز في قولهم _

١٩٦٥: ولو وكلته بالتزويج ثم إن المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل عن الوكالة ولم يعلم ، ولو أخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها جاز النكاح ، وفي الحجة : وإذا

٤ ٩ ٧ ٥ : - أخرج البخارى تعليقا : وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ :
 أتجعلين أمرك إلى ؟ قالت : نعم ، فقال : قد تزوجتك ، صحيح البخارى ، النكاح ، باب إذا
 كان الولى هو الخاطب ٢ / ٧٧٠ _

وأخرج ابن سعد عن سعيد بن خالد ، وقارظ بن شيبة: أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف: أنه قد خطبني غير واحد فزو جنى أيهم رأيت ، قال: وتجعلين ذلك إلى ؟ فقالت: نعم ، فقال: قد تزوجتك ، قال ابن أبي ذئب: فجاز نكاحه ، الطبقات الكبرى ٣٤٤/٨ ، برقم ٤٦٤٨ _

طلقها الزوج الذي تزوجته بنفسها وانقضت عدتها جاز للوكيل أن يزوجها من رجل وكلته أوَّلًا ؟ لأن التوكيل مطلق ، وفي الخانية في كتاب الوكالة : ولو تزوجها الوكيل بنفسه بعد التوكيل جاز ، فإن طلقها كان له أن يزوجها من الموكل _

۱۹۷۵: - وفي فتاوى آهو: امرأة وكلت رجلا بأن يزوجها من إنسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشائخ بخارى: ينعزل الوكيل وهو اختيار الإمام برهان الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وبه يفتى قاضى برهان الدين ، وفتوى بعض مشايخ بخارى أنه لاينعزل _

۵۷۹۸ :- وفي الخانية : امرأة لها زوج قالت لرجل " إني أختلع من زوجي فإذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا " جاز على ماقالت _

9 9 9 9 :- وفي جامع الحوامع: كبيرة وكلت فزوجها الوكيل ثم الأب ولم يعلم: لها أن تختار أيهما شاءت ، وإن اختارتهما معابطل ، وإن سكتت فلها الخيار ، م: ولو كان وكيلا من جانب الرجل تزوج امرأة بعينها ثم إن الزوج تزوج أمها أو أبنتها خرج الوكيل من الوكالة _

٥٨٠٠ :- وفي جامع الحوامع: وكله ليزوجه مراهقة أو معتوهة بالغة فأخبره أن
 أباها زوجها منه وهو عنده ثقة فقدر عليها وسعه الوطؤ مالم يظهر له إنكار الولى _

۰ ۸۰۱ :- م: وإذاو كلت المرأة رجلا أن يزوجها وقالت له "ماصنعت من شيء فهو حائز "حتى حاز للوكيل أن يوكل غيره بتزويجها فحضر الوكيل الموت فأرضى بالوكالة إلى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد موت الأول يجوز _

 ٥٨٠٣ :- وفي الكافي: ولو زوجه امرأتين إحداهما أخت للأولى أو أربعا في عقدة سواها لاينتقض العقد الأول، ويتوقف العقد الثاني لأن الوكيل في هذا العقد فضولي، والعقد من الفضولي لا يكون ردا للعقد الصادر بالوكالة، ولو وكله بنكاح معينة فزوجها منه بلا رضاها ثم نقضه قبل إجازتها جاز، ولو زوجه أختها، وفي الذخيرة: برضاء الأخت، لم يكن ردا، ولو زوجها ثانيا، وفي الذخيرة: بغير المهر الأول بأن كان النكاح الأول بمائة دينار والثاني بألف درهم، بطل الأول _

ع ٠٨٠٤ :- وكله بأن يزوجه امرأة بألف فزوجه امرأة بخمسين دينارا بإذنها أو بلا إذنها ، ثم حدده بألف بإذنها أو بلا إذنها بطل الأول بالثاني ، ولو كان الأول بألف بلا إذنها والثاني بخمسين دينار بلا إذنها لاينتقض الأول ، فإن كان الثاني بإذنها بطل الأول ، وكذا لو وكل خمسة وكالة متفرقة فزوجه كل واحد ووقعت العقود معا ، ولو كانا فضوليين فزوجها أختين في عقدتين ووقع العقدان معا توقفا ، ولو زوجاه الأحتين في عقدة بطلا _

٥٨٠٥: - م: ولو زوج رحل فضولى رحلا امرأرة، وفي الكافى: برضاها، م: بغير امره ثم فسخ المزوج العقد قبل أن يحيزه الزوج كان فسخه باطلا، وفي الظهيرية: قولا وفعلا، م: وعن أبيي يوسف رحمه الله أن فسخه صحيح، وفي الظهيرية: وكذا لو أن الفضولي زوجه أخت الأولى لا ينتقض نكاح الأولى، ويتوقف نكاح الثانية، حتى إذا أجاز فلان نكاح الأولى أوالثانية صحح إجازته وينتقض الآخر، وفي الكافى: وكذا لو زوجه أربعا لم يكن نقضا، وتوقف الكل على الإجازة، ولو أن الزوج وكل هذا الفضولي الذي زوجه أن يزوجه امرأة فأجاز ما صنع جاز استحسانا، ولو نقضه لا يصح، ولو زوجه أختها يرد الأول، وكذا الزوج لو تزوج امرأة بغير إذنها فوكل آخر بأن يزوجه فرد ما صنع يرد الأول، وكذا الزوج الم أختها باشره الزوج صمنا ـ

٥٨٠٦ :- وفي الذخيرة: قال محمد في الأصل: رجل زوج رجلا امرأة
 بغير إذنها بألف درهم وخاطب عن الرجل رجل آخر بغير إذنه وكانا فضوليين ثم

إنها النكاح بخمسين دينارا بغير إذنهما حتى توقف النكاحان على إجازتهما شم إن المرأة إن أجازت أحد النكاحين فإن أجاز الزوج أحد النكاحين فإن أجاز الزوج النكاح الذي أجازته المرأة بأن أجازت النكاح بألف وأجاز ذلك أيضا حل النكاح بألف درهم ، فإن أجاز الزوج النكاح الآخر بأن أجاز النكاح بخمسين دينارا فإنه لا يجوز ، وإن أجمعا على إجازة الثاني لا يجوز ، وإن أجمعا على إجازة الأول كان جائزا ، هذا الذي ذكرنا إذا علم المجاز أو لا من المجاز آخرا ، أما إذا نسيا المحاز الأول ، أجمعا على ذلك بأن قالا المحاز الأول ، أجمعا بعد ذلك على أحد النكاحين وتصادقا على ذلك بأن قالا "تذكرنا أن هذا هو المجاز أو لا " فإنه جاز هذا النكاح ، فإن لم يتذكر المجاز أو لا وأجمعا على أحد النكاحين من غير تذكر المجاز أو لا لم يجز واحد منهما ابداً _

٥٨٠٧ :- ولوقالت المرأة ابتداء "أجزت النكاحين" كان للزوج أن يجيز
 أى النكاحين شاء: إما النكاح بألف ، وإما النكاح بخمسين ويجوز ذلك ، ويلزم
 الزوج المسمى فيه _

٥٨٠٨ :- ولو أجازأحدهما النكاح بالدراهم والآخر بالدنانير، وخرج الكلامان منهما معاً فإنه ينتقض النكاحان جميعا، وإن أجاز كل واحد منهما النكاحين جميعا، وخرج الكلامان منهما معا فالجواب فيه كالجواب فيما إذا أجاز كل واحد منهما النكاح على التعاقب _

9 . ٥ . ٩ . وإن أجاز أحدهما نكاحا لابعينه بأن قال الزوج مثلا "أجزت أحد النكاحين" أو قال "أجزت هذا أوهذا" فاجازة المرأة في هذه المسألة لا تخلو من أربعة أوجه: أما أن قالت "أجزت ما أجازه الزوج" وخرج الكلامان معا ففي هذا الوجه يجوز أحد النكاحين، وإن قالت "أجزت غير ما أجازه الزوج" وخرج الكلامان معا انتقض النكاحان، وإن قالت "أجزت النكاحين" فالجواب فيما إذا قالت "أجزت ما أجازه الزوج" يجوز أحد النكاحين، وإن قالت "أجزت أحد النكاحين " وألقالت " أجزت أحد النكاحين على أحد النكاحين المناهمان معا ذكر أنهما لم يحيزا نكاحا بعد، ولهما أن يجتمعا على أحد الكلامان معاذكر أنهما لم يحيزا نكاحا بعد، ولهما أن يجتمعا على أحد

النكاحين أيهما شاءا ، وإن شاءا فسخا كلا العقدين _

• ٥٨١٠ :- م: رجل وكل رجلا بأن يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجه امرأة نكاحا حائزا لم يجز ، والوكيل بالبيع الفاسد لو باع بيعا صحيحا يجوز ، والفرق : أن الوكيل بالبيع الفاسد وكيل بالبيع ؛ لأن البيع الفاسد بيع ؛ لأنه يفيد الملك أما الوكيل بالنكاح الفاسد ليس بنكاح ؛ لأنه ليس بمفيد للملك ولهذا لا يجوز طلاقها ولا ظهارها ، وإذا لم يصر وكيلا لم ينفذ تصرفه _

۱ ۵۸۱ :- أكره الرجل ابنه على أن يوكله بتزويج بنت لهذا الابن فقال الإبن للأب" من ازتو وازفرزندان توبزارم هرچه خواهى بكن " فذهب الأب فزوج ابنة الابن لا يحوز النكاح _

٢ ٥٨١٢ :- رجل و كل رجلا أن يزوجه امرأة بألف درهم فزوجه بالزيادة : إن كانت الزيادة مجهولة ينظر إلى مهر مثلها ، إن كان ألفا أو أقل جاز النكاح ويحب لها ذلك ، وإن كان أكثر لا يجوز مالم يجز الزوج ، وإن زاد شيئا معلوما لا يجوز مالم يجز الزوج -

٥٨١٣ :- في الأصل: إذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجها فزوجها على مهر صحيح أو فاسد أو وهبها لرجل بشهود أو تصدق بها على رجل وقبل ذلك الرجل جاز النكاح _

 ٥٨١٤ :- وإذا وكلته أن يزوجها من رجل ويكتب لها كتاب المهر فزوجها ولكن لم يكتب لها كتاب المهر جاز _

٥٨١٥: - وكلت رجلا بأن يزوجها فلان يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس
 لا يجوز ، وكذا لو وكلته أن يزوجها من اليوم بعد الظهر فزوجها قبل الظهر _

ا ذاو كلته أن يزوجهامن فلان بأربعمائة درهم فزوجهاالو كيل وأقامت معه سنة ، ثم زعم الزوج أن الوكيل زوجهامنه بدينار وصدقه الوكيل في ذلك فإن كان الزوج مقرا أن المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار ، إن شاء ت

أجازت النكاح بدينار وليس لهاغير ذلك ، وإن شاءت ردت ولها عليه مهر مثلها بالغا ما بلغ ، ولا نفقة لها في العدة ، وإن كان الزوج منكرا لذلك ووقع الإختلاف بينهما فكذلك الحواب أيضا ، وفي الخانية: وإن كان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكر كان القول قولها مع اليمين ، وهذا أمر يحتاط فيه ، ينبغى أن يشهد على أمرها ويخبرها بعد العقد إذا خالف أمرها ، وكذا الولى إذا كانت بالغة يفعل كما يفعل الوكيل _

٥٨١٧ :- ومن هذا الجنس: وكل الرحل رجلا أن يزوجه امرأة بمائة فزوجه بمائة وخمسين حتى صار مخالفاصار فضوليا في العقد ويتوقف العقد على إجازة الزوج فإن أجاز وجب مائة وخمسون ، وإن رده وقد كان دخل بها وهو لا يعلم فعليه الأقل من المسمى ومن مهر المثل كما في النكاح الفاسد _

٥٨١٨ :- وفي الكافي: رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة بعينها و وكل آخر أيضا ووكلت المرأة وكيلين كذلك فالتقى وكيلا الزوج ووكيلا المرأة فزوج أحد الوكيلين بألف وقبل وكيل من جانبها و زوج الآخر بمائة دينار وقبل الآخر من جهتها و وقع العقدان معا أو جهلا واختلف في السابق: صح بمهر المثل _

• ٥٨٢٠ :- وفي جمامع الحوامع: فضوليان زوجا صبيتين بصبى فأرضعتهما امرأة ثم بلغ فأجاز نكاح إحدهما وأجاز أبوهما لايجوز، ولو أرضعت إحداهما فماتت فأرضعت الأخرى فأجاز جاز، كذا أمتين فأعتق إحداهما ثم أجاز نكاح الأمة لم يجز للجمع بين الحرة والأمة _

٥٨٢١ :- الخانية: ولو أن فضوليا زوج رجلا أختين في عقدتين يختار إحدى الأختين _

۰۸۲۲ :- م: وفي فتاوى أهل سمرقند: رجل قال لغيره " زوج ابنتي هذه رجلا ذا علم وعقل ودين بمشورة فلان بن فلان " فزوجها من رجل بهذه الصفة من غير مشورة فلان بن فلان جاز _

٥٨٢٣ :- امرأة وكلت رجلا أن يتصرف في أمورها فزوجها من نفسه فقالت المرأة "أردت البيع والشراء" لا يجوز النكاح _

١٠ ٥ ٨ ٢ ٤ . - رجل و كل رجلا أن يخطب له ابنة فلان فجاء الوكيل إلى أب المرأة وقال "هب ابنتك منى " فقال الأب " وهبت " ثم ادعى الوكيل " أني أردت النكاح لموكلى" إن كان القول من الخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ، ومن الأب على وجه الإجابه لاعلى وجه العقد لا ينعقد النكاح يبنهما أصلا ، وإن كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل لا للموكل ، وكذا إذا قال الوكيل بعد ذلك " قبلت لفلان " ، فأما إذا قال الوكيل " هب ابنتك من فلان " فقال الأب " وهبت " لا ينعقد النكاح مالم يقل الوكيل " قبلت " ، وإذا قال " قبلت " فهو على وجهين : إما أن قال " قبلت لفلان " أو " قبلت " مطلقا ، وفى الوجهين جميعا ينعقد اللموكل _

٥٨٢٥: - وفى الذخيرة: وإن قال أب الابنة بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للموكل "زوجت ابنتى على صداق كذا "ولم يقل "من الخاطب" أو "من موكّلك" فقال الخاطب" قبلت "يصح النكاح للخاطب، وفى الولوالحية: إذا قال الأب "زوجت ابنتى على صداق كذا "ولم يقل "من ابن الخطاب" فقال الأب "قبلت "مطلقا يصح النكاح من الأب _

٥٨٢٦ :- وفي الخانية: رجل أرسل رحلا ليخطب له امرأة فذهب الرسول وزوجها إياه جاز ؛ لأنه أمره بالخطبة وتمام الخطبة بالعقد _

٥٨٢٧ :- ولو وكل رجلا ليزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج " زوجتنى هذه " وقال الوكيل " بل زوجتك هذه " الأخرى كان القول قول الزوج إذا صدقته المرأة في ذلك ، وهذه المسألة دليل على أن النكاح يثبت بالتصادق _

٥٨٢٨ :- ولو و كل رجيلا ليزوجه امرأة ثيم و كل آخر لمثل ذلك فزوجه أحدهما امرأة والآخر أختها إن كانا على التعاقب جاز الأول ، وإن وقعا معا بطلا _ ٥ ٨ ٢٩ :- إذا قبال الرجل لغيره " زوجني امرأة فإذا فعلت فأمرها بيدها " فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الأمر بيدها، ولو قال زوجني امرأة واشترط لها على أتبي إذا تزو جتها فأمرها بيدها " فزو جه امرأة لم يكن الأمر بيدها إلا أن يشترط الوكيل، ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه إذا تزوجها يكون الأمر بيدها ثم زوجها منه جاز النكاح ويكون الأمر بيدها حين زوجها منه _

• ٥٨٣٠ :- ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة فإذا لها زوج آخر فمات عنهاأو طلقهاو انقضت عدتها ثم زو جها الوكيل إياه جاز ، ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة ثم تزوجها الموكل ثم أبانها لم يكن للوكيل أن يزوجها إياه _

٥٨٣١ :- وإذا وكلت المرأة أو الرجل رجلين بالتزويج أو بالخلع أو بالعتـق عـلي مال ففعل أحدهما لم يجز ، ولو و كل رجلين بطلاق أو عتاق بغير مال ففعل أحدهما جاز_

٥٨٣٢ : - الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة، وكذلك ولى الكبيرة ، إلا الأب والجد فإنهما يملكان إذا كانت بكرا استحسانا .

٥٨٣٣ :- وفي فتاوي أهل سمرقند: مريض كلّ لسانه فقال له رجل " أكون وكيلا عنك في تزويج ابنتك " فقال " آرى " فذهب الوكيل زوج لا يحوز لان هـذا الـلفظ يحتمل " آري وكيل " ويحتمل " آري وكيل كنمت " وفيه ينبغي أن يجوز النكاح؛ لأن قوله "آرى" جواب فيتقيد بالسؤال: والسؤال عن الوكالة _

الفصل السابع عشر في المهر م: هذا الفصل يشتمل على أنواع: نوع منه في بيان ما يصلح مهرا وفي بيان مقداره وكميته

٥٨٣٤ :- قال الكرخى في كتابه: المهر لا يكون إلا ماهو مال أوما يوجب تسليم مال ، وفي الخانية: كالأعمال المشروطة فيها الأجرة ، م: فإن سمى في العقد مالا كان المملوك بالعقد مضمونا بالمسمى ، وإن لم يسم كان مضمونا بمهر المثل ، حتى لومات عنها قبل الدخول بها وجب مهر المثل عندنا، وفي التجريد: وقال الشافعي رحمه الله: لا يجب شيىء ، وفي السغناقي: وعند مالك هذا النكاح لا يجوز _

٥٨٣٥: - م: وإذا سمى فى العقد ماهو معدوم فى الحال بأن تزوجها على ما يشمر نخيله العام أوعلى ماتخرج أرضه العام أو على ما يكتسب غلامه لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل، وكذا إذا سمى ما ليس بمال للحال من كل وجه بأن تزوجها على ما فى بطون غنمه أو على فى بطن جاريته لا تصح به التسمية وكان لها مهر المثل، وكذا لو تزوجها على طلاق امرأة أخرى أوعلى عفو عن القصاص فلها مهر المثل.

٥٨٣٤ : - وأحـل لكـم مـاوراء ذلكـم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ، فما
 استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ، سورة النساء رقم الأية ٢٤ _

٥٨٣٥: أخرج عبد الرزاق عن الثورى في رجل تزوج امرأة على طلاق أخرى ، قال :
 من الناس من يقول : إنه إذا تزوجها على طلاق صاحبها فهو صداق لها ، ولا نقول ذلك ، لها
 صداق مثلها ، ولا يقع على الأخرى طلاق حتى يطلق ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب
 الرجل يتزوج المرأة على طلاق أخرى ٢٣٧٦٦ ، برقم ١٠٥٨٩ _

وأخرج أيضا: عن الثورى في رجل تزوج امرأة بصك على رجل، قال: لها مهر مثلها، والنكاح جائز، مصنف عبد الرزاق، النكاح، باب الرجل يتزوج المرأة على طلاق أخرى ٢٣٣/٦، برقم ٢٠٥٩١ _

٥٨٣٦ :- وإذا تزوجها على أن لا مهر لها صح النكاح ووجب لها مهر المثل، وفي المضمرات: إن دخل بها أو مات عنها زوجها، وفي الهداية: وفيه خلاف لمالك رحمه الله ، وفيها: وإذا مات الزوجان وقد سمى لها مهرا فلورثتها أن يـأخـذوا ذلك مـن ميراث الزوج، وإن لم يكن سمى لها مهرا فلا شييء لورثتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقالا : لورثتها المهر في الوجهين جميعا ، معناه : المسمى في الوجه الأول ومهر المثل في الثاني _

٥٨٣٧ :- وفي الذخيرة: ذكر شيخ الإسلام في كتاب الصلح أن النكاح إذا أضيف إلى دراهم عين لا يتعقل بعينها ، وإنما يتعلق بمثلها دينا في الذمة ، وإذا أضيف إلى دراهم دين في ذمة المرأة يتعلق بعينها ، و لا يتعلق بمثلها دينا في الذمة ، وهـذا إذا كـان الـمـضـاف إليـه الـنكـاح على المرأة ، أما إذا كان على غير المرأة فالنكاح لا يتعلق بعين ذلك الدين وإنما يتعلق بمثله ؛ بيان الأول : إذا كان لرجلين على امرأة ألف درهم فتزوجها أحد الرجلين على حصته لا يكون للساكت أن يتبع الزوج فيأخذ منه مائتين و حمسين ؛ لأن النكاح تعلق بعين الحصة لا بمثلها دينا في الـذمة ، و [سـقـط عـن ذمتهـا عيـن حصة الزوج فصار كما لو] سقط ذلك بالهبة والإبراء، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ روايتان : في رواية يرجع على شريكه بنصف حصته ،وفي رواية لايرجع وهو قول محمد رحمه الله تعالىٰ ، ولوتزوجها على خمسمائة كان للشريك أن يتبع الزوج فيأخذ منه مائتين وخمسين ؛ لأن النكاح هاهنا أضيف إلى خمسمائة مرسلة وللزوج عليها مثل ذلك فالتقيا قصاصا وصار الزوج مقتضيا نصيبه ؛ لأنه صاحب أول الدينين وصاحب أول الدينين يصير

٥٨٣٦ :- أخرج أبو داؤد عن عبد الله في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها صداقا فقال: لها الصداق كا ملا ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، سنن أبي داؤد ، النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ٢٨٨/١ ، برقم ٢١١٤ _

وأخرج الترمذي نحوه ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في الرجل يتزوج المراة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ٢١٧/١ ، برقم ١١٥٤ _

مقتضيا فيكون لشريكه حق المشاركة معه ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه ليس لصاحب الدين أي يتبع الزوج بشييء _

بيان الثاني: إذا تزوج امرأة على أرش له على عاقلتها وأمرها بقبض ذلك فالمرأة بالخيار: إن شاءة اتبعت الزوج، وإن شاءت اتبعت العاقلة، ولو تعلق النكاح بالدين المضاف إليه لم يكن لها اتباع الزوج، وإنما كان كذلك؛ لأن الدين لو كان على غير المرأة وتعلق العقد بعينها أدى إلى تمليك الدين من غير من عليه الدين وإنه لا يحوز ، وهذا المعنى لا يتأتى فيما إذا كان الدين على المرأة _

٥٨٣٨ :- م: والنساء اللاتي يعتبر مهرها بمهورهن: قوم أبيها أخواتها لأبيها وأمها أو لابيها وعماتها وبنات عمها ، و لا يعتبر مهرها بمهر أمها وقوم أمها ، إلا أن يكون أمها من قوم أبيها بأن كانت بنت عم أبيها فحينئذ يعتبر مهرها لا لأنها أمها بل لأنها بنت عم أبيها ، وفي الفتاوي الخلاصة: فإن لم تكن لها أخت ولا عمة فبنت الأحت لأب على ما ذكرنا من التفسير وبنت العم، م: وإنما يعتبر من عشيرتها من هن مثلها في الحسن والجمال والسن والبكارة ، وفي الوقاية: والمال، وفي الهداية: والعقل والدين البلد والعصر، م: ومن المشايخ من قال: لا يعتبر الجمال في المرأة إذا كانت من أهل بيت الحسب والشرف، وفي الظهيرية: وإنما يعتبر الجمال في أوساط الناس، م: وإذا لم يوجد من قوم أبيها امرأة بهذه الصفة ذكر شيخ الإسلام في أول باب المهر أنه يعتبر مهرها بمهر مثلها من الأجانب في بلدها و لا يعتبر بمهر مثلها من قوم أمها ، وفي الفتاوي الخلاصة: يعتبر بأجنبية مثلها في المال والجمال والبكارة والثيابة في تلك البلدة ، وفي الخانية: قال ابن أبي ليلي: مهر المثل يعتبر بقوم الأم من الخالات و نحوهن ، و ذكر شيخ الإسلام في مسألة اختلاف الزوجين أن على قول أببي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز تقدير مهرها بأقرانها من الأجانب، وكان المذكور في أول الباب قولهما _

٥٨٣٩ :- وإذا تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم سمى لها مهرا أو فرض لها

مهراً أو رافعته إلى القاضي و فرض لها مهرا جاز ، و يكون ذلك تقدير مهر المثل ، وفي الفتاوى: سئل الشيخ أبو القاسم عن امرأة زوجت نفسها بغير مهر وليس لها مثل في قبيلة أبيها في المال والحمال؟ قال: ينظر إلى قبيلة أخرى مثل قبيلة أبيها فيقضى لها بمهر مثلها من نساء تلك القبيلة ، و إنما يعتبر حالها في السن و الجمال حالة التزويج _

· ١ / ٥ : - وفي الذحيرة: عن أبي يوسف رحمه الله في المرأة يموت عنها زوجها فتدعى مهرا هو مهر مثلها والورثة يقولون "قد تزوجها على مهر لا ندري كم هو "قال: أجعل لها مهر مثلها ، وفي فتاوي آهو: سئل قاضي برهان الدين عمن مات في غربة وترك زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا بينة لهما ؟ قال: يحكم بمهر مثلها، يعتبر بالأخوات، قيل: ليس لهما أخوات في غربة ؟ قال: يحكم بجمالهما_

١ ٨٤١: - م: وفي المهر حقوق ثلاثة: حق الشرع وهو أن لايكون أقل من عشرة ، وفي الزاد: وقال الشافعي رحمه الله: المهر ليس بمقدر ، م: وحق الأولياء وهو أن لايكون أقل من مهر مثلها ، وحق المرأة وهو كونه ملكا ، غير أن حـق الشـرع و حـق الأوليـاء يـعتبـر وقت العقد لا في حالة البقاء ، حتى لو زوجت نـفسهـا مـن رجـل بـعشرة ثم أبراته عن كلها أو عن بعضها جاز ، و كذا إذا زو جت نـفسهـا مـن رجل بمقدار مهر مثلها ثم أبرأته عن كله أوعن بعضه لايكون للأولياء حـق الـعتـراض ، وعن هذا قلنا: إذا تزوجها على ثوب قيمته ثمانية دراهم فلم تقبضه حتى صارت فيمته عشرة فلها الثوب و درهمان ، ولو كان قيمة الثوب عشرة فلم تقبضه

[•] ٤ ٨ ٥ :- أخرج ابن أبي شيبة عن خالدبن دينار ، عن الحكم قال : بينتها ، وقال حماد: صداق نسائها ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، في المرأة عدعي الصداق بعد وفاة زوجها ۶٤٤/۹، برقم ۱۷۸۲۰_

١ ٤ / ٥ : - أخرج الدارقطني عن جابر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لاصداق دون عشرة دراهم ، سنن الدارقطني ، النكاح ١٧٣/٣ ، برقم ٢٥٦٠ _

وأخرج أبو يعلى عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة علىٰ متاع قيمته عشرة دراهم، مسند أبي يعلي ٢٠٣/٣ ، برقم ٣٣٧٢ - المعجم الأوسط للطبراني ١٤٤/١ ، برقم ٤٦٤ _

حتى صارت قيمته ثمانية فلها الثوب لا غير، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن في الثوب وما ليس من ذوات الأمثال تعتبر القيمة يوم التسليم ، وفي المكيل والموزون تعتبر القيمة يوم العقد، وهذه الرواية إنما يتضح وجهها إذا لم يكن الثوب معينا في العقد ، وفي الكافي: ولو كان يساوي مائة فانتقض وصار يساوي خمسة إن شاء ت أخذت الثوب و لا شيىء لها غيره ، وإن شاء ت أخذت القيمة يوم تـزوجهـا عـليـه، ولو كانت القيمة عشرة يوم العقد وعشرين يوم القبض فهلك في يدها بفعلها أو لا بفعلها وطلقت قبل الدخول ردت عشرة _

٥ ٨ ٤ ٢ : - وفي الهداية: ولو سمى أقل من عشرة فلها العشرة عندنا ، وقال زفر رحمه الله تعالىٰ: مهر المثل، ومن سمى مهرا عشرة فما زاد فعليه المسمى إن دخل بها أو مات عنها _

٥٨٤٣ :- وفي شرح الطحاوي: المهر لا يخلو: إما أن يكون دينا أو عينا، ونعني بالعين: العروض والحيوان والعقار والمكيل والموزون إذا كانا بأعيانهما ، ونعني بالدين الدراهم والدنانير ، أما إذا كان المهر عينا فليس للزوج أن يدفع إليها غيره ، وإن كان دينا كان للزوج أن يحبسه ويدفع غيره ؛ لأن الدراهم والدنانير لا تتعينان لعقو د المعاو ضات ، و إن عينت إلا إذا كانت نقرة أو تبرأ أو ذهبا أو فضة فانها تتعين إذا عينت ، وإذا ورد الطلاق قبل الدحول بها ففي كل موضع كان للرجل أن يعطيها غيره كان لها أن تعطيه غير ما قبضت كالدنانير والدراهم كيلي والوزني إذا كانا بغير أعيانهما ، و كل ما لم يكن للزوج أن يعطيها غيره لم يكن لها أيضا ذلك _

٤٤ / ٥ : - م: وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: إذا تزوج امرأة على قطعة فضة تبر و زنهاعشرة و لا تساوى عشرة مضروبة جاز و لا يلزمه

٠ ٤ ٢ :- أخرج البيه قبي من طريق عطاء يقول: سمعت ابن عباس سئل عن المرأة يـمـوت عنها زوجها وقد فرض لها صداقاً ، قال : لها الصداق والميراث ، السنن الكبري للبيهقي ، الصداق ، باب أحد الزو حين يموت وقد فرض لها صداق ٢/١١ ، برقم ١٤٧٧٨ .

فضل ما بينهما ، وفي الولوالحية: ولو كان هذا في السرقة لا يقطع ؛ لأن القطع يندرئ بالشبهات ، ويشترط الكمال من حيث الوزن والقيمة ، أما المهر فيثبت بالشبهات ويشترط الكمال من حيث الوزن لا غير _

٥٨٤٥ :- وفي اليتيمة: سئل الحسن بن على عمن تزوج امرأة على ألف عدد من البطاطيخ أيلزمه قيمة البطاطيخ كما في الشاة أم يلزمه مهر المثل كما لو تزوجها على دابة ؟ فقال: هي بمنزلة الشاة _

 ٥٨٤٦ :- وفي الحجة: تزوج امرأة على ألف درهم، وفي البلدة نقود مختلفة ينصرف إلى الغالب منها ، وإن لم يكن ينظر إلى مهر مثلها فأي ذلك وافق مهر مثلها يحكم لهابه _

٥٨٤٧ :- م: ولوشرط تعليم القرآن مهرا لا يصح ، ولو تزوجها على أن يخدمها سنة لم يجز، وفي الهداية: وقال الشافعي رحمه الله: لها تعليم القرآن والخدمة في الوجهين _

٨٤٨ : - م: ولو تزوجها على أن يرعى غنمها سنة لم يجز على رواية الأصل، وروى ابن سماعة رحمه الله أنه يجوز في الرعبي، وقد اختلف أصحابنا في هذا ، فمنهم من يقول: بأن المنفعة صلحت مهرا إلا أن الزوج يمنع عن الحدمة لما فيه من الاستهانة ، ولا استهانة في رعى الغنم فيجوز شرطه ، ومنهم من يقول: بأن منفعة الحر لا تصلح مهرا _

٩ ١ ٨ ٥ :- وعلى هذا الأصل قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: إذا تزوج على خدمة سنة فلها مهر المثل ، وقال محمد رحمه الله: لها قيمة خدمته ، وفي المحامع الصغير العتابي: ولو تزوجها على خدمة حر آخر، وفي الخانية: ورضي ذلك الحر، يصح ويجب عين الخدمة ثم يرجع على الزوج بقيمة الخدمة، وكذلك إذا تزوجها على زراعة أرضها هذه السنة يصح، م: وفي المنتقى: عن محمد رحمه الله أنه إذا تزوجها على خدمة نفسه يجوز ، ولو تزوجها على خدمة عبده سنة جاز بلا خلاف _

وفي الهداية: وإن تزوج عبد امرأة بإذن مولاه على خدمته سنة جاز ولها خدمته _ • ٥٨٥ :- م: إذا تـزوجهـا على هذا العبد وهو ملك الغير أوعلى هذه الدار وهمي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة ، فبعد ذلك ينظر: إن أجاز صاحب [الـدارو صـاحب] العبد ذلك فلها عين المسمى و إلا فلها قيمته ، و صار الـجـواب فـي النكاح متى أجاز المستحق التسمية نظير الجواب في البيع، وإن لم يجز المستحق لا يبطل النكاح ولا التسمية حتى لايحب مهر المثل وإنما تجب قيمة المسمى ، بخلاف البيع فإن في باب البيع متى لم يجز المستحق ينفسخ البيع من كل و جه حتى لا تجب قيمة المسمى _

٥٨٥١: - تبجنيس خواهر زاده: وإذا تـزوجهـا عـلي سكني دار صح، وإن تزوجها على ما يكتسب العام أو يرثه أوعلى حنطة أو شعير ولم يسم كيله ووزنه فلها مهر مثلها ، وفي الخلاصة: ولو تزوجها على أمة فاستحقت لها قيمة الأمة _

٥٨٥٢: - وفي الكافي: تزوج امرأة على عتق أبيها صح، وعتق الأب لملكها ، فإن استحق الأب من يده عليه قيمته ، فإن قضى لها بالقيمة عند الاستحقاق تُم اشتراه ليس لها أن تطالب بتسليم الأب ؛ و هو عكس تنصيف الوصيف ، أي لو تزوج امرأة على عبده و سلمه إليها فطلقت قبل الدخول بها يبقى على ملكها فينفذ

[·] ٥٨٥ :- أحرج عبـد الرزاق عن الثوري قال : لو أن رجلا تزوج امرأة فأعطاها عبداً فإذا مسروق قال: أما شريح فقال: القيمة ، وقال ابن أبي ليلي: وأما نحن فنقول: لها مهر مثلها إذا كان حراً ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب الرجل يتزوج المرأة علىٰ طلاق آخري أو علىٰ صداق فاسد ۲۲۳/٦ ، برقم ۲۰۵۰۲ _

وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن قيس ، عن جدته : أن أباها تزوج امرأة بخادم لها ، فخاصمت أباها إلى شريح ، فقضيٰ لها بالخادم ، وقضى للمرأة بقيمة الخادم ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح، في الرجل يتزوج المرأة على شيىء وتصل إليه ١٧٩/٩ ، برقم ١٦٨٣١ _

٢ ٥ ٨ ٥ :- أخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي في رجل تزوج امرأة علىٰ أن يعتق أباها فلم يـقـدر عـليـه؟ قال: عليه قيمة الأب، مصنف ابن أبي شيبة، النكاح، في الرجل يتزوج المرأة على شيء ٩ / ١٨٠ ، برقم ١٦٨٣٢ _

إعتىاقها في كله و لا ينفذ إعتاقه فيه إلا بقضاء أو رضا ، وعند زفر رحمه الله عاد نصفه إلى ملكه بمجرد الطلاق حتى لو أعتقاه نفذ إعتاق كل واحد منهما في نصفه _

٥٨٥٣: - م: وفي المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعاليٰ: رجل تزوج امرأة على عبد لها فلها مهر مثلها ، ولم يجعل هذا بمنزلة من تزوج امرأة على عبد غيره ، وفيه أيضا: إذا تزوج امرأة على عبد و دفعه إليها فوهبته للزوج ثم استحق فالمرأة ترجع على الزوج بقيمة العيد، وفي التفريد: ولو تزوجها على أمة إلا ما في بطنها لا يدخل الولد، وعند محمد رحمه الله تعالىٰ يدخل والاستثناء باطل ، وفي النوازل: رجل تزوج امرأة على أن يأتي بعيد آبق فله آخر مثله _

٥٨٥٤: - م: وفي الأصل: إذا تنزوجها على شييء بعينه فهلك قبل التسليم أو استحق فإن كان ذلك من ذوات الأمثال رجعت على الزوج بالمثل وإلا بالقيمة ، وفي الظهيرية: ولو استحق الدار الممهورة إن شاءت أخذت الباقي و نصف القيمة ، وإن شاء ت أخذت كل القيمة ، وإن طلقها قبل الدخول بها فليس له إلا النصف الباقي _

٥٨٥٥ :- وفي الولو الحية: ولوقال رجل لرجل: تزوج هذه المرأة فإنها حرة ، ولم يزوجها منه فتزوجها وولدت منه فإذا هي أمة لم يأذن لها مولاها ضمن الـزوج الأقـل مـن مهـر المثل ومن المسمى وقيمة الولد ، ولم يرجع على من أمره ، ولو زوجها منه رجع عليه بقيمة الولديوم الخصومة ، ولوكان الزوج عبدا أو مكاتبا أو مدبرا كان ولده رقيقا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: هو حر، وهذا كله إذا علم الزوج أنها حرة _

٥٨٥٦: - م: وإذا تـزو جهـا على ألف درهم على أن ترد ألفا عليه فلها مهر الـمثـل، لأن الألف المشروط بمقابلة الألف المسمى حتى لايؤ دي إلى الربا فيبقى النكاح بلا تسمية حتى لو زوجها على ألف درهم على أن ترد عليه مائة دينار يقسم الألف على مائة دينار وعلى مهر مثلها فما أصاب الدينار كان صرفا يشترط فيها التقابض في المجلس وما يخص مهر المثل يكون صداقا ، وكذا إذا تزوجها على

ألف درهم على أن تردعليه عبدا بعينه فهو جائز ويقسم الألف على قيمة العبد ومهر المثل فما أصاب قيمة العبد يكون شراء ، حتى إذا مات العبد قبل التسليم أو و جد الزوج به عيبا بطل ذلك القدر ، وما أصاب مهر مثلها فهو صداقها _

٥٨٥٧ :- وفي الظهيرية: رجل تزوج امرأة على عيب اشتراه منها جاز، فإن كان قيمة العيب عشرة فلها ذلك ، وإن كان أقل من ذلك و جب تكميل العشر ، وفيها: رجل قال لامرأة "تنزو جتك على دراهم "كان لها مهر مثلها ، ولو تزوج امرأة على أقل من ألف ، ومهر مثلها ألفان كان لها ألف _

٥٨٥٨: - والولوالحية: ولا شفعة في الدار التي تزوج عليها المرأة وإن ردت على ذلك مالا في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبويوسف ومحمد رحمهم الله: للشفيع الشفعة في حصة المال الذي ردته إذا قسمت الدار عليه وعلى مهر مثلها ، وإن لم ترد فلا شفعة فيها ، وإن كان سمى لها مهرا ثم باعها داره كان للشفيع فيها الشفعة ، فإن طلقها قبل الدخول بها لم يرجع عليها بشييء من الـدار وأخـذ منهـا نـصف مـا سـمـي لهـا ، ولو تزوجها على أن يشتري هذه الدار ويعطيها إياها مهرا أو قال" تزوجتك على هذه الدار على أن أشتريها وأسلمها إليك "كان عليه أن يأخذها حتى يسلمها إليها ، فإن لم يفعل فعليه قيمتها _

٥٨٥٩ :- ولو أخذت المرأة رهنا بمهرها وهو دين وقيمته مثل الرهن فهلك الرهين عندهااستوفت مهرها ؛ لأنها بهلاك الرهن صارت مستوفية لصداقها حكما ، ولو كانت قيمة الرهن أكثر كانت في الفضل مؤتمنة ، ولو كانت أقىل رجعت ببقية مهرها ، ولو لم يسم مهرها وأخذت رهنا به وضاع الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها ضمنت مهر مثلها للزوج وحبست مقدار متعتها ، ولو هلك الرهن بعد طلاق لم يتراجعا وهلك متعتها في قول محمد ، وقال أبويو سف: لها المتعة عليه _

٠ ٨٦٠ :- وفي الخانية: ولو تزوج امرأة على أربعمائة دينار على أن يعطيها

^{. •} ١٠ اخرج ابن حزم عن الحسن: أنه كان لايري الشفعة في الصداق _ وأخرج أيضا عن الشعبي أنه قال : لاشفعة في صداق ، المحليٰ بالأثار ١٣/٨ ، برقم ٩٦ ٥٠١ _

بها أربعا من الخدم بأعيانها فهو جائز ، و كذا لو تزوجهاعلى أن يعطيها أربعامن الخدم كل خادم بمائة دينار ، أو تزوجها على أربعمائة دينار على أن يعطيها هذه الحارية بعينها بمائة وهذا البيت بمائة وعلى أن تحط عنه مائة وعلى أن مائة على ظهره : صح هذا الشرط ، وكذا لو تزوجها على أربعمائة دينار على أن يعطي بكل مائة دينار خادما يجوز الشرط ولها اربع من الخدم الأو ساط، وكذا لو تزوجها على مائة درهم على أن يسوق بذلك اثني عشر من الإبل الأو ساط فيجو ز استحسانا ، ولو تزوج امرأة على أن يحج بها كان لها قيمة حجة وسط_

٥٨٦١: - ولو أن أخيا و أختيا ورثا دارا من أبيهما فتزوج الأخ امرأة ببيت بعينه من تلك الدار ، ثم مات الأخ ولم ترض الأخت بذلك قالوا: يقسم الدار بين ورثة الأخ والأخت ، فإن وقع ذلك البيت في نصيب الأخ كان البيت للمرأة بمهرها ، وإن وقع في نصيب الأخت فللمرأة قيمة البيت في تركة الزوج ، كمالو تزوج امرأة بعبد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها أن ترجع بقيمة العبد على الزوج، وإن كان الأخ تزوج امرأة على مال ثم أعطاها بذلك المال بيتا بعينه من تلك الدار ، والمسألة بحالها بطل البيع ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه _

م: نوع منه فيما إذا سمى لها مالا وضم إليه ما ليس بمال

٥٨٦٢ : - قال في الأصل: إذا تـزوجها على ألف وعلى أرطال معلومة من الخمر فليس لها إلا الألف ، وفي الظهيرية: ولا يتكمل مهر المثل ، م: ولو تزوجها على أقل من عشرة وعلى أرطال من خمر معلومة ، بأن تزوجها على خمسة أوعلى ستة أرطال معلومة من خمر فلها تمام عشرة دراهم ، ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر، وقيمة الظرف عشرة فعن محمد في ذلك روايتان: إحداهما أنه يجب له الدن لا غير ، وفي رواية أخرى عنه أنه يجب مهر المثل _

٥٨٦٣ :- إذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على

فلانة بنفس العقد ، بخلاف ما إذا تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق فلانة ،ثم إذا شرط التطليق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها ، كما لو تزوجها على ألف درهم وكرامتها ، أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدى لها هدية فلم يف بالشرط ، وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة إذا لم يف الزوج بالشروط _ وفي الخانية: ولو تزوج امرأة على ألف وعلى أن يطلق فلانة ، أو على ألف وعلى أن يعفو عن دم عمد له عليها أوعلي ألف وعلى أن يعتق أباها: إن وفي بالشرط كان لها الألف لاغير، وإن لم يف يكمل لها مهر مثلها إن كان مهر مثلها أكثر من الألف_

٥٨٦٤ :- م: ولوتزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضرتها ، فلانة وعلى أن ردت عليه عبدا وقع الطلاق بنفس العقد ، وانقسم الألف والطلاق على بـضـعها وعلى العبد، فإن كان قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الألف ونصف الطلاق عوضا عن العبد ثمنا ، و نصف الألف و نصف الطلاق عوضا عن البضع صداقا لها ، وانقسم البضع والعبد على الطلاق والألف أيضا وصار بمقابلة الطلاق نصف العبدو نصف البضع، ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بائنا، فإن استحق العبد أوهلك قبل التسليم رجع بخمسمائة حصة العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا _

٥٨٦٥ :- وفي الولوالحية: ولو تزوجها على ألف درهم، وعلى أن يطلق عنها امرأته ، وعلى أن ردت عليه عبدا ففعل ذلك فهو جائز ؛ لأن هذا عقد مشتمل على نكاح وبيع و حلع ؛ لأنها بذلت شيئين بضعها وعبدها ، والزوج شيئين ألف درهم وطلاق فلانة فينقسم حميع ما بذله الزوج على حميع ما بذلت المرأة ، فينقسم الألف على البضع وعلى العبد على قدر قيمتيهما ، فإن كانا سواء يقسم عليهما نصفان ، فما أصاب العبد يكون ثمنا ، وما أصاب البضع يكون صداقاً ، وطلاق فلانة ينقسم على العبد والبضع فما أصاب العبد يكون خلعا ، وما أصاب البضع يكون صداقا ؛ لأنه ليس بمال لكن يعتبر حقا للمرأة ؛ لأنها تنتفع بهذا الشرط، إذا ثبت كيفية القسمة بعد هذا فالمسألة على وجهين: إما أن وفي لها بالشرط أولم يف، فإن وفي وطلَّق امراته صار جميع العبد للزوج نصفه بيعا ونصفه

و إن لم يطلق فلانة فلها تمام مهر مثلها _

بدل خلع والبضع نصفه بإزاء الألف ونصفه بإزاء الطلاق ، وصار حميع الألف لـلمرأة نصفه ثمنا ونصفه طلاقا ، وطلاق فلانة بإزاء البضع ونصفه بإزاء العبد ، وإن لم يف لها بالشرط كان لها مهر المثل، ولا يسلم نصف العبد، فإن كان خمسمائة تمام مهر مثلها فقد استوفت تمام حقها ، وإن لم تكن رجعت بالباقي عليه فإن استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بخمسمائة حصة العقد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا _ ٥٨٦٦ :- م: وإن كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضرتها فلانة وعملي أن ردت عمليه عبدا فهاهنا لا يقع الطلاق على الضرة مالم يطلقها ، وصار

نوع منه في المهر يدخله الجهالة

نصف الألف صداقا لها ، والنصف ثمن العبد إذا كان قيمة العبد و قيمة البضع على السواء، فبعد ذلك ينظر: إن وفي لها بالشرط بأن طلق فلانة فلها الخمسمائة لاغير،

٥٨٦٧ :- الأصل: أن جهالة المسمى إذا كانت جهالة جنس تمنع صحة التسمية ويجب مهر المثل ، وإذا كانت جهالة صفة لا تمنع صحة التسمية وللمرأة الوسط من ذلك ، بيان الأول : إذا تزوج امرأة على دابة أو ثوب ، يعني -ذكر الدابة والثوب - الخانية: وبين موضع الدابة والثوب] ولم يزد عليه ، م: فلها مهر مثلها بالغا ما بلغ، وكذلك إذا تزوج على دار، بيان الثاني : إذا تزوج امرأة على عبد أو ثوب هروي ولم يصف فالتسمية صحيحة ولها الوسط من ذلك نـظـرا لـلـحانبين ، والزوج بالخيار : إن شاء أعطاها الوسط وإن شاء أعطاها القيمة ، **وفي السغناقي :** وتجبر المرأة على القبول ، **وفي الهداية :** وقال الشافعي رحمه الله تعالىٰ : يحب مهر المثل في الوجهين جميعا ، م: وهذا إذا ذكر العبد والثوب مطلقا غير مضاف إلى نفسه ، فأما إذا ذكره مضافا إلى نفسه بأن قال " تزو جتك على عبدي "أو قال "على ثوبي "ليس له أن يعطى القيمة ، وفي الذخيرة: والوسط من العبيـد فيي زمـانـنـا أدني التركي وأرفع الهندي ، ويعتبر في قيمة الوسط على قدر

غلاء السعر والرخص عندهما وهو الصحيح _

٥٨٦٨ : - م: ولو تزوجها على ثوب موصوف فالحواب فيه في ظاهر الرواية أن للزوج الخيار إن شاء أعطاها عين الثوب ، وإن شاء أعطاها القيمة ، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ: أنه يحبر على تسليم عين الثوب، وهو قول زفر رحمه الله، وعن أبي يوسف رحمه الله إن ذكر الأصل مع ذلك يحبر على التسليم ، وإن لم يذكر الأصل كان للزوج الخيار ، وذكر البقالي أن في الثياب الموصوفة روايتين _

٥٨٦٩ :- ولو تزوجها على كر حنطة ولم يصف فإن شاء أعطى كرا و سطا، وإن شاء أعطى قيمة الوسط، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجبر على تسليم الكر، وهو قول زفر، بخلاف العبد على هذه الرواية فإن هناك لا يجيز على تسليم العبد مع أن الواجب في الصورتين جميعا الوسط، والجواب في سائر المكيلات والموزو نات نظير الجواب في الحنطة _

٠ ٨٧٠ :- وإذا تـزوجهـا على شييء مما يكال أو يوزن فسمى منه كيلا أو و زناً معلوما من صنف معلوم فلها ماسمي من ذلك ، وإن جاء بقيمته دراهم أو دنانير لم تجبر المرأة على القبول ، بخلاف الحيوان والثوب الهروي ، وهكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله ، وفي النوادر: إذا تزوجها على مكيل ووصفه بحيث يكفي مثله في السلم لا تحبر على قبول القيمة ، وإن قصر في الوصف وترك شيئا مما يشترط في السلم أجبرت على قبول القيمة وهو قول زفر رحمه الله _

١ ٧٨٥ :- ولو تزوجها على بيت فاسم " البيت " في عرفنا ينصرف إلى المبنى من المدر، وإنه لا يصلح صداقا إذا لم يكن بعينه، وفي الولوالحية: أما الكلام في البيت فإن كان من أهل البادية تصح التسمية و لها بيت من شعر ، و يجب الـوسط من هذا النوع فيما بينهم، وإن كانا من أهل البلاد تصح التسمية أيضا ولها متاع بيت وسط ما يحهّز مثلها ، وهو عرف أهل الحجاز والشام من ذكر البيت عند التزويج ويجب الوسط منها _

٥٨٧٢ :- وفي الخانية: رجل تزوج امرأة على بيت وحادم قال أبوحنيفة

رحمه الله تعاليٰ: لها ثمانون دينارا: قيمة الخادم أربعون ، وقيمة البيت أربعون: وقيمة البيت أربعون ، وقالا : يقدر بالأربعين ويعتبر فيه الغلاء والرخص ، وفي المنظومة في باب أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ:

> والخادم المهر بأربعينا من الدنانير وبالخمسينا في البيض ذا و ذاك في السو داء واعتبرا بالرخص والغلاء وفي الحانية: والفتوى على قولهما _

٥٨٧٣ :- وفي الولوالحية: وإذا صح تسمية الخادم كان لها خادم وسط، فالوسط من الخادم قال محمد رحمه الله : هو السندي ، وهذا في بلادهم لأن الـوسـط يستـخـرج من أنواع ثلاثة ، والأنواع الثلاثة في بلادهم: الرومي السندي الحبشبي السندي بين الرومي والحبشي فيكون الوسط من ذلك السند، أما بلادنا الوسط من الخادم الرومي ؛ لأنه بين التركي والهندي ، إذا أدى ذلك أجبرت على القبول، وإن أدى قيمة خيرت على القبول، وفي جامع الجوامع: الجارية الوسط السندية والصقلبية ، والأعلى الرومية والتركية ، والأدون الزنجية والهندية ، عرفا عن أبي حنيفة على عرف زمانه _

٥٨٧٤ : - م: وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله: إذا تزوجها على ألف رطل حل فإن كان الغالب في ذلك البلد حل التمر فهو عليه ، و إن كان الغالب خل الخمر فهو عليه ، و كذا لو تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك ، وإن لم يكن واحد منها غالبا فلها مهر المثل ، وإذا تزو جها على كرتمر فلها كرتمر وسط، قال: وهذا جنس واحد_

٥٨٧٥ : - وفي السغناقي: قال محمد رحمه الله: قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا تزوج امرأة على ماله من الحق في هذه الدار ، قال : يفرض لها مهر المثل لا يجاوز به قيمة الدار، وفي قولنا لها ما كان لها من الحق في الدار لا غير إذا بلغ ذلك عشرة _

وفيها أيضا عن أبي حنيفة رحمه الله: إذا تزوجها بنصيبه من هذه الدار فلها الخيار إن شاء ت أخذت النصيب، وإن شاء ت أخذت مهر المثل لا يجاوز به قيمة الدار ، وفي الخانية: وإن كان مهر مثلها أكثر ، وعلى قول صاحبيه رحمهما الله لها النصيب من الدار إن كان النصيب يساوى عشرة دراهم ، وفي الظهيرية : ولو تزوجها على هذه الأثواب العشرة الهروية فإذا هي تسعة فلها تسعة وثوب آخر هروي وسط بالإجماع _

٥٨٧٦ :- م: وإذا تزوجها على دراهم ولم يسم كم هي فلها مهر المثل، ولو قال " تزوجتك على ثوب يساوي خمسين درهما " فلها مهر المثل ، وقال أبو حنيفة رحمه الله: إذا تزوجها على قيمة هذا الثوب فلها مهر المثل _

٥٨٧٧ :- وفي الخانية: رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ، ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك _

٨٧٨ :- وفي النوازل: سئل أبو جعفر رحمه الله عن رجل خطب امرأة وبذل لها أربعمائة درهم صداقها ثم تزوجها بمهر عشرين دينارا ثم أقرلها بهذا الدنانير في وصيته ثم مات أيجب لها دنانير ذهب جيد أو ردى ، أو وسط ؟ قال: يجب الدنانير الغالية في الصيارفة وفي التجارة التي يبتاع بها يوم تزوجها ، وإن لم يكن شيء من ذلك غالبا يجب الوسط من ذلك ، وفي الحجة: ولو تزوجها على جهاز بيت فلها جهاز بيت وسط ما تجهز به النساء _

٥٨٧٩ :- إبراهيم بن هراسة عن محمد رحمه الله : إذا تزوجها على ألف فهو على الأقرب إلى مهر مثلها من الدراهم والدنانير ، وفي الخانية: إذا تزوج امرأة على أقل من ألف، ومهر مثلها ألفان كان لها ألف درهم؛ لأن النقصان عن الألف لم يصح لمكان الجهالة فصار كأنه تزوجها على ألف، وإن كان مهر مثلها أقل من عشرة قال محمد رحمه الله: لها عشرة دراهم، وفيها: رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العبد أوعلى قيمة هذه الدار جاز النكاح بمهر مثلها ؛ لأنه سمى مجهول الجنس، ولو تزوجها على أن أبرأ فلانا مماله عليه برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج_

٠ ٨٨٠ : - وفي شرح الطحاوى: ومن تزوج امرأتين على صداق واحد كان

ذلك جائزا ، نحو أن يقول " تزو حتكما على ألف " فقبلتا جميعا فإن الألف يقسم على مهر مثليهما ، فإن قبلت إحداهما دون الأخرى جاز النكاح ، بخلاف البيع فإنه إذا قال " بعت هذا العبد منكما " فقبل احداهما دون الآخر فإنه لا يجوز ، يقسم الألف على قدر مهر مثليهما فما أصاب حصة التي قبلت فلها ذلك والباقي رجع إلى الزوج_

٠٨٨١: - م: وإذا تزوجها على ألف دينار ولم يسم نيسابوريا أو بخاريا أو ملكيا فقد قيل: يجب مهر المثل، وقيل: يجب الوسط وهو البخاري، وإذا تـزوجها على ألف درهم وفي البلد نقو د مختلفة ينصرف إلى الغالب ، و إن لم يكن ينظر إلى مهر مثلها وإلى تلك النقود ، فإن وافق مهر مثلها حكم لها به _

٥٨٨٢ : – وإذا تـزوجها على ناقة من إبله هذه فلها مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله ، و قال أبو يو سف رحمه الله : يعطيها ما شاء من تلك الإبل ، و كذلك لو تـزوجها عـلي ملئ هذا البيت أو هذه الجوالق أو هذا الزنبيل حنطة فلها مهر مثلها عنـد أبيي حنيـفة رحـمـه الله ، وعند أبي يوسف لها المسمى ، فإن ضاع الزنبيل أو الجوالق صدق في مقداره ، قال في البقالي عقيب ذكر مسألة الزنبيل: وكذلك إذا تزوجها بوزن هذا الحجر أو بقيمة هذا العبد أو بجميع ما يملك أو على مهر فلانة _

٥٨٨٣ :- ولو تزوجها على حكمها أوحكم أجنبي أو حكمه فالتسمية فاسدة ، و بعد ذلك ينظر: إن شرط حكمه وحكم مهر المثل أو أكثر فلها ذلك ،

٥٨٨٣: - أخرج البيه قبي عن ابن سيرين أن الأشعث بن قيس تزوج امرأة عشقها على حكمها ، فاحتكمت عليه مملوكين له ، فأتى عمر بن الخطاب رضى الله تعالىٰ عنه ، فقال : عشقت إمراة ، قال: ذاك مما لم تملك ، قال: جعلت لها حكمها ، قال حكمها ليس بشيىء ، لها سنة نسائها ، السنن الكبري للبيهقي ، الصداق ، باب الرجل يتزوج بامرأة على حكمها ۳۳/۱۱ ، برقم ۱٤٧٨٠ _

وأخرج عبـد الرزاق عن الحكم بن عتيبة أن عليا قال: في الرجل يتزوج المرأة على حكمها، قال: النكاح جائز، ولها صداق مثلها، لا وكس ولا شطط، النكاح ،باب النكاح على الحكم ١٠٢٧٦ ، برقم ١٠٢٧٣ - هكذا في سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب الرجل يتزوج المرأة على حكمها ١٧١/١ ، برقم ٦٢١ _

وإن حكم بالأقل فلها مهر المثل إلا أن ترضى المرأة ، وإن شرط حكمها وحكمت بمهر المثل أو أقل فلها ذلك، وإن حكمت بالأكثر فلها مهر المثل إلا أن يرضى الزوج، وإن شرط حكم أجنبي فإن حكم بأقل من مهر المثل لم يحز إلا برضا المرأة ، وإن حكم بأكثر من مهر المثل لم يجز إلا برضا الزوج، وإن حكم بمهر المثل جاز حكمه ولا يتوقف على الرضا.

نوع منه في الرجل يتزوج امرأة على مهر فيوجد على خلاف ما سمى

٥٨٨٤ :- قال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ : إذا تزوج امرأة على عبد معين أو دن من خل معين أو شاة ذكية معينة فو جد العبد حرا أو الخل حمرا أو الشاة ميتة فلهامهر المثل في جميع ذلك ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالىٰ: لها قيمة مثل ذلك الحر لو كان عبدا ومثل ذلك الدن من حل وسط ، ومثل تلك الشاة ذكية ، وقال محمد رحمه الله تعالىٰ في الحر والميتة كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وفي الخمر كما قال أبو يوسف رحمه الله _

٥٨٨٥ :- ولو سمى حراما وأشار إلى حلال بأن قال " تزو جتك على هذا " وأشار إلى الخل، أو قال: " تزو جتك على هذا الحر" وأشار إلى العبد فلها المشار إليه في ظاهر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وفي الخانية: وهو الصحيح ، م: وروى محمد عن أبي حنيفة أنه يجب مهر المثل ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالييٰ أن لها المشار إليه ، وعن محمد في رواية أن لها المشار إليه ، وفي رواية آخري عنه لها مهر المثل _

٥٨٨٦ :- ولو حمع بين حروعبد أو خل وحمر فقد روى أبو يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ: أن لها الحلال المشار إليه لاغير، وفم الخانية: إن كان يساوى عشرة دراهم ، وإن كان لا يساوى عشرة دراهم يكمل لها عشرة كأنه سمى المال لاغير، م: وفي رواية أخرى عنه: إذا كان

الحلال أقل من مهر المثل فانه يبلغ مهر المثل ، وقال أبويوسف رحمه الله: لها العبد وقيمة الحرلو كان عبدا ،وقال محمد رحمه الله: لها الحلال المسمى لاغير _ ٥٨٨٧ :- وفي الذحيرة : ذكر محمد رحمه الله في كتاب العلل : إذا تزوج الرجل امرأة على عبد بعينه فإذا هو جارية ، أو على ثوب هروي بعينه فإذا هو قوهي : فإن عليه عبدا يعدل قيمة الجارية و ثو با هرويا بقيمة القوهي _

٥٨٨٨ :- وإذا تـزوج عـلـي هـذا الدن من الخل فإذا هو زيت لها عليه مثل ذلك الدن خلا ، وفي شرح الطحاوى: ولو تزوجها على هذين الدنين من الخل فإذا أحدهما خمر فلها الثاني على قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقالا: لها الثاني و مثل ذلك الدن من الحل _

٥٨٨٩ :- وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله : رجل تزوج امرأة عملي شييء وأشار إلى شييء بعينه وسمى شيئا سواه وكانا جميعا حلالا فلها مثل الـذي سمي ، و إن كان أحدهما حراما إما الذي سمي و إما الذي أشار إليه فلها مهر المثل، قال: ولا يشبهه إذا كان حلالين أو كان أحدهما حراما، ومعنى قوله في إبتداء المسألة " أشار إلى شييء بعينه و سمى شيئا سواه " أي نوعا آخر ، والحاصل أن في النوعين اعتبر المسمى على ماذكرنا ، فأما إذا كانا حلالين يجب مثل المسمى ، وإذا كان أحدهما حراما يجب مهر المثل ، بيانه: إذا تزوجها "على هـذا الثوب الهـروي "قال: فاذا هو مروى فلها ثوب هروي مثل الجودة التي رأته و كذا إذا تزوجها "على هذا الدن من الخل فاذا هو طلاء فلها خل مثل دن الطلاء " وإن قال "على هذا الدن من الحمر " فإذا هو حل فلها مهر مثلها ، ولو تزوجها "على هذه الشاة الميتة" فإذا هو ذكية أو هي حية قال هذا نوع واحد فيقع العقد على المشار إليه و لاتعتبر فيه التسمية ، فإن كان المشار إليه ميتة فلها مهر مثلها وإن كان قد سمى قد ذكيه ، و إن كان المشار إليه ذكية أو حية فلها ذلك و إن كان قد سمى ميتة _

• ٥٨٩ : - وذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ في كتاب الاختلاف: إذاتزوج امرأة على عبد وهيي لاتعلم فإذا هو حر فلها قيمته، وإن كانت تعلم أنه حرفلها مهر مثلها ، وإن كان مدبرا أو مكاتبا أو أم ولد وهي تعلم ذلك أو لم تعلم أوكان مشكلا وقت العقد فلها قيمته _

٩٩١ : - وفي نوادر إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى : إذا تزوج المرأة "على هذه الشاة فإذا هي خنزير فلها مهر مثل في قول أبي حنيفة رحمه الله، و في قول أبي يوسف رحمه الله عليه قيمة شاة وسط ، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله: أن عليه شاة وسطا، وقال محمدٌ في الإملاء: إذا تزوجها "على هذه الشاة "فإذا همي حنزير أو على "هذا الخنزير "فاذا هو شاة وهي تعلم بحال المشار إليه فالنكاح على المشار إليه و لا تعتبر فيه التسمية ، فبعد ذلك ينظر: إن كان المشار إليه حلالا فلها ذلك مهرا وليس لها غير ذلك ، وإن كان حراما فلها مهر مثلها ،ألا ترى أن رجلا لو قال لآخر " أبيعك هذا الحنزير بألف " وأشار إلى الشاة وهما يعلمان أنها شاة فالبيع جائز! وكذلك إذا قال الرجل " أبيعك هذا الحر بألف "وأشار إلى عبد وهما يعلمان أنه عبد فالبيع جائز! وإن كان مشكلا فالبيع باطل في قولهم ، وفي الخانية: ولوقال " تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت " فإذا في البيت خنزير أو ليس فيه شييء كان لها شاة و سط و تبطل الإشارة _

٥٨٩٢: م: وفي المنتقى عن محمد رحمه الله: إذا تزوج امرأة على أرض و حددها على أنها عشرة أجربة فقبضتها المرأة فإذا هي ستة أجربة وكان ذلك قبل أن تزرعها فلها الخيار، إن شاء ت أخذت الأرض و لا شيىء لها غيرها، وإن شاء ت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع، ولو كانت عشرة أجربة ، فإن كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمتها ثم علمت أنها ستة أجربة فيلا شيع لها غير الأرض ، وكذلك الؤلؤ إذا انتقضت من و زنها ، والثياب إذا انتقضت من ذرعها ، ولو لم تكن باعتها و لا و هبتها ولكن غلب عليها دجلة أو نحوها من الأنهار فجري فيها وصارت مستهلكة ثم علمت أنها ستة أجربة رجعت على الزوج بتمام قيمة الأرض _

٥٨٩٣: - وكذلك إذا تزوجها على عشرة أثواب هروية بأعيانها على أن

كل ثوب منها عشاري فو جد كلها سباعيات فهي بالخيار: إن شاءت أخذتها، وإن شاء ت ردتها و أخذت قيمتها لو كانت عشارية على مثل حالهاالتي هي عليه ، فإن وجدت كلها عشارية إلا الواحدة منها سباعية فهي بالخيار: إن شاءت أخذت الثياب و لاشيميء لهاغيرها، وإن شاء ت أخذت الثياب العشارية وردت الثو ب الـذي و جدته سباعيا و أخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رفعته و جو دته ، وفي الكبرى: وإذا تزوج امرأة "على هذه الأثواب العشرة "فاذا هي إحدى عشرة فإن كان مهر مثلها مثل إحدى عشرة والزيادة فلها إحدى عشرة ، هذا إذا و جدت الأثواب إحدى عشرة ، أما إذا و جـدت تسعة فلها تسعة لاغير عند أبي حنيفة رحمه الله: وبه يفتي ، وفي الخانية: رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أنها عشرة أكرار فإذا هي تسعة أكرار كان لها التسعة وكر آخر مثل التسعة _

٤ ٥ ٨٩: - م: وإذا تزوج امرأة على أرض على أن فيها ألف نخل وحددها أو تزوجها على دار وحددها على أنها مبنية بالآجر والجص الساج فإذا الأرض لا نخل فيها وإذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ، إن شاء ت أخذت الدار و الأرض ولاشيبيء لها غير ذلك ، وإن شاء ت أخذت مهر مثلها وإن طلقها قبل أن يدخل بها ليس لها إلا نصف الأرض و نصف الدار على ما و جدتها عليه ، إلا أن تكون متعتها أكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة: إن شاءت أخذت نصف الأرض أو نصف الدار ولا شيىء لها غير ذلك ، وإن شاء ت أخذت المتعة _

نوع منه في الشروط في المهر

٥ ٩ ٩ ٥: -: - وإذا تزوج على ألف درهم أوعلى ألفي درهم فالنكاح جائز ، فيحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ، وإن كان مهر مثلها ألفا أو أقل فلها الألف ، وإن كان ألـفيـن أو أكثـر فلها ألفان ، وإن كان أكثر من ألف أو أقل من ألفين فلها مهر مثلها ، فالحاصل أن عنده لا ينقص من الأقل و لا يزاد على الأكثر ، وعند أبي يوسف ومحمد: لها الألف في الوجوه _

٥٨٩٦: - وهذه المسألة بناء على أن الموجب الأصلي في باب النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله مهر المثل ، وإنما يصار إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه ، وعند هما الموجب الأصلي المسمى ، وإنما يصار إلى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه _

٥٨٩٧ : - وعلى هذا الأصل مسألة ذكرها محمد رحمه الله في الجامع الكبير، وصورتها: إذا تزوج امرأة على ألف حالة أو على الألف إلى سنة، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يحكم مهر المثل ، فإن كان مهر مثلها ألف درهم أو أكثر فلها الألف حالة ، وإن كان أقل من ألف فلها ألف إلى سنة ، وعلى قولهما : لها ألف إلى سنة على كل حال _

٥٨٩٨: - وفي الظهيرية: رجل تزوج امرأة بألف درهم على أن كل الألف مؤجل: إن كان الأجل معلوما صح التأجيل، وإن لم يكن معلوما لايصح، وإذا لـم يـصـح التأجيل يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة ويوخذ منه الباقي بعد الطلاق أو بعد الموت ، ولا يجبر القاضي على تسليم الباقي بحبسه ، م: ولو كان تزوجها على ألف حالة أو على ألفين إلى سنة ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله إن كان مهر مثلها ألفي درهم أو أكثر كانت المرأة بالخيار: إن شاءت أخذت ألفي درهم إلى سنة ، وإن شاء ت أخذ ألفا حالة ، وإن كان مهر مثلها أكثر من ألف فالخيار إلى الزوج يعطيها أي المالمين شاء، وإن كان مهر مثليها

أكثر من ألف وأقل من ألفين فلها مهر مثلها في قول أبي حينفة رحمه الله، وعندهما الخيار إلى الزوج في الوجوه كلها _

٩ ٩ ٨ ٥ : - إذا تزوجها على ألف إن لم تكن له امرأة ، وعلى ألفين إن كانت له امرأة ، أوعلي ألف إن لم يخرجها من البلدة ، وعلى ألفين إن أخرجها فالنكاح جائز ، والمعتبر في المهر الشرط الأول إن وفي به فلها المسمى على ذلك الشرط ، وإن لم يف فلها مهر المثل لا ينقض عن الأقل ولا يزاد على الأكثر ، وقال أبو يوسف ومحمد: الشرطان جائزان ، وفي الهداية: وقال زفر رحمه الله: الشرطان جميعا فاسدان و يكون لها مهر مثلها لا ينقص عن الألف و لا يزاد على ألفين _

٠ • ٩ • : - إذا تزوج امرأة على ألف إن كانت قبيحة ، وعلى ألفين إن كانت جميلة: فإن كانت جميلة فلها ألفان ، وإن كانت قبيحة فلها ألف ، وهذا بلا خـلاف ، والـفـرق أن في مسـألة الإخـراج دخـلـت المخاطرة في التسمية الثانية فإنها لاتدري أن الزوج يخرجها أو لا يخرجها ، وفي مسألة القبح والجمال لا مخاطرة أصلا فإن المرأة على صفة واحدة ، لكن الزوج لا يعرف وجهالته لاتوجب الخطر _

 ٩٠١ = وذكر الأمام نجم الدين النسفي رحمه الله في شرح السغناقي : إن تزوج امرأة على ألف إن كانت عجمية وعلى ألفين إن كانت عربية وجعلها بمنزلة شرط الإخراج من البلدة ، وإذا تزوجها "على هذا العبد أوعلى هذه الأمة "، وفي الخلاصة الخانية: وأحدهما أو كس والآخر أرفع: يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة رحمه الله ، فإن كان مهر مثلها مثل أدونهما قيمة وفي الخانية: أو أقل منه ، م: الأدون إلا أن يرضى الزوج بالأرفع، وإن كان مثل أرفعها قيمة، وفي الخانية: أو أكثر من الأرفع ، فـلهـا الأرفع إلا أن ترضى المرأة بالأدون ، وإن كان فيما بين ذلك فلها مهر المثل: وفي الخانية: لا يزادعلي الأرفع ولاينقص عن الأوكس،

٩٩ ٥٨٩: أخرج عبد الرزاق عن الشعبي في رجل تزوج امرأة علىٰ ألف، فإن كانت لك امرأة فألفين، قال: النكاح جائز، ولها أو كسهما، مصنف عبد الرزاق، النكاح، باب الشرط في النكاح ٦/٦٣ ، برقم ١٠٦٢٣ .

وإن طلقها قبل الدخول كان لها نصف الأوكس على كل حال ، وفي الهداية: بالإجماع، وفي الخانية: إلا أن يكون نصف الأوكس أقل من المتعة فحينئذ يكون لها المتعة ، وقال أبويوسف ومحمد رحمهما الله: لها الأوكس على كل حال ، إن كان يساوي عشرة دراهم أو أكثر فإن اعتقت المرأة أو كسهما قبل الطلاق فإن كان مهر مثلها مثل الأوكس أو أقل منه جاز عتقها في الأوكس، وإن اعتقت الأرفع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جاز عتقها ، وإن كان أقل منها لم يحز، ولا يحوز عتقها في الأرفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال، ويحوز في الأوكس وهو قول أبي حينفة رحمه الله ، وقال أبويو سف رحمه الله : إذا أعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عتقها ، وإن أعتقتهما الزوج جميعا جاز عتقه فيهما ويضمن قيمة أيهما شاء ، وإن اعتقهما المرأة جميعا قبل الطلاق أو بعده فأيهما صارلها عتق _

٩٠٢ : - م: إذا قال لامراة " أتزو جك على ألف درهم على أن تزو جني فلانة بمهر من عندك تعطيه إياها "فتزوجها على ذلك كان النكاح بحصتها من الألف إذا قسم على مهرهما وليس عليها أن تزوجه فلانة ، ولو قال " أتزوجك على ألف على أن تزوجني فلانة بألف " فقبلت ذلك و تزوجت فهذه امرأة قد تزوجت بغير مسمى فلها مهر مثلها ، كرجل تزوج امرأة على ألف على أن ترد عليه ألف درهم، ولو أن المراة التي شرط نكاحها زوجت نفسها منه بخمسمائة جاز، ونكاح الأولى على ما وصفت لك بغير مسمى _

٩٠٣ : - ولو تزوج امرأة على أن يهب لأبيها ألف درهم فهذه الألف لاتكون مهرا ولا يجبر على أن يهب ولها مهر مثلها ، وفي الخانية: وهب لأبيها ألفا أولم يهب، م: وإن سلم الألف فهو للواهب وله أن يرجع فيها إن شاء، ولوقال "على أن أهب له عنك ألف درهم" فالألف مهر إن طلقها قبل الدخول، وقد دفع الهبة رجع عليها بنصف ذلك وهي للواهب ، وفي الخانية: ولو تزوجها "على أحـد هـذيـن الـعبدين أيهما شئت أنا دفعته إليك " فإنه يعطيها أيهما شاء ، ولوكان

هـذا فيي الـخـلـع يعطيها أيهما شاء ت المرأة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، ولو تزوجها على أن يعطيها عبد فلان فالنكاح جائز والشرط باطل _

٩٠٤ : - ابن سماعة عن محمد رحمه الله: رجل تزوج امرأة على ألفين ألف لها وألف لأبيها ، أو قالت المرأة " زوجت نفسي منك على ألفين ألف لي وألف لأبيي "فذلك جائز ، والألفان لها ، وعنه أيضا : رجل زوج ابنته من رجل على ألف درهم وأشهد على نفسه أنه زوج فلانة من فلان بألفي درهم على أن على ألف درهم من مالي وعلى فلان ألف درهم فقبل الزوج فالمهر كله على الزوج والأب ضامن عنه ألف درهم ، فإن أخذت المرأة ذلك من أبيها أو من ميراثها كان لـلأب أو لورثته أن يرجع بذلك على الزوج، وفي الخانية: ولو قال "أشهدوا أني زو جت ابنتي فلانة من فلان بألف درهم من مالي " فقال الزوج " قبلت " جاز النكاح والاضمان على الأب_

٥٩٠٥ :- الظهيرية: سئل شيخ الإسلام عمن خطب إلى إنسان ابنته فقال " إن نقدت المهر كذا إلى حمسة أشهر و أتيتني به زو جتها " فذهب الرجل و تكلف فكان يهدي إلى هذا الرجل هدايا ويبعث إليه أشياء ، فمضت حمسة أشهر ولم يقدر على نقد ذلك المهر فلم يزوجه ابنته هل له أن يسترد ما دفع إليه ؟ قال: له ذلك فيـما دفع عن وجه المهر قائما كان أو هالكاً ، وكذلك ما دفع إليه هدية وهي قائمة ، فأما المستهلكة و الهالكة فليس له أن يطالبه بمثله أو قيمته _

 ٥٩٠٦ : - م: وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالىٰ : أولياء المراة إذا قالوا للذي يريد أن يتزوجها " زو جناك على ألف درهم على أن مائة منها لك " فهو

٤ . ٩ ٥ :- أخرج عبد الرزاق عن ابن شبرمة : أن عمر ابن الخطاب ، قضي في ولي زوج امرأة ، واشترط عليي زوجها شيئاً لنفسه ، فقضي عمر أنه من صداقها ، مصنف عبد لرزاق ، النكاح، باب مايشترط على الرجال من الهبة ٢٥٨/٦ ، برقم ١٠٧٤ _

وأخرج ابن أبي شيبة عن الأوزاعي: أن رجلا زوج ابنته علىٰ ألف دينار، وشرط لنفسه ألف دينار ، فقضي عمر عبد العزيز للمرأة بألفين دون الأب ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، الرجل يزوجها ابنته ويشترط لنفسه شيئًا ١٥٨/٩ ، برقم ١٦٧٢٠ .

جائز والمهر تسعمائة ، ولو قالوا " زوجناك على ألف درهم على أن لنا خمسين دينارا " فالدراهم والدناينر كلها للمرأة _

٩٠٧ : - وعنه أيضا: رجل تزوج امرأة على خادم على أن يخدم الخادم الـزوج مـاعاش قال: إن كان مهر المثل للمرأة مثل قيمة الخادم أو أكثر فلها الخادم، والاخدمة على الخادم للزوج، وإن كان أقل من قيمة الخادم فلها مهر مثلها إلا أن يشاء الزوج أن يسلم لها الخادم بغير خدمته ، وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله: رجل تزوج امرأة على جارية على أن له خدمتها ما عاش ، أو على ما في بطنها له ، قال : الجارية وما في بطنها وخدمتها كلها للمرأة ، وكذلك الغنم ، ولو قال: على أن أصوافها لي فله الصوف استحساناً ، وفي الحانية: ولوتزوج امرأة على غنم بعينها على أن اصوافها لي كان له الصوف استحساناً _

٩٠٨ : - م: الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله: رجل قال لامرأة "أتزو جك على ألف على أن أهب لك عبدى هذا " فتزو جها على ذلك ، قال : إن دفع الـذي سـمـي فهـو مهـرها ، وإن أبي أن يدفع لا يجبر عليه وكان عليه مهر مثلها لا يجازو بذلك ألفا ولا قيمة العبد، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله _

٩ . ٩ : - ابن سماعة عن محمد رحمه الله : امرأة زوجت نفسها على أن يبرئ فلانا مما له عليه من الدين برئ فلان منه ، ولها على الزوج مهر مثلها ، وعن أبي يوسف رحمه الله في الأمالي: إذا زوج ابنته على أن يبرئه من الدين الذي له عليه ، أو زوجت المرأة نفسها على أن يبرأها من الدين له عليها فالبراء ة جائزة ولهامهر مثلها، وفي الولوالحية: وإن تـزوجها على ألف درهم أو ألفين قال أبوحنيفة رحمه الله: لها مهر المثل لا يزاد على ألفين ولا ينقص من ألف، وقالا: لها ألف_

٠ ١ ٩ ٥ :- وفي الظهيرية: رجل له على امرأة ألف درهم ثمن المبيع، فتزوجها على أن أخر ذلك كان لها مهر مثلها والتأخير باطل، وفيها: رجل تزوج امرأة على ألف درهم على أن لاينفق ومهر مثلها مائة : كان لها الألف والنفقة ، وفي الخانية: ولو تزوج امرأة على ألف على أن لايرثها ولا ترثه جاز النكاح بألف كان مهر المثل أقل أو أكثر _

م: نوع منه في الزيادة في المهر وما هو في معنى الزيادة

۱ ۹ ۱ ° ۰ :- الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لزفر رحمه الله ، وفي المضمرات : وقال زفر والشافعي رحمهما الله : لاتلحق الزيادة بالعقد ، م : والخلاف فيه نظير الخلاف في الزيادة في الثمن ، وذكر أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله أن الزيادة في المهر حائزة عند أبي حنيفة رحمه الله ، وفي قول أبي يوسف لا تجوز _

عبد المهر بعد هبة السهر محيحة ، وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله: أن الزيادة في المهر بعد الفرقة هبة السمهر صحيحة ، وفي إكراه شيخ الإسلام: أن الزيادة في المهر بعد الفرقة باطلة ، هكذا روى بشرعن أبي يوسف رحمه الله: وصورة ما روى بشر: إذا طلق امرأته ثلاثا قبل الدحول بها أو بعده ثم زادها في المهر لم يصح ، وكذلك إذا انقضت عدة المطلقة طلاقا رجعيا ثم زادها في المهر بعد ذلك لا تصح الزيادة _

" ١٩ ٥ : - وفى الخانية: رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم راجعها وقال لها " زدت فى مهرك "لم تصح لأنهامجهولة، ولوقال " راجعتك بمهر ألف درهم " إن قبلت جاز وإلا فلا، وفى الظهيرية: وهل يشترط القبول؟ الأصح أنه يشترط، م: وفى القدورى: أن الزيادة فى المهر بعد موت المرأة جائزة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما لا يحوز _

2 9 1 6 :- وفى فتاوى الشيخ أبى الليث: إذاوهبت المرأة مهرها من زوجها ثم إن النزوج بعد ذلك أشهد أن لها عليه كذا كذا من المهر تكلموا فيه ، واختيار الشيخ أبو الليث أنه يجوز إقراره ، وإذا تزوجها بألف درهم ثم جدد العقد بألفى درهم ، فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمه الله لا تثبت الزيادة ، ويكون مهرها ألفى مهرها ألف درهم ، وعلى قول محمد رحمه الله تثبت الزيادة ، ويكون مهرها ألفى درهم ، وذكر شمس الأئمة السرحسى فى شرحه أن على قول أبى حنيفة رحمه الله

الزيادة وعلى قولهما لاتثبت الزيادة ، وفي شرح مختصر الطحاوى: أن على قول أبيي حنيفة ومحمد رحمهما الله تثبت الزيادة [وعلى قول أبي يوسف لاتثبت ، وفي إقرار المختصر لاتثبت الزيادة] من غير ذكر خلاف ، وفي الظهيرية: قال بعض مشايخنا: المختار عندنا أن تلزمه الألف الثانية _

٥ ٩ ١ ، - م: وإذا تزوج امرأة على صداق في السر وسُمع في العلانية أكثر من ذلك في السرعلي مهرثم تعاقد في الأول: أن يتواضعا في السرعلي مهرثم تعاقد في العلانية أكثر فنقول: إن كان ما تعاقدا عليه في العلانية من جنس ماتواضعا في السر إلا أنه أكثر مما تواضعا في السر، فإن اتفقا على المواضعة أو أشهد الرجل عليها أو على وليها أن المهر هو المسمى في السر والزيادة سمعة: فالمهر ما تواضعا عليه في السر، وفي الظهيرية: الأصل: أن النكاح يصح مع الهزل، والمال لايحب مع الهزل ، والحد أصل والهزل عارض ، وكل من تمسك بالأصل فالقول له ، ولو تواضعا في السر على أن يظهرا النكاح رياء وسمعة ولا يكون بينهما نكاح حقيقة فأظهرالنكاح بشرائطه يصح النكاح وبطلت المواضعة ، وفيها: ولو تواضعا على مهر مائة درهم ثم تعاقدا في العلانية على مائتي درهم فعن أبي حنيفة ، روايتان ، في رواية: المهر مائتان ولا يعتبر بما تواضعا في السر ، وفي رواية: المهر مائة ، وهو قولهما وهو الأصح ، م: وإن اختلفا وادعى الزوج المواضعة في السر علم الألف وأنكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى في العقد، و يكون القول قول المرأة إلا أن تقوم للزوج بينة ، وفي شرح الطحاوى: مع يمين

[•] ١٩٥: - أخرج سعيد بن منصور رضى الله عنه ، عن شريح في من أصدق سراً ، وأعلن أكثر من ذلك: أنه أجاز السر، وأبطل العلانية، سنن سعيد ابن منصور، النكاح، باب ماجاء في من أصدق سراً مهرا ٢٤٧/١ ، برقم ٩٩٨ _

وأخرج عبـد الـرزاق عن الشعبي قال: إذا تزوج في السر بمهر، وفي العلانية بمهر أكثر منه ، فالصداق الذي سمى في العلانية ، قال سفيان : إلا أن تقوم البينة أنه كان سمعة ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب الرجل يتزوج في السر ويمهر في العلاينة ٦ /١٨٧ ، برقم ١٤٤٧ .

المرأة على ما يدعى عليها من السر إن طلب الزوج يمينها عليه ، م: وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله: إذا أشهد الزوج على نفسه في السر أن المهر الذي يريد أن يتزوج عليه ألف ثم أشهد على نفسه في العلانية بألفين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ: المهر ألفان ، وقال أبويو سف رحمه الله: إذا شهد الشهود أنه قد أشهدنا في السر أن المهر ألف وأنه سمعة بألفين فالمهر ألف، قالوا: هذا خلاف ماحكي عن أبي حنيفة رحمه الله في الأصل، وإن كان ما تعاقدا عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضعا، فإن لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد ، وإن اتفقا على الموضعة ينعقد النكاح بمهر المثل _

٩١٦ ٥ :- الـوجـه الثاني: إن تعاقدا في السرعلي مهر ثم أقرا في العلانية بأكثر من ذلك ، فإن اتفقا على ما صنعا في السر و أشهدا أن الزيادة سمعة ، في العلانية فالمهر ما هـو المذكور عند العقد في السر ، أما إذا لم يشهدا أن الزيادة في العلانية سمعة ذكر شمس الأئمة السر حسى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله المهر مهر العلانية ، ويكون هذا زيادة منه لها في المهر ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المهر هو الأول، وفي شرح مختصر الطحاوى: أن على قول أبي يوسف رحمه اللَّه الـمهـر هـو الأول ، وعـلـي قـول أبـي حـنيـفة ومحمد رحمهما اللَّه المهر مهر العلانية ويكون زيادة على المهر الأول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه ، إلا أنه إن كان من خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة على المهر ، وإن كان من جنسه فبقدر الزيادة على المهر الأول يكون زيادة ، وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله في هذه الصورة أن المهر هو الأول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ر حمهما الله ، و إنما يتأكد الزيادة إما بـالدخول بها أو بالخلوة الصحيحة أو بموت أحـدهـما ، حتى لو وقعت الفرقة بينهما قبل وجود واحد من هذه الأسباب بطلت الزيادة وينتصف الأصل دون الزيادة _

٧ ١ ٧ ٥ :- وفي الولوالجية: هذا إذا تزوجها في السرعلي مهر وسمع في العلانية أكثر منه ، أما إذالم يتزوجها في السر لكن تواضعا في السر على شييء ثم تزوجها في العلانية على مهر خلاف ما تواضعا عليه في السر فهذا على وجهين: إمّا أن تـزو جها على جنس ما تو ضعا عليه في السر ، و لكن بأكثر ماتو اضعا عليه أو تزوجها علي خلاف ما تواضعا عليه في السر، فالأول عليْ وجهين إمّا إن اتفقا عللي المواضعة أو اختلفا فإن اتفقا كان المهر ما تواضعا عليه في السر، وإن اختلفا كان المهر ما تزوجها عليه في العلانية ، ولو كان مكان النكاح بيع فكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله ، وعند أبي حنيفة كان الثمن ما تعاقدا عليه في العلانية اتفقاعلي المواضعة أو اختلفا تزوجها على خلاف جنس ما تواضعا عليه في السر وهـذا عـلـي وجهين: إما أن اتفقا على المواضعة أو اختلفا ، فإن اتفقا كان النكاح بمهر المثل، وإن اختلفا كان النكاح بما تزوج عليه في العلانية وفي الخلاصة: ولـو جعلا سمعة في النكاح فالنكاح صحيح ، وإن اظهر إقراراً بالنكاح فهو باطل ؟ لأن العقد البات لم يتغير _

 ٩١٨ :- وفي الذخيرة: إذا تواضع الرجل والمرأة في السر أن المهر دنانير ، وتزوجها في العلانية على أن لامهر لها ، كان مهر ها الدنانير التي تواضعا عليه في السر، وإن تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدنانير مهرا لها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ، انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا ، وإذا تزوج امرأة بدينار بلخيي صح النكاح ويجب لها الدينار مع تمام عشرة دراهم ولايحب مهر المثل؛ لأن و جوب المسمى وإن قل يمنع و جوب مهر المثل، وإن طلقها قبل الدحول بها ينتصف العشرة ويجب خمسة دراهم _

٩١٩ :- وفي النوازل: سئل أبو نصر عن رجل زوج ابنه امرأة صغيرة زوجها أبوها بألف و خمسمائة بحضرة الشهود، ثم حدد نكاحها بثلاثة آلاف وماتت المرأة قبل إدرا كها فـأي المهرين يجب ؟ قال: إن كان الزوج صغيرا وكان مهر مثلها ألفا و خمسمائة لاتلزم الزيادة ، وإن كان الزوج كبيرا والنكاح كان بإذنه و جبت عليه ثلاثة ألاف _

• ٩٢٠ :- م: ذكر شيخ الاسلام أنهما إذا تعاقدا في السر بألف وأظهرا في

العلانية حلاف ذلك ، ثم اختلفا فقال الزوج " ما أقررت به في العلانية هزل " وقالت المرأة " لابـل جد " فالقول المرأة قول والمهر هو المذكور في العلانية ، إلا أن تقول للزوج بينة على ما ادعى _

١ ٢ ٩ ٥ :- إبراهيم عن محمد رحمه الله امرأة قالت لرجل " زوجتك نفسي على ألف " فقال الزوج " قبلت النكاح بألفين " فالنكاح جائز على ألفين ، كأنه زادها ألـفـا ، إبـراهيم عن محمد رحمه الله زوج أمته من رجل على مهر معلوم ثم أعتقها ثم زادها الزوج في المهر شيئا معلوما فالزيادة للمولى ، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله أن الزيادة لها ، ولايجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى _

٥٩٢٢ :- وفي فتاوى الفضلي: إذا طلق امرأته ثم راجعها فقال لها " زدت في مهرك " لايصح لمكان الجهالة ، ولو قال لها " راجعتك بمهر ألف درهم " فإن قبلت المرأة ذلك صح وإلا فلا _

٥٩٢٣ : - قال محمد رحمه الله في الحامع: حر تزوج أمة بغير إذن مولاها على مائة درهم فقال الزوج للمولى "أجز النكاح" فقال المولى 'أجزته على أن تزيد في الصداق خمسين درهما "فإن رضي الزوج بذلك صح النكاح وثبتت الزيادة ، وإن لم يرض به لم تثبت الإجازة ، **وفي الذخيرة :** فإن قال الزوج " لا أرضى بالزيادة ولا أزيدك "يبقى النكاح على التوقف، وكذلك لو قال المولى "لأأجيز النكاح حتى تزيدني خمسين دينارا"، م: وكذلك الجواب فيما إذا قال المولى " لا أجيز النكاح إلا بزيادة خمسين درهما "_

٤ ٢ ٩ ٥ :- وفي الذحيرة: ثم في هذه المسائل إذا رضى الزوج بالزيادة حتى تم العقد لو دخل بها الزوج ، أو مات عنها فلها الأصل مع الزيادة ، وإن طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الأصل ولا شيء لها من الزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الآخر ، وفي قوله الأول لها نصف الأصل ونصف الزيادة ، ولو قال " لا أجيز النكاح ولكن زدني حمسين

درهما "أو قال " لا أحيز النكاح وأجيزه إن زدتني خمسين درهما "أو قال " لا أجيز النكاح حتى تزيدني "كان هذا من المولى نقضا للنكاح، حتى لو أجاز بعد ذلك بالمائة لايجوز ، ولو كان المولى حين بلغه النكاح بمائة درهم ، قال " أجزت العقد على خمسين دينارا "ورضى به الزوج جاز النكاح يخمسين دينار ، بخلاف ما إذا باع الرجل مال غيره بغيره إذنه درهم المولى فقال المولى ، " أجزت البيع بخمسين دينارا "ورضى به المشترى حيث لا يجوز ذلك البيع ؛ فإن دخل بها زوجها أو مات عنها فلها خمسون ديناراً ، وإن طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالىٰ ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ الآخر ، وفي قوله الأول لها نصف خمسين دينارا ، م: وكل جواب عرفته في المولى مع الأمة فهو الجواب في الولى يزوج المرأة البالغة بغير أمرها فبلغها الخبر فتخير في جميع ما بينا _

٥٩٢٥: - وفي الجامع أيضا: منكوحة أعتقت حتى ثبت لها الخيار، فقال لها زوجها " زدتك في صداقك خمسين درهما على أن تختاريني " ففعلت صح الإختيار وتثبت الزيادة ، وتكون الزيادة لـلمولى ، وبمثله لو قال لها " لك على خمسون درهما على أن تختاريني " ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها _

٥٩٢٦ - وفي نكاح المنتقى: رجل ادعى نكاح امرأة وهي تجحد ثم إن الزوج مع المرأة اصطلحا على أن يعطى ألف درهم إن أجازت له النكاح الذي ادعى فهو جائز ، وكذلك إذا قال لها "أزيدك مائة على أن تقرى بالنكاح" ففعلت فإن وجدت بينة على أصل النكاح الأول لم يكن له أن يرجع في المائة ، ولو كان هـذا منه في الطلاق بان ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها بألف درهم فجحد الزوج فصالحته على مائة أخرى على أن يقر بالطلاق بالجعل ففعل ثم إنها وجدت بينة على الطلاق بالجعل الأول: فلها أن ترجع بالمائة _

نوع منه

في المرأة التي منعت نفسها لمهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق به

٩٢٧ - قال الكرخى: وللمرأة أن تمنع الزوج من الدخول بها حتى يوفيها جميع المهر، وفي الخلاصة: يعنى المعجل ولو بقى درهم، قال: وليس للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله وزيارة أهلها حتى يوفيها جميع المهر _

سواء كان قبل حلول الأجل أو بعده في ظاهر الرواية ، م: وله أن يمنعها من سواء كان قبل حلول الأجل أو بعده في ظاهر الرواية ، م: وله أن يمنعها من السفر وزيارة بعض أهلها بغير إذنه ؟ وقال أبو يوسف: القياس كذلك كما في البيع لكنا استحسنا وقلنا: لها أن تمنع نفسها منه وليس له أن يمنعها من السفر وزيارة بعض أهلها حتى يوفيها المهر ، قال: وليس هذا كالبيع ، وهذا آخر أقواله ، وفي الهداية: وإن دخل بها فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالا: ليس لها أن تمنع نفسها ، والخلاف فيما إذا كان الدخول برضاها ، حتى لو كانت مكرهة أو كانت صبية أو كانت مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق ، وعلى هذا النخلاف الخلوة بها برضاها ، ويبتني على هذا استحقاق النفقة _

٩٢٩ : - م: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالىٰ: إذا كان بعض المهر حالا

9 ۲۷ م :- أخرج عبد الرزاق عن سفيان قال : إذا لم يقم بينة ، فيمينها ، وتأخذ مهرها ، وإذا تزوج الرجل المرأة على مهر مسمى فهو عليه حال كله ، ولها أن تأبى حتى يوفيها مهرها ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب الرجل يتزوج المرأة الخ ٢٩٧/٦ ، برقم ١٠٩٨ _

9 ٢ ٩ ٥ : - أخرج أبوداؤد عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن عليا رضى الله عنه ، لما تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها ، أراد أن يدخل بها ، فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئاً ، فقال : يارسول الله ، ليس لى شيء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أعطها درعك ، فأعطاها درعه ، ثم دخل بها ، سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب في الرجل يدخل بامراته قبل أن ينقدها ٢٨٩/١ ، برقم ٢١٢٦ - مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب ما يحل للرجل من امرأته ولم يقدم شيئاً ٢٨٩/١ ، برقم ٢١٢٦ -

و بعضه مؤجلا فله أن يدخل بها إذا أعطاها الحال ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ: إذا كان المهر مؤجلا فلم يدخل بها الزوج حتى حل الأجل فمنعت نفسها عن الزوج حتى يوفيها المهر فليس لها ذلك من قبل أن أصله لم يكن حالا ، وفي الخلاصة: ولو أجلته بعد العقد مدة معلومة ليس لها أن تحبس نفسها ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ لها أن تحبس نفسها إلى استيفاء الأجل في جميع هذه الفصول إذا لم يكن دخل بها _

• ٩٣٠ : م: ثم لا خلاف لاحد أن تأجل المهر إذا كان إلى غاية معلومة نحو شهر أو سنة إنه صحيح ، وإن كان لا إلى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا: لا يصح ، وبعضهم قالوا: يصح وهو الصحيح ، وفي شرح الطحاوى: وإن كانت الجهالة مستتمة "كهبوب الريح" أو " إلى أن تمطر السماء" فإن الأجل لايثبت ويجب حالا ، وفي الذخيرة : وإذا تزوج امرأة بصداق مؤجل إلى اجال مجهولة نحو "الحصاد" و "الدياس" أو إلى "النيروز" و"المهرجان" فلا رواية لهذه المسألة في الكتب الظاهرة وقد احتلف المشائخ فيه ، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالىٰ: والصحيح أنه تثبت هذه الآجال في الصداق _ ٩٣١ ٥ :- وفي شرح الطحاوي: وإن قال " نصفه مؤجل و نصفه معجل " كما جرت العادة ولم يزد على ذلك جاز الأجل ويقع ذلك على وقوع الفرقة إما بالموت أو بالطلاق ، وقال بعضهم: لايجوز الأجل ويجب حالا ؛ لأنه أجل مجهول جهالة مستتمة ، م: قال مشائخنا رحمهم الله وفي عرف ديارنا ليس للمرأة أن تـمنع نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهر ؛ لأن في عرفنا البعض معجل والبعض مؤجل، والمعجل يسمى "دست بيمان" والمؤجل يسمى "كابين كردني "والمعروف كالمشروط ، فان بينا مقدار المعجل ومقدار المؤجل فهو

٩٣١ : - أخرج سعيد بن منصور عن الشعبي أنه كان يقول: في الآجل من المهر إلى أن يكون طلاق أو موت ، سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب التزويج بالعاجل والآجل ۱/۱ ۲۱ ، برقم ۵۳۵ _

على ما بينا، وإن لم يبينا شيئا ينظر إلى المسمى وإلى المرأة: أن مثل هذه المرأة كم يكون لها من هذا المسمى معجلا وكم يكون مؤجلا في العرف ؟ فيقضي بالعرف، وفي الخانية: ولا يقدر ذلك بالربع ولا بالخمس، م: وما ذكر في محموع النوازل أنه يقضى لها بنصف المهر معجلا إنما ذكر ذلك بناء على عرف أهل سمرقند أنهم يعجلون النصف من المسمى ، وهو اختيار الشيخ أبي الليث ، إلا أن ذلك يختلف باختلاف البلاد والصحيح ما ذكرنا _

٩٣٢ ٥ :- وإن شرطا تعجيل الكل في العقد فهو كما شرطا ووجب تعجيل الكل، ولو دخل الزوج بها أو خلابها برضاها فلها أن تمنع نفسها منه وتمنعه عن السفر حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب ، وهو المعجل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالا : ليس لها ذلك ، وأجمعوا على أنه لو دخل بها وهي كارهة أو دخل بها وهي صغيرة أو مجنونة أنه لا يبطل حقها في المنع والحبس، وكان الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه اللّه ، وفي منع النفس بقولهما ، واستحسن بعض مشايخنا اختياره ، وفي الخلاصة : قـال رضيي الله عنه: والمختار عندي في المنع إن كان سوء المعاشرة من الزوج لها المنع زجرا له ، وإن كان من جهتها ليس لها المنع زجرا لها _

٩٣٢ ٥ :- أحرج الترمـذي عـن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالًا ، أو أحل حراماً ، والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرّم حلالًا أو أحل حراماً ، سنن الترمذي ، أبواب الأحكام، باب ماذكر عن النبي عليه السلام في الصلح بين الناس ٢٥١/١ ، برقم ١٣٦٤ _ و أخرج البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم الـمسـلـمـون عـند شروطهم فيما وافق الحق ، السنن الكبري للبيهقي ، الصداق ، باب الشروط في النكاح ٢٦/١١ ، برقم ١٤٧٨٧ _

قول المصنف: ولو دخل الزوج بها الخ. أخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: تلزم المرأة زوجها بصداقها مالم يدخل بها ، فإذا دخل بها فلا شيء لها ، مصنف عبد الرزاق النكاح ، باب متى يحل الصداق الخ ٦/ ٢٩٦ ، برقم ١٠٩٠٤ _

٩٣٣ ٥ : - وفي العيون: تزوج امرأة على ألف درهم إلى سنة فأراد الزوج الدخول بها قبل السنة وقبل أن يعطيها شيئا فإن كان شرط الزوج في العقد أن يدخل بها قبل سنة فله ذلك وليـس لها أن تمنع نفسها منه بلا خلاف ، وإن لم يشرط فكذلك في قول محمد ، وعلى قول أبي يوسف ليس لها ذلك استحسانا ، قال الصدر الشهيد: وبهذا يفتي وإنه حسن ، قال رحمه الله تعالىٰ: وفي ديارنا إذا أدى المعجل ولم يؤد المؤجل فله أن يبني بها بلا خلاف ، فأما إذا كان الكل مؤجلا والدخول غير مشروط ولا عرفا ولا نصا فلم يكن له أن يبني بها على قول أبي يو سف رحمه الله تعالىٰ استحسانا _

٥٩٣٤ : - قال القدوري في كتابه قال أبو يوسف: لو كان المهر حالا فأخرته مدة وأراد الدحول بها قبل مضى المدة فليس له ذلك إلا برضاها ولها أن تمنع نفسها منه ، وهذا مستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله آخرا و هو استحسان ، وذكر في المنتقى: أن الزوج إن كان شرط الدخول قبل مضى المدة فله ذلك ، وإن لم يشرط الدخول قبل مضى المدة فليس له ذلك إلا برضاها ، فهذا مستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله استحسانا أيضا _

٥٩٣٥ :- وفي المنتقى: إذا كان المهر حالا فأحالت عليه غريما لها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه حتى يأخذ غريمها بمنزلة وكيلها، ولو أن الزوج أحالها بالمال على غريم له على أن أبرأته عنه ، ففي القياس له أن يدخل بها قبل ذلك ، وفي الاستحسان: لا يدخل حتى تأخذ المهر، وعن أبي حنيفة روايتان: روى الحسن بن زياد له أن يدخل بها قبل ذلك ، وروى الحسن بن أبي مالك رحمه الله أنه ليس له ذلك ، ولو باعها بالمهر متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع ، وقال أبو يوسف رحمه الله: إذا قبضت المرأة المهر فإذا هو زيوف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يبدلها ، ولو كان دخل بها برضاها ثم وجدت المرأة المهر المقبوض زيوفا أو ما أشبه ذلك أو كان متاعا اشترت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها أن تمنع نفسها منه _

٥٩٣٦ : - وفي الذخيرة: إذا ارتدت المرأة عن الإسلام ثم أسلمت وأجبرت على النكاح مع زوجها الأول هل لها أن تطالبه بالمهر المؤجل ؟ فيه اختلاف المشايخ _

٩٣٧ : - وفي الخانية: رجل تزوج امرأة بألف على أن ينقدها ما تيسر والباقية إلى سنة كان الألف كله إلى سنة إلا أن تقيم المرأة البينة أنه تيسر له منها شيء أو كله فتأخذه _

٩٣٨ ٥ :- رجل تزوج امرأة بألف على أن كل الألف مؤجل إن كان الأجل معلوما صح التأجيل ، وإن لم يكن لا يصح التأجيل ، فإذا لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما تعارفه أهل البلدة ويؤخذ منه الباقي بعد الطلاق أو بعد الموت، وفي الحجة: أو في حال قيام النكاح يأمر القاضي بتسليم ذلك أما لا يحبره ، يعني إذا لم يو جد منهما سبب ، والسبب قد يكون حصوله من جهة الزوج وقـد يكون من جانب المرأة ، أما من جهة الزوج: إظهار العناد والإلجاء إلى ذلك ، وذلك إنما يكون بالضرب الموجع من غير الموجب عدواناوظلما أو بالتزويج عليها وإلجائها إلى الخصومة إياه والمطالبه بمهرها واستيفاء حقها حتى قال بعض المشايخ: إن ظلمها في القسم في النوبته والقسم في النفقة تخاصمه بطلب كل المهر المؤجل، وإن تزوج عليها ويراعي حق النوبة والنفقة تطالبه بنصف المهر، وقال بعض المشايخ: تطالبه بكل المهر، وإن اتخذ جارية للتسرى قالوا: لها حق طلب كل المهر لإلتحاق الغيرة والضرر بها ، وقال بعض مشايخنا بلخ: إن تزوج عليها تطالبه بنصف المهر، وإن تسرى عليها تطالبه بكل المهر، وذكر في بعض الروايات أن في التسري تطالب بالنصف ، وأما السبب من جانب المرأة نحو ما إذا غلبها ديون وحبست به ، أو مستها حاجة ملجئة لها أن ترفع الأمر إلى القاضي وتطالبه

⁻ أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان يقول: في الآجل من المهر هو حال الحرام المهر هو حال إلا أن تكون له مدة معلومة ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، في الرجل يتزوج المرأة على صداق عـاجـل وآجـل ٩٠/٩ ، بـرقـم ١٦٤٤١ - سـنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب التزويج بالعاجل والآجل ٢١٥/١ ، برقم ٨٣٤ _

بمهر ها فتقضى دينها أو تصلح أمرها .

9 9 9 - وفى الينابيع: وإذا تزوج امرأة على ألف أن لا يخرجها من البلد أو على أن لا يتزوج عليها ، يريد به إذا سمى لها مهرا أقل من مهر المثل إن قبضت المرأة مهرها ، فللنزوج أن ينقلها إلى حيث شاء وليس لها أن تمنعه من الخروج ، وإن أقرت بدين لأبيها أو لأمها أو لأجنبي ، فللمقر له أن يمنعها من الخروج ، م: إذا زوج ابنته البكر البالغة فأراد أبوها التحول إلى بلد آخر بعياله فله أن يحملها معه ، وإن كره الزوج إذا لم يكن أعطاه المهر ، وإن كان قد أعطاها المهر فليس له ذلك إلا برضا الزوج _

• ٩٤٠ :- وفي فتاوى سمر قند: صغيرة زوجت وذهبت إلى بيت زوجها بدون أخذ تمام مهرها كان لمن كان له حق إمساكها قبل التزوج أن يمنعها، وفي الخانية: ويردها إلى منزله، م: حتى تأخذ جميع المهر أو يأخذ من له حق الأخذ _

1 9 9 0 :- وفى الظهيرية: ولو زوج ابنته الصغيرة كان له أن يطالب بالمهر ، وليس له أن يطالب بالنفقة إلا إذا أطاقت الجماع ، ولا يشترط إحضار المرأة للتسليم عند مطالبة الأب للمهر ، هذا إذا كانت المرأة صغيرة أو بكرا ، فإن كانت ثيبا لم يكن للأب أن يطالب الزوج بالمهر _

١٩٤٢ :- ولو اختلف الأب والزوج في بكارتها ولا بينة للزوج ،
 والتمس من القاضي تحليفه على العلم بذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ أنه

9 ٣٩ ٥ : - أخرج البيهقي عن سعيد بن عبيد بن سبّاك أن رجلًا تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، و شرط لها أن لا يخرجها ، فوضع عنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه الشرط وقال: المرأة مع زوجها ، السنن الكبرئ للبيهقي ، الصداق ، باب الشروط في النكاح ، ٢٧/١١ ، برقم ١٤٧٩١ _

وأخرج عبد الرزاق عن ابن حريج قال: قلت لعطاء: رجل نكح امرأة وشرط عليه أنك لاتنكح، ولا تستسر، ولا تخرج بها، قال: لا، يذهب الشرط إذا نكحها، مصنف عبد الرزاق، النكاح، باب الشروط في النكاح، ٢٢٥/٦، برقم ٢٠٦٠ - سنن سعيد بن منصور، النكاح، باب ماجاء في الشروط في النكاح، القسم الأول من الجزء الثالث ١٨٣/١، برقم ٦٧٠ _

يحلف، وذكر الخصاف أنه لا يحلف، كالوكيل بقبض الدين إذا أدعى المديون أن صاحب الدين أبرأه وأنكر الوكيل لا يحلف، م: ولو زوج العم بنت أخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها إلى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد و ترد إلى بيتها ، وفي الظهيرية: امرأة زوجت بنتها الصغيرة و قبضت صداقها ، ثم أدركت فإن كانت الأم و صية فلها أن تطالب أمها بصداق دون زوجها ، وإن لم تكن الأم وصية فلها أن تطالب زوجها ، والزوج يرجع إلى الأم إن كان قائما ، وكذلك هذا في غير الأب والجد_

٥٩٤٣ : - م: وفي فتاوى الشيخ أبي الليث: إذا أراد الزوج أن يخرج المرأة من بلد إلى بلد ، وقد أوفاها مهر ها فحواب الكتاب أن له ذلك ، وفي الظهيرية : فيي ظاهر الرواية ، م: وأختار الشيخ الإمام أبو الليث على أنه ليس له ذلك ، وفي الكافي: وكثير من المشايخ على أنه للزوج أن يسافر بها في زماننا، وإن أوفاها المهر، لأن "الغريب ممتهن ولو كان طويل الذيل" وقوله تعالي (اسكنوهن من حيث سكنتم) مقيد بترك الإضرار بدليل سياق الآية وهو قوله تعاليٰ (ولا تبضاروهن) وفي النقل إلى بلد آخر مضارة ولهذا أجاز الإخراج برضاها ، م: ولو أراد أن يخرجها من البلد إلى القرية أو من القرية إلى البلد فله ذلك ، وفي الحجة: إذا كانت القرية قريبة يمكنه أن يرجع قبل الليل إلى وطنه ، وفيها: وإذا أراد الزوج أن يذهب بامرأته إلى بلدة آخري بأن كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك ؛ لأنهما تراضيا على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة _

٤٤ ٥ ٩ : - م: طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج

٩٤٣ : - أخرج البيه قبي عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: النساء مع أزواجهن حيث ما كانوا، إلا نساء الأنصار لايخرجن من بيوتهن ولايخرجن، يعني من المدينة ، السنن الكبري للبيهقي ،النكاح ، باب الشروط في النكاح ، ٣٨/١١ ، برقم ١٤٨٠١ . قوله تعالىٰ: اسكنوهن من حيث سكنتم ، سورة الطلاق رقم الآية ٦ .

قوله تعالى: و تضاروهن ، سورة الطلاق رقم الآية ٦ .

بالمهر المؤجل ؟ فيه اختلاف المشايخ ، وكذلك ، لو ترتدت والعياذ بالله ، ثم أسلمت وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه ببقية المهر؟ فيه اختلاف المشايخ _ ٥٩٤٥ :- وفي الهداية: رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة البطول والبعرض والرقعة إلى أجل معلوم فأعطاها قيمة الثياب كان لها أن لا تقبل القيمة ، ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تمنع عن أخذ القيمة ، قال محمد رحمه الله تعالىٰ: أصل هذا أن كل ما جاز السلم فيه فلها أن لا تأخذ إلا المسمى، ومالم يجز فيه السلم كان للزوج أن يعطيها القيمة ، إلا في المكيل والموزون كان لها أن لا تأخذ القيمة ، وإن لم تكن مؤجلة _

م: نوع آخر

في وجود العيب في المهر في تغيره من وصف إلى وصف

٢٤ ٥ ٥: - ويردّ الصداق بالعيب الفاحش ، وفي تحنيس خواهرزاده: ويرجع بقيمة المهر، وفي شرح الطحاوى: وكذلك بدل الخلع والعتق على مال والصلح عن دم العمد ، م: وهل يرد بالعيب اليسير ؟ إن لم يكن من ذوات الأمثال لايرد، وإن كان من ذوات الأمثال يرد، وفي شرح الطحاوى: بخلاف البيع والإجارة والصلح عن دعوى ، فإن بدله يرد بالعيب اليسير والفاحش جميعا ؛ م: والعيب اليسير ما يدخل تحت تقويم المقومين ، وهو أن يقومه مقوم وهو صحيح بألف درهم ، ويقومه مقوم آخر و به هذا العيب بألف _

٧٤٧ : - قال الكرخي رحمه الله في كتابه: إذا انتقص الصداق في يد الزوج بـفـعل أجنبي ، فالمرأة بالخيار إن شاء ت أخذت واتبعت الجاني بالأرش ، وإن شاء ت أخذت من الزوج قيمته يوم العقد واتبع الزوج الجاني بالأرش، وإذا انتقص بآفة سماوية فالمرأة بالخيار: إن شاءت أخذته ناقصا ولا شيءلها، وإن شاء ت أخذت القيمة يوم العقد ، وهذا إذا كان العيب فاحشا ، فأما إذا كان يسيرا فلا خيار لها كما لوكان موجودا عند العقد ، وإن كان النقصان بفعل الزوج فالمرأة

بالحيار: إن شاءت أحذته وضمنته النقصان ، وإن شاءت أخذت القيمة يه م العقد هـذا هـو الـمشهـور من الرواية ، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لاضمان عليه في الأرش ولكنها بالخيار: إن شاءت أخذته ناقصا ولاشيء لها، وإن شاءت أخذت الـقيـمة ، و سوّى بين هذا و بين البيع فإن البائع إذا جنبي على المبيع قبل القبض لم يكن عليه ضمان ، وإن كان النقصان بفعل المهر بأن جني المهر على نفسه ففيه روايتان: إحداهما كالآفة السماوية ، والرواية الأخرى أنها في حكم جناية الزوج، وإن كان النقصان بفعل المرأة صارت قابضة بالجناية ويدخل في ضمانها ، كالمشترى إذا جني على المبيع في يد البائع _

٨٤ ٥ : - وفي فتاوى الشيخ أبي الليث: إذا تزوج امرأة على ألف درهم من الدراهم التي هي نقد البلد ، فكسدت قبل القبض و صار النقد غيرها ، كان على الزوج قيمتها يوم كسدت، قال الصدر الشهيد في واقعاته: هو المختار، وفي السراجية: وعليه الفتوى ، م: وهذا قول محمد رحمه الله ، وأما على قول أبيي حنيفة رحمه الله تعالىٰ على الزوج قيمتها يوم الخصومة ، ولو كان مكان النكاح بيعا فسد البيع، كان مشائخ ما و راء النهر قبل هذا يقولون: يجب أن يكون عـقـد الـنـكاح بما وراء النهر بالغطريفي لا بالعدلي لأن العدلي يتغير والغطريفي لا يتغير، وهذا كان في الزمان الماضي، أما في زماننا يجب أن يكون العقد بالذهب أو بالفضة ، والحكم في الإنقطاع كالحكم في الكساد_

٩٤٩ : - وإن غلت الدراهم بأن ازدادت قيمتها فلها تلك الدراهم والاخيار للزوج، وإن رخصت بأن انتقصت قيمتها، فقد اختلف فيه المتأخرون، فبعضهم قالوا: لها من تلك الدراهم وليس لها أن تطالبه بالتفاوت وإن فحش، وقال بعضهم: إن كان يو جد من تلك الدراهم التي ورد العقد عليها تطالبه بذلك، وإن كان لا يو جد تطالبه بقيمة ما ورد عليه العقد_

· • 9 ° : - وإن تزوجها بكذا من العدليات وهي كاسدة ما ذا يجب لها ؟ قبالوا: يجب لها مهر المثل، ولو كانت رائجة وقت العقد وهي نوعان من الضرب بنبغي بيان نوعه وقت العقد ولولم يبين ينظر إلى مهر مثلها فأيّ نوع من ذلك وافق من مهر مثلها يقضى لها بذلك النوع _

١ ٥ ٩ ٥ : - وفي المنتقى: بشرعن أبي يوسف: رجل تزوج امرأة على أمة بعينها ودفعها إليها وماتت عندها ، ثم علمت أنها كانت عمياء رجعت عليه بنقصان العمي ، و هذا ظاهر ، ولو كان تزوجها على خادم بغير عينه و أعطاها جارية وسطا وماتت عندها ثم علمت أنها كانت عمياء فإنها تضمن قيمتها عمياء ويضمن الرجل قيمة خادم ، فيتقاصان إن لم يكن بينهما فضل ويترادان الفضل إن كانت ثمة فضل ، وفي شرح الطحاوى: إذا تزوج الرجل امرأة على عبد أو جارية بعينهما فإنه لا يثبت له حيار الرؤية _

نوع منه في اختلاف الزوجين في المهر

٢ ٥ ٩ ٥ : - وفي الكافي: إعلم أن الاختلاف في المهر لا يخلو: إما أن يكون بعد الطلاق أو قبل الطلاق ، وكل ذلك لا يخلو: إما أن يكون الاختلاف في أصل المسمى كان أو لم يكن ، أو في مقدار المسمى كم كان ، فإن كان الاختلاف في حال الحياة قبل الطلاق في مقدار المسمى فإن مهر المثل يجعل حكما عند أبي حنيفة ، فإن شهد لأحدهما فالقول قوله مع يمينه _

٥٩٥٣: - م: إذا ادعت المرأة أن المهر ألفان وادعي الزوج أنه ألف فأيهما أقام بينة قبلت بينته ، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة ، وفي الكافي: وإن أقاما البينة ومهر المثل شاهد لها فبينته أولى وقيل: بينتها أولى، م: وإن لم يكن لهما بينة فإنهما لايتحالفان عندنا ؛ هكذا ذكر في الأصل ، وقال أبويوسف : القول قول الزوج، وفي لهداية: قبل الطلاق وبعده، م: إلا أن يأتبي بشيء مستنكر جدا، ولذلك تفسيران، أحدهما: أن يدعى أنه تزوجها بأقل من عشرة، وبه أخذ بعض المشائخ ، والثاني أنه يدعي أنه تزوجها بما لا تتزوج مثل تلك بمثل ذلك المرأة بمثل ذلك المهر، وبه أخذعامة المشايخ وهوالصحيح، وفي التحريد:

وذكر أبو الحسن: التحالف في الفصول الثلاثة ، وقال الرازي: التحالف يثبت في فصل واحد وهو: إذا لم يشهد مهر المثل لواحد منهما ، فأما إذا كان مهر المثل يشهد لأحدهما فالقول قوله من غير تحالف _

٤ ٥ ٩ ٥: - وفي الولواجية: ولومات أحد الزوجين، واختلف الحي وورثة الميت فعلى هذا الاختلاف ، ولوطلقها قبل الدخول بهاكان لها نصف الألف في قـولهـم جـميعا ، ولو ماتا ثم اختلفت الورثة بطل المهر في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد كما قالا في الحياة _

٥٩٥٥ : - م: وذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف في المرأة يـموت عنها زوجها فتدعى مهرا هو مهر مثلها والورثة يقولون " قد تزوجها على مهر إلا أنا لا ندري كم هو "قال: أجعل لها مهر مثلها، وقال أبو حنيفة ومحمد: يحكم بمهر مثلها ، فإن كان مثل ما قال الزوج ألفا أو أقل فلها ما قال الزوج مع يمينه بالله ماتزوجها على ألفين ، وإن كان مثل ما قالت المرأة ألفان أو أكثر فلها ما قالت مع يمينها بالله ما زوجت نفسهابألف درهم ، وفي الحانية: فإن نكلت ثبت الألف، وإن حلفت فلها ألفان: ألف بالتسمية لا خيار للزوج فيها، وألف بحكم مهر المثل وله الخيار فيها إن شاء أدى من الدراهم وإن شاء من الدنانير ، م: وإن كان مهر مثلها بين الدعوتين ، وفي الهداية: بأن يكون ألفان و خمسمائة فإنهما يتحالفان ثم يقضي لها بمهر مثلها _

٥٩٥٦: وهو نظير ما ذكر في كتاب الإجارات: إذا وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الصباغ في الأجرة يحكم قيمة الصبغ بين الدعوتين فإنهما يتحالفان كذا هاهنا _

٥٩٥٧ :- ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه: إذا لم تكن بينة فإنهما يتحالفان أولا ، وفي الظهيرية: ويبدأ من الزوج ، م: فإذا حلفا حينئذ يحكم مهر المثل عند هما ، وفي السغناقي: وينبغي أن يقرع القاضي بينهما في البداية لاستوائهما ، فإن نكل الزوج يقضى عليه بألفين ، وفي الخانية: بطريق التسمية ، وإن نكلت المرأة و جب المسمى ألف ، وإن حلفا جميعا و جب ألف و خمسمائة ، ألف بطريق التسمية لايخير الزوج فيها ، وخمسمائة باعتبار مهر المثل فيها الزوج ، وأيهما أقام البينة قبلت بينته ، وإن أقاما يقضى بألف وخمسمائة: ألف بطريق التسمية و خمسمائة باعتبار مهر المثل ، و نص محمد في هذا الفصل أن بينة المرأة أولى ، م: قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: والأصح ما ذكره الكرخي وغيره ، ومن المشايخ صححوا ما ذكر في الأصل ، وفي السغناقي: وعن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالىٰ أنه يصار إلى مهر المثل في الفصول الثلاثة ، وهي أن يكون مهر المثل شاهدا له أو لها أو لما بينهما _

٥٩٥٨ : - م: وإن وقع الاختلاف بينهما على هذا الوجه بعد الطلاق، فإن كان قد دخل بها فهذا والأول سواء، فإن لم يدخل فقد ذكر في كتاب النكاح أن الـقـول قـول الزوج وعليه نصف ما أقربه ، وذكرفي الجامع الصغير أن القول قول من يشهد له المتعة فمن مشايخنا من قال: ما ذكر في النكاح قول أبي يوسف رحمه الله، وما ذكر في الجامع الصغير قولهما ، ومنهم من قال : ماذكر في النكاح قولهما أيضا ، فصار في تحكيم المتعة في الطلاق قبل الدخول رو ايتان عن أبي حنيفة رحمه الله على قول هذا القائل ، وحكى الإمام أبو الهيثم رحمه الله تعالى عن القضاة الثلاثة أن ما ذكر في النكاح قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالىٰ ، وما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله تعالىٰ ، فصار الحاصل على قول هـذا القائل أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ القول قول الزوج قبل الطلاق وبعده إلا أن يأتي بشيء مستنكر جدا ، وعلى قول محمد رحمه الله تعالىٰ يحكم بمهر المثل قبل الطلاق والمتعة بعد الطلاق وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

٨ ٥ ٩ ٥ :- أخرج سعيد بن منصور في سننه عن الشعبي قال : إذا اختلف الزوج والمرأة في الـصـداق ، فالقول قول الزوج مع يمينه ، والبينة على المرأة ، سنن سعيدبن منصور ، باب الزوج والمرأة يختلفان في الصداق ٧٥/٢ ، برقم ٣١١٣ _

يحكم بمهر المثل قبل الطلاق ولايحكم بالمتعة بعد الطلاق ، ويكون القول قول الزوج بعد الطلاق _

٩ ٥ ٩ ٥ :- وفي الهداية: ولوكان الاختلاف في أصل المسمى ، وفي الكافي: في حال الحياة ، يجب مهرالمثل بالإجماع ، والمراد بالاختلاف في أصل المسمى بأن أدعى أحدهما التسمية والآخر بنفيه ، م: ولومات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين ورثة الميت وبين الحيي، فهذا وما لو اختلفا وهما حيان سواء _

٠ ٩ ٦ ° :- ولو ماتا فهاهنا فصلان: أحدهما أن يتفق الورثة أنه لم يكن في العقد تسمية ، وفي هذا الفصل القياس أن يقضى لها بمهر المثل وهو قول أبي يوسف و محمد رحمهما الله ، وفي الكافي: وعليه الفتوى ، م: وقال أبو حنيفة رحمه الله : أستحسن في هذا أن يبطل المهر ، وله في ذلك طريقان أحدهما يشيرا إلىي أنه إنما يقول ببطلان مهر المثل إذا تقادم العهد وانقرض أهل ذلك العصر حتى تعذر على القاضي الوقوف على مقدار مهر المثل ، أما إذا لم يتقادم العهد وأمكن للقاضي الوقوف على مقدار مهر المثل فلا يبطل مهر المثل فيقضى لها بمهر المثل كما هو مذهبهما ، والثاني يشير إلى القول ببطلان مهر المثل بموتهماعلي كل حال تقادم العهد أو لم يتقادم _

٩٦١ : - والـفـصـل الثـاني إذا وقع الاختلاف بعد موتهما في مقدار مهر المثل ، فعلى قول محمد رحمه الله يحكم بمهر المثل ، وفي شرح الطحاوى : وعلم، قول محمد رحمه الله القول قول ورثة المرأة إلى قدر مهر مثلها ، والقول قول ورثة

٠ ٩ ٦ ٠ :- أخرج التزمذي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ، ولم يدخل بها حتى مات ، فقال ابن مسعود لها مثل صداق نسائها ، لاو كس ولا شطط ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضي رسول الله صلى الله عليه و سلم في بروع بنت واشق امرأة منّا مثل ماقضيت ، ففرح بها ابن مسعود رضي الله عنه ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ٢١٧/١ ، برقم ١١٥٤ - سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ٢٨٨/١ ، برقم ٢١١٤ _

الزوج في الزيادة كما في حال الحياة ، م: وعلى قول أبي يوسف رحمه الله القول قول ورثة الزوج إلا أن يأتوا بما هو مستنكر جدا ، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مهر المثل لايبقى بعد موتهما على أحد الطريقين مطلقا وعلى أحد الطريقين إذا تقادم العهد فيكون القول قول ورثة الزوج، **وفي الخانية:** قل أو كثر، م: إلا أن تقوم لورثة المرأة بينة على ما ادعوا_

977 ه : - وفي الكافي: وإذا مات الزوج وقد سمى لها مهر ، فلورثتها أن يأخذوا ذلك من تركة الزوج، وإن لم يكن سمى لها مهر، فلا شيء لورثتها عند أبمي حنيفة رحمه الله وعندهما لو رثتها المسمى في الوجه الأول ومهر المثل في الوجه الثاني ، وفي السغناقي: وإذا مات الزوجان وقد سمى لها مهرا فإن ثبت ذلك بالبينة أو بتصادق الورثة ، فلورثتها أن يأخذوا ذلك من ميراث الـزوج، هـذا إذا علم أن الزوج مات أو لا ، أوعلم أنهما ماتا معا ، وإن لم يعلم أن أيهما مات أولا فحينئذ يأخذ ورثة المرأة جميع المهر من تركة الزوج، وإن علم أنها ماتت أو لا فنصيب الزوج من ذلك يسقط _

٥٩٦٣ : - وفي الحجة: امرأة ادعت بعد وفاة زوجها أن لها عليه ألف درهم مهرا ، وأنكرت الورثة تصدق في الدعوى إلى تمام مهر المثل في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وإن ادعت المرأة على الورثة المهر وهم يعترفون بالزوجية إلى الموت يحكم بمهر المثل إن لم تدع مسمى ، وإن ادعت مسمى ولم تقم البينة يؤمر بالصلح ، ولو ادعى الزوج انها قد وهبته مهرها في حالة الصحة ، والورثة يقولون "كانت الهبة في مرض الموت " فالقول قول الزوج _

٤ ٢ ٩ ٥ : - م: ولو ادعى الزوج أن المهر "هذا العبد" وقالت المرأة "هذه الجارية" فالكلام فيه كالكلام في الألف والألفين، إلا في فصل واحد: أنه إذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية ، وفي الظهيرية: لاعينها ، ولو طلقها قبل الدخول بها في في المسألة الأولى فلها نصف الألف ، وفي مسألة الحارية والعبد لها المتعة ، إلا أن يتراضيا أن تأخذ نصف الحارية ، م:

وعلى هذا إذا قال الزوج " تزوجت على عبدي الأسود هذا " وقيمته ألف وقالت المرأة "تزوجتني على عبدك الأبيض هذا" وقيمته ألفا درهم، وهو نظير الاختلاف في الألف والألفين ، إلا في فصل واحد: أنه إذا كان مهر مثلها قيمة الأبيض أو أكثر فلها قيمة الأبيض لما قلنا في فصل العبد والحارية ، وفي الكافي: وإن كان العبد ميتا حكم بمهر المثل _

٩٦٥ :- م: ولو اختلفا في طعام بعينه فقال الزوج " تزوجتك على هذا الطعام بشرط أنه كر "وقالت المرأة " لا بل بشرط أنه كران " فهو مثل الاختلاف في الألف و الألفين _

- ٩٦٦ : - والأصل في جنس هذه المسألة أن الزوجين إذا اتفقاعلي تسمية شيء بعينه في النكاح، واختلفا في مقداره إن كان شيئاً لايضره التبعيض كالمكيل والموزون يحكم فيه بمهر المثل، فيتحالفان إذا كان مهر المثل بين الدعوتين _

٩٦٧ : - بيانه في هذه المسألة فيما: إذا تزوجها على نقرة فضة بعينها فقال الزوج " تزوجتك على هذه النقرة بشرط أنها مائتا درهم " وقالت " لا بل بشرط أنها ثلاثمائة "؛ وإن كان شيئاً يضره التبعيض كما لو تزوجها على ثوب خز بعينه ثم احتلفا فقال الزوج " تزوجتك على هذا الثوب على أنه عشرة أذرع " وقالت المرأة " لا بل أنه تسعة أذرع " ففي هذه الصورة القول قول الزوج فلا يتحالفان ، كما لو تزوجها على إبريق فضة ، وفي الخانية: أو ذهب بعينه ، م: ثم اختلفا في وزنه فالقول قول الزوج؛ وفي الكافي: بالإحماع _

٩٦٨ : - ولو وقع الاختلاف في الصفة في مسمى بعينه كما لو قال الزوج "تزوجتك على هذا الكرعلي أنه ردى "وقالت المرأة "لا بل على أنه جيد " فالقول قول الزوج، فلا يتحالفان كما في باب البيع، فإن الاختلاف في الصفة لا يوجب التحالف كما لو اختلفا في اشتراط صفة البكارة ، وفي الكافي: ولو تزوجها على صبرة بعينها فضاعت ، واختلفا في الجودة والكيل ، ففي الكيل القول لها إلى مهر المثل، وفي الجودة له، م: وإن كان المهر دينا واختلفا في

صفته أو جنسه أو نوعه فإنه يحكم بمهر المثل و يتحالفان ، وإن اختلفا فيما لايضره التبعيض في المقدار والصفة جميعا ، ففي القدر يحكم بمهر المثل ، وفي الصفة القول قول الزوج مع يمينه اعتباراً بحالة الاجتماع وبحالة الانفراد_

٩٦٩ ٥ :- هـذا إذا اختلف حال قيام النكاح ، أما إذا اختلفا بعد الطلاق وكان الطلاق بعد الدخول فكذلك الجواب، وإن كان الطلاق قبل الدخول بها إن اتـفـقـا عـلـي مسـمـي بـعينه ، واختلفا في صفة ذلك أو في قيمته فالقول قول الزوج بالإجماع ولا يحكم بمتعة مثلها _

• ٩٧٠ : - وإن اختلفا في جنس المهرأو في مقداره أو في صفته والمهر دين ، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد يحكم بمتعة مثلها ، ويكون القول قول من يشهد له المتعة ، وعلى قول أبي يوسف القول قول الزوج ، إلا أن يأتي بشيء مستنكر جداً _

٩٧١ : - وفي اليتيمة: سئل على بن أحمد عن رجل تزوج امرأة بمائة دينار هروية محمودية أينصرف إلى الصرافية أم إلى التبرية ؟ فقال: بل إلى الصرافية، قال رحمة الله عليه: أراد به الصحاح، وسئل الخجندي عمن خطب امرأة وأمهرها بمهر معلوم والخطيب ذكرفي الخطبة كذا دينارا هروية محمودية هل يكون صرافية أم نـقـد البـلد؟ فقال: مهرها ما تعارف الناس العقد على ذلك في البلد، والاعتبار للتزويج لا للخطبة، فبأي نقد تزوجها فهو المهر_

٩٧٢ ٥ : - و سئل على بن احمد عمن أرسل إلى خطيبته دنانير ثم اتخذوا له ثبابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو " نقدتها من المهر ، هل يكون القول قول له ؟ فـقـال: الفرق قول الباعث ، قيل له: لو دفع إليهم دنانير فقال " أنفقوا البعض إلىي أجر الحائك والبعض إلى ثمن الشاة للشراء والبعض إلى الحوزقة كما هو العيادة " تُم فعلوا ذلك فزفت إليه ثم بعد ذلك يدعى " أني بعثت الدنانير لأجل المهر " أيقبل قوله ؟ فقال : إذا صرح بالقول لايقبل قوله في التعيين _

٥٩٧٣ : - وفيها: سئل الخجندي عن رجل تزوج امرأة وأدخلها داره وكانا في

الدار شهرين ثم الآن يدعى الزوج ويقول "حين تزوجتها كنت غير بالغ فنكاحي باطل ولا مهر على "كيف الحواب في ذلك وهذا رجل تام الخلقة فقال : لايصدق في ذلك ، والمهر بتمامه واجب، قيل له: وإذا لم يطأها وهو يدعي أنه غير بالغ ولكنه خلابها خلوة صحيحة ، وكانت عنده شهرين أو أكثر هل يجب عليه المهر؟ قال: نعم _

٩٧٤ : - وفيها: سئل حمير الوبري عن رجل تزوج امرأة بثلاثين دينارا ، والنقود مختلفة احتلافا على السواء ما ذا يجب ؟ فقال: في مثل هذا لا تكون التسمية صحيحة ، ويجب لها مهر المثل لا يزاد على المسمى _

٥٩٧٥ :- م: ولو تزوجها على عبد بعينه ، فهلك العبد في يد الزوج ، واختلفا في قيمته فالقول قول الزوج فلا يحكم بمهر المثل ، وفي الخانية: وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج_

م: ولوقال " تزوجتك على عبد الأسود ، وقيمته ألف وقد مات في يدى " وقالت المرأة " لابل تزوجتني على عبدك الأبيض ، وقيمته ألفا درهم وقد مات في يدك " فإنه يحكم بمهر المثل و يتحالفان إن كان مهر المثل بين الدعو تين ، و لو تـزوجهـا عـلي كر بعينه و هلك فاختلفا في مقداره أو صفته ، أو تزوجها على ثوب بعينه ، أو نقرة فضة بعينها ، أو إبريق بعينه وهلك واختلفافي الذرعان أو الوزن ، ففي كل ماذكرنا أن القول قول الزوج قبل الهلاك ، وكان القول قوله أيضا بعد الهلاك ، ولو ادعى ألف درهم والآخر مائة دينار فهو نظير الاختلاف في الألف والألفين _

٥٩٧٦ :- وفي الخانية: امرأة ماتت فقال الزوج "وهبت مهرها مني في صحتها "وقالت الورثة" بل وهبت في مرضها الذي ماتت فيه "قال بعض مشايخنا: القول قول الزوج، وذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة _

٩٧٧ : - وفيها: امرأة أقرت أنها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا: ينظر إلى قدها فإن كان قدها قد المدركات صح إقرارها ، حتى لو قالت بعد ذلك "ما كنت مدركة "لم يقبل قولها ، وإن لم يكن قدها قد المدركات لا يصح إقرارها ، قال رحمه الله تعالىٰ: وينبغي للقاضي أن يحتاط في ذلك ويسألها عن شأنها ويقول لها: بما ذاعرفت ذلك؟ كما قالوا في غلام أقر بالبلوغ أن القاضي يسأله عن و جهه و يحتاط في ذلك _

٩٧٨ : - وفي اليتيمة: وسئل أبو حامد عن رجل خطب امرأة لابنه خطبة ، وبعث إليها دراهم ، ثم مات الأب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال " إن تمت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه ، وإن لم تتم فهو ميراث " وإن كان الأب حيا يرجع إلى بيانه _

٩٧٩ : - و سئل الخجندي عن خاطب بعث إلى خطيبته أشياء من مال مختلف ، ثم زفت الخطيبة إلى زوجها مع الكسوة المبعوثة فلبس الديباج والقز ، ثم وهبت لأبيها أو أمها أو أختها هذه الأشياء، ثم ماتت هي هل لزوجها أن يدعى تلك الأشياء ؟ فقال: لا _

• ٩٨٠ : - و سئل والدي عمن بعث إلى أب الخطيبة سكرا و جوزا ولوزا وتمرا وغيرها ثم بدالهم فتركوا المعاقدة هل لهذا الخاطب أن يرجع إليهم باسترداد ما دفع إليهم؟ فقال: إن فرق ذلك على الناس بإذن الدافع فليس له حق الرجوع، وإن لم يأذن له في ذلك فله ذلك _

١ ٩٩٨: - وسئل على بن احمد عن رجل بعث إلى خطيبته دنانير قبل العقد وبعث أبوها إلى الزوج قدرا من الكيلي على أن يصرفه الزوج في ثياب نفسه ، فباع الـزوج ذلك الكيلي وصرف ثمنه إلى نفسه فلم ينسخ ذلك الأمر ، وأراد أهل المرأة الرجوع أيرجعون بمثل الكيلي أم بالثمن الذي باعه ؟ فقال: بل بالثمن ، قيل له: لو كانوا اشتروا ذلك الكيلي من مال الزوج المبعوث إليهم كيف الحواب؟ فقال: ذلك يصرف إلى الزوج إن فعلوا ذلك بإذن الزوج_

٥٩٨٢ : - و سئل حمير الوبري عن الصهر إذا اتخذ ثيابالختنه ، و ذهب بابنته وبالثياب إلى بيت الزوج وترك الثياب هناك من غير أن يقول الختنه مشافهة "هـذه ثيابك سلمتها إليك " أو لم يذهب بها ولكن دفع إليها الثياب وقال لها "اذهبي إلى بيت الزوج" ولم يصرح بالتسليم إليه ثم إن الرجل لم يلبسها بعد هل يكون ذهابه بالابنة مع الثياب إلى بيت الزوج تسليما إليه أم يحتاج إلى شيء آخر ؟ فقال: نفس التسليم إليها لا يوجب الملك لكونه محتملا مالم يوجد منه هبة أو تمليك أو مايدل عليه _

٥٩٨٣ : - و سئل و الدي عن الرجل إذا جهز ابنته و سلمه إليها ثم أراد الأب أن يسترده منها هل له ذلك؟ فقال: في القياس له ذلك، وفي الاستحسان ليس له ذلك وعليه الفتوي، وذكر أبو العباس الناطفي في النكاح من الروضة في جهاز المرأة : الـقـول قـول الأب " إنـي أعـطيـت ابنتي ذلك على وجه العارية " هكذا كان يفتي شيخنا أبو العباس ، وذكر شيخنا عبد الله الجرجاني ، في شرح الجامع الصغير: أن القول قول البنت لأنه جرت العادة بدفع ذلك على سبيل الهبة _

٩ ٨ ٤ ٥ :- و سئل الخجندي عمن دفع إلى خطيبة ابن أخيه شيئا من ماله ، وكانت العادة فيما بينهم أنهم يسترجعون ما بعثوا إليها بعد الزفاف ثم زفت إلى زوجها مع الجهاز هل له أن يطالب ابن أخيه بما بعث إلى خطيبته من ماله أم يطالب زو جته ؟ فقال: إن بعثه إليها يسترده منها إن كان قائما بعينه _

٥٩٨٥ :- وفي الحجة: ولو أرسل إلى امرأة نافحة مسك أو طيبا، ثم قال "كان من المهر " فالقول قوله ، وفي الحاوى: فإن وجهت هي إليه عوضا لذلك الطيب وحسبت أن زوجها وجه الطيب إليها هدية فلما ظهر الخلاف أرادت الرجوع في العوض هل لها ذلك ؟ قال : ليس لها ذلك ، لأن نية العوض فاسدة فكانت هبة جديدة ، ثم ينظر : إن كان الطيب قائما يسترد الزوج إذا لم ترض

٩٨٣ ٥ :- أخرج سعيد بن منصور رضى الله عنه في سننه عن الشعبي يقول : إذا دخلت المرأة على زوجها بمتاع أو حلى ، ثم ماتت فهو ميراث ، وإن أقام أهلها البينة أنه كان عارية عندها ، إلَّا أن يعلموا ذلك زوجها ، سنن سعيد بن منصور ، باب ماجاء في متاع البيت إذا اختلف فيه الزوجان ٣٤٩/١ ، برقم ١٥٠٣ _

بـذلك مهـرا ، وإن كـان هالكا وله مثل يسترد المثل ، وإن لم يكن له مثل فحينئذ يصير قصاصا لمهرها_

٩٨٦ : - م: إذا بعث إلى امرأته دقيقا أو عسلا أو تمرا ثم قال: " بعثت من المهر "وقالت المرأة " بعثت هدية " فالقول قول الزوج ، وفي نوادر ابن رستم: إلا أن يكون مثل الخبيص واللحم والشاة المذبوحة والثريد ونحو هذا من الطعام مما لا يبقى ، وفي السغناقي: وطبق فاكهة مما لا يعطي في المهر عادة بل يتعارف هدية ، م: فحينئذ القول قول المرأة استحسانا ، وفي السغناقي: وكذا في جميع قضاء الديون، وفي الهداية: وفي الحنطة والشعير القول قوله، وفي الذحيرة: مع اليمين _

٩٨٧ ٥ : - م: وفي فتاوي الشيخ الإمام أبي الليث رحمه الله: بعث إلى امرأته متاعاً ، وبعث إليه أبو المرأة أيضا متاعاً ، ثم ادعى الزوج أن الذي بعث كان صداقا كان القول قوله مع يمينه ، فإن حلف والمتاع قائم فللمراة أن ترد وترجع بما يبقى من المهر ، وإن كان هالكا لا ترجع بالمهر ، وفي الخانية : وإن كان المتاع هالكا إن كان شيئا مثليا ردت على الزوج مثل ذلك ، وإن لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما يبقى من الدراهم ، م: وأما الذي بعث أبو المرأة إن كان هالكا لم يكن على الزوج شيء، وإن كان قائما وقد بعثه الأب من مال نفسه فله أن يرجع فيه ، وفي الحانية: وإن بعث الأب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه _

٩٨٨ ٥ :- وفي الحاوى: سئل القاسم عمن بعث جهاز إلى بيت زوج إبنته ولم يقل حين وجهه إنه هدية ؟ قال: يحمل على الهدية ، كمن دفع إلى قصار ثوبا ليغسله ولم يذكر الأجر يحمل على الأجر على ماجري التعارف به _

٩ ٨ ٩ ٥ : - م: وفي فتاوي أهل سمر قند: تزوج امرأة وبعث إليها هدايا وعـوضته المرأة على ذلك عوضا ثم زفت إليه ثم فارقها وقال: " إنما بعثت إليك عارية "وأراد أن يسترد ذلك من المرأة ، وأرادت المرأة أن تسترد العوض ، فالقول له فعي الحكم، وإذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه ، وفي الخانية: وقال أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعاليٰ: إن صرحت حين بعثت أنه عوض فكذلك وإن لم تصرح بذلك لكنها أحسبت ونوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ، وفي الحجة: ولو كان ذلك هدية وهبة لا يرجع كل واحد منهما بذلك _

• ٩٩٥: - م: اشترى لامرأته أمتعة بأمرها بعد ما بني بها ودفع إليها دراهم حتى اشترت هي أيضا ، ثيم اختلفا فقال الزوج " هو من المهر " وقالت المرأة "هذه هدية " فالقول قول الزوج ، إلا أن يكون شيئا مأكولا ، وقال الشيخ أبو الليث رحمه الله: المختار أنه ينظر: إن كان ذلك من متاع سوى ما يجب على الزوج فالقول قوله إنه من المهر، وإن كان من متاع يجب على الزوج من الخمار والدرع ومتاع الليل فليس له أن يحتسب من المهر، والخف والملاءة لا يحب عليه لأنه ليس عليه أن يهيئي أسباب الخروج، وفي الظهيرية: ويحب عليه خف أمتها لأنها منهية عن الخروج دون أمتها _

٩٩١: - م: بعث إلى امرأة ابنه متاعا ثم ادعى أنه بعث صدق، وكذلك لو ادعى بعد موت المرأة ، وفي دعوى النوازل: بعث إلى امرأة أيام العيد دراهم وقال "عيدي" أو قال "سيم شكر" ثم ادعى أنه من المهر لا يصدق، وفي الحجة: قالت المرأة لزوجها" أنفق على مما ليكي فما أنفقت أحسبه من مهرى "فأنفق عليهم ثم قالت المرأة "إنهم حدموك فلا أحسبها أنفقت من مهري "لايسمع منها ، وجميع ما أنفق عليهم من حساب المهر ، وفي الولوالحية: وما أنفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليها _

997 :- وفي تجنيس الناصرى: وإذا بعث إلى المرأة عند زفافها ثوبا ، تُـم أراد الاسترداد لأنه أخذه من بزاز بغير بيع ليس له ذلك ، ولكن لصاحب الثوب أن يسترده بحجة _

٩٩ ٥ ٠ : - وفي الذخيرة: تزوج الرجل امرأة لأجل ابنه ، وبعث الرجل

بهدايا ينوى "الدستى" إلى المرأة ثم مات الابن قبل تسليم المرأة إليه هل يرجع الأب بما بعث من الهدايا إليها ؟ ينظر إن كان ما بعث هالكا لا يرجع ، وإن كان قـائـمـا إن كـان مـن مال الابن بعثها برضاه لا يرجع ، وإن كان بعث من مال نفسه يرجع، م: امرأة ادعت زوجها بعد وفاته أن لها عليه ألف درهم من مهرها تصدق في الدعوى إلى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن عنده يحكم بمهر المثل ، فمن شهد له مهر المثل كان القول قوله مع يمينه _

٤ ٩ ٩ ٥ :- وفي المنتقى: بشر بن الوليد عن أبي يوسف إذا اختلف الزوج و الـمرأة ، فإن أقر بشيء مسمى و حلف عليه فالقول قوله ، وإن كان لم يقر بشيء وحلفت على ما ادعت جعل لها الأوكس من مهر مثلها ومما ادعت ، قال : وكذلك إذا قالت المرأة لزوجها " تزوجتني بغير شيء " وقال الزوج تزوجتكِ على هذا العبد " فإن كان قيمة العبد مثل مهر المثل أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه فالمراد بالخيار: إن شاء ت أخذت عين العبد "و إن شاء ت أخذت قيمته ، و إن كانت القيمة أقل من مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فلها مهر مثلها _ ٥٩٩٥ :- وفيه أيضا: قال هشام: قلت لمحمد رحمه الله: رجل أقام بينة على أنه تزوج هذه المرأة ، وكانت عقدت النكاح على ألف درهم ، وأقامت المرأة البينة أنه تزوجها وكانت عقدت النكاح على ألفين ؟ قال: المهر ألف درهم ، وقال هشام: سألت محمدا عن امرأة ادعت أن هذا الرجل تزوجها بالكوفة منذ سنة على ألفين وأقامت على ذلك بينة ، وأقام الزوج بينة أنه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على ألف: قال؟ البينة بينة امرأة ، قلت: وإن كان معها ولد لأكثر من سنتين ؟ قال: وإن كان _

٩٩٦ : - م: وفي الخانية: ولو قالت المرأة " تزو جتني على عبدك هذا " وقال الرجل "تزوتك على أمتي هذه "وهي أم المرأة ، وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة ، لأن بينتها قامت على حريتها ، وبينة الزوج قامت على رق العبد ، وتعتق الأمة على

الزوج بإقراره ، ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها [بألف درهم ، واقامت المرأة البينة أنه تـزوجهـا] بـمائة دينار ، واقام أب المرأة البينة - وهو عبد الزوج - أنه تزوجها على رقبته ، فالبينة بينة الأب ، فإن أقامت أمها وهي أمة الزوج مع ذلك أنه تزوج أبنتها على رقبتها فالبينة بينة الأب والأم ونصفهما جميعا مهرلها ، ويسعى الوالدان في نصف قيمتها ، ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة أنه تزوجها بمائة دينار، واقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم يقضى القاضي ببينة المرأة بالنكاح بمائة دينار، ثم إن أبا المرأة - وهو عبد الزوج - أقام البينة أنه تزوج المرأة على رقبته فإن القاضي يبطل القضاء الأول ويقضى بأن الأب هو المهر ، ولو كان الزوج يدعي أنه تزوجها على أبيها وصدقه الأب في ذلك وأقام البينة ، وادعت المرأة أنه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة يقضي القاضي ببينة الأب والزوج، وجعل الأب صداقا وأعتقه من مالها وجعل ولاء ه لها ، ثم أقامت المرأة البينة أنه كان تزوجها بمائة دينار: كانت البينة بينة المرأة ، ويقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار، ويجعل أباها حرا من مال الزوج، وأبطل الولاء الذي كان قضي به لـلـمـرأة لأن الأب كان حرا باقرار الزوج قبل أن يقضى القاضي بعتقه ، فإنما قضي القاضي باولاء دون العتق فلذلك بطل الولاء ببينة المرأة بعد ذلك _

٩٩٧ : - وفي الفتاوي الخلاصة: النزوج إذا أبي أن يكتب خط المهر لا يجبر، ولوكان في خط المهر دنانير والعقد بالدراهم تجب الدراهم ولاتجب الدنانير بالخط ، قال رحمه الله تعالىٰ : فيما تأويله بينه وبين الله ، أما القاضي يجبره على الدنانير إلا إذا علم أن العقد بالدراهم_

٩٩٨ : - وفيي محموع النوازل: ولو تزوج امرأة على ألفين ألفُّ لها وألف لأمها ، أو على أن يهب الألف لأمها : فالألفان لها إن شاء ت وهبت للأم وإن شاء ت لم تهب _

نوع منه في بيان ما تستحق به جميع المهر

9 9 9 0 :- المهر كما يتأكد بالدخول يتأكد بالخلوة الصحيحة عندنا ، وفي الكافي : وعند الشافعي لها نصف المهر ، وفي الملتقط : روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ في الطلاق قبل الدخول الأفضل أن يعطيها الزوج كمال المهر ، والأفضل للمرأة أن لا تأخذ شيئا _

الجماع لا حقيقة ولا شرعا ، وفي الخانية: ولا طبعا ، م: حتى لو كان أحدهما مريضا مرضا يمنع الحماع ، وفي الخانية: ولا طبعا ، م: لا تصح الخلوة ، مريضا مرضا يمنع الجماع ، وفي الكافي: أو يلحق به ضرر ، م: لا تصح الخلوة ، وإن كان مرضا لا يمنع الحماع تصح الخلوة ، والحاصل أن المرض في جانبها متنوع بلا خلاف ، وأما المرض في جانبه فقد قيل: وقيل: إنه متنوع أيضا: إنه غير متنوع وإنه يمنع صحة الخلوة على كل حال ، جميع أنواعه في ذلك على السواء ،

9 9 9 0 : - أخرج أبوداؤد في مراسيله عن محمد بن ثوبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كشف امرأة فنظر إلى عورتها فقد و جب الصداق ، مراسيل أبي داؤد ، باب في المهر ص : ١١ - وأخرج الدار قطني عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كشف خمار امرأة و نظر إليها فقد و جب الصداق ، دخل بها أو لم يدخل بها ، سنن الدار قطني النكاح ٢١٣/٣ ، برقم ، ٣٧٨ - السنن الكبرى للبيهقي ، الصداق ، باب من قال: من أغلق بابا أو أرخى سترا فقد و جب الصداق ، برقم ، ١٤٨٥ -

• ٦٠٠٠ : - قول المصنف: إن كان مرضا لا يمنع الحماع تصح أخرج الخلوة ، أخرج البيهقى عن سعيد بن زيد الأنصارى قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من غفار ، فدخل بها فأمرها فنزعت ثوبها ، فرأى بياضاً من برص عند ثديها ، فانماز رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: خذى ثوبك ، فاصبح وقال لها: الحقى بأهلك ، فاكمل لها صداقها ، السنن الكبير للبيهقى ، الصداق ، باب من اغلق بابا الخ ١٥١/١٠ ، برقم ١٤٨٥١ - مسند الإمام احمد بن حنبل ٣/٣٩٤ ، برقم ١٤٨٦١ -

قال الصدر الشهيد رحمه الله: هو الصحيح ، وكذا لو كان أحدهما محرما بحجة فرض أو نافلة ، وفي الهداية: أو بعمرة أو كانت المرأة حائضا لا تصح الخلوة _

٦٠٠١: - وكذا إذا كان أحدهما صائما في رمضان التصح الخلوة، واختلفت الروايات في صوم غير رمضان ، قال القدوري: الصحيح أن صوم التطوع والقضاء والنذر لايمنع صحة الخلوة: وفي الهداية: وإن كان أحدهما صائما تطوعا فلها المهر كله، وهذا القول في المهر هو الصحيح، والصلاة بمنزلة الصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله، وفي الظهيرية: وقال بعض الناس: تصح الخلوة في صوم التطوع إن كان قبل الزوال ، وإن كان بعد الزوال لاتصح_

٦٠٠٢ : - م: ولو كان معهما ثالث لا تصح الخلوة ، إلا أن يكون الثالث ممن لا يشعر بذلك كصغير لا يعقل أو مغمى عليه ، والمجنون كالصبي ، وفي بعض المواضع: ولو كان معهما مجنون أو مغمى عليه لاتصح الخلوة، ولو كان معهما أعمى أو نائم لا تصح الخلوة ، وفي الفتاوي الخلاصة: إذا كان الأعمى يقف على فعلهما لا تكون خلوة ، م: وفي الأصم في النهار لا تكون خلوة ، وفي الـليل تكون خلوة ، ولو كان معهما في البيت نائم في النهار لا تصح الخلوة ، وفي الليل صحت للخلوة ، ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحت الخلوة علم أو لم يعلم ، وفي الخانية: ولو كان معهما أخرس لاتصح الخلوة ، وفي الحاوى: سئل نصر عمن حلا بامرأته وليس بينهما إلا أخت المرأة وأمها تدخل عليهما إحداهما وتخرج؟ قال: لاتكون هذه خلوة، م: ولو كان ثمة أمته كان محمد رحمه الله أو لا يقول: تصح الخلوة بخلاف ما لو كان ثمة أمتها ، ثم رجع وقال: لا تصح الخلوة ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وفي الظهيرية : وهو على اختلاف بينهما أن جماع الجارية بين يدى الحرة المنكوحة له، أو جماع إحدى المنكوحتين، أو جماع إحدى الجاريتين له هل يكره بين يدى صاحبتها ؟ قال أبويوسف: لايكره، وقال محمد: يكره _

٦٠٠٣ : - م: وأجمعوا على أن الرجل إذا أخذ بيد امرأته وهي جالسة بين

النسوان وأدخلها في بيته ليجامعها والنساء علمن جاز ولم يكره ، قال رحمه الله تعالىٰ : إنه يكره ، وإن كان معهما في البيت جارية للمرأة اختلف المشايخ ، والفتوي على أنها تصح ، وفي الفتاوي الخلاصة : ويحل الوطئي بحضرة الضرة ، وكذا أفتى محمد رحمه الله ، وفي واقعات الناطفي: ولو جامعها وهناك نائم أو مجنون أو صبى يعقل أو مغمى عليه أو أعمى يكره ، ولو أن الرجل أخذ جارية وأدخلها البيت وأغلق الباب وعلموا أنه يريد جماعها يكره ، الكافر إذا خلا بامرأته بعد ما أسلمت صحت الخلوة ، ولو أسلم الكافر وامرأته مشركة فخلا بها لا تصح الخلوة _

٢٠٠٤: - م: والمكان الذي تصح فيه الخلوة أن يأمنا فيه اطلاع غيرهما عليهما بغير إذنهما ، كالدار والبيت ، وما أشبههما ، ولهذا لا تصح الخلوة في المسجد والطريق الأعظم والحمام، وكان شداد يقول: في المسجد والحمام تكون خلوة إذا كان في ظلمة كالسترة إذ لا يراهما أحد، وفي الينابيع: ولو خلا بها في قبه وأرخى الستر فهي حلوة صحيحة _

 ٦٠٠٥ :- م: وفي المنتقى: إبراهيم عن محمد: رجل ذهب بامرأته إلى رستـاق فـرسـخين أو ما أشبه ذلك و كان بالليل قال : إن ساربها في الطريق الجادة لا تكون خلوة ، ولو عدل بها عن الطريق في موضع خال كانت خلوة ، وفي الحجة:

٣٠٠٣: - قول المصنف: ويحل الوطيء بحضرة الضرة _ أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال: كان ينام بين جاريتين ـ

وأخرج أيضا عن غالب قال : سألت الحسن - أو سئل - عن رجل تكون له امرأتان في بيت؟ قال: كانوا يكرهون الوجس، وهو أن يطأ إحداهما والأخرى ترى، أو تسمع، مصنف ابن أبيي شيبة ، الـنـكاح ، ماقالوا في الرجل يكون له المرأتان أو الجاريتان فيطأ إحدهما والأخرى تنظر ٩/ ٤٤٩ ، برقم ١٧٨٤ ، ١٧٨٣٩ _

٢٠٠٤ :- أخرج الإمام مالك في المؤطاعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة إذا تزوجها الرجل أنه إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق ، المؤطا للامام مالك ، الـنـكاح، باب إرخاء الستور / ٣٤٢، برقم ٢١، ١٣ - سنن الدار قطني، النكاح، ٣١٢/٣، برقم ٣٧٧٨ ، ٣٧٧٩ - سنن سعيد بن منصور ، باب فيما يجب به الصداق ١/ ٢٠١ ، برقم ٧٥٧ _

وإن كانا في طريق غير مسلوك إلا في الأحيان تكون خلوة صحيحة ، م: ولو حج بها و نزل بها في مفازة من غير حيمة فليست بخلوة ، قال: و كذلك لو خلابها في جبل ، وفي الخانية: ولوخلا في حيمة في مفازة صحت الخلوة كما في المحمل ، م: ولو خيلابها في بيت غير مسقف فهو خلوة ، وكذلك الكرم ، في الظهيرية: وهو محمول على ما إذا كان للكرم حيطان ، وفي الفتاوي الخلاصة ، وفي الحجة: إن كان بينه وبين من يكون في البيت من الناس سترا تكون حلوة _

٦٠٠٦ : - م: ولو خلابها على سطح من الدار فهي خلوة ، ذكر مسألة السطح في المنتقى مطلقة ، قالوا: إذا لم يكن على جوانب السطح سترا لاتكون خلوة ، وعلى قياس ما قال شداد رحمه الله في مسألة المسجد والحمام أنه تكون خلوة إذا كان في ظلمة يحب أن تكون خلوة في مسألة السطح إذا كان في ظلمة أيضا _

٦٠٠٧ :- وفي الظهيرية: وفي البيوتات الثلاثة أو الأربعة إذا كان واحدا بعد واحد إذا حيلا بها في البيت الأقصى إذا كانت الأبواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليهما يدخل من غير استئذان وخشية لا تصح الخلوة _

٦٠٠٨: - م: هشام عن محمد: إذا خلابها في بستان ليس عليه باب يغلق فليست بحلوة ، وإن كان له باب وغلق فهي خلوة ، ولو خلا بها في محمل عليه قبة مضروبة ليلا أو نهارا فإن كان يقدر أن يطأها فهي خلوة ، ولو خلابها وبينهما وبين النساء ستر من ثوب رقيق يرى منه قال أبويو سف: ليس هذا بحلوة ، قال: وكذلك لو كانت سترة قصيرة قدر مالو قام إنسان رآهما _

٦٠٠٩ :- المرأة إذا دخـلت عـلـي الـزوج، ولم يكن معه أحد، ولم يعرفها الزوج فمكثت ساعة ثم خرجت ، أو الزوج دخل عليها ولم يعرفها لا تكون هذا خلوة مالم يعرفها ، هكذا اختار الشيخ أبو الليث رحمه الله ، وفي الحجة: وبه نأخذ ،

٨٠٠٨: أخرج المدار قطني عن عمر قال: إذا أجيف الباب، وأرخيت الستور فقد و جب المهر، سنن الدار قطني ، النكاح ، ٢١٢/٣ ، برقم ٣٧٧٦ - سنن سعيد بن منصور ، باب فيما يجب به الصداق ٢٠١/١ ، برقم ٧٥٨ .

م: قال الشيخ أبو بكر: تكون خلوة ، وفي الحجة: ولو أن الزوج أنكر العلم بكونها امرأته يصدق مع اليمين ، م: وكذلك إذا كانت نائمة فإن عرفها الزوج ولم تعرفه فهي خلوة _

٠ ٢٠١٠ : - وفي محموع النوازل: سئل شيخ الإسلام عمن تزوج امرأة فأدخلتها عليه و حرجت وردت عليه الباب إلا أنها لم تغلقه والبيت في خان يسكنه أناس كثير ، ولهذا البيت طرائق مفتوحة ، والناس قعود في ساحة خان ينظرون من بعيد هل تصح الخلوة ؟ قال: إن كانوا ينظرون في الطريق يترصدون لهما وهما يعلمان بذلك لاتصح الخلوة ، فأما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهما يقدران أن ينتقلا في هذا البيت إلى زاوية لا تقع أبصارهم عليهما فيها ، فقد قيل: إن الزوجين إذا اجتمعا في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليهما أحد إلا بإذن فالخلوة صحيحة و إلا فلا ، هذه جملة ما ذكره شيخ الإسلام ، وعلمي قياس ماروي بشرعن أبي يوسف في الستر القصير ينبغي أن يقال في هذه المسألة إذا كان البيت والطرائق بحيث لو نظر فيهما إنسان يراهما لا تصح الخلوة _

1 . ٦ . ١ : - وفي الحاوى: سئل أبو القاسم عمن به مرض فجيء بامرأته فأدخلت البيت الذي هو فيه بالليل وهو لا يشعر بها فلما أصبحت خرجت فأخبر الزوج بذلك فقال "لم أشعربها" ثم طلقها وأدعت هي أنه علم؟ قال: القول قول الزوج أنه لم يعلم، وبه نأخذ، وإن علم الزوج وهو يقدر صحت الخلوة ويجب كمال المهر_

٦٠١٢ :- م: وإن كان معهما كلب عقور لا تصح الخلوة ، وقيل في الكلب: إذا لم يكن عقورا إن كان كلب المرأة يمنع صحة الخلوة ، وإن كان كلب الزوج لايمنع، وإن كان حلا بها ولم تمكنه من نفسها فقد احتلف المتأخرون رحمهم الله تعالى _

٣ · ٦ · ١ :- و في طلاق النوازل : إذا قال لامرأته " إن خلو ت بك فأنت طالق "

فخلابها وقع الطلاق ، وعليه نصف المهر ، وفي الظهيرية: وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدر على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها العدة ، وإن كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا يجب العدة ، وفي الكافي: وتجب عليها العدة عند صحة الخلوة ، وفسادها بالموانع احتياطا لتوهم الشغل مع تحقق هذه الموانع نظراً إلى التمكن الحقيقي، فإن قيل: التوهم معدوم في فصل الحب؟ قلنا شغل رحمها بمائه موهوم بالسحق، ولهذا يثبت النسب إذا جاءت بالولد على رواية أبي سليمان _

٢٠١٤ :- م: والخلوة بالرتقاء ليست بخلوة ، وفي الحامع الصغير العتابي: قيل: هـ و عـلـي الـخـلاف والأصح أنه يمنع صحة الخلوة بالإجماع ، وفي الخانية: أن العدة تجب على الرتقاء ولها نصف المهر_

٥ ٢٠١: - م: وخلوة المجبوب صحيحة عند أبي حنيفة ، وعندهما ليست بخلوة ، وفي الخانية: فلها كل المهر في قول أبي حنيفة ، وعليها العدة إذا فارقها ، وإن كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها ، م: وفي المنتقى: ابن سماعة عن أبي يو سف أنه قال : لا يو جب في خلوة المجبوب بامرأته مهرا تاما إلا أن تجيء بالولد ، فإن جاء ت بولد لزمه وعليه المهر _

٦٠١٦: - وفي الذخيرة: وخلوة العنين والخصبي خلوة صحيحة، وفي الخانية: و لاتصح خلوة الغلام الذي الذي لايجامع مثله ، ولا الخلوة بالصغيرة التي لاتجامع _

٦٠١٣ : - قول المصنف: وفي الكافي : وتجب عليها العدة عند صحة الخلوة _ أخرج الـدار قـطني عن الحسن قال: قال عمر بن الخطاب: إذا أغلق باباً ، وأرخى سترا ، فقد و جب لها الصداق ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، سنن الدار قطني ، النكاح ، ٢١٢/٣ ، برقم ٣٧٧٩ _

وأحرج سعيد بن منصور في سننه عن زرارة بن أوفي قال: قضى الحلفاء الراشدون المهديون أنه من أغلق باباً ، وأرخى سترا فقد وجب الصداق والعدة ، سنن سعيد بن منصور ، باب فيما يجب به الصداق ٢٠٢/١ ، برقم ٧٦٢ _

٦٠١٦ :- أخرج الطبراني عن عبد الله قال : يؤجل العنين سنة ، فإن وصل إليها وإلا فرق بينهما، ولها الصداق، المعجم الكبير ٣٤٣/٩، برقم ٩٧٠٦، السنن الكبري للبيهقي، النكاح، باب أجل العنين ١٤٦٣٠ ، برقم ١٤٦٣١ _

٦٠١٧ : - م: ثم إن أصحابنا أقاموا الخلوة مقام الوطيء في حق بعض الأحكام دون البعض ، أما الأحكام التي أقيمت الخلوة فيها مقام الوطيء تتأكد حميع المسمى إن كان في العقد تسمية ، و تأكد مهر المثل إن لم يكن في العقد تسمية ، وثبوت النسب ، ووجوب العدة ، ووجوب النفقة والسكني في هذه العدة ، وحرمة نكاح أحتها ما دامت العدة باقية ، وحرمة نكاح أربع سواها ، وحرمة نكاح الأمة عليها ، وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله في حرمة نكاح الأمة على الحرة في العدة عن طلاق بائن ، ومراعاة وقت الطلاق في حقها _

٦٠١٨ : - وأما الأحكام التي لم يقيموا الخلوة فيها مقام الوطيء كالإحصان حتى لايصير محصنا بالخلوة ، و حرمة البنات ، والإحلال للزوج الأول ، والرجعة والسميراث ، حتى لو طلقها ثم مات وهي في العدة لاترث ، وأما وقوع طـلاق آخر في هذه العدة فقد قيل: لايقع، وقيل: يقع، وهو أقرب إلى الصواب، وكما يتأكد جميع المهر بالدخول أو بالخلوة الصحيحة يتأكد بموت أحدهما _

7 · ١٩ : - ولو قتلت الحرة نفسها فلها المهر عندنا ، وفي الهداية: خلافا لزفر رحمه الله ، م: ولو كانت أمة فقتلها المولى ، وفي الهداية : قبل أن يدخل بها زوجها، م: فلا مهرلها عند أبي حنيفة رحمه الله، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يجب المهر للمولى، ولو قتلت الأمة نفسها فعن أبي حنيفة روايتان في رواية لايجب، وفي رواية يجب وهو قولهما _

٠ ٢٠ : - م: وإذا تأكد المهر لم يسقط ، وإن جاءت الفرقة من قبلها بأن ارتدت أو طاوعت ابن زوجها بعد ما دخل بها أو خلابها يسقط جميع المهر لمجيء الفرقة من قبلها _

نوع منه في بيان حكم المهروما يحب لها بالطلاق قبل الدخول

۲۲.

17.7: - ذكر في العلائي في شرح المنظومة في اختلاف زفر رحمه الله: إذا تزوج امرأة على عبد وسلمه إليها ثم طلقها قبل الدخول بها عاد نصفه إلى ملك الزوج بمحرد الطلاق، حتى لو اعتقاه نفذ إعتاق كل واحد في نصفه، وعندنا يبقى على ملكها وينفذ إعتاقها في كله ولا ينفذ اعتاق الزوج قبل القبض فيه، وفي المنتقىٰ: في شيء منه، إلا بقضاء أو برضاء _

النكاح مفروض فلها المتعة ، وفي جامع الحوامع: عند الشافعي نصف مهر المثل ، النكاح مفروض فلها المتعة ، وفي جامع الحوامع: عند الشافعي نصف مهر المثل ، م: وإن لم يكن في النكاح مفروض ، وفرض لها بعد العقد مهر فرضيت به أو رفعت الأمر إلى القاضي ففرض لها المهر ثم طلقا قبل الدخول بها فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ، وفي الخانية: والشافعي ، م: لها نصف المهر المفروض بعد العقد ، وهذا والمسمى في العقد سواء ، ثم رجع وقال : لها المتعة ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وعلى هذا إذا سمى لها مهرا ثم زاد لهافي مهرها ثم طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المسمى مع نصف الزيادة ، وعلى قول الآخر وهو قول أبي حنيفة ومحمد : لها نصف المسمى في العقد ، وبطل كل

٦٠٢٢ :- "ورد في التنزيل: وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم إلا أن يعفون أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ، سورة البقرة ، رقم الآية: ٢٣٧ _

وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى " وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم " فهو الرجل يتزوج المرأة ، وقد سمى لها صداقاً ، ثم يطلقها من قبل أن يمسها ، والمس الجماع ، فلها نصف الصداق ، وليس لها أكثر من ذلك ، السنن الكبرى للبيهقي ، النكاح ، باب الرجل يخلو بامرأة ثم يطلقها قبل المسيس ٢٠/١ ، برقم ١٤٨٥ .

الزيادة بالطلاق قبل الدخول ، وفي الهداية: وإن حطت عنه من مهرها صح الحط.

٦٠٢٣ :- ثم المتعة واجبة للمطلقة قبل الدخول بها إذا لم يسم لها مهر، وكذلك فيي كل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها ولم يسم لها مهر، وفي المنظومة في اختلاف مالك:

وفي التي تطلق قبل الوقعة ولا مسمى يستحب المتعة ولايري وجوبها في الشرعة

م: وإنها مستحبة لكل مطلقة ، يريد به المطلقة بعد الدخول بها إذا لم يكن في النكاح تسمية أو كان فيه تسمية ، والمطلقة قبل الدخول بها إذا كان في النكاح تسمية ، وفي الهداية: وقال الشافعي رحمه الله تعالىٰ: تجب المتعة لكل مطلقة إلا لهذه ، إلا أن في هذه الصورة نصف المهر بطريق المتعة ، وما ذكر **في الهداية:** "ويستحب المتعة لكل مطلقة إلا لمطلقة واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل الدخول وقد سمى لها مهر "ذكر في الينابيع: الظاهر أنه غلط من الكاتب، بل الصحيح "ولم يسم لها مهرا" لأن القدوري ذكره في الشرح الكرخي، وهكذا ذكره في مختصره الكافي: وأيضا في المبسوط: وذكر الفقيه أبو الليث أيضا.

٦٠٢٣ : - قال الله تعالىٰ: لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة و متعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ، سورة البقرة ، رقم الآية ٢٣٦ _

وأحرج البيه قبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : لما طلَّق حفص بن المغيرة امرأته فياطمة ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لزوجها : متَّعها ، قال : لا أجد ما أمتعها ، قال: فإنه لابد من المتاع، قال: متعها ولو نصف صاع من تمر، السنن الكبرى للبيهقي، الصداق ، باب المتعة ١١/ ٥٣ ، برقم ١٤٨٥٦ _

وقول المصنف: "وإنها مستحبة لكل مطلقة "أخرج البيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما، أنه كان يقول: لكل مطلقة متعة: إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تمس، فحسبها نصف مافرض لها ، السنن الكبري للبيهقي ، الصداق ، باب المتعة ٢/١١ ٥ ، برقم ٤٨٥٤ _ _ ٢٠٢٤: - والمطلقات أربع: مطلقة سمى لها مهر، ومطلقة لم يسم لها مهر ، ومطلقة دخل بها ، ومطلقة لم يدخل بها ، فالمتعة لاتكون واجبة إلا لمطلقة واحدة وهبي التي لم يسم لها مهرا وطلقها قبل الدخول ، وفي المنافع: والمراد بقوله "لكل مطلقة غير التي تجب لها المتعة "وهي التي طلقها قبل الدخول والتسمية ، وفيه: قال مولانا حميد الدين: المطلقات أربع: مطلقة قبل الدخول والتسمية وهي التي تجب لها المتعة ومطلقة بعد الدخول وقد سمى لها مهرا ، ومطلقة بعد الدخول ولم يسم له مهرا فيستحب لهما المتعة ، ومطلقة قبل الدخول بعد التسمية وهي التي لاتستحب لها المتعة ولاتجب لأنها تأخذ نصف المهر منه من غير أن يستوفي الزوج منها شيئا فنزل ذلك منزلة المتعة فلا تستحب لها المتعة مع ذلك _

 ٦٠٢٥ :- م: وفي القدوري: وكل فرقة جاءت من قبل المرأة فلا متعة فيها ، وإن كان من قبل الزوج ففيها المتعة ، **وفيه أيضا :** ولو خير امرأته فاختارت فهي فرقة من جهة الزوج_

٦٠٢٦ : - والمتعة ثلاثة أثواب: قميص، وملحفة، ومقنعة وسط لاجيد غاية الجودة ولا ردى غاية الرداءة ، إلا إذا زاد ذلك على نصف مهر مثلها فحينئذ لها نصف مهر مثلها ، وإن كان لايزيد على نصف مهر مثلها فلها الأثواب إلا أن تنقص قيمتها عن خمسة دراهم ، وإن كانت المتعة مثل نصف

٦٠٢٦ : - قدورد في التنزيل: لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تـفـرضوا لهن فريضة و متعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ، سورة البقرة ، رقم الآية ٢٣٦ _

وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنه ، في هذه الآية قال : هو الرجل يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً ، ثم طلقها من قبل أن ينكحها ، فأمر الله تعالىٰ أن يمتعها على قدر يسره وعسره ، فإن كان موسراً متعها بخادم أو نحو ذلك ، وإن كان معسراً فبثلاثة أثواب ، أو نحو ذلك ، السنين الكبري للبيه قي ، الصداق ، باب التفويض ٢٦/١١ ، برقم ٢٧٥٦ -الدرالمنثور ، سورة البقرة ، ١٩/١ .

المهر فلها المتعة ؛ وفي الكافي : وهذا التقدير ، يعني التقدير بالأثواب الثلاثة ، مأثور عن أبن عبس رضى الله عنهما ؟ قالوا: هذا في ديارهم ، فأما في ديارنا فينبغي أن يجب أكثر من ذلك ؛ لأن متعتها تكون بثياب بدنها عادة ، والنساء في ديارنا يلبسن أكثر من ثلاثة أثواب فيزداد على ذلك إزار ومكعب، وفي الينابيع: المتعة درع و خمار وملحقة على اعتبار حال المرأة في اليسار والإعسار، وإن كانت المرأة من السفلة فمتعتها من الكرباس ، و إن كانت من الوسطى فمتعتها من القيز، وإن كانت مرتفعة الحال فمتعتها من الابريسم وهذا هو الأصح، وقال بعضهم: يعتبر فيهاحال الرجل في اليسار والإعسار - وفي الهداية: هو الصحيح، وفي الزاد: وقال الشافعي: المتعة ثلاثون درهما، وفي السغناقي: وقال الشافعي رحمه الله: المتعة شيء نفيس من ثوب أو خادم أو فرس أو نحو ذلك فلا يعتبر بمهر المثل _

٦٠٢٧ :- ولامتعة للمتوفى عنها زوجها سمى لها مهرا دخل بها زوجها أو لـم يدخل، وكذلك كل نكاح فاسد فرق القاضي فيه بينهما قبل الدخول بها وقبل الخلوة وبعد الخلوة والزوج منكر الدخول فلا متعة فيها ، والعبد بمنزلة الحر في و جوب المتعة إذا كان النكاح بإذن المولى ، وفي الكافي: الرهن بمهر المثل رهن بالمتعة خلافا لأبي يوسف _

٦٠٢٨ :- وفي اليتيمة: سئل الحجندي عمن قال " دفعت بابنتي فلانة من ابنك فلان " فكرر الكلام لأن العادة التي تجري بين الأتراك عند التسمية أنهم يأخذون أيديهم ويقولون " هل دفعت ابنتك فلانة من ابني فلان ؟ " فيقول الثاني " دفعت ابنتي فلانة من ابنك فلان " هكذا يذكرون ثلاث مرات ثم يتركون إلى وقت الزفاف، وعند الزفاف يسمون المهر هل يجب عليه بهذا القول مهر المثل قبل الدخول بها أم المتعة إن وقعت الفرقة بينهما ؟ فقال: إن تعارفوا ذلك عقدا فيما بينهم تجب المتعة عند الفرقة _

7 · ۲ : - وفي الخانية: لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا ، فكفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة بالمسمى ، فإن دخل بها الزوج يوخذ الكفيل بمهر المثل، وإن طلقها قبل الدحول بها ووجبت المتعة لايؤ خذ الكفيل بالمتعة _

٠ ٣٠ : - ولو أخذت المرأة بالمسمى أو بمهر المثل رهنا جاز، وإن أخذت رهنا بالمسمى فهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ، إن هلك الرهن قبل البطيلاق يلزمها رد نصف المهر، وإن هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا تصير مستوفية نصف المهر وهلك النصف الباقي في أمانة ، كما لو وهب المرتهن الدين من الراهن ثم هلك الرهن عندنا يهلك أمانة وعند زفر يهلك مضمونا بالدين، هـذا إذا كـان رهـنـا بـالـمسـمـي ، وإن كان رهنا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن ، يسقط عنها قدر المتعة إن هلك بعد الطلاق ، وإن هلك قبل أن تحدث المرأة جنسا بالمتعة قال أبويو سف رحمه الله آخرا: يهلك أمانة ولها المتعة على الزوج، وقال أبو يوسف رحمه الله أولًا وهو قول محمد رحمه الله يهلك بالمتعة ، و لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء ، و إن أحدثت جنسا بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال أبويوسف آخرا: هلك بمهر المثل فيلزمها رد مهر المثل وينقض عنه المتعة ، وقال محمد و هو قول أبي يو سف الأول: يهلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء _

٦٠٣١ : - م: ولو شرط مع المسمى ما ليس بمال نحو طلاق الضرة ، أوعلى أن لايخرجها ، ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط ، و كـذا إذا شـرط مـع الـمسمى كرامتها ، ولو تزوجها على أقل من عشرة ، ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف ماسمي إلى تمام خمسة دراهم، وفي الهداية: وعند زفر رحمه الله يجب المتعة ، م: وكذا إذا تزوجها على ثوب يساوي خمسة دراهم ،

٣١ : - أخرج البيهقي عن سعيد بن عبيد بن السّبّاق أن رجلا تزوج امرأة على عهد عـمـر بن الخطاب رضي الله عنه ، و شرط لها أن لا يخرجها ، فوضع عنه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الشرط، وقال: المرأة مع زوجها، السنن الكبري للبيهقي، الصداق، باب الشروط في النكاح ٣٧/١١ ، برقم ١٤٧٩١ .

وطلقها قبل الدحول بها فلها نصف الثوب و درهمان ونصف ، وإذا كان المهر في يـد الـزوج عيـنـا وطـلقها قبل الدخول بها عاد الملك في النصف إلى الزوج بنفس الطلاق ، حتى لو كانت أمة فأعتقها نفذ العتق في النصف ، ولو كان مقبوضا لم ينفسخ الملك في النصف بنفس الطلاق ولم يعد إلى ملك الزوج حتى يقضي القاضي برد النصف أو تسلم هي النصف إلى الزوج، وذكر القدوري: ولو كان الصداق مقبوضا لم ينفسخ الملك بنفس الطلاق حتى يفسخه الحاكم أو تسلمه المرأة أو يقول الزوج "قد فسخت " إلا رواية روى عن أبي يوسف أنه بنفسخ الملك بنفس الطلاق ، وإن كان الصداق مقبوضا وهو قول زفر رحمه الله _

٦٠٣٢ :- وفي الذخيرة: تبرع رجل بالمهرعن الزوج ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها عاد نصف المهر إلى ملك الزوج، وإن جاءت الفرقة من قبلها عاد كل المهر إلى ملك الزوج، وفي الحجة: وإذا وجد امراته رتقاء فطلقها فلها نصف المهر ولاعدة عليها ، وكذلك إذا كان الزوج مريضا لايمكنه الجماع فخلابها ثم طلقها يجب نصف المهر ولا عدة عليها ، وفي فتاوي آهو: لو تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول بها ثم تزوج أخرى ومات ثم ظهر أنهما كانتا أما وبنتا ولا تبدري أولاهما قبال: للأم نصف المهر وللبنت كل المهر والميراث، وسئل القاضي بديع الدين عمن تزوج امرأة وسمى المعجل مائة ولم يسم المؤجل فطلقها قبل الدخول بها چه و اجب شود ؟ قال: نصف المسمى و بايد كه متعه واجب شود وهكذا أجاب القاضي برهان الدين رحمه الله _

7.7 :- واقعات الناطفي: رجل تزوج صبية فدفعها دفعة فأذهب عـذرتهـا ثـم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق في قول أبي حينفة رحمه الله ، وفي العيون: ولايحب لـذهاب العذرة شيء في قول أبي حنيفة ، وهو قول أببي يوسف في رواية الحسن بن زياد ، وفي قول محمد وزفر وهو قول أبي يوسف الذي روى عنه محمد رحمه الله: لها المهر كاملا_

٢٠٣٤: - م: ولو كان المهر دراهم، أو دنانير، أو مكيلا، أو موزونا

في الـذمة فقبضت فطلقها قبل الدحول بها فعليها رد مثل نصف ما قبضت، وليس عليها رد عين المقبوض ، ولو كان المهر عبدا في الذمة أو إبلا في الذمة أو ثوبا ثم عينه ودفعه إليها ثم طلقها قبل الدخول بها فعليها رد نصف عين ما قبضت ، من المشايخ من أبي ذلك ، ومنهم من صحح ذلك إذا وقعت الفرقة بين الزوجين، بمعنى من قبل الزوج قبل الدخول بها بالطلاق لفظا لا حكما، أو حكماً لا لفظاً يوجب سقوط نصف الصداق ، وإن وقعت بما هو فسخ من كل وجه بأن لم يوجد لفظ الطلاق و لاحكمه يوجب سقوط كل الصداق _

٦٠٣٥ : - م: وإن اشترى منكوحته قبل الدخول بها سقط كل الصداق، وفي المنتقى: رجل و كل رجلا بشراء امرأة فاشتراها الوكيل من المولى حتى فسد النكاح فلا مهر للمولى على الزوج، ولو باعها المولى من رجل ثم إن الزوج اشتراها من المشتري فعليه نصف المهر للمولى الأول، ولو و كل الزوج من يشتريها له ، وو كل المولى من يبيعها فاشتراها و كيل الزوج من و كيل المولى فقد بطل المهر، ولو باعها المولى من أجنبي وخرج المشترى بها إلى بلدة أخرى وعلى الزوج في السفر إليها مؤنة فلا مهر لها على الزوج حتى يؤتى بها في قول أبي حنيفة رحمه الله وكذلك في قول أبي يوسف _

٦٠٣٦ :- وفي الخانية: إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل الدخول بها

بـفـعـل من قبل المرأة كالردة ، و تقبيل ابن الزوج ، و حيار البلوغ من قبل الغلام ، أو المرأة ، وحيار العتق إذا كانت المرأة أمة أو مكاتبة زوجها مولاها بإذنها وهي صغيرة أو كبيرة ثـم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر فلا يجب شيء، ولو بقيت الأمة في قياس قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف: الاصداق لها ما لم تحضر ، ولو قتلت المرأة نفسها لايسقط شيء من المهر عندنا خلافا للشافعي _ ٦٠٣٧ :- م: والمجوسية إذا كانت في نكاح مجوسي فأسلم الزوج وأبت الـمرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر ، وفي الظهيرية: ولو ارتدت الأمة أو قبلت ابن زوجها قيل: لا يسقط المهر، وقيل: يسقط، وفي الولوالحية: الزوج إذا

ارتد أو قبل بنت المرأة قبل الدخول يجب نصف المهر عليه _

7.7 : - وفي جامع الحوامع: استولد الجارية الممهورة قبل التسليم وادعى النسب ثم طلق قبل الدخول يتنصف مع الولد والعقر ، وقال في كتاب الدعوى : ثبت النسب و صارت أم ولده ، و يسعى الولد في نصف قيمته لها ، و إن قتلها رجل إن شاء ت أحذت نصف قيمتها يوم العقد من الزوج أو نصف قيمتها من العاقلة يوم القتل، ولا يضمن الزوج نقصان الولادة إلا إذا كان فاحشا، وقيل: يحبر بالولد، وقال الحاكم: لم يكن مضمونا فكيف ينجبر به !! ولو استحق بعضها أخذت الباقي وقيمة ما استحق أو قيمة الكل_

م: نوع منه

٦٠٣٩ :- إذا حدثت الزيادة في يد الزوج في المهر فإن كانت متصلة كالسمن والحمال ، وفي شرح الطحاوى: أو كانت بيضاء إحدى العينين فانجلي

في المهر يزيد أو ينقص في يد الزوج أو في يد المرأة وطلقها الزوج قبل الدخول بها

البياض ، أو كان أخرس فتكلم أو أصم فسمع ، أو كانت نخيلا فأثمرت أو أرضا فزرعها ، م: فإنها تنتصف مع الأصل بالطلاق قبل الدخول بالإحماع ، وإن كانت منفصلة فإن كانت متولدة من العين كالولد ، أو كانت مستفادة بسبب العين كالعقر والأرش: فإنها تتنصف مع الأصل بالإحماع، وإن كانت الزيادة بسبب المنافع كالكسب والغلة يتنصف المهر بالطلاق قبل الدخول بالإجماع، وأما الزيادة فعلى قول أبي حنيفة لاتتنصف بل تكون الكل للمرأة ، الخلاصة: الكسب والموهوب للمرأة سواء طلقها قبل الدخول أو لم يطلق ، وقال أبويوسف ومحمد رحمهما الله: تتنصف الزيادة مع الأصل_

٠ ٢٠٤ : - م: وذكر القدوري في شرحه: ولو آجر الزوج المهر فالأجرة لـه ويتـصـدق بهـا إذا حـدثت الزيادة في يد الزوج، أما إذا حدثت في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فهذه الزيادة لاتتنصف بلا خلاف ، وهل يمنع بنصف

الأصل ؟ فإن كانت الزيادة منفصلة وقد استفيدت بسبب المنافع كالكسب والغلة لا يمنع بنصف الأصل، وإن كانت الزيادة متولدة من العين كالولد، أو كانت مستفادة بسبب العين كالأرش فإنه يمنع بنصف الأصل وعلى المرأة نصف قيمة الأصل يوم قبضت ، وكذلك لو لم يطلقها الزوج في هذه الحالة ولكنها ارتدت أو قبلت ابن زوجها فعليه رد جميع القيمة يوم القبض وصار أثر الردة في حق الكل بمنزلة أثر الطلاق في حق النصف، وروى عن أبي يوسف رحمه الله في الردة والتقبيل أنه يجب عليها رد الأصل والزيادة _

٦٠٤١: - وإن كانت الزيادة الحادثة في يد المرأة متصلة كالسمن والجمال فإنها تمنعه بنصف الأصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعلى المرأة نصف قيمة الأصل يوم القبض ، وقال محمد رحمه الله: لاتمنعه بنصف الأصل، ولو هلكت هذه الزيادة ثم طلقها كان له نصف الأصل، ولو حدثت هذه الزيادة في يد المرأة بعد الطلاق ، أو الردة ثبت حق الزوج في الزيادة ، هكذا ذكره القدوري _

٢٠٤٢ : - وفي شرح الطحاوى: إذا ورد الطلاق أولاً ثم ظهرت الزيادة فلا يخلو: إما يكون بعد القضاء بالنصف للزوج، أو قبل القضاء، قبل القبض، أو بعد القبض: فإن كان قبل القبض فإن الأصل والزيادة بينهما نصفان سواء وجد القيضاء أو لم يوجد؛ لأنه كما وجد الطلاق وعاد نصف المهر إلى الزوج وصار بينهما نصفين والزيادة حصلت على ملكيهما فيكون بينهما ، وإن كان بعدالقبض وكان بعد القضاء بالنصف للزوج فكذلك الحواب، وإن كان قبل أن يقضي بالنصف للزوج والمهر في يدها كالمقبوض بعقد فاسد_

٦٠٤٣ : - م: قال هشام: سألت محمدا رحمه الله عن رجل تزوج امرأة على نخيل صغار طول النخلة قدر شبر وسلمها إليها فمكثت حتى صار النخيل في طول الرماح إلا أنها لم تحمل ثم طلقها قبل الدخول بها؟ قال: له أن يأخذ نصفها بـالـعـدد ، فقد أشار إلى أن الزيادة المتصلة في يد المرأة تتنصف وإنه يخالف رواية الأصل، قال هشام رحمه الله: قلت لمحمد: فإن تزوجها على زرع حنطة بقل ودفعها إليها وأعارها الأرض حتى بلغ الزرع وانعقد الحب؟ قال: إن كان الحب قـد اشتـد فلا سبيل للزوج على الزرع، قلت: فإن تزوجها على عشرين شاة عجافا فـأمسـكهـا حتىي حـملت ودراللبن في ضروعها ثم طلقها قبل الدخول بها ؟ قال : يأخذ نصفها على حالها _

٤٤٠ : - م: وهـذا هـوالكلام في الزيادة ، حئنا إلى النقصان فنقول: إذا انتقص المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على و جوه: أحدها: أن يكون النقصان بآفة سماوية وإنه على وجهين: إن كان النقصان يسيرا كان لها نصف الخادم معيبا من غير ضمان نقصان ليس لها غير ذلك ، وإن كان النقصان فاحشا فلها الخيار إن شاءت تركت المهرعلي الزوج وضمنته نصف قيمته يوم العقد، وإن شاء ت أحذت نصف الخادم معيبا من غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان ، وفي العيون: بشرعن أبي يوسف: رجل تزوج امرأة على أمة بعينها ودفع إليها فماتت عندها ثم علمت أنها كانت عمياء رجعت عليه بنقصان العمي ولـو كان تزوجها على خادم بغير عينه ثم دفع إليها خادمة فماتت فعلمت أنها كانت عمياء فإنها تضمن قيمتها عمياء ويضمن الزوج قيمة خادم وسط [ويترادان الفضل] _ ٥ ٤ ٠ ٦ : - الوجه الثاني: أن يكون النقصان بفعل الزوج، وإنه على وجهين أيضاً : إن كان النقصان يسيرا فإنها تأخذ نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها أن تترك الخادم على الزوج ويضمن نصف الخادم، وإن كان النقصان فاحشا إن شاء ت أخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد و تركت الخادم، وإن شاءت أخذت نصف الخادم وضمن الزوج نصف قيمة النقصان، وفي الولوالجية:

7 · ٤ ٦ : - م: الوجه الثالث: أن يكون النقصان بفعل المرأة ، في هذا الوجه لها نصف الخادم ولاشيء لها غير ذلك، ولاخيار لها، سواء كان النقصان يسيرا أو فاحشا_

وعن أبي حنيفة رحمه الله تعاليٰ أنه لا يضمن النقصان _

٦٠٤٧ :- الوجه الرابع: أن يكون النقصان بفعل الصداق ، ففي ظاهر الرواية هذا كالنقصان بآفة سماوية ، وروى عن أبي حنيفة أن هذا بمنزلة تعييب الزوج_

٦٠٤٨ : - الوجه الخامس: أن يكون النقصان بفعل الأجنبي ، وإنه على وجهين: إن كان يسيرا فإنه يأخذ نصف الخادم ويضمن الأجنبي نصف قيمة النقصان وليس لها غير ذلك ، وإن كان فاحشا إن شاء ت أخذت نصف الخادم واتبعت الأجنبي بنصف قيمة النقصان ، وإن شاءت تركت الخادم على الزوج وأخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ، وفي الولوالحية: ولا حق لها في الإرش ، م: ثم الزوج يتبع الجاني بحملة النقصان _

٩ ٢٠٤: - هـذا إذا حـصـل النقصان في يد الزوج وإن حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدحول بها فإن كان بآفة سماوية والنقصان يسيرا أخذ الزوج نصف المهر معيبا ليس له غير ذلك ، وإن كان النقصان فاحشا إن شاء أخذ النصف كذلك معيبا من غير ضمان النقصان وإن شاء ترك ذلك على المرأة وضمنها نصف قيمته صحيحا يوم القبض _

· ٦٠٥ : - وإن كان النقصان في يد المرأة بعد الطلاق ، وفي الظهيرية: والحكم بالرد، م: ذكر الحاكم الشهيد: أن هذا وما لو كان النقصان قبل الطلاق سواء، وعامة الـمشـايخ رحمهم الله على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان ، وهكذا ذكر القدوري في شرحه وهو الصحيح، وإن شاء أخذ نصف قيمته يوم قبضت _

٦٠٥١: - وإن كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة فهذا وما لو كان النقصان بآفة سماوية سواء، وإن كان النقصان بفعل المهر فكذلك الحواب أيضا، وإن كان النقصان قبل الطلاق بفعل الأجنبي ينقطع حق الزوج عن المهر، وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضت، وإن كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله أن هذا ومالو حصل النقصان قبل الطلاق سواء، ذكر الـقـدوري فيي شـرحه أن الزوج يأخذ نصف الأصل وهو بالخيار في

الأرش إن شاء اتبع الجاني وأخذ من المهر نصف الإرش وإن شاء أخذ من المرأة _ ٢٠٠٢ :- وإن كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا ومالو كان النقصان بفعل الأجنبي سواء، وإن هلك الصداق في يدالزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على الزوج نصف القيمة يوم العقد ، 7 وإن هلك في يد المرأة وطلقها قبل الدخول بها فله على المرأة نصف القيمة يوم القبض]، وفي الولوالجية: ولو تزوجها على دار أوعبد فاستحق النصف فهي بالخيار إن شاءت ردت مابقي و رجعت عليه بالقيمة وإن شاءت أمسكت ما بقي و رجعت عليه بنصف القيمة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول بها سقط خيارها _

نوع منه

في المرأة تهب الصداق من زوجها ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها

٦٠٥٣ : - فالصداق لا يخلو: إما أن يكون دينا كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون في الذمة ، أو كان عينا ، فإن كان عينا فو هبته للزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلا رجوع لها عليه بشيء سواء وهبته قبل القبض أو بعد القبض، وسواء وهبت الكل أو البعض، م: وكذلك لـوكان المهر حيوانا في الذمة أوعروضا في الذمة وأعطاها حيوانا وسطا أوعروضا وسطا ثم وهبته من الزوج كما مر أنه ملحق بالعين وقت العقد، وفي شرح الطحاوى: للمرأة أن تهب ما لها لزوجها من صداق تزوجها عليه دخل بها أو لم يدخل ، وليس لأحد من أوليائها ، لأب و لاغيره الاعتراض عليها _

٦٠٥٣ :- أخرج الطحاوي في معنى الأثار عن أبي منصور قال: قال إبراهيم: إذا وهبت المرأة لزوجها ، أو وهب الرجل لامرأته ، فالهبة جائزة ، وليس لواحد منهما أن يرجع في هبته _

وأخرج أيضا: عن إبراهيم أنه قال: الزوج والمرأة بمنزلة ذي الرحم المحرم إذا وهب أحدهما لصاحبه ، لم يكن له أن يرجع ، شرح معاني الآثار للطحاوي ، كتاب الهبة والصدقة ، باب الرجوع في الهبة ٣٥٥/٣ ، برقم ٥٧٠٣ ، ٥٧٠ _

٢٠٠٤: - وفي اليتيمة: سئل أبو حامد عن امراة قالت لزوجها "أبرأتك عن الصداق فجدد لي الصداق " فقال الزوج " قبلت " فأبرأت المرأة ولم يجدد الصداق فهل يبرأعن الصداق ؟ فقال : نعم يبرأ إلا إذا سألت الطلاق ولم يطلق ، وفي الحجة: ولو وهبت مهرها بشرط فإن و جد الشرط يجوز ، وإن لم يو جد يعود المهر كما كان ، وفي الفتاوي: رجل قال لامرأته "هبي مهرك مني حتى أتزوج بك ثانيا أو أعطيتك كذا " فوهبت مهرها منه ثم إن الزوج لم يتزوجها أو لم يف بذلك الشرط؟ قال: عاد المهر ثانيا كما كان _

٥ - ٦ - وفي اليتيمة: سئل أبو الفضل عن امرأة وهبت صداقها من زوجها ثم تزوجها بمحضر من الشهود وبمهر مسمى والحل بينهما قائم هل يثبت المهر الثاني؟ فقال: فيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وسئل عنها على بن أحمد ؟ فقال: لا يثبت، قيل لعلى ابن أحمد: هل فيه اختلاف؟ فقال: فيه اختلاف المتأخرين، وسئل عنها على بن أحمد مرة أخرى ؟ فقال: إن كان الرجل محتالا يثبت _

٦٠٥٦: - وفيها: سئل على بن أحمد عن رجل قال لإمرأته "أبرئيني من المهر فإني أمهر لك مهرا جديدا "وهما حلالان ثم تزوجها بمهر هل يثبت هذاالمهر وهل يبرأ من الأول؟ فقال: في هذه الصورة يثبت المهر الجديد ويبرأمن الصداق الأول، وسئل أيضا عن رجل طلق امرأته ثلاثا ولم تعلم بذلك ثم قال لها بعد أيام "إن لم تبرئيني عن مهرك فأنت طالق ثلاثا " فأبرأته هل تصح البراءة ؟ فقال: إن أبرأته عن المهر وقبل البراءة فقد برئ من الصداق ، وقال أبوحامد: يبرأ قبل البراءة أولا_

٦٠٥٧ :- ولو كان المهر دينا فوهبته منه قبل القبض ثم طلقها قبل الـدخـول بهـا لا يـرجـع عـليها بشيء عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ، ولو قبضت ذلك منه ثم وهبته منه رجع عليها بنصف المقبوض ، ولو قبضت النصف ووهبت منه النصف الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يرجع عليها بشيء، وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع بنصف المقبوض، وفي جامع الحوامع: قبضت النصف ثم وهبت الكل فطلقها قبل الدخول لا يرجع بشيء عنده ، وقالا :

يرجع بنصف المقبوض _

. ٦٠٥٨ :- وفى الظهيرية: امرأة وهبت مهرها لزوجها ثم إن الزوج أقربين يدى الشهود أن لها عليه كذا وكذا من المهر تكلموا فى ذلك ، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: يصح إقراره إذا قبلت ويحمل على أنه زاد فى مهرها ، والزيادة فى المهر بعد هبة المهر جائزة _

9 7 . 0 :- وفى الولوالحية: رجل مات فوهبت له امرأته مهرها جازت لأن قبول المديون ليس بشرط، وفى الملتقط: ولو وهبت من ورثته يحوز، وفى السراحية: ولو وهبت حالة الطلاق ثم ماتت لاتصح _

الف ودفع إليها خمسمائة ثم إنها وهبت من الزوج الخمسمائة المقبوضة ثم الف ودفع إليها خمسمائة ثم إنها وهبت من الزوج الخمسمائة المقبوضة ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فلا رجوع له عليها ، ولو دفع إليهاستمائة ووهبت منه ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ، ولو كانت وهبت الستمائة التي دفعها إليها والأربعمائة الباقية رجع عليها بثلثمائة ، وفيه أيضا: لو دفع الألف كلها إليها ثم وهبت منه بألف قبل أن يدخل بها رجع عليها في الخمسمائة ، وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشيء _

17.71: - وفى الأصل: إذا وهبت الصداق من أجنبي فسلطه على قبضه فقبض ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصفه ، ولو قبضت الصداق ووهبته من أجنبي ثم الأجنبي وهبه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها رجع بالنصف ، العين والدين فيه سواء _

مهرها بشرط أن يمسكها بالمعروف ويحسن معاشرتها ولا يؤذيها ولا يطلقها مهرها بشرط أن يمسكها بالمعروف ويحسن معاشرتها ولا يؤذيها ولا يطلقها فقبل منها الزوج ثم تزوج عليها وأغار على مالها وآذاها وطلقها هل يبرأ من المهر؟ فقال: الإبراء بهذا الشرط غير صحيح، وفي الولوالحية: إذا أحالت المرأة إنسانا على الزوج أن يؤدى المهر إليه ثم وهبت المهر من الزوج لاتصح؛ لأنه صارحقا للمحال له، وفي شرح الطحاوى: وللمولى أن يهب صداق أمته من زوجها،

و كذلك مدبرته وأم ولده ، وأما المكاتبة فالمهر لها ، وهبة المولى لاتصح_

 ٦٠٦٣ :- وفي العيون: إذا ماتت وتركت ابنا صغيراً فربّاه الأب فلما كبر خاصمه في مهر أمه فقال الأب" أنفقت عليك حصتك من مهر أمك "صدق في نفقة مثله ، وفي العتابية: رجل تزوج امرأة على أمة [أو اشتراها] فلم يقبضها حتى و هبت فالهبة لها و لا يتصدق _

 ٦٠٦٤ :- وفي القدوري: ولو باعت المهر أو وهبته على عوض ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بنصف القيمة ، وتعتبر القيمة يوم البيع ، ولو كانت قبضت ثم باعت اعتبرت القيمة يوم القبض _

نوع منه في وجوب المهر بلا نكاح

٠٦٠٦ :- وفي الظهيرية: اعلم بأن الوطئ في دار الإسلام لاينفك عن عـقـوبة أو غـرامة ، صيانة للأبضاع المحرمة ، وإبانة لخطرها ، فإذا امتنعت العقوبة بالشبهة و حبت الغرامة حقا لها ؛ لأنها بدل حقها ، والوطئ متى حصل مرارا عقيب شبهة الملك لا يجب إلا مهر واحد_

٦٠٦٦ :- وفي اليتيمة: وسئل حمير الوبري عن وطيء المرأة بشبهة ملك يمين أو نكاح ماذا يجب عليه؟ قال: إن كان بملك النكاح لايوجب إلا عقرا واحدا، وإن كان بملك اليمين لا يوجب إلا عقرا واحدا ، وإن كان بهما لا يوجب إلا عـقـرين، وسئل عن تقدير عقر؟ فقال: في حق الحرة بمثل المهر، وفي حق الأمة بما يتزوج به مثلها _

٦٠٦٧ : - م: ذكر الشيخ نجم الدين النسفي تفسير العقر الواجب بالوطيء في بعض المواضع حاكيا عن القاضي الإمام الاسبيجابي أنه ينظر بكم تستأجر هذه

٦٠٦٦: أخرج سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال: من وطيء فرجاً بجهالة درئ عنه الحدّ، وضمن العقر ، سنن سعيد بن منصور ، باب الرجل يتزوج المرأة فيدخل عليها ومعها نساء فوقع على امرأة منهن ٢٤٩/١ ، برقم ١٠١٣ .

المرأة للوطيء لو كان الاستيجار على الوطيء حلالا ، وفي الحجة: وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال: تفسير العقر هو ما يتزوج به مثلها ، وعليه الفتوى _

 ٦٠٦٨ : - م: ولو وطأ جارية الابن مرارا فعليه مهر واحد ، وفي الظهيرية : ولووطأ جارية مكاتبة ، أو وطأ امرأة بنكاح فاسد مرارا فعليه مهر واحد ، م: أما إذا وطأ حارية الأب مرارا وادعمي الشبهة فعليه لكل وطيء مهر ، وعلى هذا إذا وطأ جارية امرأته مرارا يجب بكل وطيء مهر ، وفي الظهيرية: ولو زفت إليه غير امرأته فوطأها لـزمه مهر مثلها ولا يرجع على الزاف ، ولو زفت امرأة الأب قبل الدخول إلى ابنه ودخل بها لـم يرجع الأب على الابن بنصف المهر ، ولو قبلها بشهوة وتعمد الفساد رجع الأب على الابن_

٦٠٦٩ : - م: وإذا وطأ أحد الشريكين الحارية المشتركة مرارا يحب بكل وطيء نصف مهر، ولو وطأ مكاتبة مرارا فعليه مهر واحد، وفي الخانية: ولو وطأ مكاتبة بينه وبين آخر مرارا كان عليه نصف مهر واحد، وفي النصف الآخر بكل وطبيء نصف مهر، وذلك كله للمكاتبة، م: وفي نوادر هشام عن محمد رحمه اللَّه تعالييٰ: إذا اشترى جيارية ووطأها مرارا ثم استحقت فعليه مهر واحد، وإذا استحق نصفها فعليه نصف مهر ، وفي الحانية: فعليه نصف المهر المستحق _

٠ ٢٠٧٠ : - م: وفي نوادر هشام: عن محمد رحمه الله تعالى في صبى ابن أربع عشرة سنة جامع امرأة ثيبا وهي نائمة لا تدرى فلا مهر عليه ، وفي الخانية: وليس عليه حدّ ، وفي الظهيرة: وتجب عليها العدة ، م: وإن كانت بكرا فافتضها

٦٠٦٨ :- قول المصنف: وفي الظهيرية: ولو وطأ جارية مكاتبة الخ ...

أخرج سعيد بن منصور في سننه عن الحسن قال: إذا وطيء الرجل مكاتبته ، فليحسب لها صداق مثلها من مكاتبتها ، سنن سعيد بن منصور ، باب جامع الطلاق ٨٧/٢ ، برقم ٢١٥٧ _

٦٠٦٩: أخرج ابن أبي شيبة عن عمير بن نمير قال: سئل ابن عمر عن جارية كانت بين رجلين فوقع عليها أحدهما ؟ قال : ليس عليه حدّ ، هو خائن تقوّم عليه قيمة ويأخذها ، مصنف ابن أبي شيبة ، الحدود ، في الجارية تكون بين الرجلين فيقع عليها أحدهما ١٤/٩٥١ ، برقم ٢٩١١٢ .

فعليه مهر مثلها ، وإن جامع أمة ثيبا فلا مهر عليه ، وإن كانت بكرا فافتضها فعليه المهر، وفي الظهيرية: فعليه مهر المثل، م: وكذا المجنون_

وفي آخر حدود شيخ الإسلام: إذا زني بصبية فعليه المهر، وإذا أقر الصبي بذلك فلا مهر عليه ، فإذا زني الصبي بامرأة حرة بالغة عاقلة فأذهب عذرتها إن كانت مكرهة ضمن الصبي المهر ، وإن كانت طائعة دعته إلى نفسها فلا مهر عليه ، والصبيّة إذا دعت إلى نفسها فأذهب عذرتها فعليه المهر ، والأمة إذا دعت صبيا و زنى بها لزمه المهر_

7 · ٧١ :- وفي الفتاوي الخلاصة: ولو وطأ المعتدة عن الطلقات الثلاث وادعمي الشبهة إن كانت الطلقات الثلاث جملة فظن أنها لم تقع فهذا ظن فيي موضع يلزمه مهر واحد ، وإن ظن أن الطلقات الثلاث واقعة ولكن ظن و طأها حلال فهذا الظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطيء مهر ، قال القاضي رحمه الله: سمعت من القاضي الإمام: المراد من المهر العقر، وفي نظم الزندويستي: لو اشترى جارية شراء فاسدا ووطأها وعلقت منه وصارت أم ولد له اختلفت الرو ايات ، قيل : على قول أبي حنيفة رحمه الله و أبي يو سف رحمه الله لاعقر عليه ، وأما على قول محمد عليه قيمتها _

٦٠٧٢ : - م: وفي واقعات الناطفي: إذا وطأ منكوحته مرارا ثم ظهر أنه كان حلف بطلاقها يلزمه مهر و احد ، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله : طلق امرأته ثلاثا وهو يجامعها ثم تم على جماعه إياها حتى قضى حاجته منها فلا حـد عـليـه ولا مهر إلا أن يكون أخرجه بعد الطلاق ثم عاد المخالطة فيكون ذلك جماعا مستقلا ، وفي الخانية: أما إذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلامهر عليه، وعن أبي يوسف رحمه الله وهو قول زفر رحمه الله: يجب المهر، وعلى هذا الخلاف لو كان الطلاق رجعيا على قول محمد وإحدى الروايتين عن أبيي يوسف رحمه الله تعالىٰ: لا يصير مراجعا، وفي رواية أخرى وهو قول زفر رحمه الله تعالين: يصير مراجعا _

٦٠٧٣: - وعلى هذا أيضا إذا قال لأمته بعد التقاء الختانين "أنت حرة" ثم أتم جماعه لا عقر عليه في قول محمد، إلا إذا أخرج بعد العتق ثم أدخل ، ولو زني بامرأة ثم تزوجها وهو على ذلك فعل ثم تم على جماعه ثم طلقها فإني أدرأ عنه الحد، وألزمه مهرين، مهرا بابتداء الغشيان ومهر آخر بالتزوج_

٢٠٧٤ :- وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف: رجل غصب امرأة و جمامعها فيما دون الفرج و جاء ت بولد فإن كانت بكرا فعليه المهر ، وإن كانت ثيبا فلا مهر عليه ، وعنه أيضا: إذا وطبيء الرجل امرأة أبيه بشبهة من قبل أن يدخل بها الأب فإن كان علم أنها امرأة أبيه فعليه لها مهر بالدخول و نصف مهر الأب بما أفسد عليه ، و إن كان لا يعلم أنها امرأة أبيه فعليه لها مهر بالدخول وعلى الأب لها نصف المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، قال الحاكم أبو الفضل: ذكر هذه المسألة بخلاف هذا في رواية بشر_

 ٦٠٧٥ :- السغناقي: الجارية إذا كانت مشتركة بين الأب والابن و ولدت ف ادعاه الأب يثبت النسب و يجب العقر إجماعا ، و كذلك الأب و إذا و طأ و طأ غير معلق يجب عليه العقر_

٦٠٧٦ : - وفي الظهيرية: مريض و هب جارية لإنسان و عليه دين مستغرق تُم إن الموهوب له وطأ الحارية ثم مات الواهب و نقضت الهبة لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية ، والمبيعة بيعا فاسدا إذا و طأها المشتري يجب العقر في أصح الروايتين ، مريض وهب جاريته لرجل ثم وطأها عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض فلا عقر عليه ، ولو قطع الواهب يدها فلا شيء عليه بخلاف الصحيح إذا وطأها ثم رجع في هبته حيث يلزمه العقر_

7 · ٧٧ : - وفي المنتقى: بشرعن أبي يوسف رحمه الله: لوأن أحوين تزوج أحدهما بامرأة والآخر بابنتها وأدخلت كل واحدة منهما على غير زوجها و دخيل بها فقد بانت منهما امرأتاهما ، وعلى كل واحد منهما لامرأته نصف المهر ، وللتي وطأها مهر مثلها ، وليس لواحد منهما يتزوج بامرأته بعد ذلك ، ولزوج الأم

أن يتزوج ابنتها التبي وطأها وإن كانت ربيبة ؛ لأنه لم يدخل بالأم ، وليس لزوج الابنة أن يتزوج أم التي وطأها ، وكذلك إن لم يكن بين الزوجين قرابة _

٦٠٧٨ :- وفي جامع الجوامع: أخوان تزوجا أختين فأدخلت امرأة كل واحد منهما على آخر ودخلا كان على الواطئ مهر المثل وترد كل واحدة إلى زوجها ، ولا يطأ واحد حتى تنقضي عدتها ، واستحسن بعض العلماء أن يطلق كل واحد امرأته ويتزوج التي دخل بها _

7 . ٧٩ : - م: وفي المنتقى: رجل وابنه تزوج امرأتين أختين وأدخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطأها فعلى كل واطئ مهر التي وطأها ولا شيء عليه لامرأته ، وفيه أيضا: رجل وابنة تنزوج أحدهما بامرأة والآخر بابنتها وأدخلت امرأة الأب على الابن وامرأة الابن على الأب ووطءا هما فان على الواطئ الأول نصف مهر امرأته وجميع مهر الموطوءة ، ولا شيء على الواطئ آخرا من مهر امرأته ، فإن كان الوطئ منهما معا فلا شيء على واحد منهما لامراته ،

٢٠٧٨ : - أخرج ابن أبي شيبة عن أبي الوضين: أنّ رجلا تزوج إلى رجل من أهل الشام بنتاً له ابنة مهيرة ، فزوّجه ، وزفّ إليه ابنة له أخرى بنت فتاة ، فسألها الرجل بعد ما دخل بها: ابنة من أنت ؟ قالت: ابنة الفتاة ، تعنى فلانة ، فقال: إنما تزوجت إلى أبيك ابنته ابنة المهيرة ، فارتـفعوا إلى معاوية بن أبي سفيان ، فقال : امرأة بامرأة ، وسأل من حوله من أهل الشام؟ فـقـالوا: امرأة بامرأة ، فقال الرجل لمعاوية: ارفعنا إلى عليّ بن ابي طالب رضي الله عنه فقال: اذهبوا إليه ، فأتوا عليا فرفع عليّ رضي الله عنه من الأرض شيئا فقال: القضاء في هـذا أيسـر مـن هـذا ، لهـذه مـا سـقـت إليها ، بما استحلت من فرجها ، وعلى أبيها أن يحهّز الأخرى بما سقت إلى هذه ، ولا تقربها حتى تنقضي عدّة هذه الأخرى ، قال: وأحسب أنه جلد أباها أو أراد يجلده ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، في رجل تزوج ابنة لرجل فزفت إليه ابنة له أخرى ١٢٦/٩ ، برقم ١٦٦١٧ ، النسخة القديمة برقم ١٦٣٦٠ – مصنف عبد الرزاق ، الـنكاح، بـاب الـرجـل يتزوج المرأة فترسل إليه بغيرها ٢٥٢/٦ ، برقم ١٠٧١٤ - السنن الكبري للبيهقي، النكاح، باب من قال: يرجع المغرور بالمهر وقيمة الأولاد على الذي غرّه ١٤٥٩١ ، برقم ١٤٥٩١_

وفي جامع الجوامع: إلا بدحول _

* ٢٠٨٠ :- م: إذا قال لامرأته ولم يدخل بها "أنت طالق حين أخلوبك" أو قال "إذا خلوت بك" فخلا بها و جامعها فعليه مهر: نصف مهر بالدخول و نصف مهر بالطلاق قبل الدخول ، ولا أثر للخلوة ، وإن لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر _

7 · ٨ · ٦ : - وفيه أيضا: إذا قال لأجنبية "إذا تزوجتك وخلوت بك ساعة فأنت طالق "فتزوجها وخلا بها ودخل بها وقع الطلاق عليها ، ولها مهران ، مهر بالخلوة ، ومهر بالدخول إذا كان الدخول بعد الخلوة بساعة ، وإن كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه إلا مهر واحد _

قتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بهاكل مرة فهي امرأته وعليه مهران فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بهاكل مرة فهي امرأته وعليه مهران ونصف مهر، وقد وقع التطليقات على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو قال لها "كلما تزوجتك فانت طالق بائن" والمسألة بحالها بانت بثلاث وعليه خمسة مهور ونصف مهر في قياس قولهما وفي المخانية: نصف مهر بالنكاح الأول ومهر بالدخول الأول، ومهر بالنكاح الثانى، ومهر بالدخول الثالث؛ لأن الشانى، ومهر بالدخول الثالث؛ لأن النكاح الثالث مادفها وهي بائنة فاعتبر النكاح الثالث، ومهر مثل بالدخول الثالث؛ لأنه دخول عن شبهة، فيجتمع عليه خمسة مهور ونصف مهر.

مهر، نصف بالأنكحة الثلاثة [قبل الدخول] وثلاثة مهور بالوطئ ثلاثاعن الشبهة، مهر، نصف بالأنكحة الثلاثة [قبل الدخول] وثلاثة مهور بالوطئ ثلاثاعن الشبهة، (١) وعلى هذا الخلاف: إذا تزوج امرأة و دخل بها ثم طلقها ثانيا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الأول ومهر كامل بالنكاح الثاني، لأن النكاح الثاني اتصل به الدخول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وعليها استقبال العدة عندهما (٢) وعلى هذا الخلاف: لولم

يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطاوعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل ، (٣) وعلى هذا الخلاف: إذا كانت أمة فأعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح الثاني ، (٤) وعلى هذا الخلاف: إذا تزوجت المرأة غير كفو ودخل بها فرفع الأمر إلى القاضي وفرق بينهما ووجب المهر والعدة ثم تزوجها هـذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدحول في النكاح الثاني يحب لها مهر كامل ويلزمها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، (٥) وعلى هذا أيضا: رجل تزوج صغيرة زوجها وليهاو دخل بها ثم بلغت فاختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بهاعندهما عليه مهر كامل، وعليها عدة مستقبلة، (٦) وعلى هذا أيضا: رجل تزوج صغيرة ثم دخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت نفسها ، وفرق القاضي بينهما كان عليه مهر كامل ، وعليها عدة مستقبلة ، (٧) وعملي هذا أيضا: رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت ثم أسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها ، (٨) وعلى هذا أيضا : رجل تزوج أمة ودخل بها ثم عتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها، (٩) وعلمي هذا أيضا: رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل ، وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله _

الفصل الثامن عشر في نكاح العبيد والإماء

2. ١٠ ٠٤ :- و في الهداية: لا يحوز نكاح العبد والأمة إلا بإذن مولاهما ، وقال مالك رحمه الله تعالى: يحوز ، وفي السراحية: إذا تزوج العبد بغير رضا المولى لا ينفذ بل يتوقف على إجازة المولى ، وفي التحريد: ولو تزوج العبد والأمة بغير إذن المولى ثم أجاز المولى النكاح قبل الدخول أو بعده جاز ، ولا يلزم إلا مهر واحد استحسانا _

٦٠٨٥ :- م: ولا يتزوج العبد أكثر من ثنتين ، وفي السراجية: وإن أجاز

٦٠٨٤ :- أخرج أبوداؤد عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيّما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر _

وأخرج أيضا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل ، سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه ٢٨٤/١ ، برقم ٢٠٧٨ .

و أخرج الترمذي حديث جابر فانظر ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في نكاح العبد بغير إذن سيده ٢١١/١ ، برقم ١١١٧ _

٦٠٨٥ :- أخرج البيهـقـى عـن الـحكم قال : احتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم علىٰ أن المملوك لايحمع النساء فوق اثنتين _

و أخرج أيضا :عن محمد بن سيرين قال : قال عمر رضى الله عنه على المنبر : أتدرون كم ينكح العبد ؟ فقام إليه رجل فقال : أنا ، قال : كم ؟ قال : اثنتين _

وأخرج أيضا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن على بن أبي طالب رضى الله عنه قال: ينكح العبد وطلاقه، النكاح، باب نكاح العبد وطلاقه، ١٤٠٠٥، ٣٩٥/١٠ ، ٢٤٢١٥، ١٤٢١٥ -

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه حديث الحكم وأخرج حديث جعفر عن أبيه بفرق يسير ، فانظر مصنف ابن أبي شيبية ، النكاح ، في المملوك كم يتزوج من النساء ، ٩/ ٦٥ ، برقم ١٦٢٩٥ ، ٦٣/٩ ، برقم ١٦٢٨٦ _ مولاه بذلك ، م: الحرتان والأمتان في ذلك سواء ، وفي الهداية : قال مالك رحمه الله تعالىٰ : العبد في النكاح بمنزلة الحر _

7 . ٨٦ : - وفى حامع الحوامع: ولا يتسرى العبد وإن أذنه المولى ، م: والمكاتب المدبر وابن أم الولد بمنزلة العبد ، وكما لا يحوز للعبد أن يتزوج بغير إذن المولى لا يحوز للمكاتب والمدبر وابن أم الولد ، وكذلك معتق البعض على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الأمة والمكاتبة والمدبرة وأم والولد لا يصح نكاحهن بغير إذن المولى _

المولى توقف على إجازة المولى ، وإن أعتقها بعد العقد بالإعتاق ولا خيار فيه ، المولى توقف على إجازة المولى ، وإن أعتقها بعد العقد بالإعتاق ولا خيار فيه ، وكذلك إذا أدت فعتقت ، وإن عجزت إن كان البضع يحل للمولى بطل العقد ، وإن كان لا يحل كما لو كانت مجوسية أو أخته رضاعا توقف على إجازته ، ولوأن المولى هوالذى عقد عليها بغير رضاها فإن أدت فعتقت أو أعتقها المولى توقف على إجازتها إن كانت كبيرة ، وإن كانت صغيرة توقف على إجازة المولى عندنا إذا لم يحن لها عصبة غير المولى و يثبت لها خيار الإدراك ، ولو لم يعتق حتى عجزت بطل العقد إذا كان بضعها يحل للمولى ، وإن كان لا يحل فلا يحوز إلا بإجازته _

7 · ٨٨ : - م: ولا يجوز للمولى أن يزوج المكاتب والمكاتبة بغير رضاهما ، النحانية: وإن كانا صغيرين ، م: ويجوز نكاحه على الأمة بغير رضاها وكذلك على العبد ، وفى النحانية: وإن كان كبيرا ، م: إلا رواية عن أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وفى النحانية: وهو قول الشافعي رحمه الله ، وفى الولوالحية: ولو تزوج مكاتب ابنة مولاه بعد موته لم يجز ، فإن دخل بها كان المهر دينا عليه وبطل حصة البنت من العبد من مهرها ، وكذلك المكاتب إن عجز ، وإن لم يدخل بها لم يكن لها مهر _

۲۰۸٦ :- أخرج ابن أبي شيبة عن الحكم وابن سيرين : انهما كرها أن يتسرى ، وإن أذن له مولاه ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، من كره أن يتسرى العبد ، ٩ / ١١٠ ، برقم ١٦٥٤٨ _

9 . ٦ . ٨ . - وفى السراحية: إذا أذن الورثة للمكاتب بالنكاح جاز ، وفى جامع الجوامع: أذن المولى للمكاتب أو العبد فقال " تزوجت فلانة أمس " وهى تدعى لا يصدق ، وفى الفتاوى الخلاصة: عبد طلب من مولاه بأن يزوجه معتقته فأبى فشفع أن يأذن له بالتزوج فأذن له فتزوج هذه المعتقة يجوز _

المولى، وتزويجهما أمتهما بخلاف تزويجهما أنفسهما، وإذا تزوج العبد أو المكاتبة أن يزوجا أمتهما بغير رضا الممولى، وتزويجهما أمتهما بخلاف تزويجهما أنفسهما، وإذا تزوج العبد أو المكاتب أو ابس أم الولد بغير إذن المولى ثم طلقها ثلاثا قبل إجازة المولى فهذا الطلاق متاركة للنكاح وليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينتقص من عدد الطلاق، ولكن لو وطأها بعد الطلاق يلزمه الحد، فإن أجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لا تعمل إجازته، وإن أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يتزوجها ولم أفرق بينهما إن فعل، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا أكرهه، ذكر الشيخ الإمام السرحسى رحمه الله الخلاف على هذا الوجه في شرحه _

بغير إذن مولاها فطلقها الزوج ثلاثا كان ذلك فرقة لا طلاقا غير أنى أكره أن يتزوجها بغير إذن مولاها فطلقها الزوج ثلاثا كان ذلك فرقة لا طلاقا غير أنى أكره أن يتزوجها حتى تنكح زوجا غيره ، وفى الهداية: ومن زوج عبدا مأذونا له [مديونا] امرأة جاز ، وفى السغناقى: قيد المأذون بالمديون _

7 • 9 ٢ :- م: والمرأة أسوة الغرماء في مهرها ، ومعناه : إذا كان النكاح بمهر المثل ، وفي السغناقي : أو أقل ، م: وأما إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فإنها لا تساوى الغرماء بل يؤخر حقها إلى استيفاء الغرماء ديونهم كدين الصحة مع دين المرض _

7 • 9 ٣ :- وإذا أذن لعبده في النكاح مطلقا فتزوج امرأتين في عقد لم يحز واحد منهما عليه إلا إذا قرن به ما يدل على التعميم بأن قال " تزوج ماشئت من النساء " أو ما أشبه ذلك فحينئذ يعم ويتزوج ثنتين ، فإن قال المولى " عنيت به امرأتين " جاز نكاحهما عليه _

المكاتبه ومعتقة البعض فالمهر وجب للأمة بعقد أو دحول فهو للمولى ، وأما المكاتبه ومعتقة البعض فالمهر لهما ، وفي الخانية: وما يجب للمدبرة وأم الولد من المهر بنكاخ أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ، م: أما ما لزم العبد من المهر بإذن المولى يباع فيه ، وفي السغناقى : ثم إذا بيع في مهر ها ولم يف الثمن لا يباع ثانيا ويطالب بالباقى بعد العتق ، وفي دين النفقة يباع مرة أخرى _

9 . ٦ . ٩ . - وفى الينابيع: ولو اشترت المرأة زوجها وقد دخل بها تحوّل مهرها إلى تمنه ، كالغريم إذا اشترى العبد المديون ، وأما المكاتب والمدبر فيسعيان فيه ، وما لزمهما بغير إذن المولى يطالب به بعد العتق _

7 • 9 ٦ : - وفى التجريد: وليس للأب والوصى والشريك والمضارب والمأذون أن يزوجوا العبد، فأما الأمة فيصح تزويجها من الأب والوصى والجد والمكاتب والمفاوض والقاضى، وأما شريك العنان والمضارب والمأذون فلا يملكون تزويج الأمة فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: إذا زوج الأب جارية أبنه من عبد ابنه جاز، وقال زفر رحمه الله: لا يجوز ـ

1.97 :- وفى الولوالحية: رجل اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض إن تم البيع جاز النكاح، وإن انتقض بطل فى قول أبى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله، وفى فتاوى آهو: زوج أمته من عبده بمهر مسمى وغاب العبد فأراد المولى أن يحامع أمته ليس له ذلك، والحيلة فيه: أن يزوج عبده رضيعة فأرضعت الأمة الصغيرة فتحرمان على العبد ثم تحل للمولى، أو يعتق الأمة فاحتارت نفسها ثم تحل للمولى ـ

7 · ٩٨ :- م: وإذا أذن لعبده في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لزم المهر في الحال في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله

المن شبرمة ، قال : الصداق للمولى ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب الرجل يزوج عبده أمته ثم يعتقها / ٢٠٠٧ برقم ١٢٨٦٨.

يتأخر إلى ما بعد العتق، وثمرة الاختلاف تظهر في مسألتين: إحداهما هذه المسألة، والشانية: أن العبد بعد ما تزوج هذه المرأة نكاحا فاسدا وأراد أن يتزوج هذه وأخرى بعد ذلك نكاحا صحيحا لا يملك عند أبي حنيفة، وعندهما يملك، قال محمد رحمه الله في الحامع: عبد تزوج امرأة بغير إذن المولى ثم إن المولى أذن له في النكاح فأحاز ذلك النكاح فإن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال: القياس أن لايجوز، ولكن أستحسن أن أجيزه، بخلاف ما لو أذن له بنكاح امرأة بعينها فتزوج امرأة أحرى حيث لا يجوز المحجور إذا باع شيئا من كسبه ثم أذن له الممولى في التجارة فأجاز ذلك البيع حيث لا يجوز، ومن المشائخ من قال: القياس المولى في التجارة فأجاز ذلك البيع حيث لا يجوز، ومن المشائخ من قال: القياس والاستحسان في هذه المسألة من وجه آخر، القياس أن يبطل النكاح الموقوف بإذن المولى عبده في النكاح فلا تعمل إجازة العبد، وفي الاستحسان لا يبطل فتعمل إجازته ثم على جواب الاستحسان لا ينفذ هذا العقد من غير إجازة ، بخلاف ما إذا أعتق هذا العبد حيث ينفذ ذلك النكاح عليه من غير إجازة _

99.7.99 إلى المعناقى: العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن المولى و دخل بها يحب المهر ويؤخذ بعد العتق، وفيه أيضا: إذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد بإذن مولاهن جاز النكاح وصار رقبة العبد لمولاهن، وإن تزوج حرة على رقبته لا يحوز ، كذلك لو تزوج مكاتبة كان النكاح باطلا، هذا إذا أذن له أن يتزوج على رقبته امرأة ، أما إذا له أن يتزوج امرأة ولم يقل "على رقبتك" فتزوج امرأة حرة أو مكاتبة أو مدبرة أو أم ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته استحسانا، وفي الكافى: وهذا إذا كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر مما يتغابن فيه الناس، فإن كان مما لا يتغابن فيه فلا يجوز حتى إذا دخل بها في ذلك لم يبتع في المهر حتى يعتق ـ

رقبته فتزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز، وهذا ظاهر، وكذلك إذا تزوج حرة أو مكاتبة، وإذا صح النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما يسعيان في ذلك،

وفى الحامع أيضا: عبد تزوج حرة أو أمة مكاتبة أو أم ولد أو مدبرة على رقبته بغير إذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجازه إن كان تزوج أمة أو أم ولد أو مدبرة عملت إجازة وصح، وإن كان تزوج حرة أو مكاتبة لا تعمل إجازته، فإن كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لزمه الأقل من قيمتها ومن مهر المثل، بعد ذلك ينظر: إن دخل بها بعد ما أجاز المولى النكاح يكون ذلك دينا في رقبته يباع فيه إلا أن يفدية المولى، فإن دخل بها قبل إجازة المولى النكاح يؤخذ بما لزمه بعد العتق، إذا ثبت هذا فنقول: إذا دخل بها بعد إجازة المولى والإجازة في الانتهاء كالإذن في الابتداء كان النكاح والدخول حاصلا بإذن المولى، فأما إذا دخل بها قبل إجازة المولى النكاح لا يجب إلا المسمى وهو رقبة أو مدبرة أو أم ولد وقد دخل بها بعد إجازة المولى النكاح لا يجب إلا المسمى وهو رقبة العبد لمواليهن، وبعض مشايخنا قالوا: ما ذكر جواب الاستحسان، والقياس أن يحب مهر المثل بالدخول أو المسمى بالعقد _

1.1 :- الكافى: حر تزوج مكاتبة بإذن سيدتها على أمة بعينها ولم تقبضها حتى زوجتها منه بمائة صح النكاح ، فإن طلقها معا قبل الدخول طلقتا ويكون للزوج ثلاثة أرباع مهر الأمة ونصفها ، ويسلم للمكاتبة نصف الأمة وربع مهرها ، فإن طلق الأمة أولاً فهو على مابينا ، وإن طلق المكاتبة أو لا فسد نكاح الأمة فلا طلاق وسقط مهر الأمة ، ولو زوجتها بعد ما قبضت ثم طلقها قبل الدخول لم تنتصف الأمة ولا يفسد نكاحها ؛ لانها لم تعد إلى ملكه ، ولو زوجتها قبل القبض ودخل بها ثم طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بالمكاتبة فهي بالخيار إن شاءت أخذت نصف الأمة ، وإن شاءت نصف قيمتها يوم دخل بها ، ولو قبضتها ثم زوجتها ثم دخل بها ثم طلقها ما عا أومرتبا سلمت الجارية ومهرها للمكاتبة وغرمت نصف قيمتها يوم ولا لا يفسد نكاح الأمة ؛

الأمة بعد ذلك قبل أن يقضى له بشيء وقع الطلاق فيكون ثلاثة أرباع مهرها للمزوج ويسلم الربع للمكاتبة ، وإن لم يطلق حتى قضى للزوج بطل كل المهر وفسد النكاح ، ولو زوجتها منه قبل القبض فولدت أولاداً ثم طلق المكاتبة قبل الدخول سلمت الأمة وأولادها للمكاتبة ، وإن طلق المكاتبة بعد ما قبضت الأمة ولم يقض للزوج بالنصف فتزوج لا يصح ؛ لأن حق الملك قائم يمنع ابتداء النكاح لا بقاء ه ، كما لو تزوج بمكاتبة أبيه ثم مات أبوه لم يفسد نكاحه ولو تزوجها بعد موت الأب لم يصح _

7 . ١ . ٢ :- م: وإذا زوج أمته من عبده لا مهر لها عليه ، واختلف المشايخ رحمه م الله تعالىٰ في تخريج المسألة ، بعضهم قالوا: لا يجب المهر أصلا ، وفي الولوالحية: وهذا أصح ، وقال بعضهم: يجب ثم يسقط ، وفي الهداية: وإذا تزوج أمة فالإذن في العزل إلى المولى عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعن أبى يوسف ومحمد أن الإذن إليها _

71.۳: وفى المحامع الصغير للحسامى: وهذه المسألة تنبئى عن جواز العزل فى المملوكة ، وفى المحامع الصغير للحسامى: وهذه المسألة تنبئى عن جواز العزل عند عامة العلماء خلافا لبعض الناس ، وفى الهداية: وإن تزوجت أمة بغير إذن مولاها ثم أعتقت صح النكاح ولاخيار لها ، فإن كانت تزوجت بغير إذنه على ألف ومهر مثلها مائة فدخل بها زوجها ثم أعتقها مولاها فالمهر للمولى ، وإن لم يدخل بها حتى أعتقها فالمهر لها ، وفى السغناقى: وإنما قيل فى صورة المسألة أن المسمى ألف ومهر المثل فهو للمولى إذا كان الدخول قبل العتق ـ

^{7 .} ١ . ٦ :- أخرج عبد الرزاق عن عطاء قال قال : ابن عباس في الرجل ينكح أمته غلامه بغير مهر ، قال : لابأس بذلك ، مصنف ابن عبد الرزاق ، النكاح ، باب الشغار والصداق ، وهل ينكح الرجل أمته بغير مهر ، ٧/ ٢٧٥ ، برقم ١٣١٤٢ _

المحده: أن خيار العتق في فصول ، (١) أحدها: أن خيار العتق في فصول ، (١) أحدها: أن خيار العتق لا يبطل خيار العتق يثبت للأنشى دون الذكر ، (٢) والثاني: أن خيار العتق لا يبطل بالسكوت ويبطل بقول أو فعل يدل على اختيارها للنكاح ، فقد ذكر الكرخي رحمه الله عن محمد أن المعتقة إذا قالت "رضيت بالنكاح" بطل خيارها ، (٣) والثالث: أنه يبطل بالقيام عن المجلس ، (٤) والرابع: أن الجهل بخيار العتق

^{3 .} ١ . ٢ : - أخرج مسلم عن عائشة قالت : كان في بريرة ثلاث قضيات : أراد أهلها أن يبيعوها ويشترطوا ولاءها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : اشتريها وأعتقيها ، فإن الولاء لمن أعتق ، وعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاختارت نفسها ؛ قالت : وكان الناس يتصدقون عليها ، وتهدى لنا ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : هو عليها صدقة ، وهو لكم هدية ، فكلوه ، صحيح مسلم ، النكاح ، باب بيان أن الولاء لمن أعتق ١ ٤٩٤/ ، برقم ١٥٠٤ .

و أخرج البخاري نحوه في الصحيح ، الطلاق ، باب لايكون بيع الأمة طلاقا ، ٧٩٥/٢ ، برقم ٥٠٧٩ ، ف ٥٢٧٩ .

عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يبطل خيارها ، وإن قامت عن المحملس وهو قول الكرخى و جماعة من مشايخ بخارا خلافا لما قاله القاضى الإمام أبو طاهر الدباس ، (٥) والخامس: أن الفرقة بخيار العتق لا يحتاج فيها إلى قضاء القاضى ، وفى الخانية: إن الفرقة بخيار العتق تثبت بقولها "اخترت نفسى "وفى خيار البلوغ لا تقع الفرقة مالم يفرق القاضى ، م: (٦) والسادس: أن الفرقة بخيار العتق فرقة بغير طلاق ، قال فى المنتقى: وخيار العتق نظير خيار الطلاق سوى بين الخيارين مطلقا ، وفى الكتب الظاهرة بينهما فرق فى حق بعض الأحكام فإن الفرقة ثمة طلاق والجهل ثمة ليس بعذر إلى غير ذلك من الأحكام الأحكام فإن الفرقة ثمة طلاق والجهل ثمة ليس بعذر إلى غير ذلك من الأحكام العبد ثم بلغ فليس له خيار البلوغ و لا خيار العتق ، فهذه المسألة تبين أن الصحيح فى فصل الأمة قول من يقول بأن خيار البلوغ غير ثابت لها إلا أنه ثابت لكن ينتظم خيار العتق ، ألا ترى أن فى حق العبد خيار البلوغ غير ثابت فلم يثبت له خيار البلوغ ، بخلاف ما إذا أنشأ النكاح بعد العتق وهو صغير _

الكتابة فالكتابة جائزة فان زوجها المولى بعد ذلك بغير إذنها توقف النكاح على الكتابة فالكتابة جائزة فان زوجها المولى بعد ذلك بغير إذنها توقف النكاح على إجازتها، كما إذا كانت المكاتبة بالغة، فإن لم ترد النكاح حتى أدت وعتقت بقى النكاح موقوفا على الإجازة ولكن على إجازة المولى لا على إجازتها، ولو أن هذه المكاتبة الصغيرة حين زوجها المولى رضيت بالنكاح وهى صغيرة بعد حتى صح رضاها و نفذ النكاح ثم أدت فعتقت لا خيار لها حتى تبلغ، كالأمة الصغيرة إذا أعتقت فإن بلغت فلها خيار العتق عند علمائنا رحمهم الله وليس لها خيار البلوغ، وكان ينبغى أن يكون لها خيار البلوغ، ولو أن هذه المكاتبة لم ترض بالنكاح ولم تنقضه حتى عجزت وردّت في الرق بطل النكاح حتى إن أجازه المولى لا تعمل إجازته، ولو كان مكان المكاتبة مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأة بغير رضاة ثم عجز وردّ رقيقا لم يبطل نكاحه بل يبقى موقوفا على إجازة المولى امرأة بغير رضاة ثم عجز وردّ رقيقا لم يبطل نكاحه بل يبقى موقوفا على إجازة

المولى ، وفي جامع الحوامع: مجهولة أقرت بالرق للزوج فأعتقها لا خيار _

٦١٠٨ :- م: ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالمقارن في حق ثبوت حيار العتق عند أبي يوسف، وذلك نحو الحرة إذا تزوجت ثم سبيت فأعتقت، والمسلمة إذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقا بدار الحرب ثم سبيا، وفي التجريد: فأسلما ، ثم أعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله ، وعين أبيي يوسف رحمه الله أنه لا يثبت لها الخيار ، و هكذا ذكر القدوري ، وقال البقالي: والصحيح أن الخلاف على عكس هذا، وفي الكافي: زوجان حربيان سبيا فعتقالها الخيار ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا خيار لها ، وفيه: صغيرة ارتد أبوها ولحق بدار الحرب فزوجها عمها فلم تبلغ حتى لحقت مع الأم والزوج بالدار مرتدين بقي النكاح ، فالأم والصغير أمتان للسابي الأب والزوج حران ، و بطل خيار البلوغ، م: قـال الـقدوري: قال أبو يوسف رحمه الله تعاليٰ: يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تعتق فتختار زوجها ثم ترتد مع الزوج تُم سبيت فعتقت فتختار نفسها ، وقال محمد رحمه الله تعالىٰ: يثبت الخيار الواحد إذا اختارت المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا، وإن اختيارت بعيد المدخول بها و جب المسمى لسيدها ، ولو اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها أولم يدخل بها _

العتق ، وفي الكافى: وصح الذكاح ، وقال زفر رحمه الله: لايصح ، م: ولا خيار العتق ، وفي الكافى: وصح النكاح ، وقال زفر رحمه الله: لايصح ، م: ولا خيار للأمة ويجب مهر واحد إن لم يكن الزوج دخل بها قبل العتق ويكون لها ، كما لو عقد للعبد عليها وهي حرة فلأجل ذلك قال: لا خيار لها ، وإن كان الزوج قد دخل بها قبل العتق فالقياس أن يجب مهران مهر للمولى بالدخول بشبهة النكاح قبل العتق ومهر لها بنفوذ العقد عليها بعد العتق ، وفي الاستحسان لا يجب إلا مهر واحد ويكون للمولى ، وفي شرح الطحاوى: هذا إذا كانت كبيرة ، وأما إذا كانت صغيرة فأعتقها فإنه لا ينفذ العقد ويبطل على قول زفر ، وعندنا يتوقف على

إجازة المولى إن لم تكن لها عصبة سواه ، وإن كانت لها عصبة غر المولى فان أجاز العقد جاز ، وإذا أدر كت بعد ذلك فلها خيار الإدراك ، إلا إذا كان مجيزالعقد أباها أو جدها فانه لا خيار لها ، ولولم يجزه ولم تعتق حتى مات فانه ينظر: إن حل بضعها للوارث بطل العقد ، وإن لم يحل توقف العقد على إجازة الوارث فان أجاز جاز ، وإن أبطل بطل ، وكذلك لو باعها المولى قبل الإجازة فإن حل بضعها للمشترى بطل العقد ، وإن لم يحل توقف على إجازته ، هذا في حق الأمة ، وأما في العبد ففي الأحوال كلها يتوقف على إجازة المشترى أو الوارث ، وهذا كله عندنا ، وقال زفر رحمه الله : كما مات بطل العقد ، وكذلك إذا باع أو أعتق _

• ٦١١٠: - م: وأما المدبرة إذا زوجت نفسها بغير إذن مولاها ثم مات مولاها وعتقت نفذ النكاح عليها كما في الأمة ، هكذا ذكر شيخ الإسلام ، وفي المنتقى: إن خرجت المدبرة من الثلث جاز النكاح ، وإن لم تخرج لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله حتى تودى ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد _

حتى عتقت فهل ينفذ النكاح عليها ؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في حتى عتقت فهل ينفذ النكاح عليها ؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الأصل ، ومشايحنا رحمهم الله فصلوا الحواب فيها تفصيلا فقالوا: إن كان الزوج قد دخل بها قبل موت المولى [ثم مات المولى] نفذ النكاح عليها ، وإن لم يدخل بها الزوج حتى مات المولى بطل النكاح ، قيل : هذا الحواب إنما يستقيم على رواية ابن سماعة فان على روايته : أم الولد إذا زوجت نفسها بغير إذن المولى و نفذ و دخل بها الزوج قبل الإجازة ثم مات المولى لا تجب العدة عن المولى و نفذ النكاح ، أما على ظاهر الرواية تجب العدة عن المولى فلا ينفذ النكاح ، فإن لم يدخل بها الزوج حتى مات المولى لا ينفذ النكاح لأجل العدة التي لزمتها للمولى ، ولو لم يمت المولى و لكن أعتقها فهو على التفصيل أيضا : إن أعتقها قبل أن يدخل بها الزوج بطل النكاح ، إلى آخر ما ذكرنا في فصل الموت _

٦ ١ ١ ٢ : - م: وفي الولوالحية: أمة تزوجت بغير إذن المولى ثم باعها المولى

وأجاز المشترى النكاح إن دخل بها الزوج جاز، وإن لم يدخل لا يجوز، وفي الحجة : وإن وطأها الزوج ثم باعها فأجاز الثاني نكاحها جاز، وفي الولوالحية: ولو تزوج رجل أمة بغير إذن مولاها ثم تزوج ابنتها أو حرة أجنبية أو أربعة سواها كان هذا ردا منه للنكاح الأول فإن أجاز المولى بعد ذلك لا يجوز، وفي الخانية: أم ولد تزوجت بغير إذن المولى ثم أعتقها فان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح بموت المولى .

صاحبه و دخل بها الزوج ثم رد الآخر النكاح فللزوج الأقل من نصف مهر المثل ومن نصف المدلوم ومن المسمى [وللمولى رد نصف مهر المثل] وإن لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر النكاح فلا مهر لواحد منهما خلا بها الزوج أو لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر النكاح فلا مهر لواحد منهما خلا بها الزوج أو لم يخل بها ، قال البقالى فى فتاواه: ومهر مثل الأمة على قدر الرغبة فيها ، وعن الأوزاعي ثلث قيمتها ، وفى الظهيرية: ولو زوج أحد الموليين أمته و دخل بها الزوج فللآخر النقض ، فإن نقض فله نصف مهر المثل ومن نصف المسمى ، فله الخلاصة الخانية: والعبد بين رجلين لا يزوجه أحدهما ، وكذلك الأمة _

فالزيادة للمولى ، رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله ، وعن أبى يوسف أن الزيادة للمولى ، رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله ، وعن أبى يوسف أن الزيادة للها ، و كذلك لو باعها ثم زاده فالزيادة للمشترى ، المنتقى: ابن سماعة عن محمد فى أمة تزوجت بغير إذن المولى ثم وطأها المولى لم يكن ذلك نقضا للنكاح ، وعن أبى يوسف أنه ينفسخ النكاح ، ولو باعها على أنه بالخيار فهو نقض للنكاح من قبل أن البيع ينفذ إذا سكت عن نقضه حتى تمضى مدة الخيار ، وفى الولوالحية: ولوقال لأمته: زوجتك أمس ، وأنكرت ذلك جاز النكاح ، ولوقال لعبده "زوجتك أمس ، وأنكرت ذلك جاز النكاح ، ولوقال لعبده "زوجتك أمس امرأة " وأنكر ذلك لم يصدق المولى على العبد فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالىٰ : يصدق ، وكذلك المولى لو قال " زوجتها أمس " أو قال " ذو حته وهما صغيران " فهو على هذا الخلاف _

٥ ٢ ١ ١ : - وفي الهداية: ومن وطأ أمة ابنه ، قيد بالأمة ؛ لأن الأب لو أدعى ولد مدبرة ابنه أو أم ولـد ابنه لا يجوز ، فولدت منه فهي أم ولد له وعليه قيمتها ، وفي شرح الكنز: يوم العلوق ولا مهر عليه ، ومعنى المسألة أن يدعيه الأب ، ولو كان زوجها أباه فولدت لم تصر أم ولد له ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر وذكر في الهداية في باب الاستيلاد: وإن وطأ أب الأب مع بقاء الأب لم يثبت النسب، ولو كان الأب ميتا يثبت النسب من الجد، وكفر الأب ورقه بمنزلة موته _ ٦١١٦ : - م: بشرعن أبي يوسف رحمه الله أمة تزوجت بغير إذن المولى تُم إن المولى أوصى بها لرجل فإن قبلها صاحب الوصية انفسخ النكاح، وإن لم يقبل لا ينفسخ، وإن وهبها لم ينفسخ النكاح، ولومات المولى وتركها ميراثا فهذا في القياس ملك حادث فيكون فسخا للنكاح ، وفي الاستحسان لا ينفسخ ، أبن سماعة عن محمد رحمه الله عبد تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج أمة لم يكن تزوجه الأمة في عدة الحرة رداً لنكاح الحرة في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو رد ، بناء على أن عند أبي حنيفة رحمه الله لا تتزوج الأمة في عدة الحرة خلافا لهما ، ولو تزوج حرة ودخل بها ثم تزوج أختها لم يكن ذلك ردا لنكاح الأولى _

بغير إذن مولاه أمة رجل بإذنه ثم قال "لا حاجة لى فى نكاحها" فهذا رد له ، ولو بغير إذن مولاه أمة رجل بإذنه ثم قال "لا حاجة لى فى نكاحها" فهذا رد له ، ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لايصح نكاحها فى عدتها لم يكن ذلك نقضا للنكاح ، وفى المنتقى: تزوج العبد حرة بإذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لامرأته مهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعليها أن ترد العبد إن لم يكن دخل بها ، قال محمد رحمه الله فى الحامع: رجل زوج أمته برضاها من رجل بغير أمر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه أبوه أو أجنبى بغير أمره حتى توقف النكاح على إجازة الزوج فأعتق المولى الأمة قبل أن يجيز الزوج النكاح بقى المنكاح كذلك موقوفا على إجازة الزوج وأيهما شاء نقض هذا النكاح ، يعنى الأمة النكاح كذلك موقوفا على إجازة الزوج وأيهما شاء نقض هذا النكاح ، يعنى الأمة

أو الزوج، قبل إجازة الزوج صح نقضه، ولو أراد المولى أن بنقض هذا العقد بعد العتق قبل إجازة الزوج، لم يذكر هذا الفصل في الكتاب، وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ليس له ذلك، وإن اجاز الزوج النكاح بعد ما عتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيار العتق ويكون المهر للمعتقة، ولو أن المولى زوجها بغير رضاه وباقى المسألة بحالها ثم إن الأمة بعد ما عتقت نقضت النكاح قبل إجازة الزوج أو بعد إجازة الزوج فإنه يعمل نقضها في الحالتين _

وبوّاها بيتا مع زوجها ثم بدأله أن يستخدمها ويردها إلى منزله فله ذلك، وبوّاها بيتا مع زوجها ثم بدأله أن يستخدمها ويردها إلى منزله فله ذلك، وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلاً لا يمنعه ذلك من استخدامها، وفي الظهيرية: فإن قتلها المولى أو باعها قبل الدخول بها على وجه لا يظفر بها الزوج سقط المهر عن الزوج عند أبى حنيفة رحمه الله في القتل، وفي البيع لا يملك المطالبة، م: رجل زوج أمته من عبد رجل فولدت أو لادا فالأولاد لمولى الأمة ، وفي السغناقي: فإن جاءت الأمة بولد من الزوج فلا نفقة عليه للولد؛ لأن ولد الأمة مملوك لمولاها فنفقته تكون على مالكه _

المراة على أنها حرة أخبرت عن حرية نفسها ثم المهر بعد ذلك أنها أمة قد أذن لها المولى في النكاح وقد ولدت ولدا فالولد حر بالقيمة لمكان الغرور، ويضمن الأب ذلك لمولاها و تعتبر القيمة يوم الخصومة، ولومات الولد قبل الخصومة فلا ضمان على الأب فيه ويرجع الزوج بقيمة الولد عليها إذا أعتقت، فإن ظهرت أنها مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد فكذلك في ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنه إذا ظهر أنها مكاتبة فلا شيء على الأب ويرجع الزوج بقيمة الأولاد عليه بعد العتق، وهذا كله إذا شرطت الأمة الحرية للزوج بغير إذن المولى [أما إذا شرطت ذلك باذن المولى] تحب عليها قيمة الولد للزوج للحال، إلا في المكاتبة فإن المكاتبة لا تؤاخذ بقيمة الأولاد للحال، ولومات الولد في هذا الصورة، ترك مالا فالمال لأبيه بحكم

الإرث ، ولا ضمان على الأب فيه ، يريد به لو مات الولد قبل الخصومة ، ولو قتل الولد وأخذ الأب قيمته كان عليه قيمة الولد لمولى الأمة ، ولومات الأب في هذه الصورة وبقى الولد أخذ المولى قيمته من تركة الأب ولا يرجع بها بقية الورثة في حصة الولد ، وإن لم يترك الأب شيئا لم يؤخذ الولد بشيء كما لا يوخذ سائر ديون الأب وإن كان المخبر عن حرية الجارية رجلا أجنبيا إلا أن الرجل المخبر لم يزوجها إياه بل الزوج تزوجها بنفسه على أنها حرة فالزوج لا يرجع على المخبر بقيمة الولد [ولكن يرجع بقيمة الولد على الجارية إذا عتقت ، وإن كان الرجل المخبر المخبر زوجها منه على أنها حرة فالزوج يرجع بقيمة الولد] على المخبر للحال _

للقاضى "زوجنى فإنى حرة" فزوجها وقد ولدت أو لادا ثم استحقت؟ قال للقاضى "زوجنى فإنى حرة" فزوجها وقد ولدت أو لادا ثم استحقت؟ قال يأخذها المستحق وعقرها وقيمة ولدها ولا يرجع على القاضى بشيء ولكن يرجع عليه بقيمة الولد إذا أعتقت، وإن كان المغرور عبدا أو مكاتبا أو مدبرا بأن تزوج واحد من هؤ لآء امرأة بإذن المولى على أنها حرة ثم ظهر أنها أمة لا يكون مغرورا حتى لايكون الولد حرا بالقيمة بل يكون رقيقا، وقال: هذا قول أبى حينفة وأبى يوسف رحمهما الله آخرا وكان أبو يوسف أولًا يقول: الولد حر بالقيمة ويجب على الأب بعد العتق، وهو قول محمد رحمه الله _

ا ٢١ ٢١ : - وفي التحريد: العبد إذا تزوج بغير إذن المولى ثم خرج من ملكه إلى ملك غيره فللثاني أن يجيز ، وقال أبويوسف رحمه الله: لا يحوز بإجازة الثاني ،

[•] ٢ ١ ٦ : - أحرج البيه قبى عن مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان رضى الله عنهما قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا ، فذكرت أنها حرة ، فولدت أولادا ، فقضىٰ أن يفدىٰ ولده بمثلهم ، السنن الكبرى للبيهقى ، النكاح ، باب من قال : يرجع المغرور بالمهر وقيمة الأولاد على الذي غره ، ١٦/١٠ ، برقم ١٤٥٩٦ _

وأخرج عبد الرزاق عن الثورى في الأمة تغرّ الحرّ بنفسها ، قال : على الأب قيمة الولد ، ولو غرّه غيرها كانت القيمة على الأب ، ويتبع الذي غرّه ، قال الثورى : وقال إبراهيم : تهضم القيمة ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب الأمة تغرّ الحرّ بنفسها ٢٧٩/٧ ، برقم ١٣١٦٥ _

وكذلك الأمة إذا تزوجت بغير إذن المولى فلم يجز حتى مات فإن ورثه من حل له وطؤها بطن يرثه جماعة أو وطؤها بطل النكاح الموقوف ، وإن ورثه من لايحل له وطؤها بأن يرثه جماعة أو يرث ابنه وكان الميت وطأها فللوارث الإجازة من الثانى ، وفى واقعات الناطفى: أم ولد لرجل تزوجت بغير إذن مولاها ثم أعتقها أو مات عنها فهذا على وجهين: إما أن لم يدخل بها الزوج أو دخل بها ، ففى الوجه الأول لم يجز ، وفى الوجه الثانى جاز النكاح _

7 \ 7 \ 7 : - م: اشترى جارية فزوجها قبل القبض إن تم البيع جاز النكاح، وإن انتقض البيع بطل النكاح عند أبي يوسف خلافا لمحمد، قال الصدر الشهيد: والمختار قول أبي يوسف، وفي الظهيرية: وبقول أبي يوسف يفتى ، عبد طلب من مولاه أن يزوجه معتقته فأبي ثم تشفع العبد أن يأذن له في التزوج فأذن له فخد بالمعتقة جاز، وفي مجموع النوازل فتاوى الإمام أبي الليث: أذن الوارث لمكاتب مورثه في النكاح جاز.

الكل، فإن لم يكن دخل بهن جاز نكاح الثالثة ، وإن كان دخل بهن فسد نكاحهن ـ الكل، فإن لم يكن دخل بهن جاز نكاح الثالثة ، وإن كان دخل بهن فسد نكاحهن ـ ١٦٢٤ : وكذلك الحر إذا تزوج عشر نسوة بغير إذنهن فبلغهن وأجزن جميعاً جاز نكاح التاسعة والعاشرة ؛ لأن نكاح الخامسة رد لنكاح الأربعة التي قبلها ، و نكاح التاسعة رد لنكاح الخامسة والسادسة والثامنة ، وكان الموقوف نكاح التاسعة والعاشرة _

م المولى نكاحهن قال أبوحينفة: يجوز نكاح الحرتين، وقالا: يجوز نكاح المولى نكاحهن قال أبوحينفة: يجوز نكاح الحرتين، وقالا: يجوز نكاح الأمة الأخيرة، ولو تزوج أمتين في عقدة و دخل بإحداهما ثم تزوج حرتين في عقد تين و دخل بإحداهما ثم أجاز المولى نكاح أحد الفريقين لم يجز شيء منهن، عبد تزوج حرة وأمة ثم حرة وأمة فأجاز المولى الكل جاز نكاح الحرتين وإن دخل بهن فنكاحهن فاسد، عبد تزوج حرة ثم قال العبد "لم يأذن لى المولى " وقد نقض فنكاحهن فاسد، عبد المولى " وقد نقض

النكاح هو ، وقالت المرأة: "قد أذن " يفرق بينهما ويلزمه كمال المهر إن كان قد دخل بها و نصف المهر إن لم يدخل بها ، ولها نفقة العدة ، وفي جامع الحوامع: وكذلك إذا قال " لا أدرى أذن أم لا " عبد تزوج أمة بغير إذن المولى ثم تزوج حرة فأجاز المولى نكاحهما جاز نكاح الحرة ، ولو تزوج حرة ثم أمة وأجاز المولى نكاحهما جاز نكاح الحرة عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقال محمد رحمه الله: نكاح الأمة جائز وبطل نكاح الحرة ، وفي جامع الحوامع: تزوج عبد أمتين في عقدة بلا إذن مولاه و دخل بإحداهما ثم بالثالثة كان ردا للأوليين ، وفيه: عبد تزوج حرتين و دخل بهما ثم بالثالثة كان ردا للأوليين ، وفيه: تزوجت بلا إذن ثم المولى زوجها و دخل بها كل واحد ينفسح الأول و لا يصح الثاني للعدة ، وفيه: أم ولد زوجت بلا إذن فأعتقت أو مات عنها وقد دخل بها الزوج جاز وإلا فلا _

7 1 7 7 :- وفى العيون: لو تزوج العبد خمسا في عقدة واحدة وأجاز المولى جاز نكاح المصولى نكاحهن فنكاحهن باطل، وإن تزوجهن متفرقا فأجاز المولى جاز نكاح الثالثة والرابعة وبطل نكاح الأولى والثانية إن لم يكن دخل بهن، وإن كان دخل بهن ثم أجاز المولى فإنه لا يحوز _

7 1 7 7 :- وفى الظهيرية: رجلان شهدا على رجل أنه أعتق جاريته هذه وهو يجحد وقضى القاضى بالعتق ثم رجعا عن شهادتهما ثم تزوجها أحدهما قال أبو يوسف رحمه الله: إن تزوجها قبل القضاء بالقيمة عليهما يفرق بينهما ، وبعد القضاء جاز النكاح _

۲۱۲۸ :- وفيها: مسلم أذن لعبده النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصاري أنه تزوجها تقبل، ولو كان العبد مسلما والمولى نصرانيا لم يجز، مكاتب تزوج بغير إذن المولى ودخل بها فلا مهر لها حتى يعتق، باع جارية بيعا فاسدا وقبضها المشترى ثم تزوجها البائع لم يجز _

9 7 1 7 :- م: الأب يـمـلك تـزويـج أمة ولده الصغير، وكذا الوصى، ولا يـمـلكان تزويج عبد الصغير، وهل يملكان تزويج أمة الصغير من عبده ؟ سيأتي في

فصل المتفرقات ، وفي الخانية: والحد بمنزلة الأب ، وكذا الوصى والقاضى والمفاوض في مال المفاوضة _

مفاوضة ، وأما العبد المأذون والصبى المأذون والشريك شركة عنان والمضارب لا يملكون تزويج الأمة عند أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالىٰ ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالىٰ : يملكون ، وفي الظهيرية : ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من الثلث حاز النكاح ، وإن لم تخرج لم يجز حتى تؤدى السعاية عند أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وعندهما يجوز ، وفي السراجية : أمة الغائب لو احتاجت إلى النفقة ليس للقاضى أن يزوجها ، به أفتى ظهير الدين المرغيناني _

الفصل التاسع عشر في نكاح الكفار

وهذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه في نكاح أهل الذمة

٦١٣١ :- كـل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل الذمة ، وما لا يحوز بين المسلمين فهو أنواع ـ

الذمى ذمية بغير شهود ، وفى الشرح الطحاوى: أو بشهادة من لا شهادة له ، م: وهم الله تعالى: إذا تزوج الذمى ذمية بغير شهود ، وفى الشرح الطحاوى: أو بشهادة من لا شهادة له ، م: وهم يدينون ذلك فهو حائز ، حتى لو أسلما يقران على ذلك عند علمائنا الثلاثة ، وفى الكافى: وقال زفر رحمه الله تعالى: لا يصح ، م: وكذا إذا لم يسلما ولكن طلبا من القاضى حكم الإسلام أو طلب أحدهما ذلك فالقاضى لا يفرق بينهما _

ا ٣١ . - أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن شعيب أنّه ما كان من ميراث في الجاهلية لوارثه على نحو مواريثهم فيها ، وماكان من نكاح أو طلاق كان في الجاهلية ، وأدركه الإسلام ، إن رسول الله صلى لله عليه وسلم أقرّه على ذلك ، إلا الربا ، فما أدرك الإسلام من ربالم يقبض ، رد إلى البائع رأس ماله ، وطرح الربا ، وذكر أنّ الناس كلّموا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريثهم ، وكانوا يتوارثون كابراً عن كابر ليرجعها ، فأبي ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب متى أدرك الإسلام من نكاح أو طلاق ١٦٥/٧ ، برقم ١٢٦٣١ _

7 ۱۳۲ : - أخرج أبوداؤد عن ابن عباس قال : ردّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بالنكاح الأول ، لم يحدث شيئا ، أبوداؤد ، الطلاق ، با ب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها ٢٠٤/١ ، برقم ٢٢٤٠ _

وأخرج الترمذي عن ابن عباس قال ردّ النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماحاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما ٢١٧/١ ، برقم ١١٥٢ _

٣٣ ٦ : - ومنها نكاح معتدة الغير ، قال محمد رحمه الله تعالىٰ : إذا تزوج الـذمـي بـامرأة هي معتدة الـغير إن وجبت الـعدة مـن مسـلـم كـان النكاح فاسدا بـالإجـمـاع، ويتعرض لهم في ذلك قبل الإسلام، وإن كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة ، وإن وجبت العدة من كافر وهم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فما داما على الكفر لا يتعرض لهم بالإجماع، وإن أسلما أوأسلم أحدهما فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يفرق بينهما ، وكذلك إذا لم يسلما ولكن ترافعا إلى القاضي وطلبا حكم الإسلام أو رافع أحدهما ، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالقاضي لا يفرق بينهما أسلما أو أسلم أحدهما ترافعا أو رافع أحـدهـمـا ، واختلف المشايخ رحمهم الله تعالىٰ في تخريج قوله ، وأكثرهم على أن العدة لا تجب على الذمية من الذمي ، وفي الحانية: الذمي إذا أبان امرأة الذمية

→ قلت: هذا الحديث من المشكلات وفهم واقعة أبي العاص و زينب بهذا الحديث مشكل، فانظر التفصيل في نصب الراية لتخريج آحاديث الهداية ٢٠٩/٣ _

وأخرج الحاكم في المستدرك عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: أسلمت زينب بنت النبي صلى الله عليه و سلم قبل زوجها أبي العاص بسنة ، ثم أسلم أبو العاص فردّها النبي صلى الله عليه و سلم بنكاح جديد، مستدرك للحاكم، كتاب معرفة الصحابة ٢٣٨٥/٦ ، النسخة القديمة ٣/٩٣٦ ، برقم ٦٦٩٥ _

قلت: لا أستطيع على فهم حديث المستدرك أن زينب أسلمت قبل زوجها أبي العاص بسنة فكيف هكذا وأبوها نبي وأمها خديجة الكبرى أسلمت في أول السنة من البعثة قبل ثلاثة عشر سنة من الهجرة ، فانظر التفصيل أيضا في نصب الراية ٣/٩ ٢ ، وقال الذهبي : هـذا بـاطـل، ولـعـلّه أرادها جرت قبله بسنة، وإلّا فهي أسلمت قبل الهجرة بمدة، تحت هذا الحديث في المستدرك ، شبير أحمد القاسمي ، خادم الحديث و الإفتاء بالجامعة القاسمية الشهيرة بمدرسة شاهي مرادآباد / الهند_

٣٣ : ٦ :- أخرج أبوداؤد عن أبي سعيد الخدري رفعه أنه قال في سبايا أو طاس : لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيص حيضة ، سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب في وطي السبايا ٢٩٣/١، برقم ٢١٥٧ _ فتزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ أنه يجوز نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأها بحيضة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وفي قول صاحبيه النكاح باطل حتى تعتد بثلاث حيض _

٢١٣٤ :- م: ومنها: نكاح المحارم والجمع بين الخمس والجمع بين الأختين ، قال محمد رحمه الله تعالىٰ : إذا تزوج الذمي بمحارمه أو تزوج بخمس نسوة أو بـأختيـن فـمـا داموا على الكفر ولم يترافعوا إلينا لا يتعرض لهم بالاتفاق ، وفي السغناقي: وإن عـلم القاضي مالم يرفعوا إليه ، م: إذا كانوا يدينون ، غير أن عـلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما لله النكاح يقع فاسدا حالة الكفر ، حتى لو طلبت من قاضي المسلمين النفقة فالقاضي لا يقضي لها بذلك و لا يحرى الإرث بينهما ، وفي الظهيرية: بالإحماع ، م: وإذا دخل بها يسقط إحصانه ، حتى لو أسلم بعد ذلك وقذفه قاذف لا يحد ، وأما على قول أبى حنيفة احتلف المشايخ ، وقال مشايخ العراق: يقع فاسدا ، وقال مشايخنا: يقع جائزا ، واتفقوا على قول أبى حنيفة رحمه الله أنه لا يجري الإرث ، ويقضى القاضي بالنفقة ، ولا يسقط إحصانه متى دخل بها ، و في الكافي: نكاح المحارم صحيح فيما بينهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وهو الصحيح ، واتفقوا على قوله أنه لو تزوج أختين في عقد واحد ثم فارق إحداهما قبل الإسلام ثم أسلما بقي نكاحها على الصحة حتى يقرًّا عليه ، وإنه دليل جواز هذا النكاح ، فإن أسلما أو أسلم أحدهما يفرق بينهما بالإجماع، وكذلك إذا لم يسلما ولكن رفعا الأمر إلى القاضي أو رفع أحدهما الأمر

٣١٣٤ : - قول المصنف: وفي الكافي: نكاح المحارم صحيح فيما ينهم عند أبي حنيفة _ أخرج الترمذي عن فيروز الديلمي قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: يـارسـول الله! إنـي أسـلـمـت و تـحتى أختان ، فقام رسول الله صلى عليه و سلم: اختر أيتهما شئت ، سنن الترمذي ، النكاح ، با ب ماجاء في الرجل يسلم وعنده أختان ٢ / ٢ ١ ، برقم ١١٣٩ - سنن أبي داؤد ، الطلاق ، باب ماجاء في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ١/٥/١ ، برقم ٢٢٤٣ _ إلى القاضي فالقاضي يفرق بينهما ، وفي الهداية: وبمرافعة أحدهما لا يفرق عنده خلافا لهما ، قال القدوري في كتابه: وقال أبو يوسف رحمه الله : يفرق القاضي بينهما إذا علم بذلك سواء ترافعا إليه أو لم يترافعا _

٥ ٦ ١ ٢ : - م: وإذا طلق الذمي امرأته ثلاثا أو خالعها ثم أقام عليها فرافعته إلى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق ، بخلاف نكاح المحارم على قول أبي حنيفة فإنه لا يفرق بينهما بمرافعة أحدهما ، وفي الظهيرية: وإن لم يطلبا التفريق لا يفرق خلافا لأبي يوسف رحمه الله ، م: وأما إذا تزوجها بعد الطلقات الثلاث برضاها قبل التزوج بزوج آخر قال: هذا ونكاح المحارم في جميع التفريعات على السواء ، هكذا ذكر في الأصل_

٦ ١ ٣٦ : - و في القدوري: إذا طلق امرأته ثلاثًا أو خالعها ثم أقام عليها فانه يفرق ينهما ، وإن لم يترافعا ، فقوله "وإن لم يترافعا " يحتمل ترك المرافعة منهما ، و يحتمل ترك المرافعة من أحدهما _

٣٧ : - م: وإذا تزوج الذمي ذمية على أن لا مهر لها صح ذلك ولا شيء لها وإن أسلمت ، وفي المضمرات: وإن أسلما في قول أبي حنيفة ، وقال أبويوسف و محمد: لها مهر مثلها ، **وفي التجريد:** ولو تزو ج الذمي الذمية و سكتا عن المهر فلها مهر المثل في ظاهر رواية الأصل ، قال أبو الحسن: قياس قول أبي حنيفة رحمه الله أن لا فرق بين حالة السكوت والنفي لا يجب المهر إلا إذا سمي_

٣٨ : - م: ولو تزوجها على ميتة أو دم فلها مهر مثلها في رواية الأصل، وفي جامع الحوامع: قيل: عندهما ، م: وذكر في الحامع الصغير أنه لا يجب شيء، ولو تزوجها على خمر أو خنزير وهو جائز فلها المسمى، وإن أسلما أو أسلم أحدهما فإن كان الخمر والخنزير عينا في العقد، وفي الهداية: والإسلام قبل القبض ، م: فلها ذلك وليس لها غيره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: لا يجب الخمر والخنزير، وأجمعوا على أنه إذا سمى الخمر والخنزير دينا في الذمة لم يجب لها غير ذلك ولم يكن لها ان

تقبض ، بعد هذا قال أبو حنيفة رحمه الله: يجب لها في الخمر القمية وفي الخنزير مهر المثل، وقال أبو يوسف رحمه الله : لها مهر المثل في الحمر والخنزير سواء كان بعينه أو بغير عينه ، وقال محمد رحمه الله : لها القيمة في ذلك كلُّه ، وفي الهداية: ولو طلقها قبل الدخول فمن أو جب مهر المثل أو جب المتعة ، ومن أو جب القيمة أو جب نصفها ، م: وإن كان المهر مقبوضا قبل الإسلام فلاشيء لها ، وفي جامع الحوامع: وكل ما كان مهرا بيننا كان بين أهل الذمة إلا الخمر والخنزير فإنهما كالشاة والعصيرلنا _

٦١٣٩ : - م: ويجوز المناكحة بين أهل الذمة وإن اختلفت شرائعهم، والمولود بين الكتابي والمجوسي تابع للكتابي تحل مناكحته للمسلمين وتحل ذبيحة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ، وفي الهداية: فإن كان أحد الزوجين مسلما فالولد على دينه ، وكذلك إن أسلم أحدهما وله صغير صار ولده مسلما بإسلامه ، وفي الينابيع: يريد به إذا كان الولد الصغير مع من أسلم في دار واحدة ، أما إذا كان من أسلم في دار الإسلام والولد في دار الحرب لا يكون مسلما بإسلامه _

٠ ٢ ١ ٤ : - م: قال في الأصل: إذا زوجت صبية من صبي وهما أهل الذمة فأدركا فإن كان المزوج أبا فلا خيار لهما ، وإن كان المزوج غيرالأب

أحرج البخاري تعليقا: وقال الحسن، وشريح، وابراهيم، وقتادة: إذا أسلم أحدهما فالولد مع المسلم ، صحيح البخاري ، الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلي عليه ١٨٠/١ _

وأخرج أبو داؤد عن عبد الحميد بن جعفر ، اخبرني أبي ، عن جدى رافع بن سنان : أنه أسلم، وأبت امرأته أن تسلم، فأتت النبي صلى الله عليه و سلم، فقالت: ابنتي، ابنتي و هي فطيم، أو شبهه ، وقيال رافع: ابنتي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: اقعد ناحية ، وقال لها : اقعدي ناحية ، واقعد الصبية بينهما ، ثم قال : ادعواها ، فمالت الصبية إلى أمها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم اهدها، فمالت إلى أبيها، فاخذها، سنن ابي داؤد، الطلاق، باب اذا أسلم أحد الأبوين لمن يكون الولد ٣٠٥/١ ، برقم ٢٢٤٤ - سنن النسائي ، الطلاق ، باب إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد ٩٥/٢ ، برقم ٣٤٩٢ _

٦١٣٩ :- قول المصنف: فإن كان أحد الزوجين مسلماً الخ ...

والجد فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله _

١٤١ : - وإذا تزوجت الـذمية ذميا فـقـال الـولى " هو ليـس بكفو " لا يلتفت إلى قوله ، ولو أعتقوا كذلك ، ولو أسلموا كذلك فلا يكون للمولى أن يخاصم، قال: إلا أن يكون أمرا مشهورا ، يعني كانت بنت ملك خدعها حائك أو كناس فهاهنا يفرق بينهما لا لإنعدام الكفاءة بل لتسكين الفتنة ، والقاضي مأمور بتسكين الفتنة فيما بينهم كما هو مأمور به فيما بين المسلمين _

٢١٤٢ : وفي جامع الجوامع: ذمي تزوج مسلمة يفرق ، فإن أسلم وقالت " تزو جنبي و أنا مسلمة " و قال " بل مجوسية " فالقول لها و يفرق لدعواها التحريم _

م: نوع منه في نكاح أهل الحرب

٣٤ : - الحربي إذا تزوج حربية على أن لا مهر لها لا يحب لها المهر بلا خلاف ، بخلاف الذميين على قولهما ، وفي شرح الطحاوى: دخل بها أولم يدخل طلقها أو مات عنها ، وفي الخلاصة الخانية : وكذا لو تزوجها على ميتة أو دم، وفي الهداية: وأما في الذمية فلها مهر المثل إن مات عنها أو دخل بها، والـمتـعة إن طلقها قبل الدخول ، وقال زفر رحمه الله : لها مهر المثل في الحربيين أيضا ، وفي تحنيس خواهر زاده : وكل نكاح لا يقر الذمي عليه بعد إسلامه فإنه يقع على الحربي فاسدا ويفرق بينهما إذا أسلما _

٢١٤٤ :- م: وإذا تزوج الحربي خمس نسوة أو بأختين ثم أسلم وأسلمن معه فإن تزوجهن في عقدة واحدة بطل نكاحهن ، وإن تزوجهن في عقد متفرقة صح نكاح الأربع الأول وبطل نكاح الخامسة ، وكذلك الحكم في الاختين إن تزوجهما في عقدة واحدة بطل نكاحهما ، وإن تزوجهما في عقدتين متفرقتين صح نكاح الأولى وبطل نكاح الثانية ؛ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد رحمه الله، وفي التجريد: والشافعي رحمه الله ، يختار من الخمس أربعا ومن الأختين واحدة ، سواء تزو جهما أو تزوجهن في عقدة واحدة أو في عقد

متفرقة ، وقال محمد في السير الكبير: لو كانت هذه العقود فيما بين أهل الذمة كان الحواب على ما قال أبو حنيفة وأبويوسف رحمهما الله _

٥ ٢ ١ : - وعملي هذا لو أسلم وتحته أم وبنت وأسلمتا معه فإن كان تزوجهما في عقد واحد بطل نكاحهما ، ثم ينظر: إن لم يكن دخل بهما فله أن يتزوج الابنة دون الأم ، ولـو كان دخل بهما لم يكن له أن يتزوج بواحدة منهما ، وكذلك إن دخل بالام وحدها ، وإن كان دخل بالابنة وحدها فله أن يتزوج بالابنة دون الأم ، وإن كان تـزوجهـمـا فـي عقدتين فنكاح الأولى جائز ، والثانية فاسد ، وهـذا إذا لـم يـدخـل بهـمـا أو دخل بالأولى ، وإن كان دخل بالثانية فان كانت الأولى بنتا فسد نكاحهما ، وإن كانت الأولىٰ امّا فنكاح الابنة صحيح ، وهذا قـول أبيي حنيفة و أبي يوسف ، و أما على قول محمد رحمه الله فسواء تزو جهما في عقدتين أو في عقدة واحدة فنكاح الابنة صحيح إلا أن يكون دخل بالأم فحينئذ يفرق بينه وبينهما ، وهذا إذا كان دخوله بالأم بعد ما تزوج الانبة ، فإن كان قبل أن يتزوج الابنة فنكاح الأم صحيح ، وإذا لم يصح نكاح الابنة كيف يبطل نكاح الأم إلا أن يكون دخل بالابنة أيضا فحينئذ يقع الفرقة وبينهما بالمصاهرة ، وليس له أن يتزوج واحدة منهما _

٦١٤٦ :- وإذا أسلم الحربي وامرأته وقد كان طلقها ثلاثا ثم تزوج بها

٥ ٤ ١ ٦ :- أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني من أصدق : أن عمر بن العزيز كتب إلىي عـدى بن عدى في محوسي جمع بين امرأة وابنتها ، ثم أسلموا جميعا ! " أن يفرق بينه وبينهما جميعا ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب المجوسي يجمع بين ذوات الأرحام ثم يسلمون ۱۲۹۸۷، برقم ۱۲۹۸۰_

٦ ١ ٤ ٦ :- أخرج البيه قي عن جابر بن عبد الله : أن رجلًا أتي النبي صلى الله عليه و سلم فقال: يارسول الله! إني طلقت امرأتي في الشرك تطليقتين، وفي الإسلام تطليقة، فألزمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق ، معرفة السنن والأثار للبيهقي ، النكاح ، باب نكاح أهل الشرك وطلاقهم، ٥/٤٢٠، برقم ٤٢٠٣ _

قبل أن تنكح زوجا غيره فرق بينهما ، وكذلك لو كان جامع أمها أو ابنتها أو قبل واحدة منهما بشهوة ، وفي تحنيس خواهر زاده: لو أن حربيا طلق امرأته ثلاثا فأراد أن يتزوجها لم يكن له ذلك ، فإن فعل فرق بينهما ، وإن خرجا مستأمنين وتزوجها لم يتعرض لهما _

٦١٤٧ :- م: وإذا خرج أحد الزوجين من دار الحرب إلى دار الإسلام وترك الآخر كافرا في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما عندنا ، وفي التفريد: سواء كان قبل الدخول أو بعده ، وفي الهداية: وقال الشافعي رحمه الله: لاتقع ، وفي السغناقي: والحلاف فيما إذا حرجت مسلمة غير مراغمة ، وأما إذا أخرجت مراغمة مسلمة وقعت الفرقة بالاتفاق عندنا لتباين الدارين ، وعنده للقصد إلى المراغمة ، م: فبعد ذلك ينظر : إن كان الخارج هو الزوج فلا عدة على المرأة بلا خلاف ، وإن كان الخارج هوالمرأة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة رحمه الله خلافًا لهما ، وكذلك لو خرج أحدهما ذميا وقعت الفرقة بينهما ، وفي الخلاصة: قبل الدخول وبعده ، وعند الشافعي رحمه الله لا تقع الفرقة ، وفعي الهداية: في المسألة الأولى: وإن كانت حامل لم تتزوج حتى تضع حملها ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يصح النكاح ولا يقربها زوجها حتى تضع كما في الحبلي من الزنا، وفي المضمرات: والصحيح هوالأول، م: ولو حرج إلينا بأمان لم تقع الفرقة بينهما ، **وفي الظهيرية :** ولو أسلمت المرأة و خرج الزوج مستأمنا

⁻⁻⁻⁻ وأخرج عبدالرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: رجل طلق امرأته في الشرك، وبتّ طلاقها ماكان ، ثم أسلما ، قال : ماأري أن تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب الطلاق في الشرك ١٨٠/٧ ، برقم ١٢٦٨٤ _

٢ ١ ٤ ٧ :- أخرج البخاري عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً طويلًا طرفه هذا: وجاءت المؤمنات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوميئذ ، وهي عاتق ، فجاء أهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجعها إليهم، فلم يرجعها إليهم الخ ... صحيح البخاري ،الشروط، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة ١/ ٣٧٤، برقم ٢٦٣٣، ف ٢٧١١، ٢٧١٦ _

لا تبين إلا بمضى ثلاث حيض ، و كذلك لو صار ذميا بعد ما خرج مستأمنا ، حتى لو حضرت المرأة يعرض الإسلام عليه فإن أسلم لم يفرق بينهما ، وكذلك لو أسلم النزوج ثم خرجت الزوجة ذمية لم تبن حتى تحيض ثلاث حيض ذكر في السير الكبير أنها فرقة بطلاق عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله بغير طلاق ، وهو رواية أخرى عنهما _

 ٦١٤٨ :- وفي الهداية: ولو سبى أحد الزوجين وقعت الفرقة بينهما ، **وفي الزاد:** بالاتفاق، وإن سبيا معا لم تقع، وقال الشافعي رحمه الله: وقعت، وفي شرح الطحاوي: إلاأن المسبية لا علدة عليها ، وكذلك المهاجرة في قول أبي حينفة رحمه الله ، وفي قولهما عليها العدة _

٦١٤٩ :- م: لو سبى حربى مع أربع نسوة له بطل نكاح الكل عند أبي حنيفة وأببي يوسف رحمهما الله ، سواء تزوجهن في عقد واحد أو في عقود متفرقة بخلاف ما إذا أسلم مع خمس نسوة تحته أو مع أختين ، وفي التحريد: وقال محمد رحمه الله: يختار ثنتين، وفي السراجية: وإن سبيت معه ثنتان لم يفسد نكاحهما وفسد نكاح اللتين بقيتا في دار الحرب _

٩٤ ٦١: - أخرج الترمذي عن ابن عمر أن غيلان بن الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية ، فاسلمن معه ، فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير منهن أربعاً .

وأخرج أيضا عن ابن فيزور الديلمي يحدث عن أبيه قال: اتيت النبي صلى الله عليه و سلم فـقلت : يارسول الله ! إني اسلمت وتحتى أختان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخترا يتها شئت ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في الرجل يسلم وعند عشر نسوة ، وباب ماجاء في يسلم وعنده أختان ٢١٤/١ ، برقم ١١٣٩ ، ١١٣٨ - سنن أبو دؤد ، الطلاق ، فيمن اسلم وعنده نساء اكثر من أربع أو اختان ٢١٤/١ ، برقم ١١٣٩ .

نوع منه في نكاح المرتد

• ٦١٥: - م: إذا ارتبد أحبد الزوجين وقعت الفرقة بينهما في الحال ، هذا جواب ظاهر الرواية ، و في الكافي: قبل الدخول و بعده ، و في السغناقي: سواء كانت المرأة مسلمة أو كتابية أو مجوسية بأن كان الزوج كتابية والمرأة مجوسية فأسلم الزوج ثم ارتد عن الإسلام بانت منع ، وقال ابن أبي ليلي : لا تقع الفرقة يردة أحدهما قبل الدخول ولا بعده حتى يستتاب المرتد فإن تاب فهي امرأته، م: و بعض مشايخ بلخ، وبعض مشايخ سمر قند رحمهم الله تعالي كانوا يفتون بعدم الفرقة بارتداد المرأة حسما لباب المعصية وعامتهم أنه تقع الفرقة ، وفي الظهيرية: وهو الصحيح، م: إلا أنها على الإسلام والنكاح مع زوجها الأول، ومشايخ بخارا كانوا على هذا ، وفي الخلاصة: وعند الشافعي رحمه الله تقع الفرقة في الدخول بها بعد مضى ثلاث حيض ، م: وفي المنتقى: عن أبي يوسف رحمه الله برواية ابن سماعة: إذا تكلمت بالكفر و قلبها مطمئن بانت و هي مشركة ، تم إن كانت المرأة هي المرتدة ولم يكن دخل بها فلا مهر لها ، وفي الهداية: ولانفقة لها ، ولها كل المهر إن دخل ، م: وهذه فرقة بغير طلاق بلا خلاف ، وإن كان الزوج هو المرتد ولم يكن الزوج دخل بها فلها نصف المهر، وفي الكافي: وإن دخل بها فلها كل المهر ، م: وتكون هذه فرقة بغير طلاق عند أبي حنيفة رحمه الله ، وأبي يوسف ، وعند محمد رحمه الله تكون فرقة بطلاق ، وفي الكافي: الردة من النزوج والإباء طلاق ، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ كلاهما فسخ ، وعند أبي حنيفة الردة فسخ والإباء طلاق _

[•] ٦١٥ : - أحرج عبد الرزاق عن الحسن قال : إذا ارتد المرتد عن الإسلام فقد انقطع ما بينه وبين امرأته ، فقال الثورى : والرجل والمرأة سواء ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب المرتدين ١٦٦/٧ ، برقم ١٢٦١٧ _

وأخرج سعيد ابن منصور عمر بن عبد العزيز : في الرجل يتنصر بأرض الروم ، قال : تعتد امرأته ثلاثة قروء ، سنن سعيد بن منصور ، الفرائض ، ميراث المرتد ١٠١/ ١ ، برقم ٣١٣ _

١٥١ :- م: ولو ارتد الزوجان معالم تقع الفرقة استحسانا عند علمائنا الثلاثة ، وفي الهداية : وقال زفر رحمه الله : يبطل النكاح ، م : فإن أسلما فهما على نكاحهما ، وفي الزاد: والـقياس أن تقع الفرقة بينهما ، وهو قول زفر والشافعي : م: وإن أسلم أحدهما وقعت الفرقة بينهما ، ويجعل إصرار صاحبه على الردة بعد إسلامه كإنشاء الردة منه ، وفي الظهيرية: وإن لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما ارتدا معا كما في الغرقي والحرقي _

٢١٥٢ : - م: مسلم تحته نصرانية تمجسا معا فهما على النكاح كما لو ارتدا معا ، قال : ولو تهو دا بانت منه ، روى هذه المسألة ابن رستم ، وعن محمد رواية أخرى في التهود أنها لا تبين كما لو تمجسا ، فحصل عن محمد رحمه الله فيما إذا تهودا روايتان ، وعن أبي حنيفة رحمه الله فيما إذا تهو دا روايتان أيضا ، وفيما إذا تمحسا رواية واحدة أنهما على النكاح، وعن أبي يوسف روايتان في الفصلين جميعا _

7 ١ ٥٣ :- وفي الأصل: إذا أسلم النصراني وتحته نصرانية فتحولت إلى اليهـودية فهـي امرأته كما لو كانت يهودية في الابتداء، وإن أسلم النصراني وتحته مجوسية ثم ارتد عن الإسلام بانت منه ، و كذلك لو أسلمت المجوسية ثم ارتدت بانت منه ، وإن لم يرتد الزوج ولم تسلم هي حتى مات الزوج فلها المهر كاملا دخل بها أو لم يدخل بها _

٢١٥٤: - قال محمد رحمه الله في الجامع: مسلم تزوج صبية مسلمة و زوجها أبوها منه ثم ارتد أبواها عن الإسلام ولحقا بدار الحرب أو لم يلحقا فإنها لا تبين من الزوج مادامت في دار الإسلام، وفي الظهيرية: ولو مات أحد الأبوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الآخر ولحق بدار الحرب لم تبن من زوجها ، م: بخلاف ما إذا كانا حيين ولحقا بالصبية بدار الحرب تبين من زوجها ، وفي الكافي: الولـد يتبع خير الأبوين دينا ، فإن كان أحد الأبوين مسلما فالولد مسلم ، وكذا إذا اسلم أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما بإسلامه تبعاله ، ولو كان أحدهما كتيابييا والآخر مجوسيا فالولد كتابي حتى حل ذبيحة والمناكحة للمسلمين ، و لا

يحلان عند الشافعي رحمه الله _

007:- م: مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها، وأبواها نصرانيان ثم تمحس أحد أبو يها وبقى الآخر على النصرانية فالابنة لا تبين من زوجها، ولو كان الأبوان تمحسا والحارية صبية على حالها بانت من زوجها، وإن لم يدخل بها دار الحرب وليس لها من المهر قليل ولاكثير، امرأة بالغة مسلمة صارت معتوهة ولها أبوان مسلمان زوجها أبوها وهى معتوهة حتى جاز النكاح ثم ارتد الأبوان ـ والعياذ بالله ـ ولحقا بها بدار الحرب لم تين من زوجها _

٦١٥٦ :- مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي لا تـعقل دينا من الأديان و لا تصفه و هي غير معتوهة فإنها من زوجها ، معنى قوله " لا تعقل دينا من الأديان " بقلبها ، ومعنى قوله " لا تصفه " لا تعرفه باللسان ، و كذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الإسلام و لا تصفه وهي غير معتوقة بانت من زوجها كما ذكرنا ، ومحمد رحمه الله سمى هذه في الكتاب مرتدة ، وفي الكافي: ولا مهر لها قبل الدخول ، وبعده يجب المسمى ، ويجب أن يذكر اسم الله تعاليٰ بحميع صفاته عندها ويقال لها: أهو كذلك؟ فإن قالت " نعم" حكم بإسلامها ، م: ولم يذكر في الكتاب إذا بلغت فعرفت الإسلام بأن قالت "أنا أعرف الإسلام وأقدر على وصفه إلا أني لا أصفه "أنها هل تبين من زوجها؟ قيل: يجب أن يكون فيه إختلاف المشايخ على قول من يشترط الإقرار باللسان لصيرورة مسلما تبين من زوجها ، وكذلك لم يذكر ما إذا قالت " أنا أعقل الإسلام وأعرفه لكني لا أقدر على الوصف " هل تبين من زوجها ؟ قيل يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ على نحو ما بينا ، على قول من يشترط الإقرار باللسان تبين من زوجها ، ولو كانت هاتان اللتان بلغتا قد عقلتا الإسلام أو النصرانية قبل أن تبـلـغا ولكن لم تصفا ذلك و لا غيره لم تبن واحدهما منهما من زوجها ، فهذا دليل على أن من صدق بـقلبه كان مسلما ، وإن لم يقر بلسانه ، وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله في كتاب " العالم والمتعلم " وبه أخذ الشيخ الإمام علم الهدي

أبو منصور الما تريدي ، وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، وعامة مشايخنا رحمهم الله قالوا: لابل الإقرار باللسان شرط لصيرورته مسلما، وتأويل هذه المسألة على قول عامة المشايخ أنهما عقلتا الإسلام وقبلتا الإسلام ولم تصفا ذلك فانهما لا تبينان من زوجهما ما دامتا صغيرتين ، أما بعد البلوغ فلا ، فإن وصفت المجوسية بانت من زوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وإن تمجست و كانت نصرانية فـقـد اختلف المشايخ فيه ، على قول بعضهم تبين من زوجها ، بخلاف ما إذا كانت مسلمة ، وبعضهم قالوا: لا تبين من زوجها _

 ٦١٥٧ :- وفي جامع الجوامع: ارتدت ولحقت جاز التزوج بأختها عنده ، وقالا: لا ، بناء على أنه لا عدة عنده ، ولو رجعت فسد في إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله ، وفي الأحرى لا ، **وفي الكافي :** ولو ارتد أبوها فزوجها القاضي أو ولي مسلم جاز ، ولو كانا نصرانيين فتمحسا بانت _

 ٦١٥٨ :- وفيه: صغيرة سبيت وأدخلت درانا حكم باسلامها تبعا للدار ، صغيرة عقلت الإسلام ووصفته ثم جنت فارتد أبواها لا ترتد _

٦١٥٩ :- وفي تحنيس الناصرى: وعن أبي بكر الإسكاف في امرأة ارتـدت لتفارق زوجها تجبر على الإسلام وتعزز خمسة وسبعين سوطا، وليس لها أن تتزوج إلا بزوجها الأول، وبه أخذ الفقيهان أبو جعفر وأبو الليث رحمهما الله

· ٦١٦: - وفي الظهيرية: وينبغي للرجل إذا زفت إليه امرأته أن لا يغشاها حتى يسألها عن الإسلام، فإن وصفت أو وصفه هو فعلمت وإلا بانت، والسبيل فيه أن يصف هو بنفسه ثم يقول هل: أنت على هذا ؟ _

٦١٦١ : - مسلم تزوج حربية كتابية في دار الحرب ، فخرج عنها الزوج وحده بانت عندنا ، خلافا للشافعي رحمه الله ، وإن خرجت المرأة قبل الزوج لم تبن _

م: نوع منه في إسلام الزوجين

٦١٦٢ :- إذا أسلم أحد الزوجين في دار الإسلام فإن كان الذي أسلم هي المرأة فعلى الزوج يعرض الإسلام فإن أسلم بقيا على النكاح وإلا فرق بينهما ، وفي الزاد : وقال الشافعي رحمه الله: إن أسلمت قبل الدخول بانت منه في الحال ، وإن كان بعد الدخول يقف على إنقضاء العدة ، وإن لم يسلم حتى انقضت عدتها وقعت الفرقة بينهما ، م: ويحتاج فيي هذه الفرقة إلى القضاء ، وتكون هذه فرقة بـطـلاق عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله إذا كان الزوج من أهل الطلاق ، وإن يكن الزوج من أهل الطلاق بأن كان صبيا عقل الإسلام حتى اعتبر إباؤه فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم ، هي فرقة بغير طلاق ، وقال بعضهم : هي فرقة بطلاق ، فإذا استحقت الفرقة لم تستحق إلا ما وضع له شرعا ، ويكون لها نصف المهر إن كان إباء الزوج قبل الدخول بها ، و نفقة العدة إن كان بعد الدخول بها ، وفي الهداية: وإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها _

٦١٦٣ :- م: وإن كان الذي أسلم هو الزوج فإن كانت المرأة هي الكتابية أقرا على النكاح، وإن كانت محوسية أو وثنية عرض عليها الإسلام ، فإن أسلمت فهي امرأته وإلا فرق بينهما ، وتكون هذه فرقة بغير طلاق بلا خلاف ، ولا مهر لها إن كان الإباء قبل الدخول بها ، و إن كان بعد الدخول فليس لها نفقة العدة _ ٢١٦٤ : - وفعي الذخيرة :إذا أسلم أحد الزوجين المحوسيين في دار الإسلام عرض القاضي الإسلام على الآخر، فإن صرح بالإباء فالقاضي لا يعرض عليه الإسلام مرة أخرى ويفرق بينهما ، فإن سكت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض عليه

٥ ٦ ١ ٦٠ : - م: وإن أسلم أحدالزو جين في دار الحرب فإن الفرقة تقف على

الإسلام مرة بعد مرة حتى يتم الثلاث احتياطا _

٢ ١٦٢: - أخرج الطحاوي عن ابن عباس في اليهودية والنصراينة تكون تحت النصراني أو اليهودي فتسلم هي، قال: يفرق بينهما ، الإسلام يعلو ، ولا يعليٰ عليه ، شرح معاني الأثار ، السير ، باب الحربية تسلم في دار الحرب فتخرج إلى دار الإسلام ١٦٩/٣ ، برقم ١٤٧ ٥ _

واخرج عبد الرزاق عن سليمان الشيباني قال: أنبأني ابن المرأة التي فرق بينهما عمر حين

عرض عليه الإسلام فأبي ، ففرق بينهما ، مصنف عبد الرزاق ، أهل الكتاب ، النصرانية تسلم المرأة قبل الرجل ٦/٦٨، برقم ١٠٠٨١ _

مضى ثلاث حيض ، وفي الينابيع: أو يمضي عليها ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض ، م: فإذا مضت وقعت الفرقة ، وفي الكافي: وإذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فإنه يتوقف انقطاع النكاح بنيهما على مضى ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخل _ ٦١٦٦ :- م: قال ممحمد رحمه الله في الأصل: وإذا عقد النكاح على صبيين من أهل الذمة ، ثم أسلم أحدهما وهو يعقل الإسلام حتى صح إسلامه استحسانا عرض على الآخر الإسلام إن كان يعقل الإسلام، فان أسلم فهما على نكاحهما ، وإن أبي يسلم فإن كان الزوج هو المسلم والمرأة كتابية أقرا على النكاح، وإن كانت مجوسية أو وثنية ففي القياس لا يفرق بينهما، وفي الاستحسان يفرق بينهما ، ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها ، هذا هو وضع المسألة في الأصلي ، وفي الجامع وضع المسألة في مجوسي تزوج جارية مجوسية بنت عشـر سنين تعقل الإسلام زوجها أبوها فاسلم الزوج عرض على الجارية الإسلام، فإن أسلمت فهي امرأته ، وإن أبت فرق بينهما ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها _ 7 \ 7 : - قال محمد في الجامع الصغير: نصراني زوج ابنه النصراني وهو صغير لا يعقل امرأة كبيرة نصرانية ، فأسلمت المرأة وطلبت من القاضي التفريق لا يفرق بينهما حتى يبلغ الصبي أو يعقل الإسلام ، فإذا عقل عرض عليه الإسلام ، فإن أبي فرق بينهما ، وفي الكافي: ولا ينتظر بلوغه ، م: ولا يجعل إباء الأب قبل بـلوغه بمنزلة إبائة بعد البلوغ، فرق بين هذا وبين ما إذا كان الزوج نصرانيا معتوها لا ترجى صحته وأبواه تصرانيان زوجه أبوه امرأة نصرانية وأسلمت فأرادت التفريق

فإن القاضي يحضر والده إن كان حيا ووالدته إن كان والده ميتا ويقول له: إما أن تسلم فيصير ابنك مسلما باسلامك وإلا فرق بينهما! والقاضي عاجز عن عرض الإسلام على الزوج في موضعين ، وكل واحد منهما يصير مسلما بإسلام الأب ، وفي جامع الجوامع: عن محمد: النكاح بحاله حتى أفاق _

٦١٦٨ : - م: ثم إن محمدا رحمه الله قال في مسألة المعتوه: يعرض الإسلام على والدته فإن اسلمت وإلا فرق بينهما ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في تعليقه على القاضي الإمام أبي عاصم العامري: ليس هذا على طريق الحكم، ولكن إنما قال ذلك لأن للوالدين شفقة على ولدهما كما أن لهما شفقة على أنفسهما فيجوز أن تحملها شفقة الولادة على أن يسلم فيصبر المعتوه مسلما بإسلامه ، كما أن شفقته على نفسه تحمله على أن يسلم فلا يفرق بينهما _

٦١٦٩ :- وفعي مسألة الصبي عرض الإسلام عليه ، وإن كان لا يخاطب الصبي بالإسلام عندنا ، ثم فرغ عليه مسألة المعتوه فقال: إن كان الأبوان قد ماتا فالقاضي ينصب خصما عنه ويفرق بينهما ، وفي الكافي : وإن كان مجنونا يعرض على أبويه الإسلام فإن أسلما أو اسلم أحدهما ، وإلا فرق بينهما _ و الله أعلم

الفصل العشرون

فى الخصومات الواقعة بين الزوجين وما يتصل بها هذا الفصل يشتمل على أنواع أيضا .

نوع منه في دعوى النكاح وإقامة البينة عليه

نكاحا وأقام على ذلك بينة ، وأقامت أخت المرأة على هذا الرجل بينة على أنها امرأته وأنه تزوج إياها ، فالبينة بينة الزوج ، وفي الخانية : صدقته المرأة المدعى على امرأته وأنه تزوج إياها ، فالبينة بينة الزوج ، وفي الخانية : صدقته المرأة المدعى عليها أم كذبته ، م: وهذا كله إذا لم تؤرخ البينتان أو أرختا ، وتأريخهما على السواء ، أما إذا كان تاريخ أحدهما أسبق فيجب القضاء ببينة من كان أسبق تاريخا ، ويفسد نكاح الأخرى اعتبارا للثابت بالبينة بالثابت معاينة ، وفي المنتقى : عن أبى حنيفة رحمه الله لو وقتت بينة المرأة ولم توقت بينةالرجل فدعوى الرجل جائزة ، ويثبت نكاح المرأة التي ادعاها ويبطل نكاح المدعية _

۲ ۲ ۱ ۲ ۲ - م: وكذا لو شهد شهود امرأة أنه تزوجها أحد هذين الرجلين ولا يعرف بعينه غير أن المرأة تقول "هو هذا "فإن صدقها ذلك الرجل فهى امرأته، وإن كذبها فلا نكاح بينهما وبين واحد منهما، ولا مهر على واحد منهما، ولا يمين لها عليه في قول أبى حنيفة رحمه الله، وإن كانت ادعت أنه

طلقها قبل الدخول بها ، وأن لها عليه نصف المهر يستحلف على نصف المهر ، وكذلك لـو ادعـت أنـه طـلـقهـا بـعـد الـدخول بها ، وأن لها عليه جميع المهر يستحلف على جميع المهر ، وإن نكل حتى قضى بالمهر لا يقضى بالنكاح _

البينة أن الدار لها والرجل عبدها ، وأقام الرجل البينة أن الدار له ، والمرأة زوجته ، البينة أن الدار لها والرجل عبدها ، وأقام الرجل البينة أن الدار له ، والمرأة زوجته ، ولم يقم بينة أنه حر ، البينة بينة المرأة والدار والعبد لها و لا نكاح بينهما ، ولو أقام الرجل البينة أنه حر الأصل والمسألة بحالها يقضى بأنه حر ، والمرأة زوجته والدار للمرأة ، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند محمد رحمه الله إذا لم يقم الرجل البينة أنه حر ، فالدارللمرأة وهي امرأته ، وبينة الزوجية والعبودية تعارضتا فتساقطتا ، وفي نوادر ابن شحاع: أنه لو أقام الرجل البينة أن الدار داره ، والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة على أن الدار لها والرجل عبدها ، فالدار بينهما نصفان ، إذا لم تكن في أيديه ما ، فإن كانت في يد أحدهما تركت في يده و تعارضت البينتان فيها و لا تقبل بينة أحدهما على صاحب الملك للتضاد والتنافي _

على امرأة أنه تزوجها على ألف درهم ، وأقامت المرأة البينة أنه تزوجها على مائة دينار ، وأقام أبوها وهو عبد الزوج أنه تزوجها على رقبته ، وأقامت أمها وهي أمة النزوج أنه تزوجها على رقبته ، وأقامت أمها وهي أمة النزوج أنه تزوجها على رقبته ، والنكاح جائز على نصف النزوج أنه تزوجها على رقبتها ، البينة بينة الأب والأم ، والنكاح جائز على نصف رقبته ما ، وإن كان القاضى قضى بمائة دينار للمرأة ثم ادعى الأب والمسألة بحالها فالقاضى يقضى بأن الأب صداقها ويعتق من مالها وبطل القضاء الأول ، ولو أن الأب أقام البينة أنه تزوجها على رقبته وقضى بعتق الأب من مال ابنته ، ثم أقامت أم المرأة البينة أنه تزوجها على رقبتها لا تقبل _

7 ۱۷٥ :- م: وإذا ادعت أختان على رجل بعينه كل واحدة تدعى أنه تزوجها أو لا ، وأقامت كل واحدة بينة على حسب ما أدعت ، كان ذلك إلى الزوج ، فأيتها ما قال " هي الأولىٰ " فهي الأولىٰ وهي امرأته ، ويفرق بينه وبين الأخرى ولا

مهر عليه إن لم يكن دخل بها ، قال الشيخ الإمام خواهر زاده : وبهذا المسألة تبين أنه إذا و حد التصادق بعد إقامة البينة فالنكاح يعتبر ثابتا بالبينة ، إذ لو اعتبر ثابتا بالتصادق يجب أن تقبل بينة الأخت في هذه المسألة وقد أقامت البينة أنه تزوجها أنه تزوجها أولا ! وإن جحد الزوج ذلك كله وقال "لم أتزوج واحدة منهما "أو قال " تزوجته ما ولا أدرى أيتهما الأولى " فهو سواء ويفرق بينه وبينهما ، وعليه نصف المهر بينهما إن لم يكن دخل بهما ، وعن أبي يوسف رحمه الله في الأمالى: لا شيء عليه ، وعن محمد رحمه الله أنه يقضى عليه بجميع المهر ، وإن كان دخل بإحداهما كان لها المهر المسمى وهى امرأته ، وفي الولوالحية : وإن أشار إلى الثانية وقال "هذه هى الأولى " كانت امرأته وفارق الثانية ولا يصدق عليها بحط مهرها إلى مهر مثلها ، م : وإن قال "هى الأخيرة وتلك الأولى " فرق بينه وبينهما ولزمه المهر المسمى للتي دخل بها ، لا ينقص عنه إن كان المسمى أكثر من مهر المثل _

7 1 7 :- وفى الظهيرية: وكذا لو قالت امرأة " تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمروا " والزوجان يدعيان النكاح فهى امرأة زيد عند أبي يوسف ، وعند محمد رحمه الله امرأة عمرو ، والفتوى على قول أبي يوسف _

ذلك ، فأقام المدعى بينة أنها امرأته ، وأقامت المرأة البينة أنه كان تزوج أختها فبل الوقت الذى ادعى فيه نكاحها وأنها اليوم امرأته على حاله والزوج ينكر قبل الوقت الذى ادعى فيه نكاحها وأنها اليوم امرأته على حاله والزوج ينكر ذلك : أجمعوا على أن القاضى لا يقضى بنكاح الغائبة ، وهل يقضى بنكاح الحاضرة ؟ القياس أن يقضى وبه أخذ أبو حنيفة ، وفي الاستحسان لا يقضى بل يوقف الأمر إلى أن تحضر الغائبة ، فإن حضرت وأقامت البينة على ما ادعت الحاضرة يقضى بأنها امرأته ، وفي الحانية : وكذا لو أقامت الشاهدة البينة على إقرار المدعى بنكاح الغائبة ، م: ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة ، وإن أنكرت ذلك يقضى بنكاح الحاضرة ببينة الزوج ولا يلتفت إلى ببينة الحاضرة ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ، ولو أقر الزوج عند القاضى أن الغائبة كانت

امرأته فالقاضى يسأله: هل كان بينه وبينها فرقة ؟ فإن قال: لا! فالقاضى يفرق بينه وبين الحاضرة ، ولكن لا يثبت نكاح الغائبة إلا بتصديق الغائبة أو ببينة تقيمها عليه ، وإن قال الزوج "كنت طلقتها قبل أن أدخل بها أو بعد ما دخلت بها ، وأخبرتنى عن إنقضاء العدة في مدة تنقضى في مثلها العدة ، وكذبته الحاضرة في الطلاق وقد أقام هو البينة على نكاح الحاضرة يقضى له بنكاح الحاضرة ، هذا إذا لم تحضر الغائبة ، فإن حضرت الغائبة وكذبت الزوج في الطلاق وادعت أنها امرأته فإن الطلاق وقع عليها بإقرار الزوج ، وعليها العدة منذ أقر الزوج بالطلاق إن كان قد دخل بها ، والحاضرة امرأته ، وفي الكافى: ولها النفقة والسكنى _

71٧٨ :- م: هذا إذا أقامت الحاضرة البينة أن هذا الرجل المدعى تزوج أختها قبل الوقت الذى ادعى نكاحها فيه ، فأما إذا أقامت بينة أنه تزوج أمها أو بنتها قبل الوقت الذى ادعى نكاحها فيه ، فهذه المسألة والمسألة الأولى سواء ، على قول أبى حنيفة يقضى بنكاح الحاضرة ولا يلتفت إلى بينتها ، وعلى قولهما يوقف الأمران على حضور الغائبة ، ولو أقامت الحاضرة بينة على إقرار الزوج بذلك إن أقامت البينة على إقرار الزوج بنكاح الأم لا تقبل بينتها ، وإن أقامت البينة على إقرار الزوج بنكاح الأم التقبل بينتها ، وإن أقامت البينة على إقرار الزوج بنكاح الأم الإسلام المناها ، وإن أقامت البينة على المناء الله المناها على ال

على إقرار الزوج بذلك ولم تتعرض للجماع، أما إذا تعرضت لذلك فأقامت البينة على إقرار الزوج بذلك ولم تتعرض للجماع، أما إذا تعرضت لذلك فأقامت البينة أن الزوج تزوج بأمها، أو ابنتها و جامعها، أو أقامت بينة على إقرار الزوج بذلك: فرق بينه وبين الحاضرة، ولم يثبت نكاح الغائبة، وقبلت هذه البينة على جماع الغائبة لا على نكاح الغائبة، ثم إذا قضى القاضى بجماع الغائبة هل يقضى لها بالمهر حتى إذا حضرت أخذت الزوج بذلك من غير إعادة البينة ؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالىٰ هذا الفصل في الكتاب، وإنما أشار إلى أنه يقضى، وعليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالىٰ _

ابنتها، أو قبلها بشهوة، أو لمسها بشهوة، أو نظر إلى فرجها بشهوة فالحواب فيه ابنتها، أو قبلها بشهوة، أو لمسها بشهوة، أو نظر إلى فرجها بشهوة فالحواب فيه كالحواب فيما إذا أقامت البينة أنه تزوجها و جامعها، وكذلك لو أقامت البينة على إقرار الزوج أنه قبلها، أو لمسها بشهوة، ثم هذه المسألة دليل على أن الشهادة على التقبيل واللمس بشهوة مقبولة، وهذا فصل اختلف فيه المشايخ، بعضهم قالوا: لا تقبل، وإليه مال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل، وبعضهم قالوا: تقبل، وإليه مال البزدوى _

الم ١٨١ : - وفى الذخيرة: سئل شيخ الإسلام عن رجل ادعى على امرأة أنها منكوحته وحلاله وهى تقول "كنت امرأته وطلقنى وانقضت عدتى فتزوجت بهذا الرجل الثانى "والرجل الثانى يدعى ذلك ولم تقم لهذا المدعى بينة فتوسط المتوسطون بين المدعى وبين هذه المرأة حتى اختلعت منه بمال واعتدت هل تحل للزوج من غير تجديد العقد؟ قال: لا حاجة إلى تجديد العقد وإلى الاعتداد عن المدعى، ولا صحة لهذا الخلع ـ

7 ۱ ۸ ۲ :- وفيها: ادعت امرأة على رجل نكاحها و جحد واستحلف على قولها فحلف فعزمت على ترك الخصومة معه في النكاح: لاينفسخ النكاح، حتى لو تزوجت بزوج لا يجوز، وفي الملتقط: امرأة تحت رجل وادعى نكاحها آخر فصالحوا على أن تختلع من المدعى بمال لا يصح؛ لأن النكاح لم يثبت _

71۸۳: - م: وفى المنتقى: إبراهيم عن محمد: رجل أقام بينة على امرأة أنها امرأته ، وأقامت المرأة بينة على رجل أخر أنها امرأته وهو يححد فالبينة بينة الزوج ، وفى الخانية: ولو كانت المرأة حين أقامت البينة على الرجل أنها امرأته ادعاها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة ، وذلك كامرأة أقام عليها رجلان البينة بالنكاح ولم يوقتا ، فأيهما صدقته المرأة فهو زوجها _

٦١٨٤: - م: قال في الأصل: إذا تنازع رجلان في امرأة كل واحد يدعي أنها امرأته فإن كانت في بيت أحدهما ، أو كان دخل بها أحدهما فهي

امرأته ، وفي الظهيرية: إلا أن يثبت الآخر السبق ، م: وإن لم يكن في بيت واحد منهما إلا أنه دخل بها أحدهما فإن وقتا فالوقت الأول أولى ، وإن لم يوقتا أو وقتا وقتا واحدا فالذي زكيت بينته أولى ، وإن زكيت البينتان تسأل المرأة عن ذلك فإن لم تقر بنكاح أحدهما فرق بينهما وبينها ، وإن أقرت لأحدهما أنه تـزوجهـا قبـل هـذا أو أنه تزوجها دون الآخر فهي امرأته إلا إذا أقام الآخر بينة أنه تزوجها قبل هذا ، ثم إذا لم تقر المرأة لأحدهما حتى فرق بينها وبينهما إن لم يكن دخل بها فلا مهرلها ، وإن كانا قد دخلا بها ولا يدري أولهما ، فعلى كل واحد منهما الأقل مما سمى لها ومن مهر المثل ، وفي الظهيرية: وإن دخل بها أحـدهما ولا يعلم الذي دخل بها ، فعلى كل واحد منهما نصف المهر ، م: وإن جاءت بولد فهو منهما يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثانه ميراث أب واحد ، وإن ماتت في هذه الصورة وهي ما إذا لم تقر بنكاح أحدهما كان على كل واحد منهما نصف ما سمى لها من المهر ، وكان ميراث الزوج من تبركتها بينهما نصفين ، وإن لم تمت هي ولكن مات أحد الزوجين حتى قالت المرأة "هذا الميت هو الأول "فهو الأول ولها في ماله المهر والميراث، وفي الظهيرية: وإن ماتا فلها نصف المهر و نصف ميراث كل واحد منهما _

1100 :- م: وفي المنتقى: بشرعن أبى يوسف رحمه الله في عشرة ادعوا نكاح امرأة قال: إن كان دخل بها أحدهما فهى امرأته، وإن ادعت هى واحدا منهم فهو زوجها، وإن كان واحد منهم دخل بها ولم يعرف هو ولم تدع هى واحدا منهم فلها على كل واحد منهم نصف المهر، وإن ماتوا كان لها عشر مهر على كل واحد منهم، ولها عشر ميراث امرأة من كل واحد منهم، وإن ماتت هى كان على كل واحد منهم عشر مهر ولهم ميراث زوج بينهم إذا تصادقوا أنهم لا يعلمون _

7 \ 7 : - م: رجلان ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما ، فأقرت لأحدهما فهي للمقرله ، فإن أقام الآخر بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة أولى ، ولو أقاما البينة بعد ما أقرت لأحدهما فإن وقتا فالوقت الأول أولى ،

وإن لم يوقتا فالذي زكيت بينته أولى ، وإن كان زكيت بينتهما فعند بعض المشايخ رحمهم الله يقضى للذي أقرت له بالنكاح سابقا وهو الأقيس ، وعند بعضهم لا يقضى لواحد منهما ، وإليه أشار في أدب القاضي للخصاف في باب الشهادة على النكاح، وذكر الإمام على السغدى في شرح المبسوط: إذا تنازع اثنان فيي امرأة وكل واحد يقيم البينة أنها امرأته فإن أرخا و تأريخهما سواء ولايد لواحد منهما عليها ، أو لكل واحد منهما يد عليها ، أولم يؤرخا فإنه لا تقبل بينتهما ، وإن أرخاعلى السواء ولأحدهما يدعليها يقضي له وتترجح بينته بحكم اليد، وكذا إذا أرخما على السواء فأقرت لأحدهما يقضى للمقرله ؛ لأن الإقرار بمنزلة اليد ، وإن أرخبا على السواء ولا يدلواحد منهما ، ولم تقر هي لأحدهما فرق بينها وبينهما ، فإن كان قبل الدخول لا يقضى لها بشيء من المهر على أحدهما ، وفي الخانية: ولو أقاما البينة وادعى أحدهما الدخول وشهد شهوده بالنكاح والدخول يقضى له، وإن أقام كل واحد منهما على النكاح والدخول ، لايقضى لأحدهما ، م: فإن تنازعا بعد موتها فهذا أيضا على وجوه لا يعتبر فيه الإقرار واليد، وإن سبق تاريخ أحـدهـمـا قـضي له بالميراث ، وإن كان تاريخهما على السواء ، أولم يؤرخا يرثان ميراث زوج واحد بينهما ،وعلى كل واحد منهما نصف المهر ، وذكر في موضع آخر ادعمي كل واحد منهما أنه تزوجها أو لا وأقاما البينة ، فإن القاضي لا يقبل واحدة من البينتين إلا أن يرجع على صاحبها بإحدى معان ثلاث: إما باقرار ها ، أو بكونها في بيت أحدهما ، أو بكونها مدخولة أحدهما ، فلم يفصل بينهما إذا أقرت لأحدهما قبل إقامة البينة أو بعدها_

71 ٨٧ :- وفي الظهيرية: رحلان ادعيا نكاح امرأة ووقت أحدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت فهو أولى ، وإن وقت أحدهما ولم يوقت الآخر إلا أن المرأة في يد الذي لم يوقت يقضى لذى اليد ، وإن أقاما البينة على النكاح والمرأة تقر لأحدهما اختلفوا فيه ، قال بعضهم: لايقضى للمقر له ، وقال بعضهم: يقضى للمقر له ، ولو كانت المرأة في يد أحدهما وشهد شهوده أنها

امرأته أو شهدوا أنها منكوحة وحليلته وشهود الآخر شهدوا أنه تزوجها اختلفوا فيه ، قال بعضهم: لا تقبل بينة ذي اليد ، وقال بعضهم: تقبل _

1 ٦١٨٨ - م: ادعيا امرأة وهي تجدد وليست في يد أحدهما فأقام أحدهما البينة على النكاح وعلى إقرار المرأة له أحدهما البينة على النكاح ، وأقام الآخر البينة على النكاح وعلى إقرار المرأة له بالنكاح ، لاتترجح بينة من يدعى إقرارها بالنكاح ، وقيل: تترجح بينة من يدعى إقرارها ، وإن ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد أحدهما فأقاما البينة من غير تاريخ ، وسئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لأحدهما حتى تهاترت البينتان ، ثم أقام أحدهما البينة على إقرارها له بالنكاح قضى له بالنكاح ، كما لو أقرت لأحدهما بالنكاح بعد ما أقاما البينة عيانا _

٦١٨٩ :- ادعمي رجل نكاح امرأة ، وهي ليست في يد أحد ، وأقام بينة على دعواه قبضي له بالمرأة ، فإن جاء رجل آخر و أقام بينة على مثل ذلك لا يقضي له بها إلا إذا شهد شهود الثاني أنه تزوجها قبل الأول ، ادعى نكاح امرأة وهي في يد رجل ، وأقيام المدعى البينة على ذلك ، وقضى القاضى له بالنكاح ، ثم أقام صاحب اليد بعد ذلك بينة على النكاح من غير ذكر تأريخ يقضي لصاحب اليد عند بعض المشايخ، وبعض مشايخنا قالوا: ينبغي أن لا تسمع بينة صاحب اليد في هذه الصورة ، وإليه مال الإمام الصدر الشهيد رحمه الله ، وعلى قول من يقول تسمع بينة صاحب اليد حتى لو أقام الخارج بعد ذلك بينة على أنه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج _ ٠ ٦ ١ ٩ : - وفي الظهيرية: رجل قال لامرأته "كان فلان تزوجك وطلقك وانقضت عدتك ثم تززجتك "وأنكرت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما ، فإن حضر الغائب يقضى له بها إذا ادعى النكاح ، ولو أنكرت المرأة نكاح الأول لم يصدق عليها وهي امرأة الثانبي، ولو صدق الأول الثاني في النكاح والطلاق وأنكرت المرأة الطلاق يقع عليها الطلاق ، وفي الخانية : ولو مات أحد المدعيين فأقرت المرأة أن نكاح الميت أول صح تصديقها _

7 ١ ٩ ١ :- م: وفي الحاوى: إذا شهد الشهود بعد الدعوى والإنكار أنها

امرأته وحلاله ولم يقولوا: إنه تزوجها فلا تقبل الشهادة مالم يشهدوا على العقد، قال: وفي كتاب الحدود أشار إلى أنها تقبل، قال محمد: إذا قال المشهود عليه بالزنا" إنى قد تزوجتها "أو قال "هي امرأتي " درئ الحد سوى بين الأمرين، فدل أنهما واحد فتقبل _

7 1 9 7 : - الولوالحية: المطلقة إذا تزوجت بزوج آخر ثم قالت "كنت معتدة " ينظر: إن كان بين طلاق الأول و تزويج الثاني أقل من الشهر صدقت وفسد نكاح الثاني ، وإن كان شهرا فصاعدا لا تصدق وصح نكاح الثاني .

المراق المرأة وهي في يد آخر ، فأقرت المرأة وهي في يد آخر ، فأقرت المرأة للمدعى ثم أقام البينة بدون التاريخ ، بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : يقضى للخارج بحكم الإقرار ، وقال بعضهم : لصاحب اليد ، فلو أنها ماأقرت للخارج حتى أقام الخارج بينة على النكاح وأرخ شهوده وأقام ذو اليد بينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ : إن أقام [ذو اليد بينة] على أنها امرأته ومنكوحته كانت بينة المخارج أولى كما في دعوى الملك ، وإن أقام بينة على أنه تزوجها كانت بينة ذى اليد أولى كما في دعوى الملك ، وإن أقام بينة على أنه تزوجها كانت بينة مشايخنا رحمهم الله ، وبعض مشايخنا قالوا : يجب أن تكون بينة ذى اليد أولى على كل حال ، ولو أقام بينة على النكاح وأرخ شهوده ، وأقام بينة على إقرار ذى على كل حال ، ولو أقام بينة على النكاح وأرخ شهوده ، وأقام بينة على إقرار ذى كانت بينة الخارج أولى وتندفع به بينة اليد ، إلا إذا وقت ذو اليد فقال " تزوجتها قبل تزوج الخارج ، وكانت بينة الخارج أولى -

7 1 9 5 :- رجل ادعى امرأة في يد رجل أنها امرأته وأقام على ذلك بينة ، وأقام الدي هي في يده بينة أنها امرأته ، قال بعض مشايخنا: إن ادعى كل واحد أنها امرأته مطلقا ، ولم يذكر أنه تزوجها لا يقضى لذى اليد بل يقضى للخارج ، وإن ذكر كل واحد منهما أنه تزوجها ، والشهود كذلك شهدوا يقضى لصاحب اليد ، ولو ادعيا الشراء من رجل واحد وأقام البينة يقضى لصاحب اليد ، ومنهم من

قال يقضى لصاحب اليد على كل حال _

٥ ٩ ٦ : - وسئل الشيخ الإمام محمد بن سلمة عن امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر، قال أبويوسف رحمه الله: يحلف بالله ماهي زوجة له وإن كانت هي زوجة له فهي طالق بائن ، أما الا ستحلاف على النكاح فهو مذهبهما ، وهو المختار ، وفي الظهيرية: وعليه الفتوي ، وأما ضم الحلف بالطلاق إلى الحلف بالنكاح فإنه يجوز أن يكون كاذبا في الحلف على النكاح، وبجحوده لا يقع الطلاق فيبقى معلقة فيضم إليه الحلف بالطلاق حتى لا يبقى معلقة لوكان كاذبا في الحلف على النكاح، وفي الجامع الأصغر: قال خلف رحمه الله: متى حلف ولا بينة لها فالقاضي يقول: فرقت بينكما ، وما لم يقل ذلك لا تثبت الفرقة ، وفي الذحيرة: يعني إذا لم يضم الحلف بالطلاق إلى الحلف على النكاح، وفي الولوالحية: وإذا ادعت المرأة على الرجل النكاح و ححد فاستحلف فحلف، تم عزمت على ترك الخصومة معه في النكاح لم ينفسخ النكاح حتى لو تزوجت بزوج آخر لايجوز ؛ لأن النكاح لا يحتمل الفسخ ، بخلاف البيع [فإنه استحلف فحلف فعزم على ترك الخصومة ينفسخ البيع] ، فأما إذا قبل الحلف لا ينفسخ ، وفي الخانية: وأجمعوا على أنه يستحلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت لأجل المال _

7 1 9 7 :- م: ولوادعي رجل على امرأة نكاحا ، والمرأة في نكاح الغير ولا بينة للمدعى يستحلف الزوج والمرأة ، ويبدأ بيمين الزوج فيحلف بالله مالم يعلم أنها امرأة هذا المدعى ، فإن حلف انقطع دعوى المدعى ، وإن نكل تحلف المرأة على الثبات بالله لست امرأة لهذا المدعى ، فإن نكلت قضى عليها بالنكاح _

7 1 9 ٧ : - م: وفعى الخانية: رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين، وأنكرت المرأة و تزوجت غيره ومات الشهود: ليس للزوج أن يستحلف المرأة في قولهم؛ لأن الاستحلاف شرع لرجاء النكول، ولو أقرت المرأة بنكاح الأول لا يصح إقرارها على الزوج الثاني فلا تستحلف، لكن يحلف الزوج الثاني، فإن حلف انقطعت الخصومة، وإن نكل الزوج الثاني صار مقرا بنكاح الأول فحينئذ

تستحلف المرأة فإن حلفت لا يثبت نكاح الأول ، وإن نكلت يقضى لها للأول ، وفي الكبرى: وهذا الجواب على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالىٰ ، والفتوى على قولهما _

719. :- م: وفي دعوى الفتاوى: عن محمد رحمه الله فيمن تزوج امرأة وابنتها في عقدتين، ثم قال "لا أدرى السابق منهما "إذا ادعتا السبق يحلف لكل واحدة منهما أنه تزوجها قبل، يبدأ بأيتهما شاء، وإن أقرع، فإن حلف لإحداهما ثبت نكاح الأخرى.

9 9 1 7 : - وسئل نصير رحمه الله عن رجلين ادعيا نكاح امرأة فأقرت هي لأحدهما ؟ قال : ليس للآخر أن يحلفها ما لم يحلف الذي أقرت هي له به ، وإن حلف برئ ، وإن نكل عن اليمين يفرق بينهما ، ثم تحلف المرأة فإن حلفت برئت ، وإن نكلت عن اليمين صارت زوجة له _

إذا تزوج العبد حرة ، ثم ادعى أن المولى لم يأذن له في النكاح ، وقالت المرأة "قد أذن له "فإني أفرق بينهما لإقراره بفساد النكاح ، قال: ولا أصدقه في إبطال المهر ، وألزمه الساعة إن كان دخل بها ، ولها النفقة مادامت في العدة ، وإن لم يدخل بها جعلت لهاعليه نصف المهر ، وكذلك إذا قال "لا أدرى أذن لي أم لم يأذن _

ما تزوجها "أن فلانا كان تزوجها قبلى إلا أنه طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها ما تزوجها "أن فلانا كان تزوجها قبلى إلا أنه طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها بعد ذلك "وقالت المرأة "إن فلانا تزوجني قبلك وهو زوجي في الحال ولا نكاح بيني وبينك "وفلان المقر له غائب فالقاضي لا يفرق بين المرأة وبين الزوج الثاني في الحال ، فإن حضر الغائب وأقر بالنكاح وانكر الطلاق قضى بالمرأة للذي حضر ، ثم ينظر: إن كان الثاني لم يدخل بها كان للأول أن يقربها في الحال ، وإن كان الثاني قد دخل بها فليس للأول أن يدخل بها للحال ، وفي الكافي: ولزمتها العدة للدخول بالشبهة ، ولم يقربها الأول حتى تمضى عدتها ، م: ولوأقر الذي حضر

بالطلاق بانقضاء العدة كما قاله الزوج الثانى ، وأنكرت المرأة الطلاق وانقضاء العدة منذ العدة فإن الطلاق يقع عليها من الأول حين أقر بالطلاق ، وتحب عليها العدة منذ يوم أقر الأول ، ويفرق بينها وبين الزوج الثانى ، وإن صدقت المرأة الزوج الذي حضر في الطلاق وانقضاء العدة لم يفرق بينهما وبين الثاني _

77.7 :- م: وحكى عن شيخ الإسلام عبد الواحد الشيباني أنه كان يفتى في الزوجين يتصادقان على الطلاق وانقضاء العدة أنهما لا يصدقان على إبطال العدة ، وعليها أن تعتدمن وقت الإقرار ، وإن كان حواب هذا الكتاب والإقرار أنهما يصدقان ، وكان يحتاط بهذا الحواب دفعا للحيل الباطلة وردا للعادة القبيحة _

فهى امرأة الثانى ، قال: ولو أن كرت المرأة نكاح الغائب أصلا ، والمسألة بحالها فهى امرأة الثانى ، قال: ولو أن هذا الزوج قال "كان لها زوج قبلى " ولم يسمه بل أبهمه وقال "إنه طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها " وقالت المرأة " نعم كان لى زوج قبلك إلا أنه لم يطلقنى " فالقاضى لا يفرق بينها وبين الزوج الثانى ، فإن جاء المرحل وادعى نكاحها وأقرت المرأة به وقالا يعنى المرأة والذى حضر ، " هذا هو الذى أقر به الزوج الثانى " وأنكرت الزوج الثانى ذلك فالقول قول الزوج الثانى ، ولا يمين على الزوج الثانى " وأنكرت الزوج الثانى ولا يمين على الزوج الثانى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي قياس قولهما يستحلف فإن حلف فهى امرأة الثانى ، وإن نكل فرق بين المرأة وبين الزوج الثانى يستحلف فإن حلف فهى امرأة الثانى ، وإن نكل فرق بين المرأة وبين الزوج الثانى بلا خلاف ، قال شمس الأئمة السرخسى : هذا هو الصحيح ، ومحمد في الكتاب يقول " في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله " ولم يقل " في قول أبي حنيفة رحمه الله " ويجوز أن محمدا رحمه الله " فيكون هذا التحريج! قال شيخ الإسلام: الأول أصح _

١٦٢٠٤ :- وفى فتاوى النسفى: امرأة غاب عنها زوجها فنعى إليها زوجها ففعل أليها زوجها ففعل أليها زوجها ففعل ألي المصيبة واعتدت و تزوجت ، ثم أخبرها رجل " إنى رأيت زوجك فى بلد كذا حيا " قال : إن صدقت الأول فليس لها إلا القرار مع الزوج الثانى _

م ٦٢٠٥ :- وفي الخلاصة الخانية: امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها وأقامت على دلك بينة ولم يكن تزوجها فجعلها القاضى امرأته وسعها المقام معه، وأن تدعه يجامعها فيما بينه وبين الله تعالى، وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وقول أبى يوسف رحمه الله الأول، وفي قوله الآخر وهو قول محمد والشافعي رحمهما لله تعالى: لا ينعقد النكاح بينهما بقضاء القاضى ولايسعه أن يطأها _

المرأة كانت امرأته ، وشهد آخران أنه كان طلقها قبل الموت ؟ قال بينة النكاح أولى ، وسهد أحدان أنه كان طلقها قبل الموت ؟ قال بينة النكاح أولى ، وفي محموع النوازل: إذا شهد أحد الشاهدين أنها زوجت نفسها منه ، وشهد الآخر أن وليها زوجها برضاها منه ، وفي الذخيرة: والمدعى ادعى أن وليها زوجها منه ، م: لا تقبل ، فلو ادعى هذا المدعى بعد هذا الدعوى أنها زوجت نفسها منه ، ثم شهد بذلك شاهدان يقبل و لا يتحقق التناقض _

۱۹۲۰ - وفيه أيضا: إذا أقامت المرأة البينة على الطلقات الثلاث ، وأقام الزوج بينة في دفع دعواها عليها أنها أقرت على أنها اعتدت بعد التطليقات الثلاث و تزوجت بزوج آخر و دخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجت وهي حلال له هل له يصح دعواه على هذا الوجه ؟ قال: لا ، وفي الذخيرة: وهو نظير مالو أقامت عليه البينة أنه طلقها ثلاثا وادعى الزوج في دفع دعواها أنها أقرت أنها استأجرت هؤلاء الشهود ليشهدوا لها بذلك بزور لا يبطل _

۱۲۰۸ :- م: ادعى على امرأة نكاحا فشهد الشهود بهذا اللفظ "ماهردو را زن وشوى دانسته ايم "فالقاضى لايقضى بشهادتهم؛ لأن هذا بمنزلة ما لو قالوا "نشهدوا فيما نعلم "وذلك غير مقبول غير مقبول عند أبى حينفة رحمه الله، وكذلك لو شهدوا فقالوا: "ايشان چنان باشيده اند كه زنان وشويان باشند "لا تقبل شهادتهم.

٦٢٠٥ :- نقل التهانوى رحمه الله عن على كرم الله وجهه أن رجلًا أقام عنده بينة على امرأة أنه تزوجها فأنكرت ، فقضى له بالبينة ، فقالت : إنه لم يتزوجني ، فأما إذا قضيت على فحدد نكاحي فقال ، لا أحدد نكاحك الشاهد ان زوجاك ، إعلاء السنن نقلا عن كتاب الأصل لمحمد ١١٦/١٥ ، برقم ٤٩٢٧ ، ٤٩٢٧ .

9 . 77 : - إذا ادعى على امرأة نكاحا وأقام على ذلك بينة ثم إن المرأة ادعت عليه على وجه الدفع "أنك أقررت في حال جواز إقرارك طائعا أنك خالعتنى ووقعت الفرقة بيننا بالخلع ولم يبق بيننا نكاح "وأقامت على ذلك بينة فهذا دفع صحيح، ويجعل كأن المدعى تزوجها ثم خالعها، وهذا من باب العمل بالبينتين، وسواء كان هذا الدفع قبل القضاء بالنكاح أو بعده _

۲۲۱۰ :- رجل ادعى النكاح على امرأة وهى تنكر وحلفت على دعواه ،
 لايحل للرجل أن يتزوج بأختها وأربع سواها ، وكذلك لو ادعت امرأة النكاح على
 رجل وحلف الرجل لا يحل لها أن تتزوج بزوج آخر _

المرأة تجحد نكاحه وتقر بالنكاح : والمرأة تجحد نكاحه وتقر بالنكاح للرجل آخر فأقام المدعى بينة على دعواه فلم تظهر عدالة الشهود فالقاضى يسلم المرأة إلى المقرله ، وهذا إذا قال المدعى "لا بينة لى سوى هذه البينة "أما إذا قال "بينة أخرى " فالقاضى لا يسلمها إلى المقرله بل يحول بينها وبين المقرله إلى أن يظهر عجز المدعى عن إقامة البينة _

المرأة شاهدين شهد أحد هما أن هذا الرجل النكاح ، والرجل يجحد ، فأقامت المرأة شاهدين شهد أحد هما أن هذا الرجل أقر "أن هذه المرأة امرأتي " وشهد الآخر أنها كانت امرأته ، وشهد الآخر أنها امرأته ، أو شهد أحدهما بالفارسية أحدهما أنها كانت امرأته ، وشهد الآخر أنها امرأته ، أو شهد أحدهما بالفارسية "اين زن وي بوده است " تقبل ، ولو كان الزوج يدعى أنها كانت امرأته ، وشهد الشهود أنها امرأته ينبغى أن لا تقبل هذه الشهادة كما في دعوى ملك العين ، فإن من ادعى عينا في يدى إنسان أنه كان الشهادة كما في دعوى ملك العين ، فإن من ادعى عينا في يدى إنسان أنه كان ملكه وشهد الشهود أنه ملكه ، أو ادعى أنه كان له وشهد الشهود أنه له ، لا تقبل هذه الشهادة عند أكثر المشايخ وهو الأصح _

على امرأة وهي تجحد وتقول "إن لي زوجا :- رجل ادعى النكاح على امرأة وهي تجحد وتقول "إن لي زوجا في بلد كذا" وسمت ذلك الزوج أولم تسم ، فأقام الرجل بينة على دعواه فالقاضي

يقضى عليها بالنكاح ، ولا يكون إقرارها بالنكاح لغير هذا المدعى مانعا من القضاء ببينة المدعى _

2 171: - تزوج امرأة بشهادة شاهدين، ثم أنكرت المرأة النكاح، وتزوجت بآخر وقد مات شهود الأول ليس للزوج أن يخاصم، وفي الحاوى: ولا أن يحلفها مالم يحلف الزوج الثاني على علمه، فإن حلف برئ، وإن نكل عن اليمين فحينئذ يخاصم المرأة ويحلفها ؛ وهذا عندهما ، وعند أبي حنيفة لا يمين في باب النكاح، وفي الإبانة: وإن نكلت يقضى بها للمدعى ، ولو أقرت صريحا بعد ما تزوجت بالثاني لم يجز إقرارها ، واختار الفقيه أبو الليث قولهما ، وكذا الصدر الشهيد رحمه الله تعالى _

0 177: - وفي واقعات الناطفي: ولوأقام رجل بينة على امرأته أن أباها زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فبينتها أولى ، وفي فتاوى الفضلى: رجل تزوج امرأة ودخل بها ، ثم ادعت بعد المدخول بها أنها قد ردت النكاح حين زوجها الأب ، وأقامت على ذلك بينة تقبل بينتها ، قال الصدر الشهيد في واقعاته: الصحيح أنه لا تقبل بينتها ، وفي هذا الموضع أيضا: إذا زوج موليته فردت النكاح فادعى الزوج أنها صغيرة وادعت هي أنها بالغة فالقول قولها إن كانت مراهقة ، وفي الولوالجية: لو اختلفت المرأة والزوج بعد ما بلغت وقالت "قد اخترت الفرقة حين أدركت " وقال الزوج "كذبت ولم تختارى " فالقول قول الزوج ، وعليها أن تأتي بالبينة إن اختارت فسخ النكاح ، ولو قالت المرأة ، بلغت الآن واخترت الفرقة " وقال الزوج " لا بل بلغت قبل هذا " فالقول قولها _

7 1 7 7 :- م: الشهادة على النكاح بالشهرة والتسامع جائزة ، وفي المنتقى: والشهادة على المهر بالتسامع تجوز ، م: وفي الإملاء عن محمد: أن الشهادة على المهر بالتسامع لا تجوز ، وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فقد قيل: لا تجوز ، وإذا أرادت المرأة إثبات تأكد المهر ينبغي أن تثبت الخلوة الصحيحة بالبينة ، وقد قيل: تجوز الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع ، وبه أخذ الشيخ الإمام

-شمس الأئمة السرخسي رحمه الله وهكذا ذكر الخصاف _

771۷ :- وفي الخانية: ولو رأى رجلا وأمرأة يسكنان في منزل، وينبسط كل واحد منهما إلى صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له أن يشهد على نكاحهما _

7 ٢ ١ ٨ : - وإذا تحل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضى وأبهم حازت شهادته، وإن فسر وقال "أشهد على النكاح أو على النسب لأنى سمعت ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب" لا تقبل شهادته، كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني ولم يفصل بين الموت وغيره، وفي بعض الروايات في الموت تقبل شهادة، وإن فسر _

٩ ٦ ٢ ١ ٦ : - وإذا سمع الرجل نكاحا أو موتا أو نسبا ، ووقع في قلبه أنه حق ، ثم شهد عنده عدلان بخلاف ما وقع في قلبه أو لا إلا أن يستيقن بكذبهما ، وإن شهد عنده عدل بخلاف ما وقع في قلبه أو لا وسعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا إلا أن يقع في قلبه أن هذا الرجل صادق فيما يشهد _

إقرار رجل على نفسه بمال ، وشهد عند الشاهد رجلان عدلان أن فلانا طلق امرأته القرار رجل على نفسه بمال ، وشهد عند الشاهد رجلان عدلان أن فلانا طلق امرأته ثلاثا بحضرتهما ، أو أن مشترى الجارية أعتق الجارية ، أو أقر بائع الجارية قبل البيع أنه أعتقها ، أو أن امرأة واحدة أرضعت الزوجين في صغرهما في الحولين: ثم إن المرأة أنكرت النكاح وأنكرت الجارية ملك المشترى لا يسع للشاهد أن يشهد من المرأة أنكرت النكاح وأنكرت الجارية ملك المشترى لا يسع للشاهد أن يشهد من المراة المسترى المراة المسترى المراة المسترى المراة المسترى المسترى المسترى المراة المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المسترى المراة المسترى ا

۱ ۲۲۲: - م: ادعى النكاح على امرأة فشهد الشهود بهذا اللفظ ، گواهى ميدهيم كه جون پدر وى را بزنى داد روا داشت نكاح پدر را "قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالىٰ: لا تقبل هذه الشهادة _

7 ٢ ٢ ٢ : - ادعى النكاح بمحضر من الشهود لا بد أن يذكر سماع الشهود كلام المتعاقدين كلام المتعاقدين ؛ لأن بين العلماء اختلاف في أن سماع الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط ؟ والأصح أنه شرط ، فلا بد من ذكره ليصح الدعوى ، شهدا أنه زوج فلانة بنت فلان من فلان ابن فلان إلا أنهما قالا " نحن لا نعرفها بوجهها " فإن لم

تكن لـه إلا بنت واحدة أو كانت له بنتان أو ثلاث إلا أنه ليست له بهذا الاسم إلاً واحدة فالشهادة جائزة _

۳۲۲۳: وإذا كانت له ابنتان كبرى وصغرى وشهد شاهدان أنه زوج ابنته الكبرى من هذا وقالا "نحن لا نعرف الكبرى بوجهها "فالشهادة جائزة ، ويقضى القاضى بالنكاح ، وإذا أحضر المدعى بعد ذلك امرأة ويدعى أنها هى الكبرى فالقاضى يأمره بإقامة البينة على أنها هى الكبرى _

"مافعلت" ثم قال "بلى فعلت" فهذا حائز ، و كذلك لو ادعى الرجل النكاح "مافعلت" ثم قال "بلى فعلت" فهذا حائز ، و كذلك لو ادعى الرجل النكاح وحدت المرأة ثم أقرت ، فلو كانت المرأة بدأت بالدعوى فقالت " زوجنى إياك أبى " فقال "قد فعل إلا أنى قد رددت النكاح "ثم قال بعد ذلك "قد كنت أجزته " فالا نكاح بينهما إلا أن تعود المرأة إلى تصديقه فيجوز حينئذ ، قال : وليس إنكاره النكاح كادعائه الفسخ ، ألا ترى لو أقامت بينة على رجل أن أباها زوجها إياه وقد وطئ بالنكاح فقال الرجل " زوجنى إياها إلا أنى قد فسخت النكاح ولم أقبل " وفائن أفرق بينهما والزمه نصف المهر ، ولوبدأ الزوج وقال " زوجنى إياك أبوك" وقالت " لم يفعل " ثم قالت بعد ذلك " قد فعل ورضيت " لزمها في الوجهين _

77٢٥ :- وفي كتاب الدعوى من المنتقى: ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله في رجل مع امرأة لها منه أو لاد وهي معه في منزله يطأها وتلد له بنين ثم أنكرت أن تكون امرأته ، قال: إذا أقرت أن هذا الولد ولد منها فهي امرأته ، وإن لم يكن بينهما ولد ، وإنما كانت معه على هذا الحال فالقول قولها ، وفيه أيضا: ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها وأنكرت ثم مات الرجل فحائت تدعى ميراثه فلها الميراث ، وكذلك لو كانت المرأة ادعت النكاح وأنكرت الزوج ثم مات المرأة فحاء الرجل يطلب ميراثها وزعم أنه تزوجها فله الميراث ، وفي اقرار الأصل: إذا أقر الرجل أنه تزوج فلانة بألف وصدقته المرأة بعد ما مات

عمل بتصديقها حتى كان لها المهر والميراث ، وإن أقرت أنها تزوجت فلانا بألف درهم وصدقها الزوج بعد موتها عمل بتصديقه عندهما حتى يرث منها ، وعند أبى حنيفة لا يعمل بتصديقه حتى لا يرث منها _

7 ٢ ٢ ٦ :- ادعى أنها امرأته وشهد الشهود أنه تزوجها في شهر كذا تقبل، وعلى العكس لا تقبل، شهد أحد الشاهدين أنه تزوجها وشهد الآخر أنها وهبت نفسها منه تقبل الشهادة، وقيل: لاتقبل ؛ لأن النكاح يستعمل في الوطئ، وهذا القائل يقول: لو شهد أنه نكحها لا تقبل شهادتهما، وعلى القول الأول تقبل شهادتهما وهو الصحيح، ولو شهد أحدهما أنه نكحها وشهد الآخر بالفارسية "فيرا بزني خواسته است" لا تقبل هذه الشهادة، هكذا قيل، وقيل تقبل، هكذا فر البقالي في فتاواه _

- 1777: وإذا اختلفا في الزمان فقد ذكرنا هذا الفصل في أول الكتاب في فصل الشهادة ، وإذا اختلفا في الإنشاء والإقرار لا تقبل الشهادة ، وإذا اختلفا في الإنشاء والإقرار لا تقبل الشهادة ، وإذا ادعى النكاح وشهد الشهود على إقرارها تقبل الشهادة ، وإذا ادعى عليها أنه تزوجها على ألف وخمسمائة وشهد شاهد بذلك وشهد الآخر بألف يقضى بالنكاح بألف ، ولو كان الدعوى من جانب المرأة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما لايقضى بالنكاح ، وعن أبي يوسف رحمه الله في الأمالي مثل قول أبي حنيفة ، ولو شهد أحدهما أنه تزوجها على هذا ، والعبد قيمته ألف وشهد الاخر أنه تزوجها على الزوج قيمته ألف الخارف على النكاح ، وإن كان من جانب المرأة يجب أن يكون على الخلاف _

٦٢٢٨ :- وفي جامع الجوامع: عن أبي حنيفة رحمه الله: تزوج امرأة وولدت فقال " تزوجتك منذ أربعة أشهر " وقالت " منذ ستة " فالقول قولها _

7 ٢ ٢ ٩ : - وفى فتاوى آهو: قالت " تزوجتنى وأنا مجنونة "وأنكر الزوج ذلك قال القاضى بديع الدين رحمه الله تعالىٰ: إن عرف جنونها فالقول قولها ، وإلا فالقول قوله ، بخلاف ما لو قالت " تزوجتى وكنت صغيرة " حيث يكون القول قولها ، بخلاف ما لو قالت " تزوجتنى بغير شهود " وقال " بشهود " فالقول قوله بالإجماع _

نوع منه في اختلافهما في متاع البيت

بعد الفرقة بالطلاق وما أشبهه ، وفي الخانية: بفعل من الزوج أومن المرأة ، قال أبو حنيفة ومحمد رحمه ما الله: ما يصلح للرجال فهو للرجل وذلك أبو حنيفة ومحمد رحمه ما الله: ما يصلح للرجال فهو للرجل وذلك نحوالسيف والفرس وأشباه ذلك ، وفي الخانية: إلا أن تقيم المرأة البينة على ذلك ، م: وما يصلح للنساء فهو للمرأة وذلك نحو الدرع والخمار والمغزل ، وفي الخانية: والصندوق ، وفي الخلاصة: وثياب الحرير وأشباه ذلك ، وفي الخانية: إلا أن يقيم الزوج البينة على ذلك ، م: وما يصلح لهما نحو الدار والخادم ، وفي الخانية: والعبد والفرش والستور ، م: والغنم والسائمة فهو للرجل ، وفي الخانية: إلا أن تقيم المرأة البينة ، م: وقال أبو يوسف رحمه الله: للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل ، وهذا الذي ذكرنا إذا اختلفا بعد الفرقة في متاع كان في أيديهما حال قيام النكاح ، أما لو اختلفا بعد وقوع الفرقة في متاع أحدثا بعد الفرقة فهو بينهما أي شيء كان _

77٣١ :- وإذا مات أحدهما ، ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت ، فعلى قول أبى يوسف رحمه الله يعطى للمرأة جهاز مثلها إن كانت حية ولورثتها إن كانت ميتة ، والباقي للزوج إن كان حيا ولو ورثته إن كان ميتا ، وعلى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ما يصلح للرجال فهو للرجل إن كان حيا

[•] ٦٢٣٠ : - أخرج سعيد بن منصور عن على رضى الله عنه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : متاع النساء للنساء النساء النساء البساء ومتاع الرجال الرجال ، سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب ماجاء متاع البيت الخ ٣٤٨/١ ، برقم ١٤٧٧ - إعلاء السنن ناقلا عن كتاب الآثار ، باب اختلاف الزوجين في متاع البيت عند الغرفة الخ ٥ / / ٥ ، ، برقم ٥١٧٧ -

^{7 7 7 :-} أخرج سعيد بن منصور عن سويد بن عبد العزيز سألت ابن أبي ليلي فقال مثل ذلك إلا أنه قال: وما كان من متاع يكون للرجال والنساء فهو للرجال حي كان أو ميت ، سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب ماجاء في متاع البيت الخ 7 ٤٩/١ ، برقم ١٤٩٩ _

ولو رثته إن كان ميتا، وما يصلح للنساء فهو على هذا، وما يصلح لهما فعلى قول محمد هو للرجل إن كان حيا ولورثته إن كان ميتا، وقال ابو حنيفة رحمه الله: المشكل للباقى منهما، وفى الخانية: ولوكان أحدهما مسلما والآخر كافرا فهذا ومالو كانا مسلمين سواء، وفى الحجة: وإذا اختلف الورثة فى متاع البيت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ: إذا كان أحد الزوجين حيا والآخر ميتا فالتركة ملك من هى فى يده، وقالا كما ذكرنا: ما يختص بالرجال فهو للرجل وما يختص بالنساء فهو للمرأة وما بقى فهو بينهما، م: وما كان من متاع التحارة والرجل معروف بتلك التحارة فهو للرجل، وإن كان أحدهما حرا والآخر مملوك فإن كان المملوك محجورا فالمتاع للحر منهما أيهما كان، وإن كان أحدهما مأذونا أو مكاتبا، فعند أبى حنيفة رحمه الله هذا وما لوكان أحدهما محجورا سواء، وعندهما هذا وما لوكانا حرين سواء.

2 تراك المتاع فإن كانت له نسوة فوقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فإن كن في بيت واحد فمتاع النسوة بينهن على السواء، وإن كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينها وبين زوجها على ما وصفنا لا يشارك بعضهن بعضاً، وإن أقرت المرأة بمتاع أن الرجل اشتراه فهو للرجل اعتبارا للثابت بإقرارها بالثابت عيانا، وإن كان المنزل ملكا للرجل أو للمرأة فالقول في المتاع على ما وصفنا، وإن كان أحد الزوجين غير مدرك إلا أنه يجامع مثله فالقول في المتاع على ما وصفنا، وإن كانا مملوكين أو مكاتبين فالقول في المتاع على ما وصفنا،

ابن سماعة عن محمد رحمه الله في رجل له بنون زوجهم إلا أنه لم يبوّتهم بيوتا بل هم مع أبيهم في داره ، وفي عياله فقال البنون زوجهم إلا أنه لم يبوّتهم بيوتا بل هم مع أبيهم في داره ، وفي عياله فقال البنون: المتاع متاعنا فإن المتاع متاع الأب إلا الثياب التي عليهم ، وإذاكان الأبوان في عيال ابن كبير في منزله فالمتاع متاع الابن ، وقال أبو يوسف رحمه الله ماكان على الأمة مما تلبس النساء من الثياب والحلى فهو لها ، وكذلك ماكان على العبد من لباس يلبسه الرجال ، قال: ولا أحفظ في هذا عن أبي حنيفة رحمه على العبد من لباس يلبسه الرجال ، قال: ولا أحفظ في هذا عن أبي حنيفة رحمه

الله ولكن أحفظ عنه في رجل آجر عبده من رجل ليعمل عنده فماكان في يد العبد فهو لأستاذه ، وماكان العبد لا بسه فهو للعبد فهو على ذلك _

٦٢٣٤: - أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله: إذا اختلف الزوجان في دار في أيديهما فهو للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، فإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة، وإذا اختلفا في متاع من متاع النساء، فأقاما البينة يقضي به للزوج _

2770 :- وفي الخانية: وإن احتلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعى أنه له كان القول في ذلك قول الزوج ، فإن أقامت المرأة البينة أو أقاما جميعا يقضى ببينة المرأة لأنها خارجة معنى ، ولو مات الزوج فقال وارثه للمرأة "قد كان والدى طلقك ثلاثا في الصحة "وأراد أن يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله إلا ببينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة لأن عنده المشكل للحي منهما فيكون القول قولها مع يمينها: بالله ماتعلم أنه طلقها ، فإن نكلت أو أقرت كان المشكل لوارث ، كما لو وقعت الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق ، وإن كان المشكل لوارث أحنبية ولم يبق لها يد ، وإن مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله ، ولو ادعت المرأة بمتاع أنها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة _

نوع منه في احتلافهما في المتاع والنكاح

17٣٦: قال هشام رحمه الله: سألت محمدا عن رجل وامرأة في دار ادعت المرأة أن الدار دارها وأن الرجل عبدها وأقامت على ذلك بينة ، وادعى الرجل أن الدار داره وأن المرأة امرأته ، قال: أقبل بينة المرأة على الدار لأنى أجعل الدار في يد الرجل فالدار دارها ، وأجعل البينة بينة الزوج في التزوج وأجعلها امرأته وتزويجها نفسها منه إقرار منها بأنه ليس بمملوك لها _

٦٢٣٧ :- وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله: رجل وامرأة في أيديهما

دار فأقامت المرأة البينة أن الدار لها والرجل عبدها ، وأقام الرجل بينة أن الدار له والمرأة زوجته تزوجها على ألف درهم ودفعها إليها ولم يقم بينة أنه حر: فإنه يقضى بالدار للمرأة ويقضى بالرجل عبدا لها ، وفي الخانية: ولا نكاح بينهما _

امرأته ويقضى بأنه حرويقضى بالدار للمرأة ، من قبل أن الدار والمرأة في يدى الرجل امرأته ويقضى بأنه حرويقضى بالدار للمرأة ، من قبل أن الدار والمرأة في يدى الرجل حيث جعلها امرأته والمرأة هي المدعية للدار ، كزوجين في أيديهما دار فأقام كل واحد منه ما بينة أن الدار داره ، وهناك يقضى بالدار للمرأة ؛ قال : وهكذا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ، قال : ولولم تكن بينهما بينة كانت الدار للزوج ، وفي الخانية : وإن كان المتاع مشكلا يكون للرجال والنساء يقضى بحريته ويقضى له بالمرأة أيضا ، ويقضى بالمتاع للمرأة ؛ لأن بينة المرأة في المشكل أولى لأنها خارجة _

نوع منه في اختلافهما في صحة العقد وفساده

بل تزوجتك بشهود "فالقول قول الزوج، ولو قالت المرأة "تزوجتنى وأنا صبية " بل تزوجتك بشهود" فالقول قول الزوج، ولو قالت المرأة "تزوجتنى وأنا صبية " وقال الزوج " تزوجتنى وأنا معتدة فلان " وقال الرجل " تزوجتك بعد انقضاء العدة " فالقول قولها ، وكذلك إذا قالت المرأة فالقول قول الزوج ، ويقضى بالنكاح بينهما ، وهل يسعهاالمقام معه وأن تدعه أن يجامعها ؟ إن علمت وقت القضاء أنها كانت منقضية العدة يسعها ذلك في قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله الأول ، وإن علمت وقت القضاء أنها كانت في العدة لا يسعها ذلك بالاتفاق وفصل أخذ الميراث على هذا : إن علمت أن وقت القضاء كانت منقضية العدة حل لها أخذ الميراث ، وإن علمت وقت المرأة إلى تصديق الزوج إن كان ذلك قبل موت الزوج ثم مات الزوج كان لها الميراث .

• ٢ ٢ ٤٠ :- وكذلك لو كنت مجوسية أسلمت ، فادعى عليها رجل النكاح بعد الإسلام ، وقالت المرأة " تزوجتني قبل الإسلام " فالقول قول الزوج ، ويقضى القاضى بالنكاح بينهما ، وهل يسعها المقام معه ؟ فهو على ما ذكرنا _

 ١٤١ :- وكذلك لو أن امرأة قالت لزوجها "إنى أختك من الرضاعة " وقال الزوج" لا، بل أنت أجنبية "فالقول قول الزوج ويقضى القاضى عليها بالنكاح، وهل يسعها المقام وأخذ ميراثه ؟ فهو على ما ذكرنا _

۲ ۲ ۲ ۲ :- وفي الحجة: أقام رجل البينة على امرأة أن أباها زوجها منه قبل البلوغ، وأقامت هي بينة أنه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فبينتها أولى _

الزوج الثانى قد دخل بها حل للزوج الأول أن يتزوجها ، ولم يشترط فى الكتاب الزوج الثانى قد دخل بها حل للزوج الأول أن يتزوجها ، ولم يشترط فى الكتاب أن تكون ثقة ، وكذلك لو أخبر عنها بذلك ثقة يريد به أنها أرسلت رسولا بذلك كان الجواب كما قلنا ، فقد شرط العدالة فى الرسول ولم يشترط ذلك فى المرأة ، وذكر فى تجريد القدورى: فصل : المرأة يجوز له أن يتزوجها إذا كانت عنده ثقة أو وقع فى قلبه أنها صادقة ، وإن كان الزوج الثانى هو الذى أقر بالدخول والمرأة أقرت بذلك لم يحل للزوج الأول أن يتزوجها ولا يصدق الزوج الثانى عليها ، وإن كان قد خلابها ، ولو أنكرت الدخول بعد ما تزوجها الأول بإقراره لم تصدق فى ذلك ، وإن كان الزوج الأول بعد ما تزوجها أنكر أن يكون الزوج الثانى دخل بها وادعت هى الدخول كان القول قولها _

2 7 7 7 :- وفى فتاوى الشيخ الإمام أبى الليث: المطلقة ثلاثا إذا طلقها النزوج الثانى واعتدت منه ، وعادت إلى الزوج الأول بنكاح جديد ، ثم ادعت أن الثانى لم يكن دخل بها: فإن كانت عالمة بشرائط الحل للأول لا تصدق ، وله أن يمسكها ، وإن كانت جاهلة بالشرائط صدقت _

٦٢٤٥ :- وفي نكاح المنتقى: قال هشام: سألت محمدا عن رجل طلق امرأته بعد الدخول بها ثم تزوجت بزوج آخر بعد الطلاق بيوم وقال الرجل

" تزوجتك ولم تنقض عدتك " وقالت ، قد كنت أسقطت بعد الطلاق " فالقول قول الزوج ، وإن بدأت هي قبل أن تزوّج نفسها من هذا الرجل ، أو بعد ذلك وقالت " قد كنت أسقطت وانقضت عدتي و تزوجت " قبل قولها ، فإن قال الزوج بعد ذلك " كنت في العدة حين تزوجتك " فسخت النكاح بينهما وقضيت لها نصف المهر على الزوج _

1 ٢ ٤ ٦ ٢ : - وفي طلاق المنتقى: أبو سليمان عن أبي يوسف: رجل طلق المرأته ثلاثا فمكثت شهرين ، ثم تزوجها رجل فقالت بعد النكاح "لم تكن عدتي انقضت "لم تصدق المرأة وله أن يمسكها في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وتزويجها نفسها إقرار بانقضاء العدة ، ولو كان التزوج بعد الطلاق في وقت لا تنقضى في مثلها العدة قبل قولها ، ولو تزوجها الأول بعد سنين من وقت الطلاق فقالت بعد ذلك "لم أتزوج غيرك " فالقول قولها ، وليس هذا كالعدة _

نوع منه

الغزل فقال واحد منهما "الغزل لى "فإن كان الزوج يبتاع القطن فالغزل لها الغزل فقال واحد منهما "الغزل لى "فإن كان الزوج يبتاع القطن فالغزل لها وعليهامثل قطن الزوج، وإن لم يكن الزوج يبتاع القطن فالغزل له، وفي الخانية: وإن لم يكن يبتاع القطن والغزل له، وفي الخانية: وكذلك هذا الحواب فيما إذا طبخت المرأة القدر من اللحم الذي جاء به الزوج، وفي الحجة: وكذا هذا في الأطعمة والمصابيح، م: ولو قال لها الزوج حين جاء بالقطن "اغزلي ليكون لك ولي منه الثوب والمتاع "فالغزل للزوج ولها أجر مثلها، فإن اختلفا كان القول قول الزوج _

٦٢٤٨ : - وفى الخانية: إذا غزلت المرأة قطن زوجها، ثم اختلفا فى الغزل قبل الفرقة أو بعدها فالمسألة على وجوه: إما أنه أذن لها بالغزل، أو نهاها عن الغزل، أولم يأذن لها ولم ينه، فإن أذن لها بالغزل بأن قال "اغزليه لى" كان

الغزل للزوج والأجرلها، وإن ذكرلها أجرا إن سمى لها أجرا معلوما كان لها ذلك، وإن ذكر أجرا مجهولا أو شرط أن يكون الغزل والكرباس لهما كان القول قول النوج ولها أجر مثلها، وإن اختلفا في الأجر فقالت المرأة "غزلت بأجر" وقال النوج "بغير أجر" كان القول قول الزوج مع يمينه، ولوقال "إغزليه لنفسك" كان الغزل لها ولاشيء عليها بالقطن، وإن اختلفا فقال الزوج "إنما أذنت لك لتغزليه" وقالت "لا، بل قلت: اغزليه لنفسك" فالقول قول الزوج، ولوقال "اغزليه ليكون الغزل لنا"كان الغزل للزوج ولها أجر المثل، ولو قال لها "إغزليه" ولحم يزد على ذلك كان الغزل للزوج، وإن نهاها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها، وعليها مثل ذلك القطن لزوجها، وإن اختلفا فقال صاحب القطن "غزلت باذني" وقالت "غزلته بغير إذنك" كان القول قول صاحب القطن _

9 ٢ ٢ ٢ : - م: امرأة غزلت قطن زوجها بإذنه ، وكانا يبيعان من ذلك الكرباس ويشتريان أمتعة لحاجة بينهما ، واتخذا ببعض الكرباس ثياب فجميع ذلك من الكرباس وما اشتريا به للرجل ، وفي الحجة: إلا ما غلب عليه استعمال النساء فهو للنساء ، وفي الخانية: إلا شيئا اشترى لها وسمى عند الشراء ، أو علم عادته أنه اشترى لها و دفع إليها فيكون لها _

• ٦٢٥٠ : - م: رحل كان يدفع إلى امرأته ما تحتاج إليه وكان يدفع إليها أحيانا دراهم ويقول "اشترى بها قطنا واغزلى " وكانت تشترى وتغزل ثم تبيع وتشترى بثمنها أمتعة البيت كانت الأمتعة لها ، ولو اشترى الزوج قطنا فغزلته المرأة بإذنه أو بغير إذنه كان ذلك للزوج _

المتنقى: بشرعن أبى يوسف رحمه الله فى رجل اشترى بشرعن أبى يوسف رحمه الله فى رجل اشترى قطنا وامرأته أن تغزله فغزلته قال: هو له، وإن وضعه فى البيت فغزلته فهو لها دونه ولاشىء عليها، وهو بمنزلة طعام وضعه فى البيت فأكلته، وفيه أيضا: رجل جاء بقطن فغزلته امرأته ولم يقل لها "اغزليه" أو ترك عندها نفقة لتأكلها أو تنتفع بها ولم يفرض لها كل شهر نفقة فاشترت بها قطنا وغزلته فهو للزوج فى جميع هذه الوجوه،

وإن فرض لها كل شهر نفقة واشترت بها قطنا وغزلته فهو لها ، وفي الحجة: وإن غزلت المرأة قطنا لزوجها فالغزل يكون له ، وإن نسجت من الغزل كرباسا بأمر الزوج فهو للمرأة وتضمن الغزل بمثله للزوج ، وإن نسجت بغير أمره سرا من الزوج فهو للمرأة وتضمن الغزل بمثله للزوج ، وإذا اشترت بذر القز وحضنتها فالقول قولها ؛ لأنه ليس من خدمة البيت _

7 7 7 :- وفي اليتيمة: سئل يوسف بن محمد عن أم ولد لها بنتان من سيدها فغزلتا غزلا من جوزقة الأب في بيته ونفقته وكان يعرف سيد أم الولد أنها تحمع الثياب ولم ينكر عليها ثم مات هذا الأب عن البنات هل يقسم هذا الغزل والأثواب مع سائر الورثة ؟ فقال: إن غزلن ذلك بغير إذنه لم يكن ميراثا ، وإن غزلن باذنه يكون ميراثا إلا أن يكون وهب الجوزقة منهن فلا يكون ميرثا _

٣٥٦٠: - وسئل على بن أحمد عن امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من إبريسم كان يشتريه أبوها ثم مات الأب؟ فقال: هذه الأشياء لهذه المسرأة، ولايكون ميراثا باعتبار العادة، وسئل الخجندي عن رجل قوام على امرأته ينفق عليها ويشتري لها من الجوزقة ففي تغزلها ويدفع الرجل غزلها إلى فينسجه أثوابا ثم بعد ذلك وقعت الفرقة بينهما هل لها نصيب مما حصلت وجمعت في نفقة زوجها؟ فقال: إن نسجت كرابيس لتباع فهو للرجل، وإن نسجت لاتخاذ الثياب له فهي له، وإن كان لها فهي لها _

م: ومما يتصل بهذا الفصل

٢ ٢ ٠٤ :- رجـل زو ج ابنته و جهزها فماتت البنت فزعم أبوها أن الذي دفع إليها من الجهاز ماله ولم يهبه منها إنما أعاره منها: فالقول قول الزوج، وعلى الأب البينة ، والبينة الصحيحة أن يشهد عند التسليم إلى البنت " إنماسلمت هذه الأشياء إلى البنت بطريق العارية "أو تكتب نسخة معلومة وشهد الأب على إقرارها "أن جميع ما في هذه النسخة ملك والدي عارية في يدى منه "لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز أنه إنما اشترى لها بعض هذه الأشياء في حالة الصغر، وبهذا الإقرار لا يصير للأب فيما بينه وبين الله تعالى، فالاحتياط أن يشتري ما في هذه النسخة بثمن معلوم ثم إن البنت تبرئه عن الثمن ؛ وحكى عن الشيخ عل السغدي رحمه الله أن القول قول الأب، وهكذا ذكر شمس الأئمة السير خسبي ، وبه أحـذ مشايخنا ، وقال الصدر الشهيد ، في واقعاته: المختار للفتوي أن العرف إذا كان مستمرا أن الأب يدفع ذلك جهازا لاعارية كما في ديارنا فالقول قول الزوج، وإن كان العرف مشتركا فالقول قول الأب، وفي الخانية: قال مو لانا رضي الله عنه: وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل: إن كان الأب من الأشراف والكرام لا يقبل قوله إنه عارية ، وإن كان الأب من جملة من لا يجهز الثياب بمثل ذلك قبل قوله _

7 ٢ ٥ ٥ : - م: امرأة ماتت فاتخذت والدتها مأتما فبعث زوج الميت اليها بقرة فذبحتها وأنفقتها في أيام المأتم فطلب الزوج قيمة البقرة فإن اتفقا أنه بعث إليها وأمرها أن تذبح وتطعم من احتمع عندها ولم يذكر القيمة: ليس له أن

۲۷٥٤: - أخرج سعيد بن منصور في سننه عن الشعبى يقول: إذا دخلت المرأة على زوجها بمتاع أو حلى ، ثم ماتت فهو ميراث ، وإن أقام أهلها البينة أنه كان عارية عندها ، إلا أن يعلموا ذلك زوجها ، سنن سعيد بن منصور ، باب ماجاء في متاع البيت إذا اختلف فيه الزوجان . ٢٤٩/١ ، برقم ٢٥٠٣ .

يرجع عليها بالقيمة ، وإن اتفقا على أنه بعث إليها لتذبح و تطعم من اجتمع عليها ليرجع عليها بالقيمة : كان له أن يطالبها بالقيمة ، وإن اختلفا في ذلك فالقول قول أم الميت ، وفي الخانية : قال مولانا رضى الله عنه : ينبغي أن يكون القول قول النووج لأن أم المرأة تدعى الإذن بالاستهلاك بغير عوض وهو ينكر فيكون القول قوله ، كمن دفع إلى غيره دراهم فانفقها فقال صاحب الدراهم ، أقرضتكها "وقال القابض " لا ، بل وهبتني " كان القول قول صاحب الدراهم _

الفصل الحادي والعشرون

في بيان ما يصلح للزوج أن يفعل ، وفي بيان ما يصلح للمرأة أن تفعل وما ليس لها أن تفعل .

۲۰۲۳: - ذكر الخصاف في أدب القاضي في باب نفقة المرأة وفي كتاب النفقات: إذا منع الرجل أم المرأة أو أباها أو أحدا من أهلها من الدخول عليها في منزله فله ذلك، وفي الصغرى: وأبواها يزورانها بحضرة زوجها، م: وكذلك إذا منعها من الخروج إلى بيت الابوين فله، ولكن لايمنعهم من النظر إليها وتعاهدها والتكلم معها فيقوموا على باب الدار والمرأة داخلة الدار، وهذا في حق الأبوين وكل ذي رحم محرم ومن لا يتهمه الزوج، أما إذا لم يكن محرما ويتهمه الزوج كان له أن يمنعه من النظر إليها، وإن كان لها ولد من غيره ليس له أن يمنع بعضهم من أن ينظر إلى بعض، وفي الظهيريه: ويحوز للزوج أن يأذن لها في الخروج إلى زيارة الأبوين وتعزيتهما وعيادتهما وزيارة المحارم، م: وروى عن أبي يوسف رحمه الله أن الزوج لا يملك أن يمنع الأبوين من الدخول عليها للزيارة في كل شهر مرتين، وإنما يمنعهما من الكينونة، وفي فتاوى الشيخ

7 7 7 7 :- أخرج البخاري عن ابي هريرة رضى الله عنه قال: لايحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولاتأذن في بيته إلا بإذنه ، وما أنفقت من نفقة عن غير أمره ، فإنه يؤدى إليه شطره ، صحيح البخارى ، النكاح ، باب لاتأذن المرأة بيت زوجها إلا بإذنه ٧٨٢/٢ ، برقم ، ، ، ، ه ، ف ٥ ٩ ٥ ٥ _

وأخرج الطبراني عن معاذ بن جبل أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لايحل لامرأة أن تأذن في بيت زوجها إلّا بإذنه ، ولا تخرج وهو كاره ، ولا تعتزل فراشه ، وإن كان أظلم منها ، ولا ته حره ، وإن كان ظالما حتى تاتيه وتعتذر إليه ، وإن قبل عذر ، وإلّا قبل الله عذرها ، المعجم الكبير للطبراني ، ٢٠ / ٦٢ ، برقم ٤ ١١ ، ١٠ ٠ - السنن الكبرى للبيهقي ، القسم والنشوز ، باب ماحاء في بيان حقه عليها ١٣١/١١ برقم ١٥٠٨ -

أبى الـليـث عـن الشيخ أبي بكر الإسكاف أن الزوج لا يملك أن يمنع الأبوين من الدخول عليها للزيادة في كل جمعة ، وإنما يمنعهما من الكينونة وعليه الفتوي ـ

777 :- أما غير الأبوين من المحارم فقد ذكر الخصاف أيضا في هذين الموضعين أنه يمنعهم من الدخول عليها ، ولايمنعهم من النظر إليها ، وفي الحاوى: وعن أبى بكر أن للزوج أن يغلق الباب عليه من الزوار غير الأبوين ، م: وقال مشايخ بلخ: لايمنعهم من الزيارة في كل سنة وعليه الفتوى _

۱۹۲۵ :- وأما إذا أرادت المرأة أن تخرج إلى زيارة ذى الرحم المحارم نحوالخالة والعمة أو إلى زيارة الأبوين فهو على هذا يعنى لا يمنعها عن زيارة الأبوين فهو على هذا يعنى لا يمنعها عن زيارة الأبوين في كل سنة ، وفي جامع الحوامع: وقال ابن مقاتل: لا يمنع عن زيارة الأبوين والمحارم في كل شهر مرة أو مرتين ، وفيها: الجدة تقربها على الزوج قال أبوبكر: لا يمنعها عن الزيارة ويمنع عن الكون معها بالليل ، م: وكان القاضى الإمام على السغدى يقول: لا تخرج إلى زيارة الأبوين ولكن الأبوين يحضران منزلها بحضرة الزوج في كل شهر أو شهرين مرة ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنها لا تخرج إلى زيارة المحارم والأبوين إذا كانا يقدران على إتيانها أذن لها في زيارتهما في شهرين ونحوه مرة ، وذكر هذه المسألة في النوادر في موضع آخر وقال: تذهب إلى الأبوين لعياد تهما إن مرضا أومرض أحدهما ولا يمنعها عن العيادة أما من غير هذا فلا _

٩ ٢ ٦ ٢ :- ذكر في فتاوى الشيخ أبي الليث : أن للزوج أن يضرب

⁹ م 7 7: - أخرج الإمام مسلم عن جابر حديثا طويلًا وفيه: فاتقوا الله في النساء، فإنكم الخذتموهن بأمان الله واستحللم فروجهن بكلمة الله، ولكم عليهن أن لا يؤطئن فرشكم أحدا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاشربوهن ضربا غير مبرّح، صحيح مسلم، الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ١ / ٣٩٧/١، رقم ١ ٢١٨٨ -

وأخرج الحاكم في المستدرك عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: صلى الله عليه وسلم: لا تضربوا إماء الله فجاء عمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يارسول الله! ذئرن النساء على أزواجهن، فرخص في ضربهن فأطاف بآل رسول الله ------

امرأته على أربع خصال وما هو في معنى الأربع ، أحدهما: لترك الزينة لزوجها والنزوج يريدها ، والثانى : على ترك الإجابة إذا دعاها إلى فراشه ، وفي الخاينة: وهي طاهرة ، م: والثالث: على ترك الصلاة وعلى ترك الغسل ، وفي الخاينة : عن المحناية والحيض ، م: والرابع : على الخروج من المنزل ، وفي الخانية : أيضا : بغير إذنه بعد ابقاء المهر ، وفي الحجة : وفي هذه الأشياء جرم منهن ، وفيما سوى هذه المعانى إذا ضربها ولها أمر يسعها أن تطلق نفسها ، وفي الملتقط : إذا آذت جيرانها يكون جرما _

٠ ٦٢٦٠ : - م: وليس للزوج أن يضرب امرأته على ترك الصلاة ، وليس للأب أن يضرب ولده على ترك الصلاة في رواية ، وفي رواية له ذلك ، ولو ضرب

ص نساء كثير يشتكين أزواجهن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد طاف بآل محمد صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشتكين أزواجهم ليس أوليك بخياركم ، مستدرك حاكم ٢٠٥٣ ، النسخة القديمة ٢ / ١٨٨، برقم ٢٧٦٥ _

قول المصنف: والثاني على ترك الإجابة ألخ. أخرج البخارى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فابت أن تجئى لعنتها الملائكة حتى تصبح، صحيح البخارى، النكاح، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها ٧٨٢/٢، برقم ٤٩٩٨ ، ف ٤٩٩٨ .

قوله: والثالث على ترك الصلاة الخ .. نقل السيوطى فى الدرالمنثور من طريق ابن جرير عن عكرمة فى الآية قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اضربوهن إذا عصينكم فى السعوف ضربا غير مبرح ، الدرالمنثور للسيوطى ، سورة النساء ٢٧٨/٢ ، تحت رقم الأية: ٣٤ ، وفى المحيط: لايضرب على ترك الصلاة كما سيأتى برقم المسألة: ٢٢٦٠ _

قوله: الرابع على الخروج من المنزل. أخرج الطبراني عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّ المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لذلك، لعنها كل ملك في السماء، وكل شيء تمرّ عليه غير الحن والإنس حتى ترجع، المعجم الأوسط للطبيراني ١٥٨/١، برقم ٥١٣ _

• ٢٢٦٠ : - قول المصنف: وفي رواية له ذلك أي ضرب الصبي على ترك الصلاة .

الزوج زوجته لترك مطاوعته في الفراش وهلكت ضمن ، وكذلك الأب إذا ضرب ولده للتأديب ، وللرجل أن يأمر جاريته الكتابية بالغسل عن الجناية ويجبرها على ذلك ، والمرأة الكتابية إذا كانت تحت مسلم على هذا القياس ، وقيل : وشتم الزوج في معنى الاربع إذا أراد أن يطلق امرأته بغير ذنب منها يسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يعطيها مهرها و نفقة عدتها ويطلقها _

۱ ۲۲۱: - وفى العيون: رجل لـه امرأة لا تصلى يطلقها حتى لا يصحب امرأة لا تصلى أن يطلقها ، قال أبو حفص امرأة لا تصلى ، وإن لم يكن له ما يعطى مهرها ، فالأولى أن يطلقها ، قال أبو حفص البخارى: إن لقى الله ومهرها فى عنقه أحب إلى من أن يطأ امرأة لا تصلى _

٦ ٢ ٦ ٢ :- وإذا عزل عن امرأته بغير إذنها لما يخاف من سوء هذا الزمان
 فظاهر جواب الكتاب أنه لا يسعه ذلك ، وفي فتاوى سمر قند: أن له ذلك ،

وقوله: وللرجل أن يأمر جاريتة الكتابية الخ. أخرج عبد الرزاق عن الحسن قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإذا أصاب أحدهم الجارية من الفي فأراد أن يصيبها، أمرها، فغسلت ثيابها، واغتسلت ثم علّمها الإسلام، وأمرها بالصلاة، واستبرأها بحيضة ثم أصابها، مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب هل يطؤ أحد جارية مشتركة ٧/ ١٩٦، برقم ١٢٧٥٣ _

وأخرج أيضا عن الشعبي في قوله: والمحصنت من الذين أو توا الكتاب ، قال: إذا أحصنت فرجها ، واغتسلت من الجنابة ، مصنف عبد الرزاق ، النكاح ، باب جمع أربع من أهل الكتاب ٨٠/٦ ، برقم ٢٦ - ١٠

7 ۲ ۲ 7 : - أخرج ابن ماجة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم أن يعزل عن الحرّة إلا بإذنها ، سنن ابن ماجة ، النكاح ، باب العزل ١٣٨/١ ، برقم ١٩٢٨ _

وفيه أيضا: إذا منعت الرجل عن العزل فلها ذلك _

إذنه إلا إذا عرفت الإذن منه دلالة ، ولا تتطوع بالصرأة تعطى شيئا من بيت الزوج بغير إذن الزوج _ إذنه إلا إذا عرفت الإذن منه دلالة ، ولا تتطوع بالصلاة والصوم بغير إذن الزوج _ 7775 : رحل فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة أن تطبخ وتخبز إلا أنها تنوى عند الطبخ أنهم ما داموا مشغولين بالأكل يمتنعون من الفسق في تلك الحالة ، كمن يجلس عند الفساق ينوى أنهم يمتنعون من الفسق في تلك الحالة كان له ذلك و يؤجر عليه _

٦٢٦٥: وفي محموع النوازل: وللرجل أن يأذن لامرأته بالخروج إلى سبعة مواضع (١) أحدها: إلى زيارة الأبوين، وعيادته ما ، أو أحدهما: وتعزيتهما أو تعزية أحدهما ، (٢) والثانى: زيارة الأقرباء ، (٣) والثالث: إذا

1 ٢ ٦ ٣ . - أخرج البخاري عن عائشة قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة ، كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها أجره بما كسب، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً ، صحيح البخاري ، الزكاة ، باب من أمرخادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه الخ ١٤٢٥ ، برقم ١٤٠٧ ، ف ١٤٢٥ _

وأخرج الترمذي عن أبي أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع: لاتنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها ، إلا بإذن زوجها ، قيل: يارسول الله! ولا الطعام؟ قال: ذلك أفضل أموالنا ، سنن الترمذي ، الزكاة ، باب ماجاء في نفقة المرأة من بيت زوجها ، ١٢٥/١ ، برقم ٦٦٥ _

وأخرج أبو داؤد عن أبى هريرة رضى الله عنه فى المرأة تصدَّقُ من بيت زوجها ، قال : لا، إلاّ من قوتها ، والأجر بينهما ، ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه ، سنن إبى داؤد ، الزكاة ، باب المرأة تتصدق من بيت زوجها ، ٢٣٧/١ ، برقم ١٦٨٨ _

وقول المصنف: "ولا تتطوع بالصلاة والصوم ألخ". وأخرج البخاري عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لاتصوم المرأة وبعلها شاهد، إلا بإذنه، صحيح البخارى، النكاح، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً، ٧٨٢/٢، برقم ٤٩٩٧، ف ٤٩٩٧ صحيح مسلم، الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه ٣٣٠/١، برقم ٢٠٢٦.

كانت قابلة ، (٤) والرابع: إذا كانت غسالة ، (٥) والخامس: إذا كان لها على الآخر حق ، (٦) والسادس: إذا كان لآرخر عليها حق ، وفي نحو هذه الصور يجوز لها أن تخرج بغير إذن الزوج ، (٧) والسابع: الحج ، وفي الحجة: ويجوز لها أن تخرج بغير إذن الزوج إلى حج الفرض ، م: ولا يحوز له أن يأذن لها فيما عدا ذلك من زيارة الأجانب وعيادتهم والوليمة وأشباهها ، ولو أذن وخرجت كانا عاصيين _

انهدام الدار وهدا كها، وإلى تعلم علم الفرض، ولها أن تخرج لماء التوضئى انهدام الدار وهدا كها، وإلى تعلم علم الفرض، ولها أن تخرج لماء التوضئى ومسألة العلم وإعانة الأبوين، م: فإن أرادت أن تخرج إلى مجلس العلم لنازلة وقعت لها فإن كان الزوج يسأل العالم ويخبرها بذلك فليس لها أن تخرج، وإن امتنع عن السوال فلها أن تخرج، وإن لم تقع لها نازلة فأرادت أن تخرج إلى مجلس العلم لتتعلم بعض مسائل الصلوة والوضوء فإن كان الزوج يحفظ المسائل ويذكر عندها له أن يمنعها من الخروج، وإن كان لا يحفظ ولا يذكر عندها فالأولى أن يأذن لها بالخروج أحيانا، وإن لم يأذن لها فلا شيء عليه، ولا يسعها أن تخرج مالم تقع لها نازلة.

7 7 7 7 :- وفى فتاوى الشيخ أبى الليث: امرأة لها أب وليس له من يقوم عليه غير البنت ويمنعها الزوج من تعاهده جاز لها أن تعصى زوجها وتطع أباها مسلما كان الأب أو كافرا _

علة لا تقدر على الطبخ أو كانت من بنات الأشراف ، وفي الحجة: ومن علة لا تقدر على الطبخ أو كانت من بنات الأشراف ، وفي الحجة: ومن متنعمات النساء ، م: لا تحبر عليه ، وعلى الزوج أن يأتي لها بمن يطبخ ويخيز ، وفي الخانية: عليه أن يأتي بطعام مهياً ، م: وإن كانت ممن يقدر على ذلك وهي من حملة من تخدم نفسها تجبر عليه ، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أنها لا تحبر أصلا ولكن لا يعطيها الإدام حينئذ وهو الصحيح _

9 7 7 7 :- وفى الحجة: روى أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل أمور خارج البيت على على بن أبى طالب رضى الله عنه و جعل حدمة البيت على فاطمة رضى الله عنها فكانت تطحن و تخبز و تكنس البيت _

9 777 :- وذكر في فتاوى الخانية: إذا أبت المرأة أن تخبز إلا بأجرة هل يحوز هذا الشرط؟ فهذا على وجهين: إما أن اشترط على الخبز قدر ما يأكل أهل البيت أو لأجل البيع، فاشتراط الأجر على خبز أهل البيت لا يجوز؟ لأن هذا القدر واحب عليها، وإن كان الرجل يبيع الخبز فاستأجرها لتخبز كذا حرابا من الدقيق، ليبيع تحب الأجرة كما تراضيا _

1771: - م: وليس للرجل أن يستخدم امرأته الحرة، وعن محمد رحمه الله تعالىٰ: للمرأة أن لا تخبز لزوجها ولا تطبخ ولا تخدمه ولا تعمل له شيئا، وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ للمرأة أن لا تخبز لزوجها، وفي الذخيرة: ولا تطبخ له، م: والزوج بالخيار إن شاء أعطاها خبزا وإن شاء أعطاها دقيقا _

9 7779 : - قول المصنف: وفي الحجة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخ، ماو جدت هذا الحديث في الكتاب التي عندى، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح البارى: وحكى ابن بطال أن بعض الشيوخ قال: لا نعلم في شيء من الأثار أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة، وإنما جرى الأمر بينهم على ماتعارفوه من حسن العشرة وجميل الأخلاق، فتح البارى على صحيح البخارى ٤١٧/٩ تحت رقم الحديث: ٥٣٦٢ -

كما أخرج البخارى عن على أن فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحى ، وبلغها أنه قد جاء ورقيق ، فلم تصادفه ، فذكرت لعائشة رضى الله عنها فلما جاء اخبرته عائشة ، قال: فجاء نا ، وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبنا نقوم ، فقال: على مكانكما ، فعاء فقعد بيني وبينها حتى و جدت برد قدميه على بطنى ، فقال: ألا أدّلكم على خير مما سألتما ، إذا أخذتما مضاجعكما ، أو آو يتما فراشكما ، فسبّحا ثلاثا وثلاثين ، وأحمدا ثلاثا وثلاثين ، وكبّرا أربعا وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم ، صحيح البخارى ، النفقات ، باب عمل المرأة في بيت زوجها ٢ / ٨٠ ، برقم ٢٥١٥ ، ف ٢٥٠ منبل ١١٤١ .

المن المرأة أخرى أو إنسان المرجل والدة أو أخت أو ولد من امرأة أخرى أو إنسان من ذوى رحم محرم من الزوج ، وكانت المرأة نازلة معهم في منزل واحد ، فقالت المرأة للزوج 'أنا لا أنزل مع أحد من هولاء فصيّر لي منزلا على حدة ، فالمسألة على وجهين: إن كان في الداربيوت فأعطى لها بيتا ، وفي الذخيرة: يغلق ويفتح ، م: لم يكن لها أن تطالبه بمنزل آخر ، وإن لم يكن إلا بيت واحد فلها أن تطالبه بمنزل آخر ، وذكر الخصاف في أدب القاضى: وإن كان للرجل أمة فقالت المرأة "أنا لا أسكن مع أمتك وأريد بيتا على حدة "قيل: ليس لها ذلك ، وهذا قول محمد آخرا وهو قول أبي حينفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله ،

1777: - م: وإذا شكت المرأة إلى القاضى أن الزوج يضربها وطلبت من القاضى أن يأمره حتى يسكنها بين قوم صالحين ، فإن علم القاضى أن الأمركما قالت زجره عن ذلك ومنعه من التعدى عليها ، وإن لم يعلم فإن كان جيران هذه الدار قوما صالحين أمرها بالسكنى هناك ويسألهم عن ذلك ، فإن ذكروا منه مثل ما ذكر ت زجره عن ذلك ومنعه من التعدى عليها ، وإن ذكر وا أنه لا يؤذيها تركها ، وإن لم يكن في جواره من يوثق به أو كانوا يميلون إليه أمره أن يسكنها بين قوم صالحين ويسألهم وبيني الأمر على خبرهم _

١٩٢٧ : - وفى الملتقط: قال محمد بن مقاتل رحمه الله: ليس للزوج أن يمنع امرأته أن تغزل لنفسها من قطنها أو بالأجر لغيرها ، إلا عند حاجة إليها . والله أعلم _

الفصل الثاني والعشرون في ثبوت النسب سيأتي مثل هذه المسائل في كتاب الطلاق في الفصل التاسع والعشرون

الرجل جارية ، وجاء ت بولد ، فقال الزوج: تزوجتك منذ شهر ، وقالت المرأة: لا ، بل منذ سنة ، فإن الولد ثابت النسب ، وإن كانا تصادقا أنه تزوجها منذ شهر ، مهر لم يثبت النسب منه ، فإن أقامت البينة بعد ما تصادق أنه تزوجها منذ شهر ، على أنه تزوجها منذ شهر ، على أنه تزوجها منذ شهر ، على أنه تزوجها منذ سنة قبلت ، أما إذا كان الولد كبيراً ، وقد أقام البينة بنفسه فهذا الحواب ظاهر ؛ لأنّ هذه بينة قامت من خصم على خصم ، وأما إذا كان الولد صغيراً فقد تكلم المشايخ رحمهم الله تعالىٰ في تخريج المسألة ، بعضهم قالوا: القاضي ينصب خصماً عن الصغير [لأنّ النسب حق الصغير] ، فينصب عنه خصماً لتكون البينة قائمة ممن هو خصم ، ثم الخصم إنما يقيم البينة على الزوج همن أن النسب هل تقبل حسبة من غير أن ينصب عنه خصماً ، بناء على أنّ البينة على النسب هل تقبل حسبة من غير دعوى ؟ وقد اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالىٰ فيه ، منهم من قال : تقبل ، غير دعوى ؟ وقد اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالىٰ فيه ، منهم من قال : تقبل ،

7 ٢٧٦ : - وإذا كان الصبى فى يدى امرأة ، فقال الرجل للمرأة : هذا ابنى منك من النكاح ، وقالت المرأة : هو ابنك من الزنا لم يثبت النسب ؛ لإنكارها ما ادعاه من الفراش ، فإن قالت بعد ذلك : هو ابنك منى من النكاح ، يثبت نسبه منهما ؛ لأنها أقرت له بالنكاح بعد ما أنكرت ، والإقرار بعد الإنكار صحيح ، فيثبت النكاح بينهما ومن ضرورته ثبوت النسب منهما ، وإن كان الولد فى يدى

⁷۲۷٦ :- أخرج سعيد بن منصور عن إبراهيم قال : من ادعى ولداً من زنا لم يصدق ، ولم يلحق به ، ولم يرثه ، سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب الرجل يدعى ولدا من زنا ، ٢/ ٧٨ ، برقم ٢١٢٦ _

رجل وامرأة فقال الرجل: هذا الولد من زوج كان ذلك قبلى ، وقالت المرأة: بل هو منك ، فهو منه ؛ لأنّ النسب بينهما ظاهر بالفراش ، وما ادّعاه بالرجل غير معلوم ـ معرف نهو منه ؛ لأنّ النسب بينهما ظاهر بالفراش ، وما ادّعاه بالرجل غير معلوم ـ ٦ ٢٧٧ : – رجل تحته امرأة ، وفي يد الحرأة ولد ، والولد ليس في يد الزوج ، فقالت المرأة: تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك ، وقال الزوج: لا ، بل ولدته في ملكي ، فهو ابن الزوج ؛ لما قلنا أن النسب بينهما ظاهر ، ولوكان الولد في يدى الزوج دون المرأة فقال: هو ابني من غيرك ، وقالت : هو ابني منك ، فالقول قول الزوج ، ولا تصدّق المرأة بخلاف ما سبق ، والفرق قيام الفراش بينه وبينها لا يمنع فراشا آخر له غيرها [إما بنكاح] أو ملك ، فإذا كان الولد في يده كان بيان نسبه إليه ، أنه من أي فراش حصل ، أما ثبوت الفراش له عليها يمنع فراشها شيئاً لغيره كان عليها ، وكان هذا الفراش في حقها متعينا ، وباعتباره يثبت النسب من هذا الزوج _

77٧٨ :- قال أصحابنا رحمهم الله تعالىٰ: لثبوت النسب مراتب ثلاثة : أحدها: النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد ، والحكم فيه أنه يثبت النسب من غير دعوى ، ولا ينتفى بمجرد النفى ، وإنما ينتفى باللعان ، فإن كان ممن لا لعان بينهما ، لا ينتفى نسب الولد ، والثاني أم الولد والحكم فيها أن

۱۲۲۷ : - أخرج عبد الرزاق عن معمر قال: قلت للزهرى: أرأيت لو أن امرأة زنت فقالت : إن ولدها من غير زوجها ، وقال الزوج ، بل هولى ، قال : هوله ، إن اعترف به ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب تنفى المرأة ولدها عن أبيه ١٠٢/٧ ، برقم ١٢٣٨ -

٦٢٧٨ : - أخرج البخارى عن محمد بن زياد قال : سمعت أباهريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم : الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، صحيح البخارى ، المحاربين ، باب للعاهر الحجر ، ١٠٠٧/٢ .

وأخرج أيضاً عن ابن عمر: أن رجلًا رميٰ امرأته ، فانتفى من ولدهافى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلا عنا كما قال الله ، ثم قضى بالولد للمرأة ، وفرّق بين المتلاعنين ، صحيح البخارى ، التفسير ، باب قوله والخامسة أن غضب الله عليها الخ ٢٩٦/ ٢ ، برقم ٤٥٦٢ ، ف ٤٧٤٨ _

نسب ولدها يثبت بدون الدعوى ، ولكن ينتفى بمجرد النفى والثالث: الأمة إذا جماء ت بولد ، والحكم فيه أن نسب ولدها لا يثبت بدون الدعوة ، قالوا: وإنما يثبت نسب ولد أم الولد بدون الدعوة إذا كانت بحال يحل للمولى وطءها ، أما إذا كانت بحال لا يحل للمولى وطءها ، لا يثبت للمولى بدون الدعوة ، حتى أن المولى إذا كاتب أم ولده فجاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه منه بدون الدعوة ، وكذلك الحارية إذا كانت بين رجلين ، فجاء ت بولد ، فادعياه حتى يثبت النسب منهما ، ثم جاءت بولد آخر ، لايثبت نسب هذا الولد بدون الدعوة _

9 7 7 7 :- فى "الواقعات": إذا غاب امرأته، وهى بكر أو ثيب عشر سنين، وتزوجت وجاءت بالأولاد، فالأولاد من الزوج الأول عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، ووضع المسألة فى الأصل فيما إذا نعى إلى امرأة زوجها، فاعتدت، وولدت من الزوج الثانى، ثم جاء الزوج الأول حيا، فعلى قول ابى حينفة رحمه الله تعالى: الولد للزوج الأول على كل حال؛ لأنه صاحب الفراش الصحيح؛ لأن تغيبه لا يفسد فراشه، وفراش الزوج الثانى فاسد، ولا معارضة بين الصحيح والفاسد بوجه ما، بل الفاسد مدفوع بالصحيح _

٠ ٦٢٨ : - وروى عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعاليٰ :

---- وقول المصنف: والثانى أم الولد الغ. أخرج البيهقى عن صفية بنت أبى عبيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: مابال رجال يطؤون و لا ئدهم، ثم يدعوهن يخرجن، لاتأتينى وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها، إلاّ ألحقت به ولدها، فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن، السنن الكبرى للبيهقى، اللعان، باب الولد للفراش بالوطء بملك اليمين والنكاح، ١٥٧٧٨، برقم ١٥٧٧٨.

أخرجه مالك في الموطأ ، الأقضية ، باب القضاء في أمهات الأولاد ، /٤٦٨ ، برقم ٢٤ _ الخرجه ، الله . أخرجه الله . أخرجه البه قي عن عمران بن كثير النخعي أن عبيد الله بن الحرّ تزوج جارية من قومه يقال لها : الدرداء ، زوجها إياه أبوها ، فانطلق عبيد الله فلحق بمعاوية ، فأطال الغيبة على امرأته ،

أنّ النسب من الزوج الثانى ، وهو قول ابن أبي ليلى ، وكان أبويوسف رحمه الله يقول: إن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثانى ، فالأولاد للزوج الأول ، وإن جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً منذ تزوجها الثانى ، فالأولاد للزوج الثانى _ ١ ١ ٢ ٢٠ : وقال محمد رحمه الله : إن جاءت بالولد لأقل من سنتين منذ دخل بها الزوج الثانى ، فالأولاد [للأول ، وإن جاءت بولد لأكثر من سنتين منذ دخل بها الزوج الثانى ، فالأولاد] للثانى ، وكذلك لو ادعت الطلاق فاعتدّت دخل بها الزوج الأول جاحد لذلك فهو على هذا الخلاف الذى قلنا ، هكذا وتزوجت ، والزوج الأول جاحد لذلك فهو على هذا الخلاف الذى قلنا ، هكذا ذكر شمس الأثمة السرخسى رحمه الله تعالى فى "شرح كتاب الدعوى "_

7777: وفي نكاح "المنتقى": رجل له زوجة تزوجت وهو حاضر، وحاءت بولد، فإن الولد للزوج الأول في هذا الموضع، قال ثمة: بهذا يحتج أبو حنيفة رحمه الله تعالى في فصل الغيبة، قال: وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان الزوج الأول حاضر أو غائباً غيبة مشتبهة [فإن كان غائبا غيبة] منقطعة معروفة، فالولد للآخر، ذكر الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله في مجبوب تزوج امرأة، ومكثت عنده زماناً، ثم جاءت

وقول المصنف: وكان أبويوسف الخ. أخرج سعيد بن منصور عن الحسن أن امرأة ولدت لستة أشهر فأتي بها عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهمّ برجمها ، فقال له على : ليس ذلك لك : إن الله عزّوجل يقول في كتابه : "وحمله وفصاله ثلثون شهراً " فقد يكون في البطن ستة أشهر ، والرضاع أربعة وعشرين شهراً ، فذلك تمام ما قال الله : ثلثون شهراً ، فخلي عنها عمر ، سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب المرأة تلد لستة أشهر ، ٢٠/٢ ، برقم ٢٠٧٤ _

بولـد ، قـال : ألزمه الولد ، وأجعل ذلك إحصاناً ، ويحلها ذلك لزوج كان قبله ، ويهدم طلاقه _

77 ٢ : - وفي " نوادر هشام ": قال هشام: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول: في رجل اشترى أمة ، فولدت عنده ، ثم أقام رجل البينة أنها امرأته ، وأجعل الولد ولد الزوج ؛ لأنه صاحب الفراش ، وأعتق الولد بدعوة المولى ، يعنى لو ادعاه المولى يحكم بعتقه _

رجل : - وفى " نوادر ابن سماعة " : عن محمد رحمه الله تعالى : رجل زوج ابنه وهو صغير لا يجامع مثله ، و لا تحبل امرأته فجاء ت امرأته بولد ، لا يلزمه المولد ، و لا ترد المرأة ما أنفق أبو الزوج عليها عن ابنه ؛ لأنها إن زنت فحبلت فلها المنفقة وهى على ذلك ؛ لأنه لا يعرف أبوه يعنى أب الولد ، وإن أقرت أنها تزوجت ردت على الزوج نفقة ستة أشهر مقدار مدة الحبل ، وإن كان زوجه أمة ، فجاء ت بولد فادعاه السيد فهو ابنه ؛ لأنه عبد لا يعرف له نسبه ، فيجوز دعوته فيه _

7 ٢٨٥ :- رجل زنى بامرأة وحبلت منه ، فلما استبان حملها تزوجها الذى زنى بها ، فالنكاح جائز ، وإن جاءت بالولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه ، ويرث منه ؛ لأنها جاءت به فى مدة حمل تام عقيب نكاح صحيح ، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه ، إلا أن يقول :هذا الولد منى ، ولم يقل من الزنا فى " فتاوى أبى الليث رحمه الله تعالىٰ " _

٦٢٨٦ :- وفيه أيضا: رجل له جارية يطأها ، ويعزل عنها ، فجاء ت بولد ،

٦ ٢٨٥ : – أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس: في رجل وامرأة أصاب كل واحد منهما
 من الأخر حداً ، ثم أراد أن يتزوجها ، قال: لا بأس ، أوله سفاح ، و آخره نكاح ، مصنف ابن أبي
 شيبة ، النكاح ، في الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها من رخص فيه ، ٢٢٣/٩ ، برقم ٢٨٠٥ –
 سنن سعيد بن منصور ، النكاح ، باب الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها ، ٢٢٤/١ ، برقم ٨٨٦ ـ

۱۲۸۶ :- أخرج عبد الرزاق عن الثورى قال : إذا كان الرجل يقع على جارية له تدخل و تخرج ، ثم حملت ، فقال : ليس منى ، لايلحق به ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب الرجل يطأ سريته و ينتفى من حملها ، ١٣٥/٧ ، برقم ١٢٥٣٠ _____

فإن كانت الجارية غير محصنة يخرج ويدخل، وأكثر ظن الرجل أن الولد ليس منه، فهو في سعة من نفيه، وإن كانت محصنة لا يسعه النفي، ولا يعتمد العزل؛ لأنه قد يعزل في الفرج الخارج، ويظن أنه لا يدخل ويدخل متى عزل، وعاد و جامع قبل أن يبول فتحبل؛ لأنه يبقى الماء في ذكره، فالعزل مما لا يعتمد عليه العزل قبل أن يبول فتحبل؛ لأنه يبقى الماء في كتاب العتاق: حارية هربت من مولاها يوما، ثم وحدها وقد كان يطأها ويعزل عنها، فظهر بها حبل، وولدت بعد ستة أشهر منذ هربت، ومات الولد، فإن كانت الجارية قد ذهبت إلى متهم بها فالمولى في سعة من بيعها؛ لأن الغالب أن الولد من فجور، وإن كانت الجارية عفيفة لم يظهر منها فحور، لا ينبغي له أن يبيعها، وينبغي أن يشهد أنها أم ولده، حتى لاتباع بعد موته، هذا حق لازم ديانة؛ لأنّ الغالب أنه منه، فالعزل مما لا يعتمد عليه على ما قلنا _

۱ ۲ ۲۸۸ : - وإذا طلق الرجل امرأته الصغيرة تطليقة بائنة ، ومات عنها زوجها ، فهذا على ثلاثة أوجه : الأول: أن تدّعى حملا بعد الموت والبينونةفي مدة العدة ، وفي هذا الوجه الثاني : أن تقر بانقضاء العدة عند مضى ثلاثة أشهر من البينونة ، أو عند مضى أربعة أشهر وعشر

⁻⁻⁻ وقو المصنف: " وإن كانت محصنة "الخ. أخرج مالك عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: مابال رجال يطؤون ولائدهم، ثم يعزلوهن؟ لاتأتيني وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا الحقت به ولدها، فاعزلوا بعد ذلك أو اتركوا، الموطأ للإمام مالك، الاقضية ٣٦ / باب القضاء في أمهات الأولاد، / ٢٦٨، برقم ٢٢ _

و أخرجه البيه قمي عن صفية بنت أبي عبيد في سننه ، اللعان ، باب الولد للفراش بالوطء بملك اليمين والنكاح ٣٦٩/١١ ، برقم ١٥٧٧٨ _

و أخرج عبـد الـرزاق نـحـوه عن ابن عمر عن عمر في المصنف ، الطلاق ، باب الرجل يطؤ سريته وينتفي من حملها ١٣٢/٧ ، برقم ١٢٥٢٢ _

^{77 \}display :- أخرج البيه قي عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: أيما وليدة ولدت من سيدها ، فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها ، وهو يستمتع منها ، فإذا مات فهو حرة ، السنن الكبرى للبيهقى ، عتق أمهات الأولاد ، باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له ٥٦٨/١٥ ، برقم ٢٢٣٨٦ _

من الموت ، ثم جاءت بالولد ، إن جاءت بالولد لتمام ستة أشهر من وقت الإقرار لا يثبت ، فإن جاءت به لأقل من ذلك يثبت النسب ، الوجه الثالث: وإن كانت ساكتة لم تدع الحبل ، ولم تقر بانقضاء العدة ، فعلى قول أبى حنيفة ومحمد رحمه ما الله تعالى إن جاءت بالولد لأقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق ، أو لأقل من عشرة أشهر وعشرا من وقت الموت يثبت النسب ، وإن كان لتسعة أشهر فصاعداً من وقت الطلاق ، ولعشرة أشهر وعشر من وقت الموت لا يثبت ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى يثبت النسب إن جاءت لأقل من سنتين ، وإن كان الطلاق رجعيا يثبت النسب ، إذا جاءت بالولد لأقل من سبعة وعشرين شهراً ؛ لأنا نحكم بالعلوق كان في مدة العدة ، وصار به مراجعاً ، وأما المتوفى عنها زوجها ، إذا كانت كبيرة يثبت نسب ولدها في السنتين .

والله أعلم _

هذا تمام الفصل الثاني والعشرون من هذا الباب، وذكر الفصل الثالث والعشرون في بيان والمحبوب والخصى، والفصل الرابع والعشرون في بيان حكم الولد عند افتراق الزوجين، والفصل الخامس والعشرون في المسائل المتعلقة بنكاح المحلل وما يتصل به ونكاح الفضولي في الطلاق المضاف في كتاب الطلاق كما ذكر في الهداية

وههنا ثلثة فصول تركها المؤلف قصداً ، وإن كان المؤلف قد قال في بداية كتاب النكاح إنه يشتمل على ستة وعشرين فصلاً ، ثم إذا أتى في موضع تلك الفصول قال: ذكرت هذه الفصول في كتاب الطلاق كما في الهداية .

فإنى أرى من المناسب في هذا المقام أن أدرج تلك الفصول في التعليق أخذاً عن المحيط السرهاني ، وذلك لأن مؤلف الفتاوى التاتارخانية قد وضع أساس كتابه على المحيط البرهاني وهذه الحصة إن كانت خارجة عن أصل الكتاب لكن مع ذلك رقمت على مسائلها وجعلتها داخلة في الأرقام المسلسلة فانظر . شبير أحمد القاسمي بمدرسة شاهي بمرادآباد الهند

الفصل الثالث و العشرون في العنين و المجبوب و الخصى سيأتي مثل هذه المسائل في كتاب الطلاق في الفصل السابع والعشرين ٨٩٠ : - وإذا و جدت المرأة زوجها عنيناً ، فلها الخيار إن شاء ت ،

٦ ٢٨٩ :- أخرج الطبراني عن ابن مسعود قال : يؤجل العنين سنة ، فإن دخل بها ،
 و إلافرق بينهما ، المعجم الكبير للطبراني ، ٣٤٢/٩ ، برقم ٤٧٠٤ _

وأخرج ابن أبى شيبة عن شريح قال: كتب إلىّ عمر: أن أجّله سنة فإن استطاعها ، وإلّا خيرها ، فإن شاء ت أقامت ، وإن شاء ت فارقته ، مصنف ابن أبى شيبة ، النكاح ، فيه: أى في العنين ، إذا خيرت فإن شاء ت أقامت ، وإن شاء ت فارقته ٩ / ١٦٨ ، برقم ١٦٧٦٨ _

وقوله ولا يكون التأحيل إلا عند سلطان الخ . أحرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي : أن عـمـر بن الخطاب كان يقول : يؤجل سنة ، لا أعلمه إلّا من يوم يرفع إلىٰ السلطان ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، كم يؤجل العنين ، ٦٧/٩ ١، برقم ٦٦٧٦٤ _

وقوله: فَإِذَا مَصَتَ سنة الخ. أخرج عبد الرزاق عن الثورى في العنين قال: إن كانت امرأة ثيبًا فالقول قوله ويستحلف ، وإن كانت بكراً نظر إليها النساء ، مصنف عبدالرزاق ، النكاح ، باب أجل العنين ٢٥٥/٦ ، برقم ٧٣٠٠ _ أقامت معه كذلك، وإن شاء ت خاصمته إذا وجدت عند القاضى، وطلبت الفرقة، فإن خاصمته، فالقاضى يؤجله سنة، وتعتبر السنة بالأيام عند أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى، وهو رواية ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى، وعليه الفتوى، ولايكون التأجيل إلا عند سلطان يجوز قضاءه، وابتداء التأجيل من وقت المخاصمة، فإذا مضت سنة من وقت التأجيل، وادعى الزوج أنه وصل إليها، فإن كانت ثيباً، فالقول قول الزوج مع يمينه، وإن كانت بكراً أراها القاضى النساء، والواحدة تكفى، والمثنى أحوط، فإن قلن: إنها ثيب، ثبت ثيابتها، أما [إذا] لم يثبت وصوله إليها، فيكون القول في ذلك قول الزوج مع يمينه _

• ٦٢٩٠: - وإن قلن: همى بكر، يخيرها القاضى، فإن اختارت زوجها،أوقامت عن مجلسها، أو أقامها أعوان القاضى، وأقام القاضى قبل أن تختار شيئاً، بطل خيارها، وإن اختارت الفرقة أمر القاضى زوجها أن يطلقها، فإن أبى فرق القاضى بينهما، هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في " الأصل" _

المنتقى " المنتقى " المنتقى ": هشام عن محمد: في العنين إذا مضى سنة ، خير القاضى امرأته ، وصار كأنّ الزوج خيرها ، فإن اختارت نفسها بانت منه ، فعلى هذه الرواية لم يشترط قضاء القاضى لو قوع الفرقة ، وإنها تخالف رواية "الأصل"، وفي " المنتقى " أيضاً: بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ: خيار امرأة العنين ، إذا تم الأجل وخيرها القاضى بمنزلة خيار الزوج ، ذكره مطلقاً ولم يفسره ، قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالىٰ: تأويله عندى في القيام عن المجلس قبل أن تختار شيئاً ، ثم رضاها بالمقام معه عند السلطان أوغيره يسقط حقها ، واحتيارها نفسها لا يكون إلا عند السلطان _

[•] ٦٢٩: - أخرج ابن أبى شيبة عن إبراهيم قال : يؤجل العنين أجلًا ، فإن وصل ، وإلا خيرت ، فإن اختارته فليس لها خيار بعد ذلك ، مصنف ابن أبى شيبة ، النكاح ، من قال : إذا اختارته فليس لها خيار ، ٩/٨٦ ، برقم ١٦٧٦٩ .

" الأصل " المذكور في " الأصل " الأصل " المذكور في " الأصل " كانت هذه تطليقة بائنة ؛ لأنّ حكم الرجعة مخلص بعدة بعد الدخول حقيقة ، ولها المهر كاملا ، وعليها العدة _

7 ٢ ٩٣ : - ولو خاصمته وهومحرم ، أجّله سنة بعد الإحرام ، ولو خاصمته وهو مظاهر ، فإن كان يقدر على العتق ، أجّله سنة من حين الخصومة ، وإن كان لا يقدر على العتق أمهله شهرين ؛ لأجل التكفير ، ويؤجله سنة بعد الشهرين ، ولو ظاهر بعد ما أجل ، لم يرد على المدّة شيء ؛ لأنه كان متمكنا من أن لا يظاهر منها ، بخلاف ما إذا خاصمته وهو مظاهر ، وإن كان يصل إلى غيرها من نساء ه أو جواريه يؤجل في حق هذه ، وإذا وصل إليها بأمره بطل خيارها ، وسقط حقها في التفريق _

۲۹۶: - وإذا وجدت زوجها عنيناً ، وأخرت المرافعة إلى القاضى ، لا يسقط حقها مالم تقل رضيت بالمقام معه ، وكذلك إذا أخرت الخصومة بعد مامضى الأجل ، لا يبطل حقها في الخصومة مالم تقل رضيت ، وكذلك لو أقامت معه مطاوعة في المضاجعة وغيرها ، لم يكن هذا رضا [حتى] تقول : رضيت _

9 7 7 9 - وإذا أجل العنين ، فأيام الحيض وشهر رمضان يحتسب عليه ، ولا يحعل له بدل ، ولو مرض أحدهما مرضا لا يستطيع الجماع معه ، فإن كان أقل من نصف شهر احتسب عليه ، ولا يجعل له بدل ، وإن كان أكثر من نصف شهر لا يحتسب عليه ، ويجعل له بدل ، هكذا روى ابن سماعة في "نوادره":

ولها الصداق ، المعجم الكبير للطبراني ٣٤٣/٩ ، برقم ٩٧٠٦ .

أن الخطاب: أن الخطاب: أن الخطاب: أن الحسن في كتاب الأثار، عن عمر بن الخطاب: أن امرأة أتته فأخبرته أن زوجها لايصل إليها، فأجّله حولا، فلما انقضى الحول، ولم يصل إليها خيرها المختارت نفسها، ففرق بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائنة . كتاب الأثار، باب العنين /٢٧٨، برقم ٢٥٨٠، نصب الراية للزيلعي، الطلاق، باب العنين ٣٥٠٠ و ونقله الشيخ ظفر أحمد العثماني فانظر: إعلاء السنن، الطلاق، باب تعجيل العنين وأحكامه ٢٧١/١١، برقم ٣٣٥٠ و أخرج الطبراني عن عبد الله قال: يؤجل العنين سنة، فإن وصل إليها، وإلا فرق بينهما وأخرج الطبراني عن عبد الله قال: يؤجل العنين سنة، فإن وصل إليها، وإلا فرق بينهما

عن محمد رحمه الله تعالىٰ ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ روايتان ، في رواية كما قال محمد رحمه الله ، وفي رواية مالم يمرض سنة [لا يعوّض] مكانه _

7 7 7 7 :- وفي "المنتقى ": جعل غيبة أحدهما ، وحبسه بمنزلة المرض ، ولو حجت لايحتسب على الرجل مدة خروجها ، ولو حجّ هو احتسب عليه ، هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ _

٦٢٩٧ :- ولـو تـزوجهـا ووصـل إليها ، ثـم عنّ ففارقته ، ثـم تزوجها ، ولـم يصل إليها ، فلها الخيار _

٦٢٩٨ :- ولو كانت المرأة رتقاءً ، والزوج عنين ، فلا خيارلها ، هذا إذا وحدت زوجها عنيناً ، وإن وحدت زوجها محبوباً ، فالحواب فيه كالحواب فيما إذا وحدت زوجها عنيناً إلا في خصلة ، أنّ المحبوب لا يؤجل ؛ لأنه لا فائدة فيه بخلاف العنين _

9 7 7 9 :- وقال محمد رحمه الله تعالىٰ في الحامع: امرأة الصبي إذا وحدت الصبي محبوباً ، فالقاضي يفرق بينهما بخصومتها في الحال ، ولا ينتظر بلوغ الصبي ، بخلاف ما إذا و جدت المرأة الصبي عنيناً لا يصل إليها ، فإن القاضي لا يفرق بينهما بخصومتها في الحال ، بل ينتظر بلوغ الصبي _

• ٦٣٠٠ : والفرق: أن الصبى إذا كان عنينا [لم يتيقّن] بسبب الفرقة ؛ لأن الصبى يفقد الشهوة ، فلعل عجز الصبى عن الوطء بسبب الصبا ، لا بسبب العنة ، فلم يتيقّن بسبب التفريق وهو العنة ، وإن كان مجبوباً فقد [تيقّن] بسبب الفرقة وهو الحبّ ، وهو نظير المريض إذا تزوّج فو حدته المرأة لا يقدر على الفرقة وهو الحبّ ، فرافعته إلى القاضى ، فالقاضى لا يفرق بينهما للحال ، بل ينتظر بره ه ، وبمشله لو وحدته مجبوبا يفرق بينهما للحال ، فإن قيل: يحب أن ينتظر بلوغ الصبى في الحبّ ؛ لأن الفرقة بالحبّ فرقة بطلاق كالفرقة بسبب العنة ، والصبى ليس من أهل الطلاق ، فكذا الفرقة بالحب إذا كان الزوج من أهل الطلاق ، فرقة بطلاق ، وإذا لم يكن الزوج من أهل الطلاق ، فرقة بطلاق ، وإذا لم يكن الزوج من أهل الطلاق ، فرقة بطلاق ، وإذا لم يكن الزوج من أهل الطلاق ، فرقة بطلاق ، وإذا لم يكن الزوج من أهل الطلاق ، وإذا لم يكن الزوج من أهل الطلاق ، فالمشايخ

رحمه الله تعاليٰ فيه ، بعضهم قالوا : هي فرقة بغير طلاق ، نظير الفرقة بخيار البلوغ ؛ وهـذا لأن هـذه الـفـرقة لـحق المرأة ، وحق المرأة في نفس الفرقة ، لا في الطلاق ، و بعضهم قالوا: هي فرقة بطلاق ؛ لأن سبب الفرقة قد تحقق وهو الجب، والطلاق هـ و الـمتعين للفرقة شرعاً ، فإذا استحقت بماتعين له شرعاً ، ولا حاجة في الإيقاع إلى عبارة الصبى ؛ لأن القاضي هوالذي يوقعه ، فصار الصبي في هذا كالبالغ ، وصار كالصبي إذا ملك قريبه يعتق عليه ، وإن لم يكن الصبي من أصل العتق ؛ لأنه تحقق سببه وهو تملك القريب، ولا يحتاج فيه إلى عبارة الصبي، فصار هو في حق عتق القريب كالبالغ، كذا ههنا إلا أن القاضي لا يفرق بين الصبي وامرأته، مالم يكن عنه خصم حاضر ؟ لأن القضاء على الغائب لايجوز ، والصغير و إن كان حاضراً حقيقة ، فهو غائب حكماً ؛ لكونه عاجزا عن الخصومة بنفسه ، فإن كان لـلصغير أب ، أو وصي أب كان خصماً في حق الصغير في ذلك ، كما كان خصماً فيي جميع مال الصغير ، فإن لم يكن له أب و لا وصبي أب ، فالجد أو وصيه خصمه فيـه ، فإن لم يكن له جد ولاوصيه ، فالقاضي ينصب عنه خصماً ، فإذا جاء الخصم بحجة بطل حق المرأة من بينة يقيمها على رضاها بهذا العيب، أو علمها بهذا العيب وقت النكاح لم يفرق بينهما ، وإن لم يكن للخصم بينة على ذلك ، وطلب يمين المرأة تحلف المرأة ؛ لأنه يدعى عليها معنى لو أقرت به يلزمها ، فإن نكلت لم يفرق بينهما ، وإن حلفت فرق بينهما _

٦٣٠١: - ولـوكانت المرأة صغيرة زوجها أبوها فوجد زوجها مجبوباً ، لا يفرق بينهما بخصومة الأب حتى تبلغ ، علل محمد رحمه الله تعالىٰ في كتاب فقال: لأنبي لا أدري لعلها سترضى بزو جها إذا بلغت ، وفرق بين هذه المسألة وبين ما إذا ورث الصغير عبداً قد اشتراه مورثه ، واطَّلع الصبي على عيب بالعبد قد كان عند بائع مورثه ، كان للولي أن يخاصم البائع في العيب ، ولا ينتظر بلوغه _

٦٣٠٢: - ولوكانت المرأة بالغة والمسألة بحالها ، فوكلت المرأة رجلا بالخصومة مع زوجها وغابت ، هل يفرق بينهما بخصومة الوكيل؟ لم يذكر

محمد هذا الفصل في الكتاب ، وقد الحتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه ، قال بعضهم: لايفرق بل ينتظر حضورها ، ألا ترى أنه لايفرق بخصومة الأب إذا كانت الابنة صغيرة ، وبعضهم قالوا: يفرق بينهما ، وفرق بين الصورتين ، والفرق: أن المرأة إذا كانت بالغة غائبة ، فلو أخرنا التفريق إلى أن تحضر ، وليس لحضرتها من الغيب وقت معلوم ، كان في هذا التاخير إبطال لحقها في التفريق ، فيفرق بخصومة الوكيل ؛ لصيانة حقها ، وأما إذا كانت صغيرة ، فليس في تأخير الفرقة إلى أن تبلغ إبطال حقها في التفريق ؛ لأن بلوغها غاية معلومة ، والرضا بعد البلوغ موهوم ، فوجب ، فإذا وجب التأخير لم يكن في إقامة الأب مقامها في استيفاء هذا الحق قبل البلوغ ، كما لوكان هذا دين مؤجل على إنسان ، لا يقوم الأب مقامها في استيفاء في استيفاء الدين مما يحرى فيه النيابة _

الى المرأة [الاخيار لها، وإن وحدت زوجها خصيا ، فإن كان بحال تنتشر آلته وتصل إلى المرأة] ، فالجواب فيه كالحواب في العنين ، ولو تزوجت وهي تعلم بحاله ، فلا خيار لها ، ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال في المجبوب: الاخيار لها ، وفي الخصى والعنين: لها الخيار؛ الأنها [طمعت] حالة العقد أن يزول العذر ، ويصل إلى حقها ، وقال مشايخ العراق: وإن كان عنيناً يتقاول الناس بعنته ، ولم يقض القاضى بعنته مرة ، الاخيار وإن كان عنينا قضى القاضى بعنته مرة ، الاخيار لها _

٢٣٠٤: - وإذا فرق القاضى بين العنين وبين امرأته ، فجاءت بولد مابينها وبين سنتين ، لزمه الولد ؛ لأن النسب ثبت حقا للصبى ، فإذا ادعى الزوج الوصول إليها فقال : كنت وصلت إليها ، أبطل الحاكم الفرقة ، كذا روى عن أبى يوسف رحمه الله ؛

٦٣٠٣: أخرج ابن أبى شيبة عن سليمان بن يسار: أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رفع إليه خصى تزوج امرأة ولم يعلمها ففرّق بينهما ، مصنف ابن أبى شيبة ، النكاح ، ماقالوا في المرأة يتزوجها الخصى ٤٧٦/٩، برقم ١٧٩٤١ .

لأن بيان السبب دليل على الدخول ، لأنه هو الموضوع له بقضية الأصل، ولو شهد شاهدان على الدخول ، أليس أنه يبطل الفرقة ؟ كذا ههنا _

٠ . ٦٣٠٥ : - وإن كان الزوج مجبوباً ، ففرق القاضى بينهما ، فجاء ت بولد لأقبل من ستة أشهر من وقت الفرقة ، لزمه الولد ، خلابها أولم يخل بها ، وهذا عند أبى يوسف رحمه الله تعالى ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : لزمه إلى سنتين إذا خلابها ، والفرقة ماضية بلا خلاف ، وإن كان الزوج مجبوباً ، وهي لم تعلم بحاله ، فحاء ت بولد فادّعاه ، وأثبت القاضى نسبه ، ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة ، فلها ذلك ، قال : لأن الولد لزمه بغير جماع ، ولو أقام الزوج بينة قبل الفرقة على إقرارها وصل إليها بطلت الفرقة ، ولو أقرت هي بعد الفرقة أنه قد كان وصل إليها] قبل الفرقة .

7 • ٦٣ ٠ : - وإذا كان زوج الأمة عنينا ، فالخيار إلى المولى في قول أبى حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالىٰ :

٦٣٠٦: - قوله وللمرأة الخيار: أخرج مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال: أيما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فإنها تخير فإن شاءت قرت وإن شاءت فارقت ، المؤطا للامام مالك ، الطلاق ، باب ماجاء في الخيار /٣٦١ _

و أخرج ابن أبي شيبة عن الزهري أنه قال : إذا تزوج الرجل المرأة ، وبالرجل عيب لم تعلم به ، جنون أو جذام أو برص ، خيرت _

وأخرج أيضا عن قتادة : في رجل تزوج امرأة وبه جنون ، أو داء عضال لا تعلم به ، قال : هـى بـالـخيار ، إذا علمت ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، في الرجل يتزوج المرأة وبه جذام أو برص الخ ٢٠١١/ ، ٢١٤ ، برقم ٢٦٥٦١ ، ٢٦٥٦٠ ـ

و أخرج الـدار قـطني عن ابن عباس أنه قال : أربع لا يحوز في بيع ولا نكاح : المجنونة والمجذومة ، والبرصاء ، والغلفاء _

وأخرج أيضا عن عامر قال: قال على: أيما رجل تزوج امرأة مجنونة ، أو جذماء ، أو بها برص ، أوبها قرن ، فهي امرأته ، إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق ، سنن الدار قطني ، النكاح ، \\/ ١٨٧/٣ ، برقم ٣٦٣٣ ، ٣٦٣٣ _

الخيار لها ، وقال محمد: وللمرأة الخيار في الجنون ، والجزام ، وكل عيب لا يمكنه القيام معه إلا بضرر ، ألا ترى أنه ثبت لها الخيار في الجب والعنة ، وإنما يثبت دفعاً للضرر عنها ، وفرق بين جانب الرجل وبين جانب المرأة [من حيث إن الرجل متمكن من الضرر عن نفسه بالطلاق ؛ لأن الطلاق في يده بخلاف المرأة ، وهما سويا بين جانب الرجل وبين جانب المرأة] ، فيما سوى الجب والعنة _ والله سبحانه و تعالى أعلم _

الفصل الرابع و العشرون: في بيان حكم الولد عند افتراق الزوجين سيأتي في كتاب الطلاق في الفصل الثلاثين مثل هذه المسائل هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه

77.٧ :- قال محمد رحمه الله تعالى في "الأصل": إذا كان للرجل ولد صغير وقد فارق أمه ، فالأم أحق بالولد من الأب إلى أن يستغنى عنها ، فإذا استغنى عنها أفإذا استغنى عنها فإذا الاستغناء في الغلام أن يأكل وحده ، ويشرب وحده في غير رواية الأصل ، ويتوضأ وحده ، يريد به الإستنجاء ، ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى في ذلك تقديراً من حيث السنة _

٦٣٠٨ : - وذكر الخصاف في كتاب النفقات : أن الأم أحق بالغلام مالم يبلغ

وأخرج عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن غنم قال: اختصم إلى عمر في صبى ، فقال: هـو مـع أمـه حتى يـعرب عنه لسانه ، فيختار ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب أى الأبوين أحق بالولد ١٥٦/٧ ، برقم ١٢٦٠٦ _

۱۹۳۷: - أخرج أبو داؤد عن عبد الله بن عمرو ، أن امرأة قالت: يارسول الله! إن ابنى هذا كان بطنى له وعاء، و تُدبى له سقاء، وحجرى له حواء، وإن أباه طلقنى وأراد أن ينتزعه منى، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنت أحق به مالم تنكحى، سنن أبي داؤد، الطلاق، باب من أحق بالولد ۲/۲۰۱، برقم ۲۷۷۲ - مسند احمد ۲/۱۸۲، برقم ۲۷۰۷ -

3 1 1 2 1 1 2 1 1 2 3 2 3

سبع سنين أو ثمان سنين ، وذكر الفقيه أبو بكر الرازى: أنّ الأم أحق به إلى تسع سنين ، وأما فى الحارية فحد الاستغناء أن تحيض أو تبلغ مبلغ النساء بالسن ، فبعد ذلك الأب أولى بها ، وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى: أن الام أولى بها إلى أن تبلغ حد الشهوة ، وإن وقع الاختلاف بين الأم والأب ، فقالت الأم: هو ابن سبع سنين ، وأنا أحق بإمساكه ، وقال الأب: هو ابن سبع سنين ، وأنا أحق به ، ينظر إلى الصبى إن استغنى بأن كان يأكل ، ويشرب ، ويلبس ، ويستنجى وحده ، ينظر إلى الأب ، وإلا فلا ؛ لأنا إنما اعتبرنا سبع سنين بطريق القيام مع الاستغناء ، فإذا وقع الاختلاف فى [السن] ، يجب تحكيم الاستغناء .

9 . ٦٣٠ : - فإن تركت الأم الولد على الأب ، هل تجبر الأم على حضانته وتربيته ؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة فى " الأصل " وذكر شيخ الإسلام فى " شرحه": أنها لا تجبر إلا أن لا يكون للولد ذو رحم محرم سوى الأم ، فحينئذ تجبر كيلا يفوت حق الولد ، وذكر البقالي في فتاواه مطلقا: أنها لا تجبر ، قال : وقد قيل خلافه _

الصغيرين لا زوج (لها) قالت: لا آخذهما ، ولا أمنعهما عن الكون معى فى الصغيرين لا زوج (لها) قالت: لا آخذهما ، ولا أمنعهما عن الكون معى فى منزلى ، فإنها ذلك ، فإن قالت: لاأدعهما حتى يكونا فى منزلى ، فإنها تجبر على أن يكونا معها فى المنزل حتى يستغنيا ، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالىٰ: عليها أن تتعاهدهما كمالو كانت تقدر على النفقة ، وهما محتاجان إلى النفقة تجبر على نفقتهما ، وكذاإذا كانا محتاجين إلى التعهد _

1 7 ٣١١: فإن ماتت الأم فأم الأم أولى بحضانة الولد وتعهده ، وذكر البقالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ أن أم الأب أولى من أم الأم ، وبعد أم الأب الحضانة إلى الأخوات ، أو لاهن الأخت لأب وأم ، وبعدها الأخت لأم ، وبعدها الأخت لأب ، وبعدها قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالىٰ : اختلف الروايات ، ذكر في بعضها بنت الأخت لأب وأم ، ثم بنت الأخت لأم ، ثم الخالة

[ثم بنات الخالة] ، ثم الأخت لأب ، وذكر في بعضها الأخت لأب بعد الأخت لأم ، ثم بنات الأخوات ، ثم الخالات وبناتهن ، ثم العمات _

الأخت لأم اختلاف الروايات في تقديم الخالات على الأخت لأب ، قال في الأخت لأم اختلاف الروايات في تقديم الخالات على الأخت لأب ، قال في كتاب الطلاق: الخالة أولى ، فعلى رواية كتاب الطلاق: الخالة أولى ، فعلى رواية كتاب النكاح اعتبر القرب ، والأخت لأب أقرب ، وعلى رواية كتاب الطلاق اعتبر المدلى به ، فقال: الأخت لأب تدلى بالأب ، والخالة تدلى بالأم ، والأم في الحضانة مقدمة على الأب ، فمن يدلى بالأم يكون أولى ممن يدلى بالأب _

7717 :- قال شمس الأئمة : وبعد الأخوات بناتهن ، وبعدهن الخالات، وبعدهن بنات الأخ ، وبعدهن العمات ، والتي لأم في هذه [القرابات أولى من التي لأب والخالات ، وبعدهن بناتها أولى] من العمة ، فأما بنات العم ، والخال ، والحامة ، والخالة ، فلا حق لهن في الحضانة ، هكذا ذكر القدوري ، وذكر البقالي في الفتاوى: وروى أن أو لاد العمات والخالات بمنزلتهن ، والظاهر خلافه _

٢٣١٤: - قال: ويستوى في حق الخضانة المسلمة والكتابية ، قال الفقيه أبو
 بكر الرازى: إذا كانت الأم كافرة تعقل الولد ، فإنه يؤخذ منها جارية كان أو غلاما ؟

۲ ۳۱۲: - أخرج أبو داؤد عن على قال: لما خرجنامن مكة ، تبعتنا بنت حمزة تنادى ياعم! فتناولها على ، فأخذ بيدها وقال: دونك بنت عمك ، فحملتها ، فقص الخبر قال: وقال جعفر: ابنة عمى وخالتها تحتى ، فقضى بها النبى صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال: الخالة بمنزلة الأم ، سنن أبى داؤد ، الطلاق ، باب من أحق بالولد ١٩١١، برقم ٢٢٨٠.

3 7 ٣ ١ : - قوله: وإن كانت الأم كافرة النخ وأخرج أبوداؤد عن رافع بن سنان أنه أسلم، وأبت امرأته، أن تسلم، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ابنتي وهي فطيم أو شبهه، وقال رافع: ابنتي، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أقعد ناحية، وقال لها اقعدى ناحية، واقعد الصبية بينهما ثم قال: ادعواها، فمالت الصبية إلى أمها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: الله م أهدها فمالت الصبية إلى أبيها فأخذها، سنن أبي داؤد، الطلاق، باب إذا أسلم أحد الأبوين مع من يكون الولد ٥٠١١، برقم ٢٢٤٤ _

لأنه مسلم بإسلام الأب ، وإنما تعلمها الكفر فلا يؤمن الفتنة إذا ترك عندها _

٦٣١٥ : - ومن تزوجت من هؤلاء بزوج، فإن كان الزوج أجنبيا، سقط حقها في الحضانة، وإن كان ذا رحم محرم من الصغير، لم يسقط حقها في الحضانة، كالأم إذا تزوجت بعم الصغير، وكالحدة إذا تزوجت بحد الصغير.

7 ٣١٦ : - قال : ومن تزوجت بأجنبي ثم بانت من زوجها ، عاد حقها في المحضانة ، وتصدق المرأة أنها لم تزوج ، أو أنها بانت إذا لم تقر بزوج بعينه ، وإذا احتمعت النساء ولهن أزواج أجانب ، يضعه القاضي حيث يشاء _

7٣١٧ : - ولا حق للأمة [ولأم الولد] في حضانة الولد الحر ، يريد به إذا طلقها، وكذاالمكاتبة إذاطلقهازوجه ، ويكون الولد عند مولى الأم ، ولكن لا يفرق بين الولد وبين الأم على ماعرف في موضعه ، وإذا أعتق الرجل أم ولده ، أومات عنها زوجها ، فهي كالحرة في حق الحضانة _

7 7 1 .- ولا حق للمرتدة في الولد ، وليس لمن سوى الجدتين ، والأم أحق في الولد إذا أكل ، أو شرب ، أو لبس وحده ، جارية كانت أو غلاماً ، وإذا بلغ الولد عند واحدة منهن هذا المبلغ ، أو بلغ عند الأم والجدتين ماقلنا ، فالأب أحق بالولد ، ثم بعده الجد أب الأب يعتبر الأقرب ، فالأقرب من العصبات _

9 7 ٣١٩: - ولا حق لابن العم في حضانة الجارية ؛ لأنه ليس بمحرم منها ، ويحل له نكاحها ، فلايؤتمن عليه ، وكذلك كل ذي رحم محرم منها ، إذا كان لا يؤمن عليها لفسقه ومجانته ، فلا حق له فيها ، وإن لم يكن للجارية من العصبات إلا ابن العم ، اختار لها القاضي أفضل المواضع ؛ لأن الولاية إليه ، هكذا ذكره القدروي

٦٣١٥ :- أخرج عبد الرزاق عن الزهرى أن أبا بكر قضى على عمر في ابنه أنه مع أمه ،
 وقال : أمه أحق به مالم تتزوج _

وأخرج أيضا عن الزهري قال: المرأة أحق بولدها مالم تتزوج، فإذا تزوجت فإن أباه يأخذه، مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب أي الأبوين أحق بالولد ١٥٣/٧، برقم ١٢٥٩٨، ٢٥٩٩.

.....

• ٦٣٢٠: وذكر في الأصل: إذا لم يكن للجارية ولد، وأخوها أو عمها مخوف عليها ، فالقاضى لم يحل بينه وبينها ، ولكن يجعل معها امرأة ثقة ، قال محمد رحمه الله تعالى: وإنما يثبت الحق للعصبات في هذه الصورة إذا كانوا على دين الولد، قال محمد: كل ذكر من قبل النساء كالأخ من الأم ، والحال ، وأب الأم ، فلا حق لهم في الولد، وعنه أيضا: أنه يثبت الحق حتى قال: إذا كان لها ابن عم وخال ، فالخال أولى ، وأب الأم أولى من الخال ، والأخ لأم _

٦٣٢١ :- وإذا اجتمع إخوة في درجة واحدة بأن كان الكل لأب وأم ، أو لأب ، فأيهم أكثر صلاحاً أولى ، وإن استووا في الصلاح ، فأكبرهم سناً أولى _

نوع منه

1777 : - وإذا بلغ الولد رشداً ، فله أن ينفرد بالسكنى ، وليس للأب أن يضمّه إلى نفسه إلا أن يكون مخوفا مفسداً ، وأما الجارية إذا بلغت ، فإن كانت ثيبا ، فليس للأولياء حق الضم إلى أنفسهم ، ولها أن تنزل حيث شاءت ، إلا أن يخاف عليها الفساد ، فحينئذ للأولياء حق الضم إلى أنفسهم _

عليها الفساد إذا كانت بكراً ، فللأولياء حق الضم ، وإن كان] لا يخاف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن ، فأما إذا دخلت في السن واجتمع لها رأيها [وعقلها] ، فليس للأولياء حق الضم ، ولها أن تنزل حيث أحبت ، حيث لا يتخوف عليها ، وإذا بلغت الجارية وهي ممن يخاف عليها الفساد وليس لها والد ، وأخوها أو عمها مخوف عليها ، فالقاضي لم يحل بينه وبينها ، بل يضع عندها امرأة ثقة _

٢٣٣٤ :- إذا وقعت الفرقة بين الرجل وبين امرأته ، فأرادت أن تخرج بالولد عند انقضاء عدتها إلى مصرها ، فإن كان النكاح وقع في مصرها فلها ذلك ، وإن كان

.....

الـنكـاح وقـع في غير مصرها فليس لها ذلك ، إلا أن يكون بين موضع الفرقة وبين مصرها قرب ، بحيث لو خرج الأب لمطالعة الولد يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الـليـل، فـحينئذ هذا بمنزلة محال مختلفة في مصر، ولها أن تتحول من محلة إلى محلة ، وذكر في البرامكة: أن لها أن تخرج بالولد إلى بلدها من غير تفصيل ، وهكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعاليٰ في "شرحه"، ولو أرادت أن تنقله حيث وقع النكاح ، وليس ذلك ببلدها ، فليس لها ذلك في رواية " الأصل " _ وذكر في "الحامع الصغير": أن المعتبر مكان النكاح [ولو أرادت أن تنقل إلى بلد ليس ببلدها ، ولم يقع فيه النكاح ، فليس لها ذلك ، إلا إذا كان بين البلدتين قرب على التفصيل الذي قلنا ، وإن كان النكاح] في رستاق لها قرى متفرقة ، فأرادت أن تنقله إلى قريتها، فإن كان النكاح في قريتها فلها ذلك ، وإن لم يكن النكاح في قريتها ، فليس لها ذلك ، إلا أن تكون القرى قريبة بعضها من بعض على التفسير الذي قلنا ، وعلى رواية البرامكة على قياس البلدتين: يجب أن يكون لها ذلك من غير تفصيل ، وإن أرادت أن تنقله من قرية إلى مصرحامع ، وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه ، فليس لها ذلك ، إلا أن تكون المصر قريبًا من القرية على التفسير الذي قلنا ، ولو أرادت أن تنقله من مصر جامع إلى قرية فليس لها ذلك ، فإن كانت القرية قريبة إلا أن تكون قريتها ، وقد كان أصل النكاح فيها ، فحينئذ يكو ن لها ذلك _

٦٣٢٥: - وذكر البقالي: ولاتخرجه من مصر إلى قرية بحال ، وليس لها أن تنقله إلى دارالحرب ، وإن كان النكاح وقع ثمة ، وذكر البقالي في فتاواه: ولها أن تنقله [إلى بعض] نواحى المصر ، وإن كان الأب لايمكنه الرجوع من زيارته في يومه إلى وطنه قبل الليل ، وكذلك إن كان له جانبان _

٦٣٢٦: - وفي المنتقى: ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ:

أخرجه بأمرها فليس عليه أن يردها ، ويقال له: اذهبي فخذيه ، وإن كان أخرجه بغير أمرها ، فعليه أن يجيء به إليها ، وروى عنه: أن الرجل إذا خرج مع المرأة وولدها من البصرة إلى الكوفة ، ثم ردّ المرأة إلى البصرة ، ثم طلقها ، أن عليه أن يرد ولدها ، فيؤ خذ بذلك لها .

الفصل الخامس والعشرون

في المسائل المتعلقة بنكاح المحلل وما يتصل به ، ونكاح الفضولي سيأتي مثل هذه المسائل في كتاب الطلاق ، في الفصل الثالث والعشرين .

المطلقة ثلاثا إذا زوجت نفسها من غير كفؤ و دخل بها ، حلت للزوج الأول عند المطلقة ثلاثا إذا زوجت نفسها من غير كفؤ و دخل بها ، حلت للزوج الأول عند أبي حنيفة و زفر رحمه الله تعالى ، وهذا الحواب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مستقيم على ظاهر الرواية ، فأما على رواية الحسن عنه لا يستقيم ؛ لأن [على] رواية الحسن عنه إذا زوجت نفسها من غير كفؤ لا يجوز النكاح ، ولا بد من صحة نكاح الزوج الثاني لتحل للزوج الأول ، وجماع الصبي الذي يجامع مثله والمحنون يحلها للزوج الأول ، وإذا كانت المطلقة ثلاثا صغيرة تجامع ، فتزوجها رجل ودخل بها حلت للزوج الأول .

٦٣٢٨: - ولو كان الزوج الثاني عبداً ، أو مدبراً أو مكاتبا ، زوجوها بإذن الممولى ، ودخل بها حلت للزوج الأول ؛ لأنه وجد الدخول في نكاح صحيح ، وكذلك لوكان مسلولا يجامع ، ولوكان محبوبا لم تحل للزوج الأول ، فإن حبلت

۱۳۲۷ : - أخرج البخاري عن عائشة : أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها فتزوجت آخر ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أنه لا يأتيها ، وأنه ليس معه إلامثل هدبة ، فقال : لا ، حتى تذوقي عسيلته ، ويذوق عسلتك ، صحيح البخاري ، الطلاق ، باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة ١٤٠٢ ، برقم ٥١١٦ ، ف ٥٣١٧ - صحيح مسلم ، النكاح ، باب لاتحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ٢٤٦٣ ، برقم ١٤٣٣ .

وولدت، حلت للزوج الأول عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال زفر والحسن رحمهما الله تعالىٰ لا تحل للأول _

9 ٦٣٢٩ :- ولـوكـانـت النصرانيّة تحت مسلم طلقها ثلاثا ، فتزوجت نصرانيا ودخل بها ، حلت للمسلم الذي طلقها ثلاثا ؛ لأنه دخول في نكاح صحيح _

• ٦٣٣٠: - وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا ، فتزوجت بزوج آخر ، وطلقها النزوج الثاني ثلاثًا قبل الدخول بها ، ثم تزوجت بثالث و دخل بها ، حلت للزوجين الأولين ، فأيهما تزوجها صح _

٦٣٣١ :- ولـو وطـئهـا الزوج الثاني في حيض ، أو نفاس ، أو إحرام حلت للزوج الأول ؛ لإطلاق قوله عليه الصلوة والسلام : "ويذوق عسيلتك" ـ

النسفى: سئل عن الزوج المحلل إن كان عبدا صغيرا لإنسان زوجت نفسها منه ، وقبل عنه مولاه ، ومثله يجامع ، فدخل بها ، فوهبه مولاه منها ، حتى فسد النكاح واعتدت ، هل تحل للزوج الأول بالنكاح ؟ قال : نعم ، والأولى أن يكون حرا بالغا ، فالجواب عن أصحابنا رحمهم الله تعالى منصوص عليه ، وأما الأولوية إما في اشتراط البلوغ ؛ فلأن مالكا يشترط الإنزال ، وإما في اشتراط الحرية ، فإنه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحرة إذا زوجت نفسها من عبد لا يجوز ؛ لعدم الكفاءة ؛ فيتحرز عن خلافهما ، وذكر في أول هذا الفصل أيضا على رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لو زوجت نفسها من غير كفؤ لا تحل للزوج الأول ، فيتحرز عن هذه الرواية أيضا _

7777 : - وفي القدورى: إذا تزوجت المطلقة ثلاثا بزوج، وكان من قصدهما التحليل، إلا أنهما لم يشترطا ذلك بقول حلت للزوج الأول [ولو شرطاً الإحلال بالقول، وإنه تزوجها لذلك، فالنكاح صحيح في قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى وتحل للأول ولكن يكره ذلك للأول وللثاني، وقال أبويوسف

رحمه الله تعالىٰ: النكاح الثاني الفاسد ولا تحل ، وقال محمد رحمه الله تعالىٰ: نكاح الثاني صحيح ، ولا تحل للأول] _

2777: وفي الحامع الأصغر: وقال بعض أشياخنا رحمهم الله تعالى: إذا تزوجها ليحللها على الأول، فهذا الثاني مأجور في ذلك ؟ لأنه نوى أن يصل الأول إلى الحلال بما هو مباح، وليس فيه إبطال حق على أحد، ولا إضرار بالغير، والمراد من قوله عليه الصلاة والسلام: "لعن الله المحلل والمحلل له" أن يقول لغيره: أحللت لك ابنتي بكذا، وما أشبهه، والحكم في الأمة المنكوحة بعد الثنتين نظير الحكم في حق الحرة بعد الثلاث، لا تحل لزوجها مالم تتزوج بزوج ثاني، ويدخل بها الثاني، ووطء المالك لا يحلها للزوج الأول ، ولو اشتراها الزوج لم تحل له بملك اليمين، وقد ذكرنا بعض هذه المسائل في النوع الثالث من الفصل العشرين.

ومما يتصل بهذه المسائل

٦٣٣٥: - سئل الإمام نحم الدين عمر النسفى رحمه الله تعالى: عمن حلف بثلاث تطليقات وظن أنه لم يحنث ، واستفتت المرأة فأفتيت بوقوع الثلاث ، وعلمت أنها أخبرت الزوج بذلك أنكراليمين ، هل لها أن تحلل بعد ما فارقها زوجها لسفر أوغيره ، وتنقضى عدتها وتعتد من الزوج الثانى ، ثم تأمر الأول بعد

٦٣٣٤ : - قوله عليه السلام: لعن الله المحلل والمحلل له ، أخرجه أبوداؤد في سننه، النكاح ، باب التحليل ٢٨٤/١ ، برقم ٢٠٧٦ و أخرج ابن ماجة بمعناه ، سنن ابن ماجة ، النكاح ، باب المحلل والمحلل له /١٣٩١ ، برقم ١٩٣٦ _

قوله: والحكم في الأمة المنكوحة بعد الثنتين الخ ...

أخرج ابن أبي شيبة عن ابراهيم: أن ابن مسعود قال في رجل ، يعني عبداً ، طلق امرأته تطليقتين وهي مملوكة ، فأعتقا ، فقال ابن مسعود : لا يتزوجها حتى تنكح زوجا غيره ، مصنف ابن أبي شيبة ، النكاح ، في العبد تكون تحته الأمة فيطلقها تطليقتين ٩٠/٩ ، برقم ١٦٣٩٢ _

الإتيان بتحديد النكاح بشيء ، دخل في قلبها من شبهة ؟ قال: أما في القضاء فلا ؟ لإنكار الزوج وقوع الطلاق الشلاث و لا بينة لها ، أما فيما بينه وبين الله تعالى فهوفي سعة من ذلك ، قال: وقد وقعت هذه الحادثة في زمان السيد الإمام أبي شحاع رحمه الله تعالى ، فسألته عن ذلك بالفتوى ، فكتب أنه يجوز ، ثم سألته بعد ذلك ، فقال: لا يجوز ، ولا يطلق لها ذلك ، فلعله إنما أجاب بذلك في حق الذي لا يوثق بقولها ، فلا يؤمن من أن يكذب تطرقا [في] مخالطة من يريده سفاحاً ، فيتصور ذلك بنكاحاً _

7 7 7 7 : - وسئل أبو القاسم رحمه الله تعالى: عن امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ، ولا تقدر أن تمنع نفسهامنه ، هل يسعهاأن تقتله ؟ قال لها أن تقتله في الوقت الذي يريد أن يقربها ، ولا تقدر على منعه إلا بالقتل ، قال الإمام نجم اللدين عمر النسفى رحمه الله تعالى في فتاواه: وهكذا كان فتوى شيخ الإسلام أبى الحسن عطاء بن حمزة ، والسيد الإمام الأجل أبى شجاع ، شيخ الإسلام أبى الحسن عطاء بن حمزة ، والسيد الإمام الأجل أبى شجاع ، محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإكراه: أن السلطان إذا أكره المرأة على الزنا محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإكراه: أن السلطان إذا أكره المرأة على الزنا في مكنت لا تأثم ، بخلاف الرجل إذا كان مكرها على الزنا حيث يأثم ، وإذا لم تأثم ان توطأ وهي مكرهة ، لم تكن مضطرة إلى قتل الزوج ، قال نجم الدين عمر رحمه الله تعالى : يحكى له جواب السيد الإمام أبي شجاع ، يقول لها أن تقتله ، فقال : إنه رجل كبير ، وله مشايخ أكابر ، لا يقول ما يقول إلا عن صحة ، فالاعتماد على قوله ، وفي فتاوى محمد بن الوليد السمر قندى في باب " مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أن من طلق امرأته ثلاثا ، ثم قصدها ، فإنها ترده عن نفسها ، ولها أن تقتله .

٦٣٣٧ : - وفي آخر كتاب الاستحسان: إذا شهد عند المرأة شاهدان عدلان أن زوجها طلّقها ثلاثا، وهو يجحد ذلك، ثم ماتا أو غابا قبل أن يشهدا عند القاضي، لم يسعها أن تقيم معه وأن تدعه يقربها، فإن حلف الزوج على ذلك

والشهود قد ماتوا، فردها القاضي عليه، لا يسعها المقام معه، وينبغي لها أن تفتدى بمالها أو تهرب منه، فإن لم تقدر على ذلك قتلته متى علمت أنه يقربها، لكن ينبغي أن تقتله بالدواء، وليس لها أن تقتل نفسها، وإذا هربت منه لم يسعها أن تعتد، وتتزوج بزوج آخر [قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالىٰ في كتاب الاستحسان ": هذا حواب الحكم، فأما فيما بينها وبين الله تعالىٰ إذا هربت فلها أن تعتد، وتتزوج بزوج آخر] _

٢٣٣٨: - وأما المسائل التي تتعلق بنكاح الفضولي في الطلاق المضاف: إذا حلف الرجل بطلاق امرأة بعينها إن تزوجها ، فزوجه رجل تلك المرأة بغير أمره ، وأجاز هو قولا أو فعلا ، أو حلف بطلاق كل امرأة بتزوجها ، فزوجه رجل امرأة بغير أمره ، فأجاز هو قولا أو فعلا ، قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالىٰ: إن أجاز بالقول يحنث ، وإن أجاز بالفعل لا يحنث ، وقال بعضهم: يحنث أجاز بالقول أو بالفعل ؟ لأن الإجازة في الانتهاء بسمنزلة الإذن في الابتداء من حيث إن العاقد بالإجازة يصير نائبا عن المخبر من ذلك الوقت ، وفعل النائب كفعل المنوب عنه ، فيصير متزوجا من ذلك الوقت ، وقال بعضهم: لا يحنث أجازه بالقول أو بالفعل ، واليه أشار في الزيادات ، وهو الأشبه _

ووجه ذلك: إنا لو جعلناه [حانثا بالإجازة ، لجعلناه] متزوجا [من ذلك إياها عند الإجازة ؛ لأن شرط الحنث التزوج ، ولو صار متزوجاً] إياها لصار متزوجا من وقت مباشرة العقد ، فيقع الطلاق من ذلك الوقت ، وإذا وقع الطلاق من ذلك الوقت تبين أن الإجازة كانت باطلة ، وتبين أن الإجازة كانت بعد وقوع الطلاق وارتفاع النكاح ، والإجازة بعد ارتفاع النكاح لا تعمل ، وإذا تبين بطلان الإجازة تبين أنه لم يصر متزوجا إياها ، وبدونه لا يقع الطلاق [فتبين بطلان الطلاق] ففي إيقاع الطلاق ابتداء إبطاله انتهاء ، فلا يقع الطلاق ابتداء ، ويجعل في حق الطلاق كأن الإجازة لم توجد _

٦٣٣٩ :- قال نجم الدين رحمه الله تعالىٰ : وكل جواب عرفته في قوله :

كل امرأة أتزوجها ، فهو الجواب في قوله : كل امرأة تدخل في نكاحي ؟ لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزوج ، وكان ذكر الدخول في نكاحه بمنزلة ذكر التزوج ، وصار كأنه قال : كل امرأة اتزوجها ، وبتزويج الفضولي لا يصير متزوجا وهذا بخلاف مالوقال : كل عبد يدخل في ملكي فهو حر ، فإنه يعتق بعقد الفضولي إذا أجازه ؟ لأن ملك اليمين لا يختص بالشراء ، بل له أسباب فلا يكون ذكره ذكراً للشراء ، أما ههنا بخلافه ، وإذا قال : كل امرأة تصير حلالالي ، فهذا ومالو قال : كل امرأة تصير حلالالي ، فهذا

• ١٣٤٠: وحكى عن الفقيه أبى جعفر الهندوانى رحمه الله تعالى أنه قال: وقال بعض الفقهاء: الحيلة فى هذه الصورة أن يزوجه فضولى امرأة بغير أمره ، وبغير أمرها، ثم يحيز هو النكاح [ثم تحيز المرأة النكاح] ، فيقع الحنث قبل إجازة المرأة البكاح بعد ذلك ، ويكون هذا نكاح بإجازة النزوج ، فإجازتها لا تعمل ، فيحددان النكاح بعد ذلك ، ويكون هذا نكاح حائزا ؛ لأن اليمين انعقد على تزويج واحد ، ثم الفعل الذى الذى يقع به الإجازة فى نكاح الفضولى ، فعل هو مختص بالنكاح ، وهو بعث شيء من المهر وإن قل ، أما بعث الهدية لا يكون إجازة ؛ لأنه لا يختص بالنكاح بل يكون بطريق آخر ، فلا يكون ذلك إجازة النكاح [هكذا حكى عن نجم الدين رحمه الله] فعلى هذا القياس لو بعث إليها شيئا من النفقة لا يكون إجازة [لأن النفقة لا يختص بالنكاح].

1 3 7 7 : - وسئل نجم الدين عمر رحمه الله تعالى عمّن قال: كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها غيرى لأجلى ، فهى طالق ثلاثاً ؟ فالوجه فيه قال: أن يتزوجها الفضولي لأجله ، فيقع الطلاق الثلاث ، ولكن لا تحرم عليه ؛ لأنها تطلق قبل دخولها في ملك الزوج ، فلا تحرم عليه ، ألا ترى أن بعد عقد الفضولي لو طلقها الزوج ثلاثا لا تحرم عليه ، وإنما لاتحرم ؛ لأن الطلاق إنما يقع قبل دخولها في ملك الزوج ، فكذا ههنا إلا أنه لا يقبل الإجازة ؛ لأنه صار مردوداً ، فيعقد الفضولي ملك الزوج ، وعندى أن في الكرة الثانية لا حاجة إلى عقد الفضولي ، بل إذا تزوج بنفسه تعالىٰ ، وعندى أن في الكرة الثانية لا حاجة إلى عقد الفضولي ، بل إذا تزوج بنفسه

لا تطلق ؛ لأن اليمين في حق هذه المرأة انحلت بتزويج الفضولي ، لا إلى جزاء ، الاترى أنّ من قال إن تزوجها فهي طالق ، فأمر إنسانا أن يزوجها فهي طالق ، فأمر إنسانا ليزوجها منه فزوجها لم تطلق ؛ لأن اليمين انحلت بالأمر ، لا إلى جزاء ، وكذلك إذا قال : إن خطبت فلانة أو تزوجتها فهي طالق ، فخطبها ثم تزوجها ، لا تطلق ؛ لأن اليمين انحلت بالخطبة لا إلى جزاء .

۲ ۲۳٤٢: وسئل هو أيضا عمن قال: كل امرأة أتزوجها أو تزوجها غيرى لأجلى، وأجيزه فهى طالق ثلاثا، قال: لا وجه لجوازه ؛ لأنه شدد على نفسه، إذا قال الحالف لغيره: "مراسو گند است بدين وجه، و بعقد فضولى حاجت است "، ولم يأمره بالعقد، وأجاز الحالف بالفعل، لا يحنث، ولو قال: " از بهر من عقد فضولى كن "، فهذا توكيل، فيحنث الحالف، وإذا حلف لاتطلق امرأته، فطلقها فضولى وأجاز الزوج ذلك قولا أو فعلا، فالجواب فيه نظير الجواب في النكاح.

وأما المسائل التي تتعلق برفع اليمين في الطلاق المضاف

المراقة على المراقة على المراقة اليمين على جميع النسوة ، بأن قال: كل امرأة التزوجها ، فهى طالق ، أو عقد اليمين على امرأة واحدة ، بأن قال لامرأة : إن أتزوجك ، فأنت طالق ، و تزوج امرأة فى الفصل الأول ، أو تزوج تلك المرأة بعينها فى الفصل الثانى ، ثم إنهما رفعا الأمر إلى حاكم يعتقد مذهب الشافعي ، وقضى بحواز النكاح وبطلان اليمين المضاف ، نفذ قضائه ، وصارت المرأة حلالاله بلا خلاف إن كان الحالف عاميا ، وإن كان فقيها فكذلك فى قول محمد رحمه الله تعالى : لا تصير حلالاله ، هكذا وقع فى تعلى ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى : لا تصير حلالاله ، هكذا وقع فى بعض النسخ ، وفى بعض النسخ : إن كان فقيها فكذلك فى ظاهر الرواية ، وروى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول ، أنها تصير حلالاله .

٢٣٤٤ : - واعلم أن المبتلى بالحادثة المحتهد فيها إن كان عاميا ، فعليه أن يتبع حكم القاضي في تلك الحادثة ، سواء وقع الحكم له أو عليه ، وإن كان

فقيها له رأى ، إن وقع الحكم عليه بأن كان هو يعتقد الحل ، وقضى القاضى بالحرمة ، فعليه أن يتبع قضاء القاضى ، وإن حصل الحكم له بأن كان يعتقد الحرمة ، وقضى القاضى القاضى في قول محمد رحمه الله تعالىٰ ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ : لا يترك رأى نفسه ، ولا يلتفت إلى إباحة القاضى فيما يعتقد حراما ، هكذا وقع في بعض النسخ ، وذكر الخصاف في "أدب القاضى فيما يعتقد حراما ، هكذا وقع في بعض النسخ ، وذكر الخصاف في "أدب القاضى فيما يعتقد حراما ، أن عليه أن يتبع حكم القاضى في ظاهر الرواية ، وذكر في غير رواية الأصول : أن على قول أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ : لا يلتفت إلى إباحة القاضى فيما يعتقد حراماً .

277 : - وإذا كتب القاضى الحنفى إلى القاضى الشفعوى ، في تقليده في هذه الصورة وأمثالها ، إن كان التقليد للحكم ببطلان اليمين ، كان جائزا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما ، بناء على مسألة معروفة أن القاضى إذا قضى في فصل مختلف في خلاف رأيه ، على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاءه ، وعلى قولهما : لا ينفذ ، وإذا كان [من] مذهبهما أن قضاءه بخلاف رأى نفسه لا ينفذ ، فكذا لا يجوز التقليد للحاكم بخلاف رايه عندهما أيضا ، ولو كان التقليد للحكم بما رأه و يقتضيه الشرح ، كان التقليد صحيحا في قول الكل .

إذا حكم بجواز النكاح بعد الطلاق المضاف ، وهو يرى ذلك نفذ حمكه ، وجاز النكاح بعد الطلاق المضاف ، وهو يرى ذلك نفذ حمكه ، وجاز النكاح ، و لا يقع الطلاق ، و قال كثير من مشايخ بلخ : لا يجوز ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في "شرح أدب القاضى " للخصاف : أن حكم الحاكم المحكم فيما عدا الحدود و القصاص من المجتهدات نحو الكنايات ، و الطلاق [المضاف] جائز ، هذا هو الظاهر من مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذا الفتوى ، و قالوا : يحتاج إلى حكم الحاكم المقلد كما في الحدود و القصاص ؛ كيلا يتجاسر العوام فيه ، و سئل الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالىٰ عن هذا ؟ فقال : أقول : لا يحل لأحد

أن يفعل هذا ، ولا أزيد على هذا ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: وقد روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة إذا استفتى فقيها عدلا من أهل الفقه والفتوى ، فأفتاه ببطلان اليمين وسعه فتواه ، وإمساك المرأة المحلوف بطلاقها .

إذا استفتى فقيها ، فأفتاه ببطلان اليمين وسعه إمساك المرأة ، فإن تزوج امرأة أخرى ، إذا استفتى فقيها ، فأفتاه ببطلان اليمين وسعه إمساك المرأة ، فإن تزوج امرأة أخرى ، وكان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ، فاستفتى فقيها آخر ، فأفتاه بصحة اليمين يفارق الأخرى ، ويمسك الأولى عملا بفتواهما ، فإذا قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق ، فتزوج امرأة وفسخ اليمين عليها ، أو قال لا مرأة بعينها : إن تزوجتك فأنت طالق فتزوجها ، وفسخ اليمين عليها بطريقة لا يحتاج إلى عقد جديد ، والعقد الأول يكفى ، هكذا حكى عن شمس الأئمة الحلواني عن أستاذه القاضى الإمام أبى على النسفى رحمه الله تعالى ؛ وهذا لأن القاضى بالفسخ لا يرفع الطلاق الواقع ، إذا لا سبيل إليه ، ولكن يبطل اليمين السابق [بقضاء ه] ، ويبين أن الطلاق لم يكن واقعاً ، وعن هذا قلنا : لو كان الزوج وطئها قبل الفسخ ، ثم فسخ المقاضى اليمين ، كان ذلك الوطء حلالا ؛ لأن بقضاء القاضى بالفسخ تبين أن الميمين لم تكن منعقدة ، وأن الطلاق لم يقع ، فتبين أن الوطء كان حلالا .

٦٣٤٨: - وإذا عقد على جميع النسوة يميناً واحدة ، بأن قال: كل امرأة أتزوجها ، فهى طالق ، فتزوج امرأة وفسخ اليمين عليها ، ثم تزوج امرأة أخرى ، هل يحتاج إلى الفسخ على المرأة الأخرى ؟ وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: لا يحتاج ، والفسخ على امرأة واحدة فسخ على جميع النساء ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى: يحتاج إلى الفسخ على المرأة الأخرى ، والصدر الشهيد الأكبر برهان الأئمة ، والقاضى الإمام الأجل جمال الدين جدى ، والقاضى الإمام عماد الدين ، والصدر الشهيد الإمام عماد قول محمد رحمه الله تعالى ، كانوا يفتون على قول محمد رحمه الله تعالى .

٩ ٢٣٤ : - وأصل المسألة في كتاب المنتقى: إذا قال الرجل: كل عبد

أشتريه إلى سنة ، فهو حرّ ، فاشترى عبداً ، و خاصمه إلى القاضى ، وأقام البينة على هذا اليمين ، وقضى القاضى بعتقه ، ثم اشترى عبداً آخر و خاصمه ، قال محمد رحمه الله تعالىٰ: أقضى بعتقه ، و لا أكلِّفه إعادة البينة ، قال: من قبل إنى قضيت على الحالف بذلك اليمين ، والبينة لهما جميعا ، وهو رواية ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ ، و روى المعلى عن أبى يوسف : أن القاضى لا يقضى بعتقه حتى يعيد البينة ، وهو رواية [ابن سماعة] عن أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ . وفسخ القاضى الذكاح على مراة واحدة ، لا ينفسخ اليمين في حق امرأة واحدة ، لا ينفسخ اليمين في حق امرأة أخرى بالاتفاق . ١ ٦٣٥ : وإذا عقد أيماناً على امرأة واحدة ، بأن قال لها: إن تزوّجتك فأنت طالق ، قال : ذلك مراراً ، فتروجها وقضى القاضى بصحة نكاحها ، ترتفع الأيمان كلها .

۲ م ۲ ت - وإذا عقد على امرأة واحدة بكلمة "كلّما" ، بأن قال لها: كلها تزوجتك ، أو عقد على كل امرأة بكلمة "كلّما" بأن قال: كلّما تزوجت امرأة ، فهى طالق ، فتزوج تلك المرأة في الفصل الأول ، وقد فسخ القاضى اليمين عليها ، ثم طلقها ثلاثاً ، أو تزوج امرأة في الفصل الثاني ، وفسخ القاضى اليمين عليها ، ثم طلقها وتزوجها ثانيا ، هل يحتاج إلى الفسخ في حقها مرة أخرى ؟ يجب أن تكون المسألة على روايتين بناء على مسألة أخرى ، أنّ الثابت بكلمة "كلما" في الحال يمين واحدة ، يتحدد انعقادها على حسب الحنث ، أو أيمان متفرقة ، والمسألة معروفة في "الجامع".

1707 :- وإذا قال: إن تزوجت فلانة ، فهى طالق ، ثم قال: كل امرأة أتنزوجها ، فهى طالق ، ثم تزوج فلانة طلقت أتزوجها ، فهى طالق ، ثم تزوج امرأة وفسخ اليمين عليها ، ثم تزوج فلانة طلقت فلانة ؟ لأن بالفسخ على تلك المرأة انفسخ في حق فلانة اليمين العامة دون اليمين الخاصة ، ثم على قول من يعتبر الفسخ على امرأة واحدة فسخاً على النسوة ، كما يظهر الفسخ في حق التي [تزوجها بعد التي فسخ النكاح عليها ، يظهر الفسخ في حق]

التى سبقها ، حتى أنه إذا تزوج امرأة ثانية فسخ اليمين على الثانية ، وتصير المرأة الأولى حلالاله ، وكذا إذا سبقها ثنتين أوثلاثاً ، وإن سبقها أربعاً لا يظهر الفسخ فى حقهن ، ولوظهر الفسخ فى حقهن لظهر أن القضاء يحل هذه ، ويفسخ اليمين على هذه ، كان باطلا ؛ لأنه يظهر أن هذه خاصة ، وإذا بطل فى حق [هذه ، بطل فى حق] الأربع أيضا ، فيبطل من حيث يصح .

2005: - وكذلك لوكانت الثانية أخت الأولى ، لا يظهر الفسخ في حق الأولى ، هكذا حكى عن الصدر الشهيد رحمه الله تعالى ، ورأيت مكتوبا بخط بعض المشايخ أن القاضى لا يفسخ اليمين على المرأة التي سبقها أربع ؛ لأنه ، فسخ عليها ، يظهر الفسخ في حق الأربع التي سبقن ، فيظهر أن نكاح الأربع وقع صحيحاً ، يظهر بطلان نكاح الخامسة ، فلا يكون الفسخ مقيداً في حق الخامسة .

2000 : - و كذلك لا يفسخ اليمين على الأخت الثانية ، على قول هذا القائل إذا قال: كل امرأة أتزوجها ، فهى طالق ثلاثاً ، فتزوج امرأة ووقع الثلاث عليها ، ثم إن هذه المرأة تزوجت بزوج آخر ، ولم يعلم به الزوج الأول [ثم إن الزوج الأول] طلب من المرأة ، أن يرفعا الأمر إلى القاضى يعتقد مذهب الشافعى ، حتى يفسخ تلك اليمين ويقضى بصحة نكاحها ، ففعلا ذلك ، وقضى القاضى بفسخ تلك اليمين ، وبصحة نكاحها ، هل يصح قضاء ه ؟ ذكر نجم الدين رحمه الله تعالى في فتاويه: أنه لا يصح ، قال : قيام النكاح بين المرأة والزوج الثانى يمنع صحة القضاء بالنكاح للزوج الأول ، وسمعت عن الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين الحسن بن على رحمه الله تعالى يقول : إن هذه المسألة على وجهين : إن كان الزوج الثانى ، والقضاء على الغائب لا يصح قضاء ه ؛ لأن هذا حكم بفساد نكاح الزوج الثانى ، والقضاء على الغائب لا يحوز ، وإن كان الزوج الثانى حاضراً يصح قضاء ه ، وبطل النكاح الثانى ؟ لأنه لما قضى ببطلان تلك اليمين ، ظهر أن الطلاق الثلاث لم يقع ، وأن الثانى تزوج بها وهى منكوحة الأول .

7 7 7 : - وإذا قال: كل امرأة أتزوجها ، فهى طالق ثلاثا ، وتزوج امرأة ، وطلقها ثلاثا ، ثم ترافعا إلى القاضى يعتقد هذهب الشافعى ، فحكم ببطلان تلك السمين ، هل يصح حكمه ؟ فاعلم بأن تلك المسألة اختلف المشايخ رحمهم الله تعالىٰ فيها ، أكثرهم على أن الزوج إن لم يكن دخل بها حتى طلقها ثلاثاً ، لا يصح حكمه ؛ لانعدام دعوى صحيحة ، لأنه لا يمكن دعوى حقوق النكاح بعد انقطاعه ، وههنا انقطع النكاح بلا خلاف عندنا بالطلاق المعلق ، وعند الشافعى رحمه الله تعالىٰ بالطلاق المرسل ، وبدون الدعوى لا يصح الحكم .

170٧ :- وإن كان الزوج قد دخل بها بعد النكاح ، ثم طلقها ثلاثاً ، وادعت هي نفقة العدة الواجبة بالطلاق المرسلة بعد الدخول ، والزوج ينكر ذلك ، بناء على اعتقاده وقوع الطلاق بالمعلق عقيب النكاح لاعتقاده صحة اليمين ، فإذا قضى ببطلان تلك اليمين ، ووقوع الطلاق المرسلة ، وبنفقة العدة عليها ، ينفذ قضاء ه ؟ لأن قضاء ه [حصل] في فصل مجتهد فيه ، وقد تقدمه دعوى صحيحة .

١٣٥٨: - وفي فتاوى النسفى: سئل عن حنفى قال: إن تزوجت امرأة فهى طالق ثلاثاً ، فتزوج امرأة ، ثم ترافعا إلى قاضى حنفى ، فبعثهما إلى عالم (شافعى) المذهب ، يسمع خصومتهما ، ويقضى بينهما ، وأمره بذلك ، وقضى ذلك العالم الشفعوى ببطلان اليمين وصحة النكاح ، هل يجوز ؟ قال للسائل هل أحذ القاضى الأول على هذه الحادثة شيئاً ؟ قال : نعم ، قال : إذا أخذ فقضاء الثانى باطل ؛ لأن القاضى إذا أخذ على القضاء مالاً فقد عمل لنفسه ، فلم يكن قضاء ، فلم ينفذ ، قيل : أخذ القاضى من صاحب الحادثة أجر مثل الكتابة ، هل يصح الحكم من [المكتوب] إليه ؟ قال : نعم ، وإن لم يأخذ القاضى هذا القدر [من يصح الحكم من المكتوب] إليه ؟ قال : نعم ، وإن لم يأخذ القاضى الأول ؟ قال : يصمح العرف على هذا أنه يرفع إليه ، ولكن فى الحكم لا حاجة إلى ذلك ؛ لأنه فعل بأمره . العرف على هذا أنه يرفع إليه ، ولكن فى الحكم لا حاجة إلى ذلك ؛ لأنه فعل بأمره .

9 3 7 7 : - وفي محموع النوازل: سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عطاء ابن حمزة رحمه الله تعالىٰ عن رجل غاب عن امرأته غيبة منقطعة ، وقد كان النكاح

بينهما بشهادة الفسقة ، هل يجوز للقاضى أن يبعث إلى القاضى الشافعى ، ليبطل هذا النكاح بهذا السبب ؟ قال: نعم ، وللقاضى الحنفى أن يفعل ذلك بنفسه ، أحذا بهذا المذهب وإن لم يكن هذا مذهبه ؛ فقد ذكر فى الكتاب أن القاضى إذا قضى بشيء ، ثم ظهر أنه قضى بخلاف مذهبه ، أنه ينفذ قضاء ه ، وقد ذكرنا هذه المسألة من قبل ، قال: وروى عن أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ: أنه صلى بالناس المحمعة ، ثم أخبر بوجود الفارة فى بئر الحمام ، وقد كان اغتسل فيه ، وكان ذلك بعد تفرق الناس ، فقال: نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة : إن الماء إذا بلغ قلتين لا يحتمل خبثاً ، ولم يكن مذهبه .

بغير ولى ، فطلقها ثلاثا بعد ما وطئها ، ثم تزوجها ثانياً بتزويج الولى ، ورفعا إلى القاضى ، يعنى القاضى الحنفى ، وقضى القاضى بأن النكاح الأول لم يصح لعدم الولى ، وإن الطلقات الثلاث لم تقع ، وإن النكاح الثانى بتزويج الولى قدصح ، هل الولى ، وإن الطلقات الثلاث لم تقع ، وإن النكاح الثانى بتزويج الولى قدصح ، هل يصح قضاء القاضى على هذا الوجه ؟ قال : لا أدرى ذلك ؛ لأن محمداً رحمه الله تعالىٰ هو الذى يشترط الولى ، ثم يقول هو فى الكتاب : لوطلقها ثلاثاً ، ثم أراد أن يتزوجها فإنى أكره له ذلك ، وفيه نظر ؛ لأن الشافعى فيه مخالف ، فإنه لا يقول بانعقاد النكاح بدون الولى ، فيكون قضاء القاضى فى فصل محتهد فيه ، ولكن على خلاف رأى القاضى وإنه صحيح على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ على ما مر" .

قيل له: فإن كتب القاضى الحنفى بذلك إلى عالم شفعوى ، لا يرى انعقاد النكاح بدون الولى ، حتى يعقد فيما بينهما ،ثم يقضى القاضى بذلك ، قال: إن أحذ القاضى الكاتب ، أو المكتوب إليه مالا من المقضى له لا يصح ذلك ، فقد مر قبل هذا ، قيل له: إن لم يأخذ بذلك شيئاً ، وقضى المكتوب إليه بذلك هل يصح قضاء ه؟ قال: نعم ، قيل له: وهل يظهر بهذا القضاء أن الوطء في النكاح الأول كان حراما ، أو فيه شبهة ، وإن كان بينهما ولد هل يكون فيه حبث ؟ قال: لا ؟ لأنهما حنفيان يعتقدان صحة هذا النكاح ، وقضاء هذا القاضى كان في حق إبطال

الطلقات الثلاث ، فلا يتعدى عنها إلى حكم آخر .

7 7 7 7 - وفيه أيضاً: وسئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عمن غاب عن امرأته غيبة منقطعة ، ولم يخلف نفقتها ، فرفعت الأمر إلى القاضى ، فكتب القاضى إلى [حاكم] يرى التفريق بالعجز عن النفقة فيفرق بينهما ، هل يصح ؟ قال: نعم إذا تحقق العجز ، قيل: فإن كان للزوج ههنا عقار أومتاع وأملاك ، هل يتحقق العجز ؟ قال: نعم إذا لم يكن من جنس النفقة ؛ لأن بيع هذه الأشياء للنفقة لا يجوز ؛ لأنه يكون قضاء على الغائب ، هكذا نقل عنه . وفيه نظر ، والصحيح أنه لا يحمح قضاء ه ، إذ العجز لا يعرف حالة الغيبة ؛ لجواز أن يكون في يديه مال ، وهو يقدر على أن يبعث إليها بنفقتها و لا يبعث ، فيكون هذا ترك الإنفاق ، لا العجر [عن] الإنفاق ، وترك الإنفاق من الحاضر لا يوجب التفريق بالاتفاق ، فمن الغائب أولى ، فلم يكن قضاء ه في المجتهد فلا ينفذ ، فإن رفع قضاء ه [إلى قاضى حنفي فأجاز قضاء ه] ، هل ينفذ ذلك القضاء ؟ الصحيح أنه لا ينفذ ؛ لأن هذا الفصل ليس بمجتهد ؛ لما ذكرنا أن العجز لم يثبت.

والله أعلم .

الفصل السادس والعشرون في المتفرقات

٦٣٦٢: - م: وفي المنتقى: عن محمد رحمه الله تعالىٰ: ليس للرجل أن يزوج أمة ابنته الصغيرة من عبد ابنه الصغير، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ: الوصى يزوج أمة اليتيم من عبد اليتيم، وكذلك الأب.

٦٣٦٣: وابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالىٰ: تزوج امرأة على ألف الذي له على فلان فالنكاح جائز، فإن شاءت أحذت فلانا تأخذ الزوج حتى يؤكلها بقبضها منه .

١٣٦٤: وعنه أيضا: إذا قال لامرأة " تزوجتك على الألف التي لي على
 فلان إلى سنة " ورضيت بذلك فإذا أخذت زوجها بالألف أخذته إلى سنة .

٦٣٦٥ :- إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالىٰ : إذا قال الرجل لغيره " زو حتك أمتى هذه و بعتك عبدى هذا بألف درهم " فقال ذلك الغير " قبلت البيع و لا أقبل النكاح " فهو باطل .

٦٣٦٦ : - وفي الحجة : إذا ذهب الزوج بامرأته فغابت المرأة ولا يدرى أين ذهبت فإنه لا يجب على الزوج أن يطلبها .

٦٣٦٧: - شرب الدواء لأجل إسقاط الحبل قبل أن يصير صورة يحوز عند الضرورة ، والكف عن هذا خير وأولى .

۱۳٦۸: - رجل تزوج امرأة فجاء ت بسقط قد استبان خلقه: إن جاء ت لأربعة أشهر إلا يوما لم يجز النكاح ، ولو أخل المربعة أشهر إلا يوما لم يجز النكاح ، ولو أخل الحراة أن أخلذ الولى رشوة على التزويج لها أن تسترد ما أخذ ، وفيها: ولو أبى أخ المرأة أن يسلم أخته إلى الزوج إلا بدراهم فللزوج أن يسترد الدرهم كما قيل ، ولوترك ذلك كان أفضل إصغاء للمحبة وإعطاء للصلة وإبقاء للقرابة .

٦٣٦٩ :- ولو أن الـمـرأة تكلمت بكلمة الكفر لتفارق زوجها ، قال مشايخ

سمر قند: لا يبطل النكاح زجرا لهن عن مثل هذا ، وقال مشايخ بلخ: يبطل النكاح ، وفي الولوالحية: وهو الصحيح ، وتجبر على تحديد النكاح وتحبس .

• ٦٣٧: - عن الحسن المطيع: لو كان لرجل ثلاث نسوة وألف جارية فلاَمَةً إنسان إذا سمع أنه تزوج برابعة أو اشترى جارية أخرى أخشى عليه الكفر على الملامة ، لأن الله تعالى قال (فإنهم غير ملومين).

٦٣٧١: - م: رجل جاء إلى معتدة الغير وقال " أنفق عليك ما دمت في العلدة على أن تزوجي نفسك مني إذا انقضت عدتك "ورضيت به المرأة فأنفق عليها حتى انقضت كان له أن يرجع عليها بما أنفق زوجت نفسها منه أولم تزوج، وفي فتاوى الفضلي: لأنها رشوة معني، والسبيل في الرشوة الرد، وذكر في النفقات من المحيط عن الفضلي أنه قال : إن الزوج إذا أعطاها دراهم فله أن يرجع عليها إذا أبت أن تزوج نفسها ، إلا أن يكون أعطاها على وجه الصلة ، وحكى عن بعض المشايخ أن الزوج إنما يرجع إذا شرط الرجوع عند الإنفاق بأن قال "أنفق عليك بشرط أن تزوجي نفسك مني فإن لم تفعلي أرجع عليك بما أنفق " أما بدون شرط الرجوع لا يكون له حق الرجوع هو الأصح، هذا إذا أنفق عليها بشرط التزوج، أما إذا أنفق عليها من غير هذا الشرط ولكن علم عرفا أنه ينفق بشرط أن تزوج نفسها منه إذا زوجت نفسها منه لا يرجع عليها بما أنفق، وإذا لم تزوج نفسها منه يرجع عليها بما أنفق شرط الزوج الرجوع عند الإنفاق أو لم يشترط، فإذا لم تزوج نفسها منه اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال: يرجع ، على قياس ما ذكره الفضلي: وهو الأشبه عندنا ، قال الصدر الشهيد الصحيح أنه لا يرجع ، وفي الخانية: وقد قيل: لا يرجع في المأكول ويرجع في الملبوس وغير ذلك إذا عرف أنه يريد تزوجها ؛ لأن المعروف كالمشروط و الإطعام ضيافة .

7٣٧٢ : _ وفي جامع الحوامع: قال مولى الأمة: طلقها على أن أزوجك أمتى الأخرى ففعل طلقت رجعية ولا شيء إن لم يف ، وفي الكبرى: إذا أعتق

أم ولـده عـلـي أن يتـزوجها فقبلت وأبت أن تتزوجه لا شيء عليها من السعاية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ .

7777 : _ وفي اليتيمة : سئل البقالي عن القاضي يقول " إذا عقدت عقد البكر فلي دينار ، وإن عقدت عقد الثيب فلي نصف دينار " هل يحل له أخذ ذلك ؟ قال : إن كان لها ولي غيره يحل له ذلك ، وإن لم يكن لها ولي غيره لا يحل ؛ لأنه يفترض عليه فقد آجر نفسه على عمل هو واجب عليه قبل ذلك .

777 : - وفي الفتاوى العتابية: رجل زوج ثلاث أخوات له نسبا وأمه من رجل في عقدة جاز، وهذا ولد جارية كانت بين ثلاث فادعوه فثبت نسبه منهم وكان لكل واحد منهم بنت لا من هذه الجارية فصرن أخواته من النسب وهن لأمه أجنبيات، وكذا بعضهن لبعض فزوجهن وأمه من رجل، وفيها: رجلان تزوج كل واحد منهما أم صاحبه فولدت كل واحدة ابنا فكل واحد من الابنين عم صاحبه، ولو تزوج كل واحد منهما ألا واحد منهما خال واحد منهما خال ما حبه ، فإذا عرفت هذا لا يخفي عليك حكم النكاح: رجل تزوج امرأة وزوج أمها ابنه فولدت ابنا فإن ابن الأب عم ابن الابن، وابن الابن خال ابن الأم، ولو تزوج الأب الأم وزوج بنتها ابنه فإن ابن الأب عم ابن الابن [وخاله _] وإنه ابن الأخ من قبل الأب وابن الأب وابن الأب وابن الأب من قبل الأم .

1770 :- م: إذا قال الرجل "اعمل معى في كرمى في هذه السنة أزوجك ابنتى، فعمل معه السنة كلها ثم أبي الرجل أن يزوج ابنته منه هل يجب للعامل أجر مثل عمله ؟ فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، بعضهم قالوا: لا يجب وهو الأشبه، وكذلك اختلفوا فيما إذا عمل العامل ابتداء من غير أمر أب الابنة إياه بالعمل بشرط التزويج ولكن علم أنه إنما يعمل معه طمعا في التزوج، وعلى هذا إذا قال "اعمل معى في كرمى حتى أفعل في حقك كذا وكذا" ثم أبي أن يفعل.

٦٣٧٦ :- إذا تزوج امرأتين على ألف درهم وإحداهما لا تحل له بأن

كانت ذات زوج أو معتدة من الزوج أو محرمة عليه برضاع أو مصاهرة فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ الألف كلها مهر التي تحل له ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يقسم الألف على مهرى مثلهما ، فمهر التي تحل له حصتها لها ذلك من ذلك ، الخلاصة: وعندهما لها حصتها من الألف بعد أن ينقسم الألف على مهرى مثلهما ، وفي الينابيع: وإن دخل بالتي لا يحل له نكاحها فلها مهر مثلها بالغاما بلغ عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالا: لها مهر مثلها ولا يجاوز به حصتها من المسمى ، فإذا وطأها في دبرها لا تستحق بهذا الوطئ شيئا ، وفي الزاد: وقال الشافعي رحمه الله : لا يصح فيهما .

7٣٧٧ :- إبراهيم عن محمد : رجل تزوج امرأة على خمسة دراهم وصالحة من الخمسة على كريساوى خمسين درهما ثم طلقها قبل الدخول بها فهى بالخيار ، إن شاءت أمسكت الكرولا شيء لها غير ذلك ، وإن شاءت ردت نصفه ورجعت عليه بدر همين و نصف درهم .

السغيرة من ابن كبير لرجل بغير إذنه خاطب عنه أبوه ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير إذنه خاطب عنه أبوه ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز الابن النكاح بطل النكاح ، وفي الخانية: كالمرأة إذا زوجت نفسها من رجل غائب وقبل عن الغائب فضولي كان للمرأة أن تفسخ ذلك النكاح ، وموتها قبل النفاذ يكون فسخا ، فكذلك هاهنا ، وفي الظهيرية: قال الشيخ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالىٰ: لا يبطل النكاح بموت الأب ، م: ولو كان مكان الصغيرة كبيرة زوجها بغير إذنها وباقي المسألة بحالها لا يبطل النكاح بموت الأب .

7779 :- وذكر ابن سماعة رحمه الله تعالى في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله في رجل زوج بنتاله صغيرة من رجل غائب ثم مات الأب وبلغ الزوج المنكاح فأجاز ذلك فهو جائز ، فهذا نص أن بموت الأب لا يبطل نكاح الصغيرة ، فتكون هذه الرواية مخالفة لما ذكر الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله في فتاواه .

• ٦٣٨ :- سئل الشيخ الإمام نصير عن امرأة قالت لرجل " زو جتك نفسي

على ألف درهم "فقال الزوج" قبلت النكاح على ألفين" قال: يجوز فى قول محمد رحمه الله تعالى ، فإن قالت المرأة قبل أن يتفرقا "قبلت الألفين" فعلى النزوج ألفان ، وإن تفرقا من غير قبول جاز على الألف و لا تلزمه الزيادة ، وفى الحجة: قال رحمه الله تعالىٰ: هذا على قياس قول أبى يوسف ومحمد رحمه ما الله ؛ لأن فى الألفين ألف والفتوى على هذا ، م: قال شداد رحمه الله تعالىٰ: لا يثبت النكاح وبه قال زفر رحمه الله تعالىٰ.

1781: - وفى النسفية: سئل عن زوجين وقعت بينهما فرقة ولكل واحد منهما ستون سنة وبينهما أولاد يتعذر على المرأة مفارقتهم فتسكن في بيعته ولا يحتمعان في فراش واحد ولا يلتقيان التقاء الأزواج هل لهما أن يسكنان في دار واحدة على هذا الوجه؟ فقال نعم، إذا لم يكن خوف الفتنة.

77٨٢ :- وفي جامع الحوامع: من خطب إلى امرأة ولم يركن إليها جاز لغيره أن يخطب ، ولا بأس لمن أراد الخطبة أن ينظر وهي لا تعلم ، وفي شرح الطحاوى: الخطبة في العدة بالتصريح يكره و بالتعريض لا بأس به .

٦٣٨٢: - أخرج مسلم عن عبد الرحمن بن شماسة: أنه سمع عقبة بن عامر على المنبر يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر ، صحيح مسلم ، النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه 1817 .

وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسال المرأة طلاق أختها لتكفئ ما في إنائها، صحيح البخاري، البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه ١/٢٧، برقم ٢٠٩٣، ف ٢١٤٠.

قول المصنف: ولا بأس لمن أراد الخطبة ان ينظر وهي لا تعلم .

أخرج أبو داؤد عن حابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل، قال: فخطبت جارية ، فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها و تزويجها ، فتزوجتها ، سنن أبي داؤد، النكاح ، باب الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها ١ / ٢٨٤ ، برقم ٢٠٨٢ .

٦٣٨٣: وفي النوازل: وسئل عبد الله بن المبارك عن رجل له امرأة وأراد أن يتزوج امرأة أخرى أو يشترى جارية فقالت امرأته "إن فعلت ذلك قتلت نفسى "هل يسعه أن يتزوج أو يشترى ؟ قال: يسعه ذلك.

٦٣٨٤: - م: وسئل الشيخ نصير رحمه الله تعالى عن رجل قال لآخر " زوجتك ابنتى على مهر ألف درهم" فقال الرجل " قبلت النكاح و لا أقبل المهر" فالنكاح باطل ، وفي الظهيرية: وروى عن أبى حفص الكبير أنه قال: يصح النكاح ، م: وإذا قبل النكاح و سكت عن المهر فالنكاح جائز على ما سمى من المهر.

7٣٨٥: - وفي فتاوى الشيخ الإمام الفضلى: في الوكيل بالنكاح من امرأة إذا زوجها من رجل ، أو الأب إذا زوج البكر الكبيرة ، أو الصغيرة من رجل بمهر مسمى ثم أبرأ الوكيل أو الأب الزوج عن كل المسمى ، أو عن البعض على شرط الضمان قال: إذا لم تحز المنكوحة الهبة أو البراءة لا يلزمه الضمان .

٦٣٨٦ : - م: قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات: رجل تزوج بأمة

— وأخرج الترمذي عن المغيرة بن شعبة: أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله صلى الله على الله على الله عليه وسلم: انظر إليها؛ فإنه أحرىٰ أن يودم بينكما ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في النظر إلى المخطوبة ١/ ٢٠٧ ، برقم ٩ ٣٠٧.

قول المصنف: الخطبة في العدة بالتصريح يكره ، قال الله تعالى في القرآن الكريم: ولا حناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سراً إلا تقولوا قولاً معروفاً ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتىٰ يبلغ الكتب أجله ، سورة البقرة ، رقم الآية ٣٥٥ .

وأخرج البخارى عن أبن عباس: فيما عرضتم يقول: إنى أريد التزويج، ولوددت أنه تيسر لى امرأته صالحة، وقال القاسم يقول: إنك علي كريمة، وإنى فيك لراغب، وإن الله لسائق إليك خيراً، أو نحو هذا، الخ _ صحيح البخارى، النكاح، باب قول الله عزو جل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء، ٧٢ ٧٦٨، برقم ٤٩٣١، ف ٢٤ ٥٠٠.

 الغير ثم تزوج امرأة حرة على رقبة هذه الأمة بإذن مولاها ، أو بغير إذن مولاها لكن بلغه الخبر فأجاز ذلك ، أو أمر الزوج المولى أن يزوجه حرة على رقبة هذه الأمة ففعل فإن نكاح الحرة صحيح في هذه الوجوه كلها ، ولا يفسد نكاح الأمة ، ولو أن الزوج قال لمولاها : زوجني حرّة ولم يقل : بهذه الأمة صحّ النكاح وصارت الأمة مهراً للحرة ولا قيمة لمولاها على الزوج .

٦٣٨٧: - وفي محموع النوازل: امرأة أرضعت صبيين أحدهما كافر والآخر مسلم فاشتبها عليها وعلى الوالدين ولا يعرف الكافر من المسلم فهما مسلمان، ولا يرثان من أبويهما.

٦٣٨٨ :- وسئـل عـن السـكران إذا زوج ابنته بأقل من مهر مثلها ؟ قال : لا يحوز بلا خلاف ، بخلاف الصاحي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ .

7٣٨٩ :- امرأة زوجت نفسها بمهر مثل أمها والزوج لا يعلم قدر مهرها فالنكاح جائز بقدر مهر أمها ، ولو طلقها الزوج قبل الدخول بها فلها نصف ذلك ، وللزوج الخيار إذا علم مقدار مهرها ، كما لو اشترى شيئا بوزن هذا الحجر ذهبا ثم علم بوزنه فلا خيار للمرأة .

• ٣٩٩: - وفي مجموع النوازل: سئل شيخ الإسلام عن رجل يدعى على امرأة أنها منكوحته وحلاله وهي تقول "كنت امرأته وقد طلقنى وانقضت عدتى و تزوجت بهذا الرجل الثانى "والثانى يدعى ذلك ولم يقم المدعى البينة على دعواه فتوسط المتوسطون بين المدعى وبين هذه المرأة حتى اختلعت من المدعى بمال واعتدت هل تحل لهذا الزوج الثانى من غير تجديد العقد؟ قال: لا حاجة إلى الاعتداد وإلى تجديد العقد.

7٣٩١ :- وإذا زوج الرجل أخته ثم قال لها "هل أجزت ما فعلت " فقالت " أجزت " وكان الأخ باع أملاكها فقالت الأخت : ما علمت ببيع الأملاك ، وما أردته

⁻⁻⁻ وأخرج الدار قطني عن على رضى الله عنه أنه كان يقول: إذا تزوج حرة على الأمة قسم للأمة الثلث ، وللحرة الثلثين ، سنن الدار قطني ، النكاح ٣ / ١٩٨ ، برقم ٣٦٩٦

بقولي "أجزت فالقول "قولها ، وينصرف قولها "أجزت "إلى ترتيب الزفاف .

7 9 7 :- زوج ابنه البالغ امرأة فذهب الابن إلى بيت الصهر وسكن معهم وإذا سئل: أين تسكن ؟ يقول: في بيت صهرى! فهذا منه إجازة النكاح ، هكذا حكى عن شمس الأئمة الأوزجندي رحمه الله تعالىٰ .

الصبى وقد بلغ وأجاز النكاح الذى باشره فى حال صغره ينظر: إن كانت المرأة قد الصبى وقد بلغ وأجاز النكاح الذى باشره فى حال صغره ينظر: إن كانت المرأة قد تزوجت بآخر قبل بلوغ الصبى وإجازته صح النكاح الثانى، ويتضمن إقدامها على النكاح الثانى فسخا للنكاح الأول، وإن كانت قد تزوجت بآخر بعد إجازة الصبى وبلوغه إن كان النكاح من الصبى بمهر المثل، أو أكثر بمقدار ما يتغابن الناس فيه لا يصح النكاح الثانى، وإن كان نكاحها بأكثر من مهر المثل مقدار ما لا يتغابن الناس فيه الناس فيه فإن كان للصغير أب أو جد فكذلك، وهذا الجواب إنما يستقيم على قول أبى حينفة رحمه الله، وإن لم يكن للصبى أب أو جد فنكاحها مع الثانى صحيح.

2 7 7 3 - وفى فتاوى الشيخ أبى الليث ، وفى محموع النوازل: امرأة وهبت مهرها لزوجها ثم ماتت بعد مدة وطلبت ورثتها مهرها من زوجها وقالوا "كانت هبتها المهر فى مرض موتها فلم تصح "وقال الزوج " لا ، بل كانت الهبة فى الصحة " فالقول قول الزوج " وفيه أيضا: تزوج امرأة على ألف درهم ومهر مثلها ألوف ولم يعلم الأولياء بذلك حتى ماتت المرأة ثم علموا بعد ذلك فليس لهم حق مطالبة الزوج بكمال المهر.

• 7٣٩٠ : - رجل خطب امرأة إلى أبيها فقال الأب " إن نقدت المهر فذلك كذا وكذا إلى خمسة أشهر وأزوجكها " فذهب الخاطب واشتغل بالنقد فكان الخاطب بعث إلى الأب هدايا ومضى خمسة أشهر ولم يقدر الزوج على نقد المهر ولم يزوجه ابنته هل له أن يسترد ما بعث ؟ قال في مجموع النوازل: ما بعث على وحه المهر فله أن يسترده إن كان قائما ، وإن كان هالكا فلا شيء له ، ويحب أن تكون هذه المسألة على قياس مسألة الانفاق على معتدة الغير ، قيل لرجل حر: آن

فلانة رانمي خواهي ؟ فقال : أو مرا بهيچ نكاح نمي شايد " فهذا لغو من الكلام وله أن يتزوجها متى شاء .

بعضُ النفافَ وقال: لا يكون ألفة ، وقالت عائشة رضى الله عنها: "تزوجنى بعضُ النوفافَ وقال: لا يكون ألفة ، وقالت عائشة رضى الله عنها: "تزوجنى رسول صلى الله عليه وسلم فى شوال وبنى بى فى شوال وأى نسائه كان أعطف عليه منى "، وفى تحنيس الناصرى عن محمد رحمه الله تعالى: سئل عمن خدع بنت رجل أو امرأته فأخرجها من منزله ؟ قال: أحبسه أبدا حتى يأتى بها أو أعلم أنها قد ماتت .

2799: - م: رحل قال لامرأته بمحضر من الشهود "جزاك الله خيرا قد وهبت لى مهرك وأبرأت ذمن "فقالت "آرى بخشيدم" فقالت الشهود "هل نشه دعلى هبتك" فقالت "آرى كواه باشيد" هل هي هبة ؟ قال في محموع النوازل: هذا الكلام يحتمل الهبة والرد والشهود يقفون على هيئة الكلام، إن كان [هيئة الكلام هو النفوذ عليه حمل عليه وإن كان] هيئة كلامهما هيئة الرد يحمل عليه أيضا، إذا قالت المرأة لأبيها "فوضت إليك الأمر في المعجل "فذهب الأب وأجل المعجل سنة لا يصح، غير الأب والجد لا يملك قبض صداق الصغير، وإنما يقبضه القاضي.

٦٣٩٨: سئل الشيخ نجم الدين عن رجل تزوج صغيرة زوجها أبوها منه ثم غاب الزوج ومات الأب وكبرت الصغيرة وتزوجت بزوج أخر ثم حضر الزوج

7 7 7 :- قوله: وقالت عائشة رضى الله عنها: تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أخرج مسلم عن عائشة قالت: تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال، وبني بي في شوال، فأى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظىٰ عنده منى، قال: وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساء ها في شوال، صحيح مسلم، النكاح، باب استحباب التزوج والتزويج في شوال // ٥٦، برقم ٣٩٠١ - سنن الترمذي، النكاح، باب ماجاء في الأوقات التي يستحب فيها النكاح، ٧/١٠ ، برقم ٩٩٠١ - سنن ابن ماجة، النكاح، باب متى يستحب البناء بالنساء / ١٤٣ ، برقم ١٩٩٠ .

الأول وادعاها ولم تكن له بينة فلم يقض القاضى بها للأول وقضى للثانى فولدت من الثانى بنتا وللزوج الأول ابن صغير من امرأة أخرى فأراد الزوج الأول أن يزوج هذه الابنة من ابنه الصغير لا يجوز ، فأما إذا كبر الابن وأراد أن يتزوج الابنة بنفسه من غير تزويج الأب يجوز ، والصحيح من الجواب أن الابن بعد ما كبر إن صدق الأب في دعواه لا يجوز له أن يتزوج بالابنة ، وإن لم يصدقه فله أن يتزوج .

9 7 7 9 : - زوج ابنه البالغ امرأة بغير أمره ومات الابن واختلف الأب والممرأة بعد ذلك فقال الأب "مات الابن قبل أن يجيزه" وقالت المرأة "بل مات بعد الإجازة" فالقول قول الأب والبينة بينة المرأة ، إذا زوج موليته فردت النكاح فقال الزوج والولى "إنها صغيرة وردها باطل" وقالت هي "أنا كبيرة وردى صحيح" فإن كانت مراهقة فالقول قولها ، إذا ادعى رجل على امرأة أن وليها زوجها منه في حال صغرها وأقام على ذلك بينة ، وأقامت المرأة بينة أن الولى زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبينة بينة المرأة ، وقيل: يجب أن يكون القول قول الزوج ، ولكن الأول أصح .

• • ٦٤٠ : - وفي المضمرات: تزوج امرأة و دخل بها ثم ادعت بعد الدخول أنها قد ردت النكاح حين زوجها الأب وأقامت على ذلك بينة تقبل بينتها ، قال الصدر الشهيد ، الصحيح أنه لا تقبل ، م: ادعى على امرأة نكاحا وقال " هذه امرأتي في يدى " وأقام البينة على ذلك و رجل آخر أقام البينة أنها امرأته وهي في يد الثاني معاينة: قضى بالمرأة للثاني ، ولو أقام الاوّل بينة على أنها امرأته وهي في يده وأنه تزوجها ، وأقام الثاني بينة أنها امرأته وهي في يده و لا يدرى أن المرأة في يد من ؟ فالمرأة للأول .

العلم عن امرأة نعى إليها يصل المسلم عن امرأة نعى إليها وحما ففعلت هي وأهل البيت ما يفعل أهل المصيبة من إقامة رسم التعزية واعتدت وتزوجت بزوج آخر ثم جاء آخر وأخبرها أن زوجها حي وإنى رأيته في بلد كذا كيف كان حال نكاحها مع الثاني ؟ وهل يسعها أن تقيم معه ؟ قال: إن

صدقت المخبر الأول لا يمكنها تصديق المخبر الثانى ، ولا يبطل نكاح الثانى ، ويسعها المقام معه ، وقيل: إن كان المخبر الأول عدلا وأكبر رأيها أنه صادق فيما أخبر لا يفرق بينها وبين الثانى ، وفى النسفية: سئل عن امرأة ليس لها زوج معروف للحال فلما أخذا قال "هى امرأتى " فسقط الحد هل عليها العدة وهل لها المهر بإقرار الوطىء ؟ قال نعم ، وفى الولوالحية: البكر إذا جامعها فيما دون الفرج فحبلت بأن دخل الماء فرجها فلما دنت أوان ولادتها تزال عذرتها ، إما ببيضة أو بحرف درهم فإنه لا يخرج الولد بدونه .

مسلم المغير إذن مولاها على عشرة دراهم ومهر مثلها مائة درهم فوطأها الزوج فإن أجاز المولى النكاح لم يكن له إلا عشرة دراهم وإن لم يحز أخذ منه مهر مثلها ، وإن أجاز المولى النكاح ثم طلقها قبل أن يدخل بها بعد الإجازة فإن ذلك الوطئ كأنه بعد الإجازة ، وإن لم يجز النكاح ولكنه أعتق الأمة وهو يعلم بالنكاح أو لا يعلم جاز النكاح والمهر للمولى .

3 . ٦ ٤ : - وفيه أيضا: عبد تزوج امرأة على رقبته بغير إذن سيده فقال السيد "أجيز النكاح ولا أجيز على رقبته "فالنكاح جائز ولها الأقل من مهر مثلها ومن قيمة العبد يباع فيه .

• • ٤٠٠ : - وفيه أيضا: رجل قال لآخر "زوجني امرأة على مائة درهم" فزوجه امرأة على ألف درهم ودخل بها ومهر مثلها ألفا درهم فلها ألف درهم و ودخل بها أن امرأة قالت لرجل "زوجني على ألف درهم" فزوجها على مائة درهم ودخل بها ومهر مثلها ألفا درهم فلها ألف درهم.

7 • ٦ ٤ • : - وفي النوازل: سئل أبو القاسم عن رجل تزوج امرأة ثم أراد أن يطلقها بغير رضاها بغير ذنب منها هل يسعه ذلك فيما بينه وبين الله ؟ قال: يسعه

ذلك أن سرحها بإحسان ، وهو إن يعطيها مهرها ونفقة عدتها .

7 **. ٢ : - وفى الصغرى:** إذا كان فى وليمة وبسط ذيله لأخذ نثر السكر والدراهم فوقع فى ذيله فهو له ، بمنزلة نصيب الشبكة ، وإن بسط لا للأخذ يكون لمن أخذ ، إلا إذا احتال لأخذه بعد ما وقع ، كما لو وقع الصيد فى داره فاحتال لأخذه .

7 ٤ ٠ ٨ :- وفي النوازل: سئل أبو القاسم عن امرأة اعترض الولد في بطنها ولم يوجد سبيل إلى استخراجه دون أن يجعل الولد قطعا قطعا ؟ قال: لا أحترىء أن أحيب بقتل نفس زكية من أجل نفس آخر، قال الفقيه: هذا إذا كان الولد حيا، أما إذا كان ميتا فلا بأس به .

9 . ٦٤٠٩ : - م: ادعى على امرأة "أن هذه امرأتي تزوجتها في شهر كذا" وأقام على ذلك بينة وأقامت المرأة بينة أنه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر أنها حرام عليه وأنها ليست بامرأته إقرارا صحيحا فهذا دفع صحيح ، حتى يحلف بالله ما أردت به الطلاق ، فإن نكل يندفع الخصومة عن المرأة .

باب القسم

• 7 1 1 :- في الهداية: إذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل في القسم، وفي السراحية: وفي المأكول والملبوس بكرين كانتا أو ثيبين أو إحداهما بكرا والأحرى ثيبا، وفي الحجة: والنوبة لهذه ليلة ولهذه ليلة، وفي الكافى: وإن شاء أقام عند كل واحدة ثلاثا أيام ؛ لأن المستحق عليه التسوية، فأما التقدير فحمفوض إليه، وهذه التسوية في البيتوتة عندها والمؤنسة لا في المجامعة ؛ لأنها تبتنى على النشاط و لا يقدر على المساواة فيه كما في المحبة.

• 121: أخرج أبو داؤد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما ، جاء يوم القيامة و شقه مائل ، سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب في القسم الخ ٢/ ٢٩٠ ، برقم ٢١٣٣ - سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في التسوية بين الضرائر ١٢٧/١ ، برقم ١١٥٠ - صحيح ابن حبان ، النكاح ، ذكر وصف عقوبة من لم يعدل بين امرأتيه في الدنيا ٤/ ٣٤٧ ، برقم ٢٤٧ .

قول المصنف: وهذه التسوية في البيتوتة الخ.

أخرج البخارى عن عمر دخل حفصة قال: يا بنية ، لا نغرنك هذه التي أعجبها حسنها حبب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها يريد عائشة ، فقصصت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبسم ، صحيح البخارى ، النكاح ، باب حب الرجل بعض نسائه ٧٨٥/٢ ، برقم عليه و سلم فتبسم ، ف ٢١٨٥ .

وأخرج أبوداؤد عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم ، فيعدل ، ويقول: الله عليه وسلم يقسم ، فيعدل ، ويقول: الله م هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك ، قال أبوداؤد يعنى القلب ، سنن أبي داؤد ، النكاح ، باب في القسم بين النساء ١٩٠/ ، برقم ٢١٣٤ - سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء في التسوية الخ ٢١٦/١ برقم ١١٤٩ .

وأخرج البيهـقـى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه فى قوله تعالىٰ : ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصيتم ، قال : فى الحب والجماع ، السنن الكبرى للبيهقى ، كتاب القسم ، باب ماجاء فى قول الله عز وجل ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم الخ ١٤٢/١١ ، برقم ١٥١٧ . الأولى أن يضرب بالقرعة ليكون أقرب إلى العدل وأبعد من الميل فيسافر والأولى أن يضرب بالقرعة ليكون أقرب إلى العدل وأبعد من الميل فيسافر بمن خرجت القرعة باسمها ، وإن سافر بامرأتين فلا قسم في السفر ؛ لأنه موضع الوحشة المشقة والضرورة والرخصة في الأحكام ، وفي الكافى: وقال الشافعي رحمه الله تعالى: القرعة مستحقة ، وإن سافرت معه امرأته بحجة أو غيرها فلما قدم طالبته الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفرلم يكن لها ذلك ولم يحتسب عليه أيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما .

المجة: وفي الحجة: وإن رضيت إحدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز كما فعلت سودة رضى الله عنها ، زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وهبت نوبتها لعائشة رضى الله عنها ، ولو رجعت عن تلك القسم وطلبت النوبة فلها ذلك ، ولا فرق بين البكر والثيب والجديدة والقديمة ، وقال الشافعي رحمه الله تعالىٰ: لا قسم إلا بعد ثلاث ليال في الثيب بعد سبع ليال في حق البكر.

الله صلى الله عليه وسلم إذا أو حرج البخارى عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أو حديث أراد سفراً ، أقرع بين نسائه ، فأيتهن ، خرج سهمها ، خرج بهامعه ، وكان يقسم لكل امرأة منهن يومها وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تبتغي بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحيح البخارى ، الصلح ، باب القرعة في المشكلات الخ ٢٠٧١ ، برقم ٢٦١١ ، ف ٣٦٨٨ - صحيح مسلم ، التوبة ، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف ٣٦٤/٢ ، برقم ٢٧٧٠ .

الله على على الله على على عائشة قالت: مارأيت امرأة أحب إلى أن أكون في مسلاخها من سودة بنت زمعة من امرأة فيما حدة ، قالت: فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله صلى الله عليه وسلم! قد جعلت يومى الله صلى الله عليه وسلم! قد جعلت يومى منك لعائشة ، فكان رسول الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها ، ويوم سودة ، منك لعائشة ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها ، ويوم سودة ، صحيح مسلم ، الرضاع ، باب جواز هبتها نوبتها لضرتها ٢٧٣/١ ، برقم ١٤٦٣ - صحيح ابن حبان ، النكاح ، ذكر البيان بأن المرأة ٤/ ٣٤٨ ، برقم ٤٢١٤ .

7 **1 ۲ ۲ :** والقسم بين الحرائر على السواء ، سواء كن مسلمات أو كتابيات ، وفي السراجية : وإن كانت إحداهما مسلمة والأخرى كتابية فكذلك ، وفي المحقق : ولا قسم للإماء لأنهن مملوكات ، وفي الحجة : الحرة التي تزوجها على الأمة لها يومان وللأمة يوم واحد .

2 181: والمريض والصحيح في القسم سواء، وفي السغناقي: والا يسقط القسم بمرضها والنبي صلى الله عليه وسلم استأذن نساءه في مرضه في بيت عائشة رضى الله عنها فأذن له في ذلك و كان في بيتها حتى قبض، ففي هذا دليل على أنه الصحيح والمريض في القسم سواء، وأن عند الإذن له أن يقيم عند إحداهن، وفي الطحاوى: ولو أن واحدة بذلت المال للزوج لي يعل لها من القسم أكثر فلا يحل للزوج أن يفعل ذلك ويرد ما أخذ ؛ لأنه رشوة، وكذلك لو بذل الزوج لواحدة مالا على أن تبذل نوبتها لصاحبتها، ولو بذلت هي المال لصاحبتها لتترك نوبتها لا يجوز والمال يسترد.

۳ 1 3 7 : - أخرج سعيد بن منصور عن الشعبى وإبراهيم قالا: إذا تزوج اليهودية والنصرانية على المسلمة فالقسم بينهما سواء، وإن قذفها لم يلاعنها، سنن سعيد بن منصور، النكاح، باب نكاح اليهودية والنصرانية ١٩٤/١ برقم ٧٢٠.

قول المصنف: وفي الحجّة: والحرة التي تزوجها الخ ... أخرج الدارقطني عن على رضى الله عنه ، قال: إذا تزوجت الحرة على الأمة ، قسم لها يومين ، وللأمة يوماً ، إن الأمة لا ينبغي لها أن تزوج على الحرة ، سنن الدار قطني ، النكاح ، ١٨/٣٠ ، برقم ٣٦٩٦ ، ٣٦٩٦ .

2 121: - أخرج البخارى عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل في مرضه الذي مات فيه ، أين أناغداً ، أين أناغداً يريد به يوم عائشة ، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء ، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها ، قالت عائشة فمات في اليوم الذي كان يدور علي فيه في بيتي ، فقبضه الله وإن رأسه لبين نحرى و سحرى ، وخالط ريقه ريقي ، صحيح البخارى ، النكاح ، باب إذا استاذن الرجل نسائه في أن يمرض الخ ٢٨٥/٢ ، برقم ٢١٣٧ ، في ٢١٣٧ .

• 7 2 1 :- وفى الحجة: وإذا اشتغل الزوج بالصلاة والصوم أو تسرى حارية ، روى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقسم للمرأة يوما وليلة من أربع ، وذكر الشيخ أبو بكر الرازى رحمه الله تعالى أن المزاحمة بالقسم إنما تثبت حالة مشاركة الزوجتين ، فإن لم تكن له امرأة غيرها فلا قسم .

٦٤١٦ :- وفي السراجية : إذا كانت له امرأة وأراد أن يتزوج أخرى و خاف أن لا يعدل بينهما وسعه ذلك ، والامتناع أوليٰ ، ويؤجر بترك إدخال الغم عليها .

2117: وإذا أقام عند إحدى امرأتيه شهرا ليس للثانية أن تطالب أن يقيم عندها شهرا لكن يسوى بينهما في المستقبل ويعذر بما صنع، وفي السغناقي: فإن عاد يجوز بعد ما نهاه القاضى أو جعه عقوبة وأمره بالعدل ؟ لأنه ارتكب ماهو حرام عليه وهو الجور، فيعزر في ذلك ويؤمر بالعدل.

7 1 1 7 :- والرجل المجبوب والخصى والعنين في القسم بين النساء سواء، وكذلك الغلام الذي لم يحتلم إذا دخل بامرأتين له فإنه يسوى بينهما في القسم ؟ لأن و حوب التسوية لحق النساء، و حقوق العباد يتوجه على الصبيان عند تقرر السبب كما يتوجه على البالغين .

9 7 2 1 3 - وفى المضمرات: ولو كانت له امرأة واحدة وطالبته بالواجب كان لها ، كان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولا: يجعل لها يوما وليلة فيسكن عندها وثلاثة أيام ولياليها يتفرغ للعبادة وأشغاله ، لأنه يقدر أن يتزوج عليها ثلاثة أخرى فيكون لها من القسم يوم وليلة من الأربع ، فلولم يتزوج فقد جعل ذلك لنفسه! إلا أنه رجع عن هذا وقال: ليس هذا بشيء ، لأنه لو تزوج أربعا فتطالبه بالواجب تكون لكل واحدة ليلة من الأربع ، فلو جعلنا هذا حقا لكل واحدة لا يتفرغ لأعماله، فلم يوقت في هذا وقتا وإنما جعل لها ليلة من الأيام يجب ذلك ، وإن كانت المرأة أمة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول يجعل لها ليلة من كل سبع ليال ؛ لأن له أن يتزوج عليها ثلاث حرائر فيكون لها ليلة من سبع ليال .

[•] ٢٤١٠: قال الله عزوجل في كتابه العزيز: فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدةً أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ، سورة النساء رقم الآية ٣

بسم الله الرحمن الرحيم ١ ١ / كتاب الرضاع

• 727: في الكافى: "الرضاع" في الشرع عبارة عن مص شخص مخصوص - أى ثدى الآدمية - في وقت مخصوص - أى ثدى الآدمية - في وقت مخصوص على حسب ما اختلف فيه ، وفي الخانية: قليل الإرضاع و كثيره في اثبات الحرمة سواء عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله: لا يثبت الرضاع بما دون خمس رضعات في خمسة أوقات يكتفي الصغير بكل واحدة منهن ، وفي الينابيع: القليل مفسر بما يعلم أنه وصل إلى الجوف .

٧٤٢١ : - م: فالرضاع في إيجاب الحرمة كالنسب والصهرية ، قال أصحابنا

بسم الله الرّحمن الرّحيم كتاب الرضاع

• ٢٤٢: أخرج النسائى عن على وابن مسعود كانا يحرم من الرضاع قليله و كثيره ، سنن النسائى ، النكاح ، باب القدر الذى يحرم من الرضاع ٢/٢ ، برقم ٣٣٠ - السنن الكبرى للبيهقى ، الرضاع ، باب من قال: يحرم قليل الرضاع و كثيره ١١ / ٤٥٨ ، برقم ٢٦٠٦ .

وأخرج محمد في المؤطا عن ابن عباس كان يقول : ما كان في الحولين ، وإن كانت مصة واحدة تحرّم ، المؤطا للإمام محمد ٢٧٦ .

1 **٢ ٢ ٢ :** أخرج البخاري عن ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم في بنت حمزة لا تحل لي ، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، هي بنت أخي من الرضاعة ، صحيح البخاري ، الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض الخ ٢ / ٣٦ ، برقم ٢٥٧١ ، فف ٢ ٢ - صحيح مسلم ، الرضاع ، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ٢ ٢ / ٢ ٤ ، برقم ١ ٤٤٥ .

وأخرج الترمذي عن على قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله حرم من الرضاع ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، سنن الترمذي ، النكاح ، باب ماجاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ٢١٧/١ ، برقم ٢٠٥٦ .

رحمه الله: وما يتعلق به التحريم في النسب يتعلق به في الرضاع إلا في مسألتين ، إحداهما: أنه لا يجوز للرجل أن يتزوج أخت ابنه من النسب ويجوز في الرضاع ، والمسألة الثانية: لا يجوز للرجل أن يتزوج أم أخته من النسب ويجوز في الرضاع ، وفي الكافي: والتخصيص في بعض النسخ بالأم والأخت غير مفيد إلا أن يقال: فيه اتباع النص ، وفي الوقاية: ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إلا أم أخته وأخيه وأخت ابنه ، وجدة ابنه ، وأم عمه وعمته ، وأم خاله وخالته للرجل ، وأخا ابن المرأة لها رضاعا.

وأصولهما وفروعهما من النسب والرضاع جميعا ، حتى أن المرضعة لو ولدت وأصولهما وفروعهما من النسب والرضاع جميعا ، حتى أن المرضعة لو ولدت من هذا الرجل أوغيره قبل هذا الارتضاع ، أو بعده ، أو أرضعت امرأة من لبنه رضيعا فالكل إخوة الرضيع وأخواته وأولادهم ، أولاد إخوته وأخواته وأخ المرضعة خاله وأختها خالته ، وكذا في الجد والحدة ، وتثبت حرمة المصاهرة في الرضاع ، حتى أن امرأة الرضيع حرام على الرجل ، وامرأة الرجل حرام على الرضيع .

الخاه ، وكذلك ما بداله من ولدها لأم ، وفي الأنفع: وأم أخيه من الرضاع يجوز أخياه ، وكذلك ما بداله من ولدها لأم ، وفي الأنفع: وأم أخيه من الرضاع يجوز نكاحها ، يحتمل الوجهين ، أحدهما: أن يكون الأخ أخا رضاعيا ، والثاني: أن يكون الأخ نسبيا وهو أن يشرب لبن امرأة أجنبية وصارت الأم أمّا لهذا الأخ من الرضاع فللأخ النسبي الثاني أن يتزوج هذه المرأة التي هي أم أخيه النسبي من الرضاع ، فالحاصل أن في الأول ينصرف الرضاع إلى الأخ ، وفي الثاني إلى الأم ، وكلا الوجهين محتمل اللفظ .

٦٤٢٤ :- م: والتحريم بالرضاع كما يثبت من جانب المرأة يثبت

١٤ ٢٤ - أخرج البخارى عن عائشة قالت: استاذن علي أفلح فلم آذن له فقال:
 أتحجبين منّى وأنا عمّك ؟ فقلت كيف ذلك ؟ فقال أرضعتك امرأة أخى بلبن أخى

جانب الرجل، وهو الزوج الذى نزل لبنها بوطئه، ويسميه الفقهاء "لبن الفحل"، وفي النحانية: وقال الشافعي رحمه الله: الحرمة لا تثبت في جانب الأب، بيانه: أن المرأة إذا أرضعت بلبن حدث من حمل رجل فذلك الرجل أب الرضيع لا يحل لذلك الرجل نكاحها إن كانت أنثى، وكذلك إذا كانت للرجل امرأتان وحملتا منه فأرضعت كل واحدة منهما صغيرا فقد صارا أخوين لأب، وإن كانت إحداهما انثى لا يحل النكاح بينهما وإن كانت انثيين لا يحل الجمع بينهما لأنهما أختان لأب واحد، وإن كانت لرجل امرأة واحدة فحملت منه فأرضعت صبين صارا أخوين لأب وأم.

7 **2 7** :- وأخوات الزوج عمّات الرضيع لا تحل له مناكحتهن، ويجوز له مناكحة أولادهن، وأم الزوج جدة الرضيع أن يتزوج امرأة وطأها الزوج، وفي الخانية: ولا منكوحته، م: ولا للزوج أن يتزوج امرأة وطأها الرضيع، وفي الخانية: ولا منكوحته، فهذا هو تفسير "لبن الفحل".

7277: - م: وفي النكاح: روى الحسن بن زياد في امرأتين ولدت من زوج فأرضعت صبيا فلهذا الصبي زوج فأرضعت صبيا فلهذا الصبي أن يتزوج بابنة هذا الرجل من غير هذه المرأة ، قال: وليس هذا لبن الفحل ، وكذلك إذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها اللبن فإن هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها حتى لو أرضعت صبيًا لا يحرم على ولد هذا الزوج من غير هذه المرأة .

→ فقالت : سألت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : صدق أفلح اثذني له ، صحيح البخاري ، الشهادت ، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض ٢٦٢٠١، وقم ٢٥٧٠ ، ف ٢٦٤٤ .

وأخرج مسلم عن عائشة قالت: جاءعمى من الرضاعة ليستأذن علي فأبيت أن آذن له حتى استأمر رسول الله عليه وسلم قلت إن عمى من الرضاعة استادن على فأبيت أن آذن له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليلج عليك عمك قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قال: إنه عمّك فليلج عليك ، صحيح مسلم، الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ٢٩٧١، برقم ٥٤٤٠.

7 ٤ ٢٧ :- ولـو زنـي بـامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صبية لا يجوز لهذا الزاني أن يتزوج بهذه الصبية ولا لابنه ولا لآبائه ولالأبناء أو لاده .

727۸ :- وفي الهداية: وكل صبيين اجتمعا على على ثدى واحد لم يحز لأحدهما أن يتزوج بالأخرى ، وفي السغناقي : لم يرد من الاجتماع هنا اجتماع من حيث الزمان ، ولا من حيث اليمنى واليسرى ، بل المراد اجتماعهما في امرأة واحدة ، حتى لو اجتمعا في ضرع بهيمة واحدة لا يحرم أحدهما على الآخر .

7 7 2 7 : - وفي اليتيمة: سئل القاضى على السغدى عن صغيرتين أرضعتهما امرأة واحدة فأراد أب واحدة منهما أن يتزوج الصغيرة التي أرضعت مع ابنته هل تحل له ؟ فقال: تحل، وفي الحجة: تزوج امرأة رضيعة فجاءت أم الزوج، أو جدته، أو أخته فأرضعت هذه الصغيرة: حرمت على الزوج؛ لأنها صارت أخته أو بنت أخته، ولو أرضعتها خالة الزوج أو عمته لا تحرم عليه، ولو أرضعتها امرأة أب الزوج أو امرأة ابنه أو امرأة جده، أو امرأة أبن ابنه فإن لم يكن اللبن من ذلك الزوج لا تحرم عليه،

• ٣٤٣٠ : - ولو أن امرأتين لإحداهما بنون وللأخرى بنات فأرضعت التي له البنات ابنا واحدا من بني المرأة الأخرى لم يجز لذلك الابن أن يتزوجوا بتلك المرأة التي أرضعته ولا بواحدة من بناتها ، ويجوز لسائر البنين أن يتزوجوا تلك المرأة

كلاك كانت النبى صلى الحديث عبيد أحفظ ، قال تزوجت البخارى عن عقبة بن الحارث قال : وقد سمعت من عقبة - لكنى لحديث عبيد أحفظ ، قال تزوجت امرأة فجاء تنا امرأة سوداء ، فقال قد أرضعتكما ، فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم ، فقلت : تزوجت فلانة بنت فلان ، فجاء تنا امرأة سوداء ، فقالت لى : إنى قد أرضعتكما وهى كاذبة ، فأعرض عنه ، فأتيت من قبل وجهه ، قلت إنها كاذبة قال : كيف بها ؟ وقد زعمت انها قد أرضعتكما دعها عنك ، صحيح البخارى ، النكاح ، باب شهادة المرضعة ٢٦ ٢١ ٢١ ، برقم ٣٩١٣ ، برقم في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ، ٢١٨/١ ، برقم في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ، ٢١٨/١ ، برقم ٢٠١٨ . ١٦١ - سنن أبى داؤد ، كتاب الأقضية ، باب الشهادة في الرضاع ٢٠٧/ ، م برقم ٣٠٠٣ .

وبناتها أيتهن شاء وا، ولو لم ترضع التي لها البنات ولكن أرضعت المرأة التي لها البنون بنتا من بنات المرأة الأخرى فلا يجوز لأحد من البنين أن يتزوج بتلك البنت خاصة ، ولهم أن يتزوجوا بسائر البنات ، ولو أرضعت أم البنات واحدا من البنين وأرضعت التي لها البنون واحدة من البنات لا يجوز لذلك الابن أن يتزوج بتلك المرأة ولا بإحدى بناتها ، وجاز لإخوته أن يتزوجوا بنات تلك المرأة إلا البنت التي أرضعتها أمهم .

72٣١ :- رجـل له أم فـأرضـعـت صبية صغيرة و تلك الصغيرة إخوة وأخوات حاز لهذا الرجل أن يتزوج بأخوات تلك الحارية ، وإنما تحرم عليه تلك الحارية بعينها .

7277: وفي الخانية: لا بأس للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده [وأخت ولده] من الرضاع ، لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز إذا لم يكن ولد موطوء ته ، فإن الحارية إذا كانت بين رجلين فجاء ت بولد فادعياه ولكل واحد من الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من الموليين أن يتزوج ابنة شريكه ، وإن كانت أخت ولده من النسب .

المحلاصة: امرأة أرضعت صبيتين فهما أختان ، فإن كان أبوهما أختان الأب وأم من الرضاعة ، وإن كان مختلفا فهما أختان لأب وأم من الرضاعة ، وإن كان مختلفا فهما أختان لأم ، فإن كان تحت رجل امرأتان لكل واحدة منهما لبن فأرضعت كل واحدة منهما صبية فهما أختان لأب من الرضاعة ، وكذا بنات الأخت ، وفي الهداية: ويحوز للرجل أن يتزوج بأخت أخيه من الرضاع ؛ لأنه يحوز أن يتزوج بأخت أخيه من النسب ، وذلك مثل الأخ من الأب إذا كان له أخت من أمه جاز لأخيه من أبيه أن يتزوجها .

^{7 2 7 :-} أخرج البيه قي عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما سئل عن رجل كانت له امرأتان ، فأرضعت إحداهما غلاما ، وأرضعت الأخرى جارية فقيل: يتزوج الغلام الحجارية ، فقال: لا ، اللقاح واحد ، السنن الكبرى للبيهقى ، كتاب الرضاع ، باب يحرم من الرضاع الخ ١١ / ٥١ ، برقم ٢٦٠٤٢ .

الكبر، ومدة الرضاع ثلاثة أوقات: أدنى وأوسط وأقصى ، فالأدنى حول ونصف ، والأوسط حولان ، والأقصى حولان ونصف ، حتى لو نقص عن الحولين لا يكون شططا ، ولو زاد على الحولين لا يكون تعديا ، والوسط حولان ، فلو كان الولد يستغنى عنها دون الحولين ففطم فى حول ونصف حول يحل ولا تأثم بالإجماع ، ولولم يستغن عنها بحولين فلها أن ترضعه بعد ذلك ولا تأثم عند عامة العلماء خلافا لخلف بن أبوب ، وإنما الكلام فى ثبوت الحرمة بالرضاع وفى استحقاق الأجر .

7 ٤٣٥ : - فأما الكلام في ثبوت الحرمة فقد قال أبو حنيفة رحمه الله : يثبت حكم الرضاع في الصغير إلى ثلاثين شهرا فطم أو لم يفطم ، وفي الخانية : حتى لو ارتضع بعد حولين ونصف لا تثبت الحرمة ، م: وقال أبو يوسف ومحمد

7 **2 7 :** - أخرج البخارى عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل ، فكأنه تغير وجهه كانه كره ذلك ، فقالت : إنه أخى ، فقال : انظر من أخوانكن ، فإنما الرضاعة من المجاعة ، صحيح البخارى ، كتاب النكاح ، باب من قال لا رضاع بعد حولين الخ/٢ ، برقم ١ ٩٩١ ، ف ٢ . ٥ صحيح مسلم ، كتاب الرضاع ، باب إنما الرضاع من المجاعة ١ / ٤٧٠ ، برقم ٥ . ١ . ٥

وأخرج أبوداؤد عن عائشة هكذا، وأخرج أيضا عن ابن مسعود قال: لارضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم فقال أبو موسى: لا تسألونا وهذا الحبر فيكم، سنن أبى داؤد، كتاب النكاح، باب في رضاعة الكبير ١/ ٢٨١، برقم ٢٠٥٨، ٥٩ - السنن الكبرى للبيهقى، كتاب الرضاع، باب رضاع الكبير ٢/ ٢٠١١، برقم ١٦٠٨٤.

٦٤٣٥ :- فقد ورد في التنزيل: ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ، حملته أمه كرهاً
 وضعته كرهاً ، وحمله وفضله ثلثون شهراً الآية: سورة الأحقاف ، رقم الآية ١٥ .

وقول المصنف: وقال أبو يوسف رحمه الله الخ ففي التنزيل: والواللات يرضعن أو لادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، سورة البقرة ، رقم الآية ٢٣٣ .

وأخرج البيه قبى عن ابن عباس قال: ما كان في الحولين فإنه يحرم وإن كان مصة، وإن كان بعد الحولين، فليس بشيء، وعن ابن عمر قال: سمعت عمر رضى الله عنه يقول: لا رضاع إلا في الحولين في الصغر، السنن الكبرى للبيهقى، كتاب الرضاع، باب ماجاء في تحديد ذلك بالحولين، ٢١١/١٦، برقم ٢٩٠١، ٢٠٩٨، ٢٠٠٨. رحمهما الله تعالى: إلى سنتين، وفى الهداية: وهو قول الشافعي، وقال زفر: ثلاثة أحوال، وفى الحجة: وعند بعض العلماء أنه ثمان سنين، وعند بعض العلماء جميع العمر مدة الرضاع، وفى الينابيع: قال الحسن رحمه الله: مدة الرضاع أربع سنين، قال بعضهم عشر سنين، وقال بعضهم: خمس عشرة سنة، وقال بعضهم: عشرون سنة، وقال بعضهم.

1277: - م: وأما الكلام في استحقاق الأجرقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: وهو على هذا الخلاف، حتى أن المطلقة تستحق أجرة إرضاع الولد على الأب إلى تمام حولين ونصف عند أبى حنيفة رحمه الله، وعند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله إلى تمام حولين، ولا تستحق فيما وراء الحولين، وكثيرة من المشايخ رحمهم الله قالوا: إن مدة الرضاع في حق استحقاق الأجر على الأب مقدرة بحولين عند الكل حتى لا تستحق المطلقة أجرة الرضاع بعد الحولين بالإجماع وتستحق في الحولين بالإجماع وتستحق في الحولين بالإجماع و

المدة الرضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضاع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لو جود الإرضاع في المدة ، هو الظاهر من المذهب ، وفي الينابيع: وعليه الفتوى ، م: وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: هذا إذا لم يتعود الصبى الطعام حتى لا يكتفى به بعد الفطام ، فأما إذا صار بحيث يكتفى بالطعام لا تثبت الحرمة بعد ذلك .

٦٤٣٨: وفي البقالي: إذا في الحولين واستغنى بالطعام فأرضع بعد ذلك فعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله روايتان ، وفي الينابيع: وإذا

٦٤٣٨: أخرج أبوداؤد الطيالسي عن جابر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لارضاع بعد فصال ، ولايتم بعد احتلام الخ ، مسند أبي داؤد الطيالسي ، الجزء السابع ، ص ٢٤٣ ، برقم ٢١٦٧.

و أخرج البيهقي عن على رضى الله عنه قال : لارضاع بعد فصال ، السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الرضاع ، باب رضاع الكبير ٢٦٤/١، برقم ١٦٠٨٢ .

ارتضع بعد الفطام في الحولين لم يكن رضاعا عند أبي يوسف، وعند محمد رحمهما الله رضاع محرم .

7279: - م: والبكر إذا نزل لها لبن تعلق به من الحرمة ما تعلق بلبن الثيب، وكذا حكم الخنثي ذكر في الخلاصة: وفائدته: لو تزوجت بزوج وطلقها قبل أن يدخل بها له أن يتزوج بهذه الصبية، وفي الخانية: وإن طلقها بعد الدخول لا يكون له أن يتزوجها.

• 32.5 : - م: ولبن الحية والميتة سواء في التحريم ، وفي النحانية: أيضا: وقال الشافعي رحمه الله تعالى: لا يثبت الرضاع بلبن يحلب بعد الموت كما لا تثبت حرمة المصاهرة بوطئ الميتة ، وفي الحجّة: ولو أخذ لبن امرأة مريضة ثم ماتت المرأة فأو جر به الصبى فإنه يصير ابنها وثبت به جميع أحكام الرضاع هذا هو المختار ، وفي الكبرى: أدخلت المرأة حلمة ثديها في فم رضيع ولا يدرى أدخل اللبن ي فمه أم لا ؟ فإنه لا يحرم النكاح ، وفي المنافع: امرأة لها ولد ولكن لم ترضع ولدها وقد أرضعت ولد امرأة فلا يجوز لهذا الولد المرضع أن يتزوج بواحد من أو لاد هذه المرضعة ، وإن لم يجتمعا على ثدى واحدة ، وفي الهداية: وإذا نزل للرجل لبن فأرضع صبيا لم يتعلق به التحريم .

الأذن لا تثبت الحرمة ، وكذلك الإقطار في الإحليل ، وكذلك الحقنة في ظاهر الأذن لا تثبت الحرمة ، وكذلك الإقطار في الإحليل ، وكذلك الحقنة في ظاهر الرواية ، وفي الخلاصة : وكذا الآمة والحائفة وإن وصل إلى الدماغ والجوف ، وفي الخلاصة الخانية : وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ أن في الاحتقان تثبت الحرمة كما تثبت في السعوط والوجور ، وفي الخانية : وعن محمد رحمه الله تعالىٰ أنه يحصل بالاحتقان .

ا كان من رضاع أو سعوط في السنتين في الشعبي قال: ماكان من رضاع أو سعوط في السنتين فهو رضاع ، وماكان بعد فليس برضاع ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب النكاح ، باب من قال لا يحرم من الرضاع إلا ماكان في الحولين ، ٢٩٧/٩ ، برقم ١٧٣٤٧ - سنن سعيد بن منصور ، كتاب الرضاع ، باب ماجاء في ابنة الأخ من الرضاعة ٢٤١/١ ، برقم ٩٧٣ .

قد مسته ونضجت الطعام حتى تغير لا تثبت الحرمة، وفي الهداية: في قولهم جميعا، م: سواء كان اللبن غالبا أو مغلوبا، وفي الخاينة: ولو مسته نار وغيرته أو جميعا، م: سواء كان اللبن غالبا أو مغلوبا، وفي الخاينة: ولو مسته نار وغيرته أو جعل جبنا، أو أقطا، أو كيحا أو مصلا لا تثبت اتفاقا لأنه صار طعاماً آخر، م: وإن كان الغالب كان النار لم تمسه فإن كان الطعام هو الغالب لا تثبت الحرمة، وإن كان الغالب هو اللبن فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالىٰ تثبت الحرمة اعتبارا للغالب، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ لا تثبت، وشرط القدوري على قول أبي حنيفة رحمه الله أن يكون الطعام مستبينا، معناه أن يكون بمنزلة الثريد، وفي الكافى: وقالوا: لو كان الطعام قليلا وبقى اللبن مشروبا تثبت به حرمة الرضاع، م: وقيل: إنما لا تثبت الحرمة على قول أبي حنيفة إذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فأما إذا كان يتقاطر تثبت به الحرمة، وقيل: لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة على كل حال، وفي الخانية: وهوالأصح، م: وذكر شيخ الإسلام أن على قول أبي حنيفة رحمه الله إنما لا تثبت الحرمة إذا أكل لقمة لقمة، أما إذا أحسا حسوا تثبت الحرمة.

٦٤٤٣: وفي الكتاب الرضاع للخصاف: إذا تُردت له خبزاً في لبنها حتى نشف الخبز ذلك ، أولتّ به سويقاً أو شيئاً ثم أطعمته إياه إن كان طعم اللبن يوجد فهو رضاع ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله .

وفى الخلاصة الخانية: أو بالنبيذ أو بالدهن، م: فالعبرة للغالب، وفى المنتقى: وفى الخلاصة الخانية: أو بالنبيذ أو بالدهن، م: فالعبرة للغالب، وفى المنتقى: فسر الغلبة فى رواية ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله فقال: إذا جعل فى لبن المرأة دواء فغير اللبن ولم يغير الطعم، أو على العكس فأو جربه صبيا حرم، وإن غير اللون والطعم فلم يوجد طعم اللبن وذهب لونه لم يحرم، وفسرالغلبة فى رواية ابن الوليد عن محمد رحمه الله تعالى قال: إذا لم يغيره الدواء من أن يكون لبناتثبت به الحرمة، وفى الخانية: وقيل على قول أبى حنيفة رحمه الله: إذا جعل اللبن فى

دواء أو حلط بماء لا تثبت الحرمة على كل حال ، وفي الكافي: وقال الشافعي رحمه الله: إذا جعل في حب من الماء قدر ما يحصل به خمس رضعات من اللبن فشربه صبى يثبت به الرضاع ، م: وإذا خلط بلبن امرأة أخرى فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله ، الخانية: وهو رواية عن أبي حنيفة ، يعنى الرضاع من أكثرهما ، وعند محمد تثبت الحرمة منهما ، وفي الخانية: وإن استويا يكون منهما .

انقضت عدتها ووطأها الثانى أجمعوا أنها إذا ولدت من الثانى فاللبن من الثانى وينقطع من الأول ، وأجمعوا على أنها لم تحبل من الثانى فاللبن من الأول ، فأما إذا وينقطع من الأول ، وأجمعوا على أنها لم تحبل من الثانى فاللبن من الأول ، فأما إذا حبلت من الثانى ولكن لم تلد منه قال أبو حنيفة رحمه الله: اللبن يكون من الأول حتى تلد من الثانى ، وقال أبو يوسف: إن علم أن اللبن من الثانى بأمارة أو علامة فهو من الثانى ، وإن علم أنه من الأول فهو من الأول ، و إن لم يعلم أنه من الأول أو من الثانى فهو من الإول ، وذكر في اختلاف زفر ويعقوب أن على قول أبي يوسف من الله اللبن من الأول ، كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال محمد رحمه الله: وقل محمد رحمه الله:

تزوج رضيعة فأرضعتها أمه ، وفى الخانية: أو أخته أو ابنته ، حرمت عليه ، تزوج رضيعة فأرضعتها أمه ، وفى الخانية: أو أخته أو ابنته ، حرمت عليه ، وكذلك إذا تزوج رضيعتين فأرضعتهما امرأة معا ، أو واحدة بعد أخرى حرمتا عليه ، ويحب لهما نصب الصداق ويرجع الزوج على المرضعة بذلك إن تعمدت الفساد ، م: وتفسير ه: القصد مع العلم بالحكم ، وفى الخانية: التعمد أن ترضعها من غير حاجة لها إلى الارتضاع بأن كانت شبعانة .

الهلاك من الحوع لا يرجع عليها ، وتصدق المرضعة أنها لم تتعمدالفساد إذا لم يظهر خلافه ، وعن محمد رحمه الله أنه يرجع عليها بكل حال .

حرمت الكبيرة على زوجها .

يرجع الزوج على النائمة .

ذلك الرجل الأجنبي لبن ، وأرضعت كل واحدة إحدى الصبيتين معا وتعمدتا الفساد لا ضمان على واحدة منهما ، وهو بمنزلة مريض قال لامرأتين له "إن الفساد لا ضمان على واحدة منهما ، وهو بمنزلة مريض قال لامرأتين له "إن دخلتما هذه الدار فأنتما طالقان " فدخلتا لا تحرمان الميراث ، أو قال "أنتما طالقان إن شئتما " فشاء تا معا ، وفي الولوالحية: وهذا الجواب ليس بصحيح ، فإن كل واحدة منهما مفسدة نكاح التي أرضعتها بصفتها خاصة ؟ لأنها تصير بأرضاعها ابنة الزوج فحينئذ لا يصح هذا الجواب ، وهذا جواب مسألة أخرى وهو أنه: لو تزوج امرأتين رضيعتين فجاء ت امرأتان ولهما من رجل واحد لبن والمسألة بحالها ، لأن في هذه المسألة الفساد بعلة الأختية ، والأختية إنما تثبت من صنعها فلم تكن كل واحدة منهما مفسدة بصنعهما كما في مسألة حرمان الميراث . وهمامعها زوج المرضعة تحرم عليه امرأته ، سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن ، فجامعها زوج المرضعة تحرم عليه امرأته ، سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن ،

• 720: - م: وفي المنتقى: رجل تحته كبيرة ورضيعة جاء رجل وأخذ بشيء من لبن الكبيرة وأو جر الصغيرة بانتا ، وللصغيرة نصف المهر ، و كذا الكبيرة إن لم يكن الزوج دخل بها ويرجع الزوج بذلك على ذلك الرجل إن تعمد الفساد ، وفي العيون: لو كان تحته كبيرة محنونة أو معتوهة وصغيرة أرضعت الكبيرة الصغيرة حتى بانتا لا رجوع للزوج على الكبيرة ، وفي الحجة: وللصغيرة نصف المهر ؛ لأنه قبل الدخول ، وللمحنونة نصف الصداق إن كان قبل الدخول ، وفي الحجة: وإن دخل بها فلها كل المهر ، وكذلك لو أخذت الصبية ثدى الكبيرة وهي نائمة وأرضعت بمنزلة المجنونة ، م: إذا كانت تحت رجل صغيرتان حاء تنا إلى امرأة نائمة وشربتا منها لبنها بانتا ، ولكل واحدة نصف الصداق ، ولا

وفي الحجة: إذا تزوج صبية وطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فأرضعت تلك الصبية

100 :- وفي الأصل: إذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عمتها وفرق بينه وبين العمة لا تحرم الصغيرة ، فإن جاءت أم العمة وأرضعت الصغيرة لا يفسد نكاح الصغيرة ، وإن تثبت الأختية بينها وبين العمة ؛ لأن نكاح العمة وقع باطلا فلم يتحقق الجمع المحرم .

7 • 7 • وفي الظهيرية: صغيرة وصغير بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا: لا بأس بالنكاح بينهما ، وهذا إذا لم يخبر بذلك إنسان ، فإن أخبر بذلك عدل ثقة يؤخذ بقوله ، ولا يجوز النكاح بينهما وإن كان الخبر بعد النكاح ، وفي الخانية: وهما كبيران ، فالأحوط أن يفارقها .

720 :- م: إذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ووطأها وفرق بينهما ثم تزوج صبية رضيعة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة فسد نكاح الصغيرة ، يريد به إذا كان الارتضاع بعد انقضاء عدة الكبيرة لا تحرم الصغيرة .

2025: - تزوج الرجل ثلاث صبيات ، فجاء ت امرأة وأرضعتهن معا بأن حلبت لبنها في قارورة وألقت إحدى ثدييها في فم إحداهن والأخرى في فم أخرى وأو جرت الثالثة بن جميعا ، وإن أرضعتهن واحدة بعد واحدة ، وفي الخانية : أو أرضعت ثنتين ثم الثالثة ، بانت الأوليان دون الثالثة ، لأنها لما أرضعت الثالثة صارت الثالثة أختالهما إلا أنه لم يبق الجمع لفساد نكاحهماللجمعية قبل إرضاعهما ، ولو أرضعت الأولى ثم أرضعت الثلاثة صرن أخوات ، وقد تحقق الجمع الأولى لم يتعلق به تحريم ، فإذا أرضعت الثلاثة صرن أخوات ، وقد تحقق الجمع فيهن فحرم ، ولو كن أربع صبيات فأرضعتهن واحدة بعد أخرى حرمن عليه [وكذلك لو أرضعت واحدة ثم أرضعت الثلاثة معا حرمن عليه] جملة ، ولو أرضعت الثلاثة منهن معا حرمن عليه أرضعت الرابعة لا تحرم الرابعة .

7 200 :- ولو تزوج كبيرة وصغيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة بانتا ، ولا مهر للكبيرة إن كان قبل الدخول بها ، وللصغيرة نصف المهر ، وفي الخانية : ثم يرجع الزوج بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة إن تعمدت الفساد ، وإن لم تتعمد

لايرجع ، وفي الهداية: وإن علمت أن الصغيرة امرأته ، وعن محمد رحمه الله أنه يرجع في الوجهين ، والصحيح ظاهر الرواية ، م: وله أن يتزوج بالصغيرة إن لم يكن دخل بالكبيرة ، ولا يتزوج الكبيرة ، وفي الخانية: على كل حال ، م: وإن دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا نكاح الصغيرة .

767: - ولو تزوج كبيرة وصغيرتين وأرضعتهما الكبيرة واحدة بعد أخرى فإن لم يكن دخل بالكبيرة حرمت الكبيرة والصغيرة الأولى ، ولا تحل له هذه الكبيرة أبدا ، وتحل له الصغيرة إذا فارق التي عنده ، وإن كان ذلك بعد ما دخل بالكبيرة حرمن عليه جميعا ؛ لأنهما صارتا ابنتيهما من الرضاعة ، ولا تحل له واحدة منهن أبدا ، وفي الينابيع: وإن أرضعتهما معا حرمن عليه كلهن ، وحكم وجوب المهر والرجوع عليها على ماذكرنا .

720V: - م: ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فأرضعتهن واحدة بعد أخرى وفى الخانية: أو أرضعت واحدة ثم ثنتين، م: حرمن عليه دخل بالكبيرة أو لم يدخل، وفى الخانية أيضا: وإن أرضعت ثنتين معاثم الثالثة حرمت الكبيرة والأوليان، ولا تحرم الثالثة لأنها صارت ابنة امرأته بعد ما بانت امرأئة قبل الدخول.

عمدت الكبيرتيان إلى إحدى الصغيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عمدت الكبيرتان إلى إحدى الصغيرتين وهي " زينب " فأرضعتاها إحداهما بعد الأخرى ثم أرضعتا الصغيرة الثانية وهي " عمرة " إحداهما بعد الأخرى بانت الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي زينب ، والصغيرة الثانية وهي عمرة امرأته ؛ لأن إحدى الكبيرتين حين أرضعت زينب بانتا لأنهما صارتا ابنة وأما ، فحين أرضعت الكبيرة الأخرى زينب صارت أم امرأته فحرمت ، فإذا أرضعت عمرة صارت عمرة ربيبته ولم يدخل بأمها فلا تحرم ، ولو أن إحدى الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى فإن واحدة بعد أخرى فإن كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بها الكبيرة الأولى بانت الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي زينب ، والصغيرة الأخرى وهي عمرة امرأته ، ولو بدأت الكبيرة الثانية اللهولي والكبيرة الأالم

بالصغيرة الأخرى حرمن عليه جملة .

9 7 20 - ولو كانت تحته صغيرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة بانتا ، وكذلك لو أرضعتها أخت الكبيرة ، ولو أرضعتها عمة الكبيرة ، أو خالتها لم تبن واحدة منهما ، وإذا كانت تحت الرجل كبيرة وصغيرة ، فطلق الكبيرة ، ثم إن أخت الكبيرة أرضعت الصغيرة والكبيرة في العدة بانت الصغيرة .

• 7 3 7 : - وفي الخلاصة: ولو تزوج امرأة فقالت امرأة "أرضعتكما" فهو على أربعة أوجه: إن صدقاها فسد النكاح ولا مهر لها إن لم يدخل بها، وإن كذباها فالنكاح جائز بحاله، لكن إذا كانت عدلة فالتنزه أن يفارقها، وفي السراجية: ويدفع نصف صداقها إن كان قبل الدخول، ويستحب لها أن لا تأخذ، ولو كان بعد الدخول يعطى تمام مهرها والأولئ أن لا تأخذ إلا بقدر مهر مثلها حينئذ، وإن كان صدقها الرجل وكذبتها فسد النكاح والمهر بحاله، وإن صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله، وفي الهداية: ولها أن تحلف الزوج أنها ليست أخته من الرضاع فإن نكل فرق بينهما.

الصبى ثم أسلت فتزوجها رجل فحبلت منه فأرضعت بلبنها ذلك الصبى الذى كان الصبى ثم أسلت فتزوجها رجل فحبلت منه فأرضعت بلبنها ذلك الصبى الذى كان زوجها حرمت على زوجها الثانى ، لأن الصبى صار ابنا لزوجها وهذه امرأة الابن فحرمت عليه ، ولو زوج رجل أم ولده مملوكا له وهو صغيرة فأرضعته بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها ، ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فأرضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة بلبنه أو بلبن غيره حرمت عليه .

7 ٤٦٢: - وفي الولوالحية: رجل له أم ولد فزوجها من صبى ، ثم أعتقها في حيرت ، فاحتارت نفسها ، ثم تزوجت بآخر فولدت فجاء ت إلى صبى فأرضعته بانت من زوجها ، لأنها صارت امرأة ابنه من الرضاع .

7 **؟ ٦ : - وفيها:** امرأة مرضعة ظهر حبلها وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك ، وليس لأب هذا الصغير سعة حتى يستأجر الظئر: يباح لها أن تعالج في استنزال الدم ما دام نطفة ، أو علقة ، أو مضغة لم يخلق له عضو .

م: نوع منه

27.7. م: ولا تقبل في الرضاع إلا شهادة رجلين ، أو شهادة رجل وامرأتين عدول ، وفي الخانية: وقال الشافعي رحمه الله: لو شهدت أربع نسوة يفرق بينهما ، وفيها: إذا أراد الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح أنها أرضعتهما كان في سعة من تكذيبها ، كما لو شهدت بعد النكاح ، ولو شهد رجلان عدلان ، أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج .

٦٤٦٥ :- م: صبية أرضعتها بعض أهل القرية ، و لا يدرى من أرضعتها من النساء ، فتزو جها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم ، لأنه لم يظهر المانع .

7277: - م: وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله: رجل تزوج امرأة رضيعة ومضى على ذلك زمان فقالت أم الزوج أو أحته "إنى قد أرضعتها" إن قالت "قد أرضعتها" لا يحل للزوج أن يتزوج بأختها مالم يطلق الرضيعة، وإن قالت "أرضعتها بعد النكاح" جازله أن يتزوج بأختها قبل أن يطلقها.

727 :- إذا قال الرجل "هذه المرأة أمى من الرضاعة "أو قال ، "ابنتى أو: أختى "ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك وقال "أو همت ، أو: أخطأت: أو: نسيت "وصدقته المرأة فهما مصدقان على ذلك ، وله أن يتزوجها بعد ذلك ، وهذا استحسان ، وإن ثبت على قوله الأول وقال "هو حق كما قلت "ثم تزوجها فرق بينهما قياسا واستحسانا ، وإذا أقرت المرأة أن "هذا أبي من الرضاعة ، أو: أخى ، أو أنحى "وأنكر الرجل ثم أكذبت المرأة نفسها وقالت "أخطأت "فتزوجها فالنكاح جائز ، وكذلك لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها ، وفي السراجية : إذا قالت "هذا حائز ، وكذلك لو تزوجها قبل أن تكذب نفسها ، وفي السراجية : إذا قالت "هذا

٦٤٦٤: أخرج البيه قى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى فى امرأة شهدت على رجل وامرأتان ، السنن الكبرى رجل وامرأتان ، السنن الكبرى للبيهقى ، كتاب الرضاع ، باب شهادة النساء فى الرضاع ، ٢٦١٠، ١٦١٠ ، برقم ١٦١٠، ١٦١٠.

ابني من الرضاع "و تثبت على إقرارها ثم تزوجت به جاز .

النكاح وقد قلت إن ما أقررت به حق حين أقررت وقد وقع النكاح فاسدا "فإنه أنك أخي وقد قلت إن ما أقررت به حق حين أقررت وقد وقع النكاح فاسدا "فإنه لا يفرق بينهما ، ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما ، وإذا أقر الرجل أن هذه أخته من الرضاعة وثبت على ذلك وأشهد عليه شهودا ثم تزوجها ولم تعلم المرأة بذلك ، ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما ، ولو أقرا بذلك جميعا ثم أكذبا أنفسهما وقالا "أخطأنا "ثم تزوجها كان النكاح جائزا ، وكذلك هذا في النسب ليس يلزم من ذلك إلا ماثبتاعليه ، ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح "هي أختى من الرضاعة "أو ما أشبهه ثم قال 'أوهمت ليس الأمر كما قلت "لا يفرق بينهما استحسانا ، ولو ثبت على هذا النطق وقال " هو حق كما قلت "فرق بينهما ، ولو جحد بعد ذلك لا ينفعه جحوده ، والحاصل أن مثل هذا الإقرار "فرق بينهما ، ولو جحد بعد ذلك لا ينفعه جحوده ، والحاصل أن مثل هذا الإقرار فلا يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه ، فإذا قال "أوهمت " فقد انعدم ما هو شرط فلا يوجب الفرقة ، فإذا قال بعد الإقرار "هو حق كما قلت " فقد وجد الشرط وثبت الحكم فلا ينفعه الححود بعد ذلك .

7 179 :- ولـو قـال "هـذه أحتى ، أو : هذه بنتى " وليس لهما نسب معروف تـم قـال " أوهـمت "يصدق ، وهذا بخلاف مالو قال لعبده " هذا ابنى " أو قال لأمته " هذه بنتى " ثم قال " أوهمت " حيث لا يصدق ويحكم بعتق العبد والأمة .

• 7 ٤٧٠ : - ولو قال "هي بنتي "وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثله وثبت على ذلك يفرق بينهما ، فبعد ذلك إن صدقته المرأة أنها ابنته ثبت النسب وإلا فلا ، وإن كان مثلها لا يولد لمثله لا يثبت النسب منه ولا يفرق بينهما ، والله أعلم بالصواب .

بسم الله الرّحمن الرّحيم

١٢/كتاب الطلاق

هذا الكتاب يشتمل على ثلاثين فصلًا

(۱) أما ركن الطلاق فهو هذه اللفظة الصادرة من الزوج ، (۲) وأما سببه فهو السعناقى: (۱) أما ركن الطلاق فهو هذه اللفظة الصادرة من الزوج ، (۲) وأما سببه فهو الحاجة المحوجة إلى الطلاق من المشاجرة وعدم الموافقة ورغبة استبدال غيرها التى لا يجامعها: (۳) إما شرعا كأحتها وأربع سواها ، (٤) وإما طبعا كعامة الضرائر ، (٥) وأما شرطه فمن الزوج كونه عاقلا بالغا ، ومن المرأة كونها في نكاحه أو عدته التى تصلح محلا للطلاق ، (٦) وأما حكمه فزوال الملك عن المحل مع انتقاض العدد [في البائن ، وزوال الملك عند انقضاء العدة في الرجعي ، وزوال حل العقد] متى تم ثلاثا .

بسم الله الرّحمن الرّحيم كتاب الطلاق

قال الله تعالى في التنزيل العزيز: يأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلّقوهن لعدّتهن وأحصوا العدة ، اتقوا الله ربّكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلّا أن ياتين بفاحشة مبيّنة ، وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمراً ، سورة الطلاق ، رقم الآية ١.

وقال الله تعالىٰ: وإن عزموا الطلاق فإنّ الله سميع العليم ، سورة البقرة ، رقم الآية : ٢٢٧ . وقال الله تعالىٰ: الطّلاق مرّنن فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، سورة البقرة ،

رقم الآية: ٢٢٩ .

قـال الله تـعالىٰ : فإن طلّقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، سورة البقرة ، رقم الآية : ٢٣٠ .

الفصل الأول

في بيان أنواع الطلاق

العدد، وسنى من حيث الوقت؛ والسنى من حيث العدد نوعان: سنى من حيث العدد، وسنى من حيث الوقت؛ والسنى من حيث العدد نوعان: حسن وأحسن، أما الأحسن: أن يطلقها واحدة في وقت السنة، ويتركها حتى تنقضى العدة، وفي الكافى: وروى عن إبراهيم أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون أن لا يزاد في الطلاق على واحدة حتى تنقضى العدة، وهذا أفضل عندهم من أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا عند كل طهر تطليقة، وفي الينابيع: وكل شيء كان سنة في حق المدخول بها من حيث العدد هو سنة في حق غير شيء كان سنة في حق المدخول بها تنتهى بتطليقة واحدة، وفي حق المدخول بها تنتهى بتطليقة واحدة، وفي حق المدخول بها لا تنتهى إلا بثلاث تطليقات في ثلاثة أطهار لم يجامعها فيه، إن كانت حرة، وتطليقتان في طهرين إن كانت أمة، م: وأما الحسن: أن يطلقها ثلاثة في ثلاثة أطهار، في التجريد: وقال مالك رحمه الله تعالى: طلاق السنة أن يطلقها واحدة ويتركها حتى تنقضى العدة، وقال الشافعى: الجمع بين الثلاث مباح.

٦٤٧٣ :- م: وأما السني: من حيث الوقت أن يطلقها طاهرة من غير جماع

7 **2 ۲ ۲ : - قول المصنف**: وروى عن إبراهيم أنّ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يستحبون الخ . أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال : كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حِيض ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ما يستحب من طلاق السنة ، وكيف هو؟ ٩ / ٥ ١ ٢ ، برقم ١٨٠٤ - مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب وجه الطلاق وهو طلاق العدّة والسنة ٢ / ٢ ٢ ، برقم ٢ / ٩ ٢ .

٣٧٤ : -أخرج النسائي عن عبد الله أنه قال: طلاق السنة تطليقة وهي طاهر في غير جماع، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى، ثمّ تعتد بعد ذلك بحيضة، سنن النسائي، الطلاق، باب طلاق السنة، ٨٢/٢، برقم ٣٣٩١.

أو حاملا قد استبان حملها ، ثم ظاهر ما ذكر محمد رحمه الله تعاليٰ في الأصل في هذه المسألة يدل على أن يطلقها متى طهرت من الحيض ، فإنه قال: يطلقها إذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها ، واختار بعض مشايخنا رحمهم الله تعاليٰ تـأخيـر الإيـقـاع إلـي آخر الطهر ليكون أبعد عن تطويل مدة العدة ، وهو رواية أبي يوسف رحمه الله تعالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالي ، ثم الطهر الذي لم يحامعها فيه إنما يكون وقتاً للطلاق السني إذا لم يجامعها فيه ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت هذا الطهر، فإن الجماع في حالة الحيض و الطلاق في حالة الحيض يخرجان الطهر الذي عقيبه من أن يكون محلا للطلاق السني ، هذا إذا لم يراجعها حتى طلقها في حالة الحيض ، فأما إذا راجعها فقد ذكر في الأصل أنها إذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها إن شاء ، وهذا إشارة إلى أن بالمراجعة لا يعو د الطهر الذي عقبه الحيض محلا للطلاق السني ، وذكر الطحاوي: أن يطلقها في الطهر الذي يلى الحيضة ، فهذا إشارة إلى أن يعود محلا للطلاق السني ، قال أبو الحسن رحمه الله تعاليٰ: ما ذكر الطحاوي قول أبي حنيفة رحمه الله ، وما ذكر في الأصل قولهما ، وفي شرح الطحاوى: وهذا إذا رجع بالقول ، أو بدواعي الحماع، أما إذا رجع بالحماع لا يطلقها في ذلك الطهر بالإحماع، م: ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم أراد أن يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنّيا بالاتفاق.

٢٤٧٤: - وهذا كله إذا كانت المرأة مدخولا بها وهي ممن تحيض، فإن كانت ممن لا تحيض عن صغر ، أو كبر طلقها متى شاء واحدة وإن كان عقيب الجماع، وكذلك الحامل، وقال زفر رحمه الله تعاليٰ: يفصل بين الطلاق والجماع في حق الآئسة والصغيرة بشهر ، والصحيح مذهب علمائناالثلاثة رحمهم اللَّه تعالىٰ ، قال شمس الأئمة الحلواني : وكان شيخنا يقول : هذا إذا كانت صغيرة ـ

ــــ وأحرج الطبراني عن عبد الله "طلّقوهن لعدّتهن "قال عبد الله: الطلاق في طهر من غير جماع ، المعجم الكبير للطبراني ١٠ / ٢٠٢ ، برقم ١٠٤٦٥ .

لايرجى منها الحيض والحبل، فأما إذا كانت صغيرة يرجى منها الحيض والحبل فالأفضل أن يفصل بين جماعها وطلاقها بشهر، وفي التحريد: الحرة والأمة والمسلمة والكتابية في وقت طلاق السنة سواء.

7٤٧٥ : - وفي جامع الجوامع: ألفاظ تحمل على "السنة" بلانية ، قوله : أنت طالق للسنة ، أو: بالسنة ، أو: مع السنة ، أو على السنة ، أو: للعدة ، أو: طلاق عدة ، أو: أحسن طلاق ، أو: أجمله ، أو: طلاق الحق ، أو: القرآن ، أو: الكتاب، أو: العدل، أو: الدين، أو: الإسلام، وفي السراحية: أو أعدل الطلاق ، (جامع الجوامع): ومنها ما يقع إن نوى ، وإلا في الحال كقوله "أنت طالق في كتاب الله ، أو : به ، أو : معه ؛ ومنها ما يقع قضاء ودينا إن أراد السنة كقوله "على الكتاب، أو: على قول القضاة، أو على قول الفقهاء ": وفي الحجة: وقال أبوسف: إذا قال "أنت طالق طلاق السنة "أو: طلاق العدة ، أو: طلاق العدل ، أو: الدين ، أو: الإسلام ، أو: أحسن الطلاق ، أو: أجمله ، أو: أنت طالق عدلة ، أو: سنية "فهذه الألفاظ للسنة ، وفي شرح الطحاوى: ولو قال "أنت طالق تطليقة نبيلة ، أو : جميلة ، أو : عدلة ، أو : حسنة " فإن في ظاهر الرواية يقع للحال ، سواء كان الحال حالة الحيض ، أو حالة الطهر ولا يكون للسنة ، وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يكون للسنة فيقع لوقت السنة ، وفي الحجة: وقال محمد بن الحسن: إذا قال "أنت طالق سنية ، أو: عادلة ، أو: جميلة ، أو: حسنة ، وقع للحال ، وزاد في الينابيع: عدلة أو عدلية ، وفي جامع الجوامع: "أنت طالق للسنة ، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " يقع في الحال وإن جامعها .

٦٤٧٦ :- م: وأما البدعي: فنوعان: بدعي بمعنى يعود إلى العدد ، وبدعي

⁷ ٤٧٦: - قول المنصف: أن يطلقها ثلاثا الخ.

أخرج النسائي عن محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا، فقام غضباناً، ثمّ قال: أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهر كم ؟ حتى قام رحل، وقال: يارسول الله! ألا أقتله، سنن النسائي، الطلاق، باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ ٢/ ٨٢، برقم ٣٣٩٨.

بمعنى يعود إلى الوقت ؛ فالذي يعود إلى العدد أن يطلقها ثلاثًا في طهر و احد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقة ـ وفي الخزانة: أو طلقها أكثر من ثلاث ، م: أو يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة ، أو بكلميتن متفرقتين ، وفي الفتاوي الخلاصة : سواء كانت المرأة مدخولة [أوغير مدخولة] أو ممن تحيض أو لا تحيض ، وفي الهداية: فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا .

٧٤٧٧ :- م: وأما الـذي يعود إلى الوقت : أن يطلق المدحول بها وهي من ذوات الأقراء في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه ، وفي الهداية:

____وأخرج أبو داؤ دعن مجاهد قال: كنت عند ابن عباس فجاء ه رجل فقال: إنه طلق امرأته ثلاثًا ، قال: فسكت حتى ظننت أنه رادِّها إليه ، ثم قال: ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ، تُم يـقـول: يا ابن عباس، يا ابن عباس، وإنَّ الله قال: ومن يتَّق الله يجعل له مخرجا، وإنك لم تتق الله ، فلا أجد لك مخرجا عصيت ربّك ، و بانت منك امرأتك ، و إن الله قال : يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن ، في قبل عدتهن ، سنن أبي داؤد ، الطلاق ، باب بقية نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث ٢٩٩/١ ، برقم ٢١٩٧ .

و أخرج الإمام مالك في المؤطا ، أنَّه بلغه أنَّ رجلًا قال لعبد الله بن عباس: إنَّى طلقت امرأتي مائة تطليقة ، فماذا ترى عليّ ؟ فقال له ابن عباس: طلقت منك لثلاث ، وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً ، المؤطا للإمام مالك ، الطلاق ، باب ماجاء في البتة / ٣٥٤ ، برقم ١ .

وأخرج الطحاوي عن مالك بن الحارث قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إنَّ عمَّى طلَّق امرأته ثلاثاً ، فقال: إنَّ عمَّك عصى الله فأتمه الله ، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً ، فقلت: كيف ترى في رجل يحللها له ؟ فقال: من يخادع الله يخادعه ، شرح معاني الآثار للطحاوي ، الطلاق ، باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً معاً ٢/ ٤٢٠ ، برقم ٤٣٨٧ .

٠٤ ٢٧ : - أخرج البخاري عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صل الله عليه و سلم ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض تُم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء، صحيح البخاري، الطلاق، باب قول الله تعالىٰ يأيها النبي إذا طلقتم النساء الخ ٢/ ٧٩٠ ، برقم ٥٠٥٥ ، ف ٥٢٥١ - صحيح مسلم ، الطلاق ، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها الخ ٢/٦/١ ، برقم ١٤٧١ .

وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق ويستحب أن يراجعها ، والأصح أنه واجب، وفي شرح الطحاوي: والطلاق في حالة الحيض مكروه للمدخول بها، ويؤمر بأن يراجعها ولا يجبر عليه، م: ولوطلق غير المدخول بها في حالة الحيض لم يكن مكروها ، وفي التحريد: وعند زفر يكره ، وفي الذخيرة: والمرأة التي خلا بها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخول بها ؛ لأن الخلوة أقيمت مقام الدخول في حق بعض الأحكام ، وكذا في حق هذا الحكم احتياطا .

7 ٤٧٨ :- م: والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر الرواية ، وفي زيادات الزيادات: أنه سنى ، والخلع سنى كان في حالة الحيض أو غير حالة الحيض ، وفي المنتقى : ذكر مسألة الخلع بهذه الصورة ، ولابأس بأن يخلعها في حالة الحيض إذا رأى منها

→ قول المصنف: وفي الهداية: وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق الخ...

أخرج الدار قطني عن ابن عمر يقول طلقت امرأتي وهي حائض ، فأتي عمر النبي صلى الله عليه و سلم فسأله ، فقال مره فليراجعها ، فإذا طهرت فليطلقها إن شاء ، قال: فقال عمر: يارسول الله ! أفتحتسب بتلك التطليقة ؟ قال : ثم ، سنن الدار قطني ، الطلاق ٤/٤ ، برقم ٣٨٤٨ .

قوله: وفي شرح الطحاوي: والطلاق في حالة الحيض مكروه.

أخرج مسلم عن سالم بن عبد الله : أن عبد الله بن عمر قال : طلقت امرأتي وهي حائض ، فـذكـر ذلك لـلنبـي صـلـي الله عـليـه وسلم، فتغيط رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: مره فليراجعها حتى تحيض حيضة أخرى مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها ، فإن بدا له أن يطلقها فيطلقها طاهراً من حيضتها قبل أن يمسها ، فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله ، وكان عبد الله طلقها تـطـليقة واحدة فحسبت من طلاقها ، وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحيح مسلم، الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها ١/٤٧٦ ، برقم ١٤٧١ .

وأخرج الدار قطني عن ابن عباس يقول: الطلاق علىٰ أربعة وجوه: وجهان حلال، ووجهان حرام، فأما الحلال فأن يطلقها طاهراً عن يرجماع، وإن يطلقها حاملًا مستبيناً، وأما الحرام فأن يطلقها وهي حائض ، أو يطلقها حين يجامعها ، لاتدرى اشتمل الرحم على ولد أم لا ، سنن الدار قطني الطلاق ٢/٤، برقم ٣٨٤٥ - مصنف عبدالرزاق ، الطلاق ، باب طلاق الحائض والنفساء ٣٠٧/٦ ، برقم ١٠٩٥٠. مايكره ، وفيه أيضا: إذا أدركت و اختارت نفسها فلا بأس للقاضي أن يفرق بينهما في حالة الحيض ، وفيه أيضا: و لا بأس بأن يخير امرأته في حالة الحيض ، فلا بأس لها أن تختار نفسها وهي خائض ، وفي شرح الطحاوي: والأمة إذا أعتقت بأن تختار نفسها وهي حائض ، وكذلك إذا مضى أجل العنين وهي حائض .

7 ٤٧٩: - م: وإذا قبال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الأقراء "أنت طالق للسنة "وقعت تطليقة للحال إن كانت طاهرة من غير جماع، وإن كانت حائضا أو كانت في طهر جامعها فيه لم يقع للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ، وفي الخلاصة: ولو نوى الثلاث جملة لا يصح وتقع متفرقة ، وفي السغناقي: وأما في رواية المبسوط فإنه يصح نية الثلاث فيه أيضا كما لو نص على الثلاث ، وفي الكافي: ولو حاضت وطهرت فادعى الزوج جماعها ، أو طلاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق السني ولكن يقع الطلاق بإقراره بالطلاق في الحيض ، فإنه إن أقر بالطلاق أو الحماع وهي حائض صدق ، وفي التحريد: ولو قال" أنت طالق للسنة " و نوى ثلاثا في ثلاثة أطهار صحت نيته ، ولو أراد ثنتين لم يكن ثنتين ، ولو أراد بقوله "طالق "واحدة وبقوله "للسنة "أخرى لم يقع إلا واحدة .

• ٦٤٨ : - م: ولو قال لها "أنت طالق ثلاثا للسنة "فهو على وجوه: إن نوى أن يقع عند كل طهر تطليقة فهو على مانوى ، وكذلك إذا لم ينو شيئا فهي طالق في الحال واحدة ثم يقع عليها عند كل طهر تطليقة ، وإن نوى أن يقع الثلاث جملة للحال صحت نيته ، وفي الخلاصة الخانية : سواء كانت في الحيض أو في الطهر، وفي الجامع الصغير العتابي: سواء كانت صغيرة أو آئسة، خ: وقال زفر رحمه الله تعالىٰ: لا يصح نية الجمع.

⁷ ٤٧٩ : - أخرج النسائي عن عبد الله قال : طلاق السنة أن يطلقها طاهراً في غير جماع، سنن النسائي، الطلاق، باب طلاق السنة ٨٢/٢، برقم ٣٣٩٢ - سنن الدار قطني، الطلاق ٤/٤ ، برقم ٣٨٤٧ .

٦٤٨١: - م: ولو نوى أن يقع عند رأس كل شهر تطليقة فهوعلى مانوى ، ولو كانت آئسة أو صغيرة مدخولة فـقـال لها " أنت طالق ثلاثاً للسنة " وقعت في الحال واحدة وطأها في الحال أو لم يطأها ، ويقع بعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى .

7 ٤٨٢ : - وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال لامرأته " أنت طالق كل شهر للسنة " فإن كانت قد أيست من الحيض تعتد بالشهور فهي طالق ثلاثا عند كل شهر واحدة ، وفي الهداية : ثم إن كان الطلاق في أول الشهر تعتد الشهور بالأهلة ، وإن كان في وسطه فبالأيام في حق التفريق ، وفي حق العدة كذلك، وعندهما يكمل الأول بالأخير والمتوسط بالأهلة، م: وإن كانت تعتد بالحيض فهي طالق و احدة ، إلا أن ينوى ثلاثا فيكون ثلاثا بمنزلة قوله "كل يوم".

٦٤٨٣ :- وفي الأصل: إذا طلق امرأته في طهر لم يجامعها فيه واحدة ، تُم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله يطلقها ثانيا في ذلك الطهر ، وكان سنيا عند أبي حنيفة رحمه الله ، وفي التحريد: وزفر رحمه الله ، م: وعند أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ لايكون سنيا ، وعن محمد رحمه الله روايتان ، وفي شرح الطحاوي : وقول محمد مضطرب ذكر الطحاوى: قوله مع أبي حنيفة ، وذكر الفقيه أبو الليث قوله مع أبيي يوسف رحمه الله ، م: وعلى هـذا الاختلاف إذا راجعها بالقبلة والملامسة ، وفي شرح الطحاوي: عن شهوة أو بالنظر إلى فرجها بشهوة .

٦٤٨٢: أخرج البيهقي عن أبيّ بن كعب رضي الله عنه قال: لمّا نزلت هذه الآية التي في سورة البقرة في عدد من عدد النساء قالوا: قد بقي عدد من عدد النساء لم يذكرن: الصغار والكبار اللَّاتي انـقـطـع عـنهنِّ الحيض وذوات الأحمال ، فأنزل الله عزُّو جل الآية التي في نساء ، والـلآتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدّتهن ثلاثة أشهر ، واللائي لم يحضن ، وأو لات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ، السنن الكبرى للبيهقي ، العدد ، باب عدة التي يئست من المحيض والتي لم تحض ٣٢/١١ ، برقم ١٥٨٢٢ .

وأحرج ابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز قال: كان يعجبه أن يطلق التي لم تحض عند الإهلال، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، في الرجل تكون عنده الجارية الصغيرة والتي قد أيست ، كيف يطلقها؟ ٩ /٥٦٤ ، برقم ١٨٣٠٩ . ٦٤٨٤: - م: وذكر في المنتقى: مسألة النكاح على الخلاف أيضا: وصورة ما ذكرتمة: إذا قال لامرأته ولم يدخل بها "أنت طالق ثلاثا للسنة "وقعت واحدة ساعة ماتكلمه ، فإن تزوجها وقعت أخرى ساعة تزوجها في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبويوسف رحمه الله : لا تقع حتى يمضى شهر كامل من الطلاق الأول، وكذلك لو كانت حاملا فقال لها" أنت طالق ثلاثا للسنة "حتى وقعت واحدة ساعة ماتكلمه ، ولو وضعت حملها بعد ذلك بيوم و تزوجها وقعت أخرى .

• ٦٤٨٥ : - وفي الجامع الصغير العتابي : ولو قال لامرأته الحامل "أنت طالق للسنة "تقع في الحال واحدة ، وبعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى كما في ذوات الأشهر، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد وزفر رحمهما الله: لا تقع في مدة الحمل إلا واحدة للسنة ، م: وعلى هذا إذا لمسها بشهوة ثم قال لها في حالة الملامسة "أنت طالق ثلاثا للسنة ، تقع عليها ثلاث تطليقات على التعاقب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وفي الينابيع: وقالا: طلقت واحدة في الحال فإذا حاضت وطهرت وقعت وطهرت وقعت أخرى ، وعلى هذا: إذا كانت آئسة أو صغيرة عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند أبي يوسف ومحمد تقع في الحال واحدة وبعد شهر أحرى وبعد شهر أخرى ، م: ولو كان راجعها بالجماع فإن لم تحبل فليس له أن يطلقها أحرى بالإجماع، فإن حبلت فله أن يطلقها أخرى عند أبي حنيفة، وفي الينابيع: ومحمد وزفر رحمهما الله، م: ويكون سنيا، وقال أبويوسف رحمه الله: ليس له أن يطلقها أخرى ، وفي شرح الطحاوى: حتى يمضى شهر من التطليقة الأولى .

٦٤٨٦ :- وفي جامع الحوامع: إذا قال "أنت طالق ثنتين أو لهما للسنة ، فإن كانت طاهرة يـقع السني ثم يتبعه الآخر و لا يتوقف حتى تطهر ، وفي الينابيع: ولو قال لها "كلما ولدت ولدا فأنت طالق للسنة" فولدت ثلاثة أو لاد طلقت واحدة إذا طهرت من نفاسها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، فإذا حاضت وطهرت طلقت

^{• 7}٤٨٠: - أخرج عبد الرزاق عن الشعبي في طلاق الحامل قال: يطلق عند الأهلّة، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب طلاق الحامل ٢ /٣٠٤ ، برقم ١٠٩٣٣ .

أخرى ، وإذا حاضت وطهرت طلقت أخرى ، وقال محمد وزفر: طلقت للسنة واحدة بالولد الأول ، وتنقضي عدتها بالولد الثالث ، فإن عاد وتزوجها تقع عليها تطليقة أخرى ، وإن تزوجها بعد ذلك لا يقع عليها شيء آخر .

٦٤٨٧: - م: إذا طلق امرأته واحدة وهي طاهرة من غير جماع، ثم جامعها مكانة فصار رجعة ثم قال لها "أنت طالق للسنة "لم يقع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله من قبل الجماع الذي كان في هذا الطهر، وإنه محمول على ما إذا لم تحبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ولو علق طلاقا سنيا بالشهور كان له أن يوقع الثانية بعد الجماع، لأن الجماع فيها لا يمتنع من طلاق السنة، وفيه أيضا: إذا طلق امرأته و هي حامل ثم راجعها فولدت و اغتسلت من النفاس فله أن يطلقها للسنة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وإن لم يتم بين التطليقتين شهر ودم ، وفصل النفاس بين الطلاق كالحيض، ولو طلقها وهي صغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضي الشهر فله أن يطلقها أخرى في قولهم جميعا .

٦٤٨٨ :- ولو طلقها وهي من ذوات الأقراء، ثم أيست فله أن يطلقها أخرى حين تيئس عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبويوسف رحمه الله: لايطلقها حتى يمضي شهر، وفي نوادر أبي سليمان عن أبي يوسف: رجل قال لامرأته وقد أيست من الحيض "أنت طالق للسنة ، وقعت واحدة حين تكلمه به ، ثم إذا حاضت بعد ذلك و طهرت بطلت تلك التطليقة الأولى ولزمتها تطليقة عند الطهر من الحيض ، يريد به إذا كان جامعها بعد الإياس قبل هذه المقالة ، قال : وليست هذه كالصغيرة إذا حاضت فإن في حق الصغيرة لا تبطل التطليقة الأولى ، قال: فإن أيست بعد هذه الحيضة من الحيض واستبان إياسها وقعت التطليقتان الباقيتان بالشهور.

7٤٨٩ :- وإذا قال لامرأته "أنت طالق غدا للسنة "وهي ممن لا يقع عليها طلاق السنة في الغد لا يقع عليها الطلاق إلا في وقت السنة ، وقال ابن سماعة في نوادره: ألا ترى أنه إذا قال لها " أنت طالق غداً إذا دخلت الدار ، أو : أنت طالق غدا بدخولك الدار "لا تطلق مالم تدخل الدار! كذا هاهنا. • 7 ٤٩ : - وفي شرح الطحاوى: قال محمد رحمه الله: وإذا كان الزوج غائبا وأراد أن يطلقها للسنة واحدة فإنه يكتب إليها " إذا جاء ك كتابي هذا ثم حضت وطهرت فأنت طالق"، وإن أراد أن يطلقها ثلاثا للسنة يكتب إليها " إذا جاءك كتابي ثم حضت وطهرت فأنت طالق، ثم حضت وطهرت فأنت طالق، ثم حضت وطهرت فأنت طالق ، ثم حضت وطهرت فأنت طالق "و ذلك الرواية أحوط.

7 ٤٩١: - م: رجل طلق امرأته للسنة وهي طاهرة من جماع من الزوج إلا أن رجـلا آخـر كان وطأها في طهرها هذا قال: إن كان وطؤها بشبهة فالطلاق لا يـقـع عليها في هذا الطهر وعليها العدة من الذي وطأها ، وإن كان وطؤها من الزنا فالطلاق واقع عليها ، ومن المشايخ من قال بالوقوع في الوجهين جميعا .

7 ٤ ٩ ٢ : - وفي المنتقى: إذا ظاهر من امرأته ثم طلقها طلاق السنة في وقته قبل أن يكفر عن الظهار وقع ، ولم تمنع حرمة الظهار وقوع الطلاق السني ، وكذلك لو تزوج بأخت امرأته ودخل بها وفرق بينهما وطلق امرأته للسنة في عدة الأخت، وكذلك لو طلقها للسنة وهي حبلي من فجور .

٦٤٩٣ :- امرأة نعي إليها زوجها فتزوجت بزوج آخر ودخل بها هذا الزوج، ثم قدم زوجها الأول، وفرق بينها وبين الزوج الثاني حتى وجبت العدة من الثاني ، وطلقها الأول للسنة في عدتها من الثاني لم يقع في قول أبي يوسف رحمه الله ، ويقع في قول أبي حنيفة رحمه الله ، ولو كان الأول طلقها ثلاثا للسنة قبل أن تتزوج بالثاني فحاضت وطهرت فلزمتها تطليقة ثم تزوجت بالثاني ، ودخل بها الثاني و فرق بينهما لم يقع عليها ما بقي من طلاق السنة ما دامت تعتد من الثاني في قول أبي يوسف رحمه الله ، وفي قول أبي حنيفة رحمه الله : يلزمها الطلاق .

نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل

٢٤٩٤: - م: إذا قال لها" أنت طالق للسنة " فقالت " أنا طاهرة " و قال الـزوج " وقع عليك في الحيض أو بعده " فالقول قول المرأة ، ولو قالت " أنا حامل " وقال هو "لست بحامل" لم تصدق المرأة على ادعاء الحمل، وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله: إذا قبال لامرأته وقد دخل بها " أنت طالق و احدة للسنة " فقالت المرأة " قد كنت حضت فطهرت قبل هذا قبل أن تتكلم بهذا الكلام و تكلمت بـه وأنـا طاهرة لم تقربني " فقال الزوج " قد كنت قربتك بعد الطهر قبل هذا الكلام " فالقول قول الزوج، ولو قال الزوج" قد كنت قربتك في الحيض "وكذبته المرأة فالقول قول المرأة ، وكذلك لو قالت "لم تكن دخلت بي قط "فالقول قولها .

نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل أيضا

 ٦٤٩٥ :- قال القدوري: رجل قال لامرأته وهي أمة " أنت طالق للسنة " وهمي الساعة ممن لا يقع عليها طلاق السنة ، ثم اشتراها ثم جاء وقت يقع عليها شيء ، وفي العتابية: بـالاتفاق، وفي الخلاصة الخانية: وكـذا لـو آلي منها قبل الشراء ثم طلقها ثم انقضت مدة الإيلاء وعلق طلاقها بشرط فو جد الشرط بعد الشراء لا يقع ، فإن أعتقها بعد ما اشتراها ثم جاء وقت السنة ، وفيها أيضا: أو وجد الشرط وانقضت مدة الإيلاء يقع الطلاق ، ولو كان الزوج عبدا والمرأة حرة فقال لها " أنت طالق للسنة "ثم اشترته وقع الطلاق إذا جاء وقت سنتها ، وفي الظهيرية: وقال أبويوسف رحمه الله: لا يقع، وفي العتابية: والفتوى على هذا.

7٤٩٦ :- م: رجل قال لامرأته الأمة "أنت طالق ثلاثا للسنة "وهي طاهرة بطهر جامعها فيه ثم اشتراها ثم أعتقها مكانه فإنها تعتد بحيضتين ، فإذا طهـرت مـن الـحيضة الأولى وقع بها تطليقة وثنتين بالأخرى إذ لايقع طلاق آخر، ولو كانت حائضا حينما قال لها هذه المقالة ثم اشتراها و أعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه قد وقعت الفرقة بينهما بـفسـاد النكاح، ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كان بين الزوج وامرأته إلا بعد شهر أو بعد حيضة ، وكذلك المعتقة إذا اختارت نفسها في حالة الحيض ، وقد كان الزوج قال لها" أنت طالق للسنة "لم يقع عليها الطلاق من هذه إذا طهرت من هذه الحيضة.

٦٤٩٧: - إذا قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا للسنة "وهي في الحال ممن لا يقع عليها طلاق السنة فاشتراها ثم أعتقها في مدة العدة و تزو جها في مدة العدة يقع عليها الطلاق إذا كانت طاهرة من غير جماع ، ولو تزوجها بعد انقضاء العدة وهي حائض وقع الطلاق عليها كأنه قال لها "إن تزو جتك فأنت طالق " فتزو جها و هي حائض ، وفي الظهيرية: ولولم يتزوجها لم يقع أصلا ، ولو قال لامرأته " أنت طالق تُنتين للسنة إحداهما بائن " فله أن يجعل البائن أيتهما شاء ، و إن لم يعين حتى حاضت و طهرت بانت بتطليقتين.

م: نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل أيضا

٦٤٩٨: - إذا قال لها "أنت طالق للبدعة "ونوى ثلاثا فهي طالق ثلاثا، هكذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله ، وروى إبراهيم عنه أنها واحدة يملك الرجعة ، إذا قال لها "أنت طالق للشهود "وهي لا تحيض فهي طالق عند كل شهر تطليقة ، هكذا ذكر القدوري رحمه الله في شرحه ، وزاد في المنتقى: و نوى ثلاثا فهي طالق ثلاثا عند رأس كل شهر واحدة .

٩٩ ٢٤ : - ولو قال لها "أنت طالق للحيض "وهي ممن لا تحيض لا يقع شيء، ولم يفصل بين الآئسة والصغيرة، قال بعض مشايخنا: هذا الجواب ظاهر في حق الآئسة ، وبعض مشايخنا قالوا: هذا الجواب مشكل في حق الآئسة والصغيرة جميعا ، وإن قال لها "أنت طالق للحيض " وهي ممن تحيض فإن كانت طاهرة من غير جماع وقت هذه المقالة طلقت الساعة ، كأنه قال لها " أنت طالق للعلبة "هكذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله ، وإن قال لها ذلك وهي حـائـض فإن لم ينو شيئا فهي واحدة رجعية يقع عند طهرها من الحيضة ، وإن نوى ثلاثًا فهي طالق عند طهرها من كل حيضة حتى تطلق ثلاثًا ، ذكر المسألة على هذا التفصيل ابن سماعة ، وفي القدوري ذكر المسألة من غير تفصيل: قال: إذا قال لها "أنت طالق للحيض "وهي ممن تحيض وقع عند كل حيضة تطليقة . • • • 7 : - وفي المنتقى: إذا قال لها "أنت طالق بكتاب الله "ينوى طلاق السنة فهو على مانوي ، وإن لم ينو شيئا فهي طالق ساعة ما تكلم به ، ولو قال لها "أنت طالق على ما في كتاب الله، أو: على قول القضاة، أو: على قول الفقهاء، أو قال: لسنة رسول الله صلى الله عليه و سلم " فهي طالق ساعة ما تكلم به ، إلا أن يقول "عنيت السنة " فتكون على ما عني طالق ثلاثا مع كل واحدة واحدة ، وإن قال "للبدعة " فهي طالق ثلاثا الساعة للبدعة ، ذكره المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى .

نوع آخر فيما يتصل بهذا الفصل أيضا

 ٢٥٠١: - ذكر في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله: إذا قال لامرأته "أنت طالق تطليقتين أو لاهما للسنة "فإن كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها هيي للسنة ، أو لا ثم تتبعها الأخرى ، فإن كانت حائضا تأخرت التطليقتين جميعا حتى تطهر ثم تقعان التي للسّنة قبل الأخرى ، وإن قال لها " أنت طالق ثنتين إحداهما للسنة والأخرى للبدعة "أو قال" أنت طالق واحدة للسنة والأخرى للبدعة "فإن كان الوقت وقت السنة يقعان جميعا يقع السني أو لا ثم يتبعها البـدعـي ، فإن لم يكن الوقت وقت السنة تقع السنة البدعة و تتأخر السنة ، وإن بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة تقع البدعة وتتأخر السنة .

نوع آخر من هذا الفصل أيضا

٢٠٠٢: - عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ في رجل قال لامرأته وقد دخل بها "أنت طالق ثلاثا للسنة بألف درهم" وقبلت المرأة ذلك فقال "عنيت أن تقع الثلاث جميعا": لزمها ثلاثا تطليقتات بقوله ، و لا يكون إلا ثلث الألف إلا أن تبصدقه المرأة في هذه النية ، ولو قال "أنت طالق ثلاثًا للسنة بألف درهم إن شئت " أو قدم المشيئة على الطلاق فإن كانت هذه المقالة في حالة الحيض فالمشيئة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا تكون حتى تطهر من الحيض، وإن كانت هذه المقالة في طهر جامعها فيه حتى تحيض حيضة أخرى فتطهر ، والله أعلم .

الفصل الثاني

في بيان شرط صحة الطلاق وبيان حكمه

عدة ، وقيام حل جواز العقد ، فإن بعد ما طلقها واحدة أو ثنين فانقضت عدتها لو طلقها العيد في المرأة نكاحا كان أو طلقها واحدة أو ثنين فانقضت عدتها لو طلقها لا يصح طلاقه ، وإن كان حل جواز العقد لما لم يكن القيد قائما ، وقيام ملك النكاح ليس بشرط لو قوع الطلاق وصحته "حتى إن المختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة وإن لم يكن ملك النكاح قائما وحكم الطلاق: زوال ملك النكاح وزوال حل العقد متى تم ثلاثا ، فقد مر فيما ذكر في السغناقي: إلى آخر ه .

الفصل الثالث

في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع

١٩٠٤: - في شرح الطحاوى: الأصل أن الطلاق إنما يقع لوجود لفظ الإيقاع من مخاطب في ملكه ، إذا طلق المخاطب المكلف امرأته وقع الطلاق ، كالعاقل البالغ.

م • • • 7 : - أخرج ابن أبى شيبة عن ابن عباس قال : لا يجوز طلاق الصبى ، مصنف ابن أبى شبية ، الطلاق ، ما قالوا في طلاق الصبى ٩/ ٥٥ ، برقم ١٨٢٣٦ .

وأخرج عبد الرزاق عن على رضى الله عنه قال: لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب طلاق الصبى ، ٨٥/٧ ، برقم ٢٣١٦ ، ١٢٣١٥ .

قول المصنف: وكذلك طلاق المحنون المعتوه .

أخرج الترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل طلاق جائز إلاّ طلاق المعتوه المغلوب على عقله ، سنن الترمذي ، الطلاق ، باب ماجاء في طلاق المعتوه ٢٢٦/١ ، برقم ١٢٠٢ .

وأخرج البخارى تعليقاً: قال على رضى الله عنه: وكل طلاق جائز إلاّ طلاق المعتوه، صحيح البخارى، الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون الخ ٧٩٤/٢، تحت رقم الباب: ١١. عن قصد يعنى يقصد فعله مع طهور وجه الفساد، وفي الذخيرة: المعتوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام وفاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم، وفي الحجة: ولو كان الصبي وكيلا بالتطليق من قبل رجل فطلق الصبي صح.

7 . 7 : - وفي النسفية: سئل عن نكاح عقد بين الصغيرين وأراد الأبوان أن يفرقا بينهما هل له وجه عند الحاجة إليه ؟ قال: أما الطلاق فلا يتمكن منه أب الزوج ولا القاضى ، وأما الفسخ فلا يجوز إلا بسبب ، وله وجه لا ينبغى أن يذكر لكل واحد ، وهو أن توقع بينهما حرمة الرضاع إذا كانا رضيعين ، أو أحدهما فترضع هذا الرضيع امرأة أرضعت الآخر ، ولو لم يكونا رضيعين ولا أحدهما فلو بلغت هي أو مسها أب الزوج ، أو ابنه بالشهوة ، أو مس أم المرأة بشهوة ، أو بنتها وقعت الفرقة بينهما ، لكن لا ينبغي أن يؤمر به ؛ لأنه أمر بار تكاب المنهى ، وفي الخانية: رجل عرف أنه كان مجنونا فقالت له امرأته "طلقتني البارحة" فقال الزوج " أصابني الجنون" ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله .

V . 70 : - م: وطلاق النائم غير واقع ، فإذا طلق النائم امرأته في حالة النوم ثم قال بعد ما انتبه "أجزت ذلك الطلاق "لا يقع شيء ، ولو قال: أوقعت ذلك "وفي النحانية: أو قال "جعلت ذلك الطلاق طلاقا "تقع تطليقة ، م: ولو قال "أوقعت ما تلفظت به حالة النوم "لا يقع شيء ، وفي الفتاوى الخلاصة: لوقال لامرأته "طلقتك في النوم "لا يقع شيء ، ولو أخبر عن الطلاق في النوم فقال "داد گير "لا يقع .

اخرج الترمذي عن علي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبى حتى يشبّ ، وعن المعتوه حتى يعقل ، سنن الترمذي ، الحدود ، باب ماجاء فيمن لا يجب عليه الحد ٢٦٣/١ ، برقم ١٤٤٣ سنن أبى داؤد ، الحدود ، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدّا ٢/ ٢٠٥ ، برقم ٤٤٠٣ .

و أخرج ابن أبي شيبة عن عامر قال: إذا طلق ، أو أعتق في منامه فليس بشيء ، مصنف ابن أبي شيبة ، ماقالوا في الرجل يطلق في المنام ٢٠٢/١ ، برقم ١٩٥٨ .

9.70.9 :- وطلاق السكران واقع إذا سكر من الخمر، أو النبيذ، وهو مذهب أصحابنا، وكان الشيخ أبو الحسن الكرخى رحمه الله يختار أنه لا يقع شيء، وهو قول الطحاوى وأحد قولى الشافعى، وفى التفريد: والفتوى عليه، ولمو أكره على الشرب أو شرب الخمر عند الضرورة فذهب عقله فطلق امرأته فطلاقه واقع، وفى النحانية: اختلفوا فيه، والصحيح أنه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه، وفى السراجية: ولو أكره على شرب الخمر فشربه وسكر فطلق ذكر فى العيون أنه يقع، واختار أبو الليث رحمه الله أنه لا يقع، م: قال: ولو ذهب عقله من دواء ليس له لذة فطلق امرأته لا تطلق، وكذلك، ولوشرب البنج فذهب عقله فطلق، وفى النجلاصة: وأجمعوا على أنه لو سكر من البنج ولبن الرماك لا يقع طلاقه وعتاقه.

٩ • 7 • - أخرج الإمام مالك في المؤطا: أنه بلغه أنّ سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن طلاق سكران ، فقالا: إذا طلّق السكران جاز طلاقه ، وإن قتل قتل ، المؤطا للإمام مالك ، الطلاق ، باب جامع الطلاق / ٣٧٦ ، برقم ٨٢ .

وأخرج سعيـد بـن منصور في سننه عن سليمان بن يسار يقول: إنّ رجلًا من آل البخترى طـلـق امرأته وهو سكران ، فضربه عمر الحد وأجاز عليه طلاقه ، سنن سعيد بن منصور ، باب ماجاء في طلاق السكران ٢٧٠/١ ، برقم ٢٠١٦ .

و أخرج ابن أبي شيبة عن أبي لبيـد أن عـمر رضى الله عنه أجاز طلاق السكران بشهادة نسوة ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، من أجاز طلاق السكران ٥٩٦/٩ ، برقم ١٨٢٧٠ .

وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أجاز عمر بن عبد العزيز إذ كان عاملًا على المدينة طلاق السكران ، فقال عبيد الله بن أيمن: طلق رجل امرأته رملة ابنة طارق فأجازه معاوية عليه ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب طلاق السكران ٨٣/٧ ، برقم ١٢٣٠١.

• 101: - م: وذكر الشيخ الإمام عبدالعزيز الترمذى قال: سألت أبا حنيفة رحمه الله وسفيان الثورى رحمهما الله عن رجل شرب البنج فارتفع إلى رأسه فطلق امرأته؟ قال: إن كان حين شرب يعلم أنه ما هو فهى طالق، وإن كان حين شرب لم يعلم أنه ما هو لا تطلق، وفي الحجة: ولو وكل رجلا ليطلق امرأته فشرب الوكيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشايخ: لا يقع، وأكثر المشايخ على أنه يقع، م: ولو شرب النبيذ فلم يذهب عقله منه ولكن لم يوافقه فصدع منه فزال عقله بالصداع دون الشرب لم يقع طلاقه.

١ ٢٥١: - فلو شرب من الأشربة التي تتخذ من الحبوب ، أو من العسل ، وفي الخانية: أو الفواكة ، م: وسكر فطلق امرأته لا يقع طلاقه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، خلافا لمحمد رحمه الله .

وإعتىاقهما واقع ، و ذكر في شرح الطحاوى: وأجمعوا على أنه لو أكره على الإقرار بالطلاق لا ينفذ إقراره ، وفي النوازل: سئل بعضهم عن سكران قال لامراته "أى سرخ لبك بماه ماند رويت كه بانوى من طلاق داده شويت "؟ قال: ينظر، إن كانت المرأة ثيبا وكان قبل هذا لها زوج طلقها ثم تزوجها هذا

١٩ ٢ : - أخرج سعيد بن منصور في سننه عن صفوان بن عمر الطائي أنّ رجلًا كان نائماً مع امرأته فقامت فأخذت سكينا ، فجلست على صدره ، ووضعت السكين على حلقه ، وقالت : لتطلقني ثلاثا البتة ، وإلا ذبحتك ، فناشدها الله ، فأبت عليه فطلقها ثلاثا ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا قيلولة في الطلاق ، سنن سعيد بن منصور ، باب ماجاء في طلاق المكره ٢٧٥/١ ، برقم ٢١٥١ ، ١١٣١ .

و أخرج عبـد الرزاق عن ابن عمر رضى الله عنه قال : طلاق الكره جائز ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب طلاق الكره ٢/٠٦ ، برقم ٢١٤٢١ .

وأحرج الطحاوي في معاني الآثار عن عمر بن عبد العزيز يقول: طلاق السكران والمكره جائز ، شرح معاني الآثار للطحاوي ، الطلاق ، باب طلاق المكره ٢/٧٦ ، برقم ٤٥٥٧ . فإنه لا يقع الطلاق بهذا اللفظ إن لم يكن له نية الطلاق ، وإن لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق نوى أو لم ينو ...

وفى التعانية: ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله في التعانية: ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله فطلق لا يقع طلاقه ، وفى الحجة: وطلاق العبد واقع من غير رضا المولى ، وفى الوافى: لا طلاق السيد على امرأة عبده ، وفى اليتيمة: رجل حاف من ظالم أن يطلب منه طلاق امرأته ثلاثا فأشهد شهودا "أنى إن قلت لها أنت طالق ثلاثا يكون كذبا "ثم قال لها "أنت طالق ثلاثا "عقيب الظلم هل يقع الثلاث ؟ فقال: نعم .

١٠٦٠: - م: وطلاق اللاعب والهازل واقع، وكذا الرجل يريد أن يتكلم بكلام فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع، وفي الذخيرة: والطلاق والعتاق سواء في حميع ذلك في المشهور، وفي المنتقى: قال أبو حنيفة رحمه الله: الايجوز الغلط

7 1 7 : - قول المصنف: وطلاق العبد واقع ألخ ...

أخرج ابن ماجة عن ابن عباس قال: أتى النبى صلى الله عليه وسلم رجل فقال يارسول الله صلى الله عليه وسلم: إن سيدى زوجنى أمته ، وهو يريد أن يفرق بينى و بينها ، قال: فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال: يا أيها الناس: مابال أحدكم يزوج عبده أمته ، ثم يريد أن يفرق بينها ؟ إنما الطلاق لمن أخذ بالساق ، سنن ابن ماجة ، الطلاق ، باب طلاق العبد ١/ ١٥١، برقم ٢٠٨١ - سنن الدارقطني ، الطلاق ٤/٢ ، برقم ٣٩٤٦ .

2 107: - أخرج الترمذي وأبو داؤد وابن ماجة عن أبي هريرة قال: قال سول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة، سنن الترمذي، الطلاق واللعان، باب ماجاء في الجد والهزل في الطلاق، ٢٢٥/١، برقم ١١٩٤، سنن أبي داؤد، الطلاق، باب في الطلاق على الهزل، ٢٩٨/١، برقم ٢١٩٤ - سنن ابن ماجة، الطلاق، باب من طلق أو نكح أو راجع لاعباً، ١١٤٧/١، برقم ٢٠٣٩.

وقول المصنف: "روى ليث بن مساور الخ"...

أخرج ابن أبي شيبة عن عامر والحكم: في رجل أراد أن يتكلم بشيء، فغلط فطلق، فقال الشعبي: ليس بشيء، وقال الحكم: يلزمه، مصنف ابن أبي شيبة، الطلاق، ماقالوا في الرجل يريد أن يتكلم بشيء فيغلط فيطلق امرأته، ١٨٥٤٦، برقم ١٨٥٤٢.

فى الطلاق ويجوز فى العتاق ، حتى أن الرجل لو أراد أن يقول لامرأته "اسقينى" فسبقه اللسان فقال " أنت طالق" قال: هى طالق ، ولو كان ذلك فى العتاق يدين فيما بينه وبين الله تعالى ، وقال أبويوسف: هما سواء ، ولا يجوز الغلط فى واحد منهما ، وفى جامع الحوامع: والصحيح أن لا فرق ، وفى الذخيرة: روى ليث بن مساور عن أصحابنا رحمهم الله أن من أراد أن يتكلم بشيء فقال "أنت طالق" لا يقع الطلاق ، ولو قال ابتداء من غير إرادة شيء يقع .

• ٢٥١ : - وفي الحامع الصغير: سألت أسدا عمن أراد بأن يقول " زينب طالق" فجرى على لسانه "عمرة" أو أراد أن يحلف على اللحم فجرى على لسانه الخبرز؟ قال: أما في الطلاق ففي القضاء تطلق التي سمى وفيما بينه وبين الله تعالىٰ لا تطلق واحدة منهما، وكذا في الخبر مع اللحم.

۲ ۱۰۱: وإذا اشترى منكوحته ثم طلقها لا يقع الطلاق ، وفي الكافي: دخل بها أو لا ، وكذا إذا ملكته أو شقصا منه لا يقع الطلاق ، وعن محمد رحمه الله ، وأنه يقع ، ولو اشترته فأعتقته فطلقها في العدة قال أبويوسف رحمه الله : لا تطلق ، وقال محمد رحمه الله : تطلق وعلى هذا لو خرجت المرأة مسلمة ثم خرج زوجها مسلما وطلقها عند أبي يوسف رحمه الله لا يقع ، وعند محمد يقع . وفي الحاوى: ظن الرجل أن النكاح الواقع بينه وبين امرأته وقع فاسدا فقال " تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتي " ثم ظهر أن النكاح كان صحيحا : لا تطلق . ويقع طلاق الأخرس بالإشارة ، يريد بالأخرس :

الذى ولد وهو أخرس أو طراعليه ذلك ودام حتى صارت إشارته مفهومة ، وإن طرأ عليه الذى ولد وهو أخرس أو طراعليه ذلك ودام حتى صارت إشارته مفهومة ، وإن طرأ عليه الخرس ولم يدم لم تعتبر إشارته فطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعى ، ولو عقد شيئا بالعقود أو بالكتابة وطلق امرأته فهو بمنزلة النطق ، ولا يجب اللعان بقذفه ولا حد عليه بقذفه .

الما ٢ • ٦ - أخرج البخاري تعليقاً: وقال إبراهيم: الأخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه، وقال حماد: الأخرس والأصمّ إن قال برأسه جاز، صحيح البخاري، الطلاق، ٢٥/ باب اللعان، ٢/٩٩/٢

يقع: المرأة إذا لقنت زوجها الطلاق بالعربية وهو لا يعلم يقع الطلاق ، وعلى هذا يقع: المرأة إذا لقنت زوجها الطلاق بالعربية وهو لا يعلم يقع الطلاق ، وعلى هذا إذا أعتق عبده بالعربية أو دبره وهو لا يعلم معناه ، وهذا بخلاف ما لو باع أو اشترى بالعربية وهو لا يعلم حيث لا يصح ، قال أبو الليث رحمه الله: إذا قال لامرأته 'أنت طالق" ولا يعرف أن هذا اللفظ طلاق طلقت في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ، وكذا في العتاق .

7019: - وفي الحامع الأصغر: محمد بن سماعة قال: سمعت محمدا رحمه الله يقول في رجل قال لامرأته وهو عربي اللسان "أنت طالق" فسمع أعجمي وظن أنه لطف أو سب، فقال مثل ذلك لامرأته: طلقت امرأته، وحكى عن القاضي الإمام محمود الأوزجندي رحمه الله أنه سئل عمن لقنته امرأته طلاقا فطلقها وهو لا يعلم بذلك؟ قال: وقعت هذه المسألة بأوزجند، فقال: شاورت أصحابي في ذلك واتفقت آراؤنا أنه لا يفتي بوقوع الطلاق صيانة لأموال الناس عن الإبطال بنوع تلبيس، ولو لقنها أن تختلع نفسها منه بمهرها و نفقة عدتها فاختلعت وخالعها الزوج من المشايخ من قال: يصح ولكن مالم يقبل الزوج لا يصح، ومنهم من قال: لا يصح مالم يعلم به، وبه يفتي، وكذا لو لقنها أن تبرئه من المهر و نفقة العدة، وهذا يدل على أن المديون إذا لقن رب الدين أن يبرئه عن الدين بالعربية فأبرأه وهو لا يعلم لا يصح.

• ٢٥٢: - وفى الينابيع: ولوقال لها "تراتلاق" فهاهنا حمسة ألفاظ، أحدها هذا، والثانى: "تلاغ" بالغين، والثالث: "تراتلاك" بالتاء والكاف، والرابع: "تراطلاك"، والخامس: "تراطلاغ" بالغين، وفى المخافة: والخامسة: "تراتلاك"، م: ولا يتأتى فى هذا اللفظ غير هذه الوجوه الخمسة، فأما "التلاك" بالتاء والكاف فقد نقل عن الشيخ الإمام محمد بن فضل رحمه الله أنه يقع الطلاق، وإن كان الرجل عربيا، وفى العتابية: وبه يفتى، قيل له: وإن تعمد ذلك وقصد أن لا يقع بهذا اللفظ؟ قال: لا يصدق فى القضاء

ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى إلا إذا أشهد قبل أن يتلفظ بهذه اللفظة ويقول "إن امرأتي تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فأتلفظ بهذه اللفظة "وتلفظ كذلك وسمع الشهود كذلك وشهدوا بذلك فحينئذ لا يحكم القاضي بينهما بالطلاق، وكذلك كان الشيخ أبو بكر يقول: هذا أولا إذا كان الرجل مميزاً عالما يعرف الفرق بين الطاق وبينه بالتاء وبين الكاف والغين من الأنواع الخمسة التي ذكرناها: فإنه لا يقع الطلاق في حقه، وإن كان جاهلا لا يميز بينهما فإنه يقع في حقه، ثم رجع عن ذلك وقال: يقع في حق الكل، وفي الفتاوي الخلاصة: وعليه الفتوى.

الذخيرة: قال الشيخ الإمام أبو بكر: لقد استفتيت في تركيّ قال لامرأته "تراتراك" بالتاء والكاف وعندهم بالتركي الطحاق فقال "أردت به الطحاك وما أردت به الطلاق " فأفتيت أنه لا يصدق في القضاء، والله أعلم.

الفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح الطلاق

توله "أنت طالق" و: مطلقة ، و: طلقتك "فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا قوله "أنت طالق" و: مطلقة ، و: طلقتك "فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يفتقر إلى النية ، وكذا إذا نوى الإبانة ، وفي المضمرات : لا يقع به إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك ، وقال الشافعي رحمه الله : إذا نوى ثلاثا تقع ثلاث ، وفي السراجية : صريح الطلاق قبل الدخول يكون بائنا ، وبعد الدخول يكون رجعيا إذا كان بلا مال .

الصريح، وملحق به، وأراد بالملحق بالصريح "اعتدى، أو: استبرءى رحمك، أو: استبرءى رحمك، أو: أنت واحدة، وفى الخزانة: والصريح سبعة ألفاظ: طلقتك، وأنت طالق، وأنت طالق، وأنت طالق، وأنت طالق، وأنت طالق الطلاق، وأنت طالق الطلاق، وأنت طالق الطلاق، وأنت طالق الله فنى هذه الألفاظ الثلاثة إن نوى ثلاثا يقع ثلاثا، وفى الألفاظ الأربعة لا تعمل نيته فى العدد، وفى التحريد: صريح الطلاق رجعى، واحدة كانت أو اثنتين، وصريح الطلاق ما استعمل اللفظ له ولا يستعمل فى غيره.

70 ٢٣ : - م: ولو قال لامرأته " يا مطلقة " ، وفي الولوالحية : أو قال " يا طلاق " ، م : وقع البطلاق عليها ، ولو قال " أردت به الشتم " دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ، ولو قال " أردت أن أسبها بذلك و لا أريد به الطلاق " صدق في ما ينه وبين الله تعالى و لا يصدق في القضاء ، ولو قال " أردت طلاق زوج كان لها قبل ذلك " إن لم يكن لها زوج قبل ذلك لا يلتفت إلى قوله ، وكذا إذا كان لها زوج قبل ذلك لا يلتفت إلى قوله ، وإن كان قد طلقها صدق ديانة باتفاق الروايات ويدين في القضاء في رواية أبي سليمان ، وفي الحانية:

هـ و الصحيح ، وفى الخلاصة ، الخانية : وفى رواية أبى حفص : لا يصدق و لا يسع لها أن تصدقه ، م : ولـ و قـال لها " أنت مطلقة " بالتخفيف فذلك على النية ، وفى الهداية : ولا يقع به إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك ، وقال الشافعي رحمه الله تعالىٰ : يقع مانوى ، وفى الخانية : ولو قال " أطلقتك " إن نوى به الطلاق يقع ، وإلا فلا .

قال بالفارسية "طلاق دادم ترا ، دادم ترا طلاق "تقع تطليقة ثانية ، وفي الصغرى: قال بالفارسية "طلاق دادم ترا ، دادم ترا طلاق "تقع تطليقة ثانية ، وفي الصغرى: وفي قوله " داد مت طلاق ، أو: ترا طلاق "يصح نية الثلاث ، م: ولو قال "قد كنت طلقتك " أو قال بالفارسية "طلاق داده أم ترا 'لا يقع شيء بالكلام الثاني . وح ٢٥٢: وفي الأصل في باب الطلاق: إذا قال لامرأته "قد طلقتك " أو قال "أو من الأصل في باب الطلاق: إذا قال المرأته "قد طلقتك " أو قال "أو من الأصل في باب الطلاق المتراثة المتراثة "قد المتراثة المتراث

قال "أنت طالق قد طلقتك أمس "وهو كاذب كان طلاقا في القضاء، وفي الصغرى: قال "أنت طالق قد طلقتك أمس" وهو كاذب كان طلاقا في القضاء، وفي الصغرى: في أمالي أبي يوسف رحمه الله: إذا قال لها "قد طلقتك" أو قال لها "أنت طالق" وأراد الخبر عما مضى كذبا وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يمسكها، وإن لم يرد الخبر عما مضى وأراد الكذب فهى طالق في القضاء وفيما بينه وبين وبه، وكذا إذا أراد الهزل طلقت قضاء وديانة، وفي الخانية: رجل قال لامرأته "طلقتك، أو: أو وقعت عليك الطلاق "ولم ينو شيئا يقع طلاق واحد، ولو قال "أردت طلاقك" لا يقع.

باز داشت " يقع طلاق بائن ، فلو قال " يك طلاق دست باز داشتمت " يقع طلاق رحعى ، م: ولو قال لها " أنت طالق طالق " وقال " طلقتك طلقتك ' أو قال " وقال " طلقة طلقتك ' أو قال " طالق قد طلقتك " ثم قال عنيت الأول " دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ، ومن هذا الجنس ماذكر في الفتاوى: إذا قال لامراته " بيك طلاق دست باز داشتمت بيك طلاق " وقالت امرأته " باز گوتامردمان بشنوند " باز گفت ، أگر بار ديگر جنين گفت " دست باز داشته بيك طراق " دست باز داشته بيك طراق من باز داشته بيك أم ، يا گويد: دست باز داشتم " يكون واحدا ، وإن قال " دست باز داشت بيك

طلاق "يقع أخرى إلا إذا قال "عنيت بالثاني الإخبار "فيصدق ديانة ، ولو قال لها "أنت طالق ، فقال له رجل: ما قلت ؟ فقال "طلقتها "أو قال "قلت: هي طالق "فهي واحدة في القضاء ، وفي الخانية: وفيما بينه وبين الله تعالىٰ ، م: ولو قال لها "أنت طالق "ثم قال لها " يا مطلقة "لا تقع أخرى .

داشتم "فذلك تطليقة بائنة ، كذا عن الفقيه أبي جعفر والفقيه أبي الليث رحمه دالله ، فهو تفسير قوله "خليت سبيلك "حتى يقع بغير نية ويكون بائنا ، ولو قال "چنك باز داشتم "ثلاث مرات لا يقع إلا واحدة بائنة ، وفي النوازل: سئل أبو القاسم أحمد بن محمد عن رجل أخذه أولياء المرأة وقالوا له: طلق ابنتنا! فقال بالفارسية "چنك باز داشتم "ما يوجب ذلك ؟ قال تقع تطليقة رجعية إن كانت مدخولة ، قال الفقيه : وكان الفقيه أبو جعفر يقول: تقع تطليقة بائنة ، وبه نأخذ ، وفي الولوالحية : ولو قال "امرأتي طالق ، أو : عبدى حر "ثم مات قبل البيان يعتق العبد ويسعى في نصف قيمته ، ويبطل الطلاق عند أبي حينفة رحمه الله .

١٩ ٢٥ ٢٠ : - م: ولو قال لها "أنت طالق "ونوى طلاقا من وثاق لم يدين في القضاء، وفي حامع الحوامع: ولا يسعها التمكين، م: ويدين فيما بينه وبين الله تعالى، ولو صرح وقال "أنت طالق من وثاق "لا يقع في القضاء شيء، وفي الوالوالحية: ولا فيما بينه وبين الله تعالى، م: ولو قال لها "أنت طالق من غل، أو: قيد، أو: ظلم "ذكر هذه المسألة في المنتقى في الموضعين وأحاب في أحد الموضعين أنه لا يقع الطلاق في القضاء، وأحاب في الموضع الآخر أنه يقع الطلاق في القضاء.

الله إذا حمد الله إذا وروى الحسن بن زياد رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله إذا قال الامرأته "أنت طالق من هذا القيد، أو من هذا الغل، أو: من الغل "طلقت ولم يدين في القضاء، ولو قال لها "أنت طالق" وأراد به أنها طالق من الغل لم يدين في ما الله تعالى بأنه نوى مالا يحتمله لفظه، وروى عن أبي حنيفة رحمه

الله أنه يدين ؛ لأن الطلاق يذكر ويراد به التخليص عن الغل وكان ناويا ما يحتمله لفظه ، ولو قال "أنت طالق من هذا العمل بيانا صورة لا حقيقة "فلا يصدق قضاء باعتبار الحقيقة ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لبيان الوجود صورة .

النكاح "فإنه يقع فيما بينه وبين الله تعالى كما يقع في القضاء، وفي الحالية: وإن صدقته المرأة في ذلك لا يلتفت إلى تصديقها، وفي جامع الحوامع: "أنت طالق من وثاق "لا يقع ، كذا "وهذه معك "زاد، طالق "طلقت الأخيرة، ولو قال لها من وثاق من وثاق وأنت طالق "لزمتها الثانية وكذا من القيد والغل، م: ولو قال لها "أنت طالق من وثاق وأزت طالق "لزمتها الثانية وكذا من القيد والغل، م: ولو قال لها "أنت طالق "وأراد به أنها طالق من الغل لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى، وفي الكافي: ولا قضاء، عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في القضاء، ولو قال أنت طالق من هذا العمل "وقع الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى، وفي الولوالجية: ولوقال "عنيت طلاقا عن العمل من الأعمال "لا يصدق حيانة وقضاء في القضاء وهي الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى، وفي الولوالجية: ولوقال "عنيت طلاقا عن العمل من الأعمال "لا يصدق حيانة وقضاء في القضاء وهي المرأته فيما بينه وبين الله تعالى.

1707: - وفي اليتيمة: سئل أبو الفضل الكرماني عمن طلق امرأته ثلاثا ثم قال بعد ذلك "كان قبلها طلقها وانقضت عدتها فلم يقع الثلاث " وصدقته المرأة في ذلك ؟ فقال: ذكر في المجامع الكبير: أنهما يصدقان ، وذكر على البزدوى أنهما لا يصدقان والفتوى عليه ، وإن لم تصدقه المرأة لا يصدق الرجل في هذا الحكم ، فأما في حق التزوج بأختها أو أربع سواها فهي مسألة المعتدة .

٦٥٣٢ :- وفي الذخيرة : إذا قال لها في حالة الغضب : اي هزار طلاقة برو !

٣ ٣ ٥ ٦ : - ونقل الهيثمي ، عن عبادة بن الصامت قال: طلق جدى امرأة له ألف تطليقة ، فانطلققة ، فانطلقت إلى صلى الله عليه وسلم فسألته فقال: أما اتقى الله جدك أما ثلاثة فله وأما تسعمائة وسبعة وتسعون فعد وان وظلم إن شاء الله عذبه وإن شاء غفرله ، مجمع الزوائد ، كتاب الطلاق ، باب ممن طلق أكثر ثلاث ، ٣٣٨/٤ - مصنف عبد الرزاق ، كتاب الطلاق ،

يقع ثلاث تطليقات وكذلك إذا قال: أي سه طلاقه! وكذلك إذا قال: طلاق داده، وإذا قال الها "ياطالق" تطلق، وفي الخانية: وإذا حرت الخصومة بينها وبين زوجها فقامت لتخرج، وقال الزوج: سه طلاق باخويشتن ببر! قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالىٰ: إذا نوى الإيقاع يقع، وإن لم تكن له نية فكذلك؛ لأنها إيقاع ظاهر، ولو قال لامرأته: تراسه طلاق داشته! أنه لا يقع.

٦٥٣٣: - وفي الخانية: مؤذن دخل السكة ، فقال: صلاة كردم! فقال له رجل: طلاق كردى؟ فقال: كردم! أو قال: آرى! وظن أنه يقول "صلاة كردى" لا يكون هذا طلاقا.

707٤: - وفي الظهيرية: ولو قال "يازينب" فأجابته عمرة، فقال "أنت طالق" طلقت عمرة بالخطاب رضى الله تعالى عنه، وفي الولوالحية: فإن قال "نويت زينب" طلقتا جميعا، ولو قال لعمرة حين أجابته "أنت زينب" قالت "نعم" قال "طالق" لم يقع شيء، ولو قال "فاطمة الهمدانية طالق" وامرأته فاطمة ليست بهمدانية لم تطلق، وفي جامع الحوامع: وإن قال "يا زينب أنت طالق" ولم تجبه واحدة طلقت زينب، وإن قال لامرأة يشير إليها "يازينب أنت طالق" فإذا هي عمرة طلقت عمرة، وإن لم تكن عمرة امرأته لم تطلق زينب، ولو قال "يا يازينب أنت طالق" ولم يشر إلى شيء عير أنه رأى شخصا ظنه زينب وهي غيرها طلقت زينب قضاء لا ديانة، وفي جامع الحوامع: "يا عمرة أنت طالق يا زينب" طلقت العمرة لا ذينب إلا إذا نواها، كذا "أنت طالقيا عمر يا زينب" قدم اسمها لم تطلق الأولى إلا

[→] باب المطلق ثلاثا ٦/ ٣٩٣ ، برقم ١١٣٣٩ - سنن الدار قطني ، كتاب الطلاق ١١/٤ ، برقم ٣٨٨٣ .

وأخرج ابن أبي شيبة عن زيدبن وهب : أن رجلا بطالا كان بالمدينة ، طلق امرأته ألفا ، فرفع إلى عمر فقال إنما كنت ألعب ، فعلا عمر رأسه بالدرة ، وفرق بينهما ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الطلاق ، في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفا الخ ٢١/٩ ٥ ، برقم ١٨١٠٠ .

إذا نوى ، وفى الولوالحية: وفى الصغرى: رجل له بنات ذوات الأزواج وقال زوج واحدة لأبيهن: دختر ترايك طلاق دادم! يقع على امرأته وإن لم يقل فلانة ، م: رجل قال لامرأته: تراسه طلاق! يقع الثلاث وإذا تشاجر الرجل مع امرأته فقال لها بالفارسية: هزار طلاق ترا! ولم يزد على هذا الثلاث ؛ لأن "هزار" بالفارسية بمعنى قوله: ألف تطليقة لك ، ولو قال ألف تطليقة لك " يقع الثلاث ، وكذا إذا قدم المؤخر.

الإيقاع وقع، وإن نوى التفويض لا يقع، وفي الذخيرة: وإن لم يكن له نية فيقع ايضا، وفي فتاوى الفضلى: تراطلاق "إيقاع، طلاق ترا تفويض! إن طلقت أيضا، وفي فتاوى الفضلى: تراطلاق "إيقاع، طلاق ترا تفويض! إن طلقت نفسها في المجلس يقع، وفي المنتقى: رجل قال لامرأته "لك الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن نوى الطلاق فهي طالق، وإن لم تكن له نية فلا شيء، وفي المحانية: قال أبو حنيفة رحمه الله إن عني به التفويض يدين، وإذا قامت عن مجلسها بطل بطل، وإن لم ينو شيئا لا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله فيه وينبغي أن يقع الطلاق، وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله، م: وقال أبو يوسف رحمه الله أن نوى الطلاق فطلاق وإلا فالأمر بيدها، وفي الخانية: ولو يوسف رحمه الله م.

٦٩٣٦: وفي الصغرى: سئل أبو نصر عن رجل قال لامرأته "أنت طالق من فلانة "؟ قال وقع هذا ، وقال أبو نصر: إنى و جدت رواية عن أبى يوسف أنه لا يقع ، قال الفقيه: معناه: إن لم ينو ، وإذا نوى يقع ، كذا ذكر أبو يوسف في الأمالي .

70٣٧ :- وفي تجنيس الناصرى: ولوقال الآخر: خواهي تازن تراطلاق كنم ؟ فقال: خواهم فطلقها ثلاثا لا يقع عند أبى حنيفة رحمه الله ، ولوقال: هر زنى كه مرابوده باشد سه طلاق لا يقع على التي في نكاحه في الحال ، ويقع على التي تزوجها بعد اليمين ، كذا عن أبى بكر الفضلي البخارى ، والسيد الإمام إبى شجاع ، وفي جامع الحوامع: "طلقتك لله ، أو أعتقتك لله " ولم ينو لا يقع ،

وفيه: قال للمولودة "آزاده بوده "تعتق ، للمشيئة لا ، وفيه: قالت "طلقنى "قال "قد طلقتك ، فواحدة ، إلا إذا نوى ثلاثا ، قالت " زوجتك نفسى " فقال " فأنت طالق " يقع ، بلا فاء ، لا ، ولا يكون إقراراً بالنكاح ، وفيه: "إن طلقتك تطليقة فبائن أو ثلاث " فطلقها فهى رجعية .

٦٥٣٨: الحامع الصغير العتابى: قال لامرأته "أنا منك طالق " لا يصح وإن نوى ، وقال الشافعى رحمه الله يصح إذا نوى ، وإذا قال لامرأته "أنت حرة " ونوى به الطلاق يصح ، ولو قال لأمته "أنت طالق ، أو: أنت بائن " ونوى به العتق لا يصح .

70٣٩: - م: ولوقال "عليك الطلاق" فهى طالق إذا نوى ، وفى الخانية: رجل قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك" طلقت ثلاثا ، م: عن أبى يوسف رحمه الله: إذا قال لامرأته "لك الطلاق" أنها طالق فى القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالىٰ إن عنى غير ذلك ، م: ولو قال لها "طلاقى عليك واجب" وقع ، وكذا إذا قال لها "الطلاق عليك واجب" ، ذكر البقالى فى فتاواه: ولو قال لها "طلاقك على "لا يقع ، وفى المضمرات: فى قولهم جميعا ، وفى الخانية: ألا ترى أنه لو قال "لله على طلاق امرأتى "لا يلزمه شىء .

• ٢٠٤٠: - م: ولوقال "طلاقك على واحب، أو: لازم، فرض، أو: ثابت "ذكر الشيخ الإمام أبو الليث في فتاواه خلافا بين المتأخرين، منهم من قال: تقع واحدة رجعية نوى أولم ينو، وفيها: إن كان دخل بها، م: ومنهم من قال، لا يقع بدون النية، وفي لا يقع بدون النية، وفي قوله "واجب" يقع بدون النية، وفي قوله "لازم"، وفي الخانية: أو "فرض" أو "ثابت"، م: لا يقع وإن نوى، والفارق العرف، وعلى هذا الخلاف إذا قال لها: إن فعلت كذا فطلاقك على واجب، أو قال: لازم، أو قال ثابت، وفي المضمرات: أوقال "فرض"، م: ففي علم خيفة رحمه الله لا يقع في لكل، وعن أبي يوسف رحمه الله إن نوى الطلاق يقع في لكل، وعن أبي يوسف رحمه الله إن نوى الطلاق يقع في لكل، وعن

محمد يقع في قوله "لازم" ولا يقع في قوله "واجب" ؛ اختار صدر الشهيد الوقوع في الكل، وكان الشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتى بعدم الوقوع في الكل، وعن ابن سلام فيمن قال" إن فعلت كذا فثلاث تطليقات على "أو قال" على واحب" أنه يعتبر عادة أهل البلد هل غلب ذلك في أيمانهم، وفي الخانية: ولوقال" طلاقك على حرام" فذا ليس بشيء.

ا ٢٠٤١: - م: ولو قال لامرأته "طلقك الله" تطلق وإن لم ينو ، وفي الغياثية: همو المختار ، وكذا لو قال لعبده "أعتقك الله" ذكر الناطفي في الواقعات ، م: وفي المنتقى: وفي العيون: شرط النية ، والأول أصح ، ولو قال لها " بثلاث بائن " أو قال بطلاق بائن " بحكم النية وكان الشيخ ظهير الدين يفتى بالوقوع في هذه الصورة بلانية .

على نيته إلا أن يكون حوابا لمسألة الطلاق، هكذا ذكر القدروى في شرحه، على نيته إلا أن يكون حوابا لمسألة الطلاق، هكذا ذكر القدروى في شرحه، وصورة ذلك: أن المرأة إذا قالت لزوجها "قد طلق فلان امرأته فطلقنى ثلاثا" فقال الزوج "أنت أطلق منها" فهى طالق ولا يدين، وكذلك إذا قال "أنت أبين منها"، وسئل نصير رحمه الله عن ذلك فقال: يقع، ثم قال في اليوم الثاني: وحدت رواية عن أبي يوسف رحمه الله أنه لايقع، قال الشيخ أبو الليث رحمه الله في معناه أنه إذا لم ينو، وإذا نوى يقع، كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله في الأمالي، وفي جامع الحوامع: سئل: أطلقت؟ فتهجى: نعم، أو بلي! بلي يقع، "أنت طالق بكتاب فلان، أو: صكه، أو: خطه في كتابه" بطل، "بعدد غلمان "أنت طالق بكتاب فلان، أو: صكه، أو: خطه في كتابه" بطل، "بعدد غلمان في البيت" فبعدده، إن لا غلام فواحدة، قالت "طلق امرأتك حتى أتزوجك" فقال "طلقت ثلاثا" ولم يقل "امرأتي "ثم قال "عنيت غيرها" لم يصدق، وفيه: غيرت الاسم والنسب فتزوجها ولا يعرفها فقال "كل امرأة لي طالق إلا فلانة" التي سماها طلقت، إن كان اسمها غير ذلك ديانة لا.

70 ٤٣ :- وفيه: إذا قال "أنت ثنتين "ونوى ثلاثا لايصح إلا رواية عن أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى ، وفي المضمرات: ولو قالت له امرأته

"أشتكى من الصداع فحط يدك على رأسى وقل أهيا شراهيا اعتدى أنت طالق ثلاث مرات "ففعل ذلك طلقت ثلاثا علم ذلك أولم يعلم، وفى الولوالحية: علمت المرأة أولم تعلم، قال الفقيه: هذا في القضاء، فأما فيما بينه وبين الله تعالى إذا لم يعلم به ولم ينو لا يكون طلاقا، وفي الفتاوى الخلاصة: لو قال لامرأته" قد شاء الله طلاقك، أو قضى الله طلاقك "لم يكن طلاقا إلا أن ينوى.

2 3 0 7: - وفي النظهيرية: ولو قال "أنت طالق أفضل الطلاق أو: أكسله ، أو: أعدله ، أو أسنه ، أو: خيره " تقع واحدة رجعية ، ولو قال "أشد الطلاق ، أو: أفحشه ، أو: أعظمه ، أو: أكبره ، أو أشهره " يقع بائنا ، ولو نوى الثلاث صحت نيته : ولو قال "أنت طالق للبدعة ، أو للشيطان "أنه رجعى ، وفي السغناقي : إذا قال "أنت طالق أفحش الطلاق " تقع بائنة واحدة إذا لم تكن له نية أو نوى الثنتين ، ولو نوى ثلاثا فثلاث ، وفي الكافي : ولو قال "أفحش الطلاق ، أو: أخبشه ، أو: أسوئه ، أو: طلاق الشيطان ، أو: البدعة "يكون بائنا ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكون بائنا بلانية ، وعن محمد رحمه الله أنه إذا قال "أنت طالق للبدعة ، أو: للشيطان " يكون رجعيا ، وإن عنى بقوله "أنت طالق واحدة " وبقوله "أفحش "أخرى تقع تطليقتان .

• ٢٠٤٥: - وفي واقعات الناطفي: امرأة قالت لزوجها "طلقني ثلاثا" فقال لها "أنت طالق" أو قال "فأنت طالق" فهي واحدة ، ولو قال "قد طلقتك" فهي ثلاث ، رجل قال لامرأته "أنت طالق من فلانة وفلانة مطلقة "فإن عني الطلاق يقع ، وإن لم يعن لا .

تعد الله الصفار عمن قال لثلاث نسوة اله إحداهن جنب والأخرى حائض والأخرى نفساء "أخبثكن طالق "؟ فقال: له إحداهن جنب والأخرى حائض والأخرى نفساء "أخبثكن طالق "؟ فقال: يقع الطلاق على النفساء ؛ لأن أيامها أمد، وذكر الشيخ الوبرى هذه المسألة إلا أنه قال مكان "أخبثكن " أنجسكن " فقال: على الحائض، وسئل أبو حامد عن امرأة قالت لزوجها بالعربية " قل أنت طالق " والرجل لا يعرف العربية فقال لها

"أنت طالق " ثلاث مرات هل يقع عليها الثلاث ؟ فقال: نعم، وذكر أبو الليث في الفتاوى: أنه ينظر إن كان الرجل معروفا بالجهل لا يقع وإلا يقع.

٣ **٤٧ : - وفي الظهيرية :** ولو طلقها ثم قال لها "أنت واحدة واحدة واحدة " تقع واحدة ، م: إذا قال خذى طلاقك " يقع ، وكذا إذا قال لها "أو جدت طلاقك " يقع .

طلاقك ": لا يقع مالم تقل "أخذت "، وفى الكبرى: يقع من غير قولها " طلاقك ": لا يقع مالم تقل "أخذت "، وفى الكبرى: يقع من غير قولها " قولها "أخذت " وفى العيون: بشرط النية، وفى الفتاوى الخلاصة: والأصح أنه ليست بشرط، وفى الحاوى: عن محمد: لو قال "أنت طالق مع كل شربة "قال: لا تطلق، وعنه: قال لا مرأته "طالق فى قول الفقهاء، أو: فى قول المسلمين " ثم قال لم أرد به طلاقا وإنما أردت به الخبر بما لا يقع "طلقت قضاء، وإن أراد فقيها خاصا أو خاصا من المسلمين فإنه يقع ديانة لا قضاء (سئل)، نصير: امرأة قالت لزوجها "طلقت ثلاثًا، فقال: سألت أبا ليكون جوابا وطلقت واحدة، وكتبت إلى شاذان بن شحاع عنها؟ قال: لا يكون جوابا وطلقت واحدة، وكتبت إلى شاذان بن إبراهيم فقال: ينوى الزوج؛ ولو قال لها "قد فعلت "طلقت ثلاثًا بالإجماع.

70 39 3 - م: وإذا قال لها "شئت طلاقك " ذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه يقع الطلاق ولم يشترط نية الإيقاع ، وذكر شمس الأئمة السرحسي رحمه الله إذا قال "شئت طلاقك" بنية الإيقاع يقع ، وذكر في المنتقى: لو قال لامرأته "شئت طلاقك" وهو ينوى الطلاق طلقت ، وذكر في الكنايات: إذا قال لها ، إن شاء الله طلاقك ، قضي الله طلاقك ، شئت طلاقك ، أمضيت ، قضيت " لا تطلق الإ أن ينوى ، ولو قال "هويت طلاقك ، رضيت طلاقك ، أحببت طلاقك " لا تطلق وإن نوى ، والقياس في كل ذلك سواء غير أن "شئت " أشبه بالطلاق فاستحسنه واحدة ، وفي الظهيرية: لو قال "شئت طلاقك ، أو: رضيت ، أو: شاء الله طلاقك " يقع من غير نية ، ولو طلقها فضولي فقال " أجزت ، أو: رضيت " يصح ، ولو قال " طالق في علمي ، أو: في رأيي ، أو: حيالي ' يقع الطلاق ، بخلاف

قوله "أنت طالق فيما أعلم"، وفي الخانية: إذا قال لامرأته "تقومين طالقا تقعدين طالقا" فهو إيقاع للحال .

• 700: - وفي فتاوى شمس الإسلام الأوز جندى: إذا قال لامراته " إذا دخلت الدار صرت مطلقة "فدخلت الدار وقال الزوج " أردت تخويفا " لا يصدق ، امرأة قالت لزوجها "طلقنى ثلاثا " فأراد أن يطلقها فأخذ إنسان فمه بيده فلما رفع يده قال " دادم " فإنها تطلق ثلاثا ، هكذا حكى فتوى شمس الإسلام الأوز جندى ، وفي فتاوى أهل سمر قند: إذا قال الرجل لامرأته " قولى طلقت نفسى ثلاثا " فقالت " طلقت نفسى ثلاثا " طلقت ثلاثا ، وفي الخانية: رجل سمى امرأته مطلقة فقال " سميتك مطلقة " لايقع الطلاق لافيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء .

الطلاق قضاء وإن لم ينو الطلاق ، وفي الظهيرية: قبلت أولم تقبل ، م: وإذا قال: نويت أن يكون الطلاق في يدها "لا يصدق قضاء ويصدق ديانة ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يصدق قضاء أيضا ، وفي الخانية: رجل قال لامرأته "وهبت لك تطليقتك "يكون تفويضا ، إن طلقت نفسها في المجلس يقع وإلا فلا ، بخلاف قوله "وهبت لك الطلاق "فإنه يقع الطلاق ، وفي الذخيرة: إذا قال "وهبت لك ثلاث تطليقات " تقع الثلاث للحال ، وهكذا ذكر شيخ الإسلام خواهرزاده في قوله "وهبت لك طلاقك "وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يقع ، وبه أخذ بعض المشايخ .

[.] ٦٥٥: - أخرج ابن أبى شيبة عن الحسن: في رجل قال: إن دخلت دار فلان فأنت طالق واحدة ، فدخلت وهو لا يشعر ، قال: إن كان غشيها في العدة فغشيانه لها مراجعة وإلا فقد بانت منه بواحدة ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الطلاق ، باب في الرجل يقول لامرأته: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق ألخ ... ١٨٠٨ ، برقم ١٨٠٨ .

2007: - م: ولو أراد أن يطلقها وقالت "هب لى طلاقى " أى أعرض عنه فقال " وهبت لك طلاق "صدق فى القضاء ، ولوقال " أعرضت عن طلاقك ، وفى الظهيرية: أو قال: صفحت عن طلاقك " ، م: ينوى الطلاق لم تطلق ، ولو قال " تركت طلاقك ، أو خليت سبيل طلاقك ، وفى المنتقى: أو خليت طلاقك " م: ينوى الطلاق يقع ، وفى الفتاوى الخلاصة: ولو قال " تركت طلاقك " وقال: مانويت به الطلاق " صدق فى القضاء .

700 :- وفي واقعات الناطفي: ولوقال " برئت من طلاقك ، أو: برئت إما لم ينو الطلاق أو نوى ، ففي الوجه الله تعالى . الأول لا يقع ، هو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى .

2005: - م: ولو قال لها "أعرتك طلاقك "روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ أنه يقع، وعن محمد رحمه الله أنه لايقع، وفي الخانية: وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ فيه روايتان، وفي الذحيرة: ولو قال "أعرتك الطلاق "يصير الطلاق بيدها.

2000: - ولوقال "بعتك طلاقك، فقالت "اشتريت" يقع رجعيا، بخلاف قوله "بعت نفسك منك" فقالت "اشتريت" حيث يقع بائنا، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقع، وفي الخانية: "اشتريت" حينيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان، وفي الذخيرة: ولوقال" بعتك" لايقع مالم تقل" اشتريت" وكذلك لوقال "فزوختم" لا يقع مالم تقل" خريدم" ويسقط المهر منه وإن لم يذكر البدل، م: ولوقال" أقرضتك طلاقك" يقع، ولوقال لها" رهنتك طلاقك" لم يروعن المتقدمين فيه شيء، وقال من مشايخنا المتأخرين: ينبغي أن لا يقع.

7007: - وإذا قال لرجل "أخبر امرأتي بطلاقها، فهي طالق ساعة ما تكلم أخبرها ذلك الرجل أو لم يخبرها، كذلك إذا قال "بشرها بطلاقها، احمل إليها طلاقها، أخبرها أنها طالق"، بخلاف مالو قال " قل لها أنت طالق" فإنه لا

يقع هاهنا مالم يطلقها .

۱۹۵۷: - وفي الذخيرة: إذا قال لها "إن لم تطلقي نفسك فأنت طالق" فهذا تمليك، ولو قالت: مرا طلاق ده! فقال الزوج: هر چه باين خانه اندرست طلا قست ترا دادم! لا يقع شيء، م: إذا قال: تراسه طلاق دادستند! لا يقع شيء، وفي الخانية: رجل قال لامرأته "أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثة أيام " يقع الطلاق ويبطل الخيار، وفي الخانية: قالت: مرا طلاق ده هرسه! ثم قالت: دادى ؟ فقال: دادم نه! إن قال مخففا يقع، و كذلك لوقال: دادم! ولم يقل: نه.

ما حدة المراقط الفتاوى الخلاصة: امرأة قالت لزوجها: مراطلاق ده! فقال دادمت! يقع، امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال الزوج: دادم! إن كانت هذا لغة بلدة من البلدان لا يصدق أنه لم يرد به الطلاق كما لو أجاز بالعربية، وإن لم تكن لا يكون جوابا للطلاق من زوجها وقال: چون رفتي سه داده شد! وقال: ما عنيت به الطلاق! يصدق.

900 :- ولو قال لامراته: أنت طالق ثم قال للناس: زن مرا حرام است! إن عنى به الأول ولا نية له فقد جعل الرجعى بائنا، وإن عنى به الابتداء فهى طالق بائن ، ولو قال لها: ترايك طلاق واين أولين و اخرين است ، تقع واحدة ، امرأة قالت لزوجها: أكر سه طلاق داده مرا پس از خانه بروم! فقال الزوج: شده را كجا بروى؟ هذا إقرار بالطلقات الثلاث.

• ٢٥٦: - رجل سئل عن امرأته بعد ما تشاجرا فقال: بجايش ماندم، أو: عفو كردم، أو: بخدا بخشيدم، أو جدا كردم! ففي هذا يقع بدون النية وفي البواقي: بشرط النية.

۱۹ ۲۰ ۲ :- أما إذا قالت المرأة في المشاجرة: جون منت نمي يابم رها كن ، أو: عفو كن ، أو پاى كشاده كن ، أو: آزاد كن ! فقال الزوج: كردم ، يا: بخشيدم ، يا: أزادت كردم ! يقع

الطلاق بدون النية ، وفى الكبرى: قال لها: توسه طلاق باش! إن نوى طلاقا كان و إلا فلا ، وفى الظهيرية: سئل الشيخ نجم الدين النسفى عمن قال لامرأته وكان له امرأتان: سه طلاق زن ديگرى دادم تو اين طلاق بوى ده! زن گفت: سه طلاق بوى دادم مى دانيم اين سه طلاق شده! زن ديگر كه خطاب باوى كرد طلاق شود يانى ؟ فقال: نه اين طلاق شود و نه أن ، وفى الولوالجية: رجل قال لامرأته: تراصد راه! و نوى الطلاق يقع.

يقع ، وإن لم ينو لا يقع ، وقيل في قوله "ياطال "بكسر" اللام يقع من غير نية ، وفي الحاوى: ولو قال "بكسر" اللام يقع من غير نية ، وفي الحاوى: ولو قال "أنت طاق "لا يقع وإن نوى ، وفي الخانية: ولو قال "أنت طالا" لا يقع شيء وإن نوى ، وقال الفقيه أبو القاسم: لو أن أعجميا قال ذلك بالفارسية وحذف الحرف الأخير لا يقع وإن نوى ؛ لأنه غير معتاد في العجم ولهذا لو قال لعبده "آزا" ولم يذكر الدال لا يعتق وإن نوى ، وقال الصدر الشهيد: لا فرق بين العربية والفارسية .

ولو قال: أينك طلاق الا يقع، سئل شيخ الإسلام عن امرأة قالت لزوجها عند ولو قال: أينك طلاق الا يقع، سئل شيخ الإسلام عن امرأة قالت لزوجها عند الممشايخ مُرا طلاق ده! مرد چوب برداشت ومي رد وميگفت: داد طلاق! قال: لا تطلق، وفي فتاوي آهو: وبه يفتي القاضي بديع الدين، م: وسئل الشيخ الفقيه أحمد بن القلانسي رحمه الله عن امرأة قالت لزوجها: طلقني! فو كزها وقال: اينك طلاق، ثم و كزها ثانيا وقال: اينك دو طلاق! ثم و كزها ثالثا وقال: اينك سه طلاق؟ قال: تطلق ثلاثا، قال: ولو كان قال لها: اينك يكي، اينك دو، اينك سه! ولم يتلفظ بالطلاق لا تطلق، وفي الظهيرية: رجل قال لا مرأته ثنتين فقال: بياتا اثنتي كنمت! فقال: ميان ما ديوار آهنين مي بايد! لا تطلق امرأته ثلاثا، ولايكون هذا إقرارا بالطلقات الثلاث، سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عمن قالت له امرأته: من برتوخواهم بسه طلاق! فقال لها: ترا مراد چيست من قول تومي

كنم! هل تكون طالقا ثلاثا؟ قال نعم، قال رضى الله تعالىٰ عنه: لايقع بدون النية، وفي السراحية: لو قال " أنت طالق مالا يجوز عليك من الطلاق " طلقت واحدة .

2707: - وفي الخانية: رجل قال لامرأته "أنت طالق واحدة " فقالت له: هزار ؟ فقال: هزار ! ينوى الإيقاع فهو على مانوى ، م: سئل الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله عمن قال لامرأته: هزار طلاق بدامنت اندر كردم ؟ فقال: إن كان هذا في مذاكرة الطلاق تطلق ثلاثا ، وإن لم يكن في مذاكرة الطلاق فكذلك ، وإن لم يرد الطلاق فالقول قوله مع يمينه.

الملحفة! لا يقع الطلاق عليها لا في الحال ولا بعد ما لبست الملحفة، وكذا لو قال لها: طلاق تو بوارستان تو نهاده است! وقيل: بخلاف ما ذكرنا في المسألتين جميعا وهو الأظهر والأشبه، وفي الفتاوى الخلاصة: فيه، والأصح أنه المسألتين جميعا وهو الأظهر والأشبه، وفي الفتاوى الخلاصة: فيه، والأصح أنه يقع إذا نوى، م: ورأيت فتوى نحم الدين رحمه الله في قوله سه طلاق توبر كنارة چادر تو بستم! أنه يقع الطلاق، قال لها: داد طلاق! لا يقع إذا لم ينو لعدم الإضافة إليها، وقيل: يقع من غير نية وهو الأشبه؛ لأن قوله "داد" في العادة وقوله "خذ" سواء، ولو قال لها "خذى طلاقك" يقع من غير نية كذا هنا، سئل الإمام الشيخ شمس الأئمة الأزو جندى رحمه الله عن امرأة قالت لزوجها: لو كان الطلاق بيدى لطلقت نفسي ألف تطليقة! فقال الزوج: من نيز هزار دادم! ولم يقل: هزار دادم ترا؟ قال: يقع الطلاق؛ لأن كلامه خرج جوابا.

تطلق من غير نية ، لو قال: طلقني ثلاثا! فقال الزوج اينك هزار! لا تطلق من غير نية ، لو قال: طلقني ثلاثا! فقال الزوج اينك هزار! لا تطلق من غير نية ، لو قال: آن زن كه مراباين خانه اندرست بسه طلاق! وليست امرأته في بيته وقت هذه المقالة تطلق امرأته ، إذ ليس المراد من البيت المذكور في هذه الصورة حقيقة البيت إنما المراد بيت النكاح، ولو قال: اين زن مرا باين خانه اندران بسه طلاق وليست امرأته في ذلك البيت وقت هذه المقالة لا تطلق امرأته ، رجل طلق

امرأته فقيل له في ذلك فقال: دادمش هزار ديگر! تطلق ثلاثا من غير نية ، امرأة قالت لزوجها: من برسه طلاقه أم! فقال الزوج: بيشي ، أو قال: صد طلاق بيشي ، أو قال: سد مگوى صد گوى! فهذا كله إقرار منه بالثلاث فتقع عليه تطليقات ، سئل أبو بكر رحمه الله عمن قال لا مرأته: هزار طلاق تويكي كردم؟ قال: يقع ثلاث تطليقات كأنه قال: طلقتك ألفا بدفعة ، وكذلك إذا قال: هزار طلاق ترا يكي كنم! ونوى الطلاق تطلق ثلاثا ، وقيل: في الصورة الثانية لا تطلق وإن نوى ، وقيل: في الصورة الثانية لا تطلق وإن نوى ، وقيل: في الصورة الأولى ينوى الزوج؛ لأنه يحتمل: هزار طلاق ترا يكي كردم تا بيكبار بگفتم ؛ فيكون هذا وهذا للإيقاع فينوى لهذا.

"أحسنت ، أو: أسأت "على وجه الإنكار لا تكون إجازة ، ولوقال "أحسنت يرحمك الله تعالى خلصتنى منها "أو قال في إعتاق العبد "أحسنت تقبل الله منك "كان إجازة ، ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة! وقالت المرأة: خواهى هزار؟ فقال الزوج: هزار! ولم ينو شيئا قالوا: هذا إلى الوقوع أقرب ، رجل قال في غضبه لامرأته: أي هزار طلاقه بروا! طلقت ثلاثا ، وكذا لو قال: أي طلاق داده! ولو قال أي سه طلاقه! طلقت ثلاثا .

المراق واحدة أولم يعرب، رجل قال: إحدى امرأتى طالق "وليست له إلا أعرب الواحدة أولم يعرب، رجل قال: إحدى امرأتى طالق "وليست له إلا امرأة واحدة طلقت امرأته، رجل قال له غيره "ألك امرأة غير هذه ؟" فأجاب وقال "كل امرأة لى طالق "ذكر فى النوازل: أنه لا تطلق امرأته، امرأة قالت لزوجها "أتريد أن أطلق نفسي "فقال الزوج: نعم! فقالت المرأة "طلقت نفسى "قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله قوله "نعم " يحتمل الرد يعنى: طلقى إن استطعت، ويحتمل التفويض فأى شيء نوى صحت نيته، وكذلك لو قال رجل لغيره "أتريد أن أطلق امرأتك "فقال: نعم خواهم! أو قال: هذا بده! فهو على هذين الوجهين، رجل قال لغيره: خواهم الوجهين، رجل قال لغيره: خواهم الزوج: خواهم!

وقال ذلك الرجل: دادمش سه طلاق! قال بعض المشايخ: لا يقع شيء في قول أبى حنيفة رحمه الله ، و جعل هذا بمنزلة مالو قال لامرأته " طلقى نفسك" فقالت " طلقت نفسي ثلاثا" لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ.

2019: - رحل وقعت الخصومة بينه و بين امرأته فقالت المرأة "ضع شلاث تطليقات هنا" وهناك ثلاث قصبات صغار مما يكون للحائك بلا غزل فأبان الرحل بإصبع رحله واحدة وقال "هذا طلاقك ثم وثم" حتى نحاها عن أما كنها ثم قال "ادفعيه إلى الحائك لينسجه في ثوبك" قالوا: ينبغي أن تطلق امرأته لأنه جعل القصب طلاقا، رجل قال لامرأته "لا تخرجي من الدار بغير إذني فإنى حلفت بالطلاق "فخرجت بغير إذنه لا تطلق ؛ لأنه لم يذكر أنه حلف بطلاقها فلعله حلف بطلاق غيرها وكان القول قوله .

• ۲۰۷۰: - رجل له أربع نسوة فقال لواحدة "أنت "ثم "أنت "للمرأة الأخرى ثم 'أنت "للمرأة الأخرى ثم 'أنت "للمرأة الأخرى ثم "أنت طالقة "للرابعة ، طلقت الرابعة ؛ لأنه جعل الطلاق نعتا للرابعة ، رجل قال: طالق "فقيل له: من عنيت ؟ فقال "امرأتي "طلقت امرأته ، رجل طلق [امرأته] تطليقتين ثم تزوجها وأو فاها مهرها وأخرجها من منزله فقال له رجل: لاتعيدها إلى منزلك وهي بعد امرأتك بتطليقة! فقال النوج: دو طلاق خود شده است وآن طلاق ديكر شد! قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله: إن أراد به به الإيقاع يقع ، وإن أراد به الإخبار فهي امرأته فيما بينه وبين الله تعالىٰ ، وفي القضاء تقع أخرى ، وفي الذخيرة: قيل لرجل: زن از تو بسه طلاق كه فلان كار بكردئي! فقال: بهزار طلاق! كان قوله " بهزار طلاق " حوابا حتى أنه لو لم يكن فعل ذلك الفعل لا يقع الطلاق ، امرأة قالت لزوجها: طلقنى! فقال الزوج " طلاق بردار وبرو! إن نوى طلاقها يقع الطلاق ،

۱۹۷۱ :- و سئل نجم الملة عمن قالت له امرأته : طلقني ! فقال : ترا نه طلاق مانده نه نكاح برخيز و برو ؟ قال : هذا إقرار بأنه طلقها ثلاثا ، وسئل

نجم الدين عمن قالت له امرأته: مرا برك باتو باشيدن نيست مرا طلاق ده! فقال الزوج: چون تو رفتى طلاق داده شد! وقال: "لم أنو الطلاق" هل يصدق؟ قال: نعم؛ ووافقه في هذا الجواب بعض الأئمة، وعنه: إذا قال لها: اذهبي إلى أبيك! فقالت: طلقني حتى أذهب، فقال: تو برومن طلاق دادم فرستم! قال: لا تطلق بهذا القدر، وسئل عمن قال لغيره: إن لم أفعل كذا غدا بدانكه آن كه مرا بخانه است بطلاق است فلم يفعل ذلك غدا فهي طالق، وفي فتاوى أهل سمر قند: إذا قال لها: تو طلاق! تقع عليها تطليقة رجعية واحدة؛ لأن معناه: تو طلاقي، وفي النخانية: قال لامرأته هزار طلاق تو تكرار كنم! وأراد به إيقاع الطلاق، قالوا: طلقت ثلاثًا، ولو قال: من ترا طلاق دادم! إن نوى الإيقاع يقع، وإن نوى التفويض يكون إيقاعا.

طالق خمس تطليقات "فقالت المرأة "الثلاث تكفينى "فقال الزوج لها "أنت طالق خمس تطليقات "فقالت المرأة "الثلاث تكفينى "فقال الزوج "الثلاث لك والباقى لصواحبك "وله سواها امرأة أو امراتان تقع على المخاطبة ثلاث تطليقات ولا يقع على غيرها شيء، وفي الحاوى: قال أبو جعفر الطحاوى: وأنا أقول به، م: إذا قال لها "قولى إنى طالق "فإن قالت ذلك طلقت، وإن لم تقل لم تطلق، بخلاف ما إذا قال لغيره "قل لها، لامرأته، أنها طالق "حيث تطلق قال ذلك الرجل لها ذلك أو لم يقل.

نوع آخر : في الإيقاع بطريق الإضمار ، وفي ترك الإضافة وما أشبهما

٦٥٧٣ : - إذا قال "أنت بثلاث "وأضمر الطلاق فاعلم أن هاهنا ثلاثة فصول ، أحدها: أن يضمر "الطلاق" و"الثلاث" وفي هذا الفصل لا يقع الطلاق، والثاني: أن يظهر "الثلاث "ويضمر" الطلاق "وفي هذا الفصل لا يقع الثلاث، وإن أشكل أنه بالوجه الأول أو بالوجه الثاني يوخذ بالأول حكما وبالثاني تنزها واحتياطا . ٦٥٧٤: - وإذا قال لامرأته: تويكي، توسه! أو قال: ترايكي، تراسه! قال الشيخ الإمام أبو القاسم الصغار البلخي رحمه الله تعالىٰ: لا يقع ، قال الصدر الشهيد: المختار عندي أنه إذا نوى يقع الطلاق ، وفي الححة: " تراسه " المختار أن تقع الثلاث إذا نوى ، وفي الظهيرية: وقال غير أبي القاسم: ينبغي أن يكون الحواب على التفصيل: إن كان في حال مذاكرة الطلاق أو في حال الغضب يقع، وإلا فلا يقع إلا بالنية، وفي السراحية: ولوقال: تراطلاق! ونوى ثلاثا وقع ثلاث ، وفيها: إذا قالت: طلاقم ده! فقال دو دادم وقع ثنتان ، م: وفي فتاوى شمس الإسلام الأوزجندى: أكر ترابكار أيد ترايكي ودو وسه! فأجاب بأنه لا يقع الطلاق بدون النية ، وفي المجامع الأصغر: عن أبي نصر الدبوسي فيمن قال: اين زن كه مراست بسه! لايقع، وقال أبو بكر العياضي رحمه الله تعالى: تطلق إن أراد بذلك طلاقا، وقال أبو بكر الورسكي: طلقت امرأته، وفي الخانية: ولـو قـال لامـرأتـه "أنت بثلاث "قال الشيخ الإمام أبو بكر

70 - وفي الحجة: "أنت منى ثلاث "تقع ثلاث ولا يصدق على عدم النية ، حصوصا عند مذاكر ةالطلاق ، وفي فتاوى النسفى: سئل عن رجل اتهمته امرأته بشيء وطلبت منه أن يحلف على ذلك بطلاقها فحلف بهذا اللفظ: اگر فلان كار كرده أم توسه طلاق! أجاب: أنها لا تطلق ، وفي فتاوى الفضلى: وإذا قال لها

محمد بن الفضل: إذا نوى يقع.

"أنت منى ثلاثًا" إن نوى الطلاق طلقت ، وإن قال "لم أنو الطلاق "لم يصدق إذا كان الحال ، حال مذاكرة الطلاق ، وإذا قال لها: توبسه! ونوى الطلاق قال: يقع الطلاق ، وفيه أيضا: إذا قال لها: اكر فلان كار كني تو بيك طلاق! ففعلت وقع الطلاق من غير نية الزوج، ولو قال لها: تراسه بار أي دون! وكان ذلك في حالة الغضب فالقول قوله إن لم يرد الطلاق ؛ لأنه قال "أي دون " كما يحتمل الطلاق يحتمل اللعن وغيره فلا يتعين الطلاق مرادا إلا بالنية ، قالت لزوجها "طلقني " فأشار إليها بثلاث أصابع يريد ذلك ثلاث تطليقات لا تطلق مالم يقل بلسانه وفي فتاوي أهل سمر قند: إذا قال لها: تو طلاق! تقع عليها طلقة، وفي الفتاوي الخلاصة: وكذا لـو قـال: ثـوطلاق باش، أو: طلاق شو! تطلق من غير نية، وبه يفتي الشيخ الأستاذ ، وفي باب السير ، لاتطلق من غير نية ، وفي فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث رحمه الله تعاليٰ: قالت لزوجها "كيف لا تطلقني " فقال لها بالفاسية: تو خو د را أز سرتا پاي طلاق كرده ! ثم قال : يسئل الزوج عن مراده ؛ لأنه أخبر عن الطلاق فيسأل عن مراده ، وفي الخانية: قالوا: إن نوى الطلاق يقع وإلا فلا ، قال مولانا: وينبغي أن يقع الطلاق على كل حال ، وفي الكبرى: يقع الطلاق من غير نية ؛ وقوله يسئل عن مراده "أي عن كمية العدد ثلاثًا أم ثنتين أو واحدة ، م: إذا قال لها في حالة الغضب: اكر تو زن مني سه طلاق! لا يقع شيء لأنه حذف الباء فلم يكن مضيفا إليها فلا يكون موجبا ، وفي الفتاوي الخلاصة: إذا قال "لم أنو الطلاق " وعلى هذا فصل التعليق إذا قال: هرزني كه بزني كنم سه طلاق! فتزوج امرأة لا يقع الطلاق، هو الصحيح، وسئل الشيخ أبو نصر عن رجل سكران قال لامرأته "أتريدين أن أطلقك "فقالت " نعم " فقال بالفارسية " اگر تو زن منى يك طلاق ودو طلاق و سـه طلاق قومي واخرجي من عندي "وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله ، قال: قال الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله: لأنه لم يضف الطلاق إلى المرأة ولم يذكر الإيقاع، وفي النوازل: قال الفقيه: وبه نأخذ، قالت: طلقني! فقال الزوج: يك طلاق و دو طلاق و سه طلاق شده بر آن! و نوى طلاقها يقع طلاق ، ولوقال: سه طلاق حود! يقع الطلاق من غير النية.

7077: - وفي السراجية: لو قال لامرأته في حالة الغضب: دو رفته أست وسه رفته أست! وقد كان طلقها قبل هذا تطليقتين ولا نية له لا تقع الثالثة، م: قال لامرأته "أنت طالق واحدة "فقالت المرأة: هزار؟ فقال الزوج: هزار! ينوى الزوج فإن لم يكن له نية لا يقع في الحكم، رجل اتهم امرأته برجل ثم رأى الرجل في بيته فغضب، وقال: زن غير را طلاق دادم! قيل: يقع الطلاق إذا نوى، وقيل بالوقوع من غير نية، رجل جمع الأصدقاء وأمر امرأته أن تتخذ لهم طعاما فلم تفعل و ذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج: زنى كه دوست و دشمني مرا نبود از من بسه طلاق! ذكر في محموع النوازل: أنه تبطلق امرأته، رجل قال لخدمه وهم يذكرون امرأته بسوء: چندان كرديد كه بسه طلاق كرديدمش! أو قال: چندان كرديد كه سه طلاق كرديدمش! أو قال: چندان كرديد كه سه طلاق كرديدمش!

٦٠٧٧ :- وفى الذخيرة: سألت المرأة زوجها أن يطلقها واحدة فقال النوج: دادم يكى ودو وسه! فقالت: چه يكى وچه دو وچه سه؟ فلم يحبها بشىء فقد قيل: إنها تطلق ثلاثا.

۲۰۷۸: - رجل له امرأتان طلق إحداهما ثم أراد أن يتزوجها فقالت "لا أزوجك نفسى حتى تطلق الأخرى " فقال " طلقتها " ثم قال بعد ذلك " أردت غيرها " لا يصدق قضاء ، وفي الخانية: رجل قال لامرأته " أنا أستنكف عنك " فقالت المرأة " كالبزاق في الفم فإن كنت تستنكف عنها فارم بها " فقال الزوج " تف ، تف " ورمى بالبزاق وقال " رميت " ونوى به الطلاق لا تطلق ، رجل قال له غيره " تزوجت امرأة أحرى " فقال : " نعم " فقال له " طلقت الأولى " فقال بالفارسية " از براى ترا " ولم يكن تزوج امرأة أخرى وما كان طلق الأولى ولم يرد به الطلاق لا تطلق امرأته ، وفي الفتاوى الخلاصة: ولوقال: من قبل أنها فعلت كذا ونسبها إلى شيء طلقت ، الخانية: رجل بين يديه امرأة متلففة فقيل له: هذه المتلففة امرأتك! ثم قبل له: احلف بثلاث تطليقات أن ليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن ليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن ليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن اليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن اليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن اليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن اليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن اليس لك امرأة سوى هذه! فحلف بثلاث تطليقات أن اليس لك امرأة سوى هذه المتلففة امرأتك المورة سوى هذه المتلففة امرأته تطليقات أن اليس لك امرأة سوى هذه المحلق بثلاث تطليقات أن المورة سوى هذه المدورة مورك المورة المورة المورة المورة المورة المورة المورة مورك المورة ا

ليس له امرأة سوى هذه و كانت المرأة المتلففة أجنبية اختلفوا فيه ، والفتوى على أنه تطلق امرأته قضاء ، و كذا لو تزوج امرأة ببلخ فذهبت المرأة بغير علم إلى ترمذ ثم حلف إن كان له امرأة بترمذ طلقت امرأته ، رجل أكل خبزا وشرب خمرا فقال: نان خورديم ونبيذ خورديم! ثم قال: زنان مابسه! ثم قال رجل بعد ما سكت: بسه طلاق ! لا تطلق امرأته .

"لم أعن امرأة طالق " ثم قال "طلقت امرأة " أو قال " امرأة طالق " ثم قال " لم أعن امرأتى " يصدق قوله ، ولو قال " عمرة طالق " وامرأته عمرة ، وقال " لم أعن امرأتى " لا يصدق قوله قضاء ، وفي النحانية: رجل قال لامرأته " طالق " ولم يسم وله امرأة معروفة: طلقت امرأته استحسانا ، فإن قال امرأته طالق ، وله امرأتان كلتاهما معروفتان يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء .

• ٢٥٨: - رجل قال لمديونه "امراتك طالق إن لم تقض حقى اليوم" فقال المديون " نعم " ولم يرد به الجواب فقال له رب الدين " قل نعم " فقال "نعم" يريد به جوابه حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الأمر لا يقع الطلاق ، رجل قال لغيرة "هل امرأتك إلا طالق " فقال " بلي " طلقت امرأته ، ولو قال "نعم" لا تطلق؛ لأن في المسألة الأولى يصير قائلا: ليست امرأتي إلَّا طالقا ولو قال ذلك طلقت امرأته ، وفي المسألة الثانية صار قائلا: امرأتي غير طالق ، رجل حكى يمين رجل" إن دخلت الدار فامرأتي طالق" فلما انتهى الحاكي إلى ذكر الطلاق تخطر بباله امرأته ؟ قالوا: إن نوى عند ذكر الطلاق ترك الحكاية واستئناف الطلاق، وفي واقعات الناطفي: فإن كان الكلام موصولا بحيث يصلح للإيقاع على امرأته (الخانية:) يقع الطلاق على امرأته، وإن لم ينو الاستئناف لا يقع و يكون كلاما محمولا على الحكاية ، وفي الفتاوي الخلاصة : رجل قال لآخر: زن تو هزار طلاق ست! فقال له الآخر: زن تو نيز بر تو هزار طلاق ست! أفتى الإمام النسفي أنه تطلق امرأته ، وذكر هذه الرواية ابن سماعة رحمه الله تعالي وقال: في ظاهر الرواية لا تطلق. المحال :- م: رجل يريد الخروج إلى السفر فأخذته صهرته فقالت: لا أدعك تخرج حتى تطلق ابنتى ! فقال الزوج: دختر تراسه طلاق ! ثم قال "لم أنو امرأتى ، وإنما نويت بنتك التى ليست بامرأتى "لا يصدق قضاء ويصدق ديانة ، سئل الشيخ الإمام نجم الدين النسفى عن رجل عادته إذا رأى صبيا أن يقول له: مادر تو سه طلاق ! فسكر فجاء ابنه فقال له: أى مادر تو سه طلاق ! وهو لم يعرفه ؟ قال: تطلق امرأته ثلاثا ، إذا قال " ابنة فلان طالق " نسب امرأته إلى أبيها ولم يسمها أو نسبها إلى أمها أو إلى أختها وما أشبه ذلك ولم يذكر اسمها طلقت امرأته إذا كان كذلك ، وفي الخانية: ولو قال: لم أعن امرأتى لا يصدق قضاء ، وتطلق امرأته كما لو ذكر اسم امرأته .

بغير اسمها لا تطلق امرأته إلا أن ينوى ، وفيها: امرأه قالت لزوجها "إنك تزوجت على " فقال: كل امرأة لى سوى ميمونة طالق " واسم امرأته أمينة لا تطلق امرأته ، فقال: كل امرأة لى سوى ميمونة طالق " واسم امرأته أمينة لا تطلق امرأته ، فكذا رب الدين لو حلف مديونه فحلف وقال: إن ذهبت من المصر قبل قضاء دينك فامرأتى عائشة طالق " واسم امرأته " فاطمة " فذهب من المصر قبل قضاء دينه لا تطلق امرأته ، م: وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال: عمرة بنت صبيح طالق " وامرأته " عمرة بنت حفص " و لا نية له لم تطلق امرأته ، فان كان " صبيح " زوج أمها ، وكانت في حجره ، وكانت تنسب إليه ، وإنما أبوها " حفص " وهو يعلم نسبها أو لم يعلم ، فقال بمثل ما قلنا و لا نية له لم يدين في القضاء ويقع الطلاق ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى إن كان يعرف نسبها لا يقع الطلاق ، فإن كان لا يعرف نسبها لا يقع الطلاق ، فإن كان لا يعرف نسبها لا يريد السم امرأته ، وإنما يريد الإسم المذى النسب الذي أضافها إليه وهو يعرف نسبها لم تطلق في القضاء الذي سمى على النسب الذي أضافها إليه وهو يعرف نسبها لم تطلق في القضاء ولا فيها بينه وبين الله تعالى .

٦٥٨٣: - ولو قال لامرأته "الحبشية طالق "ولا نية له في طلاق امرأته

وامرأته ليست بحبشية لا يقع عليها ، وفي الذخيرة: وعلى هذا امرأته الأسدية وغلامه السندي ، م: وعلى هذا إذا سماها بغير اسمها و لانية له في طلاق امرأته ، وإن نـوى طـلاق امـرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته ، وإن سمى امرأته باسمها واسم أبيها بأن قال: امرأته عمرة بنت صبيح بن فلان " أو قال " أم هذا الرجل التبي في وجهها الخال طالق" طلقت سواء كان في وجهها الخال أولم يكن، وفي الذخيرة: إذا قال الزوج " فالانة بنت فلان من نسائي طالق " وله امرأتان بهذا الاسم، فقال الزوج "لم أعن إحداهما بعينها "لا رواية لهذه المسألة في الكتاب، قال مشايخنا: وينبغي أن لا يحل له وطؤ المرأتين اللتين بهذا الاسم والنسبة ، كما لو طلق إحداهما بعينها ثم نسيها ، ولو قال" قد كنت طلقت امرأة كان لي ، أو قال: قد كنت طلقت امرأة تـزو جتهـا ، أو قـال : كان لي امرأة فطلقتها "وادعت المعروفة أنها هي ، وقـال الـزوج "كـان لي امرأة أخرى غير المعروفة وإياها طلقت "فالقول قول الزوج، ولو قال "طلقت امرأة لبي ، أوقال: امرأة لي طالق ، أو قال: امرأة في نسائي طالق " وباقيي المسألة بحالها يقع الطلاق ، وكذلك لو قال : "قد كنت طلقت امرأتي ، أو قال: طلقت إحدى نسائي ، أو قال: طلقت امرأة لي " وباقي المسألة بحالها طلقت المعروفة في الحكم، وكذلك لو قال" طلقت أول امرأة قد كنت تزوجتها، أو قال: طلقت امرأة كانت لي "و باقي المسألة بحالها تطلق المعروفة في الحكم.

العمياء، وأشار إلى البصيرة: ولو كانت له امرأة بصيرة فقال: امرأته هذه العمياء، وأشار إلى البصيرة: تطلق البصيرة، ولا تعتبر التسمية والصفة مع الإشارة، وحل قال لامرأته: تو چه طلاق كردة چه نى ، لا تطلق امرأته، ولو قيل: أطلقت امرأتك؟ فقال: عدها مطلقة، أو: أحسبها مطلقة، لا تطلق امرأته، امرأة قالت لزوجها "طلقنى" فقال "لست لى بامرأة" قالوا: هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج إلى النية، ولو قالت المرأة لزوجها "طلقنى" فقال "دانم" إن كان ذلك في موضع يكون ذلك عرفهم وقع الطلاق.

٦٥٨٥: - م، وفي المنتقى: رجل تزوج امرأة فقالت "إنى أسماء بنت

عبد الله القرشية "والرجل لا يعرفها فقال الرجل بعد ما تزوجها "كل امرأة لى طالق غير أسماء بنت عبد الله القرشية "واسم هذه المرأة كان زينب النبطية: فهي طالق في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالىٰ .

نساء أهل بغداد "وهو من أهل بغداد ، لا تطلق امرأته عند أبي يوسف رحمه الله إلا أن ينويها ، وعن محمد رحمه الله وايتان : روى ابن سماعة عنه أنه تطلق امرأته من غير النية ، وروى هشام أنه لا تطلق امرأته إلا أن ينويها ، ذكر في فتاوى أهل سمر قند : النية ، وروى هشام أنه لا تطلق امرأته إلا أن ينويها ، ذكر في فتاوى أهل سمر قند : أن في قوله "جميع نساء أهل العالم طوالق "أنه لا تطلق امرأته من غير نية ، وفي الظهيرية : لا تطلق إلا أن ينوى وعليه الفتوى ، م : لا تطلق امرأته من غير نية ، وفي الظهيرية : ولا تطلق إلا أن ينوى وعليه الفتوى ، م : وكذلك إذا قال "نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته بلا خلاف ، وفي الغالوى الخلاصة : ولو قال "نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته ، طلقت امرأته ولي الفتاوى الخلاصة : ولو قال "نساء أهل هذه البلدة ، أو : طلقت امرأته هذه القرية "وفيها امرأته طوالق" نساء أهل هذه القرية طوالق "فقد المنتلف المشايخ فيه ، ومنهم من ألحقه بالبيت والسكة ، ومنهم من ألحقه بالمصر .

نوع آخر يتصل بهذا الفصل في الإيقاع بالإضافة إلى بعض المرأة

إن كان جزء يعبر به عن جيمع البدن نحو الرأس والرقبة والفرج والوجه تصح إضافة الطلاق إليه ، وفي الفتاوى الخلاصة : أربعة عشر لفظا إذا أضيف إليها الطلاق يقع : أنت طالق ، ونفسك ، وجسدك ، ورقبتك ، ووجهك ورأسك ، وروحك ، وفرجك ، ونصفك ، وبعضك ، ودمك ، وظهرك ، والمختار في الدم والظهر أن لا يقع ، وفي الهداية : وأن يطلق جزء اشائعا منها مثل : نصفك أو تلك ، وفي الخانية : أو جزء من ألف جزء ، يقع الطلاق .

٦٥٨٨: - م: وكل جزء لا يعبر بـ عن جميع البدن إن كان جزء لا يستمتع به نحو الدمع والريق ، والدم لا يصح إضافة الطلاق إليه بالاتفاق ، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه ، وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: ولو نوى جميع ما في بدنها من الدم ينبغي أن تطلق ، وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في أول بـاب الـطلاق أنه إذا أضاف الطلاق إلى دمعها ففيه روايتان ، على رواية كتاب العتاق لا تطلق ، وعلى رواية كتاب الكناية تطلق ، وفي الينابيع: فالذي يعبر به عن الحملة كل عضو أضاف إليه الطلاق وهو بحال لو فقد الروح بفقده يقع الطلاق بإضافته إليها ، وإذا أضافه إلى عضو ليس بفقد ذلك العضو فقد الروح لا يقع الطلاق ، وإن كان جزء يستمتع به نحو اليد والرجل لا يصح إضافة الطلاق إليه عندنا ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: إذا قال لها " رأسك طالق ' وعنبي به اقتصار الطلاق على الرأس لا يبعد أن نقول: لا تطلق، وفي الخانية: لو قال" هذا الرأس طالق" وأشار إلى رأس امرأته الصحيح أنه يقع، كما لو قال" رأسك هذا طالق"، وفي الفتاوي، الخلاصة: ولوقال" الرأس منك طالق"أو قال " هـذا العضو منك طالق " ووضع يده على رأسها لايقع ، وفيما سوى هذه الألفاظ من قوله "سنك" و" بزاقك" وغير هما لا يقع الطلاق.

م: ولو قال لها "يدك طالق" وأراد به العبارة عن جميع البدن لا يبعد أن نقول: بأنها تطلق، وفي البقالي: أنه لا يقع الطلاق بالإضافة إلى اليدوإن نوى، وفي التهذيب: ولو قال "تزوجت رجلك أو يدك " لا ينعقد إجماعا ، وفي الظهيرية: ولو أضاف الطلاق إلى يديها لا يقع عند البعض، وكذلك الرجلين، ولو أضاف الطلاق إلى قلبها لا وراية لهذا في الكتاب، م: وإذا قال لها " بضعك طالق " ذكر الشيخ الإمام في شرحه أنه لا يقع ، وذكر شمس الأئمة الحوانبي رحمه الله في شرحه أنه يقع ، وهكذا وقع في بعض النسخ ، وإن قال " ظهرك طالق ، أو: بطنك طالق " ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السر حسى رحمه الله في شرحه أن الأصح أن لايقع ، وفي الوقاية : وهو الأظهر ، م: وذكر شمس الأئمة الحواني رحمه الله تعالىٰ في شرحه أن الأشبه بمذهب أصحابنا رحمهم الله أنه يقع الطلاق ، قال : وهو نظير ما قال مشايخنا فيما أضيف عقد النكاح إلى ظهر المرأة أو إلى بطنها أن الأشبه بمذهب أصحابنا رحمهم الله أنه ينعقد النكاح، وقال القاضي الإمام على السغدي رحمه الله: إن الأصح أن يقع، وإذا قال " دبرك طالق " فالمحفوظ عن أصحابنا رحمهم الله أنها لا تطلق ، بخلاف قوله " فرجك طالق" وذكر في المنتقى: أن قوله " إستك طالق " في الحكم بمنزلة قوله "فرجك".

7019: - ولوقال لها "نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق ثنتين "فلا رواية لهذه المسألة عن المتقدمين وعن المتأخرين ، وقد صارت هذه المسألة واقعة ببخارى فأفتى بعض مشايخنا بوقوع الواحدة بالإضافة إلى النصف الأعلى ، وأفتى بعضهم بوقوع الثلاث بالإضافتين ، وإن أضاف الطلاق الى جزء معين غير جامع نحو أن يقول "شعرك طالق ، أو: صدرك ، أو: فخذك " وما أشبه ذلك لا يقع الطلاق .

نوع آخر

في تكرار الطلاق وإيقاع العدد في المدخولة وغير المدخولة

• 709: - وفى الظهيرية: ومتى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بغير حرف الواو أو بغير حرف الواو يتعدد الطلاق ، وإن عنى بالثانى الأول لم يصدق فى القضاء ، كقوله "يا مطلقة أنت طالق "ولو ذكر الثانى بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا يقع أخرى إلا بالنية كقوله 'طلقت فأنت طالق ".

الزوج "قد طلقتك "طلقت ثلاثا نوى الزوجها" طلقنى وطلقنى وطلقنى "فقال الزوج "قد طلقتك "طلقت ثلاثا نوى الزوج الثلاث أو لم ينو ، ولو قالت بغير حرف الواو "طلقنى طلقنى طلقنى طلقنى" فقال الزوج "قد طلقتك" فإن نوى واحدة أو لم ينو شيئا تقع واحدة ، وفى المنتقى: إذا قالت له "طلقنى طلقنى طلقنى "بدون خوف الواو ، وقال الزوج "قد طلقتك" إنه يقع ثلاث تطليقات ، ولم يشترط نية الزوج الثلاث ، وفى تحنيس الناصرى: ولو قال المرأة: طلقنى! فقال الزوج: طلاق ميكنم طلاق ميكنم طلاق ميكنم طلاق ميكنم الطلقت ثلاثا ، وكذلك: كردم! طلقت ثلاثا .

طالق، أو قال: فأنت طالق" يقع واحد هكذا رواه ابن سماعة وهشام، وعن طالق، أو قال: فأنت طالق" يقع واحد هكذا رواه ابن سماعة وهشام، وعن محمد رحمه الله في رواية هشام فقال: لأن هذا ليس بحواب، قال في رواية هشام: وإن عنى الحواب في قوله "أنت طالق" أستحسن أن أجعلها ثلاثًا، ولو كان قال "قد طلقتك" تقع الثلاث، وكذا لو قال "فعلت"، وقيل: ينبغي أن تقع الثلاث في الوجه الأول، وذكر البقالي في فتاواه: في الوجه الأول أنها تطلق واحدة إلا أن ينوى الثلاث فيصح استحسانا، ثم قال: روى أنها واحدة، يعنى مع نية الثلاث، وفي الذعيرة: وكان نصير بن يحي يقول: إذا قالت لزوجها"

طلقنى ثلاثا "فقال الزوج" أنت طالق" أنه تقع ثلاث تطليقات ، وكان البلخى يقول: تقع واحدة ، وكان البلخى يقول: تقع واحدة ، وكان شاذان يقول: يسئل الزوج فإن قال" نويت جوابها "تقع الشلاث، وإن قال "نويت واحدة فواحدة ، وفي السراجية: لو قال ثلاثا: چنك باز داشتم! لا تقع إلا واحدة .

مرة "قال أبو القاسم: لا يقع بهذا شيء، وفي الكبرى: رجل بينه وبين امرأته مشاجرة فقال أبو القاسم: لا يقع بهذا شيء، وفي الكبرى: رجل بينه وبين امرأته مشاجرة فقالت المرأة "طلقنى ثلاثا" فقال الزوج "لا أفعل "ثم قالت بالفارسية: دادى دادى! فقال الزوج: دادم دادم! فإن كان قوله "دادم "غير متصل وقع الطلاق، وإن كان متصلا لا يقع الطلاق، وفي اليتيمة: قال أبو القاسم الصفار: إذا قال الرجل لا مرأته "طلقتك غير مرة "طلقت ثنتين، وفي واقعات الناطفى: رجل قال لامرأته "أنت طالق كذا كذا يقع ثلاثا، كأنه قال: أنت طالق أحد عشر.

طلقت، وإن قالت "زدنى " فقال " قد فعلت " طلقت أيضا، إبراهيم عن محمد: طلقت، وإن قالت "زدنى " فقال " قد فعلت " طلقت أيضا، إبراهيم عن محمد: قيل لرجل " طلقت امرأتك ثلاثا " فقال " نعم واحدة " فإن القياس أن تقع عليها ثلاث تطليقات ولكنّا نستحسن ونجعلها واحدة، وفي المنتقى: إذا قالت المرأة " طلقنى ثلاثا " فقال الزوج قد ابنتك " فهذا جواب وهي ثلاث، وكذا قوله " بائن "، وفي نوادر ابن سماعة: سئل أبو يوسف رحمه الله عمن طلق امرأته فدخلت عليه أخت امرأته وعاتبته فقالت: طلقت أختى فلانة تطليقتين ولم تحفظ حق أيينا! فقال الزوج " هذه ثالثة ، أو قال: فهذه ثالثة " لزمته الثلاث، وإن لم تذكر الطلاق في معاتبتها وباقي المسألة بحالها فقوله " هذه ثالثة " ليس بشيء إذا لم ينوبه الطلاق .

• 7 • 9 : - وإذا قال لها قبل الدخول "أنت طالق ثلاثا "تقع الثلاث، وفي الكافي: وعند الحسن البصري تقع واحدة إلا إذا قال لها: أوقعت عليك ثلث تطليقات م: وكذا إذا قال لها "أنت طالق ثنتين " تقع ثنتان، بخلاف ما إذا كرر

لفط الطلاق بحرف العطف أو بغير حرف العطف فقال لها: أنت طالق وطالق، أو قال فطالق، أو قال: ثم طالق، أوقال طالق طالق "حيث تقع واحدة، وفي الولوالحية: رجل قال لامرأته بعد الدخول بها "أنت طالق طالق" تقع ثنتان ؛ لأنه لا يمكن أن يجعل تكرارا للأول ؛ لأن الأول إيقاع شرعا فيجعل هذا عطفا بإدراج حرف العطف، وإن نوى التكرار صدق ديانة لا قضاء، وفي الحاوى: ولو قال: ترايك طلاق يك طلاق يك طلاق! بغير العطف وهي مدخول بها تقع ثلاث تطليقات، وفيها: سئل كم طلقتها ؟ فقال: ثلاثا! ثم زعم أنه كان كاذبا لا يصدق قضاء.

رن منى بيك طلاق دست باز داشته! تقع ثلاث تطليقات ، ولو لم يقل: دست باز داشته! تقع ثلاث تطليقات ، ولو لم يقل: دست باز داشته! تقع واحدة ؛ لأن فى الوجه الأول الكلام إنما يتم عند قوله "دست باز داشته" لأنه صار مغيرا للأول فيتوقف فتقع الثلاث جملة وفى الثانى كلام تام فبانت به لا إلى عدة ، قال لامرأته المدخول بها: يك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت! تقع عليها ثلاث تطليقات ، ولو قال "دو" بغير حرف الواو إن نوى العطف تقع الثلاث ، وإن لم ينو تقع واحدة ، وفى الذعيرة : إذا قال لامرأته المدخول بها: ترا يك طلاق يك طلاق ! فهذا بمنزلة قوله "أنت طالق أنت طالق "؛ ولو قال : دادمت يك طلاق ! قال: تقع ثلاث تطليقات ، وإن ذكر بغير حرف العطف بأن قال بعد ما سكت : دو طلاق ! فان نوى العطف ثلاثا ، وإن لم ينو تقع واحدة .

7 • ٩٧ : - وفي الحانية: رجل قال لامرأته "أنت طالق أنت طالق أوقال : عنيت بالأولى الطلاق وبالثانية والثالثة إفهامها! صدق ديانة وفي القضاء

[√] ۲۰۹۷: – أخرج ابن أبى شيبة عن شعبة قال: سألت الحكم وحمادا عن رجل قال لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، ونوى الأولى ؟ قالا: هى واحدة، وكذلك إذا قال: اعتدى اعتدى، مصنف ابن أبى شيبة، كتاب الطلاق، باب فى الرجل يقول لإمرأته: اعتدى اعتدى، مايكون ٩ / ٤٤٥، برقم ١٨٢٠١.

طلقت ثلاثا، ولو قال لغير المدخول بها "أنت طالق واحدة لا بل ثنتين" طلقت واحدة، وفي السغناقي: ولو علق تطلق ثلاثا، وفي الحجة: بسه طلاق بيزارم أز تو! طلقت ثلاثا، وفي جامع الحوامع: "أنت طالق مع كل امرأة لي "طلقن، وإن نوى البعض دين، وفي الخانية: رجل قال لامرأته الممدخولة "أنت بائن أنت طالق أنت بائن" إن نوى بالأولى الطلاق فهي ثلاث، وإن لم ينو بالأولى الطلاق تقع ثنتان، ولو قال لامرأته "أنت بائن وفرق القاضي بينهما ثم قال "قد كنت قلت لها أمس أنت بائن" فإنه تقع الأولى والثانية ولا يصدق في إبطال ما أوقعه القاضي.

٦٥٩٨: - م: وإذا قال لها: ترايك طلاق أكر چيز من كسى را دهي و دو وسه! قال الشيخ الإمام أبو الحسن رحمه الله: تقع الثلاث عند وجود الشرط، وقال الشيخ محمد ابن على القواس: تقع واحدة ، رجل قال لامرأته ولم يدخل بها "أنت طالق طالق إن دخلت الدار" بانت بالأولى ولم تتعلق الثانية بالدخول، ولـو كـان مـعطوفا فقال " أنت طالق وطالق إن دخلت الدار ، أو : طالق فطالق إن دخلت الدار " تعلقا جميعا بالدخول ، إذا قال لها ولم يدخل بها " إن دخلت الدار فأنت طالق و طالق و طالق " فدخلت الدار تقع و احدة عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما تقع الثلاث ، وفي الكافي: ولو قال " إن دخلت الدار فأنت طالق فطالق "قال الكرخي والطحاوي: أنه على الخلاف الذي ذكرنا ، و ذكر الفقيه أبو الليث أنه تـقع واحدة عند الكل إن قدم الشرط ، وهو الأصح ، ولو كانت المرأة مدخولا بها والشرط مقدم فقال " إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق " أو قال بالفاء : تقع الثلاث بالإحماع إلا أن على قول أبي حنيفة رحمه الله يتبع بعضها بعضا في الوقوع، وقال صاحباه تقع جملة، م: ولو قدم الجزاء فقال " أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار " فدخلت الدار تقع الثلاث بلا خلاف ، والمسألة معروفة ، وفي جامع الحوامع: ولو قال لغير المدحول بها "أنت طالق اليوم وأمس "تقع ثنتين كقوله قبلها واحدة . 7099: -م: ولو قال لها" أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار" فعند أبي حنيفة رحمه الله تقع واحدة للحال وتبين بها، وفي شرح الطحاوي: إن كانت غير مدخول بها ويبطل ما بعد ذلك من الكلام، وإن كانت مدخولا بها فالأول والثاني ينزلان في الحال وتعلق الثالث بالشرط، م: وعندهما يتوقف الكل على و حود الشرط وإذا و جد الشرط تقع الثلاث ، و ذكر القدوري أن على قولهما إنـمـا تـقـع الثلاث عند وجود الشرط إذا وجد الشرط بعد ما دخل الزوج بها ، أماّ إذا و جد الشرط قبل أن يدخل الزوج بها تقع واحدة ، وهو الأشبه ، ولو قدم الشرط فقال " إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق " تعلقت الأولى بالدخول ووقعت الثانية ولغت الثالثة عند أبي رحمه الله ، وعندهما يتوقف الكل على و جو د الشرط ، وإذا وجد الشرط تقع واحدة ، وفي التحريد: هذا إذا كانت غير مدخول بها ، وإن كانت مدخولا بها تعلق الكل بالشرط وتقع الثلاث على سبيل التعاقب.

• ٦٦٠: - وفيي شرح الطحاوي: كما إذا قال " إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة و بعدها واحدة و بعدها واحدة "؛ وفيه: وأما إذا ذكرها بغير حرف الصلة وكان الشرط مقدما كما إذا قال "إن دخلت الدار فأنت طالق طالق طالق، " وكانت المرأة غير مدحول بها فاللفظ الأول معلق بالشرط والثاني ينزل للحال والثالث لغو، ثم إذا تزوجها و دخلت الدار نزل المعلق، ولو دخلت بعد البينونة قبل التزوج لا يقع الطلاق ، ولو كان مدخولا بها فالأول يتعلق بالشرط والثاني والثالث ينزلان في الحال، ولو أخر الشرط، وقال "أنت طالق طالق طالق إن دخلت الدار "وكانت المرأة غير مدخول بها نزل الأول والثاني في الحال وتعلق الثالث بالشرط، ولو خلل الشرط فقال" أنت طالق إن دخلت الدار أنت طالق" أو قدم الشرط على هذا فما لم تدخل لا يقع ، وإذا دخلت وقع الثلاث بالاتفاق .

 ٦٦٠١ :- وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالىٰ : إذا قال الامرأته " أنت طالق واحدة حتى تبيني "و هو ينوي ثلاثا طلقت واحدة بعد أخرى ، ولو قال لها "أنت طالق حتى تبيني "فإن نوى بقوله " حتى تبيني "العدة فهي واحدة ، وإن

نوى "حتى تبيني بثلاث "فهو ثلاث ، وفي الذحيرة: فيما أظن ، والشك من هشام ، وفي المنتقى: "أنت طالق حتى تحرمي ، حتى تبيني لكي تبيني "أنها واحدة ، ولو نوى ثلاثا فهي ثلاث ، وعن أبي يوسف رحمه الله إذا قال لها " أنت طالق حتى يستكمل ثلاث تطليقات ، أو قال: أنت طالق يستكمل ثلاث تطليقات "فهي طالق ثلاثًا ولا يدين في القضاء على إبطال ذلك ، ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله إذا قال لامرأته "أنت طالق وبائن، أو قال لها: أنت طالق تُم بائن "فقال" لم أنو بقولي بائن شيئا" فهي طالق تطليقة رجعية ، ولو ذكر بحرف الفاء و باقى المسألة بحالها فهي طالق تطليقة بائنة .

٦٦٠٢: - وفي الولو الحية: رجل قال لامرأته قبل الدخول بها "أنت طالق واحدة أو ثنتين "وقع عليها تطليقة ولا يجبر الزوج ؛ لأنها صارت أجنبية ، م: وفي المنتقى: إذا طلق امرأته ، ولم يدخل بها ثنتين ، ثم قال "كنت طلقتها واحدة قبل ثنتين " فإنبي لا أبطل عنه الثنتين وألزمته التي أقربها ولا تحل له حتى تنكح زو جاغيره ، وفي الذحيرة: روى ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف في رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال" امرأتي طالق امرأتي طالق" ثم قال"أردت واحدة منهما "لا أصدقه وأبنتها منه ، وفي جامع الحوامع: وكذا لو عطف بالواو ، ولو كان دخل بها والمسألة بحالها فله أن يوقع الطلاق على إحداهما ، وعن محمد رحمه الله فيما إذا قال ٦ و ٦ امرأته و احدة أنت طالق و أنت طالق " يقع تطليقتان .

٣٠:٦٦: -م: إذا قال لامرأته ولم يدخل بها "أنت طالق واحدة قبل واحدة ، أو: بعدها واحدة "طلقت واحدة ، ولو قال "قبلها واحدة أو بعدها واحدة ، أو مع واحدة ، أو معها واحدة "وقعت ثنتان ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعاليٰ إذا قال "معها واحدة " تقع واحدة ، وفي الهداية: وفي المدحول بها تقع تُنتان في الوجوه كلها ، م: وفي المنتقى: قال أبو يوسف في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها " أنت طالق و احدة بعدها و احدة إن دخلت الدار " بانت بالأولى ولم يلزمها اليمين، ولو قال لها" أنت طالق واحدة قبل واحدة إن دخلت الدار" قبلها ، أو مع واحدة ، أو معها واحدة إن دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل وإذا دخلت تقع عليها ثنتان ، وهذا وقوله "واحدة واحدة "سواء ، ولو قال لها "أنت طالق واحدة وبعدها أخرى إن دخلت الدار "لم تطلق حتى تدخل وإذا دخلت وقع عليها ثنتان . ٢٦٠٤: - وفي الخانية: ولو قال لها "أنت طالق بعد كل تطليقة، أو: مع كل تطليقة ، أو قال: أنت مع كل تطليقة طالق "طلقت ثلاثا ، ولو قال "أنت طالق مع كل امرأة لي "وله أربع نسوة طلقن جميعا ، فإن نوى في هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى، وفي السغناقي: ولو قال" إن دخلت الدار فأنت طالق و احدة و احدة و احدة " بغير حرف العطف طلقت واحدة بالاتفاق، وهذا إذا كان تعليق الثانية والثالثة في الطلاق، أما إذا كان في الظهار والإيلاء كقوله إن دخلت الدار وإن تزو جتك فأنت طالق وأنت على كظهر أمي ووالله لا أقربك " ثم دخلت الدار و تزوجها طلقت وسقط عنه الإيلاء، والظهار عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما مطلق مـظـاهر مولى ، ولو قال " إذا تزو جتك فوالله لا أقربك وأنت على كظهر أمي وأنت طالق " ثم تزوجها وقع هذا كله عليها .

لم تبطلق حتى تدخل فإذا دخلت طلقت واحدة ، ولو قال لها "أنت طالق واحدة

• ٦٦٠: - م: ولوقال لها ولم يدخل بها "أنت طالق إحدى وعشرين " تقع الثلاث عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالىٰ خلافا لزفر ، وفي الظهيرية: وقال زفر رحمه الله: تقع واحدة، م: ولوقال "أحدعشر" تقع الثلاث في قولهم جميعا، ولو قال "واحدة وعشر" وقعت واحدة ؛ لأنه يمكن أن يأتي باللفظ المعتاد وبعبارة أو جز من هذا، وجعل العددين شيئا واحد يكون بطريق الضرورة والضرورة تندفع بالمعتاد، وبقي ما وراء المعتاد مردودا إلى أصل القياس وهما عددان في الحقيقة ، ولو قال ، واحدة ومائة ، أو : واحدة وألفا "كانت واحدة في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقال أبو يوسف: تقع الثلاث ، ولو قال "واحدة ونصفا" تقع عليها ثنتان ، وفي جامع الجوامع: وعند زفر واحدة ، م: الفتاوي التاتارخانية ٢ ١ / كتاب الطلاق ٢ ٠ ٤ فصل ٤ : تكرار الطلاق وإيقاع العدد ج: ٤

ولو قال "نصفا و واحدة " وقعت واحدة عند محمد خلافا لأبي يوسف.

٦٦٠٦: - ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله: رجل له امرأتان لم يدخل بهما فقال "امرأتي طالق "ثم قال 'أردت واحدة منها "لا أصدقه وأبينهما منه ، وكذلك لو قال " امرأتي طالق وامرأتي طالق " ، وفي الخانية : وكذلك العتق، م: ولوكان قد دخل بهما وباقي المسألة بحاله فله أن يوقع الطلاقين على إحداهما ، وفي المنظومة في اختلاف أبي حنيفة رحمه الله مع صاحبيه . ولو قال من نكحت فهي طالق وطالق لم يكن إلا السابق

م: نوع آخر

في إيقاع الطلاق بعدد ماله عدد ومالا عدد له وفي تشبيه المواقع بماله عدد ومالا عدد له .

٧ - ٦٦ : - وفي الظهيرية: الأصل فيه أنه متى وصف الطلاق بما لا يوصف و لا يحتمله يقع وبطل الوصف ، ومتى وصف بوصف يوصف به و لا ينبئ عن زيادة شدة وغلظة يقع رجعيا ، ومتى وصف يوصف لا ينبئ عن زيادة شدة وغلظة أو وصف بالطول يقع بائنا و يملك إلحاق الوصف و العدد بالإيقاع .

كالشمس والقمر وما يشبه ذلك فهى واحدة بائنة فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، كالشمس والقمر وما يشبه ذلك فهى واحدة بائنة فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، تقع واحدة رجعية ، وروى عنه رواية أخرى أنه تقع واحدة بائنة كما هو قول أبى حنيفة رحمه الله ، ولو قال "أنت طالق عدد شعر بطن كفّى "فهى طلقة واحدة ، وكذا إذا قال "عدد ما فى يدى من الدراهم" وليس فى يده شيء تقع واحدة ، وكذا إذا قال "عدد ما فى الحوض من السمك" وليس فى الحوض سمك ، وكذا إذا قال "عدد كل شعرة على جسد إبليس "تقع واحدة ، وكذا إذا قال "عدد كل شعرة على جسد إبليس شعر أم لا .

71.9 :- م: ولو قال "أنت طالق عدد شعر رأسى ، أو : عدد شعر ظهر كفى " وقد كان طلى ظهر كفه أو رأسه قبل هذه المقالة طلقت ثلاثا ، بخلاف ما لو قال "عدد ما على ظهر كفى من الشعر "، وقى المضمرات : وعن محمد رحمه الله إذا قال لها "أنت طالق عدد الشعر الذى على ظهر كفى " وقد حلق كفه لم تطلق ، وفى الحجة : ولوقال "أنت طالق عدد شعر فرجك "إن كان عليه شعر تقع ثلاثا ، وإن أطليت ولم يبق عليه شعر لا يقع شيء ، وفى الظهيرية : ولوقال لامرأته "أنت طالق عدد ما فى هذه القصعة من الثريد "إن كان قال ذلك قبل صب المرقة فهى ثلاث ، وإن قال بعد صب المرقة فهى واحدة .

• 171: - م: ولو قال لها "أنت طالق كعدد النجوم، أو: مثل عدد النجوم، أو: كالنجوم، أو: كالرمل "فهى واحد بائنة، كذا رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله، وفى رواية أخرى عنه أنها واحدة رجعية، ولو قال "عدد النجوم" فهى ثلاث، وفى الخانية: رجل قال لا مرأته 'أنت طالق عدد التراب، أو: عدد البحار" طلقت ثلاثا، وفى "التراب" قال أبويوسف رحمه الله تعالى: تقع واحدة ؛ لأن التراب مما لا يعد فى لغو ذكر العدد، ولو قال "أنت طالق واحدة ملية واحدة .

1711: - م: وفي الحامع الصغير: "إذا قبال لها أنت طالق كألف" فهى واحدة بائنة إلا أن ينوى ثلاثًا ، وفي القدورى: إذا قال لها "أنت طالق كألف" فإن نوى ثلاثًا ، وفي القدورى: إذا قال لها "أنت طالق كألف" فإن نوى ثلاثًا فثلاث ، وإن نوى واحدة أو لم تكن له نية فهى واحدة بائنة في قول أبى حنيفة وأبى يوسف الآخر رحمهما الله تعالىٰ ، وقال محمد رحمه الله تعالىٰ : هي ثلاث ولايدين في الحكم ، ولو قال "أنت طالق كعدد ألف ، أو : ثلاث "فهى ثلاث في القضاء ، وفي جامع الحوامع : "أنت واحدة كثلاث " بائن وإن نوى التكرار ، وفي الخانية : ولو قال "أنت طالق كثلاث " فهى ، وفي جامع الحوامع :

^{• 171: -} أخرج الطبراني حديثا طويلا طرفه هذا: قال: كنا عند عبد الله بن مسعود ثم أتاه رجل ، فقال طلقت امرأتي عدد النجوم فقال: مرة واحدة قلتها ؟ قال: نعم ، قال: فتريد أن تبين منك ؟ قال نعم ، قال: فذكر عبد الله عند ذلك نساء أهل الأرض بشيء لا أحفظه ، ثم قال عبد الله: قد بين الله لكم كيف الطلاق ؟ فمن طلّق كما أمره الله فقد بين له ، ومن لبس جعلنا به لبسه ، والله لا تلبسون على أنفسكم و نتحمله عنكم هو كما تقولون ، المعجم الكبير للطبراني ٩ / ٣٢٦ ، برقم ٩ ٩ ٦٢٩ .

الحرج ابن أبي شيبة عن عائشة: في رجل طلق امرأته واحدة كألف ، قالت : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالوا في الرجل يقول لا مرأته : أنت طالق واحدة كألف ألخ ٩/٨٠٦ ، برقم ٩٨٠٨٠ .

و أخرجه عبد الرزاق عن الأعمش في المصنف ، الطلاق ، باب طالق واحدة كألف ٣٧٥/٦ ، برقم ١١٢٦٢

نوى أولم ينو، ولو قال "أنت طالق حتى يتم ثلاث "فهى ثلاث، وإن نوى "حتى أكمل لك ثلاثا، أو: حتى أوقع عليك ثلاثا" فهى واحدة، وفي السراحية: إذا قال: ترا هزار طلاق ني! لا يقع شيء، وبه أفتى أبو القاسم رحمه الله تعالىٰ.

مثل الحبل، أو مثل حبة الخردل "فالأصل عند أبي حنيفة رحمه الله في جنس هذه السمسائل أنه إذا شبه الطلاق بشيء عظيم أو صغير يقع بائنا أي شيء كان المشبه به ، سواء ذكر العظم أو لم يذكر ، والأصل عند زفر أنه متى شبه الطلاق بشيء عظيم والأصل عند زفر أنه متى شبه الطلاق بشيء عظيم يكون بائنا ، ومتى شبه بشيء صغير حقير يكون رجعيا ذكر العظم أو لم يذكر ، والأصل عند أبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله أنه متى ذكر العظم باللفظ يكون بائنا ، وإن كان المشبه [به] شيئا صغيرا ، ومتى لم يذكر العظم باللفظ وشبه بشيء عظيم أو بشيء صغير حقير إن كان له حدة يكون بائنا ، وإن لم يكن له حدة يكون رجعيا ، بيانه في مسائل: إذا قال لها "أنت طالق عظم السمسم أو عظم الخردل "فعند أبي يوسف ومحمد تقع تطليقة بائنة اعتبارا للعظم ذكرا ، وعند زفر رحمه الله تقع واحدة رجعية في المسألتين اعتبارا للصغر المسمى ، ولو قال "مثل رأس الإبرة" تقع واحدة بائنة عند هما ، وفي شرح الطحاوى: ولو قال "مثل رأس الإبرة" فهو رجعي في قولهما وبائن في قول أبي حنيفة رحمه الله .

771 :- م: ولو قال "مثل السمسم" تقع واحدة رجعية ، وعند زفر رحمه الله تقع واحدة رجعية في المسألتين جميعا ، وفي الكافي: ولو قال "مثل عظم رأس الحبل" يقع بائنا عند الكل.

كالحانة: -م: ولو قال "مثل الأساطين، أو التراب، أو: الجبال، وفي النحانية: أو مثل البحار "عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تقع تطليقة رجعية، وعند زفر واحدة بائنة، وعند أبي حنيفة رحمه الله تقع تطليقة بائنة، ذكر بعض مشايخنا في هذا الأصل قول محمد مع أبي يوسف على نحو ما بينا، وذكر بعضهم قول محمد مع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ.

• 771: - وفى الظهيرية: ولو قال: "أنت طالق كالثلج" فهو بائن عنده، وعنده مما إن أراد به البياض فرجعى، وإن أراد به البرد فبائن، وفى النحانية: قال لامرأته "أنت طالق مثل صخرة" قيل يقع به الطلاق الرجعى، وفى شرح الطحاوى: ولو قال "أنت طالق مثل الحديد" يكون رجعيا فى قول أبى يوسف، وفى قول زفر رحمه الله يكون بائنا، ولو قال "أنت طالق وأنت مريضة" تقع واحدة رجعية.

سنگی ترا طلاق "تقع واحدة ، ولو قال " مثل سنجة دانق و فارسیته : دانگ سنگی ترا طلاق "تقع واحدة ، ولو قال " مثل سنجة دانق و نصف و فارسیته دانگ و نیم سنگی "تقع ثنتان ، ولو قال : هزار سنگ ! تقع واحدة ، ولو قال : چهار دانگ سنگ ! تقع ثلاث تطلیقات ، والحاصل أن التعدیل علی عدد السنجات المتعارفة فیما بین الناس ، الخانیة : إذا شبه الطلاق بما یوزن بسنجة واحدة تقع واحدة رجعیة ، وإن شبه بما یوزن بسنجتین تقع تطلیقات ، وإن شبه بما یوزن بسنجتین تقع تطلیقات ، وإن شبه و کذا الدرهمان ، ودانق و نصف یوزن بسنجتین و کذا ثلاث دراهم فعلی هذا یخرج هذا الحنس من المسائل ، وفی الظهیریة : و بقوله " مثل سنجة خمسة دراهم و سنجة ألف درهم " تقع واحدة ؛ لأنها توزن بسنجة واحدة وفی سنجة دانقین نتان ، وقیل : مثل : سنجة دانقین و نصف و مثل سنجة ثلاثة أرباع درهم " تقع ثنتان ، ولو قال " مثل سنجة تلشی درهم " تقع واحدة ، وفی الولوالجیة : ولو قال " مثل سنجة ثلثی درهم " تقع واحدة ، وفی الخانیة :

771V: - م: ولو قال لها "أنت طالق هكذا "وأشار بإصبع واحدة فهى واحدة ، وإن أشار بثنتين فهى ثنتان ، وإن أشار بالثلاث فهى ثلاث ، وفى السغناقى: ولا فرق بين الإشارة بالإصبع التى اعتاد الناس الإشارة إليها وبين الأصابع الاخر ، م: وإن أشار بثلاث أصابع وقال "عنيت بهذه الإشارة التشبيه بالكف دون الأصابع "لا يصدق قضاء ، وفى الخلاصة الخانية: ودين فيما بينه وبين الله ، م:

ومن المتأخرين من قال : إذا جعل ظهر الكف إليها والأصابع إلى نفسه صدق قضاء، وإن قال "عنيت اثنين بالإصبعين اللتين عقدت بهما " لا يصدق في القضاء وتـقع ثلاث تطليقات ، وفي الخلاصة الخانية : وديـن فيـما بينه وبين الله تعالىٰ ، وفي الخانية :وتعتبر في الأصابع المنشورة دون المضمومة ، م : فالظاهر فيما بين الناس أنهم يريدون الإشارة بالأصابع المنشورة دون المعقودة ، وبعض مشايخ بلخ قالوا: إنما لايصدق قضاء إذا كانت الأصابع كلها معقودة قبل الإشارة فنصب ثلاثًا منها ، وقال " أنت طالق هكذا " وقال : عنيت به الأصابع المعقودة! أما إذا كانت الأصابع كلها منشورة عقد ثنتين منها ، وقال " أنت طالق هكذا " وقال : عنيت بالأصابع المعقودة ! يصدق قضاء ، لكن هذا خلاف رواية محمد رحمه الله فقد قال محمد في الأصل: إذا قال: عنيت اثنين بالإصبعين اللتين عقدتهما! لا يصدقه القاضي، وفي السغناقي: وقيل: إن كان بطن كفه إلى السماء فالعبرة للنشر، وإن كان إلى الأرض فالعبرة للضم، وفي الخانية: ولـو قال "أنت طالق مثل هذا" وأشـار إلـي ثلاثة أصابع ونوى ثلاثا فثلاث، وإن نوى واحدة فواحدة ، وفي الذخيرة : وإن أشار بالأصابع كلها وقال "أنت طالق " ولم يقل هكذا تقع واحدة ، وفي الحانية :امرأة قالت لزوجها " طلقني " فأشار إليها بثلاث أصابع و نوى به ثلاث تطليقات لا تطلق مالم يتلفظ به ، و ذكر في كتاب الطلاق: إذا قال لامرأته "أنت طالق" وأشار إليها بثلاث أصابع ونوى به الثلاث ولم يذكر بلسانه فإنها تطلق واحدة.

771 :- م: ولو قال "أنت طالق من هنا إلى الشام " فهى واحدة رجعية ، وفى الظهيرية: ولو قال "أنت طالق طويلة ، أو : عريضة ، أو : عظيمة ، أو : كبيرة "فهى واحدة بائنة ، وإن نوى الثلاث صحت نيته ، وفى المنظومة فى اختلاف زفر : وواصف الطلاق حين أوقعه بالطول أو العرض له المراجعة .

7719 :- م: إذا قال "أنت طالق مل الدار، أو :مل الحب "فإن نوى

ثلاث فشلاث ، وإن نوى واحدة أو ثنتين أو لم تكن له نية فهى واحدة بائنة ، فإذا نوى الثلاث صحت نيته ، وإذا قال لها "أنت طالق واحدة مل الدار ، أو قال :مل ع البيت " فهى واحدة بائنة .

• ٦٦٢ : - م: إذا قال لها "أنت طالق لونين من الطلاق "فهما تطليقتان يملك الرجعة ، ولو قال " بثلاثة ألوان "فهى ثلاث ، وكذا إذا قال "ألوانا من الطلاق "فهى طالق ثلاثا ، فإن قال : نويت ألوان الحمرة والصفرة ! فإنه بدين فيما بينه وبين الله تعالىٰ ، وكذلك إذا قال "ضروبا ، أو : أنواعا ، أو : وجوها من الطلاق ".

77۲۱: - وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف: "أنت طالق واحدة تكون ثلاثا، أو: تصير ثلاثا، أو: تعود ثلاثا" فهى ثلاث، وكذا إذا قال "تتم ثلاثا"، ولو قال لها "أنت طالق تمام ثلاث، أو: ثالث ثلاث "فهى ثلاث، ولو قال "أنت طالق آخر ثلاث تطليقات "فهى واحدة، ولو قال "طلقتك آخر ثلاث تطليقات" فهى واحدة، ولو قال "طلقتك آخر ثلاث تطليقات "طليقات "طليقات ولا نية له تقع تطليقتان؛ لأن الشيء إذا ضم إلى الشيء يصير كثيرا، فأكثر كثير الطلاق الثلاث، والكثير ثنتان، وفى الخانية: إذا قال لها "أنت طالق عامة الطلاق، أو قال: جل الطلاق" فهى فثنتان، ولو قال لها كل الطلاق "فهى واحدة، ولو قال لها كل الطلاق "فهى واحدة، ولو قال "كثير الطلاق فهى ثنتان.

تقع الطلاق "تقع المجوامع: ولو قال "أنت طالق أقل الطلاق "تقع واحدة ، م: ولو قال "أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين "قال الشيخ محمد بن الفضل القياس أن تقع ثنتان ، لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه تقع الثلاث ، ولو قال "أنت طالق الطلاق كله "فهي ثلاث ، وكذلك إذا قال "كل طلقة "؛ ولو قال "عددا من الطلاق "فهي ثنتان ، وكذلك إذا قال "عدد الطلاق "؛

٦٦١٩ :- أخرج عبد الرزاق عن قتادة قال في رجل قال لامرأته : أنت طالق ملء بيت ، قال :
 قرق يينهماقتادة ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب أنت طالق ملء بيت ، ٣٧٤/٦ ، برقم ١١٢٥٤ .

ولو قال "عدة الطلاق" فهو ثلاث، وفي جامع الحوامع: ولو قال "أنت طالق غير سنية" تقع ثنتان في الحال، م: ولو قال "أنت طالق وأخرى" فهو واحدة، ولو قال "أنت طالق وأخرى" فهو واحدة "قال "أنت طالق واحدة وأخرى" فهى ثنتان، ولو قال "أنت طالق غير واحدة "ثنتان، ولو قال "أنت طالق غير ثنتين فهى ثلاث، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ في قوله "أنت طالق غير واحدة":أنها واحدة إلا أن ينوى، ولو قال لها "أنت طالق لا قليل ولا كثير" حكى عن الشيخ محمد بن الفضل أنه تقع واحدة، وهكذا حكى عن الشيخ أبي بكر البلخي واختيار الصدر الشهيد على أنه تقع الثلاث، وفي الفتاوى الخلاصة: هو المختار، م: وحكى عن الشيخ الفقيه أبي بكر أنه تقع ثنتان وهو الأشبه، وفي الخانية: وهو الأظهر.

وفى الفتاوى الخلاصة: رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فقيل له: ألم تتزوجها ؟ فقال :وى نشايد مراتا روى ديگرى نه بيند! هذا إقرار منه بالطلقات الثلاث ، ولو قال : وى نشايد مراهمه عمر أو هر گز! فتزوجت بآخر وجاءت إليه يحوز له أن يتزوجها ، ولو قال : أو راشوى حلال مى بايد! صارت مطلقة الثلاث ، ولو قال لامرأته حيله خويش بكن! لا يكون إقرارا بالطلقات الثلاث إذا نوى ، أما لو قالها :حيله زنان بكن! يكون إقرارا بالثلاث إذا نوى .

نوع آخر

77۲۳ :- وفى حامع الحوامع: قال لثلاث نسوة "أنت طالق وهذه وهذه ثلاثا" وهذه ثلاثا" فلكل واحدة ثلاث ، ولو قال "أنت طالق واحدة وهذه وهذه ثلاثا" فالثانية تتبع الأولى وللثالثة ثلاث ، ولو قال "أنت طالق وأنت طالق وهذه ثلاثا" فالأخريان ثلاثا.

م: نوع آخر في إلحاق العدد بالإيقاع وفي نية العدد

2777: - إذا قال لها "أنت طالق "فسكت ثم قال "ثلاثا "فإن كان سكوته لا نقطاع النفس وقع الثلاث ، وإن كان سكوته لا لانقطاع النفس لا تقع إلا واحدة ، ولو قال لها "أنت طالق 'فقيل له بعد ما سكت : كم ؟ قال : ثلاثا ! قال أبو يوسف رحمه الله : كان الطلاق ثلاثا ، ويحتمل أن يكون هذا قول أبي يوسف رحمه الله خاصة على ماروى عنه أنه من قال لامرأته "أنت طالق "ونوى الثلاث أنه تصح ، ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله أيضا على أن من طلق امرأته واحدة ثم قال "جعلتها ثلاثا"، قال الصدر الشهيد: وهو الظاهر.

• ٦٦٢٥: - وفى الظهيرية: رجل قال "طالق" فقيل له: من عنيت؟ فقال المرأتي! طلقت امرأته، ولو قال "أنت طالق" فأخذ إنسان فمه ثم قال "ثلاثا" فثلاث، أطلق في الكتاب، وهو محمول على ما على إذا قال على الفور عند رفع اليد عن فمه، ولو قال "أنت طالق اشهدوا "للاثا" فواحدة، ولو قال "فاشهدوا" فثلاث، وفي الخلاصة، المحانية: ولو قال "أنت طالق الطلاق" ونوى الثلاث صحت نيته، وإن نوى الثلاث صحت نيته، وإن نوى الثنتين صحت نيته إن كانت أمة، وإن كانت حرة لا تصح عندنا وتقع واحدة، وعلى قول زفر رحمه الله ما تصح فيه نية الثلاث تصح فيه نية الثنتين.

1777: - م: رجل قال لامرأته تراطلاق ، أو قال: دادمت طلاق! ونوى الثلاث تصح و تقع الثلاث ، بخلاف ما إذا قال لها "أنت طالق" ونوى الثلاث ، وفي الأصل: إذا قال لها "أنت طالق" لا تقع إلا واحدة وإن نوى الثلاث ، وفي شرح الطحاوى: في ظاهر الرواية.

٦٦٢٧ :- م: ولو قال "أنت الطلاق "ونوى الثلاث تقع الثلاث ، ولو قال

٦٦٢٧: - قول المصنف: "وإذا قالها طلقي نفسك "...

أخرج ابن أبي شيبة عن أبي الحلال قال: سألت عثمان عن رجل جعل أمر امرأته بيدها؟ قال: القضاء ماقضت.

"أنت طالق الطلاق كله" تقع الثلاث وإن لم ينو الثلاث ، ومن المشايخ من قال : بشرط نية الثلاث لوقوع الثلاث ، ولو قال "أنت طالق طلاقا" ولا نية له وقعت واحدة ، وإن نوى ثلاثا صحت نيته ، وفى الذخيرة : وفى القدورى : عن أبى يوسف رحمه الله أنه لا تصح نية الثلاث ، م : ولو نوى ثنتين لا تصح ، وإذا قال لها "طلقى نفسك" ونوى الثلاث صحت نيته حتى لو طلقت نفسها ثلاثا تقع ، ولو قال "أنت طالق طلاقا" ونوى بقوله "أنت طالق "واحدة بقوله " طلاقا" أخرى تصح نيته و تقع ثنتان ويصير تقدير المسألة : أنت طالق أنت طالق طلاقا .

بفتوى فدفعها إلى فقرأتها عليه فقال: ما قول قاضى القضاة فيمن يقول لا مرأته "فإن ترفقى يا هند فالرفق أيمن، وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم، فأنت طالق "فإن ترفقى يا هند فالخرق أشأم، فأنت طالق والطلاق عزيمة ثلاث، ومن يخرق أعم وأظلم "كم يقع عليها ؟ فكتب في جوابه: إن قال "ثلاث "مرفوعا تقع واحدة، وإن قال 'ثلاثا "منصوبا تقع ثلاث، لأنه إذا ذكر مرفوعا كان ابتداء فبقى قوله "أنت طالق" فتقع واحدة وإن كان منصوبا يكون تفسيرا.

____ وأخرج أيضا عن الشعبى: في رجل جعل أمر امرأته ، بيدها ، فطلقت نفسها ثلاثاً ، قال : هي ثلاث ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالوا في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها الخ ٩ / ٥٨٠ ، برقم ١٨٣٨٢ - ١٨٣٨٧ .

نوع آخر في إيقاع بعض التطليقة

77۲۹ :- إذا قال لامرأته "أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين " تقع عليها ثلاث تطليقات ، هكذا في الجامع الصغير .

• 777: - واعلم بأن من هذا الجنس مسائل ، (١) إحداها : إذا قال" أنت طالق نالله طالق نصفى تطليقة " تقع تطليقة واحدة ، (٢) الثانية : إذا قال لها " أنت طالق ثالله أنصاف تطليقة " تقع ثنتان ، وفي الحامع الصغير للحسامى : تقع الثلاث ، والصحيح هو الأول ذكر في الحامع الصغير العتابى ، م : (٣) الثالثة : أن يقول " أنت طالق أربعة أنصاف تطليقة " تقع تطليقتان ، (٤) الرابعة : أن يقول لها " أنت طالق نصف تطليقتين " فهي واحدة ، وفي الذخيرة : وذكر في موضع آخر تقع تطليقتان ، م : (٥) الخامسة : أن يقول لها " أنت طالق نصفي تطليقتين " وهي مسألة (٦) السادسة : إذا قال لها " أنت طالق تصفي تطليقتان " وهي مسألة الحامع الصغير والجواب فيه ما ذكر نا أنه تقع ثلاث تطليقتان ، (٧) السابعة : إذا قال لها " أنت طالق نصفي تطليقات " تقع تطليقتان ، (٨) الثامنة : إذا قال " أنت طالق نصفي تطليقات " طلقت ثلاثا .

77٣١: وإذا قال لها" أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة "تقع ثلاث تطليقات ، وفي الفتاوى الخلاصة: في المدخول ، ولو قال نصف تطليقة وثلثها وسدسها "تقع واحدة لأنه أضاف النصف والثلث والسدس إلى الواحدة الموقعة والواحدة الموقعة وقعت بحميع أجزائها فلا يتصور إيقاع

[•] ٣٦٣٠: - أخرج ابن أبى شيبة عن الأوزاعي قال: قيل لعمر بن عبد العزيز: الرجل يطلق امرأته نصف تطليقة ؟ قال: هي تطليقة ، مصنف ابن أبي شيبة ،الطلاق ، ما قالوا في الرجل يطلق امرأته نصف تطليقة ، ٩ / ٥٧٧ ، برقم ١٨٣٦٣ .

شيء فيها مرة أخرى ، وفي الولوالحية: هو المختار.

٦٦٣٢ :- وفي شرح الطحاوي: هذا إذا لم يتجاوز العدد عن واحد لو جمع ذلك، ولو حاوز ،كما إذا قال "أنت طالق سدس تطليقة وربعها وتلثها ونصفها "لم يذكر هذا في ظاهر الرواية ، وقال بعضهم: تقع تطليقة واحدة ، م: وذكر الصدر الشهيد في واقعاته: إذا قال "أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وربع تـطـليـقة " تقع ثنتان ، هو المختار ، فعلى قياس ما ذكر الصدر الشهيد رحمه اللَّه ينبغي في قوله " أنت طالق نصف تطليقة و ثلث تطليقة و سدس تطليقة " أن تقع تـطليـقة واحدة ، ولو قال " نصف تطليقة و ثلثها و ربعها وقعت ثنتان ، وقال بعض مشايخنا تقع واحدة ، ولو قال " أنت واحدة ونصفا " أو قال " واحدة وربعا " أو ما أشبه ذلك تـقـع ثـنتان ، ولو قال " واحدة ونصفها " أو قال " واحدة وربعها " تقع واحدة ، وفي شرح الطحاوي: إذا قال لامرأته أنت طالق ثلث تطليقة ، أو: نصف تطليقة ، أو :جزء من ألف جزء من تطليقة " وقع الطلاق .

٦٦٣٣ : - م : ذكر القدوري في شرحه : إذا قال الرجل لأربع نسوة له "بينكن تبطليقة "طلقت كل واحدة واحدة ، وكذلك إذا قال "بينكن تطليقات ، أو ، ثلاث ، أو : أربع "وفي الولوالحية: إلا أن يكون نوى بأن كل واحدة منهن جميعا فتقع على كل واحدة منهن ثلاث تطليقات ، وفي التطليقتين تقع على كل واحدة تطليقتان .

٦٦٣٣ : − أخرج عبد الرزاق عن الحسن قال: إذا كان للرجل أربع نسوة فقال: اقتسـمـن تطليقة ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً ، فقد طلَّق كل واحدة منهن تطليقة تطليقة ، حتى يقول: خمسة ، أو ستة ، أو سبعاً ، أو تمانياً ، فأيّ ذلك قال طلقهن تطليقتين تطليقتين ، حتى يقول: اقتسمن بينكن تسعاً ، أو فوق ذلك ، فإذا قال كذلك طلقهن كلهن ، مصنف عبدالرزاق ، الطلاق ، باب يقول لنسائه: اقتسمن تطليقة ، ٦/ ٣٧٣ ، برقم ١١٢٤٩ - سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب الرجل يكون له أربع نسوة فيقول بينكن تطليقة ، ١ / ٢٨٣ ، برقم ١١٦٨ .

٦٦٣٤ : - روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله: لوقال لامرأتين له " جعلت بينكما تطليقتين أو " قسمت بينكما تطليقتين " تطلق كل واحدة ثنتين ، فكأنه مال إلى أن كل تطليقة تنقسم بينهن على حدة وعلى قياس هذا ينبغي أن تقع على كل واحدة ثلث تطليقات في قوله " ثلاثًا أو أربعا " وهو قول زفر رحمه الله ، ولو قيال "بينكن خمس تطليقات "طلقت كل واحدة منهن ثنتين ؛ لأن الخمس إذا قسم بين الأربع تصيب كل واحدة تـطليـقة وربـع فيتكامل الربع فتصير تطليقتان ، وكذلك الحواب فيما زاد على الخمس إلى الثمانية ، وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه اللَّه تقع على كل واحدة ثلاث تطليقات ، ولوقال " بينكن تسع تطليقات " تقع على كل واحدة ثلاث تطليقات لأنه تصيب كل واحدة تطليقتان وربع.

٢٦٣٤: - أخرج سعيد بن منصور عن الحسن في رجل قال لأربع نسوة: قسمت بينكن تـطليـقة ، قال: يطلق كل واحدةٍ واحدةً إلى أربع تطليقات ، فإن قال: حمس تطليقات ، طلقت كل واحدة تُنتين إلييْ ثمان تطليقات ، فإن قال : تسع تطليقات ، طلقت كل واحدة ثلاثاً ، سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب الرجل يكون له أربع نسوة فيقول : بينكن تطليقة ، ٢٨٣/١ ، برقم ١١٦٩ – مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب يقول لنسائه: اقتسمن تطليقة ، ٦ / ٣٧٣ ، برقم ١١٢٤٩ .

الفصل الخامس في الكنايات

مذكورا، وفي الينابيع: الكنايات تنقسم على ثلاثة أقسام: كنايات، ومدلولات، مذكورا، وفي الينابيع: الكنايات تنقسم على ثلاثة أقسام: كنايات، ومدلولات، وتفويضات، (١) فالكنايات قوله "أنت بائن، وبتة، وخلية، وبرية، وحرام"؛ (٢) والمدلولات مثل "قومي، واذهي، وتقنعي، الحقي بأهلك، وابتغي الأزواج، ولا نكاح بيني وبينك، وخليت سبيك، وحبلك على غاربك، ولا ملك لي عليك، ولا سبيل لي عليك، وهبتك لأهلك"؛ (٣) والتفويضات قوله "أمرك بيدك، واختارى"، وفي الظهيرية: ولفظ التسريح والتفريق كناية خلافا للشافعي رحمه الله تعالى، وفي المنظومة: في بابه.

لفظة السراح والفراق تعمل بغير نية الطلاق وكنايات الرجعية مثل قوله "اعتدى ، واستبرئي رحمك ، وأنت واحدة "

فصل في الكنايات يشتمل على أنواع

م: نوع منه في قوله "أنت حرام عليّ "وما يتصل به

77٣٦: - إذا قال لامرأته "أنت على حرام" وفي الفتاوى الخلاصة: وذلك في غير حال مذاكرة الطلاق ،م: فإنه يسئل عن نيته ، فإن نوى الطلاق يسئل: كم نويت ؟ فإن نوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة بائنة ، وإن نوى ثنتين

٦٦٣٦ : - أخرج البه قى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال فى الحرام: إن نوى به يميناً فيمين ، وإن نوى طلاقاً فطلاق ، وهو ما نوى من ذلك .

وروى الثورى عن أشعب بن سوّار عن الحكم عن إبراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه ، أنه كان يقول: نيته في الحرام ما نوى ، إن لم يكن نوى طلاقاً ، فهي يمين ، السنن الكبرى للبيقهي ، الخلع والطلاق ، باب من قال لامرأته: أنت علىّ حرام ، ١١ / ٢٥١ ، برقم ١٥٤٣٩ .

فهى واحدة بائنة أيضا ، ولو كانت المرأة أمة تصح نية الثنتين ، وفي الحجة: إذا قال المرجل لامرأته " أنت على حرام " فالقول قوله مع يمينه ، فإن حلفته امرأته فهي امرأته ، وإن أبى يحلفه الحاكم ، وإن نكل فرق بينهما .

ينوى ثنتين لا تصح هذه النية ؛ لأن الحرمة الغليطة لا تحصل بها بل بهما وبما تقدم فضى هذا محرد نية العدد ، ولو قال لها بعد ما طلقها واحدة "انت على حرام" فضى هذا محرد نية العدد ، ولو قال لها بعد ما طلقها واحدة "انت على حرام" ونوى الشلاث تصح نيته وتقع تطليقتان أخريان ، نص على هذا محمد رحمه الله ، وإن نوى الطلاق في قوله "أنت على حرام" ولم ينو العدد فهى واحدة ، وإن لم ينو الطلاق فهو يمين نوى اليمين أولم ينو ، لأن تحريم الحلال يمين غير أن اليمين في الزوجات إيلاء ، فإن قربها كان على عليه الكفارة ، وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانت بالإيلاء ، في الواقعات: وإن لم ينو شيئا فإيلاء ، وقيل: هوالطلاق البائن ، وإن لم ينو لغلبة استعمال هذه اللفظة في هذه البلاد ، م: وكذلك هذا الحكم في حانب المرأة إذا قالت لزوجها "أنت على حرام ، أو قالت: أنا عليك حرام "كان يمينا وإن لم تنو كما في جانب الزوج ، حتى لو مكنت زوجها حنثت في يمينها يمينا الكفارة ، محفوظ عن أصحابنا رحمهم الله تعالى .

٦٦٣٨ :- وفي النوادر: وإن قال الرجل " أردت بهذا الكلام الإيلاء " فهو وما لو قال " أردت اليمين " سواء ، وإن قال " نويت به الظهار " فعلى قول محمد

[→] وأخرج ابن أبى شيبة عن إبراهيم قال: إن نوى طلاقاً ، فأدنى مايكون من نيته فى ذلك واحدة بائنة ، إن شاء وشاء ت تزوجها ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث ، مصنف ابن أبى شيبة ، الطلاق ، ماقالوا فى الحرام الخ ، ٢٠٢٩ ، برقم ٦٨٤٩٣ .

و أخرج سعيـد بـن مـنـصـور مثله فانظر سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب البتة والبرية والخلية والحرام ، ٣٩/١ ، برقم ٢٦٩٩ .

رحمه الله تعالى لا يكون ظهارا وعندهما يكون ظهارا ، وإن قال "نويت بهذا الطلام الكذب "فهو كذب ولا حكم له ، وفي الفتاوى الخلاصة : في ظاهر الرواية ، م : ويصدقه القاضى ، وهو نظير مالو قال لامرأته "أنت حرة "وقال : أردت نعتها بالحرية لا الطلاق ! يدين في القضاء ، هكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني ، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالىٰ قالوا : لا يصدق في القضاء .

77**٣٩: وفي الولوالحية:** رجل قال لامرأته "أنت حرام على" والحرام عنده طلاق لكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق ، وفي الملتقط: ولو قال لمطلقته اگر او را بزني كنم حلال اين بر من حرام! فتزوجها لا تطلق هي .

• ٢٦٤: - م: وفي المنتقى: إذا قالها "أنت على حرام" ثم قال: عنيت به الكذب لم يصدق في إبطال الإيلاء قضاء، ويدين فيما بينه وبين الله تعالى، وفي الفتاوى الخلاصة: وعلى هذا لو قال "حرمتك على" أو لم يقل "على" أو قال "أنت محرمة على، أو: حرام على "أو لم يقل "على".

فقال: اگر من امروز هيچ زنى را كنار گرفته أم حلال بر وى حرام! قال القاضى بديع الدين رحمه الله تعالىٰ تطلق امرأته ؛ لأنه زاد على حرف الحواب، وعن أبى يوسف رحمه الله تعالىٰ أنه لا تطلق ؛ لأنه خرج جوابا لها ، وهو اختيار علماء سمر قند ، وفى النوازل: سئل أبو بكر: إذا قال الرجل: حلال الله على حرام اگر من امشب بدين شهر اندر باشم! فتوجه من ساعته للخروج فحم وصار بحال لايمكنه المخروج من البلدة وبقى إلى الصباح؟ قال: حنث فى يمينه ، قيل له: لو أخذ وجبس على كره منه فلم يمكنه الخروج من البلدة حتى أصبح؟ فقال بعد ما تفكر ساعة ، يجب أن يكون على الاختلاف ، فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ ومحمد رحمه الله تعالىٰ يحنث ، قيل : لأنه يمكنه أن يستأجر أجيرا ليحمله ، وفى هذا الوجه لو جهد الخروج ما قدر عليه .

٦٦٤٢: - م: ولوقال "كل حلال على حرام" فإنه يسأل عن نيته ، فإن نوي اليمين ولم ينو شيئا بعينه كان يمينا ، وينصرف إلى الطعام والشراب ، و لا تدخيل فيه امرأته إلا بالنية استحسانا ، هكذا قال محمد رحمه الله ، وحكى عن بعض مشايخ بلخ أنه تدخل فيه امرأته أيضا ، وإن لم ينوها ؛ لأن العرف قد فشا بينهم أنهم يريدون بهذه اللفظة النساء، قال شمس الأئمة الحلواني: حتى لو فشا هذا العرف فيما بيننا أيضا دخلت امرأته في اليمين أيضا من غير نية ، وبعض مشايخ زماننا أفتوا في قوله: حلال بر من حرام هرچه حلال است مرا بر من حرام! أنه ينصرف إلى الطلاق من غير نية ، وفي الظهيرية: قال رضى الله عنه: إن في قوله: هر چه مرا حلال است! لا ينصرف إلى الطلاق، م: ثم على ماهو جواب محمد رحمه الله إذا نوى امرأته حتى دخلت فيه امرأته لا يخرج الطعام والشراب من اليمين فيحنث إذا أكل أو شرب أو قرب امرأته وتلزمه الكفارة ، ويصير تقدير الـمسـألة كأنه قال " و الله لا أتناول النساء و الطعام و الشراب " و إذا تناول شيئا من الطعام أو الشراب حنث في يمينه وانقضى حكم يمنه حتى لو قرب امرأته بعد ذلك لا يحنث في يمينه ، ويستوي أن يتناول قليلا أو كثيرا من الطلعام أو الشراب ، بخلاف ماإذا قال "والله لا آكل هذا الطعام، أو: هذا الشراب "وذلك مما يستوفيه واحد فإن هناك لا يحنث في يمينه مالم يستوف جميع ذلك ، وكذلك لا يدخل في هذه اليمين اللباس إلا بالنية ، وإذا نوى اللباس حتى دخل اللباس تحت اليمين لا يخرج الطعام والشراب عن اليمين ، فإن لبس شيئا من الملبو سات حنث في يمينه و تلزمه الكفارة و يقضي حكم اليمين ، والحاصل أنه إذا لم ينو في هذه اليمين .

٦٦٤٢ : - أخرج ابن أبي شيبة عن علي في الرجل يقول لامرأته : كل حل علي فهو حرام ،
 قال : تحرم عليه امرأته ، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويكفر يمينه من ماله .

وأخرج أيضاً عن إبراهيم قال: إذا قال: كل حل على حرام ، إن نوى طلاقاً فهى تطليقة ، وهو أملك بها ، وإن لم ينو طلاقاً فهي يمين يكفرها ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالوا فيه : إذا قال : كل حل على فهو حرام ، ٩ / ٠ . ٤ ، برقم ٦ ١٨٥١ - ١٨٥٩ .

شيئا بعينه من الحلالات فعينه على الطعام والشراب خاصة ، وإن كان اللفظ عاما صالحا لتناول جميع الحلالات ، ولو نوى الطعام خاصة أو الشراب خاصة أو اللباس خاصة فهو على مانوى فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء ، ولو نوى المرأة خاصة ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في شرحه أن نيته لا تعمل ، ويكون يمينه على الطعام والشراب والنساء .

"كل حل على حرام إن دخلت الدار" فدخلها أن هذا على التعليق: إذا قال الرجل "كل حل على حرام إن دخلت الدار" فدخلها أن هذا على الطعام والشراب خاصة دون ما سواهما، وإن نوى امرأته دون ما سواها فهو كما نوى، وليس على الطعام ولا على الشراب، وذكر شيخ الإسلام أنه يصدق وتعمل نيته، وهكذا ذكر القدورى في شرحه، وإن قال: نويت بهذا طلاق امرأتي! فإن نيته تعمل في طلاق امرأته، ويخرج الطعام والشراب من أن يكون مرادا، حتى لو أكل أو شرب بعد ذلك لا يحنث في يمينه، وروى إبراهيم عن محمد رحمه الله إذا قال "كل حل على حرام" نوى الطلاق في نسائه واليمين في نعم الله تعالى فهو طلاق ويمين.

الله: إذا قال المرأتين له "أنتما على حرام" ينوى الطلاق في إحداهما واليمين، أي الإيلاء، لامرأتين له "أنتما على حرام" ينوى الطلاق في إحداهما واليمين، أي الإيلاء، في الأخرى فهما طالقان، وهكذا روى عن محمد رحمه الله أيضا: وفي الخانية: عند أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ يقع الطلاق عليهما، وعندهما ينبغي أن يكون كما نوى، م: وكذا إذا نوى في إحداهما ثلاث تطلقات وفي الأحرى واحدة فهما طالقان ثلاثا، وفي الكبرى: في قول أبي يوسف، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ تعالىٰ هو كما نوى، ويجب أن يكون هذا على قول محمد رحمه الله تعالىٰ أيضا، وفي الولوالجية: وعليه الفتوى.

• ٦٦٤٥: - م: ولو قال "هذه عليّ حرام وهذه "وهو ينوى الطلاق في إحداهما والإيلاء في الأخرى فهما طالقان ، ولو قال "هذه عليّ حرام ينوى الطلاق ، وهذه عليّ حرام ينوى الإيلاء فهو كما نوى ، ولو قال لامرأته وأم ولده: "

أنتما على حرام "ينوى في الحرة اليمين ، وفي أم الولد الطلاق فهو يمين فيهما ، وعن إسماعيل بن حماد رحمه الله عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال لامرأته وجاريته "أعتقتكما "ينوى طلاق المرأة وعتاق الجارية فقال: تعتق الأمة ولا تطلق المرأة .

77.57: - ولو قال لثلاث نسوة "أنتن على حرام" ونوى لإحداهن طلاقا واليمين في الأخرى والكذب في الثالثة: طلقن جميعا، هكذا ذكر في النوازل: قال الصدر الشهيد في واقعاته: وهذا قول أبي يوسف رحمه الله، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله يجب أن يكون كما نوى قياسا على المسألة المتقدمة، ولو قال لها "أنت علي حرام" قال ذلك مرتين ونوى بالمرأة الأولى الطلاق، وبالمرة الثانية اليمين فهو على ما نوى بالإجماع.

77.8 :- وفي الكبرى: رجل في يده دراهم فقال "هذه الدراهم على حرام "إن اشترى بهاشيئا يحنث ، وإن وهبها أو تصدق بها لا يحنث ، ولو قال "هذا الخمر على حرام " ثم شربها فالمختار للفتوى أنه إن أراد به التحريم تحب الكفارة ، وإن أراد به الإخبار أو لم ينو شيئا لا تجب .

الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: ولو حلف بالحل والحرمة ولم تكن له امرأة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: متى تزوج تطلق، وقال أبو بكر: تلزمه كفارة اليمين، ولو قال أنت على كالميتة والدم ولحم الخنزير، سئل عن نيته، فإن نوى كذباً لا تكون يميناً، "وإن أراد الطلاق فالقول فيه كالقول في الحرام.

9 77 8 : - م: إذا قال "حلال الله على حرام" أو قال: حلال ايزد بر من حرام! أو قال: حلال ايزد بر من حرام! أو قال: حلال المسلمين"، وفي الحجة: أو قال "كل حلال على حرام"، م: فهذا كله طلاق بائن، وفي الحجة: لا يقع إلا بالنية، م: فبعد ذلك ينظر، إن كانت له امرأة وقت الحلف طلقت واحدة

٦٦٤٨: - قول المصنف: ولوقال: أنت عليّ كالميتة الخ. أخرج عبد الرزاق عن قتادة قال إن قال: هي عليّ كالدم أو كلحم الخنزير، فهي كقوله: هي علي حرام، مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب الحرام، ٣٩٩/٦، ، برقم ١١٣٥٨.

بائنة ، وفي الصغرى: وعليه الفتوى ،م: وإن لم تكن له امرأة وقت الحلف كان يمينا لأنه تعذر صرفه إلى المرأة فيجعل يمينا ؟ لأن تحريم الحلال يمين حتى أن من قال لغيره: حرامست باتو سخن گفتن! كان يمينا حتى لو كلمة تلزمه الكفارة ، فكذا هنا يكون يمينا فتلزمه الكفارة إذا حنث ، وبه كان يفتى الإمام القاضى الأوز جندى ، وكان الشيخ أبو جفعر رحمه الله تعالى يقول: إذا لم تكن له امرأة وقت اليمين فتزوج امرأة تطلق ويصير تقدير كلامه: "كل امرأة أتزوجها فهى طالق"، وكان الشيخ الإمام نحم الدين النسفى رحمه الله تعالى يقول: إذا لم تكن له امرأة وقت اليمين بطل الكلام ولا يجعل هذا يمينا ، ثم على قول من يقول بأنه يكون يمينا: إذا لم تكن له امرأة وقت هذه المقالة إذا عنى التعليق وقت اليمين فتزوج امرأة تطلق ويصير تقدير كلامه "إن تزوجت فهى طالق إن فعلت كذا" هل يصدق في ذلك وهل تصح عنايته ؟ قالوا: ينبغي أن تصح ، وهكذا فتوى شمس الإسلام رحمه الله تعالى .

• 770: - ولو قال: حلال الله على حرام "وكذلك في أجناسه وله أربع نسوة وقعت على كل واحدة تطليقة ، هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبى بكر البلخى رحمه الله ، وفي الغياثية: وإن نوى أن يطلق واحدة يدين فيما بينه وبين الله تعالىٰ لا في القضاء ، واختار المتأخرون أن تطلق إحداهما البيان إلى الزوج.

1770: - م: وحكى عن الشيخ أبى الحسن الرستغفنى أنه كان يقول فيسمن قال "حلال المسلمين على حرام "ونوى الطلاق وله امرأتان: إنه يقع على كل واحدة تطليقة ، وفي فتاوى أئمة بخارى فيمن قال "حلال الله على حرام "وله امرأتان [إنه يقع على كل واحدة منهما] قال محمد بن الفضل رحمه الله: إن لم تكن له نية طلقتا جميعا ، وإن نوى أن تطلق إحداهما يدين فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يدين في القضاء ، وحكى فتوى القاضى الإمام الأوز جندى والشيخ الإمام المعدين على واحدة منهما والبيان النحطيب مسعود بن الحسن الكسائى أنه يقع الطلاق على واحدة منهما والبيان إلى الزوج ، وهو الأظهر والأشبه .

۲ • ۲ • وفي الكبرى: رجل قال: زن من حرامست أو نه حرامست وي كافرست! ولم ينو شيئا قالوا: يكون موليا، وإنما قالوا: ذلك بناء على جواب الكتاب فإن في حواب الكتاب إذا قال لامرأته "أنت على حرام " يكون موليا ، و في العرف هذا طلاق فلا يكون موليا.

٦٦٥٣ :- م: إذا قال : هر چه بدست راست گيرم ير من حرام! فهذا طلاق بائن بحكم العرف ، الخانية :وإن لم ينو وقوله : هر چه بدست راست گيرم گرفته ام! نظير قوله هر چه بدست راست گيرم! وسيأتي بيانه في فصل المتفرقات، بخلاف لو قال: هرچه بدست چپ گيرم أو: گرفته أم! لا يكون طلاقا لعدم العرف فيه ، ولو قال: هر جه بدست گيرم! فقد قيل: يجب أن يكون طلاقا؛ لأن "اليد" اسم جنس، وقيل: لا يكون طلاقا لانعدام العرف، وفي الذحيرة: سئل نجم الدين عمر عمن قال: هرچه بدست راست گرفتم بر من حرام كه فلان كار نكنم وكرد؟ [قال]: تطلق امرأته، وقيل: لا يكون طلاقا، وفي العتابية: وهذا أقيس وأشبه، والأول هو المختار.

٢٦٥٤: - وسئل عـمن قـال "إن فعلت كذا فحلال واحد من حلال الله تعالى على حرام "ثم قال "عنيت به لحم الإبل "ولو امرأة ثم فعل ما حلف عليه ؟ فكتب: زن طلاق شده أست واستوار ندارندش در لنج ميكويند، وعن الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين رحمه الله: إن قوله هر چه مرا حلال است حرام، أو: حلال بر من حرام! غير ذكر خداى "أو" ايزد" ينصرف إلى الطلاق ولا تشترط النية ؟ لأن الناس تعارفوا استعمال هذا في الطلاق كما تعارفوا استعمال ذلك.

• 770: - وحكى عن شيخ الإسلام على الإسبيجابي أنه كان يقول في جنس هذه المسائل: ينبغي للمفتى أن ينظر في سؤال السائل، إن كان يسأل: إني قـد قلت كذا هل يكون طلاقا ؟ يكتب في الجواب: نعم إن نويته ، وإن كان يسأل: إني قد قلت كذا كم يقع من الطلاق ؟ يكتب في الجواب : انه تقع واحدة ، ولا يتعرض بالنية ، قالوا: هذا أحسن ، وفي العتابية: وهو مأخوذ به ، وفي الفتاوي الخلاصة: رجل قال لآخر: هرچه بدست گیری برتو حرام که این کار نکنی! فقال ذلك الرجل: هزار بار! وقد فعل ذلك الفعل تقع واحدة ، ولوقال "هزار" ولم يقل "بار" تقع الثلاث ، م: سئل الشيخ نجم الدين عن رجل خلع امرأته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال لها بعد ذلك: تو بر من حرامی باین خلع! قال: تحرم ، وفی الذعیرة: قیل له: ما ذا تحب بحکم هذا النکاح المسمی أو مهر المثل؟ قال: المسمی فی هذا النکاح.

797 :- م: وإذا قال لامرأته "أنت على حرام ألف مرة" تقع واحدة، وسئل الشيخ نجم الدين أيضا عن امرأة قالت لزوجها: حلال حداى بر من حرام! قال: آرى! اين زن بر وى حرام شود بيك طلاق؟ قال: شود، ثم في قوله "حلال الله" وأجناسه إذا وقع الطلاق بغير نية كان الواقع به بائنا.

277 :- م: وإذا قال لها "أنت معى في الحرام" فهو كقوله "أنت على حرام"، إذا قال "أنت على حرام" فالحرام عنده طلاق ولكن لم ينو الطلاق فهي طالق على قول من لم يشترط به الطلاق في هذا اللفظ ، وفي النوازل: قال الفقيه: وبه نأخذ ، م: وكما تصح إضافة التحريم إلى المرأة تصح إضافته إلى الرجل بأن يقول الرجل "أنا عليك حرام ، أو: حرمت نفسي عليك" غير أن إضافة التحريم إلى المرأة صحيحة من غير ذكر الزوج حتى لو قال لها حرمتك" ونوى الطلاق يقع الطلاق وإن لم يقل "حرمتك على نفسي "، وإضافة التحريم إلى الزوج لا تصح من غير ذكر المرأة حتى لو قال "حرمت نفسي ، أو: قال: أنا حرام" ولم يقل "عليك" ونوى الطلاق ولا تصح .

٦٦٥٨ : - وكذلك تصح إضافة البينونة إلى الرجل كما تصح إضافتها إلى المرأة ، غير أن إضافة البينونة إلى المرأة صحيحة من غير ذكر الرجل حتى أن الرجل إذا قال للمرأة "أنت بائن" ولم يقل "منى " يقع الطلاق إذا نوى ، ولو قال "أنا بائن" ولم يقل " منك " لايقع الطلاق وإن نوى ، وفى الهداية : ولوقال : "أنا منك

مصنف : مانوى ، مصنف ابن أبى شيبة عن طاؤوس عن أبيه : في البائن : مانوى ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالوا في البائن ، ٩/٩ و ، ، برقم ١٨٤٧٧ .

بائن ، أو: عليك حرام "ينوى الطلاق فهي طالق ، وإذا قال لها " أنت على كمتاع فلان "ينوى الطلاق أو الإيلاء فهذا ليس بشيء، وفي الخانية: ولو قال لامرأته " إن فعلت كذا فأنت أمي " ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء .

7709 :- م: ولو قال لها" أنت على كالخمر والخنزير "فهذا ومالو قال "أنت على حرام " سواء على التفصيل الذي قلنا ، والحاصل أن التشبيه إذا حصل بـمـا هـو محرم العين نحو الخمر والخنزير والميتة فالحكم فيه كالحكم في قوله " أنت عمليّ حرام "إلا أن في قوله "أنت على حرام "إذا لم ينو شيئا كان يمينا بلا خلاف بين المشايخ رحمهم الله تعالى ، وهاهنا إذا لم ينو شيئا فقد اختلف المشايخ أنه هل يكون يمينا أم لا .

· ٦٦٦ : - وفي الخانية : رجل قال "حلال الله عليّ حرام ' ثم قال : وهرچه بدست راست گیرم برمن حرام اگر فلان کار کرده ام! وقد کان فعل ذلك قالوا: بانت منه بواحدة ، وفيها أيضا: نوى أو لم ينو مدخولة كانت أو غير مدخولة ، لأن التعليق بأمر في الماضي تنجيز ، فإذا بانت بالأولى لاتلحقها الثانية : وإن كان التعليق بأمر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقان ، رجل قال لامرأته في حالة الغضب أو الرضاء " أنت على حرام فاحتلعي مني " تقع عليها واحدة بائنة الـطـلاق أو لم ينو ، ولو قال لامرأته : هشته هشته حرامي ! وقال ماأردت به الطلاق " لا يصدق قضاء لأن قوله "هشته ، أو : حرامي "طلاق فلا يصدق ، قالوا : تطلق قـضـاء ثـلاث؛ لأن الواقع بقوله " هشته " رجعية فإذا كرر ذلك تقع رجعيتان و تقع الثالث بقوله "حرامي".

1771 :- وفي الفتاوي الخلاصة: لو قال لامرأة " إن تزو جتك فحلال الله على حرام "فتزوجها تطلق، ولو قال" إن فعلت كذا فحلال الله عليّ حرام "ثم قال بعد ذلك لأمر آخر "إن فعلت كذا فحلال الله على حرام "ففعل أحدهما حتى وقع طلاق بائن ثم فعل الآخر ينبغي أن يقع كما لو كان الثاني معلقا دون الأول، ولو قال: إن فعلت كذا هو چه بدست راست گيرم بر من حرام! فقيل له: هر زنی که بزنی کنی ؟ قال : نعم! ففعل ذلك الفعل ثم تزوج امرأة تطلق ، ولو زاد الدواو وقال : وهر زنی که بزنی کنی ؟ هاهنا لا تطلق ؛ لأن قوله : هر چه بدست گیرم! منجز والثانی معلق فلا یصح العطف علیه ، ولو قال منجزا : هر چه بدست راست گیرم بر من حرام! ولم یکن له امرأة یکون یمینا ، إلا إذا عنی به التعلیق بالتزوج فحینئذ یصیر کأنه قال : إن تزوجت فما أخذت بیمینی فهو علی حرام .

"أنت على مثل ما أنت على جميع أهل المصر" أو قال بالفارسية مرا چنانى كه أنت على مثل ما أنت على جميع أهل المصر" أو قال بالفارسية مرا چنانى كه همه شهر را! أو قال: بامن چنانى كه باهمه شهر! فهى طالق إذا نوى الطلاق، وسئل الإمام نجم الدين رحمه الله عمن قال" إن فعلت كذا فحلال واحد من حلال الله على حرام" فقال" عنيت به لحم الإبل؟ "قال: طلقت امرأته.

نوع آخر في قوله " خلية " وأشباهها

7777: - إذا قال لها "أنت خلية ، أو قال: برية ، أو قال: بتة ، أو قال: بتة ، أو قال: بائنة " وقال " لم أنو به الطلاق " فالأصل في ألفاظ الكنايات أن لا يقع الطلاق بها إلا بالنية ، وفي الهداية: أو بدلالة الحال ، م: وإذا قال الزوج: لم أنو به الطلاق! فالمسألة على وجوه .

7777 :- قول المصنف: "إذا قال لها: أنت حلية " ...

أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم في الخلية : إن نوى طلاقاً ، فأدنى مايكون تطليقة بائناً ، إن شاءت وشاء تزوجها ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالوا في الخلية ، ٩٦/٩ ، برقم ١٨٤٦ .

وقوله: "أو قال: برية"، فأخرج أيضاً عنه قال في البرية: إن نوى الطلاق فأدنى ما ما يكون من نيته في ذلك واحدة بائنة، إن شاءت وشاء تزوجها، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، مصنف ابن أبي شيبة، الطلاق، ماقالوا في البرية ماهي ؟ وما قالوا فيها ؟ ٩٨/٩ ٥، برقم ١١١٨٩ معنف عبد الرزاق، الطلاق، باب البتة والخلية، ٣٦٠/٦، برقم ١١١٨٩.

2777: - وفى حامع الحوامع: البائن ضروب ، (١) أحدها: لفط وصف الصريح به كقوله "أنت طالق ، بائن ، أو حرام " ، (٢) والثانى: ألفاظ تنبىء عنها ، (٣) والثالث: بأن خيرها فاختارت نفسها ، (٤) والرابع: أسباب كالصهرية والرضاع وفرقة اللعان طلاق بائن ، وإباء أحد الزوجين فرقة ، وإباء الزوج طلاق عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله .

في حالة مذاكرة الطلاق بأن سألت طلاقها ، أو سألت غيرها طلاقها ففي حالة الغضب ، أو في حالة مذاكرة الطلاق بأن سألت طلاقها ، أو سألت غيرها طلاقها ففي حالة الرضاء يصدق الزوج في قوله "لم أنو به الطلاق "في ألفاظ كلها قضاء و ديانة ، وفي حال مذاكرة الطلاق لايصدق الزوج في قوله "لم أنو به الطلاق "في كل لفظ يصلح جوابا ولا يصلح ردا قضاء ويصدق ديانة وذلك نحو : خلية ، برية ، بتة ، بائن ، حرام ، وفي السغناقي : حملته ثمانية ألفاظ ، خمسة ما ذكر ، وأخرى : اعتدى ، أمرك بيدك ، اختارى ؛ لكن الخمسة الأولى يصلح للجواب وتصلح للسبب ، ولكن في عدم صلاحية الرد والثلاث الأخرى تصلح للجواب ولا تصلح للسبب ، ولكن في عدم صلاحية الرد

7770: - قول المصنف وعن أبي يوسف أنه ألق الخ ...

أخرج ابن أبي شيبة عن الحكم في رجل قال لامرأته: قد خلّيت سبيلك، قال: نيته، قال: أرأيت إن نوى ثلاثًا ؟ قال: أخاف أن يكون ذلك.

وأخرج أيضاً عن إبراهيم قال: إذا قال: لاسبيل لى عليك، فهى تطليقة بائنة ،مصنف ابن أبـى شيبة، الـطـلاق، في الرجل يقول لامرأته: قد خليت سبيلك أو لا سبيل لى عليك، ٥٦١/٩، برقم ١٨٢٩٢،١٨٢٩٢.

وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: إذا قال قد خليت سبيلك و لا سبيل لى عليك ، فهى واحدة ، ومانوى ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب خليت سبيلك ، وألحقى بأهلك ٣٧٢/٦ ، برقم ١١٢٤٧ ، برقم وقوله: "وألحقى بأهلك"، أخرج ابن أبى شيبة عن الحسن في رجل قال لامرأته: ألحقى بأهلك، قال: نيته .

وأخرج أيضاً عن عامر في الرجل يقول لامرأته: ألحقى بأهلك، قال: ليس بشيء، إلّا أن ينوى طلاقاً في غضب، مصنف ابن أبي شيبة، الطلاق، ماقالوا في الرجل يقول لامرأته: ألحقى بأهلك، ٩/ ٥٧٦، برقم ١٨٣٥٨ ، ١٨٣٥٨ .

تشترك الثمانية ، وذكر في الولوالحية: في حال مذاكرة الطلاق لا يصدق في القضاء في الألفاظ العشرة ويصدق في ما عدا ذلك ، وزاد على ما ذكرنا استبرئي رحمك ، وأنت واحدة ، م: وعن أبي يوسف أنه ألحق قوله "خليت سبيلك ، لا سبيلك لي عليك ، الحقى بأهلك ، فارقتك ، سرحتك " بقوله " خلية ، برية " وأشباها فقال: لا يصدق الزوج في القضاء إذا قال "لم أنوبها الطلاق " في حال مذاكرة الطلاق ، أما في حالة الغضب كل ما يصلح للشتم يصلح للطلاق الذي يدل عليه الغضب يجعل طلاقا ولا يصدق الزوج في قوله "لم أنوبه الطلاق "، وفي الخانية: وفي الخانية: وفي الخانية: الطلاق " لا يقع ويصدق قضاء ، وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا قال " لم أنو الطلاق " لا يقع ويصدق قضاء ، وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا قال " لم أنو الطلاق " لا يصدق كما لا يصدق في حالة مذاكرة الطلاق .

وفى الهداية: اذهبى ، قومى ، تقنعى ، تخمّرى ، وفى السغناقى: استبرئى ، م: لا وفى الهداية: اذهبى ، قومى ، تقنعى ، تخمّرى ، وفى السغناقى: استبرئى ، م: لا يجعل طلاقا وصلاحية هذه الألفاظ للرد أن يريد الزوج بقوله "أخرجى" أتركى سؤال الطلاق ، ولما احتمل هذا اللفظ الرد والإجابة ثبت الأدنى منهما ، والرد أدنى والإجابة أعلى فلا تثبت الإجابة بالشك .

7777: وما يصلح أن يكون جوابا ويصلح شبهة نحو "خلية" بريّة ، بائن ، حرام "لا يجعل طلاقا إذا قال "لم أنو الطلاق " وصلاحية هذه الألفاظ للشتم أن يريد الزوج بقوله " خلية " الخلّية عن الخيرات ، ويريد بقوله " برية " البرية عن الطاعات والمحامد ، ويريد بالبتة والبائن: البتة والبائن من كل رشد ، وإذا احتمل الشتم والطلاق فثبت أدنا هما وهو الشتم .

777۸ :- م: وإن نوى في "الخلية ، والبرية ، والبتة ، والبائن ، والحرام " ثلاثا أو واحدة بائنة فهو على ما نوى ، وأما قوله "اعتدى "لا يكون الواقع به إلا واحدة يملك الرجعة ، وفي الهداية : ثلاثة ألفاظ يقع بها طلاق رجعي ولا يقع بها إلا واحدة وهي قوله "اعتدى ، واستبرئي رحمك ، أو أنت واحدة "، ولا

معتبر بإعراب الواحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح ، وفي الخلاصة الخانية: قال الشافعي رحمه الله في قوله "أنت واحدة "لا يقع شيء ، ومحل اختلاف قال بعضهم: الخلاف فيما إذا قال "واحدة "ولم يعرب ، فأما إذا أعرب الواحدة بالرفع لا يقع شيء وإن نوى ، وإن نصب الواحدة يقع وإن لم ينو ، وأكثر المشايخ قالوا على الاختلاف ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يعتبر النحو في مثل هذا ، ومحمد يعتبر ، م: وفي قوله "أخرجي ، اذهبي ، اخرجي واذهبي ، أغربي ، تقعى ، تخمري "تصح نية الثلاث .

"اذهبى، وقومى، وتقنعى، وتخمرى، واستبرئى، والحقى بأهلك، وحبلك على غاربك، لا سبيل لى عليك، لا نكاح بينى وبينك، لا ملك لى عليك" وما شاكلها إذا نوى الطلاق بهذه الألفاظ يقع بائنا، وإن نوى الثلاث كان ثلاثا، وإن نوى الثنين كانت واحدة على الاختلاف، وإن قال "لم أرد به الطلاق" أو لم تحضره النية لا يكون طلاقا سواء كانت الحالة حالة الرضاء أو حالة مذاكرة الطلاق أو حالة الغضب، هذا في ظاهر الرواية.

• ٦٦٧٠: - م: وإذا قال "وهبتك لأهلك" فهو من حملة الكنايات لا يقع الطلاق به إلا بالنية ، وفي التجريد: سواء قبلوها أو لم يقبلوها ، م: وروى عن أبي يوسف

^{7779 :-} أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن في رجل قال لامرأته : أخرجي ، استترى ، اذهبي لا حاجة لي فيك ، فهي تطليقة ، إن نوى الطلاق ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، في الرجل يقول لامرأته : لا حاجة لي فيك ، ٥٦٠/٩ ، برقم ١٨٢٩٤ .

[•] ٦٦٧٠ :- قول المصنف: "إذا قال لها: وهبتك لأهلك ...

أخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله قال : إذا قال الرجل لامرأته : استفلحي بأمرك ، أو احتارى ، أو قد وهبتك لأهلك ، فهي تطليقة .

وأخرج أيضا: عن وكيع، قال: إذا وهبها لأهلها وهو لايريد بذلك طلاقاً، فليس بشيء قبلوها، أو ردّ وهما، وإن نـوىٰ طـلاقـا فهـو مـانـوى من الطلاق، قبلوها أو ردوها، مصنف ابن أبي شيبة، الطلاق، ماقالوا في الرجل يهب امرأته لأهلها، ٢٠٦/٩، برقم ١٨٥١٩ – /٢٠٧، برقم ٦١٨٥٢.

رحمه الله إذا قبال لها "وهبتك لأهلك، أو: لأبيك، أو: لأمك، أو: للأزواج" فهو طالق إذا نوى ، وفي الفتاوي الخلاصة: سواء قبلوها أو لم يقبلوها ، م: ولو قال "وهبتك لأخيك، أو: لأختك" أو ما أشبه ذلك فليس بطلاق وإن نوى، ولوقال "وهبت نفسك منك" فهو من جملة الكنايات إن نوى به الطلاق يقع، وما لا فلا ، ولوقال لها "أبحتك "لا يقع وإن نوى ، وفي التفريد: ولو قال "وهبتك طلاقك "فيه روايتان ، ولو قال " تركت طلاقك "فهو كناية .

77٧١: - ولوقالت المرأة " لاتطلقني وأترك لي طلاقي " فقال" تركت " لا يقع، ولو قالت " لا تطلقني وهب لي طلاقي " فقال " وهبت لك طلاقك " [لا يقع ، وفي جامع الجوامع: قال : وهبت لك طلاقك] عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يقع ، وفي المشهور يقع ، و دين إن عني : أعرضت .

٦٦٧٢: - م: وإذا قال لها: چهار راه برتو كشاده است؟ لا يقع الطلاق وإن نوى مالم يقل " خذى أيها شئت " [عند أكثر المشايخ و أنه منقول عن محمد ، وإذا قال لها : چهار راه بر تو كشادم ، ! يقع الطلاق إذا نوى وإن لم يقل" خذى أيها شئت "] ، وفي الحاوى: قال أبو نصر في " أربع طرق عليك مفتوحة "أخاف وقوع الطلاق ، م: ولو قال لها "اذهبي فتزوجي " لا يقع الطلاق إلا بالنية ، وإذا نوى الواحدة فهي واحدة ، وإذا نوى الثلاث فهي ثلاث ، وفي الخانية: ولو قال لها بالعربية " اذهبي ألف مرة " و نوى الطلاق طلقت ثلاثا .

٦٦٧٣ : - وفي العيون : رجل قال لامرأته " اذهبي و تقنعي هذا الثوب ، أو قومي وكلي "وهو أراد بقوله" اذهبي "طلاقا فإن في قول زفريكون طلاقا، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالمي: لايكون طلاقا ، وفي فتاوي آهو: إذا قال: ثلاث طرق

^{7777: -} قول المصنف: ولو قال لها: "إذهبي فتزوجي "...

أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم قال: إذا قا لامرأته: إذهبي فانكحى ، ليس بشيء ، إلا أن يكون نوى طلاقاً فهي واحدوهو أحق بها ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب اذهبي فانكحى ٣٦٦/٦، برقم ١١٢١٤.

مفتوحة عليك حواهي باين راه رو خواهي باين خواهي باين! وبهر يكي نيت طلاق كرد تقع واحدة ، هكذا أفتي القاضي جلال الدين ، وفي الخلاصة: لو قال لها "اذهبي أي طريق شئت "لايقع بدون النية وإن كان في حال مذاكرة الطلاق ، م: وإذا قالت لزوجها: طلقني! فقال: لا أفعل! فقالت: إن لم تطلقني أذهب فأتزوج: شوى كن خوواهي بكن خواهي دو خواهي سه! لا يقع الطلاق ، ولو قال لها "اذهبي تقنعي الثوب ، أو قال: اذهبي فتقنعي "أو ما أشبه ذلك وأراد بقوله "أذهبي" الطلاق لا تطلق .

البطلاق تصح، ولو قال لها زوجها: أنا أستنكف عنك! فقالت المرأة: كالبزاق في البطلاق تصح، ولو قال لها زوجها: أنا أستنكف عنك! فقالت المرأة: كالبزاق في البقم فإن كنت تستنكف فارم به! فقال الزوج: تف تف! ونوى الطلاق لا تطلق، ألا ترى أنه لو قال ونوى الطلاق لا تطلق، وفي الحاوى: قيل لرجل: أطلقت امرأتك؟ فقال: عدها مطلقة أو احسبها مطلقة! لا تطلق، ولو قال: "طلاقك من متاعك" لم يقع، وفي جامع الحوامع: لا حاجة لى فيك، أو: ما يدريك" ونوى لا يقع، وفيه: عليه المشى إلى بيت الله إن كان له امرأة! ونوى الطلاق لا يقع خلافا لأبى يوسف، وفي الحجة: قال لامرأته: دور باش أز من! يقع إذا نوى، وفي الخلاصة، الخانية: "فسخت النكاح بينى وبينك" كان طلاقا.

2770: - م: وفي محموع النوازل: دست أز من بدار! فقال لها: اذهبي إلى جهنم! ونوى الثلاث تقع الثلاث ، سئل الشيخ نجم الدين عمن قال لامرأته: دادمت يك طلاق سر حويش گير وروزئ حويش طلب؟ قال: الطلاق الأول رجعي : فإن لم ينو بقوله "سرخويش گير" طلاقا آخر بقى الأول رجعيا و لا يقع بهذا القول شيء ، وإن نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا ويصير الأول مع الثانية بائنين ، امرأة قالت لزوجها: مراچنين گران حريده أى بعيبم باز ده! فقال الزوج: باز دادم! ونوى الطلاق قال الشيخ أبو الحسن الثعلبي رحمه الله تعالى: لا تطلق ، وفي الخلاصة: ولو قال: بعيب باز دادمت! ونوى يقع ، ولو قال: بعيب باز دادم!

من غير التاء لا يقع وإن نوى ، وفي الذخيرة : قيل للشيخ أبي الحسن : إذا قالت الـمرأة! گران بخريده بمن باز ده! قال دادم! و نوى الطلاق؟ قال: تطلق و يكون هذا بمنزلة قوله لامرأة له" الحقى بأهلك" وينوى الطلاق.

77٧٦ :- وفي اليتيمة : سئل عبد الرحيم رحمه الله عمن زوج امرأته من رجل هل يكون طلاقا ؟ قال : لايكون طلاقا ، بخلاف ما إذا قال " اذهبي وتزوجي " فإذا نوى هناك يكون طلاقا ، وبلغني أن عمر رضى الله تعالىٰ عنه أفتي بالحرمة ، وفعي الفتاوي الخلاصة: ولو قال لها: مراباتو كارنيست وترابا من ، افعلي ما كان لى عندك واذهبي حيث شئت! لا يقع بدون النية.

نوع آخر في قوله " بهشتم " وما يتصل به

777٧ : - الأصل: في هذا النوع من الألفاظ: كل لفظ من الفارسية يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره فهو كصريح الطلاق بالعربية ، وإن كانت اللفظة مستعملة في الطلاق وغيره فهو بمنزلة كنايات بالعربية .

٦٦٧٨ :- إذا ثبت هـذه فنقول: إذا قال الرجل لامرأته: بهشتم ترا أز زني! فاعلم أن هذا اللفظ استعمله أهل خراسان وأهل عراق في الطلاق وأنه صريح عند أبمي يـوسف رحمه الله كان الواقع به رجعيا ويقع بدون النية ، وفي الخلاصة: وبه أخذ الفقيه أبو الليث ، وفي التفريد: وعليه الفتوى .

٦٦٧٧ : - أخرج البخاري تعليقا: وقال إبراهيم: ... طلاق كل قوم بلسانهم، صحيح البخاري، الطلاق، ١١/ باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون الخ ٧٩٤/٢. ٨٦٧٨: - أخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي في الرجل يقول لامرأته: بهشتم، قال: تطليقة.

وأخرج أيضا عن الحسن في الرجل يقول لامرأته : بهشتم، قال : يلزمه الطلاق ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ما قالوا في الرجل يطلق بالفارسية ، ٣٣/١٠ ، برقم ١٨٧٢٢ - ١٨٧٢٥ .

وأحرج سعيـدبـن مـنصور ، حديث الشعبي فانظر ، سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب ماجاء في الرجل إذا لم يجد ما ينفق على امرأته ، ٧/٢ ، برقم ٢٠٣٢ . عضب أو مذاكرة الطلاق فواحدة يملك الرجعة، وإن نوى بائنا أو ثلاثا فهو كما غضب أو مذاكرة الطلاق فواحدة يملك الرجعة، وإن نوى بائنا أو ثلاثا فهو كما نوى، وقول محمد رحمه الله تعالىٰ في هذا كقول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ، وفي التجريد: أما زفر رحمه الله فقد اعتبره بمنزلة لفظ العربية، م: وعن أبي حنيفة رضى الله تعالىٰ عنه روايتان: في رواية الحسن بلا نية ويكون رجعيا وبه أخذ الشيخ محمد بن إبراهيم الميداني، وفي رواية ابن رستم لا يقع الطلاق إلا بالنية ويكون بائنا وبه أخذ الشيخ أبو نصر أحمد ابن سهيل، وذكر القدوري في شرحه وقال: قال أبو حنيفة رحه الله تعالىٰ فيمن قال لامرأته: بهشتم ترا، أو بهشتم أز زني! إنه لا يكون طلاقا إلا بالنية، وفي الحاوى: سواء كان في حالة الرضاء، أو الغضب، أو في جواب كلام، م: وإنه موافع لما روى ابن رستم، ثم قال: فإن نوى الطلاق ولم ينو البينونة ولا عدد فهي واحدة يملك الرجعة، وإذا نوى ثلاثا فضلاث، وإن نوى البينونة كان بائنا، قال القدورى: فصارت هذه اللفظة ملحقة بالكنايات العربية من حيث اعتبار أصل النية وصحة نية الثلاث، ولم يلحق في حق صفة البينونة إذا لم ينو البينونة.

• 77. :- وفى الدخيرة: قال القدورى: ليست المغايرة بين العربية والفارسية من وجه آخر فقال: لو قال فى حال مذاكرة الطلاق بالعربية "خليتك" أنه يكون طلاقا ويتعين بدلالة الحال، ولو قال بالفارسية فى حال مذاكرة الطلاق أو فى حالة الغضب "بهشتم" لم يقع شىء حتى ينوى، وفى الحاوى: ولو قال عنيت بذلك الترك لها بالخروج يدين ديانة، ولايدين قضاء، وقال محمد: ولوقال "هشتم" فى حواب "طلقنى" أو فى حالة الغضب فهى طالق، وإن لم يوجد ذلك لا يقع الطلاق مالم ينو به، وقال أبو بكر: ولو قال: سه هزار بار هشته بيك طلاق! وقع عليها ثلاث تطليقات، وبه قال أبو القاسم ومحمد بن سلمه، وفى النوازل: سئل أبو سليمان عن رجل قال لامرأته: هشته! قال: يحتمل" خلية "ويحتمل طلاقا، وأى شيء نوى فهو ذلك، وروى عن ابن مطيع أنه كان يقول: هو بمنزلة

قوله " أنت طالق " وتقع تطليقة رجعية ، نوى أو لم ينو ، وبه نأخذ .

1771 :- وفي الملتقط: ولو قال: رها كردمت! مضافا إلى المرأة فهو صريح يوجب الرجعة ولا يصدق أنه لم ينو به الطلاق خصوصا عند مذاكرة الطلاق ، ولو قال : يكه كردم ! ليس بصريح لقلة الاستعمال ، وإن نوى يقع بائنا ، وفيه: ولو ظن أن النكاح كان فاسدا فقال: تركت الذي بينه وبين امرأته! ثم ظهر أن النكاح كان صحيحا لا يقع الطلاق بهذا الترك ، م: ولو قال: يكه كردم ترا! ففيه اختلاف الشيخين على نحو ما ذكرنا في قوله: بهشتم، ولو قال: دست باز داشتم ترا! ففيه اختلاف الشيخين ولكن على عكس ما ذكرنا في قوله: بهشتم، ولو قال: پاي كشاده كردم ترا! يقع الطلاق بلانية ويكون رجعيا باتفاق الشيخين ، وفي جامع الحوامع: يلعب مع ولده فقالت: لا تلعب معه! وأخذته منه فقل: راست شو هزار بارهشته! ولم ينو لا يقع، هربت منه وهو سكران فقال: سه بار ، أو هزار بار هشته! ولم يقل امرأتي! لا يقع إلَّا إذا نوي .

٦٦٨٢ :- م: ولو قال : چنك باز داشتم ترا! فهو نظير قوله دست باز داشتم ترا! ومن المتأخرين من مشايخ بخارا رحمهم الله من جعل الثلاث الأول تفسيرا لقوله " خليت " عرفا حتى يقع بلا نية ، وجعل الرابع والخامس تفسير لقوله "خليت سبيلك "حتى لا يقع الطلاق إلا بالنية ويكون الواقع بائنا ، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني يفتي في قوله "بهشتم ' بالوقوع بلا نية ويكون الواقع به رجعيا ، ويفتى فيما سواها في اشتراط النية ويكون الواقع بائنا ، وعن الشيخ الإمام الأزو جندي أنه كان يقول: صريح الطلاق في ديارنا: طلقتك، طلاق دادم ترا، پای کشاده کردمت! وفی بلاد عراق: بهشتمت.

77.8 : - وفي فتاوى الفضلي :إذا قال : بيك طلاق دست باز داشتمت! فهي واحدة بائنة ، ولو قال: بيك طلاق باز داشتم ترا! فهي واحدة رجعية ، لأن قوله " دست باز داشتم " من غير تاء المخاطبة صفة للمرأة فكأنه قال " خليتك " ، و أما قو له : دست باز داشتم! من غير تاء المخاطبة صفة للطلاق فكان هذا فارسية قوله

" خليت سبيل طلاقك"؛ وكذا إذا قال لها: رها كردمت ، أو: يكه كردمت بيك طلاق! فهي واحدة بائنة ، وإذا قالت: مرا رها كن! فقال: رها كردم! فهو بمنزلة قوله: رها كردمت ، وفي الظهيرية: ولو قال لامرأته قبل الدخول بها: اگر زن مني ترابيك طلاق ودو طلاق دست باز داشتم! تقع ثلاث ، ولو لم يقل " دست باز داشتم "تقع واحدة ، وفي الخانية: ولو قال: ترايكه كردم ، أو: رها كردم ، أو دست باز داشتم! لا تقع الطلاق مالم ينو ، وفي الملتقط: ولو قال: چنك باز داشتم! ثلاث مرات لا تقع إلا واحدة بائنة.

٦٦٨٤: - م: وإذا قالت: دست باز داشتي مرا ؟ فقال: داشتم! فهذا بمنزلة مالو قال: دست باز داشتم! وإذا قالت: مرا در كار حداي كن! فقال الزوج: ترادر كار حمداي كردم! أو قالت: مرا بخداي بخش! فقال الزوج: بخشيدم! إن نوى الطلاق يقع، وإن لم ينو لا يقع استدلالا بما لو قال لعبده "أنت للَّه " أو : جعلتك الله " فإن هناك إن نوى العتق يعتق ، وإن لم ينو لا يعتق ، ويصدق في أنه لم ينو الطلاق فيما بينه وبين الله تعالىٰ وفي القضاء، سواء كان ذلك في حالة الرضاء أو في حالة الغضب أو في جواب كلامها .

 ٦٦٨٥ :- وفي فتاوى أهل سمر قند: إذا قال الرجل لامرأته: دست أز من باز دار! فقالت المرأة: باز داشتم بسه طلاق! فقال الزوج: من نيز دست باز داشتم از تو! فإن نوى الزوج واحدة أو ثلاثا فكمانوى؛ لأنه يحتمل لذلك، وإن لم ينو شيئا لا يقع شيء .

٦٦٨٦ :- وفي الظهيرية: رجل أكل خبزا ثم شرب حمرا ثم قال: نان خورديم زنان ما بسه! ثم قال له رجل بعد ما سكت: بسه طلاق؟ فقال الرجل: بسه طلاق! لا تطلق امرأته ، توسه طلاق باشي ، إن نوى إيقاع الثلاث تقع وإلا فلا ، رجل قال بين يدي الجماعة : عصير حورديم زنان ما هشته از زني ! وقال الأخر: هم مجنين! إن علم أنه أراد بذلك نسائهم جميعا طلقت امرأته الآخر، وإن لم يعلم لم تطلق ، وفي شرح الطحاوي: ولو قال " بارك الله عليك وأطعمتني أو سقيتني "و نوى الطلاق لم يقع.

نوع آخر في قوله "لست لي بامرأة "وما يتصل به

الطلاق لا يقع الطلاق ، وفي الخانية: مرا چيزى نباشى ! كرر هذا القول و نوى به الطلاق لا يقع الطلاق ، وفي الخانية: وكذا لو قال مراكس نه ، م: وكذلك إذا قال "لم يكن بيننا نكاح" أو قال "لم أتزوجك" ونوى الطلاق لا يقع الطلاق بالإجماع ، ولو قال "لست لى بامرأة ، أو: ما أنا بزوجك" وفي الكافى: أو قال "لست لك بزوج ، أو ما أنت لى بامرأة "ونوى الطلاق فهو طلاق عند أبى حنيفة رحمه الله خلافا لهما ، وفي العتابية: إذا قال لامرأته "لست بامرأة لى "لا يقع ، وإن نوى يقع عند أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وبه نأخذ .

فهو على هذا الخلاف ، وفي الخانية: ذكر بعض المشايخ رحمهم الله: أنه لايقع في قولهم ، وفي الغانية: ذكر بعض المشايخ رحمهم الله: أنه لايقع في قولهم ، وفي الفتاوى الخلاصة: ولوقال "والله لست لى بامرأة" لايقع وإن نوى ، ولوقال "لا نكاح بيني وبينك" ذكر الصدر الشهيد في واقعاته أنه إذا نوى الطلاق يقع ، ولم يحك خلافا ، وينبغي أن يكون هذا القول قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على ما إذا قال "لست بامرأتي "ونوى به الطلاق ، وعلى هذا إذا قال "ليس بيني

٦٦٨٧: - قول المصنف: "لست لي بأمرأة " . .

أخرج البخارى تعليقاً: وقال الزهرى: إن قال: ما أنت بامرأتي نيته، وإن نوى طلاقاً فهو مانوى، صحيح البخارى، الطلاق، ١١/ باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمحنون الخ ٧٩٤/٢.

وأخرج عبد الرزاق عن شعبة قال: سألت الحكم وحماداً عن الرجل يقول: لسبت لي بامرأة ، فقال الحكم: إن نوى طلاقاً فهي واحدة بائنة ، وقال حماد: إن نوى طلاقاً ، فهي واحدة ، وهو أحق بها ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب ليست لي بامرأة 77/ ، برقم ٢٢٢٤.

وبينك نكاح "ونوى به الطلاق لايقع ، وفي الحاوى :قال "ليس بيني وبينك نكاح ولا طلاق "قال أبو بكر: تحلفه "بالله ما طلقتني ولا أنا بائن منك بوجه من وجوه البينونة "إن حلف أقامت معه ، وإن أبي فارقته .

٦٦٨٩ :- م: ولو قالت لزوجها "لست لي بزوج" فقال "صدقت" قال الشيخ أبو نصر: أحاف أن يقع عند أبي حنيفة رحمه الله كما في قوله "ما أنا بزوجك "ونوى به الطلاق ، وفي الحاوى: قال أبو نصر: نأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وفي الخلاصة : ولو قال " لم أتزو جك " لا يقع وإن نوى به ، ولو قال " والله ما أنت لي بامرأة ، أو قال عليّ حجة إن كانت لي امرأة " لم يكن طلاقا بلا خلاف وإن نوى ، هكذا ذكر القدوري في كتابه ، ومن مشايخنا من قال: هذه المسألة على الخلاف أيضا: وذكر الناطفي في طلاق الهداية: إذا قال "مالي امرأة "و نوى الطلاق لا يكون طلاقا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالي ، ولو قال "لست لي بامرأة "ولم يواجهها لا يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعاليٰ وإن نـوى فـي هذه المواضع أيضا: إذا قال لها "لست بامرأة لي إن دخلت الدار " و نوى الطلاق طلقت إذا دخلت في قياس قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما للَّه تعالىيٰ ، ولو قال "صرت لي غير امرأتي "ونوي به الطلاق يكون طلاق ، قال الناطفي : وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي الفتاوي الخلاصة : ولو قال : تو زن من نه! لا يقع وإن نوى ، هو المختار ، ولو قال " مالي امرأة " لايقع وإن نوى .

بيزارم تو مرا چيزى نباشى! فقالت المرأة: إلى متى تقول فإنى أخاف لم يبق بينى بيزارم تو مرا چيزى نباشى! فقالت المرأة: إلى متى تقول فإنى أخاف لم يبق بينى ويبنك شيء! فقال الزوج: چنين خواهم! فلما صحا قال: لم أذكر شيئا من ذلك؟ قال: أرجو أنها لا تطلق وهى امرأته، وفى الملتقط: ولو قالت لزوجها: من أزتو بيزارم! فقال الزوج: من بيزار از تو أم! وقال "لم أنو طلاقا" لا يقع الطلاق، وفى المخانية: وكذا لو قال: "ما أريدك"، ولو قال لها "فسخت النكاح الذى بينى وبينك" وينوى الطلاق فهو طلاق، وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى: إذا قال لها لها "

" لا حاجة لي فيك " فليس بطلاق وإن نوى .

1791: - وفي الحاوى: سئل الدبوسي عمن راجع امرأته بعد التطليق شم قال لها حالة الغضب: تو زن من نيستى! ونوى به تطليقة واحدة وأخبرها بذلك حتى حاضت ثلاث حيض ثم طلقها ثلاثا؟ قال: لاتقع الثلاث؛ لأنها صارت أحنبية بانقضاء العدة عن الطلقة الثانية، وشرط فيها "و أخبرها بذلك" إذ لو لم يخبرها بذلك لم يصدق هو بعد إيقاع الثلاث أنه أو قعها على الأجنبية، وفي الخانية: ولو قال: بيزارم از زن وخواسته! إن نوى طلاقا يكون طلاقا وإلا فلا، م: امرأة قالت لزوجها: آخر زن تؤ أم؟ فقال الزوج: نه! لايقع بذلك شيء، قال رجل لامرأته: مرابه تو كارنه! لا يقع الطلاق.

طلاقك "إن لم ينو الطلاق لا يقع ، وإن نوى فقد اختلف المشايخ ، واختار شيخ طلاقك "إن لم ينو الطلاق لا يقع ، وإن نوى فقد اختلف المشايخ ، واختار شيخ الإسلام أبو الليث أنه لا يقع ، وفى النحانية : هو الصحيح ، وفى الفتاوى النحلاصة : والأصح أنه يقع ، ولو قال لها "أنا برىء منك "لا يقع وإن نوى ، م : ولو قال "أنا برئ من نكاحك "يقع الطلاق ، وفى محموع النوازل : امرأة قالت لزوجها : أنا برئ من نكاحك "يقع الطلاق ، وفى محموع النوازل : امرأة قالت لزوجها : أنا بريئة منك ! فقال الزوج : أنا برئ منك أيضا ! فقالت : أنظر ما ذا تقول؟ فقال الزوج : ما نويت الطلاق ! قال : لا يقع الطلاق لعدم النية ، وفى فتاوى شمس الأثمة الأوزجندى : إذا قال لها "أبر أتك عن الزوجية " يقع الطلاق من غير نية فى حالة الغضب وغيره ، وفى الخانية : ولو قال "أنا برئ من ثلاث تطليقاتك " قال بعضهم : يقع الطلاق إذا نوى ، وقال بعضهم : لا يكون طلاقا وإن نوى وهو الظاهر .

م: نوع آخر فی قوله "طلاق داده گیر "وما یتصل به

779٣ :- امرأة قالت لزوجها : مرا طلاق بده ! فقال الزوج : داده گير ! أو قال: داده باد! وفي الخانية: أو قال: كرده گير! أو قال: كرده باد! إن نوى الإيقاع يقع الطلاق، وإن لم ينو الإيقاع لايقع، وإن نوى الإيقاع يكون رجعيا، وفي الملتقط: ولو قالت: مراطلاق ده! فقال دادها باشي! لايقع الطلاق إلا أن ينوي، وإن قال: داده است، وكرده است! يقع الطلاق نوى أو لم ينو ؛ لأنه للتحقيق، وفي الخانية: ولو قال "ما نويت به طلاقا! لا يصدق قضاء، ولو قال: داده آنكار أو كرده آنكار ، وفي الإبانة: أو "دست باز داشته آنكار! " لايقع الطلاق وإن نوى ، وفي الخانية: كما لو قال "احسبي أنك طالق "ولو قال ذلك: لا يقع الطلاق وإن نوى ، م: ولو قالت: مرا طلاق ده! فقال الزوج: گفته گير! لايقع الطلاق وإن نوى ولو قال: مرا بدار! فقال الزوج: ما داشته گير! يقع الطلاق إذا نوي ويكون بائنا ، وفي الفتاوي الخلاصة: ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق: داده گير وبرو! لا يقع الطلاق الآخر إلا نوى الاثنين، م: وإذا قالت: دست از من بـاز دار! فـقال باز داشته گير! يقع الطلاق إذا نوي ويكون بائنا، ولو قالت: من بر تو بطلاق أم! فقال الزوج: همجنان گير! فقد ذكر في محموع النوازل: أنها لا تطلق ، وفي الفتاوي الخلاصة: والمختار أنها تطلق ، م: ولوقال: هم چنان گير لا تطلق ؛ لأنه ليس بتام في الجواب ، والتام أن يقول : هم چنان است ، هم چناني ، هم چنان گير! وفي الحاوي: قالت: با تو نمي باشم! فقال نا باشيده گير! قالت: نيكو نيكو طلاق ده تا بروم! فقال: داده گير وبرو! قال: تقع واحدة إن نوى ، وقوله "برو" مع ما قبله كلام واحد لا يقع ثانيا بقوله "برو" إلا بالنية. ٣ ٦٦٩٤: - م: قال لامرأته "أنت طالق " فقالت " لا أكتفي بالواحدة " فـقـال الـزوج: دو گيـر! فـإن نوى الزوج بقوله " دو گير " إيقاع الطلاق تطلق

تُلاثًا ، ويكون قوله دو گير رإيقاع الثنتين ابتداء وقد سبقها طلقة فطلقت ثلاثًا لهذا، وفي النسفية: وسئل عن امرأة قالت لزوجها: باتو نمي باشم! فقال: ناباشیده گیر! فقال این چه سخن بود آن کن که خدای تعالیٰ ورسول خدای تعالىٰ فرموده است بكو مرا طلاق بروم! فقال: طلاق كرده گير برو! يقع الطلاق، إن نـوى الإيقاع تقع واحدة ، قيل: أليس قوله " طلاق كَرده گير " واحدة وقوله " برو " واحدة ؟ فـقـال : يراد بهما الواحدة إلا أن ينوى ثنتين فيصح ، م : ولو قالت : مرا يكه كن أو قالت: رها كن! فقال الزوج، يكه كرده گير! أو قال: رها كرده گيـر! فهـو عـلـي مـا قـلنا ، إن نوي الإيقاع يقع ، ولوقالت خويشتن بخريدم از تو بفروش! فقال الزوج: فروخته گير! فقد قيل: ينبغي أن يصح الخلع، وهذا إذا أراد به التحقيق، ولو قالت: سو گند خور بطلاق من كه فلان كار نمي كني! فقال خورده گير! حكى فتوى شيخ الإسلام الأوزجندي: أنها لا تطلق إذا نوى التحقيق، امرأة قـالـت لزوجها من بيك سووتو بيك سو! فقال الزوج: هم چنين گير! لا تطلق، امرأة قالت لزوجها تو بر من چراكه من زن تو نه ام؟ فقال: ني گير! لا تطلق.

• ٦٦٩ : - م: رجل دعا امرأته إلى الفراش فأبت فقال لها " أخرجي من عندي " فقالت " طلقني حتى أذهب " فقال الزوج: اگر آرزوي تو چنين است چنين گير! فلم تقل شيئا وقامت لا تطلق ، وفي الفتاوي الخلاصة: رجل تزوج امرأة فقيل له : چرا كردى ؟ فقال : كرده نا كرده گير ! يقع إذا نو ي، وقيل : لا يقع وإن نـوى ، قـال رحـمـه الله تعالى: وبه يفتى ، ولو قال : آن تو ترا وآن من مرا! لايقع شيء وإن نوي.

نوع آخر: في بيان حكم الكنايات

7797 :- فنقول: الكنايات التي هي بوائن إذا نوى به الزوج الطلاق كان طلاقا بائنا ، وإذا نوى اليمين كان يمينا ، وإن لم يكن نوى شيئا تكون يمينا ؟ ففيه اختلاف المشايخ ، من قال : بأنها يمين ، قاس هذه الألفاظ على قوله " أنت على حرام "؛ ومن قال: بأنها ليست بيمين قال بأن هذه الألفاظ ليست بصريح في باب اليمين ، وفي الهداية: وفي كل موضع يصدق الزوج على نفى النية إنما يصدق مع اليمين .

" 179V: - وفى الخانية: الواقع بالكنايات بائن عندنا إلا الواقع بثلاثة: "اعتدى "" استبرئى رحمك "" أنت واحدة "فإنه تقع واحدة رجعية ، فإن نوى الثلاث بالكنايات تصح نيته إلا فى أربعة: "اعتدى "" استبرئى رحمك "" أنت واحدة "" اختارى "فقال "اخترت نفسى "فإنه لا تصح نية الثلاث فى هذه الأربعة ، ولا تصح نية الثنين فى الكنايات .

779 :- وفي الظهيرية: ولو قال لزوجته الأمة "أنت بائن "ونوى ثنتين كان ثنتين ، ولو قال لامرأته "أنت بائن" ونوى الثلاث إلا واحدة لم تقع إلا واحدة ، ولو طلق منكوحته الحرة واحدة ثم قال لها "أنت بائن" ونوى الثنتين كان واحدة ، ولو نوى الثلاث يقع .

وفى التهذيب: والكنايات كلها رواجع عند الشافعي رحمه الله إلا الخلع فحسب، حتى أن المعتدة المبانة لا يلحقها شيء من الكنايات عندنا إلا مايقع به الرجعي، وعنده يلحق الكل إلا الخلع.

نوع آخر في تكرار ألفاظ الكنايات وما يتصل به

9 779: - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا قال لها "اعتدى اعتدى اعتدى "وقال: نويت بالكل تطليقة واحدة! لا يصدق قضاء ويصدق ديانة فيما بينه وبين الله تعالى، ولو قال: عنيت بالأول طلاقا وبالثاني وبالثالث الأمر بالعدة! يصدق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى، وفي الخانية: ولوقال: عنيت بالأولى والثانية الطلاق وبالثالثة العدة! صحت نيته، ولوقال: عنيت بالأولى طلاقا ولم أنو بالثاني والثالث شيئا! تقع الثلاث عند علمائنا الثلاثة،

وفى الخانية: ولو قال "اعتدى ثلاثا" فقال: نويت باعتدى الطلاق ولم أنو بالثلاث شيئا! كان: ثلاثا، وفي التهذيب: ولو قال: عنيت بالثلاث عدة فيها ثلاث حيض! يصدق قضاء.

. ٦٧٠٠: - م: وفي الأصل: إذا قال لها "أنت طالق واعتدى ، أو قال: أنت طالق فاعتدى "وأراد بقوله "واعتدى ": فاعتدى الأمر بعدة واجبة! يصدق قضاء، فإن أراد به طلقة أحرى أو لم ينو شيئا فهى أخرى ، وفي الخانية : وكذلك لو قال "اعتدى " بغير حرف العطف ، م: قال مشايخنا: وما ذكر محمد من الجواب أنه إذا لم ينو شيئا فهما طلاقان فذلك مستقيم في قوله "أنت طالق واعتدى "، وينبغى أن تقع واحدة في هذه الصور، وإليه أشار في اختلاف زفر و يعقوب ، وهو الصحيح .

1 . ٧٠٠ : - وفي الولوالحية: ولو قالت لزوجها "طلقني" وقال "اعتدى " ثم قال: لم أنو الطلاق! لم يصدق ، م: وفي المنتقى: إذا قال لها: اعتدى يا مطلقة " وعنى بقوله "اعتدى " الطلاق فهي طالق تطلقتين إحداهما: بقوله ، "اعتدى " والثانية: بقوله "يامطلقة "؛ فإن قال: نويت أنها مطلقة بما لزمها من الطلاق فاعتدى! يدين فيما بينه وبين الله تعالى .

7 . 7 : - وفي السغناقي : إذا قال لها ' اعتدى اعتدى اعتدى "هذه المسألة

و أخرج نحوه سعيد بن منصور في سننه ، الطلاق ، باب من قال لامرأته : اعتدّى ٢٩٥/١ ، برقم ١٢٣٦ .

۲۷۰۲ :- قد سقط ذكر العاشر من الكتاب في السنخ التي بين يدي ويمكن أن يكون العاشر أن يقول نويت بالثانية والثالثة حيضاً وبالأولى طلاقاً كما ذكر التفصيل في الهندية ٣٧٧/١ .

وقول المصنف: اعتدى اعتدى اعتدى الخ. أخرج عبد الرزاق عن قتادة _

على اثني عشر وجها، (١) أحدها: أن يقول "لم أنو الطلاق بشيء منها" وفي هـذا كـان الـقـول قـولـه كما لو ذكر ذلك مرة ، (٢) والثاني: أن يـقول "نويت بالأولى الطلاق ولم أنو بالباقيتين شيئا ، (٣) والثالث: أن يقول " نويت بالأولى ، والثانية الطلاق ولم أنو بالثالثة شيئا " (٤) والرابع: أن يقول " نويت بالكلمات كلها الطلاق "ففي هذه الوجوه تطلق ثلاثًا ، (٥) والخامس: إذا قال "نويت بالأولى الطلاق وبالباقيتين الحيض "فهو يدين في القضاء، (٦) والسادس: أن يقول " نويت بالأولى والثانية الطلاق وبالثالثة الحيض " فهو يدين أيضا في القضاء وتطلق ثنتين ، (٧) والسابع: أن يـقـول " نويت بالأولى والثانية الحيض ولم أنو بالثالثة شيئا " ، (٨) و الثامن: أن يقول " نويت بالأولى و الثالثة الحيض ولم أنو بالثانية شيئا " تطلق ثنتين في هذين الوجهين ، (٩) والتاسع: لو قال لم أنو بالأولى شيئا ونويت بالثانية الطلاق و بالثالثة الحيض "فهي طالق واحدة ، (١١) والحادي عشر: أن يقول "لم أنو بالأولى شيئا ونويت بالثانية الطلاق ولم أنو بالثالثة شيئا" فهي تنتان ، (١٢) **والثاني عشر:** إذا قال "اعتدى ثلاثا" وقال: نويت في قولي" اعتدى "طلاقا و نويت بالثلاث ثلاث حيض! فهو كما قال في القضاء.

٣٠٠٣: - م: ولو قال لها "بيني فأنت طالق "فهي طالق واحدة إذا لم ينو بقوله "بيني "طلاقا ، ولو قال "حرمت نفسي عليك فاستبرئي " ونوى بها طلاقا فهي واحدة بائنة ، وكذلك إذا قال : نويت بقول " حرمت نفسي " واحدة وأردت بقولي" فاستبرئي "ثلاثا أو واحدة! فهو كما نوى.

٤ • ٦٧ : - ولو قال لها "أنت طالق البتة "أو قال لها "أنت طالق بائن " تقع تطليقة واحدة بقوله "أنت طالق" نوى الطلاق أو لم ينو، فبعد ذلك المسألة على خمسة أو جه : إن أراد بقوله "البتة " أو "البائن "صفة قوله ' أنت طالق "

[→] في رجل قال لامرأته: اعتدّى ، اعتدّى ، اعتدّى ، هي ثلاث ، إلّا أن يقول: كنت أقيمها الأول ، فهو على ما قال ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب قوله : اعتدّى ٣٦٤/٦ ، برقم ۲۰۲۶.

أو لم ينو شيئا فالواقع واحدة بائنة ، فإن نوى بقوله البتة أو البائن طلاقا آخر كان كما نوى و تطلق تطليقتين ، وفى الهداية: وكذا إذا قال "أنت طالق أفحش الطلاق ، أو : أخبث الطلاق ، أو : أسوأه "؛ وكذ إذا قال "طلاق الشيطان " أو : طلاق البدعة " ، وعن أبى يوسف فى قوله "أنت طالق للبدعة " لا يكون بائنا إلا بالنية ، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا قال "أنت طالق للبدعة وللشيطان " يكون رجعيا ، م: ولونوى بقوله "البتة ، تطليقتين سوى الأول طلقت تطليقتين إحداهما بالكلام الأول والثانية بالكلام الثانى ، ولو نوى بقوله " البتة " ثلاثا ، تقع ثلاث تطليقات كما لو قال ابتداء: أنت بائن بتة .

• ٦٧٠٠ :- وفي المنتقى: لو قال "أنت طالق واحدة بائن" ونوى ثلاثا فهي اثنتان، واحدة بالطلاق وواحدة بالواحدة، ولونوى بالبائن الثلاث فهي ثلاث، وفي النوازل: سئل على بن أحمد عمن تشاجر مع امرأته فقالت له: وهبت منك حقى چنك از من باز دار! فلم يجبها الزوج حتى طال بينهما الكلام ثم قال الزوج: چنك باز داشتم چنك باز داشتم چنك باز داشتم عنك باز داشتم تكون طلقت ثلاثا، قال الفقيه: عندى لا تقع إلا واحدة.

م: نوع آخر

فى تفويض الطلاق إلى المرأة أو إلى الأجنبي بقوله أمرك بيدك طلقى نفسك ، أمرها بيدك طلقها ، وبيان أحكامه وما يتصل به من المسائل .

تنوى الطلاق ، فإن كانت تسمع فأمرها بيدهاما دامت في مجلسها ، وإن تسمع فأمرها بيدها إذا علمت أو بلغها ، ولو لم يرد الزوج بالأمر باليد طلاقا فليس بشيء فأمرها بيدها إذا علمت أو بلغها ، ولو لم يرد الزوج بالأمر باليد طلاقا فليس بشيء إلا أن يكون في حالة الغضب ، أو في حالة مذاكرة الطلاق فلا يدين في الحكم ، وإن ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة طلاق فالقول قوله مع اليمين ، وتقبل بينة المرأة في إثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ، ولا تقبل بينتها في نية الطلاق إلا أن تقوم البينة على إقرار الزوج بذلك ، وفي فتاوى المخلاصة: وفي دعوى المرأة على زوجها أنه جعل أمرها بيدها لا يسمع ، أما لو طلقت نفسها بحكم الأمر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الأمر يسمع ، وفي الحاوى: قال أبو نصر: في قوله لها "أمرى بيدك" قال: كان محمد بن الزهراء لا يوجب شيئا ، ومحمد بن سلمة يقول: هذا أكبر من التفويض وأحرى بالوقوع من قوله "أمرك بيدك".

۱۷۰٦ :- أخرج الطبراني عن ابن مسعود قال : إذا ملكها أمرها ، فتفرقا قبل أن تقضى شيئاً ، فلا أمرلها ، المعجم الكبير للطبراني ٣٣٣/٩ ، برقم ٩٦٥٢ .

و أخرجه عبد الرزاق في المصنف ، الطلاق ، باب الخيار والتمليك ما كانا في مجلسهما ، ٥٢٤/٦ ، برقم ١١٩٢٩ .

وأخرج ابن أبى شيبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن عمر بن الخطاب ، وعشمان بن عفان قالا : أيّما رجل ملّك امرأته أمرها ، أو خيّرها ، فافترقا من ذلك المجلس فلم تحدث فيه شيئاً ، فأمر ها إلى زوجها ، مصنف ابن أبى شيبة ، الطلاق ، ماقالوا في الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها ، ٩/٧٨ ، برقم ١٨٤١٦ .

بأن قال "إذا قدم فلان فأمرك بيدك ، فأمر امرأتى بيدها "أو قال " بيد فلان " فإن كان مرسلا فهو على وجهين: إن كان مطلقا غير موقف فحمكه ما ذكرنا أن المفوض إليه إن كان يسمع فالأمر بيده ما دام في ذلك المجلس ، وإن لم يسمع أو المفوض إليه إن كان يسمع فالأمر بيده ما دام في ذلك المجلس ، وإن لم يسمع أو كان غائبا فانما يصير الأمر بيده إذا علم أو بلغه الخبر ، ويكون الأمر في يده ما دام في مجلس العلم ، والقبول في المجلس ليس بشرط ، ولكن إذا رد المفوض إليه ذلك يرتد برده ، وفي الفتاوى الخلاصة: والتطليق منه قبول ، م: وأما إذا كان موقتا بوقت ، وفي السغناقي: نحو "أمر امرأتي بيد زيد اليوم "م: فإن علم المفوض إليه بالأمر مع بقاء شيء من الوقت فله الخيار في بقية الوقت فلا يبطل القيام عن المحلس ، وإن مضى الوقت قبل علم المفوض إليه بذلك ينتهي الأمر ، وفي الفتاوى الخلاصة: والقبول في الذي لم يذكر الوقت ليس بشرط ، ولكن لو

۱۰۸ :- م: وأما إذا كان الأمر معلقا بالشرط فإنما يصير الأمر في يد الممفوض إليه إذا جاء الشرط، وإذا جاء الشرط، فإن كان الأمر مطلقا غير موقت بوقت صار الأمر في يده مجلس علمه، والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط ولكن يرتد بالرد، وإن كان موقتا فعلم المفوض بالأمر مع بقاء شيء من الوقت فالأمر في يده ما دام ذلك الوقت باقيا، وإذا مضى الوقت قبل العلم ينتهى الأمر.

9 . 77 : - ثم إذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها في مجلس علمها بانت بواحدة ، فإن كان الزوج أراد ثلاثا فثلاث ، وإن نوى ثنتين أو واحدة ، أو لم يكن له نية في العدد فهي واحدة ، وليس للزوج أن يرجع عن ذلك ، ولا أن ينهي المفوض إليه عن الإيقاع ، وفي الكبرى: وإذا قال لها "أمرك بيدك " ينوى ثلاثا

^{9 .} ٧٠ : - أخرج البيه قبى عن على رضى الله عنه أنه كان يقول: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فلا شيء ، السنن الكبرئ ، الخلع والطلاق ، باب ماجاء في التخيير ، ٢٤٣/١ ، برقم ٢ . ٢٥ .

فقالت "قد اخترت نفسي بواحدة "، فهي ثلاث، وإن قالت "طلقت نفسي بواحدة أو: اخترت نفسي بتطليقة "فهي واحدة بائنة.

• 171: - م: ولو قال لها" أمرك بيدك إلى عشرة أيام "فالأمر في يدها من هذا الوقت إلى مضى عشرة أيام فيحفظ بالساعات ؛ لأن الأمر بيدها مما يحتمل التوقيت وكانت كلمة "إلى "للغاية ، بخلاف مالو قال "أنت طالق إلى عشرة أيام " فإنها تطلق بعد مضى عشرة أيام ؛ لأن الطلاق مما لا يحتمل التوقيت فكانت "إلى " بمعنى " بعد " ولو أراد الزوج أن يكون الأمر بيدها بعد مضى عشرة أيام دين في ما لينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ، وهذا بخلاف ما ذكر في طلاق العصام: إذا قال لا مرأته "أنت طالق إلى سنة " فإنها تطلق بعد مضى السنة

____ وأخرج ابن أبى شيبة عن الشعبى قال: قال عبد الله: إذا خيّر الرجل امرأته فاختارت نفسها فواحدة بائنة، نفسها، فواحدة بائنة، وإن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أملك برجعتها، مصنف ابن أبى شيبة ،الطلاق، ماقالوا فى الرجل يخير امرأته، فتختاره، أو تختار نفسها ٩ /٥٨٣ ، برقم ١٨٣٩٨.

وأخرج أيضاً عن مسروق قال: جاء رجل إلى عمر فقال: إنى جعلت أمر امرأتي بيدها، فطلقت نفسها ثلاثاً، فقال عمر لعبد الله: ماتقول؟ فقال عبد الله: أراها واحدة، وهو أملك بها، فقال عمر: وأنا أيضاً أرى ذلك، مصنف ابن أبي شيبة ،الطلاق، ماقالوا في الرجل يجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها الخ، ٩٠٠٠/٩، برقم ١٨٣٧٩.

وقول المصنف: "فإن كان الزوج الخ"، أخرج عبد الرزاق عن عبد الكريم أبي أمية أن رجلًا من المصنف: "فإن كان الزوج الخ"، أخرج عبد الرزاق عن عبد الكريم أبي أمية أن الرجل من المسلمين جعل أمر امرأته بيدها في ومدة، فترافعا إلى عمر، فاستحلفه عمر: بالله الذي لا الرجل: والله ما جعلت أمرها بيدها إلا في واحدة، فحلف، فردها عليه، مصنف عبد الرزاق الطلاق، باب المرأة تملّك أمرها فرّدته هل يستحلف؟ ١٩١٦، برقم ١١٩١٦.

وقول المصنف: "وليس للزوج أن يرجع عن ذلك" ، أخرج عبد الرزاق عن الثورى قال: إذا قال الرجل لآخر: أمر امرأتي بيدك ، فليس له أن يرجع إلاّ أن يرُد عليه الرجل ، مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب يملك امرأته غيرها ٥/٧، ، برقم ١١٩٥٠.

• **٦٧١:** - أخرج عبد الرزاق عن قتادة في رجل قال لامرأته: أمرك بيدك إلى آخر عشرة أيام، قال: هو بيدها، إلا أن يطأها، وهو على ما قالت: مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب المملّكة إلىٰ أجل ٥/٧، برقم ١١٩٥٧.

إلا أن ينوى الوقوع للحال ، و لا كذلك " الأمر باليد " .

 ٦٧١١: - م: وفي الولو الحية: رجل قال لآخر "أمر امرأتي بيدك" حتى لو أراد أن يرجع لا يملك، وإن تمت السنة خرج الأمر من يده ، وفي النوازل: قال محمد بن مقاتل: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وأحسب أن محمد بن الحسن خالفهما في ذلك وقال: ليس له أن يطلقها إلا بعد تمام السنة .

٢ / ٦٧ : - م: وإذا قال " أمرك بيدك في تطليقة " فهي تطليقة رجعية ، وفي المنتقى: إذا قبال لها "أمرك بيدك في ثلاث تطليقات " فطلقت نفسهاو احدة أو ثنتين فهي رجعية ، وإذا قال لها " أمرك بيدك " فاختارت نفسها ، وفي الخانية : فقالت "احترت نفسي "، م: تكلموا فيه، قال الصدر الشهيد: المحتار أن يقع الطلاق ، وفي الخانية: وهذا الجواب إنما يصح إذا نوى تفويض الطلاق إليها ، فإن جعل أمرها بيدها لا يكون تفويضا للطلاق إلا بالنية ، قال رحمه الله تعالىٰ: هـذا كـلـه لـم يـكـن فـي حـال مذاكرة الطلاق ، فإن كان يكون و كيلا بالطلاق ، وفي البقالي: عن محمد أنه لا يقع الطلاق.

٦٧١٣: - سئل الشيخ نجم الدين النسفي عمن قال لغيره "إن غبت عن هذه البلدة ومضى على غيبتي ستة أشهر فأمر امرأتي بيدك حتى تخلعها ببقية مهرها ونفقة عدتها "فغاب ولم يحضر حتى مضت هذه المدة ؟ قال : هو توكيل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره ، من مشايخ بخارا و سمرقند أفتوا أنه تمليك حتى يبطل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح.

١٤٠٠ :- وفي الذخيرة: إذا قال لامرأته "أمرى بيدك" فطلقت نفسها قال الصدر الشهيد: المختار أنه يقع الطلاق ؛ لأن هذا أبلغ في التفويض من جعل أمرها بيدها ، وفي البقالي: عن محمد أنه لا يقع.

٦٧١: - م: وفي الحجة: قالت المرأة " اللّهم نجني منه " فقال الزوج

٥ ١٧١: - أخرج البيه قبي عن القاسم بن محمد رحمه الله تعالىٰ: أن رجالًا جعل أمر امرأته بيدها ، فطلقت نفسها ألفاً ، فرفع ذلك إلىٰ زيد بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه فقال :

"أمرك بيدك" وعني الطلاق فقالت هي "طلقت نفسي ألفا" فقال الزوج" نجوت " قال: إن لم يعن ثلاثًا وقعت وإحدة بائنة قال الفقيه: فجعل أمرها بيدها فقالت: دست باز داشتم من! ولم يقل: حويشتن را! لا تبين من زوجها، فإن قالت "أردت نفسي "إن كانت في المجلس صدقت و إلا فلا .

7 7 ١٦ : - م: إذا قال لها "أمر ثلاث تطليقات بيدك إن أبرأتني عن المهر" فقالت "وكلني حتى أطلق نفسي "فقال لها "أنت وكيل حتى تطلقي نفسك "إن قامت عن المجلس خرج الأمر من يدها حتى لو طلقت نفسها لا يقع، وإن طلقت نفسها في المجلس إن أبرأته عن المهر يقع الطلاق ، وإن لم تبرئه لا يقع .

٦٧١٧ : - وفي النصاب: لو قال لامرأته "أمرك بيدك حتى تطلقي نفسك فعي أي وقت شئت ' ثـم طـلقها طلاقا بائنا فالأمر بيدها ، وفيه روايتان ، وكذلك لوقال "أمرك بيدك " فطلقها طلاقا بائنا لا يخرج الأمر من يدها ، وذكر في بعض النسخ: إذا قال لها "أمرك بيدك "ثم طلقها طلاقا بائنا بطل الأمر ، بخلاف ما إذا قـال لها " أمرك بيدك إذا شئت " لأنه بقى الأمر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وكذلك لو تزوجت بعد ذلك بزوج آخر ثم رجعت إلى الزوج الأول فلها الخيار في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى، وكذلك لو تزوجها الزوج الأول قبل أن يتزوجها زوج آخر بعد أن طلقها طلاقا بائنا ، لها أن تطلق نفسها ، وهو الأصح .

٦٧١٨ :- وفي الفتاوي الخلاصة : ولو قال لها "أمرك في كفيك أو يمينك أو شمالك " أو ما أشبه ذلك فاختارت نفسها فقال الزوج: لم أعن بها الطلاق! فهمي طالق أوّلا يدين في القضاء ، ولو قال " أمرك في عينك " أو أشباه ذلك يسئل عن نيته ، ولو قال "أمرك في فمك أو لسانك " فهذا كقوله " في يدك ".

ــــــ هي واحدة ، وهو أحق بها ، السنن الكبرىٰ ، الخلع و الطلاق ، باب ماجاء في التمليك ، ۲۲/٥۶۱ ، برقم ۲۵۵۱ .

9 771 :- وفى الإبانة: إذا جعل أمر امرأته بيدها إن شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الأمرين فطلقت نفسها ، ثم وجدت الآخر لا يكون لها أن تطلّق نفسها أخرى ، وفى المنتقى: إذا قال لامرأته "إن غبت عنك ومكثت فى غيبتى يوما أو يومين فأمرك بيدك " فمكث يوما فأمرها بيدها ، لأن هذا على أول الأمرين ، وكذلك هذا الحكم فى جنس هذه المسائل.

• ۲۷۲: - م: رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة "اللّهم نحيى منه"، فقال الزوج "إن كنت تريدين النجاة فأمرك بيدك "وهو ينوى طلقة واحدة ، فقال الزوج " نجوت "لم يقع عليها شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ؛ لأنه فوض إليها الواحدة وهي أتت بالثلاث، وفي الخانية: وتقع واحدة في قول صاحبيه، وفي الحجة: إن لم يعن الزوج ثلاثا وقعت واحدة ، م: ونظيره إذا قال لغيره: خواهي تا زن ترا طلاق كنم ؟ فقال ذلك الغير: خواهم! فقال: دادمش سه طلاق! لا تطلق شيء على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما قلنا، حتى أن في المسألة الأولى لو قالت المرأة: طلقت نفسي! وفي المسألة الثانية لوقال ذلك الرجل: دادمش طلاق: تقع تطليقة واحدة عند الكل، وعن هذا قلنا إن من وكل الرجل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا عند أبي ال كان الزوج نوى الثلاث تقع الثلاث، وإن لم يكن نوى الثلاث لا يقع عند أبي يوما أو يومين فأمرك بيدك "فمكث يوما في غيبته يصير الأمر بيدها، قال: وهذا يوما أو يومين فأمرك بيدك "فمكث يوما في غيبته يصير الأمر بيدها، قال: وهذا على أول الكلام، وكذلك هذا الحكم في جنس هذه المسائل.

1777: - إذا قال لامرأته "أمر نسائي بيدك "أو قال لها" طلقي أية نسائي شئت "ليس لها أن تطلق نفسها ، وفي الفتاوى الخلاصة: بخلاف ما قال لها "إن دخلت الدار فنسائي طوالق فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها ، م: وإذا قال لامرأته "أمر امرأة من نسائي في يدك 'ينوى الطلاق فطلقت نفسها أو غيرها طلقت ،

وفى الصغرى: لو قال 'أمر امرأة من نسائى فى يدك "ينوى الطلاق فطلقت واحدة فقال الزوج" عنيت أخرى "لم يصدق قضاء، م: ولو قال لامرأة له" طلقى أى نسائى شئت " فطلقت نفسها لا تطلق .

إن شئت 'ولم يطلقها فزوجه الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال: إن طلقها في ذلك المجلس طلقت ، وإن قام لم تطلق ، وفي الفتاوى الخلاصة : رجل جعل أمر كل المجلس طلقت ، وإن قام لم تطلق ، وفي الفتاوى الخلاصة : رجل جعل أمر كل امرأة يتزوجها بيد امرأته ثم زوجه فضولى امرأته ، وأجاز هو بالفعل فطلقتها امرأته التي الأمر بيدها لا يقع الطلاق ، وهي الحلية ، م : إذا قال لامرأة له "طلقي أي نسائي شئت "فلها أن تطلق نفسها ومن شاءت من نسائه ، وكذلك لو قال لعبد من عبيده "أعتق أي عبيدى شئت ، وفي المنتقى في الباب الذي يلي باب الأمر باليد : إذا قال لامرأته " طلقي كل امرأة لي "ليس لها أن تطلق نفسها ، ولو طلقت نفسها لا تطلق ، وكذلك لو قال لامرأته " طلقي امرأة من نسائي "أو قال لعبد طلقت نفسها لا تطلق ، وكذلك لو قال لامرأته " طلقي امرأة من نسائي "أو قال لعبد له "بع عبدا من عبيدى " فطلقت نفسها أو باع العبد نفسه لم يجز ، وفي الصغرى : قال أبو يوسف رحمه الله تعالىٰ : رجل له أربع نسوة فقال لإحداهن "أمر نسائي بيحني الطلاق فقالت " قد طلقت نسائك كلهن " وقع عليها وعليهن ، وكذا لو قال " نسائي كلهن وقع عليها وعليهن ، وكذا

7۷۲۳: - م: رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت للزوج "أنت على حرام، أو: أنت منى بائن، وفى النحانية: أو ثلاث، م: أو أنا عليك حرام، أو: أنا منك بائن "فهذا كله طلاق، ولو قالت "أنت حرام "ولم تقل "على "أو قالت "أنت بائن "ولم تقل "منى "فهو باطل، ولو قالت "أنا حرام " ولم تقل "عليك "أو قالت "أنا بائن "ولم تقل "منك "فهذا كله طلاق، وفى الفتاوى النحلاصة: في هذا قالت "أنا بائن "ولم تقل "منك "فهذا كله طلاق، وفى الفتاوى النحلاصة: في هذا

⁻ أخرج سعيد بن منصور عن يحيى بن أبي كثير قال: سئل القاسم بن محمد عن رجل قال الامرأته: أمرك بيدك ، فقالت: قد حرّمت عليك ثلاث مرّات ، قال: هي تطليقة واحدة ، سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، ٢٨٢/١ ، برقم ١٦٦٣ .

كله بانت بواحدة ، وإن نوى الثلاث فثلاث ، ولا يصح رجوع الزوج عنه ، ولا تختار هي إلا مرة واحدة إلا أن يقول لها "أمرك بيدك كلها شئت "فتكرر بتكون المشيئة، وفي الخانية: رجل جعل أمر أمرأته بيدها في الطلاق فقالت لزوجها "طلقتك" كان باطلا ، كما لو أضاف الزوج الطلاق إلى نفسه .

٢٧٢٤: - م: إذا قا لامرأته "طلقي نفسك" فقالت "أنا حرام، أو: خلية، أو: برية ، أو: بتة ، أو: بائين " فهذا كله طلاق ، والأصل في هذا أن كل شيء يكون من الزوج طلاقا فيما يقوله إذا سألت المرأة فأجابها ، فإذا أو قعت المرأة مثل ذلك على نفسها بعد ما صار الطلاق بيدها يقع الطلاق، والمرأة لو قالت لزوجها "طلقى" فقال الزوج "أنت حرام، أو: أنت بائن "كان طلاقا، وإذا قالت المرأة مثل ذلك بعد ما صار الطلاق في يدها يكون طلاقا أيضا ، ولو قالت لزوجها "طلقني" فقال لها" الحقى بأهلك" وقال: لم أنو به الطلاق! كان مصدقا فلا يقع الطلاق، فإذا قالت المرأة مثل ذلك بعد ما صار الطلاق مفوضا إليها بأن قالت " ألحقت نفسي بأهلي " لا تطلق.

 ٦٧٢ :- وفي فتاوى أهل سمر قند: إذا جعل أمر امرأته بيدها فقالت" اعطني كذا إن طلقني " فقال الزوج " لا أدرى ما هذا " فقالت المرأة " إن جعلت أمرى بيدي فقد طلقت نفسي "لا تطلق ، وفي واقعات الناطفي: إذا قال لامرأته "أمرك بيدك وأمر امرأتي الأحرى هذه بيدك "فقالت" قد طلقت فلانة "ثم طلقت نفسها طلقت.

٦٧٢٦ :- م: رجل قال لامرأته "أمر ثلاث تطليقات بيدك " فقالت "لِمَ لا تطلقي بلسانك " ثم قالت " طلقت نفسى " طلقت .

77٢٧ :- سئل الإمام ظهير الدين المرغيناني عن رجل جعل أمر امرأته بيـدهـا على أنه إن غاب عنها شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت ، فغاب شهرين إلا يـومـا وحـضر في اليوم الآخر فغيبت المرأة نفسها حتى مضي شهران ثم طلقت نفسها ؟ فأجاب أن يقع الطلاق.

٦٧٢٨ :- وإذا جعل أمر امرأته بيدها على أنه متى غاب عنها عن بخارى

أو عن المكان الذي يسكنان فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب عن بخارى شهرين ، وكان ذلك قبل أن يبنى بها فطلقت المرأة نفسها فقد قيل: بأنها لا تطلق ، إذا قبال لامرأته "إن دخيلت دار فلان فأمرك بيدك "فدخلت دار فلان ثم طلقت نفسها إن طلقت نفسها قبل أن تزايل المكان الذي فيه سميت داخلة طلقت ، وإن مشت خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق .

تقل: حويشين را لاتبين ، ولو قالت: عنيت نفسى! إن كا المجلس قائما صدقت ، وإن تبدل المجلس لا تصدق ، وبعض مشايخنا قالوا: ينبغى أن تصدق ، لو قالت: وإن تبدل المجلس لا تصدق ، وبعض مشايخنا قالوا: ينبغى أن تصدق ، لو قالت: أفكندم! تسأل ماذا أفكندى؟ إن قالت: الطلاق! تطلق وإلا فلا ، وإن قالت: طلاق أفكندم! تطلق نوت الطلاق أو لا ، وكذلك إذا قالت: أمر افكندم! تطلق نوت الطلاق أو لا ، وفي الذخيرة: إذا جعل أمر امر أته بيد أبيها فقال أبوها " قبلتها" طلقت ، وكذلك إذا جعل أمرها بيدها نقلى " طلقت .

• ٦٧٣: - م: رجل جعل أمر امرأته بيدها على أنه متى ضربها بغير جناية ، فهى تطلق نفسها متى شاء ت ، فخرجت من البيت بغير إذن الزوج فضربها هل يصير الأمر بيدها إن وفي صداقها المعجل ، وإن لم يوفها ذلك يصير الأمر بيدها ، وكان الشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتى بأن الأمر لا يصير في يدها من غير تفصيل وكان خروجها من البيت جناية مطلقا ، والأول أصح ، وقد ذكر القدوري في شرحه في كتاب النكاح: وليس للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله حتى يوفيها جميع المهر ، جعل أمرها بيدها على أنه متى ضربها بغير جناية فهى تطلق نفسها ثم قال لها الزوج: لعنت برتو باد! فقالت: لعنت خود برتو باد! تكلموا فيه ، بعضهم قالوا: هذا ليس بجناية ؛ لأنها ثانية وليست بادية ، وعامتهم على أن هذا جناية منها ، وهو الأصح إذ ليس في هذا قصاص في الشرع حتى لا يكون الثاني جانيا ، وعلى هذا إذا قال: أي مادر توسياه! فعلى القول الأول هذا ليس

بجناية ؛ لأنها ثانية ، والعامة تكلموا فيما بينهم قال بعضهم : إن كانت أم الزوج حية فهذا ليس بجناية منها في حقه ، وإن كانت ميتة فهذا جناية منها في حقه ، وبعضهم، قالوا: لا يصير الأمر بيدها سواء كانت أم الزوج حية أم ميتة، فأما شتمها أمّها جناية سواء كانت أمها حية أو ميتة ، وإن لم تكن جناية في حقه إذا كانت أمها حية ، إذا جعل أمرها بيدها على أنه متى ضربها بغير فهي تطلق نفسها فلازمت الزوج لأجل الكسوة فضربها صار الأمر بيدها، ولو كانت تعلقت به وأخذت لحيته فهذا منها جناية ، وفي الذحيرة : وكذلك إذا قالت : أي خر ، أي گاو! فهذا جناية منها، ولو قالت له: خداي تو مرك دهاد! فهذا جناية منها، و كذلك إذا قالت له: أي خداي ناترس كافر! فهذا جناية منها ، ولو قالت له: أي بـدخـو! فإن كان كذلك فهذا ليس بجناية ، وإن لم يكن كذلك فهو جناية ، ولو قال لها: لا تفعلي هكذا! فقالت: خوش مي آرم! فإن كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا منها جناية ، وإن كانت قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجناية ، ولو كشفت وجهها من غير محرم فقد قيل: هذا جناية ، وقد قيل: هـذا ليس بحناية ، والتكلم ورفع الصوت مع غير المحرم جناية بلا خلاف ، وفي الفتاوي الخلاصة: ولو صاحت متعمدة حتى سمعها الأجنبي يكون جناية، ولو جعل أمرها بيدها على أنه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة زنان شوى فطلقت نفسها بعد ما ضربها يجب المهر.

بغير جناية منها فهى تطلق نفسها متى شاءت فخاصمته المرأة إلى القاضى وقالت بغير جناية منها فهى تطلق نفسها متى شاءت فخاصمته المرأة إلى القاضى وقالت "إنه ضربنى بغير جناية فطلقت نفسى "وطالبته ببقية المهر فسأل القاضى الزوج: لما ذا ضربته ؟ فقال الزوج: بقصد نمى زدم! فقالت المرأة للقاضى "إنه أقر بالضرب وأقر بشرط صحة إيقاع الطلاق فمره بتسليم بقية مهرى إلى " فجاء الزوج بعد ذلك عند القاضى وادعى أنه ضربها بجناية كانت منها وأقام على ذلك بينة فاستفتوا عن صحة دعواه فاتفقت الأجوبة على فساده لمكان التناقض ويمكن

أن يقال: تسمع دعواه ولا تناقض فيه ؛ لأنه ما أقر أوّلًا بالضرب بغير جناية ؛ لأن القاضى لم يسأله عن الضرب بغير جناية نصابل سأله عن الضرب مطلقا ، وسؤاله عقيب دعواها الضرب بغير جناية لا تدل على تقييد السؤال بالضرب بغير جناية إذ الحجواب أن يسأله عن أصل هذا الضرب حتى إذا ححد الضرب بأمرها بإقامة البينة على الضرب ، ولو أقر بالضرب فسأله القاضى أكان الضرب بجناية أو بغير جناية ؟ فلا يتقيد السؤال عن الضرب بغير جناية بالشك فلا يصير الزوج بما تكلم مقرا بالضرب بعنير جناية فلا يتحقق التناقض في دعواه الضرب بجناية بعد ذلك .

المفوض إليها طلاقا بائنا أو خلعها لا يخرج الأمر من يدها، ولو جعل أمرها بيدها شم طلقها طلاقا بائنا أو خلعها لا يخرج الأمر من يدها، ولو جعل أمرها بيدها شم طلقها طلاقا بائنا خرج الأمر من يدها، وفي الذخيرة: في ظاهر الرواية وروى عن أي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله أنه لا يخرج الأمر من يدها، ولو طلقها واحدة رجعية بقي الأمر على حاله، وفي الذخيرة: قالوا هذا إذا كان الأمر منجزا، أما إذا كان معلقا بأن قال: اگر ترا بزنم! أوما أشبه ذلك فأمرك بيدك، شم إنه خالعها أو طلقها طلاقا بائنا لم يبطل الأمر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الأمر بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعد ما انقضت العدة، وفي العتابية: ولو قال لها "أمرك بيدك ما دمت امرأتي " فهذا على النكاح ويبطل بإبانتها، بخلاف ما إذا طلقها رجعيا، وبخلاف ما إذا جعل الأمر بيدها مطلقًا ولم يقل "مادمت امرأتي " ثم طلقها رجعيا، وبخلاف ما إذا جعل الأمر بيدها مطلقًا ولم يقل "مادمت امرأتي " ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الأمر بحاله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى .

" من المسلق المسلق: إذا قال لها "أمرك بيدك إذا شئت "ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها واحتارت نفسها: طلقت عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، خلافا لأبى يوسف رحمه الله تعالى ، ولو قال لها "إذ تزوجت عليك امرأة فأمر تلك المرأة بيدك "ثم حلعها أو طلقها بائنا أو ثلاثا ثم تزوج امرأة أحرى لا يصير أمرها بيدها ، وإذا قال لها "إذا تزوجت امرأة فأمر تلك المرأة بيدك "ولم يقل "عليك "ثم إنه طلقها بائنا أو ثلاثا أو خلعها ثم تزوج امرأة بيدك "ولم يقل "عليك "ثم إنه طلقها بائنا أو ثلاثا أو خلعها ثم تزوج امرأة

يصير أمرها بيدها ، وإذا قال لها" إن تزوجت عليك في هذا النكاح فأمرك بيدك" أو قـال " فـأمـرك بيدها " ثم إنه طلقها واحدة بائنة ثم تزوج امرأة أخرى لا يصير الأمر بيدها ، وإذا قال لها "إن دخلت هذه الدار فأمرك بيدك "ثم طلقها واحدة أو ثنتين ، وفي الفتاوي الخلاصة : بائنة أو بائنتين ، م : لا يبطل الأمر ، حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الأمر بيدها سواء تزوجها وهي في العدة أو تزوجها بعد ما انقضت العدة أو كانت غير مدحول بها ، وفي الفتاوي الخلاصة أيضا: حتى لو تزوجها فطلقت نفسها يقع.

₹ ٦٧٣٤: - م: إذا قالت لزوجها "طلقني" فقال الزوج: من طلاقت بدست تو نهادم! فقالت: من خو درا طلاق دادم! فقال الزوج: من ترا طلاق دادم! تقع تطليقتان ، قال لآخر : اگر سيم من ندهي إلى وقت كذا امر بدست من نهادي طلاق زنبي كه بحواهي! فقال: نهادم! فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت وقد تزوج امرأة فليس لصاحب المال أن يطلقها ، ولو قال: اگرسيم من ندهي إلى وقت كـذا امـر بدست من نهادي طلاق زنبي را كه بخواهبي! وباقبي المسألة على حالها فله أن يطلقها ، وفي الذحيرة: إذا جعل أمر امرأته بيدها أو بيد أجنبي ثم إنها ردت الأمر أو رده الأجنبي لا يبطل الأمر.

• ٦٧٣٠ : - م: رجـل جـعـل أمـر امرأته بيدها على أنه إن لم يعطلها كذا في وقت كذا فهيي تطلق نفسها متى شاءت فمضى ذلك فطلقت نفسها ثم اختلفا فـقـال الـزوج" أعطيتها في ذلك الوقت" وأنكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها ؛ لأنه منكر وقوع الطلاق عليها ، والقول قول المرأة في حق عدم وصول ذلك الشيء إليها ، أصل المسألة مسألة ذكرها في المنتقى: وصورتها: رجل قال لأب امرأته "إن لم آتك إلى أربعين يوما فأمر امرأتي بيدك " فإذا مضى أربعون يوما بلياليها من الساعة التي تكلم فيها فأمرها بيـده مادام في مجلسه ، فإن قال الزوج بعد ذلك " قد أتيتك" وقال أب المرأة " لم تأتني "فالقول قول الزوج؛ لأنه ينكر صيرورة الأمر بيده، ونظير ها مسألة

المجامع الصغير: إذا قال الرجل "عبده حر إن لم أحج العام" فمضى العام فقال المولى "حججت 'وقال العبد" لم تحج " فالقول قول المولى ؛ لأنه ينكر العتق ، وعملي همذا إذا جمعل أمرها بيدها على أنه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فيضربها ، ثم اختلفا فقال الزوج "ضربتها بجناية " فالقول قول الزوج ، وقد ذكر محمد في كتاب الكفالة مسألة تدل على أن القول قول المرأة وصورتها: رجل قال لغيره "إن مات فلان قبل أن يعطيك الألف التي لك عليه فأنا كفيل بها "ثم وقع الاختلاف بين الكفيل وبين الطالب بعد موت المطلوب فقال الطالب" لم يعطني وصرت كفيلا" وقال الكفيل" قد أعطاك ولم أصر كفيلا" ذكر أن القول قول الطالب ، وهذا استحسان لأنه ينكر الاستيفاء .

٦٧٣٦ :- م: امرأة قالت لزوجها : تريد أن أطلق نفسي ؟ فقال الزوج : نعم! فقالت: طلقت نفسى ؛ ذكر الصدر الشهيد أنها تطلق من غير تفصيل، وفي فتاوى الشيخ أبي الليث ذكر المسألة على التفصيل إن نوى الزوج التفويض تطلق، وإن نوى الرديعني "طلقي إن استطعت " لا تطلق، وفي الخانية: رجل قال لغيره: أتريد أن أطلق امرأتك ؟ فقال الزوج: نعم فقال الرجل: طلقت امرأتك ثلاثًا: قالوا، تطلق ثلاثًا، والصحيح، أن هذا وما تقدم سواء إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه.

٦٧٣٧ :- م: إذا قال الرجل لغيره " أمر امرأتي بيد الله ويدك "، وفي الكافي : أو قال " جعلت أمرها بيد الله ويدك "، م: وهو يريد الطلاق فطلقها الرجل وقع الطلاق، وفي الصغرى: وكذا لو قال" أمر عبدي في البيع بيد الله ويدك" فباع الرجل صح البيع، وفي الكافي: إلا أنه في الطلاق والعتاق يقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع، م: ولـو قـال "أمر امرأتي بيدي ويدك "أو قال " جعلت أمرها بيدي ويدك " فطلقهاالمخاطب لم يجز طلاقه إلا أن يجيزه الزوج، إذا قال الرجل " أمر امرأتي بيدك " فطلقها الوكيل قبل أن يقوم عن المجلس فهي واحدة بائنة إلا أن ينوى الزوج ثلاثا فيكون ثلاثا ، ولو قام الرجل عن محلسه قبل أن يطلقها بطل الأمر ، فكذلك لو قال " طلقها فأمرها بيدك " كان هذا وما تقدم سواء .

7۷٣٨ :- وفي النحانية: ولو قال لغيره "أمر امرأتي بيدك في تطليقة أو تطليقتين " فطلقها المأمور في المجلس تقع واحدة رجعية ، م: ولو قال له "طلق امرأتي فقد جعلت ذلك إليك ، أو قال " جعلت طلاق امرأتي إليك " فطلقها فهذا والفصل الأول سواء ، يريد به إن اقتصر على المجلس وإذا طلقها في المجلس كان الواقع رجعيا ، بخلاف الفصل الأول .

بدك "فهذا وكيل يطلق في المجلس وغيره" طلق امرأتي فقد جعلت أمرها بيدك "فهذا وكيل يطلق في المجلس وغيره، والطلاق رجعي، ولوقال" جعلت أمرها بيدك فطلقها" وهذا على المجلس والطلاق بائن، ولو قال له" طلق امرأتي وقد جعلت أمرها بيدك "فإن طلقها في المجلس طلقت تطليقتين لا يملك الرجعة بعد ذلك، ولو قام عن المجلس فطلقها تقع واحدة رجعية إلا أن ينوى الزوج الثلاث فحينئذ تقع الثلاث، وكذلك الجواب فيما إذا قال له" جعلت أمرها بيدك وطلقها " جعل قوله " وطلقها " في هذه الصورة تفويضا مبتدأ حتى طلقها في المجلس تطلق ثنتين، وفيما إذا قال له" جعلت أمرها بيدك فطلقها "لم يجعل قوله " فطلقها " تفويضا مبتدأ حتى إذا طلقها في المجلس تطلق واحدة بائنة، وكذا الحواب فيما إذا قال " ابنها فطلقها " ، ولو قال " طلقها وابنها " أو قال " ابنها وطلقها " فطلقها وابنها " أو قال " ابنها وطلقها " فطلقها في المجلس طلقت تطليقتين بائنتين.

• ٢٧٤: - وإذا قال لها" امرك بيدك يوما او شهرا او سنة "فلها الامر من تلك الساعة إلى استكمال المدة التي ذكر ، ولا يسقط بالقيام عن المجلس ولا بشيء آخر ، ويكون الشهر هنا بالأيام ، ولو عرف فقال " هذا اليوم " أو قال : هذا الشهر أو قال " هذه السنة " كان لها الخيار في بقية اليوم والشهر والسنة ، ويكون الشهر

[•] ٦٧٤: - أخرج عبد الرزاق عن الثورى في الرجل يملّك امرأته أمرها إلى أجل، قال: هو إلى البحل، ومثله إذا قال لعبده: أنت حرّ إلى سنة، فهو إلى الأجل، هذا قول إبراهيم وغيره، مصنف عبدالرزاق، الطلاق، باب المملّكة إلى أجل ٥/٧، برقم ١١٩٥٨.

هاهنا على الهلال ، وفي التجريد: سواء علمت في أول الوقت أو لم تعلم ، ولو قال "إذا قدم فلان فأمرك بيدك" فقدم فلان إليها في مجلس علمها فأمرها بيدها، وروى عن أبي يوسف رحمه الله: إذا قال لها "أمرك بيدك هذا اليوم" فهذا على اليوم كله ، ولو قال " في هذا اليوم " كان على مجلسها ، وذكر ابن سماعة عن محمد: إذا قال لها "أمرك بيدك رأس الشهر "كان الأمر بيدها الليلة التي يهل فيها الهلال ومن الغد إلى الليل، ولو قال " أمرك بيدك في راس الشهر " كان لها مجلسا حتى تغرب الشمس ، قال: ألاترى أنه لو قال لها "أمرك بيدك غدا "كان لها الغد كله ، ولو قال " في غد " كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد! و ذكر إبراهيم عن محمد ما يخالف هذا فقد روى عنه: إذا قال لها " أمرك بيدك رمضان "أو قال " فيي رمضان " فهما سواء والأمر في يدها في رمضان كلها ، وكذلك إذا قال لها "أمرك بيدك غدا" أو "في غد" فهما سواء، وفي الولوالحية:عن محمد أنه إذا قال "امرك بيدك اليوم" فإنه يكون الأمر في يدها إلى غروب الشمس ، وفي الحاوي: عن ابن المبارك عن أبى حنيفة رحمه الله فيمن قال لامرأته " أمرك بيدك يوما من رمضان "لم تطلق لأنه لم يبين أي يوم من رمضان ، أو قال " في ساعة من الجمعة ". 1 ٢٧٤ : - وفي القدوري: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال لها "أمرك بيدك إلى رأس الشهر "فلها أن تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر وليس لها أن تطلق أخرى في الشهر ، ولا يخرج الأمر من يدها بتبدل المجلس ليكون التوقيت مقيدا ، ولو قالت " أخترت زوجي " بطل خيار ها في اليوم ، ولها أن تختار نـ فسهـا مـن الـغد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وقال أبو يو سف رحمه الله تعالىي : حرج الأمر من يدها في الشهر كله ، ذكر القدوري الخلاف في هذه المسألة على هذا الوجه، وذكر الخلاف في مثل هذه الصورة على عكس هذا، و صورتها: إذا قال لها" أمرك بيدك هذا الشهر" فاختارت زوجها أو قالت "لا أختار الطلاق " خرج الأمر من يدها في جميع ذلك الشهر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبويوسف رحمه الله: لا يبطل خيارها في مجلس آخر ، ولو قال "أمرك بيدك اليوم وبعد غد" لم تدخل الليلة في ذلك ، حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع ، وإن ردت الأمر في يومها بطل أمر ذلك اليوم ، وكان لها الأمر بعد غد ، وفي الخلاصة الخانية: وقال زفر: يبطل الأمر أصلا ولايكون لها الخيار بعد غد ، ولوقال لها "أمرك بيدك في هذا الشهر "فاختارت زوجها ، وفي الخانية: أو ردت الأمر أو قالت " لا أختار الطلاق " ، خرج الأمر من يدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وعلى قول أبي يوسف يبطل الأمر في ذلك المجلس لا في مجلس آخر كما لو قامت عن مجلسها ، وفي بعض الروايات ذكر الخلاف على عكس هذا ، والصحيح هو الأول .

الأمر في الخد، وإن ردت الأمر في يومها ذلك لم يكن لها الأمر في الغد، هكذا ذكر محمد المسألة في الجامع الصغير، وفي الولوالجية: وعليه الفتوى، م: كما لو قال "في يومين" وكما لو قال "أمرك بيدك اليوم" فردت في أول اليوم كان ردا في انتهائه، وفي الهداية: وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالىٰ: إذا ردت الأمر في اليوم لها أن تختار نفسها غدا، م: وذكر بأن سماعة عن محمد رحمه الله تعالىٰ: إذا قال لها "أمرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد" فردت الأمر اليوم بطل حيارها في اليوم وكان لها الخيار غدا، وكذلك إن ردت اليوم وغدا فلها الخيار بعد الغد، ثم رجع عن هذا وقال: إن ردت الأمر اليوم بطل الأمر كله، وفي الخانية: وليس لها أن تختار نفسها بعد ذلك وهو الصحيح، وفي الولوالجية: وعن أبي يوسف رحمه الله: إذا قال "أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا" إنهما أمران، لو اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الأمر بيدها، وفي الحامع الصغير الحسامي: وهو الصحيح، وفي الخلاصة الخانية: ولو الصحيح، أمران، لا يبطل أحدهما ببطلان الآخر.

٦٧٤٣: م: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالىٰ: إذا قال لها " أمرك بيدك هذه السنة " فاختارت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها خيار في باقي السنة ،

وفى الخانية: وفى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله لها الخيار، ولو طلقها زوجها واحدة ولم يكن دخل بها ثم تزوجها فى تلك السنة فلها الخيار فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبويوسف: لا خيار لها، إذا قال لها "يوم يقدم فلان فأمرك بيدك" فقدم فلان نهاراً فلم تعلم به حتى جن الليل فلا خيار لها.

2 ٢٧٤: - ولو قال لأجنبية "يوم أتزوجك فأنت طالق " فتزوجها ليلا يحنث في يمينه ، وفي الفتاوى الخلاصة: رجل قال لامرأته "أمرك بيدك إذا جاء غد " ثم أبانها ثم تزوجها ثم جاء الغد فالأمر في يدها ، وفي الولوالجية: ولو قال "إذا قدم فلان فأمرك بيدك " فذاك إليها في مجلس علمها ، وفي الخلاصة الخانية: ولو حعل أمرها بيدها وهي غائبة كان لها الخيار إذا علمت ، فإن طلقت نفسها قبل العلم لم تطلق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمهما الله تعالى المعرى: ولوقال وكلت فلانا يبيع عبدى " فباعه ولم يعلم بالوكالة جاز على الأمر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، ولا أحفظه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وكذا لو قال "وكلت فلانا بأن يزوجني أو يطلق امرأتي " وفي ظاهر الرواية لا تثبت الوكالة قبل العلم .

الهالال قد أهل ولم تختر نفسها في ذلك المجلس خرج الأمر، وإن جاءت بعد الهالال قد أهل ولم تختر نفسها في ذلك المجلس خرج الأمر، وإن جاءت بعد الهلال بأيام وقالت "لم أعلم به " فإن جاءت بأمر أرى أنها فيه صادقة حلفتها على ذلك وقبلت قولها والأمر بيدها، وإن جاءت بأمر أرى أنها كاذبة فيه لم أقبل قولها، وفيه أيضا: إذا قال لها "أمرك بيدك على أن تأتى البصرة، أو: على أن لا تخرجي من مصرك " أو ما أشبه ذلك فهذا كله على القبول، فإذا قبلت ثم اختارت نفسها طلقت، وكذلك لو قال لها "على أن تؤدى إلى ألف درهم، أو قال: على أن تؤدى إلى ألف درهم، أو قال: على أن تؤدى إلى ألف درهم، أو والد: على أن تؤدى إلى ألف درهم، أو تال لها "على أن تعملي في حاجتي " اشترط شيئا مجهولا قهذ على القبول، وإذا قبلت واختارت نفسها وقع الطلاق، وردت مهرها الذي أخذت منه، إلا في قوله " ألف درهم "، ولوقال " أمرك بيدك إن لم تخرجي اليوم

من منزلك "فهذا يمين ولا يحتاج إلى القبول ، ويكون الأمر بيدها حتى تغرب الشمس إن لم تخرج من منزلها ، فإذا غابت الشمس خرج الأمر من يدها .

كلما شاء ت في ذلك المجلس وغيره حتى تبين بثلاث ، إلا أنها لا تطلق نفسها في كلما شاء ت في ذلك المجلس وغيره حتى تبين بثلاث ، إلا أنها لا تطلق نفسها في مجلس أكثر من واحدة ، وفي الذخيرة : فإذا انحتارت نفسها مرة فقد استوفت موجب ذلك الأمر من التطليقة ، وإنما يتجدد لها الملك عند مشيئة مستقبلة ، م: وإذ استوفت ثلاث تطليقات ثم عادت إليه بعد زوج فلا خيار لها ، وإذا شاء الثلاث بكلمة واحدة لم يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما تقع واحدة ، كما لو قال لها "طلقي نفسك واحدة "فطلقت نفسها ثلاثا ، وفي الخلاصة : ولو ردت مرة قال لها " طلقي نفسك واحدة " فطلقت نفسها ثلاثا ، ولو قال لها "أمرك بيدك إذا بعده في العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث ، ولو قال لها "أمرك بيدك إذا شئت ، أو : متى شئت " فلها أن تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ، ولو اختارت زوجها حرج الأمر من يدها ، ولو قال لامرأته "أمر فلانة بيدك لتطلقيها متى شئت فهذه مشورة ، والأمر في يدها في ذلك المجلس .

77 :- إذا قال الرجل لغيره "قل لامرأتي : أمرك بيدك "لا يصير الأمر في يدها مالم يقل المأمور لها "أمرك بيدك " و جعل هذا من الزوج أمرا بالتفويض لا أمرا بالإخبار عن كون الأمر في يدها ، وبمثله لو قال لغيره : قل لامرأتي إن أمرها بيدها " يصير الأمر بيدها بالتفويض إليها .

 ٦٧٤٩ :- م: وإذا جعل أمرها بيد صبى أو مجنون ،وفي الذخيرة: أو عبـد أو كـافـر، فهـو في يده قبل أن يقوم من ذلك المجلس، وليس له أن يخرج عن ذلك الأمر ما دام في ذلك المجلس ، كما لو فوّض ذلك إلى المرأة ، قال شيخ الإسلام المعروف بحواهر زاده: لا إشكال أن التفويض إلى الكافر و العبد صحيح ؛ لأن العبد والكافر من أهل التمليك ، وكذلك الصبي الذي يعقل ، وإنما الإشكال في الصبى الـذي لا يعقل والمجنون ؛ لأنهما ليسا من أهل التمليك فينبغي أن لا يصح جعل الأمر بيدهما ؛ لأن جعل الأمر باليد تمليك ، ولكن الـوجـه فـي ذلك أن التـفويض إلى الصبي والمجنون وإن كان لا يصح باعتبار التمليك يصح باعتبار التعليق لأن في التفويض تعليقا معنى ، فكأنه قال "إن قـال لك هذا الصبي أو هذا المجنون أنت طالق فأنت طالق " ولو صرح بذلك ثم قال ذلك الصبيي أو ذلك المجنون لها "أنت طالق" أليس أنها تطلق ؟كذلك هاهنا، إلا أنه يقتصر على المجلس وإن كان جوازه باعتبار التعليق، وفي الخانية: رجل فوض طلاق امرأته إلى صبى قال في الأصل: إن كان ممن يعبر يحوز، ولو جعل طلاق امرأته بيدرجل فجن المجعول إليه وطلق قال محمد رحمه الله تعالىٰ: إن كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه ، ولو جن الموكل بالطلاق إن جن ساعة ثـم أفاق فالوكيل على وكالته ، ولو جن زمانا دائما بطلت وكالته ، وذكر ابن سماعة عن محمد أنه قدر الدائم أو لا بيوم ثم رجع وقال: إن جن شهرا يخرج، وإن جن دون ذلك لا يخرج، ثم رجع وقال : لا يخرج حتى يحن سنة، وأبو حنيفة لم يقدر لذلك وقتا .

• ٦٧٥: - م: وجعل أمرها بيد رجلين فطلقها أحدهما لم يجر، وفي الخلاصة الخانية: خلافا لزفر، م: وهذا بخلاف مالو قال " طلقا امرأتي"

^{• 770: -} أخرج سعيد بن منصور عن الحسن في رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين ، فطلق أحدهما ، قال: لا ، حتى يجتمعان جميعاً ، سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها ، ٧٦٦/١ ، برقم ١٦٣٧ .

فطلق أحدهما فإنه يحوز ، وفي المنتقى: الحسن بن زياد إذا قال لامرأتين له" أمركما بيدكما لم تطلق واحدة منهما إلا باجتماعهما على طلاقهما .

 ٦٧٥١ :- وإذا جعل أمر امرأته بيدها إن غاب عنها أو شرب المسكر فوجد أحد الأمرين وطلقت المرأة نفسها ثم وجد الأمر الآخر ليس لها أن تطلق نفسها ، ثم إذا صار الأمر بيدها كانت على حيارها ما دامت في المجلس و إن تطاول يوما أو أكثر ، وإن قامت عن مجلسها بطل الخيار ، وكذلك إن أخذت في عمل آخر يعلم أنه قطع لما كانت فيه بطل خيارها ، بخلاف ماإذا كانت قائمة فقعدت ، وفي شرح الطحاوى: إذا اتكأت لا يبطل حيارها ، بخلاف ما إذا كانت قاعدة فقامت ، ولو كانت قاعدة فاضطجعت ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسي أن عند أبي يوسف رحمه الله فيه روايتان ، وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أنها إذا وضعت وسادة فاضطجعت فوضعت عليها رأسها فيه احتلاف المشايخ منهم من قال: لا يبطل خيارها ، ومنهم من قال: إذا هيأت الوسادة كما يفعل للنوم فهذا منها تهاون بالأمر وإعراض عنه فيبطل حيارها ، ولو كانت متكئة فاستوت قاعدة لا يبطل حيارها ، ولو كانت قاعدة فاتكأت ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن فيه روايتان ، و ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني فيـما إذا كانت قاعدة فاتكأت أن في ظاهر الرواية لا يبطل خيارها ، وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يبطل ، وفي الكافي: والأول الأصح ، م: وإن ركبت بطل خيارها ، وإن نيزلت من الدابة لا يبطل خيارها ، وإن كانت محتبية فتربعت أو كانت على العكس لا يبطل خيارها ، وإذا كانت على دابة حين جعل الزوج أمرها بيدها فهو على و جوه ، إن كانت الدابة و اقفة حين جعل أمرها بيدها فسارت أو كانت سائرة فسارت كذلك خرج الأمر من يدها ، فإن كانت واقفة فأجابت ثم سارت أو كانت سائرة فلما سمعت التفويض أجابت في خطوتها ذلك وأسرعت في ذلك

[→] وأخرج عبد الرزاق عن الثوري في رجل جعل أمر امرأته إلىٰ قوم شتىٰ فطلّق بعضهم قال : ليس لأحدهم أن يطلّق دون الآخر ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب ملكها نفراً شتى ٦/٧ برقم ١٩٩٦ .

حتى سبق حوابها خطوتهابانت منه ، وكذلك الجواب إذا كانت تمشى ، وإن سبق خطوتها جوابها لم تبن منه ، وإن كانت الدابة سائرة فوقفتها لا يبطل خيارها ، ولو كانت في بيت فمشت في البيت من جانب إلى جانب فهي على خيارها ، والسفينة كالبيت لا كالدابة ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلوائي : سواء كانا على الدابتين أو على دابة واحدة ، أو كانت هي على دابة وهو يمشى أو كانا في سفينتين أو في سفينة واحدة ، أو كانا في محملين أو في محمل واحد ، حتى أنهما إذا كانا على عاتق رجل واحد واحتارت نفسها في خطوتها ذلك بانت منه .

7 7 7 :- وإذا قال لها "أمرك بيدك " فقالت 'أدعوا لى أبي أستشيره ، أو قالت : أدعوا شهودا أشهدهم " فهي على خيارها ، و كذلك إذا لبست ثيابها من غير قيامها عن المجلس لا يبطل خيارها ، وإن لم تجد أحدا يدعو بالشهود فقامت بنفسها ولم تنتقل لتدعو الشهود هل يبطل خيارها ؟ اختلف فيه المشايخ ، قال بعضهم: لا يبطل خيارها ، وقال بعضهم: يبطل خيارها .

وفى شرح الطحاوى: فرضا كان أو نفلا، م: ولو كانت فى الصلاة الفريضة لا يبطل خيارها، ولوى شرح الطحاوى: فرضا كان أو نفلا، م: ولو كانت فى الصلاة الفريضة لا يبطل خيارها باتمام الصلاة، وإن كانت فى تطوع لا يبطل خيارها إن سلمت على رأس الركعتين؛ لأنه لا يحل لها قطع ذلك، وإن قامت إلى الشفع الآخر حينئذ بطل خيارها، ثم إن محمداً لم يفصل فى الأصل بين فرض و تطوع، وروى ابن سماعة فى نوادره عنه أنها إذا كانت فى الأربع مثل الظهر فى الشفع الأول فقامت إلى الشفع الأالى لا يبطل خيارها.

١٧٥٤: ولو دعت بطعام في مجلس الخيار فطعمت بطل خيارها قل ذلك أو كثر، ولو شربت ماء لا يبطل خيارها، والفرق: أن مجلس الخيار مجلس التدبير والناس لا يأكلون عادة في مجلس الرأى والتدبير بل يفردون للأكل مجلسا، فتصير بالأكل رافضة مجلس الرأى والتدبير وكان دليل الإعراض، فأما شرب الماء في مجلس التدبير معتاد فلا تصير بشرب الماء رافضة مجلس الرأى، وذكر

القدوري في شرحه: أن الأكل اليسير لا يبطل الخيار إذا أكلت من غير أن تدعو بطعام، فإذا دعت بطعام أو تكلمت بكلام يكون تركا للجواب، وفي شرح الطحاوي: ولو أكلت طعاما يسيرا أو شربت شرابا قليلا ، أو نامت قاعدة ، أو فعلت قليلا مما يعلم أن ذلك ليس بإعراض فإنه لا يبطل خيارها ، م: فإن أمرت ببيع أو شراء أو أمرت أجنبيا بذلك بطل حيارها ، وإن امتشطت أو اغتسلت ، وفي شرح الطحاوي: أو استثقلت بالنوم ، م: أو مكّنت من زوجها بطل خيارها ، وإن سبحت أو قرأت شيئا قليلا لا يبطل خيارها ، ولو طال ذلك يبطل خيارها .

• ٦٧٥ : - وإذا قال لها "أمرك بيدك" فقالت "الحمد لله على عتق نسمة وهدي بدنةٍ وحجةٍ شكرا لما جعلت إليّ فقد طلقت نفسي " فهو جائز ، والايخرج الأمر من يدها بما قالت ، وفي الفتاوي الخلاصة : ولو قال لها " جعلت أمرك بيدك فلم تختاري شيئا "وقالت هي " بل اخترت نفسي "القول قول الزوج.

٦٧٥٦: - م: وإذا قال لغيره "طلق امرأتي واحدة رجعية " فطلقها واحدة بائنة أو قال له " طلقها و احدة بائنة " فطلقها و احدة رجعية تقع تطليقة و احدة على حسب ما أمره الزوج، ذكره في الأصل: وفي الولوالحية: رجل وكل وكيلا أن يطلق امرأته فطلق الوكيل ثلاثًا ، فإن نوى الزوج ثلاثًا صح ، وإن لم ينو لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالي وفي السراجية: إذا وكل صبيا عاقلا أو عبدا بالطلاق صح، وفي الهداية: ومن قال لامرأته "طلقى نفسك "ولا نية له، أو نوى واحدة فقالت " قد طلقت نفسي " فهي واحدة رجعية وإن طلقت نفسها ثلاثا وقد أراد النزوج ذلك وقعت عليها ، ولو نوى الثنتين لا تصح إلا إذا كانت المنكوحة أمة ، م: إذا قال لها "طلقي نفسك واحدة بائنة إن شئت " فطلقت نفسها واحد يملك الرجعة

٠ ٦٧٥٦: أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن في الرجل يجعل أمر امرأته بيدرجل قال: هو كما قال ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالوا في رجل جعل أمر امرأته بيد رجل ، ق فيطلّق، ٩/٩٥، برقم ١٨٣٧٤.

لم يقع عليها شيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ ، وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، والموقعة إن شئت " فطلقت نفسها واحدة بائنة فإنه تقع عليها واحدة يملك الرجعة في قول أبي يوسف رحمه الله ، ولا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله .

٦٧٥٧ :- إذا وكل رجلا أن يطلق امرأته للسنة وهي ممن تحيض وكان التوكيل في حالة الحيض ، أو في ظهر جامعها فطلقها الوكيل في حالة الحيض أو في ذلك الطهر لا يقع الطلاق ، وكذلك لو قال لها في هذا الحالة " أنت طالق للسنة أنت طالق إذا طهرت "في الصورة الأولىٰ ، "أنت طالق إذا حضت وطهرت "في الصورة الثانية فطلقها الوكيل بعد ذلك يقع الطلاق، وفي السراجية: وكله بأن يطلقها غدا فطلقها بعد غدٍ صح ، وفيها :أحد وكيلي الطلاق ينفرد بالطلاق إلا إذا كان توكيلا بالخلع أو بالطلاق بالمال ، الولوالحية: رجل وكل رجلا أن يـطـلـق امرأته فقال " طلقها بين يدي شهو د " فطلقها من غير شهو ديقع ، و كذا لو قال " بع هذا بين يدي الشهود " فباع بغير محضر من الشهود جاز ، م: وإذا و كل غيره بأن يطلق امرأته ثم طلقها الزوج بنفسه ، وفي الخانية: بائنا أو رجعيا ، م: قبل طلاق الوكيل فهذا لا يكون عزلا للوكيل ويقع طلاق الوكيل عليها مادامت في العدة ، وبعد ما انقضت العدة لا يقع طلاق الوكيل عليها تزوجها الزوج أو لم يتزوج، وفي الخانية: فإن لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها ، وكذا لو ارتدالزوج أوالمرأة ، العياذ بالله تعالىٰ ، ثم طلقها الوكيل فيطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة ، وإن لحق الموكل بدار الحرب مرتدا، وقضى القاضى بلحاقه بطلت الوكالة حتى لو عاد مسلما وتنزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع الطلاق ، ولو ارتد الوكيل كان على الوكالة ، وإن لحق بدارالحرب، إلا أن يقضى القاضى بلحاقه ؛ لأن قضاء القاضي باللحاق بمنزلة الموت ،رجل قال لغيره " إذا تزوجت فلانة فطلقها " و تزوجها كان للوكيل أن يطلقها "لأن تعليق الوكالة بالشرط جائز. ٦٧٥٨: - م: و كل رجيلا بيطيلاق امرأته والوكيل غائب لا يعلم، فطلق الـوكيل قبل العلم لا يقع طلاقه ، لأنه لا يصير وكيلا قبل العلم ، وفي المنتقى : عن أببي يو سف رحمه الله تعالىٰ : أنه يصير و كيلا قبل العلم " قال أبو يو سف رحمه الله تعاليي : ولا أحفط عن أبي حنيفة رحمه الله تعاليي ، وإذا قال لغيره " طلق امرأتي ثلاثًا " فقال " فعلت " صح ، وإذا قال لرجلين " طلقا امرأتي ثلاثًا " فطلقها أحدهما واحدة والآخر ثنتين طلقت ثلاثا ، وفي البقالي: وإذا قال لغيره " طلق امرأتي ثلاثا ا إن شاء ت " لا يصير وكيلا مالم تشأ ، ولها المشيئة في مجلس علمها ، وإذا شاء ت في مجلس علمها حتى صار وكيلا فلو طلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع، ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع بعد ذلك ، قال شمس الأئمة الحلواني : وينبغي أن يحفظ هذا فإن البلوي فيه تعم ، فإن عامّة الكتب التي يكتبها الزوج من القرية يكون فيها " أكتب إليك هذا الكتاب سل امرأتي هل تشائين الطلاق ؟ فإن شاء ت فطلقها "ثم إن الو كلاء كثيرا ما يؤ حرون الإيقاع عن مجلس مشيئتها و لا يدرون أن الطلاق لا يقع.

٩ - ٦٧٥ : - السغناقي : الوكيل في الطلاق والرسول سواء ؛ لأنه سفير ومعبر ، والرسالة لا تختص بالمجلس فكان له أن يطلقها بعد المجلس، ولو قال له" طلقها إن شئت "كان ذلك على المجلس حتى لا يملك الإيقاع بعد قيامه عن المجلس ؟ لأن تأخر كلامه يبين أن مراده تمليك أمرها منه لا الرسالة ، وعلى هذا يقول: إذا قـال له "طلقها "له أن يعزل قبل الإيقاع، ولو قال له "طلقها إن شئت "لم يكن له أن يعزله كما لو ملك الأمر منها ، وفي الخانية : رجل وكل رجلا بطلاق امرأتيه فطلق إحداهما طلقت ؛ لأنه أتي ببعض ما أمره ، م: وإذا قال لغيره " أنت و كيلي فيي طلاقها على أني بالخيار، أو : على أنها بالخيار ، أو : على أن فلانا بالخيار " فالوكالة جائزة والخيار باطل.

• ٦٧٦: - م: وإذا قال لغيره "طلق إحدى نسائي" فطلق واحدة منهن بعينها صح، وليس للزوج أن يصرف الطلاق لغيرها، وفي الخانية: وإذا قال الزوج "لم أعن هذه "لايقبل قوله ، م: وكذا إذا طلق واحدة منهن لا بعينها صح ، ويكون الخيار للزوج .

٦٧٦١: -م: وإذا قال لامرأته "طلقي نفسك ثلاثا للسنة" وقد كان دخل بها فقالت في زمان الحيض أو في طهر جامعها فيه "طلقت نفسي ثلاثا للسنة "لم يقع عليها شيء بهذا القول أبدا ، بخلاف ما إذا قال الزوج لها " أنت طالق للسنة "في غير زمان السنة حيث يقع الطلاق إذا جاء وقت السنة ، وإن كانت طاهرة من غير جماع حين قال هذا القول وقعت للحال واحدة لوجود وقعت السنة ، ثم لا يقع عليها بذلك اللفظ شيء في الطهر الثاني والثالث إلا إذاجدد الإيقاع عند كل طهر ، وينبغي أن يجدد الإيقاع في المجلس الذي طهرت فيه الطهر الثاني وكذا الطهر الثالث ، وفي الخانية: رجل وكّل رجلًا ليطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع للحال ، وإذا جاء وقت السنة لا يخرج عن الـوكـالة حتـي لـو طـلـقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق ، رجل قال "طلَّق امرأتي تطليقة للسنة "فقال لها الوكيل" أنت طالق للسنة "إن كانت المرأة في طهر لم يجامعها فيه و لا في حيضها طلقت و احدة للسنة ، و إن كانت حائضا أو كانت في طهر جامعهافيه بطل كلام الوكيل و لا يقع به الطلاق للحال و لا إذا حاضت وطهرت ، فإن الرجل إذا قال لغيره " طلق امرأتي إذا حاضت وطهرت " فقال لها الوكيل" إذا طهرت أو حضت فأنت طالق" كان باطلا، وكذا لو قال طلق امرأتي "فقال لها الوكيل" أنت طالق إذا دخلت الدار "فدخلت لا يقع شيء، ولو قال لغيره " طلق امرأتي ثلاثًا للسنة ، فقال لها الوكيل في طهر لم يجامعها فيه "أنت طالق ثلاثا للسنة "تقع للحال واحدة ويبطل الثاني ، وقيل: على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ينبغي أن لا يقع شيء ، والأصح أنه تقع واحدة هاهنا بلاخلاف، وفي السراجية: وكله بأن يطلقها ثلاثا للسنة، فقال "أنت طالق ثلاثا للسنة "وهي في الحال محل للطلاق السني طلقت واحدة ، و لا تطلق في الطهر الثاني والثالث شيئا ؟ لأنه لم يفوض التعليق و الإضافة . ٦٧٦٢: - م: ولو قال لها "طلقي نفسك ثلاثا للسنة بألف درهم " فقالت " طلقت نفسي ثلاثًا للسنّة بألف درهم "وهي طاهرة من غير جماع وقعت واحدة للحال بثلث الألف ، فإذا حاضت وطهرت لا يقع عليها شيء آخر بذلك القول إلا أن يجدد الإيقاع، فإن جدد الإيقاع بعد ما طهرت في مجلس طهرها وقعت واحدة بغير شيء، وكذلك في الطهر الثالث، فإن قال الزوج " أنا رضيت إيقاعها الثلث بالألف " وقد أوقعت الثلاث بثلث الألف فصارت مخالفة لا يلتفت إلى قوله ، ويقال له: إنها لم تحالف أمرك لفظا ومعنى ، لكن امتنع وحوب بعض البدل حكما لانعدام شرط الوجوب بالثانية والثالثة وهو زوال الملك لكون الملك زائلا بالطلقة الأولى ، ولكن الطلاق يجعل شرط وقوعه و حوب القبول لا و حوب المقبول، فقد تقدم قبول صحيح فوقعت الثانية والثالثة بغير شيء، ولهذا قلنا: امتناع وجوب بعض البدل حكما لانعدام شرط الوجوب لا يجعلها مخالفة ، ألا ترى أنه لو أتى بها ، ثم قال لها "طلقى نفسك واحدة بألف" فقالت: طلقت نفسي بألف " يقع الطلاق عليها مجانا ، ألاترى أنه إذا قال لغيره " طلق امرأتي بخنزير أو بخمر " فطلقها يقع الطلاق عليها بغير شيء! ألا ترى أنه لو قال لغيره "قل لا مرأتي: أنت طالق ثلاثا عند كل طهر واحدة بألف درهم "فقال الرجل: لها ذلك، وقبلت وقع عليها في الطهر الأول واحدة بألف ويقع الآخران بغير شيء! والمعنى في الكل ما قلنا ، وفي الخانية : ولو طلقها الوكيل أولا تطليقة بثلث الألف ثم تزوجها الوكيل تطليقة أخرى بثلث الألف: تقع الثانية بثلث الألف ، وكذا الثالثة على هذا الوجه .

٦٧٦٣: - م: إذا وقعت المشاجرة بين رجل وامرأته ، فقال لرجل" أمرنا
 بيدك تصلح بيننا " فإن حرى مذاكرة الطلاق فله أن يطلقها.

۲۷٦٤ :- وأولياء المرأة إذا اجتمعوا وطلبوا من الزوج أن يطلقها فطال الكلام بينهم، فقال الزوج لأبيها "ماذا تريد مني، أفعل ما تريد" و خرج ثم طلقها أبوها في المحلس لم تطلق إن لم يرد به الزوج التفويض، ويكون القول قوله إنه لم يرد به الزوج التفويض.

◊ ٦٧٦ : - وإذا قالت المرأة لزوجها في غضب: لو أن ما في يدك في يدى استنقذت نفسي! فقال الزوج: الذي في يدي في يدك! فقالت المرأة: طلقت نـفسـي ثلاثًا! فقال الزوج: قولي مرة أخرى! فقالت: طلقت نفسي ثلاثًا! ثم قال الزوج" لم أنو بذلك طلاقا" طلقت ثلاثا لقولها" طلقت نفسي ثلاثا" بعد قوله "قولي مرة أخرى "؛ وفي الولوالجية: ولولم يقل الزوج "قولي مرة أخرى " والمسألة بحالها كان القول قوله ديانة وقضاء، وفي الخانية: رجل قال لامرأته " قولي : أنا طالق " لايقع الطلاق مالم تقل المرأة ذلك ، بخلاف مالو قال رجل لرجل "قل لامرأتي أنها طالق" فإنها تطلق للحال.

٦٧٦٦ :- م: وإذا قالت المرأة لزوجها على وجه المزاح: وكيل تو هستم؟ فقال: هستي، فقالت: طلقت نفسي ثلاثًا! فقال الزوج بالفارسية: تو بر من حرام گشتی ما را جدا باید شدن! ثم تفرقا ثم أراد الزوج أن يراجعها ، قال في الكتاب: يسأل الزوج، فإن نوى بالتوكيل الطلاق ولم ينو العدد طلقت واحدة رجعية، وإن نوي بالتوكيل المفارقة ولم ينو العدد فهي واحدة بائنة ، ويمكن أن يقال بأن قول الزوج " توبر من حرام گشتي " دليل إرادة البينونة فينبغي أن يسئل هل نوي الثلاث ؟ فان كان نوى الثلاث تقع الثلاث ، وإن لم ينو الثلاث تقع واحدة بائنة عندهما ، وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله لا يقع شيء، وفي الخانية: وعليه الفتوي، وفي الفتاوي الخلاصة: رجل و كل امرأته بطلاقها لا يملك عزلها.

٦٧٦٧ :- م: إذا و كل رجلا بأن يطلق امرأته ، وقال له " طلقها بين يدي أحمى فـلان " فـذاك مشـورة وليس بشرط حتى لو طلقها لا بين يديه وقع ، كما لو قال له "طلقها بشهود" فطلقها بغير شهود، وإذا قال الرجل لغيره" لا أنهاك عن طلاق امرأتي "لا يصير وكيلا بالطلاق ، وهذا بخلاف ما لو قال لعبده "لا أنهاك عن التجارة "حيث يصير مأذو نا في التجارة ، لأن ترك النهي سكوت ، و بالسكوت يثبت الإذن للتجارة ولا يثبت التوكيل بالطلاق ، امرأة قالت لزوجها: يك سخن گويـم روا داشتـي ؟ أو قـالـت : يك كـار كنم روا داشتي ؟ فقال الزوج: داشتم!

وك 1779: - وفي النحانية: رجل وكل رجلابطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره ، اختلفوا فيه ، قال بعضهم: لا يقع الطلاق كما لو وكل رجلا بالطلاق فحن الوكيل وطلق لا يقع ، والصحيح أنه يقع الطلاق ، رجل قال لآخر وكلتك في جميع أمورى " فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه ، والصحيح أنه لا يقع ، وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر: رجل قال لغيره " وكلتك في جميع أمورى يقع ، وفي فتاوى المفقيه أبي جعفر: رجل قال لغيره " وكلتك في جميع أمورى وقاحتك مقام نفسي "لم تصر الوكالة عامة ، فإن كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطلة ، وإن كان الرجل تاجرا ينصرف التوكيل إلى التجارة ، قال رحمه الله تعالى: ولوقال " وكلتك في جميع أمورى التي يجوز فيها التوكيل "كانت الوكالة عامة في البياعات والأنكحة وكل شيء ، وعن محمد: لوقال "هو وكيلي في كل شيء جائز صنعته "كان وكيلا في البياعات والهبات لو قال "هو وكيلي في كل شيء جائز صنعته "كان وكيلا في المعاوضات دون الهبات والعتاق ، وكل رجل أكرهه السلطان ليوكل بطلاق امرأته ، فقال الرجل مخافة الضرب والحبس "أنت وكيلي " ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ، ثم قال الموكل "لم أوكله بطلاق امرأته » قالوا: لايسمع منه ذلك ويقع الطلاق .

• ٦٧٧: - رجل قال لغيره "طلق امرأتي هذه" فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ، رجل أراد السفر فوكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة: إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح عزله ، وإن

كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله إلا بمحضر منها ، قال شمس الأئمة السرخسي : الصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة .

" TVV1 : - ولو و كل رجالا بالطلاق وقال "كلما عزلتك فأنت وكيلى" قال بعضهم: لا يصح هذا التوكيل ؛ لأنه بغير حكم الشرع وهو إلزام ما ليس بلازم، وقال بعضهم: يصح التوكيل ولا يملك عزله وكلما عزله تتحدد الوكالة، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى: الصحيح أنه يملك العزل، ثم اختلفوا في طريق العزل، قال الشيخ الإمام: إذا قال "عزلتك عن جميع الوكالات" ينعزل وينصرف ذلك إلى المعلق والمنجز، وقال بعضهم: يقول "عزلتك كما وكلتك" وقال بعضهم: يقول "عزلتك كما وكلتك"

نوع آخر

في تفويض الطلاق إليها بقوله " اختاري ":

خوب الطلاق فلها الخيار ما دامت في ذلك المجلس وإن قال الزوج: لم أرد الطلاق فلها النجار ما دامت في ذلك المجلس وإن تطاول المجلس يوما أو أكثر، وإن قال الزوج: لم أرد الطلاق بقول ي "اختارى" فذاك ليس بشيء، ويقبل قول الزوج في ذلك إلا أن يكون في حالة الغضب أو في حال مذاكرة الطلاق أو كرر لفظة الاختيار بأن قال" اختيارى اختيارى اختيارى " لأن هذا الكلام لا يدار على وجه التكرار إلا في حق الطلاق، وفي السغناقي: فكما لا يصدقه القاضى فذلك لا يسع للمرأة أن تقيم معه إلا بنكاح مستقبل، م: وإن قامت عن مجلسها قبل أن تختارى شيئا، وفي الكافى: أو أخذت في أمر آخر يعرف أنها تقطع لما كانت فيه، م: بطل خيارها.

7۷۷۳ :- وفي الولوالحية: ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع يمينه ، وتقبل بينة المرأة في إثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ، ولا تقبل بينتها على نية الطلاق إلا أن تقوم البينة على إقراره بذلك .

2 7 1 :- م: واعلم بأن الخيار بمنزلة الأمر باليد في جميع الأحكام إلا في حكم واحد وهو صحة نية الثلاث ، فإن الزوج إذا نوى بالأمر باليد الثلاث صحت نيته وإن اختارت زوجها فليس بشيء، وفي الولوالحية: خرج الأمر من يدها ؛ لأنها ردت الاختيار باختيار الزوج.

• ٦٧٧٥: - م: ثم التخيير لا يخلو من ثلاثة أوجه: إماأن يكون في كلامهما ذكر نفس المرأة أو التطليقة أو الاختيار ، وفي الكافي: أو ما يكون كناية عن ذلك م: بأن قال لها "اختارى نفسك" أو قال لها "اختارى تطليقة" أو قال "اختارى اختيارة" فقالت المرأة "اخترت نفسى "أو قالت " اخترت تطليقة "أو قالت " اخترت اختيارة" ففي هذا الوجه يقع الطلاق ، وإما أن يكون في كلام أحدهما ذكر شيء من ذلك ، إما في كلام المرأة أو في كلام الزوج بأن يقول الزوج "اختارى نفسك ، أو: اختارى تطليقة ، أو: اختارى اخترت اختيارة " فتقول المرأة " اخترت "أو يقول الزوج " اختارى " فتقول المرأة " اخترت تطليقة " في هذا الوجه يقع الطلاق أيضا .

7۷۷٦ :- ولو قال لها "اختارى اختارى "وهو ينوى الطلاق بذلك كله فاختارت نفسها فهى طالق ثلاثا ، قال مشايخنا : قول محمد في هذه المسألة "وهو ينوى الطلاق بذلك كله "وقع اتفاقا ، وكذلك لو قالت "طلقت

۲۷۷٤: أخرج ابن أبي شيبة عن عمر وعبد الله أنهما قالا: أمرك بيدك، واختارى: سواء.
 وأخرج أيضا عن على وعبد الله وزيد قالوا: أمرك بيدك، واختارى: سواء، مصنف ابن أبي
 شيبة، الطلاق، من قال: "اختارى" و "أمرك بيدك" سواء، ٥٨٧/٩، برقم ١٨٤١٠، ١٨٤١٢.
 ٢٧٧٦: أخرج الطبرانى عن ابن مسعود: وسئل عن رجل قال لامرأته: اختارى،

فسكتت، ثـم قـال لهـا: اختاري، فسكتت، ثم قال لها: الثالثة: اختاري، فقالت: قد اخترت نفسي، قال: هي ثلاث، المعجم الكبير للطبراني، ٩/٩٣٥، برقم ٩٦٥٧.

و أخرجه ابن أبي شيبة مختصراً . وأخرج أيضاً عن الشعبي نحوه ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، في الرجل يخير امرأته ثلاثاً فيختار واحدة ، ٩ /٥٠٠ ، برقم ١٨٤٣١ ، ١٨٤٣٣ .

نفسى "أو قالت "أنا طالق "فهو جواب للكل وتطلق ثلاثا، ولو قالت "اخترت تطليقة "فهي واحدة بائنة ، وفي شرح الطحاوى: ولو قال لامرأته "اختاري واختاري فاختاري "بالواو وبالفاء ، فقالت المرأة "اخترت نفسي "أو قالت "اخترت مرة ، أو : بمرة : أو : دفعة ، أو : بـ دفعة ، أو : واحدة أو : بواحدة ، أو : اختيارة ، أو : باختيارة ، تقع ثنتان في قولهم جميعا ، ولو قالت "اخترت تطليقة ، أو: تطليقتين " تقع واحدة بائنة ، وفي الخلاصة: ولو قال " طلقي نفسك " فقالت " اخترت " لا يقع ، وفي الهداية : ولو قال "اختار" فقالت "أنا أختاري نفسي "فهي طالق، وفي الولوالحية: إذا نوى الزوج بقوله "اختاري" أن تختار نفسها ، م: بخلاف قولها "أطلق نفسي "، ولو قال لامرأته "اخترتك "أو: "اختاري "ينو الطلاق لم يقع شيء، ولو قالت ابتداء "اخترت نفسي "فقالت الزوج" قد اخترت "لا يقع شيء، وفي شرح الطحاوي: لو قال لها" اختاري " فقالت " اخترت نفسي ، أو : أبنت نفسي ، أو : حرمت نفسي ، أو: طلقت نفسي "كان جوابا ويقع به الطلاق بائنا .

٦٧٧٧ :- وفي الهداية : ولو قال لها " اختاري اختاري اختاري " فقالت " اخترت الأولى أو الوسطى أوالأخيرة " طلقت ثلاثًا في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يحتاج إلى نية الزوج، وقالا: تطلق واحدة، وفي الكافي: بانت بواحدة، م: ولو قالت المرأة ' اخترت اختيارة " فهي ثلاث في قولهم جميعا ، وفي الينابيع: ولو قالت المرأة "اخترت التطليقة الأولى" طلقت واحدة بالاتفاق، وأجمعوا لو قالت "اخترت واحدة ، أو : اخترت مرة ، أو : اخترت اختيارة " طلقت ثلاثًا ، ولا يحتاج إلى النية ولا إلى ذكر النفس أصلا ، ولو خيرها فقالت " اخترت نفسي " وهي لم تعلم بتخيير الزوج لم تطلق عندنا ، كالوكيل بالبيع إذا باع ولم يعلم بالوكالة ، وقال زفر رحمه اللّه تعاليٰ : طلقت و إن لم تعلم كالوصبي إذا تصرف ولم يعلم بأنه وصبي .

٣٧٧٨: - م: هشام: قال محمد عمن قالت لزوجها "خيرني خيرني " فقال "هذا قد فعلت "فطلقت نفسها: فهي واحدة بائنة ، ولو قالت "خيرني و خيرني و خيرني " فقال " قد فعلت " فطلقت نفسها فهي ثلاث . ۲۷۷۹ :- الحسن بن زياد : إذا قال لها "احتارى احتارى احتارى"
 فقالت "قد أبطلت واحدة" بطل ذلك كله ، رواه عن أبى حنيفة رحمه الله .

ولو قال "اختاري، ثم اختاري، ثم اختاري "فاختارت نفسها ذكر محمد أنها تطلق ثلاثًا ، واختلف المشايخ فيه ، منهم من قال : إن المسألة مؤولة ، وتأويله ، أنه لو قال لها" اختاري "وسكت ثم قال" اختاري "وسكت ثم قال" اختاري " و سكت ، فقالت "اخترت نفسي "وما ذكر من كلمة "ثم" فذلك لفظ محمد لا لـفـظ الـزوج حتى لـو كان ذلك لفظ الزوج بأن قال الزوج " اختاري ثم اختاري ثم احتاري " فقالت " اخترت نفسي " لا تقع إلا الأولى ويتوقف وقوع الثانية والثالثة على قولها" اخترت ثانيا و ثالثا ، وهو نظير مالو قال لامرأته" إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم إن دخلت الدار فأنت طالق" فدخلت الدار مرة تطلق واحدة ولاتـقـع الثـلاث مـا لم تدخل الدار ثلث مرات ، كذا هاهنا ، ومنهم من قال: تقع الثلاث وإن ذكر الثانية والثالثة بكلمة "ثم" هذا يحتاج إلى الـفـرق بيـن هـذه المسألة وبين مسألة الدخول ، والفرق أن قوله " اختاري " تفويض و تـمـليك نصا و تعليق اقتضاء ، فإذا كان تمليكا نصا كانت العبرة للتمليك ، و جو اب واحد يكفي لتمليكات كثيرة حصلت جملة أو مرتبة ، فإنه لو قال "بعت هذا منك بكذا "ثم قال "أجرت هذا "ثم قال وهبتك هذا " فقال : قبلت ! كان جوابا للكل، أما قوله "إن دخلت الدار " تعليق نصا وليس فيه معنى التمليك ، وفي التعليقات تراعبي صفة الشرط لوقوع الطلاق كما يراعي أصل الشرط، وصفة الشرط لم تو جـد في حق الثانية والثالثة ، إذا قال لها 'اختاري اختاري "وقال : عنيت بالأولى الـطـلاق وبالثاني أن أفهمها! صدق ديانة لاقضاء، إذا قال لها " اختاري الأزواج " أو قال لها" اختاري أهلك" ونوى الطلاق فقالت" اخترت الأزواج" أو قالت "اخترت أهلي، وفي السغناقي: أو أبي، أو: أمي "، م: وقع الطلاق استحسانا، ولـوقـال "اختـاري أختك أو أمك أو أباك "ونوى الطلاق فاختارت ما قال ففيما إذا اختارت أمها أو أباها يقع الطلاق استحسانا ، وفيما عداهما لا يقع . • ٦٧٨: - وفي الجامع: إذا قال لها " اختاري اختاري اختاري بألف درهم" فقالت "اخترت نفسي واحدة ، أو: بواحدة "طلقت ثلاثا وكان عليها الألف، وفي الكافي: بمقابلة الثالثة ، ولو كانت قالت " اخترت نفسي بالأولى ، أو: بالوسطى ، أو: بالأخيرة "طلقت ثلاثًا وعليها الألف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي قولهما إن قالت " بالأولى ، أو: بالوسطى " طلقت واحدة بائنة بغير شيء، و إن قالت " بالأخيرة " وقعت تطليقة بألف درهم ، ولو قال " اختاري تطليقة " فهي تطليقة رجعية ، وفي الكافي: وإن قال " اختاري واختاري واختاري بألف " فقالت "اخترت، أو: اخترت واحدة، أو: بواحدة "تقع الثلاث بألف إجماعا، وإن قالت " بالأولى ، أو بالوسطى " فكذلك عنده ، وعندهما لايقع شيء .

٦٧٨١: - م: إذا قال لها "اختارى" فقالت: لا أختارك! وقالت: لا أريدك! أو قالت: لا حاجة لي فيك! فهذا كله باطل، ولو قالت" لا أختار الطلاق "فهـذارد لـالأمـر ، وإن قالت "هويت زوجي ، أو: أحببته "فهي على خيارها ، وإن قالت " كرهت فراق زوجي " فقد اختارته ، وإن قالت " اخترت أن لا أكون امرأتك " فقد بانت منه .

٦٧٨٢: - وعن أبي يوسف رحمه الله تعاليٰ: إذا قال الرجل لغيره " أخبر امرأتي أن أمرها بيدها " فاختارت نفسها قبل أن يخبرها جاز ، وعن محمد خلافه ، وفي الفتاوي الخلاصة: لو قبال النزوج لامرأته "اختاري " ثم طلقها بائنا بطل الخيار، ولو كان الطلاق رجعيا لا يبطل الخيار ، ولو كان قال لها " اختاري إذا شئت " ثم طلقها واحدة ثـم تزوجها فاختارت نفسها: عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق بائنة ، وقال أبويوسف رحمه الله: لاتطلق بائنة ، قال الإمام السرخسي: قوله ضعيف.

٦٧٨٣ :- رجل خير امرأته فقبل أن تختار نفسها أخذ الزوج بيدها فأقامها أو جامعها كرهاأو طوعا خرج الأمر من يدها .

٢٧٨٤: - المخيرة إذا قامت لتدعوالشهود بأن لم يكن عندها أحد يدعو الشهود فلا يخلو: أن تحولت عن موضعها أو لم تتحول ، إن لم تتحول لا يبطل خيارها بالاتفاق ، وإن تحولت اختلف المشايخ فيه بناء على أن المراد في بطلان الخيار إعراضها أو تبدل المجلس عند البعض ، أيتهما وجد وجد الإعراض ، وهذا أصح .

م: نوع آخر

فيما يصلح حوابا في التفويض وفي الجمع بين الألفاظ التي يقع بها التفويض

"المرك بيدك" ولقوله "اختارى" وقولها "اخترت" يصلح جوابا لقول الزوج "أمرك بيدك" ولقوله "اختارى" وقولها "اخترت" لايصلح جوابا لقوله "طلقى نفسك" حتى أنه إذاقال لها "طلقى نفسك" فقالت "اخترت نفسى" لايقع شيء، وقال ولو قال لها "أمرك بيدك" أو قال "اختارى" فقالت "طلقت نفسى" يقع، وقال أبو يوسف: إذا قال لها "طلقى نفسك" فقالت "أبنت نفسى" لم يقع على قياس قول أبى حينفة رحمه الله، وعندهما تقع تطليقة رجعية، هكذا ذكر القدورى فى شرحه، وذكر فى الجامع الصغير: قول أبى حنيفة رحمه الله أنه يقع.

17/۸٦: - وفى اليتيمة: عن أبى بكر الإسكاف فيمن شاجر مع امرأته فقالت له "طلقنى" فقال الزوج فوضت الأمر كله إليك" فقالت المرأة بالفارسية: يكبار ودو بار هشته ؟ فقال: إن نوى الزوج ثلاثا بمافوض إليها طلقت ثلاثا إن لم تكن سكتت بين الكلامين لم تطلّق إلا واحدة.

٦٧٨٧: - م: وإذا جمع الزوج بين ألفاظ التفويض وهو قوله "أمرك بيدك، اختارى، طلقى" فإن ذكرها بغير حرف صلة يجعل كل واحد كلامًا مبتدأ، ولو ذكرها بحرف الفاء فالمذكور بحرف الفاء يجعل تفسيرا إن صلح تفسيرا، ولفظ الاختيار يصلح تفسيرا للاختيار، وإذا لم يصلح تفسيرا للاختيار بجعل علة لما تقدم، وإن تعذر جعله علة يحمل على العطف، ولو ذكرها بحرف الواو فهو للعطف، والمعطوف لا يصلح تفسيرا للمعطوف عليه، وإذا عطف البعض على البعض فالتفسير المذكور في آخرها يجعل تفسيرا للكل.

٦٧٨٨ :- إذا قال لها " أمرك بيدك طلقى نفسك " أو قال لها " اختارى

طلقى نفسك "فقالت "احترت نفسى "وقال الزوج: لم أرد الطلاق! كان مصدقا ولايقع عليها شيء .

"اختارى وطلقى نفسك "فاختارت نفسها، وقال الزوج: لم أرد الطلاق بالأمر الخيارى وطلقى نفسك "فاختارت نفسها، وقال الزوج: لم أرد الطلاق بالأمر باليد ولا بالاختيار، لم يقع شيء، ولو قال لها "أمرك بيدك فاختارى وطلقى نفسك "فقالت" قد اخترت نفسى "وقال الزوج: لم أرد بشيء من ذلك الطلاق أوإنه لا يصدق على ذلك وتقع تطليقة بائنة بقوله "أمرك بيدك "مع يمينه: بالله ما أراد به الثلاث، ولو قال لها "اختارى واختارى فطلقى نفسك "فاختارت نفسها طلقت تطليقتين بائنتين، ولو قال لها "اختارى فأمرك بيدك فطلقى نفسك "فقالت "قد اخترت نفسى "أو قالت: طلقت نفسى "فهى طالق تطليقة بائنة بقوله "أمرك بيدك" يجعل المقدم مؤخرا كأنه قال أمرك بيدك فاختارى فطلقى نفسك، في الكافى: وإن قال "اختارى وطلقى نفسك، في الكافى: وإن قال "اختارى وطلقى نفسك، في الكافى: وإن قال "اختارى وطلقى نفسك، ويحلف إن لم ينو "أمرك بيدك واختارى وطلقى نفسك، ويحلف إن لم ينو "أمرك بيدك واختارى وطلقى نفسك " ويحلف إن لم ينو

• 7۷۹: - وإن قال "أمرك بيدك واختارى وطلقى نفسك "فقالت، اخترت نفسى "تقع واحدة بائنة، ولا يصدق الزوج فى ترك النية، وإن قال "أمرك بيدك فطلقى نفسك، أو: طلقى نفسك فأمرك بيدك، أو: جعلت الخيار بيدك وطلقى نفسك، أو: طلقى نفسك فقد جعلت الخيار بيدك "فطلقت نفسها فهى واحدة بائنة، وإن قال "طلقى نفسك فاختارى" فقالت "اخترت نفسى "تقع بائنتان، وإن قال "أمرك بيدك وطلقى نفسك ثلاثا للسنة، أو قال إذا جاء غد فطلقى نفسك "فلها أن تطلق نفسها ثلاثا في مجلسها، والسنة والشرط لغومنه، وإن قال "أمرك بيدك اختارى اختارى فطلقى نفسك "ولم ينو شيئا فقالت "اخترت نفسى " يقع، تم قال "طلقى نفسك مايحبسك أن تطلقى ففسك "ولم ينو شيئا فقالت "اخترت نفسى " يقع، "حمقال " طلقى نفسك مايحبسك أن تطلقى نفسك " ولم ينو بالأمر شيئا فقالت " اخترت نفسى " لايقع.

1 7 79 :- وإن قال "أمرك بيدك فاختارى واختارى ، أو قال : اختارى فأمرك بيدك وأمرك بيدك ، أو قال : أمرك فأمرك بيدك وأمرك بيدك ، أو قال : أمرك بيدك فاحتارى فاختارى "ولم ينو شيئا لايقع في الوجوه كلها ، ولو قال "جعلت أمرك بيدك "فاختارت نفسها تقع واحدة بائنة بالنية أو بالقرينة بأن يكون في حال مذاكرة الطلاق ، وإن نوى الثلاث تكون ثلاثا .

تقع واحدة رجعية ؛ لأن الثانى ذكر بالفاء فصار جزاءًا أو تفسيرا للأول كأنه قال : طلقتك فصرت طالقا بذلك الطلاق! حتى لو قال "طلقت امرأتي وهي طالق" تقع ثنتان ، ولو قال "طلقى نفسك طلاقا أملك الرجعة ، فقد جعلت أمرك بيدك في ثلاث تطليقات بوائن " فاختارت نفسها أو طلقت تقع الثلاث .

م: نوع آخر

في تعليق الطلاق بالمشيئة وفي تعليق التفويض بالمشيئة

7 7 7 :- إذا قال لامرأته "أنت طالق إن شئت "فذاك إليها ما دامت في مجلسها ، فإن شاء ت في مجلسها وقع الطلاق ، وفي الذخيرة : ويكون الواقع رجعيا ، م : وكذلك إذا قال لها "طلقى نفسك إن شئت 'أو لم يقل "إن شئت " فذاك إليها في مجلسها ، إلا أن هاهنا لا تطلق مالم تطلق نفسها .

١٧٩٤: وفي الولوالجية: وكذلك إذا علق بفعل من أفعال القلوب نحو "إن أحببت، أو: هويت، أو: أردت، أو: رضيت "فهذا على المجلس؛ لأنه تمليك.

وكذلك إذا قال "إن كنت تحبيني ، أو: تبغضيني ، أو: قال "إن كنت تحبين أن يعذبك الله "أو ما أشبه ذلك ، فقالت "أحب العذاب "أو غير ذلك وقع الطلاق عليها ، وكذلك إذا قيد بالقلب ، فقال "إن كنت تحبينني بقلبك ، أو: تحبين أن يعذبك الله فاحتارت وقع الطلاق عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الايقع

• 7٧٩٥: - ولو قال لها "طلقى نفسك إن شئت ، فقالت "شئت "لم يقع ، م: لو قال لأجنبى "طلق امرأتى إن شئت " يقتصر على المجلس ، وفي الكافى : وليس للزوج أن يرجع ، وقال زفر : إنه توكيل كالأول ، م: وبدون قوله "إن شئت " لايقتصر على المجلس ، وقوله للمرأة "طلقى نفسك "مع المشيئة وبدون المشيئة

٧٩٣: أخرج ابن أبى شيبة عن الحسن فى رجل قال لامرأته: أنت طالق إن شئت ، فقالت: قد شئت ، فقال: هى طالق وهو أحق بالرجعة ، وإذا قال إن شئت طلقتك ، فقالت: قد شئت ، قال: إن شاء لم يطلقها ، مصنف ابن أبى شيبة ، الطلاق ، ماقالوا فى الرجل يقول لامرأته: إن شئت فأنت طالق ٢٣١/٩ برقم ١٨٦٦٤.

و أخرج عبـد الرزاق عـن عطاء قال : إن قال : أنت طالق إن شئت ، فشاء ت ، فهي طالق ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب أنت طالق إن شئت ، ٧٦/٧ برقم ١٢٠٧٣ .

تمليك ، وقوله للمرأة "طلقي صاحبتك "نظير قوله لأجنبي "طلق امرأتي "إن كان مع ذكر المشيئة فهو تمليك ، وإن كان بدون ذكر المشيئة فهو توكيل.

7797 :- وفي شرح الطحاوى: ولو قال "طلقى نفسك وصاحبتك" وكانت له امرأتان ،كان لها أن تطلق نفسها في المجلس ، ولها أن تطلق صاحبتها في المجلس وغير المجلس ، وكان تفويضا في حقها وتوكيلا في حق صاحبتها . **٦٧٩٧: - وفي الخانية:** ولو قال لها "طلقي نفسك ثلاثا إن شئت " فقالت "أنا طالق "لا يقع شيء، ولو قال لها "طلقي نفسك إن شئت "فقالت "قد شئت أن تطلق نفسي "كان باطلا، م: ولو قال لها "أنت طالق ثلاثا إن شئت " فقالت " شئت و احدة " فهو باطل ، وعلى هذا إذا قال لها " طلقي نفسك ثلاثاً إن شئت " فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء ، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف: إذا قال لها "أنت طالق ثلاثا إن شئت " فقالت "أنا طالق " لا يقع إلا أن تقول: أنا طالق تُلاثًا ، إذا قال لها "طلقي نفسك إن شئت " فقالت قد طلقت نفسي "يقع الطلاق، وفي السغناقي: قال لامرأته "شيئي الطلاق "فقالت "قد شئت " فهي طالق ، وإن لم تكن له نية فليست بطالق .

٦٧٩٨: - م: وإذا قال لها"إن شئت فأنت طالق غدا" كانت المشيئة إليها في الحال ، ولو قال لها " إذا جاء غد فأنت طالق إن شئت " كان لها المشيئة في الغد، وذكر في الأصل: إذا قبال لها "أنت طالق غدا إن شئت " فلها المشيئة في الغد، ولو قال "إن شئت فأنت طالق غدا" فلها المشيئة في الحال ، ولم يذكر في المسألة خـلافا ، قالوا: وهذا قول أبي حنيفة ، وعن أبي يوسف رحمه الله أن لها في الغد في الـمسألتين جميعا ، وفي الخانية: وهو رواية عن أبي حنيفة ، وقال زفر رحمه الله: المشيئة إليها في الحال في الفصلين ، وكذا قال أبو حنيفة رحمه الله .

7799 :- م: بشرعن أبي يوسف: إذا قال لها" أنت طالق غدا إن شئت ، أو: أنت طالق إن شئت غدا "فإن أبا حنيفة رحمه الله قال: لها المشيئة غـدا ، وقـال أبـو يوسف: إن قدم المشيئة فلها المشيئة في الحال ، وإن أخرها فهو

على ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، وعلى هذا إذا قال لها" اختاري غدا اختارى إن شئت غدا أمرك بيدك غدا إن شئت ، أمرك بيدك إن شئت غدا " فالمشيئة في الغد في الحالين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وعلى هذا الخلاف إذا قال لها" طلقي نفسك غدا إن شئت طلقي نفسك إن شئت غداً ،إن شئت فطلقي نفسك غدا إن شئت "لم يكن لها أن تطلق نفسها حتى يجيء غد في قول أبي حينفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: إن قدم المشيئة فلها أن تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال "طلقت نفسي غدا".

• ١٨٠: وذكر هشام عن محمد رحمه الله: إذا قال لامرأته "أنت طالق غدا على ألف درهم إن شئت " فقالت في الحال " شئت " لايقع الطلاق حتى يقول الزوج "قبلت "، ولوقال لها "إن شئت الساعة فأنت طالق غدا "أو نوى ذلك ولم يقل "الساعة " فقالت " شئت أن أكون غدا طالقا " وقع الطلاق في الغد ، ولو قالت " شئت أن يقع الطلاق في اليوم "فإنه لايقع الطلاق في اليوم ويخرج الأمر من يدها .

١ . ٦٨ : - " أنت طالق إذا شئت ، أو : متى شئت ، وفي الكافي : أو إذا ماشئت ، أو: متى ماشئت "، م: فلها أن تشاء في المجلس وبعده ولكن مرة واحدة ، وفي الكافي: ولو ردت لم يكن رداً ، أي لو قالت "لم أشأ "كان لها أن تشاء بعده ، ولو قال لها "أنت طالق كلما شئت " فلها ذلك أبدا كلما شاء ت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثًا ، وفي الهداية: إلا أن التعليق ينصرف إلى الملك القائم، حتى لو عادت إليه بعد زوج آخر وطلقت نفسها لم يقع شيء، وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة، وفي الكافي: فإذا شاءت

١٠٠٠ :- أخرج ابن أبي شيبة عن شعبة قال : سألت الحكم وحماداً عن رجل قال الامرأته : أنت طالق كلما طالق شئت؟ قال الحكم: كلما شاءت فهي طالق، وقال حماد: مرة، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، في رجل قال لامرأته : أنت طالق إذا شئت ٢٦/١٠ ، برقم ١٩٤٣١ .

وأخرج سعيد بن منصور عن إبراهيم قال رجل قال لامرأته : أنت كلما شئت طالق ، فهي كـلـمـاشاء ت طالق ، سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب من قال لامرأته : أنت طالق إذا شئت ، ۱/٥٩٦، برقم ١٢٤٠.

الثلاث لم يقع شيء عند أبى حنيفة ، ووقعت واحدة عندهما ، وفي السغناقي : أما لو شاء ت مرة وطلقت واحدة وانقضت عدتها ، ثم تزوجت بآخر ، و دخل بها ثم عادت بثلاث مشيئات ، وعند محمد بمشيئتين ، فلو لم تشأ شيئا وردت المشيئة بطل ردها ولها أن تشاء لتحدد المشيئة ب "كلما" ، م : ولو قال : أنت طالق حيث شئت ، أو : أين شئت "لم تطلق حتى تشاء ، وإن قامت عن مجلسها قبل أن تشاء فلا مشيئة لها بعد ذلك .

7 . ١٨٠٢: وفى شرح الطحاوى: ولو قال لها "أنت طالق ما شئت ، أو: كم شئت ، أو: حيث المئت ، أو: كيف شئت "فهذه الألفاظ كلها تقتصر على المجلس ، ثم إذا شاء ت بهذه الألفاظ ثلاثا أو ثنتين لايكون إلا واحدة ، إلا في قوله "كم شئت ، أو: ماشئت "فشاء ت في مجلسها واحدة أو ثنتين أو ثلاثا كان على ماشاء ت ، وفي الهداية: وإن ردت الأمر كان ردا.

الرجعة ، معناه قبل المشيئة ، فإن قالت "قد شئت "طلقت تطليقة بملك الرجعة ، معناه قبل المشيئة ، فإن قالت "قد شئت واحدة بائنة أو ثلاثا "أو قال النوج " نويت ذلك " فهو كما قال ، وفي الخلاصة : ويختص في المجلس ، وذكر في الكافي : أنه ينبغي أن يقع ماشاء ت من غير نية الزوج عندهم ، أما إذا أرادت ثلاثا والزوج واحدة بائنة أو على القلب تقع واحدة رجعية ، وإن لم تحضره المنية تعتبر مشيئتها فيما قالوا جريا على موجب التخيير ، قال رحمه الله في الأصل : هذا قول أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما لا يقع مالم توقع المرأة فتشاء رجعية بائنة

[&]quot; ٦٨٠٣ - أخرج عبد الرزاق عن الثورى قال: إذا قال: أنت طالق إن شئت ، فالخيار لها مدادامت في مجلسها ، فإن لم تقض شيئا في ذلك المجلس فلا مشيئة لها بعد ذلك ، وإذا قال: أنت طالق متى شئت ، وإذا شئت ، فمتى شاء ت ، وإذا شاء ت ، تطليقة ، ليس لها فوق ذلك ، وإذا قال: أنت طالق كلما شئت ، فهى كلما شاء ت طالق ، حتى تبين بثلاث ، وهو لها وإن وقع عليها وإذا قال: أنت طالق كم شئت ، فهى طالق في ذلك المجلس ماشاء ت ، إن شاء ت ثلاث ، وإن شاء ت واحدة ، وإن قامت من ذلك المجلس قبل أن تقول شيئًا فلا مشيئة لها ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب أنت طالق إن شئت ، ٧/٥ ، برقم ١٢٠٠١ .

أو ثلاثا، وفي الخلاصة الخانية: وثمرة الاختلاف تنظهر فيما إذا قامت عن مجلسها قبل المشيئة ، عند أبي حنيفة رحمه الله تقع واحدة رجيعة ، وعندهما لا يقع شيء، وفي المصفى: هـذا كـله إذا كانت مدخولة ، فإن لم تكن مدخولا فلا مشيئة لها أصلا عنده ، وعندهما لها المشيئة في أصل الطلاق كما في الوصف .

٤ • ٦٨ : - وفي الهداية: ولو قال لها "طلقي نفسك من ثلاث ما شئت " وفي الكافي: أو "احتياري من الثيلاث ما شئت " فلها أن تطلق نفسها واحدة أو ثنتين، ولا تطلق ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعاليٰ، وقالا: تطلق ثلاثا إن شاءت، م: ولو قال لها " كما شئت فأنت طالق ثلاثًا " فشاء ت واحدة فذلك باطل.

• . ٦٨ : - وإذا قال لامرأتين له "إذا شئتما فأنتما طالقان " فشاءت إحداهما دون الأخرى أو شاء تا طلاق إحداهما لا يقع شيء، وكذلك إذا قال لامر أتين له "طلقا أنفسكما ثلاثا إن شئتما "فطلقت إحداهما نـفسهـاو صـاحبتهـا ثـلاثا في المجلس لم تطلق واحدة منهما ، فإن طلقت الأخرى نـفسهـا وصـاحبتها بعد ذلك ثلاثا قبل القيام عن المجلس طلقتا ثلاثا ، ولو طلقت إحداهما لايقع الطلاق، ولو قامتا عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها و صاحبتها ثلاثا لم تطلق واحدة منهما ، ولو كان قال لهما " طلقا أنفسكما ثلاثا " فطلقت إحداهما نفسها وصاحبتها ثلاثًا طلقتا ثلاثًا ، وإذا قال لها" طلقي نفسك واحدة إن شئت " فطلقت نفسها ثلاثًا لايقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ ، وعندهما تقع واحدة ، وعلى هذا الخلاف إذا قال لها " أنت طالق و احدة إن شئت " فقالت " شئت ثلاثا " لم يقع شيء عند حنيفة رحمه الله خلافا لهما .

٦٨٠٦ :- وفي المنتقى : عن أبى يوسف رحمه الله : إذا قال لها "طلقى نفسك عشرا إن شئت "فقالت "طلقت نفسي ثلاثًا "لم تطلق، وفي الكافي: ولوقال " شئت طلاقك "ونوى الإيقاع وقع ولا بد من النية ، بخلاف قوله "أردت طلاقك ". ٦٨٠٧: - م: وإذا قال لها "أنت طالق إن شئت " فقالت " شئت إن كان كذا "فهذا على وجهين: أما إن علق مشيئتها بشيء ماض قد وجد ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ، وأما إن علق بشيء لم يوجد بعد ففي هذا الوجه يقع الطلاق وخرج الأمر من يدها ، وعن هذا قلنا : إذا قالت شئت إن شاء أبي "كان ذلك بـاطـلا ، وكـذلك إذا قـالـت " شـئت إن شئت " لايقع ، فإن قال الأب بعد ذلك " شئت "أو قال الزوج " شئت " لايقع الطلاق ، وفي الهداية: وإن نوى الطلاق .

 ٦٨٠٨ :- وفي الخلاصة الخانية: ولو قال "أنت طالق إن شئت " فقالت "شئت إن شئت " فقال الزوج " شئت طلاقك " يقع الطلاق ؛ وذكر في المنتقى : ما يوافق هذا فقال: الرجل قال لامرأته "شئت طلاقك، أو: رضيت طلاقك " أوقال لعبده كان طلاقا وعتاقا ، ولو قال "أردت طلاقك " أو قال ذلك لعبده كان باطلا، ولو قال لها" أريدي الطلاق، أو قال أحبى الطلاق" ونوى به الطلاق فقالت "أحببت ، أو أردت "لايقع ، وفي الجامع الصغير العتابي: ولو قال لها "أنت طالق إن شئت " فقالت " شئت إن كان أبي في الدار " وأبوها في الدارطلقت ، وإن لم يكن أبوها في الدار لايقع شيء، وخرج الأمر من يدها .

 ٦٨٠٩ :- م: إذا قال لها "أنت طالق إن هويت ، أو : أردت ، وفي التحريد: أو رضيت ، م: أو : أعجبك ، أو : أو وافقك ، أو أحببت " فقالت " شئت " وقع وفيه أيضا: عن أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ: إذا قال لها " طلقي نفسك و احدة بائنة متى شئت "ثم قال لها" طلقى نفسك واحدة أملك الرجعة متى شئت " فقالت بعد أيام: أنا طالق! فهي طالق و احدة يملك الرجعة ويصير قولها جوابا للكلام الآخر، وفيه أيضاً: داؤد ابن رشيد عن محمد: إذا قال لامرأته" أنت طالق واحدة إن شئت أنت طالق ثنتين إن شئت " فقالت " قد شئت و احدة قد شئت ثنتين "قال: إذا وصلت فهي طالق ثلاثا.

• ٦٨١: - إذا قال لامرأته "أنت طالق إن شئت وأبيت لا تطلق بهذه اليمين أبدا؛ لأنه جعل المشيئة والإباء شرطا واحدا فيشترط اجتماعهما في حالة واحدة وإنه لا يتصور ، هكذا ذكر في المنتقى: وفي النوازل ، والعيون: أنها إذا شاءت تطلق، وإن أبت فكذلك تطلق، والصحيح ما ذكر في المنتقى: وفي النوازل: وكذلك إذا قال "إن شئت وأبيت فأنت طالق "وكذلك إذا قال "إن شئت ولم تشيء " ولو قال "أنت طالق إن شئت وإن لم تشيء "فإن شاءت في مجلسها طلقت بحكم المشيئة ، وإن قامت عن مجلسها طلقت أيضا ، وكذلك الجواب فيما إذا قال لها" أنت طالق إن شئت أو لم تشيء" إن شاءت في المجلس طلقت بحكم المشيئة ، وإن قامت عن المجلس طلقت أيضا ، وأما إذا قال لها" إن شئت وإن لم تشيء فأنت طالق "لا تطلق بهذا اليمين أبدا.

٦٨١١: - وإذا قال لها "أنت طالق إن شئت أو أبيت "فهو على أحد الأمرين في المجلس: إن شاء ت في المجلس طلقت ، وإن قالت في المجلس "أبيت" طلقت أيضا، وإن قامت قبل أن تشاء أو تأبي لا تطلق، ولا يكون الإباء إلا بكلامها ، وهذا كله إذا لم تكن للزوج نية ، فإن نوى إيقاع الطلاق عليها على كل حال يريد به " أنك طالق إن شئت أو أبيت ، أو : أنت طالق إن شئت وإن أبيت ، أنت طالق إن شئت وإن لم تشيء "فهو على ما نوى ويقع الطلاق عليها لامحالة.

 ٦٨١٢ :- وفي الخانية: رجل قال لامرأته "إن شئت وإن لم تشيء فأنت طالق "فهذه المسألة على وجوه ، منها: إذا قدم المشيئة فقال " إن شئت و إن لم تشمىء فأنت طالق "؟ أو قدم الطلاق فقال "أنت طالق إن شئت وإن لم تشيء "؟ أو وسط الطلاق ، فقال " إن شئت فأنت طالق وإن لم تشيء ؛ وكل ذلك على وجهين ، أحـدهـما: إذا أعاد كلمة الشرط فقال "إن شئت وإن لم تشيء فأنت طالق "أو لم يعدوذكر حرف العطف فقال "إن شئت ولم تشيء فأنت طالق ، ؛ والألفاظ ثلاثة المشيئة ، والإباء ، والكراهة ، فإن لم يعد كلمة الشرط وعطف لايقع الطلاق في الوجوه الثلاث ، قدم الطلاق على المشيئة أو أخر أو وسط ، فإن أعاد كلمة الشرط إن قدم المشيئة ، فقال "إن شئت وإن لم تشيء فأنت طالق " لايقع الطلاق أبدا ، وكذا لو قال" إن شئت إن أبيت فأنت طالق" أو ذكر الكراهة مكان الإباء، وإن قـدم الـطلاق على المشيئة فقال " أنت طالق إن شئت وإن لم تشيء فقالت في مجلسها" شئت" طلقت، وكذا لوقامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة ، وإن و سط الطلاق فقال "إن شئت فأنت طالق وإن لم تشيئ فهو بمنزلة مالو قدم الطلاق على الشرطين، وإن ذكر الإباء وقدم الطلاق، فقال أنت طالق إن شئت وإن أبيت "فقالت" شئت "أو قالت" أبيت "يقع الطلاق ؛ لأن الشرط أحدهما ، وإن قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا لا يقع ، والكراهة بمنزلة الإباء، وإن وسط الطلاق فقال، إن شئت فأنت طالق وإن أبيت " فهو بمنزلة مالو قدم الطلاق ، وقال محمد: هذا إذا لم ينو شيئا ، فإن نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها ، قدم الطلاق على الشرط أو أخر أو و سط ، ولو قال "لها أنت طالق متى شئت وأبيت فهو على المجلس وغيره و لا تطلق حتى تقول شئت أو أبيت " بخلاف قوله " أنت طالق إن شئت و إن أبيت ؟ لأن ذلك يقتصر على المجلس.

٦٨١٣ : - م: بشر بن الوليد عن أبي يوسف: رجل قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا إلا أن تشائي واحدة "فقامت عن مجلسها قبل أن تشاء شيئا طلقت تُلاثًا ، وإن شاء ت واحدة قبل أن تقوم لزمتها تطليقة واحدة ، **وفي الكافي :** وعند محمد لا يقع شيء، م: وكذلك لو قال لها " أنت طالق ثلاثًا إلا أن تريدي واحدة، إلا أن تهوى واحدة ، إلا أن تحبي واحدة "؛ وكذلك لو قال 'أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء فلان واحدا ، أو إلا أن يهوى ، أو إلا أن يحب واحدة ، أو : إلَّا أن يريد واحدة " فهو مثل ذلك ، وإن لم يكن فلان حاضر فله ذلك إذا علم به في المجلس الذي يعلم فيه ، وفي الذحيرة : ولو قال لها "أنت طالق ثلاثًا إلا أن يرى فلان غير ذلك " فهذا على المجلس ، وإن قام فلان عن المجلس قبل أن يرى غير ذلك طلقت المرأة ثلاثا، وهذا ومالو قال لها "أنت طالق ثلاثا إن لم ير فلان غير ذلك" سواء، وذلك تقتصر على المجلس، ألاترى أنه لو علق الطلاق بالرؤية بأن قال" أنت طالق ثلاثًا إن رأى فلان غير ذلك " فهذا لا يقتصر على المجلس ، حتى لو قال بعد ماقام عن المجلس " رأيت غير ذلك " لا يقع الثلاث ، وكذلك إذا قال " إلا أن أشاء أنا غير ذلك "فهذا لايقتصر على المجلس. ٢ ٦٨١ :- إذا قال لامرأته "أنت طالق إن شاء فلان ، أو : إن أحب ، أو : إن رضي ، أو : إن هـوى ، أو : إن أراد " فبلغ ذلك فلانا فله مجلس علمه ، بخلاف ما إذا قال "إن شئت أنا ، أو : أحببت أنا "حيث لا يقتصر على المجلس ، إذا قال لامرأته "أنت طالق إن لم يشأ فلان " فقال فلان في المجلس " لا أشاء ، طلقت ولو قال ذلك لنفسه ثم قال " لا أشاء " لا تطلق حتى يموت.

• ٦٨١ : - ٢: إذا قال لها "أنت طالق واحدة إن شئت ثنتين " فإن شاء ت ثنتين فهي طالق واحدة ، إذا قال لها "أنت طالق واحدة إن شئت " فشاء ت نصف واحدة بطل الأمر ، بخلاف مالو لم يذكر المشيئة ، وفي البقالي : إذا قال لا مرأة " إن تزو جتك فأنت طالق إن شئت " فلها مجلس العلم بعد النكاح .

نوع آخر في الرجوع عن التفويض

درهم، أو قال طلقتك بألف درهم، أو قال: بعتك طلاقك بألف درهم" فقبل أن تتكلم المرأة بشيء رجع الزوج عن هذه المقالة كان رجوعه باطلا، حتى لو قبلت تتكلم المرأة بشيء رجع الزوج عن هذه المقالة كان رجوعه باطلا، حتى لو قبلت المرأة بعد ذلك وهي في مجلسها صح ذلك منها وطلقت، وكذلك لا يبطل لقيام الزوج عن المجلس حتى أن بعد قيام الزوج لو قبلت وهي في المجلس طلقت ؟ وكذلك لو قال لعبده "بعت عتقك بألف درهم، أعتقتك بألف درهم" ثم رجع المولى، أو قام عن المجلس قبل قبول العبد لم يبطل ذلك حتى لو قبل العبد بعد ذلك وهو في المجلس صح، ولو كانت البداية من العبد أو المرأة كان الجواب على عكس ما تقدم في الوجهين.

7 ٦٨١٧ :- ولـو قـال لهـا "طـلقى نفسك إن شئت " أو لم يقل " إن شئت " ثم أراد أن يـرجع ليس له ذلك ، ولو قال لها "طلقى صاحبتك " أو قال لرجل أحنبي "طلق امرأتى " أوقال " إن شئت فليس له أن يرجع ، وإن لم يقل " إن شئت " فله أن يرجع .

فالحاصل أن قول الرجل لامرأته "طلقى نفسك" تمليك الطلاق منها وفيه معنى التعليق، وكل ذلك يقبل الرجوع، وقوله للأجنبى "طلق امرأتى" وقوله للمرأة "طلقى صاحبتك" إن كان مقرونا بالمشيئة فهو تمليك ؛ لأن المالك هو الذي ينصرف عن مشيئته، وهذا النوع من التمليك لايقبل الرجوع، وإن لم يكن مقرونا بالمشيئة فهو توكيل محض، والتوكيل يقبل الرجوع، ولا يصح عزل الوكيل بالطلاق قبل علمه.

الى الرجل لامرأته "انطلقى إلى عتاب الوكالة: إذا قال الرجل لامرأته "انطلقى إلى فلان ولا فلان حتى يطلقك "ثم إنه نهاها عن الذهاب وقال "لا تذهبي إلى فلان ولا يطلقك "لا يكون هذا نهيا عن الطلاق، ولا ينعزل فلان بنهي المرأة مالم يعلم بالنهى، يجب أن يعلم بأن من قال لامرأته "انطلقى إلى فلان حتى يطلقك "

فـذهبـت فـطـلـقهـا فلان صح ، ويصير فلان وكيلا بالتطليق وإن لم يعلم بوكالته ، وذكر في الزيادات: ما يدل على أنه لايصير وكيلا قبل العلم، قيل: في المسألتين روايتان ، ما ذكر في الزيادات قياس ، وما ذكر في الأصل استحسان ، هذا إذا نهي المرأة قبل الانطلاق أماإذا نهاها بعدالانطلاق إلى ذلك الرجل لا يصير فلان معزولا وإن علم بالعزل، وصار الجواب فيه نظير الجواب فيما إذا قال لإخر" طلق امرأتي إن شاءت "إذا عزل الوكيل قبل مشيئتها صح العزل إذا علم بالعزل ، وإذا لم يعلم لا يصح العزل ، وبعد مشيئتها لا يصح العزل وإن علم الوكيل بالعزل .

٦٨١٩: - وهذا بخلاف ما لو قال الأجنبي "انطلق إلى فلان وقل له حتى يطلق امرأتي "ثم نهاه بعد ذلك صح النهي ، ولو نهي المرأة عن الانطلاق لايصح، وهذا بخلاف ما لو قال لغيره " إن جاء تك امرأتي فطلقها " أو قال "إن خرجت إليك امرأتي فطلقها "ثم نهى الوكيل عن الإيقاع بعد مجئ المرأة إليه وبعد حروجها إليه يصح النهي إذا علم كما قبل المجئ والخروج، وإذا قال لها" انطلقي إلى فلان حتى يطلقها "ثم نهاها بعد الانطلاق أنه لا يصح وإن علم فلان بذلك.

• ٦٨٢: - وفي الفتاوي: إذا قال لامرأته "إذا جاء غد فطلقي نفسك بألف درهم "ثم رجع قبل مجيء الغد لا يعمل رجوعه ، ولو كانت المرأة قالت : إذا جاءغد فطلقني على ألف درهم ثم رجعت قبل مجئ الغد يعمل رجوعها .

١ ٦٨٢١ :- ومن هذاالجنس : امرأة قالت لرجل " خلعت نفسي من زوجي بألف درهم فاذهب إلى زوجي وأخبر ه بذلك" فلما ذهب الرجل أشهدت المرأة على أنها رجعت عن ذلك حتى يصح رجوعها ، حتى لو بلغ الرسول الرسالة بعد ذلك وقبل الزوج كان قبوله باطلاحتي لايقع الخلع ، علم الرسول بالرجوع أولم يعلم، وكذلك العبد إذا أعتق نفسه على مال و أرسل بذلك إلى المولى رسو لا فلما ذهب الرسول رجع العبد صح رجوعه على الرسول علم بذلك أو لم يعلم، ولو كانت المرأة قالت لزوجها" اخلعني على ألف درهم" أو قال العبد للمولى" اعتقني على ألف درهم "ثم رجعا من غير علمهما لا يعمل رجوعهما .

الفتاوي التاتار خانية ٢ / كتاب الطلاق

ومما يتصل بهذا الفصل

إيقاع الطلاق على المبانة والمطلقة بصريح الطلاق

١٨٢٢: - أجمع العلماء على أن الصريح يلحق الصريح ما دامت في العدة ، وكذا البائن يلحق الصريح ، والصريح البائن ما دامت في العدة عندنا ، وفي الينابيع: بيانه: إذا قيال لامرأته " أنت طالق " وقعت واحدة ثم قال لها " أنت طيالق واحدة " وهي في العدة بعد طلقت أخرى ، ولو قال لها "أنت طالق" طلقت واحدة ثم قال لها وهي في العدة " أنت بائن " و نوى الطلاق طلقت أيضا و تكونان بائنتين ، ولو قبال لهيا " أنت بائن " و نوى الطلاق و قعت و احدة بائنة ، ثم قال لها و هي في العدة "أنت طالق" بانت بتطليقتين ، ولو قال لها وهي في العدة "أنت بائن" و نوي أخرى لم تطلق أخرى .

٦٨٢٣: - والبائن لا يلحق البائن ، إلا أن يتقدم سببه بأن قال لها "إن دخلت الدار فأنت بائن "و نوى به الطلاق ثم أبانها ثم دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها تطليقة أخرى بالشرط عند علمائنا الثلاثة خلافا لزفر، وهذا بخلاف مالو قال لامرأته " انت بائن " ابتداء حيث لايصح ولايجعل كأنه قال " أنت طالق بائن "وهذا بخلاف قوله في فصل الظهار ، إن المعلق بالشرط عند و جود الشرط كالمرسل ، إلا أنه لو أرسل الظهار بعد البينونة لايصح ؛ لأن حكم الظهار ليس هو الطلاق بل حكمه حرمة المتعة لتشبيه المحللة بالمحرمة ، والحرمة تثبت بالبينو نة فلا يثبت بالظهار عدة ، لو آلي منها ثم طلقها واحدة بائنة ثم مضت مدة الإيلاء قبل أن تنقضي عدة الطلاق تقع عليها تطليقة أحرى بالإيلاء.

٦٨٢٢: -أخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب: في الرجل يطلق إمرأته طلاقا بائناً تُم يتبعها بطلاق في عدتها ، قال: يلحقها طلاقه ماكانت في العدة ،مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالوا في الرجل يطلق امرأته طلاقا بائناً الخ ٦١١/٩ ، برقم ١٨٥٤٤ .

حاء الغد تقع عليها تطليقة بالشرط عندنا ، قال مشايخنا : وينبغى على قياس هذه حاء الغد تقع عليها تطليقة بالشرط عندنا ، قال مشايخنا : وينبغى على قياس هذه المسألة أنه إذا قال لها "إن دخلت الدار [أو كلمت فلانا] فأنت بائن "ينوى به الطلاق ثم دخلت الدار ووقع عليها تطليقة واحدة ثم كلمت فلانا بعد ذلك تقع عليها تطليقة أخرى ، وإذا قال لها "إذا جاء غد فاحتارى " ثم أبانها ثم جاء الغد فاختارت نفسها لايقع الطلاق ، كما لو أنجز التخيير ، وكذا إذا قال لها "اختارى" ولم يقل "إذا جاء [غد] " ثم اختارت نفسها بعد ما أبانها لم يقع عليهاشيء .

• ٦٨٢٠ : - ولو قال للمختلعة "اعتدى "ينوى الطلاق ، أو قال لها" استبرئى رحمك "أو قال لها" أنت واحدة "تقع عليها تطليقة ، وقال أبويوسف رحمه الله تعالىٰ : لايقع بها شيء ، وإذا قال لها "بتة أبنتك بتطليقة "لايقع عليها شيء ، ولا يلغو قوله "أبنتك "، بخلاف مالو قال لها "أنت طالق بائن " فإنه يقع عليها تطليقة ويلغو قوله "بائن "، وعلى هذا إذا قالت المختلعة لزوجها : خويشتن خريدم از تو بكابين ونفقه عدت! فقال الزوج: "فروختم بيك طلاق"! لايقع شيء ولا يلغى قوله: فروختم! وكذا إذا اشترى منكوحته لا يلحقها الطلاق .

تم قال لها وهي في اليتيمة: سئل الخجندى: عمن طلق امرأته تطليقة بائنة ثم قال لها وهي في العدة "أنت طالق تطليقتين بائنتين" هل تقعان ؟ فقال: تقعان ، وسئل على ابن أحمد عن رجل قال لامرأته "أنت طالق بائن أنت عد خولة ، واحدة إن كانت غير مدخولة .

^{717 : -} أخرج سعيد بن منصور عن مكحول قال : إذا قال لامرأته ، اعتدى أو عدى أحلك ، فإنها تطليقة وهو أملك بها ، سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب من قال لامرأته اعتدى اعتدى ٢٩٥/١ ، برقم ١٢٣٧ - مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، في الرجل يقول لامرأته اعتدى مايكون ٤٤/٩ ، برقم ١٨١٩٧ .

٦٨٢٧ : - م: وإذا ارتدالرجل ولحق بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه، وفي الحجة :وقد بانت منه ، م : فإن عاد إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع عليها الطلاق ، وإذا ارتدت المرأة ولحقت بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها ، فإن عـادت قبـل الـحيض لم يقع طلاق الزوج عليها عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف: يقع، وفي الحانية: وعند صاحبه يقع.

وممايتصل بهذه المسائل

٦٨٢٨ :- قال القدوري: كل فرقة توجب التحريم مؤيدا فالطلاق فيها لايلحق المرأة ؛ لأنه لا يظهر له أثر ، وإذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ أولعدم الكفاءة وطلقها الزوج وهمي في العدة لا يقع الطلاق عليها ، وكذلك إذا وقعت الفرقة بخيار العتق ، وطلقها الزوج وهي في العدة لا يقع الطلاق ، والحاصل أن كل فرقة هيي فسخ من كل وجه لايقع الطلاق عليها فيها وإن كانت في العدة ، وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق فيها إذا كانت في العدة .

7177 :- فنقول: الفرقة بسبب الحب والعنة فرقة بطلاق عندنا إذا كان النزوج من أهل الطلاق بلا خلاف بين المشايخ ، وإن لم يكن الزوج من أهل الطلاق بأن كان صبيا فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم: هي فرقة بغير طلاق ،

٢ ٦٨٢٧ : − أخرج سعيد بن منصور عن عمر بن عبد العزيز في الرجل يؤسر فيتنصر، قـال : إذا عـلـم ذلك بـرئـت مـنه امرأته وتعتد ثلاثة قروء ، سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب الأسير يكون في أيدي العدو فيتنصر ٢٩٧/٢ ، برقم ٢٨٣٣ - مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، المرتدان ٨٢/٦ برقم ١٠٠٧٨.

٩ ٦٨٢ : - أخرج عبد الرزاق عن عبد الكريم أن عمرو بن مسعود قضيا بأنها تنتظر به سنة ، ثم تعتد بعد السنة عدة المطلقة و هو أحق بأمرها في عدتها ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب أجل العنين ٢٥٣/٦ ، برقم ٢٠٧٢ - مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ماقالو افي امرأة العنين ١٠٧/١٠ ، برقم ١٩١٣٣ . وقال بعضهم: هي فرقة بطلاق ويكون طلاقا بائنا .

• ٦٨٣٠ : - والفرقة بسبب عدم الكفاءة والتقصير في المهر فسخ وليس بطلاق . ٦٨٣١ : - والفرقة في إسلام أحد الزوجين إذا كان الكافر هو الزوج ،

والمرأة أسلمت والزوج من أهل الطلاق ، وإذا لم يكن من أهل الطلاق بأن كان والمرأة أسلمت والزوج من أهل الطلاق ، وإذا لم يكن من أهل الطلاق بأن كان صبيا إلا أنه عقل الإسلام وعرض عليه الإسلام ، فإن أبي أن يسلم ففيه اختلاف المشايخ ، بعضهم قالوا: هي فرقة بطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى كما في البالغ إذا أسلمت امرأته ، وقال بعضهم هي فرقة بغير طلاق إجماعا ، وإن كان الكافر هي المرأة وهي مجوسية والزوج أسلم وعرض عليها الإسلام فأبت أن تسلم فرق بينهما ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة عاقلة ، وتكون هذه الفرقة بغير طلاق إجماع ، ثم التفريق في هذين الفصلين إذا كان الزوج صغيرا أو كانت المرأة صغيرة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه ، منهم من لم يصحح إباء هما على قوله ، ومنهم من لم يصحح إباء هما على قوله ، ومنهم من صحح إباء هما .

7 7 7 :- والفرقة باللعان فرقة بطلاق ، وإذا خرجت الحربية مسلمة إلى دار الإسلام ولم يخرج زوجها ولكن طلقها في دار الحرب أو بعد ما خرج إلى دار الإسلام حيث يقع طلاقه عليها عند محمد رحمه الله .

[•] ۱۸۳۰ : - أحرج البخاري عن خنساء بنت حزام الأنصارية أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها، صحيح البخاري، النكاح، بابر إذا زوج الابنة وهي كارهة الخ ٧٧١/٢، برقم ٤٩٤٥، ف ٥١٣٨.

⁷ ٦٨٣٢ : - أخرج البخاري عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عمر : رجل قذف امرأته ، فقال : فرّق النبي صلى الله عليه وسلم بين أخوى بنى العجلان ، وقال : الله يعلم أن أحد كما كاذب ، فهل أحد كما كاذب ، فهل منكها تائب ؟ فأبيا ، وقال الله يعلم أن أحد كما كاذب ، فهل منكها تائب ؟ فأبيا ، ففرّق بينهما ، صحيح البخاري ، الطلاق ، باب صداق الملاعنة ، منكها تائب ؟ فأبيا ، ففرّق بينهما ، صحيح البخاري ، الطلاق ، باب صداق الملاعنة ،

7A٣٣: - وإذا كانت المرأة معتدة بعدة الوطئ لايقع طلاق الزوج عليها ، إنما يقع طلاق الزوج عليها النما يقع طلاق الزوج على المعتدة إذا كانت بعدة الطلاق ، بيان هذا : إذا طلق المرأته واحدة بائنة أو ثنتين أو طلقها ثم وطأها في العدة من غير دعوى الشبهة ومع العلم بالحرمة تستأنف العدة بكل وطأة وتداخل مع العدة الأولى ، وإذا انقضت الأولى وبقيت الثانية كانت الثانية والثالثة عدة .

7ATE: وفى الخانية: ولو قال للمختلعة: اين زن بسه طلاق! تقع الشلاث، رجل قال "كل امرأة لى طالق" أو قال "امرأتي طالق" لا تدخل فيه المعتدة عن البائن، وإذا قال لها "أنت طالق" يقع، وفى الفتاوى الخلاصة: رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقع الطلاق ولم يجب الجعل! ولو طلقها على مال أو خلعها بعد الطلاق الرجعي يصح، ولو طلقها بمال ثم خلعها في العدة لا يصح، ولو قال لهابعد البينونة "خلعتك" ينوى الطلاق لا يقع شيء.

---- وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن داؤد قال: سمعت ابن المسيب يقول: إذا تاب الملاعن، واعترف بعد الملاعنة ، ويخطبها مع واعترف بعد الملاعنة ، ويخطبها مع الخطاب ويكون ذلك متى أكذب نفسه ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب لا يجتمع المتلاعنان أبدا، ١١٣/٧ ، برقم ١٢٤٤٣ .

وأخرج الإمام محمد عن إبراهيم قال: إذا قذف الرجل امرأته ثم لم يلاعنها كانا على نكاحهما ، فإذا لاعنها بانت بتطليقة بائن ، وليس له أن ينكحها أبدا إلا أن يكذب نفسه ، فإن أكذب نفسه تزوجها ، قال محمد : وبه نأخذ ، كتاب الآثار ٢٨٦ ، برقم ٢٦٥ .

الفصل السادس في إيقاع الطلاق بالكتاب

٦٨٣٥: - يحب أن يعلم بأن الكتابة نوعان: مرسومة أوغير مرسومة ؟ فالمرسومة أن يكتب على صحيفة مصدرا ومعنونا ، مثل مايكتب إلى الغائب ، وإنها على وجهين .

بعد فأنت طالق "وفي هذا الوجه يقع الطلاق في الحال ، وفي النحانية: وتلزمها العدة من وقت الكتابة ، م: وإن قال: لم أعن به الطلاق! لم يصدق في الحكم ؛ ولو قال لها 'يا فلانة أنت طالق "ولم يذكر شرطا يقع الطلاق عليها في الحال ، وإذا قال: لم أنو الطلاق! لا يصدق في الحكم ، كذا هاهنا ، وهل يدين فيما بينه وبين الله تعالىٰ ؟ ذكر هذه المسألة في المنتقى في موضعين ، وذكر في أحد الموضعين أنه لا يدين ، وذكر في موضع آخر أنه يدين .

٦٨٣٧ :- الوجه الثاني: أن يكتب "إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق "

7 ٦٨٣٦: أخرج ابن أبى شيبة عن حماد قال: إذا كتب الرجل إلى امرأته: إذا أتاك كتابى هذا فأنت طالق، وإن كتب: أما بعد فأنت طالق، كتابى هذا فأنت طالق، وإن كتب: أما بعد فأنت طالق، فهى طالق، وقال ابن شبرمة: هى طالق، مصنف ابن أبى شيبة، الطلاق، في الرجل يكتب طلاق امرأته بيده ٩ /٥٦٢، ، برقم ١٨٣٠٤.

وأخرج عبدالرزاق عن الحكم قال: الكتاب كلام فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا، قال: كتب إليهم، مصنف عبدالرزاق، الطلاق، باب الرجل يكتب إلى امرأته بطلاقها ٢١٣/٦ برقم ١١٤٣٥.

1۸۳۷: -أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن في الرجل يكتب إلى امرأته بطلاقها ، ثم يبدو له أن يمسك الكتاب ، قال: ليس بشئ مالم يتكلم ، وإن بعث به إليها ، اعتدت من يوم يأتيها الكتاب ، مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، في الرجل يكتب طلاق امرأته (٥٦٢/٩ ، برقم ١٨٣٠٣ . سنن سعيد بن منصور ، الطلاق ، باب الرجل يكتب بطلاق امرأته (٢٨٦/١ ، برقم ١١٨٨٨ .

وفيي هذا الوجه لا يقع الطلاق إلا بعد مجئ الكتاب ، وفي الخانية: قرأت الكتاب أو لم تقرأه ، م: فإن كتب أول الكتاب " أما بعد فإذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق "ثم كتب الحوائج ثم بدا له فمحى الحوائج وترك قوله ، إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق "فوصل إليها هذا المقدار يقع الطلاق ، وفي الحاوى: لا تطلق حتى يصل الكتاب قرأت أو لم تقرأ ، م: وإن كان محى "إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق "وترك الحوائج لا يقع الطلاق عليها وإن وصل إليها الكتاب، وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي أنه إذا محي ، ذكر الطلاق من كتابه وترك ما سوى ذلك وبعث بالكتاب إليها فهي طالق إذا وصل ، وذكر في العيون: وإن محي الخطوط كلها وبعث بالبياض إليها لا تطلق، وفي القدوري: لو محي ذكر الـطـلاق عنه وبعث الكتاب وقع الطلاق إن بقي منه ما سمى كتابة أو رسالة ، وإن لم يبق منه ما يكون رسالة لم يقع الطلاق ، وإن وصل إليها ، وإن كتب الحوائج أولا ثم كتب بعدها " أما بعد إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق " فبدا له فمحى الحوائج وترك قوله " إذا جاء ك كتابي هذا فأنت طالق " لا يقع عليها الطلاق وإن وصل إليها الكتاب، وفي الحاوى: أنها تطلق، وإذا محى قوله "إذ جاءك كتابي هذا فأنت طالق " فجاء الكتاب طلقت.

71. - وفي المنتقى: لو كتب رجل رسالة منه إلى امرأته وكتب" إذا جاء ك كتابى هذا فأنت طالق "فمحى ذكر الطلاق وبعث بالكتاب إليها فإن كان صدر الرسالة أكثرها على ما يكتب الناس على حاله فالطلاق لها يلزم، ومعنى المسألة أنه إن يبقى بعد محو الطلاق ما يسمى كتابة أو رسالة يقع الطلاق، وما لا فلا ؛ ألا ترى! أنه لو كان ذكر بعده فإن كان كتب" إذا أتاك كتابى هذا فأنت طالق

م ٦٨٣٨ : - قول المصنف: وفي العتابية: ولو كتب إليها الخ، أخرج سعيد بن منصور عن الحسن في رجل كتب بطلاق امرأته، ثم محاه قبل أن يتكلم قال: ليس بشئ إلا أن يمضيه أو يتكلم به، سنن سعيد بن منصور، الطلاق، باب الرجل يكتب بطلاق امرأته ١٦٨٦، برقم ١١٨٣ - مصنف أبي شيبة، الطلاق، باب الرجل يكتب طلاق امرأته بيده ٢٨٦/٥، برقم ١٩٣٠٢.

فمحىٰ "أنت طالق "وترك" إذا أتاك كتابي هذا "وليس للكتاب صدر غير هذه الحروف لم يقع عليها الطلاق، وليس هذا كتابه إليها، وفي العتابية: لو كتب إليها رسالة وفيها" إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق "ثم حبسه أو بعث به فلم يصل إليها لم تطلق.

و من المحانية: وكان الدى قبل الطلاق أقل أو أكثر، م: وإن محى ماقبله طلقت، وفي المحانية: وكان الدى قبل الطلاق أقل أو أكثر، م: وإن محى ماقبله أو أكثر وترك الطلاق لم تطلق، وفي الحاوى: إذا كتب فصل الطلاق في وسط الكتاب ثم محى ذلك قبال أبو يوسف: إن كان ماقبل الطلاق أكثر طلقت، وإن كان الأكثر محى ذلك قبال أبو يوسف: إن كان ماقبل الطلاق أكثر طلقت، وإن كان الأكثر بعده لا تطلق، ولو محى بعض الكلمات وترك بعضها وترك فصل الطلاق أيضا وهو في آخره فإن كان المحو أكثر والمتروك أقل لا تطلق، وإن كان على العكس تطلق. وكتب على وجه لا يمكن فهمها وقراء تها بأن كتب على الماء، أو على الهواء ففي كتب على وجه لا يمكن فهمها وقراء تها بأن كتب على الماء، أو على الهواء ففي الطلاق لا يقع الطلاق نوى أو لم ينو، وفي الظهيرية: كما لو تنفس ونوى الطلاق لا يقع، م : وإن كانت مستبينة على وجه يمكن قراء تها وفهمها بأن كتب على الأرض أو على الحجر، وفي الخانية:أو على الصحيفة والحائط، وفي الينابيع: أو على اللوح أو على الرمل وغير ذلك، م: إلا أنه غير مصدر ولا معنون وفي هذا الوجه إن نوى الطلاق يقع، وإن لم ينو لا يقع، فبعد ذلك: إن كان صحيحا بينه الوجه إن نوى الطلاق يقع، وإن لم ينو لا يقع، فبعد ذلك: إن كان صحيحا بينه

[•] ٢٨٤ : - قول المصنف: وفي الظهيرية: كما لو تنفس الخ، أخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تجاوز عن أمتى ماحدثت به أنفسها مالم تعمل أو تكلم، قال قتادة: إذا طلق في نفسه فليس بشيء، صحيح البخاري، الطلاق، الطلاق في الإغلاق والكره والسكران الخ ٧٩٤/٢، برقم ٧١، ٥، ف ٢٦٩ - مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب الرجل يطلق في نفسه ٢٦٢/١، برقم ٢١٤٠٠.

قول المصنف: وإن كانت مستبينة على وجه الخ، أخرج عبد الرزاق عن على بن الحكم البناني قال: سئل الشعبي عن رجل خط طلاق امرأته على وسادة فقال: هو جائز عليه، مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب الرجل يكتب إلى امرأته بطلاقها ٢ / ٤ ٤ ، برقم ، ١١٤٤٠.

بلسانه ، وإن كان أحرس بينه بالكتابة ، ولو كتب الصحيح ، أو أحرس إلى امرأته كتبابا فيه طلاقها وكان الكتاب مرسوما ثم جحد الكتاب وقامت عليه البينة أنه كتبه فرق بينهما قضاء ، وأما ديانة فإن كان لم ينو به الطلاق فهي امرأته .

المجال :- وفي المنتقى: لو كتب كتابا في قرطاس وكان فيه "إذا أتاك كتابي هذا فأنت طالق " فنسخه في كتاب آخر ، أو أمر غيره أن يكتب نسخة ولم يمل هو فأتاها الكتاب: طلقت تطليقتين في القضاء إذا أقر أنهما كتابان ، أو قامت عليه بينة ، وأما فيما بينه وبين الله تعالىٰ تقع عليها تطليقة واحدة بأيهما أتاها ، ويبطل الآخر ؛ لأنهما نسخة واحدة .

هذا إقرارا بالطلاق كتب أو لم يكتب ، وفي الكافي: رجل قال لآخر: بلغني أن هذا إقرارا بالطلاق كتب أو لم يكتب ، وفي الكافي: رجل قال لآخر: بلغني أن امرأتي تخرج من الدار وأنا غائب ، وأريد أن أحذرها فاكتب كتابا! فكتب "أما بعد فإن خرجت من الدار فأنت طالق "فخرجت قبل أن يقرأ على الزوج ثم قرأ فأجاز لا يقع بذلك الخروج ؛ لأنه لم يأمره بكتابة الطلاق وكان فضوليا فينعقد اليمين عند الإجازة ، وفي الخانية: رجل قال لاخر: أكتب إلى امرأتي "إن خرجت من منزلك فأنت طالق "فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبيل قراء ته عليه ثم قرأه عليه وبعث به إلى المرأة لم تطلق بالخروج الأول ، ولو قال له: اكتب فيه شرطا وهو "إن خرجت بعد شهر أو شهرين فأنت طالق "ثم أرسل الكتاب كان هذا الطلاق صحيحا.

على الزوج فأحذه الزوج وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به إلى امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فأحذه الزوج وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به إلى امرأته فأتاها الكتباب وأقر الزوج أنه كتابه فإن الطلاق يقع عليها ، وكذلك لو قال لذلك الرجل "ابعث بهذا الكتاب إليها" أو قال له "اكتب نسخة وابعث بها إليها" وإن لم تقم عليها البينة ولم يقر أنه كتابه لكنه وصف الأمر على وجهه فإنه لا يلزمها الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالىٰ ، وكذلك كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم يمله بنفسه لا

يقع به الطلاق إذا لم يقر أنه كتابه ، وفي الظهيرية: رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فكتب "فلانة بنت فلانه امرأته طالق "، وفي الحاوى: ولم يعبر بلسانه ، لا تطلق ، م: وفي المنتقى: عن محمد إذا كتب الرجل إلى امرأته "كل امرأة لى غيرك وغير فلانة فهي طالق "ثم محى ذكر فلانة وبعث بالكتاب لا تطلق فلانة ، وهذه حيلة جيدة ، وفي العيون: إذا كتب إلى امرأته "أما بعد فأنت طالق إن شاء الله " فإن كتب "إن شاء الله " موصولا بكتابة (أما بعد فأنت طالق) لا تطلق ، وإن فرقه بعد ما كتب (أنت طالق) ثم كتب (إن شاء الله) تطلق .

التصرفات في القياس لا ينفذ شيء من التصرفات كالطلاق والعتاق والبيع ونحوه ، كما لا التصرفات في القياس لا ينفذ شيء من التصرفات كالطلاق والعتاق والبيع ونحوه ، كما لا ينفذ من المريض الذي ثقل لسانه بمرضه ، وهو قول مالك وابن أبي ليلي ، وعندنا تثبت هذه التصرفات بإشارته المعهودة كما تثبت بكتابتة ، لأنه لا يرجى منه العبارة فتقام الإشارة مقام العبارة ، م: وفي فتاوى أهل سمر قند: إذا أكره الرجل مقام العبارة ، م: وفي فتاوى أهل سمر قند : إذا أكره الرجل بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فكتب " فلانة طالق " لا تطلق ، والله أعلم .

[•] ٢٨٤٥ : - قول المصنف: أخرج البخارى تعليقاً: وقال الشعبى وقتادة: إذا قال: أنت طالق، فأشار بإصبعه، تبين منه بإشارته، وقال إبراهيم: الأخرس إذا كتب الطلاق بيده، لزمه، وقال حماد: الأخرس والأصم إن قال برأسه جاز، صحيح البخارى، الطلاق، ٢٥ / باب اللعان وقول الله تعالىٰ: والذين يرمون أزواجهم الآية، ٧٩٩/٢.

الفصل السابع في الطلاق

الطلاق "وقع على الأخرى مثل ما وقع على الأولى ، ثلاثا كانت أو أقل ، وفي البقالى: الطلاق "وقع على الأخرى مثل ما وقع على الأولى ، ثلاثا كانت أو أقل ، وفي البقالى: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا ثم قال لامرأة له أخرى " جعلت لك في هذا الطلاق نصيبا "فإن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى نصيبا في كل واحدة من الثلاث فثلاث .

"قد أشركتك في طلاقها" وقعت على الثانية واحدة ثم قال لامرأة له أخرى قد أشركتك في طلاقها" وقعت على الثانية واحدة ، فإن قال للثالثة "قد أشركتك في طلاقها" وقع عليها ثنتان ، فإن قال للرابعة "قد أشركتك في طلاقهن ، وقع عليها ثلاث تطليقات .

7 : - وفى الحاوى: من له ثلاث نسوة قال لإحداهن "أنت طالق واحدة "وللثانية "ثنتين "وقال للثالثة "أنت شريكة معهما "ونوى واحدة قال تقع على الثالثة ثلاث تطليقات ، وفى الحجة: لو طلق امرأته تطليقات ثم قال للأخرى "أشركتك فى طلاقها "وقع عليها تطليقتان .

• ٦٨٥: - م: وروى بشر عن أبى يوسف فى الإملاء: لو أن رجلا طلق امرأته على جعل ثم قال لامرأته الأخرى "قد أشر كتك فى طلاقها "فقالت" أقبل " يلزمها الطلاق وليس عليها من الجعل شىء، ولو أن هذه المرأة التى طلّقها الزوج

أولا أقامت البينة على ثلاث قبل الخلع فرجعت بالجعل الذي أعطته فإن كان الزوج جاحدا للطلقات الثلاث يعنى قبل إقامة البينة وبعدها يقع الطلاق على الثانية بغير شيء، فإن كان مصدقا لها فيه يعني بعد إقامة البينة لم يقع على الثانية بغير شيء، وفي الظهيرية: ولو كان الطلاق على الأولى بمال مسمى قال للثانية "قد أشركتك في طلاقها "طلقت ولم يلزمها المال ، ولو قال قد " أشركتك في طلاقها على كذا من المال "فإن قبلت يلزمها الطلاق بالمال وإلا فلا.

١ - ٦٨٥: - ولو قال " فلانة طالق ثلاثا و فلانة معها " أو قال " أشركت فلانة معها في الطلاق "طلقتا ثلاثا ، ولو قال لأربع نسوة "أنتن طوالق ثلاثا "طلقت كل واحدة ثلاثا، م: وفي القدوري: ولو قال لامرأتين "أشركت بينكما في تطليقتين "فهو بمنزلة قوله: بينكما طلقتان "حتى تقع على كل واحدة واحدة ، وعن أبي يوسف تقع على كل واحدة تطليقتان .

 ٦٨٥٢ :- وفي المنتقى :إذا طلق امرأة له ثم تزوجها ثم قال لامرأة له أخرى "قد أشركتك في طلاق فلانة ": طلقت ،ولو قال "أشركت في طلاق فلانة "ولم يكن طلقها ، أو كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها أو لم يطلقها ففي امرأة الغير لا يلزم امرأته طلاق إن كان طلقها ، أو لم يطلقها نوى الزوج طلاقا ، أو لم ينو وفي امرأة يمللَها لاتطلق الثانية إذا لم يكن طلق تلك ، ولايكون هذا إقرار بطلاق تلك ، رواه بشير عين أبي يوسف وأبو سليمان عن محمد مطلقا ، **وزاد في البقالي :** و لا يكون هذا إقرار بطلاق تلك إلا أن يقول "أشركتك في طلاق فلانة التي طلقتها"، وفي البقالي: أيضا: لو أشركها في طلاق امرأة الغير لايصح إلا أن يقول " أنا أوقع طلاقه الذي أوقع عليها على امرأتي ".

٦٨٥٣ :- ولو قال لامرأة له "إذا دخلت هذه الدار فأنت طالق "ثم قال لامرأة أخرى له " قد أشركتك في هذه التطليقة " فإذا دخلت الدار طلقتا ، وكذلك لو قال لأجنبية "إن تزوجتك فأنت طالق "ثم قال لامرأته الأخرى " قد أشركتك في طلاق هذه "فإذا تزوجها طلقتا ، وإذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم طلقها ثلاثا تُم قال لأخرى "قد أشركتك في طلاق هذه "ولا نية له لم تطلق، ولو قال "قد أشر كتك في الطلاق الذي تكلمت به "طلقت ثلاثا .

٤ - ٦٨٥: - وفي المنتقى: إذا قال لامرأته "إن طلقتك فهذه مثلك " لامرأة أحرى له و لا نية له في الطلاق أو نوى الطلاق ثم إنه طلق الأولى ثلاثا ، تطلق هذه الأخيرة واحدة ، وكذلك إذا قبال لامرأته "متى ما أطلقك فهذه الأخرى مثلك " ينوي الطلاق فطلق الأولى ثلاثا طلقت الأخرى واحدة ، إلا أن ينوي ثلاثا ، وإن طلق الأولى و احدة طلقت الأخرى و احدة .

٥ ٦٨٥: - وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: إذا طلق الرجل امرأته ثم قال لامرأة أخرى له "أنت مثلها" ينوى به الطلاق ، أو قال لها "أنت نظيرها" ينوي به الطلاق فهي طالق، وكذلك لو قال رجل آخر لامرأته، وروى بشر عن أبي يوسف في أمة أعتقت واختارت نفسها فقال زوجها لامرأة أخرى له "قد أشركتك في طلاق هذه "لا يقع عليها طلاق ، وكذلك كل فرقة بغير طلاق ، ولو قال "قد أشركتك في فرقة هذه "أو قال "قد أشركتك في بينونة ما بيني وبينها " لـزمتهـا تـطليقة بائنة ، وإن نوى ثلانا فثلاث ، فإن قال لم أنو الطلاق! لم يدين في الـقـضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالىٰ ، وروى ابو سليمان عن محمد : أنه لا يقع عليها شيء، وفي الظهيرية: ولو قال ذلك في فرقة العنّين واللعان والإيلاء والخلع طلقت ، وفي المنتقى: إذا خلع امرأته على ألف ثم قال لامرأة أخرى له " قد أشركتك فمي حملع هذه " فإن قبلت وقع عليها الخلع بخمسمائة ، وعلى قياس ما تقدم ينبغي أن يقع عليها الخلع بألف إذا قبلت .

الفصل الثامن

في الطلاق الذي يكون من غير الزوج فيجيزه الزوج فيقع أو لا يقع

تالمرأة لزوجها "قد طلقت نفسى "فقال الزوج" قد أجزت ذلك "فهذا إجازة وتقع عليها تطليقة رجعية ، ولا تشترط نية الطلاق من النزوج عند قوله "أجزت" ، ولو نوى الزوج الثلاث عند قوله "أجزت" لا تصح نيّته ، وكذلك إذا قالت "أبنت نفسى منك ، أو: حرمت نفسى عليك" فقال النزوج "أجزت ذلك" وهو يريد الطلاق يقع الطلاق ، ويحتاج إلى نية الطلاق عند قوله "أجزت" وتصح نية الثلاث ، وعند عدم نية الثلاث تقع تطليقة بائنة .

طلاقا لا يقع ، ولو قالت المرأة "جعلت أمرى بيدى " فقال الزوج " قد أجزت " ونوى طلاقا لا يقع ، ولو قالت المرأة " جعلت أمرى بيدى " فقال الزوج " قد أجزت ذلك " وهو يريد الطلاق صار أمرها بيدها ، فإن اختارت نفسها بعد ذلك فى المحلس يقع الطلاق ، ومالا فلا ، وكذلك لو قالت " جعلت الخيار إلى " فقال الزوج " أجزت ذلك " وهو يريد الطلاق صار الخيار إليها ، وكذلك لو قالت " حعلت أمرى بيدى واخترت نفسى " فقال " أجزت ذلك " صار الأمر بيدها ، ولكن لا يقع الطلاق ما لم تختر نفسها بعد إجازة الزوج في مجلسها ذلك ، ولو قالت " قد كنت جعلت أمس أمرى بيدى وأجزت نفسى " فقال الزوج " صدقت وقد أجزت ذلك الساعة " وهو يريد الطلاق يصير الطلاق بيدها ولكنها لا تطلق إلا إذا اختارت نفسها في ذلك المجلس ، ولو كانت قالت " قد كنت قلت أمس أمرى بيدى اليوم كله واخترت نفسى " فقال الزوج " صدقت وقد أجزت ذلك الساعة " كان ذلك باطلاحتى لو اختارت نفسها بعد إجازة الزوج لا يقع عليها الساعة " كان ذلك باطلاحتى ولو قالت" جعلت أمس أمرى بيدى إلى الليل ' فقال الزوج " أجزت " لا يصح بمضى وقته . "أجزت " لا يصح بمضى وقته .

٦٨٥٨ : - م: رجل قال لامرأة رجل" جعلت أمرك بيدك " فقالت " قد اخترت نفسي " فبلغ الزوج الخبر ، فقال " أجزت ذلك كله " صار الأمر بيدها ، ولكن لايقع الطلاق مالم تختر نفسها في مجلس علمها بإجازة الزوج، ولو قالت المرأة لزوجها" قد اخترت نفسي منك "كان باطلا.

٩ -٦٨٠ :- رجل قال لامرأة رجـل إن دخلت هذه الدار فأنت طالق " فأجاز الزوج ذلك ثم دخلت الدار طلقت ، ولو دخلت الدار قبل إجازة الزوج لا تطلق ، فإن عادت بعد الإجازة فدخلت الدار تطلق، ولو أن رجلا قال لرجل: بلغني أن امرأتي تخرج من منزلها وأنا غائب وأنا أريد أن أحذرها فاكتب بذلك كتابا! فكتب الرجل إليها: "أما بعد فإن خرجت من منزلك فأنت طالق ثلاثا"! فخرجت المرأة من المنزل بعد ما كتب الرجل الكتاب قبل أن يقرأ الكتاب على النزوج ثم قرأه على النزوج وأجبازه النزوج وبعث بالكتاب إلى المرأة ، فلايقع بالخروج الأول شيء، وإنما هذا على خروج يوجد بعدالإجازة .

• ٦٨٦: - وفي المنتقى: عن ابن سماعة ، قال: سمعت أبايوسف يقول في رجل قال لامرأة رجل" إن دخلت هذه الدار فأنت طالق " فقال الزوج" نعم " فقد حلف الزوج بذلك كله ، فإن دخلت الدار بعد قوله " نعم " فهي طالق ، وكذلك لـو قال مكان قوله " نعم " " أجزت ذلك " أو قال " ألزمت نفسي ذلك " أو قال "ألزمتها ذلك" ولو لم يقل الزوج شيئا حتى دخلت الدار، فقال "قد أجزت هذا الطلاق على "فهو جائز.

٦٨٦١ :- وفي أيمان القدورى : إذا قال الرجل "امرأة زيد طالق وعبده حر وعليه المشي إلى بيت الله إن دخلت هذه الدار " فقال زيد " نعم" فقد حلف بـذلك، ولـو لـم يـقـل " نـعم" ولكن قال " قد أجزت ذلك " فهذا لم يحلف على شيء، وإنه يخالف مسألة الجامع التي تقدم ذكرها، ولو قال" أجزت ذلك على إن دخلت الدار ، أو قال : ألزمته نفسي إن دخلت الدار " لزمه الطلاق .

7A77 : - وفيه أيضا: لو قال" امرأة زيد طالق " فقال زيد " قد أجزت ، أو : رضيت ، أو : ألزمته نفسي " لزمه الطلاق ، وفيه أيضا : لو قال الرجل " إن بعت هذا الملوك من زيد فهو حر" فقال زيد" نعم" ثم اشتراه زيد لا يعتق عليه ، ولو قال" إن اشترى زيد منى هذا العبد فهو حر "فقال زيد" نعم "ثم اشتراه زيد عتق عليه .

٦٨٦٣: - وفي المنتقى: إذا طلق الرجل امرأة رجل أو أعتق عبده أو باعه فقال الزوج أو المولى " رضيت بذلك" أو قال " شئت " فهو إحازة ، ولوقال " قد أحببت ذلك "أو قال " هويت "أو "أردت "أو قال "أعجبني ذلك "أو قال " وافقني " فذلك ليس بإجازة .

٦٨٦٤: - وفيه أيضا: إذا قال الرجل لامرأة رجل "اختارى " يعني الطلاق فاختارت نفسها أو قال لها "أمرك بيدك ينوى الطلاق فاختارت نفسها أو قال لها " أنت طالق إن شئت " فقالت " شئت " فقال الزوج " قد أجزت ذلك " فهي طالق ، ولو قال أحزت قوله اختاري "لم يلزمها الطلاق إلا أن تختار نفسها بعد إجازة الزوج في مجلس علمها بإجازة الزوج.

 ٦٨٦٥ :- وفيه أيضا : إذا قالت لنفسها "إذا ولدت ولدا فأنا طالق" فوليدت وليدا فقال الزوج " قد أجزت ذلك " فهي طالق ، ولو قال " ألزمت نفسي قولك إذا ولدت ولدا " لا تبطلق مالم تلد ولدا آخر ، ولو قالت " أنا طالق بألف درهم " فقال الزوج " نعم " لزمها تطليقة بألف درهم .

٦٨٦٦ :- وفي الحاوي: أحبر أن فلانا طلق امرأتك أو أعتق عبدك فقال " نعم ما صنع ، أو : بئس ما صنع " قال أبو عبد الله القلاش : عندي في الأول يقع ، وفي الاخر لايقع وقال: وبه نأخذ وهو الظاهر، وفي فتاوى محمد بن الفضل: لا يقع فيهما ؛ وفي الحامع الأصغر: قال الزوج حين بلغ "أحسنت أو أسأت "قال: لا يكون إجازة ، قال صاحب الكتاب: وقد قال بعض أصحابنا في قوله "أحسنت ' كذلك، وفي قوله "أسأت "يقع ؛ ولو قال : "أحسنت يرحمك الله حيث خلصتني منها " أو قال " أحسنت تقبل الله منك في الإعتاق " أو هنئ ، فقبل التهنئة يكون دليلا لإجازة إجماعا.

٦٨٦٧ :- وفي الحجة: طلق الأجنبي امرأة رجل أو أعتق عبده فأحبر فقال " نعم ما صنعت " لا يقع و لا يعتق ؛ لأنه كالمستهزئ به ، لأنه لا و لاية له على عبده وامرأته ، وإن قال " بئسما صنعت " يقع ، والأظهر أنه لايقع في الفصلين .

الفصل التاسع في الاستثناء في الطلاق

٦٨٦٨ :- وفي الظهيرية: الاستثناء تكلم بما وراء الثنيا، استثناء الكل من الكل لفظا لا يصح، ومعنى يصح، وفي شرح الطحاوى: اعلم بأن الاستثناء على ضربين: استثناء تحصيل، واستثناء تعطيل، وهو نحو قوله تعالىٰ "إن شاء الله" أو قال "ما شاء الله"، وفي الخانية: أو قال "إن أحب أو رضى أو أراد أو قدر "، وحكمه أن يعطل جميع ما قبله، م: يجب أن يعلم بأن الاستثناء يصح موصولا،

7 ٦٨٦ : - قول المصنف: وهو نحو قوله شاء الله ألخ. أخرج الترمذي عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حلف على يمين ، فقال: إن شاء الله فلاحنث عليه ، سنن الترمذي ، النذور والأيمان ، باب في الاستثناء في اليمين ٢٨٠/١ ، برقم ١٥٧٠ - سنن أبي داؤد ، الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين ٤٦٤/٢ ، برقم ٣٢٦٢ .

وأخرج النسائى عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من حلف فاستثنى ، فإن شاء مضى ، وإن شاء ترك غير حنث ، سنن النسائى ، الأيمان والنذور ، باب من حلف فاستثنى ٢/٢ ، برقم ٣٧٩٨ .

قوله: يحب أن يعلم بأن الاستثناء يصح موصولا ، أخرج البيقهي عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : إذا حلف الرجل فاستثنى ، فقال : إن شاء الله ، ثم وصل الكلام بالاستثناء ، ثم فعل الذي حلف عليه لم يحنث .

وأخرج أيضا عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: كل استثناء موصول فلا حنث على صاحبه ، وإن كان غير موصول ، فهو حانث ، السنن الكبرى للبيهقى ، الأيمان ، باب صلة الاستثناء باليمين ١٤/ ٤٨٩ ، برقم ٢٠٤٩١ ، ٢٠٤٩ - الدر المنثور للسيوطى سورة الكهف ٢٠٤٩٣ ، تحت رقم الآية : ٢٤ .

قوله: وفي الخلاصة وعند ابن عباس يصح إلى ستة أشهر، مارأيت قول ابن عباس: إلى ستة أشهر، مارأيت قول ابن عباس: إلى ستة أشهر، ولكن و جدت بسنة كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس أنه كان يرى الاستثناء لو بعد سنة، ثم قرأ ولا تقولن لشيء إنى فاعل ذلك غذاً إلا أن يشاء الله، واذكر ربك إذا نسيت يقول إذا ذكرت، المعجم الكبير للطبراني ١ / ٥٣/١، برقم ١١٠٦٩ - مجمع الزوائد ٥٣/٧ .

ولايصح مفصولا ، وفي الخلاصة: وعند ابن عباس يصح إلى ستة أشهر .

21.79 :- م: وشرطه أن يتكلم بالحروف سواء كان مسموعا أو لم يكن عند الشيخ الفقيه أبى الحسن الكرخى ، وكان الشيخ أبو جعفر يقول: لابد وأن يسمع نفسه ، وبه كان يفتى الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ، وفى الخانية: ومن شرط صحة الاستثناء عند مشايخنا أن يكون مسموعا بحيث لو قرب إنسان أذنه إلى فيه يسمع ، ويصح استثناء الأصم ، وفى الملتقط: المرأة إذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمكن من الوطىء .

• ٦٨٧: - م: وقال الكرخى: كلمة "إن شاء الله" إذا وصلت بالكلام ترفع حكمه أن يصرف، وحكى عن شمس الأئمة الحلوانى: إذا قال الرجل" نويت أن أصوم غدا إن شاء الله" كانت صحيحة حتى لو صام غدا بهذه النية يجوز استحسانا، الذخيرة: وفى الفتاوى: كلمة "إن شاء الله" إذا دخلت على الأوامر لا ترفع حكمها، وفى الجامع: ما يدل على أنها ترفع حكم الأوامر أيضا.

١٩٨٦: - م: المريض إذا قال لورثته 'أعتقوا فلانا عنى بعد موتى إن شاء الله تعالىٰ" صح الإيصاء حتى عليهم الإعتاق .

7 ٦٨٧٢ :- وإذا قال لها "أنت طالق لها إن شاء الله "فهذا استثناء، وكذلك إذا قال :" إلا أن يشاء الله "

7 7 . ٦ قول المصنف: وفي الخانية: ومن شرط صحة الاستثناء الخ. أخرج البيهقى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجل يحلف على اليمين، ثم يستثنى في نفسه، قال: ليس ذلك بشيء، حتى يظهر الاستثناء كما يظهر اليمين، السنن الكبرى للبيهقى، الأيمان، باب الحالف يستثنى في نفسه ٤ / / ٤٩١، برقم ٢٠٥٠٠.

وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم قال: إذا استثنى في نفسه فليس حتى يظهره بلسانه ، مصنف عبد الرزاق ، الأيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين ١٩/٨ ه ، برقم ١٦١٢٦ .

١٨٧٢ : - أخرج الدار قطني عن معاذ بن جبل قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 يامعاذ! ما خلق الله شيئا على وجه الأرض أحبّ إليه من العتاق ، و لاخلق الله شيئا

وفى الحجة: اختلف أبو يوسف ومحمد فيمن قال: "أنت طالق إن شاء الله" هل هو تطليق أم لا؟ عند محمد رحمه الله ليس بتطليق، وعند أبى يوسف رحمه الله هو تطليق ولكن لا يقع، والفتوى على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى، وفى الخانية: أو قال "إن لم يشاء الله" أو: لا إن شاء الله لا يقع شىء.

شاء الله فأنت طالق "فهذا استثناء فإن ذكر الطلاق بحرف الفاء بأن قال "إن شاء الله فوالله لا شاء الله فأنت طالق "فهذا الاستثناء صحيح ، وكذلك إذا قال "إن شاء الله فوالله لا أدخل هذه الدار "فهذا الاستثناء صحيح ، ولو دخل الدار لا يحنث في يمينه ؟ ألا ترى أنه لو ذكر مكان "إن شاء الله شرطا آخر بأن قال مثلا "إن دخلت الدار فأنت طالق "كان تعليقا صحيحا ، وإن ذكر الطلاق بدون حرف الفاء بأن قال "إن شاء الله أنت طالق "فهذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وفي الولوالحية: وبه نأخذ ، م: وقال محمد : هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء ، ويدين فيما بينه وبين الله تعالى إن كان أراد به الاستثناء ، ذكر الخلاف على هذا الوجه في القدوري ، وفي الخانية : ولو قال "إن شاء الله أنت طالق "لا تطلق في قول أبي يوسف ، وفي الكبرى : وعلى هذا الخلاف "إن شاء الله فأنت طالق "، م: وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال "إن شاء الله فأنت طالق " وهذا استثناء أيضا ، وعنه أبه ليس باستثناء ، عنه أيضا : إذا قال "أنت طالق وإن شاء الله "أو قال" أنت

⁻⁻⁻ على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق ، فإذا قال الرجل لمملوكه أنت حرّ إن شاء الله فه وحر ، ولا استثناء له ، وإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق إن شاء الله فله استثناء ه ، ولا طلاق عليه ، سنن الدار قطني ، الطلاق ٤/٣٢ ، برقم ٣٩٣٩ – السنن الكبرى للبيهقي ، الأيمان ، باب الاستثناء في اليمين ٤ //٨٩ ، برقم ٤ ٠٠٠ – مصنف ابن أبي شيبة ، الطلاق ، ما قالوا في الاستثناء في الطلاق ، باب طلاق إن شاء الاستثناء في الطلاق ، ١٨٣٨ – نصب الراية ، الطلاق ، فصل في الاستثناء ٣٠٥٠ .

طالق فإن شاء الله " فهذا ليس باستثناء .

7 ٦٨٧٤ :- وفي المنتقى: إذا قال لها "أنت طالق ثلاثا إلا ماشاء الله "إنها تطلق واحدة ، قال ثمة : وجعل الاستثناء على الأكثر ، وذكر بعد ذلك مسائل "أنت طالق ثلاثا إلا ما شاء الله ، و : أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء الله ، و ذكر أنه لا يقع الطلاق أصلا ، وإذا قال لها "أنت طالق إن شاء الله " ولا يدرى أى شيء "إن شاء الله تعالى "لا يقع الطلاق.

"إن شاء الله "وكان قصده إيقاع الطلاق لايقع الطلاق ، وهو نظير مالو قال لها "إن شاء الله "وكان قصده إيقاع الطلاق لايقع الطلاق ، وهو نظير مالو قال لها "أنت طالق" فجرى على لسانه "أو غير طالق" ، وفي الحاوى: وقال خلف: يقع، قال شداد: رأيت أبايوسف في المنام فسألته فقال: لا يقع، قلت: لم؟ أرأيت لو قال لها "أنت طالق" فجرى على لسانه من غير قصده "أو غير طالق" أكان يقع؟ قلت: لا، قال: كذلك هذا.

7 7 7 7 - وفي الكافي: ولو قال "أنت طالق بمشيئة الله ، أو: بارادته ، أو: بارادته ، أو: بمحبته ، أو برضاه "لا يقع ، وإن قال "بأمره ، أو بحكمه ، أو: بقضاء ، أو: بإذنه ، أو: بعلمه ، أو: بقدرته "يقع في الحال سواء أضاف إلى الله أو إلى العبد ، وإن قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها أضاف إلى الله تعالىٰ أو إلى العبد ، وإن ذكر بحرف "في "، وفي الخانية: نحو قوله "أنت طالق في مشيئة الله ، أو: في إرادته ، أو: في أمره ، أو: في قضائه ، أو: في قدرته ، أو: في تقديره "لا تطلق إن أضاف إلى الله تعالىٰ في الوجوه كلها إلا في" العلم "فإنه يقع الطلاق فيه في الحال ، وإن أضاف إلى العبد كان تمليكا في الخمس الأول تعليقا في غيرها .

7۸۷۷: - وفى الخانية: اختلف أبو يوسف ومحمد أن الطلاق المقرون بالاستثناء فى موضع يصح الاستثناء هل يكون يمينا ؟ قال أبويوسف: يكون يمينا حتى لو قال لامرأته " إن حلفت بطلاقك فعبدى حر " ثم قال لها " أنت طالق إن شاء الله " يحنث فى قول أبى يوسف، وقال محمد: لا يكون يمينا ولا يحنث.

٦٨٧٨ :- م: ولو ضم مع مشيئة الله تعالى مشيئة غيره كان استثناء بأن قال "أنت طالق إن شاء الله و شئت "أو قال "إن شاء الله و شاء فلان "، ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئة نحو أن يقول "إن شاء الله و جبريل ، أو: الملائكة ، أو: الشياطين "كان استثناء وبطل الكلام ، هذا وما لو شرط بمشيئة الله سواء، وفي شرح الطحاوى: وكذلك إذا قال "إن شاء هذا الحائط "وما أشبه ذلك .

7AV9: - م: وفي الحامع: ولو قال لرجل "طلق امرأتي إن شاء الله وشئت "وطلقها المخاطب لايقع، وكذلك لو قال له "طلق امرأتي ماشاء الله وشئت "وطلقها المخاطب لايقع، وهذا المسألة تدل على أن كلمة "إن شاء الله" إذا دخلت على الأمر رفعت حكمه، ولو قال له "طلق امرأتي بما شاء الله وشئت "أو قال " أعتق عبدي بما شاء الله وشئت " فطلقها أو أعتقه على مال يجوز.

• ٦٨٨ : - وفى النوازل: إذا قال لامرأته "أنت طالق اليوم واحدة إن شاء الله وإن لم يشأ فثنتين " فمضى اليوم ولم يطلقها وقع ثنتان ، وإن طلقها واحدة قبل مضى اليوم لايقع عليها إلا تلك الواحدة .

7 7 . - وفى الخانية: رجل قال لامرأته "أنت طالق أبداما خلا اليوم" طلقت للحال، كأنه قال: أنت طالق تطليقة واحدة لايقع عليك اليوم، م: ولو لم يقيده باليوم فقال لها "أنت طالق واحدة إن شاء الله وأنت طالق ثنتين إن لم يشأ الله تعالى "لا يقع شيء.

والثلاث فقال لها "أنت طالق اليوم ثنتين إن شاء الله تعالى وإن لم يشا الله في الثنتين والثلاث فقال لها "أنت طالق اليوم ثنتين إن شاء الله تعالى وإن لم يشا الله في اليوم فأنت طالق ثلاثا ، وإن لم يكن وقت في اليمينين جميعا فهو إلى الموت ، وإذا لم يطلقها قبل الموت بلا فصل ، هذه الرواية في المنتقى : وإنه يخالف ما ذكر في النوازل : وذكر في المنتقى : أيضا هذه المسألة : إذا قال لها "أنت طالق إن لم يشأ الله طلاقك "لا تطلق بهذا اليمين أبدا ، وإنه يوافق ما ذكر في النوازل : وفي المنتقى : عن محمد إذا قال لها "طلقتك

أمس إن شاء الله " لايقع الطلاق .

7 ٦٨٨٣: - وفي التفريد: ولو قال "أنت طالق إن شاء الله " فماتت قبل قوله " إن شاء الله " لا تطلق ، وكذا لو قال "أنت طالق واحدة " فمات قبل قوله " واحدة " ؛ وكذلك في قوله " ثنتين أو ثلاثا " لا تطلق .

١٩٨٤ : - وفى الولوالجية : رجل قال لامرأته "أنت طالق وطالق وطالق إن شاء زيد" وقال زيد "شئت تطليقة واحدة "لايقع شيء، وكذلك لو قال" شئت أربعا، وفى الحاوى : هذا عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما تقع ثلاث .

نوع آخر فيما يقع به الفصل بين الإيجاب والاستثناء وفيما لايقع

• ٦٨٨٥: - عن أبى يوسف فيمن حلف بالطلاق واستثنى وتنفس بين الاستثناء وبين الطلاق ووجد من التنفس بدا أو لم يجد قال: إذا وصله فهو استثناء ، وفي الخانية: ومن شرط صحة الاستثناء أن يكون موصولا ، ولاينقطع بالتنفس والعطاس والجشاء.

الله "كان استثناء على الطلاق ويصير قاذفا للحال، ولو قال لها "أنت طالق إن شاء والله "كان استثناء على الطلاق ويصير قاذفا للحال، ولو قال لها "أنت طالق يا زانية بنت الزانية إن شاء الله تعالى "فالاستثناء على الكل، حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه حد و لالعان، ولو قال لها "أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله "انصرف الاستثناء إلى الكل حتى لا يقع شيء من الطلاق، وعن أبي حنيفة أنه تقع ثلاث تطليقات ويصير قوله "ياطالق" فاصلا بين الثلاث، والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية، وفي الذعيرة: فعلى هذا الرواية فرق أبو حنيفة بين هذه المسألة وبينما إذا قال: أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار "حيث لا يصير قوله "يازانية "فاصلا بين الطلاق والشرط حتى يتعلق الطلاق بالدخول، وهنا قال بالطلاق يصير فاصلا، والصحيح ظاهر الرواية .

تعد قوله "ثلاثا" وقبل قوله "ياعمرة" فالطلاق لها لازم، ولو قال "إن دخلت الدار" قوله "ثلاثا" وقبل قوله "ياعمرة" فالطلاق لها لازم، ولو قال "إن دخلت الدار" بعد قوله "ياعمرة" وكان ذلك متصلا لم يقع عليها الطلاق من قبل الاستثناء الذي في الطلاق، وقوله "ياعمرة" لايفصل بين الطلاق والاستثناء، ولو قال لها "أنت طالق يازانية إن دخلت الدار" كانت طالقا و لا حد و لا لعان، مثل قوله "أنت طالق إن دخلت الدار" كان عليه طالق إن دخلت الدار" دي تدخل الدار.

الله تعالى "لا تطلق ولو قال: أنت طالق ثلاثا ياعمرة بنت عبد الله بن عبد الله تعالى "لا تطلق ولو قال: أنت طالق ثلاثا ياعمرة بنت عبدالله بن عبد الله تعالى "لا تطلق ولو قال: أنت طالق ثلاثا ياعمرة بنت عبدالله بن عبد الله تطلق فالنسبة إلى الأبوين وأكثر من ذلك فاصل بين الإيقاع والاستثناء، والنسبة إلى أب واحد ليس بفاصل، وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف: إذا قال لها "أنت طالق ثلاثا يازانية إن شاء الله "فالاستثناء على الآخر وهو القذف ويقع الطلاق، وكذلك إذا قال لها "أنت طالق يا طالق إن شاء الله "، ولو قال "أنت طالق يا خبيثة إن شاء الله " فالاستثناء على الكل ولايقع الطلاق، كأنه قال " يا فلانة "، وذكر شمس الأئمة أصلا فقال: المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يجب به حد فالاستثناء عليه نحوقوله " يازانية، و: ياطالق " وإن كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل وذلك نحو قوله " يازائية، "

• 7.49: - وفي الصغرى: ولو قال "أنت طالق ثلاثا يافلانة إلا واحدة " تقع ثنتان ، ولا يكون قوله " يا فلانة " فاصلا ، وكذلك لو قال "أنت طالق ثلاثا يا بائنة إلا واحدة " تقع ثنتان ، وفي الكبرى: ولو قال "أنت طالق ثنتين وواحدة إلا واحدة " تقع ثنتان عند أبي يوسف ، خلافاً لزفر ، ولو قال "أنت طالق ثلاثا إلا ثنتين وواحدة " تقع ثلاثا عند أبي يوسف ، خلافا لزفر .

١٩٩١: - م: وفي الحامع: إذا قال "امرأتي طالق إن دخلت الدار،
 وعبدى حر إن كلمت فلانا إن شاء الله "انصرف الاستثناء إلى اليمينين،

وفي التهذيب: عند محمد رحمه الله تعالى ، م: وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقتصر الاستثناء على اليمين الثانية ، حكى عن الكرخى أنه قال: حاصل الخلاف في هذه المسألة راجع إلى مسألة آخرى مختلفة أن قوله "إن شاء الله" يستعمل لإبطال الكلام ، ويستعمل استعمال الشرط للتعليق ، فعلى قول أبي حنيفة يستعمل استعمال الشرط ، وعلى قولهما يستعمل استعمال الإبطال ، حتى أن من قال لامرأته "إن شاء الله وأنت طالق إن شاء الله ، فعلى قولهما لايقع الطلاق وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع ، ولو كان يستعمل عندهما استعمال الشرط للتعليق [المتعلق له] لكان يقع الطلاق عندهما كما يقع عند أبي حنيفة ، ألا ترى أنه لو قال لامرأته "إن دخلت الدار أنت طالق إن دخلت الدار فأنت طالق " يقع الطلاق في الحال عند الكل! وذكر الكرخي الخلاف في مسألة المشيئة على هذا .

7 7 7 :- وذكر في المنتقى: إذا قال "عمرة طالق ثلاثا إن دخلت الدار وزينب طالق واحدة إن كلمت فلانا" فهمايمينان ، فإن استثنى بعد أخراهما ينصرف الاستثناء إلى اليمين الأخرى ، ولو أراد بالاستثناء اليمينين جميعا دين فيما بينه وبين الله تعالى ، ولم يدين في القضاء ، والاستثناء على اليمين الأخيرة في القضاء، وفي الخلاصة: "أنت طالق وعبده حر إن شاء الله" ينصرف إليهما إتفاقا .

7 \ 7 \ 7 :- وفي التجريد: وإذا جمع بين يمينين فقال "أنت طالق إن دخلت الدار وعبدى حر إن كلمت فلانا إن شاء الله "قال أبو يوسف: يعود إلى الثانية، واليمين الأولى بحالها، وقال محمد: ينصرف إلى الكل.

2 7 . - م: وفي أيمان الأصل: إذا قال "والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا والله لا أكلم فلانا آخر "أنه إن عنى بالاستثناء اليمينين فهو على ما نوى من غير فصل بين الديانة والقضاء، وإن لم يكن له نية فالاستثناء عن اليمين الأحيرة، وفي المنتقى أيضا: إذا قال "عمرة طالق ثلاثا إن دخلت الدار، وزينت طالق واحدة إن دخلت الدار " فهما يمين واحدة، وإذا دخلت الدار مرة واحدة يقع الطلاق عليهما، وإن

ذكر بعد الاستثناء فالاستثناء عليهما ، وفيه أيضا : ولو قال "عمرة طالق إن شاء ت وزينب طالق إن شاء ت " فهما أمرأن مختلفان ، وإذا ذكر عقيبهما استثناء ينصرف الاستثناء إلى أخراهما ، وإنه يخالف المذكرر في الجامع .

• 7 ٦٩ : - وفي الذخيرة: إذا قال الرجل "إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار فعبدى حر "والدار واحدة فالقياس أن لا يحنث حتى تدخل دخلتين، وفي الاستحسان يحنث بدخول واحد، وكذا إذا قال "إن كلمت فلانا إن كلمت فلانا فعبدى حر "وفلان رجل واحد يجعل الشرط الثاني تكرارا وإعادة للشرط الأول فيكون هذا تعليقا بدخول واحد معنى .

الله "وقع الثلاث ولغا الاستثناء في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال ابويوسف الله "وقع الثلاث ولغا الاستثناء في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال ابويوسف ومحمد رحمهما الله : الاستثناء جائز ، وفي الذخيرة : ولم يقع عليها شيء ، وعلى هذا إذا لعبده "أنت حروحر إن شاء الله "عتق عبده عند أبي حنيفة ، وعندهما لا يعتق م : وعلى هذا الإختلاف إذا قال لها "أنت طالق ثلاثا وواحدة إن شاء الله "، ولو قال لها "أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله " فالاستثناء صحيح في قولهم جميعا .

7 7 .- وفي النوازل: رجل بلسانه ثقل وبه فأفأة أو تمتمة لا يتم كلامه إلا بعد طول المدة حلف بالطلاق، وأراد الاستثناء أو التعليق فطال في تردده إن عرف أنه هكذا يتكلم يجوز ديانة وقضاء، وفي الظهيرية: رجل قال لامرأته "أنت طالق ماخلا اليوم" طلقت للحال.

7 ٦ ٩ ٩ : إذا قال لها أنت طالق ثلاثا فأراد أن يقول " إن دخلت الدار " فأحذ غيره فمه إن قال بعد ما خلى عنه موصولا " إن دخلت الدار " لايقع ، كما إذا اعترضه عطاس أو جشاء ، ولو قال " لله على أتصدق بدرهم " وهو يريد أن يقول " اگر فلان كار بكنم ' فأخذ إنسان فمه فلم يتم الكلام ، فلما رفع يده عن فمه قال " اگر فلان كار بكنم " فالأحوط أن يتصدق .

7 ٦٨٩٩: - وعملى قيماس مسألة النوازل قالوا: إن ماذكر في الأيمان أن من

حلف وأراد أن يقول في آخره "إن شاء الله" فشد إنسان فمه انه يكون استثناء ، تأويله : إذا ذكر الاستثناء بعد رفع اليد عن فمه متصلا به ، وقد و جدنا في نوادر هشام أنه قال : سألت محمدا عمن قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا "وهو يريد أن يستثنى فأمسكه بفمه و حال بينه وبين الاستثناء ؟ قال : لا يلزمه الطلاق في القضاء و لا يلزمه في ما ينه وبين الله تعالى ، وعن أبي يوسف : إذا قال "أنت طالق أستغفر الله إن شاء الله "أو قال "سبحان الله إن شاء الله "كان استثناء ديانة ، ولم يكن استثناء قضاء .

الله "أو قال "سبحال الله إل شاء الله " كان استثناء ديانه ، ولم يكن استثناء فضاء .

• 79 :- وفي فتاوى أهل سمر قند: أراد أن يستحلف رجلا ، و حاف أن يستثنى في السر فالوجه في ذلك أن يأمره حتى يقول عقيب اليمين كلاما لا يصلح استثناء أو تعليقا ، وفي الخانية: يقول له عقيب اليمين "سبحان الله 'أو: أستغفر الله ، م: لأنه إذا فعل ذلك يمنع الاستثناء لوجود الفاصل ، وفيها: رجل قال "والله لا أكلم فلانا أستغفر الله إن شاء الله 'قالوا في اليمين بالطلاق يكون مستثنيا ديانة .

نوع آخر في دعوى الزوج الاستثناء وفي إخبار غير الزوج بالاستثناء

التكلم بالاستثناء أو الشرط في الطلاق فالقول قول الزوج ، وفي الخلاصة الحانية: كما لو قال "طلقتك حال ما كنت صبيا أو مبرسما أو نائما أو مجنونا "وقد عرف برسامه أو جنونه قبل قوله ، م: فإن شهد الشهود بخلع أو طلاق بغير استثناء لم يقبل قول الزوج بعد ذلك ، ويقضى القاضى بالطلاق ، وإن شهدوا بالخلع أو بالطلاق وقالوا: لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق! والزوج يدعى الاستثناء فالقول قول الزوج ، ولا يقضى بالطلاق إلا إذا ظهر منه ما هو دليل على صحة الخلع من قبض البدل أو ما أشبه ذلك ، وفي الصغرى: فحينئذ يكون القول قولها ،

19. ٢ - ٩ : - ٩ : وفي مختصر العصام: إذا خالع ثم قال "لم أعن به الطلاق " إن كان أحد جعلاعلى الخلع لم يصدق قضاء في دعوى الاستثناء، قال مشايخنا: والمرأد من أخذ الجعل ذكر الجعل لا حقيقة الأخذ ؛ فعلى هذ إن ذكر البدل وقت الطلاق والخلع لايصدق قضاء في دعوى الاستثناء، وإن لم يذكر البدل يصدق قضاء في دعوى الاستثناء، وذكر الشيخ الإمام نجم الدين يذكر البدل يصدق قضاء في دعوى الاستثناء، وذكر الشيخ الإمام نجم الدين النسفى في فتاواه عن شيخ الإسلام أبي الحسن أن مشايخنا استحسنوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أن لا يصدق الزوج إلا ببينة، وفي الحاوى: بخلاف ما لو ادعى الزوج، أنى قلت أنت طالق إن دخلت الدار "كان القول قوله، وبه كان يقول مشايخنا المتقدمون، غير أن مشايخنا المتأخرين استحسنوا في أن الزوج لا يصدق إلا ببينة لأنه يدعى خلاف الظاهر.

" . 19 . ۲ :- وفي الواقعات في كتاب الطلاق : لو قال "طلقتها واستثنيت " كان القول قوله قضاء ودينة ، م : وحكى عن شيخ الإسلام محمود الأوزجندي أنه

كان يقول: إن عرف الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ، وإن عرف بالبينة لا يسمع منه دعوى الاستثناء، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني يقول: لو قال" طلقت واستثنيت "لا يصدق قضاء، ولو قال" قلت لها أنت طالق واستثنيت " يصدق قضاء ، و ذكر محمد في كتاب الإقرار في باب الإقرار بالعتق: لو قال لعبده " أعتقتك أمس وقلت إن شاء الله " صدق و لا يعتق العبد ، و ذكر في باب الإقرار بالنكاح: إذا قال الرجل لامرأته " تزوجتك أمس وقلت إن شاء الله " وقالت المرأة "ما استثنيت " فالقول قوله ، قال : وكذلك العتق والطلاق ، والفتوي على ما ذكره الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي أن دعوى الاستثناء في الطلاق صحيح ، وكذلك في الخلع ، إلا إذا ظهر منه ما هو دليل صحة الخلع ، وقد و جـدت الرواية في المنتقى عن أبي يوسف أنه لو قال " طلقتها ولكن كنت نائما " ألزمته الطلاق ، ولو قال "طلقتها ثم استثنيت "لم يكن مستثنيا في قول أبي حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالىٰ ، وبهده الرواية تيقن أن ما ذكر في الأصل قول محمد رحمه الله تعالى ، وفي الخلاصة الخانية: ولو قال " طلقتك أمس وقلت إن شاء الله " ذكر في الإقرار في الأصل: لايقع الطلاق ، وذكر في المنتقى أن على قول أبي يوسف لا يقع ، وعلى قول محمد يقع وعليه الفتوى .

2 . ٩ . ٢ : - م: وإن طلق الرجل امرأته ، وشهد عنده شاهدان : أنك استثنيت موصولا بالطلاق ! ولا يتذكر هو ذلك ينظر : إن كان هو بحال إذا غضب يجرى على لسانه مالا يحفظ بعده جاز له الاعتماد على قول الشاهدين بناء على الظاهر ، وإن لم يكن بهذه الحالة لا يعتمد لأنه خلاف الظاهر ، في الحجة : إذا ادعت المرأة الطلاق وادعى الزوج الاستثناء طلقت المرأة ولا يصدق الزوج ، م: ادعى الزوج التعليق والمرأة تنكر فالقول للزوج لأنه ينكر وقوع الطلاق ، ولو قال الزوج ابتداء طلقت واستثنيت " يصدق قضاء ، "إن حلفت بطلاقك فأنت طالق " ثم قال "إن حلف دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله " لا يقع الطلاق .

٦٩٠٥ :- وفي الذخيرة: قال محمد رحمه الله: وإذا أسر المشركون

رجلا من المسلمين، ثم إنه تغلب ورجع إلى دار الإسلام فرافعته زوجته إلى القاضى وقالت "إن زوجى هذا ارتدعن الإسلام حين أسره المشركون وقد بنت منه "وقال النووج" إن مَلِك أهل الحرب أكرهنى على ذلك وقال لأقتلنك أو لتكفرن بالله ففعلت ذلك مكرها "وكذبته المرأة في الإكراه فالقول قول المرأة، وإن جاء النووج بشهود شهدوا أن الملك قال له: لتكفرن بالله أو لأقتلنك! ولا ندرى أكفر أو لم يكفر؟ فقال الزوج: فإنى كفرت حينئذ ولم أكفر قبل ذلك ولا بعده! فإن القول الزوج بينة على بعده! فإن القول الزوج بينة على الإكراه ولكن صدقته المرأة في دعواه فإنه لا يعتبر تصديقها، وإن كان المدعى على الزوج غير امرأته بأن جاء واحد من المسلمين عند القاضى وقال: هذا كفر في دار الحرب! وأقر الرجل أن أهل الحرب أكرهوه على ذلك وصدقته المرأة في ذلك ولا يعلم الإكراه إلا بقولهما: فإن القاضى يفرق بينهما حتى يقيم الزوج البينة على الإكراه.

7 • 7 • 7 : - ولو أن مسلما ادعت عليه امرأته أنه طلقها ثلاثا أو أنه ارتد عن الإسلام فبانت منه ، فسأل القاضى الزوج فقال : أصابنى جنون أو قال : أصابنى برسام وذهب عقلى ، فإن عرف أن ذلك أصابه فالقول قوله ، وإن لم يعلم فإنه يقع الطلاق ، إلا إذا أقام على ذلك بينة .

قال: ضربنى غيرى فغشى على فذهب عقلى فتكلمت بذلك وأنا ذاهب العقل! قال: ضربنى غيرى فغشى على فذهب عقلى فتكلمت بذلك وأنا ذاهب العقل! فإن كان عرف أن ذلك أصابه فالقول قوله ولا يقع الطلاق، وإن لم يعلم أن ذلك أصابه لا يصدق ويقع الطلاق، ولو قال: شربت حتى سكرت فذهب عقلى فطلقتها وأنا ذاهب العقل! فصدقته المرأة في ذلك أو كذبته، فإن كان علم أنه شرب حتى ذهب عقله بسبب الشرب طلقت امرأته، ولو كان مكان دعوى الطلاق دعوى الردة بأن ادعت المرأة أنه ارتد، والعياذ بالله، فقال الزوج: شربت حتى ذهب عقلى فتكلمت بذلك وأنا ذاهب العقل! فالقياس أن تبين منه امرأته، وفي الاستحسان لا تبين امرأته، وهذا عرف منه السكر في وقت هذه الصفة، فأما إذا

لم يعرف منه فإنه تبين منه امرأته قياساً واستحسانا ، وهذا في الحكم ، أما فيما بينه وبين الله تعالى فهي امرأته إذا كان صادقا فيما قال ، وفي جميع ما ذكرنا أن القاضى لا يصدقه ولا يسع للمرأة أن تصدقه .

. ٢٩٠٨ :- ولو قالت المرأة للقاضى : إني سمعت زوجي يقول "المسيح ابن الله " فبنت منه! فسأله القاضي عن ذلك فقال: إنما قلت حكاية عمن تقوله [النصاري] فإن أقر أنه لم يكن قبل هذا الكلام ولا بعده كلام فقد بانت منه وإن صـدقته فيما قال ، وإن قال: وصلت بكلامي " النصاري يقولون المسيح ابن الله " فـلم تسمع المرأة كلامي كان القول في ذلك قول الزوج مع يمينه ، وهو نظير مال لو ادعت المرأة على زوجها أنه قال لها " انت طالق " وقال الزوج قلت لها " أنت طالق إن دخلت الدار " أو قلت لها " أنت طالق إن شاء الله " كان القول قول النزوج: وكذلك إذا قال الزوج: أظهرت قولي " المسيح ابن الله " وأخفيت قولي النصاري يقولون "فسمعت المرأة قولي "المسح ابن الله "ولم تسمع قولي " النصاري يقولون "وقد تكلمت بذلك ووصلت ذلك بكلامي! كان القول قول الزوج، فإن شهد عليه شهود أنهم سمعوه قال" المسيح ابن الله " ولم يقل غير ذلك فالقاضي يقبل شهادتهم وتبين امرأته منه ، ولو قال الشهود: سمعناه قال " المسيح ابن الله "ولم نسمع غيره ولا ندري أقال " النصاري يقولون " أو لم يقل ؟ وقـال الـزوج: لا بـل قـلتـه ووصـلتـه بـكلامي إلا أن الشهود لم يسمعوا ذلك! فالقول قول الزوج والمرأة امرأته .

9 . 9 7 : - وعملى هذا إذا ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع أو الطلاق ، أو ادعى التكلم بالشرط في الطلاق ، وشهد الشهود على الخلع والطلاق بغير استثناء قبلت شهادتهم ، ويقضى القاضى بالخلع والطلاق ، وإن قال الشهود لم نسمع منه غير كلمة الطلاق والخلع فالقاضى لا يفرق بينهما ، وكان القول في ذلك قول الزوج ، إلا أن يظهر منه دليل صحة الخلع من قبض البدل أو ما أشبه ذلك فحينئذ لا يقبل قوله . ولو أن رجلا عرف أنه جن مرة فقالت امرأته : إنه ارتدالبارحة ،

أو قالت: طلقني ثلاثًا! وقال الزوج: عاودني الجنون البارحة فتكلمت بذلك وأنا محنون! فالقول قول الزوج مع يمينه ، وإن لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله ويفرق بينه وبين امرأته ، وكذلك إذا ادعت المرأة أنه طلقها ثلاثًا وقت العصر ، فقال الزوج كنت نائما في تلك الحالة فتكلمت بالطلاق وأنانائم! فالقول قوله، ولو علم أنه سكر منذ شهر حتى ذهب عقله فقالت امرأته: إنه ارتد البارحة ، أو قالت: طلقني ثلاثًا! فقال الزوج: سكرت البارجة كما سكرت منذ شهر فتكلمت بذلك وأنا لا أعقل! فإنه لا يقبل قوله ، ويفرق بينه وبين امرأته ، وكذلك لو علم أن المشركين أكرهوه على الكفر مرة وكفر ثم أدعت المرأة أنه كفر بعد ذلك وأنها قد بانت منه وأدعى بالكفر الثاني فادعى أنهم أكرهوه ثانيا فإنه لا يصدق وبانت منه امرأته ، وكذلك إذا علم أنه كان مبرسما منذ سنة ثم قال: أصابني ذلك البارحة وذهب عقلي وتكلمت بالكفر أو بالطلاق وأنا ذاهب العقل! لا يقبل قوله ، وكذلك إذا علم أنه شرب منذ سنة البنج سنة ثم قال : شربت البارحة وذهب عقلي ! فإنه لا يصدق وعلى هذا المعنى : وكل قول من هذا لا يصدق فيه و تبين امرأته فالقاضي يجعل ذلك منه إسلاما حين جحده و يجعل كأنه ارتد ثم تاب ، لأن جحوده الكفرتوبة .

نوع آخر في إيقاع عدد من الطلاق وإستثناء بعضه

المجالة : وإن قال "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة "طلقت نشتين ، وإن قال "إلاثنيتين "طلقت واحدة ، م: قال هشام : سألت محمدا عمن قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وواحدة وواحدة ؟ قال : وقعت الثلاث بطل الاستثناء في قول أبي حنيفة ، وفي قولهما تطلق ثنتين ، وعن أبي يوسف أنها تطلق واحدة ، ولو قال لها "أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة إلا ثلاثا " بطل الاستثناء ، وفي التجريد : اتفاقا لأنه استثنى الكل .

حنيفة أنه قال: تقع به الثلاث ، كأنه قال "أنت طالق واحدة واثنتين" عن أبي حنيفة أنه قال: تقع به الثلاث ، كأنه قال "أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا ، وقال أبو يوسف: تقع ثنتان فيصح الاستثناء الواحد ويبطل الثاني ، ولو قال "أنت طالق ثنتين وواحدة إلا واحدة "تقع ثنتان ، وكذا لو قال "أنت طالق واحدة و واحدة و واحدة إلا واحدة و واحدة " طلقت ثلاثا ، ولو قال لها "أنت طالق نثتين و واحدة إلا ثنتين و واحدة "فهى ثلاثا ، وكذلك الجواب فيما إذا بدأ بالواحدة و واحدة وثنتين إلا ثنتين إلا ثنتين وواحدة "فهى ثلاث ، ولو قال لها "أنت طالق واحدة و ثنتين إلا واحدة "تقع ثنتان ويصير مستثنيا للواحدة من الثنتين ، وإنه استثناء البعض من الكل فيصح ، ولو قال "أنت طالق ثنتين و ثنتين إلا ثنتين "صح الاستثناء ووقع الثنتان في قول أبي يوسف ومحمد ، ويجعل مستثنيا من كل ثنتين تطليقة تصحيحا لكلام العاقل بقدر الممكن ، هكذا ذكر القدورى في شرحه ،

ا ٢٩١١: - أخرج الدار قطنى عن معاذ بن جبل قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق ، فمن طلّق واستثنى فله ثنياه . سنن الدار قطنى ، الطلاق ٤ /٣٣ ، برقم ٢٩٤١ - اعلاء السنن ، الطلاق ، باب حكم الاستثناء في الطلاق وغيره ٢٢٦/١ ، برقم ٣٢٩٠ .

وذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه ينوى الزوج ، فإن عنى استثناء إحدى الثنتين بكسماله إما الأولى وإما الأخرى كان الاستثناء باطلا ، وإن نوى واحدة من الثنتين الأوليين وواحدة من الثنتين الأخريين كان الاستثناء صحيحا وتقع ثنتان عندهما ، وفي الظهيرية: وإن لم تكن له نية يصح الاستثناء وتقع ثنتان ، خلافا لزفر .

791۳:- وروى عن محمد: إذا قال لها "أنت طالق ثنتين ثنتين إلا ثلاثا "قال: هي ثلاث والاستثناء باطل، وكذلك إذا قال لها "أنت طالق ثنتين وأربعا إلا خمسا "هكذا ذكر القدوري.

2 197: - وفي المنتقى: إذا قال لها" أنت طالق ثلاثا وثلاثا إلا أربعا" فهى ثلاث في قول أبى حنيفة ، وهكذا روى عن محمد ، ويصير قوله "وثلاثا" ثانيا فاصلا بين الأول وبين الاستثناء ، وقال أبو يوسف: إنها تطلق ثنتين ، وهو الطاهر من قول محمد ، ولا يصير قوله "ثلاثا" ثانيا فاصلا ، وإذا لم يصر الثاني فاصلا عندهما ، وذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه ينوى هذا الرجل إن قال: عنيت الشنتين من الثلاث الأول والثنتين من الثلاث الآخر! يصح الاستثناء ، وما لا فلا ، ولم يشترط هذه النية ، وفي المنتقى :وكذلك لم يشترط شمس الأئمة الحلواني هذه النية على قولهما ، وصار حاصل مذهبهما كأنه قال لها "أنت طالق ستا إلا أربعا هذه النية ثنين و ثنتين و ثنتين إلا أربعا "، و روى ابن سماعة عن أبي يوسف قال لامرأته "أنت طالق ثنتين و ثنتين إلا أربعا "فهي طالق ثنتين و ثنتين و شين إلا أربعا "فهي طالق ثنتين و من حيث المعني هذه المسألة والمتقدمة سواء .

• 1915: - وإذا قال لها "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة أو ثنتين "ثم مات قبل أن يختار واحدة أو ثنتين فهى واحدة ، ويجعل الاستثناء على الأكثر ، وفى الخانية: وتقع ثنتان في قول محمد ، فعلى قول أبى يوسف يكثر الاستثناء ويقل الواقع ، وعلى قول محمد يقل الاستثناء فتقع ثنتان ، وذكر في الوصايا أنه إذا وقع الشك في الاستثناء يقل الاستثناء في قول أبى يوسف ، م: ذكر القدورى في شرحه: إذا وقع أكثر من ثلاث ثم أستثنى كان الاستثناء من جملة الكلام لا من جملة الثلاث التى يحكم بوقوعها ، نحو أن يقول "أنت طالق عشرا إلا تسعا "وقعت واحدة ،

ولو قال "إلا تمانيا" وقعت ثنتان ، ولو قال إلا سبعا" وقعت الثلاث ، وقد صح الاستثناء في هذه الصورة ، وإن كان هذا استثناء الكل من الكل [وفي الولوالحية : ولو قال "أنت طالق عشرا إلا تسعا إلا واحدة " تقع ثنتان] .

تنتان ، وكذا لو قال "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة للسنة "تقع ثنتان ، وكذا لو قال "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة إن حضت أو دخلت الدار 'أنصرف الشرط إلى المستثنى منه ، ولو قال "أنت طالق ثلاثا البتة أو بائنة إلا واحدة "تقع ثنتان رجعيتان ، وكذا لو قال "ثنتان بائنتان إلا واحدة "تقع واحدة رجعية ، بخلاف ما لو قال "أنت طالق ثنين بائنتين ، أو : ثلاثا بوائن إلا واحدة "فالواقع بائن ، وفي الخانية : إذا قال "أنت طالق أربعا إلا ثلاثا "تقع واحدة .

إذا قال "نسائى طوالق إلا فلانة وفلانة "وليس له من النسوة سواهن صح الاستثناء، لأن استثناء الكل من الكل يصح معنى، لأن الاستثناء يرد على اللفظ لا الاستثناء، لأن استثناء الكل من الكل يصح معنى، لأن الاستثناء يرد على اللفظ لا على الحكم؛ ولو قال "نسائى طوالق إلا نسائى "لا يصح، وما افترقا إلا باعتبار اللفظ، وفي البقالى: إذا قال "كل امرأة لى طالق إلا هذه "وليس له غيرها لم تطلق، ولو قال "نسائى طوالق وفلانة وفلانة إلا فلانة "طلقت والاستثناء جائز، ولوقال "فلانة "لا يصح الاستثناء، وكذا إذا قال "هذه وهذه وهذه إلا هذه "كان الاستثناء باطلا، وفي الظهيرية: ولو قال "أنتن طوالق إلا هذه "صح الاستثناء.

۲۹۱۸: - م: وفي المنتقى: إذا قال لها "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة أو لا شيء "فهذا لم يستثن شيئا وطلقت ثلاثا ، وفي الولو الحية: ولو قال لها وقد دخل بها "أنت طالق أنت طالق أنت طالق إلا واحدة "فهى ثلاث .

7919:- م: ولو قال لها "أنت طالق ثلاثا إلا نصف تطليقة "فاعلم بأن الطلقة لا تتجزى في طرف الاستثناء؟ فعلى قول أبي يوسف لا تتجزى ، وعن محمد روايتان ، حتى أن في هذه المسألة تقع ثنتان

عند أبى يوسف وإحدى الروايتين عن محمد ، ويصير كأنه قال "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة "وفى رواية الحسن الأخرى تتجزى فى طرف الاستثناء ، حتى أن فى هذه المسألة تقع الثلاث على هذه الرواية ، لأنه لما صح استثناء النصف صار تقدير كلامه "أنت طالق تطليقتين ونصفا " تكاملت الطلقة الثالثة ، وعلى هذا إذا قال لها "أنت طالق واحدة ونصفا " فعلى قول أبى يوسف تقع ثنتان ، وعن محمد روايتان : فى رواية تقع ثنتان كما هو قول أبى يوسف ، وفى رواية تقع واحدة ، وفى الظهيرية : ولو قال "أنت طالق تطليقة إلا نصفها " تقع واحدة .

• ٢٩٢: - وإذا لحق المستثنى وصف يليق بالمستثنى منه ، يجعل وصف المستثنى منه ، يجعل وصف المستثنى منه كقوله "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة للسنة " تقع ثنتان ، وفي الخانية: ولو قال "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة أو نصف واحدة " تقع الثلاث لأنه أوقع الشك في المستثنى وكان الاستثناء هو الأقل ، كأنه قال: أنت طالق ثلاثا إلا نصف واحدة ، رجل قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا إلا نصفها " تقع ثنتان ، ولو قال " إلا أنصافهن " تقع الثلاث .

م: نوع آخر

وكما يصح الاستثناء من أصل الكلام يصح الاستثناء من الاستثناء

والأصل في حنس هذه المسائل: أن المستثنى ثانيا يجعل مستثنى من الاستثناء الأول، ثم ينظر إلى ما بقى من الاستثناء الأول فيجعل ذلك مستثنى من الاستثناء الأول، ثم ينظر إلى ما بقى من الاستثناء الأول فيجعل ذلك مستثنى من أصل الكلام. الأول، ثم ينظر إلى ما بقى من الاستثناء الأول فيجعل ذلك مستثنى من الاستثناء الأول واحدة مستثنى من الاستثناء الأول معنى وهو اثنان، وبقى من الاستثناء الأول واحدة فيحعل ذلك مستثنى من أصل الكلام وهو الثلاث، فبقى من أصل الكلام ثنتان فهى الواقع، وعلى هذا إذا قال لها" أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا إلا واحدة "تقع واحدة ، ويجعل واحدة مستثنى من الاستثناء الأول ثنتان ويجعل ذلك مستثنى من الأصل وهو الثلاث، فتبقى واحدة فهى الواقع، وكذلك إذا قال لها" أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا إلا ثنتين إلا واحدة وقعى الواقع، وكذلك إذا قال لها" أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا إلا ثنتين إلا واحدة وقعت واحدة ومن المشائخ من اعتبر بنوع تقريب وقال ينبغى أن تعقد العدد الأول بيحنك والثانى بيسارك والثالث بيمينك والرابع بيسارك، ثم أسقط ما في يسارك مما في يمينك "فما بقى فهو الواقع.

قال: تقع ثلاث، كأنه قال: أنت طالق أربعا إلا واحدة، وفي الحجة: إذا قال "أنت قال: تقع ثلاث، كأنه قال: أنت طالق أربعا إلا واحدة، وفي الحجة: إذا قال "أنت طالق ثلاثا إلا أثنتين "وقعت واحدة، وفي المجانية: ولو قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين "قال محمد: تقع ثنتان، ولو قال "أنت طالق عشرا إلا تسعا إلا واحدة "تقع ثنتان، والأصل في تخريج هذه المسائل أن يأخذ العدد الأول بيمينه ثم الثاني بيساره ثم الثالث بيمينه ثم يطرح ما في يساره عما في يمينه فما بقي في يمينه بعد الطرح فهو الواقع.

نوع آخر من الاستثناء يبنى على أصلين

2 79 7: أحده ما أن المتكلم بكلام مقرون بالاستثناء إذا ذكر عقيبه وصفا يليق بالمستثنى ولا يليق بالمستثنى منه يجعل وصفا للمستثنى حتى يبطل ببطلانه ، وإذا ذكر وصفا يليق بالمستثنى منه ولا يليق بالمستثنى : فقد اختلفت عبارات المشايخ فيه ، بعضهم قالوا: يجعل وصفا للمستثنى منه حتى يثبت بثبوته تصحيحا بقدر الإمكان ، وبعضهم قالوا: يجعل وصفا للكل تحقيقا لدخوله على الكل ، أو تحقيقا لمحانسة بين المستثنى والمستثنى منه ؛ فإن المستثنى من جنس المستثنى منه في الظاهر ، وإذا ذكر وصفا يليق بالمستثنى والمستثنى منه فقد اختلفت عبارات المشايخ فيه أيضا ، بعضهم قالوا: يجعل وصفا للكل تحقيقا لدخوله على الكل وتحقيقا للمحانسة فيبطل المستثنى بوصفه ويبقى المستثنى منه بوصفه ، وبعضهم قالوا: يجعل وصفا أعليا لا غير ، فهذا كله إذا ذكر وصفا زائدا ، أما إذا ذكر وصفا أصليا لا يعتبر أصلا .

2970 :- الأصل الثانى: أن الوصف المذكور على سبيل التأكيد لا يصير فاصلا بين الطلاق وبين الاستثناء، ولا بين الطلاق والشرط، حتى أن من قال لامرأته " أنت طالق ثلاثا يا فلانة إلا واحدة " تقع ثنتان ولا يصير قوله " يا فلانة واصلا، وإذا قال لامرأته قبل الدخول بها " أنت طالق بائن إن دخلت الدار " لا تطلق مالم تدخل الدار، ولا يصير قوله " بائن " فاصلا بين الطلاق والشرط.

جئنا إلى المسائل

79٢٦: قال محمد في الزيادات: إذا قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة للسنة "كانت طالقا ثنتين للسنة عند كل طهر تطليقة ، كأنه قال: أنت طالق ثلاثا للسنة إلا واحدة ، وكذلك إذا قال لها "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة إذا

حضت وطهرت ، أو : إن كلمت فلانا ، أو : إن دخلت الدار "كانت التطليقتان معلقتين بالحيض والطهر في المسألة الأولى ، وبالكلام في المسألة الثانية ، وبالدخول في المسألة الثالثة ، وينصرف الشرط إلى المستثنى منه دون المستثنى .

79 ٢٧ : - وفى الخانية: وإذا قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة غدا، أو قال: إلا واحدة إن كلمت فلانا "لايقع شيء قبل مجئ الغد والكلام، وعند الكلام مجيء الغد تقع ثنتان.

كانت طالقا تطليقتين رجعيتين ولا يصير قوله "البائن" أو البتة "فاصلا بين كانت طالقا تطليقتين رجعيتين ولا يصير قوله "البائن" أو البتة "فاصلا بين الإستثناء بين الإيجاب، ولو قال لها "أنت طالق ثلاثا إلا واحدة بائنة، أو: إلا واحدة البتة "طلقت تطليقتين رجعيتين أيضا، وذكر هشام في نوادره عن محمد أن من قال لامرأته أنت بائن إلا واحدة "ونوى بالبائن الثلاث قال: هي طالق واحدة، وعن أبي يوسف فيمن قال لامرأته "أنت طالق واحدة البتة إلا واحدة "ونوى بالبائن الثلاث تقع التطليقتان بائنتان، وفي الخانية: وكذا لو قال "أنت طالق وأحدة " ثلثين بائنتين .

9 79 7 :- م: قال في الزيادات: إذا قال لها "أنت طالق ثنتين البتة إلا واحدة "فهي طالق واحدة بائنة ، ولو قال لها "أنت طالق ثنتين إلا واحدة بائنة "فهي طالق واحدة رجعية ، قال في الكتاب: إلا أن ينوى أن يكون البائن صفة للشنتين فحينئذ تطلق واحدة بائنة ، وفي الخانية: ولو قال 'إذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ، و"كلام فلان "فدخلت الدار طلقت ثلاثا ، و"كلام فلان "باطل ، ولو قال "أنت طالق اليوم ثلاثا تقع عليك غدا "فهي طالق اليوم .

الفصل العاشر

في إيقاع الطلاق على امرأة بعينها ثم الرجوع عنها بالإيقاع على أخرى

• 797: - يجب أن يعلم بأن كلمة " بل " متى دخلت فى كلام العباد على الإثبات ، كانت للرجوع عن الأول ، وإقامة الثانى مقام الأول على سبيل استدارك [الغلط] ، يقال : جاء نى زيد بل عمرو ، كان قوله : بل عمرو رجوعا عما أخبر به عن مجىء زيد ، وإقامة لمجىء عمرو مقام مجىء زيد على سبيل استدراك [الغلط] كأنه قال : كان عزمى أن أخبر عن مجىء عمرو ، فغلطت وأخبرت عن مجىء زيد ، ثم استدركت ذلك الغلط بقولى : بل عمرو .

النالي الأول و لإقامة الثاني مقام الأول ، لكن لا على سبيل استدارك الغلط [لإبطال الأول و لإقامة الثاني مقام الأول ، لكن لا على سبيل استدارك الغلط [لإبطال الغلط على الغباد جائز ، و كلمة "لا ، بل" نظير كلمة "بل"؛ لأنهما يستعمالان استعمالا واحداً ، وقوله: لا ، لتأكيد النفي المستفاد بقوله: بل ، وإذا كانت هذه الكلمة في الإثبات للرجوع عن الأول ، ولإقامة الثاني مقام الأول على سبيل استدارك الغلط] ، ينظر إن كان الأول شيئا لا يصح الرجوع عنه ، ينتفي الأول ويثبت الثاني مقام الأول ، وإن كان الأول شيئا لا يصح الرجوع عنه ، لا ينتفى الأول ، بل يبقى على حاله ، ويثبت الثاني ، أما حكم الدليل بحكم الدليل بقدر الممكن إلا أن المتكلم إذا لم يذكر للمذكور ، وعقيب كلمة "لا ، بل خبراً على حدة يجعل الخبر المذكور لما قبلها خبراً للمذكور عقيبها ؛ طيبانة له عن البطلان ، ومتى ذكر للمذكور عقيب هذه الكلمة خبراً ، لا يجعل الخبر المذكور عقيب هذه الكلمة خبراً ، لا يجعل الخبر المذكور عقيب هذه الكلمة خبراً ، لا يجعل الخبر المذكور لما قبلها خبراً لله ؛ لأنه صحيح بدونه فلا حاجة إلى جعله خبراً له .

79٣٢ :- ومتى دخلت هذه الكلمة على النفى ، لا يوجب رجوعاً عن الكلام الأول ، وإنما يوجب نفى الفعل عن الإسم الأول بإثبات ذلك النفى للثاني ، أو

بإثبات فعل الحر للأول ، نظير الأول قول الرجل: ما قام زيد لا ، بل عمرو ، نفى القيام عن عن زيد ، وإثباته لعمرو ، ومثال الثانى قول الرجل: ماقام زيد بل قعد ، نفى القيام عن زيد وإثبات القعود له ، وهذا الكلام فى كلمة " بل " وحدها أو مع " لا " ، فأما كلمة " لا " بدون كلمة " بل " ، متى دخلت على الإثبات كانت للتأكيد ما أثبته للأول بنفيه من الثانى ، ومتى دخلت على النفى كانت لتأكيد ما نفاه عن الأول بإثبات ضده للشانى ، مثال الأول: جاء نى زيد لا عمرو ، فكان قوله: لاعمرو لتأكيد إثبات المجىء لزيد بنفى المجىء عن عمرو ، ومثال الثانى : ما جاء نى زيد لا عمرو ، كان قوله: لا عمرو ، لتأكيد يأثبات المجىء لعمرو .

"أنت طالق إن دخلت الدار لا بل هذه "وأشار إلى المرأة الأخرى له لاتطلق اأنت طالق إن دخلت الدار لا بل هذه "وأشار إلى المرأة الأخرى له لاتطلق واحدة منهما ما تدخل الأولى الدار ، فإذا دخلت الدار طلقتا جميعا ، وإن دخلت الأخرى الدار لا تطلق واحدة منهما [مالم تدخل الأولى الدار] ؛ قال محمد رحمه الله تعالى: وقوله "لا بل هذه "على الطلاق خاصة ، معناه أنه للرجوع عن الله تعالى: وقوله "لا بل هذه "على الطلاق خاصة ، معناه أنه للرجوع عن الطلاق كاللرجوع عن الشرط ، وهو الدخول دون الطلاق ، صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى: الا أن القاضى لا يصدقه فى ذلك ، الطلاق ، صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى: ، وإذا دخلت الثانية الدار وتطلق الثانية في القضاء وفيما بينه وبين ربه تعالى: ، وإذا دخلت الثانية الدار طلقت الأولى فى القضاء وفيما بينه وبين ربه .

3972: - وكذلك لو قال لإحداهما "أنت طالق إن شئت لا بل هذه "فإن قوله "لا بل هذه" على الطلاق خاصة لا على المشيئة كما في المسألة الأولى ، إلا أن الفرق ما بين المسألتين أن في هذه المسألة لو شاء ت الأولى طلاقها طلقت الأولى بالكلام الأول دون الثانية ، ولو شاء ت الأولى طلاقها وطلاق الثانية طلقت الثانية بالكلام الثاني دون الأولى ، ولو شاء ت الأولى طلاقها وطلاق الثانية طلقتا جميعا ، وفي مسألة أول الباب إذا دخلت الأولى الدار مرة واحدة طلقت الأولى والثانية

جميعا ؛ حكى عن الشيخ أبي الحسن الكرخي أنه إذا شاءت الأولى طلاق نفسها أو لا ليس لها أن تشاء طلاق الأخرى بعد ذلك ، وعامة المشايخ على أن لها أن تشاء طلاق الأخرى [بعد ما شاء ت طلاق نفسها] ، وإن نوى الرجو ع عن المشيئة دون الطلاق صحت نيته فيما بينه وبين ربه تعالى، فإذا شاءت الأولى طلاقها طلقت الأولى فيهما بينه وبين اللَّه تعالىٰ ، فإذا شاء ت الأخرى طلاق الأولى طلقت الأولى بنيته ، وإن شاءت الأولى طلاق الأخرى طلقت الأخرى في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالىٰ . • ٦٩٣٥ : - وفي المنتقى: إذا قال "أنت طالق إن كلمت فلانا لا بل هذه " لامرأة أخرى كان قوله "لا بل هذه "لامرأة أخرى على الكلام دون الطلاق، فإن قال: أردت بلا بل هذه "الطلاق لزمه ذلك، وإذا كلمته طلقتا، هذا بخلاف ما ذكر في الحامع قال ثمة: ولو قال لها " إن كلمت فلانا فأنت طالق لا بل هذه " كان قوله " لا بل هذه "على الطلاق دون الكلام لأنه آخره ، فإن قال: لم أرد بقولي " لا بل هذه " الطلاق! دينته فيما بينه وبين الله تعالى ولم أدين في القضاء ، إذا قال لامرأته "أنت طالق إن دخلت الدار لا بل فلانة طالق "قال ذلك لامرأة أخرى لـه طـلـقـت الأخـري ساعة ما تكلم، وتعلق طلاق الأولى بدخولها الدار، بخلاف ما لو قال "لا بل فلانة "ولم يقل "طالق "فإنه يتعلق طلاقها بدخول الدار؟ وعلى هـذا إذا قال لامرأته " أنت طالق ثلاثًا لا بل هذه " قال ذلك لامرأة أخرى طلقت كل واحدة منهما ثلاثًا ، ولو قال " لا بل هذه طالق" طلقت الأولى ثلاثًا والثانية واحدة .

7977: - وفي القدوري: إذا قال لها "إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق وطالق لا بل هذه "فدخلت الأولى الدار طلقتا ثلاثا ، والتعليق في هذا يخالف التخيير فإنه لو قال لها "أنت طالق وطالق وطالق لا بل هذه "وقع على الأخيرة واحدة وعلى الأولى الثلاث ، ولو قال لها "إن دخلت هذه الدار لا بل هذه الدار الأخرى فأنت طالق "تعلق طلاقها بدخول الدار الأخرى لا غير ، ولو قال لامرأته "أنت طالق واحدة لا بل ثلاثا إن دخلت الدار "طلقت واحدة للحال ، ووقع طلاقان عند دخول الدار إن كانت المرأة مدخولا بها ، ولو قال لها "إن دخلت

الـدار فـأنت طالق واحدة لا بل ثلاثا 'لم تطلق شيئا حتى تدخل الدار ، وإذا دخلت الدار طلقت ثلاثا سواء كانت مدخولا بها أو لم تكن .

797۷: - وفي المنتقى: إذا قال لها "أنت طالق لا بل طالق "فهي طالق ثنتين، وكذا لو قال "أنت طالق ثنتين، وكذا لو قال "أنت طالق واحدة لا بل واحدة ، وكذلك لو قال "أنت طالق واحدة لا بل طالق واحدة "، وذكر فيه أيضا عن أبي يوسف: إذا قال لها "أنت طالق واحدة لا بل أنت "فهي طالق واحدة بالكلام الأول، ولا يلزمه بالكلام الثاني شيء إلا أن ينوى، ولو قال "أنت طالق لا بل أتما "لزم الأولى تطليقتان والأخرى واحدة.

حده المسألة في المنتقى في موضعين ، قال في موضع: لا يعتق العبد إلا بعد هذه المسألة في المنتقى في موضعين ، قال في موضع: لا يعتق العبد إلا بعد التزوج ، وقال في موضع آخر: العبد حر الساعة ، وإن تزوج فلانة فهي طالق ، وذكر عقيبه: أما إذا قال: إن اشتريت فلانا فهو حر لا بل فلان " يعنى عبدا آخر له في ملكه: لم يعتق عبده حتى يشترى العبد الذي حلف بعتقه ، وفي الأصل: لو قال لها "كنت طلقتك أمس واحدة لا بل ثنتين " وقع الثنتان .

الفصل الحادى عشر في إضافة الطلاق إلى الأوقات

79٣٩: ويحب أن يعلم أن الطلاق إذا أضيف إلى وقت ينصرف إلى وقت في المستقبل، حتى أن من قال لامرأته "أنت طالق يوم الجمعة" ينصرف إلى الجمعة الآتية، وإذا قال الرجل" إن تزوجت زينب قبل أن أتزوج عمرة بشهر فهما طالقان "فتزوج زينب ثم مضى شهر تزوج عمرة طلقت زينب ولا تطلق عمرة، وفي الكافى: ولو قال "إن تزوجت بعد تزوج عمرة فهما طالقان" فتزوجهما كذلك، أو قال "مع عمرة 'فتزوجهما معا، أو قال على عمرة "فتزوج زينب بعد تزوج عمرة و عمرة في نكاحه: طلقتا في هذه الوجوه، ولو تزوجهما على خلاف ما ذكر لم تطلقا، ولو قال "إن تزوجت زينب قبل عمرة فهما طالقان" فتزوج زينب طلقت ولا يتوقف على عمرة ولا تطلق عمرة إذا نكحها، ولو قال "قبيل عمرة أن فنكح زينب لا تطلق مالم يتزوج عمرة بعده على الفور.

• ٢٩٤٠: - م: قال في أيمان الجامع: وإذا قال الرجل لامرأة لا يملكها "أنت طالق قبل أن أتزوجك بشهر ' فمكث شهرا ثم تزوجها لا تطلق ، يجب أن يعلم بأن هذه المسألة على وجهين: إضافة من غير تعليق ، وإضافة مع التعليق ، والتعليق لا يخلو: إما أن يكون بشرط سابق ، أو بشرط لاحق ؛ وكل ذلك على وجهين: إما أن يكون موقت ، وصورة الإضافة من غير التعليق في الوقت المطلق ، إذا قال الرجل لامرأة لا يملكها أنت طالق قبل أن أتزوجك "فتزوجها

[•] ٢٩٤٠: - أخرج الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لانذر لإبن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لايملك ، ولا طلاق له فيما لايملك ، سنن الترمذي ، الطلاق واللعان ، باب ماجاء لا طلاق قبل النكاح ٢٢٣/١ ، برقم ١١٩١ ، سنن أبي داؤد ، الطلاق ، باب في الطلاق قبل النكاح ٢١٩/١ ، برقم ٢١٩٠ .

بعد ذلك لا تطلق ، وفي الهداية : كما إذا قال "طلقتك وأنا صبى أو نائم" ، م : وإذا قال لها "إن تزوجتك فأنت طالق قبل أن أتزوجك بشهر "فتزوجها بعد مضى شهر ما من وقت هذه المقالة طلقت ، كذا ذكر في رواية أبي سليمان ، وذكر في رواية أبي حفص ، وقال : طلقت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ ، فقد أشار إلى الحلاف ولم ينص عليه .

وذكر في طلاق الجامع الإضافة مع التعليق في المطلق، وصورتها: إذا قال لامرأة لا يملكها" إن تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك" ولم يوقت يعني لم يقل" قبل ذلك بشهر" ثم تزوجها، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تطلق، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تطلق، ومن مشايخنا من قال: الخلاف في المطلق، أما في الموقت تطلق بلاخلاف، كما ذكر في رواية أبي سليمان، وعامتهم على أن الخلاف في المطلق والموقت جميعا، وما قال عامة المشايخ أصح.

7987: وصورة الإضافة مع التعليق والشرط اللاحق في الموقت والسطلق: إذا قال لأجنبية "أنت طالق قبل أن أتزوجك إذا تزوجتك فأنت طالق قبل أن أتزوجك بشهر إذا تزوجتك" فتزوجها لا نص فيه عن محمد، وقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: لا فرق بينما إذا كان الشرط لا حقا وبينما إذا كان سابقا، وإليه مال شيخ الإسلام، وبعضهم: قالوا: هاهنا يقع الطلاق بلا خلاف، وإليه مال الشيخ فخر الإسلام البزدوى.

الإيجاب في غير الملك ، فأما إذا حصل الإيجاب في غير الملك ، فأما إذا حصل الإيجاب في المنتقى : إذا قال لامرأته " الإيجاب في الملك فله صور ، من جملة ذلك ما ذكر في المنتقى : إذا قال لامرأته " إن دخلت الدار فأنت طالق قبل أن أتزوجك " فهي طالق إذا دخلت الدار ، وكذلك إذا قال لها " إذا جاء غد فأنت طالق قبل أن أتزوجك " أو قال لها " أنت طالق غدا . قبل أن أتزوجك " فهي طالق غدا .

٤ ٢٩٤: - وفي الذخيرة :إذا قال لامرأته "تكونين غدا طالقا "لم يصح

بخلاف قوله "كونى"، وفى القدورى عن محمد: إذا قال لامرأته "كونى طالقا أو أطلقى "قال: أراه واقعا، وكذلك إذا قال لأمته "كونى حرة أو: أعتقى"، وروى فى قوله "تطلقين غدا "أنه إيقاع فى الغد، وإن نوى العدة دين أى "بتطليقتين" وقيل فى 'تصبحين غدا طالقا": إنها تطلق إذا جاء الغد.

• ٢٩٤٥ :- إذا قال لامرأته في حالة الغضب " إن فعلت كذا إلى خمس سنين تصيرين مطلقة منى " وأراد بذلك تخويفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدةالتي ذكرها فإنه يسئل الزوج: هل كان حلف بطلاقها ؟ فإن أخبر أنه كان حلف به يعمل بخبره ، ويحكم بوقوع الطلاق عليها ، وإن أخبر أنه لم يحلف قبل قوله .

"طلقتك قبل أن أتزوجك" لا يقع شيء، وإذا قال لها "أنت طالق قبل أن أتزوجك" أو قال لها "طلقتك قبل أن أتزوجك" لا يقع شيء، وإذا قال لها "أنت طالق أمس" وقد تزوجها اليوم لا يقع الساعة واحدة، وفي جامع الحوامع "أنت طالق أول من أمس واليوم وأمس" فثنتين، واحدة بقوله" اليوم" والثاني ب" أول من أمس"، ولو قال "اليوم وأمس وأول من أمس" فثلاث.

79 £V :- وفي الخلاصة: ولو قال الزوج "إذا جاء غد فأنت طالق "أو قال السمولي "إذا جاء غد فأنت حرة " فجاء الغد تطلق ثنتين ، ولا تثبت الحرمة الغليظة عند محمد وعندهما تثبت ، ولكن عليها الاعتداد بثلاث حيض .

79 ٤٨ :- وفي الخانية: لو قال "أنت طالق قبل أن تخلقي ، أو قال : قبل أن أخلق "فإنه لا يقع شيء ، وفي الكافي : ولوقال "أنت طالق مالم أطلقك ، أو : متى مالم أطلقك "وسكت طلقت ، ولو قال "أنت طالق إن لم أطلقك لم تطلق حتى يموت أحدهما قبل أن يطلق ، ثم إن مات الزوج وقع عليها ، فإن لم يدخل بها فلا ميراث لها ، وإن دخل بها فلها الميراث ، وإن ماتت

⁷ **9 7 :** - أخرج الـدار قطني عن عائشة قالت : بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا سفيان بن حرب ، فكان فيما عهد إليه ، أن لا يطلق الرجل من لا يتزوج ، ولا يعتق من لا يملك ، سنن الدار قطني ، الطلاق ٢٨٤٠ ، برقم ٣٨٩٠ .

المرأة وقع الطلاق عليها قبل موتها بساعة لطيفة لا تسع كلمة التطليق ، وفي النوادر لا يقع الطلاق ، والصحيح أن موتها كموته ولا ميراث للزوج منها ، ولو قال "أنت طالق إذا لم أطلقك وإذا مالم أطلقك "لم تطلق حتى يموت أحدهما إن عنى به الشرط ، وإن عنى به "متى "وقع الطلاق كما سكت ، وإن لم يكن له نية فعند أبي حنيفة لا تطلق حتى يموت أحدهما ، وعندهما كما سكت يقع ، ولو قال "أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق "فهي طالق هذه التطليقة إذا قال ذلك موصولا به "والقياس أن يقع المضاف كيف كان إن كانت موطوءة وهو قول زفر .

1989: - وفى الخلاصة الخانية: إذا قال لامرأته "أنت طالق حين لم أطلقك" يقع الطلاق فى الحال، وكذا لو قال "زمان لم أطلقك، أو: يوم لم أطلقك"، ولو قال "حين لا أطلقك" لايقع الطلاق حتى تمضى ستة أشهر، وكذا لو قال "زمان لا أطلقك، ولو قال "يوم لا أطلقك" لايقع حتى يمضى يوم، وفى شرح الطحاوى: وكذا لو قال "أنت طالق ثلاثا ما لم أطلقك أنت طالق واحدة "موصولا بكلامه وقعت تطليقة بالإيقاع عندنا وبر فى يمينه، وقال زفر: ثلاث تطليقات، وفى جامع الحوامع: "أنت طالق شهرا لا أطلقك فيه" يقع بمضى شهر، كذا سنة، ولو تزوجها لأقل من شهر لا تطلق.

• 790: - م: قال لامرأته "أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر" أو قال لها "أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر" فدخلت الدار وقدم فلان قبل تمام الشهر من وقت اليمين لا تطلق، ولو دخلت الدار بعد تمام الشهر أو قدم فلان لتمام الشهر من وقت اليمين يقع الطلاق، ولو قال لامرأته "أنت طالق قبل هذا الشهر" تطلق في الحال، ثم عند علمائنا الثلاثة يقع الطلاق مقارنا للدخول، ويقتصر الوقوع على وقت القدوم والدخول، حتى لو خالعها في وسط الشهر ثم دخلت الدار أو قدم فلان لتمام الشهر وهي في العدة لا يظهر بطلان الخلع، خلافا لزفر.

1901: - ولو قال لها "أنت طالق قبل موت فلان بشهر " فمات فلان لتمام الشهر فعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع الطلاق مقارنا للموت ويقتصر على وقت

الـموت ، وعلى قول أبى حنيفة يقع الطلاق في آخر جزء من أجزاء حياته ويستند إلى أول الشهر ، وفي جامع الحوامع: وعلى هذا لو وطأها قبل الموت يجب عنده .

لها "أنت طالق قبل موتى بشهر "أو قال "قبل موتك بشهر" فعلى قولهما لا يقع ، لها "أنت طالق قبل موتى بشهر" أو قال "قبل موتك بشهر" فعلى قولهما لا يقع ، وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يقع الطلاق ، وفي الهداية: ولو قال "أنت طالق مع موتى ، أو: مع موتك "فليس بشيء" ، وفي شرح الطحاوى: كما إذا قال "أنت طالق إذا مت أنت طالق "، وفي جامع الحوامع: "أنت طالق قبل كل يوم تطليقة "فثلاث ، م: ولو قال لها 'أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر "فمات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذه اليمين أبدا ، وإن مضى شهر من وقت اليمين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ، وفي جامع الحوامع: والقتل والغرق موت .

1907: - م: ولو قال "أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر" فقدم أحدهما لتمام الشهر من وقت اليمين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت ؛ وهو نظير ما لوقال "أنت طالق قبل يوم الأضحى والفطر بشهر" فإنها تطلق إذا أهل هلال رمضان لأن الفطر مع الأضحى لا يوجدان معا ، فتعلق وقوع الطلاق بصفة التقدم واعتبر اتصال الشهر بأحدهما دون الآخر ، كذا هاهنا ، وصار موتهما وقدومهما من حيث أنه يكتفى فهما باتصال الشهر بأحدهما سواء ، إلا أن الفرق بينهما أنه إذا مات أحدهما لتمام الشهر يقع الطلاق ولا يتوقف وقوعه على قدوم الآخر .

ع و الحامع أيضا: إذا قال الرجل لامرأته "أنت طالق قبل أن تحيضى حيضة بشهر "فمكث بعد هذه المقالة شهرا ثم رأت الدم يوما أو يومين في أيام حيضها فإنها لا تطلق ما لم يتماد بها الدم ثلاثة أيام، وإذا تمادى يحكم بوقوع الطلاق من حين ما رأت الدم، ثم إذا وقع الطلاق عليها من حين ما رأت الدم، لا شك أن على قولهما يقتصر إستدلالا بنظائره من الموت والقدوم على ما مر، وأما على قول أبى حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه،

بعضهم قالوا يستند، وألحقوه بالموت، وبعضهم قالوا: لا يستند، وألحقوه بالقدوم من حيث أن الحيضة ملفوظ بها على خطر الوجوه كالقدوم بخلاف الموت، وفي جامع الحوامع: "أنت طالق قبل رمضان بشهر" يقع إذا انسلخ شهر رجب، ولو قال "في شعبان" يقع في الحال.

2 790: - م: وإذا قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا قبل موت فلان بشهر "ثم إنه حالعها على مال قبل تمام الشهر، ثم مات فلان لتمام الشهر فالمسألة على وجهين: إن لم تكن المرأة في العدة يوم مات فلان بأن كانت غير مدخول بها أو كانت مدخولا بها إلا أنه انقضت عدتها بوضع الحمل قبل تمام الشهر لايقع عليها شيء من الطلقات المضاف عندهما، وعند أبي حنيفة يقع الطلاق في آخر جزء من أجزاء الحياة، وإن كانت في العدة يقع الطلاق غير أن عندهما يقتصر الوقوع على وقت الموت فلا يتبين بطلان الخلع، وعند أبي حنيفة رحمه الله يستند فتبين على وقت الموت فلا يتبين بطلان الخلع، وعند أبي حنيفة رحمه الله يستند فتبين منها، ولم يذكر محمد في الكتاب أن العدة تعتبر من أي وقت ؟ ولاشك أن على قوله ما تعتبر العدة من وقت الموت، وأما على قول أبي حنيفة عند عامة المشايخ تعتبر من وقت الموت، وعند الشيخ الإمام على الرازى تعتبر من أول الشهر.

790۷: وفى الحاوى: سئل أبو نصر الدبوسى عمن قال لامرأته فى آخر ليلة من شعبان "أنت طالق ثلاثا فى ليلة القدر "لا تطلق حتى يمضى آخر ليلة من شهر رمضان ، غير أنه لا يطأها بعد العشر الأولى ، ولا يمنع قبل ذلك ،

وفى الفتاوى: فى اخر كتاب الأيمان: "لا أكلمك فى ليلة النصف من رمضان القابل، اللي ليلة القدر "قال أبو جعفر: لا يكلمه إلى الليلة الأخيرة من رمضان القابل، وقال: إلى اليلة النصف من رمضان القابل، والحالف لو كان من العوام يحنث فى الليلة السابعة والعشرين من رمضان الذى حلف فيه لكثرة عرفهم، وفى الحجة: ولو حلف وقد بقى ليلة واحدة من شهر رمضان لا تطلق حتى تمضى السنة القابلة إلى مثل هذه الليلة، ولو قال "أنت طالق بعد سنة " تطلق بعد ما غربت الشمس من اليوم السابع لعرف الناس.

م: نوع آخر

في إضافة الطلاق إلى الوقتين وإلى أحدهما ، وفي تعليق الطلاق بالفعلين ، وفي الحمع بين وقت وفعل .

790 :- يجب أن يعلم بأن الطلاق المضاف إلى أحد الوقتين يقع عند آخرهما ؛ لأن الزوج أوقع الطلاق بأحد الوصفين: الأخف والأغلظ، وهو التعجيل والتأخير، والمؤخر أخف من المعجل، ولهذا قالوا: من قال لامرأته "أنت طالق بائنا أو رجعيا "يقع طلاق رجعي، فكذلك فيمن قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا أو واحدة" تقع واحدة .

9 • 7 9 :- بيان هذا الأصل: فيما إذا قال لامرأته "أنت طالق غدا أو بعد غد" فإنها تطلق بعد غد و كذلك إذا قال لها "أنت طال غدا أو رأس الشهر" فإنه يقع الطلاق عند اخرهما ، إلا إذا نوى أن تقع بكل وقت تطليقة فحينئذ تقع تطليقة غدا وتطليقة بعد غد ، ويصير تقدير المسألة: أنت طالق غداً ، وبعد غد! وبإضمار كلمة " في " يصير تقدير المسألة: أنت طالق في غد وفي بعد غد .

• ٢٩٦٠: - والمضاف إلى الوقتين يقع بأولهما ، وعلى هذا إذا قال لها "أنت طالق في ليلك ونهارك" يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المقالة ثم لايقع في النهار شيء ، وهذا إذا لم تكن له نية ، فإن نوى أن تقع بكل وقت تطليقة كان كما نوى ، وفي النحانية: لوقال "أنت طالق غدا اليوم" طلقت غدا ويبطل ذكر اليوم، ولوقال "أنت طالق اليوم غدا" طلقت في الحال ، م: وفي محموع النوازل: إذا قال لها "أنت طالق اليوم وغدا" تقع واحدة اليوم وأخرى غدا.

7971 :- وأما إذا كان أحد الوقتين كائنا وبدأ بالأدنى فإنه تقع بكل وقت تطليقة ، بأن قال لها "اليوم أنت طالق غدا واليوم " تقع واحدة ساعة ما تكلم به و تقع أخرى غدا ، وكذا إذا قال لها في الليل " أنت طالق في نهارك وليلك " تقع واحدة ساعة ما قال هذه المقالة و تقع آخرى إذا طلع الفجر ، وفي الخانية: ولو

قال لها "أنت طالق اليوم وإذا جاء غد" تقع للحال واحدة ، وإذا جاء غد وهي في العدة تقع أخرى ، وفي الحجة : "أنت طالق اخر النهار " تقع واحدة .

نهارا" أنت طالق في نهارك وفي ليلك" أنت طالق في ليلك وفي نهارك" أو قال لها نهارا" أنت طالق في نهارك وفي اللخيرة: ولا الله تعالى، م: وعلى هذا إذا قال لها" أنت طالق ليلا ونهارا"، أو قال لها" في الليل والنهار" لم تقع إلا واحدة، ولو قال "في طالق ليلا وفي النهار"، أو قال لها" في الليل والنهار" لم تقع إلا واحدة، ولو قال "في الليل وفي النهار" تقع تطليقتان، وعلى هذا إذا قال لها أنت طالق في أكلك وشربك، أو: في قيامك وقعودك" لم يقع ما لم يوجدا، ولو قال" في أكلك وفي شربك وفي قيامك وفي قعودك" فأيهما وجد يقع ؟ لأنه جعل كل فعل شرطا على حدة، وإن نوى طلقة في قوله" وفي ليلك وفي نهارك" دين فيماينه وبين الله تعالى .

7977: - وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا قال لامرأته "أنت طالق بالنهار والليل" إن قال ذلك نهارا طلقت واحدة ، وإن قال ذلك ليلا طلقت تنتين ، ولو قال لها ولم يدخل بها "أنت طالق غدا واليوم" طلقت الساعة واحدة وإن تزوجها اليوم طلقت إذا جاء غد ، ولو لم يتزوجها اليوم حتى جاء غد ثم تزوجها لا تطلق .

1975: - وأما إذا كان أحد الوقتين كائنا والآخر ماضيا لم يذكر هذه المسألة في الأصول، وإنما ذكرها في النوادر ووضعها في غير المدخول بها، فقال: إذا قال لها "أنت طالق أمس واليوم" فهي واحدة، ولو قال لها "اليوم وأمس" كان طالقا ثنتين كأنه قال: أنت طالق ثنتين، وفي محموع النوازل: إذا قال لامرأته "أنت طالق اليوم وأمس فهي واحدة، هذا هو الكلام المضاف.

جئنا إلى المعلق ، فنقول: المعلق بأحد الفعلين يقع بأولهما

7970 :- بيان هذا الأصل: إذا قال لها "أنت طالق إذا جاء رأس الشهر أو إذا قدم فىلان "فأيهما وجد أو لا يقع الطلاق ثم لا يقع عند الآخر شيء، وفي الذخيرة: إلا أن ينوى أن تقع بكل فعل تطليقة فيكون كما نوى .

1977: - م: وأما المعلق بالفعلين فهو على ثلاثة أوجه ، أحدهما أن يكون المجزاء مقدما على الفعلين ، وإنه على وجهين: اما إن ذكر الثانى حرف الشرط بأن قال لها "أنت طالق إذا قدم فلان وإذا قدم فلان آخر ، وفي هذا الوجه أيهما قدم أو لا يقع الطلاق و لا يقع بالثاني شيء إلا إذا نوى ، وأما إن لم يذكر الثانى حرف الشرط بأن قال لها "أنت طالق إذا قدم فلان وفلان "فهذه يمين تامة ، وفي الذخيرة: يشترط قدومهما لوقوع الطلاق .

7977 : - م: والوجه الثاني : أن يكون الجزاء وسط الفعلين بأن قال لها "إذا قدم فلان فأنت طالق وإذا قدم فلان "فالجواب فيه كالجواب إذا قدم الجزاء .

797۸ :- الوجه الثالث: أن يكون الجزاء مؤخرا عن الفعلين بأن قال " إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأنت طالق " فما لم يقدما لا يقع الطلاق .

2979: وإذا جمع بين وقت وفعل وأضاف الطلاق إلى آخر هما بأن قال لها "أنت طالق رأس الشهر وإذا قدم فلان " فإن و جد الفعل أوّلًا بأن قدم فلان في هذه الصورة أوّلًا يقع الطلاق و يجعل كأن المضموم إليه فعل آخر ، وكان هذا طلاقا معلقا بأحد الفعلين فيقع بأولهما ، وإن جاء رأس الشهر أو لا يقع الطلاق مالم يقدم فلان ، و يجعل كأن المضموم إليه وقت آخر كأنه قال : أنت طالق رأس الشهر أو وقت قدوم فلان! فكان الطلاق مضافا إلى أحد الوقتين فيقع بآخرهما .

• **٦٩٧**: - وفي الذخيرة: ومتى جمع بين الوقت والفعل وأضاف الطلاق اليها بأن قال لها" أنت طالق غدا وإذا قدم فلان " فهاتان تطليقتان تطلق غدا واحدة وإذا قدم فلان تطلق أخرى ، واختلفت عبارات المشايخ في بيان العلة ،

فعبارة بعضهم أن الجمع بين قضية الفعل وبين قضية الوقت متعذر لما بين الإضافة والتعليق من التضاد فوجب القول بالترجيح ، فرجحنا السابق ؛ لأنه لا مزاحم له فيعطى حكمه ويجعل الآخر تبعاله ، فإن وجد الفعل أولًا جعل كأن المضموم إليه فعل أخر ، وعبارة إليه وقت آخر ، وإن وجد الوقت أو لا جعل كأن المضموم إليه فعل أخر ، وعبارة القاضى الإمام أبى سعيد البردعى : أن من أوقع أحد الطلاقين إما الأخف أو الأغلظ يقع الأخف وقد أتى بالمضاف إلى الوقت أو بالمعلق بالفعل والمعلق الخف من المضاف : ألا ترى أن من قال لامرأته "إن حلفت بعتق عبدى فأنت طالق " ثم قال لعبده "أنت حر غدا" لاتطلق امرأته ، كما لو أعتقه للحال ، طالق " ثم قال لعبده "أنت حر غدا" لاتطلق امرأته ، كما لو أعتقه للحال ، وكذا النذر المضاف إلى الغد يجوز تعجيله قبل مجيء الغد بأن قال " لله علي أن أتصدق بدرهم غدا " فتصدق اليوم ، والنذر المعلق بمجيء الغد لا يجوز تعجيله قبل مجيء الغد ، فعلم أن المضاف أقرب إلى المنجز فكان المعلق أخف فتعين الأخف ويلغي الوقت ، لكن هذه العلة إنما تتأتي فيما إذا وجد الفعل أولًا .

1997: واستشهد محمد لإيضاح هذه المسألة في الزيادات بمسألة أخرى ، فقال: ألا ترى أنه لو قال لها "أنت طالق غدا وإن شئت " فشاء ت الساعة أنه يقع الطلاق و لا ينتظر مجيء الغد و يجعل كأن المضموم إلى المشيئة فعل آخر فكان الطلاق معلقا بأحد الفعلين ، وفي نوادر ابن سماعة: قال سمعت أبا يوسف يقول: إذا قال لامرأته "أنت طالق إذا دخلت الدار و بعد غد " فدخلت الدار اليوم قال: لا تطلق حتى يجيء بعد غد ، قال: وهذا بمنزلة وقتين ، قال محمد: إن دخلت الدار اليوم طلقت قبل مجيء بعد غد ، فهذه الرواية عن أبي يوسف تخالف ما ذكر محمد في الزيادات: وعن أبي يوسف أيضا أنه إذا على الطلاق بوقت وفعل على الشك فهو بمنزلة فعلين ، قال الحاكم أبو الفضل: يريد به أن الطلاق يقع بأيهما سبق ، فهذه الرواية توافق ما ذكر محمد في الزيادات .

79٧٢ :- وروى ابن سماعة عن محمد فيمن قال لامرأته "أنت طالق الساعة وإذا جاء غد وإذا جاء بعد غد": فهي طالق الساعة واحدة ، وإذا جاء غد

أخرى ، ولا تطلق بمجيء ما بعد الغد .

79٧٣: - وروى بشرعن أبى يوسف فيمن قال لامرأته "أنت طالق اليوم وإن دخلت الدار الأخرى ، وهذا وما لو وإن دخلت الدار الأخرى ، وهذا وما لو قال لها "أنت طالق غدا وإذا قدم فلان "سواء، وفي الولوالحية: ولو قال لامرأته "أنت طالق غدا إذا دخلت الدار " يلغو قوله "غدا " ويتعلق الطلاق بالدخول .

قال "أنت طالق اليوم غدا "فهو بأول الوقتين تفوه به ، يريد به أن في الصورة قال "أنت طالق غدا اليوم "أو الصورة الثانية يقع الطلاق اليوم ، وكذلك إذا قال لها الأولى يقع الطلاق غدا ، وفي الصورة الثانية يقع الطلاق اليوم ، وكذلك إذا قال لها "أنت طالق الساعة غدا " يقع الطلاق عليها في الحال ، فإن قال عنيت بهذه الساعة الساعة من الغد! فإنه لا يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالىٰ ، ولو قال لها "أنت طالق اليوم إذا جاء غد " فهي طالق غدا حين طلع الفحر .

7970 :- وفي محموع النوازل: إذا قال لها "أنت طالق تطليقة تقع عليك غدا " فإنه لا يقع إلا غدا ، ولو قال " تطليقة لا تقع عليك إلا غدا " وقع الساعة .

تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ، ولو قال لها "أنت طالق رأس كل شهر" فإنها تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ، ولو قال لها "أنت طالق في كل شهر" فإنها نطلق واحدة ، ولو قال لها "أنت طالق كل جمعة "فإن كان نيته على كل يوم جمعة ، فهى طالق في كل يوم جمعة حتى تبين بثلاث ، وإن كانت نيته على كل حمعة ثم بأيامها على الدهر فهى طالق واحدة ، وإن لم تكن له نية طلقت واحدة ، وفي محموع النوازل: إذا قال لها "أنت طالق يوم الجمعة وفي يوم الجمعة "وهو في يوم الجمعة أن النوى ، وفيه وهو في يوم الجمعة فإنه يقع الطلاق ، ولا يكون على الجمعة الثانية إلا أن ينوى ، وفيه أيضا: إذا قال لها "أنت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة ، أو قال: بعده يوم الجمعة "

7977 :- وفي الخانية: رجل قال لامرأته "أنت طالق كل سنة ثلاثا "يقع الطلاق من ساعته ، وكذا لو قال لامرأته "أنت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس " يقع الطلاق عليها للحال ، وفي الذخيرة: وإذا قال لها "أنت طالق

الساعة وغدا " يقع في الحال ولا يقع غدا الأحرى .

79٧٨ :- م: ولو قال لها "أنت طالق واحدة كل يوم" فهى طالق واحدة كل يوم، وكذا إذا قال لها "أنت طالق كل يوم واحدة "، ولو قال لها "أنت طالق شهرا غير هذا اليوم، أو: سوى هذا اليوم" كان كما قال، وكانت طالقا بعد مضى ذلك اليوم، ولا يشبه هذا قوله "شهرا إلا هذا اليوم" فإن هناك تطلق حين تكلم، وقوله هذا الشهر إلا هذا اليوم" والفرق بين قوله "هدا" وبين قوله " غير هذا ": أن قوله "غير هذا اليوم" والله هذا اليوم" قد يكون وقتا، ألا ترى أنه لو قال الرجل لغيره" والله لأأكلمك ثلاثة أيام غير هذا اليوم، ولو قال" والله لا أكلمك ثلاثة أيام إلا هذا اليوم، ولو قال" والله لا أكلمك ثلاثة أيام إلا هذا اليوم.

79٧٩ :- وروى بشر عن أبى يوسف رحمه الله: إذا قال لامرأته "أنت طالق بعد أيام " فإنما يقع بعد سبعة أيام ، وروى المعلى عنه: إذا قال لها " إذا كان ذو القعدة فأنت طالق " وقد مضى بعضه ، قال: هي طالق ساعة ما تكلم .

- 194. - وإذا قال لها "أنت طالق في مجيء يوم" إن قال ذلك ليلاطلقت كما طلع الفجر من اليوم الثاني ، ولو قال لها "أنت طالق في مضى يوم "إن قال ذلك ليلا طلقت إذا غربت الشمس من الغد ، وإن قال ذلك في ضحوة النهار طلقت إذا جاءت ساعة النهار التي حلف فيها من اليوم الثاني ، وكان ينبغي أن يشترط في المجيء يوم كامل كما يشترط في المضى مضى يوم كامل .

1911: وإذا قال لها "أنت طالق في مجيء ثلاثة أيام" إن قال ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث ، ولو قال لها "أنت طالق في مضى ثلاثة أيام" إن قال ذلك ليلا طلقت إذا غربت الشمس من اليوم الثالث ، هكذا وقع في بعضها: لا تطلق حتى يجيء مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الليلة الرابعة ، وهكذا ذكر القدوري ، وفي الكافي: ولو قال "أنت طالق بعد يوم الأضحى" لم تطلق حتى يمضى يومه ، ولو قال "مع يوم الأضحى" لم تطلق حتى طلع الفجر من يوم الأضحى .

الفصل الثاني عشر

في الرجل يوقع الطلاق على امرأة ثم يقول: لي امرأة أخرى ، فالمطلقة هي الأخرى

7987: - وقال محمدر حمه الله في الحامع: إذا قال الرجل "أول امرأة أتزوجها فهي طالق "ثم تزوج امرأة بعد اليمين فادعت هي الطلاق ، وقالت: أنا أول امرأة تزوجتني بعد اليمين! وقال الزوج: لا بل تزوجت فلانة بعد اليمين! لا يصدق الزوج في صرف الطلاق عن المعروفة ، ولو قال إن كانت فلانة أول امرأة أتزوجها فهي طالق "ثم تزوجها فادعت هي الطلاق ، فقال الزوج: تزوجت امرأة قبلها وهي ليست بأولى فالقول قول الزوج ، ولو نظر إلى امرأتين وقال "أول امرأة أتزوجها منكما طالق "فتزوج إحداهما وادعت هي الطلاق ، وقالت: تزوجتني أولا! وقال الزوج: تزوجت الأخرى أولا! فالقول قول المعروفة ، ولو كان الزوج قال: تزوجت الأخرى أولا! فالقول قول المعروفة .

المرأة فطلقتها! وادعت المعروفة أنها هي وقال الزوج: كانت لي امرأة أخرى غير المرأة فطلقتها! وادعت المعروفة أنها هي وقال الزوج، وكذلك لو قال: قد كنت طلقت المرأتي ثم كنت طلقت إحدى نسائي، أو قال: امرأة لي طالق، أو قال: امرأة من نسائي طالق! وباقي المسألة بحالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم، وكذلك لو قال: طلقت أول امرأة قد كنت تزوجتها، أو قال: طلقت امرأة كانت لي! وباقي المسألة بحالها تطلق المعروفة.

1942: - وفي المنتقى: ابن سماعة عن محمد: إذا قال الرجل "زينب امرأتى طالق " فخاصمته زينب إلى القاضى في الطلاق فقال: لى امرأة أخرى ببلدة كذا اسمها "زينب" فإياها عنيت! ولم يقم على ذلك بينة فإن القاضى يطلق هذه المرأة ويفرق بينه ما إن كان الطلاق بائنا، فإن أحضر تلك واسمها "زينب" وعرفها القاضى بذلك فإنه يوقع الطلاق عليها وترد إليه الأولى ويبطل طلاقها،

وكذلك هذا في العتق ، وعن أبي يوسف أنه يطلقهما جميعا ويعتقهما جميعا ، وورى هشام عن محمد: إذا قال الرجل امر أته طالق ، فاستدعت عليه امرأته ، فقال : لى امرأة أخرى غائبة وإياها عنيت! قال: إن أقام البينة أن له امرأة أخرى غائبة سواها وقفت أمرى ، ولم أوقع الطلاق حتى تقدم إلىّ الغائبة .

معروفة ، فقال: لى امرأة أخرى! فجاءت امرأة أخرى وادعت أنها امرأته وصدق معروفة ، فقال: لى امرأة أخرى! فجاءت امرأة أخرى وادعت أنها امرأته وصدق النووج في ذلك ، وقال: إياها عنيت ، أو قال: اخترت أن أوقع الطلاق على هذه ، فإن أقام بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة ، وإن لم تكن له بينة على ذلك وقضى القاضى بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق أو قبل أن يقضى القاضى بطلاق المعروفة ، على التخهولة ، فالقاضى يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها إليه ويوقع الطلاق على المجهولة ، وكذلك وكانت المعروفة قد تزوجت .

79 .- وفي المنتقى: إذا قال لامرأتى على الف درهم ، وله امرأة معروفة ثم قال: لي امرأة أخرى والدين لها! فالقول قوله ، ولو قال " امرأتي طالق على الف درهم" فالطلاق والمال على امرأته المعروفة ، ولا يصدق في صرفهاإلى غيرها ، ولوقال " امرأتي طالق" ثم قال: لامرأتي على الف درهم! وله امرأة معروفة ثم قال: لي امرأة أخرى فإياها عنيت! صدق في حق المال ولم يصدق في حق الطلاق.

 ٦٩٨٨ :- وفيه أيضا: إذا تزوج امرأتين إحداهما نكاحا صحيحا والأخرى نكاحا فاسدا واسمهما واحد فقال" فلانة طالق" ثم قال: عنيت التي نكاحها فاسد! لم يصدق قضاء.

79.9 :- وفي الخانية: كما لو قال "زينب طالق" وامرأته زينب طلقت امرأته، فإن قال: عنيت زينب أخرى! لا يصدق قضاء، م: وكذلك إذا قال "إحدى المرأته، فإن قال: عنيت التي نكاحها فاسد! لم يصدق قضاء، ولو قال" إحداكما طالق" لم تطلق التي صح نكاحها إلا أن يعينها، ولو كان في يده عبدان قد اشترى أحدهما شراء صحيحا والآخر شراء فاسدا، فقال "أحدكما حر، أو قال: أحد عبديً حر" هما سواء، فالقول في البيان قوله.

الفصل الثالث عشر في طلاق الغاية والطرف

• 799: - وفي الخانية: إذا قال لها "أنت طالق من واحدة إلى اثنتين، أو: ما بين واحدة إلى ثنتين "فهى واحدة، وإن قال "من واحدة إلى ثلاث، أو: ما بين واحدة إلى ثلاث "فهى ثنتان، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالىٰ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالىٰ: إن قال "من واحدة إلى ثنتين "تقع ثنتان، وإن قال "ما بين واحدة إلى ثلاث " أو: من واحدة إلى ثلاث " فهى ثلاث، وقال زفر: إن قال : من واحدة إلى ثلاث " من واحدة إلى ثلاث " تقع واحدة إلى ثلاث " من واحدة إلى ثلاث " تقع واحدة ألى ثلاث " تقع واحدة ، وقال أبو حنيفة: لو نوى واحدة في قوله "من واحدة إلى ثلاث " دين في ما بينه وبين الله تعالىٰ، وروى عن أبي يوسف أنه لو قال " أنت طالق مابين واحدة وثلاث " فهي واحدة .

1991: - ولو قال "ما بين واحدة إلى أخرى ، أو: من واحدة إلى واحدة " فهى طالق واحدة عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، وقد اختلف المشايخ على قوله ما ، قال بعضهم: ثنتان ، وقال بعضهم: تقع واحدة ، وهو الصحيح ، وفي الخلاصة ، الخانية: إذا قال "أنت طالق من واحدة إلى واحدة "قال بعض المتأخرين: لا يقع شيء في قول زفر.

7 9 9 7 : - م: ولو قال "أنت طالق من واحدة إلى ثنتين" وقعت واحدة عند أبى حنيفة رحمه الله ، وعندهما تقع ثنتان ، وقياس مذهبهما أن تقع الثلاث ، وكذا روى عن أبى يوسف أنه قال: إذا قال "أنت طالق ثنتين إلى ثنتين" أنه تقع ثنتان ، وفي جامع الحوامع: عن أبى يوسف "ما بين ثنتين إلى ثنتين "ثلاث .

7997: - وفي الوافي: واحدة في ثنتين واحدة إن لم ينو أو نوى الضرب، ولو قال "أنت طالق واحدة في ثنتين" إن نوى واحدة و ثنتين أو نوى واحدة مع

ثنتين تقع الثلاث ، وفي الهداية: ولو كانت غير مدخول بها تقع واحدة ، كما في قوله "واحدة وثنتين " ، وفي الخلاصة ، الخانية : ولو نوى بكلمة " في " " مع " صحت نيته الثلاث سواء كان دخل بها أو لم يدخل .

واحدة وثلاثا أونوى واحدة مع ثلاث تقع الثلاث ، وكذلك إذا قال: أنت طالق واحدة في ثلاث "ونوى واحدة وثلاث الونوى واحدة مع ثلاث تقع الثلاث ، وكذلك إذا قال: أنت طالق ثنتين في ثنتين "ونوى ثنتين و ثنتين ، أو ثنتين مع ثنتين تقع الثلاث ، وإن لم تكن له نية أو نوى الضرب والحساب ، ففي قوله "واحدة في ثنتين "تقع واحدة لا غير ، وفي الهداية: وقال زفر: تقع ثنتان ، وفي الخلاصة الخانية: وقال الحسن بن زياد وزفر: إن نوى الضرب والحساب تقع ثنتان ، م: وفي قوله "واحدة في ثلاث ، كذلك ، وفي الهداية: وعند زفر ثلاث يعني إذا نوى الضرب والحساب ، م: وفي قوله "ثنتين في ثنتين "تقع ثنتان لا غير ، وفي الخانية: نوى الضرب والحساب أو لم ينو شيئا ، وقال الحسن بن زياد وزفر رحمه الله: إن نوى الضرب والحساب تقع الثلاث .

• ٢٩٩٥: - م: ولوقال "أنت طالق إلى الليل، أو قال: إلى شهر، أو قال: إلى سنة "فهو على ثلاثة أوجه: إما أن ينوى الوقوع للحال ويجعل الوقت للامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للحال، وإما أن ينوى الوقوع بعد الوقت

• **٦٩٩٠ :** - أخرج البيهقي عن إبراهيم في رجل قال لامرأته : هي طالق إلى سنة ، قال : هي طالق إلى سنة ، قال : هي امرأته ، يستمتع منها إلىٰ سنة ، السنن الكبرى للبيهقي ، الخلع والطلاق ، باب الطلاق بالوقت والفعل ٢٦٢/١١ برقم ٢٩٤٩ . .

وأخرج عبد الرزاق عن ابن المسيب قال: إذا قال: أنت طالق إلى سنة ، فهى طالق حين يقول ذلك ، وأخرج أيضا عن ابن المسيب في الرجل يطلق امرأته إلى أجل قال: يقع عليها الطلاق حينئذ قال الثورى: وأما أصحابنا عن إبراهيم فقالوا: لايقع عليها حتى يجيء الأجل ، وبه يأخذ سفيان ، وقال معمر: مثل ذلك عن النخعى والشعبي ، مصنف عبد الرزاق ، الطلاق ، باب الطلاق إلى أجل ٢ /٣٨٧ ، ٣٨٧ ، برقم ١١٣١٧ .

المضاف إليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعد مضى الوقت المضاف إليه ، وإن لم تكن له نية أصلا لا يقع الطلاق إلا بعد مضى الوقت المضاف إليه عندنا ، خلافا لزفر فإنه يقول بوقوع الطلاق للحال و ببطلان الغاية وقاسه على ما إذا جعل الغاية مكانا بأن قال لها "أنت طالق إلى مكة ، أو : إلى بغداد " فإن هناك تبطل الغاية و يقع الطلاق للحال ، كذا هنا .

7997 :- ولو قال لها "أنت طالق إلى الصيف ، أو قال : إلى الشتاء "فهذا وما لو قال " إلى الليل أو إلى شهر " سواء ، و كذلك إذا قال " إلى الليل أو إلى شهر " سواء ، و كذلك إذا قال " إلى الخريف " و تكلموا في معرفة هذه الفصول ، و سيأتي بيانه في كتاب الأيمان إن شاء الله تعالى .

7997: -إذا قال لها "أنت طالق في الدار، أو قال: في مكة "طلقت وإن لم تكن في الدار، وكذلك إذا قال لها "أنت طالق في الشمس "وهي في النظل كانت طالقا للحال، وكذلك إذا قال لها "أنت طالق في ثوب كذا" وعليها ثوب آخر فهي طالق، وفي السغناقي: وإن قال: عنيت به إذا لبست الشوب! دين فيما بينه وبين الله تعالى، م: ولو قال لها "أنت طالق في ذهابك إلى مكة، أو: في دخولك دار فلان، أو: في لبسك ثوب كذا "لم تطلق حتى تفعل ذلك الفعل، ولو قال: عنيت بقولي "أنت طالق في الدار أو في مكة "إذا أتيت مكة، إذا دخلت الدار! صدق ديانة لا قضاء، ولو قال "أنت طالق إذا دخلت علية على مكة " وحلى مكة المناق حتى تدخل مكة .

1998: - م: وفي الكافي: ولو قال "أنت طالق تطليقة تقع عليك في دخولك الدار "لم تطلق حتى تدخل الدار ، ولو قال "لا تقع عليك إلا في دخولك الدار "وقعت في الحال ، وفي الذخيرة: إذا قال لامرأته "أنت طالق في دخولك الدار "لا تطلق حتى تدخل ، ولو قال "فيها دخولك الدار " طلقت ساعة ما تكلم ، م: ولو قال لها "أنت طالق في صلاتك "لم تطلق حتى تركع و تسجد ، وقيل:

حتى ترفع رأسها من السجدة ، وقيل : حتى توجد القعدة .

7999: ولوقال لها "أنت طالق في حيضك ، أو: في طهرك "فإن كان موجودا وقع ولا يوقف على وجوده ، وفي شرح الطحاوى: ولوقال لها "أنت طالق في حيضك "فحين ما رأت الدم يقع الطلاق بشرط أن يستمر بها الدم إلى ثلاثة أيام ، ولوقال لها "أنت طالق في حيضك ، أو: مع حيضك "فمالم تحض و تطهر لم يقع الطلاق ، ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لايقع الطلاق مالم تطهر من هذا و تحيض مرة أخرى .

. • • • • • • م: ولو قال لها "أنت طالق في الغد، أو قال: غدا "ولا نية له يقع الطلاق حين يطلع الفجر من الغد، وإن قال: نويت به الوقوع في آخر الغد، وفي شرح الطحاوى: وعنيت وسط النهار! م: فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالىٰ في الفصلين، وهل يصدق قضاء؟ أجمعوا على أنه لايصدق في قوله "غدا" واختلفوا في قوله "في الغد" قال أبو حنيفة رحمه الله تعالىٰ: يصدق، وقالا: لا يصدق، وعلى هذا إذا قال "أنت طالق رمضان، أو: في رمضان "، وعلى هذا إذا قال "أنت طالق شهرا، أو: في الشهر ".

١٠٠١: ولو قال "أنت طالق في رمضان" فهو على رمضان ، وكذلك
 إذا قال لها "أنت طالق في يوم الخميس" فهو على أول خميس يأتي ، ولو قال

1999: - أخرج عبد الرزاق عن الثورى قال في رجل قال لامرأته: إذا حضت حيضة فأنت طالق، أو قال: متى حضت فأنت طالق، قال: أما التي قال: إذا حضت فأنت طالق، فإذا دخلت في الدم طلقت، وأما التي قال: متى حضت حيضة فحتى تغتسل من آخر حيضتها، لأنه لايراجعها حتى تغتسل، مصنف عبد الرزاق، الطلاق، باب الطلاق إلى أجل ٢٨٨٨٦، برقم ١١٣٢١.

• ٦٧٠ :-أخرج البيهقي عن الشعبي في رجل قال لامرأته : أنت طالق إذا جاء رمضان ، قال : هي امرأته يوم طلقها ، حتى تجيء رمضان ، السنن الكبرى للبيهقي ، الخلع والطلاق ، باب الطلاق بالوقت والفعل ٢٦٢/١١ ، برقم ١٥٤٧٠ .

عنيت رمضان الثاني! لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالىٰ .

۲ • • • • • وفي السغناقي: ولو قال "أنت طالق كل يوم أنت طالق أبدا " تقع تطليقة واحدة ، ولو قال لها "أنت طالق في كل يوم " تقع ثلاث تطليقان في ثلاثة أيام ، وفي الخانية: رجل قال لامرأته "أنت طالق كل يوم مرة وكل يومين مرتين " يقع عليها في اليوم الأول وفي اليوم الثاني والثالث ، رجل قال في شعبان "أنت طالق في رمضان " تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم شعبان .

الفصل الرابع عشر

في الشك في إيقاع الطلاق ، وفي الشك وفي عدد ما وقع من الطلاق ، وفي الإيجاب المبهم .

٧٠٠٣: - وفى التهذيب: ولو شك فى طلاق امرأته إذ قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا أو لا شيء "أو قال "أنت طالق واحدة أو لا شيء "أو قال "أنت طالق واحدة أو لا "يقع عند محمد، وهو قول أبى يوسف أولا ثم رجع وقال: لا يقع شىء.

* ٧٠٠٤ - وأما إذا قال "أنت طالق " ولم يذكر عددا ثم قال "أو لا "أو لا "أو لا "أو لا شيء " فإن قال "أو لا " لا يقع شيء باتفاق الروايات ، وإن قال "أو لا شيء " ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقع شيء من غير ذكر خلاف ، وذكر في رواية أبي حفص أنه على الاختلاف الذي تقدم ذكره ، وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث في مختلفاته ، وذكر شيخ الإسلام هذه الجملة في شرحه ، وفي الذخيرة: والصحيح ما ذكر في رواية أبي سليمان أنه لا يقع شيء بلا خلاف .

• ٧٠٠٥: - وفى الخانية: رجل قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا أو لا " وفارسيته " ياني " لا يقع شيء ، وكذا لو قال "أنت طالق إلا " وفارسيته " مگر " ، وكذا لو قال "أنت طالق ثلاثا إن كان وفارسيته " أگر بود " وكذا لو قال "أنت طالق ثلاثا وإن لم " وفارسيته " اگر " ، وكذا لو قال "أنت طالق ثلاثا وإن لم " وفارسيته " اگر ني " وكذا لو قال "أنت طالق إن لم تكن " وفارسيته " اگر نبودى " ، وفى الحاوى : أو قال " لو لا " ، وفى واقعات الناطفى : وكذلك لو قال "أنت طالق ؛ لأن هذا كله شرط ، والإيقاع إذا لحقه شرط لم يبكن "لم يقع الطلاق ؛ لأن هذا كله شرط ،

٧٠٠٦: - وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله: إذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثا هي واحدة حتى يستيقن أو يكون أكثر ظنه على خلافه، وإن قال الزوج: عزمت على أنها ثلاث! أو هي عندي أنها ثلاث! أضع الأمر على

أشده ، فأخبره عدول حضروا ذلك المجلس وقالوا: كانت واحدة فإذا كانوا عدو لا أصدقهم وآخذ بقولهم ، وعن هشام قال: سألت أبا يوسف عن رجل حلف بطلاق امرأته و لايدرى بثلاث حلف ، أو بواحدة ؟ قال: يتحرى الصواب فإن استوى ظنه عمل بأشد ذلك عليه .

٧٠٠٧: - وفي الخانية: رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فنسى و لا يدرى أنه طلقها واحدة ، أو ثنتين ، أو ثلاثا فقال : وى مرا نشايد تا روئي ديگر ي نه بيند! ثم زعم أنه يحل له أن يتزوجها ؟ قالوا : لا يصدق قضاء .

وقال "إحداكما طالق، أو قال: هذه طالق أوهذه "طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله: لا تطلق، ولوجمع بين منكوحته و بين رجل وقال "إحداكما طالق، أو قال: هذه أو هال الله: لا تطلق، ولوجمع بين الطلاق على منكوحته و الله بالنية في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يقع ولو ضم إلى امرأته امرأة أجنبية وقال "إحداكما طالق، أو قال: هذه طالق أوهذه "لم تطلق امرأته إلا بالنية، ولو ضم إلى امرأته ما لايكون محلا للطلاق بأن قال لامرأته ورجل أو امرأة ميتة لا تطلق امرأته خلافا لأبي يوسف رحمه الله، ولو قال في هذه الصورة "طلقت إحداكما طلقت امرأته من غير نية.

9 . ٧ . . - وفى المنتقى : إذا خاطب الرجل غيره وقال "امرأتى طالق أو بع عبدى هذا "فباع عبده سقط الطلاق عن امرأته ، وفيه أيضا : إذا قال لامرأته "أنت طالق ، أو أنا لست برجل أو أنا غير رجل "فهى طالق وهو كاذب ، ولو قال "أنت طالق أو أنا رجل "فهو صادق و لا تطلق ، وفى موضع آخر منه : لو قال لها "أنت طالق ، أو ما أنا برجل "فهى طالق وهذا منه على التهذيب : ولو قال "أو هذه الأسطوانة من ذهب "والأسطوانة من ساج فهى طالق كأنه قال : إن لم تكن من ذهب .

• ٧٠١٠: وفيه أيضا: رجل له امرأتان قال لإحداهما "أمرك بيدك أو هذه طالق" وأشار إلى الأخرى فإن اختار المفوض إليها الأمر نفسها قبل أن تقوم من

مجلسها بطل الطلاق على الأخرى ، فإن قامت قبل أن تختار نفسها وقع الطلاق على الأخرى ، وفى الحجة : أنت طالق أو هذه الحائط أو هذه السنور "طلقت امرأته ، ولو قال لامرأته وأمته ذلك لا تطلق امرأته ، وهو قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف وزفر: لا تطلق في الوجهين ، وبه قال محمد .

طالق أو هذه وهذه "طلقت الثالثة في الحال ويخير الزوج بين الأولى والثانية ، طالق أو هذه وهذه "طلقت الثالثة في الحال ويخير الزوج بين الأولى والثانية ، وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد أن الثانية لا تطلق ، ويخير الزوج بين الإيقاع على الأولى وبين الإيقاع على الثانية والثالثة ، وفي نوادر ابن سماعة أيضا : رجل له أربع نسوة قال "هذه طالق أو هذه وهذه أو هذه "وقع على إحدى الأوليين وإحدى الأخريين ، وفي الظهيرية : وله الخيار ، ولو قال "هذه طالق ، أو هذه وهذه وهذه أو هذه " الثانية والرابعة وإليه الخيار في الأوليين ، ولو قال "هذه طالق ، أو طالق وهذه أو هذه وهذه أو هذه وهذه أو هذه وهذه "

هذه "طلقت الأولى الأخيرة وله الخيار في الثالثة ، ولو قال "أنت طالق ثلاثاً لا بل هذه أو هذه لا بل هذه "طلقت الأولى الأخيرة وله الخيار في الثالثة ، ولو قال "أنت طالق ثلاثاً أو فلانة على حرام "وعنى به اليمين لم يخير في إيقاع طلاق الإيلاء والطلاق الصريح، ولو قال امرأته أو عبده حرومات قبل البيان عتق العبد وسعى في نصف قيمته وبطل الطلاق عند أبي حنيفة ، ولو قال "أنت طالق واحدة أو ثنتين "فالبيان إليه ، ولوقال لغير المدخول بها تقع واحدة ولا يخير الزوج.

"إحدا كما طالق واحدة والأخرى ثلاثا" وقعت الواحدة على امرأته ولأجنبية "إحدا كما طالق واحدة والأخرى ثلاثا" وقعت الواحدة على امرأته ، قال محمد في الزيادات: رجل له امرأتان رضيعتان فقال "إحدا كما طالق ثلاثا" طلقت إحداهما والبيان إليه ، فلو أنه لم يبين الطلاق في إحداهما حتى جاءت امرأة وأرضعتهما معا ، أو على التعاقب بانتا جميعا .

٧٠١٤ : - وذكر محمد في الأصل ما يدل على أن طلاق المبهم نازل في

المحل فإنه ذكر: أن رجلا تحته أربع نسوة لم يدخل بهن فقال "إحداكن طالق" ثم تزوج خامسة جاز نكاحها ؛ ولو لم يكن الطلاق المبهم نازلا في المحل كان هذا تزوجا بالخامسة وهو حرام ، واختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا: في المسألة روايتان ، على رواية الأصل الطلاق المبهم نازل في المحل ، وعلى رواية الزيادات: يقع ، وبعض مشايخنا قالوا: ما ذكر في الزيادات قول أبي حنيفة وما ذكر في الأصل قولهما ؛ وقال بعضهم: الطلاق المبهم نازل في المحل في حق معنى يرجع به الموقع ويختص به ، غير نازل في المحل في حق معنى يرجع إلى المحل ويختص به ، والعتاق المبهم كذلك ، وهو الأصح .

• ٧٠١٥ :- وفي الكافي: وإن كن ثلاثا فأرضعتهن على التعاقب ، أو الثنتين ثم الشالثة بانت الأوليان لا الثالثة وتعينت الثالثة للطلاق ، فإن شربن معاً من لبنها ، أو واحدة ثم ثنتا معا شربن ، وبطلت ولاية البيان فإن نكح واحدة بعده صح ويجعل المطلقة غيرها حملا لتصرفه على الصحة ما أمكن ، وكذا إذا نكح الثانية بعد ما طلق الأولى صح ولا يملك نكاح الثالثة ؛ لأن إقدامه على نكاح الأولى والثانية بيان أن المطلقة ثلاثا هي الثالثة .

واحدة بعينها طلقت واحدة وإليه خيار التعيين وللنساء أن يخاصمنه في ذلك حتى واحدة بعينها طلقت واحدة وإليه خيار التعيين وللنساء أن يخاصمنه في ذلك حتى يعين إن كان الطلاق ثانيا أو ثالثا ، وفي التهذيب: وتجب العدة من وقت البيان ، فإن تزوج بخامسة ولم يدخل بهن جاز ، وفي الكافي: ولو وطأهن لايصح نكاح الخامسة ، ولو قال ذلك لامرأتين ولم يعين حتى ماتت إحداهما طلقت الأخرى ، وكذلك لو لم تمت لكن جامع إحداهما ، أو قبلها ، أو حلف بطلاقها ، أو ظاهر منها ، أو طلقها تعينت الأخرى للطلاق ، وفي شرح الطحاوى: ولو مات الزوج

من غير بيان فإن كانت مدخولا بهما فلكل واحدة منهما جميع الصداق ، وإن كانتا غير مدخول بهما كان لهما مهر و نصف لكل واحدة منهما ثلاثة أرباع المهر ، هذا إذا كان نكاحهما على تسمية معلومة ، ولو لم يسم لهما مهرا والمسألة بحالها كان لهما مهر ومتعة بينهما ، ولو كان سمى لإحداهما مهرا ولم يسم للأخرى فللمسمى لها ثلاثة أرباع المهر ولغير المسمى لها نصف المهر و نصف المتعة قياسا ، وبه قال زفر: وفي الاستحسان يجب نصف المهر لا غير وبه قال علماؤنا ، ولو كانت المسمى لهما غير معلومة كان لهما مهر وربع إذا كان مهر مشلهما سواء فيكون بينهما و لا تجب المتعة استحسانا ، والقياس أن يجب نصف المتعة أيضا فيكون بينهما ، وهو قول زفر ، والميراث بينهما نصفان في الفصول كلها ، وعلى كل واحدة منهما عدة المتوفى عنها زوجها وعدة الطلاق .

٧٠١٧: - م: ولوقال لامرأتيه بعد الدخول بهما "إحداكما طالق" ثم حاضت كل واحدة منهما ثلاث حيض ثم بين في إحداهما فعليها العدة من وقت البيان ، فإن راجع بعد ذلك صحت المراجعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالىٰ ، وقال محمد: لا تصح ، ولو قال لامرأتيه ودخل بهما "إحدا كما طالق "لم يكن بيانا .

فقال "إحداكما طالق ثنتين" ثم عتقت الأمة ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال: إحداكما طالق ثنتين "ثم عتقت الأمة ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال: تحرم حرمة غليظة و لا يبطل ميراثها إذا كان الإعتاق في حالة الصحة والبيان في حالة المرض، ثم إذا ورثت المعتقة كان لها ربع الميراث وللحرة الأصلية ثلاثة أرباع الميراث، وعلى الحرة عدة الوفاة و لا يعتبر فيها الحيض، وعلى المعتقة أربعة أشهر وعشرا تستكمل فيها ثلاث حيض، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالىٰ،

وأما عند أبى يوسف رحمه الله تعالى: على المعتقة عدة الطلاق لاغير ، وفي الكافي: ولو كانتا أمتين فعتقتا ووبين الطلاق في إحداهما تحرم حرمة غليظة وصار فارا، والإرث بينهما نصفان، وتعتد كل واحدة للوفاة أربعة أشهر وعشرا، لكن لا يعتبر الحيض في التي بين الطلاق فيها، فإن الحيض في التي بين الطلاق فيها، فإن مات الزوج قبل البيان فعلى كل واحد منهما عدة الوفاة إن لم يقع الطلاق عليها وعدة الطلاق إن وقع الطلاق عليها فالاحتياط في الجمع بنهما.

• ٧٠٢: - وفي فتاوى آهو: رجل له ثلاث نسوة وهن جالسات فقال: هر كرا أز شما طلاق من برو أفتد همساية أو را طلاق! وطلق التي في وسطهن على كم يقع ؟ قال القاضى جلال الدين: وقع على التي طلقها، وتطلق واحدة من الثنتين اللتين إحداهن من اليمين والأخرى من اليسار والبيان إليه، رجل له أربع نسوة فقال: هرچه وقت يكي از شما را طلاق دهم انباغ ويرا هم طلاق، وطلق إحداهن طلقت واحدة منهن والبيان إليه ؛ لأن اسم "الضرة" لا يقع إلا على واحدة، بخلاف ما لو قال: انباغان فإذا هاهنا يقع على كل واحدة منهن.

قال المولى "إحداكما حرة" ثم قال المولى "إحداكما حرة" ثم قال النووج" التي أعتقها المولى طالق" فمات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة نصفها ثم يخير الزوج في الطلاق يوقعه على أيتهما، وهذا بخلاف مالو غاب المولى فإن هناك لا يؤمر الزوج بالبيان، ولو كان الطلاق ثنتين هل تحرم حرمة غليظة؟ لم يذكر هذا الفصل محمد في الكتاب، وقد اختلف المشايخ فيه،

حكى عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني أنها لا تحرم ، وغيره من المشايخ قال : على قول أبي حنيفة رحمه الله ينبغي أن تحرم حرمة غليظة خلافا لهما .

له ما " أنت ما طالقان " طلقت كل واحدة منهما تطليقة رجعية ، فإن لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما " إحدا كما طالق ثلاثا " كان له البيان ، فإن لم يبين حتى انقضت عدة إحداهما ، وفي الوافي : أو ماتت إحداهما ، م : تعينت الباقية للشلاث ، وإن انقضت عدتهما معا لم تقع الثلاث على كل واحدة منهما ؟ قالوا : للشلاث ، وإن انقضت عدتهما معا لم تقع الثلاث على كل واحدة منهما ؟ قالوا : أراد به أن لاتقع الثلاث على واحدة منهما بعينها ، أما تقع الثلاث على واحدة منهما بعينها منهما لا بعينها ؟ ثم قال : وليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها مقصودا بالبيان ، أما له ذلك حكما للنكاح بأن يتزوج إحداهما بعد انقضاء العدة ، فلو انقضت عدتها ثم أراد أن يتزوجهما معا لم يجز ، ولو تزوج بإحداهما جاز وتعين الأحرى للطلقات الثلاث ، ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت إحداهما وتعين الأحرى للطلقات الثلاث ، ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت إحداهما وخيل بها ثم فارقها ، أو مات عنها فانقضت عدتها ثم نكحهما الأول جميعا ، وفي الكافي : أو متعاقبا ، جاز ، م : وكذلك لو انقضت عدتها ثم ماتت إحداهما فتزوج الثانية جاز نكاحها ، بخلاف ما إذا كانتا حيتين وتزوج بإحداهما ؟ بإحداهما ؟ لأن النكاح لا يصح إلا في المطلقة بواحدة فتعينت المتزوجة للواحدة .

"إحدا كما طالق ثنتين "ثم اشترى إحداهما تتعين الأخرى للطلاق ، كما لو ماتت إحداهما ، ولو اشتراهما معاييقي الطلاق مجملا مبهما ، ولو اشتراهما معاييقي الطلاق مجملا مبهما ، وفي الكافي: وبطل نكاحهما ، م: ولا يملك الزوج البيان ، فلو وطأ إحداهما بملك اليمين تعينت الأخرى للطلاق .

ال في صحته وقد الريادات أيضا: رجل قال لامرأتين له في صحته وقد دخل بهما "إحدا كما طالق ثلاثا "ثم مرض مرض الموت وبين الطلاق في إحداهما ثم مات قبل انقضاء عدة المطلقة فإنهما ترثان ، فإن كانت له امرأة غيرهما

لم يقل لها شيئا من ذلك كان نصف الميراث لتلك المرأة ، وفي الكافي: والنصف الآخر بينهما ، م: وإن لـم يبين الـزوج الـطلاق في إحداهما حتى ماتت إحداهما والـزوج مـريـض فـإنه تتعين الأخرى للطلاق ضرورة فلا ترث ، فإن كانت له امرأة أخرى كان لها كل الميراث ، وإن لم تمت واحدة منهما حتى عين الزوج الطلاق في إحداهما في مرض موته ثم ماتت إحداهما قبل موته و لازوجة له غيرهما فإن كانت التي ماتت هي التي أو قع عليها الطلاق كان الميراث كله للأخرى ، وإن كانت التبي ماتت هي الأخرى وبقيت التي عين الطلاق فيها كان للمعينة نصف الميراث ، فإن كانت للزوج امرأة أحرى لم يقل لها شيئا من هذه المقالة ففيما إذا ماتت المعينة للطلاق كان الميراث بين الباقيتين نصفين ، و فيما إذا بقيت المعينة للطلاق كان للمعينة ربع الميراث وللأخرى ثلاثة أرباع الميراث ، وفي الكافي: فإن لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت إحداهما لأقل من سنتين فهو ليس ببيان وبقيي الزوج على خياره ويثبت النسب، فإن نفي الزوج هذا الولد أمر بالبيان فإن قال: عنيت عند الإيقاع التي لم تلد! يلاعن بينه وبين التي ولدت ويقطع النسب منه ولحق بالأم، وإن قال: عنيت التي ولدت! يحد ويثبت النسب لعدم اللعان، وإن قال: لم أعن عند الإيقاع أحدا ولكن أريد الآن التي ولدت! لا يحدولا يلاعن أيضا والنسب ثابت ، وإن ولدت لأكثر من سنتين من وقت الإيقاع تعينت الأخرى للطلاق والولد منه ، فإن بقى الولد يلاعن و لا يقطع نسبه منه ، فإن ولدت إحداهما لأكثر من سنتين والأخرى لأقل تعينت صاحبة الأقل للطلاق ، وعدة صاحبة الأقل تنقضي بوضع الحمل إن كان بين ولادتها و ولادة صاحبة الأكثر أقل من ستة أشهر ، وإن كان بينهما ستة أشهر فصاعدا فعدة صاحبة الأقل بالحيض ، وإن كان أقر الزوج بوطيء صاحبة الأقل أو لا طلقت صاحبة الأكثر بإقراره ولا يصدق في صرف الطلاق عن صاحبة الأقل فطلقتا ، وإن ولـدت كل واحدة لأكثر من سنتين من وقت الإيقاع وبين الولادتين يوم أو أكثر فو لادة الأولى يكون بيانا للطلاق في الأخرى ، فإن ولدت الأخرى بعده لا يتحول الطلاق الواقع عليها إلى غيرها ، ويثبت نسب الولدين ، وتنقضي عدة المطلقة بوضع الحمل .

فقال "إحداكن طالق ومات قبل البيان ففي النساء حكمان: حكم الإرث فقال "إحداكن طالق ومات قبل البيان ففي النساء حكمان: حكم الإرث وحكم المهر، أما حكم الإرث فللموطوءة إرث تام حمس من اثني عشر ولغير الموء تين سبع، وأما حكم المهر فللموطوءة مهر تام ولغير الموطوء تين مهر وثلثا مهر، وعند أبي يوسف لهما المهر وثلاثة أرباع، ولو طلق إحداهن واحدة والأخريين ثلاثا ومات قبل البيان، فلها خمسة أثمان الإرث ولغير الموطوء تين مهر وربع بينهما، ثلاثة أثمانه، وأما المهر فللموطوءة مهر تام ولغير الموطوء تين مهر وربع بينهما، وهذه رواية الزيادات وهو المروى عن أبي يوسف وهو الصحيح، وإن وطأ ثنتين والمسألة على حالها فلغير الموطوءة ثمن الإرث وللموطوء تين سبعة أثمان الأرث، أما المهر فلها ثلاثة أرباع.

 مهور ثلاثة ، ولغير الموطوءة ثلاثة أرباع المهر ، فإن تزوج ثلاث نسوة ووطأ واحدة فقال في صحته "إحدى نسائي طالق واحدة أو ثلاثا " ومات قبل البيان فللموطوءة ثلاثة أثمان الإرث والباقي لغير الموطوء تين ، للموطؤة مهر ، ولغير الموطوء تين مهر وثلثا مهر . ولغير الموطوء تين مهر وثلثا مهر . وحدة فقال "إحداكن طالق ثلاثا أو واحدة "ومات قبل البيان فللموطوءة ثلاثة أسهم وربع سهم من اثني عشر سهما من إرث النساء ولغير الموطوء ات ثمانية وثلاثة أرباع ، وللموطوءة مهر ولغير الموطوءة مهر فللموطوء تين ستة أسهم و نصف سهم من اثني عشر ، ولغير الموطوء تين خمسة ونصف سهم من اثني عشر ، ولغير الموطوء تين حمسة إحماعاً مع اختلاف التخريج ، ولو دخل بثلاث منهن والمسألة بحالها إحماعاً مع اختلاف التخريج ، ولو دخل بثلاث منهن والمسألة بحالها فللموطوء ات سبعة أسهم وثلاثة أرباع سهم والباقي لغير الوطوء ة ، وللموطوء ات مهور كوامل ، ولغير الموطوء ق سبعة أثمان المهر .

البيان حتى تعينت الأخرى للطلاق فقال الزوج: عنيت الميتة بالطلاق! لا يقبل البيان حتى تعينت الأخرى للطلاق فقال الزوج: عنيت الميتة بالطلاق! لا يقبل قوله في حق صرف الطلاق عن الباقية، وقبل قوله في حق إبطال حقه في ميراث المميتة، وكذلك إذا ماتتا جميعا أو إحداهما بعد الأخرى ثم قال: عنيت التي ماتت أو لا إلىم يرث منهما، ولو ماتتا معا، أو إحداهما قبل الأخرى ولا تعرف التي ماتت أو لا ورث من كل واحدة نصف ميرائه، ولو قال: أردت إحداهما بعينها! سقط ميراثه عنها باعترافه ويرث من الأخرى نصف ميراث زوج، ولو طلق الزوج واحدة بعينها ثم قال: أردت بهذا الطلاق التعيين! كان القول قوله، ولو طلق الزوج واحدة بعينها ثم قال: أردت بهذا الطلاق التعيين! كان القول قوله . ولو طلق الزوج واحدة بعينها ثم قال: أردت بهذا الطلاق التعيين! كان القول قوله . ولو طلق الزوج واحدة بعينها ثم قال: أردت بهذا الطلاق التعيين! كان القول قوله . المرأة واحدة يقع الطلاق عليها، وإذا قال "إحدى امرأتي طالق" وليس له إلا

حكيت فتوى شمس الإسلام الأزوجندى أنه يقع على كل واحدة تطليقة ، قال : لأن "زن" بالفارسية اسم جنس ، وغيره من المشايخ قالوا : تطلق واحدة منهن وللزوج خيار التعيين وهو الصحيح .

واحدة والأخرى ثلاثا "ولا نية له في واحدة منهما فله أن يوقع الثلاث على أيتهما شاء ما دامتا في العدة ، فإذا انقضت عدتهما ليس له أن يوقع الثلاث على إحداهما شاء ما دامتا في العدة ، فإذا انقضت عدتهما ليس له أن يوقع الثلاث على إحداهما بعينها ، وإن انقضت عدة إحداهما بانت هي بواحدة والأخرى طالق ثلاثا ، وإن لم يكن دخل بهما وباقي المسألة بحالها فليس له أن يوقع الثلاث على إحداهما بعينها ، فإن تزوج إحداهما في هذه الصورة جاز وليس له أن يتزوج الأخرى ، قال أبو يوسف رحمه الله : لأني علمت أن الثلاث وقع على إحداهما فليس له أن يتروج وقع عليها الثلاث .

واحدة حتى يعلم التى تطلق، وكذلك لا يحل لواحدة منهن التزوج بغيره، ولو واحدة حتى يعلم التى تطلق، وكذلك لا يحل لواحدة منهن التزوج بغيره، ولو رافعنه إلى القاضى وطلبن النفقة قضى عليه بنفقتهن وحبسه حتى يبين التى طلق منهن وفى المنتقى: يقول له القاضى: أوقع الطلاق على أيتهن شئت واحلف للباقيات إن ادعين ذلك! فإذا قال: لا أدرى ولم أوقع الطلاق على واحدة منهن! حلفه القاضى لكل واحدة منهن على حدة "هل هى المطلقة ثلاثا" إن ادعت كل واحدة منهن أنها هى المطلقة، فإن نكل لهن فرق بينه وبينهن بثلاث تطليقات، وإن حلف لهن بقى الأمر على ماكان قبل الدعوى، وفى التهذيب: يحبر على البيان، م: وعن محمد أنه إذا حلف للثلاث منهن تعينت الرابعة للثلاث ولا يحلف لها، وفى التهذيب: ولو طلقهن ثم تزوجهن متعاقبات تعينت الأخيرة للطلاق، ولو ماتت إحداهن صارت معينة وحلت له الباقيات.

الله عن محمد فيما إذا كانت امرأتين إذا حلف لإحداهما على التي لم يحلف لها ، ولو لم يحلف للأولى طلقت هي ، وإن تشاحتا على

اليمين أحلفه لهما: بالله ما طلقت واحدة منهما! فإن حلف لهما حجرته عنهما حتى تبين، فلو أنه وطأ إحداهما فيما إذا كانت له امرأتين قبل المرافعة إلى القاضى وقبل العلم بالمطلقة وأنه ليس له ذلك تتعين الأخرى للطلاق، وكذلك إذا وطأ الثلاث فيما إذا كانت له أربع نسوة قبل العلم بالطلقة تتعين الرابعة للطلاق فهذا كله بيان حكم القضاء.

واحدة منهن واحدة ، ولو تركهن بغير طلاق لم يحل لهن التزوج بزوج آخر ؛ لأن إحداه منهن واحدة ، ولو تركهن بغير طلاق لم يحل لهن التزوج بزوج آخر ؛ لأن إحداه منالة المرأتين والثلاث في مسألة الأربع ليست بمطلقة ، وبعد ما طلقهن لا ينبغي له أن يتزوج بواحدة منهن حتى يعلم المطلقة ثلاثا ، وفي الخلاصة : ولو طلقهن ثم تزوجهن متعاقبا تعينت الأخيرة للطلاق ، ولو ماتت إحداهن صارت معينة وحلت له الباقيات لوقوع الشك في الباقيات ، ولو شك في الطلاق فهي امرأته ، فإن تزوج واحدة منهن في مسألة المرأتين أو الثلاث في مسألة الأربع تعينت الأخرى والرابعة للطلاق ، وإن تزوج واحدة منهن فخاصمته إلى القاضي في الطلاق أو لم تخاصمه حلفه القاضي لها فإن حلف أمسكها ، وكذلك لو تزوج شنتين أو ثلاثا ، فلو أنه بعد ما طلقهن تزوجن أزواجا غيره و دخل بهن أزواجهن ثم فارقوهن : نكح أيتهن شاء ، وإن تزوجت واحدة منهن زوجا غيره و دخل بها الزوج وفارقها فأراد الأول أن يتزوج تلك : له ذلك .

ولم يطأ واحدة منهن فقال لزينب يوم الأحد" إن طلقتك فعمرة طالق" وقال لعمرة ولم يطأ واحدة منهن فقال لزينب يوم الأحد" إن طلقتك فعمرة طالق" وقال لعمرة يوم الاثنين" إن طلقتك فحمادة طالق" وقال لحمادة يوم الثلاثاء" إن طلقتك فزينب طالق"؛ ثم طلق زينب يوم الأربعاء واحدة طلقت هي بالتطليق وعمرة لوجود الشرط ولم تطلق حمادة، وإن طلق حمادة يوم الأربعاء طلقت معها زينب وطلقت عمرة أيضا، ولو لم يكن كذلك لكنه قال بعد تلك اليمين" إحدا كن طالق" ومات قبل البيان فهاهنا حكمان: حكم المهر وحكم الإرث، أما حكم

المهر فلعمرة نصف المهر وأما زينب وحمادة فلهما مهر وربع بينهما نصفان ، وأما الإرث فنقول: لا ميراث لعمرة ، ولزينب وحمادة نصف إرث النساء بينهما .

البيسة بان طلقتك فعمرة طالق "وقال لعمرة يوم الأحد" إن طلقتك فحمادة طالق "وقال لحمرة يوم الأحد" إن طلقتك فحمادة يوم الاثنتين "إن طلقتك فبشيرة طالق "وقال لبشيرة يوم الثلاثاء" إن طلقتك فزينب طالق "؛ ثم طلق زينب يوم الأربعاء طلقت هي بالتطليق وعمرة باليمين ولا تطلق [حمادة] وبشيرة، ولو طلق عمرة يوم الأربعاء طلقت هي بالتطليق وحمادة باليمين ولا تطلق بشيرة وزينب، ولو طلق حمادة طلقت هي بالتطليق وبشيرة باليمين ولا تطلق بشيرة وزينب، ولو طلق حمادة طلقت هي طلقت هي بالتطليق وبشيرة باليمين ولا تطلق زينب وعمرة، ولو طلق بشيرة يوم الأربعاء طلقت هي التطليق وزينب وعمرة باليمين، هذا إذا طلق واحدة بعينها، فإن قال طلقت على البيان ما دام حيا ففي أيتهن بين صار كأنه طلقها من الإبتداء، فإن مات بلا بيان فلعمرة خمسة أثمان المهر وللبواقي مهران وربع، وأما الإرث فلعمرة ثمنه ولحمادة ثلاثة أثمان ولزينب وبشيرة أربعة أثمان، والله أعلم.

الفصل الخامس عشر

في إيقاع الطلاق بالمال

٧٠٣٧ :- قال محمد في الأصل: إذا قال الرجل لامرأته "أنت طالق بألف درهم" فقبلت طلقت وعليها ألف درهم" ، و كذلك إذا قال "أنت طالق على ألف درهم" ، وفي الهداية: ولا بد من القبول في الوجهين .

٧٠٣٨: وهذا بخلاف قوله: إن أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق، إن جئتنى بألف درهم فأنت طالق، إن أديت إلي ألف درهم فأنت طالق، إذا أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق؛ حيث لا أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق؛ حيث لا أعطيتنى ألف درهم فأنت طالق؛ حيث لا يقع الطلاق ما لم يوجد الأداء، وكذلك إذا قال "أنت طالق على أن تعطينى ألف درهم" فقبلت يقع الطلاق، بمنزلة مالو قال "أنت طالق على ألف درهم"، فعلى هذا إذا قال بالفارسية: ترا طلاق بشرط آنكه فلان چيز بمن دهى! أو قال: بآن شرط كه فلان چيز بمن دهى! أو قال: بآن شرط كه فلان چيز بمن دهى! فقبلت يقع الطلاق، ثم في قوله "إن أعطيتنى ألف درهم، إن جئتنى بألف درهم" إنما يقع الطلاق بالإعطاء إذا وجد الإعطاء في المجلس أو خارج المجلس، وفي الحاوى: إذا قال "أنت طالق على أن تعطينى ألف درهم" فإذا قبلت يقع وإن لم تؤد.

الدخول ولها على الدخول ولها على الدخول ولها على الدخول ولها على الزوج ثلاثة آلاف فيسقط ألف و خمسمائة بالطلاق قبل الدخول ويبقى على الزوج ألف و خمسمائة وعليها ألف بسبب الخلع فيتقاصان ، وهل ترجع المرأة

عملى الزوج بالخمسمائة الباقية ؟ قال الفقيه أبو بكر البلخي : لاترجع ، وعند غيره من المشايخ ترجع ، وعليه الفتوى .

• ٤ • ٧ • ٢ - وفي فتاوى آهو: سئل القاضى بديع الدين عمن قيل له: توزن خويش را طلاق ده بر من هزار درهم! فطلقها ؟ قال: هزار درهم واجب شود على الآمر للمأمور، وسئل القاضى برهان الدين عن هذا ولم يكن فيها "برمن" ولكن مكتوبا: تراهزار درم؟ فأفتى بأنه لا يجب.

العبده "أنت حروعليك ألف درهم" فقيل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما لعبده "أنت حروعليك ألف درهم" فقيل عتق العبد وطلقت المرأة ولا شيء عليهما في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله: على كل واحد منهما ألف درهم، وفي الهداية: إذا قبلا، وإذا لم يقبلا لايقع الطلاق والعتاق، منهما ألف درهم، وغي الهداية: إذا قبلا، وإذا لم يقبلا لايقع الطلاق والعتاق، وفي الخلاصة النحانية: وعلى هذا الخلاف لو قالت لزوجها "طلقني ثلاثا ولك ألف" فطلقها ثلاثا عند أبي حنيفة لا يحب شيء من المال، وعند هما يحب، ولو زاد الزوج على حرف الحواب فقال "طلقتك ثلاثا بألف عند أبي حنيفة يتوقف على قبولها فإن قبلت تقع الثلاث ويلزمها الألف، وإن لم تقبل بطل، وعلى قولهما تقع الثلاث بألف قبلت أم لا، م: وعلى هذا الخلاف إذا قالت المرأة للرجل "تقع الثلاث بألف درهم" فقال الزوج "أنت طالق على الألف التي سميت" فإن قبلت لزمها المال ووقع الطلاق، وإن لم تقبل لايقع الطلاق، وهذا قول أبي حنيفة، وعلى قولهما يقع الطلاق ويحب الألف قبلت أو لم تقبل.

٧٠٤٢ :- ولو قال لها "أنت طالق بألف درهم على أنى بالخيار ، أو على أنك بالخيار ، أو على أنك بالخيار ثلاثة أيام "فقبلت فالخيار باطل إذا كان للزوج ، وهو جائز إذا كان للمرأة ، وفي الهداية: فإن ردت الخيار في الثلاث بطل ، أى الطلاق ، وإن لم ترد ، أى اختارت الطلاق ، طلقت ولزمتها الألف ، م: وقال أبو يوسف ومحمد: الخيار باطل في الوجهين جميعا ، وفي الكافى: والطلاق واقع الوجهين والمال لازم عليها .

٧٠٤٣ : - م: وإذا قالت المرأة لزوجها "طلقني ثلاثًا بألف" فطلقها واحدة

وقعت واحدة بائنة بشلث الألف ، ولو قالت "طلقتنى ثلاثا على ألف درهم" فطلقها واحدة وقعت واحدة رجعية بغير شيء ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله : تقع واحدة بائنة بثلث الألف ، وفي التهذيب : ولو قالت "طلقنى واحدة بألف ، فطلقها ثلاثا تقع الثلاث مجانا ، وعندهما تقع واحدة بألف وثنتان مجانا .

خ . ٧ . ٤ وإذا قالت المرأة لزوجها "طلقنى وضرتى على ألف " فطلق ضرتها أو طلقها يجب نصف الألف إذا كان مهر مثلهما على السواء ، كما لو قالت "طلقنى وضرتى بألف درهم" وإن كان مهر مثلهما على التفاوت تجب حصة المطلقة من الألف ، من مشايخنا من قال : هذا على قولهما ، أما على قول أبى حنيفة لا يجب شيء ، ومنهم من قال : هذا قول الكل ، والأول أصح ، وأما إذا قالت "طلقنى وضرتى على ألف " فطلق إحداهما فلا رواية في هذه الصورة ، ولقائل أن يقول : لا يلزمها شيء من الألف ، ولقائل أن يقول : لا يلزمها شيء من الألف مالم يطلقهما جملة .

• ٧٠٤٥ :- وفى التفريد: ولو قال "طلقتك بألف أمس فلم تقبلى " فقالت " بل قبلت ' فالقول قول الزوج ، ولو قال " بعتك هذا العبد بألف ولم تقبل " فقال " قبلت " فالقول للمشترى ، وفى الولوالحية: رجل تزوج امرأة على طلاق ضرتها وفع عليها ويكون رجعيا ، فإذا ثبت النكاح وقع الطلاق ويجب مهر المثل ، وكذا لو تزوجها على ألف وعلى طلاق فلانة وقع رجعيا .

درهم أو بألف درهم فطلق إحداهما لزمت المطلقة حصتها من الألف ، فإن طلق الأخرى لزمتها حصتها أيضا إن كان طلقها في المجلس ، ثم في قولها "طلقني الأخرى لزمتها حصتها أيضا إن كان طلقها في المجلس ، ثم في قولها "طلقني ثلاثا بألف درهم" إذا طلقها ثلاثا متفرقا في مجلس واحد القياس أن تقع تطليقة بثلث الألف وتقع الأخريان بغير شيء ، وفي الاستحسان تقع ثلاث تطليقات بألف درهم ، ومن مشايخنا من قال: ما ذكر من جواب الاستحسان محمول على ما إذا وصل الطلقات بعضها ببعض ، أما إذا فصل بين كل طلقة بسكوت لا يجب

جميع الألف وإن حصل الإيقاع في مجلس واحدة ، وفي الذخيرة: واستدل هذا القائل بما ذكر محمد في باب المشيئة: إذا قال لها " أنت طالق ثلاثا إن شئت " فقالت" شئت واحدة و واحدة "موصولا تقع الثلاث ويصير كأنها قالت" شئت الثلاث "ولو قالت "شئت واحدة "وسكتت ثم قالت "وواحدة "وسكتت فإنه لا يقع شيء، وإن كان المجلس واحدا، واعتبر مع اتحاد المجلس الوصل، فكذا هاهنا ، م: منهم من يقول: إذا كان المجلس و احدا لا يشترط الوصل: وفي الذخيرة: واستـدل هـذا الـقـائل بما ذكر محمد: إذا قالت المرأة لزوجها سألتك أن تطلقني تُـلاثا بألف درهم وطلقتني واحدة ولك ثلاث الألف " وقال الزوج " لا بل طلقتك تُلاثاً ، ولي عليك جميع الألف " فالقول قول الزوج إذا كانا في المجلس ، فقد اعتبر اتحاد المجلس ولم يعتبر الوصل في الطلقات ، وفي قولها " طلقني ثلاثا على ألف درهم "إذا طلقها ثلاثًا متفرقا في مجلس واحد فالمسألة على قولهما على القياس والاستحسان كما في حرف الباء، عند أبي حنيفة تقع ثلاث تطليقات قياسا واستحسانا بخلاف حرف الباء ، أما إذا طلقها ثلاثا متفرقا في مجالس مختلفة ، فعلى قولهما يجب ثلث الألف كما في حرف الباء ، وعند أبي حنيفة لا يستو جب عليها شيء ، والجواب في قولها "طلقني ثلاثا على أن لك على ألف درهم "نظير الجواب في قولها" طلقني ثلاثًا على ألف درهم ".

على المراته على فلان الغائب فإنه يتوقف وقوع الطلاق على قبول فلان على المراته على ألف درهم على قبول فلان الغائب، فإنه يتوقف وقوع الطلاق على قبول فلان الغائب، ولو قبل رجل آخر الألف وقع الطلاق، م: وإذا طلقها واحدة على مال وقبلت ثم طلقها أخرى على مال وقبلت تقع عليها أخرى بغير شيء .

٧٠٤٨ :- ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله: إذا قال الرجل لامرأته "أنت طالق عشرا بمائة دينار " فقبلت فهي طالق ثلاثا بمائة دينار ، وعنه أيضا: في رجل قالت له امرأته " طلقني سبعين تطليقة بمائة دينار " فقال " طلقتك ": فهي طالق ثلاثا بمائة دينار ، وعن أبي يوسف في امرأة قالت لزوجها " طلقني أربعا

بألف درهم "فطلقها ثلاثا قال: هي بألف درهم ، فلو طلقهاواحدة فهي بثلث الألف ، وفي الأصل: في أمرأة قد كان طلقها زوجها تنتين قالت لزوجها "طلقني ثلاثا على أن لك ألف درهم" فطلقها واحدة: لزمها الألف كلها.

وعندهما يجب جميع الألف، وهذا بناء على أن عند أبى حنيفة إن قبلت جارق الله "أنت طالق ثلاثا" ولم يقل "بألف" وقع الثلاث مجانا عند أبى حنيفة، وعندهما يجب جميع الألف، وهذا بناء على أن عند أبى حنيفة إن قبلت جاز وإلا بطل، وعندهما تقع الثلاث: واحدة بألف والثنتان بغير شيء، وحكى أبو الحسن عن أبى يوسف أنه رجع إلى قول أبى حنيفة في هذه المسألة، ولو قال" طلقنى واحدة بألف"، وفي الخلاصة الخانية: أو "على ألف، م: فقال الزوج" أنت طالق ثلاثا بألف" توقف على قبولها عند أبى حنيفة رحمه الله، فإن قبلت جاز وإلا بطل، وعندهما تقع الثلاث: واحدة بألف والثنتان بغير شيء.

• • • • • • وفي المنتقى: ابن سماعة عن محمد: إذا قال المرأة لزوجها "طلقنى واحدة بألف" فقال لها "أنت طالق ثلاثا بألف" فإن قبلت فهى ثلاثا بألف وإلا لم يقع شيء، قال الحاكم أبو الفضل: وكان محمد يقول أو لا في هذه الصورة: إنه تقع واحدة بشلث الألف وإن لم تقبل المرأة، ولا تقع الثنتان إلا إذا قبلت، فإذا قبلت وقعتا بغير شيء؛ وكان يقول: هذا بمنزلة رجل قالت له امرأته "طلقنى واحدة بألف" ففعل ثم قال لها "أنت طالق ثنتين بألف" فلا تقعان حتى تقبل فإذا قبلت وقعتا بغير شيء، ثم رجع وقال: إن قبلت المرأة ما قال الزوج وقع الثلاث بألف وإن لم تقبل لايقع شيء؛ كما هو رواية ابن سماعة، وبهذه الحملة ثبت رجوع محمد إلى قول أبى حنيفة في هذه المسألة، وفيه روايتان أيضا، الحسن بن زياد عن أبي يوسف: إذا قال لامرأته "أنت طالق على ألف درهم إن دخلت الدار" فالقبول إليها بعد دخول الدار تقبل ساعة تدخل.

الرجل لا مرأة لا يملكها " وروى بشر عن أبى يوسف: إذا قال الرجل لا مرأة لا يملكها " أنت طالق على مائة درهم إن تزوجتك يوما من الدهر " فقالت " قد قبلت " ثم

تزوجها: على قياس قول أبى حنيفة لا يقع الطلاق ولا يلزمها، والمال قال: وقال أبويوسف: الطلاق واقع والمال لازم، ولو أنها قالت حين تزوجها "قبلت الطلاق الذى جعلتها لى بمائة درهم "لزمها الطلاق والمال فى قياس قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف: لا أحفظ فى هذا رواية عن أبى حنيفة، والذى أحفظ عنه من الرواية: رجل قال لمملوكه "أنت حر بعد موتى إن شئت أو قال: إن شئت فأنت حر بعد موتى "قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يكون مدبرا ولا مشيئة للعبد حتى يموت المولى، فإذا مات المولى فإن شاء العبد فهو حر، وقال أبو يوسف: إن قدم المشيئة على العتق بأن قال "إن شئت فأنت حر بعد موتى" فالمشيئة إليه فى الحال، وإن قدم العتق على المشيئة بأن قال "أنت حر إذا مت إن شئت "أو قال" إن مت "أو قال "أنت حر بعد الموت.

 لزوجها "طلقنى ثلاثا بألف درهم طلقنى ثلاثا بمائة دينار "فقال "طلقتك بالجعل الأول" يتوقف على قبولها ، ولو كان الإيجاب من جانب الزوج بأن قال لها "أنت طالق ثلاثا بألف درهم أنت طالق ثلاثا بمائة دينار "فقبلت بالجعل الأول أو بالجعل الثاني صح ، وفي الوقاية: وإن قال "أنت طالق ثلاثا بمائة دينار وعليك ألف" طلقت بلاشيء .

20.7: - م: وفى الزيادات: إذا قال الرجل لامرأته "أنت طالق ثلاثا على ألف، أو قال: بألف " فقالت " قد قبلت الواحدة " لا يقع شيء، وكذلك لو قالت " قبلت الواحدة بألف " لا يقع شيء؛ لأن الزوج ما أو جبها كذلك، وذكر في وكالة الأصل: أن من وكل رجلا يطلق امرأته ثلاثا بألف فطلقها واحدة بألف جاز.

٧٠٠٥: - وفي الظهيرية: ولو قال لأجنبية "أنت طالق على ألف إن تزوجتك" فقبلت للحال ثم تزوجها تطلق بالمال عند أبي يوسف ، وعند أبي حنيفة لا تطلق ولا يلزم المال إلا بقبولها بعد التزوج.

قبلت نصف هذه التطليقة "طلقت واحدة بألف بلا خلاف ، ولو قالت "قبلت نصف هذه التطليقة "طلقت واحدة بألف بلا خلاف ، ولو قالت "قبلت نصفها بخمسمائة "كان باطلا ، ولو قالت المرأة لزوجها "طلقنى واحدة بألف درهم" فقال الزوج "أنت طالق نصف تطليقة "طلقت تطليقة بألف درهم ، ولو قال" أنت طالق نصف تطليقة بحمسمائة "طلقت واحدة بخمسمائة .

الله المراته وقد دخل بها "أنت طالق الساعة واحدة على أنك طالق الساعة واحدة على أنك طالق أحرى غدا بألف درهم "فقبلت ذلك وقعت واحدة للحال بنصف الألف ثم إذا جاء غد تقع عليها تطليقة أخرى ، وهل يلزمها المال ؟ ينظر: إن كان قد تزوجها قبل مجيء الغد يلا قد تزوجها قبل مجيء الغد لا يلزمها شيء ، وهو نظير ما لو قال لامرأته "أنت طالق ثلاثا للسنة بألف درهم" فقبلت تقع عليها واحدة للحال بثلث الألف إذا كان الزمان زمان السنة ثم إذا حاضت وطهرت تقع عليها أخرى ، ولا يلزمها المال بالطلاق الثاني والثالث إلا

بواسطة سبق التزوج ، ولو قال لها "أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة على أنك طالق أخرى غدا بألف درهم "فقبلت وقعت عليها واحدة للحال بغير شيء ، فإذا جاء الغد تقع عليها تطليقة أخرى بألف درهم ، ولو قال لها "أنت طالق اليوم تطليقة بغير شيء على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم "وقعت في الحال تطليقة رجعية فإذا جاء الغد تقع تطليقة أخرى بألف درهم .

٧٠٥٨: ولو قال لها "أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم" فقبلت وقعت تطليقتان بألف وانصرف البدل إليهما، وكذلك لو قال "أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى بألف درهم" فقبلت وقعت اليوم واحدة بنصف الألف وغدا أخرى بنصف الألف إن تخلل التزوج.

المحرى أملك الرجعة بألف درهم، أو قال: أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة وغدا أخرى أملك الرجعة بألف درهم، أو قال: أنت طالق الساعة واحدة بائنة وغدا أخرى بائنة بألف درهم، أو قال: أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى بألف درهم "فالبدل ينصرف إليهما ويكون كل تطليقة بنصف الألف فتقع واحدة في الحال بنصف الألف وغدا أخرى مجانا، إلا أن يتزوجها قبل مجىء الغد ثم جاء الغد فحينئذ تقع أخرى بنصف الألف، ولو قال لها "أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعية، أوقال: بائنة، أو قال: بغير شيء وغدا أخرى بالف درهم فالبدل ينصرف إلى التطليقة الثانية، ولو قال "أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى أملك الرجعة بألف "ينصرف البدل إليهما، وفي الذخيرة: رجل قال لامرأته وقد دخل بها "أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة وغدا أخرى بألف درهم "فقبلت ذلك وقع عليها تطليقة للحال بغير شيء فإذا جاء الغد وقعت تطليقة أخرى بألف، وقعت للحال تطليقة بائنة وغدا أخرى بألف درهم "وقعت للحال تطليقة بائنة بغير شيء فإذا جاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء المتالية بائنة بغير شيء فإذا جاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء المتاليقة بائنة وغدا أخرى بألف درهم "وقعت اللحال تطليقة بائنة بغير شيء فإذا جاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء فإذا جاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء في المتالية بائنة بغير شيء فإذا جاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء المتالية بغير شيء في إذا حاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء المتالية المتالية بغير شيء في إذا حاء الغد وقعت عليها تطليقة أخرى بغير شيء المتالية المتالية

. ٢٠٦٠ : - م: وفي المنتقى : بشر عن أبي يوسف رحمه الله : رجل قال لآخر : طلق امرأتك فلانة واحدة ولك ألف درهم! ففعل وقع الطلاق في الحال في

قول أبى حنيفة بغير مال ، وقال أبو يوسف لا يقع شيء حتى تقبل المرأة ، فإن قامت عن المحلس الذى بلغها فيه الخبر قبل أن تقبل بطل الطلاق ، وذكر ابن سماعة عنه أيضا: رجل قال لزوج ابنته الصغيرة: طلقها ولك ألف درهم! فقال: نعم فعلت! قال أبو حنيفة: هي طالق الساعة بغير شيء ، وقال أبو يوسف رحمه الله : لا يقع الطلاق مالم تقبل الصغيرة فإذا قبلت وقع الطلاق و لايلزمه المال.

الف درهم على طلاق امرأته فقبل وطلق فالطلاق بائن، والذى جعل لرجل الف درهم على طلاق امرأته فقبل وطلق فالطلاق بائن، والذى جعل الألف ضامن للألف وهى عليه للزوج، ولو كان له دين على الزوج فقال له "أنت برئ على أن تطلق امرأتك" فقبل وفعل فالطلاق جائز وهو برئ من المال، قال: ولو كانت هاتان المسألتان في العتاق فالعتق جائز والبراءة من الدين جائزة والجعل الذى جعل له باطل.

۱۹۰۲ :- وروى بشرعن أبى يوسف: إذا أمر الرجل رجلا على أن يطلق امرأته بألف درهم ، فطلق إحداهما بألف أو بأقل إلا أنه إذا قسم الألف على مهر يهما كان ذلك حصتها فهو جائز، وروى أبو سليما عن أبى يوسف: إذا قال الرجل لغيره "طلق امرأتي بما شئت، أو قال بما رأيت، أو قال: على كم شئت، أو : على كم رأيت "فهو على المجلس وغيره.

ولم تقبلى "فقالت المرأة "لا بل قبلت "فالقول قول الرجل ، وعلى هذا إذا قال ولم تقبلى "فقالت المرأة "لا بل قبلت "فالقول قول الرجل ، وعلى هذا إذا قال لها "قد كنت بعتك طلاقك أمس بألف درهم فلم تقبلى "وقالت المرأة "لا بل قبلت "فالقول قولها ، ولو قال "طلقتها ثلاثا بألف درهم "فقالت المرأة هذا منك إقرار ماضى وقد كنت قبلته منك "وقال الزوج "كان هذا منى إقرارا مستقبلا حين تكلمت فلم تقبلى "فالقول قول الزوج ، وإن أقاما البينة أخذت بينة المرأة .

٧٠٦٤: - وفي البقالي:أنت طالق غدا على عبدك هذا " فقبلت و باعت العبد ثم جاء الغد فلاشيء له . جاء الغد يقع الطلاق ، وعليها قيمة العبد ، ولو طلقها ثلاثا في اليوم ثم جاء الغد فلاشيء له .

• ٢٠٦٥ :- وفيه أيضا: إذا قال لها "أنت طالق بعد غد على ألف وغداً على ألف والبوم على ألف "فقبلت طلقت اليوم بألف والباقى بغير شيء هكذا ذكر، وعلى قياس ما تقدم إذا تزوجها قبل مجىء الغد ثم جاء الغد يقع طلاق آخر بألف، وإذا تزوجها في الغد ثم جاء بعد الغد يقع طلاق آخر بألف.

الد الرجل الامرأته "أنت طالق على حكمك من الجعل "فقبلت ثم حكمت مالا فلم يرض به الزوج فإن كان ما حكمت مثل مهرها الذي أخذت أو أكثر من ذلك لم يكن للزوج إلا ذلك، وإن كان أقل من مهرها رجعها بالذي أخذت، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وعلى هذا إذا قالت المرأة لزوجها "اجعلني طالقا على حكمك من الجعل" وطلقها على ذلك ثم حكم بحكم لم ترضه فإن حكم بمهرها، أو أقل لزمها ذلك وما لا فلا، وإن طلق امرأته على أن تفعل كذا وقبلت لزمها الطلاق على الفعل، ثم ينظر إلى الفعل فإن كان جعل فهو على ما فسرت لك، وإن كان غير جعل فقد مضى الطلاق.

۲۰٦۸: بشرعن أبي يوسف: إذا طلق امرأته على أن تهب عنه لفلان ألف درهم أجبرها على فقد الألف والزوج هو الواهب، وإن لم تقبل عنه لم يجبر على الهبة وعليها أن ترد المهر، والطلاق بائن، ولا شيء عليها غير الهبة التي وهبته، ولا رجوع في هذه الهبة لأحد، وعن محمد في امرأة قالت لزوجها "طلقني على أن أهب مهرى من ولدك " ففعل فأبت أن تهبه فالطلاق رجعي ولاشيء عليها.

٧٠٦٩ :- وفي الولوالحية: رجل قال "امرأتي طالق ولها علي ألف درهم"
 وله امرأة معروفة فقال: لي امرأة أخرى ولم أعن هذه! لا يصدق في الطلاق
 والمال، ولو قال "امرأتي طالق و لامرأتي على ألف درهم" والمسألة بحالها لا

يقبل قوله في الطلاق ويقبل في المال.

عليه على أن يطلقها ففعل جاز ذلك فجازت البراءة وكان الطلاق بائنا ، وكذلك عليه على أن يطلقها ففعل جاز ذلك فجازت البراءة وكان الطلاق بائنا ، وكذلك لو جعلت له مالا على ذلك ، ولو قالت لزوجها "طلقنى على أن أو خر مالى عليك " فطلقها على ذلك فإن كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير ، وإن لم تكن له غاية معلومة لا يصح التأخير ، والطلاق رجعى على كل حال ، وكذا لو طلقها على أن تبرأه على أن تبرأه عن الألف تبرأه على كذلها لها عن فلان فالطلاق رجعى ، ولو طلقها على أن تبرأه عن الألف التي كفلها لها عن فلان فالطلاق بائن . والله أعلم .

قد تم المجلد الرابع ويتلوه المجلد الخامس أوّله " الفصل السادس عشر في الخلع " .

المجلد الرابع ٥٣٦١ -٧٠٧٠ ۰ // کتاب النکاح ۵۳۱۱ – ۲۶۱۹ – ۲۶۱۹

الفصل الأوّل	في الألفاظ التي ينعقد بها النكاح ولاينعقدبها	٥
الفصل الثاني	في الألفاظ التي تكون اجازةً وإذناً في النكاح	
	ومايكون رداً وابطالاً	۱۷
الفصل الثالث	فيما يكون إقراراً بالنكاح ومالا يكون إقراراً به	۲۲
الفصل الرابع	في الشروط والخيار في النكاح	70
الفصل الخامس	في تعريف المرأة والزوج في العقد بالتسمية أو الإشارة	٣٢
الفصل السادس	في الشهادة في النكاح	٣٦
الفصل السابع	في أسباب التحريم	٤٦
الفصل الثامن	في بيان ما يجوز من الأنكحة ومالايجوز	٦.
الفصل التاسع	في النكاح الفاسد وأحكامه	٧٧
الفصل العاشر	في الأنكحة التبي لاتتوقف على الاجمازه والتي	
	تتوقف وما يحتاج إليها	٨١
الفصل الحادي عشر	في معرفة الأولياء	٨٦
الفصل الثاني عشر	في نكاح الصغار والصغائر وتسليمهن إلى الأزواج	
	وتصرف الأولياء في المهر	١٠٤
الفصل الثالث عشر	في نكاح الأبكار	۱۱٤
الفصل الرابع عشر	في النكاح بالكتاب و الرسالة وفي النكاح	
	بالغائب وفي الوكالة	١٢٦

ج: ٤	۲۱۲ من الفتاوي التاتارخانية ِ	الفهرس الإجمالي			
۱۳۱	في الكفاء ة	الفصل الخامس عشر			
١٤٦	في الوكالة بالنكاح	الفصل السادس عشر			
109	ء في المهر	الفصل السابع عشر			
7 £ 1	في نكاح العبيد والإماء	الفصل الثامن عشر			
709	في نكاح الكفار	الفصل التاسع عشر			
770	في الخصومات الواقعة بين الزوجين ومايتصل بها	الفصل العشرون			
٣.٣	في بيان مايصلح للزوج أن يفعل ومايصلح للمرأة	الفصل الحادي والعشرون			
٣١١	في ثبوت النسب	الفصل الثاني والعشرون			
٣١٨	في العنين والمحبوب والخصى	الفصل الثالث والعشرون			
470	في بيان حكم الولد عند افتراق الزوجين	الفصل الرابع والعشرون			
	في المسائل المتعلقة بنكاح المحلل ومايتصل به	الفصل الخامس والعشرون			
١٣٣	ونكاح الفضولي				
720	في المتفرقات	الفصل السادس والعشرون			
۳٦١_	۱۱/ كتاب الرضاع ٦٤٣٠ - ٦٤٧٠				
٣٧٧	ب الطلاق ۱۳۷۱ - ۸۲۰۰	۱۲/ کتار			
	الكتاب يشتمل على أحد وثلاثين فصلًا:	هذا			
٣٧٨	في بيان أنواع الطلاق	الفصل الأوّل			
٣91	في بيان شرط صحة الطلاق وبيان حكمه	الفصل الثاني			
497	في بيان من يقع طلاقه ومن لايقع	الفصل الثالث			
٤	فيما يرجع إلى صريح الطلاق	الفصل الرابع			
٤٤٧	في الكنايات	الفصل الخامس			

جمالي	الإ	الفهرس

٦١٣ من الفتاوي التاتار خانية ج: ٤

الفصل السادس	في ايقاع الطلاق بالكتاب	0 7 1
الفصل السابع	في الشركة في الطلاق	٥٣٣
الفصل الثامن	في الطلاق الذي يكون من غير الزوج فيحيزه	
	الزوج فيقع أولايقع	٥٣٦
الفصل التاسع	في الاستثناء في الطلاق	٥٣٩
الفصل العاشر	في ايقاع الطلاق على امرأة بعينها	۲۲٥
الفصل الحادي عشر	في اضافة الطلاق إلى الأوقات	٥٦٦
الفصل الثاني عشر	في الرجل يوقع الطلاق على امرأة ثم يقول: لي	
	امرأة أخرى، فالمطلقة أخرى	०४१
الفصل الثالث عشر	في طلاق الغاية والطرف	٥٨٢
الفصل الرابع عشر	في الشك في إيقاع الطلاق وفي عدد ماوقع وفي	
	إيجاب المبهم	0 Y V
الفصل الخامس عشر	في إيقاع الطلاق بالمال	٦.,

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المجلد الرابع من الفتاوي التاتارخانية

الصفحة		قِم المسألة
	١٠/كتاب النكاح	, -
٣	النكاح ماهو	١٢٣٥
٣	اختلاف العلماء في شرعية النكاح أنه فرض عين أو واجب أو مندوب أو سنة	
٥	الفصل الأول: في الألفاظ التي ينعقد بها النكاح ولا ينعقد بها	
	عقد النكاح بلفظين يعبر بهماً عن الماضي ، أو بلفظين احدهما	٥٣٦٢
٥	عن المستقبل والثاني عن الماضي وألفاظ مختلفة	
٧	إذا قالت علىٰ و جه الحكاية لا تكون للإيجاب	०٣७१
٧	إذا قال لامرأة بمحضر من الرجال يا عرس فقالت: لبيكِ فما هوالحكم؟	٥٣٦٥
٨	إذا قال أتزوجك بكذا أو قال زوجت ابنتك فلاناً فما هو الحكم	٥٣٦٦
٨	إذا قال الرجل لرجل جئتك خاطباً ابنتك فما هو الكحكم؟	٥٣٦٧
٩	مسألة النكاح بلفظ الهبة والصدقة والتمليك	
٩	مسألة النكاح بلفظ الاحلال والاباحة	
٩	مسألة النكاح بلفظ الإجارة وبكل لفظ يملك به شيئًا	
١.	مسألة النكاح بلفظ البيع والشراء	
١.	كلٍ لفظة تكون في الأمة لملك الرقبة تكون في الحرة لملك النكاح	
١.	مسألة النكاح بلفظ الاعارة والعارية	
11	مسألة النكاح بلفظ الاقالة والخلع والصلح والبراءة والعطية	
11	مسألة النكاح ينسب إلى نصف المرأة أو بعض أعضائها	
11	مسألة النكاح بلفظ المتعة وتفسير المتعة	
17	مسألة النكاح بلفظ الوصية	
17	مسألة النكاح بلفظ الإعطاء	
	ادعي رجل على امرأة نكاحًا فجحدت ثم صالحها على مائة فما هو	٥٣٧٩
۱۳	الحكم؟ أو قضى القاضى بالنكاح بشهادة زور	

	الـمرأة إذا قال للرجل الذي ادعى نكاحها أنا امرأتك بألف درهم	٥٣٨
۱۳	فماهو الحكم ؟	
۱۳	مسألة عقدة النكاح بلفظ لايفهمه الشاهدان أو أحد من الشاهدين	٥٣٨٠
	إذا قال لامرأة بمحضرمن الشهود راجعتك فقالت المرأة	٥٣٨٠
۱۳	رضيت هل يكون نكاحاً ؟	
١٤	إذا قال لامرأة هذه امرأتي وقالت المرأة هذا زوجي هل يكون نكاحاً ؟.	٥٣٨١
	إذا سلم رجل على امرأة فقال: سلام عليك يازوجتي ، فقالت:	
١٤	وعليك السلام يازوجي ، هل ينعقد النكاح ؟	
	لوقال: ايل زن من است ، فقالت المرأة ايل شوى من است فماهو الحكم	٥٣٨٥
١٤	مسألة النكاح بلفظ الاجارة والرضاء وبلفظ الجعل	٥٣٨٠
١٥	إذا قال لغيره : جعلت ابنتي هَذُه لكُ بألفُ درهم هل يكون نكاحاً ؟	
١٥	يا إذا تزوج الرجل بأمةرجل بغير إذنه فما هوالحكم؟	
	طلب من امرأة زنا، فقالت المرأة للطالب وهبت نفسي منك	
١٥	هل يكون نكاحاً ؟	
	إذا قبال الرجل لغيرة زوج ابنتك مني بألف درهم فقال والدها	049
١٦	إذهب بها فما هو الحكم ؟	
	إذا قال أب الصغير اشهد واعنى أنى قد زوجت ابنة فلان الصغيرة	049
١٦	من ابن فلان بكذاً فما هو الحكم ؟	
	امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وأرادت أن تقول بمائة درهم	٥٣٩١
١٦	قال الزوج: قبلت هل ينعقد النكاح؟	
	حنثيان صغيران قال أب أحدهما لاب الآحر زوجت ابنتي هذه	0791
١٦	بابنك هذا فقبل الآخر فما هو الحكم ؟	
	الفصل الثاني: في الالفاظ التي تكون إجازةً وإذناً في النكاح وما	
۱۷	يكون رداً وإبطالًا	
		049
۱۷	صنعت أو احسنت فما هوالحكم ؟	
۱۷	مسألة نكاح الفضولي	049
	ر ح	

	إذا قال لاجنبية إني أريد أن أزوّجك من فلان فقالت بالفارسية تو	046-
۱۸	به داني فما هو الحكم ؟	
	رجل زوج امرأة من رجل بغير أمرها فبلغها الخبر فقالت باغ	0391
۱۸	نيست هل يكون إحازة ؟	
۱۸	رجل زوج وليته وهي بالغة فما هو الحكم ؟	0891
	رجل زوج ابنة رجل وهي صغيرة فبلغ الخبر! لاب فسكت هل	0490
۱۹	يكون إجازة للنكاح ؟	
۱۹	مسألة الثيب إذا قبلت الهدية أو قبلت المهر فما هو الحكم؟	٥٤
۱۹	إذا زوّ ج رجل امرأة من رجل بغير أمرها فما هو الحكم ؟	08.1
	المرأة إذا بلغها خبر النكاح وأخذهاالسعال أو العطاس وقالت	08.7
۲.	بعدها لا أرضيٰ هل صحّ الردّ	
۲.	الأمّ إذا زوجت ابنتها الصغيرة حال غيبة أبيها فما هوالحكم	08.7
۲.	لو حاطبت أختان رجلًا فما هو الحكم؟	0 2 . 2
۲.	امرأة زوجها وليّها فردّت النكاح فماهُو الحكم؟	0 2 . 0
۲۱	لوتزوج العبد امرأة بغير إذن مولاه فماهو الحكم؟	٥٤.
۲۱	رجل زوّ ج رجلا امرأة بغير أمره فقال هي طالق فما هو الحكم	٥٤.١
۲۲	الفصل الثّالث: فيما يكون إقراراً بالنكاح ومالايكون إقراراً به	
۲۲	إذا قالت المرأة لرِجل طلقني فَهل هذا إقرار بالنكاح؟	08.1
۲۲	لو قال الرجل والله لا أقربُك هل يكون إقراراً منه	0 5 . 0
۲۲	امرأة قالت لرجل أنا امرأتك فقال أنت طالق فهل هذا إقرار منه بالنكاح؟	0 2 1.
	مَرّت امرأة برجل فقال إن كان بها حبل فمنى كانت امرأته بها	0 2 1 1
۲ ۳	حبل أولًا ؟ فماهوالحكم	
۲۳	رجل ادعيٰ على امرأة نكاحاً فجحدت فصالحها على مائة فما هو الحكم؟	0 2 1 7
	اقرولي الصغير أو الصغيرة أو وكيل الرجل أو المرأة أو مولي	0 2 1 7
۲۳	العبد بالنكاح هل يصدق ؟	
	إذا زوّ ج امرأة في عقدة أو امرأتين في عقدة أو ثلاثة في عقدة	0 2 1 2
۲ ٤	لايعرف أيتهن الأولى فما هوالحكم ؟	
	ومما يتصل بهذا الفصل	

	أختان فاطمة وخديجة فقال رجل قد تزوجت فاطمة بعد	0 2 1 0
۲ ٤	حديجة فما هو الحكم ؟ ونظائره	
70	الفصل الرابع: في الشروط والخيار في النكاح	
۲0	الخيارات في العقود أربعة أنواع	0 { }
٥ ٢	مسألة خيار العيب وخيار الفسخ	
	إذا شرط أحدهما السلامة لصاحبه عن العمي والشلل والزمانة	0 2 1 /
70	فوجد خلاف ذلك	
	إذا قال الرجل لغيره زوجتك أمتى فلانة بكذا إن رَضِيتُ فماهو	0 2 1 0
۲٦	الحكم؟ ونظائره	
۲٦	إذا قال لامرأة تزوجتك إن شئت أو إن شاء زيد فما هو الحكم؟	0 2 7 .
	رجل خطب إلى رجل ابنته الصغيرة لابنه الصغير فقال المخطوب إليه	0 2 7 1
۲٦	زوَّجتها من فلان قبل هذا و أنكر الآخر فما هو الحكم؟ ونظائره	
۲٦	رجل طلب من امرأة نكاحاً فقالت المرأة: لي زوج وأنكر الرجل فماهو الحكم؟	0 2 7 7
۲ ٧	إذا قال لأمته تزو جتك على أن أعتقك فماهو الحكم ونظائره	0 2 7 7
۲ ٧	من أعتق أمته على أن تزوجه نفسها فما هو الحكم ونظائره	0 2 7 2
	رجلان تحت كُل واحد منهما أمة صاحبه فقال أحدهما للآخر	0 2 7 0
۲٧	طلق أمتى على أن أطلق أمتك فماهو الحكم؟ ونظائره	
	إذا تزوجها على أن يعتق أخاها فقبلت ولايعتق الأخ هل جاز	0 2 7 7
۲ ٧	النكاح؟ ونظائره	
	لو كان تزوجها على أن يعتق عنها عبداً أجنبياً لابعينه لاقرابة بينه	0 2 7 1
۲۸	وبينها فقبلت هل جاز النكاح	
	لو كان تزوجها على أن يعتق عنها عبداً من عبيده بعينه لاقرابة	0 2 7 1
۲۸	بينه وبينها هل جاز النكاح ؟	
۲۸	رجل تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها غير بكر فما هوالحكم ؟	0 2 7 0
۲٩	رجل زوّج أمته من عبده علىٰ أن أمرها بيده فما هو الحكم؟	024.
	ونظير هذا رجل قال لامرأة تزوجتك على إنك طالق أو أن أمرك	0 2 7 1
۲٩	بيدك فماهو الحكم ؟	

	لو كان الزوج قال لها تزوجتك على أنك طالق بعد ما أتزوجك	0 5 77
۳.	أو على أن أمرك بيدك فما هو الحكم ؟	
۳.	امرأة طلقها زوجها فأرادت أن يتزوجها الزوج فما هو الحكم ؟	0 2 4 7
۳.	إذا قال لها أتزوّ جك على أن أمرك بيدك بعدما أتزو جك شهراً فما هو الحكم؟	0 2 7 2
۳.	رجل تزوج امرأة علىٰ أن ينفق عليها في كل شهرمائةدينارفماهو الحكم؟	0 2 4 0
۳.	تزوج امرأة على أن يأتي بعبدها الآبق فما هو الحكم ونظائره	0 2 4 5
۳.	رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً فماهو الحكم ونظائره	0 2 371
٣٢	الفصل الخامس: في تعريف المرأة والزوج في العقد بالتسمية أو الإشارة	
٣٢	مسألة عقد الوكيل عند غيبة الموكل	0 2 47/
	وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فقال الوكيل لجماعة إني	0 2 7 0
٣٢	تزوجت فلانة ولم تعرف الشهود فلانة فما هوالحكم؟	
	ذكر الخصاف في حيلة مسألة تدل علىٰ أن مثل هذا التعريف،	0 { { .
٣٢	فانظر تحت هذا الرقم	
٣٣	إذا لم ينصبها الزوج ولا يعرفها الشهود فماهوالحكم	0 2 2 1
	إن كانت المرأة حاضرة إلا أنها منقبة لا يعرفها الشهود فقال الزوج	0 2 2 7
٣٣	تزوجت هذه المرأة فما هو الحكم	
	جارية لها اسم في صغرها وسميت بإسم آخر وتزوجها بإسمها	0 2 2 7
٣٣	الآخر فما هو الحكم ؟ أو غلط في إسم أبيها كيف يصنع ؟	
٣٣	من قال لرجل زوجت ابنتي منك وليس له بنت غيرها فما هوالحكم	0 2 2 2
	رجـل لـه إبـنة واحدة إسمها فاطمة قال لرجل زوّجت إبنتي منك	0 2 2 0
٣٣	عائشة فماهوالحكم ؟	
	اختلف المشايخ في مسئلة البيع وفي مسئلة العتق هل تكون	0 { { }
٣٤	مسألة النكاح على الاختلاف بين المشايخ	
	وقعت في زماننا واقعة من هذا الجنس وصورتها دو دختر يكي	0 { { } \
	باشوے ویکے بے شوے قال ابت الابنتین لرجل من دختر خویش را	
۳ ٤	بتو بزنے دادم و نام دختر نمی گفت هل ينعقد النكاح؟	
	إذا كان لرجل ابنتان عائشة و فاطمة فأراد أن يزوج عائشة فعقد	0 2 2 /
ے بن	(11 . 1 : 1 1 : 1 1 () 1	

	إذا أراد أن يـزوج أمته من انسان فقال زوّجت منك أمتى " فتلغ "	0 2 2 9
٣٤	أو قال " بنفسه ولم تكن بهذا الاسم إلا أمة واحدة فما هوالحكم ؟	
	رجل أراد أن يزوج أبنته الصغيرة من ابن صغير لغيره فقال زوجت	0 8 0 .
٣٤	ابنتي الصغيرة فلانة من ابنك الصغير فماهو الحكم	
۳٥	إذا خطب صغيرة لابنه الصغير فقال أبو الصغير وهبتك لك فما هوالحكم	0 2 0 1
	رجـل قـال لآخـر زوّجت ابنتي فلانة من إبنك فلان بكذا ولفلان	0 2 0 7
۳٥	ابنان فقال فلان قبلت لابني فما هوالحكم	
٣٦	الفصل السادس: في الشهادة في النكاح	
٣٦	مسألة شرائط النكاح	0 2 0 4
٣٦	مسألة حضور شاهدين حرين	0 2 0 2
	لايحوز عقد النكاح بين المسلمين بشهادة الكفار والصبيان	0 2 0 0
٣٧	والمحانين وغيرها	
٣٧	مسألة فهم الشهود كلام المتعاقدين	०१०५
٣٨	سمع أحد الشاهدين ولم يسمع الشاهد الآخر فماهو الحكم	0 2 0 7
٣٨	النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار	0 8 0 7
٣٨	تزويج البنت بحضرة السكاري	0 2 0 9
٣٨	تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز ويخاف الكفر	0 2 7 .
۳٩	قال رجل اشهدوا أني قد تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فما هو الحكم؟	०१२१
	رجـل زوّج ابنتـه مـن رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون	०१२४
۳٩	التزويج فما هوالحكم ؟	
	رجلان فخرج أحدهما وأخبر الجماعة أن فلانأ تزوج فلانة بإذن	०१७٣
٣٩	وليها ثم جحد ِهذا الشاهد فما هو الحكم؟	
	بعث رجل قوماً يخطبون امرأة فقال الأب زوجت ابنتي فلانة من	०१७१
۳٩	فلان فقبل واحد من القوم فما هو الحكم	
	إذا تزوج الرجل المسلم امرأة مسلمة بحضرة عبدين أو صبيين أو	०१२०
۳٩	كافرين ومعهما شاهدان مسلمان فماهو الحكم ؟	
٤٠	إذا شهد شاهد أنه تزوّجها أمس وشهد آخر أنه تزوجها اليوم فماهوالحكم؟	०१२२
٤٠	هل ينقعد النكاح بشهادة أخر سين؟	0 5 7 7

٤٠	هل ينقعد النكاح بشهادة إبنيه أو بشهادة إبنيها	०१७८
٤١	تزوج المسلم اللَّمية بشهادة الذميين	०१७१
٤١	مسألة المرأة إذا زوجت إبنتها البالغة بحضرتها	٥٤٧.
	رجـل و كل رجلا أن يزوج له امرأة فزوجه الوكيل بحضرة شاهد	0 { } \
٤١	واحد فما هوالحكم ؟	
٤٢	امرأة وكلت رجلا أن بزوّجها من رجل فزوجها بحضرة امرأتين فماهو الحكم؟	0 2 7 7
	رجل تزوّج امرأة بشهادة شاهدين ومات الرجلان الشاهدان وأنكرت	0 2 7 7
٤٢	المرأة النكاح فماهوالحكم ؟	
	إذا و كـل الرجل رجلًا أن يزوج عبده امرأة فزوج الوكيل بشهادة	0 2 7 2
٤٢	رجل واحد والعبد حاضر فماهوالحكم ؟	
	لو حلف رجل أن لايتزوج امرأة الاسرافتزوج امرأة بشهادة رجلين	0 5 7 0
٤٣	فماهو الحكم ؟	
٤٣	إذا زوّج الرجل ابنته البالغة وأنكرت الرضا فشهدعليها أبوها هل تقبل الشهادة	०१४२
٤٣	شهادة الإنسان لأخيه وأخته وشهادته على أبيه	0 5 7 7
٤٤	تناكحابغيرشهودثم قالا لِرجلين نكحنا علىٰ وجه الاخبار فما هوالحكم؟	0 5 7 7
	لـو سكـن رجـلٍ وامرأة في منزل ويظهران للناس أنهما زوجان	0 2 7 9
٤٤	هل يكون نكاحاً ؟	
٤٤	إذا وقع الإختلاف بين الزوج ويين المرأة فالقول قول من يدعى أنه كان بشهود	٥٤٨.
	الأصل أن الزوجين إذا اختلفا في صحة العقد وفساده كان القول	0 8 1 1
٤٤	قول من يدعي الصحة ونظائره	
٤٥	لو ادّعت المرأة أن أباها زوجها وهي لم ترض فماهو الحكم ؟	०१४४
٤٥	إذا وقع الاختلاف بين الزوج ووكيله بالنكاح فالقول قول الوكيل	0 8 1 7
٤٦	الفصل السابع: في أسباب التحريم	
٤٦	أسباب التحريم كثيرة ومسائله معروفة وأسباب التحريم أحد وعشرون نوعا	0 2 1 2
٤٦	أمّا السبع التي من جهة النسب ففي آية واحدة	0 £ 1,0
٤٧	أما السبع من جهة السبب	
٤٨	أما الأربعة التي من جهة المصاهرة	0 5 7 1
٤٨	مسألة حرمة المصاهرة	のを人人

٤٩	مسألة النظر إلى داخل فرج الأجنبية	0 5 7,
	تحرم الموطوءة على أصول الواطي وفروعه ويحرم على الواطي	0 2 9
٤٩	أصولها وفروعها	
٤٩	أمّا السبب اللتان من جهة الجمع والواحدة التي من جهة الكفر	0 2 9
٥.	تحريم النكاح يتنوع إلىٰ تسعة أنواع	0 2 9 3
٥.	كما تثبت حرمة المصاهرة بالوطى تثبت بالمس والتقبيل والنظر	0 2 9 1
٥١	مسألة حد الشهوة	0 2 9 3
٥١	مسألة حد المشتهاة	0 2 9 0
٥٢	من قبّل امرأة ابنه عن شهوة	0 2 9
٥٢	لايشترط شهوتهما بل يكفي اشتهاء احدهما	0 2 9 1
٥٢	مسألة من قبل امرأة ثم أراد أن يتزوج أمّها	0 2 9 1
07	رجل صافح ربيبته وأنزل المذي هل يوجب ذلك حرمة ؟	0 2 9 9
	رجل نام في الفراش فباتت عند رجليه جارية بنت سبع سنين أو ثمان فوقع	00.
٥٣	في قلبه شيء و ألصق ذكره على فرجها ثم ترك قبل الانزال فما هوالحكم	
٥٣	تثبت الحرمة بالتقبيل والمس والنظر في جميع النساء	00.
٥٣	مسألة وطي الصبّي يجامع مثله	00.
٥٣	مسألة المسّ إنما يو جب حرمة المصاهرة إذا لم يكن بينهما ثوب	00.1
٥٣	إذا لمس الرجل شيئًا من حسد أم امرأته من فوق الثياب فما هو الحكم؟	00.
	جـلـوس الـمـرأة بين يدي الرجل ووجود الشهوة من بعيد وانزاله	00.0
٤ ٥	غير مسيس هل هو معتبر في الحرمة ؟	
0 {	مسألة المحبوب قبل امرأة بشهوة هل تثبت الحرمة ؟	00.
	إن أدخـل رجـل رجـله في فراش امرأة أبيه وهي عارية ووضع يده	00.1
٤ ٥	علىٰ صدرها فماهوالحكم ؟	
٤ ٥	مسألة النظر إلىٰ الفرج الداحل	00.
00	مسألة اللواطة هل يوجب حرمة المصاهرة	00.
00	مسألة النظر إلىٰ فرج امرأة إبنه	001
٥٥	مسألة القبلة عن غير شهوة والنظر إلىٰ فرجها بشهوة	
00	مسألة التقيبا على الفم والجبهة والرأس	001

لراب	فهرس مسائل المجلد ا	777	كتاب الطلاق	، التاتار خانية	الفتاوي
0	اياها بشهوة	س ابن الزو ج	رأة ادعت أن م	مسألة الم	00
4	و مقورات المشارة				

07	مساله الشهاده على الإفرار باللمس بشهوه و بالتقبيل بشهوه	0012
٥٦	مسألة النظر إلىٰ فرج ابنته من غير شهوة فتمنى أن يكون له جارية مثلها	0010
	صغدة فزعت في المنام فه بت المل فراش والدهاع بانة وانتشد	0017

	كالمصعيدة فزعت في المنام فهربت إلى قراش والدها غريانه وانتشر	, 0
٥٦	لها أبوها فما هوالحكم؟	

	إذا قصد إن يقيم امرأته إلى فراشه ليجامعها ومعها ابنتها المشتهاة	0017
۸ ۲	فما با ما العقيقا ما الحك	

٥٧	من مسته امرأة بشهوة حرمت عليه أُمها وبنتها	001/
0 V	مسألة النظ الليف حيام أمّم بنجام بيت من حاجة	0019

- '	منت المنسرة في عرب الرباء على المنظرة والماء المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة	
٥٧	مسألة الإقرار بحرمة المصاهرة يواخذ به ويفرق بينهما	007

ο γ	4 أو الحتى من الرصاعة	أمى من الرصاع	: مرانه هده	إدا قال الرجل لا	001
۸۵	3.0	ط اثبه بت ااح	÷. 1	الاملوعانال	007

- , ,	الماري على المعالي فيل بعدو عابد فرقا	
0 /	مسألة المهر يبطل بفعل أحد الزوجين	0071

o Д	، لو جامعها بشبهة وهي مكرهة وتبين وجه الشبهة	007	٤

> \	ابن زوجها قبل الدخول	تم الأمة فبلت	ج بامة رجل	رجل تزو	0070
٠, ٨		المعاملة الما	> ان اث ا	11 711	0077

٥ ٩	بناء والاخوة والأعمام والأخوال وغيرهم	ِهم الآباء والأب	مسألة المحارم و	0077

٥٩	مسالة اسباب التحريم	0071
٦.	الفصل الثلون في بالنّ وارحم: وبالأنكحة ووالارحم:	

٦.				جوز للرجل أربع نسوة	٥٥٢٩ ي
٦١	ث نسه ة	، و العبد ثلا	له' التعاقب	سألة الحرتزوح خمساً عا	۵ ۵ ۵ ۳ ۰

	 	 ی		,
٦١	 	 ين	لألة الجمع بين الأخت	۳۱ ده مس

٦١	كل موضع لا يحوز الجمع لو وجد على الترتيب فالثاني يفسد	0077
	مسألة الحمع بين امِرأتين في النكاح لو صورت إحداهما ذكراً	0077

77	يحرم النكاح برضاع او نسب لم يجز الجمع بينهما	
٦٢	مسألة تزوح الحرة علما الأمة والأمة على الحرة	001

• •		
٦٤	مسألة الأختان كل واحدة منهما زوجت رجلا واحداً	0070
٦٤	رجل له بنت كبيرة وأمة كبيرة فقال لرجل قد زو حتكهما فماهو الحكم؟	0077

رابع	ن التاتارخانية كتاب الطلاق ٢٢٣ فهرس مسائل المجلد ال	الفتاوي
١٤	مسألة الوكالة في التزويج ونكاح الفضوليين برضا الأختين	0077
١٤	لاتتزوج الأمة في عدة الحرة	0047
١٤	لوتزوج أمة وحرة والحرة في عدة نكاح فاسد فما هوالحكم ؟	0009
١٤	لو تزوج أمة بغير مولاها ثم تزوج حرة فما هو الحكم؟ ومسألة طول الحرة	008.
	هل يحوز للرجل أحت أمته التي وطئها وهل يجوز له أحت أم	0051
10	ولده في عدة أم الولد	
10	إذا تزوج الرجل حرة في عدة أمة عن طلاق رجعي هل يجوز له .	0027
10	رجل زوج أم ولده من إنسان وهي حامل هل يحوز النكاح؟	0027
۲۱	مسألة نكاح منكوحة الغير ومعتدته	0055
	زوجت الأم صغيرة من رجل فطلقها وتزوج أمها هل جاز النكاح؟	0050
۲۱	ومسألة الشريف زوج بنته من عبده	
۲۱	مسألة الأب إذا تزوح بحارية ابنه و نظائره	0057
۱۷	مسألة الجمع بالوطى بين الأحوات المتفرقات	0051
۱٧	هل يجوز النكاح امراًة حاملًا من الزنا؟	0051
۱,	رجل تزوج امرأة فجاءت بولد تام لأقل من ستة أشهر فما هوالحكم؟	००६०
۱۹	مسألة الحربية إذا هاجرت إلى دارالاسلام مسلمة	000.
۱۹	من وطأجارية ثم زوجها هل جاز النكاح والوطيء	0001
٠.	لايحل لرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثاً ولا أمة طلقها اثنين	0007
	لايحوز وطأ الكافرة بنكاح ولا بملك يمين الا الكتابيات	0007
٠.	ونكاح الكتابية جائز	
	المسلم إذا تزوج ذمية فله أن يمنعها عن الخروج إلى الكنائس	0008
۲ /	والبيع وبيت النار وغيرها	
۲ /	إن ارتدت امرأته فله أن يتزوج أربعاً سواها	0000
/٣	المرتدة لايجوز نكاحها مع أحد	0007
/٣	إذا تزوج الرجل بجارية من اكتساب مكاتبه هل يجوز النكاح؟	0001
۲۳	إذا زوج الرجل إبنته البالغة برضاها من مكاتبه أو عبده ٍ هل يحوز النكاح؟	0001

تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثاً في عقدة فالأولىٰ

صح نکاحها علی کل حال.....

لرابع	فهرس مسائل المجلد ا	775	كتاب الطلاق	لى التاتار خانية	الفتاوي
٤ '	ما أربع نسوة جاز نكاح الآخر	مدولوكان لاحدهم	جين في عقد فس	تزوجت زو	007.
٤ '	لة الإحرام	ِالمحرمة في حاا	كاح للمُحرم و	مسألة النك	0071
٤ '	نسان الماء	ني آدم والجن وإ	مناكحة بين بن	لايجوز ال	0077
٤ '	رجل الشافعي؟	ل أن يزوج بنته لل	للرجل الحنفي	هل يجوز	0077
0		، المعتزلة	كاح بيننا وبين	مسألة النك	0078
0	ِ إِذِنَ وليها هل صح النكاح؟	نفسها من حنفي بغير	مب إذا زوجت ن	شافعية المذ	0070
0				مسألة الم	0077
0		بين الرافضية	باكحة بيننا وب	مسألة الم	0071
	شفعوى سئلت عن ذلك	ِحت نفسها من	ا بكر بالغة زو	شفعوية	0071
۲,				أجيب أنه	
′ \	كامه	اح الفاسد وأحك	اسع: في النك	الفصل الت	
	ضع يقع النكاح فاسداً أو	وهو أن كل موه	معرفة أصل:	لابدمن	0079
′ \		صحيحاً يجب م			
′ \	حين فكيف حكم المهر؟	في القاضى بين الزو	كاح فاسداً وفرة	إذا وقع النك	004.
′ \	بر محضرمن صاحبه	فسخ النكاح بغي	- ـ من الزوجين	لكل واحا	0011
′ \			ة من وقت الت		0017
′٨	ح فكيف حكم العدة والمهر؟	, بحكم فساد النكا-	ضي بين الزوجين	إذا فرق القاه	0077
	، بولد إلىٰ ستة أشهر ففي	حاً فاسداً فجاء ت	ِج امرأة نكا-	رجىل تىزو	0018
′٨		ة النكاح الصحي			
19	ها الزوج فالولد ابن الزوج	ن مولاها ودخل بإ	، الأمة بغير إذن	إذا تزوجت	0010
19	والعدة	سد يجب المهر	ي النكاح الفا	الدخول ف	0077
	بنتاه وصدقته الأم فكيف				0011
۱٩			ئاح والنسب.		
۱٩	ة فما هو الحكم	قالت كنت معتد	ا تزوجت ثم	المطلقة إد	001/
	لمولاها اعتقه عنى بألف		1		0070
۱٩			فسد النكاح ؟		

770	كتاب الطلاق	الفتاوي التاتار خانية
احدفا	11 1-	مم ان ااء أ

٨.	إن ملك أحد الزو جين صاحبه فسد النكاح	700
٨.	مسألة الطلاق في النكاح الفاسد ومسئلة المتاركة في النكاح الفاسد	००४४
	الـفـصـل العاشر:في الأنكّحة التي لا تتوقف على الإجارة والتي تتوقف	
٨١	على الإحارة ولم تنفذ بدون الإحازة وما يحتاج فيها إلى الإحازة ؟	
٨١	نكاح العبد والمكاتب والمدبرة وأم الولد بغير إذن المولي	00人
٨١	الإجازة تلحق الموقوف دون المفسوق	0010
٨١	العقد النافذ إذا طرأ على غير نافذ من الجانبين هل يرفعه؟	001
٨٢	إذا تزوج الصغيرة أو الصغير بغير إذن الولى	0011
٨٢	مسألة المكاتب زوج عبده امرأة	001/
٨٢	مسألة الصبي وكل رجالًا أن يزوجه امرأة قبل البلوغ	00 Y c
٨٢	مسألة الفضولي زوج أمة الغير	009.
٨٢	رجل زوج رجلًا امرأة بألف درهم بغير أمر واحد منهما	0091
٨٣	مسألة العبد زوجه رجل امرأتين في عقدة بغير إذنه وإذن مولاه ونظيره	0097
٨٣	مسألة الحر تحته امرأة زوجه رجل أربع نسوة بعقدة أو في عقود متفرقة	0097
٨٣	من تزوج ابنة عمه فسكتت ثم قالت بعد شهر لا أرضى	0098
	من زوج ابنهِ بغير إذنه فسكت ولم يتكلم بشيء وإذا دعاه الصهر	0090
٨ ٤	إلىٰ بيته ضيفاً اجابه فما هوالحكم؟	
	إذا تزوجت البالغة فقالت لا أرضى ثم رضيت بعد ذلك	009-
٨ ٤	وأجازت هل يصح ؟	
	من زوج ابنته فقال الأب بعد شهور أن بنتي صغيرة وأنت غير	0091
٨ ٤	كفو وقالت أنا بالغة ورضيت بالنكاح فماهو الحكم ؟	
٨ ٤	رجل تزوج أمة بغير إذن مولاها ثم تزوج حرة ثم أجاز المولىٰ فما هو الحكم؟	
٨ ٤	عبد تزوج أمة ثم حرة بغير إذن المولىٰ وأجاز المولىٰ النكاحين فماهو الحكم؟	0099
Λo	ومما يتصل بهذا الفصل: انتقال الإجازة إلى غير من توقف عليه العقد	
	الـعقد قد يتوقف علىٰ الغير ثم ينتقل إلىٰ إجازة غيره وقد لا يصح انتقال	٥٦
Λ 0	الإجازة إلىٰ غيره وبيان الأول إذا زوج رجل بنت أخيه من ابنه ونظيره	
	وبيان الثاني إذا كانت الجارية تحل للثاني بأن وهبها من أجنبي	07.1
۸۸	أساميل أحبر أسياب لايميال كالباحانة الثال	

	الأصل في هذه المسائل أن الإجازة إنما لايصح إنتقالها إلىٰ غير	77.7
,	من يتوقف العقد عليه	
	الفصل الحادي عشر: في معرفة الأولياء	
		07.7
	معرفة ترتيب الأولياء وترتيب العصبة	07.8
	أولياء الصغير والصغيرة العصبة علىٰ ترتيب الإرث	
,	عند عدم العصبات ذووالأرحام والمحارم أولياء الأقرب فالأقرب	07.7
	إذا اجتمع الجد الفاسد والأخت فماهو الحكم ؟	07.1
	إنما يحتاج إلىٰ الولى في الصغير والصغيرة والمحنون وإذا زال	07.1
	الصغر والجنون زال الولاية	
	هل يجوز للقاضي أن يزوج الصغيرة مع وجود ابن العم؟	07.9
	جاء ت امرأـة إلى القاضي وقالت إني أريد أن أتزوج وليس لي	071.
	ولى فما هو الحكم؟	
	قالت المرأة لرجل أريد النكاح وليس لي ولي ونظيره	0711
	مسألة المجنونة إذا اجتمع أب وابن فالابن أولى أو الأب؟	0717
	إذا كان الرجل مختلاً وله ابن وأبُّ فالتزويج إلىٰ الابن أو إلىٰ الأب؟	0717
	ا إذا احتمع الجد والأخ فالجد أولي أوالأخ؟	0718
	إذا احتمع الابن والأخ فالابن أولى أو الأخ؟	0710
	إذا كان للصغير والدأو جد هل يحوزللقاضي أن يزوجه؟	0717
	إذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان فماهوالحكم؟	0711
	لايزوج البكر البالغة أبوها علىٰ كره منها	071/
	يزوج الصغير أوالصغيرة أبعد الأولياء فماهوالحكم؟	٥٦١٥
	المسألة في حد الغيبة المنقطعة وكلام المشايخ فيه	٥٦٢.
	إذا زوج الأُقرب من حيث هو من كفو احتلف المشايخ فيه وإذا	0771
	غاب الأقرب هل تنتقل الولاية إلىٰ السلطان والقاضي؟	
	صغيرة زوجها وليها من كفو ثم قال لست أنا بولي فماهو الحكم؟	0777
	لا ولاية لوصى ولا للرجل الذي يعول الصغير والصغيرة	0777
	رجل غاب غيبة منقطعة فزوجت الأحت أحتها الصغيرة والأم	0778
	حاضة فما هم الحكم؟	

	أب الصغيرة إذا زوجها من صغير وكبر صغيران وبينهما غيبة	0770
۹ ٤	منقطعة فما هو الحكم؟	
	إذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والجدلهما الخيار أو	0777
۹ ٤	زوجتها أمها أو القاضي فلها الخيار	
۹ ٤	معتوهة زوجها عمها أو أخوها فلها الخيار ونظائره	0777
90	مسألة خيار المجلس	٨٢٢٥
90	كما يثبت خيارالبلوغ للاثثي يثبت للذكر ولايكون الفرقة إلا بقضاء القاضي	0779
90	مسألة الفرقة بخيار البلوغ	
	مسلم ارتد ولحق بدار الحرب وخلف امرأة وبنتا صغيرة فزوجها	0771
٩٦	العم هل لها الخيار ؟	
97	لو زوجت الأم البنت ولها اولى فما هو الحكم؟	0777
٩٦	مسألة الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق وفائدته تظهر في موضعين	٥٦٣٢
٩٦	حيار الصغيرة مع رؤية الدم	٥٦٣٤
97	هل يجوز للقاضي أن يزوج صغيرة لاوليّ لها	٥٦٣٥
97	مسئلة الفضولي إذا زوّج رجلا بغير أمره	٥٦٣٦
	مسئلة الأب والحد زوّج الصغير امرأة باكثر من مهر مثلها أو	0777
97	زوّ ج الصغيرة بأقل من مهر مثلها	
٩٨	إذا كان الرجل يجن ويفيق هل تثبت ولاية الغير عليه في حال جنونه؟	۸۳۲٥
٩ ٨	المحنون المطبق هل يوجب الولاية؟	0789
٩٨	رجل زوّج ابنه الكبير امرأة فلم يجز الابن حتى جن جنوناً فماهوا الحكم؟	०२१.
99	الأب إذا عته هل يثبت للابن ولاية التصرف في ماله وولاية التزويج .	०७१।
99	إذا أقر الولى على ولده الصغير بالنكاح هل يصدق الأب علىٰ ذلك	0757
	الوكيل بالنكاح من جانب الرجل أو المرأة إذا أقر بموكله	0727
99	بالنكاح فما هوالحكم؟	
• •	ومما يتصل بهذا الفصل: مسئلة النكاح بغير وليّ	
	الحرة العاقلة البالغة إذا زوّجت نفسها من رجل لم يكن كفوا هل	०२११
• •	للأولياء حق الاعتراض؟	
	. ألتال كالكرية بالتال ال	2762

١٠١	إذا قصرت في مهر مثلها هل للأولياء حق المخاصمة؟	०७१७
١٠١	مسألة السلطان إذا أكره ليزوّج موليته من كفو بأقل من مهر مثلها	०७१५
	لو أن المرأة أكرهت عملي تزوج الرجل على ألف درهم ومهر	०२१/
١٠١	مثلها عشرة آلاف درهم فماهوالحكم؟	
١٠٣	مسألة الاكراه على التزوج بوعيد قتل أو تلف عضو	०२१९
	صغيرة زوّجتها أمها برضاها ثم طلقها الزوج قبل الدخول هل له	070.
١٠٣	أن يتزوج بامها؟	
١٠٣	مسألة المرأة زوّجت نفسها بحضرة امرأتين وحضرةوليّها فماهوالحكم؟	0701
١٠٣	صغيرة تزوّجت نفسها من كفو ولاوليّ لها ولا قاضي فماهوالحكم؟	0707
	الفصل الثاني عشر: في نكاح الصغار والصغائر وتسليمهن إلى	
١٠٤	الأزواج وتصرف الأولياء في المهر	
١٠٤	مسألة نكاح عائشة رضي الله عنها	0707
	إذا نقض الزوج المهر وطلب بتسليم المرأة فقال أبو المرأة	०२०१
١٠٤	إنهاصغيرة فماهوالحكم؟	
١.٥	مسألة الصبية بنت سبع سنين	0700
	قال الأب هيي صغيرة لم تبلغ وأتي الزوج ببينة تشهد على سنها	0707
١.٥	حمس عشرة سنة فماهوالحكم	
١.٥	صغيرة لا يستمتع بها زوّجها أبوها هل للأب أن يطالب لمهر ابنته	0701
١٠٦	ليس لغير الأب والحدِ ولاية قبض المهر	0701
١٠٦	رجل تزوّج امرأة بكراً فكيف مسئلة قبض المهر	0709
	زوّج الرجل ابنته وهيي بكر والزوج مقر بالنكاح والمهر فهل	077.
١٠٦	للأب أن يخاصم في النفقة والمهر؟	
۲۰۱	هل للزوج أن يخاصم في مهر ابنته البكر البالغة؟	0771
١٠٧	الأب إذا قبض ضيعة لمهر ابنته البكر فماهوالحكم؟	0777
١٠٧	هل للقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالأب والحد؟	۲۲۲٥
١٠٧	لايحوز إقرار الأب بعد بلوغها بقبض المهر	०२२६
	مسألة الحكم فيما بين الوكيل والمديون ورب الدين نظير	0770

	6 634	
	إذا زوج ابنته من انسان وطلبوا منه أن يقر بقبض شيء من	۲۲۲٥
۱۰۸	الصداق فما هو الحكم ؟	
	لو قال الأب زوجت هذا ابنتي على صداق كذا وأقر الزوج	٥٦٦٧
۱۰۸	بالتزويج والمهر فما هو الحكم ؟	
۱۰۸	قال الزوج للقاضي مر الأب بقبض المهر وتسليم الحارية إلىّ فماهوالحكم؟	٥٦٦٨
	قال الأب ابنتي بالبصرة وثمه كان عقد النكاح فأنا أسلمها إليه	०२२१
١٠٩	بالبصرة فماهوالحكم؟	
١١.	مسألة الوكيل بقبض المهر من جهة المرأة	٥٦٧.
١١.	مسألة مطالبة الأب الزوج بالمهر	0771
١١.	فإن قال الزوج للقاضي مر الأب باحضارها فما هوالحكم	٥٦٧٢
	إن قال الزوج قد دخلت بها برضاها وقالت هي استكرهني على	٥٦٧٣
١١.	نفسي فما هو الحكم؟	
111	مسألة المخاصمة بين الزوج وأهل الصغيرة	0778
	من تزوّج صبية هل لأب الصبية بعد مضى مدة أن يطالب الزوج	0770
111	بدفع المهر والزفاف؟	
111	إذا زوج ابنه الصغير امرأة وضمن عنه المهر وقبلت المرأة الضمان هل جاز ؟	٥٦٧٦
111	إذا أدى الأب المهر في حالة الصحة هل يرجع إلى الابن	٥٦٧٧
۱۱۲	لوأنفق على ابنه الصغير هل يرجع في مال الصغيربذلك	٥٦٧٨
۱۱۲	إذا كان الضمان والاداء من الأب في حالة الصحة فما هوالحكم؟	०२४१
۱۱۲	إذا حصل الضمان في مرض الموت فماهوالحكم؟	٥٦٨.
۱۱۳	لومات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فماهوالحكم؟	١٨٢٥
۱۱۳	إذا قال الأب أشهدوا أنيّ قد زوّجت ابني بألف من مال يكون صلة	7110
۱۱۳	زوجت الأم ابنتها الصغيرة هل للابنة أن تطالب أمها بالصداق	٥٦٨٣
۱۱۳	مسألة الاحتياط أن يعقد مرتين مرة بالمهر بالمسمى ومرة بغير تسمية لأمرين	०७४६
۱۱٤	الفصل الثالث عشر: في نكاح الأبكار	
۱۱٤	مسألة البكر	०८८०
۱۱٤	مسألة السكوت من البكر البالغة	٥٦٨٦
۱۱٤	مسألة المستامر والمخبر بالنكاح	٥٦٨٧

	مسألة السكوت إذا أبهم الزوج رضاء أم لا أو سمى الزوج لكن	07A/
110	ليس بكفو ونظائره	
110	مسألة خبر العدل بنكاح الولى	٥٦٨٥
110	مسألة البكر البالغة إذا استأمرها أبوها في التزويج	०७९.
١١٦	مسألة اشتراط تسمية المهر عند الاستئمار	0791
١١٦	مسألة السكوت إذا يخطبها أو زوجها الولى من انسان	0797
۱۱۲	مسألة الولى إذا زوج الثيب	0797
۱۱۲	رجل زوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها حتى مات الزوج فماهوالحكم؟	0798
۱۱۲	السكوت يجعل رضاً في ثلاثة عشر مسائل	0790
۱۱۹	مسألة البيع للعبد إذا قال لغيره بع عبدي فماهو حكم السكوت ؟	0797
۱۱۹	إذا زوج الصغيرة غير الأب والجدوهي بكر فسكتت ساعة فماهو الحكم؟	०२११
١٢.	لوضحكت البكر عند الاستيمار أو بعدما بلغها الخبر فماهوالحكم؟	0791
١٢.	مسألة البكاء عند الاستيمار	0799
١٢.	مسألة البكر زوجها وليان	٥٧.
۱۲۱	مسألة البالغة إذا زوجها أبوها من رجل وأخوها بعد ذلك من آخر	04.1
١٢١	صغيرة زوجها عمها فما هوالحكم؟	01.1
١٢١	مسألة البكر إذا بلغها الخبر فقالت لاأرضى ثم قالت رضيت	04.4
171	مسألة الرجل إذا قال لابنته الكبيرة إن فلاناً وفلانا خطباك فما هوالحكم؟	07.5
١٢١	مسألة الولى لوزوجها فقالت لم أرض ولم أذن	01.0
177	مسألة البكر الكبيرة استاذنها وليها أن يزوجها فسكتت فما هوالحكم؟	٥٧٠
	رجـل وكـل رجلًا أن يـزوج ابـنته الكبيرة فزوجها وزوجها الأب	٥٧.١
177	من آخر فماهوالحكم؟	
177	مسألة البكر إذا زالت بكارتها بالزنا أوبمبالغة الاستنجاء أو بمرورالزمان	01.1
177	رجل خطب امرأة من أييها وقال الأب مراكتخدائي پسر أست هرچه ويكرد	٥٧.٥
	إذا قالت البكر لم أرض بالنكاح وأدعىٰ الزوج رضاها فالقول	011.
۱۲۳	قولها والاختلاف في خيار البلوغ	
	إذا كان بحضرتها قوم حين بلغها النكاح ولم يسمعوا ردها	0111
۱۲۳	بتكلم فما هو الحكم؟	

	لايصدق الولى أنها قد رضيت في هذا الموضع فإن اقامت بينة	0117
۱۲۳	علىٰ الرد فما هوالحكم؟	
۱۲۳	إذا زوج ابنته البكر البالغة ثم خاصمت مع الزوج	0117
	مسألة البكر زوجها وليها فقالت بعد سنة قد كان بلغني النكاح	٥٧١٤
٤ ٢ ١	يوم زو جني فلم اسكت	
	مسألة المرأـة خاصمت زوجها فزعمت أن أخاها زوجها وهي	0110
٤ ٢ ١	صغيرة فما هوالحكم؟	
	رجل زوج ابنته الكبيرة بغير أمرها فمات زوجها فجاءت تطلب	٥٧١٦
۱۲٤	الميراث فماهوالحكم؟	
	لـومات الزوج قبل هذه المقالة فقال الورثة قد علمت ومارضيت	0 / 1 /
۱۲٤	وقالت المرأة لابل رضيت فما هوالحكم ؟	
170	لوكانت المرأة هوالميتة وكانت طالب للميراث الزوج وأخوه فما هوالحكم؟	0117
	رجل زوج ابنه البالغ امرأة ومات الابن فقال أب الزوج كان	0119
170	النكاح بغير إذن الابن فماهوالحكم؟	
170	مسألة الولى إذا زوج موليته فردت واختلفا	077.
170		0771
	الفصل الرابع عشر: في الكناح بالكتاب والرسالة وفي النكاح	
177	بالغائب وفي الوكالة	
177	مسألة النكاح بالوكالة والرسالة والكتابة	0777
177	إذا بلغها الكتاب وقرأت ولم تزوج نفسها في ذلك المجلس فما هو الحكم؟	0777
177	مسألة الارسال سواء فيها الحر والعبد والصغير والكبير والعدل والفاسق	0775
177	مسألة خطبة المرأة بالكتابة أوالرسالة	0770
177	إن كان الرسول قد خطبها وضمن لها المهر فما هو الحكم؟	0777
۱۲۸	اختلفت الروايات في مسألة كتاب الوكالة في النكاح	0111
۱۲۸	إذا عقد النكاح واحد وهم ولي من الجانبين فما هوالحكم	0777
1 7 9	لايتوقف شطر العقد على ما وراء المجلس	0779
1 7 9	مسألة النكاح إذا كان فضولياً من أحد الجانبين ووكيلًامن الجانب الآخر	۰۷۳۰
179	شطر العقد في باب البيع لا يتوقف على ماوراء المجلس	0771

179	مسألة الواحد يصلح وكيلا من الجانبين ووليًا من الجانبين ونظائره	٥٧٣٢
۱۳۱	الفصل الخامس عشر: في الكفاء ة	
۱۳۱	الكفاءة معتبرة في باب النكاح في الرجال والنساء	٥٧٣٢
۱۳۱	أحدها النسب ، والناس في النسب طبقات ثلاثة	٥٧٣٤
۱۳۲	الكفاءة إنما تعتبر في حق النساء	٥٧٣٥
۱۳۳	الثاني المال ، إن الكفاء ة في المال معتبرة أو غير معتبرة	٥٧٣٦
۱۳۳	إن كان يقدر علىٰ نفقتها بالكسب ولايقدر على مهرها اختلف فيه المشايخ	٥٧٣١
	زوّج غير الأب والحد صغيرة ممن لا يقدر على مهرهاو نفقتها	٥٧٣٨
١٣٤	هل يصح النكاح؟	
	مسألة الاختلاف في المهر هل تعتبر على قدرة أداء كل المهر أو	٥٧٣٩
١٣٤	أداء نصف المهر	
١٣٤	إذا كان للرجل المهر والنفقة لستة أشهر أو بشهود هل هو كفو؟	٥٧٤.
١٣٤	إنما تعتبر القدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة	0 1 5 1
١٣٤	لو تزوجها وهو فقير لا يملك مهرها هل يكون كفواً	0757
١٣٥	إذا كان زوّج الصغيرة العم من صبى صغير لامال له هل يجوز النكاح؟	0757
١٣٥	الثالث : الحرية فالعبد لايكون كفواً للحرة	0 7 5 5
	امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم أنه عبد أو حر فإذا هو عبد	0 1 2 0
١٣٦	ماذون له في النكاح فهل لها الحيارأوللأولياء الخيار	
١٣٦	هل يكون مجهول النسب كفواً لامرأة معروفة النسب	0 7 5 7
١٣٦	رجل خطير زوّج ابنته من مملوك نفسه فماهوالحكم	0 7 5 7
١٣٦	النصرانية واليهودية لاتكون كفواً للمسلم	0 7 5 1
	الرابع اسلام الأب في الموالي فمن أسلم بنفسه لايكون كفواً	0759
۱۳۷	لامرأة لها أب في الإسلام	
	من كان له أب واحد في الإسلام وهو فضل ودين هل يكون	010.
۱۳۷	كفواً لمن له أبوان في الإسلام؟	
۱۳۷	هل يكون معتقة اشراف القوم كفواً للموالي	0101
۱۳۷	هلّ يكون القروى كفواً للمدنى والعالم كفواً للعلوى؟	0101
١٣٧	الحامس: التقوي والحسب: حتى لايكون الفاسق كفواً للعدل.	0101

۱۳۸	هل يكون من يسكر كفواً لامرأة صالحة ؟	0105
۱۳۸	السادس: الكفاء ة في الحِرَفِ هل تعتبر الحرفة في الكفاء ة والاختلاف فيه؟	0100
١٣٩	الحِرَفُ متى تقاربت لايعتبر التفاوت فالحائك يكون كفواً للحجام والدباغ	٥٧٥
١٣٩	هل يَعَدُّ الْجمال في الكفاءة؟	
١٣٩	السَّابع: الكفاءة في العقل أنها معتبرة عند بعض المتاخرين	0101
	المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفو صح النكاح في الظاهر	٥٧٥٥
١٣٩	الرواية لكن للأولياء حق الاعتراض	
١٤.	النكاح قد انعقد ولايحل للمرأة أن تمنع نفسها منه	٥٧٦.
١٤.	أن الزوج إذا كان غير كفو هل يفسخ كفو هل يفسخ القاضي العقد؟	٥٧٦١
١٤٠	إذا افسخ القاضي العقد تكون فرقة بغير طلاق	0777
١٤١	حق المرافعة إلى القاضي للمحارم	٥٧٦٢
	إذا زوجها أحد الأولياء من غيركفو برضاها هل يكون	٥٧٦٤
١٤١	للآخرين حق الاعتراض؟	
	إذا زوجت المرأة غير كفو هل فرق القاضي بخصومة الولي ؟	٥٧٦٥
١٤١	وحكم مهرها والعدة	
١٤١	سكوت الولى عن المطالبة هل يكون رضاً منه بالنكاح ؟	٥٧٦٦
	غير الأب والجد إذا زوّج الصغيرة وكان للصبية آباء احرار فكيف	٥٧٦١
1 2 7	حكم الكفاء ة؟	
1 2 7	زوّج الرجل ابنته على ظن أنه مصلح ثم وجده شريباً مُدمِناً فما هو الحكم؟	077/
1 2 7	امرأة زوجت نفسها من غير الكفو بغير رضا الولى فما هو الحكم؟	٥٧٦٥
1 2 7	إذا اكرهت المرأة على تزوج نفسها من كفو بأكثر من مهر المثل أو عكسه	011.
	إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفو فقبض الولى المهر هل	0 / / /
1 2 7	يكون رضاً منه ففيه اختلاف المشايخ؟	
١٤٣	امرأة تحت رجل غير كفو خاصم أخوها في ذلك فماهوالحكم؟	0111
١٤٣	رجل زوج أمته ثم ادعيٰ أنها ابنته هل يثبت النسب والنكاح؟	0 7 7 7
١٤٣	رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها رجل من فريش فماهو الحكم؟	0 7 7 8
	إذا سمّىٰ رحل لامرأة بغير اسمه وانتسب لها إلى غير نسبه	0 1 1 0
١٤٣	فالمسألة على محمر المقالة	

172	ب الطلاق	ة كتار	اتارخاني	لي الت	الفتاوي
(.	ا ه أ ٠٠	اً ا	اً .٠١	1	- > / >

1 2 2	لو أنَّ أميراً أمر رجلًا أنَّ يزوجه أمراه فزوجه أمة لغيره هل يجوز ؟	0 1 1 1
١٤٤	إذا تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان وهو أخوه هل لها الخيار؟.	٥٧٧٧
	عبد تزوج امرأة بإذن مولاه ولم يخبر وقت النكاح أنه حر أو عبد	٥٧٧٨
١٤٤	ثم ظهر أنه عبد فهل لها الخيار أو للأولياء الخيار؟	
1 20	مجهول النسب هل هو كفو لامرأة معروفة النسب؟	0119
١٤٦	الفصل السادس عشر: في الوكالة بالنكاح	
١٤	يصح التو كيل بالنكاح	٥٧٨.
	إذا وكل رجلا بأن يزوجه امرأة بعينها فزوجه إياها بأكثر من مهر	0111
١٤٦	مثلها فما هوالحكم؟	
	إذا وكل رجلا أن يزوج لـه امرأة بعينها فتزوجها الوكيل لنفسه	0 1 1 1
1 2 7	فما هوالحكم؟ أو وكله بتزويج امرأة لم يسمها	
1 2 7	وعلى هذا الخلاف إذا زوجه امرأة عمياء أو مقطوعة اليدين أو رتقاء وغيرها	٥٧٨٢
١٤٦	أمر رجل رجلًا أن يزوجه فزوجه ابنته الصغيره فما هو الحكم؟ ونظائره	0 V A E
١٤٧	وكله أن يزوجه امرأة من قبيلة فزوجها من قبيلة أخرى فما هوالحكم؟	٥٧٨٥
١٤٧	وكله أن يزوجه امرأة فزوجه صبية أو رتقاء أو قرناء فما هوالحكم ؟	٥٧٨٦
١٤٧	لو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة جعلها الزوج طالقا فما هوالحكم؟	0 / / /
	وكله أن يزوجه امرأة على ألف درهم فإن أبت فما بين الألف إلى	٥٧٨٨
١٤٧	الألفين فزوجه بألفين فماهوالحكم؟ ونظائره	
	الوكيل بالنكاح من جانب الزوج إذا ضمن المهر للمرأة	0119
۱٤٨	فماهوالحكم؟ ونظائره	
1 £ 9	لو وكله أن يزوجه امرأة بعينها فزوجه معها أخرى فما هوالحكم؟	٥٧٩.
	لو وكله أنِ يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة أو ثلاثاً في	0191
1 £ 9	عقدة أو أربعاً فما هوالحكم؟	
	إذا امر رجـلا أن يـزوجـه امرأة بعينها بمهر مسمىٰ وزاد عليها في	0797
١٥.	المهر فما هوالحكم؟	
١٥.	إذا وكلت المرأة رجلاً بأن يزوجها فزوجها الوكيل من نفسه هل جاز له؟	0797
١٥.	إذا و كلت امرأة رجلاليزوجها ممن شاء فزوجها من نفسه فما هو الحكم؟	0795

	لووكلت رجلا أن يزوجها فزوجها من كفو بمهر المثل أو	0790
101	زوجها من غير كفو فماهو الحكم؟	
101	لووكلته بالتزويج ثم المرأة تزوجت بنفسها هل خرج الوكيل عن الوكالة؟	0797
	وكلت رجلًا بأن يزوجها من إنسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد	0 7 9 7
107	قبل نكاح الوكيل فما هوالحكم؟	
	امرأة لها زوج قالت لرجل: إنى اختلعت من زوجي فزوجني	0 7 9 7
107	فلاناً فما هو الحكم ؟	
107	كبيرة وكلت فزوجها الوكيل ثم الأب فما هوالحكم؟	0799
107	مراهقة أو معتوهة بالغة أن أباها زوجها هل وسع للزوج الوطيء؟	٥٨
107	إذا وكلت المرأة رِجلًا أن يزوجها هل جاز للوكيل أن يوكل غيره؟	٥٨.١
107	إذا وكل الرجل رجلًا أن يزوج له امرأة فزوجه امرأة بغير إذنها فما هو الحكم؟	01.1
104	لو زوّجه امرأتين احداهما أخت للأولىٰ أو أربعاً في عقدة سواها فما هوالحكم؟	01.7
104	وكله بأن بزوجه امرأة بألف فزوجه بخمسين ديناراً فما هو الحكم؟ ونظائره	٥, ٠ ٤
104	مسألة نكاح الفضولي	0 / 10
104	رجل زوج رجلًا امرأة بغير إذنها بألف درهم فما هوالحكم ؟ونظائره	٥٨٠٦
105	قالت المرأة أجزتُ النكاحين فما هو الحكم للزوج؟	٥٨.٧
108	لو أجاز أحدهما النكاح بالدراهِم والآخر بالدنانير فما هو الحكم؟	٥٨.٧
	إن أجاز أحد هما نكاحاً لابعينه وقال الزوج: أجزت أحد	01.9
105	النكاحين فإجازة المرأة في هذه المسألة على أربعة أوجه	
100	الوكالة في النكاح الفاسد ثم في النكاح الجائز	٥٨١.
100	مسألة أكراه الرجل ابنه على التوكيل بتزويج بنت البنت	0111
100	إذا زوج الوكيل بزيادة المهر فما هوالحكم ؟	٥٨١٢
100	إذا وكلت المرأة رجلاً أن يزوجها أو وهبها لرجل فما هو الحكم؟	0117
100	إذا وكلته أن يزوجها من رجل ويكتب لها كتاب المهر فماهوالحكم؟	0115
100	وكلت أن يزوجها يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس فما هوالحكم؟	0110
	إذا زوجها الـوكيـل بـأربـع مائة درهم ثم زعم الزوج بعد سنة أن	٥٨١٦
110	الوكيل زوجها منه بدينار فما هوالحكم؟	
107	إذا و كل أن يزوجه بمائة فزوجه بمائة و حمسين فماهو الحكم؟.	0111

	رجل وكل أن يزوجه امرأة بعينها ووكل آخر أيضا ووكلت	٥٨١٨
107	المرأة وكيلين فما هوالحكم المسألة ؟	
١٥٦	زوج الفضولي رجلا حمس نسوة في عقدة متفرقة فما هوالحكم؟	0119
107	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	٥٨٢.
١٥٦	لو أن فضولياً زوج رجالًا أختين في عقدتين	٥٨٢١
	رجل قال لغيره زُوِّ بُ ابنتي هذه رجلاً ذا علم وعقل ودين بمشورة	
101	فلان بن فلان فزوجها من غير مشورة فما هوالحكم؟	
101		٥٨٢٢
	قال الوكيل لأب المرأة: هبّ ابنتك منى فقال الأب: وهبت فقال	
101	الوكيل: إنيّ أردت النكاح لموكله فما هوالحكم؟	
	قال أب الابنة بعد ما حرت بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح	0 1 7 0
101	- ,	
101	رجل أرسلٌ رجالًا ليخطب له امرأة بعينها وزوّجها إياه هل جاز النكاح ؟	٥٨٢٦
	اختـلف الزوج والوكيل فقال الزوج: زوجتني هذه وقال الوكيل:	
101	بل زوجتك هذه أخرى فماهوالحكم؟	
101	وكل وكيلين فزوجه أحدهما امرأة والآخر أختهافما هوالكحم؟	٥٨٢٨
	شرط الرجل أن أمرها بيدها فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها	
101	ذلك فما هو الحكم ؟	
	لو وكل أن يزوجه فلانة فإذا لها زوج آخر فمات عنها أوطلقها	٥٨٣.
101	ثم زوجها الوكيل بعد العدة فما هوالحكم ؟	
101	إذا وكلت المرأة أو الرجل وكيلين ففعل أحدهما فما هوالحكم؟	0171
101	حكم الوكيل بالنكاح كالرسول	
101	مريض كل لسانه فقال له رجل أنا وكيل عنك فما هو الحكم؟	٥٨٣٢
109	الفصل السابع عشر: في المهر	
109	كون المهر مالًا وكونه مضمونا للمرأة	012
109	إذا سمى في العقد ماهو معدوم في الحال كان لهامهر المثل	
١٦.	اذا تنوجها على أن لامه لها وجب لها مه المثل	

ترابح	المعاور حالية العاب العاب العاب المعال المعبدة	الساوي
	مسألة النكاح إذا أضيف إلى دراهم عين لايتعلق بعينها وإذا	٥٨٣٧
	أضيف إلى دراهم دين في ذمة المرأة يتعلق بعينها فبيان الأول	
۱٦٠	وبيان الثاني انظر إليهما	
	يعتبر فيي مهر المثل مهر قوم أبيها وعماتها وبنات عمها وغيرها	٥٨٣٨
171	من النساء الأقرب فالأقرب	
171	مسألة المهر إذا لم يسم لها أوسمي لها مهراً وتقدير مهر المثل؟.	0129
177	إذا اختلف بين المرأة وورثة الزوج فمهرها مهر المثل	٥٨٤.
۲۲۱	في المهر ثلاثة حقوق حق الشرع وحق الأولياء وحق المرأة	० । १ ।
۱٦٣	لو سمى أقل من عشرة فلها العشرة أو مهر المثل؟	0)
۱٦٣	المهر لا يخلو إما أن يكون ديناً أو عيناً	०८१४
	إذا تزوّج امرأة على قطعة فضة تبر وزنها عشرة لاتساوى عشرة	0)
۱٦٣	مضروبة فما هو الحكم ؟	
١٦٤	من زوج امرأة على ألف عدد من البطاطيخ هل يلزمه قيمة البطاطيخ	0) { 0
١٦٤	إذا كان في البلدة نقود مختلفة ينصرف إلى الغالب منها	०८१२
175	لو شرط تعليم القرآن مهراً وعلى أن يخدمها سنة لم يجز	0) { } \
175	ولو تزوجها على أن يرعى غنمها سنة هل يجوز النكاح؟	٥Д٤Д
175	إذا تزوّج علىٰ حدمة سنة فلها مهر المثل أو حدمة سنة	०८११
	إذا تزوَّجها على هذا العبد أو على هذه الدار وهي ملك الغير	٥٨٥.
170	فما هو الحكم ؟	
170	إذا تزوجها على سكني دار أو حنطة أو شعير فما هوالحكم؟	0101
170	إذا تزوج امرأة على عتق أبيها أو على عبده فكيف الحكم؟	0101
١٦٦	رجل تزوج امرأة علىٰ عبد لها فلها مهر مثلها	0104
	إذا زوجها على شيء بعينه فهلك قبل التسليم فما هوالحكم في	0 1 0 5
١٦٦	ذوات الأمثال وذوات القيم؟	
	لو قال رجل لرجل تزوج هذه المرأة فإنها حرة فظهر بعد ما	0100
١٦٦	ولدت منه أنها أمة فما هوالحكم ؟	
١٦٦	إذا تزوجها على ألف درهم على أن ترد ألفا عليه فلها مهر المثل	०८०८
۱٦٧	رجل تزوّج امرأة على عيب عبد فإن كان قيمة العيب عشرة فما هوالحكم؟	0101

۱٦٧	لاشفعة في الدار التي تزوج عليها المرأة	0 / 0 /
۱٦٧	لو أخذت المرأة رهناً بمهرها فهلك الرهن عندها فما هوالحكم؟	
	لو تزوج امرأة على أربعمائة دينار على أن يعطيها ببدلها أربعا من	٥٨٦.
۱٦٧	الخدم بأُعيانها فما هوالحكم ؟	
	لو أن أخاً وأختاً ورثا داراً من أبيهما فتزوج الأخ ببيت بعينه من	०८२।
۱٦٨	تلك الدار ولم ترض الأحت بذلك فما هوالحكم ؟	
۱٦٨	نوع منه فيما إذا سمى لها مالًا وضم إليه ماليس بمال	
۱٦٨	إذا تزوج على ألف وعلى أرطال معلومة من الخمر فليس لها إلا الألف	7710
۱٦٨	إذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة فما هوالحكم؟	٥٨٦٢
179	لو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضرتها فما هو الحكم ؟	०४८६
179	لو تزوّجها على ألف درهم وعلى أن يطلق عنها امرأته فما هوالحكم ؟	0 X 7 C
۱۷۰	وإن كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضرتها فما هوالحكم ؟	の人てて
۱۷۰	نوع منه: في المهر يدخله الجهالة	
	الأصل أنّ جهالة المسمى إذا كانت جهالة جنس تمنع صحة	0 N J N
۱۷۰	التسمية وإذا كانت جهالة صفة لا تمنع صحةالتسمية	
۱۷۱	لو تزوجها على ثوب موصوف فما هوالحكم؟	の人て人の
۱۷۱	لو تزوجها على كر حنطة ولم يصف فما هوالحكم ؟	0179
	إذا تزوِجها على شيء مما يكال أو يوزن فسمى منه كيلًا أو وزناً	٥٨٧.
۱۷۱	معلوماً فكيف حكم المهر؟	
	لو تزوجها على بيت فاسم البيت في عرفنا ينصرف إلى المبنى	0 / / /
۱۷۱	من المدر فما هوالحكم ؟	
۱۷۱	رجل تزوج امرأة على بيت وخادم فما هوالحكم؟	0 / / /
۱۷۲	إذا صح تسمية الخادم كان لها خادم وسط والخدام ثلاثة أنواع.	٥٨٧٢
۱۷۲	إذا تزوجها على ألف رطل خل فما هوالحكم؟	0 / / 5
۱۷۲	إذا تزوج امرأة على ماله من الحق في هذه الدار فما هوالحكم؟	0 1 1 0
۱۷۳	إذا تزوجها على دراهم ولم يسم كم هي فهل لهامهر المثل؟	٥٨٧٦
٧,,٣	تبريل أتمام فتحاجب ثبين فالمالح فتلالا فيبر	2 / \/\

	رجل خطب امرأة وبذل لها أربعمائة درهم صداقها ثم تزوجها	\circ \wedge \wedge \wedge
۱۷۳	بمهر عشرين دينارا فما هوالحكم؟	
۱۷۳	إذا تزوجها على ألف فهي على الأقرب إلى مهر مثلها فما هوالحكم؟	0 1 1 9
۱۷۳	من تزوج امرأتين على صداق واحد فما هوالحكم ؟	٥٨٨.
۱۷٤	إذا تزوجها على ألف دينار ولم يسم نيسابورياً أو بخارياً أوملكياً فما هوالحكم؟	٥٨٨١
	إذا تزوجها على ناقة من إبله فلها مهر المثل عند أبي حنيفة	0 / / /
۱۷٤	وعند أبي يوسف الخيار	
۱۷٤	لو تزوجها على حكمها أوحكم أجنبي فالتسمية فاسدة	٥٨٨٢
170	نوع منه: في الرَّجل يتزوج امرأة على مهر فيو جد على خلاف ماسميٌّ	
	إذا تزوج امرأة على عبد معين أو دنّ من حل معين أو شاة ذكية	0人人5
170	معينة فوجد العبد حراً و الخل حمراً والشاة ميتة فما هوالحكم؟.	
170	لو سمىٰ حراماً وأشار إلى حلال فما هوالحكم؟	0 / / 0
١٧٥	لو جمع بين حر وعبد أو حل و حمر فماهوالحكم؟	の人人で
	إذا تزوج الرجل امرأة على عبد بعينة فإذا هو جارية أو على ثوب	の人人〉
۱۷٦	هروي فإذا هوقوهي فما هوالحكم؟	
۱۷٦	إذا تزوج على هذا الدن من الخل فإذا هو زيت فما هوالحكم ؟	の人人人
۱۷٦	تزوج امرأة على شيء وأشار بعينه وسمىٰ شيئاً سواه فما هو الحكم؟	0 V V d
۱۷٦	إذا تزوج امرأة على عبد وهي لا تعلم حاله فإذا هو حر فما هو الحكم ؟	०८१.
١٧٧	إذا تزوج امرأة على هذه الشاة فإذا هي خنزير فما هوالحكم ؟	०८११
	إذا تزوج امرأة على أرض وحددها على أنها عشرة أجربة فإذا هي	०८१४
١٧٧	ستة أجربة فما هوالحكم؟	
	إذا تزوجها على عشرة أثواب هروية بأعيانها على أن كل ثوب	०८१४
١٧٧	منها عشاري فوجد سباعيات فما هو الحكم ؟	
	إذا تزوج امرأة على أرض على أن فيها ألف نخل وحددها فإذا	०८१६
۱۷۸	الأرض لانخل فيه فما هوالحكم؟	
۱۷۹	نوع منه: في الشروط المهر	
١٧٩	اذاتنه حما ألف أمما ألف دره فكف حكراله و	0190

	وهذه المسألة بناء على أن الموجب الأصلي في باب النكاح عند	019
1 7 9	أبي حنيفة مهر المثل وعندهما الموجب الأصلى المسمى	
	إذا تزوج امرأة على ألف حالة أو على الألف إلى سنة فعلى قول	०८११
۱۷۹	أبي حنيفة يحكم مهر المثل وعلى قولهما لها ألف إلى سنة	
۱۷۹	رجل تزوج امرأة بألف درهم على أن كل الألف مؤجل فما هو الحكم؟	०८१/
	إذا تزوجهاعلى ألف إن لم تكن له امرأة تزوجها وعلى ألفين إن	०८१०
۱۸۰	كانت له امرأة فما هوالحكم ؟	
	إذا تـزوج امـرأة على ألف إن كانت قبيحة وعلى ألفين إن كانت	09
۱۸۰	جميلة فما هو الحكم؟	
	إن تزوج امرأة على ألف إن كانت عجمية وعلى ألفين إن كانت	09.1
۱۸۰	عربية فما هو الحكم ؟	
	إذا قال لامرأة أتروجك على ألف درهم على أن تزوجني فلانة	09.1
۱۸۱	بمهر من عندك تعطية إياه فتزوجها على ذلك فما هوالحكم؟	
۱۸۱	لو تزوج امرأة على أن يهب لأبيها ألف درهم فما هو الحكم؟	09.7
١٨٢	تزوج امرأة على ألفين ألف لها وألف لأبيها فما هو الحكم؟	09.5
	من خطب إلى إنسان ابنته فقال إن نقدت المهر كذا إلى خمسة	09.0
١٨٢	أشهر فما هوالحكم؟	
	قال أولياء المرأة للذي يريد النكاح: زوجناكها على ألف درهم	09.5
۱۸۲	عل أن مائة منها لك فما هو الحكم ؟	
	زوج امرأة على خادم على أن يخدم الخادم الزوج ما عاش	09.1
۱۸۳	فكيف حكم المهر ؟	
	رجل قال لامرأة: أتزوجك على ألف على أن أهب لك عبدي هذا	09.1
۱۸۳	فتزوجها على ذلك فما هوالحكم ؟	
	امرأة زوجت نفسها على أن يبرأ فلانا مما له عليه من الدين	09.0
١٨٣	فكيف حكم المهر؟	
۱۸۳	تزوج امرأة على إن أخر ألف درهم ثمن المبيع فكيف حكم المهر؟	091.
١٨٤	نوع منه: في الزيادة وما هو في معنى الزيادة	
۱ ۸ ۶	النبادة في المروح حقيدالية او النكاح	0911

۱۸٤	الزيادة في المهر بعد هبة المهر	0917
۱۸٤	رجل طلق امرأته رجعياً ثم راجعها وقال لها : زدت في مهرك فما هوالحكم؟	0917
	إذا وهبت المرأة مهر ها من زوجها ثم أشهد الزوج أن له عليه	0918
۱۸٤	كذا وكذا من المهر فما هوالحكم؟	
	إذا تزوج إمراة على صداق في السروسمع في العلانية أكثر من	0910
	ذلك فىالمسألة على وجهين الأول أن يتواضعا في السر على مهر	
١٨٥	ثم تعاقدا في العلانية بأكثر	
۲۸۱	الوجه الثاني :أن تعاقدا في السر على مهر ثم أقر في العلانية بأكثر من ذلك	0917
	إذا تزوجها في السرعلي مهر وسمع في العلانية أكثر منه لكن	0911
۲۸۱	تواضعا في السر على شيء فما هوالحكّم؟	
	إذا تواضع الرجل والمرأة في السر أن المهر دنانير وفي العلانية	0911
۱۸۷	على أن لا مهر لها فما هوالحكم؟	
	صغيرة زوجها أبوها بألف وحمس مائة بحضرة الشهود ثم حدد	0919
۱۸۲	نكاحها بثلاثة الآف وماتت المرأة قبل إدراكها فما هو الحكم ؟	
	إذا تعاهدا في السر بألف وأظهرا في العلانية خلاف ذلك ثم	097.
۱۸۲	اختلفافما هوالحكم؟	
	قالت المرأة زوجتك نفسي على ألف وقال الزوج: قبلت النكاح	0971
۱۸۸	بألف فما هوالحكم؟	
۱۸۸	إذا طلق امرأته ثم راجعها فقال لها زدت في مهرك فما هوالحكم؟	0977
	حر تزوج أمة بغير إذن مولاها على مائة درهم وأجاز المولىٰ أن	0977
۱۸۸	تزيد في الصداق خمسين درهماً فما هوالحكم؟	
۱۸۸	إذا رضى الزوج بالزيادة حتى تم العقد فهل لها الأصل مع الزيادة ؟	0978
	منكوحة أعتقت حتى ثبت لها الخيار فقال لها زوجها: زدتك	0970
١٨٩	في صداقك فما هوالحكم؟	
	رجل ادعيٰ نكاح امرأة وهي تجحد ثم اصطلحا على أن يعطي	0977
١٨٩	ألف درهم فما هو الحكم؟	
	نوع منه: في المرأة التي منعت نفسها لمهرها والتأجيل في المهر	
١٩.	و ما يتعلق به	

۱٩٠	للمرأة أن تمنع الزوج من الدخول بها لجميع المهر	0971
۱٩٠	إن كانت المهر مؤجلا لم يكن لها أن تمنع نفسها	0971
۱٩٠	إذا كان بعض المهر حالا وبعضه مؤجلا وأعطاها حالًا له الدخول بها	0979
۱۹۱	مسألة تأجيل المهر إلى شهر أو سنة أو إلى هبوب الريح أو إلى أن تمطر السماء	094.
191	نصفه مؤجل ونصفه معجل فما هو الحكم؟	0981
197	إن شرطاً تعجيل الكل في العقد فهو كما شرطًا ووجب تعجيل الكل	0977
	تزوج امرأة على ألف درهم إلىٰ سنة فأراد الزوج الدخول قبل	0988
۱۹۳	سنة فما هوالحكم؟	
۱۹۳	لوكان المهر حالًا فأخره مدة وأراد الدخول قبل مضى المدة فما هو الحكم؟	0988
۱۹۳	إذا كان المهر حالًا فأحالت عليه غريما لها بالمهر فهل لها منع نفسها منه ؟	0940
	إذا ارتدت المرأة من الإسلام ثم أسلمت فهل أجبرت على	0987
198	النكاح مع زوجها الأول؟	
198	تزوج امرأة بألف على أن ينعقدها ماتيسر والباقي إلى سنة فما هوالحكم؟	0981
	تزوج امرأة بألف على أن كل الألف موجل هل يؤمر الزوج	٥٩٣٨
198	بتعجيل قدر ما تعارفه أهل البلد؟	
	تزوج امرأة علىٰ ألف علىٰ أن لايخرجها من البلد فهل للزوج أن	0989
190	ينقلها إلى حيث شاء؟	
	صغيرـةً زوجت وذهبت إلىٰ بيت زوجها هل كان لمن كان له	०११.
190	حق إمساكها أن يمنعها ؟	
190	لو زوج ابنته الصغيرة هل كان له أن يطالب بالمهر ؟	0951
190	لو اختلف الأب والزوج في بكارتها ولابينة للزوج فما هوالحكم؟	0957
١٩٦	إذا أراد الزوج أن يخرج المرأة من بلد إلىٰ بلد فكيف هو الحكم؟	0927
١٩٦	طلق امرأته رجعياً ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج بالمهر الموحل ؟	0988
۱۹۷	زوج امرأة علىٰ ثياب معلومة فأعطاها قيمة الثياب فهل لها أن لاتقبل القيمة ؟	0980
۱۹۷	نوع اخر: في وجود العيب في المهر وفي تغيره من وصف إليٰ وصف	
۱۹۷	يرد الصداق بالعيب الفاحش فهل يرد بالعيب اليسير ؟	0957
	إذا انتقص الصداق في يد الزوج بفعل أجنبي فالمراة بالخيار	0951
	מות מולים ולי או יות מולים	

۱۹۸	إذا تزوج امرأة علىٰ ألف درهم فكسدت قبل القبض فما هوالحكم؟	092/
	وإن غلَّت الدراهم بأن ازدادت قيمتها لاخيار للزوج وإن	0950
۱۹۸	رخصت ففيه الاختلاف	
۱۹۸	إذا تزوجهابالعدليات وهي كاسدة فما ذا يجب لها؟	090
199	تزوج امرأة علىٰ أمة بعينها وماتت عندها فما هوالحكم ؟	090
199	نوع منه: في اختلاف الزوجين في المهر	
	الاختلاف في المهر لايخلو إما أن يكون بعد الطلاق أو قبله أو	0901
199	في المسمى أو في مقدارالمسمى ؟	
199	إذا ادعت المرأة أن المهر ألفان وادعى الزوج أنه ألف فما هو الحكم ؟	0901
۲.,	لو مات أحدالزوجين واختلف الحي وورثة الميت فما هوالحكم؟	090
۲.,	اختلفت المرأة وورثة الزوج بعدموته في مقدار المهر فما هوالحكم؟	0900
۲.,	إذا وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الصباغ فما هوالحكم ؟	090
۲.,	إذا لم تكن بينة فما هو الحكم ؟ ونظائره	0901
۲.۱	إن وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق فما هوالحكم ؟	090/
۲.۲	لو كان الاختلاف في أصل المسمى فما يحب لها ؟	090
	لو ماتا فههنا فصلان أحدهما أن يتفق الورثة أنه لم يكن في العقد	097
۲.۲	تسمية فما هو الحكم ؟	
	الـفـصـل الثاني إذا وقع الاحتلاف بعد موت الزوجين في مقدار	097
7.7	مهر المثل فما هو الحكّم ؟	
	إذا مات الزوج وقد سمىٰ لها مهراً أو مات الزوجان وقد سمىٰ	0971
۲.۳	لها مهراً فما هو الحكم ؟	
	امرأة ادعت بعد وفات زوجها أن لها عليه ألف درهم مهراً	0971
۲.۳	وأنكرت الورثة فما هو الحكم ؟	
۲.۳	لو ادعى الزوج أن المهر هذا العبد وقالت المرأة : هذه الجارية فما هو الحكم؟	0975
۲ . ٤	لو اختلفا في طعام بعينه كر أو كران فما هو الحكم ؟	0970
۲ . ٤	إذا اتفق الزوجان على تسمية شيء بعينه واختلفا في مقداره فما هوالحكم؟	0975
۲ . ٤	إذا تزوجها علىٰ نقرة فضة بعينها وقال الزوج أنها ما تنا درهم فما هو الحكم ؟	0971
۲.۶	له وقع الاختلاف في الصفة في مسمر يعينه فما هو الحكم؟	ر۹۹۵

لرابع	فهرس مسائل المجلدا	122	تناب انظار ق	الناتار حالية	الفناوي
۲.٥	بعد الطلاق فما هو الحكم؟	لاح أما إذا اختلفا	فها حال قيام النك	هذا إذا اختلا	0979
۲.٥	و صفته فما هوالحكم ؟	- هر أو مقداره أو	ا في جنس الم	وإن اختلف	097.
۲.٥	مودية فما هوالحكم ؟	ينار هروية محم	ج امرأة بمائة د	رجل تزو .	0971
۲.0	لها ثياباً هل هو من المهر؟	انير ثم اتخذوا ا	إلىٰ خطيبته دن	من أرسل	0977
	انا في الدار شهرين فقال	لها داره وكا	ج امرأة وأدخ	رجـل تزو	0977
۲.٥	لا مهر عليّ فما الحواب؟	كاحي باطل وا	ت ت غير بالغ فنا	الزوج: كنّ	
۲۰٦	ة فما هوالحكم ؟		, –	. –	0975
۲۰٦	يد الزوج فما هوالحكم؟			_	0970
	ها منى في صحتها وقالت	_	_	_	0977
۲۰٦		_	في مرضها الذ		
۲۰٦	رُوجها قالو ينظر إلىٰ قدمها	مبت مهرها من ز	أنها مدركة ووه	امرأة اقرت	0977
۲.٧	مات الأب فما هوالحكم؟	ث إليها دراهم ثم	الابنه خطبة وبعه	خطب امرأة	0971
	تلف ثم زفت الخطيبة إلىٰ	ياء من مال مخ	ل خطيبتــه أشـــ	بعث إلى	0979
۲.۷	ها ثم ماتت فما هوالحكم؟	بت لأبيها أو أمه	الكسوة ثم وه	زوجها مع	
	وزاً ولوزاً وتمراً ثم بدالهم	طيبة سكراً وج	، إلىٰ أب الخ	من بعث	०१४.
۲.۷		حکم ؟	قدة فما هو الـ	فتركوا العا	
	ند وبعث أبوها إلىٰ الزوج	، دنانير قبل العة	ث إلىٰ خطيبت	رجل بعـ	0911
۲.۷			كيلي فما هو ا		
	باب إلىٰ بيت الزوج وترك	نب بابنته وبالثي	ليابا لختنه وذه	إذا اتـخذ	0911
۲ • ۲			ا هوالحكم؟ .	الثياب فما	
۲۰۸	أن يسترده منها فما هوالحكم؟	يها ثم أراد الأبِ أ	تهز ابنته وسلمه إل	الرجل إذا ج	0911
	من ماله هل يسترجعون ما	بن أخيه شيئاً	إلىٰ خطيبة اب	مـن دفـع	०१८६
۲۰۸			بعد الزفاف ؟.	بعثوا اليها	
۲۰۸	كان من المهر فما هوالحكم؟				0910
	راً ثم قال: بعثت من المُهر	أو عسلًا أو تم	يٰ امرأته دقيقاً	إذا بعث إل	०१८७
۲ . ۹		و الحكم ؟	رأة: هبة فما هِ	وقالت الم	
	المرأة أيضاً متاعاً ثم ادعى	و بعث إليه أب	لْ امرأته متاعاً ,	بعث إلى	०१४४
۲ . ۹		حكم ؟	ه صداقاً فما ال	الزو ج بعثت	

۲٠٩	من بعث جهازاً إلىٰ بيت زوج ابنته ولم يقل أنه هدية فما هوالحكم؟	0911
۲٠٩	بعث إليها هدايا وعوضته المرأة علىٰ ذلك ثم زفت إليه ثم فارقها فما هوالحكم؟	0910
	اشترى لامرأته أمتعةً بأمرها بعد ما بنيٰ بها ودفع إليها دراهم حتى	099
۲١.	اشترت هي أيضا ثم اختلفا فما هوالحكم ؟	
۲١.	بعث إلىٰ امرأة ابنه متاعاً ادعىٰ أنه بعث أمانة هل صدق ؟	0999
۲١.	إذا بعث إلىٰ المرأة عند زفا فها ثوباً ثم أراد الاسترداد فما هوالحكم؟	0991
	تزوج الرجل امرأة الأجل ابنه ثم بعث الرجل بهدايا ينوى	0997
۲١.	الدستيمان إلىٰ المرأة ثم مات الابن قبل تسليم المرأة فما هوالحكم؟	
711	إذا اختلف الزوج والمرأة في أشياء المهر وحلف عليه فما هوالحكم؟	0999
	رجل أقام بينة علىٰ أنه تزوج هذه المرأة علىٰ ألف درهم وأقامت	0990
711	المرأة البينة علىٰ ألفين فما هوالحكم ؟	
	لو قالت المرأة : تزوجتني علىٰ عبدك هذا وقال الرجل: علىٰ أمتي	0995
711	هذه فما هوالحكم ؟	
	الزوج إذا أبيٰ أن يكتب خط المهر وفي خط المهر دنانير والعقد	0991
717	بالدراهم فما يجب من المهر ؟	
717	لو تزوج امرأة علىٰ ألفين ألف لهاو ألف لأمها فما هوالحكم ؟	099/
717	نوع منه: في بيان ما تستحق به جميع الهر	
717	المهر كما يتأكد بالدخول يتأكد بالخلوة الصحيحة	
717	تفسير الخلوة الصحيحة وأنواع المرض	٦٠٠,
۲۱٤	إذا كان أحدهما صائما في رمضان هل تصح الخلوة؟	٦٠٠,
۲۱٤	لوكان معهما ثالث هل تصح الخلوة ؟	
	أجمعوا على أن الرجل إذا أخذ بيد امرأته بين النسوان وأدخلها	77
۲۱٤	في بيته هل يصح الخلوة ؟	
710	المكان الذي تصح فيه الخلوة	7
710	رجل ذهب بامرأته إلىٰ رستاق فرسخين أو ما أشبه ذلك هل تكون خلوة ؟	٦٠٠،
۲۱۲	لو خلابها على سطح من الدار فهل هي خلوة ؟	7
	مسألة البيوتات الثلاثة أو الاربعة إذا كان واحداً بعد واحد	٦٠٠١
717	مخلابها في تراكُّقه إلا ما ته حالخارة ؟	

717	إذا خلابها في بستان ليس عليه باب هل تصح الخلوة ؟	٦٠٠٨
	المرأة إذا دخلت على الزوج ولم يكن معه أحد ولم يعرفها الزوج	79
717	هل تكون هذا خلوة ؟	
	من تزوج امرأة فأدخلتها أمها عليه والبيت في خان تسكنه أناث	٦.١.
۲۱۲	كثيرة هلّ تصح الخلوة ؟	
	من به مرض فحيء بامرأته فأدخلت البيت الذي هو فيه بالليل	7.11
۲۱۷	وهو لايشعر بها هل تصح الخلوة ؟	
۲۱۷	إن كان معهما كلب عقور هل تصح الخلوة ؟	7.17
717	قال لامرأته إن خلوت بك فأنت طالق فخلابها فما هوالحكم؟.	7.17
۸۱۲	والخلوة بالرتقاء ليست بخلوة	٦٠١٤
۸۱۲	مسألة خلوة المجبوب	7.10
۸۱۲	مسألة خلوة العنين والخصى	7.17
	الأحكام في مسألة الخلوة قسمان إما الأحكام التي أقيمت	7.17
719	الخلوة مقام الوطى تأكد جيمع المسمىٰ	
	أما الأحكام التي لم يقيموا الخلوة فيها مقام الوطى هل يتعلق بها	7.11
719	حرمة المصاهرة والإرث والعدة؟	
719	لو قتلت الحرة نفسها أو قتلت الأمة المولى فهل لها المهر؟	7.19
719	إذا تأكد المهر لم يسقط	7.7.
۲۲.	نوع منه: في بيان حكم المهر وما يجب لها بالطلاق قبل الدخول	
۲۲.	إذا تزوج امرأة على عبد ثم طلقها قبل الدخول فكيف حكم المهر؟	7.71
	للمطلقة قبل الدخول نصف المفروض ، وإن لم يكن	7.77
۲۲.	والمفروض فلها المتعة	
177	المتعة واجبة للمطلقة قبل الدخول بها إذا لم يسم لها مهر ؟	7.75
777	المطلقات أربع فانظر تفصيلها	
	كل فرقة جاءت من قبل المرأة فلا متعة فيها وإن كان من قبل	7.70
777	الزوج ففيها المتعة	
777	المتعة ثلاثة أثواب فانظر إلى التفصيل	7.77
444	الاستقالية في منان ما المارياً	

7 7 7	مساله الأختلاف بين أب البنت وأب الأبن	(• 1 V
777	لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً فكفل رجل بمهر المثل فما هوالحكم ؟	7.79
775	لو أخذت المرأة بالمسمى أو بمهر المثل رهنا فما هوالحكم ؟	٦.٣.
775	لو شرط مع المسمى ما ليس بمال نحو طلاق الضرة فما هوالحكم؟	7.71
	تبرع رجل بالمهر عن الزوج من طلقها الزوج قبل الدخول	7.77
770	بها فما هو الحكم ؟	
	تزوج صبية فدفعها دفعة فأذهب عذرتها ثم طلقها قبل الدخول	7.77
770	فما هو الحكم ؟	
	لو كان المهر دراهم أو دنانير أو مكيلًا أو موزوناً في الذمة	7.72
770	فطلقها قبل الدخول بها فما الحكم؟	
777	إن اشترى منكوحته قبل الدخول بها هل سقط كل الصداق ؟	7.40
	إذا وقعت الفرقة بين الزوجين قبل الدخول بها بفعل من قبل	7.77
777	المرأة كالردة أو تقبيل ابن الزوج وغيرها فما هوالحكم ؟	
777	المجوسية إذا كانت في نكاح مجوسي فأسلمت المرأة فما هو الحكم؟	7.47
777	استولد الحارية الممهورة قبل التسليم فما هوالحكم ؟	7. 47
	نوع منه: في المهر يزيد أو ينقص في يد الزوج أو في يد المرأة	
777	وطلقها الزوج قبل الدخول بها	
777	إذا حدثت الزيادة في يد الزوج في المهر فما هو الحكم ؟	7.79
777	لو آجر الزوج المهر فالأجرة له ويتصدق بها إذا حدث الزيادة	
777	إن كانت الزيادة الحادثة في يد المرأة فما هو الحكم؟	7. 1
777	إذا ورد الطلاق أولًا ثم ظهرت الزيادة فلا يخلو من أنواع	7.57
777	رجل تزوج امرأة على نخيل صغار ثم طلقها قبل الدخول بها فما هو الحكم؟	7.54
	إذا انتقص المهر في بد الزوج ثم طلقها قبل الدحول فهذا على	7 . £ £
779	وجوه أحدها أن يكون النقصان بآفة سماوية وإنه على وجهين.	
7 7 9	الوجه الثاني: أن يكون النقصان بفعل الزوج	
779	الوجه الثالث: أن يكون النقصان بفعل المرأة	
۲۳.	الوجه الرابع: أن يكون النقصان بفعل الصداق	
۲٣.	الوجه الخامس: أن يكون النقصان بفعل الأجنبي	٦٠٤٨

	إن حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول فإن كان	٦٠٤٩
۲۳.	بآفة سماوية فما هوالحكم ؟	
۲٣.	إن كان النقصان في يد المرأة قبل الطلاق فما هو الحكم ؟	٦.٥.
	إن كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة أو كان	7.01
۲٣.	النقصان بآفة سماوية فما هوا لحكم ؟	
۱۳۲	إن كان النقصان قبل الدحول بفعل الزوج أو بفعل الأحنبي فما هوالحكم؟	7.07
	نوع منه: في المرأة تهب الصداق من زوجها ثم طلقها الزوج	
۱۳۲	قبل الدخول بها	
۱۳۲	فالصداق لا يخلو إما أن يكون ديناً أو عيناً فانظر إلى أحكامها	7.01
	امرأة قالت لزوجها أبرأتك عن الصداق فجدد لي الصداق قال	7.08
7 7 7	الزوج: قبلت فما هو الحكم ؟	
	امرأة وهبت صداقها من زوجها ثم تزوجها بمحضر من الشهود	7.00
7 7 7	وبمهر مسمى فما هو الحكم ؟	
7 7 7	قال لامراته : أبرأيني من المهر فإني أمهرلك مهراً جديدا فما هو الحكم ؟	7.07
7 7 7	لوكان المهر دينا ووهبته منه قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول فما هوالحكم؟	7.01
۲۳۳	امرأة وهبت مهرها لزوجها ثم إن الزوج أقر بين يدي الشهود فما هوالحكم؟	7.01
777	رجل مات فوهبت له امرأته مهرها فما هوالحكم ؟	7.09
	إذا تزوج امرأة عملي ألف ودفع إليها خمسمائة ثم وهبت من الزوج	7.7.
777	المقبوض ثم طلقها قبل الدخول فما هوالحكم ؟	
	إذا وهبت الصداق من أجنبي فسلطه على قبضه ثم طلقها قبل	7.71
7 7 7	الدخول فما هوالحكم ؟	
۲۳۳	المرأة أبرأت زوجها عن مهرها بشِرط أن يمسك بالمعروف فما هوالحكم؟	7.77
	إذا ماتت وتركت ابنا صغيراً فربّاه الأب فلما كبر خاصمه في مهر	7.78
7 7 2	أمه فما هوالحكم ؟	
	لـو بـاعـت المهر أوِوهبته على عوض ثم طلقها قبل الدخول قبل	7 . 7 8
7 3 2	الدخول فما هوالحكم ؟	
7 3 2	نوع منه: في وجوب المهر بلانكاح	

	مسألة الوطيء في دار الإسلام لاينفكّ عن عقوبة أو غرامة	7.70
۲۳٤	صيانة للأبضاع المحرمة	
7 3 2	مسألة الوطى بشبهة ملك بمين أو نكاح ماذا يحب عليه ؟	7.77
7 3 2	مسألة تفصيل العقر الواجب بالوطى	7.77
740	لو وطئ جارية لابن مراراً فما هو الحكم ؟	
740	إذا وطيُّ أحد الشريكين الجارية المشتركة مراراً فما يجب بكل وطي؟	7.79
	صبى ابن أربع عشرة سنة جامع امرأة ثيباً فهل عليه مهر ؟ وهل	٦.٧.
740	تجب عليها العدة ؟	
۲۳٦	لو وطي المعتدة عن الطلاق الثلاث وادعى الشبهة فما هوالحكم؟	٦.٧١
۲۳٦	إذا وطيُّ منكوحته مراراً ثم ظهر أنه حلف بطلاقها فما هوالحكم؟	7.77
7 7 7	إذا قال لأمته بعد التقاء الختانين أنت حرة فما هوالحكم ؟	7.75
7 7 7	رجل غصب امرأة و جامعها فيما دون الفرج و جاءت بولد فما هوالحكم؟	٦٠٧٤
	الحارية إذا كانت مشتركة بين الأب والابن وولدت فادعاه	7.70
7 7 7	الأب فما هو حكم النسب؟	
7 7 7	مريض وهب حارية لإنسان وعليه دين مستغرق فما هوالحكم ؟	٦٠٧٦
7 7 7	إخوان تزوج أحدهما بامرأة والآخر بابنتها فما هوالحكم ؟	٦.٧٧
۲۳۸	إخوان تزوجاً أُختين فأدخلت امرأة كل واحد منهما على آخر فما هُوالحكم؟	٦٠٧٨
	رجل وابنه تزوجا أختين وأدخلت كل واحدة منهما على زوج	7. 79
۲۳۸	صاحبتها فما هوالحكم ؟	
739	إذا قال لامرأته أنت طالق حين أخلو بك قبل الدخول فخلابها فما هوالحكم؟	٦.٨.
	إذا قال لأجنبية إذا تزوجتك أو حملوت بك ساعة فأنت طالق	٦٠٨١
٢٣٩	فتزوجها فما هوالحكم ؟	
	إذا قال لامرأة كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم واحد	٦٠٨٢
739	ثلاث مرات فما هوالحكم؟	
	يحب عليه أربعة مهور ونصف مهر نصف بالأنكحة الثلاثة قبل	٦٠٨٢
	الدخول وثلاثة مهور بالوطىء ثلاثا قبل الدخول وعلى هذا	
٢٣٩	الخلاف تسعة مسائل خلافية	
7 £ 1	الفصل الثامن عشر: في نكاح العبيد والإماء	

7 2 1	لايحوز نكاح العبيد والأمة بغير إذن مولاهما	7 · 人 经
7 £ 1	لا يتزوج العبد أكثر من ثنتين	7.人0
7 2 7	لا يتسرى العبد وإن أذن له المولي والمكاتب والمدبر بمنزله العبد	٦٠٨٦
7 2 7	المكاتبة تزوجت نفسها بغير إذن المولى توقف النكاح	۱۸۰۲
7	لايجوز للمولي أن يزوج المكاتب والمكاتبة بغير رضاها	٦٠٨٨
7 2 7	إذا أذن الورثة للمكاتب بالنكاح جاز	٦٠٨٥
7 2 7	يجوز للمكاتب والمكاتبة أن يزوجا أمتهما بغير رضا المولي	7.9.
7 2 7	أمة تزوجت بغير إذن مولاها فطلقها الزوج ثلاثا هل يكون ذلك فرقة أو طلاقاً؟	7.91
7 2 7	المرأة أسوة الغرماء في مهرِها	7.97
7 2 3	إذا أذن لعبده في الكناح مطلقاً فتزوج امرأتين في عقدة هل يجوز النكاح؟	7.97
7 £ £	كل مهر وجب للأمة فهو للموليٰ أما المكاتبة ومعتقة البعض فالمهر لهما	7.98
7 £ £	لو اشترط المرأة زوجها تحول مهرها إلىٰ ثمنه	7.90
	ليس لـلأب والوصى والشريك والمضارب أن يزوجوا العبد فأما	7.97
7	الأمة فيصح تزويجها	
7	رجل اشترى حارية ثم زوجها قبل القبض فما هو الحكم ؟	7.91
7	إذا أذن لعبده في النكاح فتزوج نكاحاً فاسداً فما الحكم ؟	7.9/
7 2 0	العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن الموليٰ هل يحب المهر؟	7.90
	إذا أمر مكاتبه أو مدبره أن يتزوج علىٰ رقبته فتزوج أمة	71
7 2 0	أومدبرة فما هو الحكم ؟	
	حر تزوج مكاتبة بإذن سيدتها علىٰ أمة بعينها ولم تقبضها حتى	71.1
7 2 7	زوجتها حتى زوجتها منه بمائة فما هوالحكم ؟	
7 £ 7	إذا زوج أمته من عبده اختلف المشايخ في تخريج المسألة	71.1
7 £ 7	لاخلاف أن الموليٰ ينفرد بالعزل في المملوكة	
7 £ 1	إذا أعتقت الأمة فلها الخيار	71.5
7 £ 1	الكلام في خيار العتق ستة مواضع فانظر إليها	71.0
	إذا زوج الرجل عبده الصغير امرأة حرة ثم أعتق العبد ثم بلغ العبد	71.5
7 2 9	فهل له خيار البلوغ أو خيار العتق؟	

	رجل كاتب حاريته وهي بنت عشر سنين ولم تبلغ وقبلت الكتابة	٦١	٠ ١
7 £ 9	فما هو الحكم ؟		
	لو طرأ الرق علىٰ النكاح فهو كالمقارن في حق ثبوت خيار العتق	٦١	• /
۲٥.	أو حر بيان سبيا فعتقا له الخيار		
	إذا زوجت الأمة نفسها بغير إذن مولاها ثم أعتقها الموليٰ نفذ	٦١	٠, ٥
۲٥.	العتق وصح النكاح		
101	المدبرة إذا زوجت نفسها بغير إذن مولاها ثم مات مولاها هل نفذ نكاحها ؟	٦١	١.
101	أم الولد إذا زوجت نفسها بغير إذن مولاها ثم مات هل نفذ النكاح؟	٦١	۱۱
101	أمة تزوجت بغير إذن مولىٰ ثم باعها المولىٰ فما هوالحكم ؟	٦١	17
707	إذا زوج أحد الشريكين الجارية المشتركة بدون رضا صاحبه فما هوالحكم؟	٦١	۱۲
	إذا زوج أمته ثم أعتقها ثم زاد الزوج في مهرها فما هو الحكم؟	٦١	١٤
707	أو باعها أنه بالخيار		
704	من وطا أمة ابنه فولدت منه فما هو الحكم ؟	٦١	١٥
704	أمة تزوجت بغير إذن المولىٰ ثم أوصىٰ بها المولىٰ لرجل فما هو الحكم؟	٦١	١٦
704	عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة رجل بإذنه فما هوالحكم ؟	٦١	۱۱
705	إذا زوج الرجل أمته أو مدبرته ثم بدا له أن يستخدمها فما هو الحكم؟	٦١	۱۸
708	تزوج رجل امرأة علىٰ أنها حرة ثم ظهر بعد ذلك أنها أمة فما هوالحكم؟		۱۹
	,	٦١	۲.
700	إن ولدت أولاداً فما هوالحكم ؟		
	العبد إذا تزوج بغير إذن المولىٰ ثم خرج من ملكه إلىٰ ملك	٦١	۲۱
700	غيره فما هو الحكم؟		
707	اشترى جارية فزوجها قبل القبض فما هو الحكم ؟		
707	عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة فأجاز المولى الكلٍ فما هو الحكم؟		
707	الحر إذا تزوج عشر نسوة بغير إذنهن وأجزن جميعاً فما هو الحكم؟		۲ ٤
	عبـد تـزوج حـر تيـن ودخل بإحداهما ثم تزوج أمة ثم أمة فأجاز	٦١	70
707	الموليٰ فما هوالحكمٍ ؟		
707	لو تزوج العبد خمساً في عقدة فما هوالحكم ؟	٦1	۲ ٦

	رجلان شهدا عليٰ رجل انه اعتق جاريته هذه وهو يجحد وقضي	7171
Y 0 Y	القاضي بالعتق فما هوالحكم ؟	
	مسلم أذن لعبده النصراني في التزويج فأقامت المرأة شهوداً من	717/
Y 0 Y	النصاري هل تقبل شهادتهم ؟	
Y 0 Y	الأب يملك تزويح أمة ولده الصغير	7170
	المكاتب يملك تزويج أمته وكذا الشريك مفاوضة أما مسألة	
	العبد المأذون والصبى المأذون والشريك شركة عنان	
Y 0 X	ولمضارب هل يملكون تزويج الأمة ؟	
709	الفصل التاسع عشر: في نكاح الكفار	
	كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل الذمة ومالا	717
709	يحوز بين المسلمين فهو أنواع	
709	منها: النكاح بغير شهود	7177
۲٦.	منها: نكاح معتدة الغير	7177
177	منها: نكاح المحارم ومسألة الجمع	7178
777	إذا طلق الذمي امرأته ثلاثا فما هوالحكم ؟	7170
777	إذا طلق امرأته ثلاثاً أو خالع ثم أقام عليها فما الحكم ؟	717
777	إذا تزوج الذمي ذمية علىٰ أن لامهر لها فما هو الحكم ؟	7171
777	ولو تزوجها علىٰ ميتة أو دم أو خنزير أو خمر فما هو الحكم؟	717/
777	يجوز المناكحة يين أهل الذمة والمولود يين الكتابي والمجوسي تابع للكتابي	7170
777	إذا زوج صبية من صبى من أهل الذمة فأدركا هل لهما خيار البلوغ؟	718.
775	إذا زوجت الذمية ذميا فقال الولى هو ليس بكفو فما هو الحكم؟	7151
775	ذمي تزوج مسلمة يفرق	7151
775	نوع منه: في نكاح أهل الحرب	
775	الحربي إذا تزوج حربية على أن لامهر لها فما هوالحكم ؟	7121
775	إذا تروج الحربي خمس نسوة أو بأحتين ثم أسلم وأسلمن فما هو الحكم؟	7128
770	لو أسلم وتحته أم وبنت وأسلمتا معه فما هوالحكم؟	7186
770	إذا اسلم الحربي وامرأته وقد طلقها ثلاثا تم تزوج بها قبل الحلالة.	712
777	إذا خرج أحد الزوجين من دار الحرب إلى دار الإسلام هل وقعت الفرقة بينهما ؟	7121

777	لو سُبِيَ أحد لزوجين وقعت الفرقة بينهما وإن سُبِيا معا فما هوالحكم؟	7121
777	لو سبى حربي مع أربع نسوة له هل بطل نكاح الكل ؟	7129
٨٢٢	نوع منه: في نكاح المرتد	
۲٦٨	مسَّألة الارتداد إذا آرتد أحد الزوجين	710
779	لو ارتد الزوجان معاً هل تقع الفرقة ؟	7101
779	مسلم تحته نصرانية تمحساً معاً فهل هما على النكاح ؟	7101
779	إذا أسلم النصراني وتحته نصرانية فتحولت إلى اليهودية فما هوالحكم؟	7101
	مسلم تزوج صبية مسلمة وزوجها أبوها منه ثم ارتد أبواها عن	7109
779	الإسلام فما هوالحكم ؟	
	مسلم تزوج صبية نصرانية زوّجها أبوها وأبواهمانصرانيان ثم	7100
۲٧.	تمجس أحد أبويها فما هو الحكم ؟	
	مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي	710
۲٧.	لاتعقلُ ديناً من الأديان فما هو الحكم ؟	
7 7 1	ارتدت ولحقت هل جاز التزوج بأحتها ؟	7101
7 7 1	صغيرة سبيت حكم بإسلامها تبعاً للدار	710/
1 7 7	امرأة ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الإسلام	7100
1 7 7	ينبغي للرجل إذا زفت إليه امرأته أن يسألها عن الإسلام	717
	مسلم تزوج حربية كتابية في دار الحرب فخرج عنها الزوج	717'
1 7 7	وحده فما هو الحكم ؟	
1 7 7	نوع منه: في إسلام أحد الزوجين	
1 7 7	إذا أسلم أحد الزوجين في دار الإسلام فما هوالحكم ؟	7171
777	إن أسلم الزوج والمرأة كتابية أو مجوسية أو وثنية فما هوالحكم؟	7171
777	إذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين في دار الإسلام فما هو الحكم؟	7179
	إن أسلم أحد الزوجين في دار الحرب هل تقع الفرقة على	7170
777	مضى ثلاث حيض ؟	
777	إذا عقد النكاح على صبيين من أهل الذمة ثم أسلم أحدهما فما هو الحكم؟	717
	نصراني زوَّج ابنه النصراني هو لايعقل امرأة كبيرة نصرانية	7171
7 7 7	فأسلمت المرأة فما هو الحكم؟	

777	مسألة المعتوه يعرض الإسلام علىٰ والدته	7171
۲٧٤	مسألة الصبي عرض الإسلام عليه	7179
770	الفصل العشرون : في الخصومات الواقعة بين الزوجين وما يتصل بها	
770	نوع منه: في دعوي النكاح وإقامة البينة عليه	
	رجل ادعى علىٰ امرأة نكاحاً وأقام بينة وأقامت أخت المرأة على	717.
770	أنها امرأته فما هوالحكم ؟	
770	إن شهد شهود الزوج أنه تزوج إحداهما ولا يعرف بعينها فما هوالحكم؟	7171
770	شهد شهود امرأة أنه تزوج أحدهذين الرجلين ولا يعرف بعينه فما هوالحكم؟	7177
777	رجل وامرأة في أيديهما دار فأقام البينة كل وأحد منهما علىٰ أن الدار لها أوله	7177
	لو أقام الرجل بينة علىٰ امرأة أنه تزوجها بألف درهم وأقامت	7175
777	المرأة البينة على مائة دينار فما هوالحكم ؟	
777	إذا ادعت أختان علىٰ رجلِ بعينه أنه تزوجها أولاِّ فما هوالحكم؟	7170
777	لو قالت امرأة تزوجت زيداً بعد ماتزوجت عمراً فما هوالحكم ؟	7177
777	رجل ادعى نكاح امرأة والمرأة أنكرت فماهو الحكم ؟	7177
۲۷۸	إذا أقامت الحاضرة البينة أن هذا الرجل تزوج أختها فما هوالحكم ؟	7171
۲۷۸	إذا أقامت الحاضرة بينة أن الزوج تزوج أمها أو بنتها فما هوالحكم؟	7179
	إذا أقامت الحاضرة البينة على أن الزوج تزوج بأمها أو بنتها	٦١٨.
7 7 9	أوقبلها بشهوة فما هو الحكم ؟	
	رجل ادعیٰ علیٰ امرأة أنها منكوحته وهي تقول: طلقني فتزوجت	1111
7 7 9	بهذا الرجل الثاني بعد العدة فما هوالحكم ؟	
7 7 9	ادعت امرأة علىٰ رجل نكاحها وجحد واستحلف علىٰ قولها فما هو الحكم؟	
7 7 9	رجل أقام بينة علىٰ امرأة أنها امرأته وأقامت المرأة بينة علىٰ رجل آخر	7117
7 7 9	إذا تنازع رجلان في امرأة فما هوالحكم ؟	
۲۸.	عشرة ادعوا نكاح امرأة ودخل بها واحد فما هوالحكم ؟	
۲۸.	رجلان ادعيا نكاح امرأة فأقرت لأحدهما فما هوالحكم ؟	
	رجلان ادعيا نكاح امرأة ووقت أحدهما ولم يوقت الآخر	7177
۲۸۲	والمرأة في يد الذي لم يوقت فما هوالحكم ؟	

	ادعيا امرأة وهي تجحد وليست في يد أحدهما فأقام أحدهما البينة	٦١٨٨
111	على النكاح وأقام الآخر علىٰ النكاح وإقرار المرأة فما هوالحكم ؟	
	ادعيٰ رجل نكاح امرأة وأقام بينة علىٰ دعواه ورجل آخر وأقام	٦١٨٥
111	بينة علىٰ مثل ذلك فما هوالحكم ؟	
	رجل قال لامرأته: فلان تزوجك وطلقك وتزوجتك بعد العدة	719
111	وأنكرت المرأة الطلاق فما هوالحكم ؟	
111	إذا شهد الشهود بعدلدعوي والإنكار هل تقبل الشهادة ؟	719
717	إذا زوجت بزوج آخر ثم قالت: كنت معتدة فما هوالحكم ؟	7191
717	ادعيٰ رجل نكاح امرأة وهي في يد آخر فأقرت المرأة للمدعى فما هوالحكم؟	7191
717	رجل ادعيٰ امرأة في يدرجل أنها امرأته وأقام بينة وأقام صاحب اليد أيضاً بينة	7199
7 / ٤	امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل فما هو الحكم ؟.	7190
	لو ادعى رجل على امرأة النكاح والمرأة في نكاح الغير ولا بينة	7197
712	للمدعى فما هوالحكم ؟	
712	رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين وأنكرت المرأة فما هوالحكم ؟	7191
	من تزوج امرأة وابنتها في عقدتين ثم قال: لا أدري السابق	719/
710	منهما فما هو الحكم ؟	
710	رجلان ادعيا نكاح امرأة فأقرت هي لأحدهما فما هو الحكم؟.	7199
710	إذا تزوج العبد حرة ثم ادعىٰ أن المولىٰ لم يأذن له في النكاح فما هوالحكم؟	77.
710	رجل تزوج امرأة ثم أقر بعد ما تزوجها أن فلاناً تزوجها قبلي فماهو الحكم؟	77.
	كان يفتي الشيباني في الزوجين يتصادقان على الطلاق وانقضاء	77.1
۲۸۲	العدة أنهما لايصدقان	
۲۸۲	إن أنكرت المرأة نكاح الغائب أصلًا فهل هي امرأة الثاني ؟	77.7
	امرأة غاب عنها زوجها فنعي إليه زوجها ففعلت كما يفعل	77.5
	أهل المصيبة ثم أخبرها رجل فقال : رأيت زوجك في بلد	
۲۸۲	كذا حياً فما هو الحكم ؟	
۲۸۷	امرأة ادعت علىٰ رجل أنه تزوجها وأقامت على ذلك بينة فما هوالحكم ؟	77.0
	من مات فشهد شاهدان أن هذه المرأة كانت امرأته وشهد	77.
7 / 7	آخه ان أنه كان طلقها فما هه الحكم؟	

	إذا أقامت المرأة على الطلقات الثلاث وأقام الزوج بينة في دفع	77	٠ ٧
۲۸۷	دعواها فما هوالحكم ؟		
	ادعى على امرأة نكاحاً فشهد الشهود بهذاللفظ ماهر دو رازن	77	۰۸
۲۸۷	وشوے دانسته ایم فما هوالحکم ؟		
	إذا ادعى علىٰ امرأة نكاحاً وأقام على ذلك بينة ثم إن المرأة	77	٠ ٩
7	ادعت عليه على وجه الدفع فما هوالحكم ؟		
7	رجل ادعى النكاح على امرأة وهي تنكر وحلفت على دعواه فما هوالحكم؟	77	١.
	رجل ادعمي على امرأة النكاح والمرأة تجحد نكاحه وتقر لرجل	77	۱۱
7	آخر فما هو الحكم ؟		
	امرأة ادعت عملي الرجل النكاح والرجل يجحد فأقامت المرأة	77	۱۲
7	شاهدين فما هوالحكم ؟		
	رجل ادعى النكاح على امرأة وهي تجحد وتقول: إن لي زوجاً	77	۱۳
۲۸۸	في بلد كذا فما هوالحكم ؟		
	تزو امرأة بشهادة شاهدين ثم أنكرت المرأة النكاح وتزوجت	77	١٤
719	بأخرِ وقد مات شهود الأول فما هو الحكم ؟		
	لوِ أقام رجل بينة على امرأته أن أباها زوجها منه قبل بلوغها	77	١٥
719	وأقامت المرأة بينة أنه بعد البلوغ فما هوالحكم ؟		
719	الشهادة على النكاح بالشهود والتسامع		
	ولو رآى رجلا وامرأة يسكنان في منزل وينبسط كل واحد	77	۱٧
۲٩.	منهما إلى صاحبه كما يكون بين الأزواج فما هو الحكم؟		
۲٩.	إذا تحل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي وأبهم فما هوالحكم؟		
	إذا سمع الرجل نكاحاً أو موتا أو نسباً ووقع في قلبه أنه حق ثم شهد	77	۱۹
۲٩.	عنده عدلان بخلاف ما وقع في قلبه فما هو الحكم ؟		
	إن عماين رجل نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عمد أو إقرار رجل	77,	۲.
۲٩.	على نفسه بمال فما هو الحكم ؟		
	ادعى النكاح على امرأة فشهدالشهود بهذا للفظ گواهي دهيم	77,	۲١
۲٩.	که چوں پدروے را بزے دار روا داشت نکاح پدر را فما هو الحکم؟		
۲9.	ادعى النكاح بمحضر من الشهود لا بدأن يذكر سماع الشهود كلام العاقدين	777	۲ ۲

	إذا كانت له ابنتان كبري وصغري وشهد شاهدان أنه زوج ابنته	7777
791	الكبرى من هذا فما هوالحكم ؟	
	امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فقال الرجل: ما فعلت ثم قال:	7775
791	بليٰ فعلت فما هوالحكم ؟	
791	رجل مع امرأة لها منه أو لاد في منزله ثم أنكرت أن تكون امرأته فما هوالحكم؟	7770
797	ادعى أنها امرأته وشهد الشهود أنه تزوجها في شهر كذا هل تقبل ؟	7777
	إذا اختلفا في الزمان فقد ذكرنا هذا الفصل في أول الكتاب وإذا	7777
797	اختلفا في المكان هل تقبل الشهادة وكذا في الإنشاء والاقرار	
	تزوج امرأة وولدت فقال: تزوجتك منذ اشهر وقالت: منذ	7777
797	سنة فما هو الحكم ؟	
797	قالت: تزوجتني وأنا مجنونة وأنكر الزوج ذلك فما هوالحكم ؟.	7779
798	نوع منه: في اختلافهما في متاع البيت	
798	إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما هوالحكم ؟	٦٢٣.
798	إذا مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فما هوالحكم؟	7771
۲9٤	إن كانت له نسوة فوقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فما هوالحكم؟	7777
	رجـل لـه بنون زوجهم إلا أنه لم يبوئهم بيوتا بل هم مع أبيهم في	7777
798	داره فما هو الحكم متاع البيت ؟	
790	إذا اختلف الزوجان في دار في أيديهما فما هوالحكم؟	7778
790	إذا اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه فما هوالحكم ؟	7740
790	نوع منه: في اختلافهما في المتاع والنكاح	
790	رجل وامرأة في دار ادعت المرأة أن الدار دارها فما هوالحكم ؟.	7777
790	رجل وامرأة في أيديهما دار فأقامت المرأة البينة أن الدار لها فما هوالحكم؟	7777
797	لو أقام بينة على أنه حر الأصل والمسألة بحالها فما هو الحكم ؟	7777
797	نوع منه: في اختلافهم في صحة العقد وفساده	
	امرأة قالت لزوجها: زوجتني بغير شهود وقا الزوج " لا " بل	7749
797	زوجتك بشهود فما هوالحكم ؟	
	مجوسية أسلمت فادعى عليها رجل النكاح بعد الإسلام وقالت	772.
Y 4 W	ال أن ما الا لاء ما المالي ع	

(3.5	(-11.131. () -11. ()	25
797	امرأة قالت لزوجها: إني اختلف من الرضاعة وقال الزوج: لا فما هو الحكم؟	7751
	أقام الرجل البينة على امرأة أن أباها زوجها منه قبل البلوغ	7757
797	وأقامت هي أنه بعد البلوغ فما هوالحكم ؟	
	إذا أقرت المطلقة ثلاثًا بعد ما تزوجتُ بآخر وطلقها أن الزوج	7727
7 9 V	الثاني قد دخل بها هل جاز للأول أن يتزو جها؟	
	المطلقة ثلاثا إذا طلقها الزوج الثاني وادعت أن الثاني لم يكن	7728
7 9 V	دخل بها بعد نكاح الزوج الحر الأول	
	رجل طلق امرأته بعد الدخول ثم تزوجت بزوج آخر بعد الطلاق	7720
797	بيوم فما هوالحكم ؟	
	رجل طلق امرأته ثلاثا فمكثت شهرين ثم تزوجها رجل فقالت	7727
791	بعد النكاح: لم تكن عدتي انقضت فما هو الحكم ؟	
۲91	نو ع منه:	
۲91	امرآة غزلت قطن زوجها ثم وقع ينهما فرقة واختلفا في الغزل فما هو الحكم؟	7751
	إذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم احتلفا في الغزل بل الفرقة أو	
791	بعدها فالمسألة على و حوه	
	امرأة غـزلـت قـطـن زوجها بإذنه وكانا يبيعان من ذلك الكرباس	7750
799	ويشتريان أمتعة لحاجة بينهما فمن له هذه الأمتعة ؟	
	رجـل كان يدفع إلى امرأته ما تحتاج إليه وكان يدفع إليها أحياناً دراهم	770.
799	لتشتري بها قطنا ثم تشتري بثمنها أمتعة البيت فلمن كانت الأمتعة ؟	
799	رجل اشتري قطنا وأمر امرأته أن تغزله فلمن هو ؟	7701
	أم ولـد لهـا بـنتان من سيدها فغزلتا غزلا من جوزفة الأب في بيته	7707
٣	و نفقته فما هو حكم ذلك؟	
	امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة كان يشتريه أبوها ثم	7707
٣	مات الأب فلمن هذه الأشياء ؟	
۳٠١	ومما يتصل بهذ الفصل	
۳٠١	رجل زوج ابنته وجهزها فماتت البنت فما هو الحكم في أشياء الجهاز؟	7708
	امرأة ماتت فاتخذت والدتها ماتما فبعث زوج الميت إليها بقرة فذبحتها	7700
۳٠١	وأنفقتها في أيام المأتم فطلب الزوج قيمة البقرة فما هو الحكم ؟	

	الفصل الحادي والعشرون: في بيان ما يصلح للزوج أن يفعل	
٣٠٣	وفي بيان مايصلح للمرأة أن تفعل	
	إذا منع الرجل أم المرأة أو أباها من الدخول عليها في منزله ومن	770
٣٠٣	الخروج إلى بيت الأبوين فما هوالحكم ؟	
٣٠٤	أما غير الأبوين من المحارم هل له أن يمنعهم من الدحول عليها؟	7701
	إذا أرادت المرأة أن تخرج إلى زيارة ذي الرحم المحارم نحو	
٣٠٤	الخالة والعمة فما هوالحكم ؟	
٣٠٤	هل للرجل أن يضرب امرأته ومتى يحوز الضرب ؟	770
	ليس للزوج أن يضرب امرأته على ترك الصلوة وليس للأب أن	
	يضرب ولده على ترك الصلوة في رواية وفي رواية يحوز له	
۳.٥	الضرب وأن يأمر جاريته بالغسل عن الجنابة	
٣٠٦	رجل له امرأة لا تصلى هل يجوز له أن يطلقها حتى لايصحب؟	777
٣٠٦	مسألة العزل عن امرأته بغير إذنها	
٣٠٧	هل للمرأة أن تعطى شيئاً من بيت الزوج بغير إذنه ؟	
٣٠٧	هل يجوز للمرأة أن تطبخ لضيافة الفساق؟	
٣٠٧	للرجل أن يأذن لا مرأته بالخروج إلى سبعة مواضع فانظر إليها	
	يحوز لها الخروج بغير إذن الزوج إن خافت انهدام الدار وإلى	
۳٠٨	تعلّم علم الفرض وأن تخرج إلى مجلس العلم	
۳٠۸	امرأة لها أب ليس له من يقوم عليه غيرها جاز لها أن تعصى زوجها	777
۳٠٨	مسألة المنكوحة والمعتدة إذا امتنعت من الطبخ أو الخبز هل تجبر عليه؟	
	أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل أمور خارج البيت على عليّ	777
٣٠٨	و خدمة البيت على فاطمة	
۳٠٨	إذا أبت المرأة أن تخبز للزوج فما هوالحكم ؟	777
۳٠٨	ليس للرجل أن يستخدم امرأته الحرة وللمرأة أن لا تخبز لزوجها	
	إذا كمان للرجل والدة أو أخمت من ذي رحم محرم من الزوج	777
٣١.	فقالت المرأة للزوج: صبر لي منزلا على حدة فالمسألة على وجهين	
	إذا اشكت المرأة إلى القاضي أن الزوج يضربها وطلبت أن يأمره	7777
٠, ٠	0 < 11.1: 11 : 1.6	

٣١.	ليس للزوج أن يمنع امرأته أن تغزل لنفسها من قطنها	7772
۲۱۱	الفصل الثاني والعشرون : في ثبوت النسب	
	إذا تزوج الرجل جارية وجاء ت بولد وقال الزوج: تزوجتك منذ	7770
۲۱۱	شهر وقالت المراءة: لا بل منذ سنة فما هوالحكم ؟	
	إذا كان الصبي في يد امرأة فقال الرجل للمرأة : هذا ابني منك من	7777
۳۱۱	النكاح وقالت المرأة : هو ابنك من الزنا فما هوالحكم ؟	
	رجـل تحته امرأة وفي يد المرأة ولد فقالت المرأة : تزوجتني بعد	7777
۲۱۳	ولدت هذا الولد من زوج قبلك وقال الزوج لا فما هوالحكم ؟	
۲۱۳	لثبوت النسب مراتب ثلاثة فانظر إليها	7777
	إذا غاب عن امرأته وهي بكر أو ثيب عشر سنين وتزوجت وجاءت	7779
۳۱۳	بالأولاد فالأولاد من الزوج الأول	
۳۱۳	إن النسب من الزوج الثاني وهو قول ابن أبي ليليٰ	٦٢٨.
	إن جماء ت بالولىد لأقل من سنتين منذ دخل بها الزوج الثاني	1111
۲۱٤	فالأولاد من الأول	
۲۱٤	رجل له زوجة تزوجت وهو حاضر وجاءت بولد فإن الولد للزوج الأول	7777
۳۱٥	رجل اشترى أمة فولدت عنده ثم أقام الرجل بينة أنها امرأته فما هوالحكم ؟	7775
	رجل زوج ابنه وهو صغير لا يجامع مثله ولا تحبل امرأته فجاءت	7775
۳۱٥	امرأته بولد فما هوالحكم؟	
۳۱٥	رجل زنيٰ بامرأة وحبلت منه فلما استبان حملهاتزوجها الزاني فما هوالحكم؟	٦٢٨٥
٣١٥	رجل له جارية يطأها ويعزل عنها عنِها فجاءت لوبولد فما هوالحكم؟	アスアア
	جارية هربت من مولاها يوماً فظهر بها حبل وولدت بعد ستة	7777
٣١٦	أشهر فما هو الحكم ؟	
۳۱٦	إذا طلق الرجل امرأته الصغيرة ومات عنها زوجها فهذا على ثلاثة أوجه	$\lambda\lambda\gamma\gamma$
۳۱۸	الفصل الثالث والعشرون: في العنين والمحبوب والخصى	
۳۱۸	إذا وجدت المرأة زوجها عنيناً فلها الخيار في طلب الفرقة	7719
۳۱۹	إن أخبر النساء أنها هي بكر فما هوالحكم ؟	779.
۳۱۹	العنين إذا مضى سنة خير القاضي امرأته	7791
٣٢.	إذا فرق القاضي بينهما هل كانت هذه تطليقة بائنة ؟	7797

الرابح	المعادر حالية عناب الطارق ١٠١١ فهرش مساق المعمد	S gaw
٣٢.	لو خاصمته وهو محرم أجّله سنة بعد الإحرام	7797
٣٢.	إذا وحدت زوجها عنينا وأخرت المرافقة إلى القاضي هل يسقط حقها ؟	7792
٣٢.	إذا أجّل العنين فأيام الحيض وشهر رمضان يحتسب عليه	7790
۱۲۳	جعل غيبة أحدهما وحبسة بمنزلة المرض	7797
١٢٣	ولو تزوجها ووصل إليها ثم عنّ فما هوالحكم ؟	7797
۱۲۳	لو كانت المرأة رتقاء والزوج عنين فكيف الخيار؟	7791
١٢٣	امرأة الصبي إذا وجدت الصبي محبوباً هل تفرق القاضي بينهما؟	7799
	الفرق أن الصبي إذا كانت عنينا لم يتيقن بسبب الفرقة وإن كان	٦٣
١٢٣	مجبوباً فقد تيقن بسبب الفرقة	
777	لو كانت المرأة صغيرة فو جدت زوجها مجبوباً هل بفرق بينهما ؟	73.1
	لوكانت المرأة بالغة فوكلت رجلا بالخصومة مع زوجها هل	77.7
777	يفرق بينهما بخصومة الوكيل ؟	
٣٢٣	إذا و جدت زوجها خصيا هل لها خيار ؟	77.7
٣٢٣	إذا فرق القاضي بين العنين وبين امرأته فجاءت بولد قبل سنتين فما هوالحكم؟	٦٣٠٤
	إن كان الزوج محبوباً ففرّق القاضي بينهما فجاءت بأقل من	77.0
377	ستة أشهر فما هوالحكم ؟	
377	مسألة العنين إذا زوج الأمة فالخيار إلى المولى أولها ؟	73.7
470	الفصل الرابع والعشرون: في بيان حكم الولد عند افتراق الزوجين	
470	إذا كان للرجل ولد صغير وقد فارق أمه فالأم أحق بالولد	77.7
470	الأم أحق مالو بالولد مالم يبلغ سبع سنين وبالجارية حتى تحيض	77.7
٣٢٦	فإن تركت الأم الولد على الأب هل تجبر الأم على حضانته	77.9
	حالة الصغيرين قالت: لا آخذهما ولا أمنعهماعن الكون معي	٦٣١.
٣٢٦	في منزلي فما هوالحكم ؟	
٣٢٦	إن ماتت الأم فأم الأم أولى بحضانة الولد أو أم الأب أولى من أم والاختلاف فيه	7771
777	بعد الأخت لأم اختلاف الروايات في تقديم الخالات	7777
777	بعد الأخوات بناتهن وبعدهن الخالاف	7717
777	هل يستوي في حق الحضانة المسلمة والكتابية ؟	7712

	من تزوجت من هولاء بزوج فإن كان الزوج أجنبياً هل سقط	7710
٤٢٨	حقها في الحضانة ؟	
٣٢٨	من تزوجت بأجنبي ثم بانت من زوجها هل عاد حقها في الحضانة ؟	7717
٣٢٨	لاحق للأمة ولأم الولد في حضانة الولد الحر	7717
٣٢٨	لاحق للمرتدة في الولد	7711
٣٢٨	لاحق لابن العم في حضانة الجارية	7719
٣٢٩	إذا لم يكن للجارية ولد يجعل معها امرأة ثقة	٦٣٢.
٣٢٩	إذا اجتمع إخوة في درجة واحدة فما هوالحكم ؟	7771
٣٢٩	إذا بلغ الولد رشداً فله أن ينفرد بالسكني	7777
٣٢٩	إذا كانت بكراً فللأولياء حق الضم	7777
٣٢٩	إذا وقعت الفرقة بين الرجل وبين امرأته هل تخرج بالولد عند انقضاء عدتها؟	7775
٣٣.	لاتخرجه من مصر إلى قرية بحال	7770
	رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولداً أو أخرج ولده الصغير	7777
٣٣.	إلى الكوفة فطلقها فما هوالحكم في الولد ؟	
	الفصل الخامس والعشرون: في المسائل المتعلقة بنكاح	
۱۳۳	المحلل وما يتصل به ونكاح الفضولي	
۱۳۳	المطلقة ثلاثًا إذا زوجت نفسها من غير كفو ودخل بها هل حلت للزوج الأول؟	7777
۱۳۳	لوكان الزوج الثاني عبداً أو مدبراً ودخل بها هل حلت للزوج الأول؟	7771
	لو كنت النصرانية تحت مسلم طلقها ثلاثا فتزوجت نصرانيا	7779
٣٣٢	ودخل بها هل حلت للمسلم ؟	
	إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فتزوجت بآخر وطلقها الزوج الثاني	٦٣٣.
٣٣٢	ثلاثا قبل الدخول ثم تزوجت بثالث هل حلت للزوجين الأولين ؟	
٣٣٢	ولو وطأها الزوج الثاني في حيضٍ أو نفاس أو إحرام هل حلت للزوج الأولى؟	7771
٣٣٢	الزوج المحلل إن كان عبداً صغيراً لإنسان فدخل بها هل تحل للزوج الأول؟	7447
	إذا تـزوجـت المطلقة ثلاثاً بزوج وكان من قصدهماالتحليل هل	7444
٣٣٢	حلت للزوج الأول؟ وإن شرط الإحلال بالقول ففيه الاختلاف	
٣٣٣	إذا تزوجها ليحللها على الأول فهل هذا الثاني مأجور في ذلك ؟	7772
444	و مما يتصل بهذه المسائل	

	من حلف بثلاث تطليقات واستفتت المرأة فأفتيت بوقوع	7440
٣٣٣	الثلاث هل لها أن تحلل بعد ما فارقها زوجها	
	امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر أن تمنع نفسها	744-
٤٣٣	منه هل يسعها أن تقتله ؟	
	إذا شهد عند المرأة شاهدان عدلان أنَّ زوجها طلقها ثلاثا وهو	7777
٤٣٣	يجحد ذلك فما هو الحكم ؟	
٥٣٣	أما المسائل التي تتعلق بنكاح الفضولي في الطلاق	7447
٥٣٣	قوله: كل امرأة أتزوجها فالجواب فيه كل امرأة تدخل في نكاحي	7440
٣٣٦	الحيلة في هذه الصورة أن يزوجه فضولي امرأة بغير أمره	٦٣٤.
٣٣٦	من قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً فكيف فيه نكاح الفضولي؟	7851
٣٣٧	كل امرأة أتزوجها أو أجيزه فهي طالق ثلاثا فما هو حكم نكاح الفضولي ؟	7887
٣٣٧	أما المسائل التي تتعلق برفض اليمين في الطلاق المضاف	
	الحنفي إذا عقد اليمين على جمييع النسوة بأن قال: كل امرأة	7827
	أتزوجها فهي طالق أو عقد اليمين على امرأة واحدة بأن قال: إن	
٣٣٧	أتزو جك فأنت طالق فما هو الحكم في الفصل الأول وفي الفصل الثاني؟	
	أن المبتلى بالحادية المجتهد فيها إن كان عامياً فعليه حكم	7888
٣٣٧	القاضي وإن كان فقيهاً فله رأئٌ	
	إذا كتب القاضي الحنفي إلى القاضي الشفعوي في تقليده في	7720
٣٣٨	هذه الصورة وأمثالها فما هوالحكم ؟	
٣٣٨	إذا حكم القاضي بحواز النكاح بعد الطلاق المضاف هل نفذ حكمه ؟	
	إن صاحب الحادثة إذا استفتى فقيهاً فأفتاه ببطلان اليمين هل	7751
٣٣٩	وسعه إمساك المرأة ؟	
	إذا عقد على جميع النسوة يمينًا واحدً بأن قال كل امرأة أتزوجها	7851
٣٣٩	فهي طالق فما هو الحكم ؟	
٣٤.	إذا قال الرجل كل عبد أشتريه إلى سنة فهو حر فما هوالحكم ؟	
	إذا عقد على جماعة من النسوة على كل امرأة يميناً على حدة	750.
٣٤.	وفسخ القاضي فما هو الحكم ؟	

لرابع	النافار تحالية كتاب الطارق ١٠٤٠) فهرس مسائل المجلدا	الفتاوي
	إذا عـقـد أيـمـانـاً عِلى امرأة واحدة بأن قال: إن تزوجتك فأنت	7501
٣٤.	طالق قال ذلك مراراً فما هوالحكم ؟	
٣٤.	إذا عقد على امرأة واحدة بكلمة كلما فما هو الحكم ؟	7507
	إذا قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق أو قال كل امرأة أتزوجها	7404
٣٤.	فهي طالق فما هو الحكم ؟	
٣٤١	لو كانت الثانية أخت الأولىٰ لا بظهر الفسخ في حق الأولىٰ	7405
٣٤١	هل يفسخ اليمين على الأخت الثانية إذا قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا	7700
	إذا قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا وتزوج امرأة وطلقها	7507
٣ ٤ ٢	ثلاثًا ثم ترافعاً إلى القاضي فما هو الحكم ؟	
	إذا طلقها ثلاثًا بعد الحول وادعت هي نفقة العدة الواجبة	7507
٣ ٤ ٢	والزوج ينكر ذلك فما هوالحكم ؟	
	إذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فتزوج امرأة ثم ترافعا إلى قاضي	7507
٣٤٢	حنفي فبعثهما إلى عالم شفعوي المذهب فما هوالحكم ؟	
727	رجل غاب عن امرأته وقد كان النكاح بينهما بشهادة الفسقة فما هوالحكم؟	7709
	من تزوج امرأـة بغير ولي فطلقها ثلاثاً بعد الدحول ثم تزوجها	٦٣٦.
٣٤٣	ثانياً بتزويج الولى ورفعا إلى القاضي فما هوالحكم ؟	
	من غاب عن امرأته ولم بخلف نفقتها فرفعت الأمر إلى	7771
٣ ٤ ٤	القاضي فما هوالحكم ؟	
T 2 0	الفصل السادس والعشرون: في المتفرقات	
720	هل يجوز للرجل أن بزوج أمة ابنته الصغيرة من عبد ابنته الصغير؟	7777
T 2 0	تزوج امرأة علىٰ ألف الذي له علىٰ فلان فما هو الحكم ؟	7777
	إذا قال لامرأة: تـزوجتك عـلى الألف التي لي علىٰ فلان إلىٰ سنة	7775
T 2 0	ورضيت بذلك فما هو الحكم ؟	
	إذا قال الرجل لغيره: زوجتك أمتى هذه وبعتك عبدي هذا بألف	7770
720	درهم فما هو الحكم ؟	
720	إذا ذهب الزوج بامرأته فغابت المرأة هل على الزوج أن يطلبها؟.	7777
T 2 0	شرب الدواء لأجل إسقاط الحبل	7777

حل تزوج امرأة فـجـاءت بسـقـط قد استبان خلقه إن جاءت	٠,	777
		* ' ' ' '
بعة أشهر فما هو الحكم ؟		
أن المرأة تكلمت بكلمة الكفر لتفارق زِوجها فما هو الحكم؟ ٣٤٥		
كان لرجل ثلاث نسوة وألف جارية فلامه إنسان إذا سمع أنه	لو	744
ِ ج برابعة أخشى عليه الكفر	تزو	
ل بل جاء إلىٰ معتدة الغير وقال: انفق عليك علىٰ إن تزوج نفسك	رج	۱۳۷۱
إذا انقضت عدتك فما الحكم ؟		
مولىٰ الأمة طلقهاعليٰ إن أزو جلك أمتى الأخرىٰ ففعل طلقت		7777
نعية وهل عليه شيء	٠ ج	
ع قدت عقد البكر فلى دينار وإن عقدت عقد الثيب فلى		7 7 7 7
ف دينار هل يحل له أخذ ذلك		
		_ w,,,
ل زوج ثلاث أخوات له نسباً وأمه من رجل في عقدة فما هو الحكم؟ ٣٤٧		
قـال الـرجـل اعـمل معي في كرم في هذه السنة أزوجك ابنتي		٦٣٧٥
مل معه السنة ثم أبي أن يزوج أبنته فما هو الحكم ؟	فعد	
تزوج امرأتين علىٰ ألف درهم وإحداهما لا تحل له فما هو الحكم؟ ٣٤٧	إذا	٦٣٧٢
مل تزوج امرأة خمسة دراهم وصالحته من الخمسة علىٰ	رج	7771
يساوي حمسين درهما ثم طلقها قبل الدخول فما هو الحكم؟ ٣٤٨	کر	
ل زوَّ ج ابنته الصغيرة من ابنُ كبير لرجلٌ بغير إُذنه فما هو الحكم؟ ٣٤٨		777
بي يون ما زوج بنتاً له صغيرة من رحل غائب ثم مات الأب وبلغ		
ر و حتك نفسي على ألفين فما هو الحكم ؟ ٣٤٨		
رع روم على الله على الله على ألف درهم فقال الرجل: قبلت		٦٣٨.
را عن عربي الله المسلم على الله عن المسلم عن الربيع عن المربي. المسلم عن المسلم عن المسلم عن المسلم المسلم الم المسلم المسلم		1171
حان وقعت بينهما فرقة وبينهما أولاد يتعذر علىٰ المرأة		יאזר
ارقتهم هل يجوز لها أن تسكن في بيته ؟ ٣٤٩	مف	
خطب إلىٰ امرأة ولم يركن إليها هل يحوز له أن ينظر وهي لا تعلم؟ ٣٤٩	من	۲۳۸۲
ـل له امرأة أراد أن يتزو ج امرأة أخرى فقالت امرأته: إن فعلت	رج	7777
ئ قتلت نفسي فما هو الحكم ؟ ٣٥٠		
, ,		

	•	
	رجل قال لآخر: زوجتك ابنتي على مهر ألف درهم فقالت:	٦٣٨٤
٣٥.	قبلت النكاح ولا أقبل المهر فما هو الحكم ؟	
	مسألة الوكيل بالنكاح من امرأة إذا زوجها من رجل ثم أبرأ	٦٣٨٥
٣٥.	الوكيل فما هو الحكم ؟	
٣٥.	رجل تزوج بأمة الغير ثُم تزوج امرأة حرة فما هو الحكم ؟	٦٣٨٢
	امرأة أرضعت صبيين أحدهما كافروالآخر مسلم فاشتبها عليها	۱۳۸۱
٣01	وعلىٰ الوالدين فما هوالحكم ؟	
٣0١	مسألة السكران إذا زوج ابنته بأقل من مهر مثلها	٦٣٨٨
٣0١	امرأة زوجت نفسها بمهر مثل أمها والزوج لايعلم قدرها فما هو الحكم؟	٦٣٨٥
	رجل يدعى علىٰ امرأة أنها منكوحته وهي تقول: قد طلقني	789.
٣٥١	وتزوجت بهذا الرجل الثاني بعد العدة فما هو الحكم ؟	
	إذا زوج الرجل أحته ثم قال لها: هل أجزت ما فعلت فقالت:	7891
٣٥١	أجزت وكان الأخ باع أملاكها وما علمت ببيع الأملاك فما هو الحكم؟.	
707	زوج ابنه البالغ امرأة فذهب الابن إلى بيت الصهر فما هو الحكم؟	7897
	صبىي عاقل تزوج امرأة وغاب وتنزوجت المرأة بآخر فحضر	7897
707	الصبى وقد بلغ فما هو الحكم ؟	
	امرأة وهبت مهرها لزوجها ثم مات بعد مدة وطلبت ورثتها	7898
707	مهرها فما هو الحكم ؟	
	رجل خطب امرأة إلى أبيها فقال الأب: إن نقدت المهر فذلك	7790
707	كذا وكذا إلىٰ خمسة أشهر فما هو الحكم ؟	
	يحوز النكاح بين العيدين وكره بعض الزفاف وقال لايكون ألفة	7897
404	وقالت عائشة: خلافها وردته	
	رجل قال لامرأته بمحضر من الشهود جزاك الله خيراً قد وهبت	7891
707	لى مهرك فقالت: ارے بخشيدم فما هوالحكم ؟	
	تزوج صغيرة زوجها أبوها ثم غاب الزوج ومات الأب وكبرت	7891
707	الصغيرة وتزوجت بزوج آخر فما هو الحكم ؟	
	زوج ابنه البالغ امرأة بغير أمره ومات الابن واختلف الأب	7790
70 £	والمرأة فما هوالحكم ؟	

	تزوج امرأة وادعت بعد الدخول أنها قدردت النكاح وأقامت بينة	٦٤	
40 5	فما هو الحكم ؟		
	امرأة نعى إليها زوجها ففعلت هي وأهل البيت مايفعل أهل	٦٤	٠ ١
	المصيبة وتزوجت بزوج آخر بعد العدة ثم جاء آخر وأخبرها أن		
70	زوجها حيّ فما هوالحكم ؟		
700	رجل طلق امرأته ثلاثا وتزوجت بعد العدة بعبد بغير إذن سيده فما هوالحكم؟	٦٤	٠ ٢
	أمة تزوجت نفسها بغير إذن مولاها علىٰ عشرة دراهم ومهر	٦٤	٠ ٢
700	ومثلها مائة درهم فما هو الحكم ؟		
	عبد تزوج امرأة على رقبته بغير إذن سيده فقال السيد: أحيز	٦٣	٠ ٤
700	النكاح ولا أجيز علىٰ رقبته فما هو الحكم ؟		
	رجل قبال لآخر: زوجي امرأة علىٰ امرأة درهم فزوجه علىٰ ألف	٦٤	٠, ٥
700	درهم فكيف حكم المهر؟		
	رجـلُ تـزوج امـرأة ثم أراد أن يطلقها بغير رضاها بغير ذنب منها	٦٤	٠ -
700	هل يجوز له ذلك ؟		
٣٥٦	إذا كان في وليمة وبسط ذيله لأخذ نثر السكر والدراهم فوقع في ذيله فهو له	٦٤	٠١
	امرأة اعترض الولد في بطنها ولم يوجد سبيل إلى استخراجه دون	٦٤	• /
707	أن يجعل الولد قطعاً قطعاً فما الحكم ؟		
	ادعيٰ عليٰ امرأة أن هذه امرأتي تزوجتها في شهر كذا وأقام عليٰ	٦٤	٠, ٥
707	ذلك بينة وأقامت المرأة بينة بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر		
707	باب القسم		
707	إذا كان للرجل امرأتان حرتان فعليه أن يعدل في القسم	7 2	١.
70 1	لاقسم بينهن في السفر	7 2	۱۱
	إن رضيت إحدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتها كما فعلت	7 2	١ ١
70	سودة لعائشة جاز		
709	القسم بين الحرائر على السواء سواء كن مسلمان أو كتابيات	7 2	۱۲
709	المريض والصحيح في القسم سواء	7 8	١٤
	إذا اغتسل الزوج بالصلوة والصوم أو تسرى جارية هل يقسم	٦٤	١
٣٦.	للمرأة يوما وليلة من أربع ؟		

لرابع	لتاتارخانية كتاب الطلاق ٦٦٨ فهرس مسائل المجلد ا	الفتاوي
	إذا كانت له امرأة وأراد أن يتزوج أخرى وخاف أن لا يعدل	
٣٦.	بينهما فما هوالحكم ؟	
٣٦.	إذا قام عند إحدى امر أتيه شهرا فهل للثانية أن تطالب أن يقيم عندها شهراً ؟	7 2 1 7
٣٦.	الرجل المحبوب والخصى والعنين في القسم بين النساء سواء	
٣٦.	لوكانت له امرأة واحدة وطالبته بالواجب كان لها فما هوالحكم؟	
٣٦١	١١/ كتاب الرضاع	
٣٦١	الرضاع في الشرع عبارة عن مس شخص مخصوص	727.
	الرضاع في إيجاب الحرمة كالنسب والصهرية وما يتعلق به	7 2 7 1
٣٦١	التحريم في النسب يتعلق به في الرضاع إلا في المسألتين فانظر إليها	
٣٦٢	يحرم على الرضيع أبواه من الرضاع وأصولهما وفروعهما	7 2 7 7
٣٦٢	مسألة الغلام أن يتزوج اللتي أرضعت أخاه	7 2 7 7
٣٦٢	مسألة التحريم بالرضاع كما يثبت من جانب المرأة يثبت من جانب الرجل	
٣٦٣	أحوات الزوج عمات الرضيع لا تحل له مناكحتهن	
	امرأة ولدت من زوج فأرضعت ولدها ثم يبس لبنها ثم درلها اللبن	
٣٦٣		
	لو زنبي بامرأته فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صبية هل يجوز	7 2 7 7
٣٦٤		
٣٦٤	كل صبيين اجتمعا على ثدي واحد لم يجز لاحدهما أن يتزوجها بالاخرى	7 2 7 1
	صغيرتين ارضعتهما امرأة واحدة فأراد أب واحدة منهما أن	
٣٦٤	يتزوج الصغيرة الثانية هل تحل له ؟	
	لو أن امرأتين لاحداهما بنون وللأخرى بنات فارضعت اللتي لها	724.
٣٦٤	البنات ابنا واحدا من بني المراة الأخرى كيف تثبت حرمة الرضاع؟	
	رجل له أم فأرضعت صبية صغيرة ولتلك الصغيرة إخوة وأخوات	7271
770	هل جاز لهذا الرجل أن يتزوج بأخوات تلك الحارية ؟	
770	لا بأس للرحل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده	7227

٦٤٣٣ امرأة ارضعت صبيتين فهما أختان ٣٦٥ الرضاع الموجب للتحريم ما كان في حالة الصغر ٣٦٦ ٣٦٦

٣٦٦	الكلام في ثبوت الحرمة	7540
777	أما الكلام في استحقاق الأجر لإرضاع الولد	7887
77 7	مسألة الفطام في مدة الرضاع	7287
777	مسألة الفطام في الحولين	7 2 4 7 1
٣٦٨	مسألة البكر إذا نزل لها لبن هل تعلق به الحرمة ؟	7289
٣٦٨	لين الحية والميتة سواء في مسألة التحريم	
٣٦٨	تثبت حرمة الرضاع بالسعوط والوجور لا بالا قطار في الأذن	7221
~ 79	إذا صنع لبن امرأة في طعام فأكله صبى فما هوالحكم ؟	7 2 2 7
	إذا صردت له حبزاً في لبنها حتى نشف الحبر ذلك أو لتت به	7 2 2 7
779	سويقاً فما هوالحكم ؟	
~ 79	مسألة خلط لبن المرأة بالماء أو بالدواء أو بلبن البهيمة	7 2 2 2
	إذا طلق الرجل امرأته ولها لبن فتزوجت بزوج آخر ووطئها الثاني	
٣٧.	فإذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني	
٣٧.	لافرق بين تحريم الرضاع الطاري والمتقدم	7 £ £ 7
	إن اخطأت أو أرادت الخير بأن خافت على الرضيع الهلاك من	7 2 2 1
٣٧.	الحوع فما هوالحكم ؟	
	إذا جماء ت امرأتان لرجل أجنبي لهما من ذلك الرجل الأجنبي	7 2 2 1
۳۷۱	لبن وارضعت كل واحدة إحدى الصبيتين معا فما هوالحكم ؟	
۳۷۱	امرأة رضعت صبية فكبرت فجامعها زوج المرضعة هل تحرم عليه امرأته ؟	7 2 2 9
	رجل تحته كبيرة ورضيعة وأخذ بشيء من لبن الكبيرة وأوجر	750.
۳۷۱	الصغيرة هل بانتا ؟	
٣٧٢	إذا تزوج الرجل صبية تم تزوج عمتها فما هوالحكم ؟	7501
٣٧٢	صغيرة وصغير بينهما شِبهة الرِضاع فما هو الحكم ؟	7507
	إذا تنزوج امرأة نكاحاً فاسداً وفرق بينهما ثم تزوج صبية رضيعة	707
٣٧٢	فارضعت أم الكبيرة الصغيره فما هو الحكم ؟	
۲۷۲	تزوج الرجل ثلاث صبيات فجاءت امرأة وأرضعتهن فما هو الحكم؟	7505
۲۷۲	لو تزوج كبيرة وصغيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة فما هو الحكم؟	7500
٣٧٣	لو تزوح كسرة وصغيرتين وارضعتهما الكسرة واحدة بعد أخرى فما هوالحكم؟	7507

٣٧٣	ولو تزوج كيرة وثلاث صبيات فارضعتهن واحدة بعد أخرى فما هو الحكم؟	7501
	ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتي	7501
	عمدت الكبيرتان إحدى الصغيرتين فارضعتاها إحداهما بعد	
٣٧٣	الأخرى فما هوالحكم ؟	
۲۷٤	لوكانت تحته الصغيرة والكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة فما هوالحكم؟	7509
۲۷٤	ولو تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتكما فهو على أربعة أوجه	727.
	لو زوج رجل ابنه الصغير امرأة لها لبن فارتدت وبانت من الصبي	7871
	تُم أسلمت فتزوجها رجل فحبلت منه فارضغت بلبنها ذلك	
۲۷٤	الصّبي فهل هي حرمت على زوّجها الثاني	
	رجل له أم ولد فزوجها من صبى ثم اعتقها فاختارت نفسها ثم	7877
۲۷٤	تزوجت بآخر فأرضعت ذلك الصبي هل بانت من زوجها ؟	
	امرأة مرضعة تخاف على ولدها الهلاك ليس لأب هذا الصغير	7877
۲۷٤	سعة حتى يستأجر الظئر	
٣٧٥	نو ع منه	
440	لاتقبل في الرضاع إلاشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول	7 2 7 2
	صبية ارضعتها بعض أهل القرية ولا يدري من ارضعتها من النساء	7270
4 00	هل يجوز لرجل من أهل تلك القرية أن يتزوجها ؟	
	رجل تزوج امرأة رضيعة ومضى على ذلك زمان فقالت أم الزوج	7 2 7 7
440	أو أخته إني قد أرضعتها فما هو الحكم ؟	
	إذا قال الرجل هذه المرأة أمي من الرضاعة أو ابني أو أختى ثم أراد	7 2 7 7
440	يتزوجها بعد ذلك، وقال: أو همت أو أخطأت أو نسيت فماهو الحكم؟	
٣٧٦	لو قالت المرأة بعد النكاح كنت أقررت قبل النكاح أنك أخيى فما هو الحكم؟	7 2 7 1
	لو قال هذه أختى أو بنتي وليس لهما نسب معروف ثم قال	7 2 7 9
٣٧٦	أو همت فما هوالحكم ؟	
٣٧٦	لو قال هي بتني وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثله فما هو الحكم؟	757.
	2011 11 1/10	
٣٧٧	١٢/ كتاب الطلاق	
777	ركن الطلاق و سببه شرعاً أو طبعاً و شرطه و حكمه	7571

٣٧٨	الفصل الأول: في بيان أنواع الطلاق	
٣٧٨	الطلاق نوعان: سني وبدعي	7577
٣٧٨	السنى من حيث الوقع	7 2 7 7
٣٧٩	إن كانت المرأة ممن لا تحيض عن صغر أو كبر فطلقها متى شاء	7 2 7 2
٣٨.	ألفاظ تحتمل على السنة بلانية فانظر إليها	٦٤٧٥
٣٨.	أما البدعي فنوعان : من حيث العدد ومن حيث الوقت	7 2 7 7
۳۸۱	الذي يعود إلىٰ الوقت أن يطلق المدخول بها في حالة الحيض	7 2 7 1
٣٨٢	الطلاق البائن ليس بسني	7 5 7 1
٣٨٣	إذا قال لامرأته المدخولة: أنت طالق للسنة فما هو الحكم ؟	7 5 7 0
٣٨٣	لو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة فهو على وجوه	٦٤٨.
۳۸٤	لو ترى أن يقع عند رأس كل شهر تطليقة فما هو الحكم ؟	٦٤ ٨١
۳۸٤	إذا قال لامرأته: أنت طالق كل شهر للسنة فما هو الحكم ؟	7 £ 1 7
	إذا اطلق امرأته في طهر لايجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك	٦٤ ٨٢
٣٨٤	الطهر فله أن يطلقها ثانياً	
	مسألة النكاح على الخلاف إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا للسنة	ጓ ሂ ሊ ሂ
٣٨٥	ولم يدخل بها وقعت واحدة	
٣٨٥	لو قال لامرأته: أنت طالق للسنة هل تقع في الحال؟	٦٤ Λο
300	إذا قال: أنت طالق ثنتين أولهما للسنة فإن كانت طاهرة يقع السني	ጓ ሂ ለ ን
	إذا طلق امرأته واحدة في الطهر من غير جماع ثم جامعها ثم قال	٦٤ ٨١
٣٨٦	لها أنت طالق للسنة فما هو الحكم ؟	
٣٨٦	لو طلقها وهي من ذوات الأقراء ثم أيست فهل له أن يطلقها حين تئس؟	ገ ሂ ሊ /
	وإذا قال لامرأته: أنت طالق غدا للسنة وهي ممن لايقع عليها	٦٤٨°
٣٨٦	طلاق السنة فما هوالحكم ؟	
٣٨٧	إذا كان الزوج غائبا وأراد أن يطلقها للسنة واحدة فإنه يكتب إليها	759.
	رجـل طـلـق امـرأتـه لـلسنة في الطهر من جماع إلاأن رجلا آخر	7 2 9 1
٣٨٧	وطئها في طهرها بشبهة فكيف حكم الطلاق ؟	
٣٨٧	إذا ظاهر من امرأته ثم طلقها طلاق السنة قبل أن يكفر عن	7897
	الظهار فما هم الحكم؟	

	امرأة نعى إليها زوجها فتزوجت بزوج آخر ثم قدم زوجها	7 2 9 7
٣٨٧	الأول فما هوالحكم؟	
٣٨٧	نوع آخر: فيما يتصل بهذا الفصل	
	إذا قال لها أنت طالق للسنة فقالت أنا طاهرة فقال الزوج وقع	7 2 9 2
٣٨٧	عليك في الحيض فما هو الحكم ؟	
٣٨٨	نوع آخر: فيما يتصل بهذا الفصل أيضا	
٣٨٨	رجل قال لامرأته وهي أمة: أنت طالق للسنة فما هوالحكم؟	7 2 9 0
٣٨٨	رجل قال لامرأته الأمة أنت طالق ثلاثا للسنة فما هو الحكم؟	7297
	إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا للسنة وهي ممن لا يقع عليها	7891
٣٨٩	طلاق السنة فما هو الحكم ؟	
٣٨٩	نوع آخر: فيما يتصل بهذا الفصل أيضا	
٣٨٩	إذا قال لها: أنت طالق للبدعة ونوى ثلاثاً فما هو الحكم ؟	7 2 9 1
٣٨٩	لو قال لها: أنت طالق للحيض وهي ممن لا تحيض فماهو الحكم؟	7 2 9 9
۳۹۰	إذا قال لها أنت طالق بكتاب الله فما هو الحكم ؟	70
۳۹۰	نوع آخر : فيما يتصل بهذا الفصل أيضاً	
۳٩٠	إذا قال لامرأته أنت طالق تطليقتين أو لا هما للسنة فما هو الحكم؟	70.1
۳٩٠	نوع آخر: من هذا الفصل أيضاً	
۳٩٠	رجل قال لامرأته أنت طالق للسنة بألف درهم	70.7
۳۹۱	الفصل الثاني : في بيان شرط صحة الطلاق وبيان حكمه	
۳۹۱	شرط صحة الطلاق قيام القيد في المرأة نكاحاً أو عدة	70.5
۲۹۲	الفصل الثالث: في بيان من يقع طلاقه ومن لايقع	
۲۹۲	إن الطلاق إنما يقع لوجود لفظ الإيقاع	70.8
۲۹۳		70.0
۳۹۳	مسألة النكاح بين الصغيرين	70.5
۳۹۳	مسألة طلاق النائم	70.1
۲۹٤	مسألة طلاق الصبي	70./
۲۹٤	مسألة طلاق السكران	70.0
٠, , ,	شال نالسا أسنا ال	7 ~ \

الفتاوي التاتارخانية كتاب الطلاق

٣90	حكم شرب الأشربة التي تتخذ من الحبوب أو من العسل	7011
٥٩٣	مسألة طلاق المكره والسكران	7011
۳۹٦	مسألة طلاق الهازل وشارط الخيار	7017
۳۹٦	مسألة طلاق اللاعب	7015
٣٩٧	من أراد أن يقول زينب طالق فجري علىٰ لسانه عمرة فما هو الحكم ؟	7010
٣٩٧	إذا اشترى منكوحته ثم طلقها هل يقع الطلاق؟	701
٣٩٧	مسألة طلاق الأخرس بالإشارة	7011
۳۹۸	مسألة طلاق من يقع ومن لايقع	701/
	رجل قال لامرأته: أنت طالق في العربية فسمع اعجمي فظن أنه	7019
۳۹۸	لطف أوسبب فما هوالحكم؟	
٣٩٨	لو قال لها: ترا طلاق فها هنا خمسة ألفاظ فانظر إليها	707
٤٠٠	الفصل الرابع: فيما يرجع إلىٰ صريح الطلاق	
٤٠٠	الطلاق علىٰ ضربين: صريح وكناية	707'
٤٠٠	الطلاق ثلاثة	7071
٤٠٠	لو قال لامرأته: يامطلقة وقال أردت به الشتم فما هو الحكم ؟	7071
٤٠١	إذا طلق امرأته ثم قال لها قد طلقتك أو قال "طلاق دادم ترا"كم وقع ؟	707
	إذا قال لامرأته: قد طلقتك أو قال أنت طالق قد طلقتك أمس	7070
٤٠١	وهو كاذب فما هوالحكم ؟	
٤٠١	رجل قال لامرأته " بيك طلاق دست باز داشت " فما هوالحكم ؟	707
٤٠٢	إذا قال بعد سوال الطلاق چنك باز داشتم فكيف حكم الطلاق ؟	7071
٤٠٢	لو قال لها أنت طالق ونوى طلاقا من وثاق فما هوالحكم؟	707/
٤٠٢	إذا قال لامرأته: أنت طالق من هذا القيد أومن هذا الغل فما هو الحكم؟	7079
٤٠٣	لو قال لها: أنت طالق فقال لم أعن الطلاق عن وثاق النكاح فما هوالحكم؟	704
٤٠٣	من طلق امرأته ثلاثا ثم قال بعد ذلك كان قبلها طلقها فما هو الحكم؟	704
٤٠٣	إذا قال لها في حالة الغضب اله هزار طلاقه برو كم يقع الطلاق ؟	7071
	مؤذن دخل سكة فقال "صلوة كردم" فقال له رجل " طلاق	7077
٤٠٤	كردى " فقال "كردم " فما هوالحكم ؟	
۷ ،	ا قال إن بفا عليه مستفتال أن سيالات في بقيما ما المالاة.٩	7046

	لو قال "من تراطلاق دادم" فإن نوى الايقاع وقع وإن نوى	7040
٤٠٥	التفويض أو لم يكن له نية فما هوالحكم؟	
٤٠٥	رجل قال لامرأته أنت طالق من فلانة فما هوالحكم ؟	707
	ولـو قـال لآخـر " خواهي تازن ترا طلاق كنم " فقال " خواهم "	7071
٤٠٥	فطلقها ثلاثاً هل يقع الطلاق ؟	
٤٠٦	قال لامرأته: أنا منكَ طالق فما هوالحكم؟	704/
٤٠٦	لو قال: عليك الطلاق فما هوالحكم؟	7000
٤٠٦	لو قال: طلاقك علىّ واجب أو لازم فما هوالحكم ؟	708.
٤٠٧	لو قال لامرأته: طلّقك الله فماهوالحكم؟	7051
٤٠٧	إذا قال لامرأته: أنت طالق من امرأة فلان وهي مطلقة فذلك على نيته.	7051
٤٠٧	إذا قال أنت ثنتين و نوى ثلاثا فما هوالحكم ؟	7027
٤٠٨	ولو قال أنت طالق أفضل الطلاق أو أكمله أو أعدله أو أسنه فماهوالحكم؟	7028
٤٠٨	امرأة قالت لزوجها: طلقني ثلاثًا فقال لها أنت طالق فكم يقع عليها ؟	7080
	من قال لثلاث نسوة له إحداهن جنب والأخرى حائض	702
٤٠٨	والأخرى نفساء احبثكن طالق فمن عليها الطلاق ؟	
٤٠٩	لوطلقها ثم قال لها أنت واحدة واحدة واحدة كم يقع الطلاق ؟	7051
	لو قال خذى طلاقك فما هوالحكم ؟ أو قال أنت طالق مع كل	705/
٤٠٩	شربة فما هوالحكم ؟	
٤٠٩	إذا قال لهاشئت طلاقك فما هوالحكم ؟	7059
	إذا قال لامرأته: إذا دِحلت الدار صرت مطلقة فدخلت الدار وقال	700
٤١٠	الزوج أردت تخويفاً فما هوالحكم ؟	
٤١٠	إذا قال لها وهبت لك طلاقك فما هوالحكم؟	7001
	لو أراد أن يطلقها وقالت هب لي طلاق فقال وهبت لك	7007
٤١١	طلاقك فما هو الحكم ؟	
٤١١	لو قال برأت من طلاقك أو برئت إليك من طلاقك فما هوالحكم ؟	7007
۱۱	مسألة لفظ العارية في الطلاق	7008
۱۱	مسألة لفظ البيع في الطلاق أو لفظ القرض أو لفظ الرهن	7000
٠١١	مل قال الحادثات ام أتر بطلاقه الفكيف حكي الطلاق ؟	700

	إذا قال لها إن لم تطلقي نفسك فأنت طالق أو قالت مرا طلاق ده فقال	7001
٤١٢	الزوج "هرچه باين خانه اندراست طلاق است ترا دادم "هل يقع الطلاق ؟	
٤١٢	امرأة قالت لزوجها مرا طلاق ده فقال دادمت هل يقع الطلاق ؟.	7001
٤١٢	لو قال لامرأته أنت طالق ثم قال للناس زن مراحرام است فما هوالحكم؟	
	رجل سئل عن امرأته بعد ما تشاجرا بحايش ماندم أو عفو	707.
٤١٢	كردم فما هو الحكم ؟	
	إذا قالت المرأة في المشاجرة چوں منت نمي يابم رها كن أو	7071
	عفو كن اوازاد كن فقال الزوج كردم يا بخشيدم يا عفو كردم يا	
٤١٢	رها كردم يا آزادت كردم هل يقع الطلاق بدون النية ؟	
	لو قال الأمرأته: أنت طل ونوى الطلاق يقع الطلاق وإن لم ينو أو	7077
٤١٣	قال يا طال أو قال أنت طال فما هو الحكم الطلاق ؟	
٤١٣	امرأة قالت لزوجها طلقني فضربها فقال اينك طلاق فكيف حكم الطلاق؟	7075
٤١٤	رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت له "هزار فقال هزار فما هو الحكم؟	7078
٤١٤	إذا قال لها " طلاق تو بچادر تو بنديده است " فكيف حكم الطلاق ؟	7070
۱۱٤	امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثًا فقال الزوج " اينك هراز فيكف حكم الطلاق؟	7077
٤١٥	رجل قال لغيره طلقت امرأتك فقال احسنت أو أسأت فما هو الحكم؟	7071
	رجل قال لامرأته: أنت واحدة ونوى به الطلاق أو قال إحدى	707/
٤١٥	امرأتي طالق فما هوالحكم ؟	
	رجل وقعت الخصومة بينه وبين امرأته فقالت المرأة ضعى ثلاثا	7079
١٤٦	تطليقات هنا وهناك فما هوالحكم ؟	
٤١٦	رجل له أربع نسوة فقال لواحدة أنت ثم أنت للمرأة الأحرى ثم	707.
	أنت للمرأة الأخرى ثم أنت طالقة للرابعة فيكف حكم الطلاق ؟	
	من قالت له امرأته طلقني فقال " ترانه طلاق مانده نه نكاح بر	7011
٤١٦	حيز وبرو " فما هو الحكم ؟	
	امرأة سألت من زوجها الطلاق فقال أنت طالق حمس تطليقات	7077
٤١٧	الثلاث لك والباقي لصاحبك فما هوالحكم ؟	
٤١٨	نوع في الإيقاع بطريق الإضمار وفي ترك الاضافة وما أشبههما.	
4 \ \	الذا قال أنت بثلاث مأض الطلاق فه وما ثلاثة فصم ل فانظ الروا	7077

٤١٨	إذا قال لامرأته تو يكي توسه أو قال ترايكي تراسه فما هو حكم الطلاق ؟	7075
	أنت منى ثلاث أو قال لها توبسه أو قال تو طلاق باش أو طلاق	
٤١٨	شو فما هُو الحكم ؟	
	لو قال لامرأته في حالة الغضب دورفته است و سه رفته است و قد	7077
٤٢.	كان طلقها قبل هذا تطليقتين ولانية له فما هوالحكم ؟	
	سألت المرأة زوحها أن يطلقها واحدة فقال الزوج دادم يكي ودو	7011
٤٢.	وسه فما هو حكم الطلاق ؟	
	رجل له امرأتان طلق إحداهما ثم أراد أن يتزوجها فقالت لا	7011
	ازوجك نفسي حتى تطلق الأحرى فقال طلقتها ثم قال أردت	
٤٢٠	غيرها فما هو الحكم ؟	
١٢٤	رجل قال طلقت امرأة أو قال امرأة طالق ثم قال لم أعن امرأتي فما هوالحكم؟	7019
	رجل قال لمديونه امرأتك طالق إن لم تقض حقى اليوم فقال	701.
٤٢١	المديون نعم ولم يردبه الجواب فما هو الحكم ؟	
	رجـل يـريـد الـخروج إلىٰ السفر فأخذته صهرته فقالت لا ادعك	7011
	تخرج حتى تطلق ابنتي فقال دختر ترا سه طلاق ثم قال لم انو	
٤٢٢	امرأتي إنما نويت بنتك التي ليست بامرأتي فما هو الحكم ؟	
٤٢٢	قال فلانة بنت فلان طالق سماها بغير اسمها فكيف حكم الطلاق؟	7017
٤٢٢	لو قال لامرأته "الحبشية طالق "ولانية له في طلاق امرأته فما هوالحكم؟	7015
٤٢٣	لو كانت له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العمياء وأشار إلى البصير فما هو الحكم؟	
	رجل تزوج امرأة فقالت إني اسماء بنت عبد الله القرشية والرجل لا	7010
٤٢٣	يعرفها فقال: كلِّ امرأة لي طالق غير أسماء بنت عبد الله فما هو الحكم؟	
	لو قال نساء أهل الري طالق أو قال جميع نساء أهل الدنيا طوالق	7017
٤٢٤	أو قال نساء هذه الدار طوالق فما هوالحكم ؟	
٤٢٥	نوع آخر: يتصل بهذا الفصل في الإيقاع بالاضافة إلى بعض المرأة	
	إذا قال لامرأته: رأسك طالق الأصل في جنس هذه المسألة إن	7011
	كان جزء يعبر به عن جميع البدن نحو الرأس والرقبة والفرج	
5 7 0	تصح إضافة الطلاق اليه و مثل هذه أربعة عشد لفظا فانظ اليها.	

	كل جزء لا يعبر به عن جميع البدن نحو الدمع والريق والدم لا	701/
٤٢٥	يصح إضافة الطلاق إليها فانظر إلى أمثالها	
	ولو قال لها نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق	२०४०
٢٦	ثنتين فما هو الحكم ؟	
277	نوع آخر : في تكرار الطلاق وإيقاع العدد في المدخولة وغير المدخولة	
277	متى كرر لفظ الطلاق بحرف الوآو أو بغير حرف الواو يتعدد الطلاق	709
	امرأة قالت لزوجها طلقني وطلقني وطلقني فقال الزوج قد	
2 7 7	طلقتك فكم يقع الطلاق ؟	
277	امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال أنت طالق فكم يقع الطلاق ؟	7091
	قالت لزوجها فقال إن عنيت ألف مرة فما هو الحكم ؟ أو حرى	7091
	بينه وبين امرأته مشاجرة فقالت المرأة طلقني ثلاثا أو قالت	
٤٢٨	بالفارسية دادي دادي فقال الزوج دادم دادم فما هو الحكم ؟	
٤٢٨	امرأة قالت لزوجها: طلقني فقال الزوج قد فعلت فما هو الحكم؟	7099
	إذا قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثا أنت طالق ثلاثا تقع	7090
	الشلاث، أو قال لها أنت طالق ثنتين أو قال أنت طالق وطالق أو	
473	قال طالق طالق كم يقع الطلاق ؟	
	إذا قال لها قبل الدحول اگر تو زن مني بيك طلاق دست باز	7097
٤٢٩	داشته كم يقع الطلاق ؟	
٤٢٩	رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق فما هو الحكم؟	7091
	إذا قـال لهـا تـرا يك طلاق اگر چيزے من كسے را دهي و دوو سه	709/
٤٣.	فكيف حكم الطلاق ؟	
۱۳٤	ولو قال لها أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار فكيف حكم الطلاق ؟	7099
	إذا قال إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة وبعدها واحدة	77
۱۳٤	وبعدها واحدة فكيف حكم الطلاق ؟	
	إذا قال لامرأته: أنت طالق واحدة حتى تبيني وهو ينوى ثلاثا	77.1
۲۳۱	طلقت واحدة بعد أخرى	
	رجل قال لا مرأته قبل الدخول: أنت طالق واحدة أو ثنتين	77.1
2 37	فكيف حكم الطلاق ؟	

	إذا قـال لامـرأتـه ولـم يدخل بها أنت طالق واحدة قبل واحدة أو	77.4
٤٣٢	بعدها واحدة فما هو الحكم ؟	
٤٣٣	ولو قال لها أنت طلق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة فكيف حكم الطلاق؟	77.5
	ولو قال لها قبل الدخول أنت طالق إحدى وعشرين أو قال	77.0
٤٣٣	إحدى عشر أو قال واحدة وعشر فكيف حكم الطلاق؟	
	رحل لـه امرأتان لم يدخل بهما فقال امرأتي طالق ثم قال أردت	77.7
٤٣٤	واحدة منهما فما هو حكم ؟	
	نوع آخر: في ايقاع الطلاق بعدد ماله عدد ومالا عدد له وفي	
٥٣٤	تشبيه المراقع بماله عدد ومالا عدد له	
	الأصل فيه أنه متى وصف الطلاق بما لا يوصف يقع الطلاق	77.7
	وبطل الوصف متى وصف بوصف يوصف به والاينبئ عن زيادة	
٤٣٥	شدة وغلظة يقع رجعياً	
	إذا قال لها أنت طالق مثل عدد كذا بشيء لاعدد له كالشمس	٦٦٠٨
१७०	والقمر فما هوالحكم ؟	
१७०	ولو قال أنت طالق عدد شعر رأسي أوطالق عدد شعر ظهر كفي فما هوالحكم؟	77.9
	لو قال لها أنت طالق كعدد النجوم أو مثل عدد النجوم أو	٦٦١.
٤٣٦	كالنجوم أو كالرمل فكيف عدد الطلاق ؟	
٤٣٦	إذا قال لها: أنت طالق كألف فكيف حكم الطلاق؟	7711
	إذا قال لها أنت طالق مثل عظم رأس الإبرة أو قال مثل الحبل أو	7717
٤٣٧	قال مثل حبة الخردل فكيف فيه حكم الطلاق ؟	
٤٣٧	ولو قال مثل السمسم فكيف حكم الطلاق ؟	7717
٤٣٧	ولوقال مثل الاساطين أو التراب أو الحبال فكيف حكم الطلاق ؟	7712
٤٣٨	لو قال أنت طالق كالثلج أومثل صخرة أو مثل الحديد فكيف حكم الطلاق؟	7710
٤٣٨	إذا قال لها أنت طالق مثل ضجة دانق فكيف حكم الطلاق ؟	7717
	ولوقالها أنت طالق هكذا وأشار بالاصبع ومسألة الإشارة	7717
٤٣٨	بالأصابع فانظر إليها ؟	
१७१	ولو قال أنت طالق من هنا إلى الشام فكيف حكم الطلاق ؟	7717
٤٣٩	إذا قال أنت طالق ملء الدار أو ملء الحب فكيف حكم الطلاق؟	7719

	إذا قال لها طالق لونين من الطلاق أوقال ألواناً من الطلاق	٦٦٢.
٤٤.	فكيف حكم الطلاق؟	
	لو قال أنت طالق واحدة تكون ثلاثاً أو تصير ثلاثا أو تعود ثلاثا	7771
٤٤.	فكيف حكم الطلاق؟	
	لو قال أنت طالق أقل الطلاق أو قال أنت طالق أكثر من واحدة	7777
٤٤.	أو قال أقل من ثنتين فكيف حكم الطلاق ؟	
٤٤١	نوع آخر	
٤٤١	قال لثلاث نسوة أنت طالق وهذه وهذه ثلاثاً فما هو الحكم؟	7777
2 2 7	نوع آخر: في الحاق العدد بالايقاع وفي نية العدد	
2 2 7	إذا قال لها: أنت طالق فسكت ثم قال ثلاثا كم عدد الطلاق	7775
2 2 7	رجل قال طالق فقيل له من عنيت فقال امرأتي فكيف حكم الطلاق؟	7770
٤٤٢	رجل قال لامرأته " ترا طلاق" أو قال دادمت طلاق فكم يقع الطلاق؟	7777
2 2 7	لو قال أنت الطلاق ونوى الثلاث هل تقع الثلاث؟	7777
	قال لامرأته: فإن ترفقي ياهند فالرفق ايمن وإن تخرقي يا هند	$\lambda \gamma \Gamma \Gamma$
٤٤٣	فالخرق أشئم فأنت طالق والطلاق عظيمة فكيف حكم الطلاق؟	
٤٤٤	نوع آخر: في إيقاع بعض التطليقة	
٤٤٤	إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين كم تقع الطلاق؟	7779
٤٤٤	إعلم أن من هذا الجنس ثمانية مسائل فانظر إليها	٦٦٣.
	إذا قال لها أنت طالق نصف تطليقة أو ثلث تطليقة أو سدس	7771
٤٤٤	تطليقة كم يقع الطلاق؟	
११०	إذا قال أنت طالق سدس تطليقة وربعها وثلثها ونصفها كم تقع الطلاق؟	7777
११०	إذا قال الرجل لأربع نسوة بينكن تطليقة فكيف حكم الطلاق ؟	7777
	لو قا لامرأتين جعلت بينكما تطليقتين أو قال قسمت بينكما	7782
٤٤٦	تطليقتين فكيف حكم الطلاق ؟	
٤٤٧	الفصل الخامس: في الكنايات	
	الكنايات ما يحتمل الطلاق ولايكون الطلاق مذكوراً والكنايات	7770
٤٤٧	تنقسم علىٰ ثلاثة أقسام كنايات ومدلولات وتفويضات	
٤٤٧	نه ع منه: في قوله أنت حرام على وما يتصل به	

الرابع	فهرس مسائل المجلد	٦٨٠	كتاب الطلاق	التاتارخانية	الفتاوي
٤٤٧	کم؟	حرام فما هو الح	مرأته أنت عليّ	إذا قال لا	7777

£ £ Å	رام فما هو الحكم ؟	احدة ثم قال أنت عليّ ح	إن طلق امرأته الحرة و	7737
	0 / 11	/	f t ti time i	

٦٦٣٨ إن قال الرجل أردت بهذا الكلام الإيلاء فما هو الحكم؟......

٦٦٣٩ رجل قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق فما هوا لحكم؟ ٤٤٩

٠ ٢٦٤ إذا قال لها أنت عليّ حرام ثم قال عنيت به الكذب فما هو الحكم؟ ٤٤. ٦٦٤١ صافحه فقالت امروز فلانه راكنار گرفتي فقال اگر من امروز هيچ

زنے راکنار گرفتم حلال بروے حرام فما هو الحکم ؟...... 2 2 9

٦٦٤٢ ولو قال كل حلال على حرام فإنه يسأل عن نيته فما هو الحكم؟ ٥٠٠

٣ ٢ ٦ ٦ إذا قال الرجل كل حل على حرام إن دخلت الدار فدخلها فما هو الحكم؟ ٢٦٤٤ إذا قال لامرأتين له أنتما عليّ حرام ينوي الطلاق في إحداهما

والإيلاء في الأخرى فما هو الحكم؟.... 201 ٥ ٢٦٤٥ لو قال هذه عليّ حرام وهذه وهوينوي الطلاق في إحداها

و الإيلاء في الأخرى فما هو الحكم ؟..... 201 ٦٦٤٦ لو قال لشلاث نسوة أنتن عليّ حرام ونوى لإحداهن طلاقا وفي

الأخرى الإيلاء فما هو الحكم ؟..... 207 ٦٦٤٧ رجل في يده دراهم فقال هذه الدراهم علي حرام إن اشتري به

شيئًا يحنث وإن رهبها أو تصدق بها لايحنث.. 207

٦٦٤٨ لو حلف بالحل والحرمة لم تكن له امرأة هل تطلق متى تزوج؟.. ٢٥٤

٩ ٢ ٦ ٦ إذا قال حلال الله عليّ حرام أو قال حلال ايزد برمن حرام فما هوالحكم؟ ٠ ٦٦٥ ولو قال حلال الله عليّ حرام و كذلك في أجناسه وله أربع نسوة فما هو الحكم؟ ٣٥٠

١ ٥ ٦ ٦ قال حلال المسلم عليّ حرام و نوى الطلاق وله امرأتان هل يقع الطلاق؟ ٣٥ ٤ ٦٦٥٢ رجل قال زن من حرام است او نه حرام است وي كافر است

ولم ينو شيئاً فما هو الحكم ؟..... 202

٦٦٥٣ إذا قال هرچه بدست راست گيرم برمن حرام فما هو الحكم؟... १०१

٤ ٥ ٦ ٦ من قال ان فعلت كذا فحلال واحد من حلال الله على حرام فما هو الحكم؟

٥ ٦٦٥ ينبغي للمفتى أن ينظر في سؤال السائل..... 205

٦٦٥٦ إذا قال لامرأته أنت عليّ حرام ألف مرة فما هوالحكم ؟..... 200

٦٦٥٧ إذا قال لها: أنت معي في الحرام فما هو الحكم ؟..... 200

१००	تصح اضافة البينونة إلى الرجل وما تصح اضافتها إلى المرأة	770/
१०२	ولو قال لها أنت على كالخمر والخنزير فما هوالحكم ؟	7709
	رجل قال حلال الله على حرام ثم قال هرچه بدست راستگيرم	777
१०२	برمن حرام فما هو الحكم ؟	
१०२	لو قال لامرأته إن تزو حتك فحلال الله على حرام فما هو الحكم؟	777'
	امرأة قالت لزوجها أنا حرام عليك أو حلال لك فقال أنت على	
٤٥٧	مثل ما أنت على جميع أهل المصر فما هو الحكم ؟	
٤٥٧	نوع آخر: في قوله حلية وأشباهها	
٤٥٧	إذا قال لها أنت خلية أو بريئة أو بتة أو بائنة فما هوالحكم ؟	7777
१०४	البائن ضروب فانظر إليها	777
	إن قال ذلك في حالة الرضا أو في حالة الغضب أو في حالة	7776
१०४	مذاكرة الطلاق فما هوالحكم ؟	
१०१	ما يصلح رداً ويصلح جواباً نحو قوله اغربي اخرجي اذهبي قومي وغيرها ؟	777
१०१	وما يصلح أن يكون جواباً ويصلح أن يكون شبهة نحو خلية برية بتة بائن حرام	7771
	إن نوى في المحلية والبرية والبتة والبائن والحرام ثلاثاً أو واحدةً	777/
१०१	بائنة فما هوالحكم ؟	
٤٦٠	مسألة مدلولات الطلاق	7779
٤٦٠	إذا قال وهبتك لأهلك فهل هو من جملة الكنايات؟	777
٤٦١	ولو قالت المرأة طلقني واترك لي طلاقي فقال تركت فما هوالحكم؟	777
٤٦١	إذا قال لها چهار راه برتو كشاده است فما هوالحكم ؟	7777
٤٦١	رجل قال لامرأته أذهبي وتقنعي بهذا الثوب أو قومي وكلي فما هوالحكم؟	7777
٤٦٢	رجل قال لامرأته ابعدي عني و نوى الطلاق فما هوالحكم ؟	777
	لو قال دست از من بدار فقال لها اذهبي إلىٰ جهنم ونوىٰ الثلاث	7776
٤٦٢	فما هوحكم الطلاق ؟	
٤٦٣	من زوج امرأته من رجل هل يكون طلاقاً ؟	777
٤٦٣	نوع آخر: في قوله بهشتم وما يتصل به	
	كل لفظ من الفارسية يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره	7771
٤٦٣	فهه كطلاق الصديح في العربية	

الرابع	فهرس مسائل المجلد ا	177	كتاب الطلاق	لى التاتار خانية	الفتاوي
	ز زنے وهذا اللفظ يستعمله أهل	بهشتم ترا ا	رجل لامرأته	إذا قال ال	٦٦٧٨
٤٦٣		في الطلاق	أهل العراق	خراسان و	
	از زنے في حالة الغضب أو	ولم يقر	بهشتم تر	إذا قسال	7779
٤٦٤		کم ؟	ة فما هوالح	المذكور	
٤٦٤		فارسية	بن العربية وال	المغايرة ي	٦٦٨.
٤٦٥	کے کردم لیس بصریح	و صريح وي	ا كردمت فه	لو قال ره	イストア
१२०	، دست باز داشتم ترا فما هوالحكم؟	فهو نظير قوله	گ باز داشتم ترا	ولوقال چنا	アスドド
१२०	-م	ت باز داشت	ئ طلاق دس	إذا قال بيا	٦٦٨٣
٤٦٦	ل دشتم فما الحكم ؟	متى مرا فقاا	دست باز داهٔ	إذا قالت ،	ገገለኒ
	, بازدار فقالت المرأة باز داشتم	دست ازمر	حل لامرأته:	إذا قال الر	٦٦٨٥
٤٦٦		کم ؟ِ.	، فما هِوالحُ	بسه طلاق	
	م قال نان حورديم زنان ما بسه	رب خمراً ث	ل خبزاً ثم ش	رجـل أك	アスアア
٤٦٦	والحكم ؟	طلاق فما ه	د ما سکت ه	ثم قال بع	
٤٦٧	ة وما يتصل به	ت لي بامرأ	في قوله لس	نوع آخر:	
٤٦٧	لفظ ونوى به الطلاق فما هوالحكم؟	سي كرر هذا ال	ته مراچیزے نبان	إذا قال لامرأ	7777
۲۲ غ	ونوى الطلاق فما هوالحكم؟				11VV
۲٢غ	قال صدقت فما هوالحكم ؟	ً لي بزو ج ف	زوجها لست	لو قالت ل	٦٦٨٩
۲٢غ	بیزارم تو مراچیزے نباشی	مرأته بيزارم	كران قال لا	مسألة الس	779.
	م قال لها حالة الغيب تو زن من	د التطليق ثـ	ع امرأته بع	من راج	7791
٤٦٩			ا هوالحكم ا		
	طلاقك أو قال برأت إليك من				7797
٤٦٩		?	ما هوالحك	طلاقك ف	
٤٧٠	ر وما يتصل به				
٤٧٠	زوج طلاق داده گير فما هوالحكم؟	ق بده فقال ال	لزوجها مرا طلا	امرأة قالت	7798
	لا أُكتفى بالواحدة فقال الزوج	الق فقالت	أته: أنتٍ ط	قال لامر	7798
٤٧٠			يقع ثلاثاً ؟.	دوگير ها	
	ال لها أخرجي من عندي فقالت	اش فابت فق	امرأته إلىٰ الفر	رجل دعا	7790

طلقنی حتی أذهب فقال الزوج اگر آرزوئے تو چنیں است چنیں گیر ٤٧١

لرابع	فهرش مسائل المجلدا	1/(1	تناب الطارق) الناتار حالية	القناوي
٤٧١		م الكنايات	في بيان حك	نوع آخر:	
٤٧١	ان بائناً	إذا نوى به الطلاق ك	التي هي بوائن	الكنايات	7797
٤٧٢		دنا إلا الواقع بثلاثة .	كنايات بائن عن	الواقع بالك	7791
٤٧٢	الثلاث فماهوالحكم؟	ئن و نوى ثنتين أو نوى	حته الأمة: أنت با	لو قال لزو .	779/
٤٧٢	ل به	ظ الكنايات وما يتص	في تكرار ألفا	نوع آخر:	
	ويت بالكل تطليقة	ىدى اعتىدى وقىال نى	یا اعتبدی اعتب	إذا قال له	7799
٤٧٢			ا هوالحكم ؟.		
٤٧٣) فما هو حكم الطلاق	أو قال أنت طالق فاعتدي			٦٧
٤٧٣		قال اعتدى ثم قال لم ان			٦٧٠١
٤٧٣	عشر وجها فانظر إليها	ى هذه المسألة علىٰ أثنى	تدی اعتدی اعتد	إذا قال لها اء	77.7
٤٧٤		الق فما هوالحكم ؟.			77.7
٤٧٤	بائن فما هوالحكم؟	: أو قال لها أنت طالق			٦٧٠ ٤
٤٧٥	الحكم ؟	. بائن و نوىٰ ثلاثاً فما	ت طالق واحد	ولو قال أن	٦٧٠ ٥
	رأة أو إلٰيٰ الأجنبي	ض الطلاق إلىٰ الم	ر: في تفوي	نـوع آخـ	
	بيدك طلقها وبيان	للقىي نفسك أمرها	سرك بيدك ط	بقوله أه	
٤٧٦		ن المسائل	ِما يتصل به م	أحكامه و	
٤٧٦	ق فماهوالحكم ؟.	رك بيدك ينوى الطلاة	جل لامرأته: ام	إذا قال الر	٦٧٠ -
٤٧٧	الشرط	للاً وقد يكون معلقاً ب	قد يكون مرس	الأمر باليد	77.1
٤٧٧	في يد المفوض إليه	شرط فإنه يصير الأمر	، الأمر معلقا بال	أما إذا كان	77./
	مجلس علمها بانت	فاختارت نفسها في .	امرها بيدها	إذا جعل	٦٧.٥
٤٧٧			با هوالحكم؟.	بواحدة فم	
	بدها من هذا الوقت	يْ عشرة أيام فالأمر بي	ا أمرك بيدك إلم	ولوقال لھ	٦٧١.
٤٧٨		فظ بالساعة	عشرة أيام فيح	إلىٰ مضى	
٤٧٩	الحكم ؟	ي بيدك إلىٰ سنة فما ا	لأخر: أمر امرأة	رجل قال ا	7711
٤٧٩		طليقة فما هوالحكم	ىرك بيدك فى ت	وإذا قال أه	7117
	ضيٰ علیٰ غيبتي ستة	ن عـن هذه البلدة وم <u>ـ</u>	خيره إن غبت	من قال ل	7717
	مهرها ونفقة عدتها	ك حتى تخلعها ببقية	ر امرأتي بيدا	أشهر فأم	
٤٧٩			هوالحكم ؟	فغاب فما	

٤٧٩	إذا قال لامرأته أمرى بيدك وطلقت نفسها فما الحكم؟	٦٧١٤
	قالت المرأة اللهم نحني منه فقال الزوج أمرك بيدك وعني الطلاق	7710
٤٧٩	فقالت هي طلقت نفسي ألفاً فما هوالحكم ؟	
٤٨٠	إذا قال أمر ثلاث تطليقات بيدك إن ابرتني عن المهر فما هو الحكم؟	7717
	لو قال لامرأته: أمرك بيدك حتى تطلقي نفسك في أي وقت	7717
٤٨٠	شئت ثم طلقها طلاقاً بائناً فما هو الحكم ؟	
	ولوقال لها أمرك في كفيك أو يمينك أو شمالك فاحتارت	7711
٤٨.	نفسها فما هو الحكم ؟	
	إذا جعل امر امرأته بيدها إن شرب الخمر أو غاب عنها فوجد	7719
٤٨١	أحد الأمرين فطلقت نفسها فما هوالحكم؟	
	رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم نحني منه	٦٧٢.
٤٨١	فقال الزوج إن كنت تريدين النجاة فأمرك بيدك فما هو الحكم؟	
	إذا قال لامرأته: أمر نسائي بيدك أو قال لها طلقي أية نسائي	7771
٤٨١	شئت فما هوالحكم ؟	
	قال لآخر: زوجني ابنتك علىٰ أن امر امرأتي بيدك إن شئت	7777
٤٨٢	فزوجه الرجل ابنته ثم طلق امرأته فما هوالحكم ؟	
	رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت للزوج أنت على حرام أو أنت	7777
277	مني بائن أو ثلاث أو أنا عليك حرام فما هوالحكم ؟	
	إذا قـال لامـرأتـه طلقي نفسك فقالت أنا حرام أو خلية أو برية أو	7775
٤٨٣	بتة أو بائن فما هو الحكم ؟	
	إذا جعل امر امرأته بيدها فقالت أعطني كذا إن طلقتني فقال	7770
٤٨٣	الزوج لا ادري ما هذا فما هوالحكم ؟	
	رجل قال لامرأته امر ثلاث تطليقاتك بيدك فقالت لم لاتطلقني	7777
٤٨٣	بلسانك، ثم قالت طلقت نفسي فما الحكم ؟	
	رجل جعل امر امرأته بيدها علىٰ أنه إن غاب عنها شهرين فهي	7777
٤٨٣	تطلق نفسها متى شاء ت فغاب فما الحكم ؟	
	إذا جعل امر امرأته بيدها علىٰ أنه متى غاب عنها عن بخارىٰ أو عن	7777
٤٨٣	المكان الذي يسكنان فيه فهي تطلق نفسها فغاب فما هو الحكم ؟	

	رجل جعل امر امرأته بيدها فقالت دست باز داشتم ولم تقل	777
٤٨٤	حويشين را فما هو الحكم ؟	
	رجل جعل امر امرأته بيدها علىٰ أنه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق	777
٤٨٤	نفسها متى شاء ت فخرجت بغير إذن الزوج فضربها فما هوالحكم ؟	
	إذا جعل امر امرأته بيدها علىٰ أنه متى ضربها بغير جناية منها فهي	777
	تطلق نفسها متى شاءت فخاصمته المرأة إلىٰ القاضي وقالت إنه	
そ人の	ضربني بغير جناية فما هوالحكم ؟	
	إذا جعل إمر امرأته بيد امرأة له أحرى ثم إنه طلق المرأة المفوض	7777
٤٨٦	إليها طلاقاً بائناً فما الحكم ؟	
	إذا قال لها أمرك بيدك إذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها	7777
٤٨٦		
	إذا قالت لزوجها طلقني فقال الزوج من طلاقت بدست تو نهادم	777
٤٨٧	فقالت من خودرا طلاق دادم فما هو الحكم ؟	
	رجـل جـعـل امـر امرأته بيدها علىٰ أنه إن لم يعطها كذا في وقت	777
٤٨٧	كذا فهي تطلق نفسها متي شاءت فما الحكم ؟	
	امرأة قالت لزوجها أريد أن اطلق نفسي فقالت الزوج نعم فقالت	777
٤٨٨	طلقت نفسي فما هوالحكم؟	
٤٨٩	إذا قال الرجل لغيره امر امرأتي بيد الله ويدك فما هوالحكم ؟	
	لو قال لغيره امر امرأتي بيدك في تطليقة أو تطليقتين فطلقها	7741
٤٨٩	المأمور في المجلس فما الحكم ؟	
٤٨٩	إذا قال لغيره طلق امرأتي فقد جعلت امرها يبلك فهذا وكيل في المجلس وغيره	777
٤٨٩	إذا قال لها امرأة بيدك يوماً أو شهراً أو سنة فما الحكم ؟	775
٤٩.	إذا قال لها امرك بيدك إلى رأس الشهر فما هوالحكم ؟	775
٤٩١	لو قال لها أمرك بيدك اليوم وغداً فما هوالحكم ؟	7757
٤٩١	إذا قال لها امرك بيدك هذه السنة فاختارت نفسها فما هو الحكم؟	7727
٤٩٢	لو قال لأجنبية يوم اتزو جك فأنت طالق فتزوجها ليلاً فما هو الحكم؟	7725
	إذا قال لها إذا أهل الهلال فأمرك بيدك وإن الهلال قد أهل ولم	7720
٤٩٢	تختر نفسها فما هوالحكم؟	

٤٩٣	إذا قال لها أمرك بيدك كلما شئت فما هوالحكم ؟	775
٤٩٣	إذا قال الرجل لغيره كل امرأة أمرك بيدك هل يصير الأمر بيدها؟	7751
	إذا قال امرك بيدك تُم قال لها أمرك بيدك بألف درهم فقالت	772/
٤٩٣	اشتريت نفسي فما هوالحكم ؟	
१११	إذا قال أمرها بيد صبى أو مجنون فما هوالحكم	775
१११	جعل أمرها بيد رجلين فطلقها أحدهما فما هوالحكم ؟	770
	إذا جعل امر امرأته بيدها إن غاب عنها أو شرب المسكر فوجد	770
११०	أحد الامرين فما هوالحكم ؟	
	إذا قال لها أمرك بيدك فقالت ادعوا لي أبي استشيره أو قالت	7701
११२	ادعو شهوداً اشهده فما هوالحكم ؟	
११२	إذا بتدأت الصلوة بعد ما جعل أمرها بيدها هل بطل حيارها ؟	7707
११२	لو ادعت بطعام في مجلس الخيار فطعمت هل بطل خيارها ؟	7709
	إذا قال لها أمرك بيدك فقالت الحمد لله على عتق نسمة أو	7700
٤٩٧	حجة فما هو الحكم ؟	
٤٩٧	إذا قال لغيره طلق امرأتي واحدة رجعية فطلقها واحدة بائنة فما هوالحكم؟	7707
	إذا وكل رجلًا أن يطلق امرأته للسنة وكان التوكيل في حالة	7701
٤٩٨	الحيض فما هو الحكم ؟	
१११	و كل رجلا بطلاق امرأته والوكيل غائب فطلق الوكيل قبل العلم فما هوالحكم؟	770/
१११	الوكيل في الطلاق والرسول سواء	7709
१११	إذا قال لغيره طلق إحدى نسائي فطلق واحدة منهن بعينها فما هوالحكم؟	777
	إذا قال لامرأته طلقي نفسك ثلاثًا للسنة فقالت في زمان الحيض	777
٠.,	طلقت نفسي ثلاثا للسنة فما هوالحكم ؟	
	لو قال لها طلقي نفسك ثلاثاً للسنة بألف درهم فقالت طلقت	7777
۰۰۱	نفسي ثلاثاً للسنة بألف درهم فما هوالحكم ؟	
	إذا وقعت المشاجرة بين رجل وامرأته فقال لرجل أمرنا بيدك	7777
۰۰۱	تصلح بيننا فما هو الحكم ؟	
	أولياء المرأة إذا اجتمعوا وطلبوا من الزوج أن يطلقها فطال الكلام	777
٠.١	فقال الدي الأربالذات الدي أفيا باترا في المراك	

	وإذا قالت المرأة لزوجها في غضب لو أن مافي يدك في يدي	7770
٥.٢	استنقذت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدك فما هوالحكم؟	
	إذا قالت المرأة لزوجهاً على وجه المزاج " وكيل تو هستم"	7777
٥.٢	فقال "هستى "فقالت طلقت نفسى ثلاثاً فما هوالحكم ؟	
	إذا وكل رحلًا بأن يطلق امرأته وقال له طلقها بين يدى أحيى	7771
٥.٢	فلان فذلك مشهورة فما هوالحكم ؟	
	من قال لغيره طلق امرأتك فقال ذلك الغير الحكم لك فقال	777/
٥٠٣	الحكم والأمرلي فطلقتها فما هوالحكم ؟	
٥٠٣	رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره فما هوالحكم؟	7779
٥٠٣	رجل قال لغيره طلق امرأتي هذه فقيل الوكيل وغاب المؤكل فما هوالحكم؟	٦٧٧.
٥,٤	لو وكل رجلا بالطلاق وقال كلما عزلتك فأنت وكيل فما هوالحكم؟	7777
٥,٤	نوع آخر: في تفويض الطلاق إليها بقوله اختاري	
0 . ٤	إذا قال لها اختاري وهو ينوى الطلاق فما هوالحكم ؟	7777
	ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة	7777
0. {	الطلاق فما هوالحكم ؟	
	الخيار بمنزلة الامر باليد في جميع الأحكام إلا في حكم واحد	٦٧٧٤
0.0	وهو صحة نية الثلاث	
0.0	التخيير لايخلو من ثلاثة أوجه فانظر إليها ؟	7770
	ولوقال لها اختاري اختاري اختاري وهو ينوي الطلاق بذلك	7777
0.0	فاختارت نفسها فما هو حكم الطلاق؟	
٥.٦	لو قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاوليٰ فما هو الحكم؟	7777
	من قالت لزوجها خيرني خيرني فقال هذا قد فعلت فطلقت	7///
٥.٦	نفسها فما هوالحكم ؟	
٥.٧	إذا قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد أبطلت واحدة فما هوالحكم؟	7779
	إذا قال لها اختاري اختاري اختاري بألف درهم فقالت اخترت	٦٧٨٠
٥.٧	نفسي واحدة فما هوالحكم؟	
	إذا قال لها اختاري فقالت لا اختارك أو قالت لا أريدك أوقالت	1111
۸ ۸	الا ما ما ما ما ما ما ما ما ما	

	إذا قال الرجل لغيره أخبر امرأتي أن أمرها بيدها فاختارت نفسها	7 \ \ \ \ \
٥.٨	قبل أن يخبرها فما هوالحكم ؟	
	رجل حيىر امرأته فقبل أن تختار نفسها أخذ الزوج بيدها فاقامها	٦٧٨٢
٥.٨	أو جامعها كرها فما هوالحكم ؟	
٥.٨	المخيرة إذا قامت لتدعو الشهود فما هوالحكم ؟	٦٧٨٤
	نوع آخر: فيما يصلح حواباً في التفويض وفي الجمع بين	
٥.٩	الألفاظ التي يقع بها التفويض	
٥.٩	قول المرأة طلقت اخترت يصلح جواباً القول الزوج	٦٧٨٥
	من شاجر مع امرأته فقالت له طلقني فقال الزوج فوضت الأمر	٦٧٨٦
٥.٩	كله إليه فما هوالحكم ؟	
	إذا جمع الزوج بين ألفاظ التفويض أمرك بيدك ، احتاري ،	٦٧٨٧
0.9	طلقى فما هوالحكم؟	
0.9	إذا قال لها أمرك بيدك ، طلقى نفسك فما هو الحكم ؟	٦٧٨٨
	ولوقال لها امرك بيدك ، وطلقى نفسك أو قال لها احتاري	۹۸۷۲
٥١.	وطلقي نفسك فاختارت نفسها فما هوالحكم ؟	
	وإن قال أمرك بيدك واختاري وطلقي نفسك فقالت اخترت	٦٧٩.
٥١.	نفسي فما هوالحكم ؟	
011	وإن قال امرك بيدك ، فاختاري واختاري فما هو الحكم؟	7791
011	ولو قال جعلتك طالقاً فانت طالق كم يقع الطلاق؟	7797
017	نوع آخر: في تعليق الطلاق بالمشيئة وفي تعليق التفويض بالمشيئة	
017	إذا قال لامرأته أنت طالق إن شئت فما هوالحكم ؟	7797
	إذا علق بفعل من أفعال القلوب نحو إن أحببت أو هويت	7798
017	وغيرها فما هوالحكم؟	
017	ولو قال لها طلقي نفسك إن شئت فقالت شئت فما هوالحكم ؟	7790
٥١٣	ولو قال طلقي نفسك وصاحِبتك وكانت له امرأتان فما هو الحكم؟	7797
٥١٣	ولو قال لا طلقى نفسكِ ثلاثاً إن شئت فقالت أنا طالق فما هو الحكم؟	7791
٥١٣	إذا قال لها إن شئت فأنت طالق غداً فما هوالحكم ؟	7791
٥١٣	اذا قال إدا أنت طلاته غدا إن شعب أم أنت طلاته إن شعب غدا في اهم الحرك ؟	7 7 9 0

०१६	إذا قال لامرأته أنت طالق غداً على ألف درهم إن شئت فما هو الحكم؟	٦٨٠٠
	أنت طالق إذا شئت أو متى شئت أو متى شئت أو متى ماشئت	٦٨٠١
0 1 2	فالخيار في المجلس وبعده	
	ولـو قـال لها أنت طالق ماشئت أو كم شئت أو أين شئت أو أين	71.7
	ما شئت أو متى شئت أو متى ماشئت أو حيث شئت أو حيث ما	
010	شئت أو كيف شئت فما هو الحكم ؟	
010	ولو قال لها أنت طالق كيف شئت فما هو الحكم ؟	71.7
	ولو قال لها طلقي نفسك من ثلاث ما شئت أو اختاري من	٦٨٠٤
٥١٦	الثلاث ما شئت فما هوالحكم ؟	
	إذا قال لامرأتين له إذا ما شئت فانتما طالقان فشاءت إحداهما	٦٨.٥
٥١٦	دون الأخرى فما هوالحكم ؟	
	إذا قال لها طلقى نفسكُ عشرا إن شئت فقالت طلقت نفسي	٦٨٠٦
٥١٦	ثلاثا فما هوالحكم ؟	
٥١٦	إذا قال لها أنت طالق إن شئت فقالت شئت إن كان كذا فهذا على وجهين	٦٨٠٧
	لو قال أنت طلاق إن شئت فقالت شئت إن شئت فقال الزوج	٦٨٠٨
٥١٧	شئت طلاقك فما هوالحكم ؟	
٥١٧	إذا قال لها أنت طالق إن هويت أو أردت فما هوالحكم ؟	٦٨٠٩
٥١٧	إذا قال لامرأته أنت طالق إن شئت وأبيت فما هوالحكم ؟	٦٨١.
٥١٨	إذا قال لها أنت طالق إن شئت أو أبيت فما هوالحكم ؟	1117
	رجل قال لامرأته إن شئت وإن لم تشيء فأنت طالق فهذه	7115
٥١٨	المسألة على وجوه فانظر إليها	
	رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا أن تشائي واحدة فقامت عن	7115
٥١٩	مجلسها فما هوالحكم ؟	
٥٢.	إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء فلان أو إن أحب أو إن رضي أو إن هوي	7115
	إذا قال لها أنت طالق واحدة إن شئت سنتين فان شائت	7110
٥٢.	سنتين فما هوالحكم ؟	
0 7 1	نه ٤ آخه: في الرجو ٤ عن التفويض	

	إذا قال لامرأته طلقي نفسك بألف درهم أو قال طلقتك بألف	7117
071	درهم فما هوالحكم ؟	
	ولو قال لها طلقي نفسك إن شئت أو لم يقل إن شئت ثم أراد أن	7717
071	يرجع فما هو الحكم ؟	
071	إذا قال لرجل لامرأته انطلق إلى فلان حتى يطلقك فما هوالحكم؟	7717
	لو قال لأجنبي انطلق إلى فلان وكله حتى يطلق امرأتي ثم نهاه	7119
077	بعد ذلك فما هوالحكم ؟	
	إذا قال لامرأته إذا جاء غد فطلقي نفسك بألف درهم ثم رجع	٦٨٢.
077	قبل مجيء الغد فما هو الحكم ؟	
	امرأة قالت لرجل خلعت نفسي من زوجي بألف درهم فاذهب إلى	1715
077	زوجي واخبره بذلك فما هوالحكم ؟	
٥٢٣	ومما يتصل بهذا الفصل إيقاع الطلاق على المبانة والمطلقة بصريح الطلاق	
	أجمع العلماء على أن الصريح يلحق الصريح مادامت في العدة	7777
٥٢٣	وكذا البائن ملحق الصريح	
٥٢٣	البائن لا يلحق البائن	7777
	إذا قال لها أنتِ بائن غداً ونوى به الطلاق ثم أبانها اليوم ثم جاء	7775
075	الغد فما هوالحكم ؟	
	ولو قال للمختلعة اعتدى ينوى الطلاق أو قال لها استبرئي	٦٨٢٥
075	رحمك أو قال لها أنت واحدة فكيف حكم الطلاق	
075	من طلق امرأته تطليقة بائنة ثم قال لها أنت طالق تطليقتين بائتين فما هوالحكم؟	
070	إذا ارتد الرجل هل يقع على المرأة طلاقه ؟	7777
070	ومما يتصل بهذا الفصل	
070	كل فرقة توجب التحريم مؤبّدا وأقسام الفرقة فانظر إليها	
070	مسألة الفرقة بسبب الجب والعنة	
٥٢٦	مسألة الفرقة بسبب عدم الكفاءة والتقصير في المهر	
٥٢٦	مسألة الفرقة في اسلام أحد الزوجين	
٥٢٦	مسألة الفرقة باللعانمسألة الفرقة باللعان	
0 7 7	إذا كانت المرأة معتدة بعدة الوطى هل يقع طلاق الزوج عليها	7777

٥٢٧	لو قال للمختلعة " ايل زن بسه طلاق" فما هو الحكم	٦٨٣٤
٥٢٨	الفصل السادس: في إيقاع الطلاق بالكتاب	
٥٢٨	إن الكتابة نوعان : مرسومة ، وغير مرسومة	٦٨٣٥
٥٢٨	الأول أن يكتب هذا كتاب فلان بن فلان إلى فلانة أما بعد فانت طالق	
٥٢٨	الوجه الثاني أن يكتب إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق	٦٨٣٧
	لو كتب رجل رسالة منه إلى امرأته وكتب إذا جاءك كتابي هذا	
0 7 9	فأنت طالق فمحا ذكر الطلاق فما هوالحكم ؟	
	لو كتب وسط الكتاب إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق ثم محا	7179
٥٣.	الطلاق فما هو الحكم ؟	
٥٣.	أما إذا كانت الكتابة غير مرسومة فما هوالحكم ؟	٦٨٤.
	كوكتب كتاباً في قرطاس وكان فيه إذا أتاك كتابي هذا فأنت	٦٨٤١
١٣٥	طالق فما هوالحكم ؟	
١٣٥	لو قال للكاتب أكتب طلاق امرأتي هل كان هذا إقرار بالطلاق؟	7157
	رجل استكتب من رجل آخر إلى امرأته كتاباً بطلاقها وقرأه على	7757
١٣٥	الزوج فاحذه الزوج وطوّاها وحتم وأقر الزوج فما هوالحكم ؟	
	إذا كتب إلى امرأته إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق فوصل	٦ Λ ٤ ٤
٥٣٢	الكتاب إلى أبيها فمزق الكتاب فما هوالحكم ؟	
٥٣٢	مسألة الأخرس إذا كان لايكتب وله إشارة معروفة في التصرفات	7750
٥٣٣	الفصل السابع: في الشركة في الطلاق	
	إذا طلق الرجل امرأته ثم قال لامرأته الأخرى اشركتك معها في	7人57
٥٣٣	الطلاق فما هوالحكم ؟	
	لو طلق امرأته واحدة ثم قال لامرأة له أخرى قد اشركتك في	7751
٥٣٣	طلاقها فما هوالحكم ؟	
	من له ثلاث نسوة قال لاحداهن أنت طالق واحدة وللثانية سنتين	ገ ለ ٤ ለ
٥٣٣	وللثالثة أنت شريكة معهما فما هوالحكم ؟	
	لو طلق ثلاث نسوة له واحدة واحدة ثم قال للرابعةاشر كتك في	٦٨٤٩
~~~	مالات في الماليك ع	

الرابع	فهرس مسائل المجلد	- (1)	تماب الطارق	) الناتار حالية	الفتاوي
	ل ثم قال لامرأته الأخرى قد	أتـه علىٰ جع	للاطلق امر	لو أن رج	٦٨٥.
٥٣٣	9	ا هوالحكم !	في طلاقها فما	اشركتك	
٥٣٤	في الطلاق فما هو الحكم ؟	وفلانة معها	نة طالق ثلاثا	لو قال فلا	7101
	لامرأة له أخرى قد اشركتك	وجها ثم قال	امرأة له ثم تزو	إذا طـلـق	7017
٥٣٤		حکم ؟	فلانة فما هوال	في طلاق	
	دار فأنت طالق ثم قال لامرأة	حلت ُهذه الد	مرأة له إذا د٠	لو قال لا	7101
٤٣٥	قة فما هوالحكم ؟	ل هذه التطليا	لد اشركتك في	أخرى له ق	
٥٣٥	، لامرأة أخرى فما هوالحكم؟	ئ فهذه مثلك	مرأته إن طلقتك	إذا قال لا	१४०१
٥٣٥	له أنت مثلها فما هو الحكم؟	ل لامرأة أخرى	جل امرأته ثم قاا	إذا طلق الر	7100
	يكون من غير الزوج فيجيزه	لطلاق الذي	الشامـن: في ا	الفصل	
٥٣٦			ع أو لا يقع	الزوج فيق	
	نفسي فقال الزوج قد أجزت	ا قد طلقت ا	المرأة لزوجه	إذا قالت	7007
٥٣٦			مو الحكم ؟	ذلك فما ه	
٥٣٦	زت ونوى طلاقاً فما هوالحكم؟	ل الزوج قد أج	نزت نفسى فقال	لو قالت أج	7101
	ئ بيدك فقالت اخترت نفسي	, جعلت أمرك	، لامرأه رجل	رجل قال	1 N 0 N
٥٣٧	کم ؟	، فما هوالحاً	ج اجزت ذلك	فقال الزو	
٥٣٧	ار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك	خلت هذه الد	مرأة رجل إن د	رجل قال لا	7 / 0°
	مدار فانت طالق فقال الزوج	حلت هذه ال	ة رجـل إن دخ	قال لامرأ	٦٨٦.
٥٣٧			والحكم ؟	نعم فما ه	
	ده حر وعليه المشي إلى بيت	بد طالق وعبا	رجـل امرأة زي	إذا قال ال	١٢٨٢
٥٣٧	نعم فما هو الحكم ؟	ِ ، فقال زيد ،	ىلت هذه الدار	الله إن دخ	
٥٣٧	ت فما هوالحكم ؟	نال زيد أجزد	أة زيد طالق فة	لو قال امر	7777
	عبده فقال الزوج أو الموليٰ	رجل أو أعتق	الـرجل امرأة ,	إذا اطـلـق	7777
٥٣٨		,	لك فما هوالح		
	مني الطلاق فاختارت نفسها	ىل اختارى يە	جل لامرأة رج	إذا قال الر	ገለገ <b>٤</b>
٥٣٨		با هو الحكم	امرك بيدك فم	أو قال لها	
	طالق فولدت فقال الزوج قد	ت ولدا فأنا	نفسها إذا ولد	إذا قالت ل	٦٨٦٥
٥٣٨		کم ؟	ئ فما هوالحاً	أجزت ذلا	

٥٣٨	أخبر أن فلاناً طلق امرأتك فقال نعم ما صنع فما هوالحكم ؟	۲۲۸۲
٥٣٨	طلق الأجنبي امرأة رجل فقال نعم ما صنعت فما هوالحكم ؟	7777
٥٣٩	الفصل التاسع: في الاستثناء في الطلاق	
٥٣٩	حقيقة الاستثناء ، والاستثناء على ضربين ، استثناء تحصيل واستثناء تعطيل	ላፖሊፖ
٥٤.	شرط أن يتكلم بالحروف سواء مسموعاً أو لم يكن	7779
٥٤.	حكم كلمة انشاء الله إذا وصلت بالكلام	٦٨٧.
	مسألة المريض إذا قال لورثته اعتقوا فلاناً عني بعد موتى إن	۱۷۸۲
٥٤.	شاء الله فما هو الحكم ؟	
٥٤.	إذا قال لها أنت طالق إن شاء الله فما هو الحكم ؟	7777
0 { \	ولو قدم الاستثناء بأن قال انشاء الله فانت طالق فما هوالحكم ؟.	7777
0 2 7	إذا قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا ماشاء الله فما هوالحكم ؟	3775
	لوِ قال لها أنت طالق فجري على لسانه من غير قصده إن شاء	٦٨٧٥
0 2 7	الله فما هو الحكم ؟	
0 2 7	ولوقال أنت طالق بمشية الله أو بارادته أو برضاه فما هوالحكم؟	アイスに
0 2 7	حكم الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع لايصح الاستثناء هل يكون يميناً؟	7777
०१४	لو ضمّ مع مشية الله مشية غيره فما هو الحكم ؟	$\lambda \lambda \lambda \lambda$
0 2 4	لو قال لرجل طلق امرأتي انشاء الله فما هو الحكم ؟	7779
0 { T	إذا قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة انشاء الله فما هوالحكم؟	٦٨٨.
0 { T	رجل قال لامرأته انت طالق ابدأ ما خلا اليوم فما هو الحكم ؟	١٨٨٢
	قال لها أنت طالق اليوِم ثنتين إنشاء الله تعالىٰ وإن لم يشاء الله	7117
0 { T	في اليوم فأنت طالق ثلاثاً فما هو الحكم ؟	
0 { {	لو قال أنت طالق انشاء الله فماتت قبل قوله انشاء الله فماهوالحكم؟	٦٨٨٣
	رجل قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق إن شاء زيد فقال زيد	<b>٦</b> ٨٨٤
0 £ £	شئت تطليقة واحدة فما هوالحكم ؟	
0 2 0	نوع آخر: فيما يقع به الفصل بين الإيجاب والاستثناء وفيما لا يقع	
0 2 0	من حلف بالطلاق واستثنى وتنفس بين الاستثناء والطلاق فما هوالحكم؟	٥٨٨٢
0 2 0	إذا قال لامرأته يازانية أنت طالق انشاء الله فما هو الحكم ؟	
०६०	لو قال أنت طالق ثلاثاً يا عمرة فماتت بعد قوله ثلاثاً	7111

२ १ २	إذا قال أنت طالق ثلاثًا ياعمرة بنت عبد الله ثلاثًا إنشاء الله فما هو الحكم؟	177
०१२	قال لها أنت طالق البتة انشاء الله فما هوالحكم؟	777
<b>२</b> २	ولو قال أنت طالق ثلاثاً يافلانة إلا واحدة فما هو الحكم ؟	719
<b>२</b> २	إذا قال امرأتي طالق إن دخلت الدار إنشاء الله فما هو الحكم ؟	719
	إذا قال عمر طالق ثلاثًا إن دخلت الدار وزينب طالق واحدة إن	779,
٧٤ د	كلمت فلاناً فما هوالحكم ؟	
٧٤٠	إذا حمع بين يمينين فقال أنت طالق إن دخلت الدار إنشاء الله فما هوالحكم؟	7191
٧٤٠	إذا قال والله لا أكلم فلاناً آخر فما هوالحكم ؟	719
	إذا قال الرجل إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار فعبدي	719
٥ <b>٤</b> ٨	حر والدار وحدة فما هوالحكم ؟	
٥ <b>٤</b> ٨	إذا قال لها أنت طالق ثلاثًا وثلاثًا إن شاء الله فما هوالحكم ؟	٦٨٩.
	رجل بلسانه ثقل وبه فأفأة أن طمطمة لا يتم كلامه إلا بعد طول	٦٨٩٢
こそ人	المدة حلف بالطلاق وأراد الاستثناء فطال في تردده فما هو الحكم؟	
	إذا قال لها أنت طالق ثلاثا فأراد أن يقول انشاء الله إن دخلت	٦٨٩٨
こそ人	الدار فاحذ غيره فمه فما هوالحكم ؟	
<b>5</b> £ A	من حلف وأراد أن يقول في آخره إنشاء الله فشد انسان فمه فما هوالحكم؟	779
	أراد أن يستحلف رجـلا و خاف أن يستثني في السر فالوجه في	٦٩.
०१९	ذلك أن يأمره حتى يقول عقيب القسم كلاما لا يصلح استثناء	
٠٥٠	نوع آخر: في دعوى الزوج الاستثناء وفي إخبار غير الزوج في الاستثناء	
	إذا ادعى الزوج التكلم بالاستثناء أو بالشرط في الخلع أو الشرط	79.
٠٥٠	في الطلاق فما هوالحكم ؟	
	إذا خالع ثم قال لم اعن به الطلاق إن كان أخذ جعلًا على	79.
٠٥٠	الخلع فما هوالحكم ؟	
٠٥٠	لو قال طلقتها واستثنيت كان القول قوله قضاء وديانة	79.1
	إن طلق الرجل امرأته وشهد عنده شاهدان إنك اشتثنيت موصولًا	79.
001	بالطلاق فما هو الحكم ؟	

	إذا أسرى المشركون رجلا من المسلمين وإنه تغلب ورجع إلى	79.0
	دار الاسلام فرافعته زوجته إلى القاضي وقال إن زوجي هذا ارتد	
١٥٥	عن الإسلام وقد بنت منه فما هو الحكم ؟	
	ولو أن مسلما ادعت عليه امرأته إنه طلقها ثلاثا أو أنه ارتدعن	79.7
007	الاسلام فما هو الحكم ؟	
	ولـو قـال شربت بنجاً فذهب عقلي أو قال ضربت نفسي فغشي	٦٩.٧
007	عليّ فذهب عقلي فما هوالحكم ؟	
	ولو قالت المرأة للقاضي إني سعمت زوجي يقول المسيح ابن	79.1
٥٥٣	الله فبنت منه فما هو الحكم ؟	
	إذا ادعت التكلم بالامستثناء في الخلع أو الطلاق أو بالشرط في	79.9
٥٥٣	الطلاق فماهو الحكم ؟	
		791.
٥٥٣	قالت طلقني ثلاثا وقال الزوج عاودني الجنون فما هوالحكم ؟.	
000	نوع آخر: في إيقاع عدد من الطلاق واستثناء بعضه	
000	وإن قالت أنت طالق ثلاثا إلا واحدة فما هو الحكم ؟	7911
000	لو قال لها أنت طالق ثلاثًا إلا واحده وثنتين فما هوالحكم ؟	7917
007	إذا قال لها أنت طالق و ثنتين وسين إلا ثلاثًا فما هوالحكم ؟	7917
007	إذا قال لها أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إلا أربعاً فما هوالحكم بأ	7912
٥٥٦	وإذا قال لها أنت طالق ثلاثاً إلا واحده أو تُنتين فما هو الحكم؟.	7910
٥٥٧	ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة للسنة فما هوالحكم ؟	7917
	إذا قال نسائي طوالق إلا فلانة وفلانة وفلانة وليس له من النسوة	7917
007	سواهن فما هوالحكم ؟	
٥٥٧	إذا قال لها أن طالق ثلاثًا إلا واحدة فما هوالحكم ؟	7911
٥٥٧	ولو قال لها أنت طالق ثلاثًا إلا نصف تطليقة فما هوالحكم ؟	7919
	إذا الحق المستثنى وصف يليق بالمستثنى منه كقوله أنت طالق	797.
001	تُلاثاً إلا واحدة للسنة فما هوالحكم ؟	
٥٥٩	نوع آخر: كما يصح الاستثناء من أصل الكالام يصح الاستثناء من الاستثناء	
009	اذا قال لها أنت طالق ثلاثاً الاثنتين الا واحدة فما هو الحكم؟	7971

००१	الاستثناء الثاني واحدة فيجعل ذلك مستثنى من الاستثناء الأول	7977
009	من قال أنت طالق أربعاً إلا ثلاثا إلا اثنتين	7977
٥٦.	نوع آخر: في الاستثناء يبني على اصلين	
٥٦.	أحدهما أن المتكلم بكلام مقرون بالاستثناء	7978
	الأصل الثاني أن الوصف المذكور على سبيل التاكيد لا يصير	7970
٥٦.	فاصلًا بين الطلاق والاستثناء ولاطلاقاً	
٥٦.	جئنا إلى المسائل	
٥٦.	إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة للسنة فما هوالحكم؟	7977
०२१	إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة غداً فما هوالحكم ؟	7971
١٢٥	لو قال لها أنت طالق البتة إلا واحدة فما هو الحكم ؟	7971
١٢٥	إذا قال لها أنت طالق ثنتين البتة إلّا واحدة فما هوالحكم ؟	7979
۲۲٥	الفصل العاشر: في إيقاع الطلاق علىٰ امرأة بعينها	
	إن كلمة " بل " متى دخلت في كلام العباد على الاثبات كانت	٦٩٣.
977	للرجوع عن الْأوّل	
	وفي كلام الله متى دحلت هذه الكلمة على الاثبات كانت	7971
977	لإبطال الأوّل ولإقامة الثاني مقام الأوّل	
	ومتى دخلت هذه الكلمة على النفي لا يوجب رجوعاً عن	7987
770	الكلام الأول وإنما يوجب نفي الفعل	
	إذا كان لرجل امرأتان فقال لاحداهما أنت طالق إن دخلت هذه	7988
०२१	الدار لابل هذه وأشار إلى المرأة الأحرى فما هوالحكم ؟	
०२१	لو قال لاحداهما أنت طالق إن شئت بل هذه فما هوالحكم ؟	7988
०२१	إذا قال أنت طالق إن كلمت فلانا لا بل هذه لامرأة أخرى فما هوالحكم؟	7980
	إذا قال لها إن دحلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق لابل هذه	7987
०२१	فدخلت الأولى الدار فما هوالحكم ؟	
०७०	إذا قال لها أنت طالق لابل طالق فما هو الحكم ؟	7981
०७०	إذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق لابل عبدي حر فما هوالحكم؟	7981
٥٦٦	الفصل الحادي عشر: في إضافة الطلاق إلى الأوقات	
٦٢٥	الطلاق إذا أضيف إلى وقت بنصاف إلى وقت في المستقيا	7989

	إذا قال الرجل لامرأة لا يملكها أنت طالق قبل أن أتزو جك بشهر	٣٩٤.
٥٦٦	فمكث ثم تزوجها فما هو الحكم ؟	
٧٢٥	الاضافة مع التعليق في الطلاق	7981
٧٢٥	صورة الإضافة مع التعليق والشرط اللاحق في المقيد والمطلق ومثاله	
٥٦٧	فأما إذا حصل الإيجاب في الملك فله صور فانظر إليها	
٥٦٧	إذا قال لامرأته تكونين غداً طالق فما هوالحكم ؟	
	إذا قال لامرأته في حالة الغضب: إن فعلت كذا إلى حمس سنين	7920
٥٦٨	تصيرين مطلقة مني فما هو الحكم ؟	
	إذا قال لامرأته أنت طالق قبل أنْ أتزوجك أوقال لها أنت طالق	7927
٥٦٨	أمس وقد تزوجها اليوم فما هو الحكم ؟	
٥٦٨	ولوقال الزوج إذا جاء غداً فأنت طالق فما هوالحكم ؟	7927
۸۲٥	لو قال أنت طالق قبل أن تخلقي أو قال قبل أن أخلق فما هو الحكم ؟	7921
०२१	إذا قال لامرأته أنت طالق حين لم أطلق فما هو الحكم ؟	7929
०२१	قال لامرأته أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر فما هو الحكم؟.	790.
०२१	ولو قال لها أنت طالق قبل موت فلان بشهر فما هوالحكم ؟	7901
	ثمرة الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه إنما تظهر فيما إذا قال لها	7907
٥٧.	أنت طالق قبل موتى بشهر	
	لوقال: أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما	7904
٥٧.	لتمام الشهر فما هو الحكم ؟	
	إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق قبل أن تحيضي حيضة بشهر	7908
٥٧.	فمكث بعد هذه المقالة شهراً ثم رأت الدم فما هو الحكم ؟	
	إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا قبل موت فلان بشهر ثم أنه	7900
٥٧١	حالعها على مال فما هوالحكم ؟	
٥٧١	أنت طالق إلى قريب فهو على مانويْ	7907
	من قال لامرأته في آخر ليلة من شعبان أنت طالق ثلاثا في ليلة	
٥٧١	القدر فما هوالحكم ؟	
	نوع آخر: في إضافة الطلاق إلى الوقتين وإلى أحدهما وفي	
٥٧٣	تعليق الطلاق في الفعلين و بأحدهما وفي الجمع بين وقت وفعل	

٥٧٣	الطلاق المضاف إلى أحد الوقتين يقع عند آخرهما	7901
٥٧٣	إذا قال لامرأته أنت طالق غداً أو بعد غد فما هوالحكم ؟	7909
٥٧٣	المضاف إلى وقتين يقع باولهما فانظر إليها	٦٩٦.
٥٧٣	إذا كان أحد الوقتين كائناً وبدأ بالادنيٰ فما هو الحكم ؟	7971
٥٧٤	ولو قال لها ليلًا أنت طالق في ليلك وفي نهارك فما هوالحكم ؟	7977
٥٧٤	إذا قال لامرأته أنت طالق بالنهار والليل فما هو الحكم ؟	7977
٥٧٤	إذا كان أحد الوقتين كائنا والآخر ماضياً فما هوالحكُم ؟	7978
٥٧٥	حئنا إلى المعلق: فنقول المعلق بأحد الفعلين يقع بأولهما	
٥٧٥	بيان هذا الأصل إذا قال لها أنت طالق إذا جا رأس الشهر	7970
٥٧٥	أما المعلق بالفعلين فهو على ثلاثة أو جه	7977
٥٧٥	الوجه الثاني أن يكون الجزاء وسط الفعلين	7971
٥٧٥	الوجه الثالث: أن يكون الجزاء مؤخراً عن الفعلين	797/
٥٧٥	إذا جمع بين وقت وفعل وأضاف الطلاق إلى آخرهما	7979
0 7 0	متى جمع بين الوقت والفعل وأضاف الطلاق إليها فانظر إلى أمثالها	٦٩٧.
٥٧٦	لو قال أنت طالق غداً وإن شئت فشاء ت الساعة فما هوالحكم؟	7971
٥٧٦	قال لامرأته أنت طالق الساعة و جاء غد وجاء بعد غد فما هو الحكم؟	7977
٥٧٧	قال لامرأته أنت طالق اليوم وإن دخلت الدار فما هوالحكم ؟	7977
٥٧٧	إذا قال لها أنت طالق غداً اليوم أو قال أنت طالق اليوم غداً فما هو الحكم ؟	7978
٥٧٧	إذا قال لها أنت طالق تطليقة تقع عليك غداً فما هو الحكم ؟	7970
٥٧٧	إذا قال لها أنت طالق رأس كل شهر فما هوالحكم ؟	7977
٥٧٧	رجل قال لامرأته أنت طالق كل سنة ثلاثاً	7971
٥٧٨	ولوقال لها أنت طالق واحدة كل يوم فما هو الحكم ؟	7971
٥٧٨	إذا قال لامرأته أنت طالق بعد أيام فما هوالحكم ؟	7979
٥٧٨	إذا قال لها أنت طالق في مجيء يوم فما هو الحكم ؟	٦٩٨.
٥٧٨	إذا قال لها أنت طالق في مجيء ثلاثة أيام إن قال ذلك ليلًا فما هوالحكم ؟	٦٩٨١
	الفصل الثاني عشر: في الرجل يوقع الطلاق على امرأة ثم يقول:	
o V 9	له ام أة أخرى فالمطلقة أخرى	

	إذا قال الرجل أوّل امرأة تزوّجها فهي طالق ثم تزوج امرأة بعد	٦٩٨١
٩٧٥	اليمين فادعت هي الطلاق فما هو الحكم؟	
	إذا قال الرجل كنت طلقت امرأة تزوجتها وادعت المعروفة أنها	7917
٥٧٩	هي فما هو الحكم ؟	
٥٧٩	إذا قال الرجل زينب امرأتي فخاصمته زينب إلى القاضي فما هوالحكم؟	٦٩٨
	من قال لامرأته أنت طالق وله امرأة معروفة فقال لي امرأة أحرى	7916
٥,٠	فجاء ت امرأة أخرى وادعت أنّها امرأته وصدّق الرجل فما هوالحكم؟	
	إذا قال لامرأته على ألف درهم وله امرأة معروفة ثم قال لي امرأة	٦٩٨٢
٥,٠	أخرى والدين لها فما هو الحكم ؟	
	إذا قال فلانة بنت فلان طالق سمى بامرأة ونسبها ثم قال عنيت	٦٩٨١
٥,	بذلك امرأة أحنبية فما هوالحكم ؟	
	إذا تزوج امرأتين إحداهما نكاحاً صحيحاً والأخرى نكاحاً	791/
٥٨١	فاسداً واسمهما واحد فما هوالحكم ؟	
٥٨١	لو قال زينب طالق وامرأته زينب طلقت امرأته	7916
۲۸٥	الفصل الثالث عشر: في طلاق الغاية والطرف	
	إذا قال لها أنت طالق من واحدة إلى اثنتين أو ما بين واحدة إلى	799
۲۸٥	اثنتين فكيف حكم الطلاق ؟	
0 / 1	لو قال مايين واحدة إلى أخرى أو من واحدة إلى واحدة فما هو الحكم؟	799
0 / 1	لوقال أنت طالق من واحدة إلى ثنتين فما هوالحكم ؟	7991
۲۸٥	واحدة في ثنتين أو قال أنت طالق واحدة في ثنتين فما هوالحكم؟	7991
	إذا قال أنت طالق واحدة في ثلاث ونوى واحدة مع ثلاث فما	7999
٥٨٣	هو الحكم ؟ أوقال أنت طالق ثنتين في ثنتين فما هو الحكم ؟	
٥٨٣	ولو قال أنت طالق إلى الليل أو قال إلى شهر أو إلى سنة فهو على ثلاثة أوجه	7990
0 <b>/</b> £	ولوقال لها أنت طالق إلى الصيف أو إلى! الشتاء فما هو الحكم؟	7997
	إذا قال لها أنت طالق في الدار أو في مكة أو في ذهابك إلى	7991
0 <b>/</b> £	مكة فما هوالحكم ؟	
0 <b>/</b> £	ولو قال أنت تطليقة تقع عليك في دخولك الدار فما هو الحكم؟	799/
ه ۸ ه	ما قال او اأنت طالته و حضائله في طور الحكري	7999

0 1 0	ولوقال لها أنت طالق في الغد أو غداً فما هوالحكم ؟	٧.	• •
	ولو قال أنت طالق في رمضان أو قال أنت طالق في يوم	٧.	٠١
0 1 0	الخميس فما هوالحكم ؟		
٥٨٦	ولوقال أنت طالق كل يوم أنت طالق أبداً فما هوالحكم ؟	٧.	٠٢
	الفصل الرابع عشر: في الشك في إيقاع الطلاق وفي الشك في		
٥٨٧	عدد ما وقع من الطلاق وفي إيجاب المبهم		
	لو شك في طلاق امرأته إذ قال لامرأته أنت طالق ثلاثا أو لا	٧.	٠٢
٥٨٧	شيء فما هُو الحكم؟		
٥٨٧	إذا قال أنت طالق ولم يذكر عدداً فما هو الحكم ؟	٧.	٠ ٤
٥٨٧	رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً أولاً فما هو الحكم ؟		
٥٨٧	إذا شك أو طلق واحدة أو ثلاثاً كم يقع الطلاق	٧.	٠, ٦
٥٨٨	رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فنسي فكيف حكم الطلاق		٠ ٧
	إذا ضم إلى امرأته مالا يقع عليه الطلاق مثل الحجر والبهيمة		٠,
٥٨٨	وقال احداكما طالق فما هوالحكم ؟		
	إذا حاطب الرجل غيره وقال امرأتي طالق أو بعبدي هذا فباع	٧.	٠, ٥
٥٨٨	عبده فما هوالحكم ؟		
	رجـل لـه امرأتان قال لاحداهما ، أمرك بيدك أو هذه طالق وأشار	٧.	١.
٥٨٨	إلى الأخرىٰ فما هوالحكم ؟		
०८१	من كان له نسوة ثلاث قال هذه طالق أو هذه وهذه فما هو حكم الطلاق ؟	٧.	۱۱
०८१	ولو قال أنت طالق ثلاثا لا بل هذه أو هذه لا يل هذه فكيف حكم الطلاق ؟	٧.	17
	إذا قِال لامرأته ولأجنبية إحداكما طالق واحدة والأخرى	٧.	۱۲
०८९	ثلاثاً فكيف حكم الطلاق		
०८१	الطلاق المبهم نازل في المحل	٧.	١٤
٥٩.	إن كن ثلاثا فارضعتهن على التعاقب أو ثنتين ثم الثالثة فما هوالحكم ؟	٧.	١٥
٥٩.	لو قال لنسوته الأربع إحداكن طالق ولم ينو واحدة بعينها فما هو الحكم؟	٧.	١٦
091	ولو قال لامرأتيه إحدا كما طالق فما هوالحكم ؟	٧.	۱۱
	رجل تحته حرة وأمة وقد دخل بهما فقال إحداكما طالق ثنتين	٧.	۱۸
~ 4 \	هٔ ۱ م ک المالحق ع		

097	رجل تحته أمتان لرجل فقال الموليٰ إحداكما حرة فما هوالحكم؟	٧٠١٩
	رجل له ثلاث نسنوة وهن جالسات فقال هر كه را أز شما طلاق	٧.٢.
097	من برو افتد همايهٔ او را طلاق فما هوالحكم ؟	
	رجل تحته أمتان لرجل قال المولى إحداكما حرة ثم قال الزوج	٧.٢١
٥٩٢	"الذي اعتقها المولى طالق" فما هوالحكم ؟	
٥٩٣	إذا كان لرجل امرأتان دخل بهما فقال لهما أنتما طالقان	٧.٢٢
	رجل تحته أمتان لرجل فقال إحداكما طالق ثنتين ثم اشترى	٧.٢٣
٥٩٣	إحداهما فما هو الحكم ؟	
	رجل قال لامرأتين في صحته إحداكما طالق ثلاثاً ثم مرض	٧٠٢٤
٥٩٣	الموت فما هوالحكم ؟	
	رجل له ثلاث نسوة دحل بواحدة منهن فقال إحداكما طالق	7.70
090	ومات قبل البيان فما هوالحكم؟	
	وإن كن أربعا ووطئ واحدة منهن فقال إحداكن واحدة	٧٠٢٦
090	والأخرى ثلاثاً ومات قبل البيان فما هوالحكم؟	
	وإن كن أربعاً ووطئ واحدة منهن فقال إحداكن طالق ثلاثاً	7.77
०१२	ومات قبل البيان فما هو الحكم ؟	
०१२	ولوقال لامرأتين له إحداكما طالق وماتت إحداهما قبل البيان فماهوالحكم؟	٧٠٢٨
०१२	لو قال أحدى امرأتي طالق وليس له إلا امرأة واحدة فما هوالحكم؟.	7.79
	لو قال لامرأتين لـ ه وقد دخل به ما إحداكما طالق واحدة	٧.٣.
٥٩٧	والأحرى ثلاثاً فما هوالحكم ؟	
٥٩٧	ولو طلق امرأة من نسائه بعينها ثلاثاً ثم نسيها فما هو الحكم ؟	٧٠٣١
٥٩٧	إدا كانت امرأتين إذا حلف لإحداهما طلقت التي لم يحلف لها.	٧.٣٢
०१८	بيان الحكم فيما بينه وبين الله تعالىٰ	7.77
	رجل له ثلاث نسوة زينب وعمرة حمادة ولم يطأ واحدة منهن	٧٠٣٤
	فقال لزينب يوم الأحد إن طلقتك فعمرة طالق ولعمرة يوم الاثنين	
	إن طلقتك فحمادة طالق وقال لحمادة يوم الثلثاء إن طالقتك	
۸۹٥	ف: بنب طالق فما هم الحكم؟	

	ولوكان له أربع نسوة وإسم الرابعة بشيرة فقال على ترتيب	٧٠٣٥
099	السابق فما هو الحكم ؟	
٦.,	الفصل الخامس عشر: في إيقاع الطلاق بالمال	
٦.,	صريح الطلاق بالمسمى هل يوجب براءة كل واحدة منهما من المهر	٧.٣
٦.,	إذا قال الرجل لا مرأته أنت طالق بألف درهم فقبلت فما هوالحكم؟	٧٠٣١
٦.,	إن أعطيتني ألف درهم فأنت طالق فما هوالحكم ؟	٧.٣/
٦.,	رجل طلق امرأته على ألف ولها على الزوج ثلاثة آلاف فما هو الحكم؟	٧.٣٥
	من قبل لـه " توزن حويـش را طلاق ده برمن هزار درهم "	٧.٤.
۲۰۱	فطلقها فما هو الحكم ؟	
	إذا قال لامرأته أنت طالق وعليك ألف درهم فقبلت أو قال لعبده	٧٠٤١
۲۰۱	أنت حرفما هوالحكم ؟	
	ولـو قال لها أنت طالق بألف درهم على أني بالخيار أو على أنك	٧.٤٢
۲۰۲	بالخيار ثلاثة أيام فقبلت فما هو الحكم ؟	
۲۰۲	إذا قالت المرأة لزوجها طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة فما هوالحكم؟	٧.٤٢
	إذا قالت المرأة لزوجها طلقني وضرتي على ألف فطلق ضرتها أو	٧٠٤٤
7 . 7	طلقها فما هوالحكم ؟	
7 . 7	ولوقال طلقتك بألف أمس فلم تقبلي فقالت بل قبلت فما هو الحكم؟	٧.٤٥
7 . 7	إذا قال للرجل امرأتان فسألتاه أن يطلقهما على ألف درهم فما هوالحكم؟	٧٠٤
٦٠٣	من طلق امرأته على ألف درهم على فلان هل يتوقف وقوع الطلاق؟	٧٠٤١
٦٠٣	إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق عشراً بمائة دينار فكيف حكم الطلاق ؟	٧٠٤١
	إذا قِالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بألف فقال لها أنت طالق	٧٠٤٥
٦٠٤	ثلاثاً ولم يقل بألف فما هو الحكم ؟	
٦٠٤	إذا قالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بألف فقال لها أنت طالق ثلاثاً بألف	٧.٥.
	إذا قال الرجل لامرأة لايملكها أنت طالق على مائة درهم إن	٧٠٥١
٦٠٤	تزوجتك فما هوالحكم؟	
	إذا قال الرجل لامرأته طلقتك على ألف فقالت رضيت أو قالت	٧٠٥٢
7.0	أجزت فما هو الحكم ؟	
٦.٥	اذا قال لام أته أنت ما التشاكثاً . أاه حد ها ما المح	V . 01

٦٠٦	إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثًا على ألف أو بألف فماهوالحكم ؟	٧٠٥٤
٦٠٦	لو قال لأجنيّة أنت طلق على ألف أن تزوجتك فقبلت فما هو حكم الطلاق؟	۷.00
	إذا قال لامأته أنت طالق واحدة بألف درهم فقالت قبلت نصف	٧.٥
٦٠٦	هذه التطليقة فما هو الحكم ؟	
	إذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طلاق الساعة واحدة على أنك	٧٠٥١
٦٠٦	طالق أخرى غداً بألف درهم فقبلت فما هوالحكم ؟	
	لو قال لها أنت طالق وأحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم	٧.٥/
٦٠٧	فقبلت فما هو الحكم ؟	
	ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة وغداً أخرى	۷.00
٦٠٧	أملك الرجعة بألف درهم فما هوالحكم ؟	
٦٠٧	رجل قال لآخر طلق امرأتك فلانة واحدة ولك ألف درهم ففعل فما هوالحكم؟	٧.٦.
٦٠٨	رجل جعل لرجل ألف درهم على طلاق امرأته فقبل فماهوالحكم؟	٧٠٦١
	إذا أمر الرحل رجلا على أن يطلق امرأتيه بألف درهم فطلق	7.77
٦٠٨	إحداهما بألف فما هو الحكم؟	
	إذا قال الرجل لامرأته طلقتك أمس بألف درهم ولم تقبلي	٧٠٦٢
٦٠٨	فقالت المرأة لابل قبلت فماهوالحكم ؟	
٦٠٨	أنت طالق غداً على عبدك هذا فقبلت وباعت العبد فما هوالحكم؟	٧٠٦٤
٦٠٩	إذا قال لها أنت طالق بعد غد فماهوالحكم ؟	٧٠٦٥
	إذا قال لامرأتيه إحداكما طالق بألف درهم والأخرى طالق بمائة	٧.٦
7 . 9	دينار فقبلتا فما هو الحكم ؟	
7 . 9	إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق على حكمك من الجعل فقبلت فما هوالحكم؟	٧٠٦١
	إذا طلق امرأته على أن تهب عنه لفلان ألف درهم اجبرها على	٧٠٦/
7.9	نقد الألف والزوج هو الواهب فما هوالحكم ؟	
	رجـل قـال امـرأتـي طـالـق ولها على ألف درهم وله امرأة معروفة	۲۰٦٥
٦٠٩	فقال لي امرأة أخرى فما هو الحكم ؟	
٦١٠	إذا ابرأت المرأة زوجها عمالها عليه على أن يطلقها ففعل فما هو الحكم؟	٧.٧.
	تم فهرس المجلد الرابع ويليه المجلد الخامس أوله " الفصل	
	السادس عشر في الخلع "	